



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمادة البحث العلمي
رقم الإصدار (٥٤)

كِتَاب

المحرفي شرح المحترق

تأليف

محمد بن الحسين الصائغ

(٦٤٥ - ٧٢٠ هـ)

دراسة وتحقيق

إبراهيم بن سالم الصاعدي

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٤٢٤ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتاب

المختصر في شرح المختصر

ح) الجامعة الإسلامية، ١٤٢٤هـ

فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الصايغ، محمد بن الحسن

اللّمحة في شرح الملحّة / محمد بن الحسن الصايغ،

إبراهيم بن سالم الصاعدي - المدينة المنورة ١٤٢٤هـ

١٠٤١ص، ١٧ x ٢٤ سم

ردمك: ٢-٣٨٤-٠٢-٩٩٦٠

١ - اللغة العربية - النحو ٢ - اللغة العربية - الصرف

أ - الصاعدي، إبراهيم بن سالم (محقق) ب. العنوان

ديوي ١٥٠،١ - ١٤٢٤/١٤٠٥

رقم الإيداع: ١٤٢٤/١٤٠٥

ردمك: ٢-٣٨٤-٠٢-٩٩٦٠

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة معالي مدير الجامعة الإسلامية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وأصحابه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن أشرف ما تتجه إليه الهمم العالية هو طلب العلم، والبحث والنظر فيه، وتنقيح مسائله، وسلوك طريقه، لأن ذلك هو الذي يوصل إلى السعادة، كما قال الرسول ﷺ: « **مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسَ بِهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ** ».

وقال تعالى: ﴿ **إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ** ﴾ .

وأول ما بدئ به رسول الله ﷺ هو وحي الله إليه بالعلم ﴿ **اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ** ﴾ . وقال تعالى يخاطبه ﴿ **فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ ...** ﴾ . وقال تعالى ﴿ **وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا** ﴾ .

وما قامت به الحياة السعيدة في الحياة الدنيا والآخرة إلا بالعلم النافع.

ولذا كان التعليم هو الهدف الأعظم لمؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز رحمه الله، ولأبنائه كذلك من بعده، ففي عهد خادم الحرمين الشريفين، أول وزير للمعارف بلغت مسيرة التعليم مستوى عالياً، وازدهر التعليم العالي وارتقت الجامعات، ومن هذه الجامعات العملاقة، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، فهي صرح شامخ، يشرف بأن يكون إحدى المؤسسات العلمية والثقافية، التي تعمل على هدي الشريعة الإسلامية، وتقوم بتنفيذ السياسة التعليمية بتوفير التعليم الجامعي والدراسات العليا، والنهوض بالبحث العلمي والقيام بالتأليف والترجمة والنشر، وخدمة المجتمع في نطاق اختصاصها.

ومن هنا، فعمادة البحث العلمي بالجامعة تضطلع بنشر البحوث العلمية،

ضمن واجباتها، التي تمثل جانباً هاماً من جوانب رسالة الجامعة ألا وهو النهوض بالبحث العلمي والقيام بالتأليف والترجمة والنشر.

ومن ذلك كتاب «اللَّامِحَةُ فِي شَرْمِ الْمُلْحَةِ»، تأليف: محمد بن

الحسن الصَّايغ (ت ٥٧٢٠هـ) تحقيق ودراسة إبراهيم بن سالم الصَّاعدي.

نفع الله بذلك ونسأله سبحانه أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد ابن عبد الله وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

معالي مدير الجامعة الإسلامية

د/ صالح بن عبد الله العبود

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَحْمَدُ اللَّهُ - تَعَالَى - حَمْدًا يَلِيْقُ بِجَلَالِهِ، عَلَيَّ مَا أَسَدَاهُ مِنْ دَقَائِقِ نِعْمَائِهِ، وَجَلَائِلِ آيَاتِهِ، وَصَلَاةً وَسَلَامًا عَلَيَّ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .

وَبَعْدُ؛ فَإِنَّ فِي مَكْتَبَتِنَا الْعَرَبِيَّةِ ثَرَاثًا غَزِيرًا، حَفَلَتْ بِهِ مِنْذُ أَنْ مَكَّنَ اللَّهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ فِي الْأَرْضِ بِمَا مَنَّ بِهِ عَلَيْهَا مِنْ إِقَامَةِ دِينِهِ، وَتَحْكِيمِهِ فِي كُلِّ صُفْعٍ حَلَّتْ فِيهِ .

وَكَانَ لِعُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ وَأَدَابِهَا نَصِيبٌ مَوْفُورٌ فِي خَزَائِنِ الْكُتُبِ شَرْقًا وَغَرْبًا؛ وَكَانَتْ تِلْكَ الْخَزَائِنُ مَرْجَعًا لَطُلَّابِ الْعِلْمِ عَلَى مُخْتَلَفِ الْعَصُورِ؛ حَتَّى عَصَرْنَا هَذَا الَّذِي تَيْسَّرَتْ فِيهِ أَسْبَابُ الْإِفَادَةِ مِنْ ذَلِكَ الرَّصِيدِ الضَّخْمِ، حَيْثُ فَتَحَتْ الْجَامِعَاتُ أَبْوَابَهَا، وَمَدَّتْ يَدَ الْعَوْنِ وَالْمُسَاعَدَةِ لَطُلَّابِ الْعِلْمِ وَالْمَعْنِيِّينَ بِتَحْقِيقِ الثَّرَاثِ؛ لِيَعْمَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ .

وَلَقَدْ وَدِدْتُ أَنْ أُشَارِكَ بِسَهْمٍ فِي هَذَا الْمَجَالِ الرَّحْبِ؛ فَأَخَذْتُ أَبْحَثُ تَارَةً وَأَسْأَلُ أَهْلَ الشَّانِ تَارَةً، حَتَّى اهْتَدَيْتُ - بِفَضْلِ اللَّهِ - إِلَى شَرْحِ نَفِيسٍ مِنْ شُرُوحِ «مُلْحَةِ الْإِعْرَابِ»، وَهُوَ الْمُسَمَّى «الْمُلْحَةَ فِي شَرْحِ الْمُلْحَةِ» لِحَمْدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّايغِ، فَاسْتَشْرْتُ

مَشَايِخِي الْأَجْلَاءَ فِيهِ، فَاْمْتَدَحُوا الْكِتَابَ، وَأَشَارُوا عَلَيَّ بِتَحْقِيقِهِ؛ لِذَا عَقَدْتُ الْعَزْمَ عَلَيَّ تَحْقِيقَهُ وَدِرَاسَتَهُ - مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ تَعَالَى -، لِيَكُونَ مَوْضُوعَ رِسَالَتِي الْعَالِمِيَّةِ «الْمَاجِسْتِير»؛ وَكَانَ مِنْ أَهَمِّ الْأَسْبَابِ الَّتِي دَفَعْتَنِي إِلَى ذَلِكَ مَا يَلِي :

١- أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ شَرَحٌ لِمَنْظُومَةِ «مُلْحَةِ الْإِعْرَابِ» الَّتِي تُعَدُّ مِنْ أَوَائِلِ الْمَنْظُومَاتِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي وَصَلَتْ إِلَيْنَا كَامِلَةً؛ وَلَقَدْ طَبَّقَتْ شُهْرَتُهَا الْآفَاقَ، إِذْ تَنَاوَلَهَا جَمْعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ شَرَحًا وَاخْتِصَارًا وَإِعْرَابًا .

٢- أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ يُعَدُّ مِنْ أَوْسَعِ الْكُتُبِ الَّتِي شَرَحَتْ «الْمُلْحَةَ»؛ فَقَدْ تَمَيَّزَ بِكَثْرَةِ عَرْضِهِ لِلْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ، وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ، وَمُنَاقَشَتِهَا، وَكَثْرَةِ شَوَاهِدِهِ، وَتَنَوُّعِهَا .

٣- أَنَّ مُؤَلِّفَ هَذَا الْكِتَابِ عَاشَ فِي الْقَرْنِ الثَّامِنِ، وَهُوَ الْقَرْنُ الَّذِي نَشِطَتْ فِيهِ الدِّرَاسَاتُ الْإِسْلَامِيَّةُ، وَكَثُرَتْ فِيهِ الْمُؤَلَّفَاتُ، وَتَمَيَّزَ فِيهِ كَوَكْبَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ، كَأَبِي حَيَّانَ، وَالْمُرَادِي، وَابْنِ هِشَامَ، وَابْنَ عَقِيلٍ، مِمَّا كَانَ لَهُ أَبْلَغُ الْأَثَرِ فِي إِيجَادِ مُجْتَمَعٍ عِلْمِيٍّ مُمَيَّزٍ ظَهَرَتْ أَثَارُهُ فِي تِلْكَ الدِّرَاسَاتِ .

٤- الْكَشْفُ عَنْ مَعَالِمِ شَخْصِيَّةِ الصَّائِغِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُحَقِّقْ لَهُ

أَيُّ كِتَابٍ قَبْلَ هَذَا - عَلَى حَدِّ عِلْمِي ، وَلَمْ تُدْرَسْ شَخْصِيَّتُهُ .
 ٥- أَنْ فِي تَحْقِيقِ هَذَا الْكِتَابِ مُشَارَكَةً فِي إِحْيَاءِ كُتُبِ التُّرَاثِ
 الَّتِي ظَلَّتْ قَابِعَةً فِي رُفُوفِ الْمَكْتَبَاتِ زَمَنًا طَوِيلًا .
 فَكَانَتْ هَذِهِ الْأَسْبَابُ مُجْتَمِعَةً مِنْ أَهَمِّ مَا دَفَعَنِي إِلَى تَحْقِيقِ
 هَذَا الْكِتَابِ .

هَذَا ، وَقَدْ اقْتَضَتْ طَبِيعَةُ الْبَحْثِ أَنْ أُقَسِّمَهُ قِسْمَيْنِ رَئِيسَيْنِ :
 الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : الدِّرَاسَةُ ، وَتَشْتَمِلُ عَلَى تَمْهِيدٍ ، وَفَصْلَيْنِ :
 التَّمْهِيدُ : وَفِيهِ تَعْرِيفٌ مُوجِزٌ بِالْحَرِيرِيِّ صَاحِبِ الْمَنْظُومَةِ الَّتِي
 نَحْنُ بِصَدَدِ تَحْقِيقِ شَرْحِهَا .

الفصل الأول: الصَّايغ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَبَاحِثَ :

المَبَحْثُ الْأَوَّلُ: اسْمُهُ، وَنَسْبُهُ، وَكُنْيَتُهُ، وَلَقَبُهُ.

المَبَحْثُ الثَّانِي: مَوْلِدُهُ، وَنَشَأَتُهُ، وَوَفَاتُهُ .

المَبَحْثُ الثَّلَاثُ: شَيْوُخُهُ، وَتَلَامِيذُهُ .

المَبَحْثُ الرَّابِعُ: مُصَنَّفَاتُهُ .

الفصل الثاني: «اللَّمْحَةُ فِي شَرْحِ الْمُلْحَةِ»، وَفِيهِ سِتَّةُ مَبَاحِثَ :

المَبَحْثُ الْأَوَّلُ: تَوْثِيقُ اسْمِ الْكِتَابِ، وَنَسْبَتِهِ إِلَى مُؤَلِّفِهِ .

المَبَحْثُ الثَّانِي: مَنْهَجُ الْمُؤَلِّفِ فِي الْكِتَابِ .

المَبَحْثُ الثَّلَاثُ: مَصَادِرُهُ .

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: شَوَاهِدُهُ .

المَبْحَثُ الْخَامِسُ: مُوَازَنَةٌ بَيْنَ «الْمَلْحَةِ» وَ «شَرْحِ الْحَرِيرِيِّ
عَلَى الْمَلْحَةِ».

المَبْحَثُ السَّادِسُ: تَقْوِيمُ الْكِتَابِ .

الْقِسْمُ الثَّانِي : التَّحْقِيقُ، وَيَشْتَمِلُ عَلَى مَا يَلِي :

١- وَصْفُ النَّسَخِ الْخَطِيَّةِ الْمُعْتَمَدَةِ فِي التَّحْقِيقِ .

٢- مَنَهَجِي فِي التَّحْقِيقِ .

٣- النَّصُّ الْمُحَقَّقُ .

ثُمَّ ذِيلَتْ الْكِتَابَ بِالْفَهَارِسِ الْفَنِيَّةِ اللَّازِمَةِ .

مقدّمة المحقّق

شكر وتقدير

شكر وتقدير

أَحْمَدُ اللهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ الَّذِي سَلَكَ بِي سَبِيلَ الْعِلْمِ، وَوَفَّقَنِي لِإِتِمَامِ هَذَا الْكِتَابِ.

ثُمَّ أَشْكُرُ لِوَالِدِي اللَّذِينَ كَانَ لَهُمَا الْفَضْلُ بَعْدَ اللهِ تَعَالَى فِي مُوَاصَلَةِ دِرَاسَتِي الْعُلْيَا؛ حَيْثُ هَيَّا لِي كُلَّ السَّبُلِ، وَحَثَّانِي عَلَى إِتِحَازِ هَذَا الْعَمَلِ، فَأَسْأَلُ اللهُ أَنْ يَجْزِيَهُمَا عَنِّي خَيْرًا، وَيُبَارِكَ فِي عُمْرِهِمَا.

كَمَا أَشْكُرُ الْقَائِمِينَ عَلَى هَذَا الصَّرْحِ الْعِلْمِيِّ الشَّامِخِ؛ أَعْنِي الْجَامِعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ فِي الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ؛ الَّذِينَ مَا فَتُّوا يُولُونَ أَبْنَاءَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ جُهُودَهُمُ الْمُبَارَكَةَ، وَيُعِدُّوْنَهُمْ لِتَحْمُلِ أَعْبَاءِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللهِ عَلَى هَدْيٍ مِنْ كِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

كَمَا أُرْجِي الشُّكْرَ لِفَضِيلَةِ شَيْخِي وَمُشْرِفِي الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ بْنِ عَوْضِ السَّهْلِيِّ؛ الَّذِي تَكَرَّمَ بِالْإِشْرَافِ عَلَى هَذِهِ الرَّسَالَةِ، وَأَعْطَانِي مِنْ وَقْتِهِ الثَّمِينِ مَا أَعْطَانِي، وَوَاكَبَ خُطُوبَاتِ الْبَحْثِ، وَشَارَكَنِي هُمُومَهُ؛ فَلَقَدْ وَجَدْتُ فِيهِ خُلُقَ الْعُلَمَاءِ، وَكَرَّمَ الْفَضْلَاءِ؛ فَجَزَاهُ اللهُ عَنِّي خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَبَارَكَ فِيهِ وَفِي عَقِبِهِ، وَجَعَلَ مَا قَدَّمَهُ لِي فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِهِ .

كَمَا أَشْكُرُ جَمِيعَ أَسَاتِدَتِي الَّذِينَ سَاعَدُونِي فِي إِنْجَازِ هَذَا
الْكِتَابِ؛ وَعَلَى رَأْسِهِمْ فَضِيلَةُ الْأُسْتَاذِ الدَّكْتُورِ/ عَلِيِّ بْنِ سُلْطَانَ
الْحَكَمِيِّ؛ رَئِيسِ قِسْمِ اللُّغَوِيَّاتِ بِالْكَلِيَّةِ.

كَمَا أَشْكُرُ زَوْجَتِي الْمُخْلِصَةَ؛ لِمَا بَدَلْتَهُ مِنْ صَبْرٍ وَمُسَاعَدَةٍ، كَانَ
لَهُمَا الْأَثَرُ الْكَبِيرُ فِي مُوَاصَلَةِ الدِّرَاسَةِ وَالتَّحْصِيلِ.

كَمَا أَشْكُرُ إِخْوَانِي الْأَوْفِيَاءَ؛ وَأَخْصُ مِنْهُمْ بِالذِّكْرِ أَخِي
الشَّيْخَ عَبْدِ اللَّهِ الَّذِي قَدَّمَ لِي يَدَ الْعَوْنِ وَالْمُسَاعَدَةِ فِي سَبِيلِ إِنْجَازِ
هَذَا الْعَمَلِ.

وَبَعْدُ؛ فَلَقَدْ بَدَلْتُ فِي هَذَا الْكِتَابِ كُلِّ مَا فِي وَسْعِي، وَلَكِنِّي -
مَعَ ذَلِكَ - لَا أَدْعِي فِيهِ الْوُضُوءَ إِلَى الْكَمَالِ؛ فَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ صَوَابٍ
فَهُوَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَكَرَمِهِ وَتَوْفِيقِهِ، وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ خَطَأٍ
أَوْ زَلَلٍ أَوْ تَقْصِيرٍ فَهُوَ مِنِّي، وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، وَحَسْبِيَ أَنِّي تَحَرَّيْتُ
الصَّوَابَ جُهْدِي، وَبَحَثْتُ عَنْهُ مَا اسْتَطَعْتُ .

وَخَتَامًا أَسْأَلُ اللَّهَ - تَعَالَى - أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلَ
خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يُوفِّقَنِي لِمَا يُحِبُّ وَيَرْضَى، إِنَّهُ
سَمِيعٌ مُجِيبٌ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

وكتب

إبراهيم بن سالم الصاعدي

القسم الأوّل
قسم الدّراسة

التمهيد

تعريف موجز بالحريريّ

تعريف موجز بالحريريّ

الحريريّ^(١) هو: أبو محمّد القاسم بن عليّ بن محمّد بن عثمان
الحريريّ^(٢) الحراميّ^(٣) البصريّ؛ وينتهي نسبه إلى ربيعة الفرس^(٤).

ولد الحريريّ في قرية (المشأن)^(٥) من أعمال البصرة، سنة

(١) تُنظر ترجمته في: نزهة الألباء ٢٧٨، وخريدة القصر - قسم العراق - ٥٩٩/٤،
والمنتظم ٢٤١/٩، والكامل في التأريخ ٣٠٥/٨، ومعجم الأدياء ٢٦١/١٦، وإنباه
الرواة ٢٣/٣، ووفيات الأعيان ٦٣/٤، وإشارة التّعيين ٢٦٣، وسير أعلام النبلاء
٤٦٠/١٩، وطبقات الشافعيّة للسبكيّ ٢٦٦/٧، والبداية والنهاية ٢٠٥/١٢، والبلغة
١٧٣، والنجوم الزاهرة ٢٣٥/٥، وبُغية الوعاة ٢٥٧/٢، وشذرات الذهب ٥٠/٤،
والأعلام ١٧٧/٥، ومعجم المؤلّفين ١٠٨/٨.

(٢) الحريريّ: نسبة إلى الحرير وعمله، أو بيعه.

يُنظر: وفيات الأعيان ٦٧/٤.

(٣) الحراميّ: نسبة إلى خُطّة كبيرة بالبصرة، سكنها بنو حرام - قبيلة من العرب -،
فُنسبت إليهم.

يُنظر: معجم البلدان ٢٣٥/٢، ووفيات الأعيان ٦٧/٤.

(٤) بنو ربيعة الفرس: حيٌّ من مُضَر من العدنانيّة؛ وهم بنو ربيعة بن نزار بن معدّ بن
عدنان؛ وسُمّي ربيعة بن نزار بريعة الفرس؛ لأنّ أباه حينما حضرته الوفاة أوصى له
بالخيل الدُّهم وما أشبهها.

يُنظر: نهاية الأرب ٢٤٢، ٣٨٢.

(٥) المشأن: بُلَيْدَة قريبة من البصرة؛ كثيرة التمر والفواكه.

ستّ وأربعين وأربعمائة من الهجرة؛ وفيها قضى طفولته وبعض صباه، ثمّ انتقل إلى البصرة، وفيها تلقى أنواع العلوم على كبار الشيوخ في ذلك العصر.

فقد قرأ النحو على أبي القاسم الفضل بن محمد القصباني^(١)، ثم دخل بغداد فقرأ النحو والأدب على عليّ بن فضال المجاشعي^(٢)، وتفقه على ابن الصباغ^(٣)، وأبي إسحاق الشيرازي^(٤)، وقرأ الفرائض والحساب على أبي حكيم الخبيري^(٥).

وكان الحريريّ من ذوي الجاه واليسار؛ له مئلك حسن بالمشان؛ يقال: إنّه كان له ثماني عشرة ألف نخلة^(٦).

وكان من ذوي الوجاهة لدى السلطان؛ فقد كان صاحب الخبر^(٧) بالبصرة؛ وهو منصبٌ ظلّ به إلى أن مات؛ فتوارثه أولاده من بعده^(٨).

-
- = يُنظر : معجم البلدان ١٣١/٥، ومعجم الأدباء ٢٦١/١٦، ووفيات الأعيان ٦٧/٤ .
- (١) تُنظر ترجمته في : نزهة الألباء ٢٥٧، وإشارة التعيين ٢٥٧، وبُغية الوعاة ٢٤٦/٢ .
- (٢) تُنظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢٩٩/٢، والبُلغة ١٥٥، وبُغية الوعاة ١٨٣/٢ .
- (٣) تُنظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٢١٧/٣، وطبقات الشافعية للسبكي ١٢٢/٥ .
- (٤) تُنظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٢٩/١، وطبقات الشافعية للسبكي ٢١٥/٤ .
- (٥) تُنظر ترجمته في : إنباه الرواة ٩٨/٢، وبُغية الوعاة ٢٩/٢ .
- (٦) يُنظر : إنباه الرواة ٢٥/٣، وسير أعلام النبلاء ٤٦٥/١٩ .
- (٧) صاحبُ الخبر هو : الذي يحمل إلى الخليفة أخبار الناس، والجيش، والإدارة؛ وهي وظيفة شبيهة بالاستخبارات في هذه الأيام .
- (٨) يُنظر : تاريخ الأدب العربيّ لعمر فروخ ٢٣٨/٣، ٢٣٩ .
- (٨) يُنظر : معجم الأدباء ٢٦٢/١٦ .

وكان - رحمه الله - أديباً، لغوياً، نحويّاً، ناظماً، ناثرّاً^(١)؛ وكان غايةً في الذكاء، والفتنة، والفصاحة، والبلاغة^(٢).

توفّي - رحمه الله - في البصرة، في محلة بني حرام؛ سنة ستّ عشرة وخمسمائة من الهجرة، وعمره سبعون سنة^(٣).

وقد ترك من المصنّفات ما يلي :

١- ذرّة الغوّاصّ في أوهام الخواصّ^(٤).

وهو كتابٌ بيّن فيه أغلاط الكتاب فيما يستعملونه من الألفاظ في غير معناه، أو في غير موضعه .

٢- المقامات^(٥).

(١) يُنظر : معجم المؤلفين ١٠٨/٨ .

(٢) يُنظر : معجم الأدباء ١٦، ٢٦٢، وُبغية الوعاة ٢٥٧/٢ .

(٣) يُنظر : إنباه الرواة ٢٧/٣، ووفيات الأعيان ٦٧/٤، وسير أعلام النبلاء ١٩/٤٦٥ .

(٤) طُبِعَ هذا الكتاب في ليبزج سنة ١٨٧١م، ومصر سنة ١٢٧٣هـ، وغيرها .

ثم حقّقه أخيراً الأستاذ محمّد أبو الفضل إبراهيم، وطبعه في مصر سنة ١٩٧٥م .

وشرحه شهاب الدّين أحمد بن محمّد الخفاجي؛ وطُبِعَ هذا الشّرح في إستانبول سنة

١٢٩٩هـ.

يُنظر : تاريخ الأدب العربيّ لبروكلمان ١٥١/٥، ومعجم المطبوعات العربيّة والمعريّة

٧٤٨/١، وتاريخ آداب اللّغة العربيّة ٤٠/٢ .

(٥) طُبِعَت مراراً في أوربّا، والهند، والشّام، ومصر .

يُنظر : تاريخ الأدب العربيّ لبروكلمان ١٤٥/٥، ومعجم المطبوعات العربيّة والمعريّة

٧٤٩/١، ٧٥٠، وتاريخ آداب اللّغة العربيّة ٣٩/٢ .

وهي أشهرُ كتبه على الإطلاق؛ قال ياقوت الحموي^(١): «وله صانيف تشهد بفضله، وثُقُرُّ بِنُبُلِهِ؛ وكفاه شاهداً كتاب "المقامات" التي أبرَّ بها على الأوائل وأعجز الأواخر» .

وقد بدأ تأليفها سنة ٤٩٥هـ^(٢)؛ ودام تأليفها بضع سنوات، وجعلها خمسين مقامة.

وقد اعتنى بشرحها عددٌ كبيرٌ من العلماء؛ فمنهم مَنْ طوَّل، ومنهم من اختصر^(٣).

٣- ملحّة الإعراب^(٤).

وهي أرجوزة في النّحو، تقع في ٣٧٧ بيتاً؛ ومطلّعتها:
أقول من بعدِ افتِتاحِ القولِ بحمدِ ذي الطّولِ شديدِ الحولِ^(٥)
٤- شرح ملحّة الإعراب^(٦).

(١) معجم الأدباء ١٦/٢٦٢ .

(٢) يُنظر : معجم الأدباء ١٦/٢٨٣، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٤٥/٥ .

(٣) يُنظر : وفيات الأعيان ٤/٦٥، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٤٧/٥ .

(٤) طُبعت مراراً في باريس، وبيروت، ومصر؛ وطُبعت أخيراً في المملكة العربيّة السّعوديّة، في دار العليان للنّشر والتّوزيع - بريده - سنة ١٤٠٧هـ .

يُنظر : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٥٢/٥، ومعجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة ١/٧٥٠، وتاريخ آداب اللّغة العربيّة ٢/٤٠ .

(٥) ملحّة الإعراب ٥ .

(٦) طُبعت في بولاق سنة ١٢٩٢هـ، ومطبعة شرف بمصر سنة ١٣٠٢هـ، والمطبعة

الميميّة ١٣٠٦هـ؛ ثم طُبعت أخيراً في المملكة العربيّة السّعوديّة سنة ١٤١٢هـ بتحقيق

الدّكتور : أحمد محمّد قاسم - رحمه الله -، ونشرته دار التّراث بالمدينة النّبويّة .

- ٥- كتاب رسائل الحريري^(١).
 ومن هذه الرسائل: الرسالة السنيّة، والرسالة الشنيّة^(٢)؛ كلّ كلمة في الأولى تحوي سيناً، وكلّ كلمة في الثانية تحوي شيناً.
 ٦- كتاب شعر الحريري^(٣).
 ٧- الفرق بين الضاد والطاء^(٤).
 ٨- توشيح البيان^(٥).

-
- = يُنظر : معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة ٧٥٠/١ .
 (١) يُنظر : معجم الأدباء ٢٧١/١٦ .
 (٢) طُبعتا بآخر كتاب «المقامات» بالمطبعة الحسينيّة سنة ١٣٢٦هـ، ثم أُعيد طبعها بآخر كتاب «المقامات» أيضاً في مطبعة الحلبيّ .
 يُنظر : معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة ٧٥٠/١ .
 (٣) يُنظر : معجم الأدباء ٢٧١/١٦ .
 ومنه نُسخة خطيّة في مكتبة برلين تحت رقم ٧٠٢٢ .
 يُنظر : تاريخ الأدب العربيّ لبروكلمان ١٥١/٥ .
 (٤) يُنظر : معجم الأدباء ٢٧١/١٦، وإنباه الرّواة ٢٥/٣، وبُغية الوُعاة ٢٥٩/٢، ومعجم المؤلّفين ١٠٨/٨ .
 (٥) نسبه إليه ابن حجّة الحمويّ في كتابه ثمرات الأوراق ٤٠ .

الفصل الأوّل

الصّايغ

ويشتمل على المباحث التّالية :

المبحث الأوّل : اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه .

المبحث الثّاني : مولده، ونشأته، ووفاته .

المبحث الثّالث : شيوخه، وتلاميذه .

المبحث الرّابع : مصنّفاته .

المبحث الأوّل

اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه

هو الإمام، العلامة، التّحويّ، اللّغويّ؛ شمس الدّين^(١) أبو عبد الله محمّد ابن الحسن^(٢) بن سبّاع بن أبي بكر المصريّ الأصل، الدّمشقيّ المولد والوفاء؛ المعروف بـ(الصّائغ)^(٣)؛ - بالياء - وهو غير ابن الصّائغ المشهور -

(١) تُنظر ترجمته في: ذيول العبر ٥٨/٤، وتأريخ ابن الورديّ ٣٨٦/٢، والوافي بالوفيات ٣٦١/٢ - ٣٦٣، وفوات الوفيات ٣٢٦/٣ - ٣٣٠، والبداية والنهاية ١٠١/١٤، وعقود الجمان ٢٣٢، ٢٣٣، والسّلوک لمعرفة الملوك ٢٣٩/٢، وطبقات ابن قاضي شهبة ٧٨، والدّرر الكامنة ٤٠/٤، والمنهل الصّافي ٩٦/٦، والدليل الشّافي ٦١٤/٢، والسّحوم الزّاهرة ٢٤٨/٩، ٢٤٩، وتاج التراجم ٢٥٨، وبُغية الوعاة ٨٤/١، ودرّة الحجال ٣٠٣/٢، ٣٠٥، وكشف الطّنون ١٠٧٢/٢، ١٤٣٨، ١٨٠٨، وشذرات الذهب ٥٣/٦، وإيضاح المكنون ٥٥٢/٢، ٥١٣/٣، وهدية العارفين ١٤٥/٢، والأعلام ٨٧/٦، ومعجم المؤلّفين ١٩٢/٩.

(٢) وفي بعض المصادر (حسن) بدون (أل).

يُنظر: ذيول العبر ٥٨/٤، والسّحوم الزّاهرة ٢٤٨/٩، والدليل الشّافي ٦١٤/٢، ودرّة الحجال ٣٠٣/٢، وإيضاح المكنون ٥٥٢/٢، والأعلام ٨٧/٦. وفي البداية والنهاية ١٠١/١٤: «محمّد بن حسين»، وهو تصحيف.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات ٣٦١/٢، وفوات الوفيات ٣٢٦/٣، وشذرات الذهب ٥٣/٦. وفي بعض المصادر: (الصّائغ) بالهمزة؛ ينظر: الدليل الشّافي ٦١٤/٢.

وفي بعض المصادر: (ابن الصّائغ) وهو المثبت على غلاف النسخة: (أ) وإن كان فيه طمس.

ويُنظر: الدرر الكامنة ٤٠/٤، وتاج التراجم ٢٥٨، ودرّة الحجال ٣٠٣/٢ =

كما نصّ على ذلك السيوطي في البُغية - (١).

وينتهي نسبه إلى بني جذام عمرو بن عديّ بن الحارث بن مرّة بن أدّ ابن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهّلان بن سبّا، وهو عامر بن يشجب بن يعرب بن قحطان (٢).

وقد كُتب على صفحة العنوان من النسخة (ب): «شمس الدّين محمّد

= والصحيح هو الأول - الصّايغ - ثلاثة أدلة:

١- أن هذا هو المثبت في مقدمة النسخة: (أ)، وعلى غلاف النسخة (ب) وفي خاتمها.

٢- ما ذكره المترجمون من أن له حانوتاً بالصّاعة، فهذا يدل على أنه هو الصّايغ وليس والده.

٣- أن هذا هو المثبت في كثير من المصادر التي ترجمت للمؤلف، وقد سبق ذكرها.

(١) بُغية الوُعاة ١/٨٤ .

وابن الصّائع المشهور هو : محمّد بن عبد الرّحمن بن عليّ بن أبي الحسن الزمردّي؛ شمس الدّين أبو عبد الله، المعروف بابن الصّائع .

وُلد سنة ٧١٦هـ، واشتغل بالعلم، وبرع في اللّغة، والنحو، والفقّه؛ وأخذ عن الشّهاب بن المرّحل، وأبي حيّان .

وكان ملازماً للاشتغال، كثير المعاشرة للرؤساء، كثير الاستحضار؛ فاضلاً بارعاً، حسن النّظم والنثر، قويّ البادرة، دَمَثَ الأخلاق؛ ولي قضاء العسّكر، وإفتاء دار العدل، ودرّس بالجامع الطولوني وغيره .

ومن مصنّفاته : شرح المشارق في الحديث، وشرح الألفيّة لابن مالك، والتذكرة في النّحو - في عدّة مجلّدات -، وغيرها .

توفي سنة ٧٧٦هـ .

يُنظر : الوافي بالوفيات ٣/٢٤٤، والدّرر الكامنة ٤/١١٩، ١٢٠، والدليل الشّافي ٢/٦٣٥، وبُغية الوُعاة ١/١٥٥ .

(٢) يُنظر : جمهرة أنساب العرب ٣٢٩، ٤٢٠، ٤٢١، ونهاية الأرب ١٩١، ٣٦٦ .

ابن بدر الدين حسن ...» ولم تذكر جميع المصادر (بدر الدين) هذا؛ وكأنَّ إيرادَه تصرُّفٌ من النَّاسخ؛ لأنَّه كتب في آخر النِّسخة: «بُجز ما ألفه الشيخ، الإمام، شمس الدين محمد بن حسن ...»؛ ولم يذكر (بدر الدين).

المبحث الثاني

مولده، ونشأته، ووفاته

أولاً - مولده، ونشأته:

وُلد الصّايغ في دمشق في شهر صفر، سنة خمس وأربعين وستمائة^(١).

وبالرّجوع إلى المصادر الّتي تناولت حياة الصّايغ لم أجد أحداً ذكر شيئاً عن نشأته في طفولته، وشبابه وحياته العلميّة، إلّا ما ذكّر من أنّه كان له حانوت بالصّاعقة يقرئ الطّلبة فيه العربيّة والعروض والأدب؛ وقد أقرأ «ديوان المتنبي» و«الحماسة»، وغير ذلك^(٢).

وكان يسكن بين درّب الحبالين والفرّاش عند بُستان القط^(٣).

وكان حسن الأخلاق، متواضعاً، ذا فضائل^(٤).

وكان فيه وُدّ، لطيف المحاورّة والمحاضرة^(٥).

وكانت حياته حافلة بالتّنقل؛ فقد نشأ في دمشق، ثم انتقل إلى

مصر، ثم عاد مرّة أخرى إلى دمشق^(٦).

(١) يُنظر: الدرر الكامنة ٤/٤٠، والتجوم الزّاهرة ٩/٢٤٨، وبُغية الوُعاة ١/٨٤. وفي

البداية والنهاية ١٤/١٠١ وُلد بمصر.

(٢) يُنظر: الدرر الكامنة ٤/٤٠، وبُغية الوُعاة ١/٨٤.

(٣) البداية والنهاية ١٤/١٠١.

(٤) يُنظر: الدرر الكامنة ٤/٤٠، وبُغية الوُعاة ١/٨٤.

(٥) البداية والنهاية ١٤/١٠١.

(٦) يُنظر: السّلوك ج ٢، قسم ١/٢٣٩.

ثانياً - وفاته:

توفي الصّايغ في داره بدمشق، يوم الاثنين^(١) ثالث شعبان^(٢)، سنة ٧٢٠هـ، ودفن بباب الصّغير^(٣)، عن خمس وسبعين^(٤) سنة رحمه الله. وقيل: إنّه توفي سنة ٧٢٢هـ^(٥).

وذكر ابن القاضي^(٦) أنّه توفي سنة ٧٢١هـ؛ ولم أجد من تابعه على ذلك.

وذكر السيوطي^(٧) أنّه توفي سنة ٧٢٥هـ، ووافقه صاحب «كشف الظنون»^(٨)؛ لكنّه ذكر في مواضع أخرى التّاريخين الأوّلين^(٩).

(١) نصّ على ذلك ابن كثير في البداية والنهاية ١٠١/١٤.

(٢) وفي الدرر الكامنة ٤٠/٤: «أو رمضان».

(٣) نصّ على ذلك ابن كثير في البداية والنهاية ١٠١/١٤.

(٤) يُنظر: ذيول العبر ٥٨/٤، والبداية والنهاية ١٠١/١٤، وطبقات ابن قاضي شُهبة

٨٧، والدرر الكامنة ٤٠/٤، والتّجوم الزّاهرة ٢٤٨/٩، وشذرات الذهب ٥٣/٦،

والأعلام ٨٧/٦.

(٥) يُنظر: الواقي بالوفيات ٣٦٢/٢، وفوات الوفيات ٣٢٦/٣، وعقود الجمان ٢٣٢،

والسلوك ج ٢، قسم ٢٣٩/١، والمنهل الصافي ٩٦/٦، والدليل الشافي ٦١٤/٢،

وهديّة العارفين ١٤٥/٢.

(٦) درّة الحجال ٣٠٤/٢.

(٧) بُغية الوعاة ٨٤/١.

(٨) يُنظر: ١٨٠٨/٢.

(٩) يُنظر: كشف الظنون ١٠٧٢/٢، ١٧٨٠.

المبحث الثالث

شيوخه، وتلاميذه

أولاً - شيوخه:

لم تذكر لنا المصادر من شيوخه إلا ابن أبي اليسر^(١)؛ وهو: أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر شاعر بن عبد الله بن أبي الجعد، مسند الشام، تقي الدين، شرف الفضلاء، التنوخي، المعري الأصل، الدمشقي .

وُلد سنة ٥٨٩هـ، وتوفي سنة ٦٧٢هـ .

ومن شيوخ ابن أبي اليسر: الخشوعي، وعبد اللطيف بن شيخ الشيوخ، والقاسم بن عساكر؛ وأجاز له جماعة، وروى الكثير، واشتهر ذكره .

تفرد بأشياء كثيرة، وكان متميزاً في كتابة الإنشاء، جيد التّظم، حسن القول، ديناً متصوناً، صحيح السّماع؛ من بيت كتابة وجلالة؛ وله شعرٌ جيد وبلاغة؛ وفيه خير وعدالة^(٢).

وهناك شيخٌ آخر للصّايغ أشار إليه في هذا الشّرح؛ لكنّه لم يصرّح باسمه، وإنّما اكتفى بقوله: «قال شيخنا - رحمه الله-»، أو «كقول شيخنا - رحمه الله تعالى -»^(٣)، ثم أورد نصّين نقلهما عن هذا الشّيح؛ وقد تبين لي

(١) يُنظر : طبقات ابن قاضي شهبة ٨٧، وتاج التراجم ٢٥٨، وبُغية الوعاة ٨٤/١ .

(٢) تُنظر ترجمته في : العبر في خبر من غير ٣/٣٢٥، والوافي ٧١/٩، وفوات الوفيات ١٧٠/١، والبداية والتهاية ٢٨٢/١٣، والدليل الشّافي ١٢٢/١، وشذرات الذهب

. ٣٣٨/٥

(٣) يُنظر : ص ٥٤٨، ٥٧١ من النّصّ المحقّق .

من خلال مراجعة هذين التّصيين أنّ المقصود بهذا الشّيخ ابن التّائظم؛ والنّصان موجودان في شرحه على الألفيّة^(١).

وقد راجعتُ ترجمة ابن التّائظم بُغية أن أجد من ينصّ على أن من تلاميذه الصّايغ؛ لكنني لم أظفر بشيءٍ من ذلك؛ ولا غرابة في ذلك إذ إنّ كلّ شيخ له تلاميذ كثير، وأصحاب التّراجم لا ينصّون إلّا على بعض التّلاميذ. ومّا يؤيد ذلك كثرة نقوله عنه - في شرحه على الألفيّة - دون أن يصرّح بالنّقل عنه^(٢)؛ ففي هذا دلالة على أنّه من شيوخه.

وابن التّائظم هو: أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن عبد الله بن عبد الله ابن مالك بدر الدّين الشّافعي الطّائبي الجيّاني الدّمشقيّ النّحويّ. شيخ العربيّة، وقدوة أرباب المعاني والبيان، وأحد العلماء الفضلاء؛ قرأ على أبيه، وأخذ عنه النّحو واللّغة؛ وكان ذكياً فهماً، عارفاً بالمنطق، والأصول، والنّظر؛ أخذ عنه جماعة منهم: كمال الدّين ابن الزّملاكيّ، وبدر الدّين ابن جماعة، وغيرهما.

ومن مصتّفاته: شرح ألفيّة والده، والمصباح في المعاني والبيان، ومقدّمة في المنطق، ومقدّمة في العروض؛ وشرح ملحّة الإعراب وغير ذلك. توفّي بدمشق يوم الأحد ثامن المحرم سنة ٦٨٦هـ، ودُفن بمقبرة باب الصّغير، وتأسّف النّاس عليه^(٣).

(١) يُنظر: شرح الألفيّة لابن التّائظم ١٣١، ١٦٣.

(٢) يُنظر - على سبيل المثال - ص: ٤٣٠، ٤٤٩، ٦٧٢، ٧١٠، ٧٧١ من التّصّ المحقّق.

(٣) تُنظر ترجمته في: العبر ٣/٣٦٣، والوافي ١/٢٠٤، والبداية والنهاية ١٣/٣٣١، وطبقات ابن قاضي شهبة ٢٤٧، وبُغية الوعاة ١/٢٢٥، وشذرات الذهب ٥/٣٩٨.

ثانياً - تلاميذه:

إنّ كتب التراجم التي تترجم للعلماء ربّما تكون مختصرة لا تستوعب أكبر قدر ممكن من ذكر العلماء وأخبارهم؛ ولم نجد من يذكر تلاميذ الصّائغ بأسمائهم، مع شهرته ومكانته، حيث لم ترد المصادر التي بين أيدينا على قولها: «تخرّج به فضلاء»^(١).

ولكن من خلال مطالعاتي في تراجم رجال القرن الثامن وقفت على ترجمة ابن فضل الله العمري، ووجدت المترجمين ينصّون على أنّ من شيوخه الذين تلقى عنهم الأدب والعروض شمس الدين ابن الصّائغ؛ وقد تبين لي - من خلال المراجعة والتدقيق - أنّ شمس الدين بن الصّائغ هو: محمّد بن الحسن بن سباع شارح "الملحة" لا محمّد بن عبد الرحمن بن عليّ المشهور بابن الصّائغ؛ لأسباب عدّة :

أولاً - أنّ محمّد بن الحسن اشتهر بفنّ الأدب والعروض؛ وقد وجدنا المترجمين يلقّبونه بـ (الأديب العروضي)^(٢).

ثانياً - أنّه من أهل دمشق، وابن الصّائغ المشهور من أهل مصر - وإن كانت له رحلات إلى دمشق، لكنّ معظم حياته قضاها في مصر - وابن فضل الله العمري تلقى معظم علومه في دمشق .

ثالثاً - أنّ مُدّة التّحصيل والطلب هي الفترة التي عاشها

(١) يُنظر: دُيول العبر ٥٨/٤، وشذرات الذهب ٥٣/٦ .

(٢) يُنظر: الوافي بالوفيات ٣٦١/٢، وفوات الوفيات ٣٢٦/٣، والدّرر الكامنة ٤٠/٤،

والدليل الشّافي ٦١٤/٢ .

ابن فضل الله العمريّ في دمشق - وكان محمّد بن الحسن من أبرز علماء دمشق في هذه الفترة - لأنّه وُلد سنة ٦٩٧هـ أو ٧٠٠هـ، ومحمّد بن الحسن توفّي سنة ٧٢٠هـ أو ٧٢٢هـ؛ وهذه المدّة تتسع لتلقيه العلم من الصّايغ صاحبنا .

وابن فضل الله العمريّ هو^(١): شهاب الدّين أبو العبّاس أحمد بن يحيى بن فضل الله ابن يحيى القرشيّ العدويّ العمريّ الدمشقيّ . وُلد في دمشق في ثالث شوّال سنة ٦٩٧هـ، وقيل ٧٠٠هـ؛ وكان إماماً بارعاً، و كاتباً فقيهاً، نظم كثيراً من القصائد، والأراجيز، والمقطّعات، والدّوبيت؛ وأنشأ كثيراً من التّقاليد والمناشير والتّواقيع .

قرأ العريّبة على كمال الدّين بن قاضي شُهبة، والفقّه على ابن الفركاح، وشهاب الدّين ابن الجمد، وقرأ العروض والأدب على الشّيخ شمس الدّين ابن الصّانغ، وعلاء الدّين الوداعيّ، وقرأ جملة من المعاني والبيان على العلامة شهاب الدّين محمود، وقرأ عليه جملة من الدّواوين، وكتب الأدب . ومن مصنّفاته: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، وفواصل السّم في فضائل آل عمر، وصبابة المشتاق، ودمعة الباكي، وغيرها . توفّي في دمشق يوم السّبت تاسع ذي الحجّة سنة ٧٤٩هـ .

(١) تُنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٢٥٢/٨ - ٢٧٠، والدّرر الكامنة ٣٥٢/١ - ٣٥٤، والتّحجّوم الزّاهرة ٣٣٤/١٠ - ٣٣٥، والدّلّيل الشّافي ٩٦/١ .

المبحث الرابع

مصنّفاته

ترك الصّايغ مصنّفات كثيرة؛ منها:

- ١- ديوان شعر . في مجلدين كبيرين^(١).
- ٢- شرح قصيدة ابن الحاجب في العروض^(٢).
- ٣- شرح مقصورة ابن دُرَيْد . في مجلدين كبيرين^(٣).
- ٤- كتاب العراقيين في الفروع^(٤).

وأغلب الظنّ أنّه ليس له؛ لأنّ حاجّي خليفة عندما ذكر هذا الكتاب نسبته لمحمّد بن الحسن الصّائغ الحلال الشّافعيّ؛ ولم ينصّ أحدٌ من الذين ترجموا للصّايغ صاحبنا على هذا اللقب (الحلال)؛ والصّايغ من فقهاء الحنفيّة

(١) يُنظر : فوات الوفيات ٣/٣٢٦، وهدية العارفين ٢/١٤٥، وإيضاح المكنون ٣/٥١٣، ومعجم المؤلفين ٩/١٩٢ .

(٢) انفرد بذكره ابن الورديّ .

يُنظر : تأريخ ابن الورديّ ٢/٣٨٦ .

(٣) يُنظر : فوات الوفيات ٣/٣٢٦، والبداية والتهاية ١٤/١٠١، والدّرر الكامنة ٤/٤٠، والتّحوم الزّاهرة ٩/٢٤٨، وبُغية الوعاة ١/٨٤، وكشف الظّنون ٢/١٨٠٨، وهدية العارفين ٢/١٤٥، ومعجم المؤلفين ٩/١٩٢، والأعلام ٦/٨٧ .

ومنه نسخة خطيّة في دار الكتب الظّاهريّة تحت رقم ٧١٨٨ .

يُنظر : فهرس مخطوطات دار الكتب الظّاهريّة، الشّعْر ٣٠٣، ٣٠٤ .

(٤) يُنظر : كشف الظّنون ٢/١٤٣٨، وهدية العارفين ٢/١٤٥ .

وليس من الشافعية؛ ولذلك ترجم له قطلوبغا في «تاج التراجم»، وهو كتاب في طبقات الحنيفة .

٥ - القصيدة التائية في نحو ألفي بيت؛ ذكر فيها العلوم والصنائع^(١) .

٦ - اللّمحة في شرح الملح .

وهو موضوع هذه الدراسة والتحقيق .

٧ - مختصر صحاح الجوهري^(٢) .

اختصر فيه «الصّحاح» بتجريده من الشواهد، والإيجاز في الشروح.

(١) يُنظر : تأريخ ابن الوردي ٣٨٦/٢، والبداية والنهاية ١٠١/١٤، والذّرر الكامنة

٤٠/٤، والتّجوم الزّاهرة ٢٤٨/٩، وبُغية الوُعاة ٨٤/١، وهدية العارفين ١٤٥/٢ .

وفي فوات الوفيات ٣٢٦/٣ : «وله قصيدة تائية على وزن الهيتية التي لشيطان

العراق؛ وتزيد على ألفي بيت» .

ويُنظر : الوافي بالوفيات ٣٦٢/٢، وعقود الجمان ٢٣٢، وطبقات ابن قاضي شهبة

٨٧، والمنهل الصّافي ٩٦/٦، وتاج التراجم ٢٥٨ .

(٢) يُنظر : المصادر السابقة .

وقد ذكره أحمد الشّرقاويّ إقبال في كتابه معجم المعاجم ٢٣٠ في المختصرات التي

قامت باختصار الصّحاح، وسمّاه : «الجامع في اختصار الصّحاح»؛ وذكر أنّ له

نسخة خطيّة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة؛ وبالرجوع إلى هذه النسخة تبين أنّ

هذه النسخة لكتاب آخر اسمه «الجامع»، وموضوعه - كذلك - اختصار

«الصّحاح» بتجريده من الشواهد، والإيجاز في الشّرح؛ لكن مؤلّفه السيّد محمّد بن

السيّد حسن الشّريف المتوفّى سنة ٨٦٦هـ .

٨ — المقامة الشَّهابيَّة، وشرحها^(١).

(١) عملها للقاضي شهاب الدِّين الخَوَبيّ .

يُنظر : فوات الوفيات ٣/٣٢٦، والتَّجْوم الزَّاهرة ٩/٢٤٨، وُبُغية الوُعاة ١/٨٤، وكشف الظُّنون ٢/١٧٨٥، وهدية العارفين ٢/١٤٥، ومعجم المؤلفين ٩/١٩٢ .
وفي الوافي بالوفيات ٢/٣٦٢ : «المقالة الشَّهابيَّة» .

والقاضي شهاب الدِّين الخَوَبيّ هو : محمَّد بن أحمد بن خليل، قاضي القضاة، ذو الفنون، شهاب الدِّين أبو عبد الله، ابن قاضي القضاة شمس الدِّين الخَوَبيّ الشَّافعيّ؛ قاضي دمشق وابن قاضيها .

وُلد سنة ٦٢٦هـ، ومات والده وهو ابن إحدى عشرة سنة، فأقام بالعدليَّة، ولزم الاشتغال حتى برع، وسمع الحديث، وحدَّث، وصنَّف كتباً؛ منها : شرح الفصول لابن معط، ونظَّم علوم الحديث لابن الصَّلاح، والفصيح لثعلب؛ توفِّي سنة ٦٩٣هـ .
يُنظر : الوافي بالوفيات ٢/١٣٧ — ١٣٩، وفوات الوفيات ٣/٣١٣، ٣١٤، وطبقات الشَّافعيَّة للأسنويّ ١/٥٠١، ٥٠٢، وشذرات الذهب ٥/٤٢٣ .

الفصل الثاني

اللمحة في شرح الملحّة

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأوّل : توثيق اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلّفه .

المبحث الثاني : منهج المؤلّف في الكتاب .

المبحث الثالث : مصادره .

المبحث الرابع : شواهدة .

المبحث الخامس : موازنة بين اللّمْحة و شرح الحريريّ على

الملحّة.

المبحث السّادس : تقويم الكتاب.

المبحث الأوّل

توثيق اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلّفه

أ - توثيق اسم الكتاب:

في سبيل توثيق اسم الكتاب رجعتُ إلى كتب التراجم التي ترجمت للصّايغ، فوجدتها تذكر له شرحاً على «ملحة الإعراب»^(١) دون أن تنصّ على اسم له؛ لكنّ كتاب «كشف الظّنون»^(٢) نصّ على أن من شروح «ملحة الإعراب» شرحاً للصّايغ سمّاه: «اللّمحة في شرح الملحة».

وكذلك نصّ على هذه التسمية صاحب «إيضاح المكنون»^(٣)، و«هدية العارفين»^(٤).

وهذا العنوان هو الموجود على غلاف النسخة (ب) ولم يكن واضحاً في النسخة (أ).
والصّايغ - رحمه الله - لم يصرّح باسم كتابه هذا؛ لأنّه لم يصدره بمقدّمة يحتمل أن ينصّ فيها على اسم لشرحه هذا، وكذلك لم يصرّح به في خاتمة الكتاب.

(١) يُنظر: تاريخ ابن الورديّ ٣٨٦/٢، والوافي بالوفيات ٣٦٢/٢، وفوات الوفيات ٣٢٦/٣، وطبقات ابن قاضي شهبة ٨٧، والدرر الكامنة ٤٠/٤، وتاج التراجم ٢٥٨.

(٢) يُنظر: ١٨١٨/٢.

(٣) يُنظر: ٥٥٢/٤.

(٤) يُنظر: ١٤٥/٢.

ب - توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

مؤلف هذا الكتاب هو : محمد بن الحسن بن سباع الصايغ، وليس هناك شك في نسبة هذا الكتاب إليه؛ وذلك للأسباب التالية :

١- أن المؤرخين الذين ترجموا للصايغ ذكروا أنه شرّح «ملحة الإعراب»^(١).

٢- أن بعض العلماء نقل من هذا الكتاب مع نسبته للصايغ؛ كـ «ياسين» في حاشيته على «التصريح»^(٢).

٣- أن المؤلف نفسه صرّح باسمه في افتتاحيته للكتاب بقوله: «قال العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن الحسن بن سباع الصايغ عفا الله عنه».

٤- أن اسم المؤلف ذُكر في خاتمة النسخة (ب) حيث جاء فيها: «نجز ما ألفه الشيخ الإمام شمس الدين محمد بن حسن بن سباع الصايغ رحمه الله تعالى» .

٥- أن اسمه مكتوب على غلاف النسختين، وإن لم يكن واضحاً في (أ).

(١) يُنظر : تاريخ ابن الوردي ٣٨٦/٢، والوافي بالوفيات ٣٦٢/٢، وفوات الوفيات ٣٢٦/٣

، وطبقات ابن قاضي شهبة ٨٧، والدّرر الكامنة ٤٠/٤، وتاج التراجم ٢٥٨ .

(٢) يُنظر : ص ٥٤٤، ٥٦٨ من النصّ المحقّق؛ وحاشية ياسين ١١٢/١، ١٩٢/١ .

المبحث الثاني منهج المؤلف في الكتاب

إنَّ أيَّ مؤلِّفٍ - في الغالب - لا بدَّ أنْ يصدِّرَ مؤلِّفه بمقدِّمة يبيِّن فيها سمات منهجه الَّذي سار عليه في كتابه .

أمَّا الصَّايغ - رحمه الله - فلم يفعل شيئاً من ذلك؛ ولذا لا بدَّ أن نستقري الكتاب، ومن خلال هذا الاستقراء نستطيع أن نوضِّح المنهج العام الَّذي اتَّبعه في هذا الكتاب .

ويمكننا أن نلخِّص منهج الصَّايغ في شرحه للملحة في التقاط

التالية:

١ - دأب الشَّارح على ذكر اسم الباب، ثمَّ يذكر الأبيات المتعلِّقة به من «ملحة الإعراب»، ثمَّ يتبعها بالشرح .

٢ - اختلفت طريقته في تناوله لأبيات «الملحة»؛ فيذكر بيتاً^(١)، أو بيتين^(٢)، أو أكثر^(٣)، حسب ترابط تلك الأبيات .

٣ - يُلاحظ عليه عدم العناية بأبيات «ملحة الإعراب»، ويتجلَّى ذلك في إهماله لتفسير معاني الألفاظ الغريبة؛ ومن أمثلة ذلك عدم تفسيره كلمة (راتكه)^(٤) الواردة في قول الحريريِّ في باب الفاعل:

(١) يُنظر مثلاً على ذلك: ص ٩٩، ١٩٩، ٤١٥ من النَّصِّ المحقَّق .

(٢) يُنظر مثلاً على ذلك: ص ١٠٩، ٢٠٥، ٢٩٣ من النَّصِّ المحقَّق .

(٣) يُنظر مثلاً على ذلك: ص ١٤٠، ٤٤٣، ٥٤٧ من النَّصِّ المحقَّق .

(٤) يُنظر: ص ٣١٢ من النَّصِّ المحقَّق .

كَقَوْلِهِمْ: جَاءَتْ سَعَادٌ ضَاحِكَةٌ وَأَنْطَلَقَتْ نَاقَةٌ هِنْدٌ رَاتِكَةً^(١)

وكذلك عدم تفسيره كلمة (الجبابا)^(٢) الواردة في قول الحريريّ في باب

المفعول معه:

تَقُولُ: جَاءَ الْبُرْدُ وَالْجَبَابَا وَأَسْتَوَتْ الْمِيَاهُ وَالْأَخْشَابَا^(٣)

وكذلك عدم تعريفه بالمواضع الواردة في قول الحريريّ في باب ما

لا ينصرف^(٤):

مِثْلُ: حُنَيْنٍ وَمِنَى وَبَدْرٍ وَوَأَسِطٍ وَدَابِقٍ وَحَجْرٍ^(٥)

٤ - يُكْثَرُ مِنَ التَّعْلِيلَاتِ التَّحْوِيَّةِ؛ كَقَوْلِهِ: «(والحرف سمي حرفاً

لاستغناء الاسم والفعل عنه في انعقاد الجمل؛ فصار بمنزلة الأخير، وآخر

كلّ شيءٍ حرفه)»^(٦).

وكقوله: «أصل الاسم الإعراب؛ وذلك لدلالته بصيغة واحدة على

معانٍ مختلفة، فاحتيج إلى إعرابه؛ لتبيين تلك المعاني، والبناء فيه فرع .

والفعل أصله البناء؛ لدلالته بالصيغ المختلفة على المعاني المختلفة،

(١) يُنظَرُ : متن ملحّة الإعراب ١٩ .

(٢) يُنظَرُ : ص ٣٦٧ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظَرُ : متن ملحّة الإعراب ٢٤ .

(٤) يُنظَرُ : ص ٧٧٣ من النّصّ المحقّق .

(٥) يُنظَرُ : متن ملحّة الإعراب ٤٦ .

(٦) يُنظَرُ : ص ١١٨ من النّصّ المحقّق .

فأعنى اختلاف صيغته عن إعرابه، والإعراب فيه فرع»^(١).
 وكقوله: «وقيل : اختير للفاعل الرَّفْع، وللمفعول التَّصَب، لثقل الضِّمَّة وخفَّة الفتحَة»^(٢).

٥ - يعرض أقوال النَّحاة وخلافاتهم كثيراً^(٣)، ويختار أحد الأقوال أحياناً^(٤)، ويدلّل لبعض الآراء التي يختارها^(٥).

٦ - قد يشرح بعض الكلمات الغريبة في الشواهد الشعرية؛ كقوله بعد ذكره لقول الشاعر :

وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا
 كَهُ وَلَا كَهْنًا إِلَّا عَاضِلًا

«أي : غيوراً»^(٦).

وكذلك قوله بعد ذكره لقول الشاعر :

لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْقُ

«أي : فيها مقق، وهو : الطَّوَل»^(٧).

(١) يُنظر : ص ١٥١ من النَّصِّ المحقَّق .

(٢) يُنظر : ص ٣١١ من النَّصِّ المحقَّق .

(٣) يُنظر مثلاً على ذلك : ص ١١١، ١٢٨، ٣٤٨، ٤١١ من النَّصِّ المحقَّق .

(٤) يُنظر مثلاً على ذلك : ص ١١١، ١٨٢، ٥٢٣ من النَّصِّ المحقَّق .

(٥) يُنظر مثلاً على ذلك : ص ١٨٢، ٣٤٨، ٥٠٧ من النَّصِّ المحقَّق .

(٦) يُنظر : ص ٢٤٧ من النَّصِّ المحقَّق .

(٧) يُنظر : ص ٢٤٧ من النَّصِّ المحقَّق .

كما يشرح أحياناً بعض الكلمات الغريبة في الأمثلة التي يذكُرها؛ فمن ذلك قوله : «و لم يصرف (أدهم) - للقيد - نظراً إلى كونه صفةً في الأصل، و (أجدل) للصّقر، و (أخيل) للطائر ذي خيلان، و(أفعى) لضربٍ من الحيّات»^(١).

وكقوله : «والمراد بالوزن الخاصّ بالفعل ما لا يوجد دون ندور في غير فعلٍ، أو علم، أو أعجميٍّ؛ فالنادر نحو: (دئل) لدوية، و (ينجلب) لخرزة، و (تبشّر) لطائر»^(٢).

وكقوله: «يمنع من الصّرف اجتماع التعريف والعدل، وهذا اسم عدل به عن صيغة (فاعل) إلى (فعل)، نحو : (مضر) المعدول به عن (ماضر)، وهو مازج اللّبن بالماء، و (جشم) المعدول به عن (جاشم) وهو الذي يفعل الشّيء على استئقال، و (دلف) المعدول به عن (دالف) وهو المتأخّر الخطو، و (زحل) وهو التّجم المعروف بالطّارق، عدل به عن (زاحل) لآته أبعد الكواكب السيّارة»^(٣).

٧ - يورد الشّاهد الشعريّ، أو شطره، أو قطعة منه، ويذكر قائله أحياناً .

٨ - يعرف في الغالب بالبّاب الذي سيشرّحه تعريفاً لغويّاً

(١) يُنظر : ص ٧٤٩ من النّصّ المحقّق .

(٢) يُنظر : ص ٧٦١ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٧٦٤ ، ٧٦٥ من النّصّ المحقّق .

واصطلاحياً، ومن ذلك تعريفه كلاً من الإعراب^(١)، والترخيم^(٢)، وعطف النسق^(٣)، والتوكيد^(٤)، وعطف البيان^(٥)، وما لا ينصرف^(٦).

٩ - يزيد بعض الأبواب التي لم يذكرها الحريري أحياناً، مثل باب أفعال الذي للتفضيل^(٧).

١٠ - ينقل كثيراً من «شرح الألفية» لابن الناظم^(٨)، و«شرح ملحة الإعراب» للحريري^(٩)، دون إشارة إلى المصدر؛ فينقل نصوصاً كاملة، ونادراً ما يتصرف فيها.

(١) يُنظر : ص ١٤٧، ١٤٨ من النصّ المحقق .

(٢) يُنظر : ص ٦٣١ من النصّ المحقق .

(٣) يُنظر : ص ٦٨٩ من النصّ المحقق .

(٤) يُنظر : ص ٧٠٥ من النصّ المحقق .

(٥) يُنظر : ص ٧٣٧ من النصّ المحقق .

(٦) يُنظر : ص ٧٤٣، ٧٤٤ من النصّ المحقق .

(٧) يُنظر : ص ٤١٥ من النصّ المحقق .

(٨) يُنظر مثلاً على ذلك : ص ٣٥٧، ٣٨٢، ٥٦٨ من النصّ المحقق .

(٩) يُنظر مثلاً على ذلك : ص ١٠٠، ١٥٢، ٥٢٧ من النصّ المحقق .

المبحث الثالث

مصادره

لاشكّ أنّ الصّايغ قد رجع كغيره إلى كتب النّحاة السّابقين، وأفاد منها؛ وقد انعكس ذلك على عمله هذا - وإن كان قليل التّنصيص على ذكر تلك المصادر - فقد أورد أقوالاً وآراء معزّوة إلى بعض أئمّة النّحو، كسيبويه، والخليل، ويونس، والمبرد، والمازني، وابن السّراج، وابن جنّي، والفراء، والسّيرافي، وابن بابشاذ .

وتارة يذكّر هذه الأقوال دون أن يعزّوها إلى عالم بعينه، وإتّما يكتفي بقوله : «قال بعض النّحاة» أو : «قال بعضهم» أو : «قال غيره» أو : «ومنهم من قال»، إلى آخر ما ذكر من الإحالات .

ومن هنا يصعب على الباحث أن يحصر هذه المصادر التي اعتمد عليها في هذا الشّرح، ويظهر لي أنّ أهمّ مصدر استقى منه الشّرح هو "شرح الألفيّة" لابن النّاطم، ويتمثّل هذا في نقله عنه دون إشارة في الغالب، فينقل نصّاً كاملاً، ونادراً ما يتصرّف فيه^(١).

ومع كثرة نقوله عن ابن النّاطم لم يصرّح بالنقل عنه إلاّ مرّتين^(٢). ونقل عنه مرّتين^(٣) مصدرّاً نقله بقوله : «قال شيخنا»، وبالرجوع إلى «شرح الألفيّة» لابن النّاطم وجدنا التّصّ كاملاً؛ وهذا يدلّ على أنّه

(١) يُنظر مثلاً على ذلك : ص ٣٥٧، ٣٨١، ٣٨٧ من التّصّ المحقّق .

(٢) يُنظر : ص ٤٦١، ٤٧٥ من التّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٥٤٨، ٥٧١ من التّصّ المحقّق .

هو المقصود بقوله : «شيخنا» .

وهناك مصدرٌ آخر استقى منه الشّارح كثيراً، ألا وهو «شرح ملحّة الإعراب»^(١) للحريريّ، وطريقته في النّقل عنه كطريقته مع شرح ابن النّاطم.

كما اعتمد على كتاب سيبويه؛ فقد أثبت كثيراً من آرائه، وأقواله، وما حكاه عن العرب، وما أنشده، وما تضمّنه الكتاب من أقوال الخليل ويونس.

من ذلك قوله في باب التّصغير : «... وفي إبراهيم وإسماعيل: بريه، وسميع، نصّ على ذلك سيبويه في كتابه»^(٢).

وقوله في باب التّسبب : «كقولك في (ثبة) و (مكّة) و (أخت): ثبيّ، ومكّيّ، وأخويّ؛ هذا مذهب سيبويه والخليل - أعني : قولك في أخت: أخويّ -، ويونس يقول : أختي»^(٣).

وقال في باب حروف الجرّ عند حديثه عن (من): «وتكون زائدة في الموجب، وهو مذهب الأخفش، وسيبويه لا يرى ذلك»^(٤).

وقال - أيضاً - في باب حروف الجرّ عند حديثه عن (مد) و(مند) : «فإذا أتى بعدهما الفعل حُكم باسميّتهما، وكوئهما ظرفين؛

(١) يُنظر مثلاً على ذلك : ص ١٠٠، ١٥٢، ٥٢٧ من النّصّ المحقّق .

(٢) يُنظر : ص ٦٧٥ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٦٧٨ من النّصّ المحقّق .

(٤) يُنظر : ص ٢١٩ من النّصّ المحقّق .

قال سيويه: ومّا يُضاف إلى الفعل قولك: ما رأيتُه مذ كان عندي، ومنذ جاءني»^(١).

إلى غير ذلك ممّا أخذ من كتاب سيويه^(٢).

كما نصّ على التّقل عن الزّخشي^(٣)؛ وبالرجوع إلى كتب الزّخشي تبين أنّ هذا التّقل من «المفصل».

كما نصّ على التّقل عن ابن برهان^(٤) وبالرجوع إلى كتب ابن برهان تبين أنّ هذا التّقل من «شرح اللّمع».

كما نصّ على التّقل عن ابن بابشاذ^(٥) وبالرجوع إلى كتب ابن بابشاذ تبين أنّ هذا التّقل من «شرح الجمل» وهو مخطوط.

(١) يُنظر : ص ٢٣٦ من النّصّ المحقّق .

(٢) يُنظر مزيداً من ذلك في : ص ٣٨٧، ٤٣٣، ٦٠٤، ٦٤٠، ٨٢١، ٨٦٩، ٨٧٠،

٨٧٢ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٣٦٧ من النّصّ المحقّق .

(٤) يُنظر : ص ٥٦٥ من النّصّ المحقّق .

(٥) يُنظر : ص ٥١٥، ٩٠٢ من النّصّ المحقّق .

المبحث الرابع

شواهد

إنَّ أهمَّ الأدلَّة على القواعد النَّحويَّة هو السَّماع؛ ويتمثَّل في الآيات القرآنيَّة، والأحاديث النَّبويَّة، وكلام العرب الفصحاء الذين يحتجُّ بكلامهم شعراً أو نثراً؛ وسأفصِّل الكلام على كلِّ فيما يلي:

١ - القرآن الكريم :

ليس من شكٍّ أنَّ كلامَ الله - تعالى - الذي أنزل على نبيِّه محمَّد - صلَّى الله عليه وسلَّم - هو في المرتبة الأولى من الفصاحة والبلاغة؛ ولذلك نجد الصَّايغ يُكثر من الاستشهاد به؛ فلا تكاد تجد باباً من الأبواب يخلو من الآيات القرآنيَّة؛ فقد بلغ عدد الآيات التي استشهد بها في هذا الكتاب اثنتين وثلاثين ومائتي آية تقريباً، عدا المكرّرة؛ وهذا ممَّا يُحمد للصَّايغ فقلَّ أن تجد موضوعاً لا يستشهد فيه بآية كريمة أو آيات .

وكان منهجه في عرض الشواهد القرآنيَّة : أنه يذكر الآية كاملة، وأحياناً يذكر جزءاً من الآية وهو موطن الشَّاهد .
وقد استدلَّ بالقراءات القرآنيَّة المتواترة منها، والشاذة.

وكان في أكثر المواضع لا يعزو القراءة، وإثما يكتفي بقوله : «وقرأ الباقون»^(١) أو : «وقراءة السابقين»^(٢) أو : «وفي بعض المصاحف»^(٣)

(١) يُنظر : ص ٨٤٣ من النَّصِّ المحقَّق .

(٢) يُنظر : ص ٨٢١ ، ٨٣٨ من النَّصِّ المحقَّق .

(٣) يُنظر : ص ٨٢٦ من النَّصِّ المحقَّق .

أو: «قرئ»^(١) أو «قراءة بعضهم»^(٢).

٢ - الحديث الشريف :

هذا الصايغ حذو ابن مالك - رحمهما الله تعالى - في الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة؛ فيستدل بها على إثبات قاعدة نحوية، وينصر بها مذهباً نحوياً، أو يحتج بها على آخر .

وكان عدد ما أورده اثني عشر حديثاً؛ وكذا الأمر بالنسبة لما روي عن الصحابة - رضي الله تعالى عنهم -؛ فقد أورد من ذلك ثلاثة آثار .

٣ - كلام العرب:

١ - الشعر:

احتج الصايغ - رحمه الله تعالى - في كثير من المسائل النحوية بالشعر، وقد بلغ عدد الأبيات التي استشهد بها تسعة وثلاثين وأربعمائة بيت عدا المكرر؛ وهو عدد كبير إذا ما قيس بحجم الكتاب . وقد اشتملت هذه الشواهد على أبيات قليلة الذكر في كتب النحو المتداولة، وعلى أبيات أخرى لم أقف عليها في مكان آخر .
فمن النوع الأول:

فَإِنْ يَكُ خَيْرٌ أَوْ يَكُنْ بَعْضُ رَاحَةٍ فَإِنَّكَ لَاقٍ مِنْ هُمُومٍ وَمِنْ كَرْبٍ^(٣)

(١) يُنظر : ص ٦١٢، ٦١٣، ٦١٧ من النصّ المحقق .

(٢) يُنظر : ص ٦١٤ من النصّ المحقق .

(٣) يُنظر : ص ٢٢٠ من النصّ المحقق .

وقول بشامة بن الغدير :

مِنْ عَهْدِ عَادٍ كَانَ مَعْرُوفًا لَنَا أَسْرُ الْمُلُوكِ وَقَتْلُهَا وَقِتَالُهَا^(١)

وقول الشاعر :

وَلَقَدْ أَعْطَفَهَا كَارِهَةً حَيْثُ لِلنَّفْسِ مِنَ الْمَوْتِ هَرِيرٌ^(٢)

ومن النوع الثاني:

قول الشاعر:

فَاقْرِ الْهُمُومَ قَلَانِصًا عَبْدِيَّةً تَطْوِي الْفِيَا فِي بِالْوَجِيفِ الْمُعْنِقِ^(٣)

وقول الرّاجز :

وَلَا تُخَالَفِ ثِقَةً فَتَنْدَمَا^(٤)

ومن ملامح منهجه في إيراد الشواهد الشعرية ما يلي :

١ - يورد البيت كاملاً، وفي بعض الأحيان يورد شطراً منه .

٢ - لا ينسب البيت إلى صاحبه غالباً، وإنما يكتفي بقوله:

«كقول الشاعر»^(٥) أو : «كقول الآخر»^(٦) أو : «ومنه قول الشاعر»^(٧).

(١) يُنظر : ص ٢٢٢ من النصّ المحقق .

(٢) يُنظر : ص ٧٣٧ من النصّ المحقق .

(٣) يُنظر : ص ٧٩٦ من النصّ المحقق .

(٤) يُنظر : ص ٨٣١ من النصّ المحقق .

(٥) يُنظر : ص ٢٢٦، ٢٣١، ٢٨٠ من النصّ المحقق .

(٦) يُنظر : ص ٢٢٢، ٢٨١، ٥٨٥ من النصّ المحقق .

(٧) يُنظر : ص ٢٢٩، ٣٦٤، ٥٨٩ من النصّ المحقق .

أو «ومنه قول الآخر»^(١).

٣ - لا يبين وجه الاستشهاد من البيت الذي أورده؛ معتمداً على

فهم القارئ من خلال السياق .

٢ - أقوال العرب وأمثالهم:

كان لأقوال العرب وأمثالهم في هذا الكتاب نصيبٌ موفور؛ إذ بلغت

خمسة وأربعين قولاً ومثلاً.

(١) ينظر: ص ٥٨٥ من النصّ المحقق.

المبحث الخامس

موازنة بين الملحة و شرح الحريري على الملحة

في هذا المبحث سأعقد موازنة بين شرحي الصّايغ والحريريّ للملحة، لتبيّن ما امتاز به كلّ منهما عن صاحبه في المنهج، والأسلوب، والاستشهاد، وما إلى ذلك .

وإنّما اخترتُ الحريريّ من بين الشّراح؛ لأنّه صدر هذا الشّأن وصاحبه، فهو ناظم «الملحة»، وهو أوّل من شرح هذه المنظومة فيما يظهر لي، كما أنّ شرحه أفضل الشّروح الّتي وقفت عليها قبل شرح الصّايغ. أولاً - موازنة عامّة :

بعد القراءة المتأنّية لكلّ من «شرح ملحة الإعراب» للحريريّ و «الملحة في شرح الملحة» للصّايغ خرجتُ بما يلي :

١- اتّفق الشّرحان في خلوّهما من مقدّمة يُبيّن فيها المنهج الّذي سارا عليه، والمعالّم الأساسيّة لذلك .

٢ - توخّى الحريريّ في شرحه للملحة الاختصار، بينما اتّسم شرح الصّايغ بالتوسّع؛ ويمكن معرفة هذا من خلال التّقاط التّالية:

أ - استشهد الحريريّ بتسع عشرة ومائتي آية بما في ذلك الآيات المكرّرة، واستشهد الصّايغ بثلاث وأربعين ومائتي آية بما في ذلك الآيات المكرّرة .

ب- استشهد الحريريّ بثلاثة أحاديث، ولم يستشهد بأي أثرٍ

من الآثار المروية عن أحد الصّحابة رضي الله عنهم.

واستشهد الصّايغ باثني عشر حديثاً، وثلاثة آثار من آثار الصّحابة رضوان الله عليهم.

ج- استشهد الحريري بثلاثة وثمانين بيتاً من الشّعْر، واستشهد الصّايغ بتسعة وخمسين وأربعمئة بيت، بما في ذلك الأبيات المكرّرة .

د- استشهد الحريري بخمسة أقوال من الأقوال المروية عن العرب، واستشهد الصّايغ بخمسة وأربعين قولاً .

هـ- شرح الصّايغ تكثُر فيه الخلافات التّحويّة، وأقوال التّحاة؛ أمّا شرح الحريري فقد ندر فيه التّعرّض للخلافات التّحويّة .

٣ - التزم الحريري التّزاماً تاماً بترتيب أبواب «الملحّة»، والحديث عن كلّ حكم عند ذكره للبيت الذي يتناوله .

أمّا الصّايغ فقد التزم بترتيب أبواب «الملحّة»، إلّا أنّه أضاف بعض الأبواب، كدجحه (باب أفعل التّفضيل) مع (حبّذا) تحت باب واحد هو (باب حبّذا وأفعل الذي للتّفضيل)، وقسم ما سمّاه الحريري (باب حروف الجرّ) إلى ثلاثة أبواب؛ وهي: (باب حروف الجرّ)، وبعده (باب ربّ)، وبعده (باب القسم) .

وكذلك لم يلتزم دائماً بشرح الأحكام في كلّ بيتٍ من أبيات «الملحّة» .

٤ - اقتصر الحريري على ما ورد في «الملحّة»، وتعرّض لإعراب بعض الكلمات الواردة فيها، وفسّر بعض الكلمات الغريبة .

أمّا الصّايغ فقد توسّع توسعاً كبيراً في الشّرح، إلى درجة أنّ القارئ لهذا الكتاب لا يتصوّر أنّه شرح لـ «ملحّة الإعراب» بل هو شرح لـ «ألفيّة ابن مالك»؛ إذ إنّه نقل من ابن النّاطم في شرحه على «الألفيّة» نقولاً كثيرة دون التّصريح بذلك .

وكذلك لم يذكر الصّايغ إعراب أيّ كلمة من كلمات «الملحّة»، لكنّه فسّر بعض الكلمات، وترك كثيراً ممّا يحتاج إلى ذلك .

٥ - لم يهتمّ الحريريّ اهتماماً واضحاً بالتّعليقات النّحويّة، بخلاف الصّايغ الذي اهتمّ بها .

٦ - يتّضح في شرح الحريريّ متانة الأسلوب، وجمال العبارة، ونصاعتها؛ لتوجيه الإيجاز من ناحية، ولأنّه من فرسان البيان العربيّ .

أمّا الصّايغ فقد تفاوت أسلوبه من حين لآخر؛ فبينما تراه قوياً سلساً في موضع، تجده واهناً ركيكاً في موضع آخر .

ثانياً - موازنة خاصّة في بعض الأبواب :

لزيادة البيان والإيضاح رأيتُ أن أقدم بين يدي القارئ الكريم موازنة في بعض الأبواب بين هذين الشّرحين؛ بغية التّوصّل من خلالها إلى إبراز قيمة هذا الشّرح؛ وقد اخترت لذلك الأبواب التّالية :

١ - باب حروف^(١) الجرّ :

قسّم الصّايغ هذا الباب إلى ثلاثة أبواب؛ فجعل ما يتعلّق بـ (رُبّ)

(١) يُنظر : شرح الصّايغ ٢١٧-٢٥٣، وشرح الحريريّ ١٢٢ - ١٣٤ .

في باب سَمَاه (باب رُبَّ)، وجعل ما يتعلّق بالقسم في باب آخر سَمَاه (باب القسم)، ومرآؤه به حروف القسم .

أما الحريريّ فجعل هذه الأبواب تحت باب واحد هو باب حروف الجرّ.

وقد خرجت من هذه الموازنة بما يلي :

١- بلغت الآيات القرآنيّة التي استشهد بها الصايغ أربعاً وثلاثين آية، على حين بلغت عند الحريريّ اثني عشرة آية .

٢- استشهد الصايغ في هذا الباب بخمسة أقوال من أقوال العرب، على حين لم يستشهد الحريريّ بشيء من ذلك .

٣- بلغت الشواهد الشعريّة التي استشهد بها الصايغ في هذا الباب تسعة وخمسين بيتاً، على حين بلغت عند الحريريّ سبعة أبيات .

٤- بلغ عدد أسماء التّحاة والشّعراء الذين ذكروهم الصايغ في هذا الباب خمسة وعشرين علماً، على حين ذكر الحريريّ ثلاثة شعراء فقط .

٥- توسّع الصايغ في تناوله لمعاني حروف الجرّ توسّعاً كبيراً، فأورد لكلّ حرف ما يتعلّق به من معان، مستشهداً لمعظم تلك المعاني، أما الحريريّ فقد اقتصر على المعاني المشهورة لكلّ حرف فقط .

٦- ذكر الصايغ بعض المسائل الخلافية المتعلقة بحروف الجرّ، بخلاف الحريريّ .

٧- يحسُن بنا أن نورد نصّاً من كلام الصايغ في هذا الباب، وما يقابله عند الحريريّ؛ لتبيين معالم المنهج الذي سلكاه في معالجة مسائل هذا الباب.

قال الصّايغ^(١) في معاني (من) : «وابتداً بذكر (من) لأنّها أمّ الباب، وهو حرف جرّ يدخل على الظّاهر وعلى المضمّر، تقول : أخذت من زيد، وسمعتُ منه؛ وله معانٍ :

أحدها : ابتداء الغاية في المكان، كقوله : قمت من الدّار، وللتبعيض، كقولك : أنفقت من المال، ولتمييز الشّيء من غيره، كقولك : أحبّ الحمام من الطّير؛ وتكون سبباً، كقولك : من أجل السّلامة أطلت الصّمت، ومنه قول الفرزدق

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَمُّ
وتقع مكان باء القسم، كقولهم : من ربّي ما فعلتُ ذلك، أي : بربّي أقسمتُ .

وتكون زائدة، ويُشترط لذلك أن تكون بعد حرف نفي، كقوله - تعالى - : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ ﴾، أو بعد استفهام كقوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ ﴾؛ وتكون زائدة في الموجب، وهو مذهب الأخصّش، وسيبويه لا يرى ذلك، ومنه قول إياس بن الأرت :

فَإِنْ يَكُ خَيْرٌ أَوْ يَكُنْ بَعْضُ رَاحَةٍ فَإِنَّكَ لَأَقِي مِنْ هُمُومٍ وَمِنْ كَرْبٍ
وتقع مكان (على) كقوله - تعالى - : ﴿ وَصَرَّاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾ أي : على القوم .

وتكون مكان (الباء) كقوله - تعالى - : ﴿ حَفِظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾

(١) يُنظر : ص ٢١٧ من النّصّ المحقّق .

أي: بأمر الله .

وقد تكون دالاً على ضربٍ من التّعت، كقوله - تعالى -:

﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ أي: الرّجس الوثنيّ .

وتكون بمعنى (في) كقوله - تعالى -: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ .

وتقع لابتداء الغاية في الزّمان، كقول امرئ القيس:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقَنَةِ الحِجْرِ؟ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

وكقول الآخر:

مِنْ عَهْدِ عَادٍ كَانَ مَعْرُوفاً لَنَا أَسْرُ الْمُلُوكِ وَقَتْلُهَا وَقِتَالُهَا» .

وقال الحريري^(١): «و (من) تأتي في الكلام على أربعة معانٍ:

أحدها: أن تقع بمعنى الابتداء المختصّ بالمكان التي تقابلها (إلى) التي

يختصّ بها انتهاء الغاية، كقولك: سرتُ من البصرة إلى مكّة .

والثّاني: أن تكون للتّبعض، كقولك: شربت من التّهر .

والثّالث: أن تأتي لتبيين الجنس، كقوله - تعالى -: ﴿فَاجْتَنِبُوا

الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ .

الرّابع: أن تأتي زائدة، كقولك: ما جاعني من أحد؛ فإن قلت: (ما

جاعني من رجل) فليست زائدة في هذا الموضع، بل هي جاعلة اسم الشّخص

للتّوع، وتترل مترلة قولك: (ما جاعني أحد) الذي معناه نفى التّوع .

والفائدة في دخولها في هذا الكلام : استغراقُ النَّفي؛ لأنّ الكلام كان يحتمل قبل دخولها أن يكون : ما جاءك رجل بل جاءك اثنان أو جماعة» .

فقد تبيّن من خلال هذين النّصّين أنّ الصّايغ قد أورد أحد عشر معنًا لـ(من)، بينما اقتصر الحريريّ على أربعة معانٍ .

كما أنّ الصّايغ قد أولى الشّواهد عناية واضحة، خلافاً للحريريّ الذي لم يعن عناية كبيرة بالاستشهاد لما ذكره من معانٍ .

كما تعرّض الصّايغ لشيء من الخلاف بين النّحاة في بعض تلك المعاني، أمّا الحريريّ فلم يتعرّض لشيء من ذلك.

٢- باب الاستثناء^(١):

١- بلغت الآيات القرآنيّة التي استشهد بها الصّايغ في هذا الباب

ثلاث آيات، بينما بلغت عند الحريريّ أربع آيات .

٢- استشهد الصّايغ في هذا الباب بثلاثة أحاديث، بينما لم

يستشهد الحريريّ بأيّ حديث في هذا الباب .

٣- استشهد الصّايغ في هذا الباب بقول واحدٍ من أقوال العرب،

بينما لم يستشهد الحريريّ بأيّ قولٍ من أقوال العرب .

٤- بلغت الشّواهد الشّعريّة التي استشهد بها الصّايغ في هذا الباب

اثني عشر بيتاً، بينما بلغت عند الحريريّ بيتين .

(١) يُنظر : شرح الصّايغ ٤٥٧-٤٧٩، وشرح الحريريّ ٢٠٩ - ٢١٧ .

٥- بلغ عدد أسماء التّحاة والشّعراء الذين ذكرهم الصّايغ تسعة أعلام، بينما ذكر الحريريّ شاعرين فقط .

٦ - للوقوف على طرفٍ من منهج الرّجلين في معالجة هذا الباب نورد بعضاً ممّا ذكره في شرح هذين البيتين:

وَكُلُّ مَا اسْتَثْنَيْتُهُ مِنْ مُوجِبٍ تَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَهُ فَلْيُنْصَبِ
تَقُولُ: جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا سَعْدًا وَقَامَتِ النَّسْوَةُ إِلَّا هِنْدًا^(١)

إذ قال الصّايغ^(٢): «الاستثناء هو: إخراج شيءٍ ممّا دخل فيه غيره، أو إدخال شيءٍ فيما خرج منه غيره، والاسم المستثنى ضدّ المستثنى منه. والاستثناء نوعان: متّصل، ومنقطع .

فالمتّصل: إخراج مذكور بـ(إلا) أو ما في معناها من حكم شامل، أو ملفوظٍ به، أو مقدّر .

فـ(الإخراج) جنس يشمل نوعي الاستثناء، ويخرج الوصف بـ(إلا)، كقوله - تعالى -: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾؛ فقوله: (إخراج مذكور) ولم يقل: إخراج اسم: ليعمّ استثناء المفرد، نحو: (قام القوم إلا زيداً)، واستثناء الجملة لتأولها بالمشقّق، نحو: (ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه)» .

وقوله: (بـ(إلا)) أو ما في معناها) ليخرج التّخصيص ونحوه، ويدخل

(١) يُنظر: متن الملحّة ٢٨ .

(٢) يُنظر: ص ٤٥٧ من النّصّ المحقّق .

الاستثناء بـ (غير) و (سوى) و (حاشا) و (خلا) و (عدا) و (ليس) و (لا يكون) .

وقوله : (من حكم شامل له) ليخرج الاستثناء المنقطع .

وقوله : (ملفوظ به أو مقدر) ليتناول الحدّ الاستثناء التامّ والمفرغ .

والاستثناء التامّ هو : أن يكون المخرج منه مذكوراً، نحو : (قام القوم إلاّ زيداً) .

والمفرغ هو : أن يكون المخرج منه مقدراً في قوّة المنطوق به، نحو : (ما قام إلاّ زيد)، التقدير : ما قام أحدٌ إلاّ زيداً .

والمنقطع هو : الإخراج بـ (إلاّ) أو (غير) أو (بيد) لما دخل في حكم دلالة المفهوم

والتأصب هو : (إلاّ) لا ما قبلها بتقويتها، ولا به مستقلاً، ولا باستثني مضمراً، خلافاً لزاعمي ذلك .

والسّيرافيّ يذهب إلى أنّ التأصب هو ما قبل (إلاّ) من فعل أو غيره بتعدية (إلاّ) .

وذهب ابن خروف إلى أنّ التأصب هو ما قبل (إلاّ) على سبيل الاستقلال .

وذهب الرّجّاج إلى أنّ التأصب (استثني مضمراً) .

وقال الحريري^(١) : «معنى الاستثناء : إخراج الشّيء ممّا دخل فيه

(١) شرح ملحّة الإعراب ٢٠٩ .

غيره، أو إدخاله فيما خرج منه غيره؛ فالاسم المستثنى أبداً ضدّ المستثنى منه. وللاستثناء عدّة أدوات، إلّا أنّ حرفه المستثلي عليه: (إلّا)، ولا يخلو حال الكلام قبل أن ينطق المتكلم بـ(إلّا) من قسمين: أحدهما: أن يكون منقطعاً .

الثاني: أن يكون تاماً .

فإن كان منقطعاً مرتبطباً بما بعد (إلّا) لم تعمل (إلّا) شيئاً من الإعراب، بل يكون إعراب ما بعدها كإعرابه لو لم تذكر، وذلك كقولك: (ما قام إلّا زيد) و (ما ضربت إلّا زيداً) و (ما مررت إلّا بزيد)؛ فـ(إلّا) هاهنا أفادت إثبات القيام لزيد، وإيقاع الضرب به، وحصول المرور به، من غير أن تحدث إعراباً

وأما إذا كان ما قبل (إلّا) كلاماً تاماً فلا يخلو من قسمين:

أحدهما: أن يكون موجباً. والثاني: أن يكون غير موجب .

فإن كان موجباً كقولك: (جاء القوم إلّا سعداً) نصبت ما بعد (إلّا)، وكان التائب له الفعل الذي هو: (جاء)، لكن نصبه بواسطة (إلّا) كما ينصب الفعل المفعول معه بواسطة الواو .

وعند بعضهم: أن (إلّا) هي التائبة، وأنّ تقدير الكلام: جاء القوم

أستثنى زيداً، أو: لا أعني زيداً» .

فواضح من خلال هذين التّصّين أنّ الصّايغ عني بتعريف

المصطلحات، وإخراج محترزات كلّ تعريف، بخلاف الحريريّ الذي اقتصر

على تعريف الاستثناء .

وأتّفقا في ذكر أقسام الاستثناء، وذكر الخلاف في ناصب المستثنى، لكنّ الصّايغ توسّع في بيان الخلاف ناسباً كلّ قول إلى صاحبه .

٣- باب نواصب الفعل^(١):

- ١- بلغت الآيات القرآنيّة التي استشهد بها الصّايغ إحدى وعشرين آية، بينما بلغت عند الحريريّ سبع آيات .
- ٢- أورد الصّايغ ثلاث قراءات، ناسباً كلّ قراءة إلى من قرأ بها؛ أمّا الحريريّ فقد ذكر قراءة واحدة، دون ذكر من قرأ بها، وإنّما اكتفى بقوله: «(وقرىء)».
- ٣- استشهد الصّايغ في هذا الباب بقولين من أقوال العرب؛ بينما لم يستشهد الحريريّ بأيّ قول من أقوال العرب .
- ٤- بلغت الشواهد الشعريّة التي استشهد بها الصّايغ في هذا الباب ستة عشر بيتاً، بينما بلغت عند الحريريّ ثلاثة أبيات .
- ٥- بلغ عدد أسماء النّحاة والشّعراء والقراء الذين ذكّروهم الصّايغ في هذا الباب عشرة أعلام، بينما ذكر الحريريّ شاعرين فقط .
- ٦- أورد الصّايغ بعض المسائل الخلاقيّة في هذا الباب، بينما لم يورد الحريريّ أيّ مسألة .
- ٧- ينبغي أن نورد نصّاً من كلام الصّايغ في هذا الباب، وما يقابله عند الحريريّ؛ للوقوف على طريقة تناولهما لمسائل هذا الباب .

(١) يُنظر : شرح الصّايغ ٨١٥ - ٨٤٥، وشرح الحريريّ ٣٣٦ - ٣٤٧ .

فقد قال الصّايغ^(١) في الحرف النّاصب (لن): «وأما (لن) فهي عند سيويوه مفردة، وعند الخليل مركّبة، وأصلها عنده: (لا أن)، فحذفت الهمزة تخفيفاً والتقى ساكنان؛ وهما: الألف والنون؛ فحذفت الألف لذلك، وبقي (لن)؛ والصّحيح ما ذهب إليه سيويوه .

وهي لفظة نفي وضعت لجواب الفعل المقترن بأحد حرفي التنفيس؛ وهما: السّين وسوف، فـ(لن يخرج زيد) جواب من قال: سوف يخرج، أو سيخرج .

وتختصّ (لن) دون أخواتها بأن يتقدّم عليها مفعول الفعل الذي نصبته، كقولك: (زيداً لن أضرب)، وأجمعوا على ذلك، وعلى أن معناها نفي الفعل المستقبل» .

وقال الحريري^(٢): «وأما (لن) فهي لفظة نفي وضعت لجواب حرفي التنفيس اللذين هما: السّين، وسوف؛ فكأنّ قولك: (لن يخرج زيد) هو جواب من قال: سوف يخرج، أو سيخرج .

وتختصّ (لن) دون أخواتها بجواز أن يتقدّم عليها مفعول الفعل الذي نصبته، كقولك: (زيداً لن أضرب)» .

فالناظر لهذين النّصين يرى أن الصّايغ والحريري قد اتّفقا في ذكر وظيفة هذه الأداة، وخصوصيّتها على بقيّة أخواتها، وزاد الصّايغ عليه

(١) يُنظر: ص ٨٢١ من النّصّ المحقّق .

(٢) شرح ملحّة الإعراب ٣٤١ .

بذكر أصل بنيتها: أهى مركبة أم بسيطة؟ مع الترجيح .
 وبعد؛ فمن خلال هذه الموازنات يتبين تفوق الصايغ في شرحه
 لـ«ملحة الإعراب» على الحريري؛ ليس في جانب واحد فحسب، بل
 في سائر مقومات الشرح الوافي . والحمد لله أولاً وآخراً .

المبحث السادس

تقويم الكتاب

الكلام في هذا المبحث يتناول شيئين؛ وهما : مميزات الكتاب،
والمآخذ عليه.

فأقول - بعد الاستعانة بالله:-

أولاً- مميزات الكتاب:

تميّز هذا الشرح عن بقية شروح «ملحة الإعراب» التي وقفت عليه
بأكثر من ميزة؛ وأهم هذه المميزات ما يلي:

١- التوسّع في الشرح قياساً على نظائره من شروح «ملحة
الإعراب»؛ فبالرغم من أن «ملحة الإعراب» منظومة مختصرة ألفها
الحريري للمبتدئين، إلا أن شرح الصايغ لها جعل منها عملاً علمياً حافلاً؛
وخييراً دليل على هذا: كثرة شواهد، فلقد استشهد بقدر كبير من جميع
الشواهد - كما تقدّم - .

ومما يدل على توسّع الصايغ أيضاً: كثرة إيراد المسائل الخلافية،
ومناقشته لكثير من القضايا النحوية؛ فلقد تردّد في هذا الكتاب أسماء
أشهر النحاة منذ بدء النحو إلى عصر المؤلف .

ويُضاف إلى ذلك أيضاً : إيراده بعض لغات القبائل العربية .

٢- الدقّة في نسبه الأقوال إلى أصحابها غالباً .

٣- تفرد الكتاب ببعض الشواهد الشعرية التي لم أجدّها في غيره،

وبعض الشّواهد قليلة الذّكر في كتب النّحو المتداولة^(١).

ثانياً - المآخذ عليه:

لا يسلم أيّ عملٍ بشريّ في الغالب من الخطأ والتّقصّ والخلل، ولا غرابة في هذا؛ لأنّ الإنسان يتعرّض للسّهو والنسيان والخطأ .

والصّايغ في أثناء تأليفه لهذا الكتاب وقع في بعض هذه الأشياء؛ وها أنذا أعرضها فيما يلي، رجاءً أن ينفع الله بها، وأن يغفر لنا الزّلل، وأن يصلح لنا الخلل .

١- اعتمد في شرحه على «شرح ملحّة الإعراب» للحريريّ، و«شرح الألفيّة» لابن التّائظم اعتماداً كبيراً، وكان الأولى أن يصرّح بما نقله منهما، وبخاصّة أنّه ينقل أحياناً نصوصاً كاملة دون تصرّف فيها، ومع ذلك لا يُشير إلى المنقول منه .

٢- أخطأ في نسبة بيت إلى امرئ القيس؛ وهو قوله :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ ؟
أَقْوِينَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ^(٢)

والصّحيح : أنّه لزُهير بن أبي سُلمى .

وكذلك أخطأ في نسبة بيتٍ إلى الطّرمّاح؛ وهو قوله :

لَا يَرَكُنُّ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ
يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامٍ^(٣)

(١) يُنظر : مبحث شواهد ص ٥٦، ٥٧ .

(٢) يُنظر : ص ٢٢١ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٣٩٠ من النّصّ المحقّق .

والصّحيح: أنّه لقطريّ بن الفجاءة؛ وهو تابعٌ في هذا الخطأ لابن النّاطم^(١) رحمه الله تعالى.

٣- منهجه لم يكن على وتيرة واحدة؛ فتارةً يكون قوياً في منهجه، ويستقصي كلّ الشّواهد في المسألة، وتارةً أخرى نراه يقتضب الحديث ويختصر فيه .

٤- يُلاحظ في منهج الصّايغ أنّه عندما يقوم بتقسيم المسائل فإنّه يذكر أحد الأقسام، ثمّ يُغفل باقي الأقسام؛ وهذا ظاهرٌ كثير الانتشار في الكتاب .

٥- عدم الاهتمام بأبيات «ملحة الإعراب»؛ فلا يفسّر الكلمات الغامضة، ولا يعرب الكلمات المشكّلة .

٦- عدم الدقة في شرح كلام الحريري؛ فأحياناً يذكر أبياتاً من «الملحة»، ويتكلّم عن موضوعها بشكل عامّ، ولا يتطرّق إلى المسائل التي ذكرها الحريري؛ ومن الأمثلة على ذلك: طريقة تناوله لمباحث باب الحال^(٢)، وكذلك باب الاستثناء^(٣).

(١) يُنظر : شرح الألفية لابن النّاطم ٣٢٠ .

(٢) يُنظر : ص ٣٧٥ من النّصّ المحقّق .

(٣) يُنظر : ص ٤٥٧ من النّصّ المحقّق .

القسم الثاني
قسم التحقيق

قسم التحقيق

ويشتمل على ما يلي:

- ١- وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق .
- ٢- منهجي في التحقيق .
- ٣- النصّ الحقّق .

وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

بعد البحث عن نسخ هذا الكتاب تمكنت من الحصول على نسختين خطيتين، اعتمدت عليهما في تحقيق هذا الكتاب؛ وفيما يلي وصفهما:

النسخة الأولى:

مصورة من نسخة موجودة بدار الكتب الوطنية بتونس، تحت رقم (٦٧١) وعدد لوحاتها أربع وستون ومائة لوحة، وعدد الأسطر ثلاثة عشر سطراً، في السطر الواحد ثلاث عشرة كلمة .

وقد كتبت بخط مشرقى، واضح مشكول، وميّزت أبيات «الملحة» للحريري من الشرح بخط كبير، وعناوين الأبواب كلها، وكلمة (فصل) مكتوبة بخط أحمر، وبعض الأبيات مكتوب بخط أحمر، وبعضها مكتوب بخط أسود وهو الأكثر .

وهذه النسخة روجعت من قبل ناسخها؛ فكان يستدرك ما سقط منها فيكتبه في الهامش، ثم يضع في نهايته كلمة (صح) .

وفي هوامشها إشارات توضح أنها قوبلت مع نسخة أخرى .

واسم النسخ : إبراهيم بن عبد العالي محمود؛ وقد نُسخ في القرن

التاسع الهجري سنة ٨٦٤هـ .

وكتب على غلاف هذه النسخة : «كتاب شرح الملحة لابن

الصّائغ». . وقد رمزت لها بالحرف: (أ).

٢- النّسخة الثّانية:

مصوّرة من نسخة موجودة بمكتبة جامعة إستانبول بتركيا، تحت رقم (١٠١٦) وعدد لوحاتها خمسون ومائة لوحة، وعدد الأسطر خمسة عشر سطرًا، في السّطر الواحد إحدى عشرة كلمة .

وقد كُتبت بخطّ معتاد، واضح، وهوامشها بعض التّصويبات، وفيها سقط مقدارُه إحدى عشرة لوحة، يقابل في (أ) : ١٠/أ - ٢١/أ .

واسم النّاسخ: عليّ بن صدّقة، وتاريخ نسخها سنة ٨٩٠هـ، وقد التزم النّاسخ بوضع رمز (ص) عند أوّل النّظم، و (ش) عند الشّرح .

وكُتب على غلاف هذه النّسخة : «كتاب اللّمة في شرح الملّحة للشّيخ، الإمام، العالم، وحيد دهره، وفريد عصره، شمس الدّين محمّد بن بدر الدّين بن سباع الصّايغ، عفا الله عنه، وأنار ضريحه، وأوسع ضريحه، إنّهُ على كلّ شيء قدير. أمين» .

وقد رمزت لها بالحرف: (ب).

منهجي في التحقيق

كان منهجي في تحقيق الكتاب كالتالي:

- ١- احترمتُ النصّ؛ فلم أتدخل فيه إلاّ بالقدر الذي يقيم معوجاً، أو يكمل ناقصاً، وما أضفته جعلته بين معقوفين هكذا [] .
- ٢- اخترت ما سمّي بمنهج التّلفيق بين النسخ، فقابلت بين نسختي المخطوط مقابلة دقيقة، وأشرتُ إلى مواضع الزيادة، والاختلاف، والتّحريف في كلّ منهما، وأثبت ما رأيته أليق بالمقام من ذلك في الصّلب، وما لا يليق بالصّلب أثبته في الحاشية، كما أشرتُ إلى مواضع السّقط، وميّزت النصّ السّاقط من إحدى المخطوطتين بوضعه بين معقوفين هكذا [] .
- ٣- ميّزت أبيات النّظم بأن كتبتها بحرف كبير أسود .
- ٤- كتبت النصّ وفقاً للقواعد الإملائية الحديثة .
- ٥- ضبطت الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث الشريفة، والشواهد الشعرية والنثرية، وأبيات النّظم، والكلمات التي تحتاج إلى ضبط .
- ٦- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها، ذاكرةً رقم الآية .
- ٧- خرّجت القراءات القرآنية، ونسبتها إلى قرائها من كتب القراءات .
- ٨- خرّجت الأحاديث الشريفة والآثار من كتب السنّة المعتمدة .
- ٩- خرّجت الأمثال من كتب الأمثال .
- ١٠- خرّجت الشواهد الشعرية، مبيّناً بحر البيت، وقائله - إن أمكن

ذلك -، مع الإحالة إلى ديوانه إن وُجد، أو إلى كتب المختارات الشعرية، ذاكراً وجه الاستشهاد فيه، مع إيراد بعض الكتب التحوية التي استشهدت به، مراعيّاً في ذلك التسلسل التاريخي لوفاء مؤلفيها .

١١- وثقت الأقوال والآراء الواردة في الشرح؛ بالرجوع إلى مصنفات أصحابها إن تيسرت، وإلا فمن كتب التحو المعتمدة .

١٢- عرفت بالأعلام والأماكن والبلدان الواردة في الشرح .

١٣- شرحت الكلمات الغريبة الواردة في الشرح؛ وذلك بالرجوع إلى المعاجم اللغوية .

١٤- حرّجت المسائل التحوية، وذلك بالرجوع إلى مظانها من كتب النحو .

١٥- بينت ما أهمه الشارح، وذكرت ما أغفله مما تدعو الحاجة إلى ذكره .

١٦- قمت بعمل الفهارس الفنية اللازمة التي تيسر الاستفادة من الكتاب .

١٧- وضعت اختصاراً لأسماء بعض المصادر التي تتكرر كثيراً في التحقيق، وهي:

١- ابن عقيل - شرح الألفية لابن عقيل .

٢- ابن الناظم - شرح الألفية لابن الناظم .

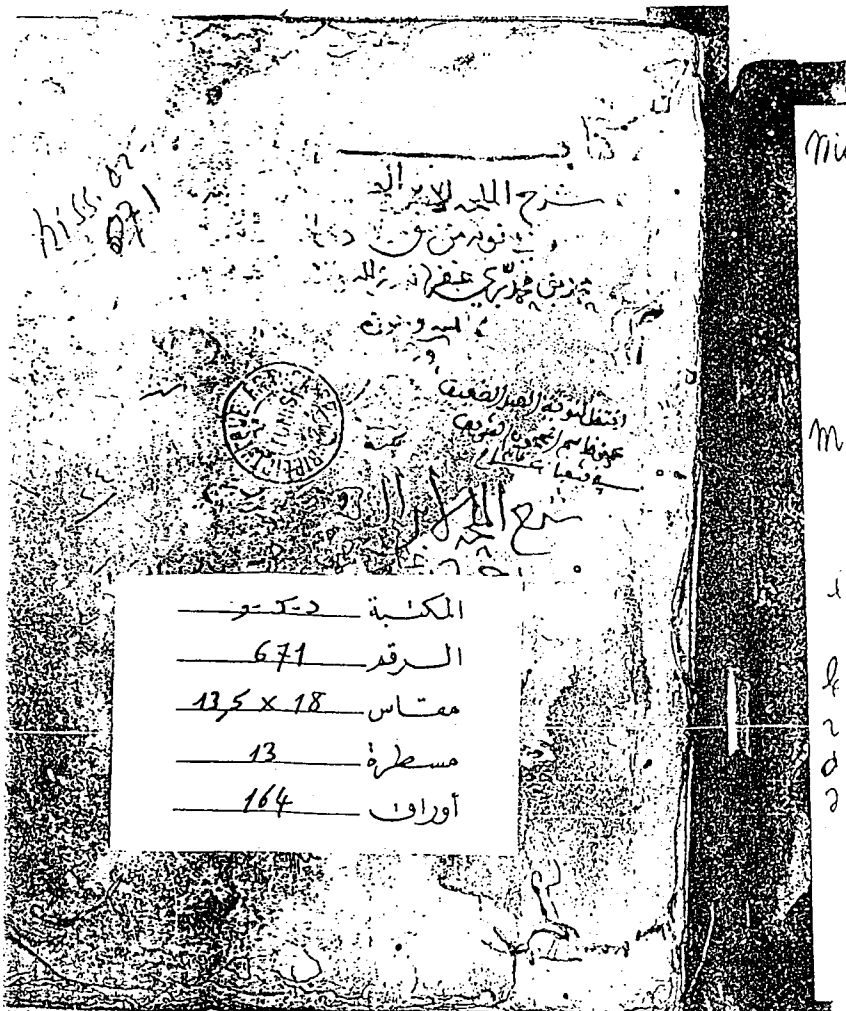
٣- الإتحاف - إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبتا .

٤- الأشموني - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .

٥- حاشية ياسين - حاشية ياسين على التصريح .

- ٦- الدرر - الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطيّ .
- ٧- شرح الجمل - شرح جمل الزّجاجيّ لابن عصفور .
- ٨- شرح الرّضيّ - شرح الكافية للرّضيّ الاستراباديّ .
- ٩- شرح الملحّة - شرح ملحّة الإعراب للحريريّ .
- ١٠- الصّبّان - حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك .
- ١١- اللّباب - اللّباب في علل البناء والإعراب للعكيريّ .
- ١٢- التّكت - التّكت في تفسير كتاب سيويه للأعلم الشّتمريّ .
- ١٣- الهمع - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسّيوطيّ .

النماذج من المخطوطة



صفحة العنوان من النسخة (أ)

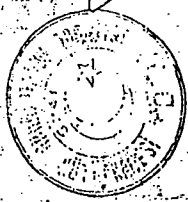
٦٥

رقم الكتاب كـ ١٤٤٤٤٤

كتاب التفتيح

المقدمة للسبع الامام العالم العلامة

محمد زهن ومحمد نصر الدين
 محمد نوري الدين من سباع الضياع
 عما الله عنه واناصحه
 واوسع صحبه انه
 على طريقتي قدبر



١١١٦

صفحة العنوان من النسخة (ب)

صفحة العنوان من النسخة (ب)

النَّصَّ الْمَحَقَّقَ

كِتَابُ
الْمُحْتَفَى فِي شَرْحِ الْمُلْحَةِ

تَأْلِيفُ

مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّايغِ

[١/٢]

/بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت^(١).

[قال العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن الحسن بن سباع الصائغ — عفا

الله عنه - : أحمدُ الله، وأستعينه، وأصلي على رسوله محمد وآله وصحبه]^(٢).قال الشيخ، الإمام، العالم، العلامة^(٣)، حجة العرب، ولسانالأدب، أبو محمد القاسم^(٤) ابن علي بن محمد^(٥) الحريري - رحمه اللهتعالى^(٦)، [وأثابه الجنة برحمته]^(٧):أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ الْقَوْلِ بِحَمْدِ ذِي الطَّوْلِ الشَّدِيدِ^(٨) الْحَوْلِ^(٩)

(١) في ب : رب يسر وأنت كريم .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٣) (العلامة) ساقطة من أ .

(٤) في أ : القسم .

(٥) (بن محمد) ساقطة من ب .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٨) في متن الملحّة ٥، وشرح الملحّة ٣٧ : شَدِيدِ الْحَوْلِ .

(٩) ورد في متن الملحّة ٥، وشرح الملحّة ٣٧ بعد هذا البيت بيتان آخران؛ وهما قوله :

وَبَعْدَهُ فَأَفْضَلُ السَّلَامِ عَالِي النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ

وَأَلِهِ الْأَطْهَارِ خَيْرِ آلِ فَافْهَمْ كَلَامِي وَأَسْتَمِعْ مَقَالِي

يقول: إنّه قد ابتدأ بحمد الله تعالى قبل شُرُوعِهِ فيما قصده من الكلام.

والحول^(١): البَطْشُ، والطَّوْلُ: المَنْ وَالكَرْمُ .

يَا سَائِلِي عَنِ الْكَلَامِ الْمُنْتَضِمِ حَدًّا وَنَوْعًا وَ^(٢)إِلَى كَمْ يَنْقَسِمُ؟

قال: أقول يا [سائلي؛ فَأَقَامَ]^(٣) مُخَاطَبًا لَهُ؛ كَيْلًا يَكُونُ مُلْقِيًا كَلَامَهُ

إلى غير سَامِعٍ .

والكلامُ: [ما حَصَلَ]^(٤) به فائدة السّامع، وَحَسُنَ عَلَيْهِ سُكُوتُ

المتكلم .

[والحدُّ هو : الجامع]^(٥) المانع؛ لِأَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ جِنْسٍ وَفَصْلٍ؛

فهو بالجنس يعمُّ ويجمع، وبالفصل يخصُّ ويمنع .

وهو في اللّغة : المنع، [قال الشّاعر :

/ لَا تَعْبُدَنَّ إِلَهًا دُونَ خَالِقِكُمْ فَإِنْ دُعِيتُمْ فَقُولُوا دُونَهُ حَدَدٌ^(٦)

فهو يمنع الشّيء المحدود من الخروج إلى غيره، كما يمنع غيره من

[٢/ب]

(١) الحول: الحيلة، والقوّة . يُنظر : اللسان (حول) ١١/١٨٥ .

(٢) في متن الملحّة ٥: إِلَى كَمْ يَنْقَسِمُ — بدون العاطف — .

(٣) ما بين المعقوفين مطموسٌ في أ .

(٤) في أ : يحصل .

(٥) ما بين المعقوفين بياضٌ في أ .

(٦) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لزيد بن عمرو بن نُفَيْل .

يُنظر هذا البيت في : التهذيب (حدد) ٣/٤٢٢، و الصّحاح (حدد) ٢/٤٦٢، و اللسان (حدد)

الدخول إليه؛ ومنه قيل للبوّاب : حَدَّادٌ^(١)، قال الشاعر :

يَقُولُ لِيَ الْحَدَّادُ وَهُوَ يَقُودُنِي إِلَى السَّجْنِ لَا تَجْزَعُ فَمَا بِكَ مِنْ بَاسٍ
والتّوع: ما كان تحت جنسٍ كالفرع من أصله، وقد يكون جنساً
إذا اشتمل على أنواعٍ بالنسبة إلى ما تحته .

اسْمَعْ هُدَيْتَ الرُّشْدَ مَا أَقُولُ وَأَفْهَمُهُ فَهَمَّ مَنْ لَهُ مَعْقُولٌ
فالمعقول مصدر عَقَلَ، ومثله من المصادر : مَيْسُورٌ، وَمَعْسُورٌ،
وَمَخْلُوقٌ^(٣).

- (١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .
- (٢) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لقيس بن الخطيم .
- يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الْمَلَا حَن ٥١ ، وَ الْلِّسَان (حدد) ١٤٢/٣ ، (باس) ٢٠/٦ ، وَ شَرَح
الْلُّمْحَةِ الْبَدْرِیَّة ٢٠٣/١ — وَفِيهِ (السَّجَانُ) بَدَلَ (الْحَدَّادِ) وَ لَا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى هَذِهِ
الرَّوَايَةِ — وَ تَاجُ الْعُرُوسِ (بأس) ٤٣٠/١٥ ، وَ مَلْحَقَاتُ الدِّيَوَانِ ٣٤ .
- (٣) فِي أ : مَخْلُوفٌ .
- وَوُرُودُ الْمَصْدَرِ بِزَيْتَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ جَائِزٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ — وَإِنْ كَانَ قَلِيلاً — نَحْوُ:
(ميسور) من الميسر، و (معسور) من العسر، و (معقول) من العقل، و (مخلوق) من
الخلق .
- وَخَالَفَ سَبِيوِيَهُ وَغَيْرُهُ فِي مَجِيءِ الْمَصْدَرِ عَلَى وَزْنِ الْمَفْعُولِ؛ وَجَعَلَ الْمَيْسُورَ وَالْمَعْسُورَ
صِفَةً لِلزَّمَانِ — أَي : الزَّمَانُ الَّذِي يُؤَسِّرُ فِيهِ وَ يُعَسِّرُ فِيهِ عَلَى حَذْفِ الْجَارِ —؛
وَجَعَلَ الْمَعْقُولَ بِمَعْنَى الْمَجْبُوسِ الْمَشْدُودِ صِفَةً لِلْعَقْلِ؛ إِذْ قَالَ : «كَأَنَّهُ قَالَ : عَقِلَ لَهُ
شَيْءٌ، أَي : حُبِسَ لَهُ لُبُّهُ وَشَدِدَ» . وَ مِثْلُهُ الْمَخْلُوقُ صِفَةً لِلخَلْقِ .
- يُنظَرُ : الْكِتَابُ ٩٧/٤ ، وَ شَرَحُ الْمَفْصَلِ ٥٠/٦ ، وَ شَرَحُ الشَّافِيَةِ ١٧٤/١ ، ١٧٥ ،
وَ الْلِّسَان (عقل) ٤٥٨/١٢ ، (عسر) ٥٦٤/٤ ، (يسر) ٢٩٧/٥ ، (خلق) ٨٥/١٠ .

[بَابُ الْكَلَامِ]^(١)

حَدُّ الْكَلَامِ مَا أَفَادَ الْمُسْتَمِعُ نَحْوُ : سَعَى زَيْدٌ وَعَمَرُوهُ مُتَّبِعٌ
 قد تقدّم الكلام في أنّه عبارةٌ عمّا يحسُن [السُّكُوت]^(٢) عليه، ولا
 يتألف من أقلّ من كلمتين^(٣)؛ أحدُ رُكْنِي الإسناد [فيهما الاسم]^(٤) عدا
 الحرف إلاّ في النِّدَاء؛ لتضمُّنه معنى الفعل^(٥).

وهو كما مثَّل من قوله : [قام زيد، و]^(٦) زيدٌ قائمٌ؛ فالجملة
 الأولى تُسَمَّى الفعلية، والثانية تُسَمَّى [الاسمِيَّة ؛ فإذا]^(٧) انفصل / تركيب
 [أ/٣]

(١) العنوان زيادة من المحقّق؛ يقتضيه صنيعه في بقية الأبواب .

(٢) ما بين المعقوفين غير واضح في أ .

(٣) لا يحصل التركيب الذي ينعقد به الكلام وتحصل منه الفائدة إلاّ من اسمين أُسِنِدَ
 أحدهما إلى الآخر؛ كإسناد (ذهب) إلى (زيد) في قولنا : (زيدٌ ذهب)؛ أو من اسم
 وفعل مُسِنِد إلى الاسم، كإسناد (فاز) إلى (التائب) في قولنا : (فاز التائب) .

فـ(زيد ذهب) وشبهه جُمْلَةٌ اسمِيَّة لتصديدها باسم .

و (فاز التائب) وشبهه جُمْلَةٌ فعلِيَّة لتصديدها بفعل .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ١/١٥٩، و شرح المفصل ١/٢٠، و شرح ألفية

ابن معط ١/١٩٢، و أوضح المسالك ١/١١ .

(٤) ما بين المعقوفين غير واضح في أ ؛ من أثر الرطوبة .

(٥) لأنّ حرف النِّدَاء ناب عن الفعل : (دعوت) أو (ناديت) .

يُنظر : شرح ألفية ابن معط ١/١٩٣ .

(٦) ما بين المعقوفين غير واضح في أ ؛ من أثر الرطوبة .

(٧) ما بين المعقوفين غير واضح في أ ؛ من أثر الرطوبة .

الجملة عادَ كلٌّ واحدٍ منهما مُفْرَدًا، وَيُسَمَّى كلمةً^(١) .

والكلمة هِي: اللَّفْظَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ بِالْوَضْعِ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ^(٢) .

وعند اللّغويين هي : كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ؛ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ إِذَا أَنْشَدُوا بَيْتًا مِنْ قَصِيدَةٍ فَيَقُولُونَ : «مِنْ^(٣) كَلِمَةٍ لَهُ»؛ فَتَصْدُقُ الْكَلِمَةُ عَلَى الْقَصِيدَةِ^(٤)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ»^(٥)؛ كَلِمَةٌ لَيْدٌ^(٦) :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهُ بَاطِلٌ^(٧) وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ^(٨)

(١) الكلمة فيها ثلاث لغات : كَلِمَةٌ، كَلِمَةٌ، كَلِمَةٌ .

يُنظَرُ اللِّسَانُ (كَلِم) ٥٢٣/١٢ .

(٢) يُنظَرُ : المِفْصَلُ ٦ .

(٣) فِي أ : وَمِنْ .

(٤) قَالَ صَاحِبُ اللِّسَانِ : «الْكَلِمَةُ : تَقَعُ عَلَى الْحَرْفِ الْوَاحِدِ مِنْ حُرُوفِ الْمَجْمَعِ، وَتَقَعُ

عَلَى لَفْظَةٍ مُؤَلَّفَةٍ مِنْ جَمَاعَةِ حُرُوفٍ ذَاتِ مَعْنَى، وَتَقَعُ عَلَى قَصِيدَةٍ بِكَمَالِهَا وَخِطْبَةٍ بِأَسْرَهَا» .

اللِّسَانُ (كَلِم) ٥٢٤/١٢ .

(٥) فِي : ب : الشَّاعِرُ .

(٦) هُوَ : لَيْدُ بْنُ رَبِيعَةَ الْعَامِرِيِّ، كَانَ مِنْ شِعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ وَفِرْسَانِهَا، أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ

فَأَسْلَمَ ثُمَّ قَدِمَ الْكُوفَةَ وَأَقَامَ بِهَا إِلَى أَنْ مَاتَ وَهُوَ ابْنُ مِائَةٍ وَسَبْعٍ وَخَمْسِينَ سَنَةً فِي أَوَّلِ خِلَافَةِ مَعَاوِيَةَ .

يُنظَرُ : الْاِسْتِيعَابُ ٣/٣٢٤، وَ أَسَدُ الْغَابَةِ ٤/٥١٤، وَ الْإِصَابَةُ ٣/٣٢٦ .

(٧) وَرَدَ هَذَا الْحَدِيثُ — مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الشُّطْرِ الثَّانِي مِنَ الْبَيْتِ — فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ،

كِتَابِ الْأَدَبِ، بِأَبِ مِمَّا يَجُوزُ مِنَ الشُّعْرِ وَالرَّجْزِ وَالْحَدَاءِ وَمَا يُكْرَهُ مِنْهُ، ٨/٦٤، وَ

صَحِيحِ مُسْلِمٍ، كِتَابِ الشُّعْرِ، ٤/١٧٦٨، وَ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ، كِتَابِ الْأَدَبِ، بِأَبِ مِمَّا جَاءَ

فِي إِنْشَادِ الشُّعْرِ، ٥/١٤٠، وَ سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، كِتَابِ الْأَدَبِ، بِأَبِ الشُّعْرِ، ٢/١٢٣٦ .

(٨) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ .

وقيل : هي اللَّفْظُ الدَّالُّ بالوضع على معنى مفرد^(١) .

وقيل : الْجُزْءُ المفرد^(٢) .

وقيل : اللَّفْظَةُ الموضوعَةُ بإزاء معنى، فهي أحد أنواع اسم جنس^(٣) وهو الكلم، لقبوله^(٤) : أن يصير^(٥) نوعاً بدخول حرف الهاء عليه.

والكلم : يطلق^(٦) على المفيد وغيره .

ولا ينعقد الكلام المفيد من فعلين، ولا من حرفين، ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف؛ إلا في باب النداء^(٧) .

= يُنظر : أسرار العريية ٢١١، و شرح المفصل ٧٨/٢، و شرح الكافية الشافية ٧٢٢/٢، وابن الناظم ٢٢، و أوضح المسالك ٧٤/٢، و التصريح ٢٩/١، و الهمع ٤/١، ٢٦١/٣، و الخزانة ٢٥٥/٢، و الديوان ١٣٢ .

(١) يُنظر : الكافية ٥٩، و شرح ألفية ابن معط ١٩٥/١، و الفصول الخمسون ١٤٩ .

(٢) يُنظر : المرتجل ٥ .

(٣) الكلم : اسم جنس جمعي، واحده : كلمة .

يُنظر : التصريح ٢٥/١، ٢٦، و الأشموني ٢٥/١، ٢٦ .

(٤) في كلتا النسختين لقوله، و الأقرب الذي يستقيم عليه الكلام هو ما أثبتته

(٥) في أ : إن يصير، وهو تحريف .

(٦) في كلتا النسختين: ينطلق، و الصواب ما هو مثبت .

(٧) لا ينعقد الكلام المفيد من فعلين؛ لأنَّ الفعل نفسه خير ولا يفيد حتَّى تُسنده إلى محدث عنه؛ ولا من حرفين لعدمهما جميعاً، ولا من فعل وحرف، ولا حرف واسم؛ لأنَّ الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل فهو كالجُزء منهما، وجزء الشئ لا ينعقد مع غيره كلاماً، و لم يفد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد وهو النداء خاصّة؛ و ذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل، و لذلك ساءت فيه الإمالة .

يُنظر : شرح المفصل ٢٠/١، و الإيضاح في شرح المفصل ٦٢/١ .

وَنَوْعُهُ الَّذِي عَلَيْهِ يُبْنَى اسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ مَعْنَى

أنواع الكلم ثلاثة؛ وهي: الاسم، والفعل، والحرف^(١).

[٣/ب]

لا يمكن أن تكون / أربعة؛ لوصول النفوس إلى أغراضها من العبارة

بها؛ فوجب الاستغناء عن القسم الرابع؛ وكذلك لا يمكن كونها كلمتين؛

لاحتياجهم إلى القسم الثالث .

فَالاسْمُ بِمَنْزِلَةِ الذَّاتِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ كَلَامًا إِلَّا بِوَجُودِهِ^(٢)؛

فلذلك تقدّم وَضَعًا، ومنه قولُ الشَّاعر:

جَعَلْتَنِي^(٣) كَالْحَرْفِ [جَاءَ]^(٤) لِمَعْنَى غَلَطًا مِنْ ضَلَالِهَا وَشَقَاهَا

وَأَنَا^(٥) الْاسْمُ لَا يَتِمُّ^(٦) شَيْءٌ بِسِوَى وَضْعِهِ وَلَا يَتَّنَاهَى^(٧)

(١) هذه الأقسام مُجْمَعٌ عليها؛ وشدّ في هذا من لا يُعتدّ بخلافه؛ وهو أبو جعفر بن

صابر، حيث ذهب إلى أنّ هناك قسمًا رابعًا؛ وهو اسم الفعل، وسمّاه (الخالفة)؛

والحقّ أنّ ذلك من أفراد الاسم وليس قسمًا من أقسام الكلمة .

يُنظر: الهمع ٧/١، ١٢١/٥، والأشتمونيّ ٢٣/١، والصّبّان ٢٣/١ .

(٢) في كلتا النسختين: لوجوده، والصواب ما هو مثبت.

(٣) في ب : جعلتني، وهو تحريف .

(٤) (جاء) ساقطة من ب .

(٥) في ب: وإتّما.

(٦) في ب : لا يتمّ، وهو تحريف .

(٧) هذان بيتان من الخفيف، ولم أقف على قائلهما. ومعناها: أن الاسم لا تتم جملة إلا

بوجوده. ولم أجد من ذكر هذين البيتين .

وهو يُخبر به وعنه ^(١) .

والفعل بمنزلة الحدّث فهو مفتقرٌ إلى الإسناد إلى الاسم؛ لأنّه يخبر به لا عنه.

والحرف واسطة بين الذات والحدّث؛ والمراد به معنى ^(٢) في غيره لا

في ذاته؛ فهو لا يخبر به ولا عنه؛ فلذلك تأخّر وكزّم توسط الفعل .

(١) في ب : يخبر عنه .

(٢) في كلتا النسختين: لمعنى، والصواب ما هو مثبت.

بَابُ الْأِسْمِ

فَالِاسْمُ مَا يَدْخُلُهُ مِنْ وَإِلَى أَوْ كَانَ مَجْرُورًا بِحَتَّى وَعَلَى
مِثَالُهُ: زَيْدٌ وَحَيْلٌ وَغَنَمٌ وَذَا وَتِلْكَ^(١) وَالَّذِي وَمَنْ وَكَمْ

اقتصر الشيخ [رحمه الله تعالى] ^(٢) من علامات الاسم على

حروف الجرّ؛ لكونها أعمّ / علاماته؛ لدخولها على المضمرات، كقولك: [أ/٤]
(أخذت منه) و (أقبلت عليه)؛ وعلى أسماء الإشارة، كقولك: (عجبتُ
من هذا الأمر) و (سرتُ إلى تلك المدينة)؛ وعلى الموصول، كقولك:
(استعنتُ بالذي لم يخبِ المستعينُ به)؛ وعلى أسماء الاستفهام، كقولك:
(إلى متى؟) و (من أين؟) و (إلى كم؟) و (على كيف؟) .

ومن علائم الاسم^(٣): أن يكون مُنَوَّنًا، كقولك: (زيدٌ)؛ مجرورًا،
كقولك: (قمتُ من الدار)؛ مُعَرَّفًا بالألف واللام، كقولك: (الرجل)؛
مُصَغَّرًا، كقولك في راجِلٍ: (رُويجِل)؛ مُخْبِرًا عنه، كقولك: (اليوم)^(٤)
مبارك)؛ مثنى، كقولك: (الزّيدان)؛ مجموعًا، كقولك:
(الزّيدون)؛ مضافًا، كـ (غلام زيد)؛ منادى، كقولك: (يا رجلاً)؛

(١) في متن الملحة ٥، وشرح الملحة ٤٣: وَذَا وَأَنْتَ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ب .

(٣) أوصل بعضُ النُّحاة علامات الاسم إلى ثلاثين علامة .

يُنظر: كشف المشكل ١/١٧٣، والأشباه والنظائر ٨/١ .

(٤) تمثيله باليوم غير دقيق؛ لأنه يقترن بعلامة أخرى؛ فالأولى أن يمثّل باسم لا تعرف
اسميته إلاّ بواسطة الإخبار عنه؛ مثل الضمائر كأن يقول: أنت مبارك .

منعوتاً، كقولك : (زيدٌ الكريمُ) .

فَالاسْمُ^(١) : ما أبان عن مُسَمَّى؛ شخصاً كان أو غير شخصٍ .

وَحَدُّهُ^(٢) : كلمةٌ دلَّت على معنى في نفسها^(٣)، غير مقترنة بزمن^(٤)

مُحَصَّلٌ^(٥) .

فَمُحَصَّلٌ^(٦) : احترازٌ من^(٧) الصَّبوحِ والغُبوقِ؛ لوقوع كلِّ واحدٍ

منهما في وقتٍ لكنَّهُ غير مُحَصَّلٍ^(٨) .

(١) الاسم : اللَّفْظُ الموضوع على الجوهر أو العَرَضُ لتفصل به بعضه من بعض، كقولك مبتدئاً اسم هذا كذا، وإن شئت قلت : اسمُ هذا كذا .

وفي الاسم خمسُ لغات : اسمٌ بكسر الهمزة، واسمٌ بضمِّها، واسمٌ بكسر السين، واسمٌ بضمِّها - ويروى سُمُّه بضمِّ السين -، واسمٌ على وزن عَلِيٍّ .

يُنظر : الإنصاف، المسألة الأولى، ١٦/١، وأسرار العربية ٨، واللِّسان (سما) ٤٠١/١٤ .

(٢) ذكر أبو البركات الأنباري أن النحويين ذكروا في الاسم حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حدًّا . أسرار العربية ٩، ١٠ .

(٣) تحرُّزاً من الحرف؛ لأنَّ الحرف يدلُّ على معنى في غيره . أمالي ابن الشَّجري ١٥/٢ .

(٤) تحرُّزاً من الفعل؛ لأنَّ الفعل وُضِعَ ليُدلَّ على الزَّمان . أمالي ابن الشَّجري ١٥/٢ .

(٥) أي : مميِّز ومعيِّن ومبيِّن . اللِّسان (حصل) ١٥٣/١١ .

(٦) وُصِفَ الزَّمنُ بِمُحَصَّلٍ ليدخل في الحدِّ أسماءُ الفاعلين وأسماءُ المفعولين والمصادر من حيث كانت هذه الأشياء دالَّة على الزَّمان لاشتقاق بعضها من الفعل، وهو اسم الفاعل واسم المفعول، واشتقاقُ الفعل من بعضها وهو المصدر إلاَّ أنَّها تدلُّ على زمانٍ مجهول . أمالي ابن الشَّجري ١٥/٢ .

(٧) في ب : فمحصَّل يخرج الصَّبوح والغُبوق احترازاً من لوقوع كلِّ واحدٍ منهما ...

(٨) مراد الشَّارح : أن الصَّبوح : الشَّرب وقت الغداة، والغُبوق : الشَّرب (من اللبن فيهما) =

[٤/ب]

واشتقاقه عند البصريين من السُّمُو^(١)؛ لآته عَالٍ عَلَى مُسَمَّاهُ،
ولآته^(٢) سَمًا عَلَى الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ لِاسْتِغْنَائِهِ عَنْهُمَا؛ وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ/
مِنَ السَّمَّةِ^(٣).

والاعتمادُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ؛ لِدَلَالَةِ الْجَمْعِ وَالتَّصْغِيرِ عَلَى أُصُولِ^(٤)
الأشياء، كَقَوْلِهِمْ فِي التَّصْغِيرِ: (سُمِّيَ)، وَفِي الْجَمْعِ: (أَسْمَاءُ)^(٥).

= آخر النهار، فهو يدل على حدث: الشرب في وقت: أول النهار، أو آخره؛ لكنه غير محصل؛ لصلاحه للأزمان الثلاثة: الماضي، والحال، والمستقبل، ففارق: (اصطَبَحَ) الدال على ذلك في زمن محصل هو الماضي، و(يَصْطَبِحُ) الدال على الحدث في زمن محصل هو الحال، أو المستقبل، و(اصْطَبَحَ) الدال على حدث في زمن محصل هو المستقبل.

(١) السُّمُو: الارتفاع والعلو. اللسان (سما) ٣٩٧/١٤.

(٢) في ب: ولا، وهو تحريف.

(٣) السَّمَّة: العلامة. اللسان (علم) ٤١٩/١٢.

(٤) في ب: أهول، وهو تحريف.

(٥) اختلف العلماء في أصل اشتقاق الاسم على قولين:

القول الأول: أنه مشتق من السُّمُو — وهو العلو —؛ لآته سما على الفعل والحرف بكونه قد يستغني بنفسه عنهما؛ ولآته من (سما — يسمو) كـ(علا يعلو)؛ ومنه (السَّمَاءُ) لكل مرتفع؛ ولأنَّ الاسم رَفَعَ الْمُسَمَّى، وأخرجه إلى الوجود؛ فلولا الاسم لَمَا عُرِفَ الْمُسَمَّى، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنَ السُّمُو.

والأصل فيه: (سِمُو) إلا أنهم حذفوا الواو من آخره، وعوضوا الهمزة في أوله؛ فصار اسمًا وزنه (أَفْعُ) لآته قد حذف منه لامه التي هي الواو في (سِمُو) وهذا قول البصريين.

القول الثاني: أنه مشتق من السَّمَّة — وهي العلامة —؛ وذلك لكونه علامة يُعرف بها المُسَمَّى. =

= والأصل فيها : (وَسَم) إلا أنهم حذفوا الواو من أوله وعوضوا مكانها الهمزة، فصار اسمًا وزنه (اِعْلُ) لأنه قد حذف منه فاؤه التي هي الواو في (وَسَم)؛ وهذا قول الكوفيين.

يُنظر تفصيل المسألة في : شرح عيوان الإعراب ٥١، والإنصاف، المسألة الأولى، ٦/١، وأسرار العربية ٥، والتبيين، المسألة الرابعة، ١٣٢، وشرح المفصل ٢٣/١، وائتلاف التصرة، فصل الاسم، المسألة الأولى، ٢٧ .

بَابُ الْفِعْلِ

وَالْفِعْلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ وَالسَّيْنُ عَلَيْهِ مِثْلُ : بَانَ أَوْ يَبِينُ

(قد) حَرَفٌ يَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ؛ فَإِذَا دَخَلَ عَلَى الْمَاضِي قِيلَ فِيهِ: حَرَفٌ تَقْرِيبٌ، وَإِنْ دَخَلَ عَلَى الْمُضَارِعِ^(١)؛ فَلَا يَخْلُو مِنَ الْوَجُوبِ وَالْإِمْكَانِ، فَإِنْ كَانَ مُمَكَّنًا^(٢)، قِيلَ^(٣): حَرَفٌ تَقْلِيلٌ، كَقَوْلِكَ: (قَدْ يَقَعُ الْمَطْرُ)، وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا، كَقَوْلِكَ: (قَدْ تَغْرَبُ الشَّمْسُ)، فَهُوَ^(٤) حَرَفٌ تَحْقِيقٌ^(٥).

(وَالسَّيْنُ وَسَوْفَ) حَرْفَا تَنْفِيسٍ، يَخْتَصِمَانِ بِالْمُضَارِعِ الْمُسْتَقْبَلِ^(٦)،

(١) فِي أ: مُضَارِع .

(٢) فِي ب: مَتَمَكَّنًا .

(٣) فِي كِلْتَا النُّسخَتَيْنِ: فَقِيلَ، وَمَا أَثْبَتَهُ هُوَ الْأَوَّلَى .

(٤) فِي كِلْتَا النُّسخَتَيْنِ: وَهُوَ؛ وَمَا أَثْبَتَهُ هُوَ الْأَوَّلَى .

(٥) جَمَلَةٌ مَا ذَكَرَهُ النَّحْوِيُّونَ لـ(قَدْ) خَمْسَةٌ مَعَانٍ :

الْأَوَّلُ : التَّوَقُّعُ . وَ(قَدْ) تَرَدُّ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّوَقُّعِ مَعَ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ .

الثَّانِي : التَّقْرِيبُ . وَلَا تَرَدُّ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ إِلَّا مَعَ الْمَاضِي .

الثَّلَاثُ : التَّقْلِيلُ . وَتَرَدُّ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ مَعَ الْمُضَارِعِ .

الرَّابِعُ : التَّكْثِيرُ .

الخَامِسُ : التَّحْقِيقُ . وَتَرَدُّ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ مَعَ الْفَعْلَيْنِ : الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ .

وَالْحَاصِلُ : أَنَّهَا تُفِيدُ مَعَ الْمَاضِي أَحَدَ ثَلَاثَةِ مَعَانٍ : التَّوَقُّعُ، وَالتَّقْرِيبُ، وَالتَّحْقِيقُ؛

وَمَعَ الْمُضَارِعِ أَحَدَ أَرْبَعَةِ مَعَانٍ : التَّوَقُّعُ، وَالتَّقْلِيلُ، وَالتَّحْقِيقُ، وَالتَّكْثِيرُ .

يُنْظَرُ : الْجَمْعِيُّ الدَّانِي ٢٥٦، وَالْمَغْنِي ٢٢٧ .

(٦) (سَوْفَ) أَشَدُّ تَرَاخِيًا فِي الْإِسْتِقْبَالِ مِنَ السَّيْنِ وَأَبْلَغُ تَنْفِيسًا .

وقد يستعملان في الوعد والوعيد ^(١).

أَوْ لَحِقْتُهُ تَاءٌ مَن يُحَدِّثُ كَقَوْلِهِمْ فِي لَيْسَ : لَسْتُ أَنْفُثُ

من علائم الفعل: دخول الضمائر على آخره؛ كتاء المتكلم، وهي إذا كانت لتكلم مبنية على الضم، ويستوي ^(٢) فيها المذكر والمؤنث؛ فإن كانت لمخاطب فُتِحَتْ مع المذكر وكُسِرَتْ مع المؤنث؛ فإن كان المؤنث غائباً كانت ساكنة ^(٣)، / كقولك: (بعت الفاجرة)، وكذلك المشار إليه ^(٤).

[١/٥]

= يُنظر: شرح المفصل ١٤٨/٨، والجنى الدلالي ٥٩، ٤٥٨، والمغني ١٨٤.

(١) الأكثر في السين الوعد؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ

لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ [مرم: ٩٦]، وتأني للوعيد؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا

أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

أما سوف فُتستعمل كثيراً في الوعيد والتهديد، وقد تُستعمل في الوعد؛ مثال الوعيد ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٢]، ومثال

الوعد ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥].

يُنظر: البرهان في علوم القرآن ٢٨٢/٤، ٢٨٣، والإتقان ٢١٢/١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٦٨/٢.

(٢) في ب: تستوي فيه.

(٣) يفهم من كلام الشارح - رحمه الله تعالى - أنه يرى أن تاء التأنيث الساكنة ضمير؛ وهذا خلاف ما عليه الجمهور الذين يرون أنها علامة تأنيث تلحق بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً.

(٤) يقصد الشارح أن كاف الخطاب في نحو: (ذلك) تفتح مع المشار إليه المذكر، =

ومنها: دخول ضمير الاثنين وهو الألف، كقولك: (الرجلان قاما)، وكذلك ضمير الجمع، كقولك: (الناس قاموا).

ومنها: دخول حرف الجزم على أوّله ونون التوكيد على آخره، كقولك: (لم يقم زيدٌ) و (لا تُخَدَعَنَّ بالباطل) وكقولك: (لم يَضْرِبَنَّ).
أَوْ كَانَ أَمْرًا ذَا اشْتِقَاقٍ نَحْوَ: قُلْ وَمِثْلُهُ: ادْخُلْ وَأَنْبَسِطْ وَأَشْرَبْ وَكُلْ

من أنواع الفعل: الأمر، وشرطه: أن يكون مُشْتَقًّا من مصدر^(١)، كقوله: (ادخل وانبسط) فهما مشتقان من الدخول والانبساط؛ احترازًا من أسماء الأفعال التي هي: (صَه) و (مَه) لدلالاتهما على اهتمام السامع بالسكوت والكفّ مع خلوّهما من الاشتقاق.

واشتقاق الفعل عند البصريين من المصدر؛ ومذهب الكوفيين أن المصدر مشتقّ منه. والاعتماد على القول الأوّل؛ لدلالة الفرع على ما في أصله مع الزيادة عليه^(٢).

= وتكسر مع المؤنث: (ذلك).

(١) الأمر: يشترط كونه مشتقًّا مأخوذًا من مضارع؛ لأنّه بهذه القيود طلب إيجاد ما ليس بموجود؛ والأسماء أعيان ثابتة؛ فالأمر بإيجادها أمرٌ بتحصيل الحاصل، وهو محال. فإن قيل: المصادر أسماء وليس بأعيان. قلنا: الأمر من المصدر لا يمكن إلاّ بصيغة الفعل المشتقّ منه؛ وهو المطلوب. شرح ألفية ابن معط ٢١٢/١.

(٢) اختلف العلماء في أصل الاشتقاق الفعل هل هو الفعل أو المصدر؟

فذهب البصريون إلى أن الفعل مشتقّ من المصدر وفرع عليه؛ لأنّ المصدر لا يدلّ على زمان مختصّ، والفعل في الأصل يدلّ على زمان مختصّ، فصار كالمطلق؛ فكما =

وَحَدُّهُ: كَلِمَةٌ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا مَقْتَرَنَةٌ بِزَمَنِ مُحْصَلٍّ^(١).

= أنَّ الْمُطْلَقَ أَصْلُ الْمُقَيَّدِ فَكَذَلِكَ الْمَصْدَرُ أَصْلُ الْفِعْلِ؛ وَلِأَنَّ الْمَصْدَرَ اسْمًا، وَالاسْمَ يَقُومُ بِنَفْسِهِ، وَيَسْتَعِينُ عَنِ الْفِعْلِ، وَأَمَّا الْفِعْلُ فَإِنَّهُ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ أَصْلًا، وَمَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ أَوْلَى مِنَ الَّذِي لَا يَقُومُ إِلَّا مَعَ غَيْرِهِ؛ وَلِأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ بِصَيغَتِهِ عَلَى شَيْئَيْنِ: الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ الْمُحَضِّ، وَالْمَصْدَرَ إِتْمًا يَدُلُّ بِصَيغَتِهِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْحَدَثُ فَقَطْ، فَصَارَ كَالوَاحِدِ مَعَ الْاِثْنَيْنِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْوَاحِدَ أَصْلُ الْاِثْنَيْنِ وَالْاِثْنَانِ لَيْسَا أَصْلًا لِلوَاحِدِ، وَكَذَلِكَ الْمَصْدَرُ الَّذِي هُوَ يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ أَصْلٌ لِلْفِعْلِ الَّذِي هُوَ يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ؛ وَلِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَهُ مِثَالٌ وَاحِدٌ نَحْوُ: الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ، وَالْفِعْلُ لَهُ أَمْثَلَةٌ مُخْتَلِفَةٌ. وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ وَفَرَعَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَصِحُّ بِصَحَّتِهِ وَيَعْتَلِّ بِاعْتِلَالِهِ؛ وَلِأَنَّهُ يَنْطَلِقُ عَلَى الْمَصْدَرِ عَامِلًا لَهُ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، مِثْلُ: ضَرَبَ ضَرْبًا؛ وَلِأَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ يُذَكَّرُ تَأْكِيدًا لَهُ، مِثْلُ: ضَرَبْتَهُ ضَرْبًا؛ وَلِأَنَّهُ قَدْ تَوَجَّدَ أَفْعَالٌ لَا مَصَادِرَ لَهَا، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَصَالَتِهَا.

تُنظَرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي: شَرْحِ عَيُونِ الْإِعْرَابِ ١٦٩، وَأَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ١٧١، وَالْإِنْصَافِ، الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ وَالْعَشْرُونَ، ٢٣٥/١، وَالتَّبْيِينِ، الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ، ١٤٣، وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ ١١٠/١، وَاتْتِلاَفِ النَّصْرَةِ، فَصَلِ الْفِعْلِ، الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى، ١١١.

(١) مَقْتَرَنَةٌ بِزَمَنِ مُحْصَلٍّ: لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَصْدَرِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَصْدَرَ يَدُلُّ عَلَى زَمَانٍ؛ إِذِ الْحَدَثُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي زَمَانٍ، لَكِنْ زَمَانُهُ غَيْرٌ مُتَعَيَّنٌ كَمَا كَانَ فِي الْفِعْلِ؛ وَالْحَقُّ: أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى هَذَا الْقَيِّدِ، وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْفِعْلَ وَضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْحَدَثِ وَزَمَانِ وَجُودِهِ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ الْمَصْدَرُ كَافِيًا، فَدَلَّالَتُهُ عَلَيْهِمَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَهِيَ دَلَالَةٌ مُطَابِقَةٌ. شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٢/٧.

[ب/ه]

/ بَابُ الْحَرْفِ

وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَةٌ فَمَنْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلَامَةٌ
مِثَالُهُ : حَتَّى وَلَا وَتَمَّا وَهَلْ وَبَلْ وَلَوْ [وَكَمْ]^(١) وَكَمَّا

علامة الحرف : سَلْبُهُ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ عِلْمِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ^(٢)؛
فتجريدته من^(٣) العلامة عَلَامَةٌ له .

وَحَدُّهُ^(٤) : كَلِمَةٌ^(٥) لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى إِلَّا فِي غَيْرِهَا^(٦) .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) علامة الحرف : ألا يقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال؛ وإنما يُؤْتَى به رابطاً بين اسمين، أو فعلين، أو بين جملتين، أو بين اسم وفعل، أو مخصصاً للاسم أو الفعل، أو قالباً لمعنى الجملة، أو مؤكِّداً لها، عاملاً أو زائداً .
يُنظر : الفصول الخمسون ١٥٣ .

(٣) في أ : عن .

(٤) قال بعضُ التَّحَوِّيِّينَ : «لَا يُحْتَاجُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى حَدِّ الْحَرْفِ، لِأَنَّهُ كَلِمٌ مَحْصُورَةٌ». وليس كما قال، بل هو مما لا بدَّ منه، ولا يُسْتغْنَى عنه، لِيُرْجَعَ عِنْدَ الْإِشْكَالِ إِلَيْهِ، وَيُحْكَمَ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ بِحَرْفِيَّةِ مَا صَدَقَ الْحَدُّ عَلَيْهِ . الجني الدَّانِي ٢٠ .

(٥) قوله : «كلمة» جنس يشمل الاسم والفعل والحرف؛ وَعُلِمَ مِنْ تَصْدِيرِ الْحَدِّ بِهَا أَنَّ مَا لَيْسَ بِكَلِمَةٍ فَلَيْسَ بِحَرْفٍ، كَهَمْزِي التَّقْلِ وَالْوَصْلِ، وَإِيَاءِ التَّصْغِيرِ؛ فَهَذِهِ مِنْ حُرُوفِ الْمَهْجَاءِ لَا مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِكَلِمَاتٍ بَلْ هِيَ أَبْعَاضُ كَلِمَاتٍ؛ وَهَذَا أَوْلَى مِنْ تَصْدِيرِ الْحَدِّ بِ(مَا) لِإِهْمَامِهَا . الجني الدَّانِي ٢٠ .

(٦) قوله : «لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى إِلَّا فِي غَيْرِهِ» يفصله عمَّا عداه؛ وفائدة الحصر : إخراج الأسماء المناسبة للحروف، نحو : (أين)، و (كيف) و (من) فَإِنَّهَا دَلَالَةٌ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا مِنْ جِهَةِ الْاسْمِيَّةِ، وَعَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا مِنْ جِهَةِ مَنَاسِبَةِ الْحَرْفِ، وَكَذَلِكَ الْمَصَادِرُ وَالصِّفَاتُ مِمَّا لَهُ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ وَفِي غَيْرِهِ . شرح ألفية ابن معطٍ ٢٠٠/١ .

والعَلَامَةُ^(١) هو: الكثير العلم؛ فالهاء إلحاقها^(٢) بالمدكّر^(٣) للمبالغة^(٤).
والحرف^(٥) سُمِّي حَرْفًا لاستغناء الاسم والفعل عنه في انعقاد
الجُمْل؛ فصار بمنزلة الأخير، وآخر كلِّ شيءٍ حَرْفُهُ؛ فهو مأخوذٌ من
الطَّرَف؛ والطَّرَف^(٦) هو المتبدأ به والمنتهى إليه .

والفرق بين حرف المعنى وحرف الهجاء: أنّ حرف الهجاء
[جزء]^(٧) من الكلمة، وحرف المعنى كلمةٌ بذاتها .

والحرف ينقسم إلى : مُعْمَلٍ، ومُهْمَلٍ .
فالمُعْمَلُ^(٨) هو: المختصّ بتأثير؛ كحرف الجرّ، وحرف الجزم .
والمُهْمَلُ^(٩): كحرف الاستفهام، وحرف العطف^(١٠) .

(١) يُنظر: اللسان (علم) ٤١٧/١٢ .

(٢) في ب: إلحاقها .

(٣) في أ : في المدكّر .

(٤) أي: لتأكيد المبالغة؛ حيث توجد المبالغة من صيغة عَلَامٍ .

(٥) الحرف في الأصل : الطَّرَف والجانب، وبه سُمِّي الحرف من حروف الهجاء،
وحرفٌ كلُّ شيءٍ طَرَفُهُ وشفيرُهُ وحده . يُنظر : اللسان (حرف) ٤١/٩، ٤٢ .

(٦) الطَّرَفُ - بالتحرّيك - : السّاحية من التّواحي والطائفة من الشيء، والجمع:
أطراف، وطرف الشيء : منتهاه . يُنظر : اللسان (طرف) ٢١٦/٩، ٢١٧ .

(٧) ما بين المعقوفين غير واضح في أ .

(٨) المُعْمَلُ هو: ما يختصّ بالأسماء فيعمل فيها كـ (في)، وما يختصّ بالأفعال فيعمل
فيها كـ (لَمْ) .

يُنظر: الجني الدّاني ٢٧، وأوضح المسالك ٢٠/١ .

(٩) المُهْمَلُ هو: ما لا يختصّ بالأسماء ولا بالأفعال؛ فلا يعمل شيئاً، كحرف
الاستفهام، وحرف العطف .

يُنظر : الجني الدّاني ٢٧، وأوضح المسالك ٢٠/١ .

(١٠) في أ : كحروف الاستفهام، والعطف .

بَابُ النِّكَرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ

وَالِاسْمُ ضَرْبَانِ فَضَرْبٌ نِكْرَةٌ وَالْآخَرُ الْمَعْرِفَةُ الْمُشْتَهَرَةُ

[١/٦]

/ النِّكَرَةُ هُوَ ^(١) الْأَصْلُ ^(٢)، وَالْمَعْرِفَةُ فِرْعٌ عَلَيْهِ .

وَالنِّكَرَةُ هُوَ ^(٣): الْإِسْمُ الشَّائِعُ فِي جِنْسِهِ، وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ يَقْبَلُ دُخُولَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ ^(٤)، أَوْ يَقَعُ ^(٥) مَوْقِعَ مَا يَقْبَلُ الْأَلِفَ وَاللَّامَ ^(٦) .

(١) فِي أ : هِيَ .

(٢) إِذْ مَا كَانَتِ النِّكَرَةُ هِيَ الْأَصْلُ؛ لِأَنْدِرَاجِ كُلِّ مَعْرِفَةٍ تَحْتَهَا مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ؛ وَلِأَنَّهَا لَا تَحْتَاجُ فِي دَلَالَتِهَا إِلَى قَرِينَةٍ بِخِلَافِ الْمَعْرِفَةِ؛ وَمَا يَحْتَاجُ فِرْعٌ عَمَّا لَا يَحْتَاجُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَوْجَدُ مَعْرِفَةً إِلَّا وَلَهُ اسْمٌ نِكْرَةٌ، وَيَوْجَدُ كَثِيرٌ مِنَ النِّكَرَاتِ لَا مَعْرِفَةَ لَهُ، وَالْمُسْتَقَلَّ أَوْلَى بِالْأَصَالَةِ؛ وَمِنْهَا: أَنْ مَسَمَّاها أَسْبَقَ فِي الذَّهْنِ .

يُنْظَرُ: ابْنُ النَّازِمِ ٥٥، وَالتَّصْرِيحُ ٩١/١، وَالْأَشْمُونِيُّ ١٠٥/١، وَحَاشِيَةُ ابْنِ حَمْدُونَ عَلَى الْمَكُونِيِّ ٧٦ .

(٣) فِي أ : هِيَ .

(٤) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : «وَتَمَيِّزُ النِّكَرَةِ بَعْدَ عَدِّ الْمَعَارِفِ بِأَنْ يُقَالَ : وَمَا سِوَى ذَلِكَ نِكْرَةٌ، أَجُودُ مِنْ تَمَيِّزِهَا بِدُخُولِ (رُبِّ) وَ (الْأَلِفِ وَاللَّامِ)؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعَارِفِ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ (الْأَلِفُ وَاللَّامُ) كَفَضْلٍ وَعَبَّاسٍ، وَمِنَ النِّكَرَاتِ مَا لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ (رُبِّ) وَلَا (الْأَلِفُ وَاللَّامُ) كـ (أَيْنَ) وَ (كَيْفَ) وَ (عَرِيبَ) وَ (دَيَّارَ)» . شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١١٧/١ .

(٥) فِي أ : أَوْ وَقَعُ .

(٦) لِلنِّكَرَةِ عِلَامَاتٌ كَثِيرَةٌ غَيْرُ مَا ذَكَرَ الشَّارِحُ؛ مِنْهَا : أَنْ يَقْبَلُ دُخُولَ (مِنْ) لِلِاسْتِغْرَاقِ، نَحْوُ : (مَا جِئْتَنِي مِنْ رَجُلٍ)، أَوْ (كُلِّ) لِلِاسْتِغْرَاقِ، نَحْوُ : (كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دَرْهَمٌ)، أَوْ (كَمْ)، نَحْوُ : (كَمْ رَجُلٌ جِئْتَنِي) . أَوْ يَكُونُ حَالًا، أَوْ تَمَيِّزًا، أَوْ اسْمًا (لَا) أَوْ خَيْرَهَا، أَوْ مُضَافًا إِضَافَةً لَا تَرْفَعُ إِهَامًا .

والمعرفة^(١) هو: المقول^(٢) على واحدٍ بعينه .

وأعمُّ التكرّات: شيء^(٣) .

فَكُلُّ مَا رُبَّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ فَإِنَّهُ مُنْكَرٌ يَا رَجُلُ

نَحْوُ: غُلَامٍ وَكِتَابٍ^(٤) وَطَبَقٍ كَقَوْلِهِمْ: رُبَّ غُلَامٍ لِي أَبْقَى

كُلَّ اسْمٍ حَسَنٍ عَلَيْهِ دَخُولُ (رُبَّ) فَهُوَ نَكْرَةٌ^(٥)؛ وبهذا عُلِمَ أَنَّ

(مثلك) و (غيرك) نكرتان؛ لدخول (رُبَّ) عليهما^(٦)، قال^(٧) الشّاعر:

= يُنظر : الفصول الخمسون ٢٢٥، وشرح ألفية ابن معطٍ ٦٢٩/١، والأشباه والنظائر ٧٣/٣ .

(١) قال ابن مالك : «من تعرّض لحدِّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأنَّ من الأسماء ما هو معرفة معنًى نكرة لفظاً وعكسه...؛ فإذا ثبت كون الاسم بهذه المثابة، فأحسن ما يبيّن به ذكر أقسامه مستقصاة، ثم يقال : وما سوى ذلك فهو نكرة» .

شرح التسهيل ١/١١٥، ١١٦ .

(٢) في ب: القول .

(٣) أعمُّ التكرّات (شيء)؛ لأنّه مبهم في الأشياء كلّها. المقتضب ٣/١٨٦ .

وقال أبو البقاء في الكلّيات ٨٩٦ : «والتكرّات بعضها أنكر من بعض كالمعارف؛ فأنكر التكرّات : (شيء)، ثمّ (متحيّز)، ثمّ (جسم)، ثمّ (نام)، ثمّ (حيوان)، ثمّ (ماش)، ثمّ (ذو رجلين)، ثمّ (إنسان)، ثمّ (رجل) . والضابط : أنّ التكرّة إذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر التكرّات» .

(٤) في متن الملحّة ٧ : نَحْوُ : كِتَابٍ وَغُلَامٍ .

(٥) هذه من علامات التكرّة التي نصَّ عليها الشّارح رحمه الله .

(٦) في أ: عليها .

(٧) في ب: لقول

يَا رَبَّ غَيْرِكَ فِي النَّسَاءِ عَزِيْزَةٍ بِيَضَاءٍ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَّلَاقٍ^(١)
 وَكَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٢) بِإِضْمَارِ (رُبَّ) بَعْدَ الْفَاءِ:
 فَمَثَلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعٍ فَالْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحْوَلٍ^(٣)

(١) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لأبي مَحْجَنَ التَّقْفِيِّ .

و(عزيزة): من العزّة والامتناع؛ فالمرأة تسمى عزيزة لامتناعها عن وصول الرجال إليها.
 و(متّعتها بطلاق): أعطيتها شيئاً تستمتع به عند طلاقها؛ والمتعة: ما وُصِلت به
 المرأة بعد الطّلاق من ثوب أو خادم أو دراهم أو طعام . وقال ابن يعيش ١٢٦/٢:
 «كأنه يهدّد زوجته بالطلاق» .

والشّاهد فيه: (يَا رَبَّ غَيْرِكَ) على أن (غير) وإن كانت مضافة إلى (الكاف)
 إلاّ أنّها نكرة لدخول ربّ عليها .

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ١/٢٢٧، ٢/٢٨٦، والمقتضب ٤/٢٨٩، وسرّ صناعة
 الإعراب ٢/٤٥٧، والتبصرة ١/١٧٥، وشرح ملحّة الإعراب ٥٢، وشرح المفصل
 ٢/١٢٦، ورفض المباني ٢٦٧، وجواهر الأدب ٢٣٧ .

والبيت ليس في ديوان أبي محجن المطبوع .

(٢) هو: امرؤ القيس بن حُجْر بن حُجْر بن عمرو الكِنْدِيِّ، من أهل نجد، من شعراء الطّبقة
 الأولى، ومن أشهر شعراء العربيّة؛ توفّي سنة (٨٠ هـ) تقريباً .

يُنظر: طبقات فحول الشعراء ١/٥١، والشعر والشعراء ٤٩، والأغاني ٩/٩٣ .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل .

و(طرقتُ): أتيت ليلاً؛ وسُمّي الآتي بالليل طارقاً لحاجته إلى دقّ الباب .

و(تمائم): واحدها تميمة؛ وهي: خرزات كان الأعراب يعلّقونها على أولادهم
 يَتَّقون بها النَّفس والعين — بزعمهم —، فأبطلها الإسلام . و (محول): من أخوّل
 الصَّبِيِّ فهو مُحْوَل: أتى عليه حَوْلٌ من مولده .

وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ لَا يَمْتَرِي فِيهِ الصَّحِيحُ الْمَعْرِفَةُ
مِثَالُهُ: الدَّارُ وَزَيْدٌ وَأَنَا وَذَا وَتِلْكَ وَالَّذِي وَذُو الْغَنَى

المعرفة: ما خصَّ واحداً بعينه؛ وهو أقسام:

منها المضمرة^(١) وهو: مَا دَلَّ عَلَى مَسْمًى / مُشْعِرًا بحضوره
أو غيبته^(٢).

[٦/ب]

وهو متَّصلٌ ومُنْفَصِلٌ .

فالمتَّصل: الضَّمائر المتَّصلة بالأفعال؛ وهي: (التاء) و (الألف)

و(الواو) على ما يقتضي حكمها لاختلاف الفاعلين .

ومنها (كاف المخاطب)، و (هاء الغائب)، و (ياء المتكلم)،

و(التون والألف) الدالَّان على الجمع^(٣)؛ فهذه إذا اتَّصلت بالاسم كانت

= والشَّاهد فيه : (فمثلك حُبلى) على أن كلَّ اسم حَسَنَ دخول (رُبَّ) عليه فهو
نكرة؛ وهنا دخلت على (مثلك)؛ فهذا يدلُّ على أنَّها نكرة، سواءً كانت (رُبَّ)
ظاهرة أم مُضمرة .

يُنظر هذا البيت في الكتاب ١٦٣/٢، والتبصرة ٦٢٦/٢، وشرح الكافية الشافية
٨٢١/٢، وابن السَّائِم ٣٧٦، واللَّسان (حول) ١٨٤/١١، (غيل) ٥١١/١١،
وأوضح المسالك ١٦٢/٢، وابن عقيل ٢٦٤/٢، والتَّصريح ٢٢/٢، والهمع ٢٢٢/٤،
والديوان ١٢ .

(١) إنَّما كان المضمرة معرفة لأنَّه لا يُضمَّر إلَّا بعد أن يُعرف . التبصرة ٩٥/١ .

(٢) فالمشعر بالحضور : ما لتكلم وما لمخاطب، والمشعر بالغيبة : ما سواهما؛ والثلاثة

على ضربين : متَّصلٌ ومُنْفَصِلٌ . شرح عمدة الحفاظ ١٤٢/١ .

(٣) مراده بـ (التون والألف) الدالَّان على الجمع هو (نا) الضَّمير الدالُّ على جماعة

المتكلمين؛ في نحو قولك : (ضربنا) و (كتابنا) و (مرَّبنا) .

مُضَافاً^(١) [إِلَيْهَا]^(٢)، وَإِذَا اتَّصَلَتْ بِالْحَرْفِ [كَانَتْ]^(٣) مَجْرُورَةً^(٤)، كَقَوْلِكَ: (عملك لك)، و (عمله له)، و (عملي لي)، و (عملنا لنا) .

وَإِذَا اتَّصَلَتْ بِالْفِعْلِ كَانَتْ مَفْعُولَةً إِلَّا ضَمِيرَ الْجَمْعِ فَإِنَّهُ يَكُونُ تَارَةً فَاعِلاً، وَتَارَةً مَفْعُولاً^(٥)، لِقَوْلِكَ: (اللهُ خَلَقَنِي وَخَلَقَكَ، وَخَلَقَهُ، وَهَدَانَا فَاتَّبَعْنَا الْحَقَّ)، وَمَا يَتَصَرَّفُ^(٦) مِنْ ذَلِكَ .

وَالْمَنْفَصِلُ؛ مِثْلُ: (أنا)، و (أنت)، و (نحن)، و (هو)، و (هي)، و (هم)، و (هُنَّ)، و (إِيَّاكَ)، و (إِيَّايَ)؛ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ؛ وَهَذِهِ أَعْرَفَ الْمَعَارِفَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ^(٧) .

= وهو المعني في قول ابن مالك:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرَّتْنَا صَلَاحُ
كَاعْرِفَ بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا الْمِنَحُ

- (١) فِي كِلْتَا النَّسَخَتَيْنِ: كَانَتْ مَضَاعِفَةً، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مُنْبَتٌ.
- (٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةً يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.
- (٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ أ.
- (٤) يَرِيدُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ؛ لِأَنَّ الضَّمَامَاتِ مَبْنِيَّةٌ .
- (٥) وَهُنَاكَ حَالَةٌ ثَالِثَةٌ يَكُونُ فِيهَا مَجْرُورًا؛ وَذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالِاسْمِ، أَوْ بِالْحَرْفِ، نَحْوُ: (كِتَابِنَا) وَ (مَرَّ بِنَا)
- (٦) فِي ب: مَا تَصَرَّفَ .
- (٧) كَسْبِيَوِيهِ وَالْجَمْهُورِ فَقَدْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ أَعْرَفَ الْمَعَارِفِ الْإِسْمَ الْمَضْمَرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُضْمَرُ إِلَّا وَقَدْ عُرِفَ؛ وَلِهَذَا لَا يَفْتَقِرُ إِلَى أَنْ يُوصَفَ كغیره من المعارف . وَأَعْرَفَ الضَّمَامَاتِ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ غَيْرُهُ، فَلَا يَقَعُ فِيهِ التَّبَاسُ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْمَعَارِفِ؛ ثُمَّ ضَمِيرَ الْمُخَاطَبِ، ثُمَّ ضَمِيرَ الْغَائِبِ .

والعلم هو: ما علّق على شيء بعينه، غير متناول^(١) ما أشبهه .
وهو لا يخلو من^(٢) أن يكون مفرداً كـ(زيد)، أو مضافاً كـ(عبد الله)،
أو كنيةً كـ(أبي الحسن)، أو لقباً كـ(تأبط شراً)؛ وهذا عند بعض^(٣)
التحويين أعرف المعارف^(٤).

وأسماء الإشارة وهي المبهمة، نحو: (هذا)، و (ذاك)، و (هذه)،
/ و(تلك)، و (ذان)، و (تان)، و (أولى)؛ وهذه عند ابن السراج^(٥)

[١/٧]

= يُنظر : الكتاب ٦/٢، ١١، والمقتضب ٤/٢٨١، والإنصاف، المسألة الواحدة بعد المائة،
٧٠٧/٢، وأسرار العربية ٣٤٥، واللّباب ١/٤٩٤، وشرح المفصل ٣/٥٦، ٥/٨٧،
والهمع ١/١٩١ .

(١) في ب : مشارك .

(٢) في ب : عن .

(٣) (بعض) ساقطة من ب .

(٤) بكأبي سعيد السيرافي .

وإتّما كان العلم أعرف المعارف لآته في أوّل وضعه لا يكون له مشارك إذ كان
علامة توضع على المسمّى يُعرف بها دون غيره ويميّز من سائر الأشخاص .

يُنظر : الإنصاف، المسألة الواحدة بعد المائة، ٧٠٧/٢، وأسرار العربية ٣٤٦،
واللّباب ١/٤٩٤، وشرح المفصل ٣/٥٦، ٥/٨٧، والهمع ١/١٩١ .

(٥) ابن السراج هو : أبو بكر محمّد بن السريّ البغداديّ التحويّ، من العلماء
المشهورين باللّغة والتحو والأدب، أخذ عن الميرد، وأخذ عنه الرّجّاجيّ، والسّيرافيّ،
والفارسيّ، والرّمانيّ؛ ومن مصنّفاته : الأصول في التحو، و الموجز، و شرح سيبويه؛
مات شاباً سنة (٣١٦هـ) .

يُنظر : إنباه الرّواة ٣/١٤٠، وإشارة التّعيين ٣١٣، وُبغية الوعاة ١/١٠٩ .

أعرف المعارف^(١).

و (الَّذِي) وفروعه في أسماء الإشارة^(٢).

والمعرف بالألف واللام، نحو: (الرَّجُل)؛ وهذه تكون تارةً للعهد، كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾^(٣)؛ وتكون تارةً للجنس، كقولك: (الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ).

= وينظر رأي ابن السراج في: شرح المقدمة المحسبة ١/١٦٩، ١٧٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١/٢٩٣، والإنصاف، المسألة الواحدة بعد المائة، ٧٠٨/٢، وأسرار العربية ٣٤٥، واللباب ١/٤٩٤، وشرح المفصل ٣/٥٦، ٨٧/٥، والهمع ١/١٩١. ولكن في الأصول ٢/٣١٣ ما يخالف هذا التعليل؛ فنجده يصرح بأن الضمير أعرف المعارف؛ فهو موافق للجمهور.

وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم نحو: هذا وذاك أعرف من الاسم العلم، نحو: زيد، وعمرو؛ وإلى هذا أشار الزجاجي في الجمل، ونسبه إلى الفراء. ينظر: الجمل ١٧٨، والإنصاف ٢/٧٠٧.

(١) لأنها تتعرف بالقلب والعين، وغيره يتعرف بالقلب لا غير؛ فكان ما يتعرف بشيئين أعرف مما يتعرف بشيء واحد. ينظر الإنصاف ٢/٧٠٨.

(٢) يلاحظ أن الشارح — رحمه الله — ذكر لفظ (الذي) وفروعه من أسماء الإشارة، ولم يُشير في أنواع المعارف التي ذكرها إلى الأسماء الموصولة؛ وهو في فعله هذا متابع للحريري في شرحه على الملحة حيث جعل الأسماء الموصولة داخلية في باب أسماء الإشارة؛ وهذا مبني على أساس كوفي؛ لأن الكوفيين يذهبون إلى أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة.

ينظر: الإنصاف، المسألة الثالثة بعد المائة، ٧١٧/٢، وشرح الملحة ٥٤، وشرح المفصل ٤/٢٤، وشرح الرضي ٢/٤٢، والتصريح ١/١٣٩.

(٣) سورة المزمل، الآية: ١٥، ١٦.

وتكون بمعنى (الذي)، كقولك : (مررت بالضارب زيد) أي:
بالذي ضربه .

وتكون للتفخيم، وهي لا تفارق اسم (١) الله تعالى (٢) .

والمضاف إلى أحد هؤلاء [الأربعة] (٣) المتقدم (٤) ذكرها، كقولك:

(غلامي)، و(غلامٌ زَيْدٌ)، و(غلام هذا)، و(غلام الأمير) .

والمنادى (٥) كقولك: (يا رجل) فهو (٦) معرفة لِمَا عرض له

(١) في أ : كاسم الله .

(٢) اختلف العلماء في الألف واللام التي في اسم الله تعالى على قولين :

القول الأول : أنها عَوَضٌ من الهمزة، والأصل فيه (إله)، فحُذفت الهمزة حذفاً

على غير قياس، وعَوَضٌ منها (أل)؛ وهذا قول سيبويه ١٩٥/٢ .

القول الثاني: أن الأصل (لاه) ثم دخلت (أل) للتعظيم والتفخيم، واستدل على

ذلك بقول بعضهم (لاه أبوك) .

وذهب الكوفيون إلى أن الألف واللام في اسم الله للتفخيم والتعظيم .

تُنظر هذه المسألة معاني الحروف ٦٥، ٦٦، وشرح المفصل ٣/١، وشرح الرضيّ

١٣١/١، والجني الداني ٢٠٠ .

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح في أ .

(٤) في أ : المقدم .

(٥) أغفل أكثر العلماء ذكر المنادى؛ والمراد به : التّكرة المقصودة، نحو (يا رجل)

فتعريفه بالقصد والمواجهة، كما ذكر ذلك ابن مالك .

وذهب قومٌ إلى أن تعريفه بـ(أل) محذوفة وناب حرف النداء منها؛ قال أبو حيان

«وهو الذي صحّحه أصحابنا» .

يُنظر : شرح عمدة الحفاظ ١/١٥٥، والارتشاف ١/٤٦٠، والهمع ١/١٩٠ .

(٦) في ب: هو .

من تخصيص النداء، كقول كثير^(١) :
 حَيْتَكَ عَزَّةُ يَوْمَ النَّفْرِ^(٢) وَأَنْصَرَفْتُ فَحَيٍّ وَيَحَكُّ مَنْ حَيَّاكَ يَا جَمَلُ
 مَا ضَرَّهَا لَوْ أَشَارَتْ فِي تَحِيَّتِهَا مَكَانَ يَا جَمَلُ حَيْتَ يَا رَجُلُ^(٣)
 وَآلَةُ التَّعْرِيفِ [أَلْ]^(٤) فَمَنْ يُرِدْ تَعْرِيفَ كَبِدٍ مُبْهِمٍ قَالَ: الْكَبِدُ

إذا أردت تعريف الاسم التكررة أدخلت عليه الألف واللام/ فيصير معرفة، ويكون على ما يراد به من اختلاف المعنى - كما تقدّم فيه الكلام -.

وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهَا اللَّامُ فَقَطُ إِذْ أَلِفُ الْوَصْلِ مَتَى يُدْرَجُ سَقَطُ

(١) هو: كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي القحطاني، أبو صخر، شاعر إسلامي، متيم، مشهور، من أهل المدينة، وأكثر إقامته بمصر، أخباره مع عزة بنت جميل كثيرة؛ توفي بالمدينة سنة (١٠٥ هـ).

يُنظر: طبقات فحول الشعراء ٥٤٠/٢، والشعر والشعراء ٣٣٤، والأغاني ٥/٩، ومعجم الشعراء ٢٤٢، والخزانة ٢٢١/٥.

(٢) في ب: يوم الفقر، وهو تحريف.

(٣) هذان بيتان من البسيط.

والشاهد فيهما: (يا جمل) و (يا رجل) حيث استشهد بهما على أن النداء من أنواع المعارف؛ والمقصود بالنداء أن يكون نكرة مقصودة؛ لأن تعريفه بالقصد والمواجهة.

يُنظر هذان البيتان في: الجمل ١٥٣، والأغاني ٤٣/٩، والمقاصد التحوّية ٢١٤/٤، والديوان ٤٥٣.

ويوجد البيت الثاني فقط في: شرح التسهيل ٣٩٧/٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٥، وابن الناظم ٥٧٠، والهمع ٤٢/٣، والأشموني ١٤٤/٣.

(٤) ما بين المعقوفين غير واضح في أ.

ذهب الخليل^(١) إلى أن الألف واللام آلة التعريف، وقال: «إنَّ (أل) حَرْفٌ كهل» .

وقال غيره^(٢): «إنَّ (اللام) آلة التعريف لخلو اللفظ من همزة الوصل عند إدراج الكلام» .

وقال: «التعريف نقيض التنكير، والتنكير يدخله التثنية؛ وهو حرفٌ واحد؛ فلزم أن يكون التعريف شيئاً^(٣) واحداً؛ لأنَّ الشيء يُحمَلُ على نقيضه كما يُحمَلُ على نظيره»^(٤) .

(١) يُنظر : الكتاب ٣/٣٢٤ ، ٣٢٥ .

والخليل هو : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، كان الغاية في استخراج مسائل النحو، وأوّل من استخراج العروض، وهو أستاذ سيبويه؛ ومن مصنفاته: كتاب العين، و العروض، و التقط والشكل؛ توفي سنة (١٧٥هـ) .
يُنظر: طبقات النحويين واللغويين ٤٣، ونزهة الألباء ٤٥، وإنباه الرواة ٣٧٦/١، وإشارة التعيين ١١٤، وبغية الوعاة ١/٥٥٧ .

(٢) المقصود بغيره : سيبويه - رحمه الله - . الكتاب ٤/١٤٧ ، ١٤٨ . ومعه أكثرُ البصريين .

قال ابن يعيش ٩/١٧ : «واللام هي حرف التعريف وحدها، والهمزة وصلة إلى التطق بما ساكنة؛ هذا مذهب سيبويه، وعليه أكثر البصريين والكوفيّين ما عدا الخليل» .

(٣) في ب : بشيء .

(٤) اختلف العلماء في آلة التعريف على أقوال :

القول الأوّل : أنّها (أل) والألف أصل؛ وهو مذهب الخليل؛ وهي حرف ثنائي الوضع بمنزلة (قد) و (هل) .

واحتجّ على ذلك : بأنّ الهمزة همزة قطع أصلية لكثرة الاستعمال، والهمزة مفتوحة، وهمزة الوصل مكسورة، وإنْ فُتحت فلعارضٍ كهمزة (إيمان الله) فإنّها إنّما فُتحت =

= لئلاً ينتقل من كسر إلى ضمّ دون حاجز حصين . وبأن العرب تقف عليها، تقول (ألي) ثم تتذكّر فتقول (الرجل)، كما تقول (قدي) ثم تقول (قد فعل)؛ ولا يوقف إلا ما كان على حرفين .

القول الثّاني : أنّها (أل) والألف زائدة؛ وإلى ذلك ذهب سيبويه، وجعلها من الحروف الثّانية الوضع .

وحجّته : سقوطها في الدّرج؛ وأمّا فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف، وأمّا ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتدّ بها .

القول الثّالث : أنّها (اللّام) وحدها، والمهمزة قبلها همزة وصل زائدة؛ وإليه ذهب بعض التّحويّين، ونقله ابن مالك في شرح الكافية عن سيبويه .

القول الرّابع : أنّها (المهمزة) وحدها، واللّام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام؛ ونسبه الرّضويّ إلى المرّد، فقال (وذكر المرّد في كتاب الشّافي أنّ حرف التّعريف المهمزة المفتوحة وحدها، وإنّما ضمّ اللّام إليها لئلاً يشتهب التّعريف بالاستفهام)، ونسبه إلى المرّد — أيضاً — الأزهرّي في التّصريح، لكنّ محقق المقتضب يرى أنّ حديث المرّد عن (أل) إنّما هو ترديد لما ذكره سيبويه .

وحجّته : أنّها جاءت لمعنى، وأولى الحروف بذلك حرف العلة؛ وحُرّكت لتعذر الابتداء بالسّاكن، فصارت همزة كههمزة التّكلم والاستفهام، وأنّ اللّام تُغيّر عن صورتها في لغة حمير فتقلب ميماً .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ١٤٧/٤، ١٤٨، ٢٢٦، ٣٢٥/٣، والمقتضب ٨٣/١، واللّامات للزّجاجي ١٧، ١٨، وشرح المفصل ١٧/٩، وشرح الكافية الشّافية ٣١٩/١، وشرح التّسهيل ٢٥٣/١، وشرح الرّضويّ ١٣٠/٢، ١٣١، والمساعد ١٩٥/١، ١٩٦، والتّصريح ١٤٨/١، والهمع ٢٧١/١ .

بَابُ قِسْمَةِ الْأَفْعَالِ

وَأِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الْأَفْعَالِ لِيَنْجَلِيَ عَنْكَ صَدَى الْإِشْكَالِ
فَهِيَ ثَلَاثٌ مَا لَهُنَّ رَابِعٌ مَاضٍ وَفِعْلُ الْأَمْرِ وَالْمُضَارِعُ

الْفِعْلُ : حَدَثٌ؛ وَهُوَ لَا يَقَعُ إِلَّا فِي زَمَانٍ، وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِهِ .

وَالزَّمَانُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : مَاضٍ، وَحَالٍ، وَمُسْتَقْبَلٍ .

فَكُلٌّ [فِعْلٌ] ^(١) يَقَعُ فِي زَمَانٍ فَهُوَ مَخْتَصَرٌّ بِهِ؛ فَالْمَاضِي يُعْتَبَرُ

بِأَمْسٍ ^(٢)، وَالْمُضَارِعُ يُعْتَبَرُ بِالْآنِ، وَهُوَ [بِدخول] ^(٣) السَّيْنِ أَوْ سَوْفَ /
لِلْمُسْتَقْبَلِ، وَفِعْلُ الْأَمْرِ يُسْتَدْعَى بِهِ مِنَ الْمَأْمُورِ أَنْ يُحْدِثَ الْفِعْلَ فَلَا يَقَعُ إِلَّا
فِي الْمُسْتَقْبَلِ .

(١) ما بين المعقوفين غير واضح في أ .

(٢) تمييز الفعل الماضي بأن تلحقه تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة أولى من تمييزه بأن يحسن معه (أمس)؛ لأن من الفعل الماضي ما لا يحسن معه (أمس) كـ (عسى) و (ليس) . وكذلك لا يصح أن تقول في مثل : (إن خرج زيد أكرمه) : إن خرج أمس أكرمه، مع أنه صيغة فعل ماضٍ؛ وكذا يصح أن تقول في مثل : (لم يخرج زيد) : لم يخرج أمس .

والعلة في عدم صلاحية (أمس) في نحو : (إن خرج زيد) أن (إن) الشرطية تقلب معنى الماضي مستقبلاً وإن كان لفظه ماضياً .

والعلة في صلاحية (لم يخرج زيد أمس) أن (لم) التافية تقلب معنى المستقبل ماضياً وإن كان لفظه مضارعاً .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ١٧٠/١، وتحفة الأحياب ٦ .

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح في أ .

ومن ذلك قولُ زُهَيْرٍ^(١) :

وَأَعْلَمُ مَا فِي الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ [وَلَكِنِّي]^(٢) عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِ^(٣)

فَقَسَمَ الزَّمَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ مَجَازًا .

فَكُلُّ مَا يَصْلُحُ فِيهِ أَمْسٍ فَإِنَّهُ مَاضٍ بَغَيْرِ لَبْسٍ

وَحُكْمُهُ فَتَحُ الْأَخِيرِ مِنْهُ كَقَوْلِهِمْ : سَارَ وَبَانَ عَنْهُ

الماضي يُعْتَبَرُ وَقَوْعُهُ فِي زَمَنِ مَاضٍ قَرُبَ أَوْ بَعُدَ؛ فَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ

حَرْفٌ شَرْطٌ نَقَلَ مَعْنَاهُ إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ^(٤)، كَقَوْلِكَ : (إِنْ وَصَلَ زَيْدٌ

أَكْرَمْتُهُ) لِمَا يَقْتَضِيهِ الشَّرْطُ مِنْ وَقُوعِ الْجَزَاءِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ .

(١) هو : زُهَيْرُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ؛ شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ، مِنْ أَصْحَابِ الْمَعْلَقَاتِ؛ كَانَ تَمَنُّهُ يُعْتَى

بشعره وينقحه، ولذلك سُمِّيَ قِصَائِدَهُ الْحَوْلِيَّاتِ؛ غَلِبَ عَلَى شِعْرِهِ الْمَدْحُ وَالْحِكْمَةُ؛

تَوَفِّيَ قَبْلَ الْمَبْعَثِ بِسَنَةِ .

يُنْظَرُ : طَبَقَاتُ فُحُولِ الشُّعْرَاءِ ١/٦٣، وَالشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ ٦٩، وَالْأَغَانِي ١٠/٣٣٦،

وَالخِرَازِنَةُ ٢/٣٣٢ .

(٢) فِي أ : عَلَى آتَنِي .

(٣) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : وَرُودُ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ فِيهِ : الْيَوْمُ لِلْحَالِ، وَالْأَمْسُ لِلْمَاضِي، وَغَدٌ

لِلْمُسْتَقْبَلِ .

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : دِيْوَانِهِ - بِشَرْحِ ثَعْلَبٍ - ٢٩، وَبِشَرْحِ الْأَعْلَمِ ٢٥، وَشَرْحِ

القِصَائِدِ السَّبْعِ الطُّوَالِ ٢٨٩، وَشَرْحِ مِلْحَةِ الْإِعْرَابِ ٦٠، وَاللِّبَابِ ٢/١٤،

وَالخِرَازِنَةُ ٧/٥٠٦ .

(٤) فِي ب : لِلْإِسْتِقْبَالِ .

وهو مبنيٌّ ^(١) على الفتح، وكان مبنياً على حركةٍ لوقوعه موقع الفعل المضارع في مواضع:

أحدها: أن يكون خبراً لمبتدأ، كقولك: (زيدٌ قام)، كما تقول: (يقوم) .

وأن يقع خبراً لحرفٍ عاملٍ، كقولك: (ليت عمراً ذهبَ) كما تقول: (يذهب) .

وأن يقع به الشرط كما يقع بالمضارع، كقولك: (إن قام زيدٌ قمتُ) كما تقول: (إن تقم ^(٢) أقم) .

/ وبُني على الفتح طلباً ^(٣) للخفة، ما لم يكن معتلاً اللام ^(٤)؛ وذلك [ب/٨]

(١) الفعل الماضي مبنيٌّ؛ لأن البناء هو الأصل في الفعل، والأصل في البناء السكون؛ وإنما بُني على حركةٍ لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه صفة وصلّة وخبراً وحالاً وشرطاً؛ والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات . وكذلك بُني على حركة لتكون له مزية على فعل الأمر الذي لم يشبه الاسم، ولم يقع موقع الفعل المضارع .

يُنظر: التبصرة ٧٨/١، وأسرار العربية ٣١٥، وكشف المشكل ٢٥٤/١، وشرح المفصل ٤/٧، والتصريح ٥٤/١ .

(٢) في ب: يقم .

(٣) في ب: طبأ .

(٤) الفعل الماضي يبني على الفتح لفظاً أو تقديراً؛ فإن لم يتصل به شيء

كـ (ضرب)، أو اتصل به تاء التأنيث الساكنة، نحو: (ضربت)؛ أو ألف

الائتين، نحو: (ضربا) فهو مبنيٌّ على الفتحة الظاهرة؛ وإن اتصل به تاء الضمير، أو

نا التي للفاعل، أو نون النسوة؛ نحو: (ضربت)، أو (ضربنا) أو (ضربن) فهو =

إن كان ثلاثياً كـ (ضَرَبَ) ^(١)، أو رباعياً كـ (أَقْبَلَ)، أو خماسياً كـ (انْعَطَفَ)، أو سداسياً ^(٢) كـ (اسْتَخْرَجَ).

= مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحَةِ الْمَقْدَّرَةِ، مَنَعٌ مِنْ ظُهُورِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِالسُّكُونِ الْعَارِضِ لِدَفْعِ كِرَاهَةِ تَوَالِي أَرْبَعٍ مُتَحَرِّكَاتٍ فِيهَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ.
وَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ وَאו الْجَمَاعَةُ، نَحْوُ (ضَرَبُوا) فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحَةِ الْمَقْدَّرَةِ، مَنَعٌ مِنْ ظُهُورِهَا اشْتِغَالِ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ مَنَاسِبَةٍ.
وَإِذَا كَانَ الْمَاضِي مَعْتَلًّا الْآخِرَ، نَحْوُ (دَعَا) وَ (رَحَى) فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحَةٍ مَقْدَّرَةٍ لِلتَّعَذُّرِ.

يُنظَرُ : أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٢٧/١، وَالتَّصْرِيحَ ٥٤/١، ٥٥، وَالأَشْمُوئِيَّ ٥٨/١، وَحَاشِيَةَ يَاسِينَ عَلَى التَّصْرِيحِ ٥٤/١، ٥٥ .

(١) فِي ب : كضربا .

(٢) فِي ب : سادسياً .

بَابُ الْأَمْرِ

وَالْأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ مِثَالُهُ: أَحْذَرُ صَفْقَةَ الْمَغْبُونِ
وَأِنْ تَلَاهُ أَلِفٌ وَلَا مَ فَانْكَسِرَ وَقُلْ: لِيَقْمِ الْغَلَامُ
أفعال الأمر مَبْنِيَّاتٌ^(١) الأواخر على السُّكُونِ^(٢) ما لم يليها^(٣) حرف ساكن، فإن وليها كُسِرَتْ، كقولك: (اتَّقِ اللَّهَ).

ويجري على هذا الحكم كُلُّ كَلِمَةٍ ساكنة الآخر؛ لامتناع الجمع بين ساكنين؛ فَمِنْ ذَلِكَ الْفِعْلُ المضارع المجزوم، كقولك: (لِيَقْمِ الْغَلَامُ)؛

(١) في ب : مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ .

(٢) فِعْلُ الْأَمْرِ مَبْنِيٌّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَمَعْرَبٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِيِّينَ .

وعند الكوفيين والأخفش أن نحو: (قم) و (اقعد) مجزوم بلام الأمر، وأنها حُذِفَتْ حَذْفًا مُسْتَمَرًّا، وَالْأَصْلُ: (لتقم) و (لتقعد) فحُذِفَتْ اللام تخفيفاً وتبعها حرف المضارعة.

ويبنى فعلُ الأمر على ما يجزم به مضارعه؛ فَيُبْنَى عَلَى السُّكُونِ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ شَيْءٌ، نَحْوُ: (اضرب)؛ وَيُبْنَى عَلَى حَذْفِ التَّوْنِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ أَلْفُ الْاِثْنَيْنِ أَوْ وَاوُ الْجَمَاعَةِ أَوْ يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ نَحْوُ: (اضربا) و (اضربوا) و (اضربي)، وَيُبْنَى عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعَلَّةِ إِنْ كَانَ آخِرَهُ مَعْتَلًا نَحْوُ (اغز) و (اخش) و (ارم)؛ وَيُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ نَحْوُ: (اجتهدن).

يُنظَرُ: الْإِنْصَافُ، الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ وَالسَّبْعُونَ، ٥٢٤/٢، وَالتَّبْيِينُ، الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ، ١٧٦، وَاللِّبَابُ ١٧/٢، وَشَرْحُ الرَّضِيِّ ٢٦٨/٢، وَأَوْضُحُ الْمَسَالِكِ ٢٧/١، وَابْنُ عَقِيلٍ ٤١/١، وَاتِّتْلَافُ التَّنْصَرَةِ، فَصْلُ الْفِعْلِ، الْمَسْأَلَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ، ١٢٥، وَالتَّصْرِيحُ ٥٥/١ .

(٣) في ب: يليها.

أو كانت اسمًا، كقولك: (كَمِ المالُ ؟)؛ أو كانت حرف معنيًا، كقولك: (رَميتُ عنِ القوسِ) .

وَفَتَحُ (مِنْ) شَاذٌ^(١)؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾^(٢)، وقد تُكْسَرُ^(٣).

(١) فَتَحُ (مِنْ) ليس شاذًا؛ وإنما الغالب في نون (مِنْ) أنها تُفْتَحُ مع حرف التعريف وتُكْسَرُ مع غيره، ولم تُكْسَرُ على الأصل استثناءً لتوالي الكسرتين فيما يكثر استعماله وهو وَقُوعُ (أَل) بعد (مِنْ) والشارح متابعٌ للحريري في القول بشذوذ فتح النون في (من).

قال سيبويه - رحمه الله - : «ونظير ذلك (أي : نظير فتح الميم من "ألم") قولهم: (مِنْ الله) و (مِنْ الرّسول) و (مِنْ الْمُؤْمِنِينَ)؛ لَمَّا كَثُرَتْ في كلامهم ولم تكن فعلاً وكان الفتحُ أخفَّ عليهم فتحوا، وشبهوها بـ (أَيْنَ) و (كَيْفَ) » .
الكتاب ٤/١٥٣، ١٥٤ .

ويُنظَرُ : المساعد ٣/٣٤١، والهمع ٦/١٨٠ .

فالذي رَجَّحَ الفتح عند سيبويه كثرة الاستعمال .

وأضاف السِّيرافي إلى كثرة الاستعمال كسر الميم؛ فكَرِهوا توالي كسرتين لو كسروا التَّونَ . قال : «وكان الكسائي يقول : "إنَّ (مِنْ) فتحت التَّونَ فيها لأنَّ أصلها منا" ولم يأت في ذلك بحجَّة مقنعة» .

يُنظَرُ : شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي جـ ٢/٢٣٣ أ .

(٢) من الآية : ٢٠٤ من سورة البقرة .

(٣) بعض العرب يكسر نون (مِنْ) مع (أَل) على الأصل في التَّخْلُصِ مِنَ السَّاكِنِينَ،

ولم يبال بالكسرتين لعروض الثانية . شرح الشافية ٢/٢٤٧ .

قال سيبويه: «وزعموا أنَّ ناساً من العرب يقولون: (مِنْ الله) فيكسرونه ويُجْرُونَهُ على القياس» . الكتاب ٤/١٥٤ .

فَصْلٌ

ودخول الهمزة على بعض أفعال الأمر توصلُّ إلى التطق بالسَّاكن إذ^(١) هو غير مُمكن^(٢)؛ ويُعلم ذلك بدخول حرف المضارعة على الفعل وتُنظَر^(٣)، فإن كان ما بعده^(٤) متحرِّكاً كقولك: / (هو يَسِيرُ) فتقول [أ/٩] منه: (سِرْ)، وإن كان ما بعده ساكناً كقولك: (يَذْهَبُ) فتقول منه: (اذْهَبْ).

وهذه الهمزة تُعتَبَرُ حركتها من حركة ثالث الفعل المضارع؛ فإن كان مضموماً كانت الهمزة مضمومة، فتأمرُ مَنْ يَسْكُنُ فتقول: (أَسْكُنْ) بالضمِّ. وإن كان ثالثة مكسوراً نحو: (يَضْرِبُ) أو مفتوحاً كـ (يَذْهَبُ) فتكسر الهمزة، كقولك: (اضْرِبْ) و (اذْهَبْ).

== أمّا إذا ولي نون (مِن) ساكنٌ آخر غير (لام التعريف) فالمشهور كسر التّون على الأصل، نحو: (مِن ابْنِكَ)، ولم يبال بالكسرتين لقلّة الاستعمال. شرح الشّافية ٢/٢٤٦. وقال سيبويه: «وقد اختلفت العرب في (مِن) إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللّام؛ فكسره قومٌ على القياس، وهي أكثر في كلامهم، وهي الجيدة. ولم يكسروا في ألف اللّام لأنّها مع ألف اللّام أكثر، لأنّ الألف واللّام كثيرة في الكلام في كلّ اسم، ففتحوا استخفافاً؛ فصار مَن الله — بكسر التّون — بمنزلة الشّاذ. وذلك قولك: (مِن ابْنِكَ) و (مِن امْرِي) . وقد فتح قومٌ فصحاءً فقالوا: (مِن ابْنِكَ) فأجروها مجرى (مِن المسلمين)». الكتاب ٤/١٥٤، ١٥٥.

(١) في ب: إذا.

(٢) في ب: غير متمكّن، وهو تحريف.

(٣) في ب: ويُنظَر، وهو تصحيف.

(٤) في ب: ما بعد.

وكذلك الخُماسيُّ والسُداسيُّ نحو: (انْطَلَقَ) و (اسْتَخْرَجَ) ،
تقول منه: (انْطَلِقَ) و (اسْتَخْرِجْ) .
وأما الموضع الذي تفتح فيه فهو إذا كان الفعل الماضي رباعياً
فتقول من أَكْرَمَ: (يُكْرِمُ)، (أَكْرِمُ)، قال تعالى: ﴿ وَأَحْسِنُ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ
إِلَيْكَ ﴾ (١) .

فَصْلٌ

وإن أمرت من فِعْلٍ مُضَاعَفٍ لمذكر كـ (شَدَّ) و (غَضَّ) فلك
فيه وجهان:

فَكُ التَّضْعِيفِ^(٢)؛ تقول: (اشْدُدْ) و (اغضُضْ) بسكون آخره .
وإبقاؤه على^(٣) تشديده؛ فتقول: (غَضَّ البصر) .
وفي آخره وجوه:

الأول: كسره لالتقاء الساكنين كما تقدم.

الثاني: إتباع حركة ما قبله - وهي الضم -، فتقول: (غَضَّ البصر) .

الثالث: الفتحة طلباً للخفة؛ فتقول: (غَضَّ)؛ وعلى هذا^(٤)

يُنشَد بيتُ جرير^(٥) :

[٩/ب]

(١) من الآية: ٧٧ من سورة القصص .

(٢) الفَكُّ: لغة أهل الحجاز، وبها جاء القرآن غالباً .

يُنظر: التَّيَمَّةُ في التَّصْرِيفِ ٢٠٤، وشرح الكافية الشافية ٢١٩٠/٤، وأوضح المسالك ٣٥٠/٣، والأشْمُونِيَّ ٣٥٢/٤ .

(٣) الإدغام لغة تميم . يُنظر: المصادر السابقة .

(٤) أي: على الأوجه الثلاثة .

(٥) هو: أبو حذرة، جرير بن عطية اليربوعي، من فحول شعراء الدولة الأموية، كان

فَعُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ تُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلَعْتَ وَلَا كِلَابًا^(١)
وهذا الفعل يُضَمُّ أوله إذا كان من مُتَعَدِّ^(٢)، وَيُكْسَرُ إذا كان من
لازم؛ فتقول: (فَرَّ من الفِتنَةِ)، قال الله تعالى: ﴿فَقَرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾^(٣)؛ وهذا إذا
كان لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ يُكْسَرُ آخِرُهُ وَيُفْتَحُ وَلَا يُضَمُّ^(٤).

= مُجِيدًا في التَّسْيِبِ والمدح؛ وكان من أَشَدِّ النَّاسِ هَجَاءً؛ ونقائضه مع الفرزدق
والأخطل مشهورة؛ وُلِدَ ومات في اليمامة؛ وكانت وفاته سنة (١١٠هـ).
يُنظر: طبقات فحول الشعراء ٣٧٤/٢، والشعر والشعراء ٣٠٤، والأغاني ٥/٨ —
٩٤، والخزانة ٧٥/١.

(١) هذا بيت من الوافر.

والشَّاهِدُ فيه: (فَعُضَّ الطَّرْفَ) فإنه يروى بضمِّ الضَّادِ وفتحها وكسرها؛ فأما ضمُّها
فعلى الإِتِّبَاعِ لضمِّة الغين قبلها، وأما فتحها فلقصْدُ التَّخْفِيفِ؛ لأنَّ الفِتنَةَ أخفُّ
الحركات الثَّلَاثِ، وأما كسرها فعلى الأَصْلِ في التَّخَلُّصِ مِنَ التَّقَاةِ السَّاكِنِينَ.
يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٥٣٣/٣، والمقتضب ١٨٥/١، وشرح المفصل
١٢٨/٩، وشرح الشَّافِيَّةِ ٢٤٤/٢، وأوضح المسالك ٣٥٠/٣، والتَّصْرِيحُ ٤٠١/٢،
والهمع ٢٨٨/٦، والأشْمُوْنِيَّ ٣٥٢/٤، والذِّيَّوَانُ ٨٢١/٢.

(٢) الفعل المتعدى نحو: (رُدُّ) و (عُضُّ).

(٣) من الآية: ٥٠ من سورة الذَّارِيَاتِ.

(٤) يجوز في أمر المضاعف المدغم إذا كان مضموم العين في المضارع ثلاثة أوجه:

فتح اللّام؛ لأنَّ الفِتنَةَ أخفُّ الحركات، وكسرها؛ لأنَّ الكسر هو الأَصْلُ في التَّخَلُّصِ
مِنَ السَّاكِنِينَ، وضمُّها (بِإِتِّبَاعِ اللّامِ للعين في حركتها)، تقول في: (عَدُّ):
(عُدُّ) و (عُدُّ) و (عُدُّ)؛ وهذه لغة تميم؛ وأهل الحجاز يُظهِرُونَ التَّضْعِيفَ في
الأمر يقولون: (أمرُّ بنا) و (اعدُّ كذا).

وإذا كان المضارع مفتوح العين أو مكسورها يجوز فيه وجهان:

وَأَنَّ أَمَرْتَ مِنْ سَعَى وَمِنْ عَدَا فَأَسْقَطِ الْحَرْفَ الْأَخِيرَ أَبَدًا
تَقُولُ : يَا زَيْدُ اغْدُ فِي يَوْمِ الْأَحَدِ وَأَسْعَ إِلَى الْخَيْرَاتِ لَقِيَتْ الرَّشْدَ
وَهَكَذَا قَوْلُكَ : إِرْمٌ^(١) مِنْ رَمَى فَاحْذُ عَلَيَّ ذَلِكَ فِيمَا اسْتَبَهَمَا

[فَصْلٌ^(٢)]

الأمر من المعتل إذا كان آخر الفعل المضارع حرف علة حذفته في الأمر؛
فإن كان ألفاً أبقيت بعد حذفها فتحة لطيفة تدل عليها، كقولك في الأمر من
يسعى^(٣) : (اسع يا زيد) بِرَوْمٍ^(٤) الفتحة، / قال الله تعالى : ﴿قَوْلٌ عَنَّهُمْ﴾^(٥) . [أ/١٠]

= فتح اللام، وكسرهما؛ وكذا الأمر منها : تقول في (عَضٌّ) : (عَضٌّ) - بفتح الضاد - ،
(عَضٌّ) - بكسرهما على أصل الحركة عند التقاء الساكنين - ؛ وتقول في (فَرٌّ) :
(فَرٌّ) و (فَرٌّ) .

يُنظر : الكتاب ٥٣٠/٣ - ٥٣٣ ، والمقتضب ١/١٨٤ ، ١٨٥ ، والتتمة في التصريف
٢٠٤ ، وشرح المفصل ٩/١٢٧ ، ١٢٨ ، والمتع ٢/٦٥٦ - ٦٥٩ .

(١) في متن الملح ٨ ، وشرح الملح ٦٨ : فِي إِرْمٍ مِنْ رَمَى .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٣) في ب : سعى .

(٤) الرَّوْمُ : هو الإتيان بالحركة خفيفة حرصاً على بيان الحركة التي تحرك بها آخر

الكلمة في الوصل؛ وذلك : إمّا حركات الإعراب، وهم بشأها أعتى لدلالاتها على

المعاني في الأصل، وإمّا حركات البناء كـ (أين) و (أمس) و (قبل) .

وعلامة الروم : خط بين يدي الحرف هكذا : (زيد -) .

وسمى روماً لأنك تروم الحركة وتريدها حين لم تسقطها بالكلية .

ويُدرِك الرَّوْمُ الأعمى الصَّحيح السَّمع إذا استمع، لأنَّ في آخر الكلمة صَوْتًا

خفيفاً . شرح الشافية ٢/٢٧٥ .

(٥) من الآية : ١٧٤ من سورة الصافات .

وإن كان واوًا فتقول من يغدو: (اغدُ) بِرَوْمِ الضَّمَّةِ، كقوله تعالى: ﴿وَأَمَلْ عَلَيْهِمْ﴾^(١).

وإن كان ياءً أبقيت بعدها كسرة، كقوله تعالى: ﴿فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾^(٢) بِرَوْمِ الكسرة .

فإن وقفت على شيء من ذلك فلك أن تقف عليه بالسكون: (اخش) و (اغد) و (ارم)؛ ولك أن تزيد عليه هاءً لبيان الحركة فتقول: (اخشه)، (اغده)، [ارمه^(٣)]، كقوله تعالى: ﴿فِيهِدَاهُمْ أَقْدَهُ﴾^(٤).

وَالْأَمْرُ^(٥) مِنْ خَافَ خَفِ الْعِقَابَا وَمِنْ أَجَادَ أَجَدِ الْجَوَابَا
إذا كان الفعل معتل^(٦) العين فهو يسقط في حال الأمر لوجوب سكون آخره؛ لئلا يجتمع ساكنان؛ وذلك إذا أمرت به المفرد^(٧) المذكّر، كقولك:

(١) من الآية ٢٧ من سورة المائدة .

(٢) من الآية : ٧٢ من سورة طه .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٤) من الآية : ٩٠ من سورة الأنعام .

(٥) في ب : فالأمر .

(٦) الفعل المعتل العين يُسمّى أحرف تشبيهاً بالشيء الذي أخذ ما في داخله فبقي أحرف؛ وذلك لأنه تذهب عينه كثيراً، نحو: (قُلْتُ) و (بِعْتُ) و (لم يقل) و (لم يبع) و (قُلْ) و (بِعْ) .

ويسمّى ذا الثلاثة — أيضاً — اعتباراً بأول ألفاظ الماضي، نحو: (قُلْتُ)؛ لأنهم يتدثون بحكاية النفس وهي على ثلاثة أحرف .

يُنظر : شرح الشافية ٣٤/١ .

(٧) من كلمة (المفرد) يبدأ السقط من (ب) إلى منتصف باب التثنية بمقدار إحدى =

(خَفَ) و (بِعَ) و (قُلْ) و (قُلْ) ^(١)؛ وكذلك إذا أمرت به جمع المؤنث فتقول :
(خَفْنَ) و (بِعْنَ) و (قُلْنَ) .

والمقررُّ من ذلك : أنه متى التقى ساكنان أحدهما حرفُ علةٍ كان هو المحذوف ^(٢) .

وَإِنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤنَّثِ فَقُلْ لَهَا: خَافِي رِجَالَ الْعَبَثِ

فإن كان الأمرُ لمؤنَّثٍ مفرد، أو لمثنى، أو لجماعة مذكّر، أو اتصل بالفعل/ نونا التوكيد الخفيفة أو الثقيلة فتثبت حروف العلة؛ لوجود المتحرّكات بعدها، فتقول: (خافي يا هذه) و (قولا) و (بيعا) و (خافوا يا هؤلاء) و (خافنَّ الله يا زيد) و (خافنَّ يا عمرو) .

[١٠/ب]

فإن أمرت من (وَعَدَ) و مِنْ (وَزَنَ) فمضارع هذين: (يُوْعِدُ) و (يُوْزِنُ)؛ ولكنهم لم يجمعوا بين الياء والواو فحذفوا فاء الفعل، فقالوا: (يَعِدُ) و (يَزِنُ)؛ فالأمرُ من ذلك بسقوط حرف المضارعة، فتقول للمفرد المذكّر من (يَعِدُ): (عِدْ)، وللمؤنَّثِ المفرد: (عِدي يا هندُ)، وللمثنى: (عِداني)، والجمع: (عِدوني يا رجال) و (عِدني يا نساء).

= عشرة لوحه ينظر ص ١٩١ من النصّ المحقق.

(١) الأصل في (خف) : (خاف)، حذفت الألف لالتقاءها ساكنة مع لام الكلمة .

وفي (قل) و (بع) : (أقول) و (أبيع)؛ نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها فاستغني عن همزة الوصل، وحذفت العين لسكونها مع سكون اللام .

(٢) يسقط حرف العلة في الأمر في موضعين؛ وهما : إذا أمرت به المفرد المذكّر، أو أمرت به جمع المؤنث؛ وقد وضّح الشّارح العلة في ذلك .

بَابُ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ

وَإِنْ وَجَدْتَ هَمْزَةً أَوْ تَاءً أَوْ نُونَ جَمْعٍ مُخْبِرٍ أَوْ يَاءً
قَدْ أُلْحِقْتَ أَوَّلَ كُلِّ فِعْلٍ فَإِنَّهُ الْمَضَارِعُ الْمُسْتَعْلَى

حروف المضارعة هي : الهمزة، والتون، والتاء، والياء .
فإذا أتصل أحدُها بأوّل فعلٍ ماضٍ سُمِّيَ مُضَارِعًا وَعَادَ مَعَهَا.
[مُعْرَبًا^(١)].

فالهمزة تختصّ بالمتكلم، ويستوي فيه المذكر والمؤنث، كـ(أَنَا أَفْعَلُ).
والتون إذا كان معه/ غيره، كـ(نَحْنُ نَفْعَلُ)، أو يكون معظمًا لنفسه.
[١/١١] والتاء للمذكر الحاضر، كـ(أَنْتَ تَفْعَلُ) .
والياء للمذكر الغائب، كـ(هُوَ يَفْعَلُ) .
ونون العظمة تختصّ باسم الله تعالى .

وأما قولُ الملوك : (نَحْنُ نَفْعَلُ)؛ قيل : لَمَّا كانت تصاريف أفضية
الله تعالى تجري على أيدي خلقه نُزِلَتْ أفعالهم منزلة فعله مجازًا؛ وعلى
هذا الحكم يجوز أن ينطق بالتون مَنْ لا يباشر الأمر بنفسه .

وأما قولُ العالمِ : (نَحْنُ نَبِينُ)؛ فهو مُخْبِرٌ عن نفسه وأهلِ مقالته .
وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ فِعْلٌ يُعْرَبُ سِوَاهُ وَالتَّمَثَالُ فِيهِ : يَضْرِبُ^(٢)

هذا الفعل شابه الاسم .

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٢) في متن الملحة ٩، وشرح الملحة ٧٥: وَالتَّمَثِيلُ فِيهِ : يَضْرِبُ .

والمضارعة هي: المشابهة؛ فلذلك أُعْرِبَ^(١).

وتوجيه ذلك : أنّه يكون مُبْهَمًا زمني الحال والاستقبال، كما يكون الاسم مُبْهَمًا في حال تنكيره .

ويكون مُخْتَصًّا بدخول حرف التَّنْفِيس عليه، كما يختصّ الاسم بدخول حرف التّعريف عليه .

وتدخله لام الابتداء، كقولك: (لزيدٌ قائم)^(٢).

وهو جَارٍ على حركات الاسم وسكّاته وعدد حروفه في قولك: (هو يَضْرِبُ)، (زَيْدٌ ضَارِبٌ)، فلَمَّا شابه المُعْرَبَ أُعْرِبَ .

(١) أُعْرِبَ الفعل المضارع لمشاغته الاسم من عدّة أوجه - ذكر الشارح منها ثلاثة أوجه - ومنها:

١- أنّ هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فأشبه الأسماء المشتركة؛ كالعين ينطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء، وعلى غير ذلك .

٢- أنّ يكون صفة كما يكون الاسم كذلك، تقول: (مررت برجل يضرب)، كما تقول: (مررت برجل ضارب)، فقد قام (يضرب) مقام (ضارب) . أسرار العريّة ٢٧ .

ويُنظر: التّبصرة ١/٧٦، ٧٧، واللّباب ٢/٢٠، وشرح المفصّل ٦/٧، وشرح ألفيّة ابن معط ١/٢٤١ .

(٢) لام الابتداء تدخل على الفعل المضارع في خير (إنّ)، كما تدخل على الاسم، تقول: (إنّ زيدًا ليقوم)، كما تقول: (إنّ زيدًا لقاتم) . ولا تدخل هذه اللام على الفعل الماضي والأمر؛ لُبعد ما بينهما وبين الاسم، فلا تقول: (إنّ زيدًا لقام) و (ولأكرم زيدًا يا عمرو) .

يُنظر: التّبصرة ١/٧٦، ٧٧، وأسرار العريّة ٢٦، واللّباب ٢/٢٠، وشرح المفصّل ٦/٧ .

وَالْأَحْرَفُ الْأَرْبَعَةُ الْمُتَابِعَةُ مُسَمَّيَاتٌ أَحْرَفَ الْمُضَارَعَةِ
وَسَمَّطُهَا الْحَاوِي لَهَا نَأَيْتٌ فَاسْمَعُ وَعِ الْقَوْلَ كَمَا وَعَيْتُ
السَّمَطُ^(١): الشَّيْءُ الْمَنْظُومُ كَالْقَلَادَةِ وَالْعَقْدِ .

قال: هذه يَجْمَعُهَا كلمة: (نَأَيْتُ)؛ ويجمعها - أيضاً -:
(أُنَيْت) و(أَتَيْنَ) و(تَنَأَى) .

وَضَمُّهَا مِنْ أَصْلِهَا الرُّبَاعِي مِثْلُ: يُجِيبُ مِنْ أَجَابَ الدَّاعِي
يقول: إن هذه الحروف تكون مضمومة إذا كان ماضي^(٢) ما
اتصلت به رُبَاعِيًّا، كـ (يُجِيبُ) من (أَجَابَ)، و (يُصِيبُ) من
(أَصَابَ) .

وَمَا سِوَاهُ فَهِيَ مِنْهُ تُفْتَحُ وَلَا تُبَلُّ أَحْفَ وَزَنْ أَمْ رَجَحُ
يقول: إنَّ الْمُضَارِعَ إنْ نَقَصَ ماضِيه عن هذه الأربعة أحرف،
كقولك: (ذَهَبَ) فلا يُضَمُّ أوَّلُه بل يكون مفتوحاً، كقولك:
(يَذْهَبُ)؛ وكذلك إذا زاد عليه؛ كالحُمَاسِيّ والسُّدَاسِيّ .

مِثَالُهُ: يَذْهَبُ زَيْدٌ وَيَجِي وَيَسْتَجِيشُ تَارَةً وَيَلْتَجِي

(١) السَّمَطُ: هو الخيط الذي تُنظَّمُ فيه الحُرُزُ .

يُنظر: اللسان (سمط) ٣٢٢/٧ .

فهنا شبه الناظم — رحمه الله — اجتماع الحروف المتفرقة في كلمة واحدة باجتماع

الحرز المنتظم في خيط واحد .

(٢) في أ: ما مضى، وهو تحريف .

قد مثّل ما نَقَصَ من الرُّباعيّ بفعالين:

أحدهما: سالم^(١)؛ وهو: (يذهب). والآخر: مهموز^(٢)؛ وهو: (يجيء).
ومّا زاد عليه بفعالين :

أحدهما: سداسيّ، والآخر : خماسيّ؛ فتقول : (يستجيش زيدٌ)،
مِن (استجاش)، و (يلتجىء) مِن (التجأ) .

(١) السّالم: من أقسام الفعل الصّحيح؛ وهو: ما سلّمت حروفه الأصليّة من حروف العلة، والهمزة، والتّضعيف .

يُنظر: شرح مختصر التصريف العزّيّ ٣٠ .

(٢) المهموز: من أقسام الفعل الصّحيح؛ وهو: ما أخذ حروفه الأصليّة همزة، كـ(أمر) و (سأل) و (قرأ) .

يُنظر: شرح الشّافية ١/٣٣، ٣٤، وشرح مختصر التصريف العزّيّ ١٦٩ .

بَابُ الإِعْرَابِ

وَإِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْرِفَ الإِعْرَابَ لَتَقْتَفِي فِي نُطْقِكَ الصَّوَابَ
 الإعراب في اللغة^(١): هو البيان؛ يُقال: (أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَمَّا فِي
 نفسه) أي: أَبَانَ عَنْهُ.

وقيل: هو التَّحْسِين، من قوله تعالى: ﴿عَرَبْنَا أُتْرَابًا﴾^(٢)؛ لأنَّ العَرُوبَ
 المُتَحَسِّنَةَ^(٣).

وقيل فيه: التَّغْيِيرُ، من قولهم: (عَرَبَتْ مَعِدَّةُ الفَصِيلِ) إِذَا تَغَيَّرَتْ؛
 وَأَعْرَبْتُهَا^(٤): إِذَا أَزَلْتُ فَسَادَهَا^(٥).

(١) يُطْلَقُ الإِعْرَابُ فِي اللُّغَةِ عَلَى عِدَّةِ مَعَانٍ، غَيْرَ مَا ذَكَرَ الشَّارِحُ — رَحِمَهُ اللهُ — .
 يُنظَرُ: مَقَائِمُ اللُّغَةِ (عرب) ٤/٢٩٩ — ٣٠١، واللِّسَانُ (عرب) ١/٥٨٦ —
 ٥٩٣، والأشْمُونِيُّ ١/٤٧، وحاشية ياسين على التَّصْرِيحِ ١/٥٩ .

(٢) الآيَةُ: ٣٧ من سُورَةِ الوَاقِعَةِ .

(٣) العَرُوبُ: المُتَحَبِّبَةُ إِلَى زَوْجِهَا؛ وَقِيلَ: المُحْسِنَةُ لِلْكَلامِ؛ وَقِيلَ: العَاشِقَةُ لَزَوْجِهَا .
 يُنظَرُ: الصَّحَاحُ (عرب) ٢/١٨٠، والجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ ١٧/١٣٧، والبَحْرُ
 المُحِيطُ ١٠/٨٢ .

(٤) فِي أ: عَرَبْتَهَا، وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مَثْبُتٌ .

(٥) يُقَالُ: (أَعْرَبْتُ الْكَلَامَ) أَي: أَزَلْتُ عَرَبِيَهُ — وَهُوَ فَسَادُهُ —؛ وَصَارَ هَذَا
 كَقَوْلِكَ: (أَعَجَمْتُ الْكِتَابَ) إِذَا أَزَلْتُ عُجْمَتَهُ؛ (وَاشْكَيْتُ الرَّجُلَ) إِذَا أَزَلْتَ
 شِكَايَتَهُ؛ وَهَذِهِ الِهْمَزَةُ تُسَمَّى (هِمَزَةَ السَّلْبِ) .

يُنظَرُ: أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ١٩، وَاللِّبَابُ ١/٥٣، وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ ١/٨٣، ٩١ .

فالمُعْرَبُ: يتغيّر بتغيّر العوامل الداخلة عليه لاختلاف المعاني من حالٍ إلى حالٍ؛ وهو أحسنُ في اللفظ من العاري من الحركات الموجبة له. وذلك التّغيير يكون لفظاً في السّالم، وتقديراً في المعتل^(١).

فإنّه بالرّفْع ثمّ الجَرِّ والنّصْبِ والجَزْمِ جميعاً يجرى

/ وألقابه أربعة؛ وهي: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَرٌّ، وَجَزْمٌ.

والبناء^(٢) ضدّ الإعراب، وهو مثله في اللفظ^(٣).

وألقابه أربعة؛ وهي: ضَمٌّ، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ، وَوَقْفٌ.

وذكر البناء هاهنا وإن لم يكن في بابه؛ للاحتياج^(٤) إلى ذكره في سائر

الأبواب.

والمُعْرَبُ من الكلام كلمتان؛ وهما: الاسم المتمكّن^(٥)، والفعل المضارع.

(١) أراد بالسّالم: الصّحيح، نحو زيدٌ؛ ممّا تظهر عليه الحركات.

وبالمعتل: ما ختم بحرف علة ولم تظهر عليه الحركات، نحو: (موسى).

(٢) البناء هو: لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة، نحو (كَمْ) و (حيثُ) و (هؤلاء)

و (الذين)، وما أشبه ذلك ممّا لا تغيّره العوامل.

وسمّي بناءً لأنّه لا يزول، ولا يتغيّر بدخول العوامل المختلفة.

ينظر: التبصرة ٧٦/١، وأسرار العربيّة ١٩، وكشف المشكل ٢٣٨/١.

(٣) أي: إنّ المبني لا تختلف الحركة في آخره عن المعرب؛ فهو يسكن، ويُفتح، ويكسر،

ويضمّ؛ كما إنّ المعرب كذلك.

(٤) في أ: الاحتياج، ولا يستقيم الكلام بها؛ ففعل الكلمة كما أثبتّها.

(٥) الاسم ضربان: متمكّن — وهو المعرب —، وغير متمكّن — وهو المبني —.

والمتمكّن ضربان: متمكّن أمكن؛ وهو المنصرف، كـ (زيد) و (عمرو).

فَالرَّفْعُ هُوَ أُمَّ الْقَابِ الإِعْرَابِ؛ وَلِهَذَا كَانَ إِعْرَابًا لِمَا هُوَ عُمْدَةٌ فِي
الْكَلَامِ وَهُوَ الْفَاعِلُ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ، وَالتَّصْبُ وَالْجَرُّ لَا يُوجَدَانِ^(١) حَتَّى
يَتَقَدَّمَهُمَا الرَّفْعُ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) وَ (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) .
والتَّصْبُ عُمْدَةٌ الْمَفْعُولِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ، وَالْجَرُّ عُمْدَةٌ الْإِضَافَةِ وَمَا
جَرَى مَجْرَاهَا .

فَالرَّفْعُ وَالتَّصْبُ بِلَا مُمَانِعٍ قَدْ دَخَلَ فِي الْاسْمِ وَالْمُضَارِعِ
وَالْجَرُّ يَسْتَأْثِرُ بِالْأَسْمَاءِ وَالْجَزْمُ فِي الْفِعْلِ^(٢) بِلَا امْتِرَاءٍ
الاسْمُ الْمَعْرَبُ: هُوَ الْمَتَمَكِّنُ؛ وَهُوَ مَا لَمْ يَشَابِهِ الْحَرْفَ، وَلَمْ يَتَضَمَّنْ
مَعْنَاهُ، وَلَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ الْمَبْنِيِّ؛ فَهُوَ الْمُضَارِعُ يَشْتَرِكُ فِي الرَّفْعِ وَالتَّصْبِ،
كَقَوْلِكَ: / (زَيْدٌ يَذْهَبُ)، وَ (إِنَّ عَمْرًا لَنْ يَرْكَبَ) .
وَيَخْتَلِفَانِ^(٣) فِي الْإِخْتِصَاصِ؛ فَالاسْمُ يَخْتَصُّ بِالْجَرِّ، وَالْفِعْلُ يَخْتَصُّ
بِالْجَزْمِ .

وَإِخْتِصَاصُ الْاسْمِ بِالْجَرِّ إِمَّا بِإِضَافَةِ حَرْفٍ إِلَى اسْمٍ، [أ] وَ^(٤) بِإِضَافَةِ
اسْمٍ إِلَى اسْمٍ؛ وَيُعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ إِمَّا مِلْكٌ، أَوْ اسْتِحْقَاقٌ .

= وَتَمَكَّنَ غَيْرَ امْكَنَ؛ وَهُوَ غَيْرُ الْمَنْصَرَفِ، كـ (أَحْمَدٌ) وَ (مَسَاجِدُ) .

يُنْظَرُ: التَّبَصُّرَةُ ٨١/١، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣٩/١، وَالْمُسَاعَدَةُ ٢٢/١، وَابْنُ عَقِيلٍ ٣٨/١.

(١) فِي أ: لَا تَوْجِدَانِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٢) فِي مَتْنِ الْمَلْحَةِ ٩: وَالْجَزْمُ بِالْفِعْلِ .

(٣) فِي أ: تَخْتَلِفَانِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَفْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

فامتنع الجرُّ من الأفعال^(١)؛ لأنَّها لا تُملَكُ ولا تُستَحَقُّ لكوْنِها^(٢) ليست من الذَّوات .

وامتنع الجزْم من الاسم^(٣)؛ لأنَّه حَذَفُ^(٤)، ولو حُذِفَ بعضُ الاسم كما يحذف فاءُ الفعل، أو عينُه، أو لامُه، لتغيَّرت صيغة الاسم عمَّا كانت عليه، والفعل ليس هوَ كذلك .

(١) «إنَّما لم يدخل الجرُّ الأفعال؛ لأنَّ الجرَّ لا يكون إلاَّ بأدوات من الحروف، والأسماء يستحيل دخولها على الفعل؛ لقلة الفائدة في ذلك؛ ألا ترى أنَّه لا فائدة في قولك: (عُلَامٌ يذهب) بالإضافة، ولا في: (مررت بيقوم)؛ والكلام وُضِعَ للفائدة فلمَّا لم يكن في دخول أدوات الجرِّ على الأفعال فائدة تُركَ جرُّها أصلاً .
ووجهُ آخر وهو: أنَّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد، والمجرور يقوم من الاسم الجارِّ مقامَ التَّنوين؛ فلم يجز أن يقوم الفعل والفاعل — وهما شيئان قَوِيَّان — مقام التَّنوين وهو حرف ضعيف». التبصرة ٨٠/١ .

ويُنظر: شرح عيون الإعراب ٥٦، وكشف المشكل ٢٣١/١، وشرح المفصل ١٠/٧، ١١ .

(٢) في كلتا النسختين: كونها؛ وما أثبتته هو الأولى.

(٣) «وإنَّما لم تُجزم الأسماء؛ لتمكُّنها ولزوم الحركة والتَّنوين لها؛ فلو جزمت لأبطل الجازم الحركة، وإذا زالت الحركة زال بزواها التَّنوين؛ لأنَّ التَّنوين تابعٌ للحركة ولو زالا اختلَّت الكلمة بذهاب شيئين؛ أحدهما: الحركة وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافاً إليها؛ والآخر: التَّنوين الذي هو دليل كونه منصرفاً». شرح المفصل ٧٣/١ .

ويُنظر: التبصرة ٨٠/١، ٨١، وشرح عيون الإعراب ٥٥، ٥٦، وكشف المشكل ٢٣١/١، واللُّباب ٦٥/١ .

(٤) في كلتا النسختين: لأنَّه منه حذف؛ ويستقيم المعنى بدون (منه).

فَالرَّفْعُ^(١) ضَمُّ آخِرِ الحُرُوفِ وَالنَّصْبُ بِالْفَتْحِ بِلَا وَقُوفٍ
وَالجَرُّ بِالكَسْرِ لِلتَّبْيِينِ وَالجَزْمُ فِي السَّالِمِ بِالتَّسْكِينِ

حَرْفُ الإِعْرَابِ مِنْ كُلِّ مَعْرَبٍ: آخِرُهُ كـ (دَالِ زَيْدٍ) وَ (مِيمِ يَقُومُ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَالصَّفَةِ؛ وَالصَّفَةُ لَا تَأْتِي إِلَّا بَعْدَ كَمَالِ المَوْصُوفِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ إِلَّا بَعْدَ كَمَالِ صَيِّغَتِهِ .

وَأَصْلُ الأِسْمِ الإِعْرَابُ^(٢)؛ وَذَلِكَ لِدَلالَتِهِ بِصَيِّغَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ فَاحْتِيَجُ إِلَى إِعْرَابِهِ، لِتَبْيِينِ تِلْكَ المَعَانِي^(٣)؛ وَالبِنَاءُ فِيهِ / فَرَّغٌ .

وَالفِعْلُ أَصْلُهُ البِنَاءُ؛ لِدَلالَتِهِ بِالصَّيْغِ المُخْتَلِفَةِ عَلَى المَعَانِي المُخْتَلِفَةِ؛

(١) فِي شَرْحِ المُلْحَةِ ٨١ : وَالرَّفْعُ .

(٢) هَذَا مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ؛ وَذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الإِعْرَابَ أَصْلٌ فِي الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ؛ وَقِيلَ: هُوَ أَصْلٌ فِي الفِعْلِ، فَرَّغٌ فِي الأِسْمِ .

تُنظَرُ هَذِهِ المَسْأَلَةُ فِي : الإِيضاح فِي عِلَلِ التَّحْوِ ٧٧ — ٨٢، وَأَسْرارِ العَرَبِيَّةِ ٢٤، وَالتَّبْيِينِ، المَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ، ١٥٣، وَابْنُ عَقِيلٍ ١/٣٩، ٤٠، وَالمُسَاعِدِ ١/٢٠، وَالمُهْمَعِ ٤٤/١، ٤٥ .

(٣) الأَسْمَاءُ تُتَضَمَّنُ مَعَانِي مُخْتَلِفَةً نَحْوُ : (الفَاعِلِيَّةِ) وَ (المَفْعُولِيَّةِ) وَ (الإِضَافَةِ)؛ فَلَوْ لَمْ تُعْرَبَ لِالتَّبْيِينِ هَذِهِ المَعَانِي بَعْضُهَا بِبَعْضٍ؛ يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا !) لَكُنْتَ مُتَعَجِّبًا، وَلَوْ قُلْتَ : (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا) لَكُنْتَ نَافِيًا، وَلَوْ قُلْتَ : (مَا أَحْسَنُ زَيْدًا)؟ لَكُنْتَ مُسْتَفْهِمًا عَنْ أَيِّ شَيْءٍ مِنْهُ حَسَنٌ؛ فَلَوْ لَمْ تُعْرَبَ فِي هَذِهِ المَوَاضِعِ لِالتَّبْيِينِ بِالتَّفْيِي، وَالتَّفْيِي بِالأَسْتَفْهَامِ، وَاشْتَبَهَتْ هَذِهِ المَعَانِي بَعْضُهَا بِبَعْضٍ؛ وَإِزَالَةُ الأَلْتِبَاسِ وَاجِبٌ .

أَسْرارِ العَرَبِيَّةِ ٢٤، ٢٥ .

فأغنى اختلاف صيغه عن إعرابه^(١)، والإعراب فيه فرَعٌ .

وَسُمِّيَ الضَّمُّ رَفْعًا؛ لانضمام الشفتين به، إذ هُما أرفع الفم^(٢) .

وَسُمِّيَ الفَتْحُ نَصَبًا؛ لأنَّ الفتح إذا أُشْبِعَتْ صارت ألفًا؛

والتُّنْقُ به انتصابٌ إلى أعلى الحنك^(٣) .

وَسُمِّيَتْ الكسرةُ جَرًّا؛ لِهَوِيِّ التَّنْقِ بِهَا سُفْلًا؛ فكأنَّه مأخوذٌ من جَرِّ

الجبيل وهو سَفْحُهُ^(٤) .

وَسُمِّيَ الجَزْمُ جَزْمًا؛ لقطع الحركة أو الحرف؛ لآئنه في اللِّغَةِ: القَطْعُ^(٥) .

(١) «كقولك : (قام) إذا أردت الزمان الماضي، و (سيقوم) إذا أردت المستقبل، و (

يقوم الآن) إذا أردت الحال». التبصرة ١/٧٦ .

(٢) قال الزجاجي في الإيضاح ٩٣ : «نسبوا الرفع كله إلى حركة الرفع؛ لأن المتكلم

بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى، ويجمع بين شفتيه، وجعل ما كان

منه بغير حركة موسومًا أيضًا بسمة الحركة لأنها هي الأصل» .

وقال الحيدرة اليميني : «وذلك أن الفاعل والمبتدأ لما كانا شريفيين سُمِّيَ إعرابهما

رفعًا» . كشف المشكل ١/٢٣٠ .

(٣) «المتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه؛ فيبين حنكه الأسفل من الأعلى؛ فيبين للناظر

إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه» . الإيضاح ٩٣ .

وقيل : «المفعول وشبهه لما كانت حركته خفيفة تخرج بغير تكلف سميت نصبًا؛

والتَّصِبُ : الصَّوْتُ الحسن السَّهْلُ» . كشف المشكل ١/٢٣١ .

(٤) قال صاحب اللسان (جرر) ١٣٠/٤ «الجرُّ : أصل الجبل وسَفْحُهُ؛ والجمع :

جرارٌ، قال الشاعر :

وَقَدْ قَطَعْتُ وَاوِيًا وَجَرًّا

وفي حديث عبد الرحمن : رأيتُه يوم أُحُدٍ عند جَرِّ الجبل — أي : أسفله — .

(٥) اللسان (جزم) ٩٧/٢ .

وأصل الإعراب الحركة^(١)؛ وأصل البناء السكون^(٢)؛ والحرف مبنيٌ ولا حظُّ له في الإعراب^(٣).

- (١) إنما كان الأصل في علامات الإعراب الحركات دون الحروف لثلاثة أوجه :
أحدها : أن الإعراب دالٌّ على معنى عارضٍ في الكلمة؛ فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لِمَا بينهما من التَّناسب .
والثاني : أن الحركة أيسر من الحرف؛ وهي كافية في الدلالة على الإعراب؛ وإذا حصل الغرض بالأيسر لم يُصَرَّ إلى غيره .
والثالث : أن الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها؛ فلو جعل الحرف دليلاً على الإعراب لأدّى ذلك إلى أن يدلّ الشيء الواحد على معنيين؛ وفي ذلك اشتراك؛ والأصل أن يُخصَّصَ كلُّ معنى بدليل . اللباب ١/٥٤، ٥٥ .
- (٢) إنما كان الأصل في البناء السكون لوجهين:
أحدهما : أنه ضدُّ الإعراب، والإعرابُ يكون بالحركات، فضدّه يكون بالسكون.
والثاني: أن الحركة زيدت على المعرب للحاجة إليها؛ ولا حاجة إلى الحركة في المبني، إذ لا تدلّ على معنى . اللباب ١/٦٦ .
- (٣) الحروف كلّها مبنية، لا حظُّ لها في الإعراب؛ لأنّها لا تنصرف ولا يعتور عليها من المعاني ما يحتاج إلى إعراب لبيائها، فُبِنيت لذلك . ابن التائم ٣٢ .
ويُنظر: ابن عقيل ١/٤٣ .

بَابُ التَّنْوِينِ

وَتَوْنِ الْإِسْمِ الْفَرِيدِ الْمُنْصَرِفِ إِذَا ائْتَتْ (١) قَائِلًا وَلَا تَقِفُ
التَّنْوِينِ (٢): نُونٌ سَاكِنَةٌ تَثْبُتُ وَصَلًا، وَتَسْقُطُ وَقَفًا .
وَهُوَ أَنْوَاعٌ :

تنوينُ تمكين (٣)، كـ (زَيْدٍ) وَ (رَجُلٍ) .

وتنوينُ تنكير (٤) وهو: ما يلزمُ الأسماءَ بعدَ التَّعْرِيفِ تَنْكِيرًا، نحو:

(مَهْ) وَ (صَهْ)، فتقول: (مَهْ) وَ (صَهْ)؛ وَ (سَيِّوِيَهْ) / وَ (سَيِّوِيَهْ) آخِر .

[١٤/١]

وتنوينُ مُقَابَلَةٌ (٥)، كـ (مُسْلِمَاتٍ) وَ (صَالِحَاتٍ) .

(١) في متن الملحة ١٠، وشرح الملحة ٣٨: إِذَا دَرَجَتْ .

(٢) التَّنْوِينُ لُغَةً: مُصَدَّرٌ نَوَّتَ الْحَرْفَ، أَي: أَلْحَقْتَهُ نُونًا؛ وَيُطْلَقُ عَلَى التَّصْوِيتِ .

واصطلاحاً: هُوَ نُونٌ سَاكِنَةٌ تَلْحَقُ الْآخَرَ لِفْظًا لَا خَطًّا لِغَيْرِ تَوْكِيدٍ .

يُنْظَرُ: نَتَائِجُ الْفِكْرِ ٨٦، وَاللِّسَانُ (نُونٌ) ٤٢٩/١٣، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ١٣/١،

وَالصَّبَّانُ ٣٠/١ .

(٣) وَيُسَمَّى: تَنْوِينُ الْأَمْكِئَةِ، وَتَنْوِينُ الصَّرْفِ: وَهُوَ الْأَلْحَقُ لِلْأَسْمَاءِ الْمُعْرَبَةِ كَمَا مَثَلٌ .

وَفَائِدَتُهُ: الدَّلَالَةُ عَلَى خَفَةِ الْإِسْمِ وَتَمَكُّنِهِ فِي بَابِ الْإِسْمِيَّةِ؛ لِكَوْنِهِ لَمْ يَشْبِهْ الْحَرْفَ

فِيئِي، وَلَا الْفِعْلَ فَيَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ .

يُنْظَرُ: الْكِتَابُ ٢٢/١، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ١٣/١، وَابْنُ عَقِيلٍ ٢٢/١، وَالتَّصْرِيحُ ٣٢/١ .

(٤) تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ هُوَ: الْأَلْحَقُ لِبَعْضِ الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ فَرْقًا بَيْنَ مَعْرِفَتِهَا وَنَكْرَهَاتِهَا كَمَا مَثَلٌ .

يُنْظَرُ: أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ١٣/١، وَابْنُ عَقِيلٍ ٢٢/١، وَالتَّصْرِيحُ ٣٢/١ .

(٥) تَنْوِينُ الْمُقَابَلَةِ هُوَ: الْأَلْحَقُ لِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ — كَمَا مَثَلٌ —، فِي مُقَابَلَةِ التَّوْنِ فِي =

وتنوين عَوْضٍ وهو: ما جيءَ به عَوْضاً عَنْ جُمْلَةٍ مَحْدُوفَةٍ،
كـ (يومئذٍ) و (حينئذٍ)؛ فـ (إذٍ) ظرف زَمَانٍ مَبْنِيٍّ؛ لافتقاره إلى
جملة يُضَافُ إليها، فَحَدَفَتِ الجملة للعلم بها وَعَوَّضَ عنها بالتنوين، وكُسِرَ
ذَالٌ (إذٍ) لالتقاء السَّاكِنَيْنِ؛ وهما: الذال والتنوين .

ومنه قَوْلُ أَبِي ذُوَيْبٍ ^(١):

نَهَيْتَكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بَعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحٌ ^(٢)

= جمع المذكر السالم .

يُنظر: ابن عقيل ٢٢/١، والتصريح ٣٣/١ .

(١) هو: خويلد بن خالد بن محرث الهذليّ: شاعرٌ فحل، مخضرم، أدرك الجاهليّة
والإسلام؛ وهو أشعر هذيل من غير مدافعة؛ توفّي في مغزى نحو المغرب .
يُنظر: طبقات فحول الشعراء ١٣١/١، والشعر والشعراء ٤٣٥، والمؤتلف والمختلف
١٧٣، والخزانة ٤٢٢/١ .

(٢) هذا بيتٌ من الوافر .

والمعنى: يذكّر قلبه بما كان من وعظه له في ابتداء الأمر، وزجره قبل استحكام
الحب؛ فيقول: دفعتك عن طلب هذه المرأة بعافية، أي: بأخر ما وصّيتك به .
ويجوز أن يكون المعنى: نهيتك عن طلبها بذكر ما يُفضي أمرك إليه وتدور عاقبتك
عليه، وأنت بعدد سليمٍ تقدر على التملّس منها وتملك أمرك وشأنك في حبّها .
وفي رواية: (بعافية) أي: حال كونك متلبساً بعافية .

والشاهد فيه: (إذٍ صحيح) حيث جاء بالتنوين عوضاً عن الجملة، والأصل:
وأنت إذ الأمر على هذه الحال .

يُنظر هذا البيت في: ديوان الهذليّين ٦٨/١، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٤/٢،
والأصول ١٤٤/٢، والخصائص ٣٧٦/٢، وكشف المشكل ٢٥١/١، =

ويكونُ عَوْضاً عَنْ غيرِ جُمْلَةٍ^(١)؛ وهو تنوينُ (جَوَارٍ) و (غَوَاشٍ)؛
فهو في هذا ونحوه عَوْضٌ من الياءِ المحذوفةِ .
وتنوينُ تَرْتُمُ^(٢) وهو: يَخْتَصُّ بالقافيةِ المطلقةِ^(٣) بدلاً من حُرُوفِ
الإطلاق؛ عَوْضاً من مدَّاتِ^(٤) التَّرْتُمِ .

= شرح المفصل ٢٩/٣، ٣١/٩، ورفص الملباني ٤١١، والخزانة ٥٣٩/٦ .
والرَوَاية فيما مضى من المصادر (بعاقبة)، وهناك رواية أخرى (بعافية) وهي
رواية الشَّارح؛ في المرتجل ١٠، وشرح التسهيل ٢٠٧/٢، والجنى الداني ١٨٧،
والمغني ١١٩، والمساعد ٤٩٩/١، والأشموني ٣٦/١ .
(١) وينقسم هذا إلى قسمين :

قسمٌ يكون عَوْضاً عن حرفٍ — كما مثل الشَّارح — .
وقسمٌ يكون عَوْضاً عن اسمٍ؛ وهو اللَّاحِقُ لـ (كُلُّ) عَوْضاً عما تُضَافُ إليه،
نحو (كُلُّ قَائِمٍ) أي : كلُّ إنسانٍ قائمٌ، فحذف إنسانٍ وأتى بالتنوين عَوْضاً عنه .
يُنظر : ابن عقيل ٢٢/١، والأشموني ٣٥/١، ٣٦، والتصريح ٣٤/١، ٣٥ .
(٢) التَّرْتُمُ : مَدُّ الصَّوْتِ بِمَدَّةٍ تُجَانِسُ حركةَ الرَّوِيِّ .
وقولُ التُّنْحَاةِ : (تنوين التَّرْتُمِ) على حذف مضاف، أي : ترك التَّرْتُمِ؛ فإنه إذا أراد
التَّرْتُمِ أثبت حرفَ الإطلاقِ .

وقيل : لا حذف؛ لأنَّ التَّرْتُمِ يحصل بالتَّوْنِ نفسها لأنَّها حرفٌ أَعْنَى .
يُنظر : شرح المفصل ٣٣/٩، وشرح الكافية الشَّافية ١٤٢٧/٣، والتصريح ٣٥/١،
والأشموني ٣١/١ .

(٣) القافية المطلقة : ما كان رويها متحرِّكاً .

ويلحقها التنوين في لغة بني تميم وقيس .

يُنظر : الكتاب ٢٠٦/١، والأصول ٣٨٦/٢، وسرِّ صناعة الإعراب ٥٠١/١،
ومفتاح العلوم ٨٧١، والجنى الداني ١٤٦، والمساعد ٦٧٨/٢، والتصريح ٣٦/١ .

(٤) في أ : مرَّات، والصواب ما هو مثبت .

فالمبدل من الألف كقول الشاعر :

يَا صَاحَ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذَّرْفَنَ^(١)

[و]^(٢)

مِنْ طَلَلٍ كَالْأَثْحَمِيِّ أَنَّهُجَنَ^(٣)

(١) هذا بيتٌ من الرَّجَزِ، وبعده قوله :

مِنْ طَلَلٍ أَمْسَى تَخَالَ الْمُصْحَفَا

وهو للعجاج .

(و) (الذَّرْفُ) : صَبُّ الدَّمْعِ، وَذَرَفَ الدَّمْعُ : سَالَ، وَذَرَفَتِ الْعَيْنُ الدَّمْعَ : أَسَالَتْهُ .

والشَّاهد فيه: (الذَّرْفَنُ) حيث وصل القافية بتنوين التَّرْتِمِ بدلاً من الألف الذي للإطلاق .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٠٧/٤، والأصول ٣٨٧/٢، والتكت ١١٢٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٢٨/٣، وابن الناظم ٢٤، والملخص ٦٤١، والجني الداني ١٤٦، وشرح التحفة الوردية ١١٤، والخزانة ٤٤٣/٣، والديوان ٤٢١/٢، وفيه (الذَّرْفَا) ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها عدم الخلط بين الأبيات؛ وصنيع الشارح يوهم بأن المصراعين من أرجوزة واحدة، وذلك غير متأت؛ لاختلاف رويهما بالفاء والجيم؛ ويتضح ذلك إذا استعملتهما بحرف الإطلاق؛ والصواب أنهما من أرجوزتين .

يُنظر : تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤٧ .

(٣) هذا بيتٌ من الرَّجَزِ، وقبله قوله :

مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجْوًا قَدْ شَجَا .

وهو للعجاج .

والمبدل من الواو كقول الشاعر:

..... سُقِيَتِ الْعَيْثُ أَيُّهَا الْخِيَامُنُ (١)

والمبدل من الياء (٢) كقول جرير:

= (و) (الأَتْحَمِيُّ) : ضربٌ من البرود موشى، شبه آثار الدياربه .

(و) (أَنْهَجَ) : أَخْلَقَ وبلي .

والشاهد فيه: (أنهجن) حيث وصل القافية بتنوين الترتّم بدلاً من الألف التي للإطلاق. يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٤/٢٠٧، والأصول ٢/٣٨٧، والخصائص ١/١٧١، والنتك ٢/١١٢٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٢٨، ورفض المباني ٤١٧، والجنى الداني ١٤٦، وشرح التحفة الوردية ١١٥، والمغني ٤٨٧، والتصريح ٣٧/١، والديوان ٣٢١، وفيه (أنهجا) ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(١) هذا عجز بيت من الوافر، وصدرة :

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ

وهو لجرير .

و (ذو طُلُوح) : موضع بعينه؛ سُمِّيَ بذلك لِمَا فِيهِ مِنَ الطَّلْحِ؛ وهو شجر عظيم له شوك .

والشاهد فيه: (الخيامن) حيث وصل القافية بتنوين الترتّم بدلاً من الواو التي للإطلاق. يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٤/٢٠٦، والقوافي ١٠٦، والأصول ٢/٣٨٦، والمنصف ١/٢٢٤، والنتك ٢/١١٢١، والمرتلل ١١، ١٢، وشرح المفصل ٩/٣٣، وشرح الجمل ٢/٥٥٣، والخزانة ٩/١٢١، والديوان ١/٢٧٨، وفيه (الخيام) ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٢) في أ : والمبدل من الواو، وهو خطأ .

..... / كَانَتْ مُبَارَكَةً^(١) مِنْ الْيَأْمِنِ^(٢)

وتنوينٌ غَال^(٣) وهو: يختصُّ بالقافية

(١) هذا عجز بيت من الكامل، وصدرة :

أَيْهَاتَ مَنْزِلُنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ

و (أيهات) : لغة في هيهات؛ ومعناه : البُعدُ .

و (النَّعْف) : المكان المرتفع في اعتراض .

و (سُوَيْقَةٍ) : اسم موضع .

و (كانت مباركة) أي : كانت تلك الأيام التي جمعنا ومن نُحب؛ فأضمرها ولم

يجر لها ذكر لما جاء بعد ذلك من التفسير .

والشاهد فيه : (الأيامن) حيث وصل القافية بتنوين الترتم بدلاً من الياء التي للإطلاق.

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٠٦/٤، والأصول ٣٨٦/٢، والخصائص ٤٣/٣،

والنكت ١١٢٢/٢، والكافي ١٥١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٧٨/١، والمرتل

١١، ١٢، وشرح المفصل ٣٦/٤، وملحق الديوان ١٠٣٩/٢، وفيه (الأيامن)

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٢) تنوين الترتم يلحق الأسماء كما في الشاهد الأول (الذرفن)؛ والأفعال كما في

الشاهد الثاني (أَنهَجْنَ)؛ ويلحق الحروف كقول التابغة الديباني :

أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنُ

يُنظر: الجني الداني ١٤٦، وابن عقيل ٢٣/١، والتصريح ٣٦/١، والأشموني ٣١/١.

(٣) تنوين الغالي : زاده الأخفش، وسماه بذلك؛ لأن الغلو الزيادة، وهو زيادة على

الوزن، وسمى الحركة التي قبل لحاقه غلواً .

وزعم ابن الحاجب أنه إنما سُمي غالياً؛ لقلته، ونفاه السرياني، والزجاج .

وتنوين الغالي يلحق الاسم - كما مثل - والفعل كما في (يَأْتِمِرُن) من قول

امرئ القيس:

أَحَارِ بِنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرُنْ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمِرُنْ

المقيّدة^(١)، كقول رؤبة^(٢):

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقُنْ مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَّاعِ الْخَفَقُنْ^(٣)

= والحرف كما في قول رؤبة :

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنَّ
كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنَّ

يُنظر : القوافي ٣٥، ٣٦، والكافي ١٥٩، ١٦٠، وشرح المفصل ٣٤/٩، والجني الثاني

١٤٧، ١٤٨، والمغني ٤٤٨، والتصريح ٣٦/١، ٣٧، والأشئوي ٣٢/١، ٣٣.

(١) القافية المقيّدة : ما كان رويها ساكناً . مفتاح العلوم ٨٧١ .

ويُنظر : التصريح ٣٦/١ .

(٢) هو : رؤبة بن العجاج التميمي السعدي، يكنى بأبي الجحاف؛ راجز من الفصحاء

المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية؛ كان أكثر مقامه في البصرة،

وكانوا يحتجون بشعره؛ توفي سنة (١٤٥هـ) .

يُنظر : طبقات فحول الشعراء ٧٦١/٢، والشعر والشعراء ٣٩٤، والمؤتلف

والمختلف ١٧٥، ووفيات الأعيان ٣٠٣/٢ .

(٣) هذا بيتٌ من الرجز .

و (القُتْمَة) : الغيرة إلى الحمرة . و (الأعماق) : جمع عمق — بفتح العين

وضمها — وهو : ما بُعد من أطراف المفاوز . و (الخاوي) : الخالي . و (المخترقن) :

مكان الاختراق؛ وهو هنا : قطع المفاوز واحتياها . و (الأعلام) : جمع علم؛ وهي :

الجبال التي يُهتدى بها؛ واشتباها : أن بعضها يشبه بعضاً، فلا يتبين السائر طريقه

فتشتبه عليه الهداية . و (الخفقن) : اضطراب السراب؛ وهو الذي تراه بالنهار

وكأنه ماء .

والمعنى : كثيرٌ من الأمكنة التي لا يهتدي أحد إلى السير فيها؛ لشدة التباسها،

وخفائها، قد سرت فيها وأعملت ناقتي ولم أخف؛ يريد أنه شجاع عظيم الخبرة .

والشاهد فيه : (المُخْتَرِقُنْ) و (الخَفَقُنْ)، فقد لحق التنوين القاف، وهو روي قافية

مقيّدة، وهو ما يسمّى بالتنوين الغالي

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢١٠/٤، والقوافي ٣٥، ٣٦، ١٠٩، والخصائص

٢٦٤/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٧٦/١، وشرح المفصل ٣٤/٩، =

والتنوين يختصُّ بالاسم المنصرف لحفته .

وهو مأخوذٌ من صريف البكرة^(١) عند الاستقاء؛ لأنه يُحَدَّثُ في الاسم صوتاً شبيهاً به فلذلك سُمِّيَ مُنْصَرِفاً؛ فتقول من ذلك: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا يا هذا) في اتصال الكلام .

وَقَفَ عَلَى الْمَنْصُوبِ مِنْهُ بِالْأَلْفِ كَمَثَلِ مَا تَكْتَبُهُ لَا يَخْتَلِفُ
تَقُولُ : عَمَرُو قَدْ أَضَافَ زَيْدًا وَخَالِدٌ صَادَ الْعِدَاةَ صَيْدًا

يُبدَلُ في الوقف على الاسم المنصوب ألفاً من فتحه مع التنوين؛ لبعده مما يَمْنَعُ ذلك في المجرور والمرفوع؛ لأنه لو وقف على المجرور بالياء لالتبس بالضاف إلى ياء المتكلم؛ فلو قال قائلٌ: (مررت بغلامي) لتوهم أن / الغلام ملكه؛ ولو وقف على المرفوع بالواو فيقول: (جاء زيدو) لخرج عن أصل كلام العرب؛ لأنه لا يوجد في كلامهم اسمٌ آخره واوٌ قبلها ضمةً، وإنما يوجد ذلك في الأفعال^(٢)؛ ولذلك اضطروا في بعض الجموع إلى مثل ذلك، فأبدلوا الواو ياءً، وكسروا ما قبلها، فقالوا في جمع (دَلُو) و (جَرُو): (أدَل) و (أجر)، والأصل: (أدَلُو) و (أجرُو)؛ ففروا من هذا محافظةً على الأصل^(٣) .

[أ/١٥]

= وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٢٩، ورفص المباني ٤١٨، والجنى الداني ١٤٧، والمغني ٤٤٨، والخزانة ١/٧٨، والدديوان ١٠٤، وفيه (المخترق) و (الخفق) ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(١) صَرِيْفُ الْبَكْرَةِ : صوتها عند الاستقاء . اللسان (صرف) ٩/١٩١ .

(٢) نحو : (سَرُو) و (يَدْعُو) .

(٣) الأصل هو : أنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضم أصلي .

وَتُسْقَطُ التَّنْوِينُ إِنْ أَضَفْتَهُ أَوْ إِنْ تَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ عَرَفْتَهُ
مِثَالُهُ : جَاءَ غُلَامٌ الْوَالِي وَأَقْبَلَ الْغُلَامُ كَالْعَزَالِ

التنوين يسقط في أربعة مواضع:

أحدها: من الاسم المَعْرَفُ باللام؛ لآئه زيادةً على أول الاسم،
والتنوين زيادةً على آخره فلم يَحْتَمِلِ الجمع بين زيادتين .

الثاني: يَسْقُطُ من المضاف الأول، كقولك : (غُلَامٌ زَيْدٌ)؛ لآئه
بالإضافة من الثاني كـبعض الكلمة لاتصاله به، والتنوين يَفْصِلُ بينهما؛
فلذلك لَزِمَ أَنْ لا يكون إلا في آخر الثاني .

الثالث: الاسم الذي لا ينصرف / كـ(أَحْمَدَ) و (أَحْمَرَ)، وذلك
لشبهها بالفعل - ويأتي بيان ذلك في (باب ما لا ينصرف)-.

الرابع: أَنْ يكون الاسم المفرد علمًا موصوفًا بـابن وهو مضاف
إلى عَلمٍ من اسمٍ أو كنيةٍ أو لقبٍ؛ فالتنوين يَسْقُطُ من المَعْرَفِ باللام،
ومن الموصوف به؛ للإضافة، فتقول: (جاء زيدٌ بن عمرو) [و]^(١)
(رأيتُ خالدَ بن أبي الحسن) و (مررت بزيد بن تآبط شرًّا) .

ومن هذا قولُ الشاعر:

قَتَلْتُ بَعْدَ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ^(٢) ذُوَابَ بَنِ أَسْمَاءَ بِنِ زَيْدِ بْنِ قَارِبِ^(٣)

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٢) في أ : لذاته، وهو تصحيف .

(٣) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لدريد بن الصِّمَّةِ .

و (اللدة) - بكسر اللام - تربك الذي وُلد معك .

وتوجيه ذلك: أنّ التّنوين ساكنٌ، وألف (ابن) ألفٌ وصل تسقط في اندراج الكلام فيلتقي التّنوين بالباء الساكنة فحذف لذلك .
فإنّ وُصف الاسم بـابن مُضَافٍ إلى ما فيه الألف واللام نُونٌ؛ لثبوت همزة الوصل بعده، كقولك: (هذا زيّدُ بنُ الأمير) لأنّ الأمير ليس بعلمٍ.

= ومعنى البيت : لقد أخذتُ بثأر أخي عبد الله فقتلتُ تربيّه الذي قتله؛ وهو ذؤاب بن أسماء بن زيد بن قارب .

والشّاهد فيه : (ذؤاب بن أسماء بن زيد) حيث حذف التّنوين من (ذؤاب) و(زيد) لإضافة كلٍّ منهما إلى ابن؛ وأمّا حذف التّنوين من (أسماء) فلكونه لا ينصرف .
يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٤٣/٣ وورد العجز فيه كالتالي :

ذُؤَابًا فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وَأَجْرَعَا

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

والأصمعيّات ١١١ ، والشّعْر والشّعراء ٥٠٦ ، والاشتقاق ٢٩٢ ، والتبصرة ٤٠١/١ ،
وأمالِي ابن الشّجريّ ١٤٨/٢ ، وشرح ملحّة الإعراب ٨٤ ، وشرح العيون ٣٦٥ ،
والخزّانة ٣٠/٧ ، والديوان ٢٧ .

بَابُ الْأَسْمَاءِ الْمُعْتَلَةِ الْمُضَافَةِ

وَسِتَّةٌ تَرْفَعُهَا بِالْوَاوِ فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ وَرَاوِي
وَالْتَّصِبُ فِيهَا يَا أَخِي بِالْأَلِفِ وَجَرُّهَا بِالْيَاءِ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ

[١/١٦]

/ هذه الأسماء أمكن^(١) مما يُشارِكُها في الإعراب بالحروف^(٢)،
وَأَعْرَبَ كُلَّ مِنْهَا بِالْحَرْفِ مُضَافاً إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّ مَدْلُوْلَهُ زَائِدٌ
عَلَى مَدْلُولِ الْمَفْرَدِ؛ لِأَنَّهُ فَرَعٌ عَلَيْهِ، وَالْحَرْفُ زَائِدٌ عَلَى الْحَرَكَةِ كَوْنُهُ
فَرَعاً لَهَا؛ فَكَانَ ذَلِكَ تَعْدِيلاً فِي النَّسْبَةِ .

فَالْوَاوُ: فِي هَذَا الْبَابِ عِلَامَةُ الرَّفْعِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ، وَفِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّلَامِ.

(١) يقصد الشارح بـ (أمكن) أن هذه الأسماء مفردات، فهي قبل التثنية والجمع المذكور
السالم؛ فلذا نابت فيها حروف ثلاثة عن الحركات الثلاثة.

(٢) ذكر النُّحَاةُ فِي إِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ السِّتَّةِ أَقْوَالاً كَثِيرَةً، أَوْصَلَهَا السِّيَوطِيُّ إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ
قَوْلًا؛ مِنْ أَشْهَرِ تِلْكَ الْأَقْوَالِ :

أَنَّهَا مَعْرَبَةٌ بِالْحُرُوفِ نِيَابَةً عَنِ الْحَرَكَاتِ .

وَقِيلَ : إِنَّهَا مَعْرَبَةٌ بِحَرَكَاتٍ مَقْدَّرَةٌ فِي الْحُرُوفِ، وَأَنَّهَا أَتْبَعُ فِيهَا مَا قَبْلَ الْآخِرِ لِلْآخِرِ .

وَقِيلَ : إِنَّهَا مَعْرَبَةٌ مِنْ مَكَانِينَ بِالْحَرَكَاتِ وَالْحُرُوفِ مَعاً .

تُنظَرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي : الْكِتَابِ ٣/٣٥٩، ٣٦٠، ٤١٢، وَالْمَقْتَضِبُ ٢/١٥٤، ١٥٥،

وَالْمُرْتَجَلُ ٥٤، وَالْإِنْصَافُ، الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ، ١/١٧، وَالتَّبْيِينُ، الْمَسْأَلَةُ الْعِشْرُونَ، ١٩٣،

وشرح المفصل ١/٥١، ٥٢، وشرح الرضي ١/٢٧، وشرح التسهيل ١/٤٣، وتوضيح

المقاصد ١/٦٨ — ٧٠، وائتلاف الثُّصْرَةِ، فصل الاسم، المسألة الثانية، ٢٨، والهمع

١٢٣/١ — ١٢٧ .

والألفُ: تتوبُ عن الفتحة فتكون علامةُ التّصب في هذه الأسماء لا غير.
والياءُ: نائبةٌ عن الكسرة^(١) فتكون^(٢) علامةُ الجرِّ في هذه الأسماء،

وفي باب التّثنية، وفي جمع الصّحّة^(٣).

وَهِيَ أَخُوكَ وَأَبُو عِمْرَانَا وَذُو وَفُوكَ وَحَمُو عُثْمَانَا
ثُمَّ هَنُوكَ سَادِسُ الْأَسْمَاءِ فَاحْفَظْ مَقَالِي حِفْظَ ذِي الذِّكَاةِ

هذه الأسماء إذا كانت مضافةً إلى غير ياء متكلّم تُعربُ جميعها

بالحروف^(٤) - كما تقدّم -؛ فتقول: (جاءني أبوه) و (رأيتُ أباهُ)
(مررتُ بأبيه)؛ وكذلك الجميع .

وقيل: إنّ (ذو) أصل الباب لملازمته الإعراب بالحرف، وهو

لا يُنطقُ به إلاّ مُضافاً، ولا يضافُ إلى مضمراً بل إلى أسماء الأجناس^(٥)،
/ وجميعها تنفصل عن الإضافة فتعربُ بالحركات إلاّ (ذو) .

[١٦ / ب]

(١) في أ: الكسر .

(٢) في أ: تكون، وما أثبتته هو الأولى .

(٣) يقصد بجمع الصّحة: جمع المذكر السالم .

(٤) ويُشترط لإعراب هذه الأسماء غير ما ذكر: ألاّ تصغر، ولا تثني، ولا تُجمع .

يُنظر: الارتشاف ٤١٨/١، وتوضيح المقاصد ٨١/١، وابن عقيل ٥٥/١، والهمع
١٢٢/١، والأشمونيّ ٧٣/١ .

(٥) ويُشترط في (ذو) أن تكون بمعنى صاحب، نحو: (جاءني ذو مال) أي: صاحبُ

مال، احترازاً من (ذو) الموصولة في لغة طيء، فإنّها مبنية على الأعراف .

يُنظر: توضيح المقاصد ٧١/١، وابن عقيل ٤٨/١، والهمع ١٢٣/١ .

و(فُوهُ)^(١) يعوّض عن الواو ميماً بحال انفصاله، فتقول: (هذا فَمٌّ) و(رَأَيْتُ فَمًّا)، و(نظرتُ إلى فَمٍ) .

و(هَنْ) ^(٢) يُعَبَّرُ بِهِ عَمَّا يُسْتَقْبَحُ ذِكْرُهُ؛ وله إعرابٌ آخر في استعماله منقوصاً^(٣) فتقول: (هذا هُنُّه) و(سَتَرْتُ هُنُّه) و(أَعْضُوهُ بِهَنْ أَيْهه)^(٤) .

(١) يُشْتَرَطُ فِي إِعْرَابِ الْفَمِّ بِهذه الأحرف زَوَالُ الميم منه، نحو (هذا فُوهُ) و(رَأَيْتُ فَاهُ) و(نظرتُ إلى فِيهِ) .

يُنظَرُ: ابن عقيل ٥٠/١، والهمع ١٢٣/١ .

و(فَم) عشر لغات ذكرها العلماء .

يُنظَرُ: شرح التسهيل ٤٧/١، ٤٨، وتوضيح المقاصد ٧١/١، والهمع ١٢٩/١، والأشموني ٦٩/١ .

(٢) الْهَنْ: كلمة يَكْتَبِي بِهَا عن أسماء الأجناس، كرجل وفرس وغيرهما .

وقيل: يُطْلَقُ عَلَى الشَّيْءِ الْمُسْتَهْجَنِ الذَّكَرِ مِنَ الْعَوْرَةِ، وَالْفِعْلِ الْقَبِيحِ .

وقيل: عن الفرج خاصّة .

يُنظَرُ: اللسان (هنا) ٣٦٥/١٥ - ٣٦٩، وشرح قطر الندى ٥٤، والتصريح ٦٤/١، والأشموني ٦٩/١ .

(٣) التَّقْصُ: أن تحذف لامه، ويعرب بالحركات الظاهرة على العين، وهي التّون .

ولقلّة الإتمام في (هَنْ) أنكر الفراء جوازه؛ وهو محجوج بحكاية سيبويه عن العرب، وَمَنْ حَفَظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ .

وقد جرت عادة أكثر التّحويين أن يذكروا (الهن) مع هذه الأسماء؛ فيوهم ذلك

مساواته لهنّ في الاستعمال، وليس كذلك، فقد قال ابن مالك في شرح التسهيل

٤٤/١: «ومن العرب من يقول: (هذا هُنُّوك) و(رأيت هُنَّاك) و(مررت

بهنّيك)، وهو قليل؛ فمن لم يبنّه على قلّته فليس بمصيب، وإنّ حظي من الفضائل

بأوفر نصيب» .

ويُنظَرُ: توضيح المقاصد ٧٢/١، ٧٣، وشرح قطر الندى ٥٤، وابن عقيل ٥١/١،

والهمع ١٢٣/١، والأشموني ٦٩/١ .

(٤) هذا جزءٌ من حديث نصّه: ((مَنْ نَعَزَى بِعَرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ بِهَنْ أَيْهه؛ وَلَا تَكُنُوا)) . =

وفي إعراب (حَمِيهِ)^(١) وُجوة:

أحدها: ما تقدّم من الإعراب بالحرف .

والثاني: أن يكون مقصوراً؛ فتقول: (جاءني حَمَاهُ) .

وأن يكون مهموزاً، ويعرب بالحركات الثلاث؛ فتقول: ([جاء]^(٢) حَمُوهُ)

و(رأيتُ حَمَاهُ) و (مررت بِحَمِيهِ) .

= أخرجه البخاريّ في الأدب المفرد ٣٢٤، والنسائيّ في السنن الكبرى، كتاب السير، باب إعضاض من تعزّي بعزاء الجاهليّة، ٢٧٢/٥، وأحمد في مسنده ١٣٦/٥، والبغويّ في شرح السنّة، كتاب الاستئذان، باب التّعزّي بعزاء الجاهليّة، ١٢٠/١٣، والألبانيّ في صحيح الجامع الصّغير وزيادته ١٥٩/١، وصحّحه، وذكره في سلسلة الأحاديث الصّحيحة ٤٧٧/١ .

قوله : «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ» أي: انتسب وانتمى، ويقصد به من يقول: (يا لفلان) ليحرّك الناس إلى القتال في الباطل .
«فَأَعْضُوهُ بِهِنَّ أَبِيهِ» أي : قولوا له: اعضض بأيّر أبيك؛ ولا تكنوا عن الأير بالهن؛ تنكيلاً له وتأدياً .

(١) حمو المرأة : أبو زوجها، وأخو زوجها، وكلّ من ولي الزّوج من قرابته فهم أحماء المرأة .

وحمو الرّجل : أبو امرأته، أو أخوها، أو عمّها .

يُنظر : شرح التّسهيل ٤٤/١، واللّسان (حما) ١٩٧/١٤، وتوضيح المقاصد ٧٢/١، وشرح قطر النّدى ٥٤ .

وفي (الحمو) ستّ لغات ذكرها العلماء .

يُنظر : التّوطئة ١٢٤، وشرح التّسهيل ٤٤/١، ٤٥، والبسيط ١٩٦/١، واللّسان (حما) ١٩٧/١٤، وتوضيح المقاصد ٧٧/١، والأشموقيّ ٧١/١ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

وقد ندر في بعض اللغات نقص أبٍ وأخٍ كحم؛ فمن ذلك قولُ الشاعر:
 بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهَ أَبُهُ فَمَا ظَلَمَ^(١)
 وفيها لغة ثالثة: الْقَصْرُ^(٢)؛ وهي أشهر من لغة النَّقْصِ، كقول الرَّاجِزِ:
 إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(٣)

(١) هذان بيتان من الرَّجَزِ، ويُنسبان لرؤبة بن العجاج .

والشَّاهد فيهما : (بأبه، ومن يشابه أبه) حيث أعرب الشاعر هاتين الكلمتين بالحركات الظاهرة؛ فجرَّ الأولى بالكسرة الظاهرة، ونصب الثانية بالفتحة الظاهرة؛ وهذا يجري على لغة النَّقْصِ .

يُنظر هذا البيت في : شرح الكافية الشافية ١/١٨٤، وابن الناطم ٣٨، وتوضيح المقاصد ١/٧٤، وأوضح المسالك ١/٣٢، وابن عقيل ١/٥٢، والمقاصد التحوية ١/١٢٩، والتصريح ١/٦٤، والهمع ١/١٢٨، وملحقات الديوان ١٨٢ .

(٢) القصر : هو التزام الألف مطلقاً، وجعل الإعراب بالحركات المقدرة على الألف؛ نحو (هذا أباهُ) و (رأيت أباهُ) و (مررتُ بأباهُ) .

يُنظر : توضيح المقاصد ١/٧٥، وابن عقيل ١/٥٢، والتصريح ١/٦٥، والأشموني ١/٧٠ .
 (٣) هذان بيتان من الرَّجَزِ المشطور، ويُنسبان لرؤبة، وهما في ملحقات ديوانه ١٦٨، كما ينسبان إلى أبي التَّجَمِ العجليّ، وهما في ديوانه ٢٢٧، كما يُنسبان إلى رجل من بني الحارث، أو لرجل من اليمن .

والشَّاهد فيهما : (أباهَا) الثانية؛ لأنها في موضع الجرِّ بإضافة ما قبلها إليها، ومع ذلك فقد جاء بها بالألف على لغة القصر .

يُنظر هذان البيتان في : سرّ صناعة الإعراب ٢/٧٠٥، والإنصاف ١/١٨، وشرح المفصل ١/٥٣، وشرح الجمل ١/١٥١، وتوضيح المقاصد ١/٧٥، وأوضح المسالك ١/٣٣، والمقاصد التحوية ١/١٣٣، والتصريح ١/٦٥، والخزانة ٧/٤٥٥ .

فتقول من هذا: (جاءني أباه) و (مررت بأباه) .

وإن جاءت (ذو) بمعنى الذي فالأعرف فيها البناء، كقول الشاعر:
 /وإمّا كرامٌ مؤسرونٌ أتيتهم فحسبي من ذو عندهم ما كفاًنياً^(١)
 وقد روى ابن جنّي^(٢) هذا البيت: «من ذي عندهم»، يُشير إلى

[١/١٧]

إعرابه^(٣) .

(١) هذا بيت من الطويل، وهو لمنظور بن سحيم الفقعسي، وبعده :

وإمّا كرامٌ مُعسرونٌ عذرتهم وإمّا لئامٌ فادخرت حياتها

والمعنى : التمدح بالقناعة، والكف عن أعراض الناس؛ يقول : الناس ثلاثة أنواع :
 مؤسرون كرام فأكتفي منهم بمقدار كفايتي، ومعسرون كرام فأعذرهم، وموسرون لئام
 فأكف عن ذمهم حياء .

والشاهد فيه : (من ذو) فإنها هنا اسم موصول بمعنى (الذي)، مبنية على سكون
 الواو في محل جرٍّ بـ (من) .

وقد روي البيت بإعرابها (من ذي) حملاً على ذي بمعنى (صاحب) .

يُنظر هذا البيت في : ديوان الحماسة ١/٥٨٤، وشرح المفصل ٣/١٤٨، والمقرب
 ١/٥٩، وشرح الكافية الشافية ١/٢٧٤، وابن الناطم ٣٦، وأوضح المسالك ١/٣٠،
 والتصريح ١/٦٣، والهمع ١/٢٨٩ .

(٢) هو: عثمان بن جنّي، أبو الفتح، النحوي، من أحذق العلماء بالنحو والتصريف؛
 لزم أبا عليّ الفارسي، ولما مات تصدّر ابن جنّي مكانه ببغداد؛ ومن مصنفاته :
 الخصائص، وسرّ صناعة الإعراب، والمنصف في شرح تصريف المازني، والمحتسب؛
 توفي سنة (٣٩٢هـ) .

يُنظر : نزهة الألباء ٢٤٤، وإنباه الرواة ٢/٣٣٥، وإشارة التعيين ٢٠٠، وبُغية
 الوعاة ٢/١٣٢ .

(٣) «ذكر ابن جنّي أن بعضهم يعربها». قاله ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٢٧٤؛
 ونسب رواية البيت له بالياء معرباً في شرح عمدة الحفاظ ١/١٢٢؛ حيث قال:

وتكون جاريةً بلفظِ المفردِ مع المذكر، والمؤنث، والمثنى، والمجموع، ولم تتغيرَ واوها على اختلاف استعمالها^(١)؛ فتقول: (أنا ذو عَرَفْتُ) و(رَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ ذُو عَرَفْتُهُمَا) و(مررتُ بالرجالِ ذُو عَرَفْتُهُمْ).

قال الشاعر :

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَدِّي وَبِسُرِّي ذُو حَفْرَتُ وَذُو طَوَيْتُ^(٢)
فقال: (ذُو حَفْرَتُ)، والبئرُ مُؤَنَّثَةٌ.

= «هكذا رواه ابن جنّي بالياء معرباً، ورواه غيره بالبناء». وينظر: ابن الناظم ٨٨، وتحليص الشواهد ٥٤، وتعليق الفرائد ٢٠٦/٢، والتصريح ٦٣/١.

(١) المشهور في (ذو) عدم تصرفها مع بناتها؛ والعلة في ذلك — كما قال الصيمري — : «وإنما لم يُثنَّ، ولم يجمع، ولم يغير لفظه عن الواو؛ لأنه منقول عن (ذو) بمعنى (صاحب) في قولك: (ذو مال) فضعف عن التصرف، وألزم وجهاً واحداً». التبصرة ٥٢٠/١.

ويُنظر استعمالهما الأخرى في: شرح المفصل ١٤٧/٣، وشرح الرضيّ ٤١/٢، وأوضح المسالك ١١٠/١، والتصريح ١٣٧/١، ١٣٨، والهمع ٢٨٩/١.

(٢) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الْوَافِرِ، مِنْ جَمَلَةِ آيَاتِ قَالِهَا سَنَانُ بْنُ الْفَحْلِ الطَّائِيِّ، يَخَاطَبُ بِهَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ الضَّحَّاكِ وَالِي الْمَدِينَةِ فِي بئرٍ وَقَعَ فِيهَا نِزَاعٌ بَيْنَ حَيِّينَ مِنَ الْعَرَبِ .
و (ذُو حَفْرَتِ) أَي: الَّتِي حَفَرَهَا . وَ (ذُو طَوَيْتِ) أَي: الَّتِي طَوَيْتَهَا؛ وَ (طَيَّ الْبئرِ): بِنَاؤُهَا بِالْحِجَارَةِ .

والمعنى: إنَّ هذا الماء من عهد أبي وجدّي، وأنا الذي حفرت هذه البئر وبنيتها .
والشاهد فيه : (ذو حفرت) و (ذو طويت) حيث استعمل (ذو) في الجملتين اسماً موصولاً بمعنى (التي)، وأجراه على غير العاقل؛ لأن المقصود بها البئر، وهي مؤنثة.
يُنظر هذا البيت في: ديوان الحماسة ٣٠٢/١، وأمالي ابن الشجري ٥٥/٣، والإنصاف ٣٨٤/١، وشرح المفصل ١٤٧/٣، وشرح الجمل ١٧٧/١، وشرح التسهيل ١٩٩/١، وابن الناظم ٨٨، والبسيط ٢٩١/١، وتوضيح المقاصد ٢٢٨/١، والخزانة ٣٤/٦ .

بَابُ حُرُوفِ الْعِلَّةِ

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ جَمِيعاً وَالْأَلِفُ هُنَّ حُرُوفُ الْإِعْتِلَالِ الْمَكْتَبِفِ
 هذه الحروفُ سُمِّيَتْ حُرُوفَ الْعِلَّةِ؛ لِسُكُونِهَا وَعَدَمِ الْحَرَكَاتِ فِيهَا
 دَائِماً^(١).

وَسُمِّيَتْ حُرُوفَ اللَّيْنِ؛ لَضَعْفِهَا وَاتِّسَاعِ مَخَارِجِهَا^(٢).
 وَالْأَلِفُ أَكْثَرُهَا اتِّسَاعاً، وَإِنَّمَا ضَعُفَتْ بِالتَّغْيِيرِ وَالِانْتِقَالِ، وَاحْتِصَاصِهَا
 بِالْمَدِّ؛ لِجَاوِرَةِ^(٣) الْهَمْزَةِ حَرْفِ قَوِيٍّ، فَقَوِيَّتُ عَلَى الْمَدِّ بِذَلِكَ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَ
 الْوَاوِ/ مَضْمُومًا، وَلَا مَا قَبْلَ الْيَاءِ مَكْسُورًا، لَمْ يَكُنَا حَرْفِيْ عِتْلَالِ.

[١٧ / ب]

(١) وقيل : سميت حروف العلة لكثرة تغييرها .

يُنظَرُ : شرح المفصل ٥٤/٩، والإيضاح في شرح المفصل ٤١٥/٢ .

(٢) حروف العلة إن كانت متحركة لا تسمى حروف المد واللين؛ لانتفائهما فيها،
 وهذا في غير الألف، وإن كانت ساكنة تسمى حروف اللين لما فيها من اللين
 لاتساع مخرجها؛ لأنها تخرج في لين من غير خشونة على اللسان، وحينئذ إن كانت
 حركات ما قبلها من جنسها بأن يكون ما قبل الواو مضمومًا، والألف
 مفتوحًا، والياء مكسورًا، تسمى حروف المد أيضًا، لما فيها من اللين
 والامتداد، نحو (قال، يقول)، و(باع، يبيع)، وإلا تسمى حروف اللين لا المد
 لانتفائه فيها؛ هذا في الواو والياء .

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَيَكُونُ حَرْفٌ مَدًّا أَبَدًا .

وقيل : سميت حروف المد واللين؛ لأنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان،
 وذلك لاتساع مخرجها؛ فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان، وإذا ضاق
 انضغط فيه الصوت وصلب .

يُنظَرُ : شرح مختصر التصريف العزّي ١٠٦ .

(٣) في أ : المجاوزة، وهو تصحيف .

بَابُ الْإِسْمِ الْمَنْقُوصِ

وَالْيَاءُ فِي الْقَاضِيِ وَفِي الْمُسْتَشْرِيِ سَاكِنَةٌ فِي رَفْعِهَا وَالْجَرُّ
وَتُفْتَحُ الْيَاءُ إِذَا مَا نُصِبَا نَحْوُ: لَقِيْتُ الْقَاضِيَّ الْمُهَذَّبَا

المعتل من الأسماء غير المضاف اسمان؛ وهما: المنقوص، والمقصور .
فالمنقوص: كلُّ اسمٍ آخره ياءٌ خفيفةٌ قبلها كسرةٌ، كـ(القاضي)
و(المقتضي) و (المستقضي) .

وهذا يسكن [ياءه]^(١) في رفعه وجره، ويقدر على حرف إعرابه
في حال رفعه ضمةً، وفي حال جرّه كسرةً؛ والمانع من ظهور ما قدر فيه:
الاستتقال؛ ويظهر فيه بحال نصبه الفتحة؛ لختها؛ فتقول: (جاءني
القاضي) و(مررت بالقاضي) و (رأيت القاضي)؛ فتتقص من إعرابه
حركتان^(٢)؛ فلذلك سُمِّيَ مَنْقُوصًا^(٣).

(١) في أ: واؤه، وهو سهو .

(٢) وهما: الضمة والكسرة.

(٣) وقيل: سُمِّيَ مَنْقُوصًا «لأنه نقص الرفع والجرّ، تقول: (هذا قاض) و (مررت
بقاض)، والأصل: (هذا قاضي) و (مررت بقاضي) إلا أنهم استتقلوا الضمة
والكسرة على الياء فحذفوهما، فبقيت الياء ساكنة، والتنوين ساكنًا، فحذفوا الياء
لالتقاء الساكنين». ينظر: أسرار العريية ٣٧ .
وينظر اللباب ٨١/١ .

وقيل: «لأنه نقص شيئين حركة وحرفًا؛ فالحركة هي الضمة أو الكسرة، حذفت
للتثقل، والحرف هو الياء حذفت لالتقاء الساكنين حين يخلو من الألف واللام». .
ينظر: شرح المفصل ٥٦/١ .

ويجوز [إظهار] ^(١) حركة هذه الياء في حال الجرّ والرّفْع في ضرورة

الشّعْر، قال ابن قيس الرّقِيّات ^(٢):

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْعَوَانِي هَلْ
/وَنَوْنِ الْمَنكَرِ الْمَنقُوصَا
يُضْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَلَبٌ ^(٣)
فِي رَفْعِهِ وَجَرَّهُ خُصُوصَا
تَقُولُ: هَذَا مُشْتَرٍ مُخَادِعُ
وَأَفْزَعُ إِلَى حَامٍ حِمَاهُ مَانِعُ

[١/١٨]

هذا الاسم لا يخلو أن يكون مُعَرَّفًا بِاللَّامِ ^(٤) - كما تقدّم -،

أو بالإضافة، كقولك: (قاضي مكة)، (وَالِي الْمَدِينَةِ)؛ وهذا يُعَرَّبُ كما تقدّم.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

(٢) هو : عُبيد الله بن قَيْس بن شَرِيح بن مالك العامريّ : شاعر قريش في العصر

الأمويّ، أكثر شعره الغزل والتّسيب، وله مدحٌ وفخر؛ لقب بابن قيس الرّقِيّات؛

لأنّه كان يتغزّل بثلاث نسوة اسم كلّ واحدة منهنّ رقيّة؛ توفي سنة (٨٥هـ) .

يُنظر : طبقات فحول الشعراء ٢/٦٤٧، والشّعْر والشّعراء ٣٦١، والأغاني

٨٠/٥ - ١١٠، والخزانة ٧/٢٨٠ - ٢٨٩ .

(٣) هذا بيتٌ من المنسرح .

و (الغانية) : الّتي استغنت بجمالها؛ وقيل : بزوجها . و (أَطَلَبَ الشّيء) على

افتعل : طلبه؛ والمراد أنّهنّ كثيرات المطالب، أو أنّهنّ يطلبن من يواصلنه، لا تثبت

مودّتهنّ لأحد .

والشّاهد فيه : (الغواني) حيث حرّك ياء الغواني بالكسر لضرورة الشّعْر .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣/٣١٤، والمقتضب ١/١٤٢، وما ينصرف وما لا

ينصرف ١٤٩، والخصائص ١/٢٦٢، وتحصيل عين الذهب ٤٨٨، والفصول الخمسون

٢٧٣، وشرح المفصّل ١٠/١٠١، واللّسان (غنا) ١٥/١٣٨، والهمع ١/١٨٤،

والديوان ٣، وفيه (الغواني فما) - بسكون الياء - ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .

(٤) أراد بقوله : (أن يكون مُعَرَّفًا بِاللَّامِ) أي : بالألف واللّام .

أو أن يكون نكرة؛ فهذا يَسْقُطُ حَرْفُ إعرابه لوجوب تنوينه؛ فراراً من الجمع بين ساكنين، وسَاغَ ذلك لدلالة الكسرة الَّتِي قبله عليه؛ فتقول في حال رفعه : (هذا قَاضٍ يا زَيْدُ)، وفي جَرِّه : (نَزَلْتُ بِوَادٍ رَحْبٍ) .
وَتَثَبَّتُ الياء في حال نصبه؛ لحركتها على أصل إعرابه؛ فتقول: (وَجَدْتُ قَاضِيًا عَادِلًا) .

ويُوقَفُ على المُعَرَّفِ بِاللَّامِ منه في حال رفعه وجره بسكون يائه - كما تقدّم -، وبالألف في حال نصبه .
فإن كان نكرةً وقفتَ بحذف الياء؛ فتقول : (هذا قاضٍ) و (مررتُ بقاضٍ)؛ وفي حال نصبه بالألف المبدلة من التَّنوين مع إثبات يائه فتقول : (رأيتُ قاضيًا)، ويجوز إلحاق الياء به في قَوْلِهِمْ : (هذا قاضي) و (أَقَمْتُ بِوَادِي) ^(١) .
وكذلك حذفها من المعرفة، فتقول : (هذا العاد) ^(٢) و (نَزَلْتُ بِالْوَادِ) .

(١) الوقف على المنقوص المنون في حالة الرفع والجر فيه مذهبان : إسقاط الياء، وإثباتها. واختلف النحويون في الأجود منهما؛ فذهب سيبويه إلى أن حذف الياء أجود؛ إجراءً للوقف على الوصل؛ لأن الوصل هو الأصل .
وذهب يونس إلى أن إثبات الياء أجود؛ لأن الياء إنما حذفت لأجل التَّنوين، ولا تنوين في الوقف؛ فوجب ردّ الياء، وإثبات الياء أجود الوجهين؛ لزوال المانع.
أما التَّصَبُّ فلا خلاف أن الوقف على الألف .

تُنظَرُ هذه المسألة في : الكتاب ٤/١٨٣، ١٨٤، والمرجّل ٤١، ٤٢، وأسرار العربية ٣٨، ٣٩، وشرح المفصل ٧٥/٩، والفصول الخمسون ٨٧، والهمع ٦/٢٠٣ .

(٢) في أ : الهاد.

وَهَكَذَا تَفْعَلُ فِي يَاءِ الشَّجِي وَكُلُّ يَاءٍ بَعْدَ مَكْسُورٍ تَجِي
هَذَا إِذَا مَا وَرَدَتْ مُخَفَّفَةٌ فَافْهَمَهُ عَنِّي فَهَمَّ صَافِي الْمَعْرِفَةَ

المنقوصُ مستوفٍ في حكم إعرابه - على ما تقدّم - ، [سواء كان]^(١)
ثلاثياً^(٢)، أو رباعياً، أو خماسياً، أو سداسياً، كـ (الشّجي)
و(القاضي) و (المشترى) و (المستقصي) .

فإن كانت يأؤه مشدّدة، كـ(الصبيّ) و (الكُرسيّ) و(الألمعيّ).
أو كان ما قبلها ساكناً، كـ(ظبيّ) و (دَلْوٍ)، كان كالاسم
السالم في تعاقب الحركات عَلَيْهِ^(٣).

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٢) في أ : كالثلاثياً .

(٣) لأنّه قد احتلّ فيه شرطٌ من شروط الاسم المنقوص .

بَابُ الْإِسْمِ الْمَقْصُورِ

وَلَيْسَ لِلْإِعْرَابِ فِيهَا قَدْ قَصِرَ مِنْ الْأَسَامِي أَثَرٌ إِذَا ذُكِرَ
مِثَالُهُ : يَحْيَى وَمُوسَى وَالْعَصَا أَوْ كَحَيًّا أَوْ كَرَحِيٍّ أَوْ كَحَصَى

الاسم المقصور: ما كان آخره ألفاً مفردةً .

وقيل : ملساء، أي : لا يتبعها / همزةٌ .

[١/١٩]

والقصر في اللغة: الحبس^(١)؛ فسُمِّيَ مقصوراً من ذلك؛ لأنه يُقَدَّرُ
إعرابه في رفعه ونصبه وجره، فتقول: (هذا يحيى)؛ فعلى حرف إعرابه
ضمةٌ مقدرةٌ، و (رأيتُ يحيى)، فعلى حرف إعرابه فتحةٌ مقدرةٌ، و (سلَّمتُ
على يحيى)، فعلى حرف إعرابه كسرةٌ مقدرةٌ؛ والمانع من ظهور ما قُدِّرَ
فيه: التَّعَدُّرُ؛ لأنَّ الألفَ لا تكونُ مُتَحَرِّكَةً البتَّةَ .

وفي تسميته مقصوراً ثلاثة أقوال^(٢):

أحدها: أَنَّهُ حُبِسَ عَنِ الْحَرَكَاتِ .

الثاني: أَنَّ الْحَرَكَاتِ حُبِسَتْ عَنْهُ .

الثالثُ: أَنَّهَا حُبِسَتْ فِيهِ .

والاسم المقصور ينقسمُ قِسْمَيْنِ :

أحدهُما: ما يدخله التَّوْنِينُ، نحو (حَيًّا) و (رَحِيٍّ)، كقولهِ

تعالى: ﴿ يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا ﴾^(٣)؛ فالأوَّلُ مرفوع، والثاني مجرور .

(١) اللسان (قصر) ٩٦/٥ .

(٢) يُنظَرُ : اللُّبَابُ ٨٤/١ .

(٣) من الآية : ٤١ من سورة الدَّحَّانِ .

والثاني : ما لا يدخله التّونين؛ وذلك إمّا أن يكون علماً غير مُنصَرَفٍ،
كـ (موسى) و (سُعدى)، أو أن يكون مُعرّفاً باللام، كـ (الحيا)
و(الرّحى) .

فَهَذِهِ آخِرُهَا لَا يَخْتَلِفُ عَلَى تَصَارِيفِ الْكَلَامِ الْمُؤْتَلَفِ

يُشِيرُ بِهَذَا الْكَلَامِ إِلَى شَيْئَيْنِ :

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهَا لِتَغْيِيرِ / الْعَامِلِ الدَّاخِلِ عَلَيْهَا لَفْظاً.

[١٩ / ب]

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْأَلْفِ، مُنَوَّناً كَانَ، أَوْ غَيْرِ مُنَوَّنٍ^(١).

وَفِي الْمُنَوَّنِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ :

أَحَدُهَا: مَذَهَبُ سَيَبَوِيهِ^(٢)؛ وَهُوَ الْحَكْمُ عَلَيْهِ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ أَنَّ تَنْوِينَهُ

[مَحذُوفٌ]^(٣) دُونَ عَوْضٍ، وَأَنَّ الْوَقْفَ عَلَى الْأَلْفِ الَّتِي مِنْ نَفْسِ الْأِسْمِ، وَالْحَكْمُ

عَلَيْهِ فِي التَّصْبِيبِ أَنْ تَنْوِينَهُ أُبْدِلَ مِنْهُ فِي الْوَقْفِ أَلْفاً إِجْرَاءً لَهُ مُجْرَى الصَّحِيحِ^(٤).

(١) نحو : (سكرى) و (حُبلى) و (القفا) و (العصا) فألفه ثابتة، وهي الألف

الأصلية التي كانت في الوصل؛ لأنه لا تنوين فيه فيكون الألف بدلاً منه .

يُنظَرُ : شرح المفصل ٧٧/٩، وشرح الشافية ٢٨٤/٢ .

(٢) هو : عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر : إمامُ النُّحاةِ البصريين، نشأ بالبصرة، وأخذ

عن الخليل، ويونس، والأخفش الأكبر؛ وصنّف الكتاب؛ توفي سنة (١٨٠هـ) .

يُنظَرُ : طبقات التّحويين واللّغويين ٦٦، ونزهة الألباء ٦٠، وإنباه الرواة ٣٤٦/٢،

وإشارة التّعيين ٢٤٢، وبُغية الوعاة ٢٢٩/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهما السّياق .

(٤) نَسَبَ هذا المذهب إلى سيبويه الزّمخشرّي في المفصل ٤٧٧، والعُكبريّ =

والمازني^(١) يرى : أن الألف الثابتة^(٢) في الوقف هي بدل في ثلاثة أحواله^(٣).

= في التبيين ١٨٦، والخوارزمي في التخمير ٢٢٨/٤، وابن يعيش في شرحه على المفصل ٧٦/٩، وابن مالك في شرح الكافية ١٩٨٣/٤ .
ويُنظر : الارتشاف ٣٩٣/١، والمساعد ٣٠٤/٤، والتصريح ٣٣٨/٢، والأشئوي ٢٠٥/٤ .
والحق : أن هذا الرَّأي ليس رأي سيبويه؛ وأن الرَّأي الثالث الذي نسب إلى الكسائي هو رأيه كما قال ابن يعيش ٧٦/٩ : ((وبعضهم يزعم أن مذهب سيبويه أنها لام الكلمة في الأحوال كلها)).

وقال بهذا الرّضي في شرحه على الشّافية ٢٨٠/٢، ورجّحه السّيرافي في شرحه على الكتاب ج ٢/ق ١٢٠/ب، والأعلم الشّنتمري في النكت ١١١٢/٢؛ وعزاه ابن الباذش في الإقناع إلى سيبويه والخليل ٣٥٣/١ .

وهذا الرَّأي هو الرَّأي الثالث الذي نُسبَ إلى الكسائي .

أمّا ما نسب إلى سيبويه فهو أحد قولَي أبي عليّ الفارسيّ؛ وقد نصّ عليه في التكملة ٢٦؛ وقد رجّحه ابن مالك في التسهيل ٣٢٨ .

(١) هو : أبو عثمان بكر بن محمّد : بصريّ، روى عن أبي عبيدة، والأصمعيّ، وأبي زيد؛ وعنه: المرّد، واليزيديّ؛ كان إماماً في العربيّة، متّسعاً في الرواية، لا يناظرُ أحداً إلّا أفحمه؛ من مصنّفاته: التصريف، وعلل النَّحو؛ توفي سنة (٢٤٩هـ) .
يُنظر : أخبار التّحوّين البصريّين ٨٥، وطبقات التّحوّين واللّغويّين ٨٧، ونزهة الألباء ١٤٠، وإنباه الرّواة ٢٨١/١، وبُغية الوُعاة ٤٦٣/١ .

(٢) في أ : الثانية .

(٣) وهو مذهب أبي الحسن الأحمش، والفراء؛ وهو أحد قولَي أبي عليّ في التذكرة .

يُنظر : التكملة ٢٦، والإقناع ٣٥٣/١، والتبيين ١٨٧، والتخمير ٢٢٨/٤، وشرح

المفصل ٧٧/٩، والإيضاح في شرح المفصل ٣١٠/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٩٨٣/٤، =

والكسائي^(١): أن الألف الموقوف عليها هي من نفس الكلمة في الثلاثة^(٢)؛ ويُقوِّي هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف^(٣)، والاعتداد بها

= والارتشاف ٣٩٣/١، والمساعد ٣٠٤/٤، والتصريح ٣٣٨/٢، والجمع ٢٠٢/٦، والأشموني ٢٠٤/٤ .

(١) هو: عليّ بن حمزة، أبو الحسن، الكسائيّ، مولى بني أسد: إمام الكوفيّين في النحو واللغة، وأحدُ القراء السبعة المشهورين؛ من مصنفاته: معاني القرآن، وما تلحن فيه العامة؛ توفي سنة (١٨٩هـ) .

يُنظر: طبقات التحوّيين واللغوّيين ١٢٧، ونزهة الألباء ٥٨، وإنباه الرواة ٢٥٦/٢، وإشارة التعيين ٢١٧، وبُغية الوعاة ١٦٢/٢ .

(٢) نُسبَ هذا الرأي إلى أبي عمرو بن العلاء، والكوفيّين؛ وإليه ذهب ابن كيسان والسّيرافيّ؛ ونقله ابن البادش في الإقناع عن سيبويه والخليل؛ واختاره ابن مالك في شرح الكافية الشّافية .

يُنظر شرح الكتاب للسّيرافيّ ج ٢/ ١٠٢ب، والإقناع ٣٥٣/١، والتّبيين ١٨٦، والتّخمير ٢٢٨/٤، وشرح المفصل ٧٦/٩، وشرح الكافية الشّافية ١٩٨٤/٤، والارتشاف ٣٩٣/١، والمساعد ٣٠٤/٤، والتصريح ٣٣٨/٢، والجمع ٢٠٢/٦، والأشمونيّ ٢٠٤/٤ .

(٣) قال الرّضويّ: «وأيضاً فإنّها عمال في حال التّصّب، كقوله تعالى: ﴿وَأَخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ﴾ [البقرة: ١٢٥]؛ وإمالة ألف التّنون قليلة». شرح الشّافية ٢٨٤/٢ .

ويُنظر: التّكت ١١١٢/٢، والمرجّل ٤٨، والتّبيين ١٩٠، والتّخمير ٢٣٠/٤، وشرح الكافية الشّافية ١٩٨٣/٤، والأشمونيّ ٢٠٤/٤ .

روياً^(١)؛ وبدل التنوين لا يكون كذلك^(٢).

(١) في قول الشاعر :

وَرُبُّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيِّ سُرَى صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى

فألف (سرى) هي الروي؛ والألف المبدلة من التنوين في النصب إذا وقفت عليها لا تكون رويًا؛ فلا يقع في القوافي مثل : (نظرت زيّدًا) - مثلاً - في آخر البيت، ويقع في آخر (آخر) و (شكرت عمرًا)، وهما في قصيدة واحدة .

ويقوي هذا المذهب أن ألف (هدى) في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَحِدُ عَلَى النَّارِ هُدَى﴾

[طه: ١٠] كُتِبَ في المصحف بالياء، وألف التنوين تُكْتَبُ ألفاً.

يُنظَرُ: المرجل ٤٨، والتبيين ١٨٩، وشرح المفصل ٧٧/٩، وشرح الشافية ٢٨٣/٢.

(٢) قد جاء عن بعض العرب قلب الألف الموقوف عليها همزة أو ياءً أو واوًا، نحو:

(هذه أفعأ) أو (أفعي) أو (أفعو) في: (هذه أفعي)؛ و (هذه عصأ) أو (عصي)

أو (عصو) في (عصا) .

يُنظَرُ: الكتاب ١٧٦/٤، ١٧٧، ١٨١، والتكملة ٢٦، وشرح الكافية الشافية

١٩٨٤/٤، والهمع ٢٠٥/٦ .

بَابُ التَّثْنِيَةِ

وَرَفَعُ مَنْ تَثْنَيْتُهُ بِالْأَلْفِ كَقَوْلِكَ: الزَّيْدَانِ كَأَنَّا مَأْلَفِي

التَّثْنِيَةُ : ضَمُّ الشَّيْءِ إِلَى مِثْلِهِ .

والغرض بها : الاختصارُ، وحُسنُ التَّرْكِيبِ .

وأصلُها : العطفُ؛ ويدلُّ على ذلك قولُ الرَّاجِزِ :

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلِّ ضَنْكَ^(٢)

وقال غيره:

/كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَأَلْفِكَ^(٣)

[٢٠ /]

(١) في متن الملحة ١٢ : وَرَفَعُ مَا تَثْنَيْتُهُ .

(٢) هذا صدرُ بيتٍ من الرَّجَزِ، وعجزه :

كِلَاهُمَا ذُو أَشْشِرٍ وَمَحْكُكِ

يُنسب إلى وائلة بن الأَسْقَعِ — الصَّحَابِيِّ —، كما يُنسب إلى جحدر بن مالك الحنفي .

و (الضَّنْكَ) : الضَّيْقُ . و (الأَشْرُ) : البَطْرُ . و (المحْكُ) : اللِّحَاجُ .

والشَّاهِدُ فِيهِ : (لَيْثٌ وَلَيْثٌ) عَلَى أَنَّ أَصْلَ الْمَثْنِيِّ الْعَطْفُ بِالْوَاوِ؛ فَلِذَلِكَ يَرْجَعُ إِلَيْهِ الشَّاعِرُ فِي الضَّرُورَةِ كَمَا هُنَا؛ فَإِنَّ الْقِيَاسَ أَنْ يَقُولَ : لَيْثَانِ، لَكِنَّهُ أَفْرَدَهُمَا وَعَطَفَ بِالْوَاوِ لِضَّرُورَةِ الشَّعْرِ .

يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١/١٤، وَأَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ٤٨، وَالْمَقْرَبِ ٢/٤١، وَشَرْحِ الْجَمَلِ ١/١٣٧، وَاللِّسَانِ (دَرَكٌ) ١٠/٤٢٠، وَالْهَمْعِ ١/١٤٥، وَالْخَزَانَةِ ٧/٤٦١ .

(٣) هذا صدرُ بيتٍ من الرَّجَزِ، وعجزه :

أراد بينَ فَكَيْهَا، فلم يستقم له الوزن فعاد إلى الأصل .
والتثنية على ثلاثة أضرب^(١):

تثنية في اللفظ والمعنى؛ وعليه أكثر الكلام .
وتثنية في اللفظ دون المعنى؛ وذلك على حُكْم التَّغْلِيْبِ؛ وهو قليل،
كـ (العُمَرَيْنِ)^(٢) و (القَمَرَيْنِ)^(٣) و (الأَبْوَيْنِ)^(٤).

= فَارَةٌ مِسْكٌ ذُبِحَتْ فِي سُسْكٍ

يُنسب إلى منظور بن مرثد الأسديّ، كما يُنسب إلى رُوْبَةَ .

و (الفَكُّ) : اللَّحْيُ، وهو : عظم الحنك، وهو الذي عليه الأسنان، وهو من الإنسان
حيث يَنْبُتُ الشعر . و (فارة المسك) هي : نافحة المسك - أي : وعاءه - .
(ذُبِحَتْ) أي : شَقَّتْ وَفُتِقَتْ . و (السُّكُّ) : ضربٌ من الطَّيْبِ .

والمعنى : أنَّ الشَّاعِرَ يصف امرأة بطيب الفم؛ يريد : أنَّ ريح المسك يخرُج من فيها .
والشَّاهد فيه : (بين فَكَّها والفكُّ) يريد : بين فَكَيْهَا، لكنَّه أتى بالمتعاطفين للضَّرورة .
يُنظر هذا البيت في : إصلاح المنطق ٧، وأمالي ابن الشَّجَرِيّ ١٤/١، وأسرار العربيَّة
٤٧، وكشف المشكل ٢٥٧/١، وشرح المفصل ١٣٨/٤، وشرح الجمل ١٣٧/١،
وشرح التَّسهيل ٦٨/١، والبسيط ٢٠٠/١، والخزانة ٤٦٨/٧، وملحقات ديوان
رُوْبَةَ ١٩٣ .

(١) يُنظر: أمالي ابن الشَّجَرِيّ ١٥/١، وكشف المشكل ٢٥٧/١، وشرح الجمل ٣٧/١.

(٢) العُمَرَانِ هما : أبو بكر الصَّدِّيق، وعمر بن الخطَّاب - رضي الله عنهما - .
وغلَّبوا عمر على أبي بكر؛ لأنَّ أيام عمر امتدَّت فاشتهرت؛ وقيل : لأنَّه أخفُّ
الاسمين .

يُنظر : إصلاح المنطق ٤٠٢، وأمالي ابن الشَّجَرِيّ ١٩/١ .

(٣) القَمَرَانِ : الشَّمْسُ والقمر .

وغلَّبوا القمر على الشَّمْسِ؛ لخفَّة التَّذكير . يُنظر : أمالي ابن الشَّجَرِيّ ١٩/١ .

(٤) الأَبْوَانِ : الأب والأم .

وتثنية في المعنى دون اللفظ؛ وهو لما كان في الجسد منه شيء واحد، وأريد تثنيته وهو مضاف إلى مثني، فهو يكون بلفظ الجمع، مثل: (أعجبي وجوهكم) و (سري طيبة قلوبكم)، و كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(١).

ويشترك في التثنية: المذكر والمؤنث، والمنكر والمعرف، ومن يعقل ومن لا يعقل^(٢).

والألف في قولك: (الزيدان) تدل على ثلاثة أشياء^(٣):

(١) سورة التحريم، الآية: ٤.

(٢) المثني لما كان لا يصلح إلا لوجه واحد فلم يكن (مسلمان) لأكثر من اثنين، فكان ما يعقل وما لا يعقل واحد في المثني، ولم يحتج إلى الفرق بين الصيغتين، بخلاف الجمع فإنه يحتمل القلة والكثرة... فلهذا افرقت صيغ الجمع. حاشية يس على التصريح ٦٦/١.

(٣) اختلف التحويون في حرف الإعراب في التثنية والجمع:

فذهب سيبويه إلى أن الألف والواو والياء هي حروف الإعراب.

وذهب أبو الحسن الأخفش، والمبرد إلى أنها تدل على الإعراب، وليست بإعراب ولا حروف إعراب.

وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب.

وذهب قطرب، والفراء، والزيادي إلى أنها هي الإعراب.

تنظر هذه المسألة في: الكتاب ١٧/١، والمقتضب ١٥٣/٢، ١٥٤، وسر صناعة الإعراب ٦٩٥/٢، وأسرار العربية ٥١، ٥٢، والإنصاف، المسألة الثالثة، ٣٣/١ - ٣٩، وكشف المشكل ٢٦١/١، والتبيين، المسألة الثانية والعشرون، ٢٠٣، واللباب ١٠٣/١، وشرح =

أَحَدَهَا: أَنَّهَا حَرْفُ الإِعْرَابِ .

الثّاني: علامة الرّفع .

الثّالث: الدّالُّ على التّثنية .

وحرف إعراب المفرد يُفْتَحُ^(١) قبل دخول الألف أو الياء؛ ولهذا يَثْبُتُ

بالاسم المنقوص؛ وذلك لخفة الفتحّة .

وَتَنْصِبُهُ وَجَرُّهُ بِأَلْيَاءِ / بَغْيِرِ إِشْكَالٍ وَلَا مِرَاءِ

[٢٠ / ب]

تَقُولُ : زَيْدٌ لِأَبْسٍ بُرْدَيْنِ وَخَالِدٌ مُنْطَلِقُ الْيَدَيْنِ

اعلم أنّ المنصوب هو أخو المجرور من وجوه^(٢):

أَحَدُهَا: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَضْلَةٌ فِي وُرُودِهِ .

والثّاني: أَنَّ المجرور مفعولٌ لَكِنَّهُ لم يُؤَثِّرْ^(٣) فكأنَّ حرفَ الجرِّ بَعْضُ

من الفعل لتعدّيه إليه؛ فالجرور مفعولٌ في المعنى^(٤).

الثّالث: اتفاههما في حركة البناء إذا كانا ضميرين، كقولك :

(قصدتُك) و (وثقتُ بك) و (قصدتُهُ) و (شكرتُ له)؛ فلهذا اشترك

المنصوب والمجرور في هذا الباب؛ وفي الجمع السّالم في الإعراب بالياء .

= المفصّل ١٣٩/٤، وشرح التّسهيل ٧٤/١، وائتلاف التّصرة، فصل الاسم، المسألة الثالثة،

٢٩، والهمع ١٦١/١، والأشموقيّ ٨٨/١ .

(١) في أ: ويفتح، والكلام يستقيم بدون هذه الواو .

(٢) يُنظر: أسرار العربيّة ٥٠، واللّباب ١٠١/١، وشرح المفصّل ١٣٩/٤ .

(٣) أي: لم يؤثّر فيه الفعل في اللفظ .

(٤) تقول: مررت بزید؛ فيكون في معنى: (جزت زیداً) .

وهذه الياء لَمَّا كان المثني مرفوعاً بقرار الألف، ثم دخل عليه عاملُ جرٍّ لمقتضى المعنى؛ فقلبت الألف ياءً للمناسبة، فلم يبق إلا حمل النَّصْب على الرَّفْع أو على الجرِّ؛ فكان حملة على الجرِّ أَوْلَى لِمَا تقدَّم من المماتلة^(١).

فالياء: حَرَفُ الإعراب، وعلامةُ التثنية، وعلامةُ الجرِّ أو النَّصْب .
والتَّوْن: دخلت المثني عَوْضاً من الحركات والتَّوْنين^(٢)،
 /وَكُسِرَتْ على الأصل في التقاء السَّاكِنَيْنِ^(٣)، وَحَكَى الفَرَاءُ^(٤) فتحها^(٥)،

[١/٢١]

(١) يُنظر: أسرار العربية ٥٠، ٥١، وشرح المفصل ١٣٩/٤ .

(٢) هذا مذهب جمهور البصريين.

وذهب بعضُ التَّحَوِّيِّين إلى أنَّها عوضٌ من التَّوْنين وحده، نحو (رحيان) و (وعصوان).
 وقيل: إنَّها التَّوْنين نفسه .

وقال آخرون: إنَّها عوض من الحركة وحدها، نحو: (الرَّجْلان) و (الفرسان) .

وذهب الفراء إلى أنَّها زيدت للفرق بين التثنية، والواحد المنصوب في نحو قولك: (رأيت زيداً).

تُنظر هذه المسألة في: أسرار العربية ٥٤، والتبيين، المسألة الرابعة والعشرون، ٢١١، واللَّباب ١٠٥/١، ١٠٦، وشرح المفصل ١٤٠/٤، وشرح التسهيل ٧٥/١، والبسيط ٢٥٦/١، والهمع ١٦٣/١ .

(٣) يُنظر: شرح المفصل ١٤١/٤ .

وقيل: إنَّهم كسروا نون التثنية، وفتحوا نون الجمع؛ للفرق بينهما.

يُنظر: سرِّ صناعة الإعراب ٤٨٨/٢، وأسرار العربية ٥٥، وشرح المفصل ١٤١/٤ .

(٤) هو: أبو زكريَّا يحيى بن زياد الدَّيْلَمِيّ: إمامُ أهل الكوفة في التحوُّ واللُّغة بعد الكسائيّ، أخذ عنه وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس؛ وله مصتفات كثيرة؛ منها: معاني القرآن، والمذكر والمؤنث، والمقصور والممدود؛ توفي في طريق مكة المكرمة سنة (٢٠٧هـ).

يُنظر: مراتب التَّحَوِّيِّين ١٣٩، وطبقات التَّحَوِّيِّين واللُّغويِّين ١٣١، ونزهة الألباء ٨١، وإنباه الرِّوَاة ٧/٤، وبُغية الوُعاة ٣٣٣ .

(٥) يُنظر: شرح التسهيل ٦٢/١، والتذيل والتكميل ٢٣٨/١ .

وقال : «هي لغة بعض العرب»^(١)، وأنشدَ :

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغِيبُ^(٢)

ويسلم في التثنية نظم الواحد، إلا اسمُ الإشارةِ والملحقِ به، وهو (الذي) وفروعه^(٣)، فتقول فيهما: (هذان) و (اللذان) و (اللّتان)، وفي

(١) المقصود ببعض العرب : بني أسد في نقل الفراء، وبني زياد بن قعس في نقل الكسائي .

يُنظر : التذليل والتكميل ٢٣٨/١، وتخليص الشواهد ٧٨ .

(٢) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لحميد بن ثور الهلاليّ — رضي الله عنه —، من قصيدة يصف فيها قِطاة .

و (الأحوذيان): مثني أحوذوي؛ وهو : الخفيف المشي، وأراد بهما جناحي القِطاة . و (استقلت) : ارتفعت . و (اللمحة) : النظرة .

والشّاهد فيه : (على أَحْوَذِيَّيْنِ) حيث فتحت نون المثني على لغة بعض العرب، وليس الفتح هنا ضرورة؛ لأنّ الكسر يصحّ معه الوزن .

يُنظر هذا البيت في : سرّ صناعة الإعراب ٤٨٨/٢، وشرح المفصل ٤١٤/٤، والمقرّب ٤٧/٢، وابن الناظم ٥٠، واللّسان (حوذ) ٤٨٦/٣، وتخليص الشواهد ٧٩/١، والتصريح ٧٨/١، والهمع ١٦٥/١، والخزانة ٤٥٨/٧، والدّيوان ٥٥ .

(٣) فإنّ آخرها حذف في التثنية، تقول في تثنية (ذا) و (تا) و (الذي) و (التي) :
ذان، و تان، و اللذان، و اللّتان؛ إذ من شروط التثنية الإعراب .

وأما (دان) و (اللذان) ونحوهما فصيغٌ وضعتُ للمثني، وليست من المثني الحقيقي عند المحقّقين .

وكان القياس في تثنيها : ديان، و تيان، و اللّديان، و اللّتيان، بإثبات (الياء) .

لكنّهم فرّقوا بين تثنية المبنيّ كـ (الذي) و (ذا)، وتثنية المعرب كـ (القاضي) =

الجرّ: (مررت بهذين) و (اللذين) و (اللّتين)، وقيل: إنّ هذه صيغة التّخفيف^(١) بالتثنية .

والمنقوص، كـ (الشّحّيّ) تثبت ياءه في التثنية، وليس هو كـ (الذي)؛ وذلك لأنّ (ياءه) تتحرّك في حال التّصّب، و (ياء الذي) لا تتحرّك بوجه؛ فجَرى لذلك مَجْرَى الصّحيح .

والمقصور إنّ كانت ألفه رابعةً فصاعداً قُلبت (ياءً) في التثنية، فتقول في تثنية (موسى) و (سُعدى) في الرفع: موسيان، و سعديان، وفي (مصطفى) : مصطفىان .

فإنّ كانت ألفه ثالثةً رَدَدَتْهَا إلى أصلها واواً أو ياءً؛ والطّريق في^(٢) ذلك: أن تنظر في تصريف الكلمة، فإنّ وَجَدْتَ الواوَ في بعض تصاريفها فهي من ذوات الواو، وإنّ / وَجَدْتَ الياءَ فهي من ذوات الياء؛ فتقول في تثنية (قَفَا) و (عَصَاً): قَفَوَان، و عَصَوَان؛ لأنّهما من (قَفَوْت) و (عَصَوْت) .

[٢١ / ب]

= و (فتى) فحذفوا الحرف الأخير وهو (الياء) من (الذي) و (التي)؛ و (الألف) من (ذا) و (تا)، وأثبتوه في (القاضي) و (فتى)؛ ففرّقوا بين المعرب والمبني .
وقيل: إنّ (الذي) و (التي) لم يكن لياهما حظٌّ في التّحريك لبناهما، فاجتمعت ساكنة مع العلامة فحذفت لالتقاء الساكنين .

يُنظر: الملخّص ١١٥، والبسيط ١/٢٤٦، وتوضيح المقاصد ١/٨٢، ٢٠٧،
والتّصريح ١/٦٧، ١٣١، والأشموقيّ ١/١٤٧، والصّبّان ١/٧٦ .

(١) إلى هنا انتهى السّقط المشار إليه في ص ١٤١ من ب .

(٢) في ب: إلى .

وتقول في تشية (هُدَى) و (رَحَى) : هُدَيَانِ و رَحَيَانِ؛ لَأْتَهُمَا
من (هَدَيْتُ) و (رَحَيْتُ) .

وإن ثنيتَ الممدودَ أبدلتَ^(١) هزتهُ واوًا فيما لا ينصرف، وأقررتها
فيما ينصرف؛ فتقول في تشية (حمراء) و (حساء) : حمراوان،
وحسناوان، وفي تشية (سماء) و (كساء) : سماءان، و كساءان؛ وقد
ورد إبدالهما واوًا^(٢)، والأوّل أفصح^(٣) .

ويلتحق^(٤) الألفُ واللامُ بأوّل المثني إذا [كان] ^(٥) عَلَمًا جَبْرًا^(٦)
لَمَا حَصَلَ لَهُ مِنَ التَّنْكِيرِ بِالتَّشْيَةِ^(٧) .

وَتَلْحَقُ التَّنُونُ بِمَا قَدْ تُنِّي مِنَ الْمَفَارِيدِ لِجَبْرِ الْوَهْنِ
هذه التَّنُونُ بِهَا جَبْرٌ لَمَا حَصَلَ لِلْمَفْرُودَيْنِ^(٨) مِنَ الضَّعْفِ؛ لسقوط
الحركتين والتنوين لفظاً أو تقديرًا .

وهذه التَّنُونُ تُفَارِقُ التَّنوينِ فِي أَنَّ حَرَكَتَهَا لَازِمَةٌ، وَأَنَّهَا تُثَبِّتُ
فِي الْوَقْفِ، [و] ^(٩) مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ^(١٠) .

(١) في ب : أبدلت من .

(٢) تقول : (سماوان) و (كساوان) .

(٣) في ب : أصحّ، وهو تصحيف .

(٤) في ب : وتلحق .

(٥) (كان) ساقطة من ب .

(٦) في كلتا النسختين: خيراً، والظاهر أنها جبراً .

(٧) لأنّ العلم إذا نُني نُكِر؛ بدليل دخول الألف واللام عليه بعد التشية، وامتناعهما قبل التشية .

يُنظر : الملخص ١١٦، والبسيط ٢٤٦/١ .

(٨) في أ : للفردين .

(٩) (الواو) ساقطة من ب .

(١٠) يُنظر : شرح المفصل ١٤٠/٤ .

[بابُ جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ] ^(١)

وَكُلُّ جَمْعٍ صَحَّ فِيهِ وَاحِدَةٌ ثُمَّ أَتَى بَعْدَ التَّنَاهِي زَائِدَةٌ
فَرَفَعُهُ بِالْوَاوِ وَالتُّونُ تَبَعُ مِثْلُ : شَجَانِي الخَاطِبُونَ فِي الجُمُعِ

[١/٢٢]

/الجمع هو: ضُمُّ الشَّيْءِ إِلَى أَكْثَرِ مِنْهُ .
وهو ينقسم إلى جمعِ صِحَّةٍ، وإلى جمعِ تَكْسِيرٍ .
فجمع الصِّحَّةِ: مَا سَلِمَ فِيهِ نِظْمُ الوَاحِدِ وَبِنَاؤُهُ .
وجمع التَّكْسِيرِ: مَا تَغَيَّرَ فِيهِ نِظْمُ الوَاحِدِ وَبِنَاؤُهُ .
وإعرابه بالحروف على حكم ما تقدّم، ورفعته بالواو مضموماً ما قبله .
فالواو علامة رفعه، وعلامة جمع الصِّحَّةِ، وحرف الإعراب؛
وكذلك الياء .

وحكم التون التابع الواو والياء حكم نون التثنية .
وهذا الجمع من شرطه ^(٢):
أَنْ يَكُونَ مُذَكَّرًا، عِلْمًا، عَاقِلًا، عَارِيًّا مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ وَأَلْفِ التَّأْنِيثِ.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) جمع المذكر السالم قسمان : اسم، وصفة .

وقد ذكر الشارح شروط الاسم - ويضاف عليها: أن يكون خالياً من التركيب-
وبقيت شروط الصفة؛ وهي :

أن تكون صفةً لمذكر، عاقل، خالية من تاء التأنيث، ليست من باب أفعل فعلاء،
ولا من باب فعلان فعلى، ولا تماً يستوي فيه المذكر والمؤنث .

ينظر : توضيح المقاصد ٩٢/١، وابن عقيل ٦٢/١، والأشعري ٨١/١ .

وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ
تَقُولُ : حَيَّ النَّازِلِينَ فِي مِنِي وَوَسَلْ عَنِ الزَّيْدِينَ هَلْ كَانُوا هُنَا

قوله : «عند جميع العرب» أي : إن إعرابه على هذا الحكم لم يقع فيه خُلفٌ كما اختلفَ في إعراب المثني؛ فجعله بعضهم^(١) بالألف في جميع أحواله، وعليه حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾^(٢)، ومنه قول المتلمّس^(٣):

/فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا^(٤) [٢٢ / ب]

(١) وهي لغة بلحارث بن كعب، وبطون من ربيعة، وقبائل أخرى؛ وأنكرها المبرد؛ وهو محجوج بنقل الأئمة .

يُنظر : معاني القرآن للقرّاء ١٨٤/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٧٠٤/٢، وتوضيح المقاصد ٩٠/١، وشرح الشذور ٤٨، والأشعويّ ٧٩/١ .
(٢) من الآية : ٦٣ من سورة طه .

وهي قراءة نافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر .
يُنظر : السبعة في القراءات ٤١٩، والحجّة في القراءات السبع ٢٤٢، والمبسوط ٢٩٦، وحجّة القراءات ٤٥٤، والكشف ٩٩/٢، والتيسير ١٢٣، ٢٤٢، والمهدّب في القراءات العشر ٢٠/٢ .

وقد خرّج العلماء هذه القراءة بتخریجات أخرى غير هذا التخریج الذي ذكره الشارح .
يُنظر : البحر المحيط ٣٤٩/٧، ٣٥٠، وشرح الشذور ٤٨ .

(٣) هو : جرير بن عبد المسيح بن عبد الله بن زيد الضبيعيّ : شاعر جاهلي، حماسي، كان نديماً للملك عمرو بن هند؛ وقصّة صحيفته مشهورة .

يُنظر : طبقات فحول الشعراء ١٥٥/١، والشعر والشعراء ٩٩، والأغاني ٢٤/٢١٦، والخزانة ٣٤٥/٦ .

(٤) هذا بيتٌ من الطويل .

بل اُتْفِقَ على إعرابه كما^(١) تقدّم [عند]^(٢) جميع العرب، وكان الإعرابُ فيه بالانقلاب؛ لامتناع ظهور الحركات على الواو المضموم ما قبلها؛ فاستقرّت الواو في الرفع؛ فإذا دخل [عليه]^(٣) عامل الجرّ قَلَبَتْ ياءً للمناسبة، وكُسِرَ^(٤) ما قبلها لئلاّ يلتبس الجمع بالثنى في بعض الصُّور، وحُمِلَ التّصَبُّ على الجرّ - كما مرَّ في (باب التثنية)^(٥).

والتحاق النّون عَوْضاً - كما تقدّم - عن الحركة والتّونين؛ ولذلك : تسقط في الإضافة كسقوط التّونين، وتثبّت^(٦) مع الألف واللام؛

= (و) الشّجاع) : الحية الذّكر . و (المساغ) : مفعولٌ من ساغ يسوغ؛ وأصل معناه: سهولة مدخل الشّراب في الخلق . و (صمّم) : عضّ وتيّب، فلم يُرسل ما عضّ . والشّاهد فيه : (لناباه) حيث جاء بالثنى بالألف في حالة الجرّ، وذلك على لغة بلحارث بن كعب، فإنّهم يلزمون المثنى الألف في جميع حالاته . يُنظر هذا البيتُ في : الأصمعيّات ٢٤٦ - وفيه (لنايه) بدل (لناباه) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية -، ومعاني القرآن للقرّاء ١٨٤/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٧٠٤/٢، وشرح المفصل ١٢٨/٣، والحماسة البصريّة ١٣٧/١ - وفيه (لنايه) بدل (لناباه) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية -، والديوان ٧٩/١ - وفيه (لنايه) بدل (لناباه) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .

(١) في كلتا النسختين: بما، والصّواب ما هو مثبت.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) (عليه) ساقط من أ .

(٤) في ب : وكسروا .

(٥) يطر: (ص ١٨٩) من التّصّ المحقّق.

(٦) في أ : ويثبّت .

لكونها^(١) بدلاً من الحركة، وفتح التّون تخفيف .

وأوجِبَ الرَّفْع - ههنا^(٢) بالواو، وفي المثني بالألف - قلةٌ هذا الجمع بما شُرط فيه؛ فاختصَّ بالواو لِقَلَّتْهُ، وكثرة ما يُثْنَى [بِالألف^(٣)] [لِخَفَّةِ]^(٤) الألف؛ وكان ذلك تَعْدِيلًا.

فالواو والتّون، أو الياء والتّون المكسور ما قبلها؛ لا يدلّان إلاّ على جمع^(٥) الصّحّة، ولا يوصف بهما إلاّ مَنْ يَعْقِل، كقولك: (الرّيدون) [و]^(٦) (السّابقون) .

فإنّ وصفت ما لا يعقل أتيت^(٧) بالألف والتّاء، فتقول من ذلك: نَحَلُّ بِاسْقَات) و (حَيْلٌ سَابِقَات).

/فإنّ أتى^(٨) ما لا يعقل موصوفاً بالواو والتّون؛ فذلك^(٩) لِمُنَاسَبَةٍ، أو تنزِيل منزلة من يعقل، كقوله تعالى إخباراً عن السّماء والأرض: ﴿قَالَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾^(١٠)، فنزلاً لوصفهما بالقول منزلة من يَعْقِل؛ ومثله

[أ/٢٣]

(١) في أ : كونهما .

(٢) في ب : هُنا .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

(٥) في ب : الجمع .

(٦) العاطفُ ساقطٌ من ب .

(٧) في ب : أثبت الألف والتّاء .

(٨) في ب : جاء .

(٩) في أ : كقولك، وهو تحريف .

(١٠) من الآية : ١١ من سورة فصلت .

قوله تعالى حكايةً عن النملة: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾^(١)، وكذلك: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^(٢).

فساغ ذلك تغليباً بالوصف بمن يعقل .
أو تغليباً لمجاورة، كقولك : (الفرسُ والجمالُ وعمرؤُ ذاهبون)
(وهندٌ وسعادٌ وزيدٌ منطلقون) .
أو تشبيهاً من جهة اللفظ^(٣)، كـ (عشرين) إلى (تسعين)؛ وهذا
من أسماء الجموع .
و (أرضون)^(٤) و (سنون)^(٥) وما جاء من ذلك مما

(١) من الآية : ١٨ من سورة النمل .

(٢) من الآية : ٤ من سورة يوسف .

(٣) عشرون إلى تسعين ملحق بجمع المذكر السالم؛ لأنه لا واحد له من لفظه، إذ لا يقال: عشراً .

وقيل : «لأنَّ العددَ لما كان يقع على من يعقل نحو : (عشرين رجلاً)، وعلى ما لا يعقل نحو (عشرين ثوباً)، وكذلك إلى التسعين، غلب جانب من يعقل على ما لا يعقل» . أسرار العربية ٥٧ .

ويُنظر : توضيح المقاصد ٩٥/١، وابن عقيل ٦٤/١ .

(٤) «لأنَّ الأصلَ في أرضٍ : (أرضة) بدليل قولهم في التصغير : (أَرْضَةٌ)، وكان القياس يقتضي : أن تُجمع بالألف والتاء، إلاَّ أنهم لما حذفوا التاء من (أرض)، جمعوه بالواو والتون تعويضاً عن حذف التاء، وتخصيصاً له بشيء لا يكون في سائر أحواته» . أسرار العربية ٥٨ .

(٥) «لأنَّ الأصلَ في (سنة) : (سنة) - بدليل قولهم في الجمع : (سنوات) - و(سنهة) - على قول بعضهم -؛ إلاَّ أنهم لما حذفوا اللام جمعوه بالواو والتون تعويضاً من حذف اللام، وتخصيصاً له بشيء لا يكون في الأمر التام؛ وهذا التعويض تعويض جواز، لا تعويض وجوب؛ لأنَّهم لا يقولون في جمع (شمس) : =

حُذِفَ هَاؤُهُ^(١)، فيجمع بالواو والتون تعويضاً^(٢).

فإن جمعت اسماً مقصوراً^(٣) فإنك تفتح ما قبل علامة الجمع؛ ليدلَّ على الألف المحذوفة، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾^(٤)، وفي جمع المصطفى: ﴿وَاللَّهُمَّ عِنْدَنَا لِمَنْ الْمُصْطَفَيْنِ الْأَخْيَارِ﴾^(٥).

وكذلك ياء المنقوص تُحذف في هذا الجمع، كقولهم في الرفع:

(القاضون)، / وفي الجرِّ والتَّصَبُّبِ: (القاضين)؛ وحذفها لامتناع دخول الضمة والكسرة على هذه^(٦) الياء.

[٢٣ / ب]

وَوُثُوهُ مَفْتُوحَةٌ إِذْ تُذَكَّرُ وَالنُّونُ فِي كُلِّ مَثْنَى تُكْسَرُ

= (شمسون)، ولا في جمع (غد) : (غدون)؛ فلهذا لَمَّا كان هذا الجمع في (أرض) (وسنة) عليّ خلاف الأصل، أُدخل فيه ضربٌ من التَّكْثِيرِ، وفتحت الرَّاءُ من (أرضون) وكسرت السين من (سنون)؛ إشعاراً بأنه جُمِعَ جَمْعَ السَّلَامَةِ على خلاف الأصل». أسرار العربية ٥٨ .

(١) يريد: لاه.

(٢) أشار الشَّارِحُ - رحمه الله - إلى بعض ما يلحق بجمع المذكَّرِ السَّالِمِ، مثل أسماء جُمُوع كـ (عشرين) إلى (تسعين)، وجموع تكسير كـ (أرضين) و (سنتين)؛ ويلحق بالجمع المذكَّر - كذلك - : (أهلون) و (علمون) و (علَّيون) و(أولو).

يُنظر: توضيح المقاصد ٩٥/١، وأوضح المسالك ٣٧/١، وابن عقيل ٦٤/١، ٦٥، والأشْمُونِيَّ ٨٢/١ .

(٣) في ب: أسماء مقصورة .

(٤) من الآية: ١٣٩ من سورة آل عمران .

(٥) سورة ص، الآية: ٤٧ .

(٦) في ب: هذا .

وذلك لأنَّ الفتح بعد الضمِّ أو الكسر خفيفٌ، والكسر بعد الألف أو الياء أثقل من ذلك؛ فكان تعديلاً بأنَّ جُعِلَ الأَخْفَ للأثقل والأثقل للأخف^(١).

وقد كَسَرَ الشَّاعِرُ نونَ الجمعِ للضَّرورة^(٢)، فقال:

أَكَلُ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتِحَالٌ أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلَا يَقِينِي؟
وَمَاذَا يَدْرِي^(٣) الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينَ؟^(٤)

(١) وقيل: إنَّ التَّنْيَةَ قبلَ الجمعِ؛ والأصل في التقاء السَّاكِنَيْنِ: الكسر؛ فحُرِّكَتْ نونُ التَّنْيَةِ بما وجب لها في الأصل، وفتحت نون الجمع؛ لأنَّ الفتح أخفُّ من الضمِّ. وقيل: إنَّ الجمع أثقل من التَّنْيَةِ، والكسر أثقل من الفتح، فأعطوا الأَخْفَ الأثقل، والأثقل الأَخْفَ ليعادلوا بينهما.

يُنظر: أسرار العريبة ٥٦، واللُّباب ١/١٠٩، ١١٠.

(٢) في ب: ضرورة.

(٣) في ب: تدري.

(٤) هذان بيتان من الوافر، وهما لسُحَيْمِ بنِ وَثِيلِ الرِّيَّاحِيِّ.

وقد تَبَّه ابن هشام في تَخْلِيصِ الشُّوَاهِدِ وتَلْخِيصِ الفَوَائِدِ ٧٥-٧٧: بأنَّ هَذَيْنِ البَيْتَيْنِ من كَلِمَتَيْنِ لشَاعِرَيْنِ؛ فأَمَّا البَيْتُ الأوَّلُ فإنه من كَلِمَةٍ لِلْمَثَقَبِ العَبْدِيِّ أوَّلُهَا: أَفَاطِمُ قَبْلَ بَيْنِكَ نَبِيئِي وَمَنَعَكَ مَا سَأَلْتُ كَأَنَّ تَبِيئِي

ومنها هذا البيت.

وأَمَّا البَيْتُ الثَّانِي فإنه لسُحَيْمِ بنِ وَثِيلِ الرِّيَّاحِيِّ.

(ويدري): يقال: ادَّراه يدريه: إذا خَتَلَه وخدعه.

والشاهد فيهما: (حدَّ الأربعين) حيث كسر نون الأربعين للضرورة. ولها توجيهات

أخرى تُنظر في مواطنها.

وَتَسْقُطُ التَّوْنَانِ فِي الإِضَافَةِ نَحْوُ: رَأَيْتُ سَاكِنِي الرِّصَافَةِ^(١)

سَقُوطُهَا فِي الإِضَافَةِ كَسَقُوطِ التَّنْوِينِ فِي المِضَافِ؛ فَتَقُولُ: (غُلَامًا زَيْدًا) و(مَسْلَمُو المَدِينَةِ)^(٢).

وَتَبَيَّنَتْ^(٣) هَاتَانِ التَّوْنَانِ مَعَ الأَلِفِ وَالمَلَامِ، وَلَمْ تَتَبَيَّنْ^(٤) مَعَ المِضَافِ ؟ .
لأنَّ الإِضَافَةَ زِيَادَةٌ أُلْحِقَتْ بِآخِرِ الأِسْمِ/ كَنَوْنِ التَّنْوِينِ، وَنَوْنِ الجَمْعِ؛ فَاسْتَثْقَلِ التَّوَالِي بَيْنَ زِيَادَتَيْنِ؛ وَليْسَ كَذَلِكَ الأَلِفِ وَالمَلَامِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنْ الإِفْتِرَاقِ^(٥).

[١/٢٤]

= يُنْظَرُ البَيْتُ الثَّانِي فِي: الأَصْمَعِيَّاتِ ١٩، وَإِصْلَاحِ المَنْطِقِ ١٥٦، وَالمَقْتَضِبِ ٣/٣٣٢، وَسِرِّ صِنَاعَةِ الإِعْرَابِ ٢/٦٢٧، وَشرحِ التَّسْهِيلِ ١/٨٦، وَابْنِ النَّاظِمِ ٤٩، وَشرحِ المَفْصَلِ ٥/١١١، ١٣، وَتَذَكُّرَةَ التُّحَاةِ ٤٨٠، وَتَخْلِيسِ الشُّوَاهِدِ ٧٤، وَابْنِ عَقِيلِ ٦٩/١ - وَقَدْ ذُكِرَ فِيهِمَا البَيْتَانِ -، وَالحِزَانَةُ ٨/٦٥.

(١) وَرَدَ فِي مَعْنَى المَلْحَةِ ١٣، وَشرحِ المَلْحَةِ ١٠٨ بَعْدَ هَذَا البَيْتِ آخَرَ، وَهُوَ قَوْلُهُ :

وَقَدْ لَقَيْتُ صَاحِبِي أَخِيْنَا فَاعْلَمَهُ فِي حَدْفِهَا يَقِينَا

(٢) فِي ب: مَكَّة.

(٣) فِي كِلْتَا التَّسْخِطَيْنِ : ثَبَاتٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالمَصَوَّبُ مَا هُوَ مُثَبَّتٌ .

(٤) فِي كِلْتَا التَّسْخِطَيْنِ : يَثْبِتَانِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٥) لِأَنَّ التَّوْنِ عَوْضٌ مِنَ الحِرْكََةِ وَالتَّنْوِينِ، وَالتَّنْوِينُ لَا يَثْبِتُ مَعَ الإِضَافَةِ؛ فَكَذَلِكَ مَا هُوَ بَدَلٌ مِنْهُ .

يُنْظَرُ : كَشْفُ المَشْكِالِ ١/٢٦١، وَشرحِ المَفْصَلِ ٤/١٤٥ .

بَابُ جَمْعِ التَّأْنِيثِ

وَكُلُّ جَمْعٍ فِيهِ تَاءٌ زَائِدَةٌ فَارْفَعَهُ بِالضَّمِّ كَرَفَعِ حَامِدَةٌ
وَتَنْصِبُهُ وَجَرُّهُ بِالْكَسْرِ نَحْوُ : كَفَيْتُ الْمُسْلِمَاتِ شَرِّي

جمع المؤنث السالم بالألف والتاء؛ والمؤنث له ثلاث علامات:

أحدها: التاء التي تثبت هاءً في الوقف^(١)؛ وهي على ضربين^(٢):

فارقة بين المذكر والمؤنث، كقولك: (مُسلم) و (مسلمة)؛ وفارقة

بين الجنس ونوعه، كـ (شجر) و (شجرة) .

وغير فارقة، كما^(٣) في (عَرَفَةٌ)^(٤) و (جَفْنَةٌ) .

الثانية^(٥): الألف المقصورة، كألف (سُعدى) و (حُبلى) .

الثالثة: الألف الممدودة، كألف (حسناء) و (حمراء) .

(١) «إنما وقف عليها بالهاء ووصل بالتاء؛ للفرق بين التاء التي تلحق الأسماء، وبين التاء التي تلحق الأفعال نحو (قامت) و (ذهبت)؛ فالوصل والوقف في تاء الفعل بالتاء على كل حال». . التبصرة ٦١٤/٢ .

(٢) ذكر ابن يعيش أن التاء تأتي في الكلام على عشرة أنواع؛ وقال الرضوي: أنها تجيء لأربعة عشر معنى .

يُنظر: شرح المفصل ٩٦/٥، وشرح الرضوي ١٦٤/٢، وشرح الكافية الشافية ١٧٣٤/٤، وابن الناطم ٧٥١ .

(٣) في كلتا النسختين: كماء، وهو تحريف؛ والصواب ما هو مثبت .

(٤) في أ: عَرَفَةٌ .

(٥) في أ: الثاني .

فَتَجْمَعُ هذه الثلاثة بالألف والتاء؛ فهما بمنزلة حرف الإعراب .

ويشترك في هذا الجمع من يعقل من المؤنث، وما لا يعقل، كقولك:

(مسلمات) و (فاطمات) و (سعديات) و (حسناوات) — بإبدال
الهمزة واواً^(١) — و (شجرات) .

[٢٤ / ب]

وَحُذِفَت التاء من (مسلمة) / ولم تُحذف الألف المقصورة ولا

الممدودة؛ والكُلُّ علامات التأنيث؛ لأنَّ التاء الَّتِي حُذِفَت كالتاء^(٢) الَّتِي بعد

الألف؛ فكَرِهوا أن يجمعوا بين علامتين كالشَّيء الواحد، فحذفوا الأولى؛
لاستغنائهم عنها بالتأنيث؛ وليس كذلك العلامتان؛ لأنَّهما من غير جنس التاء.

وحكم إعراب هذا الجمع : ضَمُّ تائه في الرَّع، وكسرهما في الجرِّ

والتَّصِب اتباعاً لجمع المذكر السالم؛ ومنصوبه محمولٌ على مجروره^(٣).

وجميع صفات المؤنث تجمع بالألف والتاء، إلا ما كان على وزن

(فَعْلَاء) الَّتِي مذكَّرها (أفعل)، كـ (بَيْضَاء) و (حَمْرَاء)؛

(١) إن كان الاسم المؤنث ممدوداً قَلِبَت الهمزة في جمعه واواً — كما مثل الشَّارح — .

يُنظر: التَّبصرة ٢/٦٣٨، وشرح ملحة الإعراب ١١٢ .

(٢) في أ : كالباء، وفي ب : كالياء، وكتناهما مصحَّفة .

(٣) «لأنَّه لَمَّا وجب حملُ التَّصِب على الجرِّ في جمع المذكر الَّذِي هو الأصل، وجب

— أيضاً — حملُ التَّصِب على الجرِّ في جمع المؤنث الَّذِي هو الفرع؛ حملاً للفرع

على الأصل؛ وإذا كانوا قد حَمَلوا : (أعد) و (نعد) و (تعد) على (يعد)

في الاعتدال، وإن لم يكن فرعاً عليه، فَلأنَّ يُحْمَل جمع المؤنث على جمع المذكر

وهو فرعٌ عليه، كان ذلك من طريق الأولى».

أو على^(١) وزن (فَعَلَى) الَّتِي مَذَكَّرَهَا (فَعْلَان)،^(٢) كـ (سَكَّرَى)
و (غَضَّبَى)؛ فلا يقال : (بَيْضَاوَات)، كما لم يَقُلْ في مَذَكَّرَهَا (أَيْبُضُونَ)،
وكذلك لا يُقال : (سَكَّرَاتُونَ)^(٣)؛ لأنَّ كلَّ ما لم يُجْمَع مُذَكَّرُهُ بالواو
والتون فلا يُجمع مُؤنَّثه بالألف والتاء^(٤).

وإنَّ كانَ مِمَّا ثَالِثُهُ أَلْفٌ بَعْدَهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ^(٥) الموقوف عليها بالهاء^(٦)؛
حُذِفَتِ التَّاءُ، وَقَلِبَتِ إِلَى أَصْلِهَا؛ فَتَقُولُ فِي جَمْعِ (غَزَاة) و (قَنَاة):
غَزَوَاتٍ، وَقَنَوَاتٍ؛ لِأَنَّ أَصْلَ أَلْفِهَا : الواو؛ وَتَقُولُ فِي جَمْعِ (قَنَاة)^(٧)

(١) في أ: وعلى .

(٢) قال سيبويه : «وليس شيءٌ من الصِّفَاتِ آخِرُهُ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ يَمْتَنَعُ مِنَ الْجَمْعِ بِالتَّاءِ
غَيْرِ (فَعْلَاءَ أَفْعَلٍ)، وَ (فَعَلَى فَعْلَانٍ) ». الكتاب ٦٤٧/٣ .

وَيُنْظَرُ : شرح التسهيل ١١٣/١، وشرح الكافية الشافية ٢٠٤/١، والارتشاف
٢٧٢/١، والهمع ٦٩/١ .

(٣) أي: فلا يقال في جمعها المؤنث: (سكراون).

(٤) أمَّا الكَوْفِيُّونَ فَإِنَّهُمْ يَجُوزُونَ فِيهِمَا أَنْ يُجْمَعَا جَمْعَ تَصْحِيحٍ؛ فَيَقُولُونَ: (بَيْضَاوَاتٍ)
و (أَيْبُضُونَ) وَ (سَكَّرَاتٍ) وَ (سَكَّرَانُونَ) . قال السَّيوطِيُّ : «ومحلُّ الخِلافِ ما
دَامَا بَاقِيَيْنِ عَلَى الوَصْفِيَّةِ، فَإِنَّ سُمِّيَ بِهِمَا جُمْعًا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ بِلَا خِلافٍ» .
الهمع ٦٩/١ .

وَيُنْظَرُ : التَّبَصُّرَةُ ٦٧٢/٢، ٦٧٣، وَشرح أَلْفِيَّةِ ابنِ مَعْطٍ ٢٩٧/١، وَالارتشاف
٢٧٢/١، وَحَاشِيَةُ يَسَ عَلَى التَّصْرِيحِ ٧٩/١ .

(٥) في أ: تاء تأنيث .

(٦) في أ: بهاء .

(٧) في ب: قنائة .

و(دَوَاةٌ)^(١): فَنِيَاتٌ^(٢)، / و دَوَيَاتٍ؛ لأنَّ أصلَ ألفها الياء .
 وقد جاء عن العرب جَمْعُ أسماءِ مُذَكَّرَةٍ من أجناس ما لا يعقل؛
 وذلك ممَّا لا يوجد إلاَّ سماعاً ولا يُقاس عليه، كقولهم في جمع (حَمَّامٌ)
 و(مَقَامٌ) و(سُرَادِقٌ)^(٣) و[إِيوان]^(٤): حَمَّامَاتٌ، وَمَقَامَاتٌ، وَسُرَادِقَاتٌ،
 وإِيوَانَاتٌ^(٥)؛ وكذلك: (المَحْرَمُ) و(شَعْبَان) و(رَمَضَانَ) و(ذُو القعدة)
 و(ابنُ عَرَسٍ)^(٦) و(ابنُ آوَى)^(٧): مُحَرَّمَاتٌ، وشَعْبَانَاتٌ،
 و[رَمَضَانَاتٌ]^(٨)، وذَوَاتِ القعدة، وبنَاتِ عَرَسٍ، وبناتِ آوَى^(٩).

(١) في أ: في جمع دواة، وفتاة .

(٢) في ب: فنيات.

(٣) السُرَادِقُ : ما أحاط بالبناء؛ والجمع : سُرَادِقَاتُ .

وقيل : هو كلُّ ما أحاط بشيءٍ من حائط، أو خِباء .

يُنظر : اللسان (سردق) ١٥٧/١٠ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٥) في أ : وإيوانات، وسُرَادِقَاتُ .

الإيوان : الصُّفَّةُ العظيمة كالأزَّج، وهو أعجميٌّ مُعَرَّبٌ، وجمعه : إيواناتٌ وأووينٌ .

يُنظر : الصَّحاح (أون) ٢٠٧٦/٥، والمعرب ١١٣، واللسان (أون) ٤٠/١٣ .

(٦) ابنُ عَرَسٍ : ذُووَيْبَةَ معروفة دون السنور، أشتَرُ أصلُ له ناب؛ والجمع : بنات

عَرَسٍ ذَكَرًا كان أو أنثى، معرفة ونكرة . اللسان (عرس) ١٣٧/٦ .

(٧) ابنُ آوَى : هو الصغير من الذئب . ينظر : المنتخب من غريب كلام العرب ٣٧٠/١ .

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٩) يُنظر : شرح ألفية ابن معطٍ ٣٠٣/١، وشرح التسهيل ١١٤/١، والجمع ٧٠/١ .

بَابُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ

وَكُلُّ مَا كُسِّرَ فِي الْجُمُوعِ كَالْأَسَدِ وَالْأَيَّاتِ وَالرُّبُوعِ
فَهُوَ نَظِيرُ الْفَرْدِ فِي الْإِعْرَابِ فَاسْمَعْ مَقَالِي وَاتَّبِعْ صَوَابِي

جمع التَّكْسِيرِ هو : ما تَغَيَّرَ^(١) [فيه] نظم الواحد وبنأؤه^(٢)؛ لِأَنَّ
واحدَهُ يُكْسَرُ فِيهِ كَمَا يُكْسَرُ الْإِنَاءُ، ثُمَّ يُجْمَعُ عَلَى صِيغَةٍ أُخْرَى^(٣) .
والتَّغْيِيرُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ^(٤):

(١) (فيه) ساقطة من أ .

(٢) تغيير نظم الواحد وبنأؤه يكون لفظاً أو تقديراً؛ أمَّا الأوَّل فقد مثل له الشَّارِحُ
بعدهُ أمثلة، وأمَّا الثَّانِي : فنحو : (فُلُك) فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الْوَاحِدِ وَعَلَى الْجَمْعِ،
وفاؤها مضمومة .

لكنَّ التَّقْدِيرَ مُخْتَلَفٌ؛ أمَّا الْوَاحِدُ فكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فِي الْفَلَكِ الْمَشْحُونِ ﴾
[الشَّعْرَاءُ : ١١٩]، وَضَمَّةُ الْفَاءِ حِينَئِذٍ بِمَنْزِلَةِ ضَمِّ الْفَاءِ فِي (قُفْل)، وَأَمَّا الْجَمْعُ
فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَكِ وَجَرَيْنَ ﴾ [يُونُسُ : ٢٢]، وَالضَّمَّةُ
بِمَنْزِلَةِ ضَمَّةِ الْجَمْعِ فِي (حُمْر) .

يُنظَرُ : أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ٦٤، وَشَرْحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَعْطٍ ٢٩٢/١ .

(٣) فِي أ : صِيغ .

(٤) وَبَعْضُهُمْ قَسَمَ التَّغْيِيرَ اللَّفْظِي إِلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ : لِأَنَّهُ إِمَّا بَزِيَادَةٍ، كـ (صِنُو)
وَ (صِنْوَان)، أَوْ بِنَقْصٍ، كـ (تُخْمَةٌ) وَ (تُخَمٌ)، أَوْ بِتَبْدِيلِ شَكْلِ، كـ (أَسَدٌ)
وَ (أَسْدٌ)، أَوْ بِزِيَادَةٍ وَتَبْدِيلِ شَكْلِ، كـ (رَجُلٌ) وَ (رِجَالٌ)، أَوْ بِنَقْصٍ وَتَبْدِيلِ
شَكْلِ، كـ (رَسُولٌ) وَ (رُسُلٌ)، أَوْ بِهَنْ، كـ (غُلَامٌ) وَ (غِلْمَانٌ) .

أَحَدَهَا: بزيادة؛ كقولك في جمع (ثَوْبٍ): أَثْوَاب .

الثّاني: بنقصان؛ كقولك في جمع (كتاب) و (إزار) : كُتُب ، و أُزُر .

الثّالث: أن يأتي / على عَدَدِ حُرُوفِهِ مع تغيير الحركة والسّكون؛

كقولك في جمع (رَهْنٍ) و (سَقْفٍ): رُهْنٌ ، و سُقُف .

وحكم إعراب هذا الجمع كإعراب واحده؛ في اعتقَابِ حركات

الإعراب عليه^(١) .

والألفاظ^(٢) التي بها الجمع تنقسم إلى قسمين :

قسمٌ وُضِعَ لأقلّ العدد .

وقسمٌ وُضِعَ للكثرة .

وحدّ القليل ما بين الثلاثة إلى العشرة، والكثير ما جاوز ذلك .

وأبنية جمع القلّة أربعة؛ وهي :

(أَفْعُل) : كـ (كَلْبٍ) و (أَكْلُبٍ) .

و (أَفْعَال) : كـ (جَمَلٍ) و (أَجْمَالٍ) .

و (أَفْعِلَة) : كـ (رِذَاءٍ) و (أَرْدِيَّةٍ) .

= يُنظر : أوضح المسالك ٢٥٤/٣ ، والتّصريح ٣٠٠/٢ ، والأشموني ١١٩/٤ .

(١) «أتمّأ أعرب بالحركات؛ لأنّ الغرض — وهو الفرق بين المعاني — يحصل بها، وإذا

حصل الغرض بالأخفّ، فلا يعدل عنه إلى غيره؛ ولأنّ بناءه لمّا كان مخترعاً كبناء

الواحد أعرب كإعرابه» .

شرح ألفية ابن معطٍ ٢٩٢/١ .

(٢) في أ : وللألفاظ .

و (فَعْلَةٌ): كـ (غُلَامٍ) و (غَلِمَةٍ) .
 وما سوى هذه الأربعة فهي جموع^(١) كَثْرَةٌ، وَيُسْتَعْمَلُ كُلُّ مِنْهَا
 فِي مَوْضِعِ الْآخَرِ مَجَازاً^(٢) .

(١) فِي أ : فَجَمُوعٌ كَثْرَةٌ .

(٢) «أَي : إِنْ كَانَ لِلْمَفْرَدِ الْجَمْعَانِ؛ أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا جَمْعٌ قَلَّةٌ أَوْ جَمْعٌ كَثْرَةٌ،

فَلَا تَجَوِّزُ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مِنْ قَبِيلِ الْمَشْتَرِكِ». الصَّبَّانُ ٤/١٢٠ .

فصل

والمذكور ههنا من هذا الجمع مما يحتاج إلى معرفة تصريف ألفاظه،
ومما يختصّ على سبيل الاختصار .

نبتدئ أولاً بالثلاثي على ترتيب أوزانه؛ والغالب أن يأتي جمع^(١)
جميعها على (أفعال)^(٢)، وقد يأتي منها على غير ذلك .

الأول : فَعَلُّ سَالِمٍ ساكن العين كـ (سَمِعَ) و (أَسْمَاعٍ)؛ و (أَفْعُلُ)
كـ (اَكْعُبُ)، وفي الكثرة (فَعَالٌ) كـ (كَعَابُ)^(٣)؛ و (فُعُولُ)
كـ (نُجُومُ)؛/ و (فُعْلَانٌ) كـ (بُطْنَانُ)^(٤)، و (فَعِيلٌ) كـ (عَبِيدُ)؛ و (فَعْلٌ)
كـ (لَحْدُ)^(٥)؛ و (فِعْلَانٌ) كـ (عَبْدَانُ)؛ و (أَفْعَلَةٌ) كـ (أَنْجِدَةٌ).

وتما عينه ألف، أو واو، أو ياء، فيأتي [على (أفعال) كـ (أَبْوَابٍ)
و (أَنْبُوبٍ) و (أَيَّاتٍ)؛ و (أَيِّتٍ) و (أَنْبُوبٍ) شاذان]^(٦)؛ ومن مضاعفه

[١/٢٦]

(١) في ب : جميع .

(٢) في ب : على أفعال كأبواب، وأثواب، وأبيات؛ وأبيت، وأثوب شاذان؛ وقد تأتي
منها على غير ذلك . وهو انتقال نظرٍ من التاسخ، واخلط بين الأسطر .

(٣) في ب : كلكعاب .

(٤) بُطْنَانٌ : جمع بطن؛ والبطن : خلاف الظهر .

يُنظر : القاموس (بطن) ١٥٢٣ .

(٥) في ب : وفعل : كألحد .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ب في هذا الموضع؛ ولانتقال النظر كتبه التاسخ أول

الأمر عندما ذكر (أفعال) — كما بينا ذلك — .

وشدّ (أبيت) و (أنبوب)؛ لاعتلال العين؛ لأن أفعل جمع لكل اسم ثلاثي على فَعْلٍ =

(فُعُول) كـ (فُصُوص)؛ و (فُعُولَة) كـ (عُمُومَة) .
 و^(١) [(فَعَل) المفتوح^(٢) العين له من الجموع: (أَفْعَال) كـ (أَبْصَار)؛
 و (أَفْعُل) كـ (أَزْمُن)؛ و (فُعُول) كـ (ذُكُور)؛ و (فُعْلَان) كـ (حُمْلَان)^(٣)،
 و (فُعُل) كـ (أُسْدٍ)؛ و (فِعَالَة) كـ (حِجَارَة)؛ و (فِعِيل) كـ (عِصِي)؛
 و من مُعْتَلِّهِ (أَفْعُل) كـ (أَدْوُر) .
 و^(٤) [(فَعِل) المكسور العين من أوزان جمعه: [(أَفْعَال) كـ
 (أَكْتَأَف)؛ و (فُعُول) كـ (كُبُود) و (وُعُود)؛ و (فُعُل) كـ (تُمُر)^(٥) .
 و (فَعُل) المضموم العين من أوزان جمعه^(٦) [(أَفْعَال) كـ (أَعْضَاد)؛
 و (فِعَال) كـ (رِجَال)؛ و (أَفْعُل) كـ (أَضْبَع)^(٧) شاذ^(٨) .
 المكسور الفاء الساكن العين من أوزان جمعه: (أَفْعَال) كـ (أَحْمَال)^(٩)،

= صحيح العين، نحو: (أكلب)، وخرج بصحيح العين المعتلّ العين، نحو: (ثوب) و(بيت).
 يُنظر: أوضح المسالك ٣/٢٥٤، وابن عقيل ٢/٤١٦ .

(١) (الواو) ساقطة من أ .

(٢) في ب : مفتوح .

(٣) الحُمْلَان : جمع حَمَل، وهو : الجَذَع من أولاد الضَّان . اللسان (حمل) ١١/١٨١ .

(٤) (الواو) ساقطة من أ .

(٥) في ب : تمر .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٧) في أ : لأضبع .

(٨) أضبع شاذ؛ لأنَّ أَفْعُل يطرّد في نوعين من المفردات ليس منها أضبع .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ٤/١٨١٦، ١٨١٧، والأشموبي ٤/١٢٢، ١٢٣ .

(٩) الحِمْلُ : بالكسر : ما حُمِل على ظهره أو رأس؛ والجمع : أَحْمَال .

و(فُعُول) كـ (سُتور)؛ و (فِعْلَةٌ) كـ (قِرْدَةٌ)؛ و (فُعْلَان) كـ (ذُوْبَان)؛
و(أَفْعُل) [كـ] ^(١) (أَذُوْب)؛ وهو قليل؛ و (فِعْلَان) كـ (صِنْوَان) ^(٢)؛ و(أَفْعَال)
لَمَّا عَتَلَّ عَيْنَهُ كـ (آبَار) ^(٣) و (أَمْيَال) ^(٤)؛ و (فِعْعَال) كـ (رِيَّاح)؛ و من
مضاعفه (فِعْعَال) كـ (زِقَاقٍ)، و (فُعُول) كـ (زُقُوقٍ).

المكسور ^(٥) الأوّل المفتوح العين منها: (أَفْعَال) كـ (أَعْنَاب)

/و(أَصْلَاعٍ) و(أَصْلَعٍ) ^(٦) شاذّ . [٢٦ / ب]

[و ^(٧)] المكسور الفاء والعين له: (أَفْعَال) كـ (إِبِل) و (آبَال).

المضموم الأوّل الساكن العين من أوزان جمعه (أَفْعَال) كـ (أَقْفَال)؛
وَشَذَّ (أَفْعُل) ^(٨) كـ (أَرْكُن)؛ و(فُعُول) كـ (بُرُود)، و (فِعْلَان) لمعتله

= اللسان (حمل) ١١١/١٧٧ .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) الصنّوان : جمع صنو، وهو : الأخ الشقيق، والعم، والابن، والشّيء يخرج مع آخر
من أصل واحد . اللسان (صنا) ٤٧٠/١٤ .

(٣) مفرد آبار : بئر؛ وبئر ليست معتلة العين، لكنّها قد تصير إلى (بير) بعد إبدال الهمزة
ياء - وهو مطّرد إذا كانت ساكنة وقبلها كسرة -، فلعلّه نظر إلى حالتها الطّارئة .

يُنظر : الوجيز في علم التصريف ٤٨، وشرح الملوكي ٢٤٤، والمتع ٣٧٩/١ .

(٤) في ب: أمثال.

(٥) في ب : المكسورة .

(٦) (أَصْلَع) شاذّ؛ لأنّ أَفْعُلُ يطّرد في نوعين من المفردات ليس منها (أَصْلَع) .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ٤/١٨١٦، ١٨١٧، والأشموبيّ ٤/١٢٢، ١٢٣ .

(٧) (الواو) ساقطة من أ .

(٨) يبيّن علّة الشّدوذ في مثل هذا الموضع فيما سبق .

كـ (كَيْزَانٌ) ^(١)؛ و (أَفْعَالٌ) كـ (أَسْوَارٍ)؛ و (فِعَالٌ) كـ (رِمَاحٍ) ^(٢).
المضموم الأول المفتوح العين من أوزان جمعه: (أَفْعَالٌ)
كـ (أَرْطَابٍ)؛ و (فِعْلَانٌ) كـ (صِرْدَانٍ) ^(٣)؛ و (فُعْلَانٌ)
كـ (جُرْدَانٍ) ^(٤).

المضموم العين والفاء من أوزان جمعه: (أَفْعَالٌ) كـ (أَطْنَابٍ)
و (أَعْنَاقٍ) في القلّة والكثرة؛ ومن مضعفه (أَفْعَالٌ) كـ (أَمْدَادٍ) ^(٥)؛ و شَدَّ
منه (فُعُولٌ) كـ (خُصُوصٍ) ^(٦).

(١) الكُوزُ : من الأواني : معروف؛ وهو مشتق من ذلك؛ والجمع : أكوازٌ، وكيزانٌ،
وكوزةٌ.

اللسان (كوز) ٤٠٢/٥ .

(٢) في ب : كرياح، وهو تحريف .

(٣) الصِّرْدَانُ : جمع صِرْدٍ، وهو : طائر فوق العصفور . وقيل : هو طائر أبقع ضخم
الرأس يكون في الشجر، نصفه أبيض، ونصفه أسود، ضخم المنقار . اللسان (صرد)
. ٢٥٠، ٢٤٩/٣ .

(٤) في كلتا النسختين: جعلان، وهو تحريف .

والجُرْدَانُ: الذَّكَرُ مِنَ الْفَأْرِ، وَقِيلَ: الذَّكَرُ الْكَبِيرُ مِنَ الْفَأْرِ.

وجمعه: جِرْدَانٌ.

اللسان: (جرذ) ٤٨٠/٣ .

(٥) الأمداد: جمع مُدٍّ، وهو: ضربٌ من المكابيل، وهو ربع صاع، وهو قدر مُدٍّ.

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَالصَّاعُ : خَمْسَةُ أَرْطَالٍ؛ وَالْجَمْعُ : أَمْدَادٌ، وَمِدْدٌ، وَمِدَادٌ

- كَثِيرَةٌ -، وَمِدْدَةٌ . اللِّسَانُ (مدد) ٤٠٠/٣ .

(٦) الخُصُّ: بَيْتٌ مِنْ شَجَرٍ أَوْ قَصَبٍ؛ وَقِيلَ: الخُصُّ: الْبَيْتُ الَّذِي يُسَقَّفُ عَلَيْهِ بِخَشْبَةٍ =

فصل

الرَّبَاعِيّ يَأْتِي جَمْعَ (فَعَال) عَلَى اخْتِلَافِ فَائِهِ، عَلَى (أَفْعَلَة) فِي الْقِلَّةِ^(١) كـ (أَغْرِبِيَّة)، وَفِي الْكَثْرَةِ: (فِعْلَان) كـ (غَرِبَان)، وَ (أَفْعَلَة) كـ (أَطْعَمَة) وَ (أَحْمِرَة) وَالْكَثِيرَ (حُمُرٌ)، وَ (فُعَل) كـ (شُهَب)؛ وَ (أَفْعَلَة) لِلْمَعْتَلِّ اللَّامِ كـ (أَقْبِيَّة)، وَلِلْمُدُودِ كـ (أَرْدِيَّة)، وَمُضَاعَفًا لـ (زِمَامٍ)^(٢) كـ (أَزِمَّة)؛ وَمِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْقِلَّةِ (فِعْلَة) كـ (غَلَام) وَ (غَلْمَة). وَمِنْ الْكَثْرَةِ (فُعَل) كـ (أُتُن)؛ وَمِمَّا ثَالِثَهُ حَرْفُ عِلَّةٍ: (قُصَب) وَ (صُئِر)، وَ (فُعَل) لِلْمُوْتِّ كـ (غُرْفٍ)، وَلِلْمُوْتِّ بِالْأَلْفِ الْمَقْصُورَةِ كـ (الْكُبْرَى) وَ (كُبْرٍ)، وَ (فُعَل) كـ (قِصَع)^(٣).

وَجَائِزٌ أَنْ يَجْمَعَ مَا كَانَ عَلَى (فُعَلَة) / مِنْ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ، وَمَكْسُورِهَا، أَوْ مَضْمُومِهَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ .
فَإِنْ كَانَ صِفَةً جُمِعَ عَلَى (فَعَلَات) - بِسُكُونِ الْعَيْنِ - كـ (ضَخْمَة) وَ (عَبْلَة)^(٤)؛ فَتَقُولُ: ضَخْمَات، وَ عَبَلَات .

[٢٧ / أ]

= عَلَى هَيْئَةِ الْأَرْج . اللَّسَان (خِصَص) ٢٦/٧ .

(١) فِي أ: قِلَّة .

(٢) أَي: جَمْعًا لَزِمَام .

(٣) الْقَصْعَةُ : الصَّحْفَةُ . الْقَامُوس (قِصَع) ٩٧١ .

(٤) الْعَبْلُ : الضَّخْمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ؛ وَامْرَأَةٌ عَبْلَةٌ أَي : تَامَّةُ الْخَلْقِ؛ وَالجَمْعُ : عَبَلَات، وَعِبَال .

اللَّسَان (عِبَل) ٤٢٠/١١ .

وإن كان اسماً، كـ (جَفْنَةٌ)^(١) جُمِعَ بفتح عينه وسكونها، كـ (جَفَنَاتٍ) و (جَفَنَاتٍ) و (جَفَانٍ)، وكذلك (صَحْفَةٌ)^(٢).

فإن كان ثاني الاسم حرف علة سكنت في جَمْعِهِ، كـ (يَيْضَاتٍ) و (رَوْضَاتٍ)^(٣)؛ وتقول في المضَعَف: (مَرَّاتٍ) .

ويفرَّق^(٤) في هذا بين المخلوق والمصنوع [فتقول]^(٥): (نَخَلَاتٍ) و (نَخْلٍ)، و (جَوَزَاتٍ) و (جَوُزٍ)؛ ولا يُقال: [في]^(٦) (جَفَنٍ)؛ ([جفَنَاتٍ]^(٧)) لأنه مصنوع؛ وتقول في (ظُلْمَةٌ)^(٨): (ظُلُمَاتٍ) و (ظُلْمٍ) - بضم ثانيه وتسكينه وفتح - فتقول: (ظُلُمَاتٍ) و (ظُلُمَاتٍ) [وظُلُمَاتٍ]^(٩).

(١) في أ: كحفنه.

(٢) يُنظر: الكتاب ٥٧٨/٣، والتبصرة ٦٤٨/٢ .

(٣) الكتاب ٥٩٢/٣ .

(٤) في أ: وتفرَّق .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٨) فُعلة نحو: (ظُلْمَةٌ) جمعها المكسّر على فُعَل نحو (ظُلْمٍ)، وجمعها المُسَلَّم بالألف والتاء على ثلاثة أوجه:

أحدها: (ظُلُمَاتٍ) بإسكان الثاني على الأصل .

والثاني: (ظُلُمَاتٍ) بضم الثاني على الاتباع .

والثالث: (ظُلُمَاتٍ) بفتح الثاني تخفيفاً . التبصرة ٦٥٣/٢ .

(٩) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

وكذلك المكسور الفاء بكسرها وفتحها؛ فتقول في (سِدْرَة):
 (سِدْرَاتٍ) و(سِدْرَاتٍ) ^(١). [وسِدْرَاتٍ] ^(٢).
 ومن جُمُوع ^(٣) الكثرة (فُعَلَة) وصفٌ لمدّكر عاقل، ك(قُضَاة)
 و(رُمَاة)؛ و (فُعَلَة) ك(كَمَلَة) ^(٤) و(فَجْرَة) ^(٥).

ومنه: (فَعَلَى) ممّا جاء صفة ك(فَعِيل) ^(٦) و(فَعَلَى)، أو لِمَا هو بمعنى
 فاعل ك(مَرَضَى) ^(٧)، أو لفاعل ك(هَلَكَى)، أو لفِعْل ^(٨) ك(مَوْتَى)،
 أو لأفْعَل ك(حَمَقَى)، أو لفَعْلَان ك(سَكْرَى).

ومنها: (فُعَلَاء) وأكثر ^(٩) ما يدلّ على / مدح جمعاً لفِعِيل
 ك(ظُرْفَاء) ^(١٠)، ومنه أفعال ك(أَشْرَافٍ)؛ أو لفَاعِلٍ ك(صُلْحَاء)،
 ومنه (أَفْعِلَاء) لفِعِيلٍ ك(أَشِدَّاء) و(أُولِيَاء).

[٢٧ / ب]

(١) السِدْرُ: شجر التّيق، واحدها: سِدْرَة، وجمعها: سِدْرَاتٌ، وسِدْرَاتٌ، وسِدْرَاتٌ،
 وسِدْرٌ، وسُدُورٌ - الأخيرة نادرة - . اللسان (سدر) ٣٥٤/٤ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٣) في ب: ومن جمع .

(٤) في أ: ككَلَة، وفي ب: ككَلَمَة، وكلتاها محرّفة، والصّواب ما هو مثبت .

(٥) في أ: فحوة .

(٦) جاء وصفاً على فِعِيل بمعنى (مفعول) دالاً على هلك أو توجّع، ك(قتيل)
 و(قتلى) و(جريح) و(جرّحى) . يُنظر: ابن النّاطم ٧٧٣، والأشْمُونِي ١٣٢/٤ .

(٧) «فِعِيل بمعنى فاعل، ك(مريض) و(مَرْضَى)» . ابن النّاطم ٧٧٣ .

(٨) في أ: لفِعِيل، وفي ب: لفعل، وكلتاها محرّفة .

(٩) في كلتا النسختين: أو أكثر، والصّواب ما هو مثبت.

(١٠) في ب: كطرفا.

ومنها: أوزانٌ يُعَلَّمُ بها على اختلافها نهايةً ما يرتقي إليه الجمع، فمنها: (أَفَاعِل) جمع (أَفْعَل) كـ (أَدَاهِم) و (أَجَادِل)، و (فَوَاعِل) لـ (فَوَعِل) ^(١) - كـ (جَوَاهِر)، و لـ (فَاعِل) ^(٢) كـ (طَوَابِع)، ولمذكّر لا يعقل كـ (صَوَاهِل)؛ وشذّ منه للمذكّر العاقل: (فَوَارِس) و (سَوَابِق)، ومنه صِفَةٌ لِمَوْتٌ كـ (حَوَائِض) و (صَوَاحِب)، ولفاعلة مطلقاً كـ (فَوَاطِم).
ومنه ^(٣) (فَعَائِل) كـ (سَحَائِب) و (رَسَائِل)؛ وللمجرد من الهاء كـ (عَجَائِز)؛ ومنه (فَعَالِي) كـ (مَوَام) ^(٤)، و (سَعَال) ^(٥)، و (فَعَالِي) كـ (عَذَارِي) و (حَبَالِي)، و (فَعَالِي) كـ (كِرَاسِي)، و (فَعَالِل) كـ (جَعَاغِر) و (بِرَائِن)، وما قيل آخره حرف مدٍّ يُجْمَع على (فَعَالِيل) كـ (قَنَادِيل)؛ وهذان المثالان إليهما مُنتهى الجموع .

فإذا كان في الاسم من حروف الزيادة ما يخلّ بقاؤه بأحد المثالين حُذِفَ كـ (سَفَارِج) ^(٦)؛ فإن تَأْتَى بحذف بعضٍ وإبقاء بعضٍ؛ أُبْقِيَ ^(٧) ماله مزيّةً، فإن

(١) في أ : كفوعل .

(٢) في أ : كففاعل .

(٣) أي : من جموع الكثرة .

(٤) في ب : كمرامي، وهو تحريف . والمَوَمَاءُ : المفازةُ الواسعةُ الملساء؛ وقيل : هي

الفلاة التي لا ماء بها ولا أنيس بها؛ وجمعها : مَوَام . اللسان (موم) ٥٦٦/١٢ .

(٥) السَعَالَةُ : الغول؛ وقيل : هي ساحرة الجن، وجمعها : سَعَال . اللسان (سعل) ٣٣٦/١١ .

(٦) أمّا الخماسي : فإن كان مجرداً جُمِع في القياس على (فَعَالِل) بحذف آخره

نحو : (سَفَرَجَل) و (سَفَارِج)؛ ويجوز حذف رابعه إن كان ممّا يزداد كنون (خَلْدَرَنْق)

أو من مخرج ما يزداد كدال (فرزدق)، فلك أن تقول: (فَرَارِق)، والأجود (خدارن)

و(فَرَارِد). ابن الناظم ٧٨٣.

(٧) في كلتا النسختين: ابقاء، والتصويب من ابن الناظم ٧٨٤.

ثبت التّكافؤ؛ فالحاذف^(١) مُخَيَّر؛ فعلى هذا تقول^(٢) في^(٣) / جمع (مُسْتَدْع):
(مَدَاع)^(٤)، [و^(٥)] حذفوا ما قبل الآخر إذا^(٦) كان يشبه حروف الزيادة، فقالوا
في (فَرَزْدَق): (فَرَاذِد) و(فَرَاذِق).

(١) في كلتا النسختين: فالحاذق والتصويب من ابن الناظم ٧٨٤.

(٢) في أ: يقول .

(٣) أي: فيما له مزية.

(٤) «تقول في (مُسْتَدْع) : (مَدَاع) بحذف السّين والتاء معاً؛ لأنّ بقاءهما يخلّ ببنية الجمع؛ وأبقيت المسيم لأنّ لها مزية في المعنى عليهما؛ لكون زيادتها المعنى مختصّاً بالأسماء؛ بخلافهما فإنّهما يزدان في الأسماء والأفعال». الأشموني ١٤٩/٤ .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٦) أي: إذا لم يكن له مزية.

بَابُ حُرُوفِ الْجَرِّ

وَالْجَرُّ فِي الْأِسْمِ الصَّحِيحِ الْمُنْصَرِفِ بِأَحْرَفٍ هُنَّ إِذَا مَا قِيلَ صِفٌ
مِنْ وَإِلَى وَفِي وَحَتَّى وَعَلَى وَعَنْ وَمُنْذُ ثُمَّ حَاشَا وَخَلَا

قوله: (والجرُّ في الاسم) يُشير إلى اختصاصه به .

وقوله: (الصَّحِيح) احترازًا مِنَ الْمُعْتَلِّ؛ لِأَنَّ الْجَرَّ فِيهِ مُقَدَّرٌ .

وقوله: (المنصرف) احترازًا تَمَّا لَا يَنْصَرِفُ .

وقوله: (بأحرف) يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الْأِسْمَ يُجْرُّ بِغَيْرِ الْحَرْفِ، وَهُوَ الْأِسْمُ؛

فَإِنْ تَضَمَّنَ الْأِسْمَ الْأَوَّلَ مَعْنَى زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ فَهُوَ ظَرْفٌ^(١)، وَالْأِسْمُ الثَّانِي

مَخْفُوضٌ^(٢) بِهِ؛ وَإِنْ لَمْ يَتَضَمَّنْ ذَلِكَ فَهُوَ مُضَافٌ^(٣)، وَالثَّانِي مُضَافٌ إِلَيْهِ؛

لِكُنْهُ تَقَدَّمَ بِذِكْرِ الْحَرْفِ؛ لِأَنَّهُ أَوْلَى بِالْعَمَلِ مِنَ الْأِسْمِ .

وابتداءً بذكر (مِنْ) لِأَنَّهَا أُمَّ / الْبَابِ؛ وَهُوَ حَرْفٌ جَرٌّ يَدْخُلُ عَلَى

الظَّاهِرِ، وَعَلَى الْمَضْمَرِ؛ تَقُولُ: (أَخَذْتُ مِنْ زَيْدٍ) وَ(سَمِعْتُ مِنْهُ)؛ وَلَهُ مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: ابْتِدَاءُ الْعَايَةِ فِي الْمَكَانِ، كَقَوْلِهِ^(٤): (قُمْتُ مِنَ الدَّارِ) .

وَلِلتَّبَعِيضِ، كَقَوْلِكَ: (أَنْفَقْتُ مِنَ الْمَالِ) .

وَلتَّمْيِيزِ الشَّيْءِ^(٥) مِنْ غَيْرِهِ، كَقَوْلِكَ: (أَحَبُّ الْحَمَامِ مِنَ الطَّيْرِ) .

(١) فِي كِلْتَا النَّسَخَتَيْنِ: طَرَقَ وَالصُّوَابُ مَا هُوَ مُثَبَّتٌ .

(٢) فِي ب: مَحْفُوظٌ .

(٣) فِي أ: فَهُوَ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَهُوَ سَهْوٌ .

(٤) فِي ب: كَقَوْلِكَ لَهُ .

(٥) أَي: (مِنْ) الَّتِي لِيَبَيِّنَ الْجِنْسَ .

وتكون سيّية، كقولك: (من أجل السلامة أطلت الصمّت).

ومنه قول الفرزدق^(١):

يُعْضِي حَيَاءً وَيُعْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَمُّ^(٢)

وتقع^(٣) مكان باء القسم، كقولهم: (من ربّي ما فعلت ذلك)

أي: برّبّي أقسمتُ .

(١) هو: همام بن غالب بن صعصعة المِجاشعيّ، يُكنى أبا فراس؛ شاعرٌ من التّباء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللّغة، كان بينه وبين جرير هجاء مستمرّ؛ توفي سنة (٥١١٠هـ) وقيل: (٥١١٤هـ).

يُنظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٢٩٨، والشعر والشعراء ٣١٠، والأغاني ٢١/٢٧٨، والخزانة ١/٢١٧ .

(٢) هذا بيتٌ من البسيط، ينسب للحزين الكِنانيّ (عمرو بن عبد وهب) . في الأغاني ١٥/٢٦٣، واللّسان (حزن) ١٣/١١٤، والمؤتلف والمختلف ٨٨، ٨٩ . ويُنسب لفرزدق من كلمة قالها في مدح زين العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ ابن أبي طالب - رضي الله عنه .

(والإغضاء) في الأصل أن تُقارب بين جفنيّ عينيك حتى لتكاد تطبّقهما .

(والمهابة): التعظيم والإجلال . و(الابتسام): أوائل الضحك .

والشّاهد فيه: (من مهابته) حيث جاءت (من) للتعليل، بمعنى: من أجل مهابته .

يُنظر هذا البيت في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ ٤/١٦٢٢، وأمالِي المرتضى ١/٦٢، وشرح المفصل ٢/٥٣، وأوضح المسالك ٢/١٣١، والمغني ٤٢١، والأشعريّ

٢/٢١٣، وديوان الفرزدق ٢/١٧٨ .

(٣) في أ: ويقع .

وتكون زائدة^(١)، ويشترط لذلك^(٢) أن تكون بعد حرف نفي، كقوله تعالى: ﴿مَالِكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وِلِيِّ وَلَا شَفِيعٍ﴾^(٣)؛ أو بعد استفهام كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾^(٤).
وتكون [زائدة]^(٥) في الموجب؛ وهو مذهب الأخفش^(٦)؛

(١) إذا كانت زائدة لها ثلاثة شروط:

١- أن يسبقها نفي أو شبهه؛ وهو النهي والاستفهام .

٢- أن يكون مجرورها نكرة .

٣- أن يكون إما فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ.

وذهب الكوفيون والأخفش إلى عدم اشتراط النفي أو شبهه، وجعلوها زائدة في نحو قولهم: (قد كان من مطر). وذهب الأخفش أيضاً إلى عدم اشتراط أن يكون مجرورها نكرة.

ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٧٢، وشرح التسهيل ٣/١٣٨، وأوضح المسالك ٢/١٣٠، وشفاء العليل ٢/٦٥٧، والأشموني ٢/٢١٢، والصّبّان ٢/٢١١ .

(٢) في أ: ذلك.

(٣) من الآية: ٤ من سورة السّجدة .

(٤) من الآية: ٣ من سورة فاطر .

(٥) (زائدة) ساقطة من ب .

(٦) هو: سعيد بن مسعدة، أبو الحسن، الأخفش الأوسط: من أكابر التّحويين البصريين؛ كان من أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل، قرأ التّحو على سيبيه، وقرأ عليه الكتاب أبو عمر الجرمي والمازني، وروى عنه أبو حاتم السّجستاني؛ ومن مصنفاته: معاني القرآن، و العروض، و القوافي؛ توفي سنة (٢١٥ هـ) .

ينظر: أخبار التّحويين البصريين ٦٦، وطبقات التّحويين واللّغويين ٧٢، ونزهة الألباء ١٠٧، وإنباه الرّواة ٢/٣٦ - ٤٣، وإشارة التّعيين ١٣١، والبلغة ١٠٤ .

وسيبويه^(١) لا يرى ذلك، ومنه قول إياس بن الأرت^(٢):

فَإِنْ يَكُ خَيْرٍ أَوْ يَكُنْ^(٣) بَعْضُ رَاحَةٍ فَإِنَّكَ لَأَقِي^(٤) مِنْ هُمُومٍ وَمِنْ كَرْبٍ^(٥)

وتقع مكان (على)، كقوله تعالى: ﴿وَصَرَّاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾^(٦) أي: على القوم.

= ورأي الأخفش موجود في معاني القرآن ٢٧٢/١.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل ١٣٨/٣: «وبقوله: أقول؛ لثبوت السَّماع بذلك

نظماً ونثراً؛ فمن التثر قوله تعالى: {وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ} [الأنعام: ٣٤] ...

ومن التظم المتضمن زيادة (مِنْ) في الإيجاب قول عمر بن أبي ربيعة:

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرَّ

أراد: فما قال كاشح لم يضر».

ويُنظر: مقدّمة في النحو ٦٣، وشرح المفصل ١٠/٨، ١٣٧، وشرح الكافية الشافية

٧٩٨/٢، وشفاء العليل ٦٥٧/٢، والأشعوري ٢١٢/٢.

(١) يُنظر: الكتاب ٣١٥/٢، ٣١٦، ٢٢٥/٤.

(٢) إياس بن الأرت الطائي: شاعر إسلامي مُقلِّد، وفارسٌ كريم مُفلقٍ.

يُنظر: شرح الحماسة للتبريزي ٤٢٣/١، وشعر طيء وأخبارها في الجاهلية والإسلام ٥٣٣/٢.

(٣) في أ: أو تكن .

(٤) في ب: لاقين .

(٥) هذا بيتٌ من الطويل .

والمعنى: أن الدهر لا يصفوا كدره؛ فكما تلقي الرَّاحة تلقي الغمّ في مقابلها .

والشاهد فيه: (من هموم) على أن (مِنْ) زائدة في الموجب؛ وهو مذهب الأخفش .

يُنظر هذا البيت في: الحماسة ٣٦/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٧٨/٣،

وشرح الحماسة للتبريزي ١٣٧/٣، والتذكرة السعدية ٣٠٦، ٤٤٧، وشعر طيء ٥٣٤/٢.

(٦) من الآية: ٧٧ من سورة الأنبياء .

وتكون مكان (الباء)، ^(١) كقوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ ^(٢) [أ/٢٩] أي: بأمر الله.

وقد يكون دالاً على ضَرْبٍ من التَّعْتِ، كقوله تعالى ^(٣): ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ ^(٤) أي: الرِّجْسُ الْوَثْنِيُّ ^(٥).
وتكون بمعنى (في)، كقوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ ^(٦).

وتقع لابتداء الغاية في ^(٧) الزَّمان، كقول امرئ القيس ^(٨):
لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ؟ أَقْوَيْنَ ^(٩) مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ ^(١٠)

(١) في ب: التاء، وهو تصحيف .

(٢) من الآية ١١ من سورة الرعد .

(٣) (تعالى) ساقطة من ب .

(٤) من الآية ٣٠ من سورة الحج .

(٥) (من) في الآية الكريمة لبيان الجنس عند كثير من النحويين .

ينظر: شرح المفصل ١٠/٨، والمغني ٤٢٠/، وجواهر الأدب ٢٧١ .

(٦) من الآية ٤ من سورة الأحقاف .

(٧) في أ: من .

(٨) هذا وهمٌ من الشَّارحِ؛ والصَّواب: أن هذا البيت لزُهَيْرِ بنِ أَبِي سُلَيمٍ، كما أشارت بذلك جميع المصادر التي تعرَّضت للبيت .

(٩) في ب: أقوفن، وهو تحريف .

(١٠) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لزُهَيْرِ بنِ أَبِي سُلَيمٍ .

(والقُنَّة) - بضم القاف، وتشديد التون-: أعلى الجبل. (والحجر): مدائن صالح مدينة =

وكقول الآخر :

مِنْ عَهْدِ عَادٍ كَانَ مَعْرُوفًا لَنَا أَسْرُ الْمُلُوكِ وَقَتْلَهَا وَقَتْلَهَا^(١)

(إلى): حرف جرّ يدخل على الظاهر والمضمّر؛ وله معانٍ:

أحدّها: انتهاء الغاية، كقولك: (وصلتُ إلى المدينة).

= أثرية تبعد عن العلا شمالاً ٣٥ كم وعن المدينة ٣٥٦ كم. ينظر: الآثار في شمال الحجاز ١٥١/١-١٥٢. و(أقوين): أي خلون من السكّان. و(حجج): جمع حجّة وهي: السنّة. و(الدّهر): الأبد الممدود. والاستفهام في قوله: (لمن الدّيار) للتّعجب من شدّة خرابها، حتى كأنّها لا تُعرف ولا يُعرف سكّانها وأصحابها. والشّاهد فيه: (من حجج ومن دهر) حيث جاءت (من) لابتداء الغاية الزمانيّة، والكوفيون يستشهدون بهذا البيت لورود (من) لهذا المعنى، والبصريون يُنكرون ذلك. فمنهم من ينكر نسبه إلى زهير، ومنهم من يُنكر هذه الرواية، ويذكر أنّ الرواية الصّحيحة (مذ حجج ومذ دهر)؛ فإذا سلّم بصحّة الرواية فللبصريين عليه تخريجات، تُنظر في: الإنصاف ١/٣٧٥.

يُنظر هذا البيت في: الأزهيّة ٢٨٣، والإنصاف ١/٣٧١، وشرح المفصل ٤/٩٣، ١١/٨، وشرح الرّضيّ ٢/٣٢١، ورفض المباني ٣٨٦، وجواهر الأدب ٢٧٠، والخزانة ٩/٤٣٩، والدّيوان ١١٤ - وفيه (شهر) بدل (دهر).

وقوله: (من حجج ومن شهر) يريد: من مرّ حجج ومن مرّ شهر؛ فاجتزأ بالواحد عن الجمع؛ لأنّه اسم جنس يدلّ على ما أكثر منه.

(١) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لبشامة بن الغدير.

والشّاهد فيه: (من عهد عاد) على أنّ (من) تأتي لابتداء الغاية الزمانيّة؛ هذا عند الكوفيين، والبصريون يُنكرون ذلك.

يُنظر هذا البيت في: الحماسة ١٠/٢٢٥، وشرح الحماسة للمرزوقيّ ١/٣٩٦، والتذكرة السّعدية ٨٨/١، والخزانة ٧/١٢٣.

وتكون بمعنى (مَعَ)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾^(١)، وتقول العرب: «الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبِلٌ»^(٢) أي: مع الذَّوْدِ .
وقد تأتي بمعنى (عِنْدَ)، كقول [أبي^(٣)] كَبِير^(٤):
أُمَّ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ^(٥)

(١) من الآية: ٢ من سورة النساء .

(٢) هذا مَثَلٌ يُضْرَبُ فِي اجْتِمَاعِ الْقَلِيلِ إِلَى الْقَلِيلِ حَتَّى يُوَدِّيَ إِلَى الْكَثِيرِ .
والذَّوْدُ: لَا يُوَحَّدُ، وَقَدْ يُجْمَعُ (أَذْوَادًا)؛ وَهُوَ اسْمٌ مُؤَنَّثٌ يَقَعُ عَلَى قَلِيلِ الْإِبِلِ، وَلَا يَقَعُ عَلَى الْكَثِيرِ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ إِلَى الْعِشْرِ إِلَى الْعِشْرِينَ إِلَى الثَّلَاثِينَ وَلَا يَجَاوِزُ ذَلِكَ .
يُنظَرُ هَذَا الْمَثَلُ فِي: كِتَابِ الْأَمْثَالِ لِأَبِي عُبَيْدٍ ١٩٠، وَجُمْهُرَةِ الْأَمْثَالِ ٤٦٢/١، وَجَمْعِ الْأَمْثَالِ ٦/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من ب.

(٤) فِي كِلْتَا النُّسخَتَيْنِ: كَثِيرٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

وَأَبُو كَبِيرٍ هُوَ: عَامِرُ بْنُ الْحُلَيْسِ أَحَدُ بَنِي سَعْدِ بْنِ هُذَيْلٍ: شَاعِرٌ، صَحَابِيٌّ، اشْتَهَرَ بِكُنْيَتِهِ؛ قِيلَ: إِنَّهُ أَسْلَمَ ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: (أَحِلَّ لِي الزَّانَا)، فَقَالَ: «أَتَحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْكَ مِثْلُ ذَلِكَ؟»، قَالَ: (لا)، قَالَ: «فَارْضُ لِأَخِيكَ مَا تَرْضَى لِنَفْسِكَ»، قَالَ: (فَادَعْ اللَّهُ أَنْ يُذْهِبَ ذَلِكَ عَنِّي) .
يُنظَرُ: دِيْوَانُ الْهَذَلِيِّينَ ٨٩/٢، وَالشَّعْرُ وَالشَّعْرَاءُ ٤٤٦، وَأَسَدُ الْغَابَةِ ٢٦٢/٦، وَالْإِصَابَةُ ٢٨٤/٧، وَالْخِرَازَنَةُ ٢٠٩/٨ .
(٥) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الْكَامِلِ .

(وَالرَّحِيقُ): الْخَمْرُ . وَ (السَّلْسَلُ): اللَّيْنَةُ الْبَارِدَةُ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (أَشْهَى إِلَيَّ) حَيْثُ جَاءَتْ (إِلَى) بِمَعْنَى (عِنْدَ) .

يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي: دِيْوَانِ الْهَذَلِيِّينَ ٨٩/٢، وَشَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ١٠٦٩/٣، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٨٠١/٢، وَالْجَنَى الدَّيَّانِي ٣٨٩، وَالْمَغْنِي ١٠٥، وَالْمَعْمُوعُ ١٥٥/٤، وَالْأَشْمُونِيُّ ٢١٤/٢ .

ووقد تأتي مكان (في)، كقول النابغة^(١):

فَلَا تُتْرَكُنِي بِالْوَعِيدِ^(٢) كَأَنِّي
إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ^(٣)
و كقول طرفة^(٤):

وإِنْ يَلْتَقِ^(٥) الْحَيُّ الْجَمِيعُ تُلَاقِنِي^(٦)
إِلَى ذِرْوَةِ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ الْمُعَمَّدِ^(٧)

(١) هو: زياد بن معاوية، ويكنى أبا أمامة: شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى، كانت تُضرب له قبة بسوق عكاظ؛ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها؛ مات في الجاهلية.

يُنظر: طبقات فحول الشعراء ٥١/١، والشعر والشعراء ٨٣، والخزانة ١٣٥/٢، والأعلام ٥٤/٣.

(٢) في ب: بالوعد، وهو تحريف.

(٣) هذا بيت من الطويل.

و (الوعيد): التهديد. و (القار): القطران. و (أجرب): به داء الجرب.

وإنما شبه نفسه بالبعير الأجرب المظلي بالقطران؛ لأن الناس يطردونه إذا أراد الدخول بين إبلهم لئلا يُعديها بدائه.

والشاهد فيه: (إلى الناس) حيث جاءت (إلى) بمعنى (في).

يُنظر هذا البيت في: الأزهية ٢٧٣، وأمالي ابن الشجري ٦٠٨/٢، ووصف المباني

١٦٩، والجسني الداني ٣٨٧، والمغني ١٠٥، والهمع ١٥٤/٤، والأشموني ٢١٤/٢،

والخزانة ٤٦٥/٩، والدّرر ١٠١/٤، والديوان ٧٣.

(٤) هو: طرفة بن العبد البكري: شاعر جاهلي، وأحد أصحاب المعلقات؛ تغلب

الحكمة على لسانه في أكثر شعره، قتل وهو ابن عشرين سنة.

يُنظر: طبقات فحول الشعراء ١٣٧/١، والشعر والشعراء ١٠٣، والخزانة ٤١٩/٢.

(٥) في كلتا النسختين يلتقي.

(٦) في ب: تلاقيني، وهو تحريف.

(٧) هذا بيت من الطويل.

و(إلى ذروة البيت) أي: في ذروة البيت؛ وذروة كل شيء: أعلاه.

أي: في ذروة [البيت]^(١).

(في): حَرْفٌ جَرٌّ يدخل على الظَّاهر والمُضمر؛ وله مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: الوِعَاءُ وَالظَّرْفِيَّةُ، كقولك: (زيدٌ في المسجد) و(الخير فيه).

ومن ذلك قول سُويد بن أبي كاهل^(٢):

هُمُ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِدْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ^(٣) شَيْبَانُ^(٤) إِلَّا بِأَجْدَعًا^(٥)

= والمعنى: إذا التقى الحيّ الجميع بعد افتراقهم، وجدّتي في موضع الشرف منهم، وعلوّ المنزلة.

والشاهد فيه: (إلى ذروة البيت) حيث جاءت (إلى) بمعنى (في).

يُنظر هذا البيت في: الأصول ١/٤١٥، والأزهية ٢٧٤، وأمالي ابن الشجري ٦٠٨/٢، ورسف المباني ١٦٩، والخزّانة ٩/٤٦٩، والديوان ٢٩.

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب.

(٢) هو: غطيف بن حارثة اليشكريّ، ويكنى أبا سعد، وهو شاعر مقدّم، مخضرم، أدرك الجاهليّة والإسلام، عدّه ابن سلام في الطبقة السادسة من فحول الجاهليّة.

يُنظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٥٢، والشعر والشعراء ٢٧٠، والأغاني ١٣/١١٤، والخزّانة ٦/١٢٥.

(٣) في كلتا التّسختين: عطشت، وهو تصحيف.

(٤) في ب: شيبان، وهو تصحيف.

(٥) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لسويد بن أبي كاهل اليشكريّ؛ ونُسب إلى امرأة من العرب — كما ذكر ابن جنّي في الخصائص ٢/٣١٣ —، ونُسب — مع بيتين آخرين — إلى قراد بن حنش الصّارديّ — في الحماسة البصريّة ١/٢٦٣ —.

و(العبديّ): نسبة إلى عبد القيس. و (الأجدع): وصفٌ للأنف المقطوع.

والتقدير: فلا عطست شيبان إلا بأنفٍ أجدع؛ فحذف الموصوف، ودعا عليهم =

وقد تأتي بمعنى (مع)، كقول الشاعر:

إِذَا أُمُّ سِرْدَاحٍ غَدَتْ فِي ظَعَائِنٍ^(١) جَوَالِسَ نَجْدًا فَاضَتْ الْعَيْنُ تَدْمَعُ^(٢)

وقد تكون مكان (بعد)، كقوله تعالى: ﴿ وَفِصَالَهُ فِي عَامِينَ ﴾^(٣)
[أي: بعد عامين]^(٤).

وقد تقع موقع (من)، كقول امرئ القيس :

وَهَلْ يَعْمنُ^(٥) مَنْ كَانَ أَقْرَبَ عَهْدِهِ ثَلَاثُونَ^(٦) شَهْرًا فِي^(٧) ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ^(٨)

= بجدع الأنوف لصلبهم العبدِيّ .

والشاهد فيه: (في جذع نخلة) حيث جاءت (في) بمعنى (على) .

يُنظر هذا البيت في: مجاز القرآن ٢٤/٢، ٢٣٤، والمقتضب ٣١٩/٢، والصّاحي ٢٣٩، والأزهية ٢٦٨، وأمالي ابن الشّجري ٦٠٦/٢، ووصف المباني ٤٥١، والمغني ١٨٣ .

(١) في كلتا النسختين: ضعائن، والصواب ما هو مثبت.

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لدردّاج بن زُرْعَةَ الضّبّايّ، وقيل: لبعض أمراء مكّة .

(أم سرداح): امرأة . و (السّرّداح): القويّ الشّدِيد التّامّ من الرّجال .

و(الظّعائن): جمع ظعينة وهي: المرأة في الهودج . و (جوالس نجدًا): يقال: جَلَسَ فلانٌ: إذا أتى نجدًا، ويُقال لنجد: الجَلْسُ .

والشاهد فيه: (في ظعائن) يريد: مع ظعائن، فجاءت (في) بمعنى (مع) .

يُنظر هذا البيت في: ديوان الهذليين ٤٦/٣، والوحشيّات ٣١، والمقتضب ١٧٨/٢، والأزهية ٢٦٩، وأمالي ابن الشّجري ٦٠٧/٢، واللّسان (شرح) ٤٨٢/٢ .

(٣) من الآية: ١٤ من سورة لقمان .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) في ب: يعمن، وهو تصحيف .

(٦) في الدّيوان وجميع المصادر: (ثلاثين) على أنه خبرٌ لـ(كان)، وعند الشّارح على أنّها اسمٌ لـ(كان) .

(٧) في أ: أو .

(٨) هذا بيتٌ من الطّويل .

[١/٣٠]

/ أي: من ثلاثة أحوال .

وتأتي بمعنى (الباء)، كقول الشاعر :

وَتَرَكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْكُلَى^(١) وَالْأَبَاهِرِ^(٢)

(حَسْبِي): تكون حرف جرٍّ، وغير حرف جرٍّ؛ فإذا كان جارًّا فهو

يدخل على الظاهر .

ومعناه: انتهاء الغاية كـ (إلى) .

= والمعنى: كيف ينعم من كان أقرب عهده بالرَّفاهية ثلاثين شهرًا من ثلاثة أحوال .

والشاهد فيه: (في ثلاثة أحوال) حيث جاءت (في) بمعنى (مِنْ) .

يُنظر هذا البيت في: الخصائص ٣١٣/٢ ، ووصف المباني ٤٥٣ ، والجني الداني

٢٥٢ ، والمغني ٢٢٥ ، والهمع ١٩٣/٤ ، والخزانة ٦٢/١ ، والديوان ٢٧ .

(١) جميع المصادر التي تعرّضت للبيت أوردته هكذا:

(في طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى) .

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لزيد الخيل .

(يوم الروع): اليوم الذي يفزع الناس فيه، وأراد به: يوم الحرب . (بصيرون):

عارفون . و (الأباهر): جمع أهر، وهو: عرق مستبطنٌ في الصّلب، والقلب متّصلٌ

به، فإذا انقطع لم تكن معه حياة . و (الكلى): جمع كُلية، وللإنسان والحيوان

كُلّيتان؛ وهما: لحمتان مُنتبِرَتان حَمْرَوان لازقتان بعظم الصّلب .

والمعنى: في اليوم الذي يفزع فيه الناس ويهربون — وهو يوم الحرب — تركب منّا

فرسان شجعان مدرّبون على الحرب خبيرون بطعن المقاتل التي تقضي على الأعداء.

والشاهد فيه: (بصيرون في طعن) حيث جاءت (في) بمعنى (الباء) .

يُنظر هذا البيت في: نوادر أبي زيد ٨٠ ، والأزهية ٢٧١ ، وأمالي ابن الشّجريّ

٦٠٧/٢ ، والجني الداني ٢٥١ ، والمغني ٢٢٤ ، والخزانة ٤٩٣/٩ ، والديوان ٦٧ .

وإذا ابتدئ بعدها الكلام؛ فلك في الاسم الواقع بعدها ثلاثة أوجه:
 الجرُّ بمعنى (إلى)؛ والنَّصْب لكونها^(١) حرف عطفٍ .
 والرَّفْع لكون^(٢) الاسم الواقع بعدها مبتدأ؛ فمن ذلك: (أَكَلْتُ
 السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا) أي: إِلَى رَأْسِهَا؛ و (حَتَّى رَأْسِهَا) أي: ورَأْسِهَا؛
 (وَحَتَّى رَأْسِهَا) أي: حَتَّى رَأْسِهَا مَأْكُولٌ؛ [وعلى ذلك]^(٣) أنشدوا^(٤):
 أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا^(٥)

(١) في كلتا النسختين: كونها، وما أثبتته هو الأولى .

(٢) في كلتا النسختين كون وما أثبتته هو الأولى.

(٣) (وعلى ذلك) ساقطة من ب .

(٤) في ب: وأنشد .

(٥) هذا بيتٌ من الكامل، نسبه سيويه — في الكتاب ٩٧/١ — لابن مروان النَّحْوِيُّ،
 ويُنسب للمتلمس في ملحق ديوانه ٣٢٧، ولمروان بن سعيد النَّحْوِيِّ في مُعْجَمِ
 الأدياء ١٤٦/١٩، وبُغْيَةِ الوُعاة ٢٨٤/٢ .

والشَّاهد فيه: (حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا) حيث يجوز في (حَتَّى) ثلاثة أوجه: الرَّفْع على أن
 (حَتَّى) ابتدائية، و (نعله) مبتدأ، وجملة (ألقاها) في محلِّ رفع خبر المبتدأ؛ والنَّصْب
 على أن يكون (نعله) مفعولاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتَّقدير: حَتَّى
 أَلْقَى نَعْلَهُ .

ويجوز أن تكون (حَتَّى) عاطفة بمعنى الواو، ويكون (نعله) معطوف على (الزَّاد)
 عطف مفرد على مفرد .

والجرُّ على أن (حتى) حرف جرٍّ وغاية، و (نعله) مجرور بها .

يُنظر هذا البيت في: الأصول ٤٢٥/١، وأسرار العربية ٢٦٩، وشرح المفصل ١٩/٨،
 ورضف المباني ٢٥٨، والجنى الدَّاني ٥٤٧، ٥٥٣، والخزانة ٢١/٣ .

برفع (التعل)، وجرّها، ونصبها .

ومّا جاء بعده المبتدأ والخبر قول^(١) جرير :

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تُمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءِ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ^(٢)

(عَلَى): حرف جرّ يدخل على الظاهر والمضمّر؛ وله معان :

أحدّها: / الاستعلاء، كقولك : (رَكِبْتُ عَلَيَّ الْفَرَسِ) .

وقد تكون بمعنى (عند)، كقولك : (لَهُ عَلَيَّ دَيْنٌ) .

وتكون بمعنى (في)، كقولهم : (أَتَيْتُهُ عَلَى عَهْدِ فُلَانٍ) أي :

في عهده، ومنه قولُ الشاعر :

وَصَلَّ عَلَيَّ حِينَ الْعَشِيَّاتِ وَالضُّحَى وَلَا تَعْبُدِ^(٣) الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا^(٤)

(١) في ب: ومنه قول.

(٢) هذا بيتٌ من الطويل .

و(القتلى): جمع قتيل . و (تُمُجُّ): تقذف . و(دجلة): النهر الذي يمرّ ببغداد؛ لا ينصرف للعلميّة والتركيب . و (أشكل) هو: حُمْرة مختلطة ببياض، والشكلة كالحُمْرة زَنْبًا ومعنى، لكن يخالطها بياض، وهو مأخوذٌ من أشكل الأمر أي: التبس .

والشاهد فيه: (حتى ماء دجلة) حيث جاءت (حتى) ابتدائيةً تليها الجملة الاسميّة.

ينظر هذا البيت في: الأزهيّة ٢١٦، وأسرار العربيّة ٢٦٧، وشرح المفصل ١٨/٨، والجنى الداني ٥٥٢، والمغني ١٧٣، والخزانة ٤٧٩/٩، والذّيوان ١٤٣/١ .

(٣) في ب: ولا يعبد.

(٤) هذا بيتٌ من الطويل، وهو للأعشى الكبير .

والبيت في رواية الشّارح ملفّقٌ من بيتين ورَدَا في الذّيوان هكذا:

وتكون بمعنى (من)، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾^(١)
أي: من الناس .

وتقع موقع (عن)، كقول العُقَيْلِيِّ^(٢):

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ يُعْجِبُنِي رِضَاهَا^(٣)

= وَذَا التُّصْبِ الْمَنْصُوبَ لَا تَنْسُكُنَهُ وَلَا تَعْبُدِ الْأَوْثَانَ وَاللَّهِ فَاغْبُدَا
وَصَلِّ عَلَيَّ حِينَ الْعَشِيَّاتِ وَالصُّحَى وَلَا تَحْمَدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهِ فَاَحْمَدَا
الديوان ١٣٧ .

والشاهد فيه: (على حين العشيّات) حيث جاءت (على) بمعنى (في) أي: في
حين العشيّات .

يُنظر هذا البيت في: الأزهية ٢٧٥، وأمالي ابن الشجري ٦٠٩/٢، وشرح المفصل
٣٩/٩، والمغني ٤٨٦ .

(١) من الآية: ٢ من سورة المطففين .

(٢) هو: الفُحَيْفِ بن خُمَيْرِ بن سُلَيْمِ العُقَيْلِيِّ: شاعرٌ مُقلِّدٌ من شعراء الإسلام .

يُنظر: طبقات فحول الشعراء ٧٧٠/٢، والأغاني ٧٧/٢٤، والخزانة ١٣٩/١٠ .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر .

و (بنو قشير): قبيلة تُنسب إلى كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة. و (لعمركم الله):
المراد الحلف بإقراره لله تعالى بالخلود والبقاء بعد فناء الخلق .

والشاهد فيه: (رضيت عليّ) حيث جاءت (على) بمعنى (عن) .

يُنظر هذا البيت في: نوادر أبي زيد ١٧٦، والمقتضب ٣٢٠/٢، والأزهية ٢٧٧،

وأمالي ابن الشجري ٦١٠/٢، ورفص المباني ٤٣٤، والخزانة ١٣٢/١٠، ١٣٣،

وشعراء بني عُقَيْلِ وشعرهم ٢٠٢/٢ .

وقد تلمح فيه الاسمية بدخول حرف الجرّ عليه، كقول الشاعر :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمُّوْهَا^(١) [تَصِلُ^(٢)] وَعَنْ قَيْضٍ^(٣) بَرِيْزَاءَ مَجْهَلٍ^(٤)

وتكون بمعنى (الباء)، كقولك^(٥): (سِرَّ عَلَى اسْمِ اللَّهِ) .

(عَن) : حرف جرّ يدخل على الظاهر والمضمّر؛ وله معانٍ :

أَحَدُهَا : المجاوزة، كقولك : (بلغني عن زيدٍ حديث) أي : جاوزه .

وقد تكون مكان (من أجل)، قال لبيد :

لَوْرِدٍ تَقْلِصُ الْعِيْطَانَ^(٦) عَنْهُ^(٧)

(١) في ب: ضمّها، وهو تحريف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطة من ب، وفي أ: تصدّ، وهو تحريف .

(٣) في كلتا النسختين فيض، والصواب ما هو مثبت .

(٤) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لِمُزَاحِمِ بْنِ الْحَارِثِ الْعُقَيْلِيِّ .

و (الظمُّ) : مدّة صبرها عن الماء، وهو ما بين الشرب إلى الشرب . و (تَصِلُ) :

تُصَوِّتُ، أي: يُسْمَعُ لأحشائها صليل من ييس العظم . و (الْقَيْضُ) : قِشْرُ الْبَيْضِ .

و (الزَّيْرَاءُ) : الْبَيْدَاءُ . و (مَجْهَلٌ) : الصَّحْرَاءُ الَّتِي يُجْهَلُ فِيهَا؛ إِذْ لَا عِلْمَ فِيهَا .

والمعنى: إن هذه القطاة انصرفت من فوق فراخها بعدما نفذ صبرها عن الماء، تصوت

أحشاؤها لعطشها، بسبب بعد عهدها عن الماء .

والتّشاهد فيه: (من عليه) على أنّ (على) فيه اسم بمعنى (فوق)؛ بدليل دخول حرف الجرّ عليه.

يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي: الْكِتَابِ ٢٣١/٤، وَنَوَادِرِ أَبِي زَيْدٍ ١٦٣، وَالْمَقْتَضِبِ ٥٣/٣،

وَالْأَزْهِيَّةِ ١٩٤، وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ ٣٨/٨، وَرِصْفِ الْمَبَانِي ٤٣٣، وَالْخَزَانَةِ ١٠/١٤٧،

١٥٠، وَشَعْرُهُ — ضَمْنُ مَجَلَّةِ مَعْهَدِ الْمَخْطُوطَاتِ الْعَرَبِيَّةِ، الْمَجْلَدُ ٢٢ — ١٢٠/١ .

(٥) في ب: كقولهم .

(٦) في كلتا النسختين: الغيلان، والصواب ما هو مثبت .

(٧) هذا صدر بيتٍ من الوافر، وعجزه:

أي: من أجله .

/ وتُستعمل بمعنى (اللام)، نحو: (لَقَيْتَهُ كَفَّةً عَنْ كَفَّةٍ) أي: لِكَفَّةٍ .

وتكون بمعنى (على)، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْحُلْ فَإِنَّمَا يَبْحُلْ عَنْ

نَفْسِهِ﴾^(١) أي: على نفسه، ومنه قولُ الشّاعر :

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأْيَتُهُ عَنِ السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ^(٢)

= يَبْدُ مَفَازَةَ الْخَمْسِ الْكَمَالِ

وهو للبيد، من أبيات له يصفُ فيها الحمار والأتن .

(و الورد): بمعنى الورود . و (الغيطان): المواضع المطمئنة من الأرض .

(وتقلص): تقصر . و (يبدُّ): يقطع . و (الخمس): ورود الماء في اليوم الخامس .

(والكمال): الكامل .

والشاهد فيه: (عنه) حيث جاءت (عن) بمعنى (من أجل) أي: من أجله .

يُنظر هذا البيت في: أدب الكاتب ٤٠٦، وحروف المعاني للزجاجي ٨٠، والاقْتضاب

٤٤٥، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٢٦٧، والديوان ١٠٧ .

(١) من الآية: ٣٨ من سورة محمد .

(٢) هذا بيتٌ من الطويل، وهو للمعلوط بن بدل القريني .

والمعنى: يريد أنك إذا رأيت الفتى يزداد خيراً كلما علت به السنّ، فترقب منه الخير

الوافر، وأمل فيه الأمل البعيد .

والشاهد فيه: (عن السنّ) حيث جاءت (عن) بمعنى (على) أي: على السنّ .

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٢٢٢/٤، وحروف المعاني ٨١، والخصائص ١١٠/١،

والأزهية ٩٦، وشرح المفصل ١٣٠/٨، والمقرب ٩٧/١، وأوضح المسالك ١٧٣/١،

والخزانة ٤٤٣/٨ .

أي : على السنّ .

وتكون^(١) بمعنى (مِنْ)، كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْهُ ﴾

عِبَادِهِ ﴿^(٢) أي : من عباده .

وتكون بمعنى (الباء)، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾^(٣) أي: بالهوى .

ومنه قولهم : (رमित عن القوس) أي: بالقوس^(٤)، قال امرؤ القيس :

تَصُدُّ وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتَتَّقِي^(٥)

وتكون بمعنى (بعد)، كقوله تعالى : ﴿ لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾^(٦)،

(١) في أ: ويكون .

(٢) من الآية: ٢٥ من سورة الشورى .

(٣) سورة النجم، الآية: ٣ .

(٤) قال الفراء: «العرب تقول: (رमित عن القوس) و (بالقوس) و(على

القوس)» . معاني القرآن ٢/٢٦٧ .

ويُنظر: تأويل مشكل القرآن ٥٦٩، وأدب الكاتب ٣٩٩، والأزهية ٢٧٩ .

(٥) هذا صدرُ بيتٍ من الطويل، وعجزه:

بِنَاظِرَةٍ مِّنْ وَحْشٍ وَجَرَّةٍ مُّطْفَلٍ

و (الصّدّ): الإعراض . و (الأسيل): الخدّ اللين السهل .

والشّاهد فيه: (عن أسيلٍ) حيث جاءت (عن) بمعنى (الباء) .

يُنظر هذا البيت في: الأزهية ٢٧٩، ووصف المباني ٤٣٢، واللّسان (وجر) ٢٨٠/٥،

والجنى الدّاني ٢٤٩، والخزاة ١٠/١٢٥، والدّيونان ١٦ .

(٦) سورة الانشقاق، الآية: ١٩ .

ومنه قول العجاج^(١):

وَمَنْهَلٍ وَرَدَّتْهُ عَنْ مَنْهَلٍ^(٢)

أَي: بَعْدَ مَنْهَلٍ .

ومنه قول^(٣) الحارث بن عبّاد^(٤):

قَرَّبًا مَرَبِطَ النَّعَامَةِ مِنِّي لَقِحَتْ حَرْبٌ وَائِلٌ عَنْ حِيَالٍ^(٥)

(١) هو: عبدالله بن روبة بن لبيد بن صخر التميمي، ويكنى أبا الشعثاء — وهي ابنته — راجزٌ مشهورٌ، وهو أول من رفع الرّجز وسأواه بالقصيد؛ لقي أبا هريرة — رضي الله عنه — وسمع منه أحاديث؛ مات أيام الوليد بن عبد الملك بعد إصابته بالفالج؛ وهو والد روبة الرّاجز المشهور أيضاً .

يُنظر: الشعر والشعراء ٣٩٢، والأعلام ٨٦/٤ .

(٢) هذا بيتٌ من الرّجز .

و (المنهل): مورد الماء تَرُدُّه الإبل في المراعي .

والشّاهد فيه: (عن منهل) حيث جاءت (عن) بمعنى (بعد) .

يُنظر هذا البيت في: الأزهية ٢٨٠، وأمالي ابن الشّجري ٦١٢/٢، ووصف المباني

٤٣١، والمغني ١٩٧، وجواهر الأدب ٣٢٤، والديوان ١٨١ .

(٣) في ب: وكقول .

(٤) هو: الحارث بن عبّاد بن قيس بن ثعلبة البكريّ: من حُكّام ربيعة وفرسانها الملعودين؛

اعتزل حرب البسوس في مبدئها، حتى قتل المهلهل ابنه بجيراً، فغضب، وقال القصيدة التي

منها هذا البيت .

يُنظر: الأعلام ١٥٦/٢ .

(٥) هذا بيتٌ من الخفيف .

و (النعام): اسمُ فرسه . ويُروى: (مَرَبِط) و (مَرَبِط) — بفتح الباء وكسرها —؛

وقيل فيه : إنه لدخول حرف الجرّ عليه اسم؛ لامتناع دخول الحرف على الحرف، وأنشدوا^(١):

[٣١ / ب]

/فَلَقَدْ أُرَانِي لِلرَّمَا حِ دَرِيَّةً مِّنْ عَنِّ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي^(٢)
(مُنْدُ) و (مُنْدُ): حرفان؛ معناهما: ابتداء الغاية في الزّمان كـ(مِنْ) في المكان^(٣).

فـ(مُنْدُ): مبنيّ على السّكون، و (مُنْدُ): على الضّمّ؛ فتقول: (لَمْ أَرَهُ

= فمن فتح أراد المصدر، ومن كسر أراد موضع الرّبط؛ والمربط - بكسر الميم، وفتح الباء - : الحبلُ . و (لقتحت) حملت . و (الخيال) : من حالت النّاقة أي: لا تحمل . والشاهد فيه : (عن خيال) حيث جاءت (عن) بمعنى (بعد)، أي: بعد خيال . يُنظر هذا البيت في: الأصمعيّات ٧١، والكامل ٧٧٦/٢، والأزهية ٢٨٠، وأمالي ابن الشّجريّ ٦١٢/٢، ووصف المباني ٤٣٠، واللّسان (عن) ٢٩٥/١٣، والخزانة ٤٧٢/١ .

(١) في ب: وأنشد .

(٢) في أ: وشمالي .

وهذا البيت من الكامل، وهو لقطريّ بن الفجاءة .

والمعنى: يصف نفسه بالشّجاعة، والصّبر على الجّلال في مَعَمَّةِ الحرب حين يفرّ الأبطال، فتتقاذف نحوه رماح الأعداء ونبالهم، وتأتيه من كلّ جانب، وهو ثابت . أو يريد: أن المحارِبين معه يتخذونه وقايةً يتّقون به رماح الأعداء؛ لشجاعته وصره . والشّاهد فيه: (مِنْ عن يميني) على أنّ (عن) اسمٌ بمعنى جانب؛ لدخول حرف الجرّ عليها .

يُنظر هذا البيت في: شرح الحماسة للمرزوقيّ ١٣٦/١، وأسرار العربيّة ٢٥٥، وشرح المفصّل ٤٠/٨، والمغني ١٩٩، وابن عقيل ٣٠/٢، والأشمونيّ ٢٢٦/٢، والخزانة ١٥٨/١٠، وديوان شعر الخوارج ١٢٦ .

(٣) (مُنْدُ) و (مُنْدُ) لا ابتداء الغاية في الزّمان، كما كانت (مِنْ) لا ابتداء الغاية في المكان .

مُنذُ يَوْمِ الجمعة) و (لَمْ أَرَهُ مُذُ الْيَوْمِ)؛ فإذا جَرَّ الزَّمانَ بعدهما فهما حرفا جرٍّ بمعنى (مِنْ) مع الماضي، وبمعنى (في) مع الحاضر كما تقدّم.

فإذا أتى بعدهما الفعل حُكِمَ باسميّتهما، [و] ^(١) كونهما ظرفين ^(٢).

قال سيبويه ^(٣): «ومّا يُضَافُ إلى الفعل قولك: ما رأيته مُذُ كان عندي، و مُنذُ جاءني»، ومنه قولُ الفرزدق:

مَا زَالَ مُذُ عَقَدْتَ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَّا فَادْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ
يُدْنِي ^(٤) كَتَائِبَ مِنْ كَتَائِبَ تَلْتَقِي فِي ظِلِّ مُعْتَرِكِ الْعِجَاجِ مُنَارِ ^(٥)
وقد يُضَافان إلى جملة اسميّة، كقول الآخر:

(١) ما بين المعرفين زيادة منّي يقتضيها السّياق .

(٢) في ب: طرفين.

(٣) نَصُّ كلامِ سيبويه في الكتاب ١١٧/٣ ما يلي: «ومّا يُضَافُ إلى الفعل أيضاً قولك: ما رأيته مُنذُ كان عندي، و مُذُ جاءني» .

(٤) في ب: يدي، وهو تحريف.

(٥) هذا بيتٌ من الكامل .

و(إزاره): مئزره . (فسما): ارتفع وشبّ، من السّموّ وهو: العلوّ . و (أدرك): بلغ ووصل . و(يدني): يقربّ . و(كتائب) جمع كتيبة؛ وهي: الجيش . و(المعترك): موضع الاعتراك، وهو الحاربة . و (العجاج): العُبار .

والمعنى: يصف الشاعر يزيد بن المهلب بأنّ مخايل التّجاجة بدتْ عليه منذ طفولته؛ فهو رجلٌ جدّ وحرب، يقربّ الكتائب، ويضرم نار الحرب في ظلّ غبارها الثائر . والشّاهد فيه: (مذ عقدت) حيث أضيف (مذ) إلى الجملة الفعلية .

يُنظر هذا البيت في: في المقتضب ١٧٦/٢، وشرح المفصل ١٢١/٢، وشرح الكافية الشّافية ٨١٥/٢، وابن النّاطم ٣٧٣، والجنّي الدّاني ٥٠٤، والمغني ٤٤٢، والخزانة ٢١٦/١، والديوان ٣٠٥/١ .

وَمَا زِلْتُ مَحْمُولًا عَلَيَّ ضَعِينَةً وَمُضْطَلَعِ الْأَضْعَانِ^(١) مُذُّ أَنَا يَافِعٌ^(٢)

[٣٢/أ]

وقيل: الغالب على (مُذُّ) ^(٣) الاسميّة؛ لوقوع الحذف فيها^(٤) والتّصغير/ كقولهم: (مُتَيْدٌ) .

والغالبُ على (مُتَيْدٌ) الحرفيّة^(٥). والأجود أن يُجرَّ بِـ(مُتَيْدٌ) ماضي الزّمان وحاضره، وأن يُجرَّ بِـ(مُذُّ) حاضر الزّمان، ويرفع ماضيه؛ فتقول: (ما رأيته مُذُّ اليوم) و (لم أَرَهُ مُذُّ يومان) أي: أمدٌ^(٦) انقطاع الرّؤية يومان؛

(١) في ب: الأضعان وهو تصحيف.

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للكُمَيْتِ بنِ مَعْرُوفِ الأَسَدِيِّ .

ومعناه — كما ذكر الشّشتمريّ —: «وصف ما جُبِلَ عليه من عزّة النفس، وبعُد الهمة؛ فيقول: لم أزل مُحَسَّدًا يُضْطَغِن عَلَيَّ، وَمُضْطَلَعًا للأضغان على العَدُوِّ ومطالِبًا له؛ والمضطَّلَعُ ها هنا: الحامل بين أضلاعه الضّعينة والعداوة؛ واليافع: الَّذِي نَاهَزَ الحُلْمَ» .

تحصيل عين الذهب ٢٥٦ .

والشّاهد فيه: (مذ أنا يافع) حيث أضيف (مُذُّ) إلى الجملة الاسميّة .

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٤٥/٢، والنكت ٤٦٢/١، وشرح الكافية الشّافية ٨١٥/٢، وابن النّاطم ٣٧٣، والجني الدّاني ٥٠٤، وشعره ضمن شعراء مقلّون ١٧٣ .

(٣) في ب: مُتَيْدٌ، وهو تحريف .

(٤) «لأنّه محذوف من (مُتَيْدٌ)، والحذف حقّه أن يكون من الأسماء؛ لتصرفها وتمكّنها» .
التّبصرة ٢٨٤/١ .

ويُنظر: أسرار العربيّة ٢٧٠ .

(٥) «لأنّه في الزّمان بمنزلة (مِنْ) في المكان» . التّبصرة ٢٨٤/١ .

(٦) في ب: ابتداء .

فتحلّ (مُدّ) محلّ المبتدأ، و (يومان) الخبر^(١).

والحاصِلُ: أَنَّ (مُدّ) و (مُنْدُ) لا يخلوان من أن يكونا حرفي جرّ، بمعنى: [(من)]^(٢) أو (في)، أو اسمين بمعنى: (أولّ المدّة)^(٣)؛ [أو]^(٤) جميعها.

(حاشا): حَرْفٌ؛ معناه: الاستثناء مع تنزيه المستثنى .

وهو يَجْرُ ما بعده^(٥)، ويدخل على الظاهر والمضمّر^(٦) .

ومن عمله قولُ الشّاعر^(٧):

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنْ بِهِ ضَنْأٌ عَنِ الْمَلْحَاةِ^(٨) وَالشَّتْمِ^(٩)

(١) يُنظر: شرح عيون الإعراب ٢٠٤، ٢٠٥، وأسرار العربيّة ٢٧١ .

(٢) (من) ساقطة من ب .

(٣) في ب: أوال .

(٤) (أو) ساقطة من ب .

(٥) قال ابن يعيش ٤٧/٨: «اعلم: أن (حاشا) عند سيبويه حرفٌ يجرّ ما بعده كما

يجرّ (حتى) ما بعده؛ وفيه معنى الاستثناء؛ فهو من حروف الإضافة، يدخل في باب

الاستثناء؛ لمضارعة (إلا) بما فيه من معنى التّفي؛ إذ كان معناه التّزيه والبراءة» .

ويُنظر: الكتاب ٣٠٩/٢، ٣٤٩ .

(٦) المضمّر نحو قولك: حاشاي، فحاشا هنا حرف جرّ؛ إذ لو كانت فعلاً لزم نون

الوقاية قبل ياء المتكلم .

ينظر: حاشية يا سين على شرح الفاكهي لقطر الندى ١٥٩/٢ .

(٧) في ب: قول التّابغة، وهو خطأ .

(٨) في ب: الملحّمات، وهو تحريف .

(٩) هذا بيتٌ من الكامل، وهو للجُميح الأسديّ .

وقد لَفَّقَ التُّحاة هذا البيت من بيتين، وصواب الإنشاد هكذا:

وقد جعله بعضهم فعلاً^(١) وصرفه، كقول التابغة^(٢):

..... وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ^(٣)

وأنشد^(٤) الأخفش :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَكْثَرُهُمْ فَعَالَا^(٥)

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدَمِ
عَمْرَوِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ بِهِ ضَنْناً عَنِ الْمَلْحَةِ وَالشُّنَمِ

والشاهد فيه: (حاشا أبي ثوبان) فقد استدلّ به الشارح على أنّ (حاشا) تجرّ ما بعدها.
يُنظر هذا البيت في: المفضّلات ٣٦٧، والأصمعيّات ٢١٨، والإنصاف ٢٨٠/١،
وشرح المفضّل ٤٧/٨، والجني الدّاني ٥٦٢، ٥٦٣، والمغني ١٦٦، والهمع ٢٨٤/٣.
(١) (حاشا) هو حرف جرّ عند سيبويه، وفعل عند الكسائيّ والمازنيّ، وفعل لا فاعل
له عند الفراء، وتارة فعلاً، وتارة حرف جرّ عند المبرّد.
يُنظر: الإنصاف، المسألة السّابعة والثلاثون، ٢٧٨/١، وشرح المفضّل ٨٤/٢، ٨٥،
٤٨/٨، ٤٩، وجواهر الأدب ٤٢٦، والجني الدّاني ٥٥٨.

(٢) في ب: كقول الشّاعر .

(٣) هذا عجز بيت من البسيط، وصدّره:

وَلَا أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ

والشاهد فيه: (وما أحاشي) حيث جاء (حاشا) فعلاً متصرفاً متعدّياً.
يُنظر هذا البيت في: أسرار العربيّة ٢٠٨، والإنصاف ٢٧٨/١، وشرح المفضّل
٤٩/١، والجني الدّاني ٥٥٨، ٥٥٩، والمغني ١٦٤، والهمع ٢٨٨/٣، والأشمونيّ
١٦٧/٢، والخزانة ٤٠٣/٣، والديوان ٢٠.

(٤) في ب: قال .

(٥) هذا بيت من الوافر، وهو للأخطل .

بإلحاق أوّلها^(١) بـ (ما) المصدرية .

(خلا): معناها^(٢) الاستثناء، والغالبُ / عليها^(٣) الجرُّ، وقد نُصِبَ بها؛

[٣٢ / ب]

فإن دخل عليها (ما) فليس إلاّ النَّصب^(٤)، كقول^(٥) لييد:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ^(٦)

وَأَلْبَاءُ وَالْكَافُ إِذَا مَا زِيدَا وَاللَّامُ فَاحْفَظْهَا تَكُنْ رَشِيدَا
(الباء): حرفُ جرٍّ مبنيٌّ على الكسر، واختُصَّ بذلك لأنّه في كلّ مواضعه يجرُّ؛

= والشّاهد فيه: (ما حاشا قريشاً) حيث دخلت (ما) المصدرية على (حاشا)؛ وهو دليل على فعليتها، وهو قليل.

يُنظر هذا البيت في: الجني الدّاني ٥٦٥، والمغني ١٦٤، وابن عقيل ٥٦٦/١، والمقاصد النّحويّة ١٣٦/٣، والهمع ٢٨٧/٣، والأشْمونيّ ١٦٥/٢، والخزانة ٣٨٧/٣، والديوان ٥٦٨ .

(١) في ب: بإلحاقها بـ (ما) المصدرية .

(٢) في ب: معناه .

(٣) في كلتا النسختين عليه وما أثبتّه هو الأولى

(٤) «وإنّما تعيّن النَّصب؛ لاختصاصها حينئذ بالفعل بدخول (ما) المصدرية؛ إذ تقديره:

(خلو بعضهم زيدياً)، بنصب (خلو) لوقوعه موقع الحال». جواهر الأدب ٣٨٢ .

(٥) في ب: قال.

(٦) تقدّم تخريج هذا البيت في ص (١٠٤) .

والشّاهد فيه هنا: (ما خلا الله) حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد (خلا)؛ فدلّ

ذلك على أنّ الاسم الواقع بعد (ما خلا) يكون منصوباً؛ وذلك لأنّ (ما) هذه

مصدرية، و (ما) المصدرية لا يكون بعدها إلاّ فعل؛ ولذلك يجب نصب ما بعدها

على أنّه مفعولٌ به .

فَجُعِلَتْ حَرَكَتُهُ مِنْ جِنْسِ عَمَلِهِ، وَهِيَ تَدْخُلُ عَلَى الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ؛ وَلَهَا مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: الإِلصَاقُ، كَقَوْلِكَ: (مَسَحْتَ يَدِي بِالْمَنْدِيلِ) .

وَتَكُونُ بِمَعْنَى الإِسْتِعَانَةِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ بِالسَّيْفِ) .

وَتَكُونُ بِمَعْنَى (عَلِيٍّ)، قَالَ عَمْرُو بْنُ قَمَيْئَةَ^(١):

بِوَدِّكَ مَا قَوْمِي عَلَى أَنْ تَرَكَتِهِمْ سَلِيمِي إِذَا هَبَّتْ شَمَالٌ وَرِيحُهَا^(٢)

أَيُّ: عَلِيٌّ وَوَدِّكَ، وَ (مَا) زَائِدَةٌ .

وَتَكُونُ بِمَعْنَى (مِنْ أَجْلِ)، قَالَ لَبِيدٌ:

غُلِبْتُ تَشَدُّرًا^(٣) بِالذُّحُولِ^(٤)

(١) هو: عَمْرُو بْنُ قَمَيْئَةَ بْنِ سَعْدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ ضَبِيْعَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ الْبَكْرِيِّ الْوَالِئِيِّ، وَيَكْنَى أَبُو كَعْبٍ: شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ مَقْدَمٌ؛ خَرَجَ مَعَ امْرِئِ الْقَيْسِ فِي تَوَجُّهِهِ إِلَى قَيْصَرَ، فَمَاتَ فِي سَفَرِهِ ذَلِكَ؛ سَنَةَ (٨٥ ق هـ)، فَسَمَّيْتَهُ بِكَرٍّ (عَمْرًا الضَّائِعَ) .

يُنظَرُ: الشَّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ ٢٣٨، وَالْأَغَانِي ١٨/١٤٣، وَالْمَوْئَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ ٢٥٤، وَمَعْجَمُ الشُّعْرَاءِ ٣، وَالخَزَائِنَةُ ٤/٤١١ .

(٢) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ .

وَ (سَلِيمِي) يُرِيدُ: يَا سَلِيمِي؛ وَكَانَتْ امْرَأَتُهُ .

وَالْمَعْنَى: بِوَدِّكَ مَجَاوِرَةٌ قَوْمِي وَقَدْ هَبَّ بَرْدٌ رِيحُ الشَّمَالِ — يُرِيدُ: الْكِنَايَةَ عَنْ شِدَّةِ الزَّمَانِ وَكَلْبِهِ — عَلِيٌّ أَنْكَ قَدْ تَرَكَتَهُمْ وَفَارَقْتَهُمْ . وَتَكُونُ الْبَاءُ بِمَعْنَى الْقِسْمِ؛ أَيُّ: بِحَقِّ الْمَوَدَّةِ الَّتِي بَيْنِي وَبَيْنَكَ؛ أَيُّ: شَيْءٌ قَوْمِي فِي الْكِرْمِ. وَيُرْوَى (بِوَدِّكَ)، أَيُّ: بِحَقِّ صَنْمَكِ الَّذِي تَعْبُدِينَ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (بِوَدِّكَ مَا قَوْمِي) حَيْثُ جَاءَتْ (الْبَاءُ) بِمَعْنَى (عَلِيٍّ)، وَ (مَا) زَائِدَةٌ .

يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي: أَدَبِ الْكَاتِبِ ٤١٤، وَحُرُوفِ الْمَعَانِي ٨٦، وَالْأَزْهِيَّةُ ٢٨٥، وَالْاِقْتِضَابُ ٤٥٥، وَالذِّيَّوَانُ ٢٣ .

(٣) فِي ب: تَشَدُّو وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي كِلْتَا النُّسخَتَيْنِ: الذُّحُولُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصُّوَابُ مَا هُوَ مُثَبَّتٌ .

وقد تكون مكان اللّام، كقوله تعالى: ﴿ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾^(١).
وتكون للتّعديّة، كقوله تعالى: / ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ
وَأَبْصَارِهِمْ ﴾^(٢).

وتكون بمعنى (من) التي للتّبعية، قال الشّاعر:
فَلَثَمْتُ فَاها آخِذاً بِقُرُونِها شَرِبَ النَّزِيفَ بَبْرِدِ^(٣) مَاءِ الحِشْرَجِ^(٤)

= هذا جزء بيت من الكامل، وهو بتمامه:

غُلْبٌ تَشْدُرُ بِالذَّحُولِ كَأَنَّها جِنُّ البُديِّ رِوَأِسيًا أَقْدامُها

وهو من معلقة لبيد .

(و (غُلْبٌ) : جمع أغلب؛ وهو: الغليظ العُنق . و (التّشدرُ) : التّوعد، والتّهذؤ .

و(الذّحول): الأحقاد . و (البديّ) : واد تسكنه الجنّ . و(الرواسي) : الثّوابت .

قال الزّوزنيّ في شرح هذا البيت: «هم رجالٌ غلاظ الأعناق كالأسود، أي: خلّقوا

خلقة الأسود، أي: يهدّد بعضهم بعضاً بسبب الأحقاد التي بينهم؛ ثم شبههم بجنّ

هذا الموضوع في ثباتهم في الخصام والجدل . يمدح خصومه؛ وكلّما كان الخصم

قويّاً وشديداً فإنّ قاهره وغالبه أقوى وأشدّ». . شرح المعلقات السّبع ٩٧ .

والشّاهد فيه: (بالذّحول) حيث جاءت (الباء) بمعنى (من أجل)، أي: من أجل الذّحول.

يُنظر هذا البيت في: أدب الكاتب ٤١٥، وحروف المعاني ٨٦، والأزهيّة ٨٧،

والاقتضاب ٤٥٦، واللّسان (شدر) ٤/٤٩٩، (با) ١٥/٤٤٣، والخزانة ٩/٥١٥،

والدّيوان ١٧٧ .

(١) من الآية: ٣٩ من سورة الدّخان .

(٢) من الآية: ٢٠ من سورة البقرة .

(٣) في ب: بعود.

(٤) هذا بيتٌ من الكامل، وهو منسوبٌ إلى عدد من الشعراء؛ منهم: عمر بن أبي ربيعة، وقيل: =

- وتكون للمصاحبة، كقولك: (بِعْتِكَ الدَّارَ بِأَثَاتِهَا)^(١).
وتكون بمعنى (في)، كقولك: (أَقَمْتُ بِالْمَدِينَةِ) .
وتكون زائدة مع الفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٢)،
ومع المفعول، كقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا رُؤُوسِكُمْ﴾^(٣)، ومع المبتدأ^(٤)،
كقولك: (بحسبك زيد)، ومع الخبر، كقولك: (ما زيدٌ بقائم)^(٥).

= لجميل بن معمر، وقيل: لعبيد بن أوس الطائي .

(و) بقرونها:) بخصل شعرها . و (التزيف): الحموم الذي مُنِعَ من الماء .
و(الحشرج): الماء العذب من ماء الحسني .
والشاهد فيه: (ببرد ماء الحشرج) حيث جاءت (الباء) للتبويض، أي: من ماء
الحشرج .

يُنظر هذا البيت في: الحماسة البصريّة ١١٤/٢، وشرح التسهيل ١٥٢/٣، وابن
الناظم ٣٦٦، واللّسان (الحشرج) ٢٣٧/٢، والجنى الدّاني ٤٤، والمغني ١٤٣،
والهمع ١٥٩/٤، وديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٨٨، وملحق ديوان جميل ٢٣٥ .

(١) في ب: بأثاتها .

(٢) من الآية: ٧٩ من سورة النساء .

(٣) من الآية: ٦ من سورة المائدة .

(٤) في ب: ومع الابتداء .

(٥) الباء الزائدة تكون في ستة مواضع؛ ذكر منها الشارح أربعة مواضع، وبقي اثنان؛
وهما:

١- الحال المنفيّة؛ لأنّها شبيهة بالخبر، كقوله:

فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رِكَابُ حَكِيمُ بْنُ الْمَسِيبِ مُنْتَهَاهَا

٢- النّفس والعين في باب التّوكيد؛ يقال: (جاء زيدٌ بنفسه) و (بعينه)؛ =

وتأتي بمعنى (عَنْ)، كقول الشاعر :

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي عَلِيمٌ^(١) بِأَحْوَالِ النِّسَاءِ طَيِّبٌ^(٢)

وتأتي بمعنى (مِنْ)، كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(٣)،

قيل : تكون بمعنى (يشرب منها)، وبمعنى (يشربها)^(٤)؛ قال الهذلي يذكر السحاب :

شَرِبْنَا بِمَاءِ^(٥) الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتُ مَتَى لُجَجِ خُضْرٍ لَهْنٍ نَيْجٍ^(٦)

= والأصل: (جاء زيدٌ نفسه) و (عينه) .

يُنظر: الجني الداني ٤٨، والمغني ١٤٤، وجواهر الأدب ٥٠ .

(١) في ب: خبير .

(٢) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لَعَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الْفَحْلِ .

والشاهد فيه: (بالنساء) حيث جاءت (الباء) بمعنى (عن)، أي: عن النساء .

يُنظر هذا البيت في: المفضليات ٣٩٢، والأزهية ٢٨٤، ووصف المباني ٢٢٢، والجني

الداني ٤١، والهمع ١٦١/٤، والديوان ٢٣ .

(٣) من الآية: ٦ من سورة الإنسان .

(٤) في ب: يشربهما .

(٥) في ب: شربن المزن .

(٦) في أ: بائح، وفي ب: نمأيج، وكنتاها محرفة؛ والصواب ما هو مثبت .

وهذا البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي يصف السحاب .

و (ترفعت): تصاعدت وتباعدت . و (متى) حرف جر بمعنى (من) وهي لغة هذيل .

و (لجاج): جمع لُحَّة؛ وهي: معظم الماء . و (نيج): صوتٌ عال .

والمعنى: إنَّ السَّحْبَ شَرِبْتُ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ، وَأَخَذْتُ مَاءَهَا مِنْ لُجَجِ الْخَضِرِ الْغَزِيرَةِ،

وَلَهَا فِي تِلْكَ الْحَالَةِ صَوْتٌ عَالٌ، ثُمَّ تَبَاعَدَتْ عَنْهُ .

[و] ^(١) قال عَنَتْرَةَ ^(٢):

[٣٣/ب] شَرِبْتُ بِمَاءِ الدُّحْرَضِيِّينَ ^(٣) فَأَصْبَحْتُ زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلِمِ ^(٤)

= والشَّاهد فيه: (بماء البحر) حيث جاءت (الباء) بمعنى (من)، أي: شَرِبْتُ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ .

يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي: ديوان المهذليين ٥١/١، ورواية البيت كما في الديوان:
تَرَوْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبْتُ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهْنٌ نَسِيحٌ
ومعاني القرآن للقرآء ٢١٥/٣، وتأويل مشكل القرآن ٥٧٥، والخصائص ٨٥/٢،
والأزهية ٢٨٤، وأمالي ابن الشجري ٦١٣/٢، وعمدة شرح الحافظ ٢٦٨/١،
ورصف المباني ٢٢٨، والجنى الداني ٤٣، والمغني ١٤٢، والممع ١٥٩/٤ .

(١) ما بين العاطف ساقط من ب .

(٢) هو: عَنَتْرَةُ بن شداد العبسي: أحد أغربة العرب؛ شاعر شجاع جواد؛ شهد حرب داحس والغبراء، وحُمدت مشاهدته فيها؛ توفي بعد أن أسنَّ .
يُنظَرُ: طبقات فحول الشعراء ١٥٢/١، والشعر والشعراء ١٤٩، والأغاني ٢٤٤/٨،
والخزانة ١٢٨/١ .

(٣) في أ: الدَّحْرَضِيِّينَ، وفي ب: الدَّمْحَضِيِّينَ، وكلتاها محرّفة؛ والصَّواب ما هو مثبت .

(٤) هذا بيتٌ من الكامل .

و (الدَّحْرَضَانِ): ماءان يُقال لأحدهما: (دُحْرُضٌ) وللآخر (وسيع)، فلما جمعهما غلب أحد الاسمين . و(زوراء): تمايل . و(الدَّيْلِمِ) قيل: الأعداء، وقيل: ماءٌ من مياه بني سعد . شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٣٢٤، ٣٢٥ .
والشَّاهد فيه: (شَرِبْتُ بِمَاءِ الدُّحْرَضِيِّينَ) حيث جاءت (الباء) بمعنى (من)، أي:
شَرِبْتُ مِنْ مَاءِ الدُّحْرَضِيِّينَ .

يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي: أدب الكاتب ٥١٥، وتأويل مشكل القرآن ٥٧٥، وسر صناعة =

وهي أصل باب القسم .

(الكاف): حرفُ جرٍّ، يدخل على الظاهر غالباً .

ومعناه: التشبيه، كقولك: (زيدٌ كالأسد إقداماً) .

وقد جاء في الشعر دخولها على المضمر، كقول الشاعر يصفُ حماراً

وحشياً^(١) وأتناً:

وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَاثَلًا^(٢)

كَهُ^(٣) وَلَا كَهَنَّ إِلَّا^(٤) عَاضِلًا^(٥)

= الإعراب ١/١٣٤، والأزهية ٢٨٣، وأمالي ابن السجري ٢/٦١٣، وشرح المفصل ٢/١١٥،

ورصف المباني ٢٢٨، والديوان ٢٠١ .

(١) ومشيئاً وهو تحريف.

(٢) في كلتا التسختين: ولا حلاحلا، والصَّوَاب ما هو مثبت؛ لأنَّ جميع المصادر التي

تعرَّضت للبيت — ومنها الديوان — ذكرته بهذه الرواية .

(٣) في كلتا التسختين: كهو، والصَّوَاب ما هو مثبت .

(٤) في كلتا التسختين: إلّا عاطلا، وهو تحريف؛ والصَّوَاب ما هو مثبت .

(٥) هذان بيتان من الرجز، وهما لرؤبة بن العجاج، وقيل: للعجاج .

و (البعل): الزوج . و (الحليلة): الزوجة . و (العاضل): المانع من التزويج؛ لأنَّ

الحمار يمنع أثنه من حمار آخر يريدن .

والشاهد فيهما: (كه ولا كهَنَّ) حيث جرَّت الكاف الضمير في الموضعين؛ وهو

شاذ مختص بالضرورة .

يُنظر هذان البيتان في: الكتاب ٢/٣٨٤، وتحصيل عين الذهب ٣٨٣، وابن الناطم

٣٥٨، ورصف المباني ٢٨٠، وابن عقيل ٢/١٧، والهمع ٤/١٩٦، والأشموقي ٢/٢٠٩، =

أي: غيورًا .

وتكون زائدة، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١)، وكقول رؤبة:

لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَّقِ^(٢)

أي: فيها مَقَّقٌ؛ وهو: الطُّول^(٣).

وتكون للتعليل، كقوله [تعالى]^(٤): ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾^(٥).

وتخرج إلى الاسمية، فتكون فاعلةً، كقول^(٦) الشاعر:

أَتْتَهُمْ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْقَتْلُ^(٧)

= والخزانة ١٠/١٩٦، وديوان رؤبة ١٢٨ .

(١) من الآية: ١١ من سورة الشورى .

(٢) هذا بيت من الرجز، وهو لرؤبة، يصف به خيلاً .

(و) (لواحق الأقرب) : الضوامر من الخيل، والأقرب: جمع قُرْب — بضمّة

فسكون، وبضمّتين —: الخاصرة .

والمعنى: إن هذه الخيول ضوامر الخواصر، وفيها طول .

والشاهد فيه: (كالمقق) حيث جاءت (الكاف) زائدة .

يُنظر هذا البيت في: المقتضب ٤/٤١٨، والإنصاف ١/٢٩٩، وأسرار العريية ٢٦٤،

وابن النّاطم ٣٦٩، واللّسان (مقق) ١٠/٣٤٦، وابن عقيل ٢/٢٧، والأشْمُونِيّ

٢/٢٢٥، والخزانة ١/٨٩، والديوان ١٠٦ .

(٣) المقق: الطُّول عامّة، وقيل: هو الطُّول الفاحش في دقّة . اللّسان (مقق) ١٠/٣٤٦ .

(٤) (تعالى) ساقطة من ب .

(٥) من الآية: ١٩٨ من سورة البقرة .

(٦) في ب: قال .

(٧) هذا بيت من البسيط، وهو للأعشى الكبير .

وتكون بمعنى (على)، كقوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أَمَرْتُ﴾^(١) أي: على ما أمرت، و (ما) بمعنى (الذي) .

وتدخل على ضميري الرفع والتصب، كقول بعض العرب: (مَا أَنَا كَأَنْتَ وَلَا أَنَا كَأَيَّاكَ)^(٢)، وأنشد^(٣) الكسائي:

/ فَأَحْسِنُ^(٤) وَأَجْمَلُ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسِرْ كَأَيَّاكَ أَسِرُّ^(٥)

[١/٣٤]

= (وَالشَّطَطُ): الجور والظلم . و(يذهب فيه): يغيب فيه . و (الفُتْلُ) جمع فتيلة: يداوى بها الجرح .

والمعنى: لا ينهى الجائرين عن جورهم، ولا يردع الظالمين عن ظلمهم؛ مثل الطعن الشديد الذي تكون جراحه غائرة يغيب فيها الزيت، والفتل التي توضع في الجرح لتخفيفه ومداواته .

والشاهد فيه: (كالظعن) حيث وقعت (الكاف) فاعلاً لـ(ينهى)؛ فهي اسم بمعنى مثل . يُنظر هذا البيت في: المقتضب ١٤١/٤، والخصائص ٣٦٨/٢، وأسرار العربية ٢٥٨، وشرح المفصل ٤٣/٨، وابن الناظم ٣٦٩، ووصف المباني ٢٧٢، والجنى الثاني ٨٢، وابن عقيل ٢٨/٢، والهمع ١٩٨/٤، والديوان ٦٣ — والرواية فيه (هَلْ تَنْتَهُونَ ؟ وَلَا يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ) .

(١) من الآية: ١١٢ من سورة هود .

(٢) يُنظر: شرح عمدة الحفاظ ١/٢٧٠ .

(٣) في ب: قال .

(٤) في أ: فأجمل وأحسن .

(٥) في ب: أسير، وهو تحريف .

وهذا البيت من الطويل، ولم أقف على قائله .

والشاهد فيه: (كأَيَّاكَ أَسِرُّ) حيث دخلت (الكاف) على الضمير المنصوب وهو ضرورة عند الكوفيين وغير جائز عند البصريين .

وقد تكون مجرورةً، كقول الرّاجز :

يَضْحَكُنْ عَن كَالْبَرْدِ^(١) الْمُنْهَمِّ^(٢)

(اللام): حَرْفُ جَرٍّ، يدخل على الظاهر والمضمَر؛ وله مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: الملك، كقولك: (المال لزيد) .

والاختصاص، كقولك: (الباب للدّار) .

والاستحقاق، كقولك: (الحمد لله) .

وتكون بمعنى (على)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ﴾^(٣)، قال الشّاعر:

فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِّ^(٤)

= يُنظر هذا البيت في: مجالس ثعلب ١/١٣٣، وما يجوز للشّاعر في الضّرورة ٢٢٣، وشرح التسهيل ٣/١٧٠ وشرح عمدة الحفاظ ١/٢٧٠، والهمع ٤/١٩٧، والخزانة ١٠/١٩٤، والدّرر ٤/١٥٥.

(١) في كلتا النسختين: كالمبرد، وهو تصحيف؛ والصّواب ما هو مثبت .

(٢) في أ: المنهم، وهو تصحيف، والصّواب ما هو مثبت .

وهذا البيت من الرّجز، وهو للعجاج، وقبله:

يَيْضُ ثَلَاثُ كَنْعَاجٍ جُومٍ

و(البرّد): حبُّ الغمام . و (المنهم): الذائب .

والشّاهد فيه: (عن كالبرد) حيث جاءت (الكاف) اسماً بمعنى (مثل)؛ بدليل

دخول حرف الجرّ عليها .

يُنظر هذا البيت في: أسرار العربية ٢٥٨، وشرح المفصل ٨/٤٢، ٤٤، وابن النّاطم

٣٧٠، وشرح الرّضويّ ٢/٣٤٣، والمغني ٢٣٩، والهمع ٤/١٩٧، والأشمونيّ

٢/٢٢٥، والخزانة ١٠/١٦٦، والديوان ٢/٣٢٨.

(٣) من الآية: ٢ من سورة الحجرات .

(٤) هذا عجز بيتٍ من الطّويل، وصدْرُه:

[وقد] ^(١) تكون بمعنى (عند ^(٢))، كقوله تعالى: ﴿وَحَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ

لِلرَّحْمَنِ﴾ ^(٣).

وتكون بمعنى (من أجل)، تقول ^(٤): (فعلتُ ذلك لك)، أي: لأجلك،

تَنَاوَلَهُ بِالرُّمْحِ ثُمَّ أَتَى لَهُ

=

يُنسب إلى جابر بن حنيّ التَّغَلبيّ، من قصيدة له في المفضليّات ٢١٢ .
ويُنسب إلى المكعب الأسديّ، وقيل: إنه للمكعب الضبّيّ، ويُقال: إنه لشريح بن أوفى
العبيسيّ، وقيل: إنه لعصام بن المقشعر العبيسيّ؛ وذكر ابن شبة أنه للأشعث بن قيس
الكنديّ .

يُنظر: الاقتضاب ٤٣٩ .

وهو في الأزهية ٢٢٨ منسوب إلى الأشعث بن قيس الكنديّ، وصدرة:

تَنَاوَلْتُ بِالرُّمْحِ الطُّوَيْلِ ثِيَابَهُ

وقال الجواليقيّ - في شرحه على أدب الكاتب ٢٦٢ - : «إنه من شعر لكعب بن
جدير المنقريّ، وصدرة:

شَكَكْتُ لَهُ بِالرُّمْحِ حَيْبَ قَمِيصِهِ

والشاهد فيه: (للدين وللقم) حيث جاءت اللام بمعنى (على) .
يُنظر هذا البيت في: أدب الكاتب ٤٠١، وأمالي ابن الشجريّ ٦١٦/٢، وروصف
المباني ٢٩٧، والجنى الداني ١٠٠، والمغني ٢٨٠، والأشموقيّ ٢١٧/٢ .

(١) (قد) ساقطة من ب .

(٢) الأولى حمل اللام على معنى التعليل أو السببية؛ أي: ذلت وخضعت لهيبته، وهول
مطلع قدرته.

يُنظر: المحرر الوجيز ٦٤/٤، والمغني ٢٧٥ .

(٣) من الآية: ١٠٨ من سورة طه .

(٤) في ب: كقولك .

ومنه قولُ الشّاعر :

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ هِرَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلُهُ الْقَطْرُ^(١)

وتكون للعاقبة، كقول^(٢) الشّاعر :

أَمْوَالَنَا لِذَوِي الْمِيرَاثِ نَجْمَعُهَا وَدُورُنَا لِخَرَابِ الدَّهْرِ نَبْنِيهَا^(٣)

أي: إنها تعود إلى ذلك، وهي ملتبسة بلام المفعول من أجله / وليست به؛ لأنك تقول: (أعددت هذه الخشبة لميل الحائط عمادًا)، وأنت لم تُرِدْ^(٤) ميله لكن أعددتها خوفًا منه .

(١) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لأبي صخرٍ الهذليّ .

و (تعروني): تُصَيِّبني. و(هرة) - بفتح الهاء وكسرها -: حركة واضطراب. و(انتفض): تحرك. و(القطر): المطر .

والشاهد فيه: (لذكراك) حيث جاءت (اللام) للتعليل .

يُنظر هذا البيت في: شرح أشعار الهذليين ٢/٩٥٧، والإنصاف ١/٢٥٣، وشرح المفصل ٢/٦٧، وأوضح المسالك ٢/٤٥، ١٣١، وابن عقيل ٢/٢٢، والهمع ٣/١٣٢، والأشعبيّ ٢/٢١٥، والخزانة ٣/٢٥٤ .

(٢) في ب: قال .

(٣) هذا بيتٌ من السبيط، وهو لسابق البربريّ .

والشاهد فيه: (لذوي) و (لخراب) حيث جاءت (اللام) في الكلمتين للعاقبة . يُنظر هذا البيت في: اللّامات للزّجاجيّ ١٢٧، واللّامات للهرويّ ١٨٤، واللّسان (لوم) ١٢/٥٦٢ .

(٤) في أ: لا تريد .

وتكون بمعنى (إلى)، كقولك: (سیرتُ لِفَلانٍ جوابه)، وكقوله

تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾^(١) أي: إلى هذا .

وقد تقع بمعنى (مع)، قال مُتَمِّمٌ^(٢) بن نُؤَيْرَةَ يَرِثِي أَخَاهُ مَالِكًا^(٣):

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعًا^(٤)

(١) من الآية: ٤٣ من سورة الأعراف .

(٢) في كلتا النسختين: ميمون، وهو تحريف؛ والصواب ما هو مثبت .

وَمَتَمِّمٌ هُوَ: مُتَمِّمٌ بن نُؤَيْرَةَ بن جَمْرَةَ اليربوعي التميمي، يكنى أبا نَهْشَلٍ: شاعرٌ

فحل، اشتهر في الجاهلية والإسلام، أدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه؛ جعله ابن

سلام في المرتبة الأولى من أصحاب المراثي؛ كان أكثر شعره في مراثي أخيه مالك .

يُنظر: طبقات فحول الشعراء ٢٠٢/١، والشعر والشعراء ٢٠٩، والأغاني

٢٨٩/١٥، والاستيعاب ١٨/٤، والإصابة ٥٦٦/٥، والخزانة ٢٤/٢ .

(٣) هو: مَالِكٌ بن نُؤَيْرَةَ بن جَمْرَةَ اليربوعي التميمي، يكنى أبا حَنْظَلَةَ، ويلقب الجفول؛

وهو شاعرٌ شريف، أحدُ فرسان بن يربوع بن حنظلة ورجاله المعدادين في

الجاهلية؛ وكان من أرداف الملوك؛ استعمله النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - على

صدقات قومه، فلما بلغه وفاة الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أمسك الصدقة

وفرّقها في قومه، فقتله ضرار بن الأزور بأمر خالد بن الوليد بالبطاح صبراً .

يُنظر: طبقات فحول الشعراء ٢٠٥/١، والشعر والشعراء ٢٠٩، والأغاني

٢٨٩/١٥، ومعجم الشعراء ٢٣٢، والاستيعاب ٤١٧/١٣، والإصابة ٥٦٠/٥،

والخزانة ٢٤/٢ .

(٤) هذا بيتٌ من الطويل .

والشاهد فيه: (لطول) حيث جاءت (اللام) بمعنى (مع)، أي: مع طول اجتماع .

يُنظر هذا البيت في: المفضليات ٢٦٧، والأزهية ٢٨٩، وأمالي ابن الشجري ٦١٦/٢ =

وقد تكون بمعنى (بعد)، كقولهم: (كُتِبَتْ لثَلَاثُ خَلَوْنَ) أي : بعد ثلاث، وتكون مكسورة مع الاسم الظاهر؛ إلا مع المستغاث به^(١)، ومفتوحة مع المضمَر؛^(٢) إلا مع ياء المتكلم .

= ورفض المباني ٢٩٨، والجنى الثاني ١٠٢، والمغني ٢٨١، والأشعري ٢/٢١٨، والخزانة ٢٧٢/٨، والديوان ١١٢ .

(١) تُفْتَحُ اللَّامُ مَعَ الْمُسْتِغَاثِ بِهِ، وَكَذَلِكَ الْمَتَعَجِّبُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُمَا ظَاهِرَانِ فِي مَوْضِعِ مَضْمَرِينَ؛ إِذِ الْمُنَادَى فِي مَوْضِعِ مَضْمَرٍ مَخَاطَبُ، وَلَوْ دَخَلَتْ عَلَى الْمَضْمَرِ لَمْ تَكُنْ إِلَّا مَفْتُوحَةً؛ فَعَوْمِلُ الظَّاهِرِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَهُ مَعَامِلَتَهُ .

وبعض العرب يخالف هذا الأصل فيفتح اللام مع الظاهر، فيقول: (المال لزيد) .

يُنظَرُ: سَرَّ صِنَاعَةُ الْإِعْرَابِ ١/٣٢٨، ٣٢٩، ورفض المباني ٣٢٥ .

(٢) يُنظَرُ: سَرَّ صِنَاعَةُ الْإِعْرَابِ ١/٣٢٦ .

[بَابُ رُبَّ]^(١)

وَرُبُّ أَيْضًا ثُمَّ مُذِّ فِيمَا حَضَرَ مِنْ الزَّمَانِ دُونَ مَا مِنْهُ عَبْرَ
تَقُولُ : مَا رَأَيْتُهُ^(٢) مُذِّ يَوْمَنَا وَرُبَّ عَبْدٍ كَيْسٍ مَرَّ بِنَا

(رُبَّ) : حَرْفُ جَرٍّ^(٣)؛ معناه : التَّقْلِيلُ^(٤)، ويختصُّ بدخوله على

الظَّاهِرِ، وبالتكرات دون المعارف، وقد تخفف كقول الشاعر :

أزْهَيْرُ إِنْ يَشِبُّ الْقَدَالُ فَإِنَّهُ رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبِ لَفَّتْ^(٥) بِهَيْضَلٍ^(٦)

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) في شرح الملحة ١٢٢ : تَقُولُ : مَا لَقَيْتُهُ .

(٣) هذا قول البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن (رُبَّ) اسم .

تُنظر هذه المسألة في : الإنصاف، المسألة الحادية والعشرون بعد المائة، ٨٣٢/٢،
واتتلاف النصرة، فصل الحروف، المسألة الرابعة، ١٤٤، والهمع ١٧٣/٤ .

(٤) اختلف النحويون في معنى (رُبَّ) على أقوال :

١- القول الأول : أنها للتقليل دائماً؛ وهو مذهب الجمهور، وعليه الشارح .

٢- القول الثاني : أنها للتكثير دائماً .

٣- القول الثالث : أنها تكون للتقليل والتكثير .

٤- القول الرابع : أنها أكثر ما تكون للتقليل، والتكثير بها نادر .

٥- القول الخامس : أنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر .

٦- القول السادس : أنها حرف إثبات، لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من
السياق .

٧- القول السابع : أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار .

٨- القول الثامن : أنها لمُبهم العدد؛ تكون قليلاً وتكثيراً .

يُنظر : الجنى الداني ٤٣٩، والهمع ١٧٤/٤ .

(٥) في أ : كفت، وهو تحريف .

(٦) هذا بيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي .

/وَرُبٌّ تَأْتِي أَبَدًا مُصَدَّرَةً وَلَا يَلِيهَا الْاسْمُ إِلَّا تَكْرَرًا

و (رُبٌّ) تختصّ عن الحروف بوجوه^(١) منها:

أنها لا تقع إلا في صدر الكلام .

وبدخولها على التكرات .

وأنه لا يجوز الاختصار على التكرة الذي دخلت عليه حتى تُوصف^(٢)،

كقولك: (رُبٌّ عبد ملكته)^(٣).

وَتَارَةً تُضْمَرُ بَعْدَ الْوَاوِ كَقَوْلِهِمْ : وَرَاكِبٌ^(٤) بِجَاوِي^(٥)

وتختصّ - أيضاً - بجرّها الاسم مُضمرةً بعد الواو والفاء،

= (أزهير) : الهمزة للنداء؛ وزهير : مرخم زهيرة وهي ابنته .

و (القَذال) : ما بين الأذنين والقفأ؛ وهو أبطأ الرأس شيئاً .

و (الهیضل) : الجماعة من الناس . و (لَجِب) - بفتح اللّام، وكسر الجيم - :

كثير الجلبة، مرتفع الأصوات؛ ويروى في مكانه (مَرَس) - بفتح فكسر - ،

ومعناه : شديد . و (لفتت) : جمعت .

والشاهد فيه : (رُبٌّ هيضل) حيث جاءت (رُبٌّ) بالتحفيف .

يُنظر هذا البيت في : ديوان الهدليين ١/٢، ٨٩، والأزهية ٢٦٥، وأمالي ابن الشجريّ

١٧٩/٢، ٤٨/٣، والإنصاف ١/٢٨٥، وشرح المفصل ٨/٣١، والمقرّب ١/٢٠٠،

ورصف المبابي ٢٧٠، والخزاة ٩/٥٣٥ .

(١) يُنظر في خصائص (رُبٌّ) : الكتاب ١/٤٢٧، والأصول ١/٤١٦، وأسرار العربية

٢٦١، وشرح المفصل ٨/٢٧، وجواهر الأدب ٣٦٧ .

(٢) في كلتا النسختين: الذي دخلت حتى يوصف، ومطابقة الكلام تقتضي ما أثبتته.

(٣) في ب : ملكت .

(٤) في أ: ورالب .

(٥) بجاء: قبيلة. ينظر: الصحاح (بجى) ٦/٢٢٧٨.

كقول الشاعر :

وَفَارِسٍ فِي غِمَارِ الْمَوْتِ مُنْعَمِسٍ إِذَا تَأَلَّى عَلَى مَكْرُوهُةٍ صَدَقًا^(١)

أي : ورُبَّ فارسٍ .

وكقول^(٢) امرئ القيس :

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعٍ^(٣)

فهي مضمرة^(٤) بعد الفاء^(٥) .

وتقدّر بغير الواو والفاء، كقول^(٦) الشاعر :

(١) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لبُلْعَاء بن قَيْس الكِنَانِي .

والشاهد فيه : (وفارس) حيث جرّ بـ (رُبَّ) المحذوفة بعد الواو .

يُنظر هذا البيتُ في : الحماسة ١/٦٧، والزّهرة ٢/٢١٣، وديوان المعاني ١/١١٤،

وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٥٩، واللّسان (غمر) ٥/٢٩، (كره) ١٣/٥٣٦،

والتذكرة السعدية ١/٥٩ .

(٢) في ب: قال .

(٣) هذا صدرُ بيت من الطّويل، وعجزه :

فَأَلْهَيْتُهَا عَنِّي ذِي تَمَائِمٍ مَحْجُولٍ

وقد تقدّم تخريجُه في ص ١٢١ .

والشاهد فيه هنا : (فمثلك) حيث جرّ بـ (رُبَّ) المحذوفة بعد الفاء .

(٤) في ب: تضرر .

(٥) في قول الشاعر:

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِمَ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ .

ينظر: شرح عمدة الحافظ ١/٢٧٣ .

(٦) في ب: قال .

رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَّةٍ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَّةٍ (١)
وتضمّر بعد (بل)، كقول الراجز :

بَلْ بَلْدٍ مِلءُ الْآكَامِ قَتْمُهُ لَا يُشْتَرَى (٢) كَتَانُهُ (٣) وَجَهْرُمُهُ (٤)

(١) هذا بيت من الخفيف، وهو لجميل بن معمر العذري .

و (الرسم) : ما بقي من آثار الديار لاصقاً بالأرض كالرماد . و (الطلل) : ما بقي منها شاخصاً مرتفعاً كالوتد والأثافي . و (من جلله) : من عظمه في عيني، وقيل : من أجله .

والشاهد فيه : (رسم دار) حيث جرّ (رسم) بـ (رُبّ) المضمرّة، ولم يتقدّمها واو ولا فاء؛ وهو قليل جداً .

يُنظر هذا البيت في : الخصائص ١/٢٨٥، ٣/١٥٠، وشرح المفصل ٣/٢٨، ٧٩، ٥٢/٨، وشرح عمدة الحفاظ ١/٢٧٤، وابن النّاطم ٣٧٧، ووصف المباني ٢٣٣، والمغني ١٦٤، وابن عقيل ٢/٣٧، والأشموقي ٢/٢٣٣، والخزّانة ١٠/٢٠، والديوان ١٠٥ .

(٢) في كلتا النسختين : لا يستوي، وهو تحريف، والصّواب ما هو مثبت؛ لأنّ جميع المصادر التي تعرّضت للبيت — ومنها الديوان — أوردته هكذا .

(٣) في أ : كنانه، وفي ب : كعانه، وكلتاها محرّفة، والصّواب ما هو مثبت .

(٤) في أ : وجوهمه، وفي ب : وجرهمه، وكلتاها محرّفة، والصّواب ما هو مثبت؛ لأنّ جميع المصادر التي تعرّضت للبيت — ومنها الديوان — أوردته هكذا .

وهذا البيت من الرّجز، وهو لرؤبة بن العجاج .

و (الآكام) : جمع أكمة، والأكمة : القفّ من حجارة واحدة، وقيل : هو دون الجبال، وقيل : هو الموضع الذي أشدّ ارتفاعاً ممّا حوله؛ وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حجراً . و (قتمه) : الغبار . و (الجهرم) : البساط .

والمعنى : رُبّ بلدٍ بعيدٍ موصوف بأنّ غباره يملأ الطّرق الواسعة والآكام، وبأنّه =

[٣٥ / ب]

ووقد تدخل عليها (ما) فتكفها عن العمل، فتأتي بعدها المعرفة، كقولك: (رُبِّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ) .

ويأتي بعدها الفعل، كقولك: ([رُبِّمَا] ^(١) يقوم زيد)، قال الله تعالى: ﴿رُبِّمَا ^(٢) يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا ^(٣)﴾ .

وقد تدلّ على التّكثير ^(٤)، كقول أبي عطّاء السّندي ^(٥):

= لا يُشترى كَتَانَهُ وَلَا بَسَطَهُ، قَطَعْتُهُ وَتَجَاوَزْتُهُ .

والشّاهد فيه: (بل بلد) حيث جرّ (بلد) بـ (رُبِّ) المحذوفة بعد (بل) .
يُنظر هذا البيت في: أمالي ابن الشّجري ٢١٨/١، ١٣٥/٢، والإنصاف ٥٢٩/٢،
وشرح المفصّل ١٠٥/٨، وشرح عمدة الحفاظ ٢٧٣/١، وابن النّاطم ٣٧٦،
ورصف المباني ٢٣٢، والمعني ١٥٢، وابن عقيل ٣٦/٢، والأشموني ٢٣٢/٢،
والديوان ١٥٠ .

(١) (رُبِّمَا) ساقطة من ب .

(٢) قرأ أبو جعفر، ونافع، وعاصم: ﴿ رُبِّمَا ﴾ بالتّخفيف .

وقرأ الباقر: ﴿ رُبِّمَا ﴾ بالتّشديد .

يُنظر: السّبعة ٣٦٦، والمبسوط ٢٥٩، وحجّة القراءات ٣٨٠، والكشف ٢٩/٢ .

(٣) من الآية: ٢ من سورة الحجر .

(٤) في أ: التّنكير، وهو تحريف .

(٥) في أ: السّدي، وهو تحريف .

وأبو عطّاء السّنديّ اسمه: أفلح بن يسار: نشأ في الكوفة، وهو من مخضرمي

الدّولتين الأمويّة والعباسيّة، شاعرٌ فحلّ من شعراء بني أميّة؛ مات أيام المنصور .

يُنظر: الشّعْر والشّعراء ٥١٨، والأغاني ٣٢٧/١٧، والخزانة ٥٤٥/٩ .

فَإِنْ تُمَسِّ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَفُودٌ^(١)
وقد تقع زائدة^(٢) فلا تمنعها عن العمل، كقول عديّ الغسّاني^(٣):
رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ دُونَ بُصْرَى وَطَعْنَةٌ نَجْلَاءِ^(٤)
وفيها لغات^(٥):

(رُبٌّ) مضمومة الرّاء مشدّدة الباء، أو مخفّفة؛ و (رُبَّتَ) بإلحاق التّاء

(١) هذا بيتٌ من الطّويل .

و (الفِنَاءِ) : ساحة الدّار . و (الوُفُودِ) : الزّوّار وطلّاب الحاجات .
و الشّاهد فيه : (فرُبَّمَا) حيث جاءت (رُبَّمَا) للتكثير .

يُنظر هذا البيتُ في : الحماسة ١/٣٩١، والشعر والشّعراء ٥١٩، وشرح اللّمع لابن
برّهان ١/١٧٠، والمقتصد ٢/٨٢٩، واللّسان (عهد) ٣/٣١٣، وجواهر الأدب ٣٦٦،
والأشبهاء والنظائر ٣/١٨٦، والخزانة ٩/٥٣٩، وشعره — ضمن مجلّة المورد، المجلّد
التّاسع، العدد الثّاني — ٢٨٢ .

(٢) أي : (ما) .

(٣) هو : عديّ بن الرّعاء الغسّانيّ : شاعرٌ جاهليّ؛ والرّعاء : اسم أمّه، اشتهر بها .
يُنظر : معجم الشّعراء ٧٧، والخزانة ٩/٥٨٦ .

(٤) هذا بيتٌ من الخفيف .

و (صَقِيلِ) : بمعنى مصقول، أي : مجلّو، صفة لسيف . و (بُصْرَى) : بلدٌ بالشّام .
و (الطّعنة النّجلاء) : الواسعة البيّنة الاتّساع .

و الشّاهد فيه : (رُبَّمَا ضَرْبَةٌ) حيث جرّ (ضربة) بـ (رُبٌّ) مع دخول (ما) عليها .
يُنظر هذا البيت في : الأصمعيّات ١٥٢، والأزهية ٨٢، ٩٤، وأمالي ابن الشّجريّ
٢/٥٦٦، ووصف المباني ٢٧١، والجنى الدّاني ٤٥٦، والمغني ١٨٣، وأوضح
المسالك ٢/١٥٥، والهمع ٤/٢٣٠، والأشعوريّ ٢/٢٣١، والخزانة ٩/٥٨٢ .

(٥) في (رُبٌّ) ستّ عشرة لغة أحصاها ابن هشام في المغني ١٨٤ .

مشدّدة أو مخفّفة، كقول^(١) الشّاعر :

وَرُبَّتْ سَائِلٍ عَنِّي^(٢) حَفِيٍّ أَغَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَنْ تَعَارَا^(٣)

وقد تدخل (ما) الكافّة بعد التّاء، فلا تمنعها عن العمل، كقول الشّاعر:

مَاوِيَّ يَا رَبُّتَمَا غَارَةَ شَعْوَاءَ كَاللَّذَعَةِ^(٤) بِالْمَيْسَمِ^(٥)

ولا يتعلّق إلا بفعل متأخّر .

(١) في ب : قال .

(٢) في ب : عن .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لابن أحمَر الباهليّ .

و (الحفِيّ) : المبادر في السّؤال المستقصي له . و (غارت العين) : دخلت في الرّأس؛ ويروى (عارت) أي : سال دمعها .

والشّاهد فيه : (رَبَّتْ) حيث جاءت (رَبُّ) ملحقة بالتّاء مشدّدة .

يُنظر هذا البيتُ في : أدب الكاتب ٣٩٨، واشتقاق أسماء الله ٣٦، والأزهيّة ٢٦٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٤٨/٣، وشرح المفصل ٧٥/١٠، واللّسان (عور) ٦١٢/٤، (غور) ٣٤/٥، وتذكرة النّحاة ٣٨٢، وشرح شواهد الشّافية ٣٥٣، والديوان ٧٦ .

(٤) في أ: كالذّعة، وفي ب: كالذّعة والصواب ما هو مثبت .

(٥) هذا بيتٌ من السّريع، وهو لضمرة بن ضمرة النّهشليّ .

(ماويّ) - مرخم ماويّة - : اسم امرأة . و (الشّعواء) : الغارة الكثيرة المنتشرة . و (الميسم) : ما يوسم به البعير؛ وذلك بوضعه في النّار وكَيّ البعير به ليكون علامة مميّزة له .

والشّاهد فيه : (رَبُّتَمَا غَارَةَ) حيث دخلت (ما) الزائدة على (رَبَّتْ) فلم تكفّها عن العمل . يُنظر هذا البيتُ في : نوادر أبي زيد ٥٥، والأزهيّة ٢٦٢، والإنصاف ١٠٥/١،

وشرح المفصل ٣١/٨، والأشباه والتّظائر ١٨٦/٣، والخزانة ٣٨٤/٩ .

بَابُ الْقَسَمِ

[ثُمَّ تَجْرُ الْإِسْمَ بِأُ الْقَسَمِ وَوَاوُهُ وَالْتَاءُ أَيْضًا فَاغْلَمِ]

[١ / ٣٦]

/ لَكِنْ تُخَصُّ التَّاءُ بِاسْمِ اللَّهِ إِذَا تَعَجَّبتَ بِبَلَا اشْتَبَاهِ

حروف القسم^(٢):

(الباء): وهي تدخل على الظاهر والمضمر، وتأتي بعد فعل

القسم، كقولك: (أقسمتُ بالله^(٣) وبه)، ومن دخولها على المضمر

قول^(٤) أبي زيد^(٥):

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) أدوات القسم خمس: (الباء) و (الواو) و (التاء) و (اللام) و (من) .

يُنظر : الأصول ٤٣٠/١ ، والتبصرة ٤٤٥/١ ، وشرح المفصل ٩٩/٩ ، وشرح ألفية

ابن معط ٤٢١/١ .

(٣) في أ: المصحف .

(٤) في ب : كقول أبي زيد . وليس هذا من قول أبي زيد وإنما من إنشاده . وقد صرح

بإنشاده لهذا البيت ابن جنّي في الخصائص ١٩/٢ ، وسرّ صناعة الإعراب ١٠٤/١ ،

وابن يعيش في شرحه على المفصل ٩٩/٩ . ولم أعر عليه في التّوادر .

(٥) هو : سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ الخزرجيّ : كان إماماً نحويّاً بصريّاً ،

غلبت عليه اللّغة والنّوادر والغريب ، روى له أبو داود والترمذيّ؛ وكلّما قال

سبويه: «أخبرني الثقة» فالمراد أبو زيد؛ ومن مصنفاته : لغات القرآن، وخلق

الإنسان، والنّوادر؛ توفي سنة (٢١٥هـ) .

يُنظر : مراتب النّحويّين ٧٣ ، وأخبار النّحويّين ٦٤ ، ٦٨ ، وطبقات النّحويّين =

أَلَا نَادَتْ أُمَامَةً بِاحْتِمَالٍ لَتَحْزُنُنِي فَلَا بِكَ لَأَبَالِي^(١)
والواو بدلٌ منها، وهي تدخل على الظاهر دون المضمَر؛ فتقول:
(والمصحف)^(٢)، ولا تأتي بعد الفعل؛ وتوجيه الإبدال كون بعض معاني
الباء للإلصاق، ومن معنى الواو العطف، وهو الجمع؛ فلما تقارَب معناهما
وقع الإبدال فيهما^(٣).

= واللغويين ١٦٥، ونزهة الألباء ١٠١، وإنباه الرواة ٣٠/٢، وبغية الوعاة ٥٨٢/١.
(١) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لغويٌّ بن سُلَمَى بن ربيعة.
و (الاحتمال) : الارتفاع .

ومعنى البيت : خبّرتني أمامة بارتجالها؛ لتجلب عليّ الحزن والغم، لكنني أدعو أن
لا يقع ذلك .
والشاهد فيه : (فلا بك) حيث جرّ الباء الكاف؛ فهي تجرّ الاسم الظاهر والمضمَر؛
وهي هنا للقسم .

يُنظر هذا البيت في : المسائل العسكرية ١٠٠، وسرّ صناعة الإعراب ١٠٤/١،
والخصائص ١٠٩/٢، والتبصرة ٤٤٥/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٠٠١/٢، وشرح
المفصل ٣٤/٨، ١٠١/٩، وشرح ألفية ابن معط ٤٢١/١، ووصف المباني ٢٢٤/١ .
(٢) هذا على أنّ المصحف يتضمّن كلامَ الله، وكلامَ الله تعالى من صفاته؛ فإنه يجوز
الحلف بالمصحف، بأن يقول الإنسان : (والمصحف)، ويقصد ما فيه من كلام الله
عزّ وجلّ .

أمّا إذا قصد بالمصحف الصحف والأوراق، أو الجلدة، أو المداد فهذا لا يجوز .
يُنظر : المعني والشرح الكبير على المقنع ١٧٣/١١، ومنار السبيل ٤٣٣/٢، وفتاوى
الشيخ محمّد الصالح العثيمين ٢٣١/١ .
(٣) (فيهما) زيادة من ب .

وقيل : أشبهت الواو لقرب المخرج^(١).

والتاء هي بدلٌ من الواو، كما أبدلت من^(٢) الواو في قولهم:
 (ثراث) و (تخمة) و (تممة)؛ إذ اشتقاق هذه الكلمات من : (وراث)،
 ومن (الوخامة)، ومن (الوهم)^(٣)، فعدلوا إلى الإبدال طلباً للخفة.
 ولم تدخل التاء إلا على اسم الله تعالى، كقوله سبحانه : ﴿ وَتَاللَّهِ
 لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾^(٤) لأنها بدلٌ من بدل، فلم تدخل إلا على اسمٍ واحدٍ/
 معظم .

[٣٦ / ب]

ومنه^(٥) قول الشاعر:

تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُ^(٦)

(١) يُنظر : أسرار العربية ٢٧٦، وشرح المفصل ٩٩/٩ .

(٢) في ب : منها .

(٣) في ب : من اسم الوهم .

(٤) من الآية : ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٥) (ومنه) ساقطة من ب .

(٦) هذا بيتٌ من البسيط، وقد اختلف في نسبه؛ فنسبه سيويه في الكتاب ٤٩٧/٣ إلى أمية بن أبي عائذ، ونسبه الزمخشري في المفصل ٤٨٤ إلى عبد مناة الهذلي، وابن يعيش في شرحه على المفصل ٩٩/٩ إلى أمية بن أبي عائذ، وقيل : لأبي ذؤيب الهذلي، وقيل : للفضل بن العباس الليثي .
 ونُسب إلى مالك بن خالد الهذلي - كما في ديوان الهذليين ٢/٣ -؛ ورواية الصدر فيه:

وَالْخُنْسُ لَنْ يُعْجَرَ الْأَيَّامُ ذُو حَيْدٍ

وهاء التّنبية^(١) فهي عَوْضٌ من الواو^(٢)، تقول: (ها الله لأفعلن).
فالمُقْسَمُ هُنَا قد نَبّه السّامع على تأكيد القسم؛ فهذا الحرف هُنَا
يقتضي تنبيهاً^(٣) ومُنْبَهًا^(٤) ومُنْبَهًا عليه .

= و صدره في ديوان الهذليين لساعدة بن جُوَيّة الهذلي ١٩٣/١، وعجزه :

أذْفَى صَلُودٌ مِنَ الْأَوْعَالِ ذُو خَدَمِ

و (ذو حَيْدٍ) : يريد بذلك الوعل، والحَيْدُ - يروى بفتح الحاء والياء على أنّه مصدرٌ بمعنى العوج والأود - وهو : اعوجاجٌ يكون في قرن الوعل؛ ويروى بكسر الحاء مع فتح الياء على أنّه جمع (حَيْدَة)؛ وهي : العُقْدَة في قرنِ الوعل .
و (المشمخرٌ) : الجبل الشّامخ . و (الظّيّان) : ياسمين البر . و (الآس) : الرّيحان، ومنابتهما: الجبال وحزون الأرض؛ وإثما ذكرهما إشارةً إلى أنّ الوعل في خصبٍ، فلا يحتاج إلى السّهول فيُصاد .

والشّاهد فيه : (تالله يبقّى) على أنّ التّاء لا تدخل إلّا على لفظ (الله) تعالى .
يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٤٩٧/٣، والمقتضب ٣٢٤/٢ - وفيهما (لله) بدل (تالله) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية -، والجمل ٧١، والتّبصرة ٤٤٦، و رصف المباي ١٩٨، ٢٤٧، واللّسان (حيد) ١٥٨/١٥، والهمع ٢٣٦/٤، والأشموقيّ ٢١٦/٢ - وفيهما (لله) بدل (تالله) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية - .

(١) في أ: التّثنية، وهو تحريف .

(٢) ويجوز في ألف (ها) وجهان :

أحدهما : أن تُحذَف ألفها، والهمزة من اسم الله تعالى؛ فتقول : (ها لله لأفعلن) .
والثّاني: أن تثبت ألفها، وتقطع الهمزة من اسم الله تعالى؛ فتقول : (ها الله لأفعلن) .
يُنظر : شرح ملحّة الإعراب ١٣٣، وشرح المفصّل ١٠٦/٩ .

(٣) في أ: مُنْبَهًا، وهو تحريف .

(٤) (ومُنْبَهًا) ساقطة من ب .

وتعوّض^(١) - أيضاً - همزة الاستفهام، وألف القطع،^(٢) كقولك: (الله لتفعلن؟)، ويجوز ألا يؤتى بحرف القسم ولا بالعوض منه فينتقل إلى النَّصْب، فتقول: (الله)؛ فيكون من باب ما سقط فيه الجارّ وتعدّى الفعلُ فَنَصَبَ .

ويجوز القطع عن مراعاة الفعل، والحمل على الابتداء نحو: (الله لأفعلن) فيكون مبتدأ وخبراً، كَأَتَكَ قُلْتَ: (الله قسّمي) أو (قسّمي الله)، ومنه قولهم: (لَعَمْرُكَ) - بالضّم -، ومنه قول الشاعر:

فَقَالَ فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَا، وَفَرِيْقُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيْقٌ أَيْمَنُ اللَّهِ مَا نَدْرِي^(٣)

المعنى: أقسمُ بيمينِ الله .

وقال امرؤ القيس:

وَقَالَتْ يَمِينُ اللَّهِ مَالِكَ حِيْلَةٍ^(٤)

(١) في ب: ويعوّض.

(٢) يُنظَر: شرح ألفية ابن معط ٤٢٤/١ .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو نُصِبَ بِنِ رَبَّاحٍ .

ومعنى البيت: وَصَفَ أَنَّهُ تَعَرَّضَ لِرِيزَارَةِ مِنْ يُحِبُّ فِجْعَلُ يَنْشُدُ ذَوْدًا مِنْ الْإِبْلِ ضَلَّتْ لَهُ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَنْكَرَ عَلَيْهِ بِجِيئِهِ وَالْمَامَهُ .

والشّاهد فيه: (أَيْمَنُ اللَّهِ مَا نَدْرِي) على أَنَّ (أَيْمَنُ) تُسْتَعْمَلُ لِلْقِسْمِ، بمعنى: أقسم بيمينِ الله. يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي: الْكِتَابِ ٥٠٣/٣، وَالْمَقْتَضِبِ ٢٢٨/١، وَالْأَزْهِيَّةِ ٢١، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٥١٥، وَالْإِنْصَافِ ٤٠٧/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٣٥/٨، ٩٢/٩، وَشَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطٍ ٤٢٧/١، وَالْمَعْمُوعِ ٣٢٩/٤، وَالذِّيَّانِ ٩٤ .

(٤) هذا صدرُ بَيْتٍ مِنَ الطّوِيلِ، وَعَجْرُهُ:

وَمَا إِنْ أَرَى عَنْكَ الْعَمَايَةَ تَنْجَلِي

ويحذف أوّل (أَيْمَنُ)^(١)، فيقال: / (مُنُ اللهُ) و (مَنْ اللهُ)^(٢) و (مُ اللهُ) و (مِ اللهُ) و (مِ اللهُ)^(٣).

ومّا يقسم به العمر؛ فيقال: (لَعَمْرُ اللهُ)؛ فهو مرفوعٌ بالابتداء، وكقوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(٤)، ويكون مفتوحاً عارياً من اللّام: (لَعَمْرَكَ اللهُ)، وتقديره: (عَمْرَكَ اللهُ) قسمي به، أي: بيقائك^(٥).

= والشّاهد فيه: (يَمِينُ اللهُ) حيث جاء بها للقسم.

يُنظر هذا البيتُ في: الديوان ١٤.

(١) اختلف البصريّون والكوفيّون في (أَيْمَنُ) في القسم: فذهب الكوفيّون إلى أنّها جمع (يَمِينُ)، وأنّ ألفها ألفُ قطع في الأصل، وحُذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال. وذهب البصريّون إلى أنّ (أَيْمَنُ) ليس جمع يَمِينُ، وإنّما هو اسمٌ مفردٌ مشتقٌّ من (الْيَمِينُ)، وأنّ همزته همزة وصلٍ.

وفيها لغاتٌ كثيرة، وصلت إلى عشرين لغة.

يُنظر: الكتاب ٥٠٣/٣، والإنصاف، المسألة التاسعة والخمسون، ٤٠٤/١، وشرح المفصل ٣٥/٨، ٩٢/٩، وشرح الكافية الشّافية ٨٧٨/٢، وشرح ألفيّة ابن معط ٤٢٧/١، والجنى الدّاني ٥٣٨، ٥٤١، والهمع ٢٣٨/٤.

(٢) (ومن اللهُ) ساقطة من أ.

(٣) في ب: ويم اللهُ، وهو تحريف.

(٤) سورة الحجر، الآية: ٧٢.

(٥) (العَمْرُ) يُستعمل على ضربين:

أحدهما: أن يقترن باللّام، وحينئذ يجب رفعه بالابتداء لتصدّره بلامه، والخبر محذوف لسدّ الجواب مسدّه.

والثّاني: أن يتجرّد من اللّام فيجب نصبه.

والحروف التي يجاب بها القسم أربعة^(١)؛ حرفان للتفي؛ وهما: (ما) و (لا)؛ وحرفان للإيجاب؛ وهما: (إن) و (اللام)، كقولك: (والله لزيد أفضل من عمرو)، وكقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرَ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾^(٢).

وتأتي بعده^(٣) (قد)، ويسوغ حذف ما هو للتفي دون الإيجاب، كقوله تعالى: ﴿ثَالِثَهُ نَفْوَ تَذَكَّرُ يَوْسُفَ﴾^(٤) أي: لا تفتأ، ومنه قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا
وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي^(٥)

= يُنظر : شرح الكافية الشافية ٢/٨٧٤ .

(١) يُنظر : التبصرة ١/٤٥٢، وشرح ملحّة الإعراب ١٣٤، والمقرّب ١/٢٠٥، وشرح

الجمل ١/٥٢٦، وشرح ألفية ابن معط ١/٤٣٠ .

(٢) سورة العصر، الآية: ١ - ٢. ومثال (ما) قوله تعالى: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا﴾ [التوبة: ٧٤].

ومثال (لا) قوله تعالى: ﴿لَنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢].

(٣) في ب : بعد، وهو تصحيف .

(٤) من الآية : ٨٥ من سورة يوسف .

(٥) هذا بيتٌ من الطويل .

و (الأوصال) : جمع وصل؛ وهو كلّ عضوٍ ينفصل عن الآخر .

والشاهد فيه : (أبرح قاعدًا) على أنّه يسوغ حذف ما هو للتفي دون الإيجاب، والتقدير : لا أبرح .

يُنظر هذا البيتُ في: الكتاب ٣/٥٠٤، والمقتضب ٢/٣٢٦، والجمل ٧٣، والتبصرة

١/٤٥٤، وشرح المفصل ٨/٣٧، ٩/١٠٤، وشرح ألفية ابن معط ١/٤٢٦، والمغني ٨٣٤،

والأشموني ١/٢٢٨، والديوان ٣٢ .

أي: لا أبرح .

فإن أدخلت^(١) هذه اللام على الفعل المضارع ألحقت بالفعل التون الثقيلة أو الخفيفة، كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٢).

وحرف (قد) يقترن باللام التي يتلقى بها الفعل، فيجوز/ أن يليها الماضي؛ وهي في هذا الحكم على أربعة أوجه:

أحدها: أن تأتي مقترنة بـ(قد)، كقوله تعالى: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾^(٣).

الثاني: بحذف (اللام) و (قد)، كقوله^(٤) [تعالى] ^(٥): ﴿وَشَاهِدِ وَمَشْهُودٍ قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ﴾^(٦).

الثالث: وقوع الجواب بـ(قد) عارياً من اللام، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾^(٧).

الرابع: أن يكون باللام عارياً من (قد)، كقول^(٨) امرئ القيس: حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ^(٩)

(١) في كلتا النسختين: فإن دخلت، وما أثبتته هو الأولى.

(٢) سورة الحجر، الآية: ٩٢ .

(٣) سورة التين، الآية: ٣ - ٤ .

(٤) في أ: لقوله.

(٥) (تعالى) ساقطة من ب .

(٦) سورة البروج، الآية: ٣-٤ .

(٧) سورة الشمس، الآية: ٩ .

(٨) في ب: وأنشد . دون اسم الشاعر .

(٩) هذا بيت من الطويل .

و (الصالي): الذي يصطلي بالثار .

والفرق بين واو القسم والواو التي تضممر بعدها (رُبَّ) :
 أن واو القسم يجوز أن يدخل عليها واو العطف وفاؤه، كقولك:
 (وو الله)، وكما قال الله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسَأَلَنَّهُمْ﴾^(١) .
 والواو القائمة مقام (رُبَّ) فلا يدخل^(٢) عليها واو العطف، ولا
 فاؤه؛ فلا يجوز أن تقول: و [صاحب في قول الشاعر]^(٣) :
 وَصَاحِبٍ تَبَّهَتْهُ لِيْنَهَضَا إِذَا الْكَرَى فِي عَيْنِهِ تَمَضْمَضَا^(٤)
 ولا (فو صاحب) .

= والمعني : لَمَّا خَوَّفَنِي مِنَ السَّمَارِ أَقْسَمْتُ لَهَا كَاذِبًا أَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا نَائِمًا .
 والشاهد فيه : (لناموا) حيث أدخل اللام في الجواب وهو فعل ماض، بدون قد .
 يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الأُصُولُ ١/٢٤٢، وَسِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١/٣٧٤، وَالتَّبَصُّرَةُ
 ١/٧٧، ٤٥٢، والأَرْهِيَّةُ ٥٢، ٤٥٢، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٩/٩٧، وَالْمَقْرَبُ ١/٢٠٥، وَشَرْحُ
 أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطُ ١/٤٣١، وَالْمَغْنِي ٢٢٩، وَالخَزَانَةُ ١٠/٧١، وَالدِّيَوَانُ ٣٢ .

(١) من الآية : ٩٢ من سورة الحجر .

(٢) في د ب : فلا تدخل .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٤) هذا بيت من الرجز؛ وهو للرَّكَّاضِ الدُّبَيْرِيِّ .

و(تمضمض التعاس في عينيه) : دَبَّ .

والتَّمَثِيلُ فِيهِ (و صاحب) على أن الواو القائمة مقام (رُبَّ) لا يجوز أن يدخل عليها
 واو العطف ولا فاؤه .

يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : نَوَادِرِ أَبِي زَيْدٍ ١٦٨، وَالْكَامِلُ ١/١٩٢، وَالْجُمْهَرَةُ (مضمض)

٢١٢/١، ١٢٨٤/٣، وَالتَّهْذِيبُ (أرض) ١٢/٦٣، ٦٤، وَالصَّحَّاحُ (مضمض)

١١٠٦/٦، وَالْمَحْضُصُ ١٠/١٥٨، وَشَرْحُ مِلْحَةِ الْإِعْرَابِ ١٣١، وَاللِّسَانُ (أرض)

١١٢/٧، (مضمض) ٢٣٤/٧ .

بَابُ الْإِضَافَةِ

[١/٣٨]

وَقَدْ يُجْرُ الْأِسْمُ بِالْإِضَافَةِ كَقَوْلِهِمْ : دَارُ أَبِي قَحَافَةَ
 الإضافة هي: إمالة الشيء إلى الشيء ونسبته إليه^(١)؛ فالأول:
 مضاف، والثاني: مضافٌ إليه، وينزلان^(٢) بالتركيب الإضافي^(٣)
 منزلة^(٤) الاسم الواحد؛ ولذلك سقط التنوين من الأول؛ لأنه لا
 يكون حشو الكلمة؛ فالاسم^(٥) الأول مُعْرَبٌ بما يقتضيه العامل، والثاني
 مجرورٌ به^(٦) دائماً .

(١) وفي الاصطلاح هي : إسناد اسمٍ إلى غيره، على تنزيل الثاني من الأول منزلة
 تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه . شرح الشذور ٣٠٦ .
 وقيل : نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ .
 يُنظر : الهمع ٤/٢٦٤، والصّبّان ٢/٢٣٧ .

(٢) في أ : ويتصلان .

(٣) في أ : للإضافة .

(٤) في أ : بمنزلة .

(٥) في ب : والاسم .

(٦) حكم المضاف إليه الجرّ دائماً؛ وقد اختلف في عامل الجرّ فيه :

فذهب سيبويه والجمهور إلى أنه مجرورٌ بالمضاف؛ وذهب الزجاج إلى أنه مجرور
 بحرف جرّ مقدر .

وقيل : هو مجرورٌ بالإضافة؛ وقيل : هو مجرورٌ بحرف مقدر ناب عنه المضاف .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ١/٤١٩، والبسيط ٢/٨٨٦، وشرح ألفية ابن معطٍ ٢/٧٣١، =

فَتَارَةٌ تَأْتِي بِمَعْنَى اللَّامِ نَحْوُ : أَتَى عَبْدُ أَبِي (١) تَمَامٍ
وَتَارَةٌ تَأْتِي بِمَعْنَى مِنْ إِذَا قُلْتَ : مَنَا (٢) زَيْتٍ فَكَيْسُ ذَلِكَ وَذَا

اعلم أن الإضافة تنقسم إلى قسمين : مَحْضَةٌ، وَغَيْرُ مَحْضَةٍ .

فالمَحْضَةُ : تقع تارة بمعنى (اللام)، وتسمى إضافة الملك، كقولك :

(غلام زيد)، أو الاختصاص (٣) كـ (باب الدار) .

وتارة بمعنى (مِنْ)، وتسمى إضافة الجنس، ويكون الأول بعض

الثاني، كقولك : (خاتم فضة) (٤)؛ وهذا (٥) يجوز في إعراب المضاف إليه /
ثلاثة أوجه (٦) :

جره بإضافة، ونصبه إمّا على الحال أو على التمييز وهو الأولى (٧)،

واتباعه للأول إمّا على الصفة وإمّا على البدل (٨)؛ مثاله : (خاتم حديد)

و(حديداً) و(حديدٌ) .

ومن شرطه (٩) أن يكون الأول نكرة، والثاني معرفة؛ فيتعرّفُ

[٣٨ / ب]

= وأوضح المسالك ١٦٧/٢، والتصريح ٢٤/٢، ٢٥، والجمع ٢٦٥/٤ .

(١) في أ : بني .

(٢) في أ : منّي زيت وإن شئت فذا .

(٣) في أ : أو لاختصاص .

(٤) في ب : ذهب .

(٥) لو قال : (وهذا) لكان أحسن .

(٦) يُنظر : الكتاب ١١٧/٢، ١١٨، والبسيط ٨٩٨/٢، ٨٩٩ .

(٧) في أ : وهو أولى .

(٨) في كلتا النسختين : من البدل، وما أثبتته هو الأولى .

(٩) في ب : ومن شرطها .

بإضافته إليه^(١)، وإن كانا نكرتين فالتنكير باقٍ، كقولك: (طالبٌ عليمٌ)^(٢).
ومنها: إضافة بمعنى (في)، كقولك: (هؤلاء مسلمو المدينة)،
وكقوله تعالى: ﴿ يَا صَاحِبِي السَّجْنِ ﴾^(٣)، ومنه قول النبيّ — صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ — «رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَفْضَلُ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ»^(٤)، ومنه قولُ
حَسَّانٍ^(٥):

تُسَائِلُ عَنْ قَوْمٍ هِجَانَ سَمِيدِعٍ لَدَى الْبَأْسِ مِغْوَارِ الصَّبَاحِ جَسُورِ^(٦)

(١) نحو: (غلام زيد)؛ فـ (غلام) قبل الإضافة نكرة، فلما أُضيف إلى المعرفة
اكتسب التعريف منها .

يُنظر: التصريح ٢٦/٢ .

(٢) في هذا المثال اكتسب المضاف من المضاف إليه التخصيص؛ فـ (طالب) قبل
الإضافة نكرة خالية عن التخصيص، فلما أُضيف إلى النكرة تَخَصَّصَ بها .

يُنظر: التصريح ٢٦/٢ .

(٣) من الآية: ٣٩ من سورة يوسف .

(٤) يُنظر: صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الرِّباط في سبيل الله عزّ وجلّ،

١٥٢٠/٣، وسنن الترمذيّ، كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل المرابط،

١٨٨/٤، وسنن النسائيّ، كتاب الجهاد، باب فضل الرِّباط، ٣٩/٦، ومسند

أحمد ٤٤١/٥، ومشكل الآثار ١٠٢/٣ .

(٥) هو: حَسَّانُ بن ثابت الخزرجيّ الأنصاريّ، يكنى أبا الوليد: شاعرُ النبيّ — صَلَّى

الله عليه وسَلَّمَ —، وأحد المخضرمين، عاش ستين سنة في الجاهليّة ومثلها في

الإسلام، كُفَّ بصره في آخر عمره؛ ومات في زمن معاوية - رضي الله عنه - .

يُنظر: طبقات فحول الشعراء ٢١٥/١، والشعر والشعراء ١٨٨، والأغاني ١٤١/٤،

والاستيعاب ٤٠٠/١، والإصابة ٥٥/١ .

(٦) هذا بيتٌ من الطويل .

وغير المحضة هي^(١): ما يُقَدَّرُ فيها التَّنوين، ولا^(٢) يتعرَّف بها المضاف، كإضافة اسم الفاعل إذا أُريد به الحال أو الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿ هَدِيًّا بِالْعُكْبَةِ ﴾^(٣)، والتقدير في هذه الإضافة [الانفصال]^(٤) والتَّنوين؛ وأصل هذا الكلام: (هدياً بالغاً الكعبة)، وتقول: (مررت برجلٍ حَسَنِ الوجهه) / و (حَسَنٍ وجهاً) و (حَسَنٍ وَجْهَهُ)^(٥). ويجوز في الإضافة التي هي غير محضة إدخال الألف واللام على المضافين^(٦)، كقولك: (مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوجهه)، كقوله تعالى: ﴿وَالْمُعِيبِي الصَّلَاةَ﴾^(٧).

[١/٣٩]

- = (والمحجان) : الكريم الحَسَب . و (السَّميدع) : الشَّجاع الموطأ الأكناف .
 (ولدى البأس) : عند الشَّدَّة في الحرب . و(مغوار) : من أغار على العدو يُغير إغارة، ورجلٌ مِغْوَارٌ : مقاتلٌ . و (جسور) : مِقدِّمٌ .
 والشَّاهد فيه : (مغوار الصَّبَّاح) أي : مغوارٌ في الصَّبَّاح فالإضافة فيه بمعنى (في) .
 يُنظر هذا البيتُ في : شرح عمدة الحفاظ ٤٨٣/١، وشرح الكافية الشَّافية ٩٠٨/٢، وابن التَّائِم ٣٨١، والمقاصد النَّحْوِيَّة ٣٥٨/٣، والديوان ١٣٣/١ .
 (١) في أ : هو، وهو تحريف .
 (٢) في ب : فلا .
 (٣) من الآية : ٩٥ من سورة المائدة .
 (٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .
 (٥) وكذلك الصِّفَّة المشبَّهة باسم الفاعل لا يتعرَّف بها المضاف كما مثل .
 ينظر : شرح الملحة ١٣٧ .
 (٦) يجوز دخول (أل) على المضاف في خمس مسائل .
 ينظر : التصريح ٢٩/٢، والأشْمُونِي ٢٤٥/٢ .
 (٧) من الآية : ٣٥ من سورة الحجّ .

والإضافة المحضة يجوز أن تفصل بين المضاف والمضاف إليه اضطراراً^(١)، كما ورد في التّظّم، [وذلك]^(٢) بنعت في^(٣) قول الشاعر:
نَحَوْتُ^(٤) وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي - شَيْخِ الْأَبَاطِحِ - طَالِبِ^(٥)

(١) هذا مذهب كثير من النّحويين، وذهب ابن مالك إلى أنّه يجوز - في السّعة - الفصل بينهما في ثلاث صور :

الأولى : أن يكون المضاف مصدرًا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إمّا مفعوله كقراءة ابن عامر: ﴿ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ [الأنعام : ١٣٧]، وإمّا ظرفه كقول بعضهم : (ترك - يوما - نفسك وهواها سعي لها في رداها) .

الثانية : أن يكون المضاف وصفًا، والمضاف إليه مفعوله الأوّل، والفاصل إمّا مفعوله الثاني كقراءة بعضهم : ﴿ فَلَا تُحْسَبَنَّ اللَّهُ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ ﴾ [إبراهيم : ٤٧]، أو ظرف : كقوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو - لي - صَاحِبِي» .

الثالثة : أن يكون الفاصل القسم، نحو قولهم : (هذا غلامٌ - والله - زيد) . تُنظر هذه المسألة في : شرح التسهيل ٣/٢٧٦-٢٧٧، وابن النّاطم ٤٠٥، والتّصريح ٥٧/٢، والأشعريّ ٢٧٥/٢، ٢٧٦ .

(٢) وذلك (ساقطة من أ .

(٣) في أ : بنعت من .

(٤) في أ : بقيت .

(٥) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه .

و (بَلَّ) : لَطَخَ سيفه بالدم . و (المرادي) : عبد الرحمن بن ملجم - قَاتِلُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه - . و (الأباطح) : جمع أبطح، وهو : كل مكان متسع، أو هو مسيلٌ واسعٌ فيه دِقَاقُ الحصى، وأراد بالأباطح : مكّة المكرّمة . و (شيخ الأباطح) : هو أبو طالب - والد عليّ رضي الله عنه - .

والشّاهد فيه : (من ابن أبي شيخ الأباطح طالب) حيث فصل بين المضاف وهو (أبي) =

أو بجملة^(١)، كقول الآخر^(٢):

لَهَا خَائِلٌ أَوْعَى - بِأَيَّةِ كَلِمَا تَنَاولَ كَفَاهُ الْبِسَارَ - الْجَوَانِحِ^(٣)

= والمضاف إليه وهو (طالب) بالتعت للضرورة الشعريّة .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح الكافية الشّافية ٢/٩٩٠، وشرح عمدة الحفاظ ١/٤٩٦، وابن النّاطم ٤١١، وابن عقيل ٢/٧٩، والمساعد ٢/٣٧٢، والمقاصد النّحويّة ٣/٤٧٨، والتّصريح ٢/٥٩، والممع ٤/٢٩٦، والأشْموني ٢/٢٧٨ .

(١) في ب : أو بجملة .

(٢) في أ : الرَّاجز، وهو سهوٌ من النَّاسخ .

(٣) في ب : الحوايج، وهو تصحيف .

وهذا البيتُ من الطّويل، وهو لسُويد بن الصّامت الأنصاريّ - رضي الله عنه - من قصيدة قالها؛ وقد أَدَان دَيْنًا وطُوب فاستغاث بقومه فقصّروا عنه؛ ومنها :

وَأَصْبَحْتُ قَدْ أَنْكَرْتُ قَوْمِي كَأَنِّي حَنَيْتُ لَهُمْ بِالذِّينِ إِحْدَى الْفَضَائِحِ

أَدَيْنٌ وَمَا دَيْنِي عَلَيْهِمْ بِمَعْرَمٍ وَلَكِنْ عَلَى الشَّمِّ الْجِلَادِ الْقَرَاوِحِ

أَدَيْنٌ عَلَى أثمارِهَا وَأُصولِهَا لِمَوْلَى قَرِيبٍ أَوْ لِأَخْرَ تَارِحِ

الإصابة ٣/١٨٧، واللّسان (قرح) ٢/٥٦٢ .

و (نخلة قرّواح) : ملساء جرداء طويلة، والجمع قرّوايح ولكن حذفت الياء .
و(الشّم): الطّوالُ من النّخل وغيرها . و (الجلاّد) : الصّوابر على الحرّ والعطش وعلى البرد، والضّمير في (لها) يرجع إلى النّخل الذي يصفه . و (الخائل) المتعهد للشّيء والمصلح له القائم به . و (أوعى الجوانح) : مجبورها بعد كسر، قال في اللّسان - (وعى) ١٥/٣٩٦ - : ((وعى العظم إذا انجبر بعد الكسر)).
و(البسار) : الحبل الذي يُرتقى به إلى النّخل .

أو بظرفٍ، كقول الشاعر :

..... لِّلَّهِ دَرٌّ - الْيَوْمَ - مَن لَّامَهَا^(١)

= والشَّاهد فيه : (أوعى ... الجوانح) حيث فصل بين المضاف - وهو (أوعى) - والمضاف إليه - وهو (الجوانح) - بنعت هو جملة؛ للضرورة الشعريَّة . يُنظر هذا البيت في : التقفية في اللغة ٣٨٩، وشرح التسهيل ٢٧٦/٣، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٧/١ .

(١) هذا عجز بيتٍ من السَّريع، وصدوره :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبَرَتْ

وهو لعمر بن قميئة .

و (سَاتِيْدِمَا) : جبلٌ متَّصلٌ من بحر الرُّوم إلى بحر الهند، يقال : إنه سُمِّيَ بذلك لآئه ليس من يومٍ إلَّا ويُسْفِكُ عليه دمٌ، كأنهما اسمان جعلتا اسمًا واحدًا . يُنظر : معجم ما استعجم ٧١١/٢، ومعجم البلدان ١٦٨/٣ .

و (استعبرت) بكت من وحشة الثَّربة، ولُبعدها عن أراضي أهلها؛ والعرب تقول : (لله درُّ فلان) إذا دعوا له، أو تعجَّبوا من بلوغه الغاية في شيءٍ ما . والمعنى: وصفَ الشَّاعر امرأةً نظرت إلى (سَاتِيْدِمَا) - وهو جبلٌ بعيد من ديارها - فتذكَّرتُ به بلادها، فاستعبرتُ شوقاً إليهم .

والشَّاهد فيه : (درُّ اليوم من لا مها) فإنَّ (درُّ) مضاف و (من لا مها) اسمٌ موصولٌ مضافٌ إليه، وقد فصلَّ بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وهو (اليوم) للضرورة الشعريَّة .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ١٧٨/١، والمقتضب ٣٧٧/٤، ومجالس ثعلب ١٢٥، وتحصيل عين الذهب ١٤٧، والإنصاف ٤٣٢/٢، وشرح المفصل ١٠٣/١، ٢٠/٣، والأشباه والنظائر ٢٣٢/٢، والخزانة ٤٠٦/٤، والديوان ١٨٢ .

[و]^(١) كقول الآخر :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ - يَوْمًا - يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(٢)

أو بجزّ وجرور، كقول الشاعر :

[هُمَا أَخَوَا^(٣) - فِي الْحَرْبِ - مَنْ لَا أَخَا لَهُ

.....

(١) العاطف ساقط من ب .

(٢) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لأبي حَيَّةَ التَّمِيرِيِّ، يصف رسم دار .

و (يقارب) : يضم بعض ما يكتبه إلى بعض . (أو يزيل) يفرِّق كتابته .

والمعنى : وصف رسوم الدار فشيَّها بالكتاب في دقَّتْها والاستدلال بها؛ وخصَّ اليهود لأنهم أهلُ كتاب، وجعل كتابته بعضها متقاربٌ وبعضها متفرِّقٌ ومتباين؛ لاقتضاء آثار الدار تلك الصِّفة والحال .

والشَّاهد فيه : (بكفٍّ - يومًا - يهوديٌّ) حيث فصلَّ بين المضاف - وهو (كف) - والمضاف إليه - وهو (يهوديٌّ) - بالظرف - وهو (يومًا) - للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ١/١٧٩، والمقتضب ٤/٣٧٧، والخصائص ٢/٤٠٥، والإنصاف ٢/٤٣٢، وشرح المفصل ١/١٠٣، وشرح التسهيل ٣/٢٧٣، وابن التَّائِم ١٠/٤١٠، وابن عقيل ٢/٧٨، والخزانة ٤/٤١٩، وشعره - ضمن مجلَّة المورد، المجلد الرَّابِع، العدد الأوَّل - ١٤٢ .

(٣) في ب : إلي، وهو تحريف؛ والصَّواب ما هو مثبت .

(٤) هذا صدرُ بيتٍ من الطَّويل، وعجزه :

إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبُوَّةً فَدَعَاهُمَا

نُسِبَ إلى عَمْرَةَ الخنعمية، وقيل : لدرنا بنت عُبَّعة، وقيل : لامرأة من بني سعد .

و (النَّبُوَّة) أصلُها : أن يضرب بالسيف فينبو عن الضرية ولا يمضي فيها . =

أو ببناء ومنادى^(١)، كقول الآخر: [٢]

كَأَنَّ بَرْدُونَ - أَبَا عَصَامٍ^(٣) - زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللَّجَامِ^(٤)

= (فدعاهما) : استغاث بهما .

والمعنى : ترضي الشاعر أخويها فتقول : كانا لمن لا أخا له في الحرب ولا ناصر، أخوين ينصرانه إذا غشيه العدو فخاف أن ينبو عن مقاومته .

والشاهد فيه : (هما أخوا - في الحرب - من لا أخا له) حيث فصل بين المضاف - وهو (أخوا) - والمضاف إليه - وهو (من) - بالجارّ والمجرور - وهو (في الحرب) - للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١/١٨٠، ونوادير أبي زيد ١١٥، ١١٦، والخصائص ٢/٤٠٥، وتحصيل عين الذهب ١٤٩، والإنصاف ٢/٤٣٤، وشرح المفصل ٣/٢١، وابن الناطم ٤١٠، والمقاصد النحوية ٣/٤٧٢، والهمع ٤/٢٩٥ .

(١) في ب : ومنادى إلى؛ ويستقيم الكلام بدون حرف الجرّ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) في أ: عاصم .

(٤) هذا بيت من الرّجز، ولم أقف على قائله .

و (البردون) من الخيل ما ليس بعربيّ .

والمعنى : يشبه بردون زيد بحمار ملجّم .

والشاهد فيه : (بردون أبا عصام زيد) حيث فصل بين المضاف - وهو (بردون) - والمضاف إليه - وهو (زيد) - بالنادى - (أبا عصام) - للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيت في : الخصائص ٢/٤٠٤، وشرح التسهيل ٣/٢٧٥، وابن الناطم

٤١٢، وابن عقيل ٢/٨١، والمقاصد النحوية ٣/٤٨٠، والتّصريح ٢/٦٠، والهمع

٤/٢٩٦، والأشموقيّ ٢/٢٧٨ .

وَفِي الْمُضَافِ مَا يُجْرُ أَبَدًا مِثْلُ : لَدُنْ زَيْدٍ وَإِنْ شِئْتَ لَدَى
وَمِنْهُ سُبْحَانَ وَ ذُو وَ مِثْلُ وَ مَعَ وَ عِنْدَ وَ أَوْلُو وَ كُلُّ
ثُمَّ الْجِهَاتُ السَّتُّ فَوْقَ وَ وَرَا وَ يَمْنَةً وَ عَكْسُهَا بِلَا مِرَا
وَهَكَذَا غَيْرُ وَ بَعْضُ وَ سَوَى فِي كَلِمِ شَتَّى رَوَاهَا مَنْ رَوَى^(١)

الأسماء المضافة إضافة معنوية؛ لازمة الإضافة، وغير لازمة .

فباللّازمة على ضربين : ظروف، وغير ظروف^(٢) .

فمن الظروف: (لَدُنْ)، وهو بمنزلة (عند)^(٣)، وهو مع الظاهر
آخره ألفٌ، ومع المضمر ينقلب^(٤) ياءً؛ تقول: (لدى زيد ولديك)؛ فإذا
استقبلها الألف^(٥) واللام تسقط نُونها، كقولك: (لدى الرجل)؛ ومن
العرب مَنْ ينصب بها^(٦) .

وتكون بمعنى (مُنْدُ)؛ تقول: (ما رأيته من لَدُنْ غُدُوَّةٍ)، قال
أبو سفيان^(٧) بن حَرْبٍ:

(١) في ب : قُدَّمَ هذا البيتُ على الذي قبله .

(٢) يُنظر : شرح المفصل ١٢٦/٢ .

(٣) إِلَّا أَنْ (لَدُنْ) تَحْتَصِرُ عَنْ (عِنْدَ) بَسْتَةَ أُمُور .

يُنظر : التصريح ٤٥/٢، والأشْمُونِيّ ٢٦٤/٢ .

(٤) في ب : تَنقَلِبُ .

(٥) أَي : دَخَلَ الألفُ واللامُ على المضافِ إليه .

(٦) يُنظر : الكتاب ٥٨/١، ٢١٠، ١١٩/٣، والتصريح ٤٥/٢ .

(٧) في أ : أَبُو اسْفِينِ، وفي ب : أَبُو سْفِينِ، وكِلْتَاهُمَا مُحَرَّفَةٌ، وَالصُّوَابُ مَا هُوَ مُثَبَّتٌ . =

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنَّ^(١) غُدْوَةً حَتَّى دَنَّتْ
(سُبْحَانَ اللَّهِ) معناه: التَّنْزِيهِ .

[و]^(٣) (ذُو)^(٤): بمعنى صاحب لازم الإضافة، ومن إضافته إلى
المضمر^(٥)؛ ما أنشده الأَصْمَعِيُّ^(٦):

= وأبو سفيان هو : صخر بن حرب بن أمية القرشي الأموي، مشهور باسمه وكنيته :
كان من ذُهاة العرب، ومن أهل الرّأي والشرف فيهم، أسلم عام الفتح، وشهد
حينئذٍ والطائف، وكان من المؤلفة قلوبهم؛ توفي بالمدينة سنة (٣٠ هـ) .
يُنظر : الاستيعاب ٢/٢٧٠، وسير أعلام النبلاء ١٠٥/٢، والعيبر ١/٢٣،
والإصابة ٣/٣٣٢ .

(١) في أ: لذن، وهو تصحيف .

(٢) هذا بيتٌ من الطويل .

و (مزجر الكلب) : مكان زجر الكلب وإبعاده .

والمعنى : ما زال مهري بعيدًا عن هؤلاء القوم من أوّل النهار إلى آخره .

والشاهد فيه : (لذن غدوة) حيث جاءت (لذن) بمعنى (مُنذ) أي : مُنذ غدوة .

وجميع النُّحاة استشهدوا به على نصب غدوة بعد (لذن) ولم تجرّ بالإضافة؛
وهذا نادر .

يُنظر هذا البيتُ في : حُرُوف المعاني ٢٦، وشرح اللّمع لابن برهان ٢/٤٢٩،

واللّسان (لذن) ٣٨٤/١٣، وابن عقيل ٢/٦٥، والمقاصد التّحويّة ٣/٤٢٩،

والتّصريح ٢/٤٦، والهمع ٣/٢١٨، والأشْمُونِيّ ٢/٢٦٣، والدّرر ٣/١٣٨ .

(٣) العاطف ساقطٌ من ب .

(٤) في أ: وذ، وهو تحريف .

(٥) في ب : إلى مضمر .

(٦) هو : عبد الملك بن قُريب، أبو سعيد الأَصْمَعِيُّ، البصريّ، اللّغويّ : أحدُ أئمّة اللّغة، =

إِثْمًا يَصْطَطِعُ الْمَعْمُ — رُوفَ فِي النَّاسِ ذُووُهُ^(١)

ومن إضافته إلى المضاف للمضمَر^(٢) قولُ عَثِيرِ بْنِ لَبِيدٍ^(٣):

يَبْكِي عَلَيْهِ غَرِيبٌ لَيْسَ يَعْرِفُهُ وَذُو قَرَابَتِهِ فِي الْحَيِّ مَسْرُورٌ^(٤)

= والغريب، والأخبار، والملح، والتوارد؛ مولده ووفاته بالبصرة؛ ومن مصنفاته: الإبل، وخلق الإنسان، والحيل، والأضداد، وله قصائد اختارها، عُرفت بالأصمعيّات؛ توفي سنة (٢١٦هـ).

يُنظر: مراتب التحوّين ٨٠ - ١٠٥، وأخبار التحوّين البصريّين ٧٢ - ٨٠، وطبقات التحوّين واللّغويّين ١٦٧، ونزهة الألباء ٩٠، وإنباه الرّواة ١٩٧/٢.

(١) هذا بيتٌ من مجزوء الرّمل؛ أنشده الأصمعيّ ولم يعزه لقائل معيّن.

والشّاهد فيه: (ذووه) حيث أضاف (ذوو) - وهو جمع (ذو) - إلى المضمَر؛ والمختار: إضافة (ذو) إلى المضمَر.

يُنظر هذا البيت في: شرح المفصّل ٣/٣٨، وشرح الكافية الشّافية ٢/٩٢٨، وشرح التّسهيل ٣/٢٤٢، واللّسان (ذو) ١٥/٤٥٨، والمساعد ٢/٣٤٦، والممع ٤/٢٨٤، والدّرر ٥/٢٧.

(٢) في كلتا النسختين: ومن إضافته إلى المضاف المضمَر، وهو تحريف، والصّواب ما هو مثبت.

(٣) في ب: كبير. ولم أقف على ترجمة له.

(٤) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لعثير بن لبيد العذريّ، وقيل: لعثمان بن لبيد العذريّ، وقيل: لحُرَيْث بن جَبَلَة العذريّ.

والشّاهد فيه: (وذو قرابته) حيث أضاف (ذو) إلى المضاف للمضمَر.

يُنظر هذا البيت في: المعرّين ٦١، وعيون الأخبار ٢/٣٢٨، ومجالس ثعلب ١/٢٢١، ودرّة الغواصّ ٧٣، ٧٤، ونزهة الألباء ٣٣، واللّسان (دهر) ٤/٢٩٣،

(مِثْلُ): تسوية^(١)، وقد يَدْخُلُ^(٢) عليه الكاف تأكيداً للتشبيه .
 (مَعَ): كلمة تَضُمُّ الشَّيءَ إلى الشَّيءِ، والغالب عليها الظَّرْفِيَّةُ،
 كقولك: (سَرْتُ مَعَ القوم) أي : في جَمْعِهِمْ .
 (عِنْدُ): ظرف مكان، تقول: (كُنْتُ عِنْدَ زَيْدٍ)؛ و[قد]^(٣) تكون
 ظرف زمان، كقولك: (كان هذا عند انتصاف^(٤) النهار) .
 (أولُو)^(٥): اسم لجمع^(٦) أسماء الإشارة .
 (كُلٌّ) : معناه العموم والإحاطة .
 (فَوْقُ) و(تَحْتُ): هما^(٧) ظرفان، وقد^(٨) يكونان اسمين^(٩) في
 قولك: (تَحْتُكَ رَجُلًا)؛ لأنَّ الرَّجُلَ هي التَّحْتُ نفسه^(١٠)، وكذا:
 (فَوْقَكَ بِنَاءً حَسَنًا)^(١١) .

= وشرح شواهد المغني ١/٢٤٤، والدَّرر ٣/١٠١ .

(١) في كلتا النسختين : سويته؛ ولعلها محرقة؛ والتصويب من الكتاب ٤/٢٣١ .

(٢) في ب : تدخل .

(٣) (قد) ساقطة من ب .

(٤) في أ : انتصاب .

(٥) في أ: ألو، وهو تحريف .

(٦) في كلتا النسختين : لجميع، وهو تحريف .

(٧) في أ : فهما .

(٨) في ب : وقيل .

(٩) يُنظر : الكتاب ١/٤١١، ٤١٦، ٤٢٠ .

(١٠) وكذا (فَوْقَكَ رَأْسُكَ)؛ لأنَّ الفوق هو الرأس .

يُنظر : حروف المعاني ٢٧ .

(١١) (فوق) في هذا المثال ظرف، وكذا (تحت) في قولك : تَحْتُكَ بساطٌ . =

والجهات السّت^(١) ظروف أمكنة؛ ومنها : (يمين) و (شمال) و(أعلى) و (أسفل) و (قُبالة) و (حِذاءً) و (إِزاء) [و (تَلقاء)]^(٢) و(تجاه) و (أمام) و (وراء) و (بين ذلك) .

ومنها : (وَسَط) ^(٣) - بسكون السّين [وفتحها -؛ والفرق بينهما:

أنَّ المتحرّكة السّين] ^(٤) تقع فيما لا ينقسم، كقولك : (ضربت / وَسَطَ رأسه)، والسّاكنة السّين تحلّ محلّ (بين)، تقول: (جلس ^(٥) وَسَطَ القوم).

(غَيْرُ) : كلمة بمعنى (سوى) ، ويستثنى بها بعضُ اختصاص من (كُلّ)، وبعض الشّيء : طائفةٌ منه .

(سوى) ^(٦) - تُضَمُّ سینه وتُفتح - : وهي تكون اسماً وظرفاً ^(٧)؛

= يُنظر : حروف المعاني ٢٧ .

(١) في أ : السّنة .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) وسط : يكون اسماً وظرفاً : فإذا أردت الظرف أسكنت السّين، وإذا أردت

الاسم فتحت، فتقول : (وَسَطَ رأسك دهن) إذا أخبرت أنه استقرّ في ذلك الموضع

أسكنت السّين ونصبت لأنّه ظرف، وتقول : (وسط رأسك صلب) فتحت السّين

ورفعت لأنّه اسم غير ظرف.

يُنظر : الكتاب ٤١١/١، والمقتضب ٣٤١/٤، ٣٤٢، وشرح المفصل ١٢٨/٢،

والبسيط ٨٨٠/٢، والهمع ١٥٧/٣ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٥) في ب : جلست .

(٦) يُنظر : حروف المعاني ١٠، ٢٣ .

(٧) هذا مذهب الكوفيين، وأما البصريون فإنها لا يكون عندهم إلا ظرفاً.

فإذا كانت اسماً مُدَّتْ وقُصِرَتْ، ولا تُمَدُّ إلا إذا كانت مفتوحة السّين.

فإذا كانت اسماً فهي بمعنى (غير) ^(١)، كقول الأعشى ^(٢):

..... وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا ^(٣)

وإذا ^(٤) كانت ظرفاً فهي بمنزلة (وَسَطَ)، وتكون ممدودةً

للتحقيق، تقول: (مررتُ برجلٍ سَوَاءٍ) أي: مثلك.

= ينظر: الإنصاف، المسألة السادسة والثلاثون ٢١٤/١.

(١) في ب: عن، وهو تحريف.

(٢) هو: ميمون بن قيس، المعروف بأعشى قيس، ويكنى أبا بصير: شاعرٌ جاهليٌّ من

شعراء المعلقات العشر، لقب بـ (صنّاجة العرب) لجودة شعره، وقيل: لأنه كان

يتغنّى بشعره؛ أدرك الإسلام في أواخر عمره ولم يُسلم.

يُنظر: طبقات فحول الشعراء ١/٦٥، والشعر والشعراء ١٥٤، والأغاني ٩/١٢٧،

والمؤتلف والمختلف ١٠، والخزانة ١/١٧٥.

(٣) في ب: لسواكه، وهو تحريف.

وهذا عجز بيتٍ من الطويل، وصدرة:

تَجَانَّفُ عَنْ جَوِّ الِيمَامَةِ نَاقَتِي

و (التجانف): الميل والانحراف.

والشاهد فيه: (لسوائكا) على أن (سوى) تكون اسماً بمعنى (غير) أي: لغيرك.

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ١/٣٢، ٤٠٨، والمقتضب ٤/٣٤٩، وتحصيل عين

الذهب ٦٨، وأمالي ابن الشجري ١/٣٥٩، ٢/٢٥٠، والإنصاف ١/٢٩٥، وشرح

المفصل ٢/٨٤، والهمع ٣/١٦٢، والخزانة ٣/٤٣٥، والديوان ٨٩.

(٤) في أ: وإن.

بَابُ كَمِ الْخَبَرِيَّةِ

وَاجْرُزُ بِكُمْ مَا كُنْتَ عَنْهُ مُخْبِرًا مُعْظَمًا لِقَدْرِهِ مُكْثَرًا^(١)
 تَقُولُ : كَمَ مَالٍ أَفَادَتْهُ يَدِي وَكَمَ إِمَاءٍ مَلَكَتُ وَأَعْبُدُ
 (كَمَ) : اسم موضوع لعدد مُبْهِمٍ جِنْسًا وَمِقْدَارًا؛ ولها موضعان^(٢) :
 الخير/، والاستفهام .

[١/٤١]

فالخيرُ يقترن بالتكثير^(٣)؛ والعددُ مجرورٌ بها، ولزمت صدر الكلام
 لأنها في الخير بمنزلة (رُبَّ)؛ لأنَّ الشَّيْءَ يحمل على نقيضه^(٤) فلم يتقدّم
 عليها شيءٌ سوى حرف الجرِّ؛ لأنَّ الجارَّ والمجرور كالشَّيْءِ الواحد .
 ويحكم على موضعها بالرفع تارةً، وبالتنصب أخرى، وبالجرِّ تارةً
 على ما يقتضيه العامل.

وهي تشبه الاستفهامية من وجوه، وتخالفها من وجوه^(٥)؛ وتوجيه المشابهة:

(١) في متن الملحة ١٧ : مُكْبَرًا .

(٢) في أ : موضوعان، وهو تحريف .

(٣) في أ : بالتكثير، وهو تحريف .

(٤) قيل : لأنها إن كانت استفهامية فلاستفهام له صدرُ الكلام؛ وإن كانت خبرية فهي
 نقيضة (رُبَّ)، و (رُبَّ) معناها : التقليل، والتقليل مضارعٌ للتفي، والتفي له
 صدرُ الكلام كالاستفهام .

يُنظر : أسرار العريية ٢١٤، وشرح الرضيّ ٩٧/٢، والصبان ٨٣/٤ .

(٥) يُنظر : التصريح ٢٧٩/٢، والأشمونيّ ٨٣/٤ .

أَنَّهُمَا يَشْتَرِكَانِ فِي لَفْظِ الْكَمِّيَّةِ^(١)، وَيَلْزِمَانِ صَدْرَ الْكَلَامِ، وَأَنَّهُمَا يَشْتَرِكَانِ فِي الْبِنَاءِ لِتَضْمُنُهُمَا مَعْنَى الْحَرْفِ، وَأَنَّهُمَا يَشْتَرِكَانِ فِي احْتِيَاجِهِمَا إِلَى مُفَسِّرٍ لِأَجْلِ إِهْمَامِهِمَا، وَيَشْتَرِكَانِ فِي جَوَازِ الْحَمْلِ عَلَى اللَّفْظِ، وَتَارَةً عَلَى الْمَعْنَى فِي الْإِفْرَادِ وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ^(٢).

ووجوه المخالفة:

مَنْهَا : أَنْ الْاسْتِفْهَامِيَّةَ بِمَنْزِلَةِ عَدَدٍ مُنَوَّنٍ، نَحْوُ: (عَشْرِينَ دِرْهَمًا)، وَالْخَبْرِيَّةَ بِمَنْزِلَةِ عَدَدٍ مُضَافٍ؛ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: انْتِصَابُ مُمَيِّزِ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ، [وَانْجِرَارُ مُمَيِّزِ الْخَبْرِيَّةِ.

وَمِنْهَا: أَنْ مُمَيِّزَ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ [^(٣) فَرْدٌ مُنْصُوبٌ^(٤)]، وَمُمَيِّزَ الْخَبْرِيَّةِ

(١) لَأَنَّهُمَا كَنَاتَانِ عَنْ عَدَدٍ مَجْهُولِ الْجِنْسِ وَالْمَقْدَارِ . التَّصْرِيحُ ٢٧٩/٢ .

(٢) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٣٢/٤، وَشَرْحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَعْطٍ ١١٢٣/٢ .

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ أ .

(٤) أَمَّا الْإِفْرَادُ فَلَازِمٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَأَجَازُ الْكُوفِيِّينَ كَوْنُهُ جَمْعًا مُطْلَقًا، وَفَصَّلٌ

بَعْضُهُمْ فَقَالَ : إِنْ كَانَ السُّؤَالُ عَنِ الْجَمَاعَاتِ — نَحْوُ (كَمْ غَلَامَانًا لَكَ) إِذَا

أُرِدَتْ أَصْنَافًا مِنَ الْغُلَامَانِ — جَازٌ، وَإِلَّا فَلَا، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ .

وَأَمَّا نَصْبُهُ فِيهِ ثَلَاثَةَ مَذَاهِبٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ لَازِمٌ وَلَا يَجُوزُ جَرُّهُ مُطْلَقًا؛ وَهُوَ مَذْهَبُ بَعْضِ النَّحْوِيِّينَ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ لَيْسَ بِلَازِمٍ بَلْ يَجُوزُ جَرُّهُ مُطْلَقًا حَمَلًا عَلَى الْخَبْرِيَّةِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْفَرَّاءُ،

وَالزَّجَّاجُ، وَالْفَارَسِيُّ .

وَالثَّلَاثُ : أَنَّهُ يَجُوزُ جَرُّهُ بِـ (مِنْ) مُضْمَرَةً جَوَازًا إِنْ حَرَّتْ (كَمْ) بِحَرْفِ،

نَحْوُ: (بَكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ ؟)؛ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَلَمْ يَذْكَرْ سَبِيْبِيَهَ جَرُّهُ =

جمع مجرور^(١).

[٤١ / ب]

ومنها: / أن الاستفهامية تقتضي جواباً؛ وجوابها: إعرابه يكون بحسب موضعها؛ فإذا قلت: (كم مالك؟) فجوابه: (عشرون)؛ والخبرية لا تقتضي جواباً؛ لأن المتكلم بها يُخبر عن نفسه.

ويجوز أن يأتي الاسم بعد الخبرية مُفرداً وجمعاً^(٢)، كقولك: (كم عبد ملكت) و (كم عبيد).

فإن فصل بينها^(٣) وبين ما عملت فيه فاصلٌ انتصب على التمييز^(٤)،

= إلا إذ دخل على (كم) حرف جرٌّ ليكون حرف الجرِّ الداخِل على (كم) عوضاً من اللفظ (من) المضمر؛ وهو مذهب الخليل، وسيبويه، وجماعة؛ وذهب الزجاج إلى أن جرَّ التمييز إنما هو بإضافة (كم) إليه.

تنظر هذه المسألة في: الكتاب ١٥٩/٢، ١٦٠، والمقتضب ٥٦/٣، وشرح الرضي ٩٦/٢، والتصريح ٢٧٩/٢، والهمع ٧٨/٤، ٧٩، والأشموني ٧٩/٤، ٨٠.

(١) تمييز (كم الخبرية) مجرور، ويكون مفرداً، وجمعاً، والجرُّ هنا بإضافة (كم) على الصحيح إذ لا مانع منها؛ وقال الفراء: «لأنه بمن مقدرة»، وتُقل عن الكوفيين. ينظر: الهمع ٨٠/٤، ٨١، والأشموني ٨١/٤.

(٢) الأفراد أكثر من الجمع وليس الجمع بشاذ - كما زعم بعضهم - . تنظر هذه المسألة في شرح الرضي ٩٦/٢، ٩٧، والتصريح ٢٧٩/٢، ٢٨٠، والهمع ٨٠/٤، والأشماوني ٨٠/٤، ٨١.

(٣) في أ: ما بينها، بإقحام الميم.

(٤) يفصل - في السّعة - بين (كم) الاستفهامية، ومميّزها بالظرف، وشبهه، نحو (كم عندك غلاماً؟) و (كم لك جارية؟).

=

كقول الشاعر:

كَمْ نَالِنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ^(١)
فتقول من ذلك: (كم لي عبداً) .

= ولا يفصل بين (كم) الخبرية ومميزها إلا في الضرورة؛ فيجوز لأجلها الفصل بينهما بالظرف، وشبهه، وبالجملة .

ثم اختلف العلماء : فذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين (كم) في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجرّ كان مخفوضاً، نحو (كم عندك رجل) و (كم في الدار غلام) . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجرّ، ويجب أن يكون منصوباً .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ١٦٤/٢، والمقتضب ٦٠/٣، والأصول ٣١٩/١، والإنصاف، المسألة الحادية والأربعون، ٣٠٣/١، والتبيين، المسألة الرابعة والسبعون، ٤٢٩، وشرح المفصل ١٣١/٤، وشرح الرضوي ٩٧/٢، وابن الناظم ٧٤٢، واللمع ٨٢/٤، والأشموقي ٨١/٤، ٨٢ .

(١) هذا بيت من البسيط، وهو للقطامي .

و(العدم) : فقدُ المال وقتله . و(الإقتار) : الافتقار .

والمعنى : الشاعر يمدح هؤلاء القوم بأنهم أنعموا عليه وأفضلوا عند فقره وعدمه - لشدة الزمان وشمول الجذب -؛ وحين بلغ به الجهد وسوء الحال إلى أنه لا يستطيع الاحتمال - أي : الارتحال - لطلب الرزق ضعفاً وقرراً .

ويروى (أجتمل) - بالجيم - أي: أجمع العظام لأخرج ودكها وأتعلل به، و(الجميل): الودك . والشاهد فيه : (فضلاً) حيث نصب (فضلاً) على التمييز مع الفصل بينه وبين (كم) الخبرية بفاصل .

يُنظر هذا البيت في الكتاب ١٦٥/٢، والمقتضب ٦٠/٣، وتحصيل عين الذهب ٣٠١، والإنصاف ٣٠٥/١، والتبيين ٤٣٠، وشرح المفصل ١٣١/٤، وشرح عمدة الحفاظ ٥٣٥، وابن الناظم ٧٤٤، والمقاصد التحوية ٢٩٨/٣، والخزانة ٤٧٧/٦، والذويان ٣٠ .

بَابُ الْمُبْتَدَأِ [وَخَبْرِهِ] (١)

وَإِنْ فَتَحْتَ التَّنْقِ بِاسْمٍ مُبْتَدَأًا فَارْفَعَهُ وَالْإِخْبَارَ عَنْهُ أَبَدًا (٢)
تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ : زَيْدٌ عَاقِلٌ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَالْأَمِيرُ عَادِلٌ

المبتدأ : كُلُّ اسمٍ ابتدأت به، وعريته من العوامل [اللفظية (٣)] لتسند إليه خبرًا يكون به جملةً تحصل به الفائدة .

وهو وخبره - إذا لم يكن ظرفاً ولا جاراً ومجروراً - مرفوعان،
كـ (الصُّلْحُ خَيْرٌ) فالمبتدأ مُعْتَمَدُ السَّوَالِ، والخبر - من ذي (خير) -
مُعْتَمَدُ الْفَائِدَةِ (٤).

وهو مرفوعٌ بالابتداء (٥)؛ والابتداءُ مَعْنَى لَا لَفْظَ، وهو وَصْفٌ؛

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) ورد في شرح الملحة ٤٣ بعد هذا البيت بيت آخر؛ وهو قوله :

وَلَا يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا وَقَدْ عَرَّفْتَهُ كَالْكَاتِبِ

(٣) أي: غير المزیدة؛ ليدخل نحو: (بحسبك زيد)، ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [المائدة: ٧٣]

تَمَّا جَاءَ مُبْتَدَأٌ مَجْرُورًا بِحَرْفٍ جَرَّ زَائِدًا . يُنظَرُ : ابن التناظم ١٠٥ .

(٤) يُنظَرُ : شرح ألفية ابن معط ٨١٨/٢ .

(٥) اختلف العلماء في رافع المبتدأ :

فذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أنه مرفوعٌ بالابتداء .

وذهب الجرمي والسيرافي وكثير من البصريين إلى أن عامله التعرّي من العوامل اللفظية .

= وذهب الزّجاج إلى أنّ المبتدأ يرتفع بما في النّفس من معنى الإخبار .

وذهب آخرون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بإسناد الخبر إليه .

وذهب الكوفيّون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، واختاره ابن جنّي، وأبو حيّان، والسيوطي .

وقيل : إنّهُ يرتفع بالعائد من الخبر؛ وهو مذهب آخرّ للكوفيّين .

وقال ابن عقيل بعد ذكر الخلاف : «وهذا الخلاف ممّا لا طائل فيه» .

واختلفوا في الابتداء :

فقيل : هو التعرية من العوامل اللفظيّة .

وقيل : هو جعل الاسم أوّلاً ليُخبر عنه .

وقيل : هو عبارة عن مجموع وصفين هما التجرّد والإسناد .

وقيل : هو علّة ذات أوصاف ثلاثة : التجرّد من العوامل اللفظيّة لفظاً أو تقديرًا،

والتعرّض لدخولها، والإسناد .

واختلفوا في رافع الخبر :

فذهب سيبويه وأكثر البصريّين إلى أنّه مرفوعٌ بالمبتدأ؛ وهو أحدُ قولي المبرّد في

المقتضب ١٢/٤، ونُسب إلى أبي عليّ الفارسيّ وابن جنّي؛ واختاره ابن مالك

في التسهيل ٤٤ .

وذهب الأخفش وابن السّراج، والزّحشريّ والسيوطي، إلى أنّه مرفوع بالابتداء .

وقيل : إنّ الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً؛ وهو أحدُ قولي المبرّد في المقتضب

٤٩/٢، ١٢٦/٤؛ وهو مذهب ابن السّراج الذي قرّره في كتابه الأصول ٥٨/١،

وكذلك ابن جنّي الذي قرّره في كتابه الخصائص ٣٨٥/٢؛ وقال عنه ابن يعيش

٨٥/١: «وهذا القول عليه كثيرٌ من البصريّين» .

وذهب الكوفيّون إلى أنّ الخبر يرتفع بالمبتدأ؛ وهو اختيار ابن جنّي، وأبي حيّان،

والسيوطي .

وذلك الوصفُ اهتمامك بالمبتدأ وجعلك إِيَّاهُ أوَّلاً لثانٍ، يكون الثاني خيراً عنه.
والخبر مرفوع بالمبتدأ فهو العامل فيه .

ومن شرط الخبر أن يكون نكرة^(١) [٢]^(٢)، [فإن كان معرفةً فانتَ محيّرٌ
في جعلك أيهما شئتَ المبتدأ]^(٣)، كقولك : (اللهُ ربُّنا)، / وكقول الرَّاجزِ:

[٤٢ / أ]

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي^(٤)

= وقال ابن عقيل — بعد ذكر الخلاف — : «(وهذا الخلاف تما لا طائل فيه)» .

تُنظر هذه المسائل في : الكتاب ١٢٧/٢، والمقتضب ١٢٦/٤، والتبصرة ٩٩/١،
والمفصل ٢٤، وأسرار العربية ٦٧، ٧٦، والإنصاف، المسألة الخامسة، ٤٤/١،
والتبيين، المسألة السابعة والعشرون، ٢٢٤، والمسألة الثامنة والعشرون، ٢٢٩،
وشرح المفصل ٨٤/١، ٨٥، وابن الناظم ١٠٧، ١٠٨، وشرح ألفية ابن معطٍ
٨١٤/٢، ٨١٦، والارتشاف ٢٨/٢، وابن عقيل ١٨٨/١، ١٨٩، والهمع ٨/٢، ٩،
والأشعري ١٩٣/١، والصبيان ١٩٣/١ .

(١) أصل المبتدأ : أن يكون معرفة، وأصل الخبر : أن يكون نكرة؛ وذلك «لأن الفائدة
في الخبر، وإنما يذكر الاسم لتسند إليه الفائدة؛ ألا ترى أنك إذا قلت : (زيدٌ قائمٌ)؛
فالمخاطب لم يستفد بقولك: (زيدٌ) شيئاً لأنه كان يعرفه، وإنما فائدته في قولك:
(قائمٌ) لأنه قد كان يجوز أن يجهل قيامه؛ فإذا أخبره به فقد أوصلت إليه فائدة » .
التبصرة ١٠١/١ .

ويُنظر : الكتاب ٣٢٨/١، والأصول ٥٩/١، وشرح عيون الإعراب ٩٤، وشرح
المفصل ٨٥/١ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٤) هذا بيتٌ من الرَّجَزِ، وهو لأبي النَّجْمِ العجليّ .

= والمعنى : شعري الآن هو شعري المشهور المعروف بنفسه لا شيء آخر .

والمبتدأ يُشبهُ الفاعلِ مِنْ وَجْهِهِ، ويخالفه مِنْ وَجْهِهِ:

فالمشابهةُ: أَنَّهُمَا أَبَدًا مرفوعان لفظاً أو تقديرًا؛ و^(١) أَنَّهُمَا مُحَدَّث

عنهما^(٢).

والمخالفةُ: أَنَّ حديث المبتدأ بعده، وحديث الفاعل قبله؛ وأنَّ عامل

الفاعل لفظيٌّ، وعامل المبتدأ معنويٌّ .

ويشترط في المبتدأ أَنْ يكون اسماً، أو مُنْزَلاً منزلة الاسم مُخْبِراً

عنه؛ والمنزّل منزلة الاسم قولهم: (تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)^(٣)

تقديره: سَمَاعُكَ بِالْمُعِيدِيَّ.

= والشّاهد فيه : (وشعري شعري) حيث وقع المبتدأ والخبر معرفتين؛ فأنت محيّر في جعلك أيهما شئت المبتدأ .

يُنظر هذا البيتُ في : إيضاح الشعر ٣٥٣، والخصائص ٣٣٧/٣، والمقتصد ٣٠٧/١،

وأمالِي ابن الشّجريّ ٣٧٣/١، والمرتبجل ٣٧٧، وشرح المفصل ٩٨/١، ٨٣/٩،

والإرشاد إلى علم الإعراب ١٢٣، والمغني ٤٣٤، والخزانة ٤٣٩/١، والذّيوان ٩٩.

(١) في ب : أو .

(٢) يُنظر : الأصول ٥٨/١، وكشف المشكل ٣١٣/١ .

(٣) هذا مثلٌ يُضرب لمن يكون خبره والحديث عنه أفضل من مرآه؛ وأوّل مَنْ قاله هو:

المنذر ابن ماء السّماء .

و(تسمع) مبتدأ؛ وهو في تأويل سماعك . وقبله (أن) مقدّرة، ويروى : (لأن

تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ)، و (أَنْ تَسْمَعُ) .

يُنظر هذا المثل في : كتاب الأمثال لأبي عُبيد ٩٧، وجمهرة الأمثال ٢٦٦/١، وجمع

الأمثال ٢٢٧/١، والمستقصى ٣٧٠/١ .

وأن يكون معرفة إذ لا طريق إلى [معرفة] ^(١) الفائدة إلا به، فإذا لم يُعَرَف في نفسه فأحرى ^(٢) ألا يعرف خبره؛ أو مقارناً للمعرفة بتخصيص أو فائدة؛ وذلك في ستة مواضع ^(٣):

أولها : أن يكون نكرة موصوفة ^(٤)، كقوله تعالى : ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ ^(٥).

أو أن يتقدّم ^(٦) خبره عليه في الجارّ والمجرور أو الظرف ^(٧)، كقولك : (لك مال) و (عنده علم)؛ لأنّ تقدّمه هنا قدّ أبطل كونه صفةً .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٢) في أ: فأحرى.

(٣) لم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة، وقال جمع من المحققين كابن هشام والمرادي : أن مرجع المسوغات إلى التعميم والتخصيص . ورأى المتأخرون أنه ليس كل واحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقلّ مخلّ، ومن مكثّر مورد ما لا يصلح، أو معدّد لأمر متداخلة . وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى ثبفٍ وثلاثين مسوغاً؛ والمرجع في كلّ هذه المسوغات هو حصول الفائدة .

يُنظر : المقرّب ١/٨٢، وتوضيح المقاصد ١/٢٨١، والمغني ٦٠٨، وشرح شذور الذهب ١٧٥، وابن عقيل ١/٢٠٣، والأشموني ١/٢٠٤ .

(٤) في ب: موصوفاً.

(٥) من الآية : ٢٢١ من سورة البقرة .

(٦) في أ: يقدّم .

(٧) في أ: الظرف. ولا بدّ مع تقدّم الخبر وكونه ظرفاً أو جاراً ومجروراً من أن يكون محتصاً؛ فلو قلت : (عند رجل رجل) و (في دار رجل رجل) لم يصح .

أو يقع^(١) دُعَاء^(٢)، كقوله تعالى: / ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٣) و﴿وَيْلٌ
لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾^(٤) فأفاد لتضمّنه معنى الفعل .

أو معتمداً^(٥) على نفِي، كقولك: (ما أحدُّ أفضل منك) .

أو على استفهام^(٦)، كـ (هل فتى فأقصده؟) .

أو اختصاص بعملٍ، كقولك: «أمرٌ بمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»^(٧) .

وإذا كانت التّكررة في معنى الفعل وقد ارتفع بها الاسم، كقولك :

(أقائمُ الزّيدان) و(ما ذاهبُ العمران) أفادت^(٨) لاعتماده على الاستفهام،

(١) في ب: أو تقع.

(٢) والدُّعَاءُ : إمّا بخير أو بشرّ .

(٣) من الآية : ٢٤ من سورة الرّعد .

(٤) سورة المطففين، الآية : ١ .

(٥) في أ : أو يعتمد.

(٦) في ب : الاستفهام .

(٧) هذا جزءٌ من حديث طويل رواه أبو ذرّ عن النّبيّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، قاله

لقومٍ قالوا : يا رسول الله ذهب أهلُ الدُّثور بالأحور : يصلّون كما نصلي،

ويصومون كما نصوم

وقد أخرجه بهذا اللفظ : أحمد في مسنده ١٦٧/٥ .

وأخرجه مسلمٌ في صحيحه، كتاب الزّكاة، باب بيان أن اسم الصّدقة يقع على كلّ

نوعٍ من المعروف، ٦٩٧/٢ بلفظ : «وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ» .

(٨) في أ : يفيد، وفي ب : تفيد، وما أثبتّه هو الأولى .

أو (١) التّفي، وَمِنْهُ قَوْلُ الشّاعِرِ :

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَعْنَآ؟
إِنْ يَظْعُنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطْنَا (٢)

و كقول (٣) الآخر :

خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعْهَدِي أَنْتَمَا
إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَيَّ مِّنْ أَقَاطِعِ (٤)

(١) في أ : والتّفي .

(٢) هذا بيتٌ من البسيط، لم أقف على قائله .

و (قاطن) : مقيم . و (ظعنًا) : رحيلًا .

والمعنى : أمقيم قومٌ سلمى في مكاهم الذي أعهده ؟، أم عزموا على الرّحيل ؟؛ فإن كانوا قد عزموا على الرّحيل فعيش من يقيم ويتخلّف عنهم يكون عجيبًا .

والشّاهد فيه : (أقاطنٌ قوم سلمى) حيث سوّغ الابتداء بهذه التّكرة — قاطن — كونها في معنى الفعل، مع اعتمادها على الاستفهام .

وجميع النّحاة استشهدوا بهذا البيت على اعتماد الوصف (قاطن) على الاستفهام بالهمزة، وهو اسم فاعل مبتدأ، فاستغنى بمرفوعه عن الخبر .

يُنظر هذا البيت في : شرح التّسهيل ٢٦٩/١، وابن التّائظم ١٠٦، وأوضح المسالك

١٣٤/١، وتخليص الشّواهد ١٨١، والمساعد ٢٠٤/١، والمقاصد التّحويّة ٥١٢/١،

والتّصريح ١٥٧/١، والأشموقيّ ١٩٠/١ .

(٣) في ب : وقول .

(٤) هذا بيتٌ من الطّويل، ولم أقف على قائله .

والمعنى : يقول لصديقِيهِ : إنكما إذا لم تكونا لي على من أعاديه، وإذا لم تقاطعا من أقاطع من الناس من أجلي، فإنكما لم تفيّا بما بيننا من الصّدّاقة والوداد .

والشّاهد فيه : (ما وافٍ بعهدِي أنتما) حيث سوّغ الابتداء بهذه التّكرة (وافٍ)

كونها في معنى الفعل، مع اعتمادها على التّفي .

أو يكون جواباً^(١)، كقول^(٢) قائلٍ : (مَنْ جَاءَكَ ؟)، فتقول :
(رجلٌ) أي : رَجُلٌ جَاءَنِي؛ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ (مَنْ) .
فهذه جُمْلَةٌ مَا يُبْتَدَأُ فِيهَا بِالتَّكْرَةِ .

= وجميعُ النَّحَاةِ اسْتَشْهَدُوا بِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى اعْتِمَادِ الْوَصْفِ (وَافٍ) عَلَى النَّفْيِ (مَا)،
وهو اسم فاعل، فرفع فاعلاً سَدَّ مَسَدَ الْخَيْرِ .

يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : شرح التسهيل ٢٦٩/١، وابن الناطم ١٠٦، وأوضح المسالك
١٣٣/١، وتخليص الشواهد ١٨١، والمساعد ٢٠٤/١، والمقاصد التحويية ٥١٦/١،
والتصريح ١٥٧/١، والهمع ٦/٢، والأشموني ١٩١/١ .

(١) يُنظَرُ : كشف المشكل ٣١٤/١ .

(٢) فِي ب : لقول .

[فِصْلٌ ^(١)]

[وَلَا يَحْوُلُ حُكْمُهُ مَتَى دَخَلَ لَكِنْ عَلَى جُمْلَتِهِ وَهَلْ وَبَلٌ] ^(٢)

الَّذِي يُغَيِّرُ الْمَبْتَدَأَ عَنْ حَالِهِ ثَلَاثَةً؛ وَهِيَ:

العوامل اللفظية؛ فَمِنْهَا: ما ينصب المبتدأ؛ وهي: (إِنَّ) وأخواتها؛
ومنها: ما ينصب الخبر؛ وهي: (كَانَ) وأخواتها؛ ومنها: ما ينصبهما معاً؛
وهي: (ظننت) وأخواتها؛ ويأتي ذِكْرُ الْجَمِيعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَمَا يَدْخُلُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَلَا يَغْيِرُهُ عَنْ حُكْمِ الْإِبْتِدَاءِ، وَلَا يُؤَثِّرُ فِيهِ
بِوَجْهِ ^(٣): (هَلْ) و (بَلْ) و (لَكِنْ) و (حَيْثُ) و (همزة الاستفهام) و (إِذْ) و (لَا)
الابتداء (وَأَمَّا) و (أَلَا) المَخْفَفَانِ اللَّذَانِ لاسْتِفْتَاحِ ^(٤) الْكَلَامِ، و (أَمَّا) - بفتح
الهمزة وتشديد الميم - الَّتِي لِتَفْصِيلِ الْجُمْلَةِ، و (لَوْلَا) الَّتِي مَعْنَاهَا امْتِنَاعُ
الشَّيْءِ لَوْجُودِ غَيْرِهِ .

وَقَدِّمِ الْأَخْبَارَ إِذَا تَسْتَفْهَمُ كَقَوْلِهِمْ : أَيْنَ الْكَرِيمِ الْمُنْعَمُ ؟
وَمِثْلُهُ : كَيْفَ الْمَرِيضُ الْمُدْتَفُّ وَأَيُّهَا الْعَادِي مَتَى الْمُنْصَرَفُ ؟

خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُسْتَفْهَمٍ بِهِ، كَقَوْلِكَ: (عَالِمٌ

زَيْدٌ بِالْأَمْرِ) .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ ١١٦/٣، وَالْأَصُولُ ٦١/١، وَالْجُمْلُ ٣٠٢ .

(٤) فِي أ : لافْتِتاح .

فإن كان اسم استفهام وَجَبَ تَقْدِيمُهُ، كقولك: (أَيْنَ زَيْدٌ؟) و (مَتَى الصَّيَامُ؟) و (كيف أنت؟)؛ لأنَّ أسماء الاستفهام لها صدرُ الكلام^(١).

وقد يقع اسمُ الاستفهام مبتدأً؛ وذلك إذا وقع بعده فعلٌ أو جارٌّ / أو مجرورٌ، كقولك: (أين تسكن؟) و (كم معك درهمًا؟) .

[٤٣ / ب]

وإنَّ يَكُنْ بَعْضُ الظُّرُوفِ الخَبْرًا فَأَوْلُهُ النَّصْبُ وَدَعَّ عَنْكَ المِرَا
تَقُولُ : زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرٍو قَعْدًا وَالصَّوْمُ يَوْمَ السَّبْتِ وَالسَّيْرُ
خبر المبتدأ أنواع :

منها: الظَّرْفُ^(٢)؛ وَهُوَ نَوْعَانِ :

ظَرْفُ زَمَانٍ وَهُوَ يَخْتَصُّ بالأحداث^(٣)، كقولك: (الصَّيَامُ يَوْمَ الخُميسِ) .

وظرف مَكَانٍ وَهُوَ يَخْتَصُّ بالأجسام، كقولك: (الإمام^(٤) أَمَامَ القومِ)؛

(١) يُنظر : المقتصد ١/٢٢٤، وشرح عيون الإعراب ٩٦، وكشف المشكل ١/٣١٦، والارتشاف ٤٣/٢ .

(٢) في أ: الطرف.

(٣) ظروف الزمان لا يجوز أن تقع أخبارًا عن الأشخاص؛ لأنَّ الفائدة لا تتم إلا بها، لو قلت: (زيدٌ يوم الجمعة) لم تكن مُخْبِرًا بشيء .

يُنظر : الأصول ١/٦٣، والتبصرة ١/١٠٢، وكشف المشكل ١/٣٢٠، وشرح المفصل ١/٨٩ .

(٤) في ب : الأمير .

وقد يقع ظرف المكان خبراً عن حَدَثٍ، كقولك: (الصَّلَاةُ وراءَ الإمامِ)^(١).

ويقع الخبر جاراً ومجروراً، كقولك: (زَيْدٌ فِي دَارِهِ)^(٢)، ولا يجوز: (فِي دَارِهِ زَيْدٌ)؛ لَأَنَّهُ لَوْ قَدَّمَ عَادَ الضَّمِيرُ مِنْهُ^(٣) إِلَى مُتَأَخَّرٍ فِي اللَّفْظِ وَالرُّتْبَةِ؛ وَالضَّابِطُ لِتَقْدِيرِ هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ: مَا يَقْدَرُ^(٤) لِهَمَا مِنْ مُفْرَدٍ^(٥) أَوْ جُمْلَةٍ، نَحْوُ: (مُسْتَقَرٌّ) أَوْ (اسْتَقَرَّ).

ويكون الخبر جملةً اسميةً، كقولك: (زَيْدٌ أَبُوهُ عَالِمٌ)، وَفِعْلِيَّةً، كقولك^(٦): (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)، أَوْ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ شَرْطِيَّةً، كقولك: (زَيْدٌ إِنْ تُكْرِمُهُ يُكْرِمَكَ)؛ وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ^(٨) لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ كَالِهَاءِ الرَّابِطَةِ فِي الثَّلَاثَةِ^(٩).

ويكون الخبر فعلاً ماضياً، كقولك: (زَيْدٌ قَامَ)؛ ففِي هَذَا الْفِعْلِ

(١) يُنظَرُ: الْأَصُولُ ٦٣/١، وَالتَّبَصُّرَةُ ١٠٣/١، وَكَشَفُ الْمَشْكِلِ ٣٢٠/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨٩/١.

(٢) فِي ب: الدَّارُ:

(٣) فِي كِلْتَا النِّسَخَتَيْنِ: مَعَهُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٤) فِي أ: مَا يَقْدَرُ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٥) فِي ب: بِمُفْرَدٍ.

(٦) فِي ب: لِقَوْلِكَ.

(٧) فِي ب: أَوْ بِأَنْ تَكُونَ.

(٨) فِي أ: وَلَا بُدَّ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنْ تَكُونَ ضَمِيرًا.

(٩) هُنَاكَ رَوَابِطٌ أُخْرَى غَيْرَ الضَّمِيرِ، أَوْصَلَهَا النَّحَاةُ إِلَى عَشْرَةٍ، لَكِنِ الشَّارِحُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - اقْتَصَرَ عَلَى الضَّمِيرِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَلِهَذَا يَرْتَبِطُ بِهِ مَذْكَورًا وَمَحذُوفًا.

يُنظَرُ: الْمَقْرَبُ ٨٢/١، وَالْإِرْتِشَافُ ٥٠/٢، وَالْمَغْنِي ٦٤٧، وَالْمَع ١٨/٢.

ضميرٌ [يعود على المبتدأ مُستترٌ]^(١).

وكذلك يكون مضارعاً على حكم ما تقدّم، كقولك: (خالدٌ يقومُ) فإن تُنّي المبتدأ أو جُمِعَ ظهر الضميرُ، كقولك: (الزيدان قاما) و (الرجال قاموا) و (الزيدون يقومون) .

وبالجملة: لا يخلو^(٢) الخبر من أن يكون مُفرداً، أو جُملةً، أو ظرفاً^(٣).

ويلزم حذف الخبر إذا كان بعد قَسَمٍ مستغنى عنه بجواب القسم^(٤)، كقولك: (لعمرك إن زيدا صادقٌ)، والتقدير: قَسَمِي .

وبعد (لولا)، كقولك: (لولا زيدٌ لزرْتُك)، والتقدير: حاضرٌ .
وفي المُثل: (أخطبُ ما يكون الأمير قائماً) أي: إذا كان قائماً^(٥) .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) في ب : فلا يخلو .

(٣) وكذلك يكون الخبر جاراً ومجروراً، ويُطلق على الظرف والجار والمجرور شبه الجملة .

(٤) وذلك بأن يكون المبتدأ صريحاً في القسم .

يُنظر : ابن النّاطم ١٢٣، وأوضح المسالك ١٥٨/١ .

(٥) أو يكون المبتدأ مصدرًا، وبعده حال سدّت مسدّ الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبرًا، فيُحذف الخبر وجوباً لسدّ الحال مسدّه، نحو (ضربي العبد مسيئاً) .

أو أفعل تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور؛ وقد مثل له الشّارح .

يُنظر : شرح عمدة الحفاظ ١٧٧/١، وابن النّاطم ١٢٣، وابن عقيل ٢٣٥/١ .

ويُحذف في غير هذه الثلاثة^(١) توسعاً إذا دلّ عليه الكلام، وأكثر ما يقع في الاستخبار^(٢)، كقولك: (أين زيد؟)، فيقال: (في المسجد)؛ فالمبتدأ محذوف، والتقدير: زيد؛ وإذا قيل لك: (من عندك؟) فقلت: (زيد)؛ فالخبر محذوف، والتقدير: زيدٌ عندي .

وَأَنَّ تَقُلُّ : أَيْنَ الْأَمِيرُ جَالِسٌ وَفِي فِنَاءِ الدَّارِ بَشْرٌ مَائِسٌ
/ فَجَالِسٌ وَمَائِسٌ قَدْ رُفِعَا وَقَدْ أُجِيزَ الرَّفْعُ^(٣) وَالنَّصْبُ مَعَا

هذه المسألة يُعلمُ منها : أن الجملة الابتدائية إذا تقدّم خبرها وجوباً، أو اختياراً لكونه^(٤) اسم استفهام أو جاراً ومجروراً، وأتيت بعد تمام الكلام بنكرة متعلّقة بالجملة، كقولك: (أين الأمير جالس؟)؛ جاز رفع (جالس) ونصبه؛ فإن رفعت جعلته خبر المبتدأ بإلغاء الظرف أو الجار؛ وإن نصبت فعلى الحال؛ والعامل فيه معنى الاستفهام، ومع الجار ما يُقدّر^(٥) من الاستقرار.

(١) بقي موضع رابع لم يذكره الشارح؛ وهو : أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواو هي نصّ في المعية، نحو : (كلّ رجل وضيعته)، والتقدير : كلّ رجل وضيعته مقترنان .

يُنظر : شرح عمدة الحفاظ ١/١٧٦، وابن الناظم ١٢٣، وأوضح المسالك ١/١٥٨، وابن عقيل ١/٢٣٥ .

(٢) في أ : الأخبار .

(٣) في شرح الملحة ١٥١ : وَقَدْ أُجِيزَ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ مَعَا .

(٤) في كلتا النسختين: كونه وما أثبتته هو الأولى .

(٥) في ب : ما تقدّر .

وَهَكَذَا إِنْ قُلْتَ : زَيْدٌ لَمْ تُهْ وَخَالِدٌ ضَرَبْتُهُ وَضَمُّهُ^(١)
فَالرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالنَّصْبُ كِلَاهُمَا ذَلَّتْ عَلَيْهِ الْكُتُبُ

هذه المسألة تُعرف باشتغال العامل عن المفعول؛ فقولك^(٢): (زَيْدٌ لَمْ تُهْ) فـ (زيدٌ) مبتدأ - وما بعده فعلٌ، [و] ضميرٌ فاعلٍ، وضمير مفعول -، والجملة خبرٌ عنه .

فإن نصبت (زيداً) نصبتته على أنه مفعولٌ، وليس العامل فيه الفعل^(٤) الذي بعده لاشتغاله بالضمير المنصوب؛ بل بفعلٍ مُقدَّرٍ من جنس الفعل المتأخر عنه، كقولك: (أكرمتُ زيداً أكرمته)، والرَّفْعُ أجودٌ من التَّصْبِ؛ لاستغنائه عن التَّقْدِيرِ^(٥)؛ ومن ذلك قولُ الرَّبِيعِ^(٦):

[٤٥/أ]

وَالذَّبُّ أَحْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحَدِي وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطْرَ^(٧)

(١) ضَمُّهُ: ظلمته؛ والضميم: الظلم. اللسان (ضمم) ٣٥٨/١٢ .

(٢) في ب: فتقول .

(٣) العاطف ساقطٌ من ب .

(٤) في أ: الضمير .

(٥) ذكر الشارح - رحمه الله - موضعاً واحداً من مواضع الاشتغال؛ وهو ترجيح

الرَّفْعِ على التَّصْبِ، وبقي بعد ذلك أربعة مواضع . يُنظر: التبصرة ٣٢٦/١، والمقتصد

٢٣٥/١، وابن التائيم ٢٣٧، وشرح ألفية ابن معط ٨٤٩/٢، وابن عقيل ٤٧١/١ .

(٦) هو: الرَّبِيعُ بن ضُبَيْع بن عديّ الفزاريّ، شاعرٌ جاهليّ معمرٌ، من فرسان العرب،

وخطبائهم، وحكمائهم . قيل: إنّه عاش أربعين وثلاثمائة سنة .

يُنظر: المعمرين من العرب ١٥، والمؤتلف والمختلف ١٨٢، والإصابة ٤٢٤/٢،

والخزانة ٣٨٣/٧، والأعلام ١٥/٣ .

(٧) هذا بيتٌ من المنسرح، وقبله بيتٌ هو :

= أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

والمعنى : أنه وصف في البيتين انتهاء شيبته وذهاب قوته، فلا يطيق حمل السلاح لحرب، ولا يملك رأس البعير إن نفر من شيء؛ وإذا خلا بالذئب خشيته على نفسه، وأنه لا يحتمل برد الرياح، وأذى المطر؛ لهرمه وضعفه .
والشاهد فيه : (والذئبُ أحشاه) على أن الرفع أجود من التصب؛ لاستغنائه عن التقدير .

وجميع النحاة استشهدوا بهذا البيت على أن التصب أجود من الرفع؛ حيث وقع الاسم المشغل عنه بعد عاطف تقدّمه جملة فعلية (لا أملك)، ولم يفصل بين العاطف والاسم .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١/٨٩، ونوادير أبي زيد ١٥٩، وأمالى القالي ١٨٥/٢، والمقتصد ١/٢٣٧، والتبصرة ١/٣٣٠، وتحصيل عين الذهب ١٠٦، والمقاصد النحوية ٣/٣٩٧، والتصريح ٢/٣٦.

بَابُ الْفَاعِلِ

وَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَقِيبَ^(١) فِعْلِ سَالِمِ الْبِنَاءِ
فَارْفَعَهُ إِذْ تُعْرَبُ فَهُوَ الْفَاعِلُ نَحْوُ: جَرَى الْمَاءُ وَجَارَ الْعَامِلُ^(٢)

الْفَاعِلُ: كُلُّ اسْمٍ ذَكَرْتَهُ بَعْدَ فِعْلٍ، وَأَسْنَدْتِ ذَلِكَ الْفِعْلَ إِلَيْهِ إِسْنَادًا
صَحِيحًا، وَجُعِلَ الْفِعْلُ حَدِيثًا عَنْهُ، وَكَانَ فِي الْإِيجَابِ وَالنَّفْيِ سَوَاءً .

فالفاعل مرفوع؛ وفي ذلك أقوال:

قال الخليل: «الأصل فيما إعرابه الرفع^(٣)؛ الفاعل، وباقي المرفوعات
محمولات عليه، ومشبهات به»^(٤).

وقال سيبويه^(٥): «الأصل هو المبتدأ،

(١) في أ: من بعد .

(٢) في متن الملحة ١٩، وشرح الملحة ١٥٥: وَجَارَ الْعَامِلُ .

(٣) في أ: بالرفع .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧٣/١: «وعليه خُذَاقُ أَصْحَابِنَا»، وذكر الزَّمَخَشَرِيُّ
في المفصل الفاعل أولاً، وحمل عليه المبتدأ والخبر؛ وذهب إليه — كذلك — ابن
الحاجب، واختاره ابن هشام في شرح الشذور ١٥٢ .

يُنظَرُ: المفصل ١٨، والكافية ٦٨، وشرحها ٢٣/١، ٧١، والبسيط ٢٥٩/١،
والهمع ٣/٢

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٢٣/١: «واعلم أن الاسم أول [أحواله] الابتداء» وفسره
ابن يعيش في شرح المفصل ٧٣/١: «يريد أوله المبتدأ؛ لأن المبتدأ هو الاسم =

والبواقى^(١) مشبهة به» .

وقال الأخفش^(٢): «كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ بِنَفْسِهِ» .

واحتجَّ الخليل عن مَذْهَبِهِ، وقال : «الفاعل بالرفع أولى؛ لأنك إذا قُلْتَ : (ضرب زيدٌ [بكرٌ]^(٣)) - بإسكان الكلمتين - / لم يُعرف الضَّارِبُ مِنَ الْمَضْرُوبِ، وَإِذَا قُلْتَ : (زيدٌ قائمٌ) - بإسكانهما - عَلِمَ مِنْ نَفْسِ اللَّفْظَيْنِ^(٤) أَيُّهُمَا الْمَبْتَدَأُ؛ فثَبِتَ أَنَّ افْتِقَارَ الْفَاعِلِ إِلَى الْإِعْرَابِ أَشَدُّ؛ فَوَجِبَ

[٤٥/ب]

= المرفوع، والابتداء هو العامل» .

وقال سيويوه - أيضاً - ٢٤/١ : «فالمبتدأ أول جزء، كما كان الواحدُ أولَّ العدد، والتكررة قبل المعرفة» وعزى إلى ابن السَّراج؛ لأنه قدَّم المبتدأ على الفاعل، ونقل عنه الرضِّي غير هذا - كما سيأتي -، وابن مالك قدَّم المبتدأ على الفاعل أيضاً .

وقال السيوطي - بعد أن ذكر هذا الخلاف - : «وقال أبو حيَّان : وهذا الخلاف لا يجدي فائدة» . الهمع ٤/٢ .

يُنظر : الأصول ٥٨/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ١٥٦/١ ، وشرح الرضِّي ٢٣/١ ، وحاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ٢٣٣/١ ، وحاشية يس على التصريح ١/١٥٤ ، والصَّبَّان ١٨٨/١ .

(١) في أ : والباقي مشبهاتُ به .

(٢) واختاره الرضِّي، ونقله عن الأخفش وابن السَّراج، ونقل ابن يعيش عن ابن السَّراج غير هذا . انظر ما سبق الإشارة إليه من أصول ابن السَّراج .

يُنظر : شرح المفصل ٧٣/١ ، وشرح الرضِّي ٢٣/١ ، ٧١ ، والهمع ٤/٢ ، وحاشية يس على التصريح ١/١٥٤ .

(٣) (بكر) ساقطٌ من ب .

(٤) في أ : اللَّفْظَيْنِ .

أن يكون هو الأصل»^(١).

واحتجَّ سيبويه أن قال : «قد ثبت أن الجملة الاسميَّة مُقَدِّمَةٌ على [الجملة]^(٢) الفعلية؛ فأعراب الجملة الاسميَّة يجب أن يكون مُقَدِّمًا على إعراب الجملة الفعلية»^(٣).

وقوله: (سالم البناء)^(٤) احترازًا من مفعول ما لم يُسمَّ فاعله.

وقيل: أختير للفاعل الرَّفْع، وللمفعول النَّصْب؛ لثقل الضَّمَّة وخِفَّة الفتحة؛ والفعل لا يُرْفَعُ به إلاَّ فاعلٌ واحدٌ، ويُنصب به عِدَّةٌ من المفاعيل، كالمصدر، والمفعول به، والظرفين، والمفعول له، والمفعول معه، والحال؛ فَجُعِلَ المُسْتَقَلُّ إعرابًا لِمَا قَلَّ، والمُسْتَخَفُّ إعرابًا لِمَا كَثُرَ^(٥).

وَوَحَّدِ الْفِعْلُ مَعَ الْجَمَاعَةِ كَقَوْلِهِمْ : سَارَ الرَّجَالُ السَّاعَةَ
فَعَلُ الْفَاعِلِ يُوَحَّدُ^(٦) إِنْ كَانَ لِمَفْرَدٍ،^(٧) أَوْ مَثْنِيٍّ، أَوْ بِمَجْمُوعٍ؛ فَتَقُولُ:
(جَاءَ زَيْدٌ) وَ (جَاءَ الزَّيْدَانِ) [وَ (جَاءَ الزَّيْدُونَ)]^(٨) وَ (زَهَبَ الْقَوْمُ)

(١) يُنظَرُ : شرح المفصل ٧٣/١.

وهناك حُججٌ أُخرى غير ما ذكر الشَّارِح . يُنظَرُ : شرح الشَّنُور ١٥٢ ، والهمع ٣/٢ ، وحاشية يس على شرح الفاكهية لقطر الندى ٢٣٣/١ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) هُنَاكَ حُججٌ أُخرى . يُنظَرُ : الهمع ٣/٢ ، وحاشية يس على شرح الفاكهية لقطر الندى ٢٣٣/١ .

(٤) يقصد بالفعل السَّالم : الفعل المبنيُّ للمعلوم؛ لأنَّ المبنيَّ للمجهول لم يسلم من التَّغيير .

(٥) يُنظَرُ : شرح عيون الإعراب ٨٠ ، وشرح المفصل ٧٥/١ .

(٦) يُنظَرُ : أوضح المسالك ٣٤٥/١ ، والتَّصريح ٢٧٥/١ .

(٧) في ب : لفرد .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

ولا يقال : (ذَهَبَا الزَّيْدَانِ)^(١) ولا (ذهبوا القوم)^(٢) ؛ / لامتناع عَوْدِ الضَّمير على غير ذي ضمير، ولا يقع ذلك إلا إذا تأخَّرَ الفعل عن الاسم، كقولك : (زَيْدٌ ذَهَبَ) و (الزَّيْدَانِ ذَهَبَا) و (الرَّجَالُ ذَهَبُوا) ؛ فضمير الفاعل مُسْتَرٌّ في هذه الأفعال ؛ لأنَّ الفعل لا يخلو من فاعلٍ إمَّا ظاهراً، و^(٤) إمَّا مُضْمَرًا .

وَأِنْ تَشَأْ فَزِدْ عَلَيْهِ^(٥) التَّاءَ نَحْوُ : اشْتَكَّتْ عُرَاتُنَا الشِّتَاءَ
وَتَلَحَّقُ التَّاءَ عَلَى التَّحْقِيقِ بِكُلِّ مَا تَأْنِيثُهُ حَقِيقِي
كَقَوْلِهِمْ : جَاءَتْ سَعَادٌ ضَاحِكَةٌ وَأَنْطَلَقَتْ نَاقَةٌ هِنْدٌ رَاتِكَةٌ^(٦)
وَتُكْسَرُ التَّاءُ بِلَا مَحَالَةَ فِي مِثْلِ : قَدْ أَقْبَلَتِ الْغَزَالَةُ

هذه التَّاءُ تَلْتَحِقُ بِفِعْلِ لِفَاعِلٍ^(٧) جَمِعَ جَمَعَ تَكْسِيرٍ ؛ فيجوز أن

(١) في ب : الرَّجْلَانِ .

(٢) هذه اللَّغَةُ يَسْمِيهَا النَّحَاةُ لُغَةً (أَكْلُوِي الرِّاغِيثُ) وَتُنْسَبُ إِلَى طِيَّءٍ ، وَأَزْدٌ شِنُوَّةٌ ، وَبِلْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ .

يُنْظَرُ : ابْنُ النَّازِمِ ٢٢٠ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ١/٤٢٥ - ٤٢٩ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ٢/٤٧ .

(٣) في ب : الرَّجْلَانِ .

(٤) في أ : أَوْ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) في ب : عَلَى .

(٦) الرَّاتِكَةُ مِنَ التَّوْقِ : الَّتِي تَمْشِي وَكَأَنَّ بِرِجْلَيْهَا قَيْدًا وَتَضْرِبُ بِيَدَيْهَا .

وَرَتَّكَانُ الْبَعِيرِ : مِقَارِبَةُ خَطْوِهِ فِي رَمْلَانِهِ ؛ لَا يُقَالُ إِلَّا لِلْبَعِيرِ .

وَرَتَّكَتِ الْإِبِلُ تَرْتِكُ رَتِّكَاً وَرَتَّكَاً وَرَتَّكَاناً : وَهِيَ مَشِيَةٌ فِيهَا اهْتِرَازٌ ؛ وَقَدْ

يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْإِبِلِ ، وَهِيَ فِي الْإِبِلِ أَكْثَرُ . اللَّسَانُ (رَتِكٌ) ١٠/٤٣١ .

(٧) في ب : الْفَاعِلِ .

تقول: (قَالَ الرَّجَالُ) و (قَالَتِ الرَّجَالُ) بتأنيث الفعل وتذكيره .

وكذلك إذا كان جَمْعاً لَمْؤُثِّ حَقِيقاً^(١) كان أو غير حَقِيقِيٍّ؛
كقولك: (قَالَ النِّسَاءُ) و (قَالَتِ النِّسَاءُ) / و (اتَّسَعِ الدُّورُ) و (اتَّسَعَتِ
الدُّورُ)^(٢)، فَيُقَدَّرُ فِيهَا فِي التَّذْكِيرِ حَذْفُ مُضَافٍ مُذَكَّرٍ، كقولك:
(قَامَ جَمْعُ^(٣) الرَّجَالِ)^(٤).

(١) المؤنث الحقيقي هو : ما كان من الحيوان بإزائه ذكر، كـ (امرأة) و (نعجة)
و(أتان)، و مجازي التأنيث هو ما سوى الحقيقي، كـ (دار) و (نار) و (شمس)»
ابن الناطم ٢٢٤ .

(٢) يجوز تأنيث الفعل للفاعل في أربع مسائل :

الأولى : أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً حَقِيقِيٍّ التَّأْنِيثِ، مَفْصُولاً عَنِ الْفِعْلِ بِفَاصِلٍ
غَيْرِ (إِلَّا)، نحو : (حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةً) . و(حَضَرَتِ الْقَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةً).
الثانية : أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً مجازي التأنيث، نحو : (طَلَعَ الشَّمْسُ)
و (طَلَعَتِ الشَّمْسُ) .

الثالثة : أن يكون الفاعل جمع تكسير لمذكر أو مؤنث؛ وقد ذكر ذلك الشارح —
رحمه الله —، أو يكون جمع مؤنث سالم، نحو : (جاءت المسلمات) و (جاءت
المسلمات) .

الرابعة : فاعل (نعم) و (بئس) و أخواتهما، إذا كان مؤنثاً جاز في فعله
التأنيث والتذكير، نحو: (نعم المرأة هند) و (نعمت المرأة هند) .

يُنظَرُ : شرح ملحّة الإعراب ١٦٠، ١٦١ ، وابن الناطم ٢٢٤ ، وأوضح المسالك
٣٥٦/١، وابن عقيل ٤٣٧/١ ، والتصريح ٢٧٩/١ .

(٣) في ب : جميع .

(٤) التذكير على تأويلهم بالجمع، والتأنيث على تأويلهم بالجماعة؛ فإذا قلت: (قام الرجال) =

ويجب إثباتها في فعل المؤنث الحقيقي^(١)، كقولك: (قامت المرأة) و(بركت الناقة)؛ وفي الفعل المتأخر كما تقدم ذكره، كقولك: (الشجرة حمّلت) و (النساء قامت) و (الدور عمّرت) .
وهذه التاء إذا وليها ألفٌ ولآمٌ كُسِرت؛ لالتقاء الساكنين^(٢) .

= أردت: قام جميع الرجال، وإذا قلت: (قامت الرجال) أردت: قامت جماعة الرجال؛ وكذلك المؤنث .

يُنظر: التبصرة ٢/٦٢٣، وابن التاظم ٢٢٦، وابن عقيل ١/٤٣٨ .

(١) يجب تأنيث الفعل للفاعل في مسألتين:

الأولى: أن يكون الفاعل المؤنث ضميراً متصلًا؛ ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي، نحو: (هند قامت) و (الشمس طلعت) .

الثانية: أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً، حقيقي التانيث، نحو: (قامت هند) .

يُنظر: ابن التاظم ٢٢٤، وشرح شذور الذهب ١٦٣، وابن عقيل ١/٤٣٢،

والتصريح ١/٢٧٧ .

(٢) نحو: قالت النساء .

بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَأَقْضِ قَضَاءً لَا يُرَدُّ قَائِلُهُ بِالرَّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ
 مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ الْأَفْعَالِ^(١) كَقَوْلِهِمْ : يُكْتُبُ عَهْدُ الْوَالِي
 وَإِنْ يَكُنْ ثَانِي الثَّلَاثِيَّ أَلْفَ فَكُسْرُهُ حِينَ تَبْتَدِي وَلَا تَقْفُ
 تَقُولُ : بِيَعِ الثُّوبُ^(٢) وَالْغَلَامُ وَكَيْلَ زَيْتِ الشَّامِ وَالطُّعَامِ

المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله يقوم مقامَ الفاعل المحذوف؛ وذلك للعلم به، أو الجهل به، أو لتعظيمه، أو لتحقيقه^(٣)؛ فينوب عنه فيما له من الرفع، ولزوم الفعل، ووجوب تأخيرهِ عنه^(٤).

وغيّرت له صيغةُ الفعل المسند إليه؛ / ليعلم أنّه ليس بفعل الفاعل؛

[٤٧ / أ]

(١) في أ : آخر .

(٢) في ب : الزيت .

(٣) يحذف الفاعل، ويحلّ محلّه نائبه؛ لأسبابٍ وأغراضٍ كثيرة - غير ما ذكر الشارح - منها : الخوف منه أو عليه، أو الإهمام، أو إثارةً لغرض السامع، أو لإقامة الوزن، أو لتوافق القوافي، أو لتقارب الأسماع، وغير ذلك .

يُنظر : شرح المفصل ٦٩/٧ ، والمقرب ٨٠/١ ، والارتشاف ١٨٤/٢ ، والتصريح ٢٨٦/١ ، والأشموبيّ ٦١/٢ .

(٤) وينوب عنه - كذلك - في وجوب ذكره، واستحقاقه الاتّصال بالفاعل، وكونه كالجزء منه، وتأنيث الفعل لتأنيثه .

يُنظر : ابن التائمه ٢٣١ ، وأوضح المسالك ٣٧٣/١ ، والتصريح ٢٨٦/١ ، ٢٨٧ ، والأشموبيّ ٦١/٢ ، والصّبّان ٦١/٢ .

وذلك بضم أوله؛ [فإن] ^(١) كان ماضياً كُسرَ ما قبل آخره، فتقول : ضُربَ الرَّجُلُ؛ وإن كان مضارعاً فَتُحَمَّلُ ما قبل آخره، فتقول : (يُضْرَبُ) .

فإن كان ثلاثياً مُعْتَلَّ العين، وُبْنِي لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، وَجَبَ تخفيفُهُ من استتقال الكسرة بعد الضمة، فأُلْقِيَتْ حركة الفاء، ونقلت حركة العين إليها، فتقول في (قال) و (باع) : قِيلَ، و بِيَعُ؛ وكان الأصل : (يُبِيعُ) ^(٢) و (قُولَ)، فاستثقلت كسرةً على حرف علة بعد ضمة، فَأُلْقِيَتْ الضمة، وَنُقِلَتْ الكسرة إلى مكانها، فَسَلِمَت الياء من (بيع)؛ لسكونها بعد حركة تُجَانِسُهَا، وانقلبت ^(٣) الواو ياءً من (قِيلَ)؛ لسكونها بعد كسرة، فصار اللَّفْظُ ^(٤) بما أصله الياء، كالفلفظ بما أصله الواو ^(٥) .

وبعض العرب ^(٦) ينقل ^(٧)، ويشير ^(٨) إلى الضم مع التلّفظ بالكسر،

(١) (فإن) ساقطة من ب .

(٢) في كلتا النسختين : بوع، والتصويب من ابن الناظم ٢٣٢ .

(٣) في ب : وانقلب .

(٤) في ب : بها، وهو تحريف .

(٥) وهذه أفصح اللغات . المقاصد التحوّية ٢٤/٢ .

(٦) إشماع الكسر الضم لغة كثير من قيس، وأكثر بني أسد .

يُنظر : التصريح ٢٩٤/١ .

(٧) في كلتا النسختين : تنقل، والتصويب من ابن الناظم ٢٣٢ .

(٨) في أ : وتشير .

ولا يغيّرُ الياء، ويُسمّى^(١) ذلك إشماماً^(٢).

ومن العرب^(٣) من يخفف هذا التّوع بحذف حركة عَيْنِهِ، فإن كانت
واواً سلّمتْ، كقول الرّاجز^(٤):

حُوَكْتُ عَلَى نَوَلَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَحْتَبِطُ الشُّوكَ وَلَا تُشَاكُ^(٥)

(١) في أ : وسماً .

(٢) الإشمام هو : شوب الكسرة شيئاً من صوت الضمّة .

وكيفيّة اللفظ بهذا الإشمام :

أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامّة مركّبة من حركتين إفراراً لا شيوعاً .

جزء الضمّة مقدّم؛ وهو الأقلّ، يليه جزء الكسرة، وهو الأكثر؛ ومن ثمّ تمحضت
الياء؛ وهذه اللّغة تلي لغة الكسر في الفصاحة .

يُنظر : توضيح المقاصد ٢/٢٥، والتّصريح ١/٢٩٤، والأشئونيّ ٢/٦٣ .

(٣) إخلاص الضمّ لغة قليلة موجودة في كلام هذيل، وتعزى لفقّس ودبّير — وهما من

فصحاء بني أسد —، وحُكيّت عن بني ضبّة، وعن بعض تميم .

يُنظر : أوضح المسالك ١/٣٨٧، والتّصريح ١/٢٩٥ .

(٤) في ب : الشّاعر .

(٥) هذا بيتٌ من الرّجز، ولم أقف على قائله .

و (حوكت) : نسجت، والضمير يرجع إلى بردة إما أن تكون تقدّم ذكرها، أو

علّمت ذهناً . و (نولين) تننية (نول) وهو الخشب الذي يلفّ عليه الحائك

الثوب، ويروى (نيرين) وهو تننية نير، و (النير) : علم الثوب ولحمته، وثوبٌ

ذو نيرين : مُحكّم نسج على لحمتين . و (تحتببط الشوك ولا تُشاك) : أي لا تتأثر

بضربه .

والمعنى : هذه البردة في غاية الإحكام والقوّة، فهي تضرب الشوك فلا يعلق بها، =

فإن كانت ياءٌ قلبت واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، كقول^(١) الآخر:
لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ^(٢)
وقد يعرض^(٣) بالكسر أو بالضمّ التباس فعل المفعول به بفعل الفاعل؛
فيجب - حينئذ - الإشمام وإخلاص الضمّة، في نحو قولك: (خُفْتُ)
مقصودًا به خَشِيتُ؛ والإشمام وإخلاص الكسرة^(٤)، في نحو قولك:

= ولا يؤذيها .

والشّاهد فيه : (حوكت) فإنّ القياس فيه : (حيكت)، لكن من العرب من يخفّف هذا التّوع بحذف حركة عينه، فإن كانت واوًا سلّمت كما في (حوكت) .
يُنظر هذا البيت في : ابن النّاطم ٢٣٣ ، وتخليص الشّواهد ٤٩٥ ، وأوضح المسالك
٣٨٦/١ ، والمقاصد النّحوية ٥٢٦/٢ ، والتّصريح ٢٩٥/١ ، والهمع ٣٧/٦ ،
والأشمويني ٦٣/٢ ، والدّرر ٢٦١/٦ .

(١) في ب : وقال .

(٢) هذا بيت من الرّجز، وهو لرؤبة .

والمعنى : أتممت أن يُباع الشّباب فأشترته، ولكنّ التّمني لا ينفع؛ فإنّ الشّباب إذا ولى
لا يرجع .

والشّاهد فيه : (بوع) فإنّ القياس فيه : (بيع) لكن من العرب من يخفّف هذا
التّوع بحذف حركة عينه؛ فإن كانت ياءٌ قلبت واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها .
يُنظر هذا البيت في : أسرار العربيّة ٩٢ ، وابن النّاطم ٢٣٣ ، وأوضح المسالك
٣٨٥/١ ، وتخليص الشّواهد ٤٩٥ ، وابن عقيل ٤٥٧/١ ، والمقاصد النّحوية
٥٢٤/٢ ، والهمع ٣٧/٦ ، والأشمويني ٦٣/٢ ، وملحق الديوان ١٧١ وفيه (بيع)
بدل (بوع) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .

(٣) في أ : يعوّض، وهو تحريف .

(٤) في ب : الكسر .

(طَلْتُ) ^(١) مقصودًا به غُلِبْتُ في المطاولة ^(٢).

والثلاثي المضاعف يجوز في فائه من الضم، والإشمام، والكسر ما جاز في فاء الثلاثي المعتل العين، نحو: (حُبَّ الشَّيْءِ) و (حِبِّ) ^(٣).

والأشياء التي يجوز [أن تقوم] ^(٤) مقام الفاعل أربعة؛ وهي:

المفعول به، سواء كان من جملة الأفعال التعدية إلى واحد أو إلى اثنين أو إلى ثلاثة .

والمفعول بحرف الجرّ .

و ^(٥) الظرف من الزمان والمكان إذا كانا متمكّنين .

والمصدر إذا كان مُعرّفًا أو منعوتًا مُختصًّا ^(٦)؛ ومثال ذلك:

(١) في أ : ظلت، وفي ب : طللت .

(٢) في أ : المطاوعة .

(٣) يُنظر : ابن النّاطم ٢٣٣، وابن عقيل ٤٥٩/١ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٥) في أ : أو .

(٦) إذا وجد بعد الفعل المبني للمجهول مفعولٌ به، ومصدر، وظرف، وجرّ ومجرور،

فأيها ينوب؟، وهل يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده؟

مذهب البصريين أنه لا يجوز نيابة غير المفعول مع وجوده .

ومذهب الكوفيين أنه يجوز نيابة غيره وهو موجود؛ تقدّم أو تأخّر .

ومذهب الأحفش أنه إذا تقدّم غير المفعول به عليه جاز نيابة كلّ واحد منهما، وإذا تقدّم

المفعول به على غيره تعيّن نيابته .

تُنظر هذه المسألة في : التبيين، المسألة الثامنة والثلاثون، ٢٦٨، وشرح المفصل ٧/٧٤، =

(ضُرِبَ زَيْدٌ) و (أُعْطِيَ عَمْرٌو دِرْهَمًا) و (ظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا) و (أُعْلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا) و (مُرَّ بِزَيْدٍ) و (سِيرَ بِهِ يَوْمَانِ) و (مُشِيَ [عَلَيْهِ] ^(١)) فَسَخَانَ) و (قِيلَ فِي خَالِدٍ قَوْلٌ حَسَنٌ) .

= وابن السّناظم ٢٣٥، وابن عقيل ٤٦٢/١، وائتلاف الثّصيرة، فصل الاسم، المسألة

الثّامنة والسّبعون، ٧٧، والتّصريح ٢٩٠/١، والجمع ٢٦٥/٢ .

(١) (عليه) ساقطة من ب .

[٤٨ / ١]

/ بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

والتَّصَبُّ لِلْمَفْعُولِ حُكْمٌ أَوْجِبًا^(١) كَقَوْلِهِمْ: صَادَ الْأَمِيرُ أَرْثَبًا
وَرَيْمًا أَخْرَ عَنْهُ الْفَاعِلُ نَحْوُ: قَدْ اسْتَوْفَى الْخَرَاجَ^(٢) الْعَامِلُ

المفعول به : كل اسم اتصل به تعدّي الفعل فنصبه؛ فهو ما انتصب
بعد تمام الكلام إيجاباً أو نفيًا، مثل (ضربتُ زيدًا) و (ما ضربتُ
عمراً) و (هل رأيتُ خالدًا؟)، وكل ما جاء من باب المفاعلة، كقولك:
(ضاربُ زيدٍ عمراً)، فالمنصوب مرفوعٌ في المعنى؛ لأنك تقول : (تضاربَ
زيدٌ وعمرو)؛ فإن اختصَّ أحدهما بمعنى الفاعلية، كان الآخر منصوباً
بالمفعولية، كقولك : (عاقبت اللصَّ) .

وشرط المفعول : أن يكون آخرًا؛ لأنه فضلةٌ في الكلام، ومرتبة
الفاعل أن تكون^(٣) وسطاً^(٤)، فإن توسّط المفعول، أو قدّم على الفعل؛
فذلك للاهتمام^(٥) [به]^(٦) .

(١) في متن الملحّة ٢٠ : حُكْمٌ وَجِبًا .

(٢) في أ : نحو جرى الماء وجرار العامل، وهو تحريف لا يتفق مع التمثيل المطلوب .

(٣) في ب : أن يكون .

(٤) «الفاعل كالجُزء من الفعل؛ فلذلك كان حقه أن يتصل بالفعل، وحقّ المفعول

الانفصال عنه، نحو : (ضربَ زيدٌ عمراً)» . ابن النّاطم ٢٢٧ .

(٥) في أ : الإهتمام .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

قال سيبويه - عقيب ذكر المفعول - : «يقدّمون في كلامهم ما هم ببيانه أهمّ وأعتى»^(١) على هذا الحكم تقدّمه^(٢) على الفاعل، كقولك: (ركب الفرسَ الأميرُ) اهتماماً^(٣) بذكره .

وكذلك تقدّمه، كقولك: (عمرًا ضربَ زيدٌ) و مرتبة مجيئه بعد الفاعل الأصيل^(٤) .

/وَإِنْ ثَقُلَ : كَلَّمَ مُوسَى يَعْلى فَقَدِمَ الْفَاعِلَ فَهَوَ أَوْلَى^(٥) [٤٨ / ب]

قد تقدّم ذكر جواز تقديم^(٦) المفعول على وجه الاهتمام به، والتوسّع^(٧) في الكلام، بشرط الأمن من اللبس؛ فمتى وقع اللبس لعدم^(٨) الإعراب^(٩)، كالمقصورين [في قولك : (أكرم موسى عيسى)]^(١٠)؛

(١) يُنظر : الكتاب ٣٤/١ .

(٢) في ب : تقديمه .

(٣) في ب : أو اهتماماً .

(٤) في ب : الأصيل .

(٥) في شرح الملحّة ١٦٨ : فهوَ الأَوْلَى .

(٦) في أ : تقدّم .

(٧) في ب : أو التوسّع .

(٨) في أ : بعدم . والمقصود : عدم الإعراب الظاهر .

(٩) قال الرّضويّ - في شرحه على الكافية ٧٢/١ - : «إذا انتفى الإعراب اللفظيّ في

الفاعل والمفعول معاً، مع انتفاء القرينة الدّالة على تمييز أحدهما عن الآخر، وجب تقديم

الفاعل؛ لأنّه إذا انتفت العلامة الموضوعية للتّمييز بينهما - أي : الإعراب - لمانع، والقرائن

اللفظيّة والمعنويّة التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر كما

يجيء فلينزم كلّ واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصليّ » . ويُنظر : البسيط ٢٨٠/١ .

(١٠) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

فموسى واجب تقدمه^(١) إن كان فاعلاً، وتأخره إن كان مفعولاً .
 فإن أمن اللبس جاز التقديم والتأخير، كقولك : (أكلت الكمثرى
 الحبلية) و (أخذت ليلي الحمى)^(٢) وما أشبه ذلك .

(١) في ب : تقديمه .

(٢) المميز فيهما القرينة المعنوية؛ فتقدم المفعول فيهما . يُنظر : شرح الرضيّ ٧٢/١ ،
 وشرح الكافية الشافية ٥٨٩/٢ ، وابن الناظم ٢٢٨ .

[بَابُ] ^(١) أَقْسَامِ الْأَفْعَالِ فِي التَّعَدِّي

وَكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يَنْصِبُ مَفْعُولَهُ مِثْلُ : سَقَى وَيَشْرَبُ
الأفعال في التعدي أنواع^(٢):

فيقال : الفعل منه لازمٌ وهو : كُلُّ ما لا يقتضي معناه تعدياً إلى
مفعول؛ كأفعال الألوان، والخلق، والمطاوعة، كـ(اسوَدَّ) و(حَوَلَ)
و(تَدَحَّرَجَ) و(ظَرَفَ) .

والتعدي على ضربين :

ما يتعدى بحرف جر^(٣) .

وما يتعدى بنفسه .

والذي يتعدى بحرف الجر على ضربين^(٤):

أحدهما: لا يجوز إسقاط حرف الجر منه إلا في الشعر؛ وذلك نحو:
(مررت بـزيد)، فلا يجوز إسقاط هذه الباء؛ لأنها كاجزاء من الاسم

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيه صنيعه في الأبواب السابقة .

(٢) الأفعال تنقسم بحسب اللزوم والتعدي سبعة أقسام . يُنظر: شرح ألفية ابن معط ٤٧٥/١ .

(٣) لو قال الشارح - رحمه الله - : (ما يتعدى بغيره) لكان أفضل؛ ليشمل التعدي بحرف الجر، وبالهزمة، وبالتضعيف .

يُنظر : أسرار العربية ٨٦، وشرح ألفية ابن معط ٥٢٠/١ .

(٤) أي : ما يتعدى إلى المفعول مطلقاً بحرف الجر ونحوه، مما يصل به الفعل اللازم إلى المفعول ضربان .

يُنظر : شرح ألفية ابن معط ٤٨٦/١ .

لا تصالها به، وكالجزء من الفعل لكونها معدية^(١) له، وموصلة^(٢) إلى الاسم؛ فكل واحد من هذين - الاسم والفعل - مفتقر إلى هذا الحرف؛ فخلوهما منه إجحافٌ بهما؛ وقد ورد حذفه في الشعر، كقول الشاعر:

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذْنُ حَرَامٍ^(٣)

الثاني: الذي يتعدى بحرف الجر، والمتكلم مخيرٌ في إثباته وحذفه، كـ (شكرتُ) و (أمرتُ) و (نصحتُ) و (وزنتُ) و (كلتُ) و (اخترتُ)^(٤)؛ تقول: شكرتُ زيداً، و شكرتُ له، و نصحتُ له، و نصحتُ له، و وزنتُ له، و وزنتُ له،

(١) في أ: متعدية له .

(٢) في أ: موصولة، وهو تحريف.

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لجرير .

(و) لم تعوجوا) : لم تقيموا، من عاج بالمكان : أقام به .

والشاهد فيه : (تمرّون الدّيار) حيث إنّ الفعل (تمرّون) قد تعدّى إلى المفعول (الدّيار) بحرف الجرّ الذي حذف للضرورة؛ وأصله : تمرّون بالدّيار .

يُنظر هذا البيت في : شرح المفصل ٨/٨ ، ١٠٣/٩ ، والمقرب ١/١١٥ ، وشرح ألفية ابن معط ٤٨٦/١ ، وتخليص الشواهد ٥٠٣ ، وابن عقيل ١/٤٨٨ ، والمقاصد التحوّية ٢/٥٦٠ ، والممع ٥/٢٠ ، والخزانة ٩/١١٨ ، والدّيونان ١/٢٧٨ - والرّواية فيه (أتمضون الرّسوم ولا تُحَيّى) - .

(٤) (اخترتُ) من الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين؛ أحدهما بنفسها، والآخر بحرف الجرّ، نحو: (اخترت الرجالَ زيداً) أي : من الرجال، ومثل الآية الكريمة التي استشهد بها الشارح .

يُنظر : شرح ألفية ابن معط ١/٥٠٠ .

ووزنت له؛ قال ^(١) الله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ ^(٢)، وقال تعالى ^(٣): ﴿وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ ^(٤) أي: من قومه، و أمرته كذا، و أمرته به، ومنه ^(٥) قول الشاعر:

أَمْرُكَ الْخَيْرَ فافْعَلْ مَا أَمَرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ ^(٦)

(١) في ب : وقال .

(٢) سورة المطففين، الآية : ٣ .

(٣) في ب : وقال سبحانه .

(٤) من الآية : ١٥٥ من سورة الأعراف .

(٥) في ب : وقال الشاعر .

(٦) في ب : وذا بشره .

وهذا البيت من البسيط، ويُنسب إلى عمرو بن معدى كرب، وإلى العباس بن مرداس، وإلى زُرعة بن السائب، وإلى خفاف بن ندبة، وإلى أعشى طرود — واسمه: إياس بن عامر — .

و (النَّشَبُ) : المال الثابت كالضِّياع ونَحْوِهَا، وهو من نشب الشيء إذا ثبت في موضع ولزمه . و (المال) : الإبل، أو هو عام .

والشَّاهد فيه : (أمرتك الخير)، و (أمرت به) فإنَّ العبارة الأولى قد تعدى فيها الفعل الذي هو (أمر) إلى مفعولين بنفسه؛ وفي العبارة الثانية قد تعدى إلى الأوَّل منهما بنفسه، وهو النَّائب عن الفاعل، وإلى الثاني بحرف الجرّ .

والَّذي في كلام سيبويه والأعلم — رحمهما الله — يدلُّ على أنَّهما يعتبران الأصل في هذا الفعل أنه يتعدى إلى ثاني مفعوليه بحرف الجرّ؛ ثمَّ قد يحذف حرف الجرّ فيصل الفعل إلى المفعول الثاني بنفسه؛ ويدلُّ ذلك على أنَّ النَّصب عندهما على نزع =

وقوله: (مثل: سَقَى وَيَشْرَبُ) يشير إلى الرابع؛ وهو (١) أقوى مما تقدمه (٢) وهو (يشرب) (٣) فإنه متعدّد بنفسه إلى مفعول واحد؛ تقول: (شربتُ ماءً)؛ وإلى الخامس وهو (سَقَى)؛ لأنه متعدّد بنفسه إلى مفعولين ثانيهما غير الأوّل (٤)، تقول: (سقيتُ زيداً ماءً)،/ وهذا يجوزُ فيه ذكر المفعولين، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (٥)، والاختصار على أحدهما،

[٤٩ / ب]

= الخافض، وأنه يقتصر فيهما على المسموع .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٣٧/١، والمقتضب ٣٦/٢، ٨٦، ٣٢١، والمؤتلف والمختلف ١٧، والمحتسب ٥١/١، ٢٧٢، وتحصيل عين الذهب ٧٢، ٧٣، وأمالى ابن الشَّجَرِيّ ١٣٣/٢، ٥٥٨، وشرح المفصل ٥٠/٨، وشرح ألفية ابن معطٍ ٥٠١/١، وشرح شذور الذهب ٣٤٦، والهمع ١٨/٥، والخزانة ٣٣٩/١، وديوان عمرو بن معدى كرب ٦٣، وديوان خفاف بن ندبة ١٢٦، وديوان العباس بن مرداس ٤٦، والصَّبح المنير ٢٨٤ .

(١) في أ : وهذا .

(٢) في ب : أقوى مما تقدم .

(٣) في أ : شرب .

(٤) وهو ضربان :

أحدهما : ما يتعدّى بنفسه مطلقاً، نحو : (كسوتُ زيداً حُلَّةً) .

والثاني : ما كان متعدّياً إلى مفعول، فعُدّي بالتَّقلُّل إلى آخر، نحو : (أعطيتُ زيداً درهماً)؛ لأنَّ أصله (عطوتُ الدرهم) أي : تناولته، ثمَّ يُعدّى إلى الآخر بالهمزة .

يُنظر : شرح ألفية ابن معطٍ ٥٠٢/١ .

(٥) سورة الكوثر، الآية : ١ .

كقولك: (أعطيتُ زيدًا)، ولا تذكر ما أعطيت، [و]^(١) كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٢)؛ و (أعطيت درهمًا) ولا تذكر مَنْ أعطيت؛ ولك أن تقول: (أعطيت) بحذفهما، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾^(٣)؛ وهذا القسم أقوى من القسم الرابع .
والسادس: هي^(٤) أفعال القلوب - ويأتي ذكرها -، وهو أقوى من الخامس .

والسابع: لم يذكره الشيخ^(٥)؛ وهو أقواها بتعديته إلى ثلاثة مفعولين^(٦)؛ وذلك إمّا بحرف جرٍّ، وإمّا بتضعيف عين الفعل، وإمّا بهمزة التقل؛

(١) العاطف ساقط من أ .

(٢) سورة الضحى، الآية : ٥ .

(٣) سورة الليل، الآية : ٥ .

(٤) في أ : من أفعال القلوب .

(٥) يريد : الشيخ أبا القاسم الحريري صاحب الملحة .

(٦) قوله : (ثلاثة مفعولين) قال ابن أبي الربيع في البسيط ٤٤٩/١ : «رأيتُ بعض المتأخرين أبطل هذا اللفظ، وقال : إنَّ العدد لا يُضاف إلى الصِّفة، وإمّا يُضاف العدد إلى الأسماء، وإضافة العدد إلى الصِّفات شيءٌ لا يُقاس عليه؛ لأنَّه جاء على غير قياس، والمفعول صفة فقلوه : (ثلاثة مفعولين) خطأ، إمّا كان ينبغي أن يقال : ثلاثة أسماء مفعولين .

وهذا الذي أنكره قد ورد في كلام سيويه - رحمه الله - ٤١/١ : «هذا بابُ الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين»، والذي ينبغي أن يقال : إنَّ المفعول قد جرى مجرى الأسماء؛ فإذا كان كذلك فتصحُّ إضافة أسماء الأعداد إليه، كما يُضاف =

وأنشد الفراءُ :

تَعْدِيَةُ اللَّازِمِ يَا حَمَزَهُ بِالْحَرْفِ وَالتَّضْعِيفِ وَالْهَمْزَةِ^(١)
والأفعال^(٢) هي : (أَعْلَمَ) و (أَرَى) و (أَبَأَ) و (تَبَأَ) و (خَبَرَ)
و (أَخْبَرَ) و (حَدَّثَ)؛

كقولك^(٣) : (أَعْلَمَ اللهُ النَّاسَ مُحَمَّداً صَادِقاً) و (تَبَأْتُ عَمراً
زَيْداً كَرِيماً) و (أَخْبَرْتُ عَنْ عَمْرٍو زَيْداً خَبِراً) والتقدير : أَعْلَمَ اللهُ
النَّاسَ أَنَّ مُحَمَّداً صَادِقٌ.

وذوات التَّعْدِيَةِ^(٤) أتمها الحرف^(٥)؛ لآته يتعدى به جميع الأفعال

= إلى الأسماء؛ ألا ترى أنك تقول : (ثلاثة أصحاب)، وإن كان صاحب صفة في
الأصل، لكنه استعمل استعمال الأسماء، فجرى مجراها في كل شيء» .

(١) هذا بيت من السريع، ولم أقف على قائله، ولم أجد من ذكره .

(٢) الأفعال المتعدية إلى ثلاثة؛ سبعة: أربعة معها همزة النقل، وثلاثة جاءت بتضعيف العين.

يُنظر : كشف المُشكَل ٤٠٦/١، والبسيط ٤٤٩/١، وشرح ألفية ابن معطٍ ٥١٩/١ .

(٣) في أ : كقولهم .

(٤) ذوات التَّعْدِيَةِ تنقل الفعل اللازم من اللزوم إلى التَّعْدِي، وكذلك إذا دخلت على

الفعل المتعدى فإنما تزيده مفعولاً، وإن كان يتعدى إلى مفعول واحد، صار يتعدى

إلى مفعولين، كقولك في : (ضرب زيد عمراً) أضربتُ زيداً عمراً، وما أشبه

ذلك، وإن كان متعدياً إلى مفعولين صار متعدياً إلى ثلاثة مفعولين .

يُنظر : أسرار العربية ٨٦، ٨٧، وكشف المُشكَل ٣٨٦/١، وشرح ألفية ابن

معطٍ ٥٢٠/١ .

(٥) في أ : الحروف .

الثلاثية وما زاد عليها.

[١/٥٠]

وأما الهمزة/ فلا يتعدى بها إلا الثلاثي؛ وكذلك التضعيف، تقول
 من ذلك: (فرّحتُ زيداً) و (أخرجته من السجن) و (ذهبُ به)^(١)
 و(ما احتفيتُ منه)^(٢).

(١) هذا مثالٌ للتعدية بالحرف، وكذلك ما بعده .

(٢) في ب : وما احتفيت منه .

بَابُ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ

لَكِنَّ فِعْلَ الشُّكِّ وَالْيَقِينِ يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ فِي التَّلْقِينِ
تَقُولُ : قَدْ خَلْتُ الْهَلَالَ لِأَنِّهَا وَقَدْ وَجَدْتُ الْمُسْتَشَارَ نَاصِحًا
وَمَا أَظُنُّ عَامِرًا رَفِيقًا وَلَا أَرَى لِي خَالِدًا صَدِيقًا
وَهَكَذَا تَفْعَلُ^(١) فِي عِلْمَتُ وَفِي حَسِبْتُ ثُمَّ فِي زَعَمْتُ

هذه أفعال القلوب^(٢)؛ وهي تدخل على المبتدأ والخبر فتَنْصِبُهُمَا جميعاً؛ وهي : (ظَنَنْتُ) و (رَأَيْتُ) و (وَجَدْتُ) و (عِلِمْتُ) و (حَسِبْتُ) و (خَلْتُ) و (زَعَمْتُ) .

(خال)^(٣) لا بمعنى تكبير، كقولك : (خَلْتُ زَيْدًا صَدِيقًا) .

(١) في ب: تصنع .

(٢) أفعال القلوب تنقسم إلى أربعة أقسام :

أحدها: ما يُفِيدُ فِي الْخَيْرِ يَقِينًا؛ وهو أربعة: وَجَدَ، وَأَلْفَى، وَتَعَلَّمَ - بمعنى أعلم - ودرى .
والثاني: ما يُفِيدُ فِي الْخَيْرِ رَجْحَانًا؛ وهو خمسة : جَعَلَ، وَحَجَا، وَعَدَّ، وَهَبَ، وَزَعَمَ .
والثالث : ما يرد بالوجهين، والغالب كونه لليقين؛ وهو اثنان : رأى، وعلم .
والرابع : ما يرد بهما، والغالب كونه للرجحان؛ وهو ثلاثة : ظنَّ، وَحَسِبَ، وَخَالَ .
يُنظَرُ : أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ١/٢٩٤، ٢٩٧، ٣٠٤، وشرح التسهيل ٧٧/٢، وابن الناظم ١٩٥، والتصريح ١/٢٤٧، والأشموني ٢/٢٤ .

(٣) (خال) إن كانت بمعنى تكبير، أو ظَلَعَ فِي قَوْلِهِمْ: خَالَ الْفَرَسَ؛ أي: ظلع، فهي لازمة .

يُنظَرُ : شرح التسهيل ٨١/٢، وابن الناظم ١٩٧، والأشموني ٢/٢٠ .

و(ظنّ) لا بمعنى اتّهم^(١)، نحو (ظننت عمراً صادقاً) .

و(حَسِبَ)^(٢) لا من صار أَحْسَبَ، أي: ذا شُقْرَةٍ، أو حُمْرَةٍ وبياضٍ

كالبرص^(٣)، بل كقول الشاعر:

أَوْكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بِيضَاءَ شَحْمَةٍ عَشِيَّةً لَأَقِينَا جُدَامَ وَحَمِيرًا^(٤)

[٥٠/ب]

(١) إن أريد بظنّ معنى اتّهم تعدّت إلى واحد، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْقَيْبِ

بِضَيِّنٍ ﴾ [التكوير : ٢٤] .

يُنظر : شرح التسهيل ٨١/٢، وابن الناظم ١٩٧ .

(٢) في كلتا النسختين: حَسِبْتُ، والتصويب من ابن الناظم ١٩٧ .

(٣) (حسبت) إن كانت بهذا المعنى الذي ذكره الشارح فهي لازمة، يقال: حَسِبَ الرجل إذا احمرّ لونه، وبيضّ كالبرص، وكذا إذا كان ذا شُقْرَةٍ.

يُنظر: شرح التسهيل ٨١/٢، وابن الناظم ١٩٧، والمساعد ٣٦٠/٢، والأشمونيّ ٢١/٢ .

(٤) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لَزُفْرِ بن الحارث الكلابيّ .

و (كُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بِيضَاءَ شَحْمَةٍ) أي : كُنَّا نَطْمَعُ فِي أَمْرِ فَوْجَدْنَاهُ عَلَى خِلَافِ مَا كُنَّا نَظُنُّ .

والمعنى : إِنَّا كُنَّا نَظُنُّ أَنَّ النَّاسَ سِوَاءَ فِي الْخَوَرِ وَالْجَبْنِ، وَأَنَّهُمْ مَتَى لَقُوا مِنْ لَأَقْبَلُ لَهُمْ بِحَرْبِهِ مِثْلَ قَوْمِنَا فَرُّوا عَنْهُمْ؛ وَلَكِنَّ هَذَا الظَّنُّ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ زَالَ حِينَ لَقِينَا هَاتَيْنِ الْقَبِيلَتَيْنِ؛ فَلَقِينَا بِلِقَائِهِمَا الْبَأْسَ وَالشَّدَّةَ .

والمشاهد فيه: (حسبنا كلّ بيضاء شحمة) حيث استعمل (حسب) بمعنى الرّجحان، فنصب به مفعولين؛ أوّلهما قوله: (كلّ بيضاء)، وثانيهما قوله: (شحمة) .

يُنظر هذا البيت في : شرح ديوان الحماسة للتبريزيّ ٤١/١، وابن الناظم ١٩٧، =

و(زعم) لا بمعنى كَفَلَ أو سَمِنَ أو هَزُلَ^(١)، كقولك: (زَعَمْتُ بَكْرًا مَقِيمًا).

و (عَلِمْتُ) لا لإدراك المفرد وهو العِرْفَانُ^(٢)، نحو: (علمت خالدًا مُحْسِنًا).

و (وَجَدْتُ) لا من وجدان الضَّالَّةِ^(٣)، كقولك: (وجدت محمدًا عالمًا).

و(رأيت) لا من قولهم: (رأيت) إذا رماه فأصاب رثته^(٤)،

= وأوضح المسالك ٣٠٥/١، وتخليص الشواهد ٤٣٥، والمغني ٨٣٣، والمقاصد التحوية ٣٨٢/٢، والتصريح ٢٤٩/١.

(١) (زعم) إن كانت بمعنى كفل، أو بمعنى رأس؛ تعدت لواحد، تارة بنفسها، وتارة بالحرف؛ وإن كانت بمعنى سَمِنَ، أو هَزُلَ فهي لازمة، يقال: زعمت الشاة، بمعنى سميت، وبمعنى: هزلت.

يُنظر: شرح التسهيل ٧٨/٢، وابن الناطم ١٩٨ والمساعد ٣٥٦/٢، والأشموني ٢٢/٢.
(٢) نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [التحل: ٧٨] أي: لا تعرفون، ويتعدى حينئذ إلى واحد.

يُنظر: شرح التسهيل ٧٨/٢، وابن الناطم ١٩٦، والمساعد ٣٥٦/٢، والأشموني ٣٣/٢.

(٣) (وجد) إن كانت بمعنى أصاب؛ تعدت إلى واحد، ومصدرها الوجدان، نحو: (وجد فلان ضالته)؛ وإن كانت بمعنى (استغنى)، أو (حزن)، أو (حقق)؛ فهي لازمة.

يُنظر: شرح التسهيل ٧٨/٢، وابن الناطم ١٩٦، والمساعد ٣٥٧/٢، والأشموني ٢١/١.
(٤) (رأى) إن كانت بصرية، أو من الرأي، أو بمعنى أصاب رثته؛ تعدت إلى واحد.
يُنظر: شرح التسهيل ٨١/٢، والمساعد ٣٦١/٢، والأشموني ١٩/٢.

كـ (رأيت الأمير عادلاً) .

وقيل: (عدّ) و (ألّفى) يجريان مجرى هذه الأفعال؛ فـ (عدّ)

لا بمعنى (حَسَبَ)^(١)، كقول الشاعر:

لَا أَعُدُّ الْإِقْتَارَ^(٣) عُدْمًا وَلَكِنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامُ^(٢)

و (ألّفى) بمعنى وَجَدَ^(٤) .

ومنه (حَجَا) لا بمعنى (غَلَب) في المحاجة، أو قَصَدَ^(٥)، كقوله:

(١) (عدّ) إن كانت بمعنى (حَسَبَ) تعدّت لواحد .

يُنظر: المساعد ٣٥٥/١، والأشموقي ٢٣/٢ .

(٢) هذا بيت من الخفيف، وهو لأبي ذؤاد الإيادي .

و (أعدّ): أظن . و (الإقتار): قلة المال وضيق العيش . و (العدم) والإعدام: الفقر .

والشاهد فيه: (لا أعدّ الإقتارَ عُدْمًا) حيث استعمل (عدّ) استعمال (ظنّ) فنصب بها مفعولين؛ هما (الإقتار) و (عدمًا) .

يُنظر هذا البيت في: الأصمعيّات ١٨٧، وشرح التسهيل ٧٧/٢، وابن الناظم ١٩٨، وتخليص الشواهد ٤٣١، والمقاصد التحوّية ٣٩١/٢، والهمع ٢١١/٢، والخزّانة

١٢٥/٨، ٥٩٠/٩، والدرر ٢٣٨/٢، والذّيون ٣٣٨ .

(٣) في أ: الافتقار .

(٤) يقصد الشّارح (ألّفى) التي ترادف (وجد) المتعدّية إلى اثنين؛ أمّا التي بمعنى (أصاب)

فإنّها تعدّى لواحد، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيْنا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥] .

يُنظر: شرح التسهيل ٧٩/٢، والمساعد ٣٥٨/١ .

(٥) فإن كانت بمعنى غلب في المحاجات، أو قصد، أو ردّ؛ تعدّت إلى واحد .

وَكُنْتُ أَحَجُّوْ أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلَمَّاتٍ^(١)

ومنه (هَبْ)، كقول الشاعر :

فَقُلْتُ أَجْرِنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا^(٢)

= وإن كانت بمعنى أقام، أو بخل؛ فهي لازمة .

يُنظر : شرح التسهيل ٧٧/٢، والمساعد ٣٥٥/١، والأشْموني ٢٣/٢ .

(١) هذا بيتٌ من البسيط، ويُنسب إلى تميم بن أبي مقبل، وإلى أبي شنبلة الأعرابي .

و (أحجو) : أَظَنَّ . و (أَلَمْتُ) : نزلت . و (الملمَّات) : جمع ملمة؛ وهي:

التأزلة من نوازل الدهر .

والشاهد فيه : (أحجو أبا عمرو أخوا) حيث ورد الفعل (حجا) بمعنى (ظن)

فنصب مفعولين؛ هما (أبا عمرو) و (أخوا ثقة) .

يُنظر هذا البيت في : شرح التسهيل ٧٧/٢، وابن الناطم ١٩٩، وأوضح المسالك

٢٩٨/١، وتخليص الشواهد ٤٤٠، وابن عقيل ٣٨٨/١، والمساعد ٣٥٥/١،

والمقاصد النحوية ٣٧٦/٢، والتصريح ٢٤٨/١، والهمع ٢١٠/٢، والأشْموني ٢٣/٢ .

(٢) هذا بيتٌ من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي .

و (أجرينى) : اتخذني جاراً لك، ثم أريد لازم المعنى؛ وهو الحماية والدِّفاع .

و (هبني) أي : اعددي واحسبني .

والشاهد فيه : (فهبني امرأً) فإن (هَبْ) فيه بمعنى الظَّن، وقد نصب به مفعولين؛

أحدهما : ياء المتكلم، وثانيهما قوله : (امرأ) .

يُنظر هذا البيت في : شرح التسهيل ٧٨/٢، وابن الناطم ١٩٩، وأوضح المسالك

٣٠٠/١، وتخليص الشواهد ٤٤٢، وابن عقيل ٣٨٩/١، والمساعد ٣٥٧/١،

والمقاصد النحوية ٣٧٨/٢، والتصريح ٢٤٨/١، والهمع ٢١٣/٢، والخزانة ٣٦/٩،

والديوان ٨٥ .

ومنه (جَعَلَ)، كقولك : (جَعَلَ زَيْدٌ عَمْرًا صَدِيقًا) .
فهذه الأفعال معانيها قائمة بالقلب^(١)؛ وكُلُّ ما جاز أن يكون خبراً
لمبتدأ يجوز أن يكون المفعول الثاني لهذه/ الأفعال .
وتختصّ هذه الأفعال - سَوَى (هَبْ) و (تَعَلَّمَ) - بالإلغاء
والتعليق^(٢) .

فالإلغاء^(٣) هو : ترك إعمال^(٤) الفعل؛ لضعفه بالتأخير، أو التوسّط
بين المفعولين، كقولك مع التأخير : (زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتَ)، ومع التوسّط:
(زَيْدٌ ظَنَنْتَ عَالِمٌ) .

فالمثال الأوّل : يجوز فيهما^(٥) الرّفْع والتّصَب^(٦)، والرّفْع^(٧) أجود؛
لتأخير الفعل عنهما، فعودُهما إلى الابتداء^(٨) أوّلى .

(١) ولذلك سمّيت (أفعال القلوب) .

(٢) إنّما لم يدخل التّعليق والإلغاء (هَبْ) و (تعلم) وإن كانا قلبيين؛ لضعف شبههما
بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الأمر .

يُنظر : أوضح المسالك ٣١٨/١، والتّصريح ٢٥٦/١، والأشموقيّ ٢٧/٢ .

(٣) وقيل في تعريفه : إبطال العمل لفظاً ومحلاً؛ لضعف العامل بتوسّطه أو تأخّره .

يُنظر : أوضح المسالك ٣١٣/١، وابن عقيل ٣٩٥/١ .

(٤) في أ : الإعمال .

(٥) في ب : فيه .

(٦) الرّفْع على الإلغاء، والتّصَب على الإعمال .

(٧) في أ : والتّصَب .

(٨) في ب : المبتدأ .

والمثال الثاني : يجوز فيهما الرِّفْعُ والتَّصْبِ، والتَّصْبِ أجود^(١)؛ لعمل الفعل في بعض الجملة^(٢).

والتعليق^(٣) هو: ترك [إعمال]^(٤) الفعل؛ لفصل ماله صدر الكلام بينه وبين معموله، كقولك: (علمت لزيدٌ ذاهبٌ) و (علمتُ أزيدٌ أخوك أم عمرو ؟)، فقد تعلَّقَ (عمله)^(٥) بلام الابتداء وهمزة الاستفهام، أو بـ(ما) النَّافِيَةِ، كقولك : (علمت [ما]^(٦) زيدٌ ذاهبٌ)، أو بالقسم، كقولك: (علمت والله العِلمُ نافعٌ) .

(١) وقيل : الإعمال والإلغاء سيان .

يُنظر : أوضح المسالك ٣١٦/١، وابن عقيل ٣٩٦/١، والأشْمونيّ ٢٨/٢ .

(٢) بقي صورة؛ وهي : إذا تقدّم الفعل، نحو : (ظننت زيدا قائماً)، فعند البصريين يمتنع الإلغاء، فلا تقول : (ظننت زيدا قائم) بل يجب الإعمال .

فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغائها مُتقدِّمةً أوَّلَ على إضمار ضمير الشَّان؛ ليكون هو المفعول الأوَّل؛ والجزءان جملة في موضع المفعول الثاني، أو على تقدير لام الابتداء.

وذهب الكوفيون إلى جواز إلغاء التقدّم، فلا يحتاجون إلى تأويل .

تُنظر هذه المسألة في : أوضح المسالك ٣٢٠/١، وابن عقيل ٣٩٦/١، والتصريح ٢٥٨/١، والأشْمونيّ ٢٨/٢ .

(٣) وقيل في تعريفه هو : إبطال العمل لفظاً لا محلاً؛ ليجيء ماله صدر الكلام بعده،

وهو لام الابتداء، ولام القسم، و ما النَّافِيَةِ، والاستفهام .

يُنظر : أوضح المسالك ٣١٦/١، وابن عقيل ٣٩٤/١ .

(٤) (إعمال) ساقطة من ب .

(٥) في ب: علمت .

(٦) (ما) ساقطة من أ .

بَابُ اسْمِ الْفَاعِلِ

وَإِنْ ذَكَرْتَ فَاعِلًا مُنَوَّنًا فَهُوَ كَمَا لَوْ كَانَ فِعْلًا بَيْنًا
 فَارْفَعْ بِهِ فِي لَازِمِ الْأَفْعَالِ وَأَنْصِبْ إِذَا عُدِّي بِكُلِّ حَالٍ
 /تَقُولُ: زَيْدٌ مُشْتَرٍ^(١) أَبَوْهُ بِالرَّفْعِ مِثْلُ: يَشْتَرِي^(٢) أَخُوهُ
 وَقُلْ: سَعِيدٌ مُكْرِمٌ عُثْمَانًا بِالنَّصْبِ مِثْلُ: يُكْرِمُ الضِّيْفَانَا

يُشير إلى اسم الفاعل؛ وهو: ما يشتق^(٣) من فعل الفاعل؛ فإن كان اشتقاقه من لازم كان ما بعده مرفوعاً، كقولك: (زيدٌ شريفٌ)^(٤) أبوه؛ وإن كان من متعدّدٍ عمِلَ عمَلُ الفعل المضارع؛ لشبهه به في عِدَّة^(٥) الحروف، وهيئة الحركة والسكون، فـ(ضارب) يُضَاهِي (يَضْرِبُ) في كون كلٍّ منهما رباعيّ الحروف، ثانيهما ساكن، وما عداه متحرّك؛ فلما اشتبه^(٦) من هذا الوجه أُعْرِبَ الفعل المضارع من بين الأفعال، وعمل هذا الاسم عمله في الحال والاستقبال؛ وهو لا يعمل

(١) في أ: مُجْتَرٍ .

(٢) في أ: يَحْتَرِي .

(٣) في ب: اشتقّ .

(٤) إذا كان الفعل على وزن (فَعْلَل) كثر مجيء اسم الفاعل منه على وزن (فَعِيل)،

نحو: (شُرْفٌ) فهو (شريف) . يظر: ابن عقيل ١٢٧/٢ .

(٥) في ب: عدد .

(٦) في أ: اشتبه .

إلا إذا كان معتمداً على ما قبله من مبتدأ^(١)، كقولك: (هذا ضارب زيداً).
 أو يكون على^(٢) موصوف، كقولك: (مررت^(٣) برجل ضارب
 زيداً)؛ [أو]^(٤) [على صاحب الحال، كقولك: (هذا عمرٌ ضارباً
 زيداً)؛ أو^(٥) على همزة الاستفهام، كقولك: (أضاربُ صاحبك زيداً؟)^(٦)؛
 أو على^(٧) (ما) التافية، كقولك: (ما ضاربُ زيدٌ عمرًا) .
 ولا يعمل إذا كان بمعنى^(٨) الماضي عمَل الفعل، بل يجرّ ما بعده،
 فتقول: (هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ)؛ خلافاً للكسائي^(٩)، والآية الكريمة

(١) هذه شروط إعمال اسم الفاعل إذا لم يكن صلة لـ (أل)؛ وبقي شرطان آخران؛
 وهما: ألا يكون مصغراً، وألا يكون موصوفاً؛ وخالف الكسائي فيهما جميعاً .
 وإذا وقع اسم الفاعل صلة لـ (أل) عمل مطلقاً، سواء كان ماضياً، أو
 مستقبلاً، أو حالاً؛ لوقوعه حيثنذ موقع الفعل؛ إذ حقُّ الصلّة أن تكون جملة؛ فتقول:
 (هذا الضّاربُ زيدًا الآن، أو غدًا، أو أمسِ) .

يُنظر: ابن الناظم ١/٤٢٣، ٤٢٦، ٤٣٠، وأوضح المسالك ٢/٢٤٨، وابن عقيل
 ١٠٠/١ - ١٠٤، والتّصريح ٢/٦٥، ٦٦، والأشْمونيّ ٢/٢٩٣، ٢٩٤ .

(٢) في ب: أو يكون موصوفاً .

(٣) في ب: مرّت

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهما السّياق .

(٥) في ب: وعلى .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) في أ: وعلى .

(٨) في أ: إلا إذا كان لما مضى .

(٩) يُنظر رأي الكسائيّ في: شرح عمدة الحفاظ ٢/٦٧٣، وأوضح المسالك ٢/٢٤٨،

والتّصريح ٢/٦٦، والهمع ٥/٨١، والأشْمونيّ ٢/٢٩٣ .

[١/٥٢]

الَّتِي احتجَّ بها من قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّبَهُمْ بِأَسِطٍ ذِرَاعِيهِ ﴾^(١) فحكاية حَالٍ ماضية^(٢) بمنزلة قوله تعالى : ﴿ / هَذَا مِنْ شَيْعِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾^(٣) ، وليس بمحاضر بل هو على الحكاية^(٤) .

وإن جرى على غير من هو له برز الضمير، كقولك : (زيد هند ضارها هو)^(٥) ، فإن نصبت هنداً ، [فقلت : (زَيْدٌ هُنْدًا)^(٦) ضارها] جاز^(٧) ولم تحتج إلى إبراز الضمير .

ولا يتعرَّف بما يضاف إليه من المعارف إذا كان للحال والاستقبال؛

(١) من الآية : ١٨ من سورة الكهف .

(٢) لا حجة له؛ لأنَّ المعنى ييسط ذراعيه؛ فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل أنَّ الواو في ﴿ وَكَلَّبَهُمْ ﴾ واو الحال؛ إذ يحسن أن يقال : (جاء زيد وأبوه يضحك) ، ولا يحسن (وأبوه ضحك) ؛ ولذا قال سبحانه وتعالى : ﴿ وَتَقَلَّبَهُمْ ﴾ بالمضارع الدال على الحال ، ولم يقل : (وقلبناهم) بالماضي .

يُنظر : شرح المفصل ٧٧/٦ ، وأوضح المسالك ٢٤٨/٢ ، وابن عقيل ١٠١/٢ ، والتصریح ٦٦/٢ .

(٣) من الآية : ١٥ من سورة القصص .

(٤) «الإشارة (بهذا) إنما يقع إلى حاضر ، ولم يكن ذلك حاضرًا وقت الخبر عنه» .
شرح المفصل ٧٧/٦ .

(٥) «(زيد) مبتدأ ، و (هند) مبتدأ ثان ، و (ضارها) خبر هند ، والفعل لزيد؛ فقد جرى على غير من هو له ، فلذلك برز ضميره ، وخلا اسم الفاعل من الضمير» .
شرح المفصل ٨٠/٦ ، ويُنظر : التبصرة ٢٢٠/١ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) في ب: جا (بدون زاي) .

لأنه يعمل عمل الفعل، والفعل نكرة؛ فكذلك ما وَقَعَ موقعه، وكذلك^(١) وَقَعَ صِفَةً لِلنَّكْرَةِ^(٢)، وحالاً للمعرفة^(٣)، كقولك^(٤): (مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمرو غداً)؛ ولا يجوز ذلك وأنت تريد الماضي؛ لأنه لا يتعرّف بما أضيف إليه، والمعارف لا تكون أحوالاً ولا صفات النكرات .

ومن شواهد إعماله [قوله]^(٥):

إِنِّي بِحَبْلِكَ وَأَصِلُ حَبْلِي وَبَرِيْشٍ نَبْلِكَ رَائِشٌ نَبْلِي^(٦)

(١) في ب: ولذلك.

(٢) في ب: النكرة .

(٣) نحو: (جاء زيدٌ طالباً أدباً) .

(٤) في ب: كقولهم .

(٥) (قوله) ساقط من ب .

(٦) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لامرئ القيس، ويروى للتمر بن تُوَلَّب .

(و) (راش السهم) يريشه : ركب فيه الريش . و (النَّبْل) : السَّهْم ، لا واحد له من لفظه .

والمعنى : يخاطب محبوبته فيقول لها : أمري من أمرك ما لم تتشبي بغيري وتميلي بهواك إليه؛ وضرب وصل الحبل مثلاً للمودة والتواصل، وريش النَّبْلِ مثلاً للمخالطة والتداخُل .

والشَّاهد فيه : (واصلٌ حبلي) و (رائشٌ نبلي) حيث عمل اسم الفاعل - وهو (واصل) ، و (رائش) - النَّصْب في المفعول به .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١/١٦٤، وشرح أبيات سيويه للنَّحَّاس ١٣١، والجُمْل ٨٦، وتحصيل عين الذهب ١٣٥، ورفض المباني ٥٠٩، واللَّسان (حبل) ١٣٥/١١، =

وكقول الآخر :

وَكَمْ مَالِيَّ عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ^(١) نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضِ كَالدَّمِيِّ^(٢)

ومنه مجموع، كقوله:

[٥٢/ب] /مَمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهَنَّ عَوَاقِدِ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ^(٣)

= والديوان ٢٣٩، وملحق ديوان النمر بن تَوْلَب ١٣٥ .

(١) في ب : لاح .

(٢) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة .

و (الجمرة) : مجتمع الحصى . معنى . و (البيض) النساء . و (الدمي) : صور الرُّحَامِ؛ شَبَّهَ بِهَا النِّسَاءَ؛ لِأَنَّ الصَّانِعَ لَهَا لَا يَبْقَى غَايَةَ فِي تَحْسِينِهَا، وَتَلطِيفِ شَكْلِهَا، وَتَحطِيطِهَا؛ وَيُرَادُ مَعَ ذَلِكَ السَّكِينَةَ وَالْوَقَارَ .

والمعنى : كثيرٌ من النَّاسِ يَتَطَلَّعونَ إِلَى النِّسَاءِ الْجَمِيلَاتِ الْمَشْبَهَاتِ لِلدَّمِيِّ فِي بِيَاضِهِنَّ وَحَسَنِهِنَّ وَقَتَ ذَهَابِهِنَّ إِلَى الْجَمْرَاتِ . معنى، وَلَكِنَّ النَّاطِرَ إِلَيْهِنَّ لَا يَسْتَفِيدُ شَيْئاً .

والتَّشَاهُدُ فِيهِ : (مَالِيَّ عَيْنِيهِ) حَيْثُ عَمِلَ اسْمُ الْفَاعِلِ — وَهُوَ (مَالِيَّ) — التَّصَبُّعُ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ؛ بِسَبَبِ الْإِعْتِمَادِ عَلَى مَوْصُوفٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : شَخْصٌ مَالِيَّ .

يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الْكِتَابِ ١/١٦٥، وَشَرَحَ آيَاتُ سَيَبُويهِ لِلنَّحَّاسِ ١٣٢، وَالْجَمَلِ ٨٧، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ١٣٥، وَابْنُ النَّاطِمِ ٤٢٥، وَابْنُ عَقِيلٍ ١٠٢/٢، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ ٣/٥٣١، وَالدِّيَوَانُ ٤٥٩ .

(٣) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي، من قصيدة يمدح بها تَأَبَّطُ شَرًّا، وَكَانَ زَوْجَ أُمَّه .

(مَمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ) أَي : هُوَ مَمَّنْ حَمَلَتْ بِهِ النِّسَاءُ . وَ (حُبِّكَ النَّطَاقِ) : أَطْرَافُهُ، جَمْعُ : حَبَاكَ . وَ (الْمُهَبَّلِ) : مَنْ أَهْبَلَهُ اللَّحْمَ وَهَبَّلَهُ : إِذَا كَثُرَ عَلَيْهِ وَرَكَّبَ بَعْضُهُ بَعْضاً؛ وَيُقَالُ هُوَ : الْمَعْتَوَةُ الَّذِي لَا يَتَمَاسِكُ .

= والمعنى : إنَّ هذا الفتي من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم وهُنَّ غضاب غير متهيات لأزواجهنَّ فشَبَّ محمودًا؛ وهذا من مزاعم العرب الباطلة .
والشَّاهد فيه: (عواقد حبك النَّطاق) حيث نصب (عواقدُ)، (حبك النَّطاق)؛ وفيه دليلٌ على إعمال اسم الفاعل مجموعاً جمع تكسير .
يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١/١٠٩، وديوان الهذليين ٢/٩٢، وشرح أشعار الهذليين ٣/١٠٧٢، وتحصيل عين الذهب ١١٠، والإنصاف ٢/٤٨٩، وشرح المفصل ٦/٧٤، وابن النّاطم ٤٣٠، والمقاصد النّحوية ٣/٥٥٨، والأشعوني ٢/٢٩٩، والخزانة ٨/١٩٢، ١٩٣ .

بَابُ الْمَصْدَرِ

وَالْمَصْدَرُ الْأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلٍ وَمِنْهُ يَا صَاحِبَ اسْتِقْصَاقِ الْفِعْلِ
وَأَوْجَبَتْ لَهُ النُّحَاةُ النَّصْبَا فِي قَوْلِهِمْ^(١): ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا

المصدر: اسمٌ يقع على الأحداث، كـ(الضرب) و(القتل) و(الإكرام)؛ وهو أصل الأفعال، وسمي مصدرًا؛ لصدورها عنه، وهو المفعول المطلق^(٢).

والمفاعيل خمسة؛ لأنَّ الفاعل لا بُدَّ له من فعلٍ به صار فاعلاً؛ وذلك أصله المصدر، كقولك: (ضربت زيدًا ضربًا) ولا بُدَّ لذلك من الوقوع بغيره؛ وهو المفعول به، وهو مقيدٌ بالباء - كما تقدّم -، ولا بُدَّ لوقوع ذلك من وقتٍ ومكانٍ؛ وهو المفعول فيه، ولا بُدَّ^(٣) لذلك الفاعل من غرضٍ فعَلَّ الفِعْلَ لأجله؛ وهو المفعول له، ويحتمل مصاحباً لما يقتضيه الحال؛ وهو المفعول معه؛ فكلُّ منها^(٤) مُقَيَّدٌ بشيءٍ.

وقد جُمِعَتْ هذه المفاعيل على الترتيب في بيت / - وهو ممَّا

[١/٥٣]

(١) في أ: كقولهم .

(٢) «والمصدر أعمُّ مطلقاً من المفعول المطلق؛ لأنَّ المصدر يكون مفعولاً مطلقاً، وفاعلاً، ومفعولاً به، وغير ذلك؛ والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا؛ نظرًا إلى أنَّ ما يقوم مقامه ممَّا يدلُّ عليه خلف عنه في ذلك، وآته الأصل». الأشموني ١٠٩/٢ .

(٣) في أ: فلا بُدَّ .

(٤) في ب: منها .

نظم المؤلف^(١) - وهو الثاني من قوله :

يَا جِيزَةً قَدْ أَوْحَشُوا لَمَّا نَأَوْا بَصْرِي وَنَفْسِي دَائِمًا وَالْمِسْمَعَا
كَرَّرْتُ تَكَرَّرًا هَوَاكُمُ سَحْرَةً وَسَطَ الدِّيَارِ مَحَبَّةً وَالْأَدْمَعَا^(٢)

فالمصدر أصل الفعل^(٣)؛ لأنه يدل على العموم، والفعل يدل على الخصوص، والعموم قبل الخصوص؛ ومذهب الكوفيين عكس هذا؛ وحثهم: أن الفعل عامل في المصدر، والعامل قبل المفعول؛ وليس هذا بدليل؛ لأن الحرف يعمل في الاسم والفعل وليس بأصل لهما^(٤).

والمصدر: اسم مبهم يقع على القليل والكثير، ولا يثنى، ولا يجمع؛ لأنه بمنزلة اسم الجنس، والجنس لا يثنى ولا يجمع^(٥)؛ فإن كان المصدر

(١) المؤلف هو: أبو القاسم الحريري - رحمه الله - ناظم الملحفة .

(٢) هذان بيتان من الكامل، وهما للحريري .

والتمثيل فيهما: البيت الثاني؛ حيث ذكر فيه المفاعيل بالتمثيل، فـ(تكراراً) مفعول مطلق، و (هواكم) مفعول به، و (سحرة) مفعول فيه اسم زمان، و(وسط) مفعول فيه اسم مكان، و (محبة) مفعول له، و (الأدمعا) مفعول معه .
ولم أجد من ذكر هذين البيتين .

(٣) هذا مذهب البصريين؛ وقد رجحه الشارح عندما تعرض لهذا الخلاف في باب الفعل ص ١١٥ فقال: «والاعتماد على القول الأول؛ للدلالة الفرع على ما في أصله مع الزيادة عليه» .

(٤) قد تعرضنا لهذا الخلاف عند أول ذكره في باب الفعل، وذكرنا المذاهب في المسألة مفصلة. فلتنظر هناك ص ١١٥ .

(٥) ينظر: كتاب الجمل ٣٢، واللّمع ١٠٢، والملخص ١/٣٥٦ .

لعدد المرّات جاز تشنيته وجمعه، كقولك : (ضربت ضربتين) و (ضربّات) بدخول تاء التّأنيث في واحده فأشبهه أسماء الأجناس المحدودة، كـ(القَمْحَة) و (التّمرة)^(١).

والمصدر يأتي لتأكيد الفعل، كـ (ضربت ضرباً)، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾^(٢).

ولبيان التّوع، مثل : (ضربته ضرب الأمير) .

ولعدد المرّات، كقولك : (ضربته ضربتين) .

وللحال، كقولك : (أتيتُه رَكْضًا)^(٣).

وأنواع المصادر يجوز تعريفها بالألف واللام، / وبالإضافة، إلاّ مصدر الحال غالباً، فإنّه لا يتعرّف كالحال .

وَقَدْ أُقِيمَ الوُصْفُ وَالآلَاتُ مَقَامَهُ وَالْعَدْدُ الْإِنْبَاتُ^(٤)

نَحْرُ: ضَرَبْتُ الْعَبْدَ سَوْطًا^(٥) فَهَرَبَ وَأَضْرَبُ أَشَدَّ الضَّرْبِ مَنْ يَعْتَشِي^(٦) الرَّيْبَ

وَأَجْلِدُهُ فِي الْخَمْرِ ارْبَعِينَ جَلْدَةً وَأَحْبِسُهُ مِثْلَ حَبْسِ^(٧) مَوْلَى^(٨) عَبْدَةٍ

(١) يُنظَرُ : كتاب الجمل ٣٢، والملخص ٣٥٧/١ .

(٢) من الآية : ١٦٤ من سورة النَّسَاء .

(٣) هُنَاكَ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ مَوْجِعَ الْحَالِ ؟ تَعَرَّضَ لَهُ الشَّارِحُ فِي هَذَا

الْبَابِ . فَلْيُنظَرِ هُنَاكَ فِي ص ٣٥٤ .

(٤) فِي أ : الْمَرَّاتِ .

(٥) فِي ب : صَوْتًا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٦) فِي أ : يَخْشَى .

(٧) فِي كِلْتَا النِّسَخَتَيْنِ : وَأَحْبَسَهُ حَبْسٌ ؛ وَعَلَيْهَا يَنْكَسِرُ الْبَيْتُ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مِثْنِ الْمَلْحَةِ ٢٣ .

(٨) فِي مِثْنِ الْمَلْحَةِ ٢٣ : زَيْدٌ بَدَلًا مِنْ (مَوْلَى) .

يجوز حَذْفُ المصدر إذا قامَ مقامه صَفْتُهُ^(١)، كقولك : (قُلْتُ لك جميلاً) و (ضربته وجيعاً)^(٢) أي : قُلْتُ لك قولاً جميلاً؛ فحذف المصدر الموصوفَ، وأقيمت الصِّفَّةُ مقامه .

وقد تقع الصِّفَّةُ مُضَافَةً^(٣)، كقولك : (ضربته أشدَّ الضَّرْبِ) .
وقد تقوم الآلة مقام المصدر، كقولك : (ضَرَبْتُهُ مِقْرَعَةً^(٤) وَسَوْطاً)، فتنصبهما^(٥) نصب المصادر^(٦)؛ وكذلك العدد، فتقول : (ضربته عشرين ضربةً)، وقد يُقدَّرُ المصدر ويفسِّره ما يأتي بعده

(١) ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ستة عشر شيئاً؛ فينوب عن المصدر المبين للتوع ثلاثة عشر شيئاً؛ وعن المصدر المؤكِّد ثلاثة أشياء .
يُنظر : ابن التَّائِم ٢٦٣، وأوضح المسالك ٣٣/٢، والتَّصْرِيح ٣٢٥/١، والأشْمُونِي ١١٢/٢ - ١١٤ .

(٢) التَّقْدِير : ضربته ضرباً وجيعاً؛ فحذف المصدر الموصوفَ، وأقيمت الصِّفَّةُ مقامه .

(٣) يُشِيرُ إلى أنَّها قد تقع غير مضافة، نحو : (سرت طويلاً) على إعراب الظَّرْفِيَّة، أي : زماناً طويلاً؛ والحاليَّة، أي : سرته أي السَّيْرُ حال كونه طويلاً .
يُنظر : الصَّبَّان ١١٣/٢ .

(٤) المِقْرَعَةُ : خشبة تُضْرَبُ بها البغالُ والحميرُ .
وقيل : كُلُّ ما قُرِعَ به فهو مِقْرَعَةٌ .
اللِّسَان (قرع) ٢٦٤/٨ .

(٥) في ب : فنصبتهما .

(٦) في ب : المصدر .

من التعت المضاف، كقوله تعالى : ﴿ وَرَى الْجِبَالَ تُحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾^(١) أي : تَمُرُّ مُرُّوْرًا مثل مرّ السحاب .

وَرَبَّمَا أُضْمِرَ فِعْلُ الْمَصْدَرِ كَقَوْلِهِمْ : سَمَعًا وَطَوَعًا فَاخْبِرِ / وَمِثْلُهُ : سَقِيًّا لَهُ وَرَعِيًّا وَإِنْ تَشَأْ جَدَعًا لَهُ وَكِيًّا

[١/٥٤]

المصدر يُنْصَبُ بفعله المشتقّ منه^(٢)؛ وقد جاء في كلام العرب ما يُنْصَبُ بفعال محذوف، كدعاء لإنسان، أو دعاء عليه^(٣)، كقولهم : (سَقِيًّا لَهُ)^(٤) [ورَعِيًّا] أي: سقاه الله سقياً، وكذلك: جَدَعًا^(٥). ومَّا نُصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ وَلَمْ يَنْطِقْ بفعله؛ قولهم: (سُبْحَانَ اللَّهِ)^(٦)

(١) من الآية ٨٨ من سورة النمل .

(٢) المصدر المنصوب على المفعوليّة المطلقة، عامله إمّا مصدرٌ مثله، لفظاً ومعنى، نحو : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَأُكُمْ جَزَأً مَوْفُورًا ﴾ [الإسراء : ٦٣] .
أو مَعْنَى لَا لَفْظاً، نحو: (يعجبني إيمانك تصديقاً)؛ أو ما اشتقّ منه من فعل، نحو: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [التساء : ١٦٤]، أو وصفٍ، نحو: ﴿وَالصَّافَاتِ صَفًا﴾ [الصّافات : ١] .

يُنظر : أوضح المسالك ٣٣/٢، والتّصريح ٣٢٥/١ .

(٣) هذه المصادر منصوبة بأفعال محذوفة وجوباً؛ لكونهم جعلوا المصدر بدلاً من اللفظ بذلك الفعل؛ استغناءً بالمصدر عنها .

يُنظر : الكتاب ٣١١/١، ٣١٢، والتبصرة ٢٦١/١، وشرح المفصل ١١٤/١، وابن

التاظم ٢٦٧، والارتشاف ٢٠٦/٢، وأوضح المسالك ٣٧/٢، والتّصريح ٣٣٠/١ .

(٤) (له) ساقطة من أ .

(٥) الجَدْعُ : القطع؛ وقيل : هو القطع البائن في الأنف والأذن والثّفة واليد ونحوها .

اللّسان (جدع) ٤٠/٨ .

(٦) يُنظر : الكتاب ٣٢٢/١ .

و(جاء زيد وَخَدَهُ)، وبعضهم^(١) جعل انتصاب وحده على الحال، كقولك: (جاء منفردًا)؛ ومن ذلك: (سَمِعًا) و (طَاعَةً) و(كرامةً) و(مَسْرَةً) التّقدير: أَسْمَعُ لَكَ ، و أَطِيعُ، و أُكْرِمُكَ، وَأَسْرُكُ^(٢).

ومنه: (ويلَ زَيْدٍ) و (ويحَ عَمْرٍو)، تنصبهما عند الإضافة على المصدر^(٣).

ومنه: قولك لمن تأهّب للحجّ: (حَجًّا مبرورًا)، وَلِمَنْ قَدِمَ من سَفَرِهِ^(٤): (قدومًا مُبارَكًا)^(٥).

ومنه: ما يأتي بعد أمرٍ، أو نهي، كقولك: (قيامًا لا قُعودًا) .

(١) يُنظر: أوضح المسالك ٨١/٢، والتّصريح ٣٧٣/١ .

(٢) وهذه المصادر منصوبة بأفعالٍ محذوفةٌ وُجوبًا؛ لكونهم جعلوا المصدر بدلًا من اللفظ بذلك الفعل؛ استغناءً بالمصدر عنها؛ وهذا الفعل واقعٌ في الخبر، في مصادر مسموعةٍ كَثُرَ استعمالها، ودلّت القرائن على عاملها .

يُنظر: الكتاب ٤١٩/١، وابن النّاطم ٢٦٩، وشرح المفصل ١١٤/١، وأوضح المسالك ٤١/٢، والتّصريح ٣٣١/١، ٣٣٢، والأشْمونيّ ١١٨/٢ .

(٣) هذه المصادر منصوبة بأفعالٍ محذوفةٌ وُجوبًا ولا فعل لها؛ فيقدّر لها عامل من معناها؛ فيقدّر في (ويلَ زيد) : أحزن الله زيدًا وويله، أو أهلكه، أو عذّبه، وفي (ويح عمرو) : أحزن الله عمرًا ويحه، أو رحمه .

يُنظر: الكتاب ٣١٨/١، وابن النّاطم ٢٧٠، وأوضح المسالك ٣٦/٢، والتّصريح ٣٣٠/١ .

(٤) في ب : سفر .

(٥) جاز حذف عامل المصدر لقريظة معنويّة .

يُنظر: ابن النّاطم ٢٦٧، والارتشاف ٢٠٦/٢، وأوضح المسالك ٣٦/٢، والتّصريح ٣٢٩/١، والهمع ١٠٥/٣ .

ومنه : الاستفهام لقصد التوبيخ، كقولك للمتواني: ([أ])^(١)
 تَوَانِيًا وَقَدْ جَدَّ قَرْنًاؤُكُ^(٢)؟^(٣)، ومنه قولُ الشَّاعر:
 أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيًّا أَلُؤْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتَرَابًا؟^(٤)
 وأما قولهم عند تذكُرِ نعمة : (اللَّهُمَّ حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا)،
 وعند / تذكُرِ شِدَّةَ : (صَبْرًا لَا جَزَعًا) تقديره : أحمده حمدًا،
 وأشكر [ه شُكْرًا]^(٥)، ولا أكفر .

(١) الهزمة ساقطة من أ .

(٢) في ب : في بارك، وهو تحريف .

(٣) هذه المصادر منصوبة بأفعال محذوفة وجوبًا؛ لكونهم جعلوا المصدر بدلاً من اللفظ
 بذلك الفعل؛ استغناءً بالمصدر عنها؛ وهذا الفعل واقع في الطلب .

يُنظر : الكتاب ٣٣٩/١، وابن النّاطم ٢٦٧، ٢٦٨، وأوضح المسالك ٣٧/٢،
 والتّصريح ٣٣١/١، والأشْمُويّ ١١٦/٢، ١١٧ .

(٤) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لجرير، من قصيدة قالها في هجاء خالد بن يزيد الكندي .
 و (شُعْبَى) : اسم موضع؛ أو المراد : جبال متشعبة . و (أَلُؤْمًا) : اللؤم : الحِسَّة
 والدّناءة . و (اعْتَرَابًا) : بُعْدًا عن الوطن .

والمعنى : يهجو جريرُ خالدَ بن يزيد الكنديّ قائلاً له : يا عبداً نزل شعبي بعيداً عن وطنه
 أتفخر وقد جمعت - لا أبأ لك - بين الدّناءة والحِسَّة، والاعتراب عن الأهل والأوطان؟
 والشّاهد فيه: (أَلُؤْمًا، واعتراباً) حيث جاء المصدران بدلاً من اللفظ بالفعل، بمعنى: أتلوم
 لوماً، وتعترب اعتراباً؟؛ وهو من قبيل الطلب الذي هو استفهامٌ على قصد التوبيخ.

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣٣٩/١، وتحصيل عين الذهب ٢١٦، وابن
 النّاطم ٢٦٨، وأوضح المسالك ٤٠/٢، والمقاصد التّحويّة ٤٩/٣، ٥٠٦/٤،
 والتّصريح ٣٣١/١، والأشْمُويّ ١١٨/٢، والخزّانة ١٨٣/٢، والديوان ٦٥٠/٢ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

[ومنه : قولهم] ^(١) عند ظهور ما يُعجِبُ : (عَجَبًا)، وعند خطاب مغضوب عليه : (لا أفعل ذلك و لا كَيْدًا و لا كَرَامَةً و لا هَمًّا) ^(٢).
 وَمِنْهُ ^(٣) : قَدْ جَاءَ الْأَمِيرُ رَكْضًا وَأَشْتَمَلَ الصَّمَاءَ إِذْ تَوَضَّأَ
 وقد اُخْتَلَفَ في المصدر الواقع موقع الحال، كقولك : (أَقْبَلَ الْأَمِيرُ رَكْضًا) و(جَاءَ زَيْدٌ مَشِيًّا) .
 فمنهم ^(٤) مَنْ قَالَ : الوجه نصبهما ونظائرهما ^(٥) على الحال، والتقدير:
 أقبل الأمير راكضًا.

-
- (١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .
 (٢) هذه المصادر منصوبة بأفعال محذوفة وجوباً؛ لكونهم جعلوا المصدر بدلاً من اللفظ بذلك الفعل، استغناءً بالمصدر عنها؛ وهذا الفعل واقع في الخبر، في مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها .
 يُنظر : الكتاب ١/٣١٨، ٣١٩، وابن النّاطم ٢٦٩، وشرح المفصل ١/١١٤، وأوضح المسالك ٤١/٢، والتصريح ٣٣١/١، ٣٣٢ .
 (٣) في شرح الملحة ١٨١ : وَمِثْلُهُ : قَدْ جَاءَ الْأَمِيرُ .
 (٤) هذا رأي سيوييه، حيث قال في الكتاب ما نصّه ١/٣٧٠، ٣٧١ : «هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال وقع فيه الأمر، فانتصب؛ لأنه موقوف فيه الأمر، وذلك قولك : قَتَلْتَهُ صَبْرًا، و لَقِيْتَهُ فِجَاءً وَمُفَاجَأَةً، و كَفَاحًا و مَكَافِحَةً، و لَقِيْتَهُ عِيَانًا، و كَلَّمْتَهُ مَشَافَهَةً، و أَتَيْتَهُ رَكْضًا و عَدْوًا و مَشِيًّا، و أخذت ذلك عنه سَمْعًا و سَمَاعًا . و ليس كلُّ مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأنَّ المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً . ألا ترى أنّه لا يحسن : أتانا سُرْعَةً و لا أتانا رُجْلَةً، كما أنّه ليس كلُّ مصدر يستعمل في باب سَقِيًّا و حَمْدًا . و اطرّد في هذا الباب الذي قبله؛ لأنَّ المصادر هُناك ليس في موضع فاعلٍ . و إليه ذهب الجمهور .
 (٥) في ب : نظائرها .

وقال بعضهم^(١): بل ينتصبان^(٢) انتصاب المصدر المحذوف فعله، والتقدير: يركض ركضاً .

وقولهم لن يجلل جسده بثوب: (اشتمل الصَّمَاء)^(٣)، وللقاعد المحتبي بيديه: (قَعَدَ القُرْفُصَاء)^(٤)، وللسائر مُسرِعاً: (سار الجَمَزَى)^(٥)،

(١) هذا رأي الأخفش والميرد .

والعامل فيه محذوف، والتقدير في نحو: (طلع زيد بغتة) طلع زيدٌ ييغت بغتة؛ فـ (ييغت) عندهما هو الحال، لا (بغتة) .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوبٌ على المصدرية، كما ذهبوا إليه؛ ولكن التّاصّب له عندهم الفعل المذكور (طَلَعَ) لتأويله بفعل من لفظ المصدر، والتقدير في قولك: (زيدٌ طلع بغتةً) زيدٌ ييغت بغتةً؛ فيؤوّلون (طلع) بـ(بغت)، وينصبون به (بغتة) .

وفي المسألة أقوالٌ أخرى؛ يُنظر: المقتضب ٢٣٦/٣، والتبصرة ٢٩٩/١، ٣٠٠، والمقتصد ٦٧٧/١، وشرح المفصل ٦٢/٢، وأوضح المسالك ٨١/٢، والمساعد ١٣/٢، وابن عقيل ٥٧٤/١، والتصريح ٣٧٤/١، والجمع ١٥/٤، والأشموقي ١٧٢/٢، ١٧٣ .

(٢) في ب: بنصبان .

(٣) هذا تفسيرٌ للاشتمال عامّة، وهو أن يدير ثوبه على جسده كلّه حتى لا تخرج منه يده . واشتمال الصَّمَاء: أن يجلل جسده بثوبه، نحو شِمْلَةِ الأعراب بأكسيتهم، وهو أن يُردّ الكِسَاء من قِبَل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر، ثم يردّه ثانيةً من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيُعْطِبُهُمَا جميعاً . اللسان (صَمَم) ٣٤٦/١٢، (شمل) ٣٦٨/١١ .

(٤) القُرْفُصَاء: وهو أن يجلس على أليتيه ويلصق فخذه ببطنه، ويحتبي بيديه، يضعهما على ساقيه . أو: يجلس على ركبتيه مُنكبّاً، ويلصق بطنه بفخذه، ويتأبط كفيه . اللسان (قرفص) ٧١/٧، ٧٢ .

(٥) الجَمَزُ: ضَرْبٌ من السَّيْرِ أَشَدُّ من العَنَقِ .

وللرّاجع مُكْرَهًا : (رجع القَهْقَرَى)^(١)؛ فانتصاب هذا وما أشبهه على المصدر الذي تدلّ عليه هيئة الفاعل، وتقديره : اشتمل الاشتمال المعروف بالصّمَاء^(٢).

= وقد جَمَزَ الإنسانُ والبَعِيرُ والدَّابَّةُ يَجْمِزُ جَمَزًا .

يُنظر : الصّاح (جمز) ٨٦٩/٣ ، واللّسان (جمز) ٣٢٣/٥ .

(١) القَهْقَرَى : ضربٌ من الرُّجوع إلى الخلف؛ وهو : المشي إلى خَلْفٍ من غير أن يعيد

وجهه إلى جهة مشيه . اللّسان (قهر) ١٢١/٥ .

(٢) كَأَنَّهُ يُشير إلى ما يراه المرّاد من كونها صفات وُصفت بها المصادر، ثم حذف

موصوفاتها .

يُنظر : الكتاب ٣٥/١ ، والأصول ١٦٠/١ ، وشرح المفصل ١١٢/١ .

فصل

المصدر يعمل عمل فعله^(١)؛ فيرفع الفاعل، وينصب المفعول، بشرط أن يُقصد به قصد فعله من الحدوث والنسبة^(٢).

[١/٥٥]

/ فَيَقْدَرُ بِ— (أن) والفعل إن كان ماضياً أو مستقبلاً؛ وب(ما) والفعل إن كان حالاً^(٣).

وأكثر ما يعمل مضافاً^(٤)، كقولك : (أعجبتني ضربُ زيدٍ عمراً)؛

(١) لأنه أصلُ والفعل فرعه، فلم يتقيّد عمله بزمان دون زمان بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل؛ لأنه أصل لكل واحد منها . شرح التسهيل ١٠٦/٣ .

(٢) يُنظر : ابن النّاطم ٤١٦ .

(٣) يعمل المصدر عمل الفعل في موضعين؛ ذكر الشارح — رحمه الله — أحدهما، والآخر : أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله، نحو : (ضرباً زيداً)؛ فـ (زيداً) تُصبّ بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح؛ والمصدر بدلٌ من الفعل .

وهذه شروطٌ وجوديةٌ، وبقي من شروط إعمال المصدر شروطه العدمية؛ ومنها :

١- أن لا يكون مصغراً؛ فلا يجوز : (أعجبتني ضربك زيداً) .

٢- ولا مضمراً؛ فلا يجوز : (ضربني زيداً حسن وهو عمرو قبيح) خلافاً للكوفيّين .

٣- ولا محدوداً؛ فلا يجوز : (أعجبتني ضربتك زيداً) .

٤- ولا موصوفاً قبل العمل؛ فلا يجوز : (أعجبتني ضربك الشّدِيد زيداً) .

٥- ولا مثني ولا مجموعاً؛ فلا يجوز : (عجبت من ضربَيْك زيداً) .

يُنظر : شرح التسهيل ١٠٦/٣، ١٠٧، وابن النّاطم ٤١٦، وابن عقيل ٨٨/٢،

والتصريح ٦٢/٢، والهمع ٦٧/٥، والأشوتبيّ ٢٨٥/٢، ٢٨٦ .

(٤) إعماله مضافاً أكثر من إعماله منوناً؛ لأنّ الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء =

ومنوناً، كقولك : (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زَيْدٌ عَمْرًا) تريد من أن ضَرْبَ زَيْدٌ عَمْرًا؛ ومنه قوله تعالى : ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعِيَةٍ يَتِيمًا﴾^(١)، ومنه قول الشاعر :

بِضَرْبٍ^(٢) بِالسِّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَرْزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ^(٣)
وقد يعمل مع الألف واللام^(٤)، كقول الشاعر:

= من المضاف، كما يجعل الإسنادُ الفاعلَ كجزء من الفعل، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التنوين والألف واللام؛ فقويت بها مناسبة المصدر للفعل .
يُنظر : شرح التسهيل ١١٥/٣ .

(١) الآية : ١٤؛ ومن الآية : ١٥ من سورة البلد .

(٢) في أ : فـضرب، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو للمرّار بن مُنقذ التميمي .

و (الهام) : جمع هامة، وهي الرأس كلها . و (المقييل) : موضع القيلولة، وهي نوم نصف النهار - هذا في الأصل -، وهو مستعارٌ هنا للأعناق؛ لأنّها مكان استقرار الرؤوس وسكونها .

والمعنى : أزلنا رؤوس أعدائنا عن مواضع استقرارها، فضربنا بالسّيوف رؤوسهم .

والشّاهد فيه : (بِضَرْبٍ .. رُؤُوسَ) حيث أعمل المصدر المنون (ضرب) عمل فعله، فنصب به مفعولاً به - وهو (رؤوس) - .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١/١١٦، ١٩٠، والمحتسب ١/٢١٩، وتحصيل عين الذهب ١٥٨، وشرح المفصل ٦/٦١، وشرح التسهيل ٣/١٢٩، وابن الناظم ٤١٧، وابن عقيل ٢/٨٩، والمقاصد النحويّة ٣/٤٩٩، والأشموقيّ ٢/٢٨٤ .

(٤) وهو أقلّ من إعماله منوناً؛ لأن فيه شبهاً بالفعل المؤكّد بالتّون الخفيفة، وإعماله منوناً أقيس .

يُنظر : شرح التسهيل ٣/١١٥، وابن الناظم ٤١٧، وأوضح المسالك ٢/٢٤١ .

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفَرَارَ^(١) يِرَاحِي^(٢) الْأَجَلَ^(٣)
وإذا كان مضافاً^(٤) جاز أن يضاف إلى الفاعل، فيجره، ثم ينصب
المفعول، نحو: (بَلَّغْنِي تَطْلِيْقُ زَيْدٍ هِنْدًا) .

(١) في أ: بحال الفوار، وفي ب: بحال الفرار وكلتاها محرّفة، والصواب ما هو مثبت.

(٢) في أ: تراخي، وهو تصحيف .

(٣) هذا بيتٌ من المتقارب، ولم أقف على قائله .

و (النكايّة) : التأثير في العدو . و (يخال) : يظنّ . و (يراخي) : يؤجّل .

والمعنى : إنّ هذا الرجل ضعيف الكيد، ولا يستطيع التأثير في عدوه، وجبان عن
الثبات في مواطن القتال، ولكنه يُلجأ إلى الهروب، ويظنه مؤخراً لأجله .

والشاهد فيه : (ضعيف النكايّة أعداءه) حيث عمل المصدر المحلّى بـ (أل) - وهو
(النكايّة) - عمل الفعل، فنصب (أعداءه) مفعولاً به .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١/١٩٢، والمنصف ٣/٧١، وشرح المفصل ٦/٥٩،
٦٤، والمقرّب ١/١٣١، وابن الناظم ٤١٧، وأوضح المسالك ٢/٢٤١، وابن عقيل
٢/٩٠، والتصريح ٢/٦٣، والخزانة ٨/١٢٧ .

(٤) للمصدر المضاف خمسة أحوال؛ ذكر الشارح منها حالتين؛ والثالثة : أن يضاف إلى

الفاعل ثم لا يذكر المفعول، نحو : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [التوبة : ١١٤]؛

والرابعة : أن يضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل، نحو ﴿ لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ

دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ [فصلت : ٤٩]؛ والخامسة : أن يضاف إلى الظرف ثم يرفع الفاعل،

وينصب المفعول، نحو : (عجبْتُ من ضرب اليوم زيدٌ عمراً) .

يُنظر : شرح التسهيل ٣/١١٨، وابن الناظم ٤١٩، وأوضح المسالك ٢/٢٤٤،

و ابن عقيل ٢/٩٦، والتصريح ٢/٦٤، والأشموقي ٢/٢٨٩ .

ويجوز إضافة المصدر إلى المفعول^(١)، كقول الشاعر :

تَنْفِي يَدَاها الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفِي الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ^(٢) الصَّيَارِفِ^(٣)

(١) في كلتا التسخيتين : ويجوز إضافة المفعول إلى المصدر، وهو سهوٌ من التَّسَاخِ، والصَّوَابُ ما هو مثبت .

(٢) في أ : نَقَادُ .

(٣) هذا بيتٌ من البسيط، وهو للفرزدق، يصف ناقة بسرعة السير في الهواجر .

والهاجرة : نصف النهار عند اشتداد الحرّ .

والمعنى : إنّ هذه الناقة تدفع يداها الحصى عن الأرض في وقت الظّهيرة واشتداد الحرّ؛ كما يدفع الصَّيرِيُّ النَّاقِدُ الدَّرَاهِمَ؛ وكُنِيَ بذلك كلّهُ عن صلابتها، وسرعة سيرها .

والشَّاهد فيه : (نفي الدَّرَاهِمِ تنقاد) حيث أضيف المصدر (نفي) إلى مفعوله (الدَّرَاهِمِ) فجرّه ثم رفع الفاعل (تنقادُ) .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٨/١، والمقتضب ٢٥٨/٢، والخصائص ٣١٥/٢،

وتحصيل عين الذهب ٦٢، وشرح المفصل ١٠٦/٦، وتخليص الشواهد ١٦٩، وابن

عقيل ٩٦/٢، والمقاصد النحويّة ٥٢١/٣، والتصريح ٣٧١/٢، والخزانة ٤٢٤/٤،

٤٢٦، والدِّيوان ٥٧٠ - والرّواية في جميع هذه الكتب (الدَّرَاهِمِ) بدل (الدَّرَاهِمِ) - .

بَابُ الْمَفْعُولِ لَهُ - وَيُقَالُ: الْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ

وَأِنْ جَرَى نُطْقَكَ بَأ^(١) لِمَفْعُولٍ لَهُ فَأَنْصَبُهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي [قَدْ]^(٢) فَعَلَهُ
 وَهُوَ لَعَمْرِي مَصْدَرٌ فِي نَفْسِهِ لَكِنَّ جِنْسَ الْفِعْلِ غَيْرُ جِنْسِهِ
 /وَعَالِبُ الْأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ جَوَابٌ : لِمَ فَعَلْتَ مَا تَهْوَاهُ
 تَقُولُ : قَدْ زُرْتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ وَغَضْتُ فِي الْبَحْرِ ابْتِغَاءَ الدَّرِّ

[٥٥/ب]

المفعول له : يُنْصَبُ^(٣)؛ وهو : المصدر المذكور علةً لحدَثِ شارِكه

في الزَّمان، والفاعل .

وشرائطه: أن يكون مصدرًا^(٤)، من غير جنس فعله، جواب

(١) في متن الملحة ٢٣ : فِي الْمَفْعُولِ لَهُ .

(٢) (قد) ساقطة من ب .

(٣) اختلف العلماء في ناصب المفعول له .

فذهب جمهور البصريين إلى أن ناصبه الفعل على تقدير لام العلة .

وخالفهم الزجاج والكوفيون فرعموا أنه مفعولٌ مطلق؛ ثم اختلفوا، فقال الزجاج : «ناصبه فعل مقدر من لفظه»، ففي نحو : (جئتكَ إكراماً)، تقدير الفعل : جئتكَ إكراماً .

وقال الكوفيون : ناصبه الفعل المتقدم عليه؛ لأنه ملاقٍ له في المعنى، وإن خالفه في الاشتقاق، مثل : (قعدت جلوساً) .

نُظِرَ هذه المسألة في : الكتاب ٣٦٩/١، وأسرار العربية ١٨٦، وشرح المفصل ٥٢/٢، وشرح الرضي ١٩٢/١، وشرح ألفية ابن معط ٥٨٢/١، والارتشاف ٢٢١/٢، والتصريح ٣٣٧/١، والهمع ١٣٣/٣، والصبان ١٢٢/٢ .

(٤) هذا رأي الجمهور؛ وأجاز يونس : (أمّا العبيد فذو عبيد) بالتصّب، بمعنى : مهما =

(لَمْ^(١) فَعَلْتَ)، كقولك: (جِئْتُ رَغْبَةً فِيكَ)، فـ (رَغْبَةً) مفعولٌ له؛ لأنّه مصدر مُعَلَّلٌ به المحي، وزماتهما، وفاعلهما واحد^(٢).
 فإن لم يستوف^(٣) الشّروط فلا بُدَّ من جرّه^(٤) بلام التّعليل^(٥)،

= يذكر شخص لأجل العبيد فالمدكور ذو عبيد؛ واقتضى كلامه : أن العبيد مفعول له، مع كونه غير مصدر .

وقد أنكره سيويه وقبّحه، وقال: «وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: أمّا العبيد فذو عبيد، و أمّا العبد فذو عبد، يُجرونه مجرى المصدر سواء . وهو قليلٌ حيث». . الكتاب ٣٨٩/١ .

وأوله الزّجاج بتقدير : التّمك؛ ليصير إلى معنى المصدر، كأنه قيل : أمّا تملك العبيد، أي : مهما تذكره من أجل تملك العبيد .

يُنظر : الكتاب ٣٨٩/١، والارتشاف ٢٢١/٢، وأوضح المسالك ٤٤/٢، والتّصريح ٣٣٤/١، والهمع ١٣١/٣، والأشموئي ١٢٢/٢ .

(١) في أ : له .

(٢) هناك شروطٌ أخرى ذكرها العلماء؛ منها :

١- أن يكون فعله محذوفاً .

٢- أن يكون معه فعل قد حذف مصدره .

٣- أن يكون قليلاً؛ فلا يجوز (جئتكَ قراءةً للعلم)، ولا (قتلاً للكافر) .

٤- أن يكون مُقدِّراً بلام الغرض، أو تكون معه ظاهرة .

يُنظر : كشف المشكل ٤٤١/١، وشرح المفصل ٥٣/٢، وشرح ألفية ابن معط

٥٨٣/١، وشرح الكافية الشّافية ٦٧١/٢، وأوضح المسالك ٤٣/٢، وابن عقيل

٥٢٠/١، والهمع ١٣١/٣، والأشموئي ١٢٢/٢ .

(٣) في ب : تستوف، وهو تصحيف .

(٤) في أ : جرّم، وهو تحريف .

(٥) يُنظر: شرح الكافية الشّافية ٦٧١/٢، وابن النّاطم ٢٧١، وأوضح المسالك ٤٤/٢، =

أو^(١) ما يقوم مقامها^(٢)؛ وذلك ما كان غير مصدر، كقولك : (جِئْتُ للعشب^(٣) والماء)، أو مصدرًا مُخالفًا للمعلل^(٤) في الزمان، نحو : (تَأَهَّبْتُ^(٥) أمس للسير اليوم)، أو في الفاعل، نحو : (جِئْتُ لأمرِكِ إِيَّاي).
ويأتي مُعَرَّفًا باللام، أو مضافًا، [أو]^(٦) مجردًا من التعريف باللام والإضافة^(٧).

= وابن عقيل ٥٢١/١، والأشموني ١٢٤/٢ .

(١) في كلتا النسختين : وما يقوم، والتصويب من ابن الناظم .

(٢) في ب : مقامهما . والذي يقوم مقام اللام هو : (من) و (في) و (الباء) و (الكاف) .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ٦٧٢/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٣٩٦/١، وابن الناظم ٢٧١، وابن عقيل ٥٢١/١، والهمع ١٣٤/٣، والصبيان ١٢٤/٢ .

(٣) في أ : للغيث .

(٤) في ب : للتعليل .

(٥) في أ : تأهَّب .

(٦) (أو) ساقطة من أ .

(٧) في أ : وبالإضافة .

وهذا مذهب سيبويه والجمهور .

وذهب الجرمي، والرياشي، والمبرد إلى أن شرطه أن يكون نكرة، وأن (أَلْ) فيه زائدة، وإضافته غير محضة .

يُنظر : الكتاب ٣٧٠/١، وشرح المفصل ٥٤/٢، والارتشاف ٢٢٤/٢، والأشموني ١٢٥/٢ .

فالمجرّد الأكثر فيه النّصب، [نحو : (ضربته تأديباً)]^(١)؛ وقد يجرّ فيقال : (ضربته لتأديب) .

والمعرّف باللام الأكثر فيه الجرّ، كقولك : (جئت للطّمع في برّك)^(٢)؛ وقد يُنصب فيقال : (جئتك الطّمع)، ومنه قولُ الشّاعر:

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ^(٣)

/ ويجوز تقديم المفعول له على العامل^(٤) فيه، كقولك: (مخافة الشرّ

[جئتك^(٥)].

والمضاف جائز جرّه، كقولك: (فعلته لمخافة الشرّ)^(٦)؛ والنّصب أشهر^(٧).

[١/٥٦]

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) في ب : ترك، وهو تصحيف .

(٣) هذا بيتٌ من الرّجز، ولم أف على قائله .

(و) (لا أقعد الجبن) : لا أقعد لأجله، و (الجبن) : الخوف . و (الهيحاء) : الحُرْب .

(ولو توالّت) أي : تتابعت . و (زمر الأعداء) : جماعاتهم .

والشّاهد فيه : (لا أقعد الجبن) حيث جاء المفعول له (الجبن) مقترناً بـ(أل)

ونصب؛ وهذا قليل .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح عمدة الحافظ ١/٣٩٨، وشرح التّسهيل ٢/١٩٨،

وضمّنه ابن مالك في الخلاصة وفي الكافية الشّافية ٢/٦٧٢، وأوضح المسالك

٢/٤٦، وابن عقيل ١/٥٢٢، والمقاصد التّحويّة ٣/٦٧، والتّصريح ١/٣٣٦،

والهمع ٣/١٣٤، والأشموقي ٢/١٢٥، والدّرر ٣/٧٩ .

(٤) في ب : الفاعل، وهو تحريف .

(٥) ومنع ذلك قومٌ — منهم ثعلب —؛ والسّماع يردّ عليهم .

يُنظر : الارتشاف ٢/٢٢٤، والهمع ٣/١٣٥ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٧) الذي عليه الجمهور أنّ المضاف يجوز فيه الأمران على السّواء .

وقد جمع العجاج بين المعرفين والمجرد في رجزه حيث قال^(١):

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ^(٢) جُمهُورِ

مَخَافَةً وَزَعَلَ^(٣) الْمَخْبُورِ

وَالْهُوْلَ مِنْ تَهَوُّلٍ^(٤) الْهُبُورِ^(٥)

= يُنظر : شرح عمدة الحفاظ ٣٩٩/١، وابن الناظم ٢٧٢، والارتشاف ٢٢٤/٢، وابن عقيل ٥٢٤/١، والهمع ١٣٥/٣، والأشموني ١٢٥/٢ .

(١) في ب : يقول .

(٢) في أ : عاقل، وهو تحريف .

(٣) في ب : وزغل، وهو تصحيف .

(٤) في أ : تهوّر، وهو تحريف .

(٥) في أ : الهبور، وهو تصحيف .

وهذه الأبيات يصف الشاعر فيها ثوراً وحشياً، فيقول : يركب لنشاطه وقوته كُلَّ عَاقِرٍ مِنَ الرَّمْلِ - وهو الذي لا يُنبتُ .

و (الجمهور) : المتراكب؛ لخوفه من صائد أو سبع، أو لزَعَلِهِ وسُروره؛ و (الزَعَل) : النشاط. و (المجبور) : المسرور . و (التهوّل) : أن يعظم الشيء في نفسك حتى يهولك أمره . و (الهبور) : جمع هَبْر؛ وهو ما اطمأن من الأرض وما حوله مرتفع؛ فلائها مكمن للصائد فهو يخافها فيعدل عنها إلى كلِّ عَاقِرٍ .

والشاهد فيه : (مخافةً، وزعل، والهول) حيث جمع بين التكرة - مخافة -، والمعرف بالإضافة - زعل المجبور -، والمعرف باللام - الهول - ونصبها على المفعول له .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣٦٩/١، وتحصيل عين الذهب ٢٢٩، وأسرار العربية ١٧٨، وشرح المفصل ٥٤/٢، وشرح الرضي ١٩٣/١، وشرح ألفية ابن معطٍ ٥٨٥/١، والخزانة ١١٤/٣، ١١٦، والديوان ٢٣٣، ٢٣٤ .

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَأِنْ أَقَمْتَ الْوَاوَ فِي الْكَلَامِ مُقَامَ مَعٍ فَأَنْصِبُ بِهَا مَلَامًا
تَقُولُ: جَاءَ الْبُرْدُ وَالْجِبَابُ^(١) وَأَسْتَوْتُ الْمِيَاهُ وَالْأَخْشَابَا
وَمَا فَعَلْتُ^(٢) يَا فَتَى وَسَعْدًا^(٣) فَقَسَّ عَلَيَّ هَذَا^(٤) تُصَادَفُ رُشْدًا
المفعول معه^(٥)، قال الزّمخشرى^(٦): «هو المنصوب بعد الواو الكائنة
بمعنى مع». وهو من جملة الفضلات .

- (١) الْجِبَابُ : تَلْقِيحُ النَّخْلِ . وَجَبَّ النَّخْلُ : لَقَّحَهُ ؛ وَزَمَنُ الْجِبَابِ : زَمْنُ التَّلْقِيحِ
لِلنَّخْلِ .
وَالْجِبَابُ : الْقَحْطُ الشَّدِيدُ . اللَّسَانُ (جِيب) ١ / ٢٤٩ ، ٢٥٢ .
(٢) فِي مِثْلِ الْمَلْحَةِ ٢٤ ، وَ شَرَحَ الْمَلْحَةَ ١٨٦ : وَمَا صَنَعْتَ .
(٣) فِي ب : وَتَسْعَدُ .
(٤) فِي أ : هَذِي .
(٥) فِي أ : قَالَ الزّمخشرى الْمَفْعُولُ مَعَهُ . فَفِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ .
(٦) الْمَفْصَلُ ٥٦ .

الزّمخشرى هو : محمود بن عمر، أبو القاسم، جاز الله : إمامٌ في اللّغة، والنحو،
والأدب؛ وكان واسع العلم، كثير الفضل، غايةً في الذكاء، وجودة القريحة، متفناً في
كلّ علم، معتزلياً؛ ومن مصنفاته : الكشّاف، والفائق في غريب الحديث، والمفصل،
والأنموذج؛ توفي سنة (٥٣٨هـ) .
يُنظر : نزّهة الألباء ٢٩٠ ، وإنباه الرّواة ٣ / ٢٦٥ ، وإشارة التّعيين ٣٤٥ ، والبُلغة
٢٢٠ ، ويُغية الوعاة ٢ / ٢٧٩ .

والعامل فيه التّصّب؛ الفعلُ الَّذِي قبله بواسطة الواو^(١)، وليس من المفاعيل ما يُنصّبُ بواسطةٍ إلاّ المفعول معه، ويجري مجراه الاستثناء .
ولا يجوز حذف الواو من هذا كما جاز حذف اللّام من المفعول له^(٢)؛ ولا أن يتقدّم على النّاصب له، كما جاز تقدّم^(٣) المفعول له على ناصبه^(٤).

والنّاصبُ له: ما يتقدّم عليه من فعلٍ ظاهرٍ أو مُقدّرٍ، أو من اسمٍ يشبه الفعل؛ مثال الظّاهر: (استوى الماء والخشبة)، ومثال المقدّر^(٥):
(كيف أنتَ وقصعةٌ من ثريدٍ ؟) تقديره : كيف تكون^(٦)؛ ومثال الاسم

(١) وهذا مذهب الجمهور؛ وقال الأحمش : «ينتصب انتصاب الظرف، كما ينتصب مع»، وذهب الزّجاج إلى أنّه منصوب بتقدير عامل؛ وذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب على الخلاف؛ وقيل : إنّ عامل التّصّب في المفعول معه الواو نفسها .
تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ٢٩٧/١، والإنصاف، المسألة الثلاثون، ٢٤٨/١، والتبيين، المسألة الحادية والستون، ٣٧٩، وشرح الرّضيّ ١٩٥/١، والجنى الدّاني ١٥٥، والارتشاف ٢٨٦/٢، والتّصريح ٣٤٣/١، والهمع ٢٣٧/٣ .
(٢) لأنّه يعمل فيه الفعل الَّذِي لا يتعدّى؛ فلا بدّ من توسّط حرفٍ يبيّن تعلق الفعل بما بعده.
يُنظر : التّبصرة ٢٥٦/١ .

(٣) في ب : تقدّم .

(٤) قيل : لأنّ الأصل في الواو العطفُ، وجُعِلت هنا اتّساعاً؛ لقُرب المعنى وتساويه، فلم يقدّموا محافظةً على الأصل .

يُنظر : الخصائص ٣٨٣/٢، والملخص ٣٨١، والتّصريح ٣٤٤/١، والهمع ٢٤١/٣ .

(٥) في أ : ومن المقدّر .

(٦) في كلتا التّسختين : يكون، والتصويب من ابن النّاظم .

المشبه للفعل: (حسبك وزيداً درهم)، ومن ذلك قول الشاعر:

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبِكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ^(١)
أي: كافيك .

ومن أمثله: (جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ) و (ما زلت أسيرُ والنَّيْلُ) و (لو تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفَصِيلُهَا لَرَضَعَهَا)؛ والتقدير: جاء البرد مصاحباً للطَّيَالِسَةَ^(٢)،

(١) هذا بيتٌ من الطويل، وقد نسبه القالي في ذيل الأمايلى إلى جرير، ولم أجدّه في ديوانه .

وهو بلا نسبة في جميع المصادر التي ذكرته غير الذيل .

(والمهيجاء): الحرب. و(العصا) هنا: الجماعة، كنى بانشقاق العصا عن التفرُّق. والمعنى: كافيك سيفٌ مع صحبة الضحَّاك، وحضوره — أي: حضور هذا السيف المُعْنَى عن سواه؛ فالقصد الإخبار بأن الضحَّاك نفسه هو السيف الكافي، لا الإخبار بأن المخاطب يكفيه ويكفي الضحَّاك سيف .

والشاهد فيه: (والضحَّاك) حيث نصب الضحَّاك؛ لامتناع حمله على الضمير المخفوض، وكان معناه: يكفيك ويكفي الضحَّاك .

وذكر ابن هشام في المغني أن البيت يروى بالأوجه الثلاثة: فالتصب على أنه مفعولٌ معه، أو مفعول به بإضمار (يحسب)؛ والجرُّ بالعطف، وقيل: بإضمار (حسب) أخرى؛ والرفع بتقدير (حسب) فحذفت وخلفها المضاف إليه .

يُنظر هذا البيت في: معاني القرآن للفراء ٤١٧/١، والأصول ٣٧/٢، والأمايلى ٢٦٢/٢، وذيها ١٤٠، والتبصرة ٢٦٣/١، وشرح المفصل ٥١/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٥٩/١، وشرح عمدة الحفاظ ٦٦٧/٢، والمغني ٧٣١، والأشعري ١٣٦/٢ .

(٢) في أ: الطَّيَالِسَةُ.

وما زلت أسير مصاحباً التَّيْل، و لو خليت النَّاقَةَ لرضعها الفصيل .

والفرق بين هذه الواو وواو العطف: أن هذه الواو تؤذن بتمكُّن المصاحبة فقط، والواو الَّتِي^(١) بمعنى العطف توجب الشَّرْكَة في المعنى؛ فإنَّ كان الأوَّل على معنى الفاعل فالثَّاني على معنى الفاعل؛ والواو الَّتِي بمعنى (مَع) ليست كذلك، إذ الأوَّل فاعل والثَّاني مفعول؛ فظهر بينهما الفرق .
وقد يأتي^(٢) ما بعد الواو مرفوعاً، في قولهم : (كيف أنت وقصعةٌ [من]^(٣) تريد) / و (ما أنت وزيدٌ) برفع^(٤) ما بعد (الواو) على أنَّها عاطفة على ما قبلها .

[١ / ٥٧]

ومن ذلك قولُ الشَّاعر :

يَا زَبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَيَبَّ أَيْبِكَ وَالْفَخْرُ^(٥)

(١) في ب : الَّذِي .

(٢) في ب : تَأْتِي، وهو تصحيف .

(٣) (من) ساقطة من ب .

(٤) الرَّفْعُ ههنا هو الوجه؛ لأنَّه ليس معك فعل ينصب، ولا يمتنع عطفه على ما قبله؛ لأنَّ الَّذِي قبله ضمير مرفوع منفصل، والضمير المنفصل يجري مجرى الظَّاهر؛ فيجوز العطف عليه؛ فلذلك كان الوجه الرَّفْع .

وأجاز سيبويه النَّصْب بفعل مقدَّر، تقديره : (كيف تكون وقصعة من تريد) و (ما كنت وزيداً) .

يُنظر : الكتاب ٣٠٣/١، والتبصرة ٢٥٩/١، وشرح المفصل ٥١/٢ .

(٥) هذا بيتٌ من الكامل، وهو للمُخَبَّل السَّعْدِيّ، يهجو ابن عمّه الأعلى الزَّبْرِقَانَ ابن بدر - وهو غير الزَّبْرِقَانَ بن بدر الفرزاريّ -، ويُنسب للمُتَخَلَّل السَّعْدِيّ .
يقال : يا أخا العرب؛ يُراد : يا واحداً منهم .

والأشهر النَّصْبُ^(١)؛ فتجعل^(٢) الواو بمعنى (مَع) وما قبلها مرفوعاً
بفعلٍ مضمَرٍ هو النَّاصِبُ لِمَا بعدها، تقديره: (ما تُلَابِسُ وزيداً)، ومنه
قولُ الشاعر:

وَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ^(٣)

= و (بنو خلف) : رهط الزُّبْرَقَانِ بن بدر . (ويب أيك) : تحقير له وتصغير .
والشَّاهد فيه : (الفخرُ) حيث رفعه عطفاً على (أنت)، مع ما في الواو من
معنى (مع) .

ويمتنع النَّصْبُ إذ ليس قبله فعل ينفذ إليه فينصبه .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٩٩/١، والمؤتلف والمختلف ٢٧٢، وتحصيل عين
الذهب ١٩٩، والتبصرة ٢٥٩/١، وشرح المفصل ٥١/٢، والهمع ٢٨١/٥،
والخزانة ٩١/٦، والذَّرر ١٦٧/٦، والديوان ٢٩٣ .

(١) الَّذِي عَلَيْهِ الْجَمْهُورُ وَسَيُوبِيهِ أَنَّ الرَّفْعَ أَشْهَرُ مِنَ النَّصْبِ؛ لِأَنَّهُ لَا إِضْمَارَ فِيهِ،
وَالنَّصْبُ قَلِيلٌ؛ لِتَقْدِيرِكَ وَجُودَ مَا لَيْسَ فِي اللَّفْظِ .

يُنظر : الكتاب ٣٠٣/١، وشرح المفصل ٥٢/٢، والهمع ٢٤٢/٣ .

(٢) في أ: فتحل، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من المتقارب، وهو لأَسَامَةَ بن الحارث بن حبيب الهذلي .

و (المتلَف) : القفر الَّذِي يتلف فيه مَنْ سلكه . و (يبرح) : يجهد، من برح به الأمر

تبريحاً : أجهده . و (الذِّكْر) : يقصد الذِّكْرَ من الإبل . و (الضَّابِط) : القوي .

والمعنى - كما قال العيني - : «يُنكر على نفسه السَّفر في مثل هذا المتلَف الَّذِي

تهلك الإبل فيه؛ وذلك لأنَّ أصحابه كانوا سألوه أن يسافر معهم حين سافروا إلى

الشَّام فأبى وقال هذا الشَّعر» . المقاصد التَّحويَّة ٩٨/٣ .

والشَّاهد فيه : (والسَّير) حيث انتصب بالفعل المحذوف، أي : ما تصنع والسَّير؛ =

ومن أبيات الكتاب :

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكَلْبَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ (١)

وأما ما روي من (٢) الاستشهاد لجواز (٣) تقديم المفعول معه على مصحوبه (٤)؛ فهو خلاف ما عليه الجمهور من المنع، ومنه قول الشاعر:

= ويجوز الرفع على أن تكون الواو عاطفة .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣٠٣/١، وديوان الهذليين ١٩٥/٢، وشرح أشعار الهذليين ١٢٨٩/٣، وتحصيل عين الذهب ٢٠١، والتبصرة ٢٦٠/١، وشرح المفصل ٥٢/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٤٠٤/١، وابن الناظم ٢٨٢، والمقاصد التحوية ٩٣/٣.

(١) هذا بيت من الوافر، ولم أقف على قائله .

و (بني أبيكم) : أراد بهم الاخوة .

والمعنى — كما قال العيني — : ((كونوا أنتم مع إخوتكم متوافقين متصلين اتصال بعضهم ببعض كاتصال الكلبين وقرهما من الطحال؛ وأراد الشاعر بهذا الحث على الائتلاف والتقارب في المذهب، وضرَبَ لهم مثلاً بقرب الكلبين من الطحال)).
المقاصد التحوية ١٠٢/٣ .

والشاهد فيه: (وبني أبيكم) حيث نصبه بالفعل الذي قبله - فكونوا - بواسطة الواو.
يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٩٨/١، والأصول ٢١٠/١، ومجالس ثعلب ١٠٣/١، وسر صناعة الإعراب ١٢٦/١، ٦٤٠/٢، والتبصرة ٢٥٨/١، وشرح المفصل ٤٨/٢، ٥٠، وأوضح المسالك ٥٤/٢، والمقاصد التحوية ١٠٣/٣، والتصريح ٣٤٥/١، والهمع ٢٤٤/٣، والدرر ١٥٤/٣ .

(٢) في ب : في .

(٣) في أ: نحوان، وهو تحريف.

(٤) الذي أجاز تقديم المفعول معه على مصحوبه هو أبو الفتح ابن جني في الخصائص =

جَمَعَتْ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً خَصَالًا ثَلَاثًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي^(١)
وهذا لإمكان^(٢) جعل الواو عاطفةً قُدِّمَتْ^(٣) هي ومعطوفُها .

= ٣٨٣/٢، واستدلَّ بهذا البيت الذي أورده الشَّارح، وبيت آخر هو :
أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِبُهُ وَالسَّوَاءَ اللَّقْبَا

وردَّ عليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٦٩٨/٢ حيث قال : «ولا حُجَّة لابن جنِّي في البيتين؛ لإمكان جعل الواو فيهما عاطفةً قُدِّمَتْ هي ومعطوفُها؛ وذلك في الأوَّل ظاهر . وأمَّا الثاني فعلى أن يكون أصله : (وَلَا أَلْقِبُهُ اللَّقْبَ وَأَسْوَأُ السَّوَاءَ) ثم حُذِفَ ناصِبُ (السَّوَاءِ) ثم قُدِّمَ العاطفُ، ومعمولُ الفعل المحذوفِ» .

يُنظر : ابن الناظم ٢٨٠، والهمع ٢٣٩/٣، والأشموني ١٣٧/٢ .

(١) هذا بيتٌ من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم .

(مرعوي) : منكف، يقال : ارعوى عن القبيح، أي : كف .

والمعنى : جمعت القبح من أطرافه : الفحش، والغيبة، والنميمة؛ وهي خصال الشر، ولست بمنته عنها .

والشاهد فيه : (وفحشاً) حيث ذهب ابن جنِّي إلى أن الواو في (وفحشاً) هي واو المعية، وأن الشاعر قدَّم المفعول معه على المعمول لمصاحبة المصاحب؛ وذهب الجمهور إلى أن الواو هذه هي واو العطف، وأن (فُحْشًا) معطوف على (نَمِيمَةً)؛ لكنَّ الشاعر اضطرَّ إلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ والتقدير : جمعت غيبةً ونميمةً وفحشاً .

يُنظر هذا البيتُ في : الخصائص ٣٨٣/٢، وأمالي ابن الشَّجري ٢٧١/١، ٢٧٥، وشرح عمدة الحفاظ ٦٣٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٩٦/٢، وابن الناظم ٢٨٠، والمقاصد التحوية ٨٦/٣، ٢٦٢، والتصريح ٣٤٤/١، ١٣٧/٢، والهمع ٢٤٠/٣، والأشموني ١٣٧/٢، والخزانة ١٣٠/٣ .

(٢) في ب : الإمكان .

(٣) في أ : قدو منتهى، وهو تحريف .

[٥٧/ب]

/ بَابُ الْحَالِ /

وَالْحَالُ وَالْتَمْيِيزُ مَنصُوبَانِ عَلَى اخْتِلَافِ الْوَضْعِ وَالْمَبَانِي
 ثُمَّ كِلَا التَّوَعِينِ جَاءَ فَضْلُهُ مُنْكَرًا بَعْدَ تَمَامِ الْجُمْلَةِ
 لَكِنْ إِذَا نَظَرْتَ فِي اسْمِ الْحَالِ وَجَدْتَهُ اشْتُقُّ مِنَ الْأَفْعَالِ
 ثُمَّ يُرَى^(١) عِنْدَ اعْتِبَارِ مَنْ عَقَلَ جَوَابَ كَيْفَ فِي سُؤَالٍ مَنْ سَأَلَ
 مِثَالُهُ : جَاءَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا وَقَامَ قُسٌّ فِي عُكَازٍ خَاطِبًا
 وَمِثْنُهُ : مَنْ ذَا بِالْفِنَاءِ^(٢) قَاعِدًا وَبِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا
 ومن المنصوبات الحال؛ وَهُوَ : وصفُ هيئةِ الفاعلِ، أو المفعولِ، أو
 هيئتهما معاً^(٣).

وشروطه^(٤) : أن يكون نكرة^(٥)، مشتقة،

(١) في متن الملحّة ٢٥ : ثُمَّ تَرَى .

(٢) في متن الملحّة ٢٥ : مَنْ ذَا فِي الْفِنَاءِ .

(٣) (معاً) ساقطة من أ .

ونحو : (جئت راكباً) - (راكباً) حالٌ مبينة لهيئة الفاعل؛ ونحو : (ضربته
 مشدوداً) - (مشدوداً) حالٌ مبينة لهيئة المفعول؛ ونحو (لقيته راكبين)
 - (راكبين) حالٌ مبينة لهما .

(٤) يُنظر في شروط الحال - أيضاً - : كشف المشكل ٤٧٢/١، والفصول في

العربية ٢٤، والمقرب ١٥١/١ .

(٥) هذا مذهب الجمهور؛ وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقاً بلا تأويل؛ فأجازوا =

تأتي^(١) بعد معرفة قد تمَّ الكلام دُونها، مقدَّرةً بـ (في) منتقلة^(٢)، صالحة أن تكون جواباً لـ (كيف)^(٣)؛ كقولك: (جاء زيد راكباً) فقد اجتمع فيها ما ذُكر^(٤)، واستحققت أن تكون نكرة؛ لأنها فضلةٌ جاءت بعد تمام الجملة / كالمفعول به .

[١ / ٥٨]

وتشبهه الظرف من حيث إنَّها مفعولٌ فيها، وتشبه التَّمييز في البيان^(٥).
وقد تكون وصفاً ثابتاً^(٦) إذا كانت [مؤكدة، كقولك:

= (جاء زيد الراكب) .

وفصل الكوفيون فقالوا: إن تضمَّنت الحال معنى الشرط صحَّ تعريفها لفظاً؛ نحو:
(عبد الله المحسن أفضل منه المسيء) (فـ المحسن) و (المسيء) حالان؛ وصحَّ مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط؛ إذ التقدير: (عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء)؛ فإن لم تتضمَّن الحال معنى الشرط لم يصحَّ مجيئها بلفظ المعرفة؛ فلا يجوز (جاء زيد الراكب) إذ لا يصحَّ (جاء زيد إن ركب) .

يُنظر: الهمع ١٨/٤، والأشموقي ١٧٢/٢ .

(١) في ب : يأتي ، وهو تصحيف .

(٢) في أ : منتقلة مقدَّرة بفي .

(٣) في ب : جواب كيف .

(٤) في ب : ما ذكروا .

(٥) الحال يشبه التَّمييز من وجهين :

أحدهما : أنه نكرة؛ كما أن التَّمييز كذلك .

والوجه الثاني : أن فيه بياناً وكشفاً للإبهام، كما أن التَّمييز كذلك .

المقتصد ٦٧٥/١ .

(٦) في كلتا النسختين : ثانياً، وهو تصحيف .

(هذا أبوك عطوفاً)^(١)، وقد تكون جامدة إذا كانت^(٢) في تأويل المشتق^(٣)،

(١) وتكون وصفاً ثابتاً إن كان عاملها دالاً على تجدد صاحبها، نحو: (خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها)، وكذلك في أمثلة مسموعة لا ضابط لها، نحو قوله تعالى: ﴿قَاتِمًا بِالْقِسطِ﴾ [آل عمران: ١٨].

يُنظر: ابن الناظم ٣١٢، وأوضح المسالك ٧٩/٢، والتصريح ٣٦٧/١، والأشموقي ١٧٠/٢.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٣) تأتي الحال جامدة مؤولة بالمشتق في أربعة مسائل:

١- أن تكون دالة على سعر؛ نحو (بعه مئداً بدرهم).

٢- أن تكون دالة على ترتيب؛ نحو: (ادخلوا رجلاً رجلاً).

٣- أن تكون دالة على مفاعلة؛ نحو: (بعته يداً بيد).

٤- أن تكون دالة على تشبيه؛ نحو (كرراً زيداً أسداً).

وتأتي الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في تسع حالات:

١- أن تكون الحال مقدرًا قبلها مضاف؛ كقول بعض العرب: (وقع المصطرغان عدلي عير) أي: مثل عدلي عير.

٢- أن تكون الحال موصوفة؛ نحو: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢].

٣- أن تكون الحال دالة على عدد؛ نحو: ﴿فَسَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

٤- أن تكون الحال دالة على طورٍ فيه تفصيل؛ نحو: (هذا بُسْرًا أطيبُ منه رطباً).

٥- أن تكون الحال نوعاً من صاحبها؛ نحو: (هذا مالك ذهباً).

٦- أن تكون الحال فرعاً لصاحبها؛ نحو: (هذا حديدك خاتماً).

٧- أن تكون الحال أصلاً لصاحبها؛ نحو: (هذا خاتمك حديداً).

٨- أن تكون الحال دالة على تقسيم؛ نحو (أقسّم المال عليهم أثلاثاً أو أخماساً).

كقولك: (هذا خاتمك حديدًا) .

وصاحب الحال لا يكون إلا معرفةً غالباً؛ [لأنّها] ^(١) وصاحبها خبرٌ ومخبرٌ عنه؛ فحقّها أن تدلّ على معروفٍ غير منكورٍ؛ كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ .

والعامل فيها إمّا فعلٌ، أو شبهة من الصّفات ^(٢)، أو معنى فعلٍ، كقولك: (هذا زيدٌ قائماً) ^(٣)؛ فالعامل [في الحال هو العامل] ^(٤) في صاحبها حقيقة أو حكماً؛ فلو قلت: (هذا واقفاً)، لم يكن حالاً لكونه ^(٥) لم يأت بعد تمام الكلام؛ وأمّا قولهم: (هذا زيدٌ أسداً)، فإنّها وإن لم تكن مشتقةً فإنّها واقعة موقع المشتق؛ فـ(أسدٌ) ناب مناب (شدةً) ^(٦) .

= ٩ - أن تكون الحال دالة على تفصيل على غيره؛ نحو (أحمدٌ طفلاً أجلاً من عليٍّ كهلاً) .

يُنظر: شرح التسهيل ٣٢٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٣٠/٢، وابن النّاظم ٣١٣، ٣١٤، وأوضح المسالك ٧٩/٢، والتصريح ٣٦٩/١، والهمع ٩/٤ .

(١) (لأنّها) ساقطة من أ .

(٢) نحو: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة باسم الفاعل، نحو قولك: (زيدٌ ضاربٌ عمراً قائماً) فـ(قائم) حال من عمرو، والعامل فيه: اسم الفاعل . يُنظر: شرح المفصل ٥٧/٢ .

(٣) فـ(قائماً) حال من (زيد)، والعامل فيها ما في (هذا) من معنى أشير، وليس بعاملٍ في زيد حقيقة بل حكماً . ابن النّاظم ٣٢٥ .

(٤) ما بين المعرفين ساقطٌ من أ .

(٥) في كلتا النسختين: كونه؛ والسيّاق يقتضي أن تكون لكونه .

(٦) في ب: الشّدة .

ويجوز تقديم الحال على العامل، وتوسطها إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، كقولك: (جاء زيدٌ راكباً) و (جاء راكباً زيدٌ) و (راكباً جاء زيدٌ)، وليس كذلك المعنى^(١)، بل ينقص عن رتبة الفعل، فتقول: (هذا زيدٌ قائماً) و (هذا قائماً زيدٌ)، والعامل في الحال^(٢) من (هذا) أحد شيئين :

إما ما في (ها) من معنى التثنية^(٣).

أو ما في (ذا) من معنى الإشارة^(٤).

وفي هذه/ المسألة قولان^(٥):

أحدهما: أن العامل أحد هذين .

والآخر: العامل مجموعهما .

فعلى القول الأول: يجوز (ها قائماً زيدٌ)، ولا يجوز على القول الآخر.

فإذا كان العامل ظرفاً قد وقع خبراً، كقولك: (زيدٌ في الدار قائماً)؛

(١) يقصد بالمعنى: إذا كان الفعل جامداً مضمناً معنى الفعل دون حروفه، مثل: اسم

الإشارة، وحرف التثنية، أو التشبيه . يُنظر: ابن الناجم ٣٢٨ .

(٢) في أ: في هذا الحال .

(٣) فإذا عملت التثنية فالتقدير: انظر إليه منطلقاً، أو انتبه له منطلقاً .

يُنظر: اللباب ٢٨٩/١، وشرح المفصل ٥٨/٢، والهمع ٣٠/٤ .

(٤) وإذا عملت الإشارة فالتقدير: أشير إليه منطلقاً .

يُنظر: المصادر السابقة .

(٥) يُنظر: شرح المفصل ٥٨/٢، والهمع ٣٦/٤ .

ففي تقديمه^(١) على الظرف قولان^(٢):

أحدهما: أنه لا يجوز (زيدٌ قائماً في الدار) لتقدمه^(٣) على العامل المعنوي^(٤)؛ وهذا هو المذهب^(٥). والأخفش^(٦) يميز ذلك، ويقول: تقدمه على جزءٍ واحدٍ كلا تقدمٍ؛ لأنه بعد المبتدأ، والمبتدأ يُطالب بجزءه وكأنه في نية التّقدم.

وقد وُجدَ في كلام العرب مثل هذا، ولكن لا ينبغي أن يقاس عليه؛ لأنّ الظُّروفَ المضمّنة^(٧) استقراراً بمنزلة الحروف في عدم التّصرف؛ فكما لا يجوز تقديم الحال على العامل [الحرفي، كذا لا يجوز تقديمها

(١) في أ: في تقدمه.

(٢) هناك أقوالٌ أخرى؛ وهي: الجواز إذا كانت من مضمّر مرفوع، نحو: (أنت قائماً في الدار)؛ والمنع إن كانت من ظاهر؛ وعليه الكوفيون. واختار ابن مالك أنه إن كانت الحال اسماً صريحاً ضعف التوسط، أو ظرفاً أو مجروراً جاز التوسط بقوة.

يُنظر: شرح التسهيل ٣٤٦/٢، والارتشاف ٣٥٥/٢، والهمع ٣٣/٤، والأشموني ١٨١/٢.

(٣) في ب: لتقدمه.

(٤) لعله أراد بالمعنويّ المقدّر؛ وهو متعلّق الجارّ والمجرور والظرف.

(٥) أي: مذهب البصريين.

يُنظر: الارتشاف ٣٥٥/٢، والتّصريح ٣٨٥/١، والهمع ٣٣/٤، والأشموني ١٨١/٢.

(٦) وكذلك الفراء.

يُنظر: اللّباب ٢٩٠/١، والارتشاف ٣٥٥/٢، والتّصريح ٣٨٥/١، والأشموني ١٨١/٢.

(٧) في أ: المتضمّنة.

على العامل^(١) الظرفي؛ فهذه المسألة على ثلاثة أمثلة: (زيد في الدار قائماً)؛ جائز بلا خلاف، و (قائماً في الدار زيداً)؛ ممتنع بلا خلاف^(٢)، و(زيد قائماً في الدار)؛ يجوز ولا يجوز على الخلاف .
وأما الحال المؤكدة مضمون جملة^(٣): فما كان وصفاً ثابتاً، مذكوراً^(٤) بعد جملة جامدة الجزأين، مُعْرَفَتَيْهِمَا^(٥) لتوكيد بيان^(٦) تَعْيِينِ،

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) وقيل : يجوز؛ وعليه الأخفش، حيث أجاز في قولهم : (فداءً لك أبي وأمّي) أن يكون (فداءً) منصوباً على الحال، والعامل فيه (لك) .

وأجاز ابن برهان إذا كانت الحال ظرفاً أو مجروراً، والعامل فيها ظرف أو مجرور التّقدّم، قال في قوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾ [الكهف : ٤٤] ﴿ هُنَالِكَ ﴾ ظرف في موضع الحال، و ﴿ الْوَلَايَةُ ﴾ مبتدأ، والخبر ﴿ لِلَّهِ ﴾ وهو عامل في ﴿ هُنَالِكَ ﴾ التي هي الحال. يُنظر : اللّباب ٢٩٠/١، وشرح اللّمع لابن برهان ١٣٦/١، وشرح الرّضويّ ٢٥/٢، والارتشاف ٣٥٥/٢، والهمع ٣٢/٤، والأشموقيّ ١٨٢/٢ .

(٣) الحال نوعان : مؤكدة، وغير مؤكدة . والمؤكدة على ضربين :

أحدهما : ما يؤكّد عامله .

والثاني : ما يؤكّد مضمون جملة .

أما ما يؤكّد عامله فالغالب فيه أن يكون وصفاً موافقاً للعامل معنى لا لفظاً، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْمُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة : ٦٠] .

وقد يكون المؤكّد عامله موافقاً له معنى ولفظاً، كقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [التساء : ٧٩] . يُنظر : ابن النّاظم ٣٣٣، ٣٣٤ .

(٤) في أ : مذكراً، وهو تحريف .

(٥) في أ : معرفتهما، وفي ب : معرفتهما؛ والتصويب من ابن النّاظم .

(٦) في ب : فإن، وهو تحريف .

نحو: (هو زيد معلوماً)، قال الشاعر :

أنا ابنُ دَارَةٍ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بَدَارَةٌ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ؟^(١)
 أو فخر، نحو : (أنا فلان بطلاً شجاعاً)؛ أو تعظيم، نحو : (هو
 فلانٌ جليلاً مهيباً)؛ أو تحقير، نحو : ([هو]^(٢) فلان مأخوذاً
 مقهوراً)؛ أو تصاغر، نحو : (أنا عبدك فقيراً إليك)؛ أو وعيد، نحو : (أنا
 فلان متمكناً منك)؛ أو غير ذلك كما هو في ([زيد]^(٣) أبوك
 عطوفاً).

والعامل في الحال^(٤) من هذا النوع مضمراً بعد الخبر، تقديره: (أحقه

(١) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لسالم بن دارة، من قصيدة يهجو بها بني فزارة .

(و دارة) : اسم أمه؛ سُمِّيَتْ بذلك لجمالها تشبيهاً بدارة القمر .

والمعنى : أنا ابن هذه المرأة، ونسبي معروف بها؛ وليس فيها من المعرفة ما يوجبُ
 القُدْح في النسب، أو الطَّعن في الشَّرَف .

والتَّشَاهُد فيه : (معروفاً) فَإِنَّه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبله .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٧٩/٢، والخصائص ٢٦٨/٢، ٦٠/٣،

وأماي ابن الشَّجَرِيّ ٢٢/٣، وشرح المفصَّل ٦٤/٢، والملخَّص ٣٩٢،

وشرح التَّسهيل ٣٥٧/٢، وابن النَّاطِم ٣٣٥، وشرح الشَّدور ٢٣٤،

وابن عقيل ٥٩٣/١، وشفاء العليل ٥٣٩/٢، والمقاصد التَّحويَّة ١٨٦/٣،

والهمع ٤٠/٤ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السِّياق؛ ابن النَّاطِم ٣٣٦ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السِّياق؛ ابن النَّاطِم ٣٣٦ .

(٤) ذكر الشَّارِح — رحمه الله — في العامل قولين؛ وبقي القولُ الثالث : وهو أنَّ العامل =

وأعرفه) إن كان المبتدأ غير (أنا)؛ فإن كان (أنا) فالتقدير : (أحقُّ وأعرف)؛ وقال الزَّجَّاجُ^(١): «العامل هو الخير بتأوله اسماً»^(٢).

ويمنع من تقديم الحال^(٣) على صاحبها أسباب؛ منها : اقتران [الحال]^(٤) بـ(إلا) لفظاً أو معنى، نحو : (ما قام زيدٌ إلاَّ مُسرِعاً) و(إنَّما^(٥) قام زيدٌ مُسرِعاً) .

ومنها: أن يكون صاحبها مجروراً بالإضافة، نحو: (عرفت قيامَ زيدٍ

= هو المبتدأ لتضمُّنه معنى (تنبه)؛ وعليه ابن خروف .

يُنظر : شرح التسهيل ٣٥٨/٢، وابن الناظم ٣٣٦، والارتشاف ٣٦٣/٢، والتصريح ٣٨٨/١، والهمع ٤٠/٤ .

(١) يُنظر هذا القول في : شرح التسهيل ٣٥٨/٢، وابن الناظم ٣٣٦، والارتشاف ٣٦٣/٢. والزَّجَّاج هو : أبو إسحاق إبراهيم بن السريِّ بن سهل، التَّحَوِّي، البصريُّ : لزم الميرد؛ ومن مصنفاته : معاني القرآن، وفعلت وأفعلت، وما ينصرف وما لا ينصرف؛ توفي سنة (٣١١هـ) .

يُنظر : طبقات التَّحَوِّيِّين واللُّغَوِّيِّين ١١١، ونزهة الألباء ١٨٣، وإنباه الرواة ١٩٤/١، وإشارة التَّعْيِين ١٢، وبُغْيَةِ الوُعَاة ٤١١/١ .

(٢) في ب : المسمَّى .

(٣) ويجب تقديم الحال على صاحبها لأسباب :

منها : كون صاحبها مقروناً بـ(إلا) أو ما في معناها؛ نحو : (ما قام مسرعاً إلاَّ زيدٌ) و (إنَّما قام مسرعاً زيدٌ) .

ومنها : إضافة صاحبها إلى ضمير ما لا يس الحال؛ نحو : (جاء زائراً هنذاً أخوها) و(وانطلق منقاداً لعمرو صاحبه) . ابن الناظم ٣٢٢ .

(٤) (الحال) ساقطة من أ .

(٥) في كلتا التَّسَخُّتَيْن : ومنها، والتَّصْوِيب من ابن الناظم ٣٢٢ .

مُسْرِعاً) و(هذا شَارِبُ السَّوِيقِ ملتوتاً)^(١). لا يجوز في هذا التّقديم^(٢)،
 لئلاً يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا قبله^(٣)؛ لأنَّ نسبة
 المضاف إليه من المضاف كنسبة/ الصّلة من الموصول؛ فلذلك لا^(٤) يتقدّم
 ما يتعلّق بالمضاف إليه على المضاف .

وحقّ الحال أن تدلّ^(٥) على نفس ما دلّ عليه نفس صاحبها،
 كالخير^(٦) بالنسبة إلى المبتدأ، ومقتضى هذا لا يكون المصدر حالاً^(٧)؛ لئلاً
 يلزم الإخبار بمعنى عن عين؛ فإن ورد شيء من ذلك حُفِظَ ولا يُقاس عليه
 إلاّ فيما قلّ؛ ومنه قولهم: (طلع زيدٌ علينا بَغْتَةً) و(قتلته صَبْرًا)^(٨) و(لقيته
 فجأةً) و (كلمته شفاهاً) و(أتيته ركضاً) .

(١) لَتَّ السَّوِيقِ والأقِطِ ونحوهما يُلْتَهُ لَتًّا : خلطه بالماء ونحوه؛ ولَتَّ السَّوِيقِ أي: بلّهُ.
 اللّسان (لت) ٨٢/٢ .

(٢) في أ : التّقدير، وهو تحريف .

(٣) في كلتا النسختين : ولا بعده؛ والتّصويب من ابن النّاظم .

(٤) في أ: ما .

(٥) في ب: يدل .

(٦) في ب: والخير .

(٧) في وقوع المصدر حالاً خلافاً بين العلماء، تعرّضنا له في باب المصدر .

فليراجع هناك ص ٣٥٤ .

(٨) أصل الصَّبْر : الحبس؛ وكلُّ مَنْ حَبَسَ شيئاً فقد صَبَرَهُ؛ ويقال : (قُتِلَ فلانٌ

صَبْرًا) : إذا حُبِسَ . اللّسان (صبر) ٤٣٨/٤ .

وقد اطرَدَ وروُدُ المصدرِ حالاً في أشياء^(١):

منها: قولهم: (أنت الرجلُ علماً وأدباً)^(٢) و([زَيْدٌ]^(٣) زُهَيْرٌ شِعْراً، وَحَاتِمٌ^(٤) جُوداً، وَالْأَخْنَفُ حِلْمًا) أي: مثل زهيرٍ في حالِ شِعْرٍ، وَحَاتِمٍ في حالِ جُودٍ^(٥).

ومن وُرود (كان) مقدراً بعد المصدر، عاملاً في الحال، قولهم^(٦): (ضربي زيداً قائماً) و(شربي السويق ملتوتاً) [تقديره: (إذا كان قائماً) و(إذا كان ملتوتاً)]^(٧) ف(كان) هي العاملة؛ وهي تامة لا ناقصة.

وعلى ذلك قياس ما أضيف إلى المصدر من الأسماء التي بمعنى التفضيل، كقولك^(٨): (أجود ضربي زيداً قائماً) و (أحسن أفعالك مطيعاً)^(٩)؛ لأن أفعال بعض ما يضاف إليه .

ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول^(١٠)، كقولك: (ضربت زيداً

(١) يُنظر : ابن الناظم ٣١٧ .

(٢) أي : الكامل في حال علم وأدب .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٤) في أ: خاتم، وهو تصحيف .

(٥) في أ: حود، وهو تصحيف .

(٦) في كلتا النسختين : كقولهم؛ والأنسب أن يقال : قولهم .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٨) في أب: كقوله .

(٩) في أ : معطياً .

(١٠) في ب : والمفعول .

قائماً) فيُحتمل أن يكون حالاً من الفاعل، أو من المفعول، أو هيئتهما، كقولك: (جاءني زيّد وعمرو مسرعين)، ومنه قولُ عنترة:

مَتَى مَا تَلَقَّنِي ^(١) فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ ^(٢) أَلَيْتِكَ وَتُسْتَطَارَا ^(٣)
ومنه قولُ الشّاعر:

تَعَلَّقْتُ لَيْلَى بَعْدَ عَشْرِ مَضَتْ وَلَمْ يَبْدُ لِلْأُتْرَابِ مِنْ نَهْدِهَا ^(٤) حَجْمُ
صَغِيرَيْنِ نَرَعَى الْبَهْمَ يَا لَيْتَ أَنَا مَدَى الدَّهْرِ لَمْ نَكْبُرْ وَلَمْ تَكْبُرْ ^(٥) الْبَهْمُ ^(٦)

(١) في أ: تلقي، وهو تحريف .

(٢) في ب: رواكف .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر .

و (ترجُف) : تضطرب وتتحرك . و (الروانف) : جمع رانفة؛ والرّانفة : أسفل الإلية، وطرفها ممّا يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائماً . و (تستطاراً) من قولهم : استطير الشّيء : إذا طير .

والمعنى : متى تلقي مفردين يتأبك الخوف وتضطرب روانف إيتيك وتكاد تطير . والشّاهد فيه (فردين) فإثنه واقعٌ حالاً من الفاعل والمفعول جميعاً .

يُنظر هذا البيت في : أسرار العربيّة ١٩١، وشرح المفصل ٥٥/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٦٠/١، وابن النّاظم ٣٣٢، واللّسان (طير) ٥١٣/٤، (رنف) ١٢٧/٩، وشفاء العليل ٥٣٥/٢، والمقاصد التّحويّة ١٧٤/٣، والتّصريح ٢٩٤/٢، والخزانة ٢٩٧/٤، والذّيوان ٢٣٤ .

(٤) في ب : صدرها .

(٥) في ب: يكبر .

(٦) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للمجنون؛ وكان هو وليلى يرعيان البهْم وهما صبيّان، فعلقها علاقة الصّبيّ، فقال هذه الأبيات .

و(الأتراب): جمع ترّب، وهو الرّقيق من سنّ واحد .

وكما^(١) جاز تعدّد خبر المبتدأ وهو مفردٌ، كقولك: (زيدٌ عالم جوادٌ) فـ [كذلك] ^(٢) تقول: (جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً)^(٣).
وكما^(٤) جاز أن يبتدأ بالثكرة^(٥) بشرط وضوح المعنى وإزالة اللبس؛
فكذلك^(٦) صاحب الحال جائز تنكيره بما يسوّغ له ذلك؛ فمنها تقدّم
الحال عليه، كقولك: (هذا قائماً رجلاً)؛ فبالّتقدّم^(٧) امتنع أن يكون صفةً
للتكرة؛ لأنّ الصّفة لا تتقدّم على الموصوف؛ فتعيّن أن يكون^(٨) حالاً،

= والشّاهد فيه : (صغيرين) حيث جاء الحال من الفاعل والمفعول بلفظ واحد،
والحال هو قوله : (صغيرين)؛ أما الفاعل فهو الضّمير في (تعلّقت)؛ وأمّا المفعول
فهو قوله : (ليلي) .

يُنظر هذا البيت في : الشّعْر والشّعراء ٣٧٤، ومجالس ثعلب ٥٣٢/٢، وأسرار
العربيّة ١٩٠، وتذكّرة النّحاة ٣٢٤، والخزانة ٢٣٠/٤، والديوان ٢٣٨ .

(١) في ب: وكلما.

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) الحال شبيهة بالخبر والتّعت؛ فيجوز أن تتعدّد وصاحبها مفردٌ، وأن تتعدّد وصاحبها
متعدّد. فالأوّل مثلّ له الشّارح؛ ومنع ابن عصفور جواز تعدّد الحال في هذا النّحو قياساً
على الظّرف. والثّاني؛ نحو (جاء زيدٌ وعمرو مُسرّعين) و(لقيته مصعداً منحدراً) .

يُنظر : المقرب ١٥٥/١، وشرح التّسهيل ٣٤٨/٢، وابن النّاطم ٣٣٢ .

(٤) في ب: وكلما.

(٥) «قد تقدّم أنّ الحال وصاحبها خبر ومخبر عنه في المعنى؛ فأصل صاحبها أن يكون
معرفة، كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة». ابن النّاطم ٣١٨ .

(٦) في أ: وكذلك.

(٧) في أ: فالّتقدير، وهو تحريف .

(٨) في أ: تكون.

ومنه ما أنشده سيويوه:

وَبِالْحِسْمِ مَنِّي بَيْنًا لَوْ عَلِمْتَهُ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي^(١) الْعَيْنَ تَشْهَدُ^(٢)

/ وكقول الآخر:

لَمِيَّةٌ مُوَحِّشًا^(٣) طَلَّلُ^(٤)

[٦٠/ب]

(١) في ب : وإن تشهد .

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، لم أقف على قائله .

و (بَيْنًا) : ظاهراً . و (الشُّحُوبُ) : تغيُّر اللون .

والمعنى : في جسدي تغيُّرٌ ظاهرٌ لو عرفته لعطفتَ عليّ؛ وإذا أحببت أن تري الشَّاهد فانظري إلى عينيّ فَإِنَّهُمَا تَحَدَّثَانِكَ حديثه .

والمشاهد فيه : (بَيْنًا) حيث جاءت الحال من التّكررة الّتي هي قوله : (شحوب) والمسوّغ تقدّمها على صاحبها؛ وهذا إنّما يجيء على مذهب سيويوه من جواز مجيء الحال من المبتدأ؛ وأما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من الضّمير المستكنّ في الخير؛ وحينئذ لا شاهد فيه .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٢٣/٢، والتّبصرة ٢٩٩/١، ٣٣٣/٢، وشرح الكافية الشّافية ٧٣٨/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٢/١، وابن النّاطم ٣١٩، وابن عقيل ٥٧٦/١، والمساعد ١٨/٢، وشفاء العليل ٥٢٦/٢، والمقاصد التّحويّة ١٤٧/٣، والأشموقيّ ١٧٥/٢ .

(٣) في أ: موحش.

(٤) هذا صدر بيتٍ من مجزوء الوافر، وعجزه :

يَلُوحُ كَأَنَّهُ حَلَلٌ

وهو لكثير عزة؛ وقال البغداديّ في الخزائنة ٢١١/٣ : ((وهذا البيت من روى أوّله :

لِعِزَّةٍ مُوَحِّشًا ...))، قال هو لكثير عزة؛ ومن رواه : (لَمِيَّةٌ مُوَحِّشًا) قال :

أو أن يتخصّص؛ إمّا بوصف^(١)، كقوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾^(٢)، وكقول الشاعر:

نَجَّيْتَ يَا رَبِّ^(٣) نُوحًا فَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلِكَ مَا حَرَّ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا^(٤)

= إنه لذي الرِّمّة؛ فإنّ (عزّة) اسم محبوبة كثير، و (مِية) اسم محبوبة ذي الرِّمّة)).
 و (موحشاً) : اسم فاعل من أوحش المنزل إذا خلا من أهله، والمراد : القفْر الذي لا أنيس فيه . و (طلل) : هو ما بقي شاخصاً من آثار الديار . و (يلوح) : يظهر، ويلمع . و (خلل) : جمع خلّة؛ وهي: بطانة منقوشة بالمعادن تغشى بها أحفان السيوف .

والمعنى : أنّ دار مِية قد أفقرت من أهلها، ودرست معالمها، ولم يبق منها إلا آثار ضئيلة، تظهر للرّائي كأنّها نقوش في البطائن التي تغشى بها أحفان السيوف .
 والشاهد فيه : (مُوحشاً طلل) حيث وقعت (موحشاً) حال من (طلل) وهو نكرة؛ وسوّغ ذلك تقدّم الحال عليها . وقيل : إنه حال من الضمير المستكنّ في الخبر؛ وهذا الضمير معرفة وإن كان مرجعه - وهو المبتدأ - نكرة؛ وحينئذ لا شاهد فيه؛ وهو قول جمهور البصريين .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٢٣/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٦٧/١، والمسائل العضديّات ٢٣٠، والخصائص ٤٩٢/٢، وأسرار العربيّة ١٤٧، ونتائج الفكر ٢٣٥، وأوضح المسالك ٨٢/٢، والمقاصد التّحويّة ١٦٣/٣، والتّصريح ٣٧٥/١، والخزانة ٢٠٩/٣، وديوان كثير ٥٠٦ .

(١) وإمّا بإضافة، كقوله تعالى ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَامًا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾

[فصّلت : ١٠] . يُنظر : ابن النّاظم ٣٢٠ .

(٢) الآية: ٤، وبعض الآية : ٥ من سورة الدّخان .

(٣) في ب: يرب .

(٤) هذا بيت من البسيط، ولم أقف على قائله .

و(الفلک): السّفينة. و (ماحر): من مَحَرَّتِ السّفينة : إذا جَرَّتْ تشقُّ الماء مع صوت. =

وإمّا أن يتقدّم صاحب الحال نفي، أو نهي، أو استفهام، كقولك:
 (ما أتاني من أحدٍ إلا رَاكباً) .
 والنهي منه قولُ الطَّرِمَّاحِ^(١):
 لَا يَرَكُنُنْ أَحَدًا إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ^(٢)

= و (اليَمِّ) : البحر، أو الماء . و (مشحوناً) : مملوءاً .

والشاهد فيه : (مشحوناً) حيث وقع حالاً من التكررة — فُلُكْ —؛ وسوِّغ ذلك الوصف بـ (ما خر) .

يُنظر هذا البيت في : شرح التسهيل ٣٣١/٢، وابن الناظم ٣١٩، وأوضح المسالك ٨٤/٢، وابن عقيل ٥٧٨/١، وشفاء العليل ٥٢٥/٢، والمقاصد التحوّية ١٤٩/٣، والتصريح ٣٧٦/١، والأشئوي ١٧٥/٢ .

(١) هو : الحَكَم بن حَكِيم بن الحَكَم بن نَفَر بن قَيْس بن جَحْدَر الطَّائِيّ، يكنى أبا نَفَر؛ والطَّرِمَّاح في اللّغة : الطّويل؛ وهو شاعرٌ إسلاميٌّ، خارجيٌّ، وخطيب . يُنظر : الشّعر والشّعراء ٣٨٨، والمؤتلف والمختلف ٢١٩، والأغاني ٤٣/١٢، والخزّانة ٧٤/٨ .

(٢) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لِقَطْرِيّ بنِ الفُجَاءَةِ؛ وقد نسبهُ الشّارح وابن الناظم إلى الطَّرِمَّاح؛ وربّما كان هذا سهواً منهما أو من النّسّاخ .

و (الرُّكُون) : الميل . و (الإِحْجَام) : التناخُر والتّكول عن لقاء العدوِّ . و(الوغي) : الحرب . و (الحِمَام) : الموت .

والشاهد فيه : (مُتَخَوِّفًا) حيث وقع حالاً من التكررة — أَحَدًا —؛ وسوِّغ ذلك وُقوع التكررة بعد التّهي .

يُنظر هذا البيت في : شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٦/١، وشرح الحماسة للتبريزي ٣٥/١، وشرح الكافية الشّافية ٧٣٩/٢، وشرح التسهيل ٣٣٢/٢، وابن الناظم ٣٢٠، =

ومثال ما تقدّم الاستفهام، قولك^(١): (أَجَاءَكَ^(٢) رَجُلٌ رَاكِبًا؟)،
ومنه قولُ الشّاعر:

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي^(٣) إِبْعَادِهَا الْأَمَلَامَ^(٤)؟
وقد تقع الجملة حالاً^(٥)؛ وهي إمّا اسميّة، وإمّا فعليّة؛ فإن كانت

= وأوضح المسالك ٨٥/٢، وابن عقيل ٥٨٠/١، والمقاصد التحوّية ١٥٠/٣، والتصريح ٣٧٧/١، والهمع ٢١/٤، والخزانة ١٦٣/١٠، وديوان شعر الخوارج ١٢٦.

(١) في أ: كقولك.

(٢) في أ: أحاك.

(٣) في ب: من.

(٤) هذا بيتٌ من البسيط، لرجلٍ من طيء، لم أقف على اسمه .

(صاح): أصله صاحبي، فرخّم بحذف آخره ترخيماً غير قياسي، إذ هو في غير علم، وقياس الترخيم أن يكون في الأعلام. و (هل حُمَّ عيش) أي: هل قُدِّرَ عيش . والمعنى: يا صاحبي هل قُدِّرَ للإنسان حياة دائمة في الدنيا؟، أو أن يعيش عيشة هنيئة لا يشوبها كَدْر؟، فيكون لك العذر في هذه الآمال البعيدة .

والشّاهد فيه: (باقياً) حيث وقع حالاً من التّكرة - عيش -؛ وسوّغ ذلك وقوع التّكرة بعد الاستفهام .

يُنظر هذا البيت في: شرح التسهيل ٣٣٢/٢، وابن الناظم ٣٢١، وأوضح المسالك ٨٧/٢، وابن عقيل ٥٨٠/١، وشفاء العليل ٥٢٦/٢، والمقاصد التحوّية ١٥٣/٣، والتصريح ٣٧٧/١، والهمع ٢٢/٤، والأشموقيّ ١٧٦/٢، وشعر طيء ٧٩٢/٢ .

(٥) تقع الحال جملة بأربعة شروط :

الأوّل: كون الجملة خبريّة؛ وهي المحتملة للصدّق والكذب؛ وهذا الشرط مُجمَع عليه؛ لأنّ الحال بمثابة التّعت، وهو لا يكون جملة إنشائيّة .

فعليةً فلا تخلو^(١) من أن تكون مُصدِّرةً بفعلٍ مُضارعٍ، أو ماضٍ؛ فإن كانت بمضارعٍ مثبتٍ خالٍ من^(٢) (قد) لزم الضمير وترك الواو، كقولك: (جاء زيدٌ يضحك) و(قدِمَ تُقادُ الجنائبُ بين^(٣) يديه)؛ ولا يجوز: (ويضحك^(٤)).

فإن^(٥) كان / مقرونًا بـ (قد) لزمته الواو^(٦).

[١ / ٦١]

= والثاني : أن تكون غير مُصدِّرةً بدليل استقبال، كـ (السين) و (سوف) و (لن).
والثالث : ألا تكون الجملة تعجبية .

والرابع : أن تكون الجملة مرتبطة؛ إما بالواو والضمير معاً لتقوية الربط، نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [البقرة : ٢٤٣]؛ أو بالضمير فقط دون الواو، نحو قوله تعالى : ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [البقرة : ٣٦]؛ أو بالواو فقط دون الضمير، نحو قوله تعالى : ﴿ لَنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [يوسف : ١٤] .

يُنظر: أوضح المسالك ١٠٣/٢، والتصريح ٣٨٩/١، والهمع ٤٢/٤، والأشموقي ١٨٦/٢.

(١) في أ: يخلو.

(٢) في أ: من حال قد.

(٣) في أ: من بين.

(٤) فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أول على إضمار مبتدأ بعد الواو، ويكون

المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ، نحو قولهم : (قُمْتُ وَأَصُكُ عَيْنَهُ)، وقوله :

فَلَمَّا حَشِيَتْ أَظْفَارِهِمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالَكَا

يُنظر : شرح التسهيل ٣٦٧/٢، وابن الناظم ٣٣٧، وابن عقيل ٥٩٥/١، والأشموقي ١٨٧/٢.

(٥) في ب : وإن .

(٦) كما في قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾ [الصَّف : ٥] .

وإن كانت غير مصدرية بمضارع مثبت؛ فالغالب مجيئها بالضمير^(١)،
أو بالواو، أو بهما جميعاً .

فإن كانت مصدرية بمضارع منفي؛ فالتائي^(٢) إمّا (لا)، وإمّا (لم)؛
فإن كان (لا) فالأكثر مجيئه بالضمير^(٣) وترك الواو^(٤)، كقول الشاعر :
لَوْ أَنَّ قَوْمًا لَارْتَفَاعِ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتَهَا لَا أُحْجَبُ^(٥)
وإن كان (لم) كثر أفراد الضمير، والاستغناء عنه بالواو، والجمع بينهما.

(١) في أ : بالضم، وهو تحريف .

(٢) في أ : فالتائي .

(٣) في أ : بالضم، وهو تحريف .

(٤) فإن ورد بالواو أول على إضمار مبتدأ على الأصح؛ كقراءة ابن ذكوان ﴿فَأَسْقِمَا
وَلَا تَسْعَانِ﴾ [يونس : ٨٩]، وكقول الشاعر :

أَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبَيْضُ أَبًا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبٍ

وفي كلام ابن النّاطم خلاف ذلك .

يُنظر : شرح التسهيل ٣٦٨/٢، وابن النّاطم ٣٣٩، وابن عقيل ٥٩٨/١، والأشْموني
١٨٩/٢ .

(٥) هذا بيت من الكامل، ولم أقف على قائله .

(أحجب) : أَمْنَع .

والمعنى : لو أن قوماً وصلوا إلى ذروة المجد بارتفاع قبيلتهم دخلت السماء، لا أَمْنَع
من دخولها .

والشاهد فيه : (لا أحجب) حيث أتت الحال جملة مصدرية بمضارع منفي بـ(لا)
بدون الواو؛ وهو الأكثر .

يُنظر هذا البيت في : ابن النّاطم ٣٣٨، وشفاء العليل ٥٤٠/٢، والمقاصد النحوية
١٩١/٣، والأشْموني ١٨٨/٢ .

فالأول^(١)؛ كقوله تعالى: ﴿فَاتَّقِلُّوا بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلِهِ لَمْ يَمَسَّ لَهُمْ سُوءٌ﴾^(٢)،
وكقول زهير:

كَأَنَّ فُتَاتَ الْعَهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ^(٣) لَمْ يُحَطِّمْ^(٤)
والثاني؛ كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا
أَنْفُسُهُمْ﴾^(٥)، [و] ^(٦) كقول عنترة:
وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أُمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَيَّ ابْنِي ضَمُّضَمٌ^(٧)

(١) في أ: بالأول.

(٢) من الآية : ١٧٤ من سورة آل عمران .

(٣) في ب: السعيا، وهو تحريف.

(٤) هذا بيتٌ من الطويل .

و(فُتَاتُ الْعَهْنِ): قَطَعُهُ وَمَا تَنَاطَرَ مِنْهُ. و(الْعَهْنِ): الصَّوْفُ؛ وَأَرَادَ بِهِ هُنَا: الصَّوْفُ الْمَصْبُوغَ الْأَحْمَرَ الَّذِي تَزَيَّنَ بِهِ الْهُوَادِجُ. و(الْفَنَاءُ): مَقْصُورٌ، الْوَاحِدُ فَنَاءَةٌ: عَنبُ الثَّلَبِ، وَيُقَالُ: نَبْتُ آخِرٍ؛ وَقِيلَ: هُوَ شَجَرٌ ذُو حَبِّ أَحْمَرٍ. و(لَمْ يُحَطِّمْ): لَمْ يَكْسِرْ وَلَمْ يَتَفَتَّتْ .
والمعنى : كَانَ قَطَعَ الصَّوْفَ الْمَصْبُوغَ الَّذِي زَيَّنَتْ بِهِ الْهُوَادِجُ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلَتْهُ هَؤُلَاءِ النَّسُوءِ حَبُّ عَنبِ الثَّلَبِ فِي حَالِ كَوْنِهِ غَيْرَ مُحَطَّمٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَحَطَّمَ زَايِلَهُ لَوْنُهُ .
والتَّشَاهُدُ فِيهِ: (لَمْ يُحَطِّمْ) حَيْثُ جَاءَتْ الْجُمْلَةُ الْحَالِيَّةُ الَّتِي فَعَلَهَا مُضَارِعٌ مَنْفِيٌّ بِمَجْرَدَةٍ مِنَ الْوَاوِ.

يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٣٦١/٢، ٣٦٨، وَابْنِ النَّازِمِ ٣٤٠، وَاللِّسَانِ (فَتْ ٦٥/٢، (فني) ١٦٥/١٥، وَشَفَاءَ الْعَلِيلِ ٥٤٧/٢، وَالْمَقَاصِدَ التَّحْوِيَّةَ ٣/١٩٤، وَالْأَشْمُوخِيَّ ١٩١/٢.

(٥) من الآية : ٦ من سورة التور .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٧) هذا بيتٌ من الكامل .

والثالث؛ كقوله تعالى : ﴿ أَوْ قَالَ أُوْحِي إِلَيَّ وَلَمْ يُوحِ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾^(١) ،
و كقول الشاعر :

سَقَطَ النَّصِيفُ^(٢) وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلْتَهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَدِ^(٣)

[٦١/ب]

/ وإن كانت مُصَدَّرَةٌ بفعلٍ مَاضٍ؛ فَإِنْ [كَانَ]^(٤) بعد (إِلَّا) أو قبل (أَوْ) لَزِمَ الضَّمِيرُ وترك الواو، كقوله تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾^(٥)، ومنه قولُ الشاعر:

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَلًا وَلَا تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَخِلًا^(٦)

= (والبني ضَمُضَم) هما: هرم وحصين؛ وكان عنترة قد قتل أباهما ضَمُضَمًا، فكانا يتوعَدانه. والشاهد فيه: (وَلَمْ تُرِدْ) حيث وقع المضارع المنفي بـ(لم) حالاً مقرونًا بالواو. يُنظر هذا البيت في: الشعر والشعراء ١٥٠، وحماسة البحرني ٤٣، وشرح التسهيل ٣٦٩/٢، وابن الناطم ٣٤٠، والمقاصد التحوية ١٩٨/٣، والأشموقي ١٩١/٢، والخزانة ١٢٩/١، والديوان ٢٢١.

(١) من الآية: ٩٣ من سورة الأنعام.

(٢) هذا بيتٌ من الكامل، وهو للتأبغة الديبائي.

و (التصيف) : الخمار الذي تتخمر به المرأة.

والشاهد فيه: (وَلَمْ تُرِدْ) حيث وقع المضارع المنفي بـ(لم) حالاً مقرونًا بالواو والضمير.

يُنظر هذا البيت في: الشعر والشعراء ٩٢، وشرح التسهيل ٣٧٠/٢، وابن الناطم

٣٤٠، والمقاصد التحوية ٢٠١/٣، والأشموقي ١٩١/٢، والديوان ٩٣.

(٣) في ب: الضف وهو تحريف.

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب.

(٥) من الآية: ٣٠ من سورة يس.

(٦) هذا بيتٌ من البسيط، ولم أقف على قائله.

فإن لم يكن^(١) بعد (إلا) ولا قبل (أو)؛ فالأكثر اقترانه في الإثبات^(٢) بـ(الواو) و(قد) مع الضمير، [ودونه]^(٣).

فالأوّل [كقوله تعالى]^(٤): ﴿أَفَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ﴾^(٥).

والثاني؛ كقولك^(٦): (جاء زيدٌ وقد طلعت الشمس).

ويقل^(٧) تجريده من (الواو) و(قد)^(٨)، كقول الشاعر:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ هِزَّةٌ كَمَا اتَّفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلُّهُ الْقَطْرُ^(٩)

= والشاهد فيه: (جار) حيث وقع حالاً وهو ماضٍ، ولم يجيء معها (قد) و(الواو)؛ لكون الماضي قد عطف عليه بـ(أو)؛ وكذا الكلام في قوله: (جاد)؛ وكذا إذا وقع بعد (إلا).
يُنظر هذا البيتُ في: شرح عمدة الحفاظ ١/٤٤٩، وابن النّاطم ٣٤١، وشفاء العليل ١/٥٤١، والمقاصد التّحويّة ٣/٢٠٢، والهمع ٤/٤٥، والأشْمونيّ ٢/١٨٨، والدرر ٤/١٤.

(١) في أ: لم تكن.

(٢) في أ: الايات.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق، وهي من ابن النّاطم ٢٤١.

(٤) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق .

(٥) من الآية : ٧٥ من سورة البقرة .

(٦) في أ: كقوله.

(٧) في ب: ونقل.

(٨) وأقلّ منه تجريده من (قد) وحده، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا﴾

[آل عمران : ١٦٨] . يُنظر: ابن النّاطم ٣٤١ .

(٩) هذا البيتُ تقدّم تخريجه في ص ٢٥١ .

وأولى منه تجريده من (الواو)، كقول الشاعر :

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ البَلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الهَوَاطِلُ^(١)

فإن كانت الجملة اسمية^(٢) فلا بُدَّ فيها من رابط؛ إمَّا عائد^(٣)،

وإمَّا واو الحال، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُتَدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٤)؛

= والشاهد فيه هنا : (بلله القطر) فالجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محلّ نصب حال؛ والكثير في مثلها أن تكون مقترنة بـ(قد)، أو بـ(قد) و (الواو) جميعاً، أو بـ(الواو) وحدها؛ ويقلّ تجريدها من (الواو) و (قد) كما هنا .
(١) هذا بيتٌ من الطويل، وهو للتأبغة الذبياني .

و (الربع) : المنزل . و (البلى) : من بلي الثوب إذا خَلَقَ . و (معارفها) : ما كان متعارفاً منها . و(السَّارِيَاتُ): جمع سارية؛ وهي : السحابة التي تأتي ليلاً. و(الهواطل): جمع هاطلة، من الهطل؛ وهو : تتابع المطر وسيلانه .

والشاهد فيه : (قد غَيَّرَ البَلَى) حيث وقع حالاً وهو ماضٍ مقرون بـ(قد) دون (الواو)؛ وهو قليلٌ بالنسبة إلى مجيئه بهما، وأقلُّ منهما تجريده منهما .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح عمدة الحفاظ ٤٥٢/١، وشرح التسهيل ٣٧٢/٢، وابن النّاطم ٣٤٢، وشفاء العليل ٥٤٩/٢، والمقاصد التحوّية ٢٠٣/٣، والأشموقي ١٩٠/٢، والديوان ٨٧ .

(٢) فإن لم تكن مؤكدة؛ فالأكثر مجيئها بالواو مع الضمير ودونه؛ فالأول كآية التي ذكرها الشّارح، والثاني كقوله تعالى : ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ [الأنفال : ٥] .
يُنظر : ابن النّاطم ٣٤٢ .

(٣) العائد هو : الضمير الذي يعود على صاحب الحال .

(٤) من الآية : ٢٢ من سورة البقرة .

وقد يستغنى بالضمير عن/ الواو، كقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾^(١)، ومنه قول الشاعر:

وَلَوْلَا جَنَّانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى قَوْمِهِ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ^(٢)
وكقول الآخر:

ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ الْمِسْكِ بِهِمْ يُلْحِفُونَ الْأَرْضَ هُدَّابَ الْأَزْرِ^(٣)

(١) من الآية : ٣٦ من سورة البقرة .

(٢) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لسلامة بن جندل .

و (جنان الليل): شدة ظلمته وادلهمامه . و(آب): رجع . و(سرباله): قميصه .
والمعنى: لولا ظلامُ الليل ما رجع عامرٌ إلى قومه، حال كونه سليم السربال لم يمزق .
والشاهد فيه: (سرباله لم يمزق) حيث جاءت هذه الجملة الاسمية حالاً، مستغنية بالضمير عن الواو .

يُنظر هذا البيتُ في : مجاز القرآن ١/١٩٩، والأصمعيّات ١٣٥، ودلائل الإعجاز ٢٠٤، وابن التاظم ٣٤٣، واللّسان (جنن) ١٣/٩٢، والمقاصد التحوّية ٣/٢١٠، والأشباه والتّظائر ٧/٢٢، والأشمونيّ ٢/١٩٠، والذّيوان ١٧٦ .

(٣) هذا بيتٌ من الرّمل، وهو لطرفة بن العبد .

و (عبق المسك بهم) أي : رائحة الطّيب ملاصقة لهم . و (الهدّاب) : الطّرة .
والمعنى : راح هؤلاء تصاحبهم رائحة المسك، يجرون أزهرهم على الأرض خيلاء، ويغطونها بها .

والشّاهد فيه: (عبق المسك بهم) حيث جاءت هذه الجملة الاسمية حالاً، مستغنية بالضمير عن الواو .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحفاظ ١/٤٥٦، وشرح التّسهيل ٢/٣٦٥، =

[وقد يُستغنى بالواو عن الضمير]^(١)، ومنه: (أَتَيْتَكَ وَزَيْدٌ قَائِمٌ)،

قال الشاعر :

وَقَدْ أَعْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا^(٢)
.....

وإن كانت الجملة مؤكدة؛ لزم الضمير وترك الواو، نحو: (هو الحقّ

لا شبهة فيه)، [و﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾]^(٣)].^(٤)

= وابن التّائزم ٣٤٣، واللّسان (لح ف) ٣١٤/٩، وشفاء العليل ٥٤٤/٢، والمقاصد التّحويّة ٢٠٨/٣، والأشموبيّ ١٩٠/٢، والديوان ٦٥ .

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق . ويُنظر : شرح التّسهيل ٣٦٢/٢ .

(٢) هذا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطّوِيلِ، وعجزه :

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

وهو لامرئ القيس .

و (الوكنات) : المواضع التي تأوي إليها الطّير . و (المنجرد) : الماضي في السّير، أو قليل الشعر قصيره . و (الأوابد) : الوحوش . و (الهيكل) : الفرس العظيم الجرم .

والشّاهد فيه : (والطّير في وكناتها) حيث جاءت هذه الجملة الاسميّة حالاً، مستغنيةً بالواو عن الضمير .

يُنظر هذا البيت في : شرح المفصل ٦٩/٢، وشرح التّسهيل ٣٦٣/٢، ورفص الملباني ٤٥٦، والمعني ٦٠٧، وشفاء العليل ٥٤٥/٢، والأشباه والنّظائر ٤١/٣، والخزانة ١٥٦/٣، والديوان ١٩ .

(٣) من الآية : ٢ من سورة البقرة .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

ويحذف عامل الحال جوازاً؛ لحضور معناه، كقولك للراحِل^(١):
(راشداً مهدياً)، وللقادم من سَفَرٍ: (مسروراً مأجوراً) بإضمار
(تذهبُ)، و (رجعتَ)؛ أو لتقدُّم ذكره، نحو قولك: (راكباً) لمن قال:
(كيف جئتُ؟) .

ويُحذف^(٢) إذا بُيِّنَ بها ازدياد تَمَنٍ شيئاً فشيئاً، كقولك: (بعهُ
بدرهم فصاعداً) أي: فذهب الثمن صاعداً، و (تصدَّق بدينارٍ فسافلاً)^(٣)
و(بعته يداً بيد) و(بعته مناقداً)^(٤)؛ ففي هذه الأسماء معنى المشتقة
من الأفعال .

(١) في أ: للراجل، وهو تصحيف.

(٢) في أ: وتحذف. أي : وجوباً، ويُحذف في غير هذا، في المواضع التالية:

١- الحال المؤكدة لمضمون جملة؛ نحو: (زيدٌ أبوك عطوفاً) .

٢- الحال الثابتة مناب الخبر؛ نحو: (ضربي زيداً قائماً) .

٣- أن تدلَّ الحال على توبيخ؛ نحو : (أقائماً وقد قعد الناس ؟) أي: أتوجد؟

و (أتميماً مرّةً وقيسيماً أخرى ؟) أي : أنتحوّل ؟ .

٤- وسماعاً في غير ذلك؛ نحو: (هنيئاً لك) أي: ثبت لك الخير هنيئاً،
أو أهناًك هنيئاً .

يُنظر: ابن التاظم ٣٤٤، وأوضح المسالك ١٠٧/٢، وابن عقيل ٥٩٩/١، والتصريح

٣٩٣/١، والممع ٦٠/٤، ٦١ .

(٣) أي : فانحطَّ المتصدَّق به سافلاً .

(٤) في أ: مناقداً .

[٦٢/ب]

/ بَابُ التَّمْيِيزِ

وَإِنْ تُرِيدَ مَعْرِفَةَ التَّمْيِيزِ لِكَيْ تُعَدَّ مِنْ ذَوِي التَّمْيِيزِ
 فَهُوَ الَّذِي يُذَكَّرُ بَعْدَ الْعَدَدِ وَالْوِزْنَ^(١) وَالْكَئِيلِ وَمَذْرُوعِ الْيَدِ
 وَمَنْ إِذَا فَكَّرْتَ فِيهِ مُضْمَرَةٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذْكُرَهُ وَتُظْهِرَهُ
 تَقُولُ : عِنْدِي مَنَوَانِ زُبْدًا وَخَمْسَةَ وَأَرْبَعُونَ عَبْدًا
 وَقَدْ تَصَدَّقْتُ بِصَاعِ خَلَاً وَمَا لَهُ غَيْرُ جَرِيْبٍ نَخْلًا

التمييز - ويسمى مميّزاً، وتمييزاً، ومفسراً، وتفسيراً^(٢) - وهو يشبه الحال^(٣)؛ كونه اسماً نكرة يأتي بعد تمام الكلام .
 والفرق بينهما^(٤) : أن الحال يكون مشتقاً غالباً .

(١) في أ : وَالْكَئِيلِ وَالْوِزْنَ .

(٢) سمي تميّزاً وتفسيراً لأن «المراد به رفع الإهام وإزالة اللبس؛ وذلك نحو : أن تخبر بخير، أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً، فيتردد المخاطب فيها، فتنبهه على المراد بالتصّ على أحد احتمالاته تبيناً للغرض» . شرح المفصل ٧٠/٢ .

(٣) يتفق التمييز والحال في خمسة أمور، ذكر الشارح منها ثلاثة أمور؛ وبقي : أن يكونا منصوبين، رافعين للإهام . الأشموني ٢٠٢/٢ .

(٤) ويفترقان في سبعة أمور :

الأول : أن الحال تجيء جملة، وظرفاً، ومجروراً؛ والتمييز لا يكون إلا اسماً .

الثاني : أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها؛ والتمييز لا يكون كذلك .

الثالث : أن الحال مبيّنة للهيئات؛ والتمييز مبيّن للذوات .

الرابع : أن الحال تتعدد؛ بخلاف التمييز .

والتمييز: اسم جنس؛ فهو نكرة مضمّن^(١) معنى (من) لبيان ما قبله^(٢)؛ وهو ما دلّ على مقدارٍ أو^(٣) شبهه^(٤).
وأكثر ما يأتي تمييزاً لمفرد فيما كان مقداراً، والمقادير أربعة؛ [وهي]^(٥): المعدود، والموزون، والمكيل^(٦)، والممسوح؛ تقول^(٧) من ذلك:

= الخامس : أن الحال تتقدّم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، أو وصفاً يشبهه؛ ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح .
السادس : أن الحال تأتي مؤكّدة لعاملها؛ بخلاف التمييز .
السابع : أن حقّ الحال الاشتقاق؛ وحقّ التمييز الجُمود .
يُنظر : شرح عيون الإعراب ١٥٤، والمقتصد ١/٦٧٥، والتكت الحسان ٩٩، والهمع ٤/٧٢، والأشموئيّ ٢/٢٠٢ .

- (١) في ب : متضمّن .
(٢) «من إهام في اسم مجمل الحقيقة، أو إجمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله» .
ابن النّاطم ٣٤٦ .
(٣) في أ : وشبهه .
(٤) ما يشبه المقدار : هو ما يدلّ على قدر غير معيّن؛ لأنّه غير مقدّر بألة خاصّة؛ فالشّبيه بالوزن نحو : ﴿مِثْقَالِ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة : ٧]، والشّبيه بالكيل نحو : (نَحْيِي سَمْنًا)، والشّبيه بالمساحة نحو : ﴿وَلَوْ حِجْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف : ١٠٩] .
يُنظر : ابن النّاطم ٣٤٧، وأوضح المسالك ١١٠/٢، والتّصريح ١/٣٩٦، والأشموئيّ ٢/١٩٦ .
(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب؛ وفي أ : وهو؛ وما أثبتّه هو الأنسب .
(٦) في ب : والمكيول .
(٧) في ب : فتقول .

(أعطيتُ زيدًا عشرين درهماً، ومنوين عسلاً، وقفيزين بُراً، وذراعين حريراً) و (ما في السماء قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَاباً) .

[١/٦٣]

/ ويأتي مميّزاً لجملة، كقولك: (طاب زيدٌ نفساً) .

وتمييز^(١) المفرد إن بَيَّنَّ العدد فهو واجب الجرّ بالإضافة كوجوب^(٢) نصبه، وإن بَيَّنَّ غير العدد فحقّه النَّصب .

ويجوز جرّه بإضافة^(٣) المميّز إليه، إلاّ أن يكون مُضافاً إلى غيره؛ فتقول: (ما له شِبْرُ أَرْضٍ) و(له مَنَوا سَمْنٌ، وقفيزا بُرٌّ، وراقود^(٤) خَلٌّ، وخاتم حديد)؛ فإن^(٥) كان المميّز مضافاً^(٦) تعيّن النَّصب، كقولك: (له جُمَامٌ^(٧) الملوّك دقيّقا) .

(١) في ب : مميّز .

(٢) في ب : لوجوب .

والمعنى : أنّه واجب الجرّ بالإضافة إذا كان من ثلاثة إلى عشرة؛ كوجوب نصبه إذا كان من أحد عشر إلى تسع وتسعين .

(٣) في ب : بالاضلفة .

(٤) الرّاقود: دَنٌّ طويل الأسفل كهيئة الإردبة، يُسبَعُ بطنه بالقار، وجمعه: الرّواقيد؛ معرّب، وقال ابن دُرَيْدٍ: «لا أحسبه عربيّاً». وقيل: الرّاقود: إناء خرف مستطيل مقبّر .

يُنظر : المعرّب ٣٢٨، واللّسان (رقد) ١٨٣/٣ .

(٥) في ب : وإن .

(٦) بمعنى أنّه إذا أُضيف الدّالّ على مقدار إلى غير التّمييز وجب نصبُ التّمييز، نحو: (ما في السّماء قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَاباً) . ابن عقيل ٦٠٣/١ .

(٧) الجُمَامُ والجُمَامُ والجُمَامُ والجُمَامُ : الكيل إلى رأس المكيال؛ وقيل: جُمَامُهُ طَفَافُهُ، ولا يقال : جُمَامٌ - بالضمّ - إلاّ في الدّقيق وأشباهه؛ وهو ما علا رأسه بعد الامتلاء .

اللّسان (جهم) ١٠٦/١٢، ١٠٧ .

بَابُ نِعْمٍ وَبِئْسَ

وَمِنْهُ أَيْضًا نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلًا وَبِئْسَ عَبْدُ الدَّارِ مِنْهُ بَدَلًا
اعلم أن (نِعْمَ) و(بِئْسَ) فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ^(١)، وضعا للمدح
[العام]^(٢)، والذم العام .

وفيهما أربع لغات: (نِعْمَ) و(بِئْسَ) هذه الأصل^(٣)، و (نِعْمَ)
و(بِئْسَ) و(نِعْمَ) و (بِئْسَ) و(نِعْمَ) و(بِئْسَ) .

والدليل على فعليتهما: جوازُ [دخول]^(٤) تاء التانيث الساكنة
عليهما^(٥)، كقولك: (نعمت هند) و(بئست الجارية)^(٦)، وإن شئت قلت:

(١) هذا مذهب البصريين، والكسائي من الكوفيين؛ ومذهب الكوفيين أنهما اسمان
- كما سيوضحه الشارح رحمه الله - .

تُنظر هذه المسألة في: المقتضب ١٤١/٢، والأصول ١٣٠/١، وأمالي ابن الشجري
٤٠٤/٢، والإنصاف، المسألة الرابعة عشرة، ٩٧/١، وأسرار العربية ٩٦، والتبيين،
المسألة الأربعون، ٢٧٤، واللباب ١٨٠/١، وشرح المفصل ١٢٧/٧، وائتلاف
التصرة، فصل الفعل، المسألة الرابعة، ١١٥ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٣) قال سيويه في الكتاب ١٧٩/٢: «وأصلُ نِعْمٍ وَبِئْسَ: نِعِمَّ وَبِئْسَ؛ وهما الأصلان
اللذان وضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعلٌ لغير هذا المعنى» .

وَيُنظر: المقتضب ١٤٠/٢ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٥) في ب: عليها .

(٦) وهناك أدلة أخرى استدلل بها البصريون؛ منها :

(نعم المرأة)، ويجوز هذا مع المفرد المذكّر، والمؤنث، والمثنى، والمجموع؛ فتقول: (نعم الرجل زيد) و (نعم الرجلان أخواك) و(نعم الرجال إخوانك) و(نعم المرأتان هندٌ ودعدٌ) و(نعم النساء بنات عمك).

/ وقد جوّزوا في هذه المسألة في المخصوص^(١) بالمدح أو الذمّ أن يكون مبتدأ وخبره [الجملة]^(٢) التي قبله^(٣).

وأن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: (نعم الرجل هو زيد)^(٤).

[٦٣ / ب]

= ١- أن الضمير يتصل بهما على حدّ اتصاله بالأفعال؛ فإنهم قالوا: (نعم رجلين) و(نعموا رجالاً) كما قالوا: (قاما) و (قاموا) .

٢- أنّهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية؛ ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علة.

يُنظر: أسرار العربيّة ٩٦، والإنصاف، المسألة الرابعة عشرة، ١٠٤/١، ١١١، والتبيين، المسألة الأربعون، ٢٧٤، ٢٧٥، واللّباب ١٨٠/١، وشرح المفصل ١٢٧/٧، وشرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢ .

(١) في كلتا النسختين: المخصوص، والتصويب من ابن الناظم .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) في أ: إلى قبله .

(٤) هذان الوجهان ذكرهما معظم النحاة .

يُنظر: الكتاب ١٧٦/٢، والمقتضب ١٤١/٢، والأصول ١١٢/١، والتبصرة ٢٧٥/١.

وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: (زيدٌ المدوح)؛ وإليه ذهب ابن عصفور .

وقيل: هو بدلٌ من الفاعل، وإليه ذهب ابن كيسان .

يُنظر: المقرب ٦٩/١، والارتشاف ٢٥/٣، وابن عقيل ١٥٦/٢، والتصريح ٩٧/٢،

والهمع ٤١/٥، والأشموقي ٣٧/٣ .

وإمّا^(١) أن يكون مضمراً، مميّزاً بنكرة منصوب، وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذم، كـ (نعم صاحباً زيداً) و (بئس غلاماً بشرّاً) .

ويكون الاسم المرفوع الذي فيه الألف واللام للجنس^(٢) مضمراً

(١) هذه الكلمة قبلها كلام ساقط؛ يدلّ عليه عدم الارتباط بين هذا الكلام والذي قبله؛ حيث كان الحديث قبلها عن المخصوص بالمدح أو الذمّ، والحديث هنا عن حالة من حالات الفاعل .

والظاهر أن هذا السقط من التّسّاخ؛ ويُقال في استكمالهِ : إن الشّارح قد أورد هذا الكلام لبيان أنّ (نعم) و (بئس) يقتضيان فاعلاً؛ إمّا معرّفًا بالألف واللام، نحو: (نعم الرجل زيداً)؛ وإمّا مضافاً إلى المعرّف بها، نحو: (بئس صاحب العشيرة بشرّاً)؛ وإمّا مضافاً إلى مضاف إلى ما فيه الألف واللام، نحو: (نعم غلامٌ صاحب القوم) .

والتّووع الأخير من أنواع فاعل (نعم) و (بئس) ذكره الشّارح عندما قال: «وإمّا أن يكون مضمراً...» .

يُنظر : شرح المفصل ١٣٠/٧، وشرح الكافية الشّافية ١١٠٥/٢، وابن التّائظم ٤٦٩، والتّصريح ٩٥/٢، والأشْمونيّ ٢٨/٣، ٣١ .

(٢) اختلف العلماء في (أل) التي في فاعل (نعم) و (بئس) على قولين :

فذهب الجمهور إلى أنّها جنسيّة .

وذهب قومٌ إلى أنّها عهديّة .

والذين قالوا بالجنسيّة اختلفوا على قولين :

أحدهما : أنّها للجنس حقيقة؛ فالجنس كلّ ممدوح أو مذموم، والمخصوص مندرجٌ تحته

لأنّه فردٌ من أفرادهِ؛ ثمّ نصّ عليه كما ينصّ على الخاصّ بعد العامّ الشّامل له ولغيرهِ . =

وقد فسره الاسم التكررة المنصوب؛ وتقديره: (نعم الرجل رجلاً)، ومنه قول الشاعر:

لِنِعْمَ مَوْثَلًا الْمَوْلَى (١) إِذَا حُدِرَتْ بِأَسَاءِ ذِي الْبُعْيِ وَاسْتِيْلَاءِ ذِي الْإِحْنِ (٢)

= والثاني: أنها للجنس مجازاً؛ لأنك لم تقصد إلا مدح معين، ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة.

واختلف القائلون بالعهد على قولين - أيضاً -:

أحدهما: أنها لمعهود ذهني فهي مشار بها إلى ما في الأذهان من حقيقة رجل، كما تقول: (اشتر اللحم) ولا تريد الجنس ولا معهوداً تقدّم.

والثاني: أنها للعهد في الشخص المدوح، كأنك قلت: (زيدٌ نعم هو).

يُنظر: الكتاب ١٧٧/٢، والمقتضب ١٤١/٢، ١٤٢، وشرح المفصل ١٣٠/٧، والارتشاف ١٦/٣، وابن عقيل ١٥١/٢، والتصريح ٩٥/٢، والهمع ٣٠/٥، والأشموني ٢٩/٣.

(١) في أ: الموالي، وهو تحريف.

(٢) في ب: العن، وهو تحريف.

وهذا البيت من البسيط، ولم أقف على قائله.

و (موتلاً): ملجأً ومرجعاً. و (حُدِرَتْ): خيفت. و (البأساء): الشدة. و (الإحن): الأحقاد.

والشاهد فيه: (لنعم موتلاً) حيث رفع (نعم) ضميراً مستتراً؛ وقد فسّر هذا الضمير بالتمييز (موتلاً).

يُنظر هذا البيت في: شرح التسهيل ٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٠٦/٢، وشرح عمدة الحافظ ٧٨٢/٢، وابن السناظم ٤٦٩، وابن عقيل ١٥٢/٢، والمقاصد النحويّة ٦/٤، والأشموني ٣٢/٣.

التقدير: (لنعم الموثل موثلاً المولى) فأضمر الفاعل وفسره بالتمييز بعده،
ومنه قوله تعالى : ﴿ تَسْ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾^(١) .

وقد يُستَعْنَى عن التمييز للعلم بجنس الضمير، كقوله - صَلَّى اللهُ
عليه وسلّم - : «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ»^(٢) أي : فبالسنة أخذ،
ونعمت السنة .

وقد يتقدّم^(٣) على (نِعَم) ما يدلّ على المخصوص^(٤) بالمدح؛ فيغني
ذلك عن ذكره، كقولك : (الْعِلْمُ نِعَمٌ مُقْتَنَى)، وكقوله تعالى عن أيوب -
عليه السلام^(٥) - : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعْمَ الْعَبْدُ ﴾^(٦)، وكقول الشاعر:

(١) من الآية : ٥٠ من سورة الكهف .

(٢) هذا الحديث رواه سمرّة بن جندب عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وتمامه : «وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ» .

يُنظَرُ : سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة،

٢٥١/١، وسنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة،

٣٦٩/٢، وسنن النسائي، كتاب الجمعة، باب فضل الغسل، ٥٢٢/١، وسنن

ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الرخصة في ذلك،

٣٤٧/١، ومسند الإمام أحمد ١٦/٥ .

(٣) في ب : يقدم .

(٤) في ب : الخصوص، وهو تحريف .

(٥) في ب : صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(٦) من الآية : ٤٤ من سورة ص .

/ إني^(١) اعتمدتُك يا يزيد — د^(٢) فنعَم^(٣) مُعتمدُ الوسائل^(٤)
 وتما جاء بمعنى (بئس) في عَدَمِ التَّصَرُّفِ (سَاءَ)^(٥)، كقولك: (سَاءَ الرَّجُلُ
 زَيْدٌ) و(سَاءَ غُلَامُ الرَّجُلِ عَمْرُو) و(سَاءَ غُلَامًا عَبْدُ هِنْدٍ)^(٦)، كقوله تعالى^(٧):
 ﴿بئسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتِ مُرْتَفَعًا﴾^(٨)، وقوله تعالى^(٩): ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾^(١٠)؛

(١) في أ : بَأْتِي .

(٢) في ب : زِيد .

(٣) في كلتا النسختين : فنعَم أنت، والتصويب من ابن النّازم .

(٤) في أ : الرّسائل .

وهذا البيتُ من مجزوء الكامل، من قصيدة قالها الطَّرْمَاحُ يمدح بها يزيد بن المهلب
 ابن أبي صُفْرَةَ .

والمعنى: إني اعتمدتُ عليك يا يزيد في قضاء مآربي وأداء مطالبي، ونعم معتمد الوسائل أنت.
 والشاهد فيه : (فنعَم معتمد الوسائل) حيث حذف المخصوص بالمدح، والتقدير :
 فنعَم معتمد الوسائل أنت .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحفاظ ٧٩٤/٢، وشرح التسهيل ١٨/٣، وشرح
 الكافية الشافية ١١١٠/٢، وشرح التحفة الوردية ٢٧٢، والمقاصد التحوية ١١/٤،
 والفرائد الجديدة ٦٥٧/٢، والذويان ٢١٩ .

(٥) في أ : بنا، وفي ب : بيسا؛ وكلتاها محرّفة .

(٦) مَثَلُ الشَّارِحِ - رحمه الله - بهذه الأمثلة، ليدلّ على أن (سَاءَ) يُستعمل استعمال
 (بئس) في عدم التصرف، والافتقار على كون الفاعل معرّفًا بالألف واللام، أو
 مضافًا إلى المعرّف بهما، أو مضمّرًا مفسّرًا بتمييز بعده، والمحيء بعد الفاعل
 بالمخصوص بالذمّ .

(٧) (تعالى) ساقطة من ب .

(٨) من الآية : ٢٩ من سورة الكهف .

(٩) في أ : سبحانه .

(١٠) من الآية : ١٣٦ من سورة الأنعام .

فهذا على حَدِّ: ﴿ تَسْمَا اشْرَوَا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾^(١).
 وذهب الفراءُ وأكثرُ الكوفيِّين^(٢) إلى اسميَّة (نعم) و (بئس)،
 واحتجَّوا بدخول حرف الجرِّ عليهما، كقول بعض العرب وقد بُشِّرَ
 بنت: «[وَاللَّهِ]^(٣) مَا هِيَ بِنِعْمِ الْمَوْلُودَةِ، نَصْرُهَا بُكَاءٌ، وَبِرُّهَا
 سَرِقَةٌ»^(٤)، وقول الآخر: «نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بئسَ الْعَيْرِ»^(٥)؛ ولا حجة
 في ذلك؛ لجواز أن يكون دخول حرف [الجرِّ]^(٦)، كدخوله^(٧) على (نام)

(١) من الآية : ٩٠ من سورة البقرة .

(٢) يُنظر رأي الكوفيِّين في : معاني القرآن للفراء ٢٦٨/١ ، ١٤١/٢ ، والإنصاف ،
 المسألة الرَّابِعة عشرة ، ٩٧/١ ، والتبيين ، المسألة الأربعون ، ٢٧٤ ، وشرح ديوان
 المتنبي - المنسوب إلى العكبري - ٢٩٩/٢ - ٣٠١ ، والمقرب ١/٦٥ ، وشرح الكافية
 الشافية ١١٠٢/٢ ، وابن الناظم ٤٦٧ ، والتصريح ١١٧/٢ ، والجمع ٢٦/٥ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) قال ابن السَّجَرِيّ في أماليه ٤٠٥/٢ : «وقال أبو بكر محمد بن القاسم بن بشَّار
 الأنباريُّ : سمعتُ أحمد بن يحيى يحكي عن سلمة بن عاصم ، عن الفراء : أن
 أعرايباً بُشِّرَ بابنةٍ وُلدت له ، فقيل له : نِعْمَ الْوَلْدُ هِيَ ! فقال : وَاللَّهِ مَا هِيَ بِنِعْمَ
 الْوَلْدُ ، نَصْرُهَا بُكَاءٌ ، وَبِرُّهَا سَرِقَةٌ » .

ويُنظر : أسرار العربية ٩٧ ، والإنصاف ٩٨/١ ، ٩٩ ، وشرح المفصل ١٢٨/٧ ،
 والمقرب ١/٦٥ ، وشرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢ ، وابن الناظم ٤٦٧ .
 (٥) نسبه ابن السَّجَرِيّ إلى بعض فصحاء العرب نقلاً عن الفراء أيضاً .

أمالي ابن السَّجَرِيّ ٤٠٥/٢ ، ويُنظر : المصادر السابقة .

(٦) (الجرِّ) ساقطٌ من ب .

(٧) في ب : لدخوله ، وهو تحريف .

في قول القائل :

عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامٍ^(١) صَاحِبُهُ^(٢)

تقديره : ما ليلى بليلٍ نام^(٣) صاحبه؛ ثم حذف الموصوف، وأقيمت^(٤) الصّفة مقامه^(٥).

(١) في أ : ينام، وهو تحريف .

(٢) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، وبعده :

وَلَا مُخَالِطَ اللَّيَانِ جَانِبُهُ

ولم أقف على قائله .

(و) (عمر ك) : قسم . و(الليان) - بفتح اللّام والياء جميعاً - : مصدر من اللّين، يقال : فلانٌ في ليانٍ من العيش، أي : لين الجانب .

والشّاهد فيه : (بنام) حيث لا تدلّ الباء على اسميّة (نام)؛ لأنّ تقديره : ما ليلى بليلٍ نام صاحبه؛ وكذا دخول حرف الجرّ على (نعم) و (بنس) في قوله : (بنعم المولودة و) (على بنس العير) لا يدلّ على اسميتهما .

يُنظر هذا البيت في : الخصائص ٣٦٦/٢، وأما ابن الشّجريّ ٤٠٥/٢، والإنصاف ١١٢/١، وأسرار العربيّة ٩٩، ١٠٠، والتّبيين ٢٧٩، وشرح المفصل ٦٢/٣، وشرح الكافية الشّافية ١١٠٣/٢، وابن التّائظم ٤٦٨، والمقاصد التّحويّة ٣/٤، والخزانة ٣٨٨/٩ .

(٣) في أ : ينام، وهو تحريف .

(٤) في أ : واقا، وهو تحريف .

(٥) وبعضُ النّحاة يؤرّول هذا الكلام على حذف الموصوف وصفته، وإقامة معمول الصّفة مقامها .

والتّقدير : ما هي بمولودةٍ مقولٍ فيها نعم المولودة، ونعم السّير على غير مقولٍ فيه =

[وكذلك (ما هي بولد) مقول فيه: ^(١) (نعم المولودة)؛ فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه ^(٢)] ^(٣).

= بئس العير، ولبيل مقول فيه نام صاحبه .

يُنظر : أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٤٠٦/٢، والإنصاف، المسألة الرابعة عشرة، ١١٣/١، وشرح قطر الندى ٣٤، والتصريح ٩٤/٢ .

(١) في ب : فقال فيه، وهو سهوٌ من النَّاسِخ، والصَّوَاب ما هو مثبت .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) وهناك أدلةٌ أخرى استدللَّ بها الكوفيون؛ منها :

١- أن العرب تقول : (يا نعم المولى، ونعم النصير)؛ فنداؤهم (نعم) يدلُّ على الاسمِّيَّة؛ لأنَّ التَّداء من خصائص الأسماء .

٢- أنَّه لا يحسنُ اقتران الزَّمانَ بهما كسائر الأفعال؛ ألا ترى أنَّه لا يحسنُ أن تقول : (نعم الرجل أمس) ولا (بئس الرجل غداً)؛ فلمَّا لم يحسنُ اقتران الزَّمانَ بهما دلَّ على أنَّهما ليسا بفعالين .

يُنظر : أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٤٠٥/٢، ٤١٣، ٤١٤، والإنصاف، المسألة الرابعة عشرة، ٩٩/١، ١٠٣، ١٠٤، وأسرار العربيَّة ٩٧، والتبيين، المسألة الأربعون، ٢٧٦.

بَابُ حَبِّذَا، وَأَفْعَالِ الَّذِي لِلتَّفْضِيلِ

وَحَبِّذَا أَرْضُ الْبَقِيعِ أَرْضًا وَصَالِحٌ أَطْهَرُ مِنْكَ عَرِضًا

(حَبِّذَا): كلمةٌ مُؤْتَلَفَةٌ من كلمتين؛ إحداهما: (حَبٌّ)، والأخرى: (ذَا)؛
إِلَّا أَنَّهُمَا جُعِلَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ^(١)، بلفظٍ واحدٍ مع المفرد المذكور^(٢)،
والمؤنث، والمثنى، والجمع^(٣).

(١) لكن لا يفهم منه التركيب؛ وهو مذهب سيويه والجمهور؛ وذهب قومٌ إلى
تركيبهما اسمًا، وقومٌ إلى تركيبيهما فعلاً، وآخرون على زيادة (ذا) .
يُنظر: الكتاب ١٨٠/٢، والمقتضب ١٤٥/٢، واللّباب ١٨٨/١، وشرح
المفصّل ١٤٠/٧، ١٤١، وشرح التّسهيل ٢٣/٣، ٢٦، والارتشاف ٢٩/٣،
والهمع ٤٥/٥، ٤٦.

(٢) في ب : والمذكّر .

(٣) اختلف النّحاة في علّة كون (ذا) لا يتغيّر عن الإفراد والتذكير على ثلاثة أقوال :
القول الأوّل : أنّه بمنزلة المثل؛ والأمثال لا تغيّر؛ ونُسب إلى الخليل وسيويه، وبه
قال ابن مالك .

القول الثّاني : أنّه على حذف؛ والتّقدير في (حبّذا هند) - مثلاً - : (حبّذا حُسنُ
هند) و (حبّذا زيد) : (حبّذا أمره وشأّنه)؛ فالقُدْرُ المشار إليه مذكّرٌ مفرد
حذف، وأقيم المضاف إليه مقامه؛ وهو قولُ ابن كيسان .

القول الثّالث : أنّه على إرادة جنسٍ شائع؛ فالترّم فيه الإفراد كفاعل (نعم) و(بئس)
المضمر؛ ولهذا لا يجامع التّمييز فيقال : (حبّذا زيدٌ رجلاً) .

يُنظر: الكتاب ١٨٠/٢، والبغداديات ٢٠١، وشرح الكافية الشّافية ١١١٧/٢، ١١١٨،
وابن السّائِم ٤٧٥، والارتشاف ٢٩/٣، والتّصريح ١٠٠/٢، والهمع ٤٦/٥، ٤٦ =

/ ومعنى (حبّ): صارَ محبوباً جداً؛ وفيه لغتان: فتح الحاء، وضمّها.
وأصله^(١): (حُبَبَ)، وجرى بإسناده إلى اسم الإشارة كالمثل في
عدم التّغيير؛ فلم يضمّ أوّل الفعل^(٢)؛ فيقال^(٣) في المدح: (حَبِّدًا زَيْدٌ)؛ فإذا
أريدَ به اللّمْ قيل^(٤): (لا حَبِّدًا)، ومنه قولُ الشّاعر:

أَلَا حَبِّدًا أَهْلُ الْمَلَا غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيِّ فَلَاحَبِّدًا هِيَا^(٥)
وكقول^(٦) الآخر:

أَلَا حَبِّدًا عَاذِرِي فِي الْهَوَى وَلَا حَبِّدًا الْعَاذِلُ الْجَاهِلُ^(٧)

= والأشْمُويّ ٤١/٣ .

(١) في أ: وأصلها .

(٢) ولا وضع موضع (ذا) غيره من أسماء الإشارة، بل التزمت فيهما طريقة واحدة .
شرح المفصل ١٣٨/٧ .

(٣) في ب: فقال .

(٤) في ب: قيل له .

(٥) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لذي الرُّمّة في ملحق ديوانه؛ ويُنسب لِكَنْزَةِ أُمِّ شَمْلَةَ
الْمَنْقَرِيّ، قالتها في مِيّة صاحبة ذي الرُّمّة .

والشّاهد فيه: (حَبِّدًا أَهْلُ الْمَلَا) و(فَلَاحَبِّدًا هِيَا) فقد استعملت (حَبِّدًا) للمدح
كـ(نعم)، و(لا حَبِّدًا) للذّم كـ(بس) .

يُنظر هذا البيت في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٥٤٢/٣، وشرح الكافية الشّافية
١١١٦/٢، وابن النّناظم ٤٧٤، وشفاء العليل ٥٩٥/٢، والمقاصد التّحويّة ١٢/٤،
والتّصريح ٩٩/٢، والهمع ٥١/٥، والأشْمُويّ ٤٠/٣، والدّرر ٢٢٨/٥، وملحق
ديوان ذي الرُّمّة ١٩٢٠/٣ .

(٦) في أ: وكقوله .

(٧) في ب: الجاهل، وهو تحريف. وهذا البيت من المتقارب، ولم أقف على قائله .

واختلف النحويون في الاسم الواقع بعدها:
 فمنهم^(١) مَنْ جعل المخصوص بعدها خيرًا، على أن (حَبْدًا) مبتدأ.
 ومنهم^(٢) مَنْ جعله فاعلاً، على أَنَّهَا فِعْلٌ .

= والشاهد فيه : (حَبْدًا عاذري) و (لا حَبْدًا العاذل الجاهل) حيث استعمل (حَبْدًا) في العبارة الأولى للدلالة على المدح، و (لا حَبْدًا) في العبارة الثانية للدلالة على الذم .
 يُنظر هذا البيتُ في : شرح عمدة الحفاظ ٨٠٢/٢، وشرح التسهيل ٢٦/٣، وأوضح المسالك ٢٩٠/٢، والمساعد ١٤٢/٢، وشفاء العليل ٥٩٦/٢، والمقاصد التحوّية ١٦/٤، والتصريح ٩٩/٢، والهمع ٥١/٥، والدرر ٢٢٧/٥ .

(١) هذا مذهب الخليل وسيبويه، قال في الكتاب ١٨٠/٢ : «وزعم الخليل - رحمه الله - أن حَبْدًا بمنزلة حَبِّ الشيء، ولكن (ذا) و (حَبٌّ) بمنزلة كلمة واحدة نحو (لَوْلَا) وهو اسم مرفوعٌ، كما تقول : يا ابن عمِّ فالعمُّ مجرورٌ؛ ألا ترى أنك تقول للمؤنث حَبْدًا ولا تقول حَبْدِهِ؛ لأنه صار مع حَبِّ على ما ذكرتُ لك، وصار المذكر هو اللازم؛ لأنه كالمثل» .

وإلى هذا ذهب المبرّد في المقتضب ١٤٥/٢، وابن السّراج في الأصول ١١٥/١، والزّجاجي في الجمل ١١٠، وابن عصفور في المقرّب ٧٠/١، وشرح الجمل ٦١١، ٦١٠/١ .

ويُنظر : شرح التسهيل ٢٣/٣، وابن النّاطم ٤٧٤، والملخص ٤٤٩/١، والارتشاف ٢٩/٣ .

(٢) وهذا مذهب الأخفش، وخطّاب المارديّ، وعزاه ابن عقيل في شرح الألفيّة ١٦٠/٢ إلى ابن درستويه، وعزاه السيوطي في الهمع ٤٦/٥ إلى المبرّد .

ويُنظر : توضيح المقاصد ١٠٨/٢، والارتشاف ٢٩/٣، والمساعد ١٤١/٢، ١٤٢، والتصريح ١٠٠/٢ .

وقيل: [إن]^(١) هذا القول تكلف، وإخراج اللفظ^(٢) عن أصله بلا دليل^(٣).

وقال ابن خروف^(٤) بَعْدَ أَنْ مَثَلَ بِـ (حَبْدًا زَيْدٌ): «(حَبَّ): فِعْلٌ، وَ(ذَا): فَاعِلُهُ، وَ(زَيْدٌ): مُبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ: (حَبْدًا)، وَقَالَ: هَذَا قَوْلُ سَيَّبِيهِ»^(٥).

= وَرَدَّ بَعْدَ التَّظْيِيرِ؛ فَلَمْ يَرْكَبْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلِ وَاسْمٍ؛ وَبَآنَهُ دَعْوَى بِلَا دَلِيلٍ .

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ أ .

(٢) فِي أ : بِاللَّفْظِ .

(٣) أَمَّا ابْنُ مَالِكٍ وَابْنُهُ فَإِنَّهُمَا يَرِيَانُ أَنْ كِلَا الْقَوْلَيْنِ تَكْلُفٌ وَإِخْرَاجُ اللَّفْظِ عَنْ أَصْلِهِ بِلَا دَلِيلٍ؛ وَالرَّأْيُ عِنْدَهُمَا : أَنْ (حَبَّ) فِعْلٌ، فَاعِلُهُ : (ذَا)، وَلَا يُؤْتِ، وَلَا يُثْنَى، وَلَا يُجْمَعُ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُثَلِّ، وَالْأَمْثَالُ لَا تَغْتَيَّرُ .

و (زَيْدٌ) مُبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ (حَبْدًا)؛ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) خَبْرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ (الْمَحْبُوبُ زَيْدٌ) أَوْ (هُوَ زَيْدٌ) .

يُنظَرُ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١١١٧/٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢٢/٣، ٢٣، ٢٦، ٢٧، وَابْنُ النَّازِمِ ٤٧٥ .

(٤) يُنظَرُ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١١١٧/٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢٣/٣، وَابْنُ النَّازِمِ ٤٧٥، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ١٠٨/٢، وَالْمُسَاعَدُ ١٤١/٢ .

وَابْنُ خُرُوفٍ هُوَ : عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ التَّحَوِيِّ : كَانَ إِمَامًا فِي النَّحْوِ وَاللُّغَةِ، أَخَذَ التَّحْوَ عَنْ ابْنِ طَاهِرٍ؛ وَمِنْ مَصْنَفَاتِهِ : شَرْحُ سَيَّبِيهِ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ؛ تَوَفِّيَ سَنَةَ (٦٠٩هـ).

يُنظَرُ : إِنْبَاهُ الرَّوَاةِ ١٩٢/٤، وَإِشَارَةُ التَّعْيِينِ ٢٢٨، وَالبُلْغَةُ ١٥٧، وَبُغْيَةُ الْوَعَاةِ ٢٠٣/٢ .

(٥) وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي عَلِيِّ الْفَارَسِيِّ فِي الْبَغْدَادِيَّاتِ ٢٠١، ٢٠٤، وَابْنُ بَرَهَانَ،

فالمعرفة بعد (حَبْدًا) مرفوع بالابتداء، أو خَبَّرَ^(١) لمبتدأ محذوف^(٢)،
والنكرة بعدها منصوب / على التمييز، ويُذكر^(٣) قبله وبعده، كقولك:
(حَبْدًا)^(٤) رَجُلًا زَيْدٌ) و (حَبْدًا هِنْدُ امْرَأَةٌ) .

[١/٦٥]

وقيل: إن كان الاسم النكرة جنسًا انتصب على التمييز، وإن
كان مشتقًا انتصب على الحال، كقولك: (حَبْدًا زَيْدٌ ضاحكًا)^(٥).

= وابن كيسان؛ ونُسب إلى ابن درستويه، والخليل .

يُنظر : شرح التسهيل ٢٣/٣، والارتشاف ٢٩/٣، والمساعد ١٤٠/٢، ١٤١ .

(١) في أ: وخبر .

(٢) وقيل : يجعل (حَبْدًا) مبتدأ، و (زيد) خبره .

وقيل: يجعل (ذا) مرفوعاً بـ(حبّ) ارتفاع الفاعل بفعله، ويجعل (زيد) بدلاً منه.

وقيل : يجعل (ذا) زائدة، فيرتفع (زيد) بـ (بّ)؛ لأنه فاعل

- وهو أضعفُ الوجوه - . أسرار العربية ١١٠ .

(٣) في ب : وتذكر، وهو تصحيف .

والمعنى: أنه قد يُذكر قبل المخصوص أو بعده تمييز - كما مثل الشّارح رحمه الله - .

(٤) في أ: حبدا، وهو تصحيف .

(٥) اختلف النُّحاة في هذا المنصوب بعد (حَبْدًا) :

فذهب الأَخفش وجماعة من البصريين إلى أنه منصوب على الحال لا غير؛ سواء

أكان جامدًا أم مشتقًا .

وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنه منصوب على التمييز لا غير؛ سواء أكان جامدًا

أم مشتقًا .

وقال ابن أبي الرّبيع في الملخّص ٤٤٩/١ : «وإذا كان المنصوب جامدًا كان تمييزًا،

وإذا كان مُشتقًا جاز أن يكون حالاً، وجاز أن يكون تمييزًا» . =

وقد يجيء فاعل (حَبّ) المراد بها المدح غير (ذا)؛ وذلك على ضربين:

أحدهما: مرفوع، كقولك: (حَبّ زيدٌ رجلاً).

والآخر: مجرورٌ بالباء الزائدة، نحو: (حَبّ يزيد رجلاً).

وأكثر^(١) ما تجيء (حَبّ) مع غير (ذا) مضمومة^(٢) الحاء بالنقل من

حركة عينها، كقول الشاعر:

فَقُلْتُ: اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ^(٣)

= ويرى أبو حيان بأنه إن كان جامدًا كان تمييزًا، وإن كان مشتقًا فمقصد المتكلم إن أراد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان حالًا، وإن أراد عدم التقييد بل تبيين جنس المبالغ في مدحه كان تمييزًا؛ مثال الأول (حَبًا هندٌ مواصلةً) أي: في حال مواصلتها؛ وهذا لا يصح دخول (من) عليه. والثاني: (حَبًا زيدٌ راجبًا)، وتدخل عليه (من).

وقيل: إنّه منصوب بـ (أعني) مُضْمَرًا فهو مفعول به لا حال ولا تمييز. وقال عنه أبو حيان: «وهو قولٌ غريب».

ننظر هذه المسألة في: الأصول ١/١٢٠، وأسرار العربية ١١٠، وشرح الجمل ٦١١/١، والارتشاف ٣٠/٢، والجمع ٤٩/٥، ٥٠.

(١) في أ: واكر، وهو تحريف.

(٢) في ب: مضموم.

(٣) هذا بيتٌ من الطويل، وهو للأخطل.

و (اقتلوهَا) : امزجوها بالماء - يعني : الخمر - . و (مقتولة) : ممزوجة .

والشاهد فيه : (وَحَبَّ بِهَا) حيث جاء الفاعل غير (ذا) فكانت الحاء مضمومة من (حُبَّ) .

واستشهد به معظم النحاة على أن هذا البيت يروى بوجهين (حُبَّ)، والفاعل غير =

وقد لا تضمّ حائرها، كقول بعض^(١) الأنصار - رضي الله عنهم -:
 بِاسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا وَلَوْ عَبَدْنَا^(٢) غَيْرَهُ شَقِينَا
 فَحَبِّدَا رَبًّا وَحَبِّ دِينَا^(٣)
 أي: حبّ عبادته ديناً^(٤).

= (ذا)؛ وكلا الوجهين جائز، فإن كان الفاعل (ذا) تعيّن فتح الحاء .
 يُنظر هذا البيت في : إصلاح المنطق ٣٥، والأصول ١١٦/١، وسرّ صناعة الإعراب
 ١٤٣/١، وأسرار العربية ١٠٨، وشرح المفصل ١٢٩/٧، ١٤١، وشرح الكافية
 الشافية ١١١٨/٢، وابن التّائظم ٤٧٦، وابن عقيل ١٦١/٢، والمقاصد التّحويّة
 ٢٦/٤، والخزانة ٤٢٧/٩، والديوان ٢٣- والرّواية فيه (وأطيب بها) بدل (وحبّ بها)
 ولا شاهد فيه على هذه الرّواية - .

(١) وهو: عبدالله بن رواحة بن ثعلبة بن امرئ القيس بن ثعلبة الأنصاريّ الخزرجي، الشّاعر
 المشهور، يكنى أبا محمد، وأبا رواحة، وليس له عقب، وكان من كتّاب الأنصار، وأحد
 التّقاء ليلة العقبّة، وشهد بدرّاً وما بعدها إلى أن استشهد بمؤتة رضي الله عنه.
 يُنظر: الاستيعاب ٣٣/٣، وأسد الغابة ٢٣٤/٣، وسير أعلام النبلاء ٢٣٠/١،
 والإصابة ٧٢/٤ .

(٢) في أ: عنينا، وهو تحريف .

(٣) هذا بيت من الرّجز المشطور، وهو لعبد الله بن رواحة - رضي الله عنه - .

و (بدينا) - بكسر الدّال - أي : ابتدأنا، وهي لغة الأنصار .
 والشّاهد فيه : (حَبِّ دِينَا) حيث جاء (حَبِّ) للمدح مفتوح الحاء مع غير (ذا)؛
 وكان الأصل ضمّ حائه .

يُنظر هذا البيت في : شرح الكافية الشافية ١١١٦/٢، وشرح عمدة الحافظ
 ٨٠٢/٢، وابن التّائظم ٤٧٧، واللّسان (بدا) ٦٧/١٤، والمقاصد التّحويّة ٢٨/٤،
 والهمع ٤٦/٥، ٤٨، والأشوب ٤٢/٣، والدّرر ٢٢١/٥، والديوان ١٤٢ .

(٤) وذكر ضمير العبادة؛ لتأوّها بالدين والتّعظيم . ابن التّائظم ٤٧٧ .

وقوله: (وَصَالِحٌ أَطْهَرُ مِنْكَ عَرَضًا) .

من خواص^(١) التّمييز : التّكررة الواقعة بعد أفعل الذي^(٢) للتّفضيل؛ وذلك مقيس^(٣) في كلّ ما يبيّن منه فعل التّعجّب، تقول: (هذا أفضل من زيد) و(أعلم منه)^(٤)، / كما تقول: (ما أفضله!)، و (أعلمه!) .

[٦٥/ب]

وما لا يجوز أن يُبيّن^(٥) منه [فعل التّعجّب لا يبيّن منه أفعل التّفضيل^(٦)]؛ فلا^(٨) يُبيّن من [وصف لا فعل له كـ (غير) و(سوى)، ولا من فعلٍ زائد

(١) عبارة الحريريّ أوضح حيث قال : «من مواطن التّمييز: التّكررة الواقعة بعد أفعل الذي للتّفضيل، كقولنا في الملحّة : وصالح أطهر منك عرضاً» . شرح الملحّة ٢٠٠ .

(٢) في ب : الّتي .

(٣) في أ : وذلك مبيّناً لكلّ ما يبيّن .

(٤) لم يتحدّث الناظم عن أفعل التّفضيل إلّا بهذا الشّطر (وصالح أطهر منك عرضاً)؛ ولم يُفرد له باباً لا في نظمه ولا في شرحه للتّظيم؛ لكن الصّايغ تعرّض لهذا الباب بالتّفضيل، وكأنّه يشرح الألفيّة، وتأثّره بابن الناظم في هذا الباب أشدّ وضوحاً .

(٥) في كلتا النّسختين : لا يبيّن، وعليه لا يستقيم المعنى .

(٦) في كلتا النّسختين للتّفضيل، والتصويب من ابن الناظم ٤٧٨ .

(٧) ويصاغ أفعل التّفضيل ممّا صيغ منه فعلاً التّعجّب؛ وهو كلّ فعلٍ، ثلاثيّ، متصرّف، تامّ، مثبت، قابل للتفاضل، مبيّن للفاعل، ليس الوصف منه على أفعل فعلاء، ومن غير ملازم للتّفي .

يُنظر: شرح التّسهيل ٥٠/٣، وشرح الكافية الشّافية ١١٢١/٢، وابن عقيل ١٤٥/٢، والتّصريح ١٠١/٢، والأشموقيّ ٢١/٣ .

(٨) في ب : ولا يُبيّن .

(٩) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

على ثلاثة أَحْرُفٍ، نحو: (استخرج)، ولا من معبّر^(١) عن فاعله بأفعل، كـ (عَوْرَ)، ولا مبني لمفعول^(٢) ما لم يسم فاعله، كـ (ضُرِبَ)، ولا من غير متصرفٍ، كـ (عَسَى) و (نِعَمَ) و (بِئْسَ)، ولا من [غير]^(٣) متفاوت^(٤) المعنى، كـ (مَاتَ) و (فَنِيَ)^(٥). فَإِنْ سُمِعَ بِنَاءٍ مِنْ ذَلِكَ حُفِظَ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ كَمَا فِي التَّعَجُّبِ .

تقول: (هُوَ أَقْمَنُ بِكَذَا)^(٦) أي: أَحَقَّ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ، كَمَا قَالُوا: (أَقْمَنُ بِهِ)، وَقَالُوا: (هُوَ أَلْصُّ مِنْ شِظَاظٍ)^(٧)؛ فَبَنُوهُ مِنْ (لِصٍّ)، وَلَا فِعْلَ لَهُ^(٨).

(١) فِي كِلْتَا النَّسَخَتَيْنِ: مَغْيَرٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٢) فِي أ: الْمَفْعُولُ .

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ؛ مِنْ ابْنِ النَّازِمِ ٤٧٨ .

(٤) فِي ب: وَلَا مُتْقَارِبٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) وَلَا يَسْبِي تَمَّالِيسَ تَامًا، كـ (مَاتَ) و (صَارَ)؛ وَلَا مِنْ مَلَازِمِ اللَّفْظِيِّ، نَحْوَ (مَا عَجْتُ بِهِ) .

(٦) فِي كِلْتَا النَّسَخَتَيْنِ: هُوَ فَمِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ ابْنِ النَّازِمِ ٤٧٨ .

(٧) شِظَاظٌ: اسْمٌ لِصٍّ مِنْ بَنِي ضَبَّةَ؛ يُضْرَبُ بِهِ الْمِثْلُ فِي اللَّصُوصِيَّةِ .

يُنْظَرُ: كِتَابُ الْأَمْثَالِ لِأَبِي عُبَيْدٍ ٣٦٦، وَجُمْهُرَةُ الْأَمْثَالِ ١٨٠/٢، وَجَمْعُ الْأَمْثَالِ ٢٣٠/٣، وَالْمُسْتَقْصَى ٣٢٨/١ .

(٨) وَنَقَلَ ابْنُ الْقَطَّاعِ لَهُ فِعْلًا فَقَالَ: «لِصَّصَتِ الشَّيْءَ لِصًّا فَعَلْتَهُ فِي سِتْرٍ، وَمِنْهُ: اللَّصُّ» . فَعَلِيَ هَذَا لَا شَدُودٌ .

وَهَذَا الْمَكَانُ أَقْفَرُ مِنْ غَيْرِهِ!)، وفي المثل: «أَفْلَسُ مِنْ ابْنِ الْمَذَلِّقِ»^(١)، وفي الحديث: «فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ»^(٢).
وهذا النوع عند سيويّه - [رحمه الله]^(٣) - مقيس^(٤)، وهو عنده

= يُنظر : كتاب الأفعال ١٤٤/٣، والتّصريح ١٠١/٢، والأشْمُونِيّ ٤٤/٣ .

(١) هذا مثل يُضْرَبُ في شدّة الإفلاس .

وابن المذلق - بالدالّ والذالّ، وفتح اللّام - : رجل من بني عبد شمس بن سعد بن زيد مناة؛ لم يكن يجد بيته قوت ليلة؛ وقد عُرف أبوه وأجداده بالإفلاس .

يُنظر : جهرة الأمثال ١٠٧/٢، ومجمع الأمثال ٤٦١/٢، والمستقصى ٢٧٥/١ .

(٢) هذا جزء من كتاب كتبه عمر بن الخطّاب - رضي الله عنه - إلى عمّاله .

أخرجه مالك في الموطأ، كتاب وقوت الصلّاة، ١٢ .

وهو بتمامه : عن نافع - مولى عبد الله بن عمر - : أن عمر بن الخطّاب كتب إلى

عمّاله : «إِنَّ أَهَمَّ أَمْرِكُمْ عِنْدِي الصَّلَاةُ؛ فَمَنْ حَفِظَهَا وَحَافِظَ عَلَيْهَا حَفِظَ دِينَهُ،

وَمَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ» .

(٣) (رحمه الله) ساقطة من ب .

(٤) في بناء أفعال التّفصيل من (أَفْعَل) ثلاثة مذاهب :

ف قيل : يجوز مطلقاً؛ وهو مذهب سيويّه، واختاره ابن مالك في التّسهيل وشرحه .

يُنظر : الكتاب ٧٢/١، ٩٨/٤، والتّسهيل ١٣١، وشرح التّسهيل ٤٦/٣، ٤٧، ٥١ .

وقيل : يمتنع مطلقاً؛ وهو مذهب المازنيّ، والأخفش، والمبرد، وابن السّراج، والفارسيّ .

يُنظر : المقتضب ١٧٨/٤، ١٨٠، والأصول ١٠٣/١، ١٠٥، والإيضاح ٩٢/١،

٩٣، وشرح المفصل ٩٢/٦، وشرح الرّضيّ ٢١٣/٢، ٢١٤، والارتشاف ٤٢/٣،

والتّصريح ٩١/٢، ١٠١، والأشْمُونِيّ ٤٤/٣ .

وقيل بالتّفصيل؛ فيجوز إن كانت الهمزة لغير التّقل، نحو: (أَتَقَنَّ) و(أَصَوَّبَ)؛ ويمتنع

إن كانت للتّقل نحو: (أَعْطَى) إلّا أن يشدّ من ذلك فيحفظ ولا يُقاس عليه، نحو:

(هو أعطاهم للدّراهم) و (أولاهم للمعروف) . وهذا قول ابن عصفور .

يُنظر: المقرّب ٧٣/١، وشرح الجمل ٥٧٩/١، ٥٨٠، والتّصريح ٩١/٢، ١٠١، =

كالثلاثي في جواز بناء التَّعَجُّب منه، وأفعل التَّفضيل .

وتقول : (هُوَ أَهْوَجُ^(١) مِنْهُ)^(٢)، وإن كان اسم فاعله على (أفعل)،

كما يُقال: ([مَا]^(٣) أَهْوَجُهُ !)^(٤)، وفي المثل: «أَحْمَقُ مِنْ هَبْنَقَةٍ»^(٥)، و«أَسْوَدُ مِنْ حَنْكِ الْغُرَابِ»^(٦).

و[مَا]^(٧) لا يجوز التَّعَجُّب من لفظه لمانع فيه، يتوصّل^(٨) إلى

الدلالة على التَّفضيل فيه، بمثل ما توصّل إلى التَّعَجُّب منه .

= والهمع ٤٢/٦ .

(١) في أ : أحوج، وهو تحريف .

(٢) الهَوْجُ : الحُمُقُ، والأهْوَجُ : الأحمق؛ وقيل : هو الشَّجَاع الَّذِي يرمي بنفسه في الحرب على التَّشْبِيه بذلك؛ وقيل : هو المُفْرِطُ الطَّوْل، ورجلُ أَهْوَجُ بَيْنُ الهَوْجِ، أي: طويل، وبه تَسْرُعٌ وَحُمُقٌ . اللسان (هوج) ٣٩٤/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السِّياق، من ابن التَّائِمِ ٤٧٩ .

(٤) في أ : أهوجد، وهو تحريف .

(٥) في أ : هبنقة، وفي ب : هنقه، وكلتاها محرّفة؛ والصواب من هو مثبت.

وهبنقة هو: ذو الوَدَعَات، واسمه : يزيد بن ثَرْوَانَ؛ أحد بني قيس بن ثعلبة؛ يُضْرَب به المثل في الحُمُق .

يُنظَر : جمهرة الأمثال ٣٨٥/١، وجمع الأمثال ٣٨٦/١، والمستقصى ٨٥/١ .

(٦) حَنْكُ الْغُرَابِ : منقارُه؛ وقيل : سواده؛ وقيل : نون حنك بدل من لام حَلَك . والحَلَكُ : اللّون، وقيل : شدّة السّواد كلون الغراب . اللسان (حنك) ٤١٧/١٠، (حلک) ٤١٥/١٠ .

(٧) (ما) ساقطة من أ .

(٨) في أ : متوصّل.

فبيني^(١) (أفعل) التّفْضيل من (أشدّ) وما جرى مجراه؛ ويميز بمصدر [ما]^(٢) فيه المانع / وذلك قولهم: (هو أكثر استخراجاً) و (أقبح عوراً) و(أفجع موتاً).

وأفعل التّفْضيل في الكلام على ثلاثة أوجه: مضاف، ومُعَرَّف باللام^(٣)، ومجرّد منهما^(٤).

فإن كان مجرّداً لزم اتّصاله بـ (مِنْ) التي لا ابتداء الغاية^(٥)، جارة للمفضّل عليه، كقولك: (زيدٌ أكرمٌ من عمرو [أباً]^(٦) وأحسنٌ منه

(١) في ب: بني، وهو تحريف.

(٢) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق، من ابن النّاطم .

(٣) يريد : بالألف واللام .

(٤) في أ: منها.

(٥) اختلف العلماء في معنى (من) هذه :

فذهب سيبويه والمبرد إلى أنّها لا ابتداء الارتفاع في نحو : (أفضل منه)، وابتداء الانحطاط في نحو (شر منه)؛ وأشار سيبويه إلى أنّها تُفيد مع ذلك معنى التّبعض، فقال : « هو أفضلٌ من زيد، إنّما أراد أن يفصّلَه على بعض ولا يعمّ، وجعل زيداً الموضوع الذي ارتفع منه، أو سَفَلَ منه في قولك : شرٌّ من زيد ». الكتاب ٤ / ٢٢٥ .
ويُنظر : المقتضب ١ / ٤٤ .

وذهب ابن مالك في شرح التّسهيل ٣ / ١٣٤، ١٣٥ إلى أنّها بمعنى المجاوزة؛ فإنّ القائل : (زيدٌ أفضلٌ من عمرو) كأنّه قال : جاوز زيدٌ عمراً في الفضل .

وتُنظر هذه المسألة في : المغني ٤٢٣، والتّصريح ٢ / ١٠٢، والأشْمونيّ ٣ / ٤٥ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطةٌ من أ .

خُلِقًا، وَأَطْهَرُ مِنْهُ عَرِضًا) فـ(عَرِضًا) وما تقدّم مثله، منصوب على التّمييز؛ لاحتماله وجوهًا .

وقد يُستغنى بتقدير (من) عن ذكرها لدليل، ويكثر ذلك إذا كان أفعال التّفصيل خبراً^(١)، كقوله تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾^(٢)، ويجوز أن تحذف (من)، فتقول: (زيدٌ أحسن خُلِقًا، وأنظفُ ثوبًا) .
وإن كان (أفعال) مضافًا، نحو: (زيدٌ أفضلُ القوم)؛ أو معرفًا باللام، نحو: (زيدٌ الأفضل) لم يجز اتّصاله بـ(من) .

وأما قولُ الشّاعر:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصِيً
وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاتِرِ^(٣)

(١) ويقالُ الحذفُ إذا كان حالاً، كقول الشّاعر :

دَنَوْتُ وَقَدْ خَلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا فَظَلَّ فُوَادِي فِي هَوَاكَ مُظَلَّلًا

أي : دَنَوْتُ أَجْمَلُ مِنَ الْبَدْرِ .

أو صفة، كقوله :

تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غَدًا بِحَنِّي بَارِدٍ ظَلِيلِي

أي : تَرَوِّحِي مَكَانًا أَجْدَرُ مِنْ غَيْرِهِ بِأَنْ تَقِيلِي فِيهِ .

يُنظر : شرح التّسهيل ٥٧/٣، وشرح الكافية الشّافية ١١٢٩/٢، وابن النّاطم ٤٨٠، وأوضح المسالك ٢٩٥/٢، ٢٩٦، وابن عقيل ١٦٦/٢، والتّصريح ١٠٣/٢، والأشْمُونِي ٤٥/٣ .

(٢) أي : من الحياة الدّنيا . سورة الأعلى، الآية : ١٧ .

(٣) هذا بيتٌ من السّريع، وهو للأعشى الكبير، من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة =

ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن (مِنْ) فيه ليست لابتداء الغاية، بل لبيان الجنس^(١).

الثاني: أنها تعلقت بمحذوفٍ دلَّ عليه^(٢) المذكور .

الثالث: أن الألف واللام زائدتان؛ فلم يمنعنا من وجود (من) كما لم

يمنعنا من / الإضافة في قوله^(٣):

[١ / ٦٦]

تُوَلِّي الضَّجِيعَ إِذَا تَنَبَّهَ مَوْهِنًا كَالأَقْحُوَانِ مِنَ الرَّشَاشِ المُسْتَقِي^(٤)

= الصَّحَابِيُّ - رضي الله عنه -، ويمدح فيها ابن عمه عامر بن الطفيل في المنافرة التي وقعت بينهما .

و (حَصَى) المراد به ههنا : العدد من الأعوان والأنصار . و (العزّة) : القوّة والعلبة . و (الكائر) : الغالب في الكثرة والكثير .

والشاهد فيه : (بالأكثر منهم) حيث جمع فيه بين الألف واللام و (من)؛ وذلك ممتنع، وقد خرّجه الشارح - رحمه الله - .

يُنظر هذا البيتُ في : نوادر أبي زيد ٢٥، والاشتقاق ٦٥، والخصائص ١/١٨٥، ٣/٢٣٤، وشرح المفصل ٦/٣، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٣٥، وابن النّاطم

٤٨١، وأوضح المسالك ٢/٣٠٠، والمقاصد النّحويّة ٤/٣٨، والتّصريح ٢/١٠٤، والخزانة ٨/٢٥٠، والديوان ١٤٣ .

(١) كما هي في نحو : (أنت منهم الفارسُ الشّجاع) أي : مِنْ بَيْنِهِمْ .

(٢) في ب : على .

(٣) في أ : قولهم .

(٤) هذا بيتٌ من الكامل؛ وهو للقطاميّ .

وهو في الديوان ١١٠، ١١١ مركّب من بيتين؛ وهما :

قال أبو علي^(١): «أراد : من رشاش المستقي» .
 وإذا كان (أفعل) مجرداً لزمه [التذكير، والإفراد بكل حال، كقولك:
 (هو أفضل) و (هي أفضل) و (هما أفضل) و(هم أفضل) و(هُنَّ أفضل)]^(٢)

= تُعْطِي الضَّجِيعَ إِذَا تَنَبَّهَ مَوْهِنًا مِنْهَا وَقَدْ أَمِنَتْ لَهُ مَنْ يَتَّقِي
 عَذَبَ الْمَذَاقِ مُفْلَجًا أَطْرَافُهُ كَالْأَفْحُوحِ مِنَ الرَّشَاشِ الْمُسْتَقِي

و(تولي) : تُدني . و (الضَّجِيع) : المضاجع . و (مَوْهِنًا) : نحو من نصف
 الليل، وقيل : حين يُذْبِرُ اللَّيْل . و (الرَّشَاش) : من قولهم : (أصابنا رَشَاش المطر) ،
 وأصله من الرَّش؛ وهو : ما تَرَشَّش من الدَّمع .

والتَّشَاهد فيه : (من الرَّشَاشِ الْمُسْتَقِي) إذِ الْإِلْفِ وَاللَّامِ فِي (الرَّشَاشِ) زائدتان،
 والتقدير : من رشاش المستقي؛ واستدلَّ به على زيادة (أل) في المضاف .

يُنظر هذا البيت في : شواهد التوضيح ٥٩، وشرح التسهيل ٣٨٦/٢، وابن الناظم
 ٤٨١، والمقاصد النحوية ٤٠/٤، وحاشية يس ٢٤/٢ .

(١) يُنظر : شرح التسهيل ٣٨٦/٢، وشواهد التوضيح ٥٩، ٦٠، وابن الناظم ٤٨٢ .
 وأبو عليّ هو : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ النحويّ : واحدُ زمانه في
 علم العربيّة، أخذ عن الرّجّاج، وابن السّراج؛ وأخذ عنه ابن جنّي، وعليّ بن عيسى
 الرّبعي؛ ومن مصنفاته : الحجّة، والتذكرة، والإيضاح؛ توفيّ ببغداد سنة (٣٧٧هـ) .

يُنظر: نزهة الألباء ٢٣٢، وإنباه الرواة ٣٠٨/١، وإشارة التعيين ٨٣، وبغية الرعاة ٤٩٦/١ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق؛ وهي من ابن الناظم ٤٨٢ .

وفي أ : (مطابقة هو له في التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع؛ تقول:
 (هو الأفضل) و(هي الفضلى) و(هما الأفضلان) و(هم الأفضلون) و(هما الأفضلان)
 و(هنّ الفضليات) و(أولو الفضل) .

وفي ب : (مطابقة هو له في التذكير والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، كقولك:

(هو الأفضل) و(هي الفضلى) و(هما الأفضلان) و(هنّ الفضليات) . =

[وإذا كان معرّفًا بالألف واللامّ لزمه مطابقة ما هو له في التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع؛ فتقول: (هو الأفضل) و(هي الفضل) و(هما الأفضلان) و(هم الأفضلون) و(هُنَّ الفضليات) أو (الفضل)]^(١) .

فإن أُضيف إلى نكرة لزمه التذكير، والإفراد، كالمجرّد؛ فتقول^(٢):
(هو أفضل رجل) و(هي أفضل امرأة) و(هما أفضل رجلين) و(هم أفضل رجال) و(هُنَّ أفضل نساء) .

فإن^(٣) أُضيف إلى معرفة جاز أن يوافق المجرّد في لزوم الإفراد، والتذكير؛ فيقال: (هي أفضل النساء) و (هما أفضل القوم)؛ وجاز أن يوافق المعرّف بالألف واللامّ في لزوم المطابقة لِمَا هو له، فيقال: (هي فضلى النساء) و (هما أفضلا)^(٤) القوم) .

وجواز الأمرين في المضاف مشروط^(٥) بكون^(٦) الإضافة فيه بمعنى (من)؛

= وكلاهما سهوٌ من الشّارح، أو انتقال نظرٍ من التاسخ؛ إذ حديث الشّارح عن أفعال إذا كان مجرّدًا، وهذا الكلام يختصّ بأفعال إذا كان معرّفًا بالألف واللامّ - كما هو واضحٌ من تمثله - .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في أ : تقول .

(٣) في كلتا النسختين: فإن، والتصويب من ابن الناظم ٤٨٢ .

(٤) في كلتا النسختين: أفضل القوم والتصويب من الناظم ٤٨٢ .

(٥) في أ : شروط، وهو تحريف .

(٦) في أ: يكون .

وذلك إذا كان أفعال مقصودًا به التفضيل؛ أما إذا لم يقصد به التفضيل فلا بُدَّ فيه من المطابقة لما هو له، كقولهم: (النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ) ^(١) أي: عَادِلًا هُمْ .

[١/٦٧]

وكثيراً ما يُستعمل أفعال/ غير مقصود به التفضيل ^(٢)؛ وهو عند الْمُبَرِّد ^(٣) مقيس ^(٤)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ ^(٥) أي: رَبُّكُمْ عَالِمٌ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ ^(٦)، وهو هَيِّنٌ عَلَيْهِ .

(١) النَّاقِصُ هو: يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان؛ لُقِّبَ بذلك لآفته نقص أرزاق الجند.

والأشج هو: عمر بن عبد العزيز؛ لُقِّبَ بذلك لأنَّ بجمينه أثر شحّة من دابة ضربته . يُنظر: شرح الكافية الشافية ١١٤٣/٢، وابن النّاطم ٤٨٣، والتصريح ١٠٥/٢، والأشموي ٤٩/٣ .

(٢) في ب: تفضيل .

(٣) المقتضب ٢٤٥/٣، ونقله ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١١٤٣/٢، وشرح التسهيل ٦٠/٣ . ويُنظر: ابن النّاطم ٤٨٣، والمساعد ١٧٩/٢، والأشموي ٥١/٣ .

والمبرّد هو: أبو العباس محمد بن يزيد الأزديّ البصريّ: إمامُ العربيّة في زمانه، كان فصيحاً بليغاً، ثقة علامة، صاحب نوادر؛ أخذ عن المازني، وأبي حاتم؛ وعنه ابن السّراج؛ ومن مصنفاته: المقتضب، والكامل، والرّد على سيبويه؛ توفي سنة (٢٨٥هـ).

يُنظر: أخبار التّحويين البصريين ١٠٥ - ١١٣، وطبقات التّحويين واللّغويين ١٠١ - ١١٠، ونزهة الألباء ١٦٤ - ١٧٣، وبُغية الوعاة ٢٦٩/١ - ٢٧١ .

(٤) وعند غيره من النّحاة غير مقيس، وقال ابن مالك في التسهيل ١٣٤: «والأصح قصره على السّماع» .

وحكى ابن الأنباريّ الجواز عن أبي عبيد، والمنع عن التّحويين .

يُنظر: المساعد ١٧٩/٢، والأشموي ٥١/٣ .

(٥) من الآية: ٢٧ من سورة الرّوم .

(٦) تأويله يشير إلى وجود آية كريمة قد سقطت من النّسخ؛ وهي قوله تعالى: =

وقول الشاعر :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا^(١) بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ^(٢) وَأَطْوَلُ^(٣)

وإنما أراد بذلك : عزيزة طويلة .

وَقَدْ قَرَّرْتَ بِالْإِيَابِ عَيْنًا وَطَبْتَ نَفْسًا إِذْ قَضَيْتَ الدِّينَا

هذا التمييز مُزَالٌ عن أصله، وقد حُوِّلَ الإسناد عنه إلى غيره لقصد^(٤)

المبالغة، فلا يغيّر عمّا كان يستحقّه^(٥) من وجوب التأخير؛ لما فيه من الإخلال

بالأصل؛ وهو ما بيّن إجمالاً في نسبة العامل إلى فاعله ومفعوله، نحو: (طَابَ

= ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٢٥] . وهي في ابن النّاطم ٤٨٣ .

(١) في ب : لها، وهو تحريف .

(٢) في أ : أعد، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الكامل، وهو للفرزدق .

و (سَمَكَ) : رفع . و (البيت) أراد به : المجد والشرف . و (الدّعائم) : جمع دعامة؛ وهي العمود، أو ما يُسند به الحائط إذا مال ليمنعه من السقوط .

والشّاهد فيه : (أعزّ وأطول) حيث استعمل صيغتي التّفضيل في غير التّفضيل؛ لأنّه لا يعترف بأنّ لجرير بيتاً دعائمه عزيزة طويلة حتى تكون دعائم بيته أكثر عزةً وأشدّ طولاً؛ ولو بقي (أعزّ وأطول) على معنى التّفضيل لتضمّن اعترافه بذلك .

يُنظر هذا البيت في : الصّاحي ٤٣٤، وشرح المفصّل ٩٧/٦، ٩٩، وشرح التسهيل ٦٠/٣، وابن النّاطم ٤٨٣، واللّسان (كبير) ١٢٧/٥، (عزز) ٣٧٤/٥، وابن عقيل ١٧٠/٢، والمقاصد التّحويّة ٤٢/٤، والأشباه والتّظائر ٥٠/٦، والأشمونيّ ٥١/٣، والخزانة ٢٤٢/٨، والذّيوان ١٥٥/٢ .

(٤) في ب : للقصد .

(٥) في ب : تستحقّه، وهو تصحيف .

زَيْدٌ نَفْسًا، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا الْأَرْضَ عَيْونًا﴾^(١) فإن نسبة (طاب) إلى (زيد) جملةٌ تحتمل وجوهاً، و(نَفْسًا)^(٢) مُبَيَّنٌّ لإجمالها؛ ونسبة (فَجَرْنَا) [إلى]^(٣) (الأرض) جملة - أيضاً -، و(عيوناً)^(٤) مُبَيَّنٌّ لذلك الإجمال^(٥).
ومثل^(٦) ذلك: (تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا) و(تَفَقَّأَ شَحْمًا) و(ضَبَقْتُ بِالْأَمْرِ ذَرْعًا)^(٧)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَشْعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(٨).

[٦٧/ب]

/وسيبويه^(٩) يمنع تقديم^(١٠) التَّمْيِيزِ على عامله، وإن كان فعلاً متصرفاً، نحو: (طاب زيدٌ نفساً)^(١١)؛ وأجاز ذلك

(١) من الآية : ١٢ من سورة القمر .

(٢) في كلتا التسخين : نفس ، والتصويب من ابن الناظم .

(٣) (إلى) ساقطة من ب .

(٤) في كلتا التسخين : عيون، والتصويب من ابن الناظم .

(٥) في أ : الاحتمال، وهو تصحيف .

(٦) في ب : ومن ذلك .

(٧) الذَّرْعُ : الطَّاقَةُ والوسع، وضاق بالأمر ذَرْعُهُ وذراعُهُ أي : ضعفت طاقته ولم يجد من المكروه فيه مَخْلَصًا، ولم يُطِقه، ولم يَقْوِ عليه . اللسان (ذرع) ٩٥/٨ .

(٨) من الآية : ٤ من سورة مريم .

(٩) الكتاب ٢٠٤/١ ، ٢٠٥ .

(١٠) في أ : تقدُّم .

(١١) ولا خلاف في امتناع تقديمه على العامل إذا لم يكن فعلاً متصرفاً . ابن الناظم ٣٥١ .

وقد عقد ابن الأنباري في الإنصاف مسألة لهذا؛ وهي المسألة العشرون بعد المائة،

٢/٢٨٢، والعكبري في التبيين المسألة الخامسة والستون، ٣٩٤، والزبيدي في

ائتلاف النصرة، فصل الاسم، المسألة الخامسة عشرة، ٣٨ .

وينظر : الخصائص ٢/٣٨٤، وأسرار العربية ١٩٦، وشرح المفصل ٧٣/٢، وشرح

الكافية الشافية ٢/٧٧٥، ٧٧٦، وشرح التسهيل ٢/٣٨٩، والهمع ٤/٧١ =

الكسائي^(١)، المازني^(٢)، والمبرد^(٣)، [وبه]^(٤) يقول الشيخ جمال الدين بن مالك^(٥) - رحمه الله - قياساً على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرّف^(٦).

ومّا ورد من ذلك قولُ ربيعة بن مَقرُوم^(٧):
وَوَارِدَةٌ كَأَنَّهَا عُصَبُ الْقَطَا تَثِيرٌ عَجَاجًا بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبًا

= والأشموني^{٢/٢٠٠}.

(١) يُنظر رأيه في : شرح الكافية الشّافية ٢/٧٧٦، وشرح التّسهيل ٢/٣٨٩، وابن النّاطم ٣٥١، وأوضح المسالك ٢/١١٦، والهمع ٤/٧١.

(٢) يُنظر رأيه في : المقتضب ٣/٣٦، والأصول ١/٢٢٣، والخصائص ٢/٣٨٤، وشرح المفصل ٢/٧٤، وشرح الكافية الشّافية ٢/٧٧٦، وشرح التّسهيل ٢/٣٨٩، وابن النّاطم ٣٥١، وأوضح المسالك ٢/١١٦، والهمع ٤/٧١.

(٣) المقتضب ٣/٣٦.

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ.

(٥) شرح التّسهيل ٢/٣٨٩، وشرح الكافية الشّافية ٢/٧٧٧، وشرح عمدة الحافظ ١/٤٧٦.

وابن مالك هو : جمال الدين محمد بن عبد الله الطائيّ الجبائيّ النّحويّ : إمامُ النّحاة، وحافظُ اللّغة؛ كان إماماً في القراءات وعللها، والغريب، والنحو، والتصريف، والشّعر؛ ومن مصنّفاته : الألفية في النّحو، والكافية الشّافية، وشرحها، وتسهيل الفوائد، وشرحه؛ وُلد سنة (٦٠٠هـ)، وتوفّي بدمشق سنة (٦٧٢هـ).

يُنظر : إشارة التّعيين ٣٢٠، ٣٢١، والبُلغة ٢٠١، وبُغية الوعاة ١/١٣٠ - ١٣٧.

(٦) في ب : مضمّر فيه .

(٧) هو : ربيعة بن مَقرُوم بن قيس بن جابر الضّبّيّ : شاعرٌ إسلاميٌّ مخضرمٌ، أدرك الجاهليّة والإسلام، وشهد القادسيّة وجلولاء؛ وهو من شعراء مُضَرّ المعدودين، وعاش مائة سنة .

يُنظر : الشّعر والشّعراء ١٩٨، والأغاني ٢٢/١٠٢، والخزانة ٨/٤٣٨ .

رَدَدْتُ بِمِثْلِ^(١) السَّيِّدِ نَهْدٍ^(٢) مُقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عَطَفَاهُ مَاءً تَحْلِبًا^(٣)
و كقول الآخر:

أَنْفَسًا^(٤) تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا^(٥)

(١) في ب : كمثل .

(٢) في ب : زل، وهو تحريف .

(٣) في ب : ما سلحلبا، وهو تحريف .

وهذان البيتان من الطويل .

و (واردة) أراد بها القطيع من الخيل . و (العصب) جمع عصبية : الجماعة .

و (العجاج) : العُبار . و (السَّنابك) جمع سنبك : طرف مقدم الحافر .

و (أصهبا) : من الصَّهبة وهو لون العُبار . و (السَّيِّد) : الذَّئب . و (نهْد) : ضخم .

و (مَقْلَص) : طويل القوائم . و (كَمِيش) : جادٌّ في عدوه . و (منكمش) :

مسرِّع . و (عطفاه) : جانباه . و (تحلبًا) : سالا ماءً، يريد : عرقًا .

والمعنى : رُبَّ خيل واردة تشبه في سرعتها جماعة القطا تُثير العُبار بسنابكها، رددت

بفرس سريع الجري يشبه الذَّئب في سرعة عدوه، ضخم الجسم، طويل القوائم، جادٌّ

في عدوه إذا سال عطفاه ماء - أي : عرقًا - .

والتَّشاهد فيهما : (إذا عطفاه ماء تحلبًا) حيث قدَّم التَّمييز - ماءً - على عامله

وهو الفعل المتصرَّف - تحلب - ؛ وهذا غيرُ جائز عند سيبويه، وجوزَه الكسائيُّ

والمازنيُّ والمبرد؛ وخرَّجه بعضهم بأنَّ (عطفاه) فاعل لفعل محذوف، و (ماءً)

مفعولٌ به لهذا الفعل .

يُنظر هذا البيتُ في : المفضَّلِيَّات ٣٧٦، والأصمعيَّات ٢٢٤، والشَّعر والشَّعراء ١٩٨،

وأما لي ابن السَّحريِّ ٤٨/١، وشرح التَّسهيل ٣٨٩/٢، وشرح الكافية الشَّافية

٧٧٨/٢، وابن النَّاطم ٣٥١، والمغني ٦٠٢، والأشْمونيُّ ٢٠٢/٢، وشعره - ضمن

شعراء إسلاميون - ٢٤٩، ٢٥٠ .

(٤) في ب : أنفوسًا .

(٥) هذا بيتٌ من المتقارب، ولم أفد على قائله .

و^(١) قول الآخر :

وَلَسْتُ إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ^(٢) وَلَا يَأْتِسُ عِنْدَ التَّعَسُّرِ^(٣) مِنْ يُسْرِ^(٤)

= والشاهد فيه : (أنفساً تطيب) حيث قدّم التّمييز — نفساً — على عامله وهو الفعل المتصرّف — تطيب —؛ وهذا نادرٌ عند سيبويه والجمهور، وقياسيّ عند الكسائيّ والمازنيّ والمبرد .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح التسهيل ٣٨٩/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٤٧٧/١، وأوضح المسالك ١١٥/٢، والمغني ٦٠٣، والمقاصد التحوّية ٢٤١/٣، والتصريح ٤٠٠/١ والبهجة المرضية ٩٦، وشرح شواهد المغني ٨٦٢/٢، والأشموقيّ ٢٠١/٢ .

(١) في ب : وكقول .

(٢) في أ : بعارض، وهو تحريف .

(٣) في ب : التّغيير، وهو تحريف .

(٤) هذا بيتٌ من الطّويل، ولم أقف على قائله .

و (ذرعاً) : الدّرع بسطُ اليدين . و (الضّارع) : الدّليل .

والشّاهد فيه : (ذرعاً) حيث قدّم التّمييز — ذرعاً — على عامله وهو الفعل المتصرّف — أضيق —؛ وهذا نادرٌ عند سيبويه والجمهور؛ وقياسيّ عند الكسائيّ والمازنيّ والمبرد .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح الكافية الشّافية ٧٧٧/٢، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢، وابن النّاظم ٣٥٢، والمقاصد التحوّية ٢٣٣/٣ .

بَابُ كَمِ الاسْتِفْهَامِيَّةِ

وَكَمْ إِذَا جِئْتَ بِهَا مُسْتَفْهِمًا فَأَنْصِبْ وَقُلْ: كَمْ كَوَكْبًا تَحْوِي^(١) السَّمَاءَ

فَصْلٌ

كم الاستفهامية: مميّزها فرد منصوب؛ لشبهه بالعدد المنصوب على التمييز^(٢)؛ لأنّه من أحد عشر إلى تسعة وتسعين لا يكون إلا/ واحداً. وهذه^(٣) يجوز الفصل بينها وبين مميّزها، تقول: (كم عبداً لك؟) و(كم لك عبداً؟)؛ وهذه الإجازة كالعوض من منع إعرابها^(٤)، ولا يجوز ذلك في الخبرية .

[١/٦٨]

(١) في متن الملحة ٢٦ : نَحْوِ السَّمَاءِ .

(٢) وقد علّل الشّارح - رحمه الله - في باب كم الخبرية ص ٢٩٠ بأنّ مميّز الاستفهامية مفرد منصوب؛ لأنّها بمنزلة عدد منون .

وعلّله ابن التّائمه ٧٣٩ بالحمل على مميّز العدد المركّب وما جرى مجراه؛ إذ كانت فرعاً على (كم) الخبرية، كما أنّ العدد المركّب فرعٌ على المفرد .

(٣) في أ : وهذا .

(٤) قال سييويه: «وزعم أنّ كم درهماً لك أقوى من كم لك درهماً وإنّ كانت عربيّة جيّدة؛ وذلك أنّ قولك: العشرون لك درهماً فيها قُبْح، ولكنها جازت في كم جوازاً حسناً، لأنّه كأنّه صار عوضاً من التّمكّن في الكلام». الكتاب ١٥٨/٢ .

وقال المبرّد: «إلاّ أنّه يجوز لك في (كم) أن تفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظرف؛ فتقول: كم لك غلاماً؟ و كم عندك جارية؟، وإنّما جاز ذلك فيها؛ لأنّه جعلَ عوضاً لِمَا مُنِعْتُهُ من التّمكّن». المقتضب ٥٥/٣ .

وقد تقع موقع المبتدأ، كقولك: (كَمْ عَبْدًا لَكَ؟)؛ فـ (كم) مبتدأ، و(لك)^(١) الخبر، ونصبت (عَبْدًا) على التمييز .

وتقع موقع المفعول به، في قولك: (كم رجلاً رأيت؟) .

وموقع^(٢) الجارّ والجرور^(٣)، كقولك: (بكم درهماً بعت؟) .

وإن دخل عليها حرف جرّ جاز في مميّزها النصب والجر^(٤)؛ فيقال: (بكم

درهماً اشتريت ثوبك؟) و (بكم درهم اشتريت؟) فالتنصب لأنها كما

تقدّم^(٥)، والجرّ بـ (من) مضمرّة^(٦)، لا بإضافة^(٧) (كم) إليه؛ خلافاً لبعضهم^(٨) .

(١) في أ: وذلك، وهو تحريف .

(٢) في أ: وموضع .

(٣) تارةً بحرف الجرّ كما مثل، وتارةً بالإضافة، نحو قولك: (ابن كم سنة أنت؟) .

(٤) اختلف العلماء في جواز جرّ تمييز (كم) الاستهلامية حملاً على الخبرية؛ على ثلاثة مذاهب:

الأوّل: أنّه لا يجوز .

والثاني: أنّه يجوز مطلقاً؛ وإليه ذهب الفراء، والزجاج، والسيرافي .

والثالث: أنّه يجوز بشرط أن يدخل على (كم) حرف جرّ، نحو: (على كم جذع بيتك مبيّ؟)؛ وهو مذهب سيبويه والخليل .

يُنظر: الكتاب ١٥٩/٢، ١٦٠، وشرح التسهيل ٤١٩/٢، وشرح الرّضيّ ٩٦/٢، والارتشاف ٣٧٨/١، والتصريح ٢٧٩/٢، والجمع ٧٩/٤، والأشْمونيّ ٨٠/٤ .

(٥) لأنها شبيهة بالعدد المنصوب على التمييز .

(٦) وهو مذهب الخليل، وسيبويه، والفراء، والجمهور .

يُنظر: الكتاب ١٦٠/٢، والمقتضب ٥٦/٣، والمقرب ٣١٢/١، والتسهيل ١٢٤، وشرحه ٤١٩/٢، وشرح الرّضيّ ٩٦/٢، والارتشاف ٣٧٨/١، والمساعد ١٠٨/٢،

والتصريح ٢٧٩/٢، والجمع ٧٩/٤، والأشْمونيّ ٨٠/٤ .

(٧) في أ: لإضافة .

(٨) أراد ببعضهم: الزجاج .

والدليل على ذلك من وجهين :

أحدهما^(١): أَنَّ (كم) الاستفهامية لا تصلح^(٢) أن تعمل الجر؛ لأنها قائمة مقام عدد مركّب، والعدد المركّب لا يعمل الجر؛ فكذا ما قام مقامه^(٣).

الثاني : أَنَّ الجرّ بعد (كم) الاستفهامية لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجرّ على (كم)^(٤).
فاشترط ذلك دليل على الجرّ بـ (مِنْ) مقدّرة؛ لكون حرف الجرّ الداخِل عوضاً من اللفظ بها .

ويجوز حذف مميّزها^(٥) وهو حسن، ولا يحسن ذلك في الخبرية؛ لأنها مضافة، وحذف المضاف إليه وإبقاء المضاف قبيح؛ لأنّ فائدته في المضاف إليه^(٦).

= يُنظر : التسهيل ١٢٤، وشرحه ٤١٩/٢، والارتشاف ٣٧٨/١، والمساعد ١٠٩/٢،
والتصريح ٢٧٩/٢، والجمع ٧٩/٤، والأشموني ٨٠/٤ .
(١) في ب : أحدها .

(٢) في أ : لا يصلح، وهو تصحيف .

(٣) (كم) الاستفهامية فرعٌ على الخبرية، كما أنّ العدد المركّب فرعٌ على المفرد .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ٤/١٧٠، وابن الناظم ٧٣٩ .

(٤) في كلتا النسختين : كم الخبرية، وهو سهوٌ من الشارح — رحمه الله —؛ لأنّ الحديث هنا عن (كم) الاستفهامية .

(٥) نحو : (كم مالك ؟) أي : كم درهماً أو ديناراً . وقوله تعالى : ﴿ كَمْ لَيْتُمْ ﴾ [الكهف : ١٩] أي : كم يوماً أو عاماً .

(٦) وقيل : يجوز حذف تمييز (كم) الخبرية، وقيل : يقبح حذفه إلا أن يقدر =

وإذا قلتَ : (كم المال ؟) كانت الاستفهامية .

ومن ههنا اختلف المعنى في قولك : (كم درهماً معك؟) [و(كم درهمٌ معك؟)]^(١)؛ لأنك في النصب تسأل عن عدّة الدراهم، وفي الرفع تسأل عن درهم واحد، وفي الجرّ مُخبراً لا مستخيراً في أحد الوجهين، كأنك قلتَ : (كم حبة درهم معك ؟) و^(٢) (كم قرطاساً؟)؛ ومن ههنا قال التحوّيون في قول الفرزدق :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ
فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي^(٣)

= منصوباً؛ ومن الحذف قوله :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ

في رواية من رفع عمّة .

وكلام ابن مالك في التسهيل يقتضي أنه لا فرق في ذلك بين مميّز الاستفهامية ومميّز الخبرية — كما ذكر ذلك ابن عقيل في المساعد — قال ابن مالك في التسهيل ١٢٤ «كم اسم لعدد مبهم؛ فيفتقر إلى مميّز، ولا يُحذف إلاّ للدليل» .

يُنظر : شرح المفصل ١٢٩/٤، وشرح ألفية ابن معط ١١٢٥/٢، وشرح التسهيل ٤١٩/٢، والمساعد ١٠٦/٢، ١٠٧، والهمع ٨٣/٤، والأشموقي ٨٣/٤ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في ب : أو .

(٣) هذا بيتٌ من الكامل .

و (الفَدَعَاءُ) هي المرأة التي اعوجّت أصابعها من كثرة الحلب، وقيل : هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل . و (عشاري) : جمع عشراء؛ وهي : الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر .

والشاهد فيه : (كَمْ عَمَّةٌ) حيث يجوز في (عمّة) وفي (خالة) المعطوفة عليها =

إنه إذا رفع العمّة قصد عمّةً واحدةً، فحذف مميّز (كم) وجعله ظرفاً، كأنه [قال]^(١): (كَمَ مَرَّةً^(٢) عَمَّةً [لك]^(٣)) قد حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي؛ ومَنْ نصب أراد تكثير العمّات، وصارت (كم) اسماً مبتدأً

= الحركات الثلاث .

أما الرفع فعلى أن (كم) خبرية أو استفهامية في محلّ نصب ظرف متعلّق — (حلبت) — كما يرى الشّارح —، أو مفعول مطلق عامله (حلبت) الآتي؛ وعلى هذين يكون قوله: (عمّة) مبتدأ، وجمله (حلبت) في محلّ رفع خبره، وتمييز (كم) على هذا الوجه محذوف، يقدر مجروراً إن قُدِّرَت (كم) خبرية، ويقدر منصوباً إن قُدِّرَت (كم) استفهامية؛ وعلى كلّ حال يقدر من ألفاظ الزّمان إن جعلت (كم) ظرف زمان — كما قدر الشّارح —، ويقدر من ألفاظ المصادر إن جعلت (كم) مفعولاً مطلقاً .

وأما النّصب فعلى أن (كم) استفهامية في محلّ رفع مبتدأ، وخبره جملة (حلبت) أيضاً، و (عمّة) تمييز لها؛ وقيل: إنّ تميماً تُجيز نصب مميّز الخبرية مفرداً .
وعلى هذا يجوز نصب (عمّة) مع كون (كم) خبرية .

وأما الجرّ فعلى أن (كم) استفهامية في محلّ رفع مبتدأ، وخبره جملة (حلبت) أيضاً، و (عمّة) تمييز لها .

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٧٢/٢، ١٦٢، ١٦٦، والمقتضب ٥٨/٣، والجمل ١٣٧، وسرّ صناعة الإعراب ٣٣١/١، والتّبصرة ٣٢٢/١، وشرح المفصل ١٣٣/٤، والمقرب ٣١٢/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٥٣٦/١، وابن النّاظم ٧٤١، وأوضح المسالك ٢٢٧/٣، والخزانة ٣٨٥/٦، والديوان ٣٦١/١ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في ب : من .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطةٌ من ب .

لا ظرفاً، وخبره : (حلبت عليّ)، وكذلك الحكم في الجر^(١).
وُثِرَاعَى أَصُولُهَا إِذَا اسْتَعْمَلَتْ فِي بَابِ (ظَنَّ)^(٢)؛ فَتَقُولُ : (كَمْ
تَظَنَّ النَّاسَ رَجُلًا، وَالنَّاسُ) [وَكَمْ النَّاسُ تَظَنَّ رَجُلًا وَالنَّاسُ]^(٣)؛ وَلَا
يَجُوزُ [النَّاسَ]^(٤) كَمْ تَظَنَّ^(٥).

وتختلف معانيها باختلاف الإعراب، كقولك : (بكم ثوبك
مصبوغٌ؟) و (بكم ثوبك مصبوغاً؟) فالسؤال مع الرفع عن أجرة
الصَّبِغِ، أو^(٦) المقدار المصبوغ، ومع النصب عن جملة الثوب وثمنه .

(١) وكذلك من جرّ أراد تكثير العمات .

(٢) في أ : الظَّنّ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) لأنّ (كم) لها الصدارة، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

(٦) في أ : و .

[١/٦٩]

/ بَابُ الْمَفْعُولِ ^(١) فِيهِ - وَهُوَ الظَّرْفُ -

وَالظَّرْفُ نَوْعَانِ فَظَّرْفُ أَرْمَنَةَ وَالظَّرْفُ نَوْعَانِ فَظَّرْفُ أَرْمَنَةَ
وَالكُلُّ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ فِي يَجْرِي مَعَ الدَّهْرِ وَظَّرْفُ أَمْكَنَةَ
تَقُولُ : صَامَ خَالِدٌ أَيَّامًا فَاعْتَبِرِ الظَّرْفَ بِهَذَا وَاکْتَفِي
وَبَاتَ زَيْدٌ فَوْقَ سَطْحِ الْمَسْجِدِ وَغَابَ شَهْرًا وَأَقَامَ عَامًا
وَالرَّيْحُ هَبَّتْ يَمْنَةً الْمُصَلِّي وَالْفَرَسُ الْأَبْلَقُ ^(٢) تَحْتَ مَعْبَدِ
وَقِيَمَةُ الْفِضَّةِ دُونَ الذَّهَبِ وَالزَّرْعُ تَلْقَاءَ الْحَيَا الْمُنْهَلِّ
وَدَارُهُ غَرْبِيٌّ فَيْضِ ^(٣) الْبَصْرَةِ وَثُمَّ عَمَرُوا فَادُنْ مِنْهُ وَأَقْرَبِ
وَنَخْلُهُ شَرْقِيٌّ نَهْرٍ مُرَّةً

فَصْلٌ

الظَّرْفُ ^(٤) هو: المفعول فيه. وينقسم ^(٥) إلى: ظرف زمان، وظرف مكان؛

(١) في ب: باب الظروف. والظرف مصطلح بصري، والمفعول فيه مصطلح كوفي؛
ويسميه الكوفيون - أيضاً - المحلّ أو الصفة .

يُنظر: معاني القرآن للقرّاء ١/١١٩، والإنصاف ١/٥١، والارتشاف ٢/٢٢٥، والتصريح ١/٣٣٧ .
(٢) الْبَلَقُ : سَوَادٌ وَبِياضٌ، وَكَذَلِكَ الْبَلْقَةُ وَهِيَ مَصْدَرُ الْأَبْلَقِ؛ وَهُوَ : ارْتِفَاعُ التَّحْحِيلِ إِلَى
الْفَحْذِينَ . اللِّسَانُ (بَلَق) ١٠/٢٥ .

(٣) الْفَيْضُ : التَّهْرُ، وَالْجَمْعُ : أَفْيَاضٌ، وَفَيْضٌ؛ وَجَمْعُهُمْ لَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَ بِالْمَصْدَرِ .
وَفَيْضُ الْبَصْرَةِ : نَهْرُهَا، غَلَبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ لِعَظَمَتِهِ . اللِّسَانُ (فَيْض) ٧/٢١١ .

(٤) الظَّرْفُ لُغَةٌ : الْوَعَاءُ، وَاصْطِلَاحًا : هُوَ مَا نُصِبَ مِنْ اسْمِ زَمَانٍ، أَوْ مَكَانٍ مَقَارِنَ لِمَعْنَى
(فِي) دُونَ لَفْظِهَا .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ٢/٦٧٥، واللّسان (ظرف) ٩/٢٢٩ .

(٥) في أ: وهو ينقسم .

وكلاهما ينقسم إلى: مبهم [و]^(١) مختصّ .

و^(٢) أسماء الزّمان كلّها صالحة للظرفيّة / لا فرق^(٣) في ذلك بين المبهم^(٤) منها والمختصّ^(٥)؛ تقول^(٦): (انتظرته حيناً ومُدَّةً) و(لقيته يوم الخميس) .

و[أمّا]^(٧) أسماء المكان فالصّالح منها للظرفيّة نوعان :

الأوّل: الاسم المبهم؛ كأسماء الجهات، نحو: (فوق) و (تحت) و(أمام) و(وراء) و(يمين) و(شمال)، وشبهها في الشّياخ مما يفتقر إلى غيره

(١) العاطف ساقط من أ .

(٢) في ب : فأسماء .

(٣) في أ : ولا فرق .

(٤) ظرف الزّمان المبهم هو : ما يدلّ على زمنٍ غير محدود ولا مقدّر، ولا يقع جواباً لـ (متى) و (كم)، نحو : (حين) و (مدّة) و (وقت)؛ تقول : (سرّتُ حيناً، ومدّة وقتاً) .

ينظر : التصريح ٣٤١/١، والأشموقيّ ١٢٨/٢ .

(٥) ظرف الزّمان المختصّ هو : ما يدلّ على زمنٍ مقدّر، ويقع جواباً لـ (متى)؛ نحو : (يوم الخميس) جواباً لمن قال : (متى جئت ؟)؛ وهو المعرف بالعلميّة كـ (صمت رمضان)، أو بـ (أل) كـ (سرّتُ اليوم)، أو بالإضافة كـ (جئتُ زمن الشتاء) و (يوم قدوم زيد)، أو غير معلوم - وهو التّكررة - نحو : (سرّتُ يوماً أو يومين أو أسبوعاً أو وقتاً طويلاً) .

ينظر : التصريح ٣٤١/١، والأشموقيّ ١٢٨/٢ .

(٦) في أ : فتقول .

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق؛ بدليل مجيء الفاء، وهو كذلك عند شيخه

في بيان صورة مسمّاه، كـ (جانب) و (ناحية)، وكأسماء المقادير^(١)
 كـ (مِيل)^(٢) و (فَرَسَخ)^(٣) و (بَرِيد)^(٤).
 [و]^(٥) الثاني: ما اشتقّ من اسم الحدث^(٦)، كـ (مَذْهَب) و (مَرْمَى)^(٧).
 والمختصّ منه: (ذَهَبْتُ مَذْهَبَ زَيْدٍ) و (رَمَيْتُ مَرْمَى عَمْرٍو).
 والمختصّ: كلّ ما اشتملّ عليه^(٨) ما يحوطه، كـ (الشّام) و (العِراق)
 و (المسجد) و (الدّار) .

- (١) ذهب الجمهور إلى أنّ المقادير من الظّروف المبهمة .
 وذهب الثّلويين إلى أنّها ليست من الظّروف المبهمة؛ لأنّها معلومة المقدار .
 يُنظر : التّوطئة ٢١٠، وتوضيح المقاصد ٩٣/٢، والارتشاف ٢٥٠/٢، وابن عقيل
 ٥٣١/١، والأشمونيّ ١٣٠/٢ .
- (٢) المِيلُ من الأرض : منتهى مدّ البصر؛ ومقداره : أربعة آلاف ذراع .
 يُنظر : الصّحاح (ميل) ١٨٢٣/٥، والقاموس المحيط (مال) ١٣٦٩ .
- (٣) الفَرَسَخُ : ثلاثة أميال هاشميّة؛ وهي : اثنا عشر ألف ذراع .
 يُنظر : الصّحاح (ميل) ١٨٢٣/٥، والقاموس المحيط (فرسخ) ٣٢٩ .
- (٤) البَرِيدُ : اثنا عشر ميلاً .
- يُنظر : تهذيب اللّغة (برد) ١٠٦/١٤، والصّحاح (برد) ٤٤٧/٢ .
- (٥) العاطف ساقط من أ .
- (٦) أي : الَّذي اشتقّ منه العامل وأتحدت مادّته ومادّة عامله - كما مثل الشّارح
 رحمه الله -؛ فلو اختلفت مادّته ومادّة عامله نحو : (رميت مذهب زيد وذهبتُ
 مرمى عمرو) لم يجز في القياس أن يُجعل ظرفاً، بل يجب التّصريح معه بـ (في) .
 يُنظر : شرح الكافية الشّافية ٦٧٧/٢، وابن النّاظم ٢٧٥، وأوضح المسالك ٥٢/٢،
 والتّصريح ٣٤١/١ .
- (٧) في ب: مرى .
- (٨) في أ : كلّ ما يشتمل على ما يحوط .

وهذا النوع يتصرّف بوجوه الإعراب، ولا يسمّى ظرف مكان^(١)؛ فإن وُجدَ منه شيءٌ منصوباً كان انتصابه انتصاب المفعول به لا انتصاب الظرفيّة^(٢).

ومن أسماء ظروف الزّمان ما يعبر به عن جميعه، كـ (الدّهر) و (قَطّ) و (عَوْض) و (الأبد) .

فـ (قَطّ) : اسمٍ لِمَا مَضَى من الزّمان، و (الأبد) : لجميع الآتي منه؛ فتقول من ذلك : (ما فعلته قَطّ)^(٣) و (لا أفعله أبداً)، و (إذّ)^(٤) : لِمَا مَضَى من الزّمان، و (إذا) : ظرفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ من الزّمان، يتضمّن معنى الشرط غالباً .

ويُضمَر عاملُ الظرفِ على / شريطة^(٥) التفسير؛ تقول: (اليوم سرت فيه)

[أ/٧٠]

(١) قال ابن السّراج في الأصول ١٩٧/١ : «وأما مكّة، والمدينة، والمسجد، والدّار، والبيت؛ فلا يجوز أن يكن ظرفاً؛ لأنّها أقطاراً محدودة معلومة؛ تقول : قُمْتُ أمامك، ووصلتُ ورائك؛ ولا يجوز أن تقول : قمتُ المسجد، ولا قعدتُ المدينة، ولا ما أشبه ذلك» .

(٢) نحو قولك : (عمرت الدّار) و (هدمت الحائط) .

(٣) قال ابن هشام في المغني ٢٣٣ : « قط : تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وتختصّ بالتفني؛ يُقال : ما فعلته قط؛ والعامة يقولون : لا أفعله قط؛ وهو لحن . واشتقاقه من (قَطَطْتُهُ) أي : قطعته، فمعنى ما فعلته قط : ما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لأنّ الماضي مستقطعٌ عن الحال والاستقبال» .

(٤) في أ : وإذا، وهو سهو .

(٥) في ب : شرطه، وهو تحريف .

وانتصاب الظرفِ بعاملٍ مضمَرٍ إمّا أن يكون بعاملٍ جائز الإظهار أو بممتنعه؛ =

تقديره : سرت اليوم^(١).

وجميع أسماء الزّمان تكون ظروفًا إذا وردت متضمّنة (في) ولم ينطق بـ (في)، كقولك^(٢): (قدمت يوم الجمعة) و(صُمتُ يَوْمَ الخميس)^(٣)؛ فلو قوع الأفعال فيها سُمّيت ظروفًا^(٤).

ومنها: ما يقع الفعل في جميعه، كقولك : (صمت يوم الخميس)^(٥).
ومنها: ما يقع في بعضه، كقولك: (لقيته يوم الجمعة)؛ لأنّ اللّقاء
قع في بعضه^(٦).

= وقد أفرد الشّارح - رحمه الله - فصلاً لِنَاصِبِ الظَّرْفِ في ص ٤٥٣ من هذا الباب.

(١) أي : سرت اليوم سرتُ فيه .

(٢) في أ : تقول .

(٣) نصبت هذه الأسماء نصب الظّروف لتضمّنها معنى (في)؛ إذ تقدير الكلام: (قدمت في يوم الجمعة) و (صمت في يوم الخميس) .

(٤) قال ابن يعيش ٤١/٢ : «وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف؛ لأنّ الأفعال توجد فيها، فصارت كالأوعية لها» .

(٥) لأنّ الصّوم يستغرق اليوم . وقال السيوطي في الهمع ١٤٨/٣ : «وكون ما يكون

العمل في جميعه هو ظرف وانتصب انتصاب الظّروف هو مذهب البصريين .

وزعم الكوفيون : أنّه ليس بظرف، وأنّه ينتصب انتصاب المشبه بالمفعول؛ لأنّ

الظرف عندهم ما انتصب على تقدير (في)، وإذا عمّ الظرف لم يتقدّر عندهم فيه

(في)؛ لأنّ (في) يقتضي عندهم التبعيض، وإنّما جعلوه مشبهاً بالمفعول

لا مفعولاً به؛ لأنّهم رأوه ينتصب بعد الأفعال اللاّزمة» .

ويُنظر : الكتاب ٢١٦/١، والبسيط ٤٨٨/١ - ٤٩٠ .

(٦) قال ابن أبي الرّبيع في البسيط ٤٨٨/١ : «ألا ترى أنّ اللّقاء لا يمكن في اليوم كلّهُ، =

وكلُّ اسم صلح أن يكون^(١) جواب^(٢) (أين) في الاستفهام فهو مكان، تقول من ذلك : (جلست خلفك) و(سرتُ أمامك) و(قعدتُ دونك) و (داري غربي دارك) و (وجهي تلقاء وجهك) و(سرتُ يَمَنَةً الأمير) و(لي قبلك حقّ) و (توجهتُ نحو المدينة)^(٣)؛ فإن لم تتضمَّن^(٤) هذه الأسماء معنى (في) لم تكن ظروفًا، وجاز أن تعتقب عليها العوامل بوجوه الإعراب؛ فإذا قلتَ : (دخلتُ البيت) فإنه منتصب نصب المفعول به لوقوع الفعل عليه، لا بوقوعه فيه^(٥)؛

= وإنما يكونُ اللقاء في بعضه» .

(١) في أ : أن يقع في .

(٢) في كلتا النسختين : جوابه، والصواب ما هو مثبت .

(٣) ساق الشارح — رحمه الله — هذه الأمثلة ليبيِّن أن هذه الأسماء إذا وردت متضمَّنة

معنى (في) ولم يُنطق بها نصبت نصب ظروف المكان .

(٤) في أ : يتضمَّن، وهو تصحيف .

(٥) التَّصَبُّب فيه ليس على الظرفية، بل على التوسُّع بإسقاط الخافض، وإجراء القاصر

مجرى المتعدِّي؛ فهو مشبَّه بالمفعول لا ظرف؛ وهذا مذهب الفارسي — الإيضاح

١٦١ —، واختاره ابن مالك في التسهيل ٩٨، وشرحه ٢/٢٠٠، ٢٠١، ونسبه

لسيبويه؛ قال سيبويه ١/١٥٩ : «أجازوا قولهم : دخلتُ البيت، وإنما معناه :

دخلتُ في البيت، والعامل فيه الفعل، وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف» .

وقيل : إنَّه منصوبٌ على الظرفية تشبيهاً بالبهَم، ونسبه الشلوبين إلى سيبويه، وإلى

الجمهور .

يُنظر : توضيح المقاصد ٢/٩٠، والأشموني ٢/١٢٦ .

فليس متضمناً^(١) معنى (في) .

وأما قولهم : (هو منِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ)^(٢) و(عمرو مَزَجَرَ الْكَلْبِ)
و(عبد الله مَنَاطَ الثَّرِيَا) على الظَّرْفِيَّةِ، فشاذٌّ^(٣).

= وقال سيويه ٣٥/١ : «وقد قال بعضهم : ذهبُ الشَّامِ يشبَّهه بالمبهم، إذا كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب . وهذا شاذٌّ؛ لأنه ليس في ذهب دليل على الشَّامِ، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهب الشَّامِ : دخلتُ البيتَ» .
وقيل : إنَّه مفعولٌ به، و (دخل) مثلاً تارةً يتعدى بنفسه، وتارةً بحرف؛ وهو مذهب الأَخْفَشِ.

يُنظر : توضيح المقاصد ٩١/٢، والارتشاف ٢٥٣/٢، والمجع ١٥٣/٣ .

(١) في ب : مضمناً .

(٢) في ب : المقابلة، وهو تحريف .

(٣) شذَّ نصبه لمخالفة مادته لمادَّة عامله؛ إذ التقدير : هو منِّي مستقرٌّ في مقعد القابلة، و في مزجر الكلب، و في مناط الثريا؛ فعامله الاستقرار المتعلق به (منِّي)، الواقع خيراً عن (هو)، ومادَّة الاستقرار مخالفة لمادَّة مقعد، ومزجر، ومناط .
والمعنى : هو منِّي في القُرب مقعد القابلة من النَّفساء، و في البُعد مناط الثريا من الدبران، و في التوسُّط مزجر الكلب من الزَّاجر؛ فـ (من) الأولى متعلِّقة بالاستقرار - كما مرَّ -، و (من) الثانية الداخلة على النَّفساء والدبران والزَّاجر متعلِّقة باسم المكان نفسه؛ لأنه مشتقٌّ .

ولو أعمل في المقعد قعد، و في المزجر زجر، و في المناط ناط؛ لم يكن شاذًّا لآلِحاد المادَّة، و يصير المعنى هو مستقرٌّ منِّي قعد مقعد القابلة، و زجر مزجر الكلب، و ناط مناط الثريا .

يُنظر : الكتاب ٤١٢/١ - ٤١٦، وشرح الكافية الشافية ٦٧٦/٢، ٦٧٧، =

/ فإن قيل : لِمَ استأثرت أسماء الزّمان بصلاحيّة المبهم منها،
والمختصّ للطّرفيّة عن أسماء المكان ؟

فالجواب : أن أصلَ العواملِ الفِعْلُ، ودلالته على الزّمان أقوى من
دلالته على المكان؛ لأنّه يدلّ على الزّمان بصيغته والالتزام^(١)، ويدلّ على
المكان بالالتزام فقط؛ فلمّا^(٢) كانت دلالة الفعل على الزّمان قويّة تعدّى
إلى المبهم منها والمختصّ، ولمّا كانت دلالاته على المكان ضعيفة لم يتعدّد
إلى كلّ أسمائه، بل يتعدّى إلى المبهم منها^(٣).

وقد تُقام صفة الطّرف مقامه بعد حذفه، كقولك : (أقمتُ عنده
قليلاً من النَّهار) و (سامرته كثيراً من اللَّيل) وتقديره : زماناً قليلاً،
وزماناً كثيراً .

وقد نُصِبَ بعضُ المصادرِ نُصْبَ^(٤) الطّروفِ في قولهم : ((أتيتُه
غروب الشمس)) و (انتبهت طلوع الفجر^(٥)) [٦].

= وابن النّاطم ٢٧٥، وأوضح المسالك ٥٢/٢، والتصريح ٣٤١/١، ٣٤٢ .

(١) أي : لأنّه يدلّ على الحدث بمادّته الموضوعه له مطابقة، والحدث يستلزم الزّمان،
فقد دلّ على الزّمان ثانياً بواسطة دلالاته على الحدث بخلاف المكان؛ فإنّه يدلّ
عليه التزاماً بواسطة دلالاته على الحدث فقط . الصّبّان ١٣٠/٢ .

(٢) في أ : فكّلما، وهو تحريف .

(٣) لأنّ في الفعل دلالة عليه بالجملة، وإلى المختصّ الذي اشتقّ من اسم ما اشتقّ منه
العامل لقوّة الدّلالة عليه حينئذ . يُنظر : ابن النّاطم ٢٧٥، والأشموخي ١٣٠/٢ .

(٤) في أ : ونصب .

(٥) في ب : الشمس .

(٦) ما بين المعقوفين لم يرد في النّسختين بهذا اللفظ؛ والذي ورد فيهما هو : ((أتيتُه

وقت غروب الشمس، و انتبهت وقت طلوع الفجر)) . والتّمثيل يستقيم بدون =

وَقَدْ أَكَلْتُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ وَإِثْرَهُ وَخَلْفَهُ وَعِنْدَهُ

الأسماء منها ما إذا أُضيف إلى شيء صار من جنسه وألحق بنوعه .

فمن ذلك : (قبلُ) و (بعدُ) فهما إن أُضيفا إلى ظرف زمان صارا من جنسه، وانتصبا انتصاب / ظرف الزمان؛ كقولك : (قدمتُ البلد قبل زيدٍ، وسافرت بعده)، وإن أُضيفا إلى ظرف مكان صارا من جنسه، كقولك : (نزلنا قبل المنزلة، وقيلنا بعد المنهل) .

وكذلك أسماء العدد^(١)، و (كُلٌّ) و (بعض) و (نصف) و (ثلث)، وما أشبهه، وكذلك (بين)؛ تقول : غاب زيدٌ خمسة أيام، وأقمتُ عنده كلَّ النهار وبعض الليل، و صلَّيتُ بين الظَّهر والعصر^(٢)؛ وتقول : قطعْتُ خمسة فراسخٍ، وكلَّ المرحلة، و سار زيدٌ بعض فرسخٍ، وركب ثلث الطَّريق، وأقام بين البلدين^(٣) .

وَعِنْدَ فِيهَا النَّصْبُ يَسْتَمِرُّ لَكِنَّهَا بِمِنْ فَقَطُ تُجْرُ
عِنْدَ : ظرفٌ^(٤) لازم الظرفية، ولا يدخله^(٥) الرفع بحال، ولا يُجرُّ^(٦)

= كلمة (وقت) حيث إن (غروب) و(طلوع) مصدران منصوبان نصب الظروف .

(١) في أ : العدم، وهو تحريف .

(٢) انتصب (خمسة) و(كل) و(بعض) و(بين) انتصاب ظرف الزمان؛ لإضافتها إليه وجعلها كالجزء منه .

(٣) انتصب (خمسة) و(كل) و(بعض) و(ثلث) و(بين) انتصاب ظرف المكان؛ لإضافتها إليه .

(٤) أكثر ما يقع (عند) ظرف مكان، وقد يقع ظرف زمان كما مثل الشَّارح رحمه الله .

(٥) في أ : ولا يدخلها .

(٦) في أ : ولا تجرَّ .

إلاً - (من) دون سائر الظروف لعدم تصرفه؛ لأنَّ الظرف المتصرف^(١) يفارقُ الظرفية، ويُستعمل مخيراً^(٢) عنه، ومضافاً إليه، ومفعولاً به^(٣).

ثمَّ الظرف المتصرف: منه منصرف^(٤)، نحو: (يومٍ) و(شهرٍ) و(حولٍ)، ومنه غير منصرف^(٥) نحو: (غُدْوَةٌ) و(بُكْرَةٌ) مقصوداً بهما تعريف الجنس أو العهد.

(١) الظرف على ضربين: متصرف، وغير متصرف.

وقد عرّف الشارح - رحمه الله - الظرف المتصرف؛ وبقي غير المتصرف؛ «وهو: ما لازم الظرفية، أو شبهها.

فمنه ما لا ينفك عن الظرفية أصلاً، كـ(قَطَّ) و(عَوْض)؛ ومنه ما لا يخرج عن الظرفية إلاّ بدخول حرف الجرّ عليه، نحو: (قبل) و(بعد) و(لَدُنْ) و(عند) حال دخول (من) عليهنّ؛ فيُحكّم عليه بأنّه غير متصرف؛ لأنّه لم يخرج عن الظرفية إلاّ إلى حال شبيهة بها؛ لأنّ الجارّ والمجرور والظرف سيّان في التعليق بالاستقرار، والوقوع خيراً، وحالاً، ونعثاً، وصلة». ابن الناظم ٢٧٥، ٢٧٦.

وينظر: أوضح المسالك ٥٣/٢، والتصريح ٣٤٢/١، والأشموقي ١٣١/٢، ١٣٢.

(٢) في أ: مجزراً، وهو تصحيف.

(٣) نحو قولك: (اليوم مباركٌ) و(سِرْتُ نصفَ اليوم) و(أحببتُ يومَ قدومك) .

(٤) في أ: متصرف؛ وفي ب: متصرفة، وكلتاها مصحفة.

(٥) في كلتا النسختين: غير متصرف، وهو تصحيف.

والظرف غير المتصرف - أيضاً - منه منصرف نحو: (ضُحَا) و(بُكْرَةٌ) و(سَحَرٌ) و(لَيْلٌ) و(نَهَارٌ) و(عِشَاءٌ) و(عَثْمَةٌ) و(مَسَاءٌ) غير مقصود بها التعريف.

ومنه غير منصرف نحو: (سَحَرٌ) المعرفة. يُنظر: شرح الكافية الشافية ٦٧٩/٢،

وابن الناظم ٢٧٦.

[٧١/ب]

و(عند) / يكون^(١) ظرف زمان^(٢)، كقولك : (وصلت البلدَ عند غروب الشمس) .

[وَأَيْنَمَا صَادَفْتَ فِي لَا تُضْمَرُ فَارْفَعْ وَقُلْ: يَوْمَ الْخَمِيسِ نَيْرًا^(٣)

فَصْلٌ

واعلم^(٤) أن النَّاصِبَ^(٥) لِلظَّرْفِ هُوَ الْفِعْلُ الْمَوْجُودُ مَعَهُ؛

(١) في ب : تكون .

(٢) كونها ظرف زمان قليل جداً . يُنظر : الهمع ١٦٤/٣، والصَّبَان ٢٦٤/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) في ب : اعلم .

(٥) ناصبُ الظرف هو اللفظ الدالُّ على المعنى الواقع فيه، سواء كان اللفظ الدالُّ فعلاً،

أم اسم فعل، أم وصفاً، أم مصدرًا؛ ولهذا اللفظ ثلاث حالات :

إحداها : أن يكون مذكورًا، نحو : (جلستُ أمام زيد)؛ وهذا هو الأصل .

والثانية : أن يكون محذوفًا جوازًا؛ وذلك كقولك : (فرسخين) أو (يوم الجمعة)

جوابًا لمن قال : (كم سرت ؟) أو (متى صُمت ؟) .

والثالثة : أن يكون محذوفًا وجوبًا؛ وذلك في ستِّ مسائل :

وهي أن يقع صفة كـ (مررت بطائر فوق غصن)، أو صلة كـ (رأيت الذي

عندك)، أو حالاً كـ (رأيت الهلالَ بين السحاب)، أو خبراً كـ (زيدٌ عندك) .

والناصبُ في الجميع محذوفٌ وجوبًا، تقديره : (استقرّ) أو (مستقرّ)؛ إلا في

الصِّلَّةِ فيتعيّن استقرّ .

أو مشتغلاً عنه كـ (يوم الخميس صُمت فيه) فـ (يوم الخميس) منصوبٌ بفعل

محذوفٌ وجوبًا يفسره (صمت) المذكور، والتقدير : صمت يوم صمت فيه . =

فإنَّ وُجِدَ منصوباً في كلامٍ لا فعل فيه، كقولك : (الرّحيل غداً) ففي الكلام محذوف؛ وهو النَّاصِب للظرف وتقديره : (استقرَّ غداً)، وعند بعضهم : (مستقرّ)^(١).

= وهذا ما قصده الشارح بقوله ص ٢٨٣: «ويُضمَر عامل الظرف على شريطة التفسير». أو مسموعاً بال حذف لا غير، كقولهم : (حينئذ الآن) أي : كان ذلك حينئذ واسمع الآن؛ فـ (حين) منصوبة لفظاً بفعل محذوف، وهي مضافة إلى (إذ)، و(الآن) مبيّ على الفتح في محلّ نصب، وناصبه فعلٌ محذوف - كما قدر الشارح-. يُنظر : شرح المفصل ٤٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٨٤/٢، وابن الناظم ٢٧٤، وشرح الرضوي ١٩١/١، وأوضح المسالك ٥٢/٢، والتصريح ٣٤٠/١، والهمع ١٣٧/٣، والأشموني ١٢٨/٢.

(١) اختلف النحاة في عامل التّصب في الظرف الواقع خبراً :

فذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ، نحو : (زيدٌ أمامك) وما أشبه ذلك .

وذهب ثعلب من الكوفيين إلى أنّه ينتصب؛ لأنّ الأصل في قولك : (أمامك زيد) : حلّ أمامك؛ فحذف الفعل وهو غير مطلوب، واكتفى بالظرف منه، فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل .

وذهب البصريون إلى أنّه ينتصب بفعل مقدّر؛ ثم اختلفوا في هذا المقدّر هل هو اسمٌ أو فعل ؟

فذهب الفارسيّ، والرّمحشريّ، وابن الحاجب إلى أنّه فعل، وأنّه من حيّز الجملة، وتقديره : زيدٌ استقرّ في الدار، أو حلّ في الدار؛ ويدلّ على ذلك أمران :

أحدهما : جوازُ وقوعه صلةً، نحو قولك : (الذي في الدار زيدٌ) والصّلة لا تكون إلاّ جملة .

فمَتَى خَلَّتْ أَسْمَاءُ الظَّرُوفِ مِمَّا تَقَدَّمَ^(١) كَانَتْ مَبْتَدَأَةً، كَقَوْلِكَ:
(يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُبَارَكٌ) و(وَسَطُ الْمَسْجِدِ رَحْبٌ) و(الْفَرَسُخُ)^(٢) أَرْبَعَةُ أَمْيَالٍ).

= والثَّانِي : أَنَّ الظَّرْفَ وَالْجَارَ وَالْمَجْرُورَ لَا يَدَّ لُهُمَا مِنْ مَتَعَلِّقٍ بِهِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ يَتَعَلَّقُ
بِالْفِعْلِ، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِسْمِ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ وَمِنْ لَفْظِهِ؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ تَقْدِيرَ
الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ أَوْلَى .

وَذَهَبَ ابْنُ السَّرَّاجِ، وَابْنُ جَنِّي — وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ — إِلَى أَنَّ الْمَحذُوفَ الْمَقْدَّرَ
اسْمٌ، وَأَنَّ الْإِخْبَارَ بِالظَّرْفِ مِنْ قَبِيلِ الْمَفْرَدَاتِ، إِذْ كَانَ يَتَعَلَّقُ بِمَفْرَدٍ؛ فَتَقْدِيرُهُ :
مُسْتَقَرٌّ، أَوْ كَاتِنٌ وَنَحْوَهُمَا .

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ : أَنَّ أَصْلَ الْخَيْرِ أَنْ يَكُونَ مَفْرَدًا، وَالْجُمْلَةُ وَاقِعَةٌ مَوْقِعَهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ
إِضْمَارَ الْأَصْلِ أَوْلَى .

وَوَجْهٌ ثَانٍ : أَنَّكَ إِذَا قَدَّرْتَ فِعْلًا كَانَ جُمْلَةً، وَإِذَا قَدَّرْتَ اسْمًا كَانَ مَفْرَدًا؛
وَكَأَنَّ قَلَّ الْإِضْمَارَ وَالتَّقْدِيرَ كَانَ أَوْلَى .

تُنظَرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي : الْأَصُولِ ١/٦٣، وَاللِّمَعِ ٧٥، وَالْمَقْتَصِدِ ١/٢٧٥،
وَالْإِنْصَافِ، الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ وَالْعِشْرُونَ، ١/٢٤٥، وَالتَّبْيِينِ، الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ وَالثَّلَاثُونَ،
٢٤٩، وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ ١/٩٠، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١/٣٤٩، وَشَرْحِ الرِّضِيِّ
١/٩٣، وَالتَّصْرِيحِ ١/١٦٦، وَالْمَعِ ٢/٢١، ٢٢، وَالْأَشْمُونِيِّ ١/٢٠٠ .

(١) فِي أ: مَا.

(٢) فِي ب: الْقَرَاخِ.

بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ

وَكُلُّ مَا اسْتِثْنَيْتُهُ مِنْ مُوجِبٍ تَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَهُ^(١) فَلْيُنْصَبِ
تَقُولُ : جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا سَعْدًا وَقَامَتِ النِّسْوَةُ إِلَّا هِنْدًا^(٢)

الاستثناء هو: إخراج شيء^(٣) مما دخل فيه غيره، أو إدخال شيء
فيما خرج منه غيره؛ والاسم المستثنى ضد^(٤) المستثنى منه^(٥).

والاستثناء نوعان: متصل، ومنقطع .

فالمتصل: إخراج مذكور بـ(إلا) أو ما في معناها من حكم
شامل له، أو ملفوظ [به]^(٦)، أو مقدر^(٧).

فـ(الإخراج) جنسٌ يشمل^(٨) نوعي الاستثناء، ويخرج الوصف بـ(إلا)

(١) في ب : دونه .

(٢) في متن الملحة ٢٨، وشرح الملحة ٢٠٩ : إِلَّا دَعْدًا .

(٣) في أ : الشيء .

(٤) في أ : عند، وهو تحريف .

(٥) هذا تعريف الحريري في شرحه على ملحته ٢٠٩ .

وعرفه ابن مالك في التسهيل ١٠١ بقوله : «وهو المخرج تحقيقاً أو تقديرًا، من
مذكور أو متروك، بـ(إلا) أو ما بمعناها بشرط الفائدة» .

وقيل : «هو المذكور بعد (إلا) وأخواتها مخالفًا لما قبلها نفيًا وإثباتًا» .
شرح الرضي ٢٢٤/١ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطة من أ .

(٧) هذا تعريف ابن الناظم في شرحه على الألفية ٢٨٧ .

(٨) في أ : يشتمل .

/ كقوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (١)

فقوله: (إخراج مذكور) ولم يقل: (إخراج اسم) ليعم استثناء^(٢) المفرد، نحو: (قام القوم إلا زيداً)، واستثناء الجملة لتأولها بالمشتق، نحو: (ما مررت بأحد إلا زيد خير منه) .
وقوله: (ب- إلا) أو ما في معناها (ليخرج التخصيص^(٣) ونحوه، ويدخل الاستثناء ب- (غير) و(سوى) و(حاشا) و(خلا) و(عدا) و(ليس) و(لا يكون).

وقوله: (من حكم شامل له) ليخرج الاستثناء المنقطع .

وقوله: (ملفوظ به أو مقدر) ليتناول الحد الاستثناء التام والمفرغ .

والاستثناء التام هو: أن يكون المخرج منه مذكوراً، نحو: (قام القوم إلا زيداً).

(١) من الآية : ٢٢ من سورة الأنبياء .

ف- (إلا) وما بعدها بمعنى (غير) صفة لآلهة؛ لأن المراد نفى الآلهة المتعددة وإثبات الإله الواحد الفرد؛ ولا يصح أن تكون استثنائية؛ لأن مفهوم الاستثناء فاسد هنا، إذ حاصله أنه لو كان فيهما آلهة لم يستثن الله منهما لم تفسدا؛ وليس كذلك فإن مجرد تعدد الآلهة يوجب لزوم الفساد مطلقاً .

(٢) في أ : الاستثناء .

(٣) المراد بالتخصيص هنا : التخصيص بالصفة، نحو : (اعتق رقبة مؤمنة)، والمراد بنحوه التقييد بالشرط نحو : (اقتل الذمي إن حارب)، والتقييد بالغاية نحو : ﴿تَمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة : ١٨٧]؛ والتقييد بالبدل نحو : (أكلت الرغيف ثلثه) .

ينظر : المساعد ٥٤٨/١، والتصريح ٣٤٦/١، والصبان ١٤١/٢ .

والمفْرَع هو: أن يكون المخرج منه مقدراً في قوّة المنطوق به، نحو: (ما قام إلا زيد) التقدير: ما^(١) قام أحدٌ إلا زيدٌ .

والمنقطع هو: الإخراج بـ (إلا) أو (غير) أو (يبد) لِمَا دخل في حكم دلالة المفهوم .

فـ (الإخراج) جنس، وقوله: (بالأ، أو غير، أو يبد) مدخل لنحو: (ما فيها إنسان إلا وتدا^(٢)) و(ما عندي أحدٌ غير فرس)^(٣)، وكنحو قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ؛ بِيَدِ أُنِّي مِنْ قُرَيْشٍ، وَاسْتَرْضَعْتُ فِي بَنِي سَعْدِ»^(٤).

ومخرج الاستدراك بـ (لكن)، نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّنْ رِّجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾^(٥)؛ فإنه إخراج لِمَا دخل في حكم دلالة المفهوم، ولا يسمّى في اصطلاح النحويين استثناءً، بل يختص^(٦) باسم^(٧) الاستدراك .

[٧٢/ب]

(١) في أ: أقام، وهو سهوٌ .

(٢) في أ: إلا زيدٌ، وهو تحريف .

(٣) في أ: قوس، وهو تحريف .

(٤) هذا الحديث لا أصل له في كتب السنّة المعتدّ بها، كما صرح بذلك جمعٌ ممن ألفوا في الموضوعات .

ومعناه صحيح؛ وقد سُمع بالفاظ متقاربة .

يُنظر: المقاصد الحسنة ١٦٧، وكشف الخفاء ٢٠٠/١، والمصنوع في معرفة الحديث

الموضوع ٦٠، ٦١، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية ٢٨٩ .

(٥) من الآية: ٤٠ من سورة الأحزاب .

(٦) في ب: يختص، وهو تحريف .

(٧) في ب: بالاسم .

وقوله: (لما دخل) تعميمٌ لاستثناء المفرد والجملة - كما سيأتي - .
وقوله: (في حكم دلالة المفهوم) مخرج للاستثناء^(١) المتصل؛ فإنه إخراجٌ لما دخل في دلالة المنطوق .

من أمثلة المستثنى المنقطع الآتي مفرداً^(٢)، قوله تعالى: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾^(٣) [ف— ﴿ اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾]^(٤) مستثنى منقطع، مخرج مما أفهمه ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾ من نفي الأعم من العلم والظن؛ فإن الظن يستحضر^(٥) بذكر العلم لكثرة قيامه مقامه، وكأنه قيل: (ما يأخذون^(٦)) بشيءٍ إلا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) .

ومنها: قولهم: (له عليّ ألفٌ إلا ألفين) و (إن فلان مالا إلا أنه شقي) و (ما زاد إلا ما نقص) و (ما نفع إلا ما ضر) و (ما في الأرض أحبث منه إلا إياه) و (جاء الصالحون إلا الطالحين^(٧))؛ فالاستثناء في هذه الأمثلة كلها على [نحو]^(٨) ما تقدم .

فالأوّل: على معنى (له عليّ ألفٌ لا غير إلا ألفين) .
والثاني: على معنى (عدم فلان البؤس إلا أنه شقي) .

(١) في أ: الاستثناء .

(٢) «والاستثناء المنقطع أكثر ما يأتي مستثناه مفرداً، وقد يأتي جملة . ابن الناطم ٢٨٨» .

(٣) من الآية: ١٥٧ من سورة النساء .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في ب: لمستحضر .

(٦) في أ: يدحزون، وهو تحريف .

(٧) في كلتا النسختين: الصالحين، وهو تحريف .

(٨) (نحو) ساقطةٌ من ب .

وعلى هذا فقس الباقي من الأمثلة^(١).

وللاستثناء^(٢) عدة أدوات؛ إلا أن^(٣) المستولي عليه^(٤): (إلا).

[١/٧٣]

/ وقال الشيخ بدر الدين بن مالك - رحمه الله [تعالى]^(٥):-
«الاسم المستثنى بـ (إلا) في غير تفرغ يصحّ نصبه على الاستثناء، سواء كان متصلاً أو منقطعاً.
والتأصب هو : (إلا) لا ما قبلها بتقويتها، ولا به مستقلاً، ولا باستثنى مضمراً، خلافاً لزاعمي ذلك^(٦).

(١) «والتالث : على معنى (ما عرض له عارضٌ إلاّ التّقص) .

والرابع : على معنى (ما أفادَ شيئاً إلاّ الضّرّ) .

والخامس : على معنى (ما يليقُ حُبّه بأحدٍ إلاّ إيّاهُ) .

والسادس : على معنى (جاء الصّالحون وغيرهم إلاّ الطّالحين) .

كأنّ السّامع توهم مجيء غير الصّالحين، ولم يعبأ بهم المتكلّم فأتى بالاستثناء رفعاً لذلك التّوهم» .

ومن أمثلة المستثنى المنقطع الآتي جملة قولهم : (لأفعلنّ كذا وكذا إلاّ حلّ ذلك أن أفعل كذا وكذا » . وابن النّاطم ٢٩٠ . ويُنظر : شرح التّسهيل ٢/٢٦٦، ٢٩٧ .

(٢) في أ : والاستثناء .

(٣) في أ : لأنّ، وهو تحريف .

(٤) في ب : عليها .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) وهو مذهب سيوييه، والجرجاني، واختاره ابن مالك، ونسبه للميرد .

ويدلّ على أنّ التّاصِب هو (إلّا) أنّها حرف مختصّ بالأسماء غير متنزّل^(١) منها منزلة الجزء، وما كان كذلك فهو عامل؛ فيجب أن تكون عاملة ما لم تتوسّط^(٢) بين عامل مفرّغ ومعمول، فتلغى^(٣) وجوباً إن كان التّفريغ محقّقاً^(٤)، [نحو: (ما قام إلّا زيد)]، وجوازاً إن كان مقدّراً^(٥)، [نحو: (ما قام أحدٌ إلّا زيد)] [فإنّه في تقدير: ما قام إلّا زيد]^(٦)؛ لأنّ (أحدٌ) مبدل منه، والمبدل منه^(٧) في حكم المطروح^(٨).

= وكلامُ المبرّد في كتابيه المقتضب و الكامل يفيد أنّ التّاصِب هو الفعل المحذوف، و(إلّا) دليل وبدلٌ منه، وليس لـ(إلّا) عملٌ في المستثنى .
يُنظر: الكتاب ٣٣١/٢، والمقتضب ٣٩٠/٤، ٣٩٦، والكامل ٦١٣/٢، والمقتصد ٦٩٩/٢، والإنصاف، المسألة الرَّابِعة والثلاثون، ٢٦٠/١، والتّبيين، المسألة السّادسة والستون، ٣٩٩، وشرح التّسهيل ٢٧١/٢، ٢٧٣، وائتلاف النّصرة، فصل الحرف، المسألة الحادية والخمسون، ١٧٤، والتّصريح ٣٤٩/١ .

- (١) في أ: مشترك، وهو تحريف .
- (٢) في أ: يتوسّط، وهو تصحيف .
- (٣) في أ: فيلغى، وهو تصحيف .
- (٤) في أ: مخفّفاً، وهو تصحيف .
- (٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق، من ابن النّاطم ٢٩٢ .
- (٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .
- (٧) (منه) ساقطةٌ من كلتا النّسختين .
- (٨) في كلتا النّسختين: المطرح، والتّصويب من ابن النّاطم .

فإن قيل : (إلا) تدخل على الفعل، كقولك : نشدتك الله إلاّ فعلت) و(ما تأتيني إلا قلت خيراً) .

الجواب : أن دخولها على الفعل إذا كان في تأويل الاسم؛ فمعنى (نشدتك الله إلاّ فعلت) : [ما]^(١) أسألك إلاّ فعلك؛ ومعنى الثاني : ما تأتيني إلاّ قائلاً خيراً .

والسّيرافي^(٢) يذهبُ إلى أن النّاصب هو ما قبل (إلاّ) من فعل أو غيره بتعدية (إلاّ) .

وذهب ابن خروف^(٣) إلى أن النّاصب هو ما قبل (إلاّ) على سبيل الاستقلال .

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، من ابن النّظام .

(٢) يُنظر : شرح الكتاب ج ٢ / ق ١١١ / أ .

والسّيرافي هو : الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد القاضي، السّيرافي، التّحويي : كان عالماً بالتّحو، واللغة، والفقه، والشّعر؛ قرأ القرآن على ابن مجاهد، وأخذ التّحو عن ابن السّراج وميرمان؛ ومن مصنّفاته : شرح كتاب سيبويه، وأخبار التّحويين البصريين؛ توفي سنة (٣٦٨ هـ) .

يُنظر : نزهة الألباء ٢٢٧، وإنباه الرّواة ١/٣٤٨، وإشارة التّعيين ٩٣، والبُلغة ٨٦، وبُغية الوُعاة ١/٥٠٧ .

(٣) يُنظر رأيه في : شرح التّسهيل ٢/٢٧٧، والجنى الدّاني ٥١٦، والمساعد ١/٥٥٦، والتّصريح ١/٣٤٩، والهمع ٣/٢٥٢ .

وذهب الرّجّاج^(١) إلى أنّ النّاصب^(٢) (استثنى) مضمراً^(٣).

(١) يُنظر هذا الرّأي في شرح الكتاب جـ ٢ / ١١١ / ب، وشرح المفصل ٧٦ / ٢، والجنى الدّاني ٥١٦، والمساعد ٥٥٦ / ١ .

وإلى هذا القول ذهب المرّد . يُنظر : المقتضب ٣٩٠ / ٤، ٣٩٦، والكامل ٦١٣ / ٢، وشرح الكتاب جـ ٢ / ١١١ / ب .

والتحقيق : أنّ مذهب الرّجّاج هو أنّ المستثنى منصوب بـ (إلاّ) لكونها بمعنى (استثنى)، وليس منصوباً بفعل مقدّر تقديره (استثنى) .

يُنظر : النحو القرآنيّ بين الرّجّاج وأبي عليّ الفارسيّ ١٦٢٧ / ٣ .

وقال الرّجّاج في معاني القرآن ١٤١ / ٢ - عند قوله تعالى : ﴿ أَحَلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُبْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة : ١] - : «(موضع (ما) نصب بـ(إلاّ)، وتأويله ﴿ أَحَلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُبْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ من الميتة والدّم ...» .

وذكر صاحب النحو القرآنيّ أنّ الرّجّاج حينما يذكر الفعل (استثنى) يذكره مصدرًا بكلمة : المعنى؛ وهذا يُشعر أنّ ما يذكره من ذلك تأويل معنى لا بيان عامل .

يُنظر : النحو القرآنيّ بين الرّجّاج وأبي عليّ الفارسيّ ١١٣٢ / ٢ .

(٢) في أ : إلى أنّه استثنى .

(٣) ينظر : شرح الألفيّة لابن النّاظم ٢٩١ - ٢٩٣ .

وهذه أربعة أقوال أوردّها الشّارح في خلافتهم في العامل في المستثنى .

وأوصلها السيوطيّ في الهمع ٢٥٢ / ٣، ٢٥٣ إلى سبعة أقوال؛ والمراد في الجنى الدّاني ٥١٦، ٥١٧ إلى ثمانية أقوال؛ منها :

أنّه منصوب بـ (إنّ) مقدّرة بعد (إلاّ)؛ وعليه الكسائيّ، والتّقدير في (قام القوم إلاّ زيدًا) إلاّ أنّ زيدًا لم يقم .

وقيل : بـ (إنّ) المخففة المركّبة مع (لا)؛ ونُسب للفرّاء .

وقيل : إنّه منتصب لمخالفته للأوّل؛ ألا ترى أنّك إذا قلتَ : (قام القومُ إلاّ زيدًا) أنّ ما بعد (إلاّ) منفيّ عنه القيام، وما قبلها موجبٌ له القيام؛ وهو مذهب الكسائيّ .

وقيل : إنّ ناصبه تمام الكلام كما انتصب (درهماً) بعد (عشرين) .

[٧٣ / ب]

/ وَإِنْ يَكُنْ فِيمَا^(١) سِوَى الْإِيجَابِ فَأَوْلَاهُ الْإِبْدَالُ فِي الْإِعْرَابِ
تَقُولُ: مَا الْمَفْخَرُ^(٢) إِلَّا الْكَرَمُ وَهَلْ مَحَلُّ الْأَمْنِ إِلَّا الْحَرَمُ^(٣)

فَصْلٌ

إذا كان قبل (إلا) كلام تام^(٤)؛ فلا يخلو من قسمين :
أحدهما : أن يكون موجباً^(٥) - كما تقدّم -، كقولك: (قام القوم
إلا زيداً)، أو^(٦) غير موجب وهو: أن يكون الكلام نفيّاً، أو
استفهاماً، أو نهيّاً؛ فالأجود أن يُعرب ما بعد (إلا) بإعراب ما قبلها

= يُنظر : الإنصاف، المسألة الرابعة والثلاثون، ٢٦٠/١، وشرح المفصل ٧٦/٢، ٧٧،
وشرح الجمل ٢٥٣/٢، ٢٥٤، وشرح التسهيل ٢٧٩/٢، والتصريح ٣٤٩/١،
والهمع ٢٥٢/٣، ٢٥٣ .

(١) في متن الملحّة ٢٨ : فِيهِ سِوَى الْإِيجَابِ .

(٢) في أ : الْفَخْرُ؛ وَعَلَيْهَا يَنْكَسِرُ الْبَيْتُ .

(٣) تمثيل الحريري في النّظم فيه نظر؛ لأنّه مثل للاستثناء الذي يجوز فيه الإبدال
بالاستثناء المفرّغ؛ وهذا سهو؛ لأنّ الاستثناء الذي يجوز فيه الإبدال هو غير الموجب؛
لكنّ الشّارح قد أتى في الشّرح بعد ذلك بالأمثلة الصّحيحة .

وقد تنبّه محقق شرح ملحّة الإعراب لذلك، واعتذر بأنّه ربّما يكون البيت قد نقل في
غير موضعه سهواً من التّاسخ . ٢١١ .

(٤) وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه .

(٥) وهو الذي لم يتقدّم عليه نفي ولا شبهه .

(٦) في أ : وغير موجب .

على سبيل البدل^(١)؛ فتقول: (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ) و(ما ضربتُ أحدًا إلا زيدًا) و(ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا)^(٢)، ولك أن تنصب الاسم المستثنى على الأصل^(٣)، فتقول^(٤): (ما قام [أحدٌ]^(٥) إلا زيدًا)^(٦).

وإن تقل: لا رَبَّ إلا اللهُ فآرَفَعَهُ وَآرَفَعُ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

(١) هذا مذهب البصريين .

وذهب الكوفيون إلى أن (إلا) حرفٌ عطفٌ بمعنى الواو، وما بعده معطوفٌ على ما قبله. وردّه البصريون بأن (إلا) موضوعة لمخالفة ما بعدها لما قبلها، أما الواو فهي موضوعة لمشاركة ما بعدها لما قبلها .

واحتجّ الكوفيون بنحو قوله تعالى: ﴿لَلَّائِي كُنَّ لِلنَّاسِ عَدُوًّا حُبَّةً إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة : ١٥٠]، وتأولّه البصريون بمعنى (لكن) .

يُنظر : الكتاب ٣١١/٢، والمقتضب ٣٩٠/٤، ٣٩٤، والأصول ٣٠٣/١، والإنصاف، المسألة الخامسة والثلاثون، ٢٦٦/١، والتبيين، المسألة السابعة والستون، ٤٠٣، والتصريح ٣٤٩/١، والأشعري ١٤٥/٢ .

(٢) فيعرب (زيدًا) في المواطن الثلاثة إعراب (أحد) على البدلية .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣١٩/٢ : «هذا بابُ النَّصْبِ فيما يكون مستثنىً مبدلاً؛ حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعضَ العرب الموثوق بعربيته يقول : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا، وما أتاني أحدٌ إلا زيدًا؛ وعلى هذا : ما رأيتُ أحدًا إلا زيدًا، فينصب (زيدًا) على غير (رأيتُ)؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول» .

(٤) في ب : تقول .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) وتقول - أيضاً - : (ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا)؛ وعلى الوجهين قرئ قوله تعالى: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء : ٦٦] برفع ﴿ قَلِيلٌ ﴾ ونصبه؛ وإن كان أكثرُ القراء على رفعه . شرح ملحّة الإعراب ٢١٢ .

[فَصْلٌ]^(١)

إذا جيء بالاسم المستثنى [بـ]^(٢) (إلا) بعد عامل^(٣) لم يشتغل^(٤) بما قبلها، ولا بما بعدها، يليها عامل، فمطلوب العامل هو ما يليها؛ لتفريع^(٥) الطلب له^(٦)، فيرفع^(٧) إن كان [يطلب]^(٨) مرفوعاً - كما^(٩) تقدّم -؛ ويُنصب إن كان يطلب منصوباً، نحو: (ما رأيتُ إلا زيدا)، ويُجرُّ بالحرّف الذي يتعدّى به^(١٠)، نحو: (ما مررتُ إلا بزيد).

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) الباء ساقط من أ .

(٣) في أ : بعد أحد .

(٤) في أ : تشتغل، وهو تصحيف .

(٥) في ب : التفريع .

(٦) يسمّى استثناء مفرّغاً؛ لأنّ ما قبل (إلا) تفرّغ لطلب ما بعدها، ولم يشتغل عنه

بالعمل في غيره، وشرطه كون الكلام غير إيجاب؛ وهو التّفيي، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ

إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران : ١٤٤]؛ والتّهي، نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾

[النساء : ١٧١]؛ والاستفهام الإنكاري، نحو: ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾

[الأحقاف : ٣٥] .

يُنظر : أوضح المسالك ٦٠/٢، والتّصريح ٣٤٨/١، والجمع ٢٥٠/٣، ٢٥١،

والأشعري ١٤٩/٢ .

(٧) في ب : ويرفع .

(٨) (يطلب) ساقطةٌ من أ .

(٩) نحو : (ما قام إلا زيد) .

(١٠) في أ : يتعد به، وفي ب : يتقد به؛ وكتلّهما محرّفة، والتصويب من شرح عمدة =

وَأَنْصَبَ إِذَا^(١) مَا قُدِّمَ الْمُسْتَثْنَى تَقُولُ: هَلْ إِلَّا الْعِرَاقَ مَعْنَى^(٢) /
 إِذَا قُدِّمَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ نُصِبَ؛ مُوجِبًا كَانَ أَوْ نَفِيًّا،
 تَقُولُ: (مَا جَاءَ إِلَّا زَيْدًا أَحَدًا)، كَقَوْلِ الْكَمِيتِ^(٣):
 وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ^(٤)
 امْتَنَعَ جَعَلَ الْمُسْتَثْنَى بَدَلًا^(٥)؛ لِأَنَّ التَّابِعَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَتْبُوعِ وَكَانَ
 الْوَجْهُ نَصْبُهُ^(٦).

= الحافظ ٣٨٢/١.

(١) في متن الملح ٢٨ : وَأَنْصَبَ مَا قُدِّمَ .

(٢) الْمَعْنَى : الْمُنْزِلُ الَّذِي غَنِيَ بِهِ أَهْلُهُ، ثُمَّ ظَعَنُوا عَنْهُ . اللَّسَانُ (غَنَا) ١٣٩/١٥ .

(٣) هُوَ : الْكَمِيتُ بْنُ زَيْدِ بْنِ الْأَخْنَسِ الْأَسَدِيِّ، وَيَكْنَى أَبُو الْمُسْتَهَلِّ : كُوْفِيٌّ مُقَدَّمٌ، عَالِمٌ
 بِلُغَاتِ الْعَرَبِ وَبِأَيَّامِهَا؛ وَهُوَ شَاعِرٌ الْهَاشِمِيِّينَ، وَكَانَ حَظِييًّا، فَارِسًا، شَجَاعًا؛
 وَكَانَ شَدِيدَ التَّكْلُفِ لِلشَّعْرِ، كَثِيرَ السَّرْقَةِ لَهُ .

يُنْظَرُ : الشَّعْرَاءُ وَالشَّعْرَاءُ ٣٨٥، وَالْأَغَانِي ٣/١٧ — ٤٤، وَالْمَوْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ ٢٥٧،
 وَمَعْجَمُ الشَّعْرَاءِ ٢٣٧، ٢٣٨، وَالخَزَانَةُ ١/١٤٤ .

(٤) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : (وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ) حَيْثُ نَصَبَ (آلَ) وَهُوَ مُسْتَثْنَى لِتَقَدُّمِهِ عَلَى
 الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ؛ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ : (وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ) .

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الْمَقْتَضِبِ ٤/٣٩٨، وَالْكَامِلِ ٢/٦١٤، وَالْجَمَلِ ٢٣٤، وَاللَّمَعِ
 ١٢٤، وَالتَّبَصُّرَةِ ١/٣٧٧، وَالْإِنْصَافِ ١/٢٧٥، وَشَرْحِ الْمِفْصَلِ ٢/٧٩، وَابْنِ
 النَّظَامِ ٢٩٨، وَأَوْضَاحِ الْمَسَالِكِ ٢/٦٤، وَالْمَقَاصِدِ التَّحْوِيَّةِ ٣/١١١، وَشَرْحِ
 هَاشِمِيَّاتِ الْكَمِيتِ ٥٠ .

(٥) لَزِمَ النَّصْبُ لِأَنَّهُ إِذَا تَأَخَّرَ الْمُسْتَثْنَى جَازَ إِبْدَالُهُ، وَجَازَ نَصْبُهُ؛ فَإِذَا تَقَدَّمَ امْتَنَعَ الْإِبْدَالُ،
 وَالْعِلَّةُ ذِكْرُهَا الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ .

(٦) وَيَجُوزُ الْإِتْبَاعُ فِي الْمَسْبُوقِ بِالنَّفْيِ . قَالَ سَيَّبُوهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : (وَوَحَدَّثَنَا يُونُسُ أَنْ =

وَأَنَّ تَكُنْ مُسْتَثْنِيًّا بِمَا عَدَا وَمَا خَلَا^(١) وَ^(٢) لَيْسَ فَاَنْصِبَ أَبَدًا
تَقُولُ : جَاؤُوا مَا عَدَا مُحَمَّدًا وَ^(٣) مَا خَلَا زَيْدًا وَلَيْسَ أَحْمَدًا

[فَصْلٌ]^(٤)

يُنْصَبُ الْمُسْتَثْنَى - مِنَ الْمَوْجِبِ - بِـ (إِلَّا) وَ (عَدَا) وَ (خَلَا)؛
كَقَوْلِكَ : (قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا) وَ (عَدَا عَمْرًا) بِالنَّصْبِ؛ وَإِنْ شِئْتَ
جَرَرْتَ^(٥) فَقُلْتَ : (قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدٍ) وَ (عَدَا عَمْرٍو)؛ فَالْجُرُّ عَلَى
أَتَهُمَا حَرْفَانِ مَخْتَصَّانِ بِالْأَسْمَاءِ، وَالنَّصْبُ عَلَى أَتَهُمَا فِعْلَانِ مَاضِيَانِ غَيْرِ
مَتَصَرِّفَيْنِ؛ لَوْقُوعَهُمَا مَوْقِعَ الْحَرْفِ^(٦)؛ فَإِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا (مَا) بَعْدَ مَنْ

= بَعْضُ الْعَرَبِ الْمُوثِقِ بِهِمْ يَقُولُونَ : مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ أَحَدٌ، فَيَجْعَلُونَ (أَحَدًا) بَدَلًا، كَمَا
قَالُوا: مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِهِ أَحَدٌ، فَيَجْعَلُوهُ بَدَلًا)). الْكِتَابُ ٣٣٧/٢. وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ.
وَيُنْظَرُ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٧٠٤/٢، وَابْنُ النَّازِمِ ٢٩٨، وَالتَّصْرِيحُ ٣٥٥/١،
وَالْأَشْمُورِيُّ ١٤٨/٢.

(١) فِي مَتْنِ الْمَلْحَةِ ٢٩، وَشَرْحِ الْمَلْحَةِ ٢١٤ : أَوْ مَا خَلَا أَوْ لَيْسَ .

(٢) فِي ب : أَوْ .

(٣) فِي مَتْنِ الْمَلْحَةِ ٢٩، وَشَرْحِ الْمَلْحَةِ ٢١٤ : مَا خَلَا عَمْرًا .

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ ب .

(٥) وَالْجُرُّ بِـ (عَدَا) قَلِيلٌ؛ وَلَمْ يَذْكَرْهُ سَبِيوِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَالْمَبْرَدُ، وَإِنَّمَا حَكَاهُ
الْأَخْفَشُ .

يُنْظَرُ : الْكِتَابُ ٣٤٨/٢، وَالْمَقْتَضِبُ ٤٢٦/٤، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٧٨/٢، ٤٩/٨،

وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٧٢/٢، وَالتَّصْرِيحُ ٣٦٣/١ .

(٦) وَالْمُسْتَثْنَى بَعْدَهُمَا مَفْعُولٌ بِهِ، وَضَمِيرٌ مَا سِوَاهُ مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ هُوَ الْفَاعِلُ؛ فَإِذَا قُلْتَ :

(قَامُوا خَلَا زَيْدًا) فَالتَّقْدِيرُ : قَامُوا جَاوِزِ غَيْرِ زَيْدٍ مِنْهُمْ زَيْدًا، وَكَذَا إِذَا قُلْتَ : =

شبه الحرف؛ [لأن الحرف لا يدخل على الحرف^(١)] ^(٢)؛ فتقول : (جاءَ النَّاسُ ما خلا زيْدًا) و (ما عدا عَمْرًا)، كقول لبيد :
 أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بَاطِلٌ^(٣)

 فوجب النَّصبُ بهما؛ لتقدّم (ما) المصدرية^(٤).

ومن أدوات الاستثناء: (ليس) و (لا يكون)؛ فهما الرَّافِعان
 للاسم^(٥)، التَّاصِبَانِ/ للخبر^(٦)؛ فلهذا يجب نصبُ المستثنى بهما؛ لأنّه الخبر.

[٧٤/ب]

= (قاموا عدا عَمْرًا) .

ابن الناظم ٣٠٨ .

(١) (وقيل : لأن (ما) المصدرية لا يليها حرف جرّ، وإنما توصل بجملة فعلية، وقد توصل بجملة اسمية) . ابن الناظم ٣٠٨ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) تقدّم تخريج هذا البيت في ص ١٠٤ .

والشاهد فيه هنا : (ما خلا الله) حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد (خلا)؛ فدلّ ذلك على أنّ الاسم الواقع بعد (ما خلا) يكون منصوباً؛ وذلك لأنّ (ما) هذه مصدرية، و (ما) المصدرية لا يكون بعدها إلاّ فعل؛ ولذلك يجب نصب ما بعدها على أنّه مفعولٌ به، وإنما يجوز جرّه إذا كانت (خلا) حرفاً، وهي لا تكون حرفاً متى سبقها الحرف المصدرى .

(٤) وحكى الجرّمى الجرّم مع (ما) عن بعض العرب .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ٧٢٢/٢، وابن الناظم ٣٠٨، والتصريح ٣٦٥/١، والأشموقيّ ١٦٤/٢ .

(٥) في أ : للأسماء .

(٦) في أ : الخبر، وهو تصحيف .

وأما الاسم^(١) فالتزم إضماره^(٢)؛ لأنه لو ظهر فصلهما من المستثنى، وجُهِل قصد الاستثناء؛ تقول: (قاموا ليس زيداً)، ونحو: «يُطَبِّعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ لَيْسَ الْحَيَاةَ وَالْكَذِبَ»^(٣)، المعنى: إلا الخيانة والكذب؛ والتقدير: لَيْسَ بَعْضُ خُلُقِهِ الْحَيَاةَ وَالْكَذِبَ .

وتقول: (قاموا لا يكون زيداً)، وتقديره: قاموا لا يكون بعضهم زيداً. وأما (حاشا) فَيَجْرُ ما بعده، وينصب؛ فالجرُّ على أنها^(٤) حرف، والتَّصَبُّ على أنها^(٥) [فعل]^(٦) غير متصرّف^(٧).

(١) أي : اسمها .

(٢) للُنْحَاةِ فِي عَائِدِ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي (لَيْسَ) مِنْ قَوْلِكَ : (قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا) ، وَفِي

(لَا يَكُونُ) مِنْ قَوْلِكَ : (قَامُوا لَا يَكُونُ زَيْدًا) ثَلَاثَةٌ أَقُولُ :

الأوَّلُ : أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى الْبَعْضِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِكُلِّهِ السَّابِقِ؛ فَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : قَامُوا لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا ، وَ قَامُوا لَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ زَيْدًا؛ وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ وَالْجُمْهُورِ .

الثَّانِي : أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ السَّابِقِ؛ فَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : قَامُوا لَيْسَ الْقَائِمُ زَيْدًا ، وَ قَامُوا لَا يَكُونُ الْقَائِمُ زَيْدًا؛ وَنُسِبَ إِلَى سَيَبَوِيهِ .

الثَّلَاثُ : أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ تَضْمُنًا؛ فَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : قَامُوا لَيْسَ الْقِيَامُ قِيَامَ زَيْدٍ ، وَ قَامُوا لَا يَكُونُ الْقِيَامُ قِيَامَ زَيْدٍ؛ فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ الْكَوْفِيِّينَ .

يُنظَرُ : الْكِتَابُ ٣٤٧/٢ ، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ ٣١١/٢ ، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ٧٢/٢ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ٥٦٠ ، وَالتَّصْرِيحُ ٣٦٢/١ ، وَالْأَشْمُوْنِيّ ١٦٢/٢ .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٢٥٢/٥ .

(٤) في ب : أنهما، وهو تحريف .

(٥) في ب : أنهما، وهو تحريف .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) والمستثنى مفعوله، وضمير ما سواه الفاعل، كما في التَّصَبُّ بعد (خلام). ابن الناظم ٣٠٩ .

فمن الجرّ بها قولُ الشّاعر :

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ^(١) ضَنْناً عَنِ الْمَلْحَةِ وَالشَّتْمِ^(٢)

وأنشد الأَخفش بِالْحَاقِ (ما) المصدريّة :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَكْثَرُهُمْ فَعَالًا^(٣)

ويقال في (حَاشَا) : (حَاشَ) كثيراً، و (حَشَا) قليلاً .

وأنشدوا في حرفيّة (عَدَا) والجرّ بها :

تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتٍ عُوْجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى التُّسُورِ^(٤)

أَبْحْنَا حَيْهَمَ قَتلاً وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطُّفْلِ الصَّغِيرِ^(٥)

(١) في أ : له، وهو تحريف .

(٢) تقدّم تخريج هذا البيت في ص ٢٣٨ .

والشّاهد فيه هنا : (حاشا أبي ثوبان) حيث جاءت (حاشا) حرف جرّ، فجزّت ما بعدها (أبي)، ويجوز أن تأتي فعلاً ماضياً فتنصب ما بعدها .

(٣) تقدّم تخريج هذا البيت في ص ٢٣٩ .

والشّاهد فيه هنا : (ما حاشا قريشاً) حيث أدخل (ما) المصدريّة على (حاشا) وهو قليل .

(٤) في أ : التّسور، وهو تصحيف .

(٥) هذان بيتان من الوافر، ولم أقف على قائلهما .

و(الحضيض): القرار من الأرض عند منقطع الجبل، والحضيض - أيضاً - : الأرض.

و(بنات عوج): يريد أفراساً كريمات الأصول غير مهجنات. و(عواكف): جمع

عاكفة، والعكوف: الإقامة على الشّيء وبالمكان ولزومهما . و(خضعن): ذلن

وخشعن . و(أبحنا): أهلكنا واستأصلنا . و(الحيّ): القبيلة . و(الشّمطاء): =

[١/٧٥]

/ وَغَيْرُ إِنْ جِئْتَ بِهَا مُسْتَثْنِيَةً جَرَتْ عَلَى الْإِضَافَةِ الْمُسْتَوَلِيَةِ
وَرَأَوْهَا تَحْكُمُ فِي إِعْرَابِهَا مِثْلَ اسْمٍ إِلَّا حِينَ يُسْتَثْنَى بِهَا

غير: يستثنى بها بشرط صلاحية (إلا) مكانها؛ فيجر^(١) المستثنى بها،
وتعرب هي بما يستحقه المستثنى بـ (إلا)؛ من نصبٍ لازم^(٢)، أو نصب
مرجح^(٣) عليه الإتيان^(٤)، [أو نصب مرجح على الإتيان^(٥)] ^(٦)، أو
تأثر^(٧) بعاملٍ مُفْرَغٍ؛ تقول في اللازم: (جاءني القومُ غيرَ زيدٍ)، والمرجح
عليه الإتيان^(٨): (ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ)، والمرجح على^(٩) الإتيان:

= هي العجوز التي يخالط سواد شعرها بياض .

والشاهد فيه : (عدا الشّمطاء) حيث استعمل (عدا) حرف جرّ؛ وهو قليل،
ولقلته لم يحفظه سيبويه .

يُنظر هذان البيتان في : شرح التسهيل ٣١٠/٢، وابن الناظم ٣١٠، وأوضح
المسالك ٧٢/٢، وابن عقيل ٥٦٣/١، والمقاصد النحويّة ١٣٢/٣، والتصريح
٣٦٣/١، والهمع ٢٨٥/٣، والأشمونيّ ١٦٣/٢، والدرر ١٧٨/٣ .

(١) في ب : فتجرّ، وهو تصحيف .

(٢) إذا كان بعد كلام تامّ موجب .

(٣) إذا كان بعد كلام تامّ غير موجب، وكان الاستثناء متّصلاً .

(٤) في أ : للإتيان .

(٥) إذا كان بعد كلام تامّ غير موجب، وكان الاستثناء منقطعاً .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) في أ : يَأْثُرُ، وهو تصحيف .

(٨) في أ : للإتيان .

(٩) في أ : والمرجح للإتيان .

(ما لزيد علم غير ظنّ)، وإيجابُ التّأثّر^(١) بالعامِلِ المفرّغ: (ما جاءني غير^(٢) زيد) فـ (غير) هنا^(٣) كـ (إلّا)^(٤)؛ وقد جاءت (إلّا) كـ (غير) في قول الشاعر:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانَ^(٥)
(و) (سوى) (و) (سواء) لغتان في (سوى)^(٦)؛ وهي مثل (غير)

(١) في أ: التّأثير .

(٢) في ب: ما جاءني أحدٌ غير زيد، وهو سهو .

(٣) في ب: ها هنا .

(٤) وليس بينهما من الفرق إلّا أنّ نصب ما بعد (إلّا) في غير الإتياع، والتّفرغ نصب بـ (إلّا) على الاستثناء، ونصب (غير) هناك بالعامِلِ الذي قبلها على أنّها حال، تؤدّي معنى الاستثناء . ابن الناظم ٣٠٤ .

(٥) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لعمر بن معد يكرب، ويُنسب إلى حضرمي بن عامر الأسديّ .

و (الفرقدان) : نجمان قريبان من القطب لا يفترقان .

والمعنى : كلّ أخوين غير الفرقدين لا بدّ أن يفترقا بسفرٍ أو موت .

والشّاهد فيه : (إلّا الفرقدان) حيث استعمل (إلّا) بمعنى (غير) .

واستشهد به النّحاة على نعت (كلّ) بقوله : (إلّا الفرقدان) على تقدير (غير) .

وفيه ردٌّ على المبرّد الذي زعم أنّ الوصف بـ (إلّا) لم يجيء إلّا فيما يجوز فيه البدل؛

فـ (إلّا الفرقدان) صفة ولا يمكن فيه البدل .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٣٣٤/٢، والمقتضب ٤/٤٠٩، والإنصاف ١/٢٦٨، وشرح

المفصّل ٨٩/٢، ووصف المباني ١٧٧، والجنى الدّاني ٥١٩، وتذكرة النّحاة ٩٠، والمعنى

١٠١، ٧٣٩، والهمع ٣/٢٧٣، والخزانة ٣/٤٢١، والدّيوان ١٧٨ .

(٦) في أ: سوا .

معنى واستعمالاً؛^(١) فيستثنى^(٢) بها^(٣) [متصل]^(٤)، نحو: (قاموا سوى زيد)،
 [منقطع]^(٥)، كقول الشاعر :
 لَمْ أَلْفِ فِي الدَّارِ ذَا نُطْقِ سِوَى طَلَلٍ قَدْ كَادَ^(٦) يَعْفُو وَمَا بِالْعَهْدِ مِنْ
 [وفي شرح الشيخ بدر الدين : «ويوصف بها»^(٨)]^(٩)،

(١) ما ذكره الشارح هنا من أن (سوى) حكمها كحكم (غير) معنى واستعمالاً؛ هو ما ذهب إليه الزجاج وابن مالك .

وقد احتج ابن مالك لهذا في بعض كتبه؛ وذهب سيبويه والجمهور إلى أن (سوى) ظرف يلزم التصب غير متصرف؛ وقالوا : لا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر .
 وذهب الرماني والعكبري وابن هشام إلى أنها تستعمل ظرفاً غالباً، وكـ(غير) قليلاً .
 يُنظر : الكتاب ١/٤٠٧، ٤٠٩، ٣٥٠/٢، والمقتضب ٤/٣٤٩، ٣٥١، والبصرة ١/٣٨١،
 ٣٨٢، والتبيين، المسألة الحادية والسبعون، ٤١٩، وشرح الكافية الشافية ٢/٧١٦، ٧١٨،
 وأوضح المسالك ٢/٧٠، ٧٢، والتصريح ١/٣٦٢، والأشئوني ٢/١٥٩، ١٦٠ .

(٢) في أ : فيستغنى، وهو تحريف .

(٣) في أ : بها وسوى .

(٤) ما المعقوفين ساقط من أ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٦) في ب : كان، وهو تحريف .

(٧) هذا بيت من البسيط، ولم أقف على قائله .

و(ألف): أجد . و(الطلل): ما شخّص من آثار الدار . و(يعفو): يدرُس ويتغير .

والشاهد فيه : (سوى طلل) فإنه دلّ على أن (سوى) يستثنى بها في المنقطع .

يُنظر هذا البيت في : شرح التسهيل ٢/٣١٤، وابن التاظم ٤/٣٠٤، والارتشاف

٢/٣٠٤، والمقاصد التحوية ٣/١١٩، والهمع ٣/١٦٣، والدرر ٣/٩٥ .

(٨) شرح الألفية لابن التاظم ٤/٣٠٤ .

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

[ومن الاستثناء بها^(١)] كقول الآخر :

أَصَابَهُمْ بَلَاءٌ كَانَ فِيهِمْ سِوَى مَا قَدْ أَصَابَ بَنِي النَّضِيرِ^(٢)

وتقبل أثر العوامل المفرّغة، كقوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ^(٣) وَسَلَّمَ - : «مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَّمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ»^(٤)، وتأتي فاعلةً كقول بعضهم - حكاها الفراء - : «أَتَانِي^(٥) سِوَاكَ^(٦)»، وكقول الشاعر :

(١) كذا في النسختين؛ والظاهر أنها مقحمة، بدليل قوله بعد ذلك: (كقول الآخر)؛ وإلا

قال: قول الآخر؛ ويدل على ذلك: عدم ورودها في شرح ابن الناظم.

(٢) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه .

و (أصاهم) : نزل بهم .

والشاهد فيه : خروج (سوى) عن الظرفية ووقوعها صفة .

يُنظر هذا البيت في : شرح التسهيل ٣١٤/٢، وابن الناظم ٣٠٤، والمقاصد التحوّية

١٢٠/٣، والهمع ١٦٣/٣، والذّرر ٩٥/٣، والديوان ٢٤٥ .

(٣) في ب: على .

(٤) أخرجه البخاريّ في صحيحه، كتاب الرّقاق، باب كيف الحشر، ١٩٧/٨، ١٩٨

- والرّواية فيه : «وَمَا أَنْتُمْ فِي أَهْلِ الشَّرْكِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ

الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَحْمَرِ» -، ومسلم في صحيحه،

كتاب الإيمان، باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنّة، ٢٠٠/١، ٢٠١ - والرّواية

فيه كالرّواية في صحيح البخاريّ، وفيه رواياتٌ قريبةٌ من ذلك -، وابن ماجه في

سننه، كتاب الرّهد، باب صفة أمة محمد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، ١٤٣٢/٢ -

والرّواية فيه كالرّواية في صحيح البخاريّ -، وأحمد في مسنده ٤٤٥/١، ٤٤١/٦ .

(٥) في أ: أي، وهو تحريف .

(٦) هذه الحكاية تفرّد بها الفراء عن أبي ثروان - كما ذكر ذلك الأنباريّ =

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا ۖ نِ دَنَاهُمْ كَمَا دَأُّوَا^(١)
 وَأَنشَدَ ابْنَ جَنِّيٍّ مَجْرورًا :
 أَلَا مِنْ مُنَادٍ أَبَا مَالِكٍ ۖ أَفِي أَمْرِنَا هُوَ أُمٌّ فِي سِوَاهِ^(٢)
 وَتَأْتِي مَبْتَدَأَةً، كَقَوْلِ الْآخِرِ :
 وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى ۖ فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى^(٣)

= في الإنصاف ٢٩٨/١ - .

يُنظر : شرح التسهيل ٣١٥/٢، وابن الناطم ٣٠٥، وأوضح المسالك ٧٠/٢،
 وتعليق الفرائد ١٣٨/٦، والتصريح ٣٦٢/١، والأشموني ١٥٩/٢ .
 (١) هذا بيتٌ من الهزج، وهو للفنْدِ الزَّمَانِيّ، واسمُه شَهْلُ بنِ شَيْبَانَ، من قَصِيدَةٍ قَالَهَا فِي
 حَرْبِ الْبَسُوسِ .

(وَالْعُدْوَانُ): الظُّلْمُ الصَّريحُ. وَ(دَنَاهُمْ): جَازِينَاهُمْ، مِنَ الدَّيْنِ، وَهُوَ: الْجِزَاءُ
 وَالْمُكَافَأَةُ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَانِ) حَيْثُ وَقَعَتْ (سِوَى) فَاعِلًا، وَخَرَجَتْ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ.
 يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي: أَمَالِي الْقَالِي ٢٦٠/١، وَشرح الحماسة للتبريزي ٦/١، وَشرح
 التسهيل ٣١٥/٢، وَشرح الكافية الشافية ٧١٩/٢، وَابن الناطم ٣٠٥، وَأوضح
 المسالك ٧١/٢، وَابن عقيل ٥٥٨/١، وَالْمَقاصد التَّحْوِيَّةُ ١٢٢/٣، وَالتَّصريحُ
 ٣٦٢/١، وَالهمع ١٦١/٣، وَالأشْمُونِيّ ١٥٩/٢، وَالخزانة ٤٣١/٣ .

(٢) هذا بيتٌ من المتقارب، وهو للمتخلّ الهذلي .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (أَمْ فِي سِوَاهِ) حَيْثُ وَقَعَتْ (سِوَى) مَجْرورَةٌ بِحَرْفِ الْجَرِّ،
 وَخَرَجَتْ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ .

يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي: دِيوانِ الْهذَلِيِّينَ ٣٠/٢، وَأَمَالِي الْمُرْتَضَى ٣٠٦/١، ٣٠٧ -
 وَالخزانة ١٤٦/٤ - ١٤٧ .

(٣) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لابن المولى - مُحَمَّدُ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُسْلِمِ الْمَدِينِيِّ - ، =

و(لا سِيِّمًا)^(١) يستثنى بها، ومعناها: التخصيص، ويجرّ ما بعدها^(٢)، كقولك: (أكرمني الناس [ولا]^(٣) سِيِّمًا زيد) أي: لا مثل زيد؛

= يخاطب به يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب، ويمدحه به .

والشاهد فيه : (فَسَوَاكَ) حيث وقعت (سوى) مرفوعةً بالابتداء، وخرجت عن النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ .

يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : شرح الحماسة للتبريزي ٣٥٧/٢، وشرح التسهيل ٣١٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٧١٨/٢، وابن الناظم ٣٠٥، وابن عقيل ٥٥٧/١، والمقاصد التحوّية ١٢٥/٣، والممع ١٦١/٣، والأشموقي ١٥٩/٢، والدّرر ٩٢/٣ .
(١) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٧٢٤/٢ : «وجرت عادة التحوّين أن يذكروا (لا سِيِّمًا) مع أدوات الاستثناء مع أن الذي بعدها مُنَبَّهٌ عَلَى أَوْلَوِيَّتِهِ بِمَا نُسِبَ إِلَى مَا قَبْلُهَا» .

وقال في شرح التسهيل ٣١٨/٢ : «ومن التحوّين مَنْ جعل (لا سِيِّمًا) من أدوات الاستثناء؛ وذلك عندي غيرُ صحيح؛ لأنَّ أصل أدوات الاستثناء هو (إلّا)؛ فما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته، وما لم يكن كذلك فليس منها؛ ومعلومٌ أنَّ (إلّا) تقع موقع (حاشا) و (عدا) و (خلا) و (ليس) و (لا يكون) و(غير) و(سوى) وغير ذلك مما لم يختلف في الاستثناء به؛ فوجب الاعتراف بأنّه من أدواته، و(لا سِيِّمًا) بخلاف ذلك فلا يعدّ من أدواته، بل هو مضادٌّ لها؛ فإنّ الذي يلي (لا سِيِّمًا) داخلٌ فيما قبله ومشهودٌ له بأنّه أحقّ بذلك من غيره» .

و (لا سِيِّمًا) بتشديد الياء، ودخول (لا) عليها ودخول الواو على (لا) واجب؛ ويجوز أن تخفف، وأن يُحذف الواو .

(٢) الجرُّ على جعل (ما) زائدة مؤكّدة، وجرّ ما بعدها بإضافة السّي إليه، كأنّه قال: (ولا سي زيد) أي: ولا مثل زيد .

يُنظَرُ : شرح المفصل ٨٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٢٤/٢، وشرح التسهيل ٣١٨/٢، والمغني ١٨٧، والأشموقي ١٦٧/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

ويرفع^(١) ما بعدها، كقول الشاعر:

[١/٧٦]

/ وَلَا سِيَّمَا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ^(٢)

أي : ولا مثل الذي هو يوم .

(و لا سِيَّمَا زِيدًا^(٣)) بمعنى : [إِلَّا^(٤)] .

(١) الرَّفْع على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف، و (ما) موصولة، أو نكرة موصوفة بالجملة، والتقدير: ولا مثل الذي هو يوم، أو ولا مثل شيء هو يوم . ويجوز النَّصْب في الاسم الذي بعدها إذا كان نكرة . يُنظر: المصادر السابقة .

(٢) هذا عجزٌ بيت من الطويل، وصدْرُهُ :

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ

وهو لامرئ القيس .

و (دَارَةٌ جُلْجُلٍ) : موضع .

والشَّاهد فيه : (ولا سِيَّمَا يَوْمٌ) حيث يجوز في (يوم) الرَّفْع على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف، ويجوزُ فيه - أيضاً - : الجرُّ على الإضافة، والنَّصْب على التَّمييز .

يُنظر هذا البيت في: شرح المفصل ٨٦/٢، وشرح التسهيل ٣١٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٢٥/٢، واللَّسان (سوا) ٤١١/١٤، والجنى الداني ٣٣٤، والمغني ١٨٦، والمساعدي ٥٩٧/١، والهمع ٢٩٣/٣، والخزانة ٤٤٤/٣، ٤٥١، والدَّرر ١٨٣/٣، والديوان ١٠ .

(٣) انتصاب المعرفة منعه الجمهور، وجوزّه بعضهم موحَّهاً إياه بأنّ (ما) كافّة، وأنّ (لا سِيَّمَا) نزلت منزلة (إِلَّا) في الاستثناء؛ فما بعدها منصوبٌ على الاستثناء المتّصل، لإخراجه عمّا قبل (لا سِيَّمَا) من حيث عدمُ مساواة ما قبلها له . وضَعُفُ بأنّ (إِلَّا) لا تقتَرَنُ بالواو، ولا يُقال : (جاء القوم وإلاّ زيداً) . ووجهه الدِّماميُّ بأنّ (ما) تامّة بمعنى (شيء)، والنَّصْب بتقدير : (أعني) أي : ولا مثل شيء أعني زيداً . يُنظر : المغني ١٨٧، والأشموقي ١٦٨/٢، والصَّبان ١٦٨/٢ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

بَابُ لَا فِي النَّفْيِ

وَأَنْصَبُ بِلَا فِي النَّفْيِ كُلَّ نَكْرَةٍ كَقَوْلِهِمْ : لَا شَكَّ فِيمَا ذَكَرَهُ
(لا) حرف له معان :

أحدها : أن تكون ناهية^(١)؛ وتختصُّ بالدُّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ جازمة [له]^(٢)، كقوله تعالى : ﴿ لَا تَحْزَنُ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾^(٣).
وقد تقع بمعنى الدعاء، كقولك : (لا يفيض الله فاك) .
وتأتي زائدةً لتأكيد النفي^(٤)، كقولك : (ما زيدٌ قائماً ولا عمرو قاعداً)^(٥).

وتارة^(٦) للتوسُّعِ فِي الْكَلَامِ، كقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أُمِرْتَ ﴾^(٧).

(١) في ب : نافية، وهو تحريف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) من الآية : ٤٠ من سورة التوبة .

(٤) وهي المصاحبة لحرف العطف، وليست بعاطفة .

يُنظَرُ : كشف المشكل ٣٦٥/١ .

(٥) في كلتا التسخيتين : ما زيدٌ لا قائم ولا عمرو، والصواب ما هو مثبت .

ويُنظَرُ : شرح ملحّة الإعراب ٢١٨، والملخص ٢٦٩/١ .

(٦) في ب : وتأتي .

(٧) من الآية : ١٢ من سورة الأعراف .

وتارةً مع اليمين، كقوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(١).

وتأتي نافية معنى الفعل عن أحد الاسمين، كقولك: (جاء زيدٌ لا عمرو)؛ فإن قلت: (ما جاء زيدٌ)^(٢) ولا عمرو (فالواو ههنا^(٣) هي العاطفة،

(١) سورة القيامة، الآية: ١ .

اختلف العلماء في (لا) في هذه الآية :

فقال البصريون و الكسائي وعامة المفسرين : زائدة، وأن معناه : أقسم .

وأنكر الفراء هذا، وقال : لا تكون (لا) زائدة في أول الكلام، وقال : «إن (لا) هنا ردٌ لكلام من المشركين متقدم؛ كأنهم أنكروا البعث فقبل لهم : لا، ليس الأمر كما تقولون؛ ثم قال : ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ . معاني القرآن ٢٠٧/٣ .

وقيل : إنها زيدت توطئة لنفي الجواب؛ والتقدير : لا، أقسم بيوم القيامة لا يُتركون سدىً .

ورُدَّ بقوله تعالى : ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد : ١]؛ فإن جوابه مثبت وهو: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ [البلد : ٤]؛ ومثله : ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة : ٧٥] .

وقيل : هي نافية، ومنفيها (أقسم)؛ وذلك على أن يكون إخباراً لا إنشاءً؛ واختاره الزمخشري، قال : «والمعنى في ذلك : أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له بذلك، عليه قوله تعالى : ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ . وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾؛ فكأنه بإدخال حرف النفي يقول : إن إعظامي له بإقسامي به كلا إعظام، يعني : أنه يستأهل فوق ذلك» . الكشاف ١٦٣/٤ .

نُظِرَ هذه المسألة في : مجاز القرآن ٢٧٧/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٥١، والأزهية ١٥٣ - ١٥٧، وأمالي ابن السجري ١٤١/٢ - ١٤٤، والمغني ٣٢٨، ٣٢٩ .

(٢) في ب : لا زيدٌ، وهو سهو .

(٣) في ب : هُنا .

و(لا) زائدة لتأكيد النفي^(١).

وتعترض^(٢) بين العامل والمعمول، وتكون بمعنى (غير)^(٣)، كقولك:
(ضربته بلا ذنب).

وبين المبتدأ والخبر، كقولك: (زيد لا صديق ولا عدو)، وبين
الحال وصاحبها، كقولك / : (قدم الأمير لا ضاحكاً ولا عابساً).

[٧٦ / ب]

وقد تدخل على الفعل [الماضي]^(٤) فتحوّل معناه إلى الاستقبال،
وتكون^(٥) بمعنى (لم) كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾^(٦)،
وكقول الشاعر:

(١) لأنك إذا قلتَ : (ما جاء زيدٌ وعمرو) احتمل أن المراد : نفي مجيء كلّ منهما على
كلّ حال، وأن يُراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء؛ فإذا جيء بـ (لا) صار الكلام
نصاً في المعنى الأول . المغني ٣٢٢ .

(٢) في أ : وتعرض .

(٣) والكوفيون يقولون : إنها اسم، وأنّ الجارّ دخل عليها نفسها، وأنّ ما بعدها خفض
بالإضافة .

والبصريون يرون أنّها حرفٌ، ويسمونها زائدة، كما يسمون (كان) في نحو : (زيدٌ
كان فاضل) زائدة، وإن كانت مفيدة لمعنى المضي والانقطاع؛ فعلم بهذا أنّهم قد
يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين، وإن لم يصحّ أصل المعنى بإسقاطه .

يُنظر : أمالي ابن السّجريّ ٥٣٩/٢، ٥٤٠، والأزهية ١٦٠، ووصف المباني ٣٤١،
والمغني ٣٢٢ .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٥) في أ : يكون، وهو تصحيف .

(٦) سورة القيامة، الآية : ٣١ .

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ فَاعْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ^(١) عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا^(٢)
أي: لم يُلمَّ .

وتدخل على [الفعل]^(٣) المضارع نافية؛ فلا يتأثر^(٤)، كقوله تعالى:

﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾^(٥).

وتكون بمعنى (ليس) مختصة بالتكرات^(٦)، ومنه قول الشاعر:

(١) في ب : وإئي، وهو تحريف .

(٢) هذا بيت من الرجز، يُنسب لأبي خراش الهذلي، أو لأمية بن أبي الصلت .

و (جما) : بمعنى كثير . و (أَلَمَّ) : من اللّم وهو صغار الذنوب .

والشاهد فيه : (لا أَلَمًا) حيث جاءت (لا) بمعنى (لم)، والماضي بمعنى المضارع، والمعنى : (لم يُلمَّ) .

يُنظر هذا البيت في : طبقات فحول الشعراء ٢٦٧/١، وتأويل مشكل القرآن ٥٤٨، وشرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣، والأزهية ١٥٨، وأمالى ابن الشجري ٢١٨/١، ٥٣٦/٢، والإنصاف ٧٦/١، والجنى الداني ٢٩٨، والمغني ٣٢١، والمقاصد التحوية ٢١٦/٤، والخزانة ٢٩٥/٢، ٤/٤، ١٩٠/٧، وديوان أمية ٢٦٤، ٢٦٥ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٤) في أ : تتأثر، وهو تصحيف؛ وفي ب : يَأْتُر، وهو تحريف .

(٥) من الآية : ٢٥٥ من سورة البقرة .

(٦) (لا) التافية تعمل عمل (ليس) عند الحجازيين، ومذهب بني تميم إهمالها .

ويشترط لعملها عمل (ليس) عند الحجازيين ثلاثة شروط :

١- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، نحو : (لا رجلٌ أفضل منك) .

٢- أن لا يتقدّم خبرها على اسمها، فلا نقول : (لا قائماً رجلاً) .

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا^(١)
 وقول^(٢) الآخر :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ^(٣)

= ٣- ألا ينتقض النفي بـ (إلا) ، فلا تقول : (لا رجلٌ إلاً أفضلٌ من زيد) بنصب (أفضل) بل يجب رفعه .

تُنظر هذه المسألة في : شرح المفصل ١٠٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤٤٠/١ ، وابن النّاطم ١٥٠ ، وشرح الرّضيّ ٢٧٠/١ ، وشرح ألفية ابن معط ٨٩٤/٢ ، ٨٩٥ ، وأوضح المسالك ٢٠٣/١ ، وابن عقيل ٢٨٨/١ - ٢٩٢ ، والتصريح ١٩٩/١ ، والهمع ١١٨/٢ - ١٢٠ ، والأشمونيّ ٢٥٢/١ - ٢٥٤ .

(١) هذا بيتٌ من الطّويل ، ولم أقف على قائله .

و (تعزّ) : تصبّر وتسلّ . و (وزر) : ملجأ . و (واقياً) : حافظاً وراعياً . والشّاهد فيه : (لا شيء باقياً) و (لا وزر واقياً) حيث أعمل (لا) التّافية عمل (ليس) في الموضوعين ، واسمها وخبرها نكرتان .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحفاظ ٢١٦/١ ، وابن النّاطم ١٥٠ ، والجني الدّاني ٢٩٢ ، وأوضح المسالك ٢٠٤/١ ، وتخليص الشّواهد ٢٩٤ ، وابن عقيل ٢٨٩/١ ، والمقاصد التّحويّة ١٠٢/٢ ، والتصريح ١٩٩/١ ، والهمع ١١٩/٢ ، والأشمونيّ ٢٥٣/١ .

(٢) في أ : وقال .

(٣) هذا بيتٌ من مجزوء الكامل ، وهو لسعد بن مالك القيسيّ .

والشّاهد فيه : (لا براح) حيث أعمل (لا) عمل (ليس) ؛ فرفع اسمها - براح - وحذف خبرها .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٥٨/١ ، والمقتضب ٣٦٠/٤ ، وأمالي ابن الشّجريّ ٤٣١/١ ، =

أراد: لا بَرَّاح لي .

وقد تُزاد التاء مع (لا) لتأنيث اللفظ، والمبالغة في معناه^(٢)؛ فتعمل

العمل المذكور في أسماء الأحيان لا غير، نحو: (حين) و(ساعة) و(أوان)^(٣).

= والإنصاف ٣٦٧/١، وشرح المفصل ١٠٨/١، ١٠٩، وابن الناظم ١٥٠، وورصف
المباني ٣٣٧، والمغني ٣١٥، والتصريح ١٩٩/١، والخزانة ٤٦٧/١ .
(١) أي : التافية .

(٢) الذي ذكره الشارح هو مذهب الأخفش والجمهور .

وقيل : إنها مركبة من (لا) والتاء؛ فلو سميت بها حكيمة .

وذهب أبو عبيد القاسم بن سلام وابن الطراوة إلى أنها كلمة وبعض أخرى، أصلها:
(لا تحين) التاء متصلة بـ (حين) .

وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الأصل في (لات) : (ليس)، فقلبت ياؤها ألفاً،
وأبدلت سينها تاء كراهة أن تلتبس بحرف التمي .

المختص ٢٧٢/١، ٢٧٣، والسيط ٧٥٣/٢ .

وتُنظر هذه المسألة في : الإنصاف ١٠٨/١، وشرح الرضي ٢٧١/١، والجني الداني
٤٨٥، ٤٨٦، والارتشاف ١١١/٢، والمغني ٣٣٤، والتصريح ١٩٩/١، ٢٠٠،

والهمع ١٢١/٢ .

(٣) هذا مذهب ابن مالك، وابنه .

يُنظر : شرح التسهيل ٣٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ٤٤٣/١،
وابن الناظم ١٥١ .

وذهب سيويه والجمهور إلى أنها تعمل العمل المذكور، وهو عمل (ليس) في لفظ
(الحين) خاصة . الكتاب ٥٧/١ .

وقيل : إنها لا تعمل شيئاً؛ فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره؛ أو منصوب =

والأعراف - حينئذٍ - في^(١) ذلك حذف^(٢) الاسم، كقوله تعالى:

﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٣).

المعنى : ليس هذا الحين حين مَنَاصٍ، أي : فِرَارٍ^(٤).

= فمعمول لفعلٍ محذوف؛ وهذا أحدُ قولِي الأَخفش .

والقول الثاني : أنها تعمل عمل (إن) وهي للنفي العام .

وقيل : إنها حرف جرّ تخفض أسماء الزّمان . قاله الفراء . معاني القرآن ٣٩٧/٢ ، ٣٩٨ .

وتُنظر هذه المسألة في : شرح الرّضيّ ٢٧١/١ ، والجني الدّاني ٤٨٨ ، والارتشاف

١١١/٢ ، والمغني ٣٣٥ ، والتّصريح ٢٠٠/١ .

(١) في أ : وذلك .

(٢) في كلتا النسختين: بحذف والتصويب من ابن الناظم ١٥١ .

(٣) من الآية : ٣ من سورة ص .

(٤) وقد قرئ شذوذاً : ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ برفع (الحين) على أنه اسم (لات)،

والخبر محذوف؛ والتقدير : ولات حين مَنَاصٍ كائناتٍ لهم .

وقرئ - أيضاً - : ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بخفض (حين)؛ فزعم الفراء أنّ

(لات) تستعمل حرفاً جارياً لاسم الزّمان خاصّة .

فتحصّل في (حين) ثلاثُ قراءات : الرفع، والتّصّب، والجرّ؛ وفي الرفع ثلاثة أقوال

: إما على الابتداء، أو على الاسميّة لـ (لات) إنّ كانت عاملة عمل ليس، أو على

الخبريّة لها إنّ كانت عاملة عمل (إنّ) .

وفي التّصّب ثلاثة أقوال - أيضاً - : إما على الاسميّة لـ (لات) إنّ كانت

عاملة عمل (إنّ)، أو على الخبريّة لها إنّ كانت عاملة عمل (ليس)، أو على أنّه

مفعولٌ بفعلٍ محذوف تقديره: لا أرى حين مَنَاصٍ .

قال الشاعر :

نَدِمَ البُعَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْبَعْيُ مَرْتَعٌ ^(١) مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ ^(٢)
/ وقد تكون ناصبةً للاسم، رافعةً للخبر، حملاً على (إِنَّ) في
العمل؛ لأنَّ (إِنَّ) لتوكيد الإيجاب، و (لا) لتوكيد النفي؛ فهي ضدّها،

[١ / ٧٧]

= وفي الخفض وجهٌ واجد .

يُنظر : مختصر في شواذ القرآن ١٢٩، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢، ٣٩٨،
وشرح الكافية الشافية ٤٤٢/١، ٤٤٣، وأوضح المسالك ٢٠٥/١،
وابن عقيل ٢٩٤/١.

(١) في ب : مصرع .

(٢) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لمحمد بن عيسى بن طلحة، أو للمهلهل بن مالك
الكنانيّ، أو لرجلٍ من طيء .

و (البُعَاة) : جمع باغ، والباغي : الذي يتجاوز قدره . (ولات ساعة مندَم) : أي
وليست السّاعة ساعة ندامة . و (مرتَع) : اسم مكان من رتع في المكان جعله ملهىً
وملعباً . و (وخيم) : ثقيل .

والشّاهد فيه : (ولات سَاعَةَ مَنْدَم) حيث حذف اسم (لات) وهو الأعراف .
يُنظر هذا البيتُ في : شرح الكافية الشافية ٤٤٣/١، وشرح التسهيل ٣٧٧/١، وابن
النّاطم ١٥١، وتخليص الشّواهد ٢٩٤، وابن عقيل ٢٩٥/١، والمقاصد التّحويّة
١٤٦/٢، والهمع ١٢٢/٢، والأشتمونيّ ٢٥٥/١، والخزانة ١٦٨/٤ .

وقد استشهد الشّارحُ - رحمه الله - لـ (حين) و (ساعة)؛ وبقي (أوان)،
والشّاهدُ عليها قولُ الشّاعر :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانَ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءُ

يُنظر : شرح التسهيل ٣٧٧/١، ٣٧٨، وابن النّاطم ١٥١ .

والشئ يُحمل^(١) على ضده، كما يُحمل^(٢) على نظيره .
وتكون التكررة بعدها مُضافةً، كقولك : (لا طالبَ جهلٍ مشكورٍ)،
أو شبيهةً بالمضافة^(٣)، كقولك : (لا جاهلاً قُربه مقصود) .
فإن كانت التكررة مُفردةً غير مُضافةٍ، ولا شبيهةً به، بنيت على
الفتح لتركيبها^(٤) مع (لا) تركيب^(٥) خمسة عشر^(٦)؛ ولتضمّنها معني
(من) الجنسيّة، بدليل ظهورها في قول الشاعر :
فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بَسِيفَهُ وَقَالَ : أَلَا لَأَمِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ^(٧)
فتقول من ذلك ناوياً استغراق^(٨) الجنس : (لا رجل في الدار) .

-
- (١) في ب : يعمل عمل ضده، وهو تحريف .
(٢) في ب : كما يعمل عمل نظيره، وهو تحريف .
(٣) في أ : بالمضاف .
(٤) في أ : كتركيبها .
(٥) في كلتا النسختين: كتركيب، وما أثبتته هو الأولى .
(٦) في ب : عشره، وهو سهو .
(٧) هذا بيتٌ من الطويل، ولم أقف على قائله .
و (يذود) : يدفع . و (سبيل) : طريق .
والشاهد فيه : (ألا لا من سبيل) حيث ظهرت (من) بعد (لا) فدلّ ذلك على
أن اسم (لا) إذا لم تُذكر معه (من) فهو متضمّنٌ معناها .
يُنظر هذا البيت في : شرح التسهيل ٥٤/٢، وابن الناظم ١٨٦، واللّسان (ألا)
٤٣٤/١٥، والجنى الدّاني ٢٩٢، وأوضح المسالك ٢٨١/١، وتخليص الشّواهد ٣٩٦،
والمقاصد التّحويّة ٣٣٢/٢، والتّصريح ٢٣٩/١ .
(٨) في ب : للاستغراق .

وإن بدا بينهما مُعْرَضٌ قَارَفَعٌ وَقُلْ : لَا لِأَبِيكَ مُبْغِضٌ

فإن فصلَ بينها وبين التكررة فاصل عادَ إلى أصله وهو الإعراب^(١)،

وزال عنه ما عرض له من البناء، كقوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾^(٢).

وَأَرْفَعُ إِذَا كَرَّرْتَ نَفِيًّا وَأَنْصِبُ وَغَايِرِ^(٣) الْإِعْرَابِ فِيهِ^(٤) تُصِبُ

/ تَقُولُ : لَا يَبِيعُ وَلَا خِلَالَ فِيهِ وَلَا عَيْبٌ^(٥) وَلَا إِخْلَالَ

قَدْ جَازَ وَالْعَكْسُ كَذَاكَ فَافْعَلِ^(٦) [وَالرَّفْعُ فِي الثَّانِي وَفَتْحُ الْأَوَّلِ

وإن تَشَأْ فَأَنْصِبُهُمَا^(٧) جَمِيعًا وَلَا تَخَفْ رَدًّا وَلَا تَقْرِبَعَا

[٧٧/ب]

(١) من شروط عمل (لا) عمل (إن) : ألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل، ولا

خبرها؛ فإن فصل بينهما أهملت كما في الآية .

(٢) من الآية : ٤٧ من سورة الصافات .

(٣) في متن الملحة ٢٩، وشرح الملحة ٢٢٢ : أو غَايِرِ الْإِعْرَابِ .

(٤) في ب : فيها .

(٥) في كلتا النسختين : ولا يبيع، والتصويب من متن الملحة ٣٤، وشرح الملحة ٢٢٢ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من كلتا النسختين؛ وإكماله من متن الملحة ٣٠، وشرح

الملحة ٢٢٢ .

(٧) في متن الملحة ٣٠ : وَإِنْ تَشَأْ فَافْتَحْهُمَا .

فصل

يجوز إذا عطفت التكررة على اسم (لا) في العمل خمسة أوجه^(١)؛ لأنّ العطف يصحّ معه^(٢) إلغاء (لا) وإعمالها؛ فإنّ أعملت الأولى فتحت الاسم بعدها، وجاز لك في الثاني ثلاثة أوجه :

الأوّل : الفتح على إعمال (لا)^(٣) الثانية؛ مثاله : (لا حول ولا قوة إلا بالله)، وكقوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفْتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾^(٤) .
الثاني : التّصّب على جعلها مؤكّدة، وعطف الاسم بعدها على محلّ الاسم قبلها؛ مثاله : (لا حول ولا قوة)، ومنه قول الشاعر :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرَقُ عَلَى الرَّاقِعِ^(٥)

(١) يقصد أنّك إذا عطفت التكررة المفردة على اسم (لا) وكرّرت (لا) جاز خمسة أوجه.

(٢) في ب : مع .

(٣) في أ : إلّا.

(٤) من الآية : ١٩٧ من سورة البقرة .

(٥) هذا بيت من السّريع، وهو لأنس بن العباس بن مرداس السّلمي، وقيل : لأبي عامر جدّ العباس بن مرداس السّلمي .

والشّاهد فيه : (ولا خلة) حيث نصب على تقدير أن تكون (لا) زائدة للتأكيد، ويكون (خلة) معطوفاً بالواو على محلّ اسم (لا) وهو (نَسَب) .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/٢٥٨، والأصول ١/٤٠٣، واللمع ٩٨، وشرح المفصل ٢/١١٣، وشرح الجمل ٢/٢٧٥، والارتشاف ٢/١٧٢، وأوضح المسالك ١/٢٨٧، والمقاصد التّحويّة ٢/٣٥١، والتّصريح ١/٢٤١ .

الثالث^(١): الرَّفَعُ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ^(٢)؛ إِغْيَاءُ (لا)، أَوْزِيادَتُهَا^(٣)
 وَعَطْفُ الْإِسْمِ عَلَى مَحَلِّ (لا) الْأَوَّلَى مَعَ اسْمِهَا؛ فَإِنَّ مَوْضِعَهَا رَفَعٌ
 بِالْإِبْتِدَاءِ؛ مِثَالُهُ: (لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، وَ[منه]^(٤) قَوْلُ الشَّاعِرِ:
 هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمُّ لِي - إِنْ كَانَ ذَاكَ - وَلَا أَبٌ^(٥)
 / فلم^(٦) يَنوِّنْ لِأَجْلِ الْقَافِيَةِ .

[١ / ٧٨]

- (١) فِي ب : وَالثَّالِثُ .
 (٢) وَيَجُوزُ وَجْهٌ ثَالِثٌ : وَهُوَ أَنْ تَكُونَ (لا) الثَّانِيَةَ عَامِلَةً عَمَلٍ (لَيْسَ) .
 يُنظَرُ : ابْنُ النَّازِمِ ١٨٨، وَابْنُ عَقِيلٍ ٣٦٧، وَالتَّصْرِيحُ ٢٤٢/١، وَالْأَشْمُونِيُّ ١٠/٢ .
 (٣) فِي أ : وَزِيادَتُهَا .
 (٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ ب .
 (٥) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الْكَامِلِ، وَاخْتَلَفَ فِي نَسْبَتِهِ فَقِيلَ : لِرَجُلٍ مِنْ مَذْحِجٍ، وَقِيلَ : لَهُمَّامٌ بِنِ
 مِرَّةٍ، وَقِيلَ : لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ مَنَاةَ، وَقِيلَ : هُنْتَى بِنِ أَحْمَرَ، وَقِيلَ : لِضَمْرَةَ بِنِ
 ضَمْرَةَ، وَقِيلَ : لِزُرَافَةَ الْبَاهِلِيِّ .
 وَ (الْعَمْرُ) - بَفَتْحٍ فَسُكُونٍ - : الْحَيَاةُ . وَ (الصَّغَارُ) الذَّلَّةُ وَالْهُوَانُ .
 وَالشَّاهِدُ فِيهِ : (وَلَا أَبٌ) حَيْثُ جَاءَ مَرْفُوعًا، وَرَفَعَهُ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ
 ذَكَرَهُمَا الشَّارِحُ؛ وَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ (لا) الثَّانِيَةَ عَامِلَةً عَمَلٍ
 (لَيْسَ)، وَ(أَب) اسْمِهَا، وَخَيْرُهَا مَحْذُوفٌ .
 يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الْكِتَابِ ٢/٢٩٢، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ١/١٢١، وَالْمَقْتَضِبِ
 ٤/٣٧١، وَالْأَصُولِ ١/٣٨٦، وَالْجَمَلِ ٢٣٩، وَاللَّمْعِ ٩٩، وَالْمَقْتَضِبِ ٢/٨٠٤،
 وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ ٢/١١٠، وَابْنِ النَّازِمِ ١٨٩، وَتَخْلِيصِ الشُّوَاهِدِ ٤٠٥، ٤٠٨ .
 (٦) فِي ب : وَ لَمْ يَنوِّنَا .

وإن أُلغيت الأولى^(١) رفعت الاسم بعدها، وجاز لك في الثاني وجهان:
أحدهما: الفتح على إعمال (لا) الثانية؛ مثاله: (لا حول ولا قوة
إلا بالله)، ومنه قول الشاعر:

فَلَا لَعُوٌّ وَلَا تَأْتِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ^(٢)

الثاني: الرفع على إلغاء (لا)، أو زيادتها وعطف الاسم بعدها على
ما قبلها؛ مثاله: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، ومنه قول الشاعر:
وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعَلَّنَةً لَا نَاقَةَ لِي فِي^(٣) هَذَا وَلَا جَمَلٌ^(٤)

(١) في أ: وإن أُلغيت لا .

(٢) هذا بيت من الوافر، وهو لأمية بن أبي الصلت، وهو ملقب من بيتين، وصواب
الإنشاد - كما في الديوان ٤٧٥، ٤٧٧ - هكذا:

وَلَا لَعُوٌّ وَلَا تَأْتِيمَ فِيهَا وَلَا غَوْلٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٍ وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيمٌ

و-(الساهرة): هي الأرض، وهي في مقابلة البحر. والأبيات في وصف نعيم أهل الجنة.
والشاهد فيه: (فَلَا لَعُوٌّ وَلَا تَأْتِيمٌ) حيث رفع الاسم الواقع بعد (لا) الأولى؛ على أنها
ملغاة؛ وفتح الاسم الواقع بعد (لا) الثانية على أنها نافية للجنس، عاملة عمل (إن).
يُنظر هذا البيت في: معاني القرآن للفرّاء ١/١٢١، واللمع ٩٩، وشرح الكافية
الشافية ١/٥٢٥، وابن النّاطم ١٨٩، وتخليص الشواهد ٤٠٦، ٤١١، وابن عقيل
١/٣٦٩، والمقاصد التحوّية ٢/٣٤٦، والتصريح ١/٢٤١، والخزانة ٤/٤٩٤،
والديوان ٤٧٥، ٤٧٧ .

(٣) في أ: فيها .

(٤) هذا بيت من البسيط، وهو للرّاعي التّميري .

ولا يجوز نصب الثاني ورفع الأوّل؛ لأنّ (لا) الثانية إنّ أعملت^(١) وجب في الاسم بعدها البناء على الفتح؛ لأنّه مفرد، وإن لم تعملها وجب فيه الرّفْع؛ لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً ومحلاً .

= والشّاهد فيه : (لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملٌ) حيث رفع الاسم الواقع بعد (لا) الأولى؛ على أنّها ملغاة؛ ورفع الاسم الواقع بعد (لا) الثانية على أنّها زائدة، والاسم بعدها معطوفٌ على الاسم الذي بعد (لا) الأولى؛ أو على أنّها ملغاة، والاسم بعدها مرفوع بالابتداء وخبره محذوف .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/٢٩٥، ومجالس ثعلب ١/٢٨، واللّمع ٩٨، وشرح المفصّل ٢/١١١، ١١٣، وشرح التّحفة الوردية ١٦٥، وتخليص الشّواهد ٤٠٥، والمقاصد التّحوية ٢/٣٣٦، والتّصريح ١/٢٤١، والديوان ١٩٨ .

(١) في ب: إنّ عملت.

فصل

وإذا وُصِفَ^(١) اسم (لا) المبيّن معها على الفتح بصفة مفردة متّصلة؛ جاز فيها ثلاثة أوجه :

البناء على الفتح، كقولك: (لا رجلَ ظريفَ فيها) .

والتّصّب، نحو : (لا رجلَ ظريفاً فيها) .

والرّفْع، نحو : (لا رجلَ ظريفٌ فيها) .

فالبناء على أنّه رُكّب الموصوف / مع الصّفة تركيب خمسة عشر، ثم دخلت (لا) عليها، والتّصّب على اتباع [الصّفة]^(٢) محلّ اسم^(٣) (لا)، والرّفْع على اتباعها محلّ (لا) مع اسمها .

وإن فصل التّعت عن اسم (لا) تعذّر بناؤها على الفتح؛ لزوال التّركيب بالفصل، وجاز التّصّب، نحو : (لا رجلَ فيها ظريفاً)، والرّفْع أيضاً، نحو (لا رجلَ فيها ظريفٌ)، وكذلك إذا كان التّعت غير مفرد؛ تقول : (لا رجلَ قبيحاً فعله عندك)^(٤) .

فإن عطفت على اسم (لا) بدون تكرارها امتنع إلغاء (لا)، وجاز في المعطوف الرّفْع بالعطف على موضع (لا) مع اسمها؛

(١) في ب : إذا وصفت .

(٢) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق، وهي من ابن النّاطم .

(٣) في أ : المحلّ لاسم الا، وهو تحريف .

(٤) وكذلك : (لا رجلَ قبيحٌ فعله عندك) .

نحو: (لا رجل وامرأة في الدار)، والتَّصَبُّ بالعطف على [موضع]^(١)
اسم (لا)^(٢)، ومنه قولُ الشَّاعر:
فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا^(٣)

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي من ابن الناظم .

(٢) ولا يجوز بناء المعطوف على الفتح؛ لأجل فصل العاطف، وقد حكى الأخفش :
(لا رجل وامرأة فيها) بالبناء على الفتح، وهو شاذ؛ مخرَّج على أنه ركَّب المعطوف
مع (لا) فبني، ثم حذف، وأبقي حكمها .

يُنظر : شرح المفصل ١١٠/٢، وابن الناظم ١٩١، وأوضح المسالك ٢٨٩/١،
٢٩٠، وابن عقيل ٣٧٣/١، والتصريح ٢٤٣/١ .

(٣) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لرجل من بني عبد مناة بن كنانة، يمدح فيه مروان بن
الحكم وابنه عبد الملك بن مروان؛ ويُنسب للفرزدق - وليس في ديوانه -، كما
يُنسب لغيرهما .

و(المجد): العزّ والشرف . و (ارتدى) : لبسَ الرداء، وهو ما يسترُ التَّصَفُّ الأعلى.
و(تأزَّر) : لبسَ الإزار وهو الثوب الذي يسترُ التَّصَفُّ الأسفل؛ والارتداء والأتزار
بالمجد كناية عن غاية الكرم ونهاية الجود، فكأنهما متلبَّسان به لا يفارقانه .

والشَّاهد فيه : (فلا أَبَ وابناً) حيث عطف على اسم (لا) التافية للجنس ولم
يكرِّرها؛ وجاء بالمعطوف منصوباً؛ لأنَّه عطفه على محلِّ اسم (لا)؛ وهو مبنيٌّ
على الفتح في محلِّ نصب؛ ويجوز فيه الرَّفع، ووجهه أن يكون معطوفاً على محلِّ
(لا) مع اسمها، فإنَّهما معاً في محلِّ رفع بالابتداء .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٨٥/٢، ومعاني القرآن للقرَّاء ١٢٠/١، والمقتضب
٣٧٢/٤، واللمع ٩٩، وشرح المفصل ١٠١/٢، ١١٠، وابن الناظم ١٩١، وتخليص
الشواهد ٤١٣، والمقاصد النَّحوية ٣٥٥/٢، والتصريح ٢٤٣/١، والخزانة ٦٧/٤ .

وتدخل همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس؛ فيبقى ما كان لها^(١) من العمل، وجواز الإلغاء إذا كررت، والاتباع لاسمها على محله [من التصب، أو على محلّ (لا) معه]^(٢) من الابتداء .

وأكثر ما يجيء ذلك إذا قصد بالاستفهام التوبيخ والإنكار، كقوله:
أَلَا ارْعَوَاءَ لِمَنْ وَكَلْتِ شَيْبَتَهُ وَأَذَنْتِ بِمَشَيْبِ بَعْدَهُ هَرْمٌ؟^(٣)

[١/٧٩]

/ وقد يجيء ذلك؛ والمراد بمجرد الاستفهام عن النفي، كقول الشاعر:
أَلَا اصْطَبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ؟ إِذَا أَلَقِيَ الَّذِي لَأَقَاهُ أُمَثَالِي^(٤)

(١) في أ: فيبقى مالا.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق وهي من ابن الناظم.

(٣) هذا بيت من البسيط، ولم أقف على قائله .

و (ارعواء) : انكفاف وانزجار . (وَكَلْتِ) : أدبرت . (وَأَذَنْتِ) : أعلمت .
والشاهد فيه : (ألا ارعواء) حيث قصد بالهمزة التوبيخ والإنكار مع إبقاء عمل
(لا) النافية للجنس كما لو كانت مجردة من الهمزة .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحفاظ ١/٣١٩، وابن الناظم ١٩٢، وتخليص
الشواهد ٤١٤، والمغني ٩٦، وابن عقيل ١/٣٧٥، والمقاصد النحوية ٢/٣٦٠،
والتصريح ١/٢٤٥، والهمع ٢/٢٠٥، والأشئوي ٢/١٤ .

(٤) هذا بيت من البسيط، ويُنسب لمجنون بني عامر قيس بن الملوّح، والذين نسبوه إليه
قَدْ رَوَوْا صَدْرَهُ عَلَى وَجْهِ آخِرٍ، وَهُوَ :

أَلَا اصْطَبَارَ لِلْيَلَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ؟

و (اصطبار) : تصبّر وتجلّد . و (لا قاه أمثالي) : كناية عن الموت .

والشاهد فيه : (ألا اصطبار) حيث عامل (لا) بعد دخول همزة الاستفهام، بمثل =

وقد يُراد بالاستفهام^(١) التَّمَنِّي^(٢)، كقوله :

أَلَا عُمَرُ وَلِيٌّ مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ^(٣)

= ما كان يعاملها قبل دخولها؛ والمراد بالهمزة : الاستفهام، ومن (لا) : التَّنْفِي؛

فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن التَّنْفِي .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح عمدة الحفاظ ٣٢٠/١، وابن الناظم ١٩٢، والجني الداني

٣٨٤، والمغني ٩٧، وابن عقيل ٣٧٥/١، والمقاصد النَّحْوِيَّةُ ٣٥٨/٢، والتصريح

٢٤٤/١، والمهم ٢٠٥/٢، والخزانة ٧٠/٤، والديوان ٢٢٨ .

(١) في كلتا النسختين : بالاسم، وهو تحريف؛ والتصويب من ابن الناظم ١٩٢ .

(٢) مذهب سيبويه، والخليل، والجرميَّ أن (ألا) هذه ملاحظ فيها معنى الفعل

والحرف؛ فهي بمنزلة (أتمنى) فلا خبر لها، وبمنزلة (ليت) فلا يجوز مراعاة

محلها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكررت .

وخالفهم المازنيّ فجعلها كالمجرّدة من همزة الاستفهام .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ٣٠٧/٢، والمقتضب ٣٨٣/٤، والأصول ٣٩٧/١،

وشرح المفصل ٤٨/٧، وشرح الكافية الشافية ٥٣٤/١، وشرح الرضويّ ٢٦١/١،

٢٦٢، وأوضح المسالك ٢٩٣/١، والتصريح ٢٠٥/٢، ٢٠٦، والأشمونيّ ١٥/٢ .

(٣) هذا صدرُ بيتٍ من الطَّويل، وعجزه :

فَيَرَأَبَ مَا أَنَاتُ يَدُ الْعَفَلَاتِ

ولم أقف على قائله .

(ولى) : أدبر وذهب . (فيرأب) : يُجبر ويُصلح . (أنات) : صدعت

وأفسدت .

والشَّاهد فيه : (ألا عمر) حيث أُريد بالاستفهام مع (لا) مجرد التَّمَنِّي؛ وهذا كثير .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحفاظ ٣١٨/١، وابن الناظم ١٩٣، والجني الداني =

ويجب ذكر خبر (لا) إذا لم يُعلم^(١)، كقول الشاعر :
وَرَدَّ جَاذِرُهُمْ^(٢) حَرْفًا مُصْرَمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوَلْدَانِ مَصْبُوحٌ^(٣)

= ٣٨٤، والارتشاف ١٧٧/٢، والمغني ٩٧، وابن عقيل ٣٧٦/١، والمقاصد النحوية ٣٦١/٢، والتصريح ٢٤٥/١، والخزانة ٧٠/٤ .

(١) وإن عُلِمَ التزم حذفه بنو تميم والطائيون، وأجاز حذفه وإثباته الحجازيون .
يُنظر : المفصل ٥٢، وشرح المفصل ١٠٧/١، وشرح الكافية الشافية ٥٣٥/١ -
٥٣٧، والارتشاف ١٦٦/٢، ١٦٧، وأوضح المسالك ٢٩٤/١، وابن عقيل ٣٧٧/١، والتصريح ٢٤٦/١، والأشموني ١٧/٢ .

(٢) في ب : جازوهم، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لحاتم بن عبد الله الطائي، أو لأبي ذؤيب الهذلي،
أو لرجل جاهلي من بني التبيث بن قاسط .

وقد ورد البيتُ هنا ملففًا من بيتين؛ وهما :

وَرَدَّ جَاذِرُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيحٌ

إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْرَتِهَا وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوَلْدَانِ مَصْبُوحٌ

(جازرهم) الجازر : الذي ينحر الإبل . و (الحرف) : الإبل النجبية التي أنضتها
الأسفار، شُبِّهت بحرف السيف في مضائها ونجائها ودقتها؛ وقيل : هي الضامرة
الصلبة، شُبِّهت بحرف الجبل في شدتها وصلابتها؛ ويُقال : الحرف الناقة المهزولة .
اللسان (حرف) ٤٢/٩ . و (المصرمة) يُقال ناقة مصرمة : وذلك أن يُصْرَمَ
طُبيها، فيُفْرَحَ عمداً حتى يفسد الإحليل، فلا يخرج اللبن، فيبيس، وذلك أقوى؛
وقيل : ناقة مصرمة : هي التي صرَمها الصرار فوقدها، وربما صرمت عمداً لتسمن
فتكوى . اللسان (صرم) ٣٣٨/١٢ . و (الأصلاء) : جمع صلا، وهو : ما حول الذنب .
و(التمليح) : شيء من ملح أي : شحم .

والمعنى : أنهم في جذب، واللبن عندهم عزيز، ولا يُسقاؤه الوليد الكريم النسب، فضلاً
عن غيره؛ فجازرهم يردّ عليهم من المرعى ما ينحرون للضييف، إذ لا لبن عندهم . =

وندر حذفُ الاسم وإثبات الخبر في قولهم: (لا عليك) أي: لا بأس عليك.
وتكونُ (لا) نافية للمعرفة، وذلك بتقدير محذوف^(١)، ومنه قولُ
الراجز^(٢):

لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِي^(٣)

= والشاهد فيه : (ولا كريم من الولدان مصبوح) حيث ذكر خبر (لا) وهو:
(مصبوح) لأنه لم يكن مما يُعلم؛ فإذا لم يُعلم يجب ذكره .
ويجوز أن يكون (مصبوح) نعتاً لاسمها محمولاً على الموضع، والخبر محذوف لعلم
السّامع، تقديره : موجود .

يُنظر هذان البيتان في : الشعر والشّعراء ١٤٥، وفرحة الأديب ١٢٦، وإيضاح
شواهد الإيضاح ٢٧١/١، وشرح المفصل ١٠٧/١، واللّسان (صرر) ٤٥٢/٤،
والمقاصد التّحويّة ٣٦٩/٢، وملحق ديوان حاتم ٢٩٣، ٢٩٤ .
وورد الشّاهد ملفّقاً من صدر الأوّل وعجز الثاني في : الكتاب ٢٩٩/٢،
والمقتضب ٣٧٠/٤، والأصول ٣٨٥/١، والإيضاح ٢٤٠، والتّبصرة ٣٩٢/١،
وأُمالي ابن الشّجريّ ٥١٢/٢، وابن النّاظم ١٩٤، والارتشاف ١٦٦/٢، وتخليص
الشّواهد ٤٢٢، وملحق أشعار الهدليّين ١٣٠٧/٣ .

(١) قال الرّضيّ في شرحه على الكافية ٢٦٠/١ : ((ولتأويله بالمنكر وجهان :
إمّا أن يقدّر مضافٌ هو : (مثل) فلا يتعرّف بالإضافة لتوغّله في الإهام، وإمّا
يُجعل في صورة التّكرة بنزع (اللّام)، وإن كان المنفيّ في الحقيقة هو المضاف
المذكور الذي لا يتعرّف بالإضافة إلى أيّ معرفة كان .

وإمّا أن يُجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى)).

(٢) في ب : الشّاعر .

(٣) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، ولم أقف على قائله .

(هَيْثَم) هو: هيثم بن الأشتر، وكان مشهوراً بين العرب بحُسن الصوت في حدائه
ومعرفة البيداء.

ومن ذلك قيل: (قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا)^(١).

فإنَّما القصد فيه إلى عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه -^(٢)،
وتقدير الكلام: لا مثل عليّ، و لا مثل الهيثم؛ لأنّ (لا) لا تنصب إلا
نكرة - كما تقدّم -، وجواز ذلك بتقدير: مثل .

= والشاهد فيه: (لا هيثم) حيث نصب (هيثم) بـ (لا) وهو علم معرفة لتأوله
بالتكررة؛ لأنّه أراد: لا مثل هيثم .

أو أنّه لاشتهاره صار شائعاً كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى قبل
دخول (لا) عليه .

يُنظر هذا البيتُ في: الكتاب ٢/٢٩٦، والمقتضب ٤/٣٦٢، والأصول ١/٣٨٢،
وتحصيل عين الذهب ٣٥٠، والمفصل ١٠٦، وأمالي ابن الشَّجريّ ١/٣٦٥، وأسرار
العربيّة ٢٥٠، وشرح المفصل ٢/١٠٣، وشرح الكافية الشَّافية ١/٥٣٠، وشرح
الرُّضويّ ١/٢٦٠، والملخص ٥٠٧، والخزانة ٤/٥٧ .

(١) قال الرُّضويّ في شرح الكافية ١/٢٦٠: «معنى قَضِيَّةٌ ولا أبَا حسن لها: لا فيصل
لها؛ إذ هو - كرم الله وجهه - كان فيصلاً في الحُكومات على ما قال النبيّ -
صلّى الله عليه وسلّم - : «أَقْضَاكُمْ عَلَيَّ» فصار اسمه - رضي الله تعالى عنه -
كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ (الفيصل) . وعلى هذا يمكن وصفه
بالمنكر؛ وهذا كما قالوا: (لكلّ فرعون موسى) أي: لكلّ جبار قهار؛ فيصرف
(فرعون) و (موسى) لتكثيرهما بالمعنى المذكور» .

ويُنظر هذا القولُ في: الكتاب ٢/٢٩٧، والمقتضب ٤/٣٦٣، وأمالي ابن الشَّجريّ
١/٣٦٦، وشرح المفصل ٤/١٢٣، وشرح الكافية الشَّافية ١/٥٣٠، وتخليص
الشواهد ٤٠١ .

وجاءت الرّواية في الكتاب و الأمالي بطرح (لها) .

(٢) في أ: عليه السّلام .

بَابُ التَّعْجُبِ

وَتُنْصَبُ الْأَسْمَاءُ فِي التَّعْجُبِ نَصْبَ الْمَفَاعِيلِ فَلَا تَسْتَعْجِبُ^(١)
تَقُولُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا إِذْ خَطَا وَمَا أَحَدٌ سَيِّفَهُ حِينَ^(٢) سَطَا

[٧٩ / ب]

/ التَّعْجُبُ هُوَ : اسْتِعْظَامُ فِعْلِ فَاعِلٍ ظَاهِرِ الْمَزِيَّةِ فِيهِ .

وقيل: إنَّ التعجب يكون ممَّا يظهر معناه، ويخفى سببه، ويُدلُّ عليه بصيغ^(٣) مختلفة، كقولك: (كيف تعصي من أنت تتقلب في نعمه!)، وقولهم: (لله أنت!)، وقول الشاعر:

وَاهَا لِلْيَلَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا^(٤)

(١) في أ : ولا تستعجب .

(٢) في أ : إذا سطا .

(٣) في ب : على صيغ .

(٤) هذا بيت من الرَّجَز، وبعده :

هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّنَا نَلْنَاهَا

يُنْسَبُ إِلَى رُوْبَةَ بْنِ الْعَجَّاجِ، كَمَا يُنْسَبُ إِلَى أَبِي النَّجْمِ الْعَجَلِيِّ، وَرَوَى أَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ فِي نَوَادِرِهِ ٥٨، ١٦٤ أَكْثَرَ الْأَيَاتِ الَّتِي يَرُودُهَا مَعَ بَيْتِ الشَّاهِدِ، وَنَسَبَهَا لِأَبِي الْغَوْلِ الطَّهَوِيِّ بَعْضُ أَهْلِ الْيَمَنِ .

(وَاهَا) : كَلِمَةٌ يَقُولُهَا الْمُتَعَجِّبُ؛ فَإِذَا تَعَجَّبْتَ مِنْ طَيِّبِ شَيْءٍ قُلْتَ : (وَاهَا لَهُ مَا أَطْيَبَهُ)؛ وَكَلِمَةٌ (وَاهَا) هُنَا اسْمٌ بِمَعْنَى أَعْجَبَ .

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : مَجَالِسِ ثَعْلَبِ ١/٢٢٨، وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ ٤/٧٢، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢/١٠٧٦، وَابْنِ السَّنَاظِمِ ٤٥٥، وَأَوْضَحِ الْمَسَالِكِ ٣/١٨١، وَالْمَقَاصِدِ =

وقول الآخر :

..... يَا جَارَتَا^(١) مَا أَنْتِ جَارَةٌ!^(٢)

وقولك^(٣) لمن أنكرتَ منه حالاً ما: (سبحان الله ما أعلمُ منك هذا!).

والأشهر في استعماله بصيغتين^(٤):

أحدهما: (مَا أَفْعَلُهُ!)، والأخرى: (أَفْعَلُ بِهِ!).

= السَّحْوِيَّة ١/١٣٣، ٣/٦٣٦، والتَّصْرِيح ٢/١٩٧، والأشْمُونِي ٣/١٧، والخزانة ٧/٤٥٥، وملحق ديوان رؤبة ١٦٨ .

(١) في ب : حارتنا، وهو تحريف .

(٢) هذا نصف بيتٍ من مجزوء الكامل؛ وهو للأعشى الكبير؛ ومن العلماء من جعل هذا عجز البيت، وجعل صدره :

بِأَنْتِ لَتَحْزُنُنَا عَفَاةً

ومنهم من عكس؛ فجعل المذكور في الكتاب صدرًا، وجعل الذي ذكرناه عجزًا؛ وهو المثبت في الديوان .

(و بانْتُ) : فارقتُ . (وَعَفَاةً) : اسمُ امرأة .

والشَّاهِدُ فِيهِ: (ما أنتِ جارُه) حيث يدلُّ على التَّعَجُّبِ، إذ التَّقْدِيرُ: عظمت من جارة .

يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي: الصَّاحِبِيِّ ٢٧٠، والمقرب ١/١٦٥، وشرح عمدة الحفاظ ١/٤٣٥،

وابن النَّاظِمِ ٤٥٥، ورفض المباني ٥١٣، وشرح شذور الذهب ٢٤٣، وابن عقيل

١/٦٠٥، والأشْمُونِي ٣/١٧، والخزانة ٣/٣٠٨ - ٣١٠، ٥/٤٨٦، ٤٨٨، والديوان ١٥٣.

(٣) في أ : وكقولك .

(٤) هُما صيغتا القياسيتان؛ وما عداهما سماعي كالأمثلة التي ذكرها الشارح؛ وهما

اللَّتان عقد النَّحَاة (باب التَّعَجُّبِ) لبيانهما؛ لا طرادهما في كلِّ معنى يصحُّ التَّعَجُّبُ

منه؛ ولم يُيَوَّبْ لغيرهما من الصَّيغِ السَّابِقَةِ؛ لأنَّ تلك الصَّيغِ لم تدلَّ على التَّعَجُّبِ

بالوضع، بل بالقرينة .

وتقول من ذلك : (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا !) و (أَحْسِنَ بِهِ !) .
 —(ما) عند سيبويه^(١) نكرة غير موصوفة، في موضع رفع بالابتداء؛
 وساغ الابتداء بها^(٢)؛ لأنها في تقدير : التخصيص^(٣) .
 والمعنى : شيءٌ عظيمٌ أحسن^(٤) زيداً، أي: جعله حسناً؛ وهذا
 كقولهم: (شيءٌ جاء بك) و (شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ)^(٥) .
 و (أَحْسَنَ) : فعلٌ ماضٍ^(٦) ، لا يتصرف^(٧) ، مسندٌ إلى ضمير (ما) ؛

(١) رأيه في الكتاب ٧٢/١ حيث قال : « هذا بابٌ ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكُّنه ؛ وذلك قولك : ما أحسن عبد الله . زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيءٌ أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب » . وهو مذهب جمهور البصريين .

وما بعد (ما) من الجملة الفعلية خبر؛ فموضعه رفع .
 يُنظر : المقتضب ١٧٣/٤ ، والأصول ٩٩/١ ، والتبصرة ٢٦٥/١ ، وأسرار العربية ١١٢ ، وشرح المفصل ١٤٢/٧ ، ١٤٩ ، وشرح التسهيل ٣١/٣ ، وابن النائم ٤٥٦ ، والتصريح ٨٧/٢ .

(٢) في أ: الابتاءها .

(٣) مُرادُ الشارح بهذا : أن هذا التخصيص مقيدٌ بالتعجب ؛ لأنه لا معنى لـ (ما) هنا إلا التعجب ؛ سيق لأجل هذا .

(٤) في ب : حسن .

(٥) هذا مثلُ يُضربُ في ظُهور أمارات الشرِّ ومخايله ؛ كأنهم سمعوا هريز كلب في وقت لا يهرّ في مثله إلا لسوء ، فقالوا ذلك ؛ أي : إن الكلب إنما حمله على الهريز شرّاً .

يُنظر : مجمع الأمثال ١٧٢/٢ ، والمستقصى ١٣٠/٢ .

(٦) في ب: فعل مكرر .

(٧) هذا عند البصريين ، والكسائيّ .

تُنظر هذه المسألة مفصلةً في : الكتاب ٧٢/١ ، ٧٣ ، والمقتضب ١٧٣/٤ ، والأصول =

والدليل على فعليته: لزومه متصلاً بياء المتكلم ثون الوقاية، نحو: (ما أعرفني بكذا!) و(ما أرغبنني في عفو الله).

وقد قيل فيه / إته اسم^(١) لحيته مُصَغَّرًا في قول الشاعر :

يَا مَا أُمِيلِحْ غَزْلَانَا شَدَنَّ لَنَا^(٢)

[أ/٨٠]

= ٩٨/١، ٩٩، والتبصرة ٢٦٥/١، وأمالي ابن الشجري ٣٨١/٢، وأسرار العربية ١١٣، والإنصاف، المسألة الخامسة عشرة، ١٢٦/١، والتبيين، المسألة الثانية والأربعون، ٢٨٥، وشرح المفصل ١٤٢/٧، ١٤٣، وشرح التسهيل ٣١/٣، وأوضح المسالك ٢٧٢/٢، والتصريح ٨٧/٢، والأشئوني ١٨/٣ .
(١) هذا عند بقية الكوفيين .

تُنظر هذه المسألة مفصلة في : المصادر السابقة .

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه :

مِنْ هُوَ لِيَاءِ كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمُرُ

وهو للعرجي، وقيل : لكثير عزة، وقيل : لمجنون ليلي، وقيل : لغيرهم .

و(شدن) أصله قولهم : شدن الضبي يشدن شدوناً : إذا قوي، وطلع قرناه واستغنى عن أمه . و (هولياء) : تصغير هولاء . (والضال) : شجر السدر البري . و(السمر) : شجر الطلح .

والشاهد فيه : (أميلح) فإنه تصغير (أملح)، والتصغير من خصائص الأسماء؛ ولهذا قال الكوفيون : إن صيغة (أفعل) في التعجب اسم؛ بدليل مجيئها مصغرة في هذا البيت .

ورده البصريون بما ذكره الشارح تبعاً لابن الناظم .

يُنظر هذا البيت في : التبصرة ٢٧٢/١، وأمالي ابن الشجري ٣٨٣/٢، وأسرار العربية ١١٥، والإنصاف ١٢٧/١، والتبيين ٢٩٠، وشرح المفصل ١٤٣/٧ =

ولا حجّة في هذا؛ لشذوذه، واحتمال^(١) أن يكون التصغير دخله لشبهه بـ (أفعل) التفضيل لفظاً ومعنى؛ والشّيء قد يخرج عن بابه لمجرّد الشّبه بغيره^(٢).

وذهب الأخفش^(٣) إلى أن (ما) في نحو: (ما أحسن زيداً) موصولة،

= وشرح الجمل ١/٥٨٣، وشرح التسهيل ٣/٤٠، وابن النّاطم ٤٥٧، وشرح الرّضيّ ٣٠٨/٢، وديوان الجنون ١٦٨، وديوان العرجيّ ١٨٣.

(١) في ب : فاحتمال .

(٢) وهناك ردود أخرى على احتجاج الكوفيّين - بأن أفعل اسم لمجيئه مصغراً -؛ منها:

أنّ التصغير ههنا لفظي؛ والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل؛ لأنّ هذا الفعل منع من التصرف، والفعل متى منع من التصرف لا يؤكّد بذكر المصدر؛ فلما أرادوا تصغير المصدر صغروه بتصغير فعله؛ لأنّه يقوم مقامه، ويدلّ عليه؛ فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل .

يُنظر : أمالي ابن الشّجريّ ٢/٣٨٣ - ٣٨٨، والإنصاف ١/١٣٨ - ١٤٢، وأسرار العربيّة ١١٦، والتّبيين ٢٩٠، والتّصريح ٨٨/٢ .

(٣) وهناك قول آخر له على أنّها نكرة موصوفة بمعنى (شيء)؛ والجمله بعدها في محلّ رفع صفة لها، والخبر محذوف وجوباً تقديره : شيء عظيم .

وروي عنه قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور .

ونقل عن الكوفيّين أنّها استفهاميّة .

تُنظر هذه المسألة في : المقتضب ٤/١٧٧، والمقتصد ١/٣٧٥، وأسرار العربيّة ١١٢،

وشرح المفصل ٧/١٤٩، وشرح التسهيل ٣/٣١، ٣٢، وشرح الكافية الشّافية

= ١٠٨١/٢، وابن النّاطم ٤٥٧، والارتشاف ٣/٣٣، وأوضح المسالك ٢/٢٧٢،

وهي مبتدأ، و (أحسن) صلته، والخبر محذوف وجوباً تقديره : الذي أحسن [زيداً]^(١) شيء عظيم .

واحتج هو ومن تابعه : أنهم لم يجدوا (ما) إذا كانت غير استفهام وغير شرط إلا موصولة أو موصوفة؛ فجعلوها في التعجب موصولة .

وهذا الاستدلال ينتقض بقولهم : (إني مما أن^(٢) أفعل^(٣)) تقديره : إني من الأمر فعلي .

وقيل : إن^(٤) ما ذهب إليه سيبويه أولى؛ لأن (ما) لو كانت موصولة لما كان حذف الخبر واجباً؛ لأنه لا يجب حذف الخبر إلا إذا علم سد غيره مسده؛ وههنا لم يسد مسد الخبر شيء؛ لأنه ليس بعد المبتدأ الموصول^(٥) إلا صلته؛ والصلة من تمام المبتدأ؛ فليست في محل خبره،

= ابن عقيل ١٤١/٢، ١٤٢، والتصريح ٨٧/٢، والأشعري ١٧/٣، ١٨ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) في أ : إني مما أفعل .

(٣) ينتقض استدلالهم في حصر (ما) في هذه الأقسام؛ أن هناك قسم آخر لـ(ما)

ما ذكر؛ وعليه فحمل (ما) على أحد الأقسام المذكورة لا يتم الاستدلال به؛ لأنها

تحتل أن تكون القسم الذي لم يذكره، وهو أن تكون معرفة تامة - على ما ذكره

السرياني - .

يُنظر : الجني الداني ٣٤٠، ٣٤١ .

(٤) في أ : إنه .

(٥) في أ : الوصول الأصلية، وهو تحريف .

[٨٠ / ب]

وإنما هي^(١) في محلّ بقية حروف الاسم؛ فلا تصلح^(٢) للسدّ / مسدّ الخبر.

فالمُتَعَجَّبُ منه مَنْصُوبٌ على المفعوليّة، والفاعل لا خلاف^(٣) في أنّه مُضْمَرٌ في (أحسن)؛ ولا خلاف في أنّ هذا المُضْمَرُ لا يظهر قطّ في مُفْرَدٍ ولا تَنْنِيَةً ولا جَمْعٍ؛ وكُلَّمَا أُضْمِرَ الشَّيْءُ وَسُتِرَ كان أفخم له، وأزِيد في معناه .

ولا خلاف [في]^(٤) أنّه لا يجوز العطف على ذلك المضمّر، ولا أن يبدل منه، ولا أن يُخَبَّرَ عنه .

وأما (أفعل) [في]^(٥) نحو : (أَحْسِنُ بزيدي) ففِعْلٌ^(٦) : لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وعُدِلَ عن ذكر الخبر لاحتماله الصّدق والكذب؛ والأمر ليس كذلك؛ فكان وُروُدُه به أبلغ وأفخم؛ وهو مسند إلى المجرور بعده، و (الباء) زائدة^(٧)، مثله

(١) في أ : إن، وهو تحريف .

(٢) في أ : فلا يصلح، وهو تصحيف .

(٣) في أ : فلا خلاف، وفي ب : لاختلاف؛ والصواب ما هو مثبت .

(٤) (في) ساقطة من ب .

(٥) (في) ساقطة من ب .

(٦) أجمع النُّحاة على فعلية (أفعل) لأنّه على صيغة لا تكون إلّا للفعل؛ فأماججيء

(إضْبِعْ) عليها فنادر . التصريح ٨٨/٢ .

(٧) هذا عند جمهور البصريين .

وذهب الفراء، والزّحشريّ، والزّجاج، وابن كيسان، وابن خروف إلى أنّ لفظه

ومعناه الأمر .

[قولهم]^(١): (كفى بزيد رجلاً)^(٢).^(٣)، وهو في قوّة: (حَسُنَ زَيْدٌ) بمعنى: ما أحسنه^(٤)، [و]^(٥) تقول: (ما أَحْسَنَ زَيْدًا !) فتنصب ما

= ثم اختلف هؤلاء في فاعله؛ فقال ابن كيسان : إنّه ضمير يعود إلى المصدر، وهو (الحسن)، وقال غيره : بل الفاعل ضمير المخاطب .

تُنظر هذه المسألة في : الأصول ١/٩٩، ١٠١، والمفصل ٣٦٧، وشرح المفصل ١٤٧/٧، ١٤٨، وشرح الجمل ١/٥٨٨، وشرح التسهيل ٣/٣٣، وشرح الرضيّ ٢/٣١٠، والارتشاف ٣/٣٤، ٣٥، وأوضح المسالك ٢/٢٧٣، ٢٧٤، والمساعد ٢/١٤٩، ١٥٠، والتصريح ٢/٨٨، ٨٩، والجمع ٥/٥٧، ٥٨، والأشعونيّ ٣/١٨، ١٩.

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) لكن زيادة الباء في هذا المثال ليست لازمة، بل يجوز تركها، نحو قول الشاعر :

كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

أما في (أَحْسِنُ بزيد) فلازمة؛ صوناً للفظ عن القبح .

إلا إذا كان المجرور بها - وهو الفاعل - مصدرًا مؤوَّلاً من (أن) أو (أن) وصلتهما؛ لأطراد حذف الجارّ في ذلك، كقول الشاعر :

وَأَحِبُّ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدِّمًا

أي : بأن تكون .

يُنظر : شرح المفصل ٧/١٤٨، وشرح الجمل ١/٥٨٨، وشرح التسهيل ٣/٣٤، ٣٥، والتصريح ٢/٨٨، والأشعونيّ ٣/١٩ .

(٣) بعد المثال (كفى بزيد رجلاً) وردت الجملة التالية في كلتا النسختين : «فينصب ما بعد أفعال بالمفعوليّة»؛ وهو سهوٌ من النسخ؛ لأنها غير مناسبة للسياق؛ وسيأتي موضعها المناسب وهو ما أفعله.

(٤) في ب : ما أحسن .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

بعد [أَفْعَل] ^(١) بالمفعوليّة؛ [وهو في] ^(٢) الحقيقة فاعل الفعل المتعجب منه ^(٣)، لكن دخلت عليه همزة التّقل، فصار الفاعل مفعولاً بعد إسناد الفعل إلى غيره .

ولا يجوز حذف المتعجب منه لغير دليل؛ لأنّك لو ^(٤) قلت : (ما أحسن! وما أجمل!) لم يكن كلاماً ^(٥).

وأما نحو : (أفعل [به] ^(٦)) فلا يُحذف منه المتعجب منه ^(٧) إلاّ إذا دلّ على المتعجب/ منه دليل؛ وكان المعنى واضحاً عند الحذف ^(٨)؛ ومنه قولُ عليّ [بن أبي طالب] ^(٩) - رضي الله عنه - ^(١٠):

[٨١/أ]

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق؛ وهي من ابن النّاطم ٤٥٩ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) قال ابن النّاطم في شرحه على الألفيّة ٤٥٩ : «المراد بالمتعجب منه : المفعول في (ما أفعله!) والمجرور في (أفعل به)؛ وفيه تجوّز؛ لأنّ المتعجب منه هو فعله لا نفسه، إلاّ أنه حذف منه المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه للدّلالة عليه» .

(٤) في أ : إذا .

(٥) هذا في : (ما أفعله!) لعرائه إذ ذاك عن الفائدة؛ لأنّ معناه أنّ شيئاً صيّر الحسن واقعاً على مجهول؛ وهذا ما لا ينكر وجوده، ولا يُفيد التّحدّث به .

يُنظر : ابن النّاطم ٤٥٩، والتّصريح ٩٠/٢ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) لأنّه الفاعل . يُنظر : ابن النّاطم ٤٥٩، والتّصريح ٩٠/٢ .

(٨) في ب : عند الحذف جاز حذفه .

(٩) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(١٠) في أ : كرّم الله وجهه .

جَزَى اللهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِلُطْفِهِ رِبِيعَةً خَيْرًا : مَا أَعَفَّ ! وَأَكْرَمًا! (١)

وتقول: (أَحْسِنْ بَزَيْدٍ ! وَأَجْمِلْ !) بالحذف، كما قال تعالى:

﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (٢).

[و] (٣) يسوغ ذلك في (أفعل به) إذا كان معطوفاً على آخر

مذكور معه الفاعل (٤).

وينبغي معرفة الفعل الذي يبنى منه فعلا التّعجب؛ ولذلك (٥) أحكامٌ :

منها: أنّه (٦) لا يكون منقولاً إلا من فعلٍ غير متعدّد غالباً، ثم عُدِّي

بالمهزّة إلى مفعولٍ نحو: (ما أظرفَ أباك ! وأكرمَ أحاك!)؛ لأنّ المتعجب

(١) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لعليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه -، من كلمة يمدح فيها ربيعة على ما أبّلت معه يوم صفين .

والشاهد فيه : (ما أعفّ ! وأكرما !) حيث حذف المتعجب منه - وهو المنصوب بعد أفعل -؛ لأنّه ضمير يدلّ عليه سياق الكلام؛ ولوضوح المعنى والتقدير: ما أعفّها وأكرمها .

يُنظر هذا البيتُ في : ابن الناظم ٤٦٠، وتخليص الشواهد ٢٩١، وأوضح المسالك ٢٧٥/٢، والمقاصد التحوّية ٦٤٩/٣، والتصريح ٨٨/٢، والهمع ٥٩/٥، والأشْمونيّ ٢٠/٣، والدّرر ٢٤٠/٥، والديوان ١٧١ .

(٢) من الآية : ٣٨ من سورة مريم .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) كما في الآية الكريمة السابقة .

(٥) في أ : وكذلك، وهو تحريف .

(٦) في ب : أن .

منه فاعلٌ في الأصل؛ فَوَجَبَ أن يكون فعله غير متعد .

[و]^(١) منها : أنه لا يكون منقولاً^(٢) إلا من فعلٍ ثلاثيٍّ، نحو: (ظَرُفَ) و (شَرُفَ) و (عَلِمَ) و (سَمِعَ)؛ ولا يكون من [فعل]^(٣) رباعيٍّ حروفه أصول، نحو: (دحرج)؛ لأنَّ صيغة (أفعل) من هذا هدم لا بِنَاء^(٤)؛ فإن^(٥) كان الرباعيِّ بزوائد^(٦) فإنَّه مختلف^(٧) فيه؛

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في ب : مفعولاً، وهو تحريف .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) ولأنَّه يؤدِّي إلى حذف بعض الأصول، ولا خفاء في إخلاله بالدلالة .

التصريح ٩١/٢ .

(٥) في ب : وإن .

(٦) لأنَّه يؤدِّي إلى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود؛ ألا ترى أنك لو بنيت

(أفعل) من (ضارب) و (انطلق) و (استخرج)، فقلت : (ما أضربه،

وأطلقه، وأخرجه) لفات الدلالة على معنى المشاركة، والمطاوعة، والطلب .

التصريح ٩١/٢ .

(٧) اختلف النحاة في التعجب من الرباعيِّ إذا كان بزوائد نحو : (أكرم) :

فقليل : يجوز مطلقاً؛ وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن مالك .

يُنظر : الكتاب ٩٩/٤، ٧٢/١، ٧٣، وشرح التسهيل ٤٦/٣ .

وقيل : يمتنع مطلقاً؛ وهو مذهب المازنيِّ، والأخفش، والمبرد، وابن السراج،

والفارسي .

يُنظر : الأصول ١٠٣/١ - ١٠٥، والإيضاح ١١٦، وشرح المفصل ١٤٤/٧ =

[من] ^(١) نحو: (أَكْرَمَ) و (أَعْطَى) و (أَجْمَلَ) ؛ فمنهم مَنْ يُجِيز التَّعَجُّبَ [به] ^(٢) بتعويضه همزة التعجب [عن همزتها] ^(٣) ، [وِحْجَتَهُ] ^(٤) : ما سمع [من العرب] ^(٥) من قولهم : (ما أيسر ^(٦) فلاناً ! وما أسنّه !) ؛ ومنهم مَنْ لا يُجِيز ذلك قياساً على الرباعيّ الذي ^(٧) حروفه أصول ؛ ومنه حكاية الكتاب ^(٨) : « ما أبغضني / له ! » ، وهو من أبغض يُبغض ؛ ووجهه أن يُقَدَّرَ له فعل ثلاثيّ، كقولك : (بَغُضَ) ^(٩) .

[٨١ / ب]

= وشرح الجمل ٥٧٩/١ ، ٥٨٠ ، وشرح الرضيّ ٣٠٨/٢ ، والارتشاف ٤٢/٣ ، والتصريح ٩١/٢ ، والأشموقيّ ٢١/٣ .

وقيل : بالتفصيل ؛ فيمتنع إن كانت همزته للتقل ، نحو : (أذهب) ؛ ويجوز إن كانت لغيره ، نحو : (ما أظلم الليل) و (ما أقفر هذا المكان) ؛ وما شدّد مخالفاً يُحفظ ولا يقاسُ عليه ؛ وهذا قولُ ابن عصفور .
يُنظر : المقرّب ٧٣/١ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) في ب : ما أسرّ، وهو تحريف .

(٧) في أ : في الذي .

(٨) أي : كتاب سيبويه ٩٩/٤ ، ١٠٠ .

(٩) قال السّيرافيّ في شرحه على الكتاب جـ ٢ / ق ٢٠٩ : «اعلم أن سيبويه قد ذكر

وقال ابن بابشاذ^(١): «ها هنا نُكْتَةُ حَسَنَةٍ؛ وهي: ما أبغضني له، وما أبغضني إليه، و ما أمقتني له، وما أمقتني إليه، وما أحببني له، وما أحببني إليه؛ فكلّ ما كان باللام فهو للفاعل، وما كان^(٢) بـ (إلى) فهو للمفعول؛ فإذا قلت: ما أبغضني له، فأنت المُبغِضُ الكارهُ، وإذا قلت:

= التّعجب من المفعول في هذا الباب في أشياء تتكلّم بها العرب؛ والأصل: أن المفعول لا يتعجب منه لعلتين:

أحدهما: أن دخول الهمزة لنقل الفعل إنّما تدخل على الفاعل، كقولك: (لبس زيد) و (ألبسه عمرو) و (دخل زيد) و (أدخله غيره) و (قعد) و (أقعد غيره)؛ ولو قلت: (ضرب زيد) لم تدخل عليه الهمزة لنقل الفعل؛ وبابُ التّعجب باب نقل فيه الفعل عن فاعله إلى فاعلٍ آخر.

والوجه الآخر: أنه لو تعجب من المفعول لوقع اللبس بينه وبين الفاعل؛ فقال سيبويه: ما تعجب منه من المفعول كأنه يقدر له فعل؛ فإذا قال: (ما أبغضه إلي) فكأن فعله: (بغض) وإن لم يستعمل.

(١) في كلتا النسختين: ابن باب شاذ.

و (با بشاذ): كلمة أعجمية تتضمن الفرح والسرور - كما في بُغية الوعاة ١٧/٢ - وهو: طاهر بن أحمد بن با بشاذ، أبو الحسن النحويّ المصريّ: أحد الأئمة في هذا الشأن، والأعلام في فنون العربية وفصاحة اللسان؛ وهو من حُذاق نُحاة المصريين، على مذهب البصريين؛ ومن مصنفاته: شرح جمل الزجاجي، ومقدمة سماها: المحتسب، وشرحها؛ توفي سنة (٤٥٤هـ).

يُنظر: نزهة الألباء ٢٦٣، وإنباه الرواة ٩٥/٢ - ٩٧، وإشارة التعيين ١٥١، ١٥٢، و بُغية الوعاة ١٧/٢.

(٢) في ب: فكلّ ما كان.

[ما أبغضني] ^(١) إليه، فأنت المَبْغُوضُ المَكْرُوهُ ^(٢).

ولا يبنى إلا من فعل، ثلاثي، متصرف، قابل للتفاوت، غير ناقص ^(٣)

كـ (كان) وأحواتها، ولا ملازم للتني ^(٤)، نحو: (ما عَاجَ زيدٌ بهذا

الدَّوَاءِ) أي: ما انتفع به؛ فإنَّ العرب لم تستعمله إلا في التني؛ فلا ^(٥) يبنى

منه فعل التعجب؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى مخالفة الاستعمال بالخروج من

التني إلى الإيجاب .

وإنَّ تَعَجَّبْتَ مِنَ الْأَلْوَانِ أَوْ عَاهَةَ تَخَذْتُ فِي الْأَبْدَانِ

فَأَبْنِ لَهُ فِعْلاً مِنَ الثَّلَاثِي ثُمَّ أَنْتِ بِاللُّونِ وَبِالْأَخْدَاتِ ^(٦)

تَقُولُ: مَا أَنْقَى بِيَاضَ الْعَاجِ وَمَا أَشَدَّ ظُلْمَةَ الدِّيَاجِي

(١) ما بين المعقوفين ساقط من كلتا النسختين؛ وهو من شرح الجمل .

(٢) شرح الجمل جـ ١ / ق ٨٠ / أ .

(٣) أي: تام .

(٤) في ب: وملازم التني، وهو سهو .

أي: بأن يكون مثبتاً؛ فلا يبنيان من منفي؛ سواء كان ملازماً للتني — كما

مثل —، أم غير ملازم كـ (ما قام) .

ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/١٠٨٤، ١٠٨٥، وأوضح المسالك ٢/٢٨٢، والتصريح

٢/٩٢، والأشموني ٣/٢٢ .

(٥) في ب: ولا .

(٦) في متن الملحة ٣٠ :

فَأَبْنِ لَهَا فِعْلاً مِنَ الثَّلَاثِي ثُمَّ أَنْتِ بِاللُّونِ وَالْأَخْدَاتِ

اعلم أنه لا يبنى فعل التعجب من فعل اسم فاعله على (أفعل) ^(١)،
نحو: (شَهَل) ^(٢) فهو / أَشْهَلُ، وَ(عَوِرَ) فهو أَعْوَرُ، وَ(عَرَجَ) فهو أَعْرَجُ؛
لأنَّ (أَفْعَلَ) هو لاسم الفاعل ما كان لونا أو حلقة ^(٣).

(١) هُنَاكَ شَرْطٌ آخَرَ مِنْ شُرُوطِ بِنَاءِ فِعْلِ التَّعْجُبِ لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّارِحُ؛ وَهُوَ: أَنْ لَا يَكُونَ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، فَلَا يَبْنِيانِ مِنْ نَحْوِ (ضَرَبَ).

يُنْظَرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٠٨٤/٢، ١٠٨٥، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ٢٨١/٢،
والتصريح ٩٢/٢، والأشعري ٢٢/٣.

(٢) الشَّهْلَةُ فِي الْعَيْنِ: أَنْ يَشُوبَ سِوَادَهَا زُرْقَةً؛ وَقِيلَ: الشَّهْلَةُ أَقْلٌ مِنَ الزَّرْقِ فِي الْحَدِيقَةِ وَأَحْسَنُ مِنْهَا؛ وَقِيلَ: أَنْ يَكُونَ سِوَادُ الْعَيْنِ بَيْنَ الْحُمْرَةِ وَالسَّوَادِ. اللِّسَانُ (شَهَل) ٣٧٣/١١.

(٣) اِخْتَلَفَ فِي الْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ:

فَقِيلَ: لِأَنَّ حَقَّ صِبْغَةِ التَّعْجُبِ أَنْ تُبْنَى مِنَ الثَّلَاثِي الْمَحْضِ؛ وَأَكْثَرُ أَفْعَالِ الْأَلْوَانِ وَالخَلْقِ إِنَّمَا تَجِيءُ عَلَى (أَفْعَلَ) بِزِيَادَةِ مِثْلِ اللَّامِ نَحْوُ: (أَحْضَرَ)، فَلَمْ يَبْنِ فِعْلًا التَّعْجُبِ فِي الْغَالِبِ تَمَّا كَانَ مِنْهَا ثَلَاثِيًّا إِجْرَاءً لِأَقْلَى مَجْرَى الْأَكْثَرِ.

وَقِيلَ: لِأَنَّ الْأَلْوَانَ وَالْعُيُوبَ الظَّاهِرَةَ جَرَتْ مَجْرَى الْخَلْقِ الثَّابِتَةِ الَّتِي لَا تَزِيدُ وَلَا تَنْقُصُ، كـ(اليد) و(الرَّجُل) وَسَائِرِ الْأَعْضَاءِ فِي عَدَمِ التَّعْجُبِ مِنْهَا.

وَقِيلَ: لِأَنَّ بِنَاءَ الْوَصْفِ مِنْ هَذَا النَّوعِ عَلَى (أَفْعَلَ) لَمْ يُبْنِ مِنْهُ أَفْعَلٌ تَفْضِيلًا لِغَلَا يَلْتَبَسُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرَ؛ وَلَمَّا امْتَنَعَ صَوْغُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مِنْهُ امْتَنَعَ صَوْغُ فِعْلِي التَّعْجُبِ مِنْهُ؛ لِجَرِيَانِهِمَا مَجْرَى وَاحِدٍ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ، وَتَسَاوِيِهِمَا فِي الْوِزْنِ وَالْمَعْنَى.

يُنْظَرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٤٥/٣، وَابْنُ النَّازِمِ ٤٦٢، وَالتَّصْرِيحُ ٩٢/٢، ٩٣.

أمّا الألوان^(١) فتقول : (مَا أَحْمَرَهُ) تريد^(٢) : البلادَة؛ وإن قصدتّ اللّون لم يُجْز^(٣)؛ وكذلك تقول : (مَا أَسْوَدَ زَيْدًا) من السّوَدَدِ^(٤) لا من السّوَادِ، و(مَا أَبْيَضَ الطَّيْرُ)^(٥)، و(مَا أَصْفَرَ الْعَبْدَ) من الصّفِيرِ، والمكان إذا خلا من قولهم : (صَفَرَ الْإِنَاءَ) إذا خلا^(٦)، و(مَا أَسْمَرَهُ) من السّمَرِ؛ فإن أردتّ بجميع ذلك اللّون لم يجز^(٧).

(١) اختلف التّحاة في العاهات والألوان :

فذهب جمهور البصريّين إلى أنّه لا يتعجّب من العاهات .

وأجاز ذلك الأخفش، والكسائيّ، وهشام، نحو : (ما أعوره !) .

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز من الألوان .

وأجاز ذلك الكسائيّ، وهشام مطلقاً، نحو : (ما أحمره !) .

وأجاز بعض الكوفيّين ذلك في السّواد والبياض خاصّة دون سائر الألوان .

تُنظر هذه المسألة في : الأصول ١/١٠٤، والإنصاف، المسألة السّادسة عشرة،

١/١٤٨، وشرح المفصل ٧/١٤٦، ١٤٧، وشرح الجمل ١/٥٧٨، والارتشاف

٣/٤٥، والمساعد ٢/١٦٢ .

(٢) في أ : وتريد به البلادَة .

(٣) ولأنّ فعله يزيد على الثّلاثة، نحو : (أَحْمَرَّ) و(أَحْمَارَّ) .

يُنظر : التّبصرة ١/٢٦٧، وكشف المشكل ١/٥١٤، وشرح المفصل ٧/١٤٥ .

(٤) السّوَدُودُ : الشّرف؛ وقد يُهمز . اللّسان (سود) ٣/٢٢٨ .

(٥) تريد أنّه كثيرُ البَيّضِ، ولا تقصد اللّون .

(٦) اللّسان (صفر) ٤/٤٦١ .

(٧) ولأنّ أفعالها تزيد على الثّلاثة، من نحو : (اسْوَدَّ) و(اَبْيَضَّ) و(اصْفَرَّ)

و(اسْمَرَّ) و(اسْوَادَّ) و(اَبْيَاضَّ) و(اصْفَارَّ) و(اسْمَارَّ) .

وتقول : (ما رأسَ زيداً) من الرئاسة، و (ما أيدها)^(١) من اليد التي هي النعمة، و (ما أرجله) من الرجلة، كقولهم : (رَجُلٌ بَيْنَ الرَّجُلَةِ) و (رَجِيلٌ) إذا كان قوياً على المشي^(٢)؛ و (ما أوجهه) بمعنى الوجاهة، وكذلك : (ما أجبهه) من قولك : جَبَّهَ^(٣)، يجبهه^(٤)؛ فإن أردت بشيء^(٥) من ذلك الخلق الثابتة من^(٦) الجوارح^(٧) كـ (الرأس)^(٨) و (اليد) و (الرجل) و (الوجه) و (الجبهة) لم يجوز^(٩).

وتقول : (ما أعرجَ زيداً) إذا أردتَّ عَرَجَ في السُّلْمِ^(١٠)، وكذلك : (ما أحولَه) من حال يحول من التَّغْيِيرِ، و (ما أعمى قلبه)^(١١) عن طاعة الله؛

= يُنظر : التَّبصرة ٢٦٧/١، وكشف المشكل ٥١٤/١، وشرح المفصل ١٤٥/٧ .

(١) في أ : وما أيده .

(٢) اللسان (رجل) ٢٦٧/١١، ٢٧٠ .

(٣) في أ : حبه، وهو تصحيف .

(٤) في اللسان (جبهه) ٤٨٣/١٣، ٤٨٤ : «وَجَبَّهَ الرَّجُلُ يَجْبَهُه جَبْهًا : رَدَّه عن حاجته واستقبله بما يكره؛ وَجَبَّهْتُ فَلانًا : إذا استقبلته بكلامٍ فيه غِلْظَةٌ وَجَبَّهْتُهُ بالمكروه : إذا استقبلته به؛ وَالجَبْهَةُ : المَذَلَّةُ» .

(٥) في أ : بذلك شيئاً من الخلق الثابتة .

(٦) في ب : في .

(٧) في أ : الحوارج، وهو تصحيف .

(٨) في أ : والرأس .

(٩) لأنّه لا يجوز التَّعَجُّبُ من الخلق الثابتة . يُنظر : كشف المشكل ٥١٤/١ .

(١٠) وَعَرَجَ فِي الدَّرَجَةِ وَالسُّلْمِ يَعْرِجُ عُرُوجًا، أَي : ارتقى . اللسان (عرج) ٣٢١/٢ .

(١١) جاز لأنّه لم يُرد به عمى العينين، وإنما أريد عمى القلب . =

فإن أردتّ به العيوب لم يجز^(١).

فما زاد على الثلاثي نحو^(٢): (انطلق) والألوان، والعيوب، والخلق؛

/ يُتَعَجَّبُ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ بِـ (أشَدّ) و (أشَدِّد) وما جرى مجراها^(٣)؛

[٨٢/ب]

تقول: (ما أحسن استخراج زيد) و (اشدد بانطلاقه) و (ما أشدّ سواده)

و(ما أصبَح وجهه) و(ما أخَفَى عرجه) و(ما أحسن حوله) .

= يُنظر : كشف المشكل ٥١٥/١، وشرح المفصل ١٤٦/٧، واللّسان (عمي) ٩٥/١٥ .

(١) لأنّه لا يجوز التّعجب من العيوب، وكذلك لأنّه لا يقبل التّفاوت .

يُنظر : كشف المشكل ٥١٤/١، واللّسان (عمي) ٩٦/١٥ .

(٢) في ب : كانطلق .

(٣) يفصلُ التّحاة في التّعجب من فاقد أحد الشّروط السّابقة :

فيتوصّل إلى التّعجب من الزّائد على ثلاثة، ومما وصفه على أفعل فعلاء

بـ (ما أشدّ) ونحوه، ويُنبص مصدرهما بعده؛ أو بـ (أشدِّد) ونحوه، ويُجرُّ

مصدرهما بعده بالباء؛ فتقول : (ما أشدّ انطلاقه أو حُمرته) و (اشددِّ بها) .

وكذا المنفِيّ والمبنيّ للمفعول؛ إلّا أنّ مصدرهما يكون مُؤوِّلاً لا صريحاً، نحو :

(ما أكثر أن لا يقوم) و (ما أعظم ما ضُرب) و (أشدِّدِّهما) .

وأما الفعل ناقص فإن قلنا له مصدر فمن التّوع الأوّل، وإلّا فمن الثّاني، كـ(ما

أشدّ كونه جميلاً) أو (ما أكثر ما كان محسناً) و (اشدد) أو (أكثر بذلك) .

وأما الجامد والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما البتّة .

يُنظر : أوضح المسالك ٢٨٢/٢، وغيره من المصادر .

وصرّح ابن التّائظم، والمراديّ، وأبو حيّان بأنّ ما لا يتفاوت معناه داخلٌ في التّوع

الأوّل، وأنّه يُقال : (ما أفجع موت زيد) و (أفجع بموت زيد) .

يُنظر : ابن التّائظم ٤٦٢، وتوضيح المقاصد ٧١/٣، والارتشاف ٤٧/٣ .

ويجوز في فعل التّعجب أن يعمل في ظرفي الزّمان والمكان والحال؛ لأنّ هذه الأشياء مُبَيَّنَةٌ^(١) ما قبلها وموضّحة؛ تقول: (ما أحسن زيدًا ضاحكًا!) و (ما أكرم أباك يوم الخميس!) و (ما أجمل خالدًا عندك!).
 [ولا يجوز]^(٢) تقدّم^(٣) الظرفين على فعل التّعجب؛ وتقدّمه على المتعجب منه فيه خلاف، والأقيسُ جوازُه، وكذلك الجارّ والمجرور^(٤)؛

(١) في أ: مبينة؛ وفي ب: مبية؛ وكتاتهما محرفة والصواب ما هو مثبت.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٣) في ب : تقدّم.

(٤) لا خلاف في امتناع تقدّم معمول فعل التّعجب عليه؛ فلا تقول : (ما زيدًا

أحسن) ولا (زيد أحسن) .

وكذلك لا يُفصل بينهما بغير الظرف والجارّ والمجرور؛ فلا تقول : (ما أحسن يا عبد الله زيدًا) .

وأما الفصلُ بالظرف والجارّ والمجرور ففيه خلافٌ مشهور؛ ذكره الشّارح - رحمه الله - .

تُنظر هذه المسألة في : المقتضب ٤/١٧٨، والتبصرة ١/٢٦٨، وشرح المفصل ٧/١٥٠، وشرح الكافية الشّافية ٢/١٠٩٦، وشرح التسهيل ٣/٤٠، وشرح الرّضيّ ٢/٣٠٩، وابن النّاطم ٤٦٤، والارتشاف ٣/٣٧، ٣٨، وتوضيح المقاصد ٣/٧٢، والمساعد ٢/١٥٧، وابن عقيل ٢/١٤٧، ١٤٨، والتّصريح ٢/٩٠، والهمع /٦٠، ٦١، والأشموقيّ ٣/٢٥ .

وسيويوه^(١) يمنع الفصل، وكذلك الأخفش^(٢)، والمبرد^(٣).
وكثيرٌ من البصريين يُجيز^(٤) ذلك؛ منهم الجرمي^(٥).

(١) لم أجد هذا الرأي في كتابه .

وقال ابن يعيش ١٥٠/٧ : «فأما سيويوه فلم يصرح في الفصل بشيء، وإنما صرح بمنع التقديم، فقال : "ولا يجوزُ أن تقدّم (عبد الله) وتؤخّر (ما)، ولا تزيل شيئاً عن موضعه"؛ فظاهرُ اللفظ أنه أراد تقديم (ما) في أوّل الكلام، وإيلاء الفعل، وتأخير المتعجّب منه بعد الفعل، ولم يتعرّض للفصل بالظرف» .
وما نقله ابن يعيش عن سيويوه موجودٌ بنصّه في الكتاب ٧٣/١ .
وقال ابن الناظم ٤٦٥ : «وليس لسيويوه فيه نصٌّ» .

وكذلك قال الأزهرّي في التصريح ٩٠/٢ .

(٢) يُنظر : شرح المفصل ٣٠٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٨/٢، وشرح الرضّي ٣٠٩/٢، وابن الناظم ٤٦٤، والارتشاف ٣٨/٣ .

(٣) يُنظر : المقتضب ١٧٨/٤ . ونسب الصيّميّ هذا الرأي إلى سيويوه، يُنظر : التبصرة ٢٦٨/١ .

(٤) كالملازنيّ، والفارسيّ، وابن خروف، والشلوبين؛ وارتضاه ابن مالك .

يُنظر : البغداديات ٢٠٣، ٢٥٦، وشرح المقدّمة الجزوليّة ٨٩٢/٢، والتسهيل ١٣١، وشرح التسهيل ٤٢/٣، وشرح الرضّي ٣٠٩/٢، والارتشاف ٣٨/٣، والمساعد ١٥٧/٢ .

(٥) يُنظر : شرح المفصل ١٥٠/٧، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٨/٢، وشرح الرضّي ٣٠٩/٢، وابن الناظم ٤٦٤، والارتشاف ٣٨/٣ .

والجرميّ هو : صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرميّ : نحويّ، بصريّ، ممّن اجتمع له صحّة المذهب وصحّة الاعتقاد؛ أخذ عن الأخفش، ويونس؛ ومن مصنفاته: كتاب الفرخ، وكتاب غريب سيويوه؛ توفي سنة (٢٢٥هـ) .

يُنظر : أخبار التحوّين البصريين ٨٤، ٨٥، وطبقات التحوّين واللغويين ٧٤، ٧٥،

والذي يدلّ على جوازه^(١): استعمال العرب له نظماً ونثراً؛ فالنظم كقول الشاعر:

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبَبُ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ^(٢) الْمُقَدَّمَا^(٣)
وَأَمَّا النَّثْرُ فَقَوْلُ عَمْرُو بْنِ مَعَدٍ يَكْرِبُ^(٤): «مَا أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا!، وَأَكْثَرَ فِي اللَّزَبَاتِ^(٥) عَطَاءَهَا!»^(٦).

= ونزهة الألباء ١١٤، وإنباه الرواة ٨٠/٢ - ٨٢، وإشارة التعيين ١٤٥، وبُغية الوعاة ٨/٢، ٩.

(١) في ب : جواز .

(٢) في ب : يكون .

(٣) هذا بيتٌ من الطويل، وهو للعبّاس بن مرداس - رضي الله تعالى عنه - .
والشاهدُ فيه : (وأحبب إلينا أن تكون المقدّما) حيث فصل بين فعل التعجب (أحبب) وفاعله الذي هو المصدر المؤوّل من (أن) وما بعدها بالجارّ والمجرور (إلينا) الذي هو معمولٌ لفعل التعجب؛ وهذا جائزٌ - في الأصحّ - على مذهب التحوّين .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح التسهيل ٣/٣٥، ٤١، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٦، وابن النّاطم ٤٦٥، والارتشاف ٣/٣٤، والجنى الدّاني ٤٩، وتوضيح المقاصد ٣/٧٤، والمساعد ٢/١٥٠، والمقاصد التحوّية ٣/٦٥٦، والتصريح ٢/٨٩، والدّيوان ١٤٢ .

(٤) هو : عمرو بن معد يكرب الزبيديّ : شاعرٌ جاهليّ من الفرسان، يكنى أبا ثور؛ قدّم على رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - في وفد زبيد فأسلم - وذلك في سنة تسع -، وشهد القادسيّة واستشهد فيها .

يُنظر : الشعر والشّعراء ٢٣٥، والأغاني ١٥/٢٠٠، والاستيعاب ٣/٢٧٩، والإصابة ٤/٥٦٨ .

(٥) في أ : الزّناة، وفي ب : اللّردبات؛ وكلتاها مُحرفّة؛ والصّواب ما هو مثبت .

و (اللّزبات) : الشّدائد . اللّسان (لزب) ١/٧٣٨ .

(٦) يُنظرُ هذا القولُ في : شرح الجمل ١/٥٨٧، والمقرّب ١/٧٦، وشرح الكافية =

ويختصّ فعلُ التّعجّب بزيادة (كان) معه دون غيرها من الأفعال،
نحو: (ما كان أحسن زيدًا)؛ وزيدت [لتدلّ] ^(١) على أن المعنى المتعجّب
منه / كان في ما مضى؛ واختصّت ^(٢) بعد ذلك بالعوض ممّا منع منه فعل
التّعجّب من التصرّف؛ واختصّت ^(٣) (كان) بذلك؛ لأنها أمّ الأفعال؛
فلا ينفك ^(٤) [فعل] ^(٥) من معناها غالبًا .

والتعجّب الذي يأتي بلفظ ^(٦) الأمر وليس بأمر؛ لأنّ معنى ^(٧) قولك:
(أحسن زيد) [صار زيد] ^(٨) ذا حسن؛ فإذا كان فعلاً في اللفظ وجب
أن يكون له فاعل؛ وفي الفاعل قولان؛ أصحّهما أن الجارّ والمجرور في
موضع الفاعل بمنزلة (كفى زيد) ^(٩) .

= الشافية ١٠٩٧/٢، وشرح التسهيل ٤٠/٣، وابن الناظم ٤٦٦، وتوضيح المقاصد
٧٣/٣، والمساعد ١٥٧/٢، وابن عقيل ١٤٨/٢ .
وله قصّة في الدرر اللوامع ٢٤١/٥ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) في ب: واختصت؛ وفي شرح الجمل: وصارت بذلك كالعوض .

(٣) في ب : أو خصّت .

(٤) في أ : فلا تنفك، وهو تصحيف .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق؛ وهي من شرح الجمل .

(٦) في أ : بمعنى .

(٧) في ب : من، وهو تحريف .

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٩) وهو مذهب جمهور البصريين .

والآخر^(١): ما تقدّم من [أن]^(٢) الفاعل مضمّر لا يظهر قط^(٣)، والمجرور في موضع نصب^(٤)؛ وإثما لزم هذا حرف الجرّ ليكون فرقاً بين التعجب والأمر؛ فلهذا^(٥) لم يحز أن يتقدّم عليه معموله، ولا أن يُجاب بالفاء .

وأما قولهم: (مَا أَعْظَمَ اللَّهُ)^(٦) فهذا على ظاهره فيه حذف مضاف،

= يُنظر : الأصول ١/١٠١، وشرح المفصل ٧/١٤٨، وشرح الجمل ١/٥٨٨، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٨ .

(١) حكاه ابن يعيش عن الزّجاج ٧/١٤٨ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) والقائلون بهذا القول اختلفوا :

فمنهم من جعل الضمير يعود على (الحسن)، كما أنه قال : (أَحْسِنُ يَا حُسْنُ زَيْدًا)؛ ولذلك كان مفردًا على كلّ حال؛ وهو مذهب ابن كيسان .

ومنهم من جعل الضمير عائداً على المخاطب، ولم يبرز في تثنية ولا جمع؛ لأنه جرى مجرى المثّل؛ فمعنى (أحسن يزيد) : اجعل يا مخاطباً زيداً حسناً، أي : صِفْهُ بالحسن كيف شئت .

يُنظر : شرح المفصل ٧/١٤٧، ١٤٨، وشرح الجمل ١/٥٨٨، وشرح التسهيل ٣/٣٣، وشرح الرضيّ ٢/٣١٠، وأوضح المسالك ٢/٢٧٤، والمساعد ٢/١٤٩، ١٥٠، والتصريح ٢/٨٨، والأشموقيّ ٣/١٩، والصّبّان ٣/١٩ .

(٤) على المفعوليّة .

(٥) في ب : ولهذا .

(٦) يظهر من كلام الشّارح - رحمه الله - أنه مبنيّ على ما ذكره بعض العلماء من أنه

= لا يتعجب من عظمة الله تعالى؛ بسبب أنها عندهم لا تقبل الزيادة والتقصان .

[كأنك قلت: (ما أعظم قدرة الله تعالى وعلمه) وهو في تقدير مضاف^(١)]، كأنك قلت: (شيء^(٢) نبهني على عظمته وذكرنيه^(٣)).
وقيل: تقديره: أن يكون المعنى أن عباده [سبحانه وتعالى]^(٤) عظّموه بما استطاعوه^(٥) من الثناء عليه والتّمجيد^(٦).

= فبناءً على ذلك إذا وردَ شيءٌ من كلام العرب وفيه هذا التّعجبُ من عظمة الله يؤوّلونه بمثل ما فعل الشّارحُ هنا؛ إمّا على حذف المضاف، وإمّا على أن عباده عظّموه بما يستحقّه من الثناء، ونحو ذلك ممّا يكونون به بعيدين عن التّعجب من عظمته التي لا تقبل الزيادة والتقصان .
والحقُّ أنّ هذا التّعجب ليس دونه ما نَع، بل يتعجب من عظمة الله تعالى على ما يستحقّه من العظمة .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) في ب : ما شيء .

(٣) في ب : وذكرته .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) في ب : ما استطاعوه .

(٦) في ب : والتحميد .

بَابُ الْإِغْرَاءِ [وَالْتَحْذِيرِ] (١)

[٨٣ / ب]

وَالنَّصْبُ فِي الْإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبَسٍ وَهُوَ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ فَافْهَمَ وَقَسْ
تَقُولُ لِطَالِبٍ خِلاً بَرًّا دُونَكَ زَيْدًا (٢) وَعَلَيْكَ عَمْرًا

الإغراء هو: التحضيض على الفعل الذي يُخشى فوائده (٣).

والمُعْرَى به منصوبٌ بلزوم إضمار العامل (٤) فيه في ألفاظٍ يختصُّ بها التحذير والإغراء.

فالإغراء ألفاظه: (عليك) - بمعنى: الزم -، و (دونك) و(عندك) و(شأنك) - بمعنى: خذ من حضرتك، وتناول من قريب (٥)؛ -؛ فتقول

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) في متن الملحة ٣١، وشرح الملحة ٢٣١ : دُونَكَ بِشْرًا .

(٣) أي: لكونه محبوباً؛ وهذا التعريف هو ما نصَّ عليه الحريري في شرحه على ملحته ٢٣١ .

وقد عرّفه ابن مالك في شرحه على الكافية الشافية بقوله ١٣٧٩/٣ : «إلزامُ المخاطبِ العكوفَ عَلَى ما يُحَمَّدُ العكوفُ عليه من مُواصَلَةِ ذَوِي القُرْبَى، والمُحافظة على عُهُودِ المُعَاهِدِينَ، ونحو ذلك» .

وقال ابن هشام : «هو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله» . أوضح المسالك ١١٤/٣ .

(٤) يجب إضمارُ عامل الإغراء إذا كان معطوفاً، أو مكرراً، نحو: (الصلاة والصيام)

و(التجدة التجدة)؛ وإن كان بغير تكرار أو عطف جاز إضمارُ عامله، نحو: (الصلاة) .

ينظر : شرح الكافية الشافية ١٣٧٩/٣، وابن الناظم ٦٠٩، وشرح التحفة الوردية

٣٢٩، وأوضح المسالك ١١٤/٣، وابن عقيل ٢٧٦/٢، والتصريح ١٩٥/٢،

والأشْمُونِي ١٩٢/٣ .

(٥) في تفسير معاني هذه الكلمات تقديم وتأخير، يتضح ذلك من قول الحريري في =

من ذلك : (دونك زيداً) و(عليك نَفْسَكَ) و(شأنكَ والحجّ) ^(١) أي :
 عليك شأنك والحجّ؛ ومنه : (أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ) ^(٢) أي : بادرهم قبل الليل .
 ولا يجوز تقديم المنصوب بالإغراء على ألفاظه ^(٣)؛ وهذه الألفاظ
 تُستعمل في ضمير ^(٤) المخاطب ^(٥) .

= شرحه على الملحّة ٢٣١ : «فإذا قلت : (عليك زيداً) نصبته على الإغراء، ومعناه:
 خذ زيداً فقد علاك؛ وإذا قلت : (عندك عمراً) فالمعنى : خذه من حضرتك؛ وإذا
 قلت : (دونك بشراً) فمعناه : خذه من قربك» .

(١) تقديره : (الزم شأنك إذا صاحبت الحجّ)، وتفسيره : عليك شأنك مع الحجّ .
 و (الواو) بمعنى (مع)؛ وليس المراد من الشأن أمراً وراء الحجّ، بل المراد مقدّمات
 الحجّ؛ ولذلك كانت الواو معيّنة لئلا يكون المأمور به شيئين؛ أحدهما : الشأن،
 والآخر : الحجّ . شرح ألفية ابن معطٍ ٤٩٥/١ .
 ويُنظر : الكتاب ٢٧٦/١ .

(٢) هذا المثل له شأن؛ أوله : إغراء وحثٌّ على المبادرة في الذهاب، والآخر : تحذيرٌ من
 انتظار الليل .

يُنظر هذا المثل في : جمهرة الأمثال ١٩٦/١، وجمع الأمثال ٨٦/١، والمستقصى ٤٤٣/١ .
 (٣) في أ : لفظه .

قال سييويه (٢٥٢/١ ، ٢٥٣) : «واعلم أنّه يقبَحُ : (زيداً عليك) و (زيداً
 حذرك)؛ لأنّه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها» .
 ولا يمتنع عند الكسائي؛ إذ أجاز فيه ما يجوزُ في الفعل من التّقدم والتّأخير .
 يُنظر : ابن التّائيم ٦١٤، والتّصريح ٢٠٠/٢، والأشئوي ٢٠٦/٣ .
 (٤) في أ : في ضمير؛ مكررة .

(٥) يُنظر : الكتاب ٢٥٠/١، والمقتضب ٢٨٠/٣ .
 وقال ابن عصفور في المقرّب ١٣٦/١ : «ولا يُغرى إلاّ لمخاطب؛ فلا تقولُ : (على
 يدِ عمراً)؛ فإن جاء من إغراء الغائب شيء حفظ ولم يُقس عليه» .

وتختصّ (على) بشيئين : إدخالها على ضمير الغائب^(١)، وإلحاقُ الباء بمنصوبها^(٢)، كقولك : (عليك بتقوى الله) .

[والتَّحذِيرُ]^(٣) هو^(٤) : تنبيه المخاطب على مكروهٍ ينبغي الاحترازُ منه بألفاظٍ وهي : (إِيَّاكَ) - بمعنى : احذر -، و (إِلَيْكَ) - بمعنى : تَنَحَّ -؛ تقول من ذلك : (إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ)؛ فهو مفعولٌ بفعلٍ لا يجوزُ إظهاره ؛/ لأنه قد كثر به التحذير، وجُعِلَ بدلاً من اللَّفْظِ بالفعل^(٥)؛ سواءً كان معطوفاً عليه، نحو: (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ)، أو مكرّراً، نحو: فَايَّاكَ^(٦) إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ^(٧)

[١ / ٨٤]

(١) حكموا على دخولها على ضمير الغائب بالشدوذ؛ وفي نحو : (عليه رجلاً ليسني) . قال سيبويه ٢٥٠/١ : «وهذا قليل، شبهوه بالفعل»؛ وقال الميرد ٢٨٠/٣ : «لأن هذا مثل؛ والأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيراً» . ويُنظر : المقرّب ١/١٣٦، والأشموقي ٣/٢٠١ .

(٢) في أ : على منصوبها .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) في أ : وهو .

(٥) فلذلك التزموا معه إضمارَ العامل .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٨، وابن الناظم ٦٠٧ .

(٦) في أ : إِيَّاكَ .

(٧) هذا صدرُ بيتٍ من الطّويل، وعجزه :

إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

وهو للفضل بن عبد الرحمن القرشيّ .

و (المِرَاءَ) : الجدال والمعارضة بالباطل .

والشَّاهدُ فيه : (فَايَّاكَ إِيَّاكَ) فَإِنَّهُ تحذيرٌ؛ ومعناه : احترز؛ وقد التزم معه إضمار =

أو مفردًا، نحو : (إِيَّاكَ الْأَسَدَ)^(١).

فإن كان التحذير بغير (إِيَّاكَ) ونحوه كان المحذّر^(٢) منصوبًا بفعل جازر الإضمار والإظهار إلا مع العطف والتكرار؛ تقول : (نَفْسَكَ الشَّرَّ) أي: جنّب نفسك الشرّ؛ وإن شئتَ أظهرتَ الفعل، فتقول [نفسك والأسد، أي] ^(٣) : (قِ^(٤) نَفْسَكَ واحذر الأسد)؛ ومثله : (مَازِ رَأْسَكَ والسيف)^(٥) أي : يا مَازِنُ^(٦) قِ^(٧) رَأْسَكَ واحذر السيف .

= العامل لتكراره .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١/٢٧٩، والمقتضب ٣/٢١٣، والأصول ٢/٢٥١، والخصائص ٣/١٠٢، وشرح المفصل ٢/٢٥، وابن الناظم ٦٠٧، وشرح الرضيّ ١/١٨٣، ورفص المبابي ٢١٦، وأوضح المسالك ٣/٢٤، والمقاصد التحوية ٤/١١٣، ٣٠٨، والخزانة ٣/٦٣ .

(١) تقديره : أَحذَرَكَ الْأَسَدَ .

(٢) في أ : المحذوف، وفي ب : المحذور؛ وكلتاها محرّفة والتصويب من ابن الناظم ٦٠٧ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي من ابن الناظم ٦٠٧ .

(٤) في كلتا التّسخطين : وق، والصّواب ما هو مثبت .

(٥) هذا مثلٌ يضرب في الأمر بمجانبة الشرّ؛ وأصله : أن رجلاً يقال له : مازن أسر رجلاً،

وكان رجل يطلب المأسور بثأر فقال له : مازن رأسك والسيف!؛ فنحى رأسه

فضرب الأسير .

ينظر هذا المثل في : مجمع الأمثال ٣/٢٧١، والمستقصى ٢/٣٣٩ .

(٦) في أ : مازن، بدون حرف النداء .

(٧) في كلتا التّسخطين : وق، والصّواب ما هو مثبت .

وَتَنْصِبُ الْاسْمَ الَّذِي تُكْرَرُهُ عَنْ عَوْضِ الْفِعْلِ^(١) الَّذِي لَا تُظْهِرُهُ
مِثْلُ مَقَالِ الْخَاطِبِ الْأَوَّاهِ اللَّهُ اللَّهُ عِبَادَ اللَّهِ
الْفِعْلُ قَدْ يَعْمَلُ مَحذُوفًا إِذَا دَلَّتِ الْحَالُ عَلَيْهِ؛ وَذَلِكَ أَنْ تَرَى إِنْسَانًا قَدْ
دَخَلَ أَجْمَةً^(٢) فَتَقُولُ: الْأَسَدُ، أَي: أَحْذِرِ الْأَسَدَ؛ وَيَجُوزُ إِظْهَارُ الْفِعْلِ
التَّاصِبِ .

فَإِنْ كَرَّرْتَ الْاسْمَ قَامَ تَكَرُّرُهُ مَقَامَ إِظْهَارِ الْفِعْلِ، وَلَمْ يَجْزِ
إِظْهَارُهُ^(٣)، كَقَوْلِكَ: / (الْأَسَدَ الْأَسَدَ)، وَلِلْمُجَدِّ فِي سَيْرٍ: (السَّرْعَةَ
السَّرْعَةَ، النَّجَاءَ النَّجَاءَ)، وَمِنْهُ قَوْلُ الْخَطِيبِ: (اللَّهُ اللَّهُ عِبَادَ اللَّهِ)؛ وَكَانَ
الْأَصْلُ: (اتَّقُوا اللَّهَ) فَمَقَامَ التَّكَرُّرِ مَقَامَ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ^(٤).

(١) فِي أ: الْاسْمَ، وَهُوَ سَهُو .

(٢) الْأَجْمَةُ: مِنْبِتُ الشَّجَرِ كَالْغَيْضَةِ، وَهِيَ الْأَجَامُ؛ وَقِيلَ: الشَّجَرُ الْكَثِيرُ الْمَلْتَفُّ؛
وَتَأْجَمُ الْأَسَدُ: دَخَلَ فِي أَجْمَتِهِ . اللِّسَانُ (أَجْم) ٨/١٢ .

(٣) هَذَا مَذْهَبُ أَكْثَرِ النَّحْوِيِّينَ؛ وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ إِظْهَارَ الْعَامِلِ هُنَا مَعَ التَّكَرُّرِ،
قَالَ الرَّضِيِّ ١٨١/١: «وَأَجَازَ قَوْمٌ ظَهَرَ الْفِعْلُ مَعَ هَذَا الْقِسْمِ، نَحْوُ: (أَحْذِرِ الْأَسَدَ
الْأَسَدَ) وَ (إِيَّاكَ إِيَّاكَ أَحْذِرِ) نَظْرًا إِلَى أَنَّ تَكَرُّرَ الْمَعْمُولِ لِلتَّأَكِيدِ لَا يُوجِبُ حَذْفَ
الْعَامِلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ [الفجر: ٢١] .

وَمَنْعَهُ الْآخَرُونَ؛ وَهُوَ الْأَوَّلَى لِعَدَمِ سَمَاعِ ذِكْرِ الْعَامِلِ مَعَ تَكَرُّرِ الْمَحْذَرِّ مِنْهُ» .
وَيُنْظَرُ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٢٩/٢، وَابْنُ التَّائِبِ ٦٠٨، وَالتَّصْرِيحُ ١٩٥/٢، وَالْأَشْمُونِيُّ
١٩٠/٣، ١٩١ .

(٤) أَي: مَقَامَ إِظْهَارِ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ .

وقد جاء التحذير للغائب^(١)؛ وهو شاذّ^(٢)، ومنه قول بعضهم^(٣):

= يُنظر : شرح الملحّة ٢٣٤ .

(١) حقُّ التحذير أن يكون للمخاطب، وشذَّ بجيئه للمتكلّم في قوله : (إِيَّاي وأن يحذف أحدكم الأرنب)، وأشدُّ منه بجيئه للغائب، كما مثل الشّارح .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٣٧٨/٣، وابن النّاطم ٦٠٨، وشرح الرّضّيّ ١٨١/١ ، وأوضح المسالك ١١٣/٣، وابن عقيل ٢٧٥/٢، والتّصريح ١٩٣/٢، ١٩٤، والأشموبيّ ١٩١/٣، ١٩٢ .

(٢) قال السيّوطي في الممع ٢٦/٣ : «ولا يكون المحذور ظاهرًا ولا ضمير غائب إلا

وهو معطوفٌ، نحو : (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) و (ماز رأسك والسيف)، وقوله :

فَلَا تُصَحِّبْ أَخَا الْجَهْلِ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ

أي : باعد منه وبعده منك» .

وعلى ذلك لا يكون التحذير بضميري الغائب والمتكلّم شاذًّا إلا إذا كان محذّرًا لا محذّرًا منه .

وذكر الرّضّيّ أن المحذّر منه المكرّر يكون ظاهرًا، نحو : (الأسد الأسد)، ومضمّرًا،

نحو : (إِيَّاكَ إِيَّاكَ) و (إِيَّاهُ إِيَّاهُ) و (إِيَّايَ إِيَّايَ) . شرح الكافية ١٨١/١ .

ويُنظر : الصّبّان ١٩٣/٣، والدّرر ١٠/٣ .

(٣) هذا قولٌ سُمِعَ عن العرب كما قال سيويوه ٢٧٩/١ : «وحدّثني مَنْ لا آتَهُمْ عن

الخليل أنّه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغ الرّجل السّتين فإياه وإيّا الشّوابّ» .

و (الشّواب) : جمع شابّة؛ ويُروى : السّوءات جمع سؤاة .

ومعناه : إذا بلغ الرّجل ستين سنة فلا يتولّع بشابّة، أو لا يفعل سؤاة .

والتّقدير : فليحذر تلافي نفسه وأنفس الشّوابّ .

ويُنظر هذا القول في : الأصول ٢٥١/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٣٧٨/٣ .

(إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَإِيَّاهُ [وَإِيَّا]^(١) الشَّوَابُّ).

-
- = وابن النّاطم ٦٠٨، وشرح الرّضويّ ١٨١/١، وأوضح المسالك ١١٣/٣، والتّصريح ١٩٤/٢، والأشموقيّ ١٩٢/٣، والصّبّان ١٩٢/٣ .
وهذا القولُ فيه ثلاثة شدوذات :
أحدها : مجيء التحذير فيه للغائب .
والثاني : اجتماعُ حذف الفعل وحذف حرف الأمر .
والثالث : إضافة (إيّا) إلى ظاهر وهو (الشّوَابُّ) .
يُنظر : المصادر السّابقة .
(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

بَابُ إِنْ وَأَخْوَاتِهَا

وَسِتَّةٌ تُنْصَبُ^(١) الْأَسْمَاءُ بِهَا كَمَا تَرْتَفِعُ^(٢) الْأَنْبَاءُ
 وَهِيَ إِذَا رَوَيْتَ أَوْ أَمَلَيْتَا إِنْ وَأَنْ يَأْفَتِي وَلَيْتَا
 ثُمَّ كَأَنَّ ثُمَّ لَكِنَّ وَعَلَّ وَاللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ الْفُصْحَى لَعَلَّ

هذه الحروف تجري في العمل مجرى (كان) في دخولها على المبتدأ والخبر؛ مع اختلاف العمل .

عملها^(٣) في المبتدأ والخبر، عكس عمل (كان)؛ فالمعمولان معها^(٤) كمفعول قَدَّمَ، وفاعل أُخِّرَ^(٥) .

وهي: (إِنَّ) و(أَنَّ)^(٦) وهما للتأكيد؛ وبينهما فرق نذكره^(٧) .

و(كَأَنَّ) للتشبيه؛ وهذا الحرف مركَّب^(٨)؛ لأنَّ الأصل في قولهم: (كَأَنَّ

(١) في متن الملحة ٣١ : تُنْصَبُ .

(٢) في متن الملحة ٣١ : تُرْفَعُ .

(٣) في ب : في عملها .

(٤) في ب : منها .

(٥) تنبيهاً على أنها فرعٌ عن (كان) .

يُنظَرُ : ابن التَّائِمِ ١٦٢ ، والأشْمُونِيُّ ١ / ٢٧٠ .

(٦) عدَّ سيويه هذه الحروف خمسة — لأنه أسقط (أن) المفتوحة، لأنَّ أصلها (إنَّ) المكسورة — فقال ١٣١/٢ : «هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده؛ وهي : (إن) و (لكن) و (ليت) و (لعل) و (كأن)» .

(٧) في أ : يذكر .

(٨) هذا مذهب الخليل، وسيويه، وجمهور البصريين، والفرّاء .

زيداً أسد^(١) أن زيداً كالأسد، فأريد المبالغة في التشبيه؛ فقدّمت الكاف وجُعِلت مع (إنّ) كالشّيء الواحد، فصارت غير متعلّقة بعامل^(٢)، بعد أن كانت متعلّقة/، وصارت حرفاً لا غير، بعد أن كانت صالحة للاسميّة. [أ/٨٥]

وتخفّف (كأنّ) فيبطل^(٣) عملها؛ قال الشاعر :

= وقال قومٌ منهم المالقيّ - صاحب رصف المباني -، وأبو حيّان : إنها بسيطة .

يُنظر : الكتاب ١٥١/٣، والأصول ٢٣٠/١، وسرّ صناعة الإعراب ٣٠٣/١، وشرح الجمل ٤٤٩/١، والبسيط ٧٦٢/٢، و رصف المباني ٢٨٤، والارتشاف ١٢٨/٢، والجنى الدّاني ٥٦٨، ٥٦٩، والمغني ٢٥٢، والهمع ١٥١/٢، والأشعونيّ ٢٧١/١ .

(١) في أ : الأسد .

(٢) وإن كانت هي حرف جرّ ؛ لأنّها أُزيلت عن الموضع الذي كان يمكن أن تتعلّق فيه بمحذوف، وقدّمت إلى أوّل الجملة فرال ما كان لها من التعلّق بخبر (أنّ) المحذوف، وليست الكاف هنا زائدة .

وذهب الزّجاج إلى أنّ الكاف الجارّة في موضع رفع؛ فإذا قلتَ : (كأنّي أخوك) ففي الكلام حذفٌ، تقديره : كأخوتي إيّاك موجود؛ لأنّ (أنّ) وما عملت فيه بتقدير مصدر .

يُنظر : سرّ صناعة الإعراب ٣٠٣/١، وشرح المفصّل ٨١/٨، والارتشاف ١٢٩/٢، والجنى الدّاني ٥٦٨، ٥٦٩، والمغني ٢٥٢، ٢٥٣، والهمع ١٥٢/٢ .

(٣) وقد تعمل محفّفة؛ لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها، كقوله :

كَأَنَّ وَرَيْدِيهِ رِشَاءٌ خُلِبَ

والغالب أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً، ويكون خبرها جملة؛ ثمّ إن كانت الجملة اسميّة لم تحتج إلى فاصلٍ بينها وبين (كأنّ) .

وَنَحْرٍ مُّشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانٌ^(١)
وباقى هذه الحروف مفردة^(٢) .

= وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْخَيْرُ جَمَلَةً فَعَلِيَّةٌ فَيَفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (كَأَنَّ) بِـ (لَمْ) قَبْلَ الْمُضَارَعِ الْمُنْفِيِّ، أَوْ (قَدْ) قَبْلَ الْمَاضِي الْمَثْبُتِ .

يُنظر : ابن النّاطم ١٨٣، وأوضح المسالك ٢٦٨/١، وابن عقيل ٣٥٧/١، والتّصريح ٢٣٤/١ .

(١) هذا بيتٌ من الهزج، احتجّ به سيبويه في كتابه، ولم ينسبه لأحد؛ ولم أقف على قائله .

والشّاهدُ فيه : (كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانٌ) حيث خفّفت (كَأَنَّ) وبطل عملها، وحذف اسمها، ووقع خبرها جملة اسمية؛ وأصله : كأنه تدياه حقان؛ ويُروى : (كأن تدييه حقان) على الإعمال .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ١٣٥/٢، والأصول ٢٤٦/١، والمنصف ١٢٨/٣، وأمالي ابن الشّجري ٣٦٢/١، والإنصاف ١٩٧/١، والتّبيين ٣٤٩، وشرح المفصّل ٨٢/٨، والجنى الدّاني ٥٧٥، وابن النّاطم ١٨٤، وتخليص الشّواهد ٣٨٩، والخزانة ٣٩٨/١٠ .

(٢) هذا مذهب البصريين .

وقال الفراء : إنّ (لَكَنَّ) مركّبة من (لَكَنَّ) و (أَنَّ) فطرحت همزة (أَنَّ) وسقطت نون (لَكَنَّ) حيث استقبلت ساكناً .

وللكوفيّين رأيان غير هذا :

الأول : أنّها مركّبة من (لا) و (أن)، والكافُ زائدة، والهمزة محذوفة .

والثّاني : أنّها مؤلّفة من (لا) و (كَأَنَّ)، والكافُ للتّشبيه، و (أَنَّ) على أصلها؛ ولذلك وقعت بين كلامين لِمَا فِيهَا مِنْ نَفْيٍ لشيء وإثبات لغيره؛ وكُسرت الكاف لتدلّ على الهمزة المحذوفة .

و(لَعَلَّ) مَخْتَلَفٌ^(١) فِيهِ^(٢)، وَالصَّحِيحُ إِفْرَادُهُ^(٣)؛ وَفِيهِ لُغَاتٌ^(٤)؛ وَهِيَ :
(لَعَلَّ) وَ(عَلَّ) وَ(لَعَنَّ) وَ(عَنَّ) وَ(لَأَنَّ) وَ(أَنَّ) .
وَمَعْنَاهُ: التَّوَقُّعُ لِمَرْجُوٍّ، أَوْ مَخَوْفٍ مِنَ الطَّمَعِ^(٥) وَالإِشْفَاقِ .

= يُنْظَرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٤٦٥/١، وَالْإِنْصَافِ ٢١٧/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨٠/٨،
وَشَرْحُ الرَّضِيِّ ٣٦٠/٢، وَالْبَسِيطِ ٧٦٢/٢، وَالْإِرْتِشَافِ ١٢٨/٢، وَالْأَشْمُوْنِيَّ ٢٧٠/١ .
(١) فِي ب: مَخْتَلَفَةٌ.

(٢) فِي أ: فِيهَا .

(٣) ذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ (لَعَلَّ) مَرْكَبَةٌ مِنْ (عَلَّ) وَاللَّامُ الزَّائِدَةُ؛ وَقِيلَ: مِنْ لَامِ
الْإِبْتِدَاءِ .

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ (لَعَلَّ) بَسِيطَةٌ، وَلَا مَهْمَلُهَا أَصْلٌ .

وَقَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ مَرْجَحًا: «وَالصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ» .
وَهُوَ مَا رَجَّحَهُ الشَّارِحُ .

تُنْظَرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي: الْمَقْتَضَبِ ٧٣/٣، وَالْإِنْصَافِ، الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ وَالْعَشْرُونَ،
٢١٨/١، وَالتَّيْبِينِ، الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ وَالْخَمْسُونَ، ٣٥٩، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨٧/٨،
وَشَرْحُ الرَّضِيِّ ٣٦١/٢، وَالْبَسِيطِ ٧٦٣/٢، وَالْجَنِّي الدَّانِي ٥٧٩، وَجَوَاهِرُ الْأَدَبِ
٤٠٢، وَالتَّصْرِيحِ ٢/٢، ٣، وَالْمَعْمُوعِ ١٥٣/٢، وَالْأَشْمُوْنِيَّ ٢٧١/١ .

(٤) أَوْصَلَهَا السِّيَوطِيُّ فِي الْمَعْمُوعِ ١٥٣/٢ إِلَى ثَلَاثِ عَشْرَةِ لُغَةً .

وَتُنْظَرُ هَذِهِ اللَّغَاتُ فِي: مَعَانِي الْحُرُوفِ لِلرَّمَانِيِّ ١٢٤، وَالْإِنْصَافِ ٢٢٤/١، وَشَرْحُ
الْمَفْصَلِ ٨٧/٨، وَشَرْحُ الرَّضِيِّ ٣٦١/٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٤٧٠/١ - ٤٧٢،
وَالْبَسِيطِ ٧٦٣/٢، وَالْجَنِّي الدَّانِي ٥٨٢، وَجَوَاهِرُ الْأَدَبِ ٤٠٢ .

(٥) الطَّمَعُ الْمَرْغُوبُ فِيهِ نَحْوُ: (لَعَلَّ اللَّهُ يَرْحَمَنَا)؛ وَالْإِشْفَاقُ فِي الْمَكْرُوهِ نَحْوُ: (لَعَلَّ
الْعَدُوَّ يَقْدُمُ) .

وقد جاءت شبيهة بـ (عسى) في الشعر^(١) باقتران (أن) في^(٢) خبرها، كقول مُتَمِّم بن نويرة:
لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُنَلِّمَ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِمِيِّ^(٣) يَدَعْنِكَ أَجْدَعًا^(٤)
وقد جُرِّبَ (لعل) في النظم؛ ومنه قولُ الشاعر:
لَعَلَّ أَبِي الْمَعْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ^(٥)

(١) (عسى) بمعنى (لعل) في التَّجْرِي والاشفاق؛ فأجريت مجراها في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أجريت (لعل) مجرى (عسى) في اقتران خبرها بـ (أن) .
يُنظر : شرح المفصل ٨/٨٥، ٨٦، والتصريح ١/٢١٣ .

(٢) في ب : بخبرها .

(٣) في أ: الآتي، وفي ب: الآئِي؛ وكناتهما محرّفة؛ والصَّوَاب ما هو مثبت.

(٤) هذا بيتٌ من الطَّوِيل، من كلمة رثى فيها الشاعر أخاه مالكا .

و (الإلمام) : السَّزُول؛ والملمَّة : البليَّة النَّازِلَة . و (الأجدع) : المقطوع الأنف والأذن؛ ويُستعمل في الذَّلِيل، وهو المراد هُنا .

والمعنى : أيها الشَّامِتُ لا تكن فرحاً بموت أخي، عسى أن تنزل عليك بليَّةٌ من البليَّات اللَّائِي يتركك ذليلاً خاضعاً .

والشَّاهد فيه : (لعلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُنَلِّمَ) حيث جاء خبر (لعل) مضارعاً مقرونًا بـ (أن) حملًا لها على (عسى) .

يُنظر هذا البيت في : المفضَّلِيَّات ٢٧٠، والمقتضب ٣/٧٤، والكامل ١/٢٥٤،

٥٥٣/٢، وشرح المفصل ٨/٨٦، وشرح الجمل ٢/١٧٩، والارتشاف ٢/١٥٦،

والمعني ٣٧٩، والأشباه والتَّنَاطُر ٢/١٩١، والخزانة ٥/٣٤٥، والذَّيوان ١١٩ .

(٥) هذا عجز بيتٍ من الطَّوِيل، وصدرة :

والمبرّد^(١) يرى^(٢) أن أصلها (علّ)^(٣) زيدت عليها لامّ الابتداء .
 و(ليت) معناه : التّمنيّ؛ وهو طلب ما لا طمع^(٤) فيه؛ كقولك:
 (ليت الشّباب يعودُ)؛ وقد ينصب^(٥) بعدها الاسمان؛ وفي نصبهما^(٦) ثلاثة أقوال:
 فعند بعضهم^(٧): أنّه يحذف الخبر؛ كقول الرّاجز:

فَقُلْتُ : اذْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتَ جَهْرَةً =

وهو لكعب بن سعد الغنويّ، ويُنسب لسهم الغنويّ .
 والشاهدُ فيه : (لعلّ أبي المغوار) حيث جرّ بـ (لعلّ) لفظ (أي) على لغة عُقَيْلٍ .
 ويروى : (لعلّ أبا المغوار) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .
 يُنظر هذا البيتُ في : نوادر أبي زيد ٣٧، والأصمعيّات ٩٦، وسرّ صناعة الإعراب
 ٤٠٧/١، وجمهرة أشعار العرب ٧٠٥/٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٦١/١، ورسف
 المباني ٤٣٦، والجنى الدّاني ٥٨٤، والمغني ٣٧٧، والمقاصد التّحويّة ٢٤٧/٣،
 والخزانة ٤٢٦/١٠ .

(١) يُنظر : المقتضب ٧٣/٣ .

وقد تعرّضنا للخلاف في (لعلّ) في ص ٥٣٨؛ فلينظر هناك .

(٢) في ب : يقول .

(٣) في كلتا التّسخين : على؛ والصّواب ما هو مثبت .

(٤) في ب : مطمع .

(٥) في ب : ينتصب .

(٦) في ب : نصبها .

(٧) جمهور البصريّين لا يرون أن (ليت) تنصب الجزأين؛ ويؤوّلون ما ورد من ذلك
 - كالبيت الذي أورده الشّارح - على أنّه حال والخبر محذوف، والتّقدير : يا ليت
 أيام الصّبا رواجعاً لنا، أو أقبلت رواجعاً؛ فـ (رواجعاً) حالّ من ضمير هذا
 الخبر المحذوف .

[٨٥/ب]

/ يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا^(١)

وقول الفراء^(٢) إنَّ الاسمين^(٣) منصوبان بـ(ليت)؛ لأنها بمنزلة تمنيت^(٤).
 وقول الكسائي^(٥) إنه على تقدير (كان)؛ لكثرة استعمالها معها،
 كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ رَابِعًا﴾^(٦)، [و] ^(٧) ﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾^(٨).

= يُنظر : شرح المفصل ٨/٨٤، وشرح الرضي ٢/٣٤٧، ورفص المباني ٣٦٦، والجني
 الداني ٣٩٣، ٣٩٤، والمغني ٣٧٦، والهمع ٢/١٥٧ .

(١) هذا بيت من الرجز المشطور، وهو للعجاج — كما ذكر الجمحي في طبقات
 فحول الشعراء ١/٧٨ —، وذكر ابن يعيش أنه لرؤبة بن العجاج ١/١٠٤ .
 والشاهد فيه نصب (ليت) للجزأين على لغة بعض العرب .

والبصريون يقدرون خبر (ليت) محذوفاً و (رواجعاً) حال من ضميره،
 والتقدير : يا ليت أيام الصبا لنا رواجعاً .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/١٤٢، وشرح المفصل ١/١٠٣، ١٠٤، ٨/٨٤،
 وشرح عمدة الحفاظ ١/٤٣٤، وشرح الرضي ٢/٣٤٧، ورفص المباني ٣٦٦،
 والجني الداني ٤٩٢، والمغني ٣٧٦، والهمع ٢/١٥٧، والخزانة ١٠/٢٣٤، وملحق
 ديوان العجاج ٢/٣٠٦ .

(٢) يُنظر : معاني القرآن ٢/٣٥٢ .

(٣) في ب : الاسمان، وهو خطأ .

(٤) في أ : اتمنيت .

(٥) يُنظر : المفصل ٤٠٠، وشرح المفصل ٨/٤٨، وشرح التسهيل ٢/١٠، وشرح
 الرضي ٢/٣٤٧، والارتشاف ٢/١٣١، والمغني ٣٧٦ .

(٦) من الآية : ٤٠ من سورة التبا .

(٧) ما بين المعرفين ساقط من ب .

(٨) سورة الحاقة، الآية : ٢٧ .

و(لَكِنَّ) للاستدراك؛ وهو تعقيبُ الكلام برفع ما توهم^(١) ثبوته، كقولك : (ما زيدٌ شجاعاً ولكنّه كريم) أوهم ذلك نفي الكرم؛ لأنّهما كالمتضايفين^(٢)، فارتفع^(٣) ذلك بـ (لَكِنَّ) .

و(إِنَّ) هي أصلُ الباب؛ ومعناها - كما تقدّم - : توكيد الحكم، وقد تكون بمعنى (نَعَمْ)^(٤)، كقوله :

بَكَرَ الْعَوَادِلُ فِي الصَّبُو ح^(٥) يَلْمَنَنِي وَأَلُوْمُهُنَّ

وَيَقْلَنَ شَيْبٌ^(٦) قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِرَتْ فَقُلْتُ: إِنَّهُ^(٦)

أي: نعم.

(١) في ب : يوهم .

(٢) يقصد أنّهما متلازمان؛ لأنّ أحدهما لا يستغنى به عن الآخر في بنية التركيب .

(٣) في ب: هذا.

(٤) وقد أنكر أبو عبيد أن تكون (إِنَّ) بمعنى (نعم) .

يُنظر : غريب الحديث ١/٣٥٦، ٣٥٧، والجنى الدّاني ٣٩٨، والمغني ٥٦ .

(٥) في ب : الصّبّاح .

(٦) هذا بيتٌ من مجزوء الكامل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيّات .

والشّاهدُ فيه : (إِنَّهُ) حيث جاءتْ (إِنَّ) بمعنى (نعم) .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣/١٥١، والأصول ٢/٣٨٣، وسرّ صناعة الإعراب

٢/٤٩٢، ٥١٦، والأزهية ٢٥٨، وأمالي ابن الشّجري ٢/٦٥، وشرح المفصل ٨/٦،

٧٨، ووصف المباني ٢٠٠، ٢٠٤، والجنى الدّاني ٣٩٩، والمغني ٥٧، ٨٥١، والخزّانة

١١/٢١٣، ٢١٦، والدّيونان ٦٦ .

(٧) في ب: شتب؛ وهو تحريف.

وقد تكون فعلاً إذا وردت ساكنة بمعنى الأمر، كقولك: (إن) من يئنّ.
والمفتوحة تكون بمعنى (لعلّ)، ومنه قولهم: (إئت^(١) السوق لأنك
تشتري لنا شيئاً^(٢)) أي: لعلّك.

وتبدل قيس وقيم^(٣) همزتها عيناً، فتقول: (عني منطلق) فتقول^(٤)
فيها: (إن زيدا عالم) و(حققت أنّ خالدًا صديق) و(لكنّ أخاه منطلق)
/ و(كانّ أباه الأسد) و(ليت عبد الله مقيم) و(لعلّ أخاه راحل^(٥)).
[١/٨٦]

فهذه^(٦) الحروف [عملت]^(٧) لَمَّا أشبهت الأفعال الماضية في البناء
على الفتح؛ ولتضمّنها ما تضمّنت [من]^(٨) معانيها؛ وباتصالها بنون الوقاية
التي تقي الفعل من الكسر^(٩)؛ وهي في ذلك^(١٠) على ثلاثة أضرب:

(١) في كلتا النسختين: أتيت، والصواب ما هو مثبت.

(٢) يُنظر: الكتاب ١٢٣/٣، والأصول ٢٧١/١، وشرح المفصل ٧٨/٨.

(٣) يُنظر: المفصل ٣٩٨، وشرحه ٧٨/٨، ٧٩، والمزهر ٢٢١/١.

(٤) في ب: فنقول.

(٥) في ب: راحل.

(٦) في ب: هذه.

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ.

(٨) (من) ساقطةٌ من أ.

(٩) يُنظر: الكتاب ١٣١/٢، والمقتضب ١٠٨/٤.

وقال الحريري في شرحه على الملحة ٢٣٦: «وهذه الأحرف الستة لَمَّا أشبهت
الأفعال الماضية في البناء على الفتح، وفي اتصال ضمير المتكلم بها بنون وبياء، كما
يتصل الفعل، أُجرِيت مجرى الفعل المتعدّي الذي يرفع وينصب بفعليته، إلاّ أنّها
تجري مجرى الفعل الذي تقدّم مفعوله وتأخر فاعله».

(١٠) أي: في اتصالها بنون الوقاية.

ضربٌ منها يستوي فيه إثبات التّون وحذفها، وذلك مع (إنّ) و (أنّ) و (لكنّ) ^(١)، تقول: (إني قائم) و (إني)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ ^(٢)، و ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ ^(٣)؛ فحجّة من أثبت تمسُّكه بالأصل ^(٤)؛ وحجّة الحذف اجتماع الأمثال من التّون، فاستُغنيَ ببعضها عن البعض ^(٥).

واختلف في المحذوفة:

فقليل: هي الأولى؛ لأنّها لما اعتلت بالسكون اعتلت بالحذف ^(٦).

(١) وكذلك: (كأنّ).

(٢) من الآية: ١٤ من سورة طه.

(٣) من الآية: ١٢ من سورة طه.

(٤) «ولأنّها حروف أشبهت الأفعال، وأجريت في العمل مجراها، فلزمها من علامة الضمير ما يلزم الفعل». شرح المفصل ١٢٣/٣.

ويُنظر: شرح الرّضويّ ٢٣/٢، والبسيط ٧٦٥/٢، والتّصريح ١١٢/١، والأشمونيّ ١٢٤/١.

(٥) قال ابن يعيش: «وإنّما ساغ حذف التّون منها لأنّه قد كثر استعمالها في كلامهم، واجتمعت في آخرها نونات؛ وهم يستقلون التّضعيف؛ ولم تكن أصلاً في لحاق هذه التّون لها، وإنّما ذلك بالحمل على الأفعال؛ فلاجتماع هذه الأسباب سوّغوا حذفها». شرح المفصل ١٢٣/٣.

ويُنظر: شرح الرّضويّ ٢٣/٢، والبسيط ٧٦٥/٢، والتّصريح ١١٢/١، والأشمونيّ ١٢٤/١.

(٦) يُنظر: شرح الجمل لابن با بشاذ ج١/١ ق ٥٦/ب، والارتشاف ٤٧٠/١، والهمع ٢٢٥/١، وحاشية يس على التّصريح ١١٢/١، والصّبّان ١٢٤/١.

وقيل: إنها الوسطى؛ لأنها في محلّ اللّامات التي يلحقها التّغيير غالباً^(١).

وقيل^(٢): هي الأخيرة^(٣)؛ لأنها التي تنهى بها الثقل^(٤).

/ الضرب الثاني: ما^(٥) الأقيس فيه ثبات التّون، والأحسنُ

حذفها^(٦)؛ وهي (لعلّ)؛ لأنّ القرآن العظيم جاء بحذفها من نحو قوله

تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾^(٧)، وقد ألحقت^(٨) التّون^(٩) في ضرورة^(١٠)

(١) يُنظر : المصادر السّابقة .

(٢) وهذا قولُ الأكثرين من البصريّين والكوفيّين كما نصّ على ذلك أبو حيّان في

الارتشاف ٤٧٠/١ . ويُنظر : المصادر السّابقة .

(٣) في أ : الاخرة .

(٤) في أ : الثقل، وفي ب : الفعل؛ وكتناهُما مُحرّفة؛ والصّواب ما هو مثبت .

(٥) في أ : بما .

(٦) قال الرّضويّ في شرح الكافية ٢٣/٢ — معللاً ذلك — : «لا اجتماع اللّامات فيه،

وهي مشابهة للتّون، قريبة منها في المخرّج، وليس بين الأولى والأخيراتين إلّا حرفٌ

واحد - أعني العين -، ولأنّ من لغاتها : لعنّ» .

وفي التصريح ١١١/١ : «لأنّها شبيهة بحروف الجرّ في تعليق ما بعدها بما قبلها،

كما في قولك : تُبّ لعلّك تُفلح» .

ويُنظر : شرح المفصّل ١٢٣/٣، وشرح التّسهيل ١٣٧/١، وابن النّاظم ٦٩،

والمُلخّص ٢٣٦، والأشْمونيّ ١٢٤/١ .

(٧) من الآية : ٣٦ من سورة غافر .

(٨) في أ : التحقت .

(٩) في كلتا النّسختين : بالتّون؛ والصّواب ما هو مثبت .

(١٠) والشارح متابعٌ في هذا ابن النّاظم .

الشعر، كقول الشاعر :

فَقُلْتُ : أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلِّي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِدٍ^(١)

الضرب الثالث^(٢) : ما^(٣) الأقيس فيه [حذف النون]^(٤)، والأحسن

إثباتها؛ وهي (ليت)^(٥)، كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(٦)؛

= أمّا ابن مالك والأكثرون فيرون أنّ الأكثر (لعلّي) بلا نون، والأقلّ (لعلني) .

يُنظر : شرح التسهيل ١/١٣٧، وابن الناظم ٦٩، والارتشاف ١/٤٧١، وأوضح

المسالك ١/٨١، والتصريح ١/١١١، والأشموني ١/١٢٣، ١٢٤ .

(١) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لمُذْرِك بن حصن الأسديّ .

و (القَدُوم) : الآلة التي ينجر بها الخشب . و (أخطُ) : أنحتُ . و (قبرًا) المراد:

حفن السيف وقراه . و (أبيض ماجد) : سيف صقيل .

والشاهد فيه : (لعلني) حيث جاء بنون الوقاية مع (لعلّ)؛ وهو ضرورة عند

الشارح، وقليلٌ عند أكثر النحاة .

يُنظر هذا البيت في : كنز الحفاظ ١/٢٩٢، وشرح التسهيل ١/١٣٧، وابن

الناظم ٦٩، وتخليص الشواهد ١٠٥، وابن عقيل ١/١٠٨، والمقاصد النحويّة

١/٣٥٠، والهمع ١/٢٢٤، والأشموني ١/١٢٤، والدرر ٢/٢١٢ .

(٢) في أ : الثاني، وهو سهو .

(٣) في أ : تما .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٥) قال ابن الناظم ٦٩ : «واستأثرت (ليت) بلزومها في الغالب إلحاق النون قبل ياء

المتكلم تنبيهاً على مزيتها على أحوالها في الشبه بالفعل إذ كانت تغير معنى

الابتداء، ولا يتعلّق ما بعدها بما قبلها» .

ويُنظر : شرح المفصل ٣/١٢٣، وشرح التسهيل ١/١٣٦، ١٣٧، وشرح الرضويّ

٢/٢٣، والبسيط ٢/٧٦٥، والتصريح ١/١١١، والأشموني ١/١٢٣ .

(٦) من الآية : ٧٣ من سورة النساء .

لأنه لم يجتمع فيه الأمثال، ولا^(١) المتقاربة؛ فلم يأت الحذف إلا في الشعر،
ومنه قوله^(٢):

كُمْنِيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي^(٣)
وهذا نادر^(٤).

وَإِنَّ بِالْكَسْرِ أُمَّ الْأَحْرَفِ تَأْتِي مَعَ الْقَوْلِ وَبَعْدَ الْحَلْفِ
وَاللَّامُ تَخْتَصُّ بِمَعْمُولَاتِهَا لَيْسَتَيْنِ فَضْلَهَا فِي^(٥) ذَاتِهَا

(١) في أ : ولا المقارنة .

(٢) في ب : قول .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لزيد الخليل .

و (جابر) : رجل من غطفان تمى أن يلقي زيذاً ليقتله كما تمى قبله مزيد أن يلقي
زيذاً، فتشابهت مناهما .

والشاهد فيه : (ليتي) حيث حذف نون الوقاية عن (ليت) على التذرية .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣/٣٧٠، ونوادير أبي زيد ٦٨، والمقتضب ١/٢٥٠،
ومجالس ثعلب ١/١٠٦، وسرّ صناعة الإعراب ٢/٥٥٠، وشرح المفصل ٣/١٢٣،
والمقرب ١/١٠٨، وشرح التسهيل ١/١٣٦، وابن التاظم ٦٨، وشرح الرضيّ ٢/٢٣،
والديوان ١٣٧ .

(٤) والشارح متابعٌ في هذا ابن التاظم .

وعند سيبويه وغيره ضرورة، وعند الفراء يجوز (ليتي) و (ليتني) .

يُنظر : الكتاب ٢/٣٧٠، وشرح المفصل ٣/١٢٣، وابن التاظم ٦٨، وشرح
الرضيّ ٢/٢٣، والارتشاف ١/٤٧١، وأوضح المسالك ١/٨١، والتصريح ١/١١١،
والأشمونيّ ١/١٢٣ .

(٥) في ب : من .

مِثَالُهُ : إِنَّ الْأَمِيرَ عَادِلٌ وَقَدْ سَمِعْتُ : أَنْ زَيْدًا رَاحِلٌ
وَقِيلَ : إِنَّ خَالِدًا لَقَادِمٌ وَإِنْ هِنْدًا لِأَبُوهَا عَالِمٌ

قال شيخنا^(١) - رحمه الله - : «المواضع التي يجب فيها كسر (إنّ) ستة^(٢) :

الأوّل : أن يبتدأ بها الكلام مستقلاً، نحو : ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوْثَرَ﴾^(٣) ،

[أو]^(٤) مبيناً^(٥) على ما قبله، نحو : (زيدٌ إنّه منطلق)، قال الشاعر :

مِنَّا الْأُنَاةُ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسِبُنَا
إِنَّا بَطَاءٌ وَفِي إِبْطَائِنَا سَرَعٌ^(٦)

(١) هو ابن الناظم - رحمه الله - .

وهذا الكلام منقول من شرحه على الألفية ١٦٣ وما بعدها؛ بتصرف .

(٢) وهناك مواضع أخرى يجب فيها كسر همزة (إنّ)؛ منها :

أن تقع تالية لـ (حيث)، نحو : (جلستُ حيث إنّ زيداً جالس) .

أو لـ (إذ)، نحو : (جئتكَ إذ إنّ زيداً أميرٌ) .

أو تقع صفة لاسم عين، نحو : (مررت برجلٍ إنّه فاضل) .

أو خبراً عن اسم ذات، نحو : (زيد إنّه فاضل) .

يُنظر : أوضح المسالك ٢٤١/١، والتصريح ٢١٥/١، ٢١٦، والهمع ١٦٦/٢،

والأشعريّ ٢٧٤/١ .

(٣) سورة الكوثر، الآية : ١ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٥) في أ: مبيناً .

(٦) هذا بيت من البسيط، وهو لوضّاح بن إسماعيل اليشكريّ .

و(الأناة) : التأتّي والتمهل في الأمور . و(بطاء) : من البطء وهو عدم التسرّع .

و(سرع) بمعنى : السّعة .

والشّاهد فيه : (إنّنا بطاء) حيث كسر همزة (إنّ)؛ لأنّ (إنّ) وإن لم تقع في أوّل =

الثاني: أن تكون^(١) [أول] ^(٢)صلة، كقولك: (جاءني الذي إنّه شجاع)، ونحوه^(٣) قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهَا مَنْ الْكُتُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَشْوُ بِالْعُصْبَةِ﴾^(٤).

[واحترز بكونها أول الصلة من نحو: (جاء الذي عندك أنّه فاضل)، ومن نحو] ^(٥)قولهم^(٦): ((لا [أفعله ما أن في السماء نجماً]؛ لأنّ تقديره: ما ثبت أن^(٨) في السماء نجماً .

الثالث^(٩): أن يتلقّى بها القسم، كقوله: ﴿حَمَّ وَالْكَابِ الْمِينِ . إِبَا أَنْزَلَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ﴾^(١٠).

= الكلام حقيقة لكنّ الكلام الذي به (إن) مبنيّ على ما قبله .

يُنظر هذا البيت في: شرح الحماسة للمرزوقي ٦٤٧/٢، وشرح الحماسة للتبريزي ٢٦٢/١، وشرح عمدة الحفاظ ٢٢٦/١، وابن النّاطم ١٦٣، والجني الدّاني ٤٠٧، وتخليص الشّواهد ٣٤٤، والمقاصد التّحوّية ٢١٦/٢ .

(١) في ب: يكون .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) في أ: ونحوه .

(٤) من الآية: ٧٦ من سورة القصص .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق؛ وهي من ابن النّاطم ١٦٤ .

(٦) في كلتا النسختين: ومنه قولهم، والتّصويب من ابن النّاطم ١٦٤ .

(٧) (لا) ساقطة من أ .

(٨) في أ: ما ثبت أن في السّماء نجماً، تقديره .

(٩) في أ: هذه الكلمة في غير موضعها؛ وهو انتقال نظر من التّاسخ؛ حيث وردت

هكذا: الثالث: ما ثبت أن في السّماء نجماً، تقديره: أن تلقّا بها القسم ...

(١٠) الآيتان: ١، ٢، وبعض الآية: ٣ من سورة الدّخان .

الرَّابِع: أن يحكى بها القول؛ وهو: مجرداً من معنى الظنّ، لقوله تعالى: ﴿ قَالَ إِبْرَاهِيمُ عَبْدُ اللَّهِ ﴾^(١)؛ [واحتزرت بـ]^(٢) تجريده من معنى الظنّ، من نحو: (أتقولُ أنّك فاضل).

الخامس: أن تقع موقع الحال، نحو: (زررتك وإني ذو أمل) كأنك قلت: زرتته آملاً.

السادس: أن تقع بعد فعل معلق^(٣) باللام، نحو: (علمت إنه لذو أمل) فلولا اللام لكانت (إن) مفتوحة؛ لكونها وما عملت فيه تقدر^(٤) بمصدرٍ منصوب بـ (علمت)؛ فدخلت اللام فعلمت الفعل عن العمل، كما قال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾^(٥).

وكسر (إن) في الخمسة الأولى^(٦) واجب^(٧)؛ لأنها مواضع الجمل ولا يصحّ فيها وقوع المصدر.

وتدخل لام التأكيد على معمول (إن)^(٨)؛ وذلك إنها^(٩) و(إن)

(١) من الآية: ٣٠ من سورة مريم.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق؛ وهي من ابن النّاطم ١٦٤.

(٣) في كلتا النسختين: متعلق، والتصويب من ابن النّاطم ١٦٥.

(٤) في أ: يقدر.

(٥) من الآية: ١ من سورة المنافقون.

(٦) في ب: الأوّل.

(٧) وكذلك الحالة السادسة كسر (إن) فيها واجب؛ وقد نصّ على ذلك ابن النّاطم ١٦٥.

(٨) دون سائر أخواتها. الجمل ٥٣.

(٩) في أ: إن. والضمير في إنها: راجع إلى لام التأكيد.

[٨٧ / ب]

معناها التأكيد؛ فلزم الفصل بينهما كيلا يجمع^(١) بين حرفين متفقي المعنى؛ فإذا [ادخلوا (إن) على المبتدأ]^(٢) ادخلوا اللام على الخبر، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَدُوٌّ مَغْفِرَةٌ ﴾^(٣)؛ فإن أحرر الاسم [وحل في محل الخبر]^(٤)، وفصل بينه وبين (إن) بجارٍّ ومجرور أو ظرفٍ^(٥) [أدخلت اللام على الاسم، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾^(٦).

وإن فصل بين اسم (إن) والخبر بجارٍّ ومجرور أو ظرف [^(٧)؛ جاز إدخال اللام على الفاصل^(٨) وعلى الخبر^(٩)، تقول: (إنَّ زيدًا لَبِكَ^(١٠) واثق^(١١))، ونحوه^(١٢) قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾^(١٣).

(١) في كلتا التسخيتين: يتوالى؛ والصواب ما هو مثبت.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٣) من الآية: ٦ من سورة الرعد.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. يُنظر: شرح الملحة ٢٣٨.

(٥) في أ: بظرف. ومثاله: (إنَّ عندك لزيدًا)؛ وهما الخبران إذ لا يتقدّم الخبر إلا وهو أحدهما. يُنظر: المقتصد ٤٥٤/١، ٤٥٥.

(٦) من الآية: ٨ من سورة الشعراء.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. يُنظر: شرح الملحة ٢٣٨.

(٨) في أ: على الفاعل، وهو تحريف.

(٩) في أ: والخبر.

(١٠) في أ: إليك، وهو تحريف.

(١١) ويجوز: (إنَّ زيدًا لَبِكَ لوائح)، ويجوز: (إنَّ زيدًا بك لوائح). يُنظر: شرح الملحة ٢٣٨.

(١٢) في ب: ونحو.

(١٣) سورة القلم، الآية: ٤.

ولا يجوز: (لأنّ زيّداً منطلقاً) - بفتح اللّام وكسر إن -، ولا: (إنّ لزيّداً منطلقاً) لئلاً يجمع بين حرفين مؤكّدين - كما تقدّم - .

وئكسر بعد (حتّى) الّتي يبتدأ بها الكلام؛ فتقول^(١): [قد]^(٢) قال القومُ ذلك حتّى إنّ زيّداً يقولُه (وهي بعد العاطفة، والجارّة مفتوحة^(٣) .
وأما مواضع المفتوحة^(٤): .

فهي تفتح إذا وقعت موقع الفاعل، كقولك: (أعجبي أنّك قائم)، أو موقع المفعول، كقولك: (كرهت أنّك ذاهب) أو مجرورة^(٥)،

= وإيرادُ الشّارح لهذه الآية هنا سهو؛ وإنما يكون عند الحديث على أنّ الخبر تدخّل عليه اللّام بثلاثة شروط: كونه مؤخّراً، ومثبتاً، وغير ماض؛ سواءً كان مفرداً، أو ظرفاً، أو شبهه، وهنا شبيهة بالظرف .

(١) في أ: تقول .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) نحو: (عرفتُ أمورك حتى أنّك فاضلٌ) إنّ جعلت (حتّى) حرف جرٍّ بمعنى

(إلى)، فـ (أنّ) ومعمولاها في موضع جرٍّ بها، أي: عرفتُ أمورك إلى فضلك .

وإنّ جعلت عاطفة كانت هي وما بعدها في موضع نصبٍ عطفاً على (أمورك)، أي:

عرفتُ أمورك وفضلك .

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية الشّافية ٤٨٢/١: « (إنّ) - بالكسر - هي

الأصل؛ لأنّ الكلام معها جملة غير مؤوِّلة بمفرد . و(أنّ) - بالفتح - فرع؛ لأنّ

الكلام معها جملة في تأويل مفرد» .

(٥) سواءً كانت مجرورة بالحرف - كما مثل -، أو مجرورة بالإضافة، نحو: ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ

مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تُنْطِقُونَ ﴾ [الذّاريات: ٢٣] .

كقولك : (عجبت من أنك قائم)؛ لأنها في هذه المواضع واقعة موقع المصدر، مختصةً بالاسم؛ لتقدير: أعجبتني قيامك، وكرهت ذهابك، وعجبت من قيامك .

وكذلك^(١) تُفتح بعد (لو) و(لولا)، نحو: (لو أنك عرفتي لساعدتكَ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾^(٢) لاختصاصها بالفعل؛ و(لولا أنك خرجت لساعدتكَ) لاختصاصها بالاسم^(٣).

[١ / ٨٨]

والموضع الذي يجوز [فيه]^(٤) الكسر والفتح؛ فيكون^(٥) / على تأويلين،

(١) في ب: ولذلك.

(٢) من الآية : ٢٧ من سورة لقمان .

(٣) وهناك مواضع أخرى يجب فيها الفتح؛ منها :

أن تقع نائبة عن فاعل، نحو : ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْمٌ مَغْرَبٌ﴾ [الجن : ١]؛ أو مبتدأ، نحو : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّهُ تَرَى الْأَرْضَ﴾ [فصلت : ٣٩]، أو خبراً عن اسم معنى غير قول، ولا صادق عليه خبرها، نحو : (اعتقادي أنه فاضل) .

أو معطوفة على شيء من ذلك، نحو : ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة : ١٢٢] .

أو مبدلة من شيء من ذلك، نحو : ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال : ٧] .

يُنظر : شرح المفصل ٥٩/٨، وشرح التسهيل ٢١/٢، والارتشاف ١٤٠/٢، وأوضح المسالك ٢٤٢/١، والتصريح ٢١٦/١، والأشعوني ٢٧٣/١ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٥) في ب : فتكون .

مثال ذلك: (سَأَلْتُ عَنْهُ فَإِذَا أَنَّهُ عَبْدٌ) و (إِذَا إِنَّهُ عَبْدٌ)^(١)؛ فمن فَتَحَ أراد العبودية نفسها، ومن كَسَرَ أراد العبد نفسه؛ تقدير الفتح : مشاهدة [نفس]^(٢) المعنى الذي هو الخدمة، وتقدير الكسر : مشاهدة الشخص نفسه على غير صفة العمل؛ ففتحت موضع المفرد^(٣)، وكسرت موضع الجملة، تقديره^(٤): فإذا هو عبد .

ومن ذلك: (أَوَّلُ مَا أَقُولُ : أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ) و (إِنِّي)^(٥) - [بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ -، فتقدير الفتح : أَوَّلُ قَوْلِي]^(٦) حَمْدُ اللَّهِ فهو هو؛ وإذا كان كذلك فهو المبتدأ^(٨) في المعنى، والمبتدأ يختص بالاسم؛ فلذلك فتحت .
وتقدير الكسر مستنبط لا من اللفظ لأنه لا خير معنا حيث كانت مكسورة متصلة بالقول؛ فإذا لم يكن في اللفظ صلح أن يقدر بالثبات

(١) في ب : عنه، وهو تحريف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) والتقدير : فإذا العبودية موجودة؛ يجعلها وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر .
ينظر ابن الناظم ١٦٥ .

(٤) في أ : لتقديره .

(٥) ضابط ما يجوز فيه الوجهان من هذا النوع : أن تقع خبراً عن قول، ومخبراً عنها بقول، والقائل واحد .

ينظر : شرح الكافية الشافية ٤٨٨/١، وابن الناظم ١٦٧، وأوضح المسالك ٢٤٦/١ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٧) في أ : أحمد الله .

(٨) في أ : المتبدي .

والوجود حسب ما تدلّ عليه الحال؛ وتلخيصه: أوّل ذلك ثابت؛
فالتأويلان مختلفان معني وإعراباً^(١).

فإن عطف^(٢) على اسم (إن) فحقّ المعطوف التّصّب، نحو: (إنّ
زيداً وعمراً في الدّار) - بالتّصّب -، قال الرّاجز:

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْنَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا^(٣)

(١) وهناك مواضع أخرى - غير هذين الموضعين - يجوز فيها الوجهان؛ منها:
أن تقع بعد فاء الجزاء، نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ
فَلَهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]؛ فالكسر على معنى فهو غفورٌ رحيم، والفتح
على معنى فالغفران والرحمة حاصلان، أو: فالحاصل الغفران والرحمة.
وأن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه، نحو: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا
وَلَا تُعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾ [طه: ١١٨] قرأ نافعٌ وأبو بكر بالكسر
إمّا على الاستئناف، أو بالعطف على جملة (إن) الأولى؛ والباقون بالفتح بالعطف
على ﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾.

يُنظر: شرح الكافية الشّافية ٤٨٥/١، وابن النّاظم ١٦٥، وأوضح المسالك
٢٤٢/١، والتّصريح ٢١٨/١، والأشموئي ٢٧٥/١.

(٢) في ب: عطف.

(٣) هذا بيت من الرّجز، وهو لرؤبة بن العجاج.

وأراد بالرّبيع، والخريف، والصّيف - وهو جمع صيف - أمطارهنّ. و(الجون):
الأسود، والرّاد: سواد سحابه، كناية عن كثرة مائه؛ لأنّ السّحابة إمّا توصف
بالسّواد إذا كانت حافلة بالماء؛ ويروى في مكانه (الجود): وهو المطر الغزير.

وأبو العبّاس هو: الخليفة العبّاسي، الملقّب بالسّفّاح.

والشّاهد فيه: (والخريف، والصّيف) حيث عطفهما بالتّصّب على (الرّبيع) الذي
هو اسم (إن).

وقد يرفع على محلّ [اسم] ^(١) (إن) في الابتداء؛ وذلك إذا جاء

بعد اسمها وخبرها، / ومنه قولُ الشّاعر :

[٨٨ / ب]

إِنَّ النَّبُوَّةَ وَالْخِلَافَةَ فِيهِمْ ^(٢) وَالْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةٌ أَطْهَارُ ^(٣)

ويجوز أن تخفّف (أن) المفتوحة فلا ^(٤) تلغى، ولا يظهر اسمها إلاّ

لضرورة، كقوله :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمُلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالًا

بِأَنَّكَ رَيْعٌ وَعَيْثٌ مَرِيْعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالًا ^(٥)

= يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٤٥/٢، والمقتضب ١١١/٤، وشرح الكافية الشّافية

٥١٠/١، وابن النّاطم ١٧٥، وأوضح المسالك ٢٥١/١، والمقاصد النّحوية ٢٦١/٢

، والتّصريح ٢٢٦/١، والهمع ٢٨٥/٥، وملحقات ديوان رؤية ١٧٩ .

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق . يُنظر : ابن النّاطم ١٧٥ .

(٢) في ب : فالمكرّمات .

(٣) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لجرير، من قصيدة يمدح بها بني أمية، ويصفهم بالفضائل

والخصائل المحمودة .

والشّاهد فيه : (والمكرّمات) حيث رفع (المكرّمات) حملاً على محلّ (إن)

واسمها؛ وهو الرّفْع على الابتداء .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٤٥/٢، وشرح المفصل ٦٦/٨ - وفيهما قُدّم

(الخِلافة) على (النّبوة) -، وابن النّاطم ١٧٥، وتخليص الشّواهد ٣٦٩، والمقاصد

النّحوية ٢٦٣/٢؛ ولم أجده في ديوانه .

(٤) في ب : ولا .

(٥) هذان بيتان من المتقارب، يُنسبان لكعب بن زهير، وقيل : لجنوب بنت العجلان

- أخت عمرو ذي الكلب -، وقيل : لعمرة بنت العجلان - أخت عمرو ذي الكلب - .

ولا يجيء خبرها إلا جملة؛ إما اسمية، وإما مصدرية^(١) بفعل مضمّن دعاء^(٢).

= و (المرملون) : الفقراء؛ من أرمل القوم : إذا نفذ زادهم . و (المريع) : الواسع . و (الثّمال) : الغياث، يُقال : فلانٌ ثمال قوم، أي : غياثٌ لهم يقوم بأمرهم . والشّاهد فيهما : (بِأَنَّكَ رَبِيع) و (وَأَنْتَ هُنَاكَ) حيث صرّح باسم (أن) المخفّفة في الموضوعين لأجل الضّرورة؛ فأخبر عن الأول بالمفرد، وعن الثاني بالجملة . يُنظر هذان البيتان في : معاني القرآن للقرّاء ٩٠/٢، وديوان الهذليين ١٢٢/٣، وشرح أشعار الهذليين ٥٨٥/٢، والأزهية ٦٢، وأمالي ابن الشّجري ١٥٣/٣، والإنصاف ٢٠٧/١، وشرح المفصل ٧٥/٨، وشرح الكافية الشّافية ٤٩٦/١، وابن النّاطم ١٨٠، وأوضح المسالك ٢٦٥/١، والمقاصد التّحوية ٢٨٢/٢ . (١) في أ : مصدرية .

(٢) كقراءة نافع: ﴿وَالْحَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [التور: ٩]، وإما غير متصرف، نحو: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [التجم: ٣٩]، وإما متصرف مفصول من (أن) بـ (قد)، نحو: (علمتُ أن قد قام زيدٌ)، أو حرف نفسي، نحو: ﴿أَيْحَسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ يَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: ٣]، أو حرف تنفيس، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرُوضَى﴾ [المزمل: ٢٠]، أو (لو)؛ وقلّ من ذكر كونها فاصلة من التّحويين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلُو اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦] .

يُنظر : شرح المفصل ٧٤/٨، وشرح التسهيل ٤١/٢، ٤٢، وشرح الكافية الشّافية ٤٩٧/١، وابن النّاطم ١٨١، والارتشاف ١٥٢/٢، ١٥٣، وأوضح المسالك ٢٦٦/١ =

فلاسميّة كقوله:

فِي فِتْيَةِ كَسِيفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ^(١)
والمصدرّة بالفعل كقولك : (وبعد أن أحسن الله إليك إن كنت مطيعه) .

= والتّصريح ٢٣٢/١ .

(١) هذا بيتٌ من البسيط، وهو للأعشى الكبير .

والتّحوّيون أوردوه على ما ذكر الشّارح، والذي ثبت في ديوانه في عجز البيت :

أَنْ لَيْسَ يَذْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيَلَةِ الْحَيْلُ

وأما العجز الذي أوردوه فليس فيه من كلام الأعشى إلّا قوله : (يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ) فَإِنَّهُ

عجُز بيت آخر من القصيدة؛ وهو :

إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لَا نَعَالَ لَنَا إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ

والمعنى : هم بين فتية كالسيوف الهندية في مضائهم وحذتهم، وأنهم موطنون

أنفسهم على الموت موقنون به؛ لأنهم قد علموا أن الإنسان هالكٌ سواءً كان غنياً

أو فقيراً .

والشّاهد فيه : (أن هالكٌ) حيث خففت (أن) وحذف اسمها، والتّقدير : أنه

هالكٌ؛ وجاء خبرها جملة اسمية (كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ هَالِكٌ)، فـ(هالكٌ) خبر

مقدّم لـ(كُلُّ) .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٣٧/٢، والمقتضب ٩/٣، والخصائص ٤٤١/٢،

وأما ابن الشّجري ١٧٨/٢، والإنصاف ١٩٩/١، وشرح المفصل ٧١/٨، وشرح

الكافية الشّافية ٤٩٧/١، وابن التّائظم ١٨١، وتخليص الشّواهد ٣٨٢، والمقاصد

التّحوّية ٢٨٧/٢، والخزانة ٣٩٠/٨، والديوان ٥٩ .

وقد يأتي بعدها الماضي مفصلاً^(١) بـ (قد)، كقولك : (علمت أن قد [قام]^(٢)) .

والمضارع مفصلاً^(٣) بحرف تنفيس، كقوله تعالى: ﴿ [عَلِمَ]^(٤) أن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾^(٥)، وربما جاء الفعل غير مفصول^(٦)، كقول الشاعر:

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ
وَلَا تُقَدِّمَ خَبَرَ الْحُرُوفِ إِلَّا مَعَ الْمَجْرُورِ وَالظُّرُوفِ
كَقَوْلِهِمْ : إِنَّ لِي زَيْدٍ مَالًا وَإِنَّ عِنْدَ عَامِرٍ جَمَالًا

[١ / ٨٩]

(١) في كلتا التسخين : موصولاً، والصواب ما هو مثبت .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) في كلتا التسخين : موصولاً، والصواب ما هو مثبت .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٥) من الآية : ٢٠ من سورة المزمل .

(٦) في أ : موصول .

(٧) هذا بيت من الخفيف، ولم أقف على قائله .

والشاهد فيه : (أن يُؤْمَلُونَ) حيث استعمل فيه أن المخفضة من الثقيلة وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف، وفي الخبر الذي هو جملة (يؤْمَلُونَ)، ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء، ولم يأت بفواصل بين (أن) وجملة الخبر .

يُنظر هذا البيت في : شرح الكافية الشافية ١/٥٠٠، وابن الناطم ١٨٢، والجني الداني ٢١٩، وتخليص الشواهد ٣٨٣، وابن عقيل ١/٣٥٥، والمقاصد النحوية ٢/٢٩٤، والتصريح ١/٢٣٣، والهمع ٢/١٨٧، والأشعري ١/٢٩٢ .

هذه الحروف لا يجوز تقديم أخبارها، ولا أسمائها [عليها]^(١)؛ لأنها لمّا لم تتصرف في أنفسها لم تتصرف في عملها؛ فلذلك لا يجوز: (زيداً إن قائم) [ولا قائم]^(٢) (إن زيداً)؛ فإن أتيت بضميره جاز، كقولك: (زيدٌ إنّه قائم) .

وأخبارها لم تقدّم^(٣) على أسمائها إلا أن تكون ظروفًا، أو جارًّا ومجرورًا^(٤)؛ فإنه يجوز التقديم والتأخير ما لم يمنع مانع؛ وقيل: إن ذلك لا يخلو من ثلاث مسائل:

الأولى: لا يكون^(٥) الظرف فيها إلا مقدّمًا^(٦)؛ مثل: (إنّ قدام زيد أباه)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾^(٧).

الثانية: لا يكون الظرف [فيها]^(٨) إلا مؤخرًا^(٩)؛ مثل: (إنّ زيدًا لقدامك).

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٣) في أ : تتقدم .

(٤) في كلتا النسختين : أو مجرورًا، والصواب ما هو مثبت .

(٥) في أ : لا تكون الظروف .

(٦) حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، لكون الاسم متصلًا بضمير يعود

على شيء في الخبر .

يُنظر : ابن الناطم ١٦٢، والتصريح ١٧٥/١، ٢١٤ .

(٧) من الآية : ١٢ من سورة المزمل .

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٩) لوجود لام الابتداء، وشرطها في الخبر : أن يتأخر عن الاسم .

الثالثة: يجوز فيها الأمران؛ نحو: (إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا) و(إِنَّ زَيْدًا عِنْدَكَ)؛ وتقدم^(١) الظرف أجود .

وكذلك الجارّ والجرور، نحو: (إِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ) و(إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا).
وعلة جواز تقدم ذلك : أن العرب / قد اتسعت في الظروف وحروف الجرّ اتساعاً لم تتسع^(٢) مثله في غيرها؛ بدليل أنّهم فصلوا بهما^(٣) بين المضاف والمضاف إليه، كقول الشاعر :

..... لِلَّهِ - دَرُّ الْيَوْمِ - مَنْ لَامَهَا^(٤)

ففصل بالظرف .

وقال الآخر :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ - مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا - أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ^(٥)

= يُنظر : التصريح ٢٢٢/١ .

(١) في أ : وتقدم .

(٢) في أ : يتسع .

(٣) في أ : بها .

(٤) هذا البيتُ تقدّم تخريجه في ص ٢٧٩ .

والشاهد فيه هنا : (دَرُّ الْيَوْمِ مِنْ لَامِهَا) ، حيث فصل بين المضاف (دَرُّ)

والمضاف إليه (مِنْ لَامِهَا) بالظرف (الْيَوْمِ) .

(٥) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لذي الرّمة .

و (مِنْ) للتعليل . و (الإيغال) : الإبعاد؛ تقولُ : أوغل في الأرض : إذا أبعدها

فيها؛ والضمير يعود إلى الإبل . و (الأواخر) : جمع آخره الرّحل؛ وهي : العود =

وإذا ثبت^(١) هذا كان في باب (إن) وأخواتها المشبهات بالأفعال أخرى؛ فلذلك جاز: (إنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا) و^(٢) (لَعَلَّ لَهُ عُنْدًا) إِلَّا أَنْ ههنا سرًّا وهو: أن الاستقرار العامل في الظرف مقدر^(٣) في مثل هذا آخرًا لا أولًا؛ فهذا^(٤) أوجه الاتساع المقدر في الظرف .

وَإِنْ تَزِدْ (مَا) بَعْدَ هَذِي الْأَخْرَفِ فَالرَّفْعُ وَالتَّنْصِبُ أَجِيزَ فَاعْرِفِ
وَالتَّنْصِبُ فِي لَيْتَ^(٥) وَعَلَّ أَظْهَرَ وَفِي كَأَنَّ فَاسْتَمَعَ مَا يُؤَثِّرُ

= الَّذِي يَسْتَنْدُ إِلَيْهِ الرَّكَبُ . و (الْمَيْسُ) - بالفتح - شجر يتخذ منه الرَّحَالُ والأقتاب . و (الفراريج) : جمع فرّوج، وهو : الصَّغِيرُ مِنَ الدَّجَاجِ . والمعنى - كما قال البغداديّ في الخزانة ٤/١٣٣ - : «يريد أن رحالهم جديدة، وقد طال سيرهم فبعض الرّحل يحكّ بعضاً، فيحصل مثل أصوات الفراريج من اضطراب الرّحال لشدة السير» .

والشّاهد فيه : (كأنَّ أصوات من إيغاهنّ بنا أواخر) حيث فصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر) بالجارّ والمجرور (من إيغاهنّ بنا) .

يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الْكِتَابِ ١/١٧٩، وَالْمَقْتَضِبُ ٤/٣٧٦، وَسَرَّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١/١٠، وَالْإِنْصَافُ ٢/٤٣٣، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ١/١٠٣، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢/٩٨٠، وَشَرْحُ الرَّضِيِّ ١/٢٩٣، وَرِصْفُ الْمَبَانِي ١٥٣، وَالْخَزَانَةُ ٤/١٠٨، وَالذِّيَّوَانُ ٢/٩٩٦ .

(١) في أ : أثبت .

(٢) في ب : أو .

(٣) في أ : يقدر .

(٤) في أ : فهذه .

(٥) في متن الملحة ٣٣، وشرح الملحة ٢٣٩ : وَالتَّنْصِبُ فِي لَيْتَ لَعَلَّ .

(ما) تدخل على هذه الحروف فتكفها عن العمل؛ فهي إمّا الكافّة،

[١/٩٠]

وإمّا الزائدة^(١)؛/ ومنه^(٢) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾^(٣).

وهي إذا كانت مَعَ (إن) و (أن) و (لكن) فالأحسن الأقيس
إبطال عملها، وجعل (ما) كافّة^(٤)؛ واختير الرفع في هذه الثلاثة؛ لأن
معنى الابتداء لا يتغير فيها، ويتغير في الثلاثة الأخر^(٥).

فإن دخلت على (ليت) و(لعل) و(كأن) كان^(٦) الأقيس
إعمال هذه الحروف، وجعل (ما) زائدة^(٧)؛ لأن هذه الحروف لمّا

(١) في ب : أو الزائدة .

(٢) في ب : كقوله .

(٣) من الآية : ١٧١ من سورة النساء .

(٤) وقد أجاز أبو القاسم الزجاجي، ووافقه الزمخشري وابن مالك أن تكون (ما) معهنّ
زائدة؛ فأجاز أن تقول : (إنما زيداً قائمٌ) و (لكنما عمراً شاخصٌ) لأنهنّ كلهنّ
أخوات، فيجرين في اللفظ مجرى واحداً .

يُنظر : الجمل ٣٠٤، والمفصل ٤٢٤، وشرح المفصل ١٣٣/٨، وشرح الجمل
٤٣٣/١، وشرح التسهيل ٣٨/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٢٣٢/٢، والملخص ٢٤٥،
والارتشاف ١٥٧/٢، والتصريح ٢٢٥/١، والهمع ١٩١/٢ .

(٥) لأنّه يستحيل الكلام في (كأتما) إلى تشبيهه، وفي (ليتما) إلى تمنّ، وفي (لعلّما)
إلى ترجّح . شرح الملحة ٢٤٠ .

(٦) في ب : فإن .

(٧) هذا مذهب الزجاج، وابن السراج، وابن أبي الربيع؛ وهو : أنّه يجوز في هذه الثلاثة
خاصّة .

يُنظر : الأصول ٢٣٢/١، وشرح الجمل ٤٣٣/١، وشرح التسهيل ٣٨/٢، =

كانت تغير اللفظ والمعنى قوي شبهها بالأفعال، وضعف إبطال عملها؛

وعلى هذا أنشدوا^(١) بيت التابغة؛ وهو :

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدْ^(٢)

وقد يجوز الرفع .

ولقوة شبهها بالأفعال عملت في الأحوال؛ وقيل : إن الإعمال يجوز

لـ (ليت) دون أخواتها^(٣) .

= وشرح عمدة الحفاظ ٢٣٣/١، والملخص ٢٤٤، والارتشاف ١٥٧/٢، والتصريح

٢٢٥/١، والمجمع ١٩١/٢، والأشعري ٢٨٤/١ .

(١) في ب : أنشد .

(٢) هذا بيت من البسيط؛ وهو للتابغة الذبياني .

و(فقد) أي : حسبي .

والشاهد فيه : (الحمام) يروى بالتصب على الإعمال، وبالرفع على الإهمال .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٣٧/٢، والأصول ٢٣٣/١، ومعاني الحروف للرماني

٨٩، واللمع ٣٠٣، والأزهية ٨٩، والإنصاف ٤٧٩/٢، وشرح المفصل ٥٨/٨،

والمقرب ١١٠/١، وشرح الكافية الشافية ٤٨٠/١، وابن الناظم ١٧٤،

والديوان ٢٤ .

(٣) ونسب أبو حيان هذا القول في الارتشاف إلى سيويوه والأخفش والقرآء؛ وعقبه

بقوله : «وصححه أكثر أصحابنا» . الارتشاف ١٥٧/٢ .

والعلة في ذلك : أن اتصال (ما) بها لم يزل اختصاصها بالأسماء، بخلاف أخواتها؛

فإن اتصال (ما) بها أزال اختصاصها بالأسماء، فاستحقت (ليتما) بقاء العمل دون

(إتما) و(كأتما) و(لكتما) و(لعلما) .

يُنظر : الكتاب ١٣٧/٢، ١٢٩/٣، ٢٢١/٤، ومعاني القرآن للقرآء ١٨٦/٢،

وشرح الجمل ٤٣٤/١، وشرح التسهيل ٣٨/٢، وابن الناظم ١٧٣، وابن عقيل ٣٤٢/١ .

وروى ابنُ بَرَهَانَ^(١): «أَنَّ الْأَخْفَشَ رَوَى: إِثْمًا زَيْدًا^(٢) قَائِمًا، وَعِزَاهُ إِلَى الْكِسَائِيِّ». وهو غريب^(٣).

والحروفُ تُذَكَّرُ وتُؤنَّثُ؛ بدليل قول الشاعر في التأنيث:

..... كَمَا بَيَّنَّتْ^(٤) كَافٌ تَلُوخٌ وَمِيمٌهَا^(٥)

= والتصريح ٢٢٥/١، والجمع ١٨٩/٢، والأشعري ٢٨٤/١ .

(١) شرح اللّمع ٧٥/١ .

وابنُ بَرَهَانَ هو : أبو القاسم عبد الواحد بن عليّ بن بَرَهَانَ العُكْبَرِيُّ النَّحْوِيُّ : كان من العلماء القائمين بعلوم كثيرة؛ منها : النحو، واللّغة، ومعرفة النسب، والحفظ لأيام العرب وأخبار المتقدمين؛ وله أُنس شديد بعلم الحديث؛ توفي سنة (٤٥٠هـ) .

يُنظر : نزهة الألباء ٢٥٩، وإنباه الرواة ٢١٣/٢، وإشارة التّعيين ١٩٩، وبُغية الوُعاة ١٢٠/٢ .

(٢) في أ : زيدٌ، وهو سهوٌ من النَّاسِخ .

(٣) كان هذا التّقل غريباً عند الشّارح؛ لأنّه يرى أنّ الأقيس إبطال عملها، وجعل (ما) كافّة .

وهو متابعٌ - في غرابته لهذا التّقل - شيخه ابن النّاطم - رحمه الله - . شرح الألفيّة ١٧٤ .

وقال ابن عقيل : «وأما ما حكاه الأخفش والكسائيّ فشاذّ». شرح الألفيّة ٣٤٣/١ .

(٤) في كلتا النسختين : بنيت، وهو تحريف؛ والصّواب ما هو مثبت .

(٥) هذا عجز بيت من الطويل، وصدّره :

أَهَاجَتِكَ أَيَّاتٌ أَبَانَ قَدِيمُهَا

وهو للرّاعي التّميريّ .

وفي التذكير كقول الرّاجز :

/كافاً وميمين وسيناً طاسماً^(١)

[٩٠/ب]

= شبه آثار الديار بحروف الكلمة على ما جرّت عليه عادتهم من تشبيه الرسوم بحروف المعجم .

والشاهد فيه : تأنيث (كاف) حملاً على معنى اللفظة والكلمة .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٦٠/٣ ، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ١٨٠ ، والمقتضب ٢٣٧/١ ، ٤٠/٤ ، والمذكر والمؤنث للأنباري ٤٥٠ ، وسرّ صناعة الإعراب ٧٨٢/٢ ، والمخصّص ٤٩/١٧ ، وشرح المفصل ٢٩/٦ ، واللسان (كوف) ٣١١/٩ ، والديوان ٢٥٨ .

(١) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، ولم أقف على قائله .

والقولُ في معناه كسابقه من تشبيه آثار الديار .

والشّاهد فيه : تذكير (طاسم) وهو نعت لـ (السين) لأنّه أراد الحرف، ولو أمكنه التّأنيث على معنى الكلمة لجاز .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٦٠/٣ ، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ١٨٠ ، والمقتضب ٤٠/٤ ، والمذكر والمؤنث للأنباري ٤٥٠ ، وسرّ صناعة الإعراب ٧٨٢/٢ ، والمخصّص ٤٩/١٧ ، والتكت ٨٤٦/٢ ، وشرح المفصل ٢٩/٦ ، واللسان (موم) ٥٦٦/١٢ .

بَابُ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا

وَعَكْسُ إِنَّ يَأْخِي فِي الْعَمَلِ كَانَ وَمَا انفكَّ الْفَتَى وَلَمْ يَزَلْ
 وَهَكَذَا أَصْبَحَ ثُمَّ أَمْسَى وَظَلَّ ثُمَّ بَاتَ ثُمَّ أَضْحَى
 ثُمَّ^(١) صَارَ ثُمَّ لَيْسَ مَا بَرِحَ^(٢) وَمَا فَتَىءَ فَافْهَمَ^(٣) بَيَانِي الْمُتَضَحِّ
 وَأَخْتُهَا مَا دَامَ فَاحْفَظْنَهَا وَاحْذَرْ هُدَيْتَ أَنْ تَزِيغَ عَنْهَا
 تَقُولُ: قَدْ كَانَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا وَقَامَ قُسٌّ فِي عُكَاطِ خَاطِبًا^(٤)
 وَأَصْبَحَ الْبَرْدُ شَدِيدًا فَاغْلَمَ وَبَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا لَمْ يَنَمْ
 اعلم أن (كان) وأخواتها ثلاثة عشر فعلاً .

قيل^(٥): إن دخولها على المبتدأ والخبر على خلاف القياس؛ لأنها أفعال، وحق الأفعال أن تُنسب معانيها / إلى المفردات لا الجمل؛ فإن ذلك للحروف^(٦)، نحو: (هل جاء زيدٌ) و(ليته عندنا) .

[١ / ٩١]

(١) في أ : ثمت .

(٢) ورد صدرُ هذا البيت في متن الملحة ٣٣، وشرح الملحة ٢٤١ كالتالي :

وَصَارَ ثُمَّ لَيْسَ ثُمَّ مَا بَرِحَ

(٣) في متن الملحة ٣٣، وشرح الملحة ٢٤١ : فَافْقَهُ بَيَانِي .

(٤) ورد عجزُ هذا البيت في متن الملحة ٣٣، وشرح الملحة ٢٤١ كالتالي:

وَلَمْ يَزَلْ أَبُو عَلِيٍّ غَائِبًا

(٥) القائل بذلك هو : شيخُه ابن النّاطم .

يُنظر : شرح الألفية ١٢٨ .

(٦) أراد نحو : (هل) و (ليت) و (ما) .

لكنّهم توسّعوا في هذه لكونها لا تتمّ بالفاعل؛ فنسبوا معانيها إلى الجمل، فأدخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها [إلى مضمونها] ^(١)؛ فرفعوا بها المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ونصبوا الخبر تشبيهاً بالمفعول، سواءً تأخّر أو تقدّم، نحو: (كان زيد قائماً) و(كان جواداً حاتم).

ويسمّى المرفوع في هذا الباب اسمها، والمنصوب خبرها.

فمعنى (كان): وجد؛ وهي أصل الباب؛ لأنّ كلّ شيء داخل تحت الكون؛ فلا ^(٢) ينفكّ شيء من الأفعال عن ^(٣) معناه؛ ولأنّها تتصرّف تصرّفًا ليس لغيرها بانقسامها أربعة أقسام ^(٤).

ومعنى (ظَلَّ): أقام نهاراً.

و(بات): أقام ليلاً.

و(أضحى) و[أصبح] ^(٥) و(أمسى): دخل في الضُّحى، والصّباح، والمساء ^(٦).

= يُنظر: ابن الناظم ١٢٨.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي من ابن الناظم ١٢٨.

(٢) في أ: ولا ينفكّ.

(٣) في ب: من.

(٤) الأقسام الأربعة يأتي الحديث عنها في ص ٥٧٧.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٦) في ب: والمساء، والصّباح. وهذا التفسير إنّما يكون لها وهي تامّة؛ أمّا إذا كانت

ناقصة فتدلّ على أنّصاف الاسم بالخبر في الأوقات التي تدلّ عليها صيغها. يُنظر:

الارتشاف ٧٧/٢.

و(صار): تجدد .

و(ليس): نفي الحال؛ فإن نفت غيره فبقرينة^(١)، كقول الشاعر:
 وَ^(٤) مَا مِثْلُهُ فِيهِمْ وَلَا كَانَ قَبْلَهُ وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرُ^(٢) مَا دَامَ يَذْبُلُ^(٣)

ومعنى (زال): انفصل، وكذا (برح) و(فتىء) و(انفك).

ومعنى (دام): بقي .

وهي في العمل على ثلاثة أقسام:

قسمٌ يعمل بلا شرط؛ وهي: (كان) و(أصبح) و(أمسى) / و(ظل)

و(أضحى) و(بات) و(صار) و(ليس) .

وقسمٌ يعمل بشرط تقدّم نفي أو شبهه؛ وهو: (زال) و(برح)

و(فتىء) و(انفك)؛ كقولك: (ما زال زيدٌ عالماً) و(ما فتىء محمدٌ

صادقاً) و(لن يبرح خالدٌ كريماً) و(ما انفك عمرو جواداً) .

(١) في ب : بقرينة .

(٢) في أ : الدّم، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لحسان بن ثابت، من قصيدة يمدح بها الزبير بن العوّام.

و (يذبل) : اسم جبل .

والشّاهد فيه : (وليس يكون) على أنّ (ليس) قد نفت المستقبل لوجود قرينة؛

فقد انتفى الماضي والحال، ولم يبق إلا المستقبل، فقد انتفى بـ (ليس) .

يُنظر هذا البيتُ في : الجنى الدّاني ٤٩٩، والمقاصد التّحويّة ٢/٢، والهمع ١/٢٩،

والدّرر ١/٧٦، والدّيوان ١/٤٣٣ .

(٤) في ب : فما، وهي رواية .

وقد يغني معنى التّفي عن لفظه، كقوله تعالى : ﴿ [تَاللّٰهُ] ^(١) تَفُوْ تَذَكُّرُ

يُوسُفَ ﴿ ^(٢) ، وقال الشّاعر :

تَنْفَكَ تَسْمَعُ مَا حِينِ — تَبْهَالِكِ حَتَّى تَكُوْنَهُ ^(٣)

والتهّي ^(٤) يشبه التّفي، كقول الشّاعر :

صَاحِ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ تِ فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُّبِينٌ ^(٥)

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) من الآية : ٨٥ من سورة يوسف .

(٣) هذا بيت من مجزوء الكامل، وهو لخليفة بن براز، وبعده :

وَالْمَرْءُ قَدْ يَرْجُو الرَّجَا ءَ مُؤْمَلًا وَالْمَوْتُ دُونَهُ

وكان أبو بكر الصّدّيق — رضي الله عنه — كثيرًا ما يتمثل بهما .

و (هالك) : ميّت .

والمعنى : لا تزال تسمع مات فلان وفلان، حتى تكون أنت الميت .

والشّاهد فيه : (تنفك) حيث حذف التّائي فيه؛ إذ أصله : لا تنفك .

يُنظر هذا البيت في : المفصل ٣٥٥، والإنصاف ٨٢٤/٢، وشرح المفصل ١٠٩/٧،

١١٠، وشرح عمدة الحافظ ١٩٨/١، وشرح الرّضويّ ٢٩٥/٢، وابن النّاظم ١٣٠،

وتخليص الشّواهد ٢٣٣، والمقاصد النّحوية ٧٥/٢، والمهمع ٦٦/٢، والخزانة

٢٤٢/٩ .

(٤) في أ : والذي .

(٥) هذا بيت من الخفيف، ولم أقف على قائله .

والمعنى : يا صاحبي اجتهد، واستعدّ للموت، ولا تنس ذكره؛ فإنّ نسيانه

ضلالٌ ظاهر .

والشّاهد فيه : (ولا تزال ذاكر الموت) حيث عمل الفعل (زال) عمل (كان)

لأنه سبق بحرف التّهي، والتّهي شبيه بالتّفي .

ومتى خَلَّتْ هذه الأفعال الأربعة عن نهي، أو نفي ظاهر، أو مقدر،
فإنها لا تعمل العمل المذكور .

وقسم يعمل بشرط تقدّم (ما) المصدرية النّائبة عن الظرف عليه؛
وهي (دام) كقول شيخنا^(١) - رحمه الله [تعالي]^(٢) - : «كأعط ما دمت
مُصيباً درهماً، أي : مدّة دوامك مصيباً .
فعملت لكوها^(٣) صلة لـ (ما) فإن كانت (ما) غير نائبة عن الظرف
لم يصحّ العمل» .

فـ(أصبح) و(أمسى) أختان؛ لأنهما طرفا الزّمان .

و(ظلّ) و(أضحى) أختان؛ لأنهما لصدر النهار .

[١/٩٢] و(ظلّ) - أيضاً - أخت (بات)؛ لدالتّهما/ على سائر مدّة
النّهار والليل .

وقيل: (بات) و(صار) أختان؛ لاعتلال عينهما .

= يُنظر هذا البيئ في : شرح عمدة الحفاظ ١/١٩٩، وابن النّاطم ١٣١، وتخليص
الشّواهد ٢٣٠، وابن عقيل ١/٢٤٧، والمقاصد التّحوية ٢/١٤، والتّصريح ١/١٨٥،
والهمع ٢/٦٥، والأشموني ١/٢٢٨، والدّرر ٢/٤٤ .

(١) أي : ابن النّاطم في شرحه على الألفية ١٣١ .

علماً بأنّ قوله: «كأعط ما دمت مصيباً درهماً» مقتبس من كلام والده
في الألفية .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٣) في كلتا النسختين: كوها . والمعنى يتطلّب وجود اللّام .

وقيل: ذلك في (كان) و(صار)؛ لاستعمال (كان) في موضع (صار)، ومنه قول الشاعر:

ثُمَّ كَانُوا كَانَهُمْ وَرَقَّ جَا ف^(١).....

و(ما زال) و(ما برح) و(ما فتىء) و(ما انفك) و(ما دام) أخوات؛ لتقدم (ما) عليها .

و(ليس) منفردة^(٢)؛ لكونها غير متصرفة .

وما تصرف من هذه الأفعال فللمضارع منه وللأمر ما للماضي من العمل؛ تقول: (يكون زيدٌ فاضلاً) و(كن عالماً أو متعلماً)؛ قال الله تعالى: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾^(٣).

(١) هذا صدر بيت من الخفيف، وتمامه:

فَأَلَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالذَّبَّورُ

وهو لعدي بن زيد العبادي .

والشاهد فيه: (ثم كانوا كأنهم) حيث جاءت (كان) فعلاً ماضياً ناقصاً، بمعنى (صار) .

يُنظر هذا البيت في: أمالي ابن الشجري ١/١٣٧، والمفصل ٣٥٣، وشرح المفصل ١٠٤/٧، ١٠٥، وشرح عمدة الحفاظ ١/٢١١، والجمع ٢/٧٦، وشرح شواهد المغني ١/٤٧٠، والأشموقي ١/٢٣٠، والدرر ٢/٥٧، والديوان ٩٠ - والرواية في هذه الكتب (ثم أضحوا كأنهم) بدل (ثم كانوا كأنهم) ولا شاهد فيه حينئذٍ على هذه الرواية - .

(٢) في ب: مفردة .

(٣) من الآية: ٥٠ من سورة الإسراء .

ويجري المصدر واسم الفاعل في ذلك مجرى الفعل؛ تقول : (أعجبنى
كونُ زيدٍ صديقك)، وقال الشاعر :

وَمَا كُلُّ مَنْ يُئِدِي الْبِشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا^(١)

وإذا وقع بعد^(٢) هذه الأفعال جارٌّ ومجرور أو ظرف كان ما بعد
المخفوض مرفوعاً اسماً لها، وكان المجرور خبراً لها؛ كقولك : (كان
في الدار زيدٌ) و (كان عندك عمرو)، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ
تِسْعَةَ رَهْطٍ ﴾^(٣).

[٩٢ / ب]

وَمَنْ يُرْذُ أَنْ يَجْعَلَ الْأَخْبَارًا مُقَدَّمَاتٍ فَلْيُقِلْ مَا اخْتَارَا
مِثَالُهُ : قَدْ كَانَ سَمْحًا وَائِلٌ وَوَاقِفًا بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ

خبر هذه الأفعال على أربعة أقسام :

خبرٌ لا يكون إلا مقدماً^(٤)؛ وهو إذا كان اسم استفهام، كقولك:

(مَنْ كان أخوك ؟) و (كيف أصبح زيد؟) و (أين أمسى عمرو؟) .

(١) هذا بيتٌ من الطويل، ولم أقف على قائله .

والشاهدُ فيه : (كائناً أخاك) حيث عمل اسم الفاعل (كائن) عمل فعله في
رفع المبتدأ ونصب الخبر .

يُنظر هذا البيت في : شرح الكافية الشافية ٣٨٧/١، وابن الناظم ١٣٢، وتخليص
الشواهد ٢٣٤، وأوضح المسالك ١٦٨/١، وابن عقيل ٢٥٠/١، والمقاصد التحويلية
١٧/٢، والتصريح ١٨٧/١، والهمع ٧٨/٢، والأشئوني ٢٣١/١، والدرر ٥٨/٢ .

(٢) في أ : في .

(٣) من الآية : ٤٨ من سورة التمل .

(٤) في أ : مقدرًا، وهو تحريف . ولا يكون إلا مقدمًا لأحقيته في الصدارة .

وخبرٌ لا يكون إلا مؤخرًا بعد الفعل؛ وهو ما كان من الأفعال
التي تلتزم بتقدّم^(١) (ما) عليها غالباً؛ والخبر ههنا لا يجوز تقدّمه على
(ما)؛ لأن لها صدر الكلام^(٢).

وخبرٌ في تقديمه خلاف^(٣)؛ وهو خبر (ليس)؛ لإجرائها مجرى
أخواتها في العمل، ولم يختلفوا في تقدم خبرها على اسمها .

(١) في ب : بتقدم .

(٢) «فلا يجوز نحو ذلك في (دام)؛ لأنها لا تعمل إلا مع (ما) المصدرية و (ما) هذه
ملتزمة صدر الكلام؛ وألا يفصل بينها وبين صلتها بشيء؛ فلا يجوز معها تقدم الخبر
على (دام) وحدها، ولا عليها مع (ما) .

ومثل (دام) في ذلك كلّ فعلٍ قارنه حرف مصدرية، نحو: (أريد أن تكون فاضلاً،
وكذلك المقرون بـ (ما) التافية، نحو: (ما زال زيد صديقك) و (ما برح عمرو
أخاك)؛ فالخبر في نحو هذا لا يجوز تقديمه على (ما)؛ لأن لها صدر الكلام، ويجوز
توسطه بين (ما) والفعل، نحو: ما قائماً كان زيد، . ابن الناظم ١٣٤ .

(٣) منع تقدم خبر (ليس) الكوفيون، والميرد، وابن السراج، وأكثر المتأخرين - ومنهم
ابن مالك - .

وجوزّه البصريون، والفراء، والفارسيّ؛ واختاره ابن برّهان، والزّمخشريّ،
وابن عصفور .

تُنظر هذه المسألة في : الأصول ١/٩٠، والحليّات ٢٨٠، والمفصل ٣٥٥، ٣٥٦،
والإنصاف، المسألة الثامنة عشرة، ١/١٦٠، والتبيين ، المسألة السابعة والأربعون،
٣١٥، وشرح المفصل ٧/١١٤، وشرح الكافية الشافية ١/٣٩٧، وابن الناظم ١٣٥،
وشرح الرّضويّ ٢/٢٩٧، وائتلاف النّصرة، فصل الفعل، المسألة التاسعة، ١٢٣،
والتصريح ١/٢٢٥، والمجمع ٢/٨٨، والأشموقيّ ١/٢٣٤ .

وخبرٌ أنت المخير في تقديمه وتأخيرهِ وتوسطه؛ وهو (كان) وما كان عارياً من النفي؛ فتقول: (قائماً كان زيد)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) و(مسروراً ظلّ عمرو) و(أصبح صائماً خالد)؛ لأنّ هذه الأفعال لمّا تصرّفت في أنفسها تصرّفت في معمولها لعدم المانع .

وكلّ ما كان خيراً مبتدأ جاز^(٢) أن يكون خيراً لهذه^(٣) الأفعال .

[١ / ٩٣]

فإن وقع الخبر فعلاً ماضياً فهو مستكرة؛ / لأنّه مثلها، ولا يحسن إلا أن يكون معه (قد) ملفوظاً بها أو مقدّرة؛ فتقول: (كان زيداً قد قام أمس وإن كان عمل خيراً فهو مُجزء به)؛ وحسن التّقدير كون الكلام شرطاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ دُبُرٍ﴾^(٤).

وأما (ليس) فلا يكون خيراً بالماضي؛ لأنّ حقيقتها نفي الحال .

وهذه الأفعال سُمّيت ناقصة؛ لأنّها سُلّبت الدّلالة على الحدّث^(٥) .

(١) من الآية : ٤٧ من سورة الروم .

(٢) في أ : فجائز .

(٣) في أ : خير هذه .

(٤) من الآية : ٢٧ من سورة يوسف .

(٥) نسب ابن النّاطم هذا المذهب إلى سيبويه وأكثر البصريين، ثمّ عقبه بقوله : «وهو

باطل؛ لأنّ هذه الأفعال مستوية في الدّلالة على الزّمان، وبينها فرقٌ في المعنى؛ فلا بدّ

فيها من معنى زائد على الزّمان؛ لأنّ الافتراق لا يكون بما به الاتّفاق؛ وذلك المعنى

هو الحدّث؛ لأنّه لا مدلول للفعل غير الزّمان إلاّ الحدّث .

ومن هذه أفعال يجوز أن تجري على القياس فتكتفي بالإسناد إلى الفاعل، وتُسمّى حينئذٍ تامّة، بمعنى: أنّها لم تحتج^(١) إلى خبر، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ دُوْ عُسْرَةَ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾^(٣)، ومنه قولُ الشاعر:

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ^(٤)

= والذي ينبغي أن يُحمل عليه قولُ مَنْ قالِ إِنَّ (كان) التاقصة مسلوبة الدلالة على الحدّث إنّها مسلوبة أن تستعمل دالة على الحدّث دلالة الأفعال التامة بنسبة معناها إلى مفرد، ولكن دلالة الحروف عليه، فسُمّي ذلك سلباً لدلالته على الحدّث بنفسه). . شرح الألفية ١٣٧ .

(١) في ب : تحتاج .

(٢) من الآية : ٢٨٠ من سورة البقرة .

(٣) سورة الروم، الآية : ١٧ .

(٤) هذا صدرُ بيتٍ من المتقارب، وعجزه :

كَلَيْلَةَ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

وهو لامرئ القيس بن عانس، وقيل : لامرئ القيس الكندي، وقيل : لعمر بن معدى كرب، وقيل : لغيرهم .

(و العائِرُ) : هو القذى تدمع له العين؛ ويُقال : هو نفس الرمد .

والشاهد فيه: (وبات) فقد جاءت (بات) تامّة . أمّا (وباتت له ليلة) فإنّ (بات) ناقصة، واسمها (ليلة) وخبرها (له) .

يُنظر هذا البيت في: ابن النّاطم ١٣٧، وتخليص الشّواهد ٢٤٣، وأوضح المسالك

١٧٨، والمقاصد التّحويّة ٣٠/٢، والتّصريح ١٩١/١، والأشموقيّ ٢٣٦/١،

وإن ثقلٌ : يا قومٍ قد كان المَطَرُ فَلَسْتَ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَى خَبْرٍ
وَهَكَذَا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَفَثَ بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَعْنَاهَا حَدَثٌ
(كان) لها أربعة أقسام :

تكون ناقصة، وتكون زائدة، وتكون بمعنى (صار)، / و تكون تامة.

والناقصة^(١) على ضربين :

الأول: كقولك : (ما كان زيدٌ قائماً)؛ فهذه مسلوبة المصدر،
ولا تدلّ على الحدث، ولا تعمل في الفضلات من الحال، ولا الظرفين -
عند المحققين -، وأنه لا يجوز حذف منصوبها، ولا يُبنى [منها]^(٢) ما
لم يسمّ فاعله، وأنها يجوز حذف نون مستقبلها في بعض الأحوال^(٣).

الثاني^(٤): كقولك : (ما كان زيدٌ قائم) - بالرفع - على إسناد الفعل

= وشرح شواهد المغني ٧٣٢/٢، وديوان امرئ القيس ١٨٥، وملحق ديوان عمرو بن
معدى كرب ٢٠٠ .

(١) في ب : فالناقصة .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) يجوز حذف نون المضارع بشرط أن يكون مجزوماً بالسكون، وألا يليه ساكن،
ولا ضميرٌ متصل، وألا يكون موقوفاً عليه، نحو : ﴿ وَلَمْ أَكُ بَعِيًّا ﴾ [مرم: ٢٠].

يُنظر : أوضح المسالك ١/١٩١، والتصريح ١/١٩٦، والأشموقي ١/٢٤٥ .

(٤) وبعضُ النحاة يفردها بالذكر، ويجعلها قسماً قائماً بنفسه؛ «لأنّ لها أحكاماً

تفرد بها وتخالف فيها الناقصة؛ وذلك أن اسم هذه لا يكون إلا مضمراً، وتلك

يكون اسمها ظاهراً ومضمراً؛ والمُضَمَّرُ هُنَا لا يعود إلى المذكور، ومن تلك يعود =

إلى ضمير الشّان والقصة^(١)، والجملة بعده خير؛ كما إذا وقع المبتدأ والخبر بعده مرفوعين^(٢)، ومنه قولُ الشّاعر :

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ وَأَخْرُ مُنِ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ^(٣)

فهذه الجملة لا يجوز أن تتقدّم على (كان)، ويجوز في الأولى؛ وهذه

= إلى مذكور؛ ولا يُعطف على هذا الضّمير، ولا يؤكّد، ولا يبدل منه، بخلاف تلك؛ ولا يكون الخبر هنا إلا جملة على المذهب، وتلك يكون خبرها جملة ومفردًا؛ والجملة في خير هذه لا تفتقر إلى عائد يعود منها إلى المخبر عنه، وفي تلك يجب أن يكون فيها عائد؛ فلما خالفتها في هذه الأحكام جعلت قسمًا قائمًا بنفسه .

وقد كان ابن درستويه يذهب إلى أنّ هذا القسم من قبيل التامة التي ليس لها خير، ولا تفتقر إلى مرفوع». شرح المفصل ١٠١/٧ .

ويُنظر : أسرار العربيّة ١٣٥، وابن التّائظم ١٣٩ .

(١) في أ : الصّفة، وهو تحريف .

(٢) في ب : فرعين، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للعجير السّلوليّ .

والشّاهد فيه : (كان النَّاسُ نِصْفَانِ) حيث جاء اسم (كان) ضمير الشّان، وخبرها الجملة الاسميّة (النَّاسُ نِصْفَانِ) .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٧١/١، ونوادر أبي زيد ١٥٦ - وفيه (كان النَّاسُ

نِصْفَانِ) ولا شاهد فيه على هذه الرواية -، والجملة ٥٠، واللمع ٨٩، وأمالي ابن

الشّجري ١١٦/٣، وأسرار العربيّة ١٣٦، وكشف المشكل ٣٢٤/١، وشرح

المفصل ٧٧/١، ١١٦/٣، ١٠٠/٧، وابن التّائظم ١٣٩، وتخليص الشّواهد ٢٤٦،

وشعره - ضمن مجلّة المورد، المجلّد الثامن، العدد الأوّل - ٢٢٥ - وفيه (نصفين)

بدل (نصفان) ولا شاهد فيه على هذه الرواية - .

لا تحتاج فيها إلى عائِد، وتحتاج في الأخرى .

والتامة تتميِّز^(١) عن الناقصة بأشياء :

منها : أنّها تحتاج^(٢) إلى اسم واحد يكون فاعلاً، وأنّها فعل حقيقيّ يدلّ على الزّمان والحَدَث، كالحَدوث^(٣) والوُقوع .

ومنها : أن يستعمل منها المصدر المنصوب؛ كقولك : (كان، يكون، كوناً) بمتزلة حدث، حُدوثاً، ومنه^(٤) قولُ الشاعر :

/ إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ^(٥)

وأما الزائدة فإنّها لا تحتاج إلى اسمين، ولا إلى اسم واحد؛ فهي تقع [في]^(٦) وسط الكلام وآخره لا أوله؛ ولا يتصرّف فيها بمستقبل^(٧) ولا أمرٍ،

(١) في أ : قسمين، وهو تحريف .

(٢) في أ : يحتاج، وهو تصحيف .

(٣) في أ : كالحَدَث .

(٤) لعلّ الضمير في (ومنه) يقصد به مجيء (كان) تامة، وإن كان في ظاهره يجعل البيت غير موافق لما قبله في الاستشهاد .

(٥) هذا بيت من الوافر، وهو للرّبيع بن ضبّع الفزاريّ .

والشاهد فيه : (إذا كان الشّتاء) حيث جاءت (كان) تامة بمعنى (حَدَثَ) .

يُنظر هذا البيتُ في : الجمل ٤٩، والأزهيّة ١٨٤، وأسرار العربيّة ١٣٥، وشرح التّسهيل ٣٤٢/١، والبسيط ٧٣٩/٢، واللّسان (كون) ٣٦٥/١٣، وشرح شذور الذهب ٣٣٢، والهمع ٨٢/٢، والخزانة ٣٨١/٧، والدّرر ٦٠/٢ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٧) في ب : لا بمستقبل .

ولا نهي، ولا اسم فاعلٍ .

وتستعين زيادتها إذا وقعت بين (ما) وفعل التعجب، نحو : (ما كان

أحسنَ زيداً)^(١)، وبين الجارّ والمجرور، كقول الشاعر :

سَرَاةُ بَنِي [أَبِي] ^(٢) بَكَرٍ تَسَامَى عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ ^(٣)

[وَ نَدَّر] ^(٤) زيادتها بلفظ المضارع، كقول أمِّ عَقِيل ^(٥) :

(١) وتستعين زيادتها - أيضاً - إذا وقعت بين المسند والمسند إليه، كقوله : (أو نبيّ

كان موسى ؟) . ابن التّائظم ١٣٩، ١٤٠ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، ولم أقف على قائله .

و (سراة) جمع سري : الماجد الشّريف . و (تسامى) : أصله تتسامى، والمسوّمة:

الخيّل التي جعلت لها علامة ثم تُركت في المرعى . و (العِراب) : هي خلاف

البراذين والبخاتي .

والمعنى : إنّ سادات بني أبي بكر ليركبون الخيول العربيّة التي جعلت لها علامة تتميز

بها عمّا عداها من الخيول .

والشّاهد فيه : (على كان المسوّمة) حيث زاد (كان) بين الجارّ والمجرور .

يُنظر هذا البيت في : اللّمع ٨٩، والأزهية ١٨٧، وأسرار العربيّة ١٣٦، وشرح المفصّل

٩٨/٧، وشرح الكافية الشّافية ٤١٢/١، وابن التّائظم ١٤٠، ووصف المباني ٢١٨،

واللسان (كون) ٣٧٠/١٣، وتخليص الشّواهد ٢٥٢، والخزّانة ٢٠٧/٩ .

(٤) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق .

(٥) هي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، أم عليّ بن أبي طالب - رضي الله

عنه - : أسلمت، وهاجرت إلى المدينة، وتوفيت بها؛ كانت ذات صلاح ودين،

ورأوية من روايات الحديث؛ وهي أوّل هاشميّة ولدت هاشميّاً .

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ جَلِيلٌ^(١)

وَشَدَّ زِيَادَةً (أَصْبَحَ) وَ ([أَمْسَى]^(٢)) فِي قَوْلِهِمْ: (مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا،
وَمَا أَمْسَى أَذْفَأَهَا!)^(٣).

وَالَّتِي بِمَعْنَى (صَارَ)، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
ثُمَّ كَانُوا^(٥) كَانَتْهُمْ وَرَقٌّ جَا — فَاَلَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالِدَبُورُ^(٦)

= يُنظر: الاستيعاب ٤/٤٤٥، ٤٤٦، وسير أعلام النبلاء ٢/١١٨، وأعلام النساء ٤/٣٣.
(١) في ب: خليل، وهو تصحيف.

وهذا البيت من الرجز المشطور، وبعده:

إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلٌ

(وماجد): كريم. و(شمال): هي ريح تهب من ناحية القطب. و(بليل) رطبة نديّة. والشاهد فيه: (أنت تكون ماجد) حيث زيد المضارع من (كان) بين المبتدأ وخبره، والمشهور الزيادة بلفظ الماضي؛ لأن الماضي شبيه بالحرف لبناؤه، والحرف يقع زائداً في المشهور.

يُنظر هذا البيت في: شرح التسهيل ١/٣٦٢، وابن النّاطم ١٤٠، وتخليص الشواهد ٢٥٢، وابن عقيل ١/٢٧٠، والمقاصد النّحوية ٢/٣٩، والتّصريح ١/١٩١، والهمع ٢/٩٩، والأشموئي ١/٢٤١، والخزانة ٩/٢٢٥، ٢٢٦، والدّرر ٢/٧٨.
(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٣) قال ابن مالك بعد أن ذكر هذا القول: (يعنون الدنيا؛ روى ذلك الكوفيون).
شرح الكافية الشّافية ١/٤١٣، ٤١٤.

ويُنظر هذا القول في: ابن النّاطم ١٤٠، وتخليص الشواهد ٢٥٢، والهمع ٢/١٠٠، والأشموئي ١/٢٤١.

(٤) في ب: كقول الشاعر المتقدّم ذكره.

(٥) في أ: ثم صار، وهو تحريف.

(٦) تقدّم تخريج هذا البيت في ص ٥٧٢.

وإذا اجتمع في باب (كان) التناقضة معرفة ونكرة؛ فالاسم المعرفة، والخبر النكرة، كالحكم^(١) في المبتدأ .

وأنت مخيرٌ إذا كانا معرفتين في جعلك أيهما شئت الاسم والآخر الخبر؛ للتساوي في التعريف إلا أن يكون / أحدهما أعرف من الآخر، كالضمير^(٢) مع العلم، والعلم مع المُبهم، والمُبهم مع المعرف بالألف واللام، والألف واللام مع المضاف .

فقولك^(٣): (كان زيدٌ صديقك) أحسن من قولك: (كان صديقك زيداً)، وعلى ذلك يُقاسُ الباقي .

ويكونان مختلفين؛ أحدهما معرفة، والآخر نكرة؛ فإن كان الكلام نُثراً لم يكن الاسم إلا معرفة، وإن كان شعراً جاز أن يجعل^(٤) الاسم [نكرة]^(٥) والخبر معرفة للضرورة، كقول حسّان بن ثابت [رضي الله عنه]^(٦):

كَأَنَّ سَيْبَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرْزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ^(٧)

= والشاهد فيه هنا : (ثم كانوا كأنهم) حيث جاءت (كان) بمعنى (صار) .

(١) في أ : كالحلم، وهو تحريف .

(٢) في ب : كالمضمر .

(٣) في أ : كقولك .

(٤) في أ : تجعل .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) هذا بيتٌ من الوافر .

وفي هذا البيت ثلاث روايات:

رفعُ (العسل) و (المزاج)؛ وهذا على ضمير الشَّان والقِصَّة^(١).

= و (السَّيِّئة) : الخمر الَّتِي تُسَبُّ، أَي : تُشْتَرَى؛ ورواه الأَعلم : (كَأَنَّ سُلَافَةَ)
والسُّلَافَةَ : الخمر، أو خُلَاصَةَ الخمر، أو ما سَالَ مِنَ العَنَبِ قَبْلَ العَصْرِ؛ وذلك
أَخْلَصَهَا؛ وروي - أَيْضاً - : (كَأَنَّ حَبِيئَةَ) والحَبِيئَةُ هِيَ : الخمر المَخْبَأَةُ
المَضْنُونُ بِهَا . و (بَيْتُ رَأْسِ) : مَوْضِعُ البَشَامِ، وَقِيلَ رَأْسُ : اسْمُ حَمَارٍ مَعْرُوفٍ .
يُنظَرُ هَذَا البَيْتُ فِي : الكِتَابِ ١/٤٩، والمَقْتَضِبِ ٤/٩٢، والأَصُولِ ١/٦٧، ٨٣،
والجَمَلِ ٤٦، والمَحْتَسِبِ ١/٢٧٩، والمَقْتَصِدِ ١/٤٠٤، وشرح المَفْصَلِ ٧/٩٣، وشرح
التَّسْهِيلِ ١/٣٥٦، والمَغْنِيِّ ١/٥٩١، والخَزَانَةِ ٩/٢٢٤، والذِّبْيَانِ ١/١٧ .

(١) وهو مذهب السِّيرافيِّ وغيره، على أن اسم (يكون) ضمير الأمر والشَّان، وما
بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في محلِّ نصب خبر (يكون) .

وأجاز ابن هشام اللِّخميُّ، والسِّيرافيُّ، وابن السِّيدِ أَيْضاً تَخْرِيجاً آخَرَ؛ على أن
يَجْعَلُ اسْمَ (يَكُونُ) ضَمِيرَ (سَبِيئَةَ)، و (مَزَاجَهَا عَسَلٌ) فِي مَوْضِعِ الخَيْرِ؛ أو أن
الخَيْرَ مَقْدَمٌ عَلَيْهَا وهو : (مِنْ بَيْتِ رَأْسِ)، وَجَمَلَةٌ : (تَكُونُ مِنْ بَيْتِ رَأْسِ) صِفَةٌ
أُولَى (لِسَبِيئَةَ)، وَجَمَلَةٌ (مَزَاجَهَا عَسَلٌ) صِفَةٌ ثَانِيَةٌ لَهَا؛ وَعَلَى هَذَيْنِ القَوْلَيْنِ يُقَالُ :
(تَكُونُ) بِالتَّاءِ؛ لِأَنَّ اسْمَهَا سَيَكُونُ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا يَعُودُ إِلَى مُؤَنَّثٍ، فَيَجِبُ تَأْنِيثُ
الفعل له، ولا يجوز تذكيره إلا في الضَّرورة .

وذهب أبو البقاء، وابن السِّيدِ - أَيْضاً - إلى أن (يكون) زائدة، مع كونها
بلفظ المضارع، و (مَزَاجُهَا عَسَلٌ) مبتدأ وخبر .

وخطأ ابن هشام هذا التَّوجِيهَ؛ لِأَنَّ (كان) لا تَزَادُ بلفظ المضارع بقياس؛ ولا
ضَرورة لدعوى ذلك هُنَا .

يُنظَرُ : شرح أبيات سيبويه للسِّيرافيِّ ١/٥١، والإفصاح ٦٢، ٦٣، ٦٤، والمغني
٩١٢، والخزانة ٩/٢٢٤، ٢٢٥ .

ويروى برفع (المزاج) ونصب (العسل)، و(الماء) مرفوع بتقدير فعلٍ،
والتقدير : خالطها ماء^(١).

الثالثة: ما عليه البيت^(٢)؛ وفيه قولٌ لأبي عليّ الفارسيّ يخرجُه^(٣) من
حيز الضّرورة، قال^(٤): «مزاجها ينتصب^(٥) على الظرف^(٦) تشبيهاً، وإذا
كان ظرفاً لم ينتصب^(٧) بـ(كان) وجرى مجرى: عندك^(٨) رجل؛

(١) وهي رواية أبي عثمان المازنيّ، حيث جعل (مزاجها) الاسم، ونصب (عسلاً) على
الخبر؛ فقال: «يكون مزاجها عسلاً، ورفع (ماء) بفعل مضمر دلّ عليه الكلام،
كأنه قال: وخالطها ماء».

يُنظر: المقتضب ٩٢/٤، وشرح أبيات سيبويه للسّيرافيّ ٥١/١، والمقتصد ٤٠٤/١،
والإفصاح ٦٤، والخزانة ٢٢٧/٩، والحلّل في شرح أبيات الجُمْل ٤٩ .

(٢) أي: نصب (مزاجها) خبراً لـ(كان) مقدّماً، وهو معرفة، ورفع (عسل) وما
عُطف عليه اسماً لـ(كان) مؤخّراً مع كونه نكرة .

يُنظر: الكتاب ٤٧/١، وتحصيل عين الذهب ٧٨، وشرح أبيات سيبويه للسّيرافيّ
٥٠/١، ٥١، والإفصاح ٦٣، والخزانة ٢٢٦/٩، ٢٨١ .

وهُنالك تحريجٌ آخر على هذه الرواية على أنّ الشّاعر أراد (مزاجاً لها) فنوى
بالإضافة الانفصال، فأخبر بنكرة عن نكرة .

يُنظر: الحلّل في شرح أبيات الجُمْل ٤٨، والخزانة ٢٨٣/٩ .

(٣) في أ: تخريجه .

(٤) لم أجد هذا القول فيما وقفت عليه من كتب لأبي عليّ الفارسيّ .

ويُنظر: شرح الجُمْل لابن بابشاذ جـ ١/١ ق ٥٠/أ، والحلّل في شرح أبيات الجُمْل
٤٨، والمغني ٩١٢، والخزانة ٢٨٣/٩، ٢٨٤ .

(٥) في ب: نصب .

(٦) في ب: الظرفيّة .

(٧) في ب: ينصب .

(٨) في أ: كان عندك .

فكأنه يقول: يكون غسل وماء [في] ^(١) [مزاجها] « .

[١/٩٥]

[أو هو] ^(٢) منصوبٌ بـ(كان)/ نفسها؛ وهو معرفة بمنزلة [قولك] ^(٣): حالها أو جملة؛ و(العسل) و(الماء) جنسان؛ فلم يُرد غسلًا من الأعرسال ولا ماءً من المياه؛ فصار ^(٤) في حكم المعرفة، ومنه قول الآخر: قَفِي قَبْلَ التَّفْرِقِ يَا ضِبَاعًا وَلَا يَكُ مَوْفٌ مِّنْكَ الْوَدَاعَا ^(٥) فلما نعت (الموقف) بـ(منك) تقرّب من المعرفة، و(منك) متعلق باستقرار محذوف .

وَالْبَاءُ تَخْتَصُّ بِلَيْسَ فِي الْخَبَرِ كَقَوْلِهِمْ : لَيْسَ الْفَتَى بِالْمُحْتَقَرِّ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهما السياق .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهما السياق .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهما السياق؛ وهي من شرح الجمل لابن بابشاذ .

(٤) في كلتا النسختين : فصار؛ والأولى إثبات ألف الاثنين في الفعل؛ لأنّ الحديث عن العسل والماء.

(٥) هذا بيت من الوافر، وهو للقطامي .

و(ضبعا): ترخيم ضُباعة : اسم امرأة؛ وهي : ضُباعة بنت زفر بن الحارث الكلبي .

والشاهد فيه: (ولا يكُ موقفٌ منك الوداعا) حيث جعل اسم (يكُ) نكرة وهو (موقف) وخبرها معرفة وهو (الوداعا)؛ وهذا يجوز في ضرورة الشعر فقط، وحسن ذلك وصف (الموقف) بالجارّ والمجرور الذي هو (منك)؛ والتقدير : موقفٌ كائنٌ منك؛ والنكرة إذا وصفت قربت من المعرفة .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/٢٤٣، والمقتضب ٤/٩٤، والأصول ١/٨٣، والجمل ٤٦، واللّمع ٨٧، وشرح المفصل ٧/٩١، وشرح التسهيل ١/٣٥٦؛ والمغني ٥٩١، والهمع ٢/٩٦، والخزانة ٩/٢٨٤، والديوان ٣٧ .

(ليس) لا نظير له في (١) الأفعال؛ لأنه فعلٌ ثلاثيٌّ، ياؤه ساكنةٌ؛ ويختص (٢) بدخول (الباء) في خبره، كقوله تعالى: ﴿الَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ (٣)؛ فالجارُّ والمجرور في موضع نصب (٤).

وقد تُراد هذه الباء في خبر (كان) إذا دخل عليها (ما)، كقولك: (ما كان زيدٌ بخارج) فإن عطف على الخبر (٥) جاز في المعطوف الجرُّ على اللفظ، كقولك: (ليس زيدٌ بكتابٍ ولا فقيهٍ)، والتَّصْبُ على الموضع (٦)، كقول الشاعر:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشْرٌ فَأَسْحَجُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا (٧)

(١) في أ: من .

(٢) أي: عن بقية الأفعال لا مطلقاً .

(٣) من الآية: ١٧٢ من سورة الأعراف .

(٤) وهو خبرٌ ليس .

(٥) أي: خبر ليس المجرور بـ (الباء) .

(٦) فتجرَّ (فقيه) عطفاً على لفظ (كتاب)، وتنصب (فقيه) عطفاً على موضع كاتب .

(٧) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لعقبة الأسدِي .

(و) معاوي () : ترخيم معاوية بن أبي سفيان . و (أسحج) : أرفق وسهّل .

والشاهد فيه () : (ولا الحديد) حيث عطف على خبر ليس المجرور بالتَّصْبِ، وهذا العطف على الموضع .

يُنظر هذا البيتُ في: الكتاب ٦٧/١، والمقتضب ٣٣٨/٢، ١١٢/٤، وسرّ صناعة الإعراب ١٣١/١، وأمالِي القالي ٣٦/١، والإنصاف ٣٣٢/١، وشرح المفصل ٩/٤، ورسف الملباي ٢٠٢، واللّسان (غمر) ٣٨٩/٥، والمغني ٦٢١، والخزانة ٢٦٠/٢ .

بَابُ مَا الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ^(١)

[٩٥ / ب] / وَمَا الَّتِي تَنْفِي كَلَيْسَ النَّاصِبَةَ فِي قَوْلِ سُكَّانِ الْحِجَازِ قَاطِبَةً
فَقَوْلُهُمْ : مَا عَامِرٌ مُوَافِقًا كَقَوْلِهِمْ : لَيْسَ سَعِيدٌ صَادِقًا

(ما) في لغة أهل الحجاز ترفع الاسم وتنصب الخبر إذا كان الخبر مؤخرًا منفيًا؛ لأنهم شبهوها بـ (ليس)، نحو قوله تعالى : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٢)، وقوله تعالى : ﴿مَا مِنْ أُمَّةٍ نَكَّهَتْ﴾^(٣).

وفي لغة بني تميم لا تعمل شيئًا، فيرفع ما بعدها بالابتداء والخبر؛ فهي عندهم كحروف الاستفهام الداخلة على الاسم والفعل^(٤)؛ فليس عملها في أحدهما بأولى من الآخر .

وشبَّهها بـ (ليس) من ثلاثة أوجه؛ وهي:

دخولها على المبتدأ والخبر، وكونها^(٥) للتنفي، وكون التنفي نفي حال .
ومن شرط إعمالها : فقدان الزيادة^(٦)، وبقاء التنفي^(٧)؛ فإن وُجدت

(١) في أ : التي بمعنى ليس .

(٢) من الآية : ٣١ من سورة يوسف .

(٣) من الآية : ٢ من سورة المجادلة .

(٤) ولأن (ما) حرف غير مختص؛ لدخوله على الاسم، نحو : (ما زيدٌ قائم)، وعلى الفعل، نحو : (ما يقوم زيد) وما لا يختصّ فحقه ألاّ يعمل . ابن عقيل ٢٧٩/١ .

(٥) في أ : كونها .

(٦) في ب : الزائدة .

(٧) وتأخير الخبر . يُنظر : ابن النّاطم ١٤٥ .

قبل (إن)، كقول الشاعر :

بَنِي غَدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيْفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ خَزَفٌ^(١)

بطل العمل لضعف شبهها بـ (ليس) .

ومثى انتقض النفي بحرف الاستثناء^(٢)، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ

إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾^(٣)؛ بطل عملها لبطلان معناها .

ولا يجوز^(٤) تقديم [معمول]^(٥) خيرها على اسمها إلا إذا كان ظرفاً

(١) هذا بيت من البسيط، ولم أقف على قائله .

و (غدانة) : حي من يربوع . و (صريف) : الفضة . و (خزف) : فخار .

والشاهد فيه : (ما إن أنتم ذهب) حيث زيدت (إن) بعد (ما) فبطل عملها .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحفاظ ٢١٤/١، وابن الناظم ١٤٥، واللسان

(صرف) ١٩٠/٩، والجنى الداني ٣٢٨، وتخليص الشواهد ٢٧٧، والمقاصد

النحوية ٩١/٢، والتصريح ١٩٦/١، والجمع ١١٢/٢، والأشموقي ٢٤٧/١،

والخزانة ١١٩/٤ .

(٢) الذي هو (إلا) .

(٣) من الآية : ١٤٤ من سورة آل عمران .

(٤) لا يجوز تقديم خيرها على اسمها؛ لأن (ما) عامل ضعيف لا قوة لها على شيء من

التصرف؛ فلذلك لم تعمل حال تقدم خيرها على اسمها إلا فيما ندر من قول

الفرزدق :

فَأُضْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

ينظر: ابن الناظم ١٤٦ .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهما السياق؛ وهي من ابن الناظم .

[١/٩٦]

/أو حرف جرّ؛ تقول : (ما زيدٌ أكلاً طعامك) ولو قدّمت (الطّعام) على (زيد) لم يجز [إلا أن]^(١) ترفع الخبر، [نحو]^(٢) : (ما طعامك زيدٌ آكل)،
ومنه قولُ الشّاعر :

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا^(٤) الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِيٍّ وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مَنِيٍّ أَنَا عَارِفٌ^(٣)
وتقولُ : (ما عندك زيد مقيماً، و ما بي أنت معنياً) - بالتّقديم^(٥)؛

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لمزاحم بن الحارث العقيليّ .

(و) تعرّفها) : تطلب معرفتها، وأسأل الناس عنها . (ومني) : مكانٌ معروف قريبٌ من مكّة .

والشّاهد فيه : (ما كلٌّ مَنْ وافى منى أنا عارف) على رواية نصب (كلٌّ) حيث أبطل الشّاعر عمل (ما) التّافية فرفع بعدها المبتدأ والخبر جميعاً؛ وهما : (أنا عارف)؛ لأنّ معمول الخبر - وهو : (كلٌّ مَنْ وافى منى) قد تقدّم على المبتدأ؛ وهذا المعمول ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً .

ويجوز على رواية رفع (كلٌّ) أن تكون (ما) مهملة، وأن تكون عاملة؛ لأنّه لم يتقدّم فيها معمول الخبر .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٧٢/١، والخصائص ٣٥٤/٢، وابن النّاظم ١٤٧، واللّسان (عرف) ٢٣٧/٩، وأوضح المسالك ٢٠١/١، والمقاصد النّحوية ٩٨/٢، والتّصريح ١٩٨/١، والأشباه والتّظائر ٢٣٣/٢، والأشموقيّ ٢٤٩/١ .

(٤) في أ: أتعرّفها.

(٥) أي : تقدّم معمول خبر (ما) على اسمها؛ أجازوا ذلك في الظّرف والجارّ والمجرور .

ابن النّاظم : ١٤٧ .

لأنَّ الظَّرْفَ والجارَّ والمجرور [يتوسَّعُ بهما في الكلام ما لا] ^(١) يتوسَّعُ بغيرهما .
ولا يجوز نصب المعطوف بـ (لكن) و لا بـ (بل) على خبر
(ما) ؛ لأنَّ المعطوف بهما موجب ، و (ما) لا يَنْصَبُ الخَيْرَ [إلاَّ] ^(٢) إذا
كان منفيًّا ^(٣) .

فإذا عطف بهما على خير (ما) و جب رفع المعطوف ؛ لكونه خير
مبتدأ محذوف ، تقول : (ما زيدٌ قائماً بل قاعد) و (ما عمرو شجاعاً
لكن ^(٤) كريم) .

المعنى : بل هو قاعد ، ولكن هو كريم .

وقد تُزاد (الباء) الجارّة في الخبر بعد (ما) ؛ توكيداً للنفي ، كقوله
تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِعَاقِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(٥) .
وقد تُزاد في الخبر بعد (لا) ، كقولك : (لا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ ^(٦) التَّارُ) ^(٧) .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) في كلتا النسختين : نفيًّا ، والصَّواب ما هو مثبت كما في ابن النّاطم ١٤٨ .

(٤) في كلتا النسختين : بل ، والصَّواب ما هو مثبت ؛ كما يتّضح من تفسير الشّارح
فيما بعده .

(٥) من الآية : ١٣٢ من سورة الأنعام .

(٦) في ب : بعد .

(٧) هذا الشّاهد من خطبة لأبي بكر الصّدّيق - رضي الله عنه - .

يُنظر : تاريخ الطّبريّ ٢٢٥/٣ .

وفي هذا الشّاهد قولان :

أحدُهما : أنَّ قوله (بخير) خير (لا) ، و (بعده) صفة الخبر ، والباء بمعنى في .

وُتَزَادَ بَعْدَ (لَمْ) ^(١)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ [وَلَمْ يَعْزِمْ مَخْلَقَهُنَّ] ^(٢) يَقَادِرُ ^(٣)، وَمِنْهُ ^(٤) قَوْلُ الشَّاعِرِ :
/ دَعَانِي أَحْيِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدٍ ^(٥)

[٩٦ / ب]

= والثَّانِي : أَنْ (بَعْدَهُ) صِفَةٌ اسْمٌ (لَا)، وَ (بَخِيرٌ) خَيْرُهُ مَقْدَمٌ، وَالبَاءُ زَائِدَةٌ،
والتَّقْدِيرُ : لَا خَيْرَ بَعْدَهُ النَّارُ خَيْرٌ .
يُنْظَرُ : اللَّبَابُ فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ ٢٤٦/١ .
(١) فِي أ : كَمْ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

وَقَدْ أورد ابن مالك هذه الآية فقال : «ومثال دخولها بعد (أن) المسبوقة — (أو
لَمْ يَرَوْا)، قَوْلُهُ تَعَالَى ... وَذَكَرَ الْآيَةَ، ثُمَّ قَالَ : وَهَذَا مِنْ إِجْرَاءِ الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ
فِي مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَى : ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ﴾ أَوْ لَيْسَ اللَّهُ». شرح التسهيل ٣٨٣/١ .
(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ أ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : ٣٣ مِنْ سُورَةِ الْأَحْقَافِ .

(٤) هَذَا مِثَالٌ دَخُولِهَا بَعْدَ نَفْيِ فِعْلِ نَاسِخٍ لِلْإِبْتِدَاءِ .

(٥) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِذُرَيْدِ بْنِ الصَّمَّةِ .

وَ (الْقُعْدُدُ) : الْجَبَانُ اللَّئِيمُ، الْقَاعِدُ عَنِ الْمَكَارِمِ وَالْخَامِلُ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : (لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدٍ) حَيْثُ دَخَلَتْ الْبَاءُ الزَّائِدَةُ عَلَى مَفْعُولٍ (وَجَدَ)
الثَّانِي؛ لِنَفْيِ النَّاسِخِ .

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : شرح التسهيل ٣٨٣/١، وَابْنُ التَّائِبِ ١٤٩، وَاللِّسَانُ (قَعْدُ)
٣٦٢/٣، وَتَخْلِيصُ الشُّوَاهِدِ ٢٨٦، وَالْمَقَاصِدُ التَّحْوِيَّةُ ١٢١/٢، وَالتَّصْرِيحُ ٢٠٢/١،
وَالهَمْعُ ١٢٧/٢، وَالْأَشْمُوئِيُّ ٢٥١/١، وَالدِّيَوَانُ ٤٨ .

فصل

[(ما) كلمة]^(١) تُستعمل^(٢) اسماً وحرفاً؛ وأقسامها عشرة:

خمسة منها أسماء، وخمسة [منها]^(٣) حروف .

فالأسماء هي: أن تكون استفهاماً، كقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ

تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإَيْدِي ﴾^(٤)، أو شرطاً، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ

يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾^(٥)، أو تعجباً، كقوله تعالى ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾^(٦)، أو

بمعنى الذي، كقوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾^(٧)، أو نكرة

موصوفة، كقول ابن دُرَيْدٍ^(٨):

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) في أ : وتستعمل .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٤) من الآية : ٧٥ من سورة ص .

(٥) من الآية : ١٩٧ من سورة البقرة .

(٦) من الآية : ١٧٥ من سورة البقرة .

(٧) من الآية : ٩٦ من سورة النحل .

(٨) هو : محمد بن الحسن بن دُرَيْدٍ، أبو بكر الأزديّ، اللّغوي : وُلد بالبصرة سنة

(٢٢٣هـ) ، ونشأ بعمّان، وتنقل في الجزائر البحريّة ما بين البصرة وفارس؛ وطلب

الأدب، وعلم النحو واللّغة؛ كان من أحفظ النّاس، وأوسعهم علماً، وأقدرهم

على الشّعري؛ ومن مصنّفاته : الجمهرة، والاشتقاق، والملاحن، والمقصورة؛ توفي

سنة (٣٢١هـ) .

فَكُلُّ مَا لَاقَيْتُهُ مُغْتَفَرٌ فِي جَنْبِ مَا أَسَارَهُ شَحَطُ النَّوَى^(١)
والحروف: إذا كانت نافية بمعنى (ليس)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ
تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٢).

أو كAFFة؛ وهي التي تدخل على (رُبَّ)^(٣)، [كقوله تعالى: ﴿رُبَّمَا
يُودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٤)]^(٥)، و (إِنَّ) وأحوالها^(٦).

أو زائدة؛ وتقع كثيراً بين الجارّ والمجرور، كقوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَةٍ مِّنْ

= يُنظر: مراتب التحوين ١٣٥، وإنباه الرواة ٩٢/٣، وإشارة التعيين ٣٠٤، وبُغية
الوعاة ٧٦/١.

(١) هذا بيت من الرجز .

و(مغتفر) أي: متجاوز عنه متروك .

و(أساره): أبقى له؛ والسؤر مهموز: البقية من الشيء . و(الشحط): البعد .
و(النوى): التفرق والبعد .

والتمثيل به في: (فكل ما لاقيته) على أن (ما) نكرة موصوفة، أي: فكل شيء
لاقيته مغتفر .

يُنظر هذا البيت في: شرح مقصورة ابن دُرَيْد ٢٣، وديوان ابن دُرَيْد ١١٦ .

(٢) من الآية: ٧ من سورة آل عمران .

(٣) أي: التالية لـ(رُبَّ) فتكفها عن طلب الاسم، وتوقع بعدها الفعل .

(٤) من الآية: ٢ من سورة الحجر .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٦) فتكفها عن نصب المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾
[الأنبياء: ١٠٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [التساء: ١٧١].

اللّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴿١﴾؛ وقد زيدت بين (قَدْ) والفعل في رواية من روى (٢) قولَ

الشّاعر :

وَقَدْ مَا هَاجَنِي فَازْدَدْتُ شَوْقًا بُكَاءُ حَمَامَتَيْنِ تَجَاوَبَانِ (٣)

أي : وقد هاجني .

أو مهية لإعمال اسم^(٤)، أو فعل، أو حرف، لِمَا [لَمْ]^(٥) يكن له من العمل / والاتصال، كـ (إذ ما)^(٦)، و (حيثما) فلولاها لم يكونا من أدوات الشرط، وقلما يفعل ذلك؛ فبدخولها جاز أن تلي الفعل، و﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٧) فيها أتى الفعل بعد (رُبَّ) أيضاً .

[١ / ٩٧]

(١) من الآية : ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٢) وهي رواية أبي الحسن الأخفش .

يُنظر : الكامل ١/١٩١، والعقد الفريد ٥/٤١٤ .

(٣) هذا بيت من الوافر، وهو لجحدَر بن معاوية المحرزيّ .

والشّاهد فيه: (وَقَدْ مَا هَاجَنِي) حيث زيدت (ما) بين (قد) والفعل على هذه الرواية.

يُنظر هذا البيت في : الوحشيات ١٨٣، والكامل ١/١٩١، والعقد الفريد ٥/٤١٤،

وأمالى القالي ١/٢٨٢، والتذكرة الحمدونيّة ٨/١٥، والحماسة البصريّة ٢/٩٨،

وشرح شواهد المغني ١/٤٠٨، وشعره — ضمن شعراء أمويّون — ١/١٨٤ .

وهناك رواية أخرى في البيت : (وَقَدِّمًا) ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٤) في ب : الاسم .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٦) في ب : كإذ .

(٧) من الآية : ٢ من سورة الحجر .

واختلف في [(ما)] ^(١) المصدرية [التي تقدّر هي وما عملت فيه بالمصدر] ^(٢)؛ لالتصّالها بالفعل، كقولك: (أعجبنى ما صنعت) تقديره: أعجبنى صنعك .

ف قيل فيها ^(٣): اسم .

وقيل: حرف ^(٤) .

والأوجه أنّها اسم .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) في أ: فيهما .

(٤) القول باسميتها مذهب الأخفش، وابن السّراج، وجماعة من الكوفيين؛ ففتقر إلى ضمير .

وعند سيبويه، والمبرد، وجمهور البصريين، أنّها حرف؛ فلا يعود عليها ضمير من صلتها .

يُنظر: الكتاب ٣٢٦/٢، ١١/٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٩٦، والمقتضب ٢٠٠/٣، والأصول ١/١٦١، وشرح الرّضويّ ٢/٥٤، ورتف المباني ٣٨١، والجني الدّاني ٣٣٢، والمغني ٤٠٢، والهمع ١/٢٨١ .

بَابُ النَّدَاءِ

وَنَادٍ مَنْ تَدْعُو بَيًّا أَوْ بَأْيَا أَوْ هَمْزَةً أَوْ أَيَّ وَإِنْ شِئْتَ هَيَّا

النِّدَاءُ: أحد معاني الكلام؛ وهو: ما يتألف من حرف واسم؛ وهو منفردٌ بهذا التَّأْلِيفِ^(١)؛ وجاز ذلك لكون^(٢) حرف النِّدَاءِ نَائِبًا عن الفعل، فتنزَّل^(٣) منزلة الكلام المؤتلف من اسم وفعل^(٤).

وقال أبو عليِّ الفارسي^(٥): «النِّدَاءُ خَبْرٌ من وجه، وغير خبيرٍ من وجه؛ لأنَّه مع الصِّفَاتِ بمترلة الأخبار، ومع غير الصِّفَاتِ بمترلة [غير^(٦)] الأخبار؛ فإذا قلت لإنسان: (يا صادق) أو (يا كاذب) صلح أن يُجاب هذا بصدق، أو كذب؛ فكان خبرًا من هذا الوجه؛ وليس كذلك إذا قلت: (يا زيد) و (يا عمرو)».

وحروف النداء خمسة^(٧)؛ وهي: (يا) و (أيا) و (أي) و (هيا) و (الهمزة). [٩٧ / ب]

(١) قال ابن يعيش ٢٠/١: «لم يُفد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد وهو النداء خاصَّة؛ وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل؛ ولذلك ساغت فيه الإمالة». ويُنظر: الفصول الخمسون ١٥٠، وحاشيته.

(٢) في كلتا النسختين: كون. والمعنى يتطلَّب وجود اللام.

(٣) في ب: فتزلت.

(٤) قال الأنباري في أسرار العربية ١٥: «لأنَّ التَّقْدِيرَ في قولك: (يا زيد) أدعو زيدًا، وأنادي زيدًا؛ فحصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدَّرة».

(٥) لم أجد هذا القول فيما وقفتُ عليه من كتب لأبي عليِّ الفارسي.

(٦) ويُنظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ج١/ق١١٧/أ.

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب.

(٧) نصَّ عليها سيويه ٢٢٩/٢. ويُنظر: المقتضب ٢٣٣/٤، والأصول ٣٢٩/١.

وزاد الكوفيون : (آ) و (آي)^(١).

وفي (يا) خِلافٌ بين التَّحويين :

فمنهم مَنْ يذهبُ إلى أنَّها حرف - وهو الأكثر-^(٢).

ومنهم مَنْ يذهبُ إلى أنَّها اسمٌ للفعل^(٣).

فحُجَّةُ الأوَّلين : أنَّها لا تدلُّ على معنىٍ إلَّا في غيرها .

وحُجَّةُ الآخرين : أنَّهم رأوا أنَّ المنصوب والمجرور يقعان^(٤) بعدها،

كقولك : (يا رجلاً) و (يا لزيد)، وأنَّه قد سُمِعَ إمالةُ (يا) والحروف

لا تُمال^(٥).

وكذلك اختلفوا في العامل من^(٦) قولهم : يا عبد الله^(٧).

(١) يُنظر : شرح الكافية الشافية ٣/١٢٨٩، وابن النّاطم ٥٦٥ .

(٢) وهو مذهب جمهور البصريين .

يُنظر : الكتاب ٢/٢٢٩، والمقتضب ٤/٢٣٣، والأصول ١/٣٢٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٨٨، والجنى الدّاني ٣٥٤ .

(٣) وهو أبو عليّ الفارسيّ كما قال ابنُ يعيش ١/١٢٧ : «وكان أبو عليّ يذهبُ في

بعض كلامه إلى أنَّ (يا) ليس بحرف، وإنّما هو اسمٌ من أسماء الفعل» .

وقال المراديّ في الجنى الدّاني ٣٥٥ : «وُنقل عن الكوفيين» .

يُنظر : شرح المفصل ٨/١٢١، وشرح الرّضويّ ١/١٣٢، والارتشاف ٣/١١٧،

والهمع ٣/٣٤ .

(٤) في أ : يقعا .

(٥) يُنظر : شرح المفصل ٨/١٢١ .

(٦) في ب : في .

(٧) يُنظر هذا الخلافُ في : الكتاب ١/٢٩١، ٢/١٨٢، والمقتضب ٤/٢٠٢، =

فمنهم مَنْ يقول: (عبد الله) منصوبٌ بنفس (يا) ^(١).
 ومنهم مَنْ يقولُ: هو منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ لا يظهر؛ كأنه قال:
 (أدعو) أو (أحاطبُ)؛ ولأجل هذا يجعلها بعضهم اسماً للفعل ^(٢).
 فـ (الهمزة) تُستعمل للقريب، نحو: (أزِيدُ أَقْبِلُ)؛ لحفتها ^(٣).

= وأسرار العربية ٢٢٧، والتبيين، المسألة الثمانون، ٤٤٢، وشرح المفصل ١٢٧/١،
 ١٢٠/٨، ١٢١، وشرح التسهيل ٣٨٥/٣، وشرح الرضي ١٣١/١، ١٣٢،
 والارتشاف ١١٧/٣، والهمع ٣٣/٣، والأشعري ١٤١/٣.

(١) نسبة ابن يعيش ١٢٧/١ إلى المبرد؛ وقال الرضي ١٣١/١: «وأجاز المبرد
 نصب المنادى على حرف النداء لسدّه مسدّ الفعل».

والذي في المقتضب ٢٠٢/٤ يخالف ما قيل عنه، ويُوافق القول الثاني.
 وقال السيوطي في الهمع ٣٣/٣، ٣٤: «وذهب بعضهم إلى أن التاصب له حرف
 النداء؛ ثم اختلفوا»:

ف قيل: على سبيل التباينة والعوض عن الفعل؛ فهو على هذا مشبه بالمفعول به
 لا مفعول به.

وقيل: على أن حروف النداء أسماء أفعال بمعنى (أدعو)؛ كـ (أف) بمعنى:
 (أتضجر)، وليس ثم فعلٌ مقدرٌ.
 وقيل: على أنها أفعال».

(٢) وهذا مذهب سيبويه، والمبرد، والجمهور.

يُنظر: الكتاب ٢٩١/١، ١٨٢/٢، والمقتضب ٢٠٢/٤، والهمع ٣٣/٣.

وذكر السيوطي أن بعضهم ذهب إلى أن التاصب للمنادى معنوي. الهمع ٣٣/٣.

(٣) بعد هذا الكلام؛ ذكر الناسخ في (أ) بيت الملحّة سهواً منه؛ وهو:
 وَأَنْصِبْ وَتَوْنٌ إِذْ تُنَادِ النَّكِرَةَ كَقَوْلِهِمْ: يَا نَهْمًا دَعِ الشَّرَّةَ

ومكانه الحقيقي سيأتي - كما في (ب) -.

(وا) للندبة^(١)؛ وهي نداء المتفجع^(٢) عليه والمتوجع^(٣) منه، نحو:
 (وا زيدا) و(واظها) .
 وذهب المبرد^(٤) إلى أن (هيا) و(أيا) للبعيد، و(أي) و(الهمزة)
 للقريب^(٥)، و(يا) لهما .
 وذهب ابن برهان^(٦) إلى أن (هيا) و(أيا) للبعيد، و(الهمزة)
 للقريب، و(أي) للمتوسط، و(يا) للجميع .
 وأجمعوا / على جواز نداء القريب بما^(٧) [للبعيد]^(٨) توكيداً^(٩)،
 وعلى منع^(١٠) العكس^(١١) .

[١ / ٩٨]

- (١) أي : ندبة القريب .
 (٢) في ب : للمتفجع .
 (٣) في ب : للمتوجع .
 (٤) يُنظر : المقتضب ٢٣٣/٤ - ٢٣٥، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣، وابن الناظم
 ٥٦٥، والتصريح ١٦٤/٢، والأشموني ١٣٤/٣ .
 (٥) في أ : القريب .
 (٦) يُنظر : شرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣، وابن الناظم ٥٦٥، والتصريح ١٦٤/٢،
 والأشموني ١٣٤/٣ .
 (٧) في ب : بيا، وهو تحريف .
 (٨) ما بين المعقوفين ساقط من ب .
 (٩) في ب : للتوكيد . ويُنظر : الكتاب ٢٣٠/٢؛ حيث قال : «ويجوز لك أن تستعمل
 هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبك قريباً منك، مقبلاً عليك، توكيداً» .
 (١٠) في أ : على معنى، وفي ب : أو على منع، والتصويب من ابن الناظم ٥٦٥؛ لأن
 العبارة مستفادة منه .

(١١) قال الصبّان في حاشيته على الأشموني ١٣٤/٣ : «أي : لعدم تأني التوكيد =

وقيل : إنَّ (هَيَا) و (أَيَا) و (أَيُّ) و (آ) تُستعملُ للبعيد، وللمستقل في نومه لا غير؛ للزيادة^(١) في لفظها، و (يَا) للبعيد؛ لأنها أمُّ حروف النداء^(٢).

وَأَنْصِبْ وَتَوْنٌ إِذْ تُنَادِ^(٣) النَّكِرَةَ كَقَوْلِهِمْ : يَا نَهْمًا^(٤) دَعِ الشَّرَّهَ
وَإِنْ يَكُنْ^(٥) مَعْرِفَةً مُشْتَهَرَةً فَلَا تُنَوِّنُهُ وَضُمَّ آخِرَةَ
تَقُولُ : يَا سَعْدُ أَيَا^(٦) سَعِيدُ وَمِثْلُهُ : يَا أَيُّهَا الْعَمِيدُ
المنادى: لا يخلو من أن يكون مفردًا نكرةً لم يُقصد به معيّن؛

= في صورة العكس، ومحلّ منعه إذا لم ينزل البعيد منزلة القريب؛ وإلا جاز نداؤه بما للقريب؛ إذ لا مانع منه حينئذ).

(١) في أ: الزيادة .

(٢) وهذا مذهب سيبويه؛ وهو : أنّ الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد. قال في الكتاب ٢/٢٢٩، ٢٣٠ : «فأمّا الاسم غير المنسوب فينبه بخمسة أشياء: بـ (يا) و (أَيَا) و (هَيَا) و (أَيُّ) وبالألِف، نحو قولك : (أحار بن عمرو)؛ إلاّ أنّ الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتهم للشّيء المتراحي عنهم، والإنسان المعروض عنهم الذي يرون أنّه لا يُقبلُ عليهم إلاّ بالاجتهاد، أو التّائم المستقلّ» .

(٣) في متن الملحة ٣٥، وشرح الملحة ٢٥٠ : إنَّ تُنَادِ .

(٤) في متن الملحة ٣٥ : يَا نَبِيهَا .

(٥) في ب : تكن، وهو تصحيف .

(٦) في شرح الملحة ٢٥١ : وَيَا سَعِيدُ .

فهذا^(١) منصوبٌ، ومنه قوله :

يَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلَّا تَلَاقِيَا^(٢)

وكلّ منادى فحقه التّصّب؛ لأنّه مفعولٌ لفعل^(٣) مضمرٌ، تقديره:

(أدعو) أو (أنادي)؛ ولا^(٤) يجوز إظهاره؛ لكون حرف النّداء

كالعوّض منه^(٥).

ولا يُفارقُه التّصّب إلّا إذا كان مفردًا معرفةً؛ فإنّه يبنى على ما كان

يرفع به قبل النّداء، لفظًا أو تقديرًا، كقولك: (يا محمّد) و (يا موسى) .

والوجه في بنائه^(٦): شبهه بالضمير من نحو: (يا أنت) في

التّعريف، والإفراد، وتضمين معنى (أدعوك)؛ فإذا قلت: (يا زيد)

(١) في أ: فهو .

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص .

و (عرضت) : أتيت العروض وهو مكّة والمدينة وما حولهما؛ وقيل : بلغت

العروض؛ وهي جبال نجد . و (نداماي) : جمع ندمان؛ وهو : التّلم المشارب .

والشّاهدُ فيه : (يا راكبًا) حيث نصب المنادى؛ لأنّه نكرة غير مقصودة .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢/٢٠٠، والمقتضب ٤/٢٠٤، والجمل ١٤٨، وشرح

المفصّل ١/١٢٨، وشرح التّسهيل ٣/٣٩١، وابن النّاطم ٥٦٨، وشرح شذور

الذّهب ١٠٩، وابن عقيل ٢/٢٣٧، والتّصريح ٢/١٦٧، والخزانة ٢/١٩٤ .

(٣) في ب : بفعل .

(٤) في أ : فلا .

(٥) ولا يُجمع بين العوّض والمعوّض منه .

(٦) ذكر الشّارح وجهًا؛ وهناك وجهٌ آخر؛ وهو : أنّه أشبه الأصوات؛ لأنّه صار غاية

ينقطع عندها الصّوت، والأصوات مبنية، فكذلك ما أشبهها . أسرار العربيّة ٢٢٤ .

ويُنظر : شرح المفصّل ١/١٢٩، وابن النّاطم ٥٦٧ .

كَأَنَّكَ / قُلْتَ : (يا أنت)، قال الرَّاجِزُ :

يَا أَبَجَرَ بْنَ أَبَجَرَ يَا أَتْنَا أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا^(١)

وُحْصَ بِالضَّمَّةِ؛ لِأَنَّهَا حَرَكَةٌ لَا تَلْتَبِسُ^(٢) بِحَرَكَةِ مُضَافٍ إِلَيْهِ .

فَإِنْ كَانَ نَكْرَةً مَقْصُودَةً فَيُنْبِئُ عَلَى الضَّمِّ كَالْعَلَمِ؛ فَتَقُولُ مِنْ ذَلِكَ:

(يا رجل)؛ لِتَخْصِيصِهِ بِالْقَصْدِ؛ قَالَ كَثِيرٌ:

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَأَنَّ لِي فَأَشْكُرُهَا مَكَانَ يَا جَمَلُ حَيْثَ يَا رَجُلُ^(٣)

(١) هَذَانِ بَيْتَانِ مِنَ الرَّجَزِ الْمَشْطُورِ، وَهُمَا لِسَالِمِ بْنِ دَارَةَ - كَمَا فِي النَّوَادِرِ ١٦٣، وَالخَزَانَةَ ١٣٩/٢ - .

وَقَدْ حُرِّفَ الْبَيْتُ الْأَوَّلُ عَلَى أَوْجِهِ، وَصَوَّبَهُ :

يَا مُرَّ يَا ابْنَ وَأَقِيعَ يَا أَتْنَا

وُنُسِبَ فِي الْعَيْنِ ٢٣٢/٤ إِلَى الْأَحْوَصِ، وَرَدَّ عَلَيْهِ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ قَائِلًا: «وَهُوَ وَهْمٌ».

(وَمُرٌّ) هُوَ : مَرَّةً بِنِ وَاقِعِ الْفَزَارِيِّ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (يَا أَبَجَرَ بْنَ أَبَجَرَ) وَ(يَا أَتْنَا) فَإِنَّ النِّدَاءَ الثَّانِيَّ وَهُوَ: (يَا أَتْنَا) يَدُلُّ عَلَى النِّدَاءِ الْأَوَّلِ وَهُوَ: (يَا أَبَجَرَ بْنَ أَبَجَرَ) فِي مَعْنَاهُ؛ فَيَكُونُ الْاسْمُ الْعِلْمُ الْمُنَادَى وَاقِعًا مَوْجِعَ الضَّمِيرِ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الضَّمِيرَ مَبْنِيٌّ، فَيَكُونُ الْوَاقِعُ مَوْجِعَهُ مَبْنِيًّا أَيْضًا .

وَاسْتَشْهَدَ بِهِ النَّحْوَةُ عَلَى أَنَّهُ نَادَى الضَّمِيرِ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاطِنِ الرَّفْعِ؛ وَهَذَا شَاذٌ. يُنْظَرُ هَذَانِ الْبَيْتَانِ فِي: نَوَادِرِ أَبِي زَيْدٍ ١٦٣، وَسِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٣٥٩/١، وَالْإِنْصَافِ ٣٢٥/١، وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ ١٢٧/١، ١٣٠، وَالْمَقْرَبِ ١٧٦/١، وَشَرْحِ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ٣٠١/١، وَأَوْضَاحِ الْمَسَالِكِ ٧٢/٣، وَالْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ ٢٣٢/٤، وَالتَّصْرِيحِ ١٦٤/٢، وَالخَزَانَةَ ١٣٩/٢ .

(٢) فِي كِلْتَا النِّسَخَتَيْنِ: لَا تَلْبَسُ، وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مُثَبِتٌ .

(٣) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُ هَذَا الْبَيْتِ فِي ص ١٢٧ .

وإذا اضطرّ الشّاعر إلى تنوينه جاز له فيه [وجهان:

أحدهما : الضّمّ]^(١)؛ تشبيهاً^(٢) بمرفوع اضطرّ إلى تنوينه، وهو

مستحقّ لمنع الصّرف؛ ومنه ما أنشده سيبويه:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطْرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُ السَّلَامِ^(٣)

والثّاني : التّصّب؛ تشبيهاً بالمضاف [لطوله بالتّنين، وبقاء]^(٤)

الضّمّ في العَلَمِ أولى من التّصّب، والتّصّب في غير العَلَمِ أولى من الضّمّ؛

= والشّاهد فيه هُنا : (يا جملُ) على أن المنادى إذا كان نكرة مقصودة يُبنى على الضّمّ .

(١) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق، من ابن النّاطم ٥٦٩، ٥٧٠؛ لأنّ هذا الكلام مستفادٌ منه .

(٢) في كلتا النّسختين : تشبيهه، وهو سهوٌ من النّساخ .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو للأحوص، وكان يهوى امرأةً ويشبّب بها، ولا يُفصح

عنها؛ فتزوّجها رجلٌ اسمه مطر، فتزوّجه الأحوص بقصيدة منها هذا البيت .

والشّاهدُ فيه : (يا مطر) حيث نون المنادى المفرد العَلَمِ للضّرورة، وأبقى الضّمّ

اكتفاءً بما تدعو الضّرورة إليه .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢/٢٠٢، والمقتضب ٤/٢١٤، ومجالس ثعلب

١/٧٤، والجمل ٤/١٥٤، والمحتسب ٢/٩٣، والأزهية ١٦٤، وأمالي ابن الشّجريّ

٢/٩٦، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٣٠٤، وابن النّاطم ٥٧٠، والحزانة ٢/١٥٠،

والديوان ٢٣٧ .

(٤) في كلتا النّسختين : بقاء التّنين والضّمّ، والتّصويب من ابن النّاطم ٥٧٠؛

لأنّ هذا الكلام مستفادٌ منه .

ومن شواهد النَّصب قولُ الشَّاعر :

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتَكَ الْأَوَاقِي^(١)

/ فَإِنْ وَصَفْتَ الْعِلْمَ بِصِفَةٍ مُضَافَةٍ^(٢) نَصَبْتَ الصِّفَةَ، فتقول: (يا زيد
ذا المال).

فإِنْ كَانَتِ الصِّفَةُ مَفْرَدَةً^(٣)، أَوْ عَطَفْتَ عَلَيْهِ^(٤) بِاسْمِ مَعْرَفٍ
بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ جَازَ فِي الصِّفَةِ وَالْمَعْطُوفِ الرَّفْعَ عَلَى اتِّبَاعِ اللَّفْظِ،

(١) هذا بيتٌ من الخفيف، وهو للمهلهل بن ربيعة .

(وَقَّتَكَ): مأخوذٌ من الوَقاية؛ وهي: الحفظ . و (الأواقِي) : جمع واقية بمعنى :
حافظة وراعية؛ وكان أصله (الوواقِي) فقلبت الواو الأولى همزة .

والشَّاهد فيه : (يا عديًّا) حيث اضطرَّ الشَّاعر إلى تنوين المنادى فنوَّنه، ولم
يكتفِ بذلك بل نصبه مع كونه مفرَّدًا عِلْمًا؛ تشبيهًا بالمنادى المعرب المنوَّن .

يُنظر هذا البيتُ في: المقتضب ٢١٤/٤، والجمل ١٥٥، وسرَّ صناعة الإعراب ٨٠٠/٢،
وأُمالي ابن السَّجريّ ١٨٨/٢، وشرح المفصل ١٠/١٠، وشرح الكافية الشَّافية
١٣٠٤/٣، ووصف المباني ٢٥٤، وشرح شذور الذهب ١١٠، والمقاصد النَّحوية
٢١١/٤، والتصريح ٣٧٠/٢ .

(٢) التَّابع المضاف الَّذِي يجب نصبه هو ما كانت إضافته معنوية، أمَّا ما كانت
إضافته لفظية كاسم الفاعل المضاف إلى مفعوله، نحو: (يا رجل ضارب زيد) فقد
احتُلِف فيه :

فقال الرِّضِيُّ : يجوز فيه الوجهان؛ الضَّمُّ، والنَّصب .

وقال السيوطيُّ : يجب نصبه .

يُنظر : شرح الرِّضِيِّ ١٤٠/١، والصَّبَّان ١٤٧/٣ .

(٣) في كلتا التَّسخيتين : مفرَّدًا .

(٤) في ب : عليها .

والنّصب لاتباع الموضع^(١)؛ فتقول لاتباع اللفظ : (يا زَيْدُ الظَّرِيفُ)،
ولاتباع المحلّ: (يا زَيْدُ الظَّرِيفِ) و(يا رجال أطيعوا الله) و(النّساء)
و(النّساء) - بهما - .

فإن وصفته بابن، متّصل، مضاف إلى علم؛ جاز فيه الضّمّ على
الأصل، والفتح على الاتباع، والتخفيف فيما كثر دورُه في الاستعمال،
كقولك: (يا زيدَ بن سعيد)، [ويجوز: (يا زيدُ بن سعيد)]^(٢)؛ وهو عند
الميرد^(٣) أولى من الفتح؛ وعليه أنشد قول الرّاجز :

يَا حَكَمَ^(٤) بِنَ الْمُنْدِرِ بِنَ الْجَارُودِ
سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ^(٥)

(١) إن قرن المعطوف بـ (أل) امتنع تقدير حرف التّداء قبله، فأشبهه التّعت، وجاز فيه
الرّفْع والنّصب، كما يجوز في التّعت المفرد؛ واختلّف في المختار منهما :
فقال الخليل، وسيبويه، والملازني : الرّفْع .

وقال أبو عمرو، وعيسى، ويونس، والجرميّ : النّصب .
وقال الميرد : إن كانت (أل) معرفة فالنّصب، وإن كانت غير معرفة فالرّفْع .
وهذا التّفصيل الذي قاله الميرد نقله عنه ابن يعيش في شرح المفصل ٣/٢، وابن
السّراج في الأصول ١/٣٣٦ - ولم أجده في كتبه - .

وتُنظر هذه المسألة في : الكتاب ١٨٦/٢، ١٧٨، والمقتضب ٢١٢/٤، وشرح
الكافية الشّافية ٣/١٣١٤، وابن النّاطم ٥٧٥، وشرح الرّضيّ ١/١٣٨، ١٣٩،
وأوضح المسالك ٣/٨٧، والتّصريح ٢/١٧٦، والأشْمُونِيّ ٣/١٤٩ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) يُنظر : المقتضب ٤/٢٣١، ٢٣٢ .

(٤) في ب : يا حكيم، وهو تحريف .

(٥) في أ : معقود .

قال: «ولو قال: يا حَكَمُ^(١)؛ كَانَ أَجْوَدَ»^(٢).

فإن كان الابن مفصلاً عن موصوفه كما في نحو (يا زيد الظريف

= وهذا البيتان من الرجز، ويُنسبان إلى رؤية بن العجاج، وقيل: للكذاب الحرمازي .
و (الحكم) : هو أحدُ بني المنذر بن الجارود العبدي، من عبد القيس بن أفضى بن
دعمي . و (السردق) أصله : الحياء الذي يمدّ فوق صحن الدار .
والشاهد فيه : (يا حَكَمَ بن المنذر) فإن (حكم) منادى، علم، موصوف بابن،
مضاف إلى علم؛ فيجوز فيه الضمّ على الأصل، والفتح على الاتباع، والتخفيف .
والمراد أنشد هذا على أن الضمّ أولى من الفتح الذي هو رواية البيت؛ وأنه لو قال : يا حكمُ
ابن المنذر - بالضّم - كان أجود؛ وهذا مخالفٌ لقول جمهور البصريين، فعندهم أن الفتح
أرجح؛ لأنه أخفّ .
يُنظر البيتُ الأوّل في : الكتاب ٢/٢٠٣، والمقتضب ٤/٢٣٢، والصّاح (سردق)
٤/١٤٩٦، وشرح المفصل ٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٧، وابن النّاطم
٥٦٩، والمقاصد التّحوّية ٤/٢١٠، وملحقات ديوان رؤية ١٧٢ .
وبعده :

أُنْتُ الْجَوَادُ بْنُ الْجَوَادِ الْمُحْمُودُ

والثاني في : الصّاح (سردق) ٤/١٤٩٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٧،
وابن النّاطم ٥٦٩، والمقاصد التّحوّية ٤/٢١٠، والتّصريح ٢/١٦٩، وملحقات
ديوان رؤية ١٧٢ .

وبعده :

إِنِّي وَبَعْضُ الْمُفْتِنِينَ دَاوُودُ

(١) في ب : يا حكيم، وهو تحريف .

(٢) المقتضب ٤/٢٣٢ .

ابن عمرو (فليس في الموصوف إلا الضّم^(١) .

وهكذا إذا كان الموصوف بـابن غير علم، نحو : (يا غُلامُ ابن زيد)،
[أو لم يكن المضاف]^(٢) إليه علمًا، نحو : (يا زيد ابن أخينا) .

وأما المنادى المعرّف بالألف واللام فلا يجوز الجمع/ بينه وبين
حرف النداء إلا في موضعين :

أحدهما : الاسم الأعظم (الله)؛ وذلك على وجهين :
على قطع الهمزة، نحو : (يا اللهُ)؛ وعلى وصلها، نحو : (يا اللهُ).
والثاني : [المنادى]^(٣) إذا كان جملة محكيّة، نحو : (يا المنطلق^(٤) زيدُ)
في رجل سُمّي بهذه الجملة .

ولا يُجمع بينهما في غير ذلك إلا في ضرورة، كقول الرّاجز :
فِيَا الْعُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرًّا إِيَّاكُمْ أَنْ تُكْسِبَنَا شَرًّا^(٥)

(١) «لأنّ مثل ذلك لم يكثر في الكلام؛ فلم يستقل مجيئه على الأصل». ابن النّاطم ٥٦٩ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق، من ابن النّاطم ٥٧١؛ لأنّ هذا الكلام
مستفاد منه .

(٤) في أ: المطلق.

(٥) هذان بيتان من الرّجز المشطور، ولم أقف على قائلهما .

والشّاهد فيهما : (فيا الغلامان) حيث جمع بين حرف النداء و (أل) في غير اسم
الله تعالى، وما سُمّي به من الجمل المحكيّة؛ وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشّعر .

يُنظر هذان البيتان في : المقتضب ٢٤٣/٤، وأسرار العريّة ٢٣٠، وشرح

المفصل ٩/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٣٠٨/٣، وابن النّاطم ٥٧١، وابن عقيل ٢٤١/٢، =

ولم يجوز [مثل]^(١) هذا في السّعة؛ كراهة الجمع^(٢) بين أداتي تعريف على شيء واحد^(٣).

وإذا قصدت غير ذلك ممّا فيه الألف واللام أتيت بـ(أَيّ) أو بـ(أَيّة) ملحقة بـ(هاء) التي للتنبية، وتأتي بعدها بالمنادى، فتقول: يا أَيّها الرّجلُ، أو ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ﴾^(٤)؛ فـ(أَيّ) و (الرّجلُ) كاسمٍ واحد، و (أَيّ) مُنادى، و (الرّجلُ) تابع، مخصّص [له، ملازم]^(٥)؛ لأنّ (أَيّاً) مُبهم^(٦) لا يُستعمل بدون المخصّص^(٨)، فإنّ كان مشتقاً فهو نعت، نحو (يا أَيُّها الفاضل) .

= المقاصد التّحويّة ٢١٥/٤، والتّصريح ١٧٣/٢، والهمع ٤٧/٣، والخزانة ٢٩٤/٢ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) في أ : للجمع .

(٣) والبغداديون يقيسون على هذا فيجزون (يا الرّجل)، ويقولون : لم نر موضِعاً يدخله التّنوين يمتنع من الألف واللام .

ينظر : شرح الكافية الشّافية ١٣٠٨/٣، وابن النّاطم ٥٧٢، وأوضح المسالك

٨٦/٣، والتّصريح ١٧٣، والهمع ٤٧/٣ .

(٤) في أ : و .

(٥) من الآية : ٢٧ من سورة الفجر .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق من ابن النّاطم ٥٧٦؛ لأنّ هذا الكلام مستفادٌ منه .

(٧) في ب : المبهّم .

(٨) في أ : المختصّ .

وإن^(١) كان جامدًا فهو عطف بيان، نحو: (يَا أَيُّهَا الْعُلَامُ) ولزمته (هَاءُ) التنبية تعويضًا عما فاته من الإضافة^(٢).

ولا توصف^(٣) (أي) في النداء إلا بما فيه الألف واللام، [نحو:

(يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، أو بالموصول]^(٤)، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَّلَ

عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾^(٥).

وباسم الإشارة، نحو: (يَا أَيُّهَا أَقْبَلُ)، قال الشاعر:

أَلَا أَيُّهَاذَ الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لَشَيْءٍ^(٦) نَحْتَهُ عَن يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ^(٧)

(١) في ب: فإن .

(٢) في ب: المضاف .

(٣) في أ: ولا يوصف، وهو تصحيف .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق؛ من ابن التاظم ٥٧٦؛ لأن هذا الكلام مستفاد منه .

(٥) من الآية: ٦ من سورة الحجر .

(٦) في كلتا النسختين: بشيء والصواب ما هو مثبت كما ورد في المصادر التي ذكرت البيت .

(٧) هذا بيت من الطويل، وهو لذي الرمة .

و(الباخع): القتال . و (الوجد): شدة الشوق . و (نحته): صرفته .

و(المقادير): المقادير .

والشاهد فيه: (أي هذا الباخع) حيث وصف المبهم الذي هو (أي) باسم الإشارة،

ووصف اسم الإشارة بما فيه (أل) وهو (الباخع) .

يُنظر هذا البيت في: المقتضب ٢٥٩/٤، وشرح المفصل ٧/٢، وشرح الكافية

الشافية ٣/١٣١٩، وابن التاظم ٥٧٦، واللسان (مجمع) ٥/٨، (نحا) ٣١٢/١٥،

وَتَنْصِبُ الْمُضَافَ فِي النَّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ^(١): يَا صَاحِبَ الرَّدَاءِ
 وَجَائِزٌ عِنْدَ ذَوِي الْأَفْهَامِ قَوْلِكَ: يَا غُلَامُ يَا غُلَامِي^(٢)
 وَجَوَّزُوا فَتَحَةَ هَدِي^(٣) الْيَاءِ وَالْوَقْفَ بَعْدَ فَتْحِهَا بِالْهَاءِ
 وَالْهَاءُ فِي الْوَقْفِ عَلَى غَلَامِيَّةٍ كَالْهَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى سُلْطَانِيَّةٍ
 وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ يَا غُلَامًا كَمَا تَلَّوْا يَا حَسْرَتًا عَلَى مَا

المُضَافُ الْمُنَادَى مَنْصُوبٌ عَلَى أَصْلِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَلَا يَا عِبَادَ اللَّهِ قَلْبِي مُتَمِّمٌ^(٤) بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ بَعْلًا^(٥)

= والمقاصد التَّحْوِيَّةُ ٢١٧/٤، والأشْمُونِي ١٥٢/٣، والذَّيَّوَانُ ١٠٣٧/٢.

(١) فِي أ: كَقَوْلِكَ.

(٢) وَرَدَّ عَجُزُ هَذَا الْبَيْتِ فِي مِثْنِ الْمَلْحَةِ ٣٥ كَالْتَّالِي:

..... فِي يَا غُلَامُ قَوْلُ يَا غُلَامِي

(٣) فِي أ: هَذَا.

(٤) فِي أ: مَعْدَبٌ.

(٥) فِي كِلْتَا النَّسَخَتَيْنِ: فِعْلًا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مُثَبَّتٌ، كَمَا وَرَدَ فِي الْمَصَادِرِ الَّتِي ذَكَرْتُ الْبَيْتَ.

وَهَذَا الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلْأَخْطَلِ، يَصِفُ جَارِيَةً وَبَعْلَهَا؛ وَبَعْدَهُ:

يَدِبُّ عَلَى أَحْسَائِهَا كُلِّ لَيْلَةٍ دَيْبَ الْقَرْنِيِّ بَاتَ يَعْلُو نَقًّا سَهْلًا

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (يَا عِبَادَ اللَّهِ) حَيْثُ وَرَدَ الْمُنَادَى مَنْصُوبًا لَفْظًا؛ لِكَوْنِهِ مُضَافًا
 كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

والمشبه بالمُضَافِ يجرى مجرى المضاف؛ وهو كلّ عاملٍ ومعمولٍ،
وكلامٍ/ فيه طول، نحو: (يا رفيقاً بالعباد) و(يا طالِعاً جبلاً) و(يا خيراً
من يد) و(يا ذاهباً عَجلاً) .

فإن كان مضافاً إلى ياء المتكلم جاز فيه أربعة أوجه:

أكثرها استعمالاً حذف الياء، وإبقاء الكسرة تدلّ عليها، كما

قُرئ^(١): ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾^(٢).

يُنظر هذا البيتُ في: الحيوان ٥٢٥/٣، وحياة الحيوان ٢٤٩/٢، والكمال ٩٩٥/٢،
والجمل ١٤٩، ومجمع الأمثال ٢٧٣/١، وشرح قطر الندى ٢٢٠، والهمع ٣٦٧/٤،
والدّرر ١١٥/٥، وذيل الديوان ٥٥٩ .

(١) قرأ رويس بخلف عنه بإثبات ياء ﴿يَا عِبَادِ﴾ وصلّاً ووقفاً؛ والباقون بحذفها،
وهو القياس؛ فإنّه قاعدة الاسم المنادى؛ وهو الوجه الثاني لرويس .

وقد استشهد بها سيويه على حذف ياء النفس المضاف إليها في النداء اجترأً
بالكسرة، يبدأن سيويه قال بعد ذلك: «وكان أبو عمرو يقول: يا عبادي
فاتقون»؛ وغير معروف عند القرّاء إثبات الياء في هذه الآية عن أبي عمرو .

يُنظر: الكتاب ٢١٠/٢، والتّشر ٢٨٣/٣، والإتحاف ٤٢٨/٢، والبُدور الزّاهرة
٢٧٥، والمهذب ١٨٨/٢ .

(٢) من الآية: ١٦ من سورة الزّمر .

ثم ثبوتهما ساكنة، كما قرئ^(١): ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ﴾^(٢).
وإن ثبتت الياء مفتوحة، كما قرئ^(٣): ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي
وَاسِعَةٌ﴾^(٤).

ثم قلب الياء ألفاً بعد قلب الكسرة [قبلها]^(٥) فتحة، كما^(٦) قرئ^(٧):
﴿يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾^(٨)، و﴿يَا أَسْفَا عَلَىٰ يُونُسَ﴾^(٩).

(١) قرئ: ﴿يَا عِبَادِي﴾ بالياء وهو الأصل، و﴿يَا عِبَادٍ﴾ بحذفها وهو الأكثر، وكلاهما في السبعة.
وإثبات الياء قراءة نافع، وابن عامر، وأبي عمرو، وأبي بكر عن عاصم، وكلهم
أسكنها غير عاصم في رواية أبي بكر فإنه فتحها؛ وقرأ عاصم في رواية حفص، وابن
كثير، وحمزة، والكسائي: ﴿يَا عِبَادٍ﴾ بغير ياء في الوصل والوقف؛ وقد كتبت في
المصحف بدون ياء.

يُنظر: السبعة ٥٨٨، والمبسوط ٤٠٠، وحجّة القراءات ٦٥٣، ٦٥٤، والكشف
٢/٢٦٣، والتيسير ١٦٠، والبحر المحيط ٩/٣٨٧.

(٢) من الآية: ٦٨ من سورة الزخرف.

(٣) قرأ بذلك نافع، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر.
وقرأها الباقون بإسكان الياء.

يُنظر: السبعة ٥٠٣، والمبسوط ٣٤٧، وحجّة القراءات ٥٥٣، والكشف ٢/١٨١،
والتيسير ١٤١، والمهذب ٢/١٢٥.

(٤) من الآية: ٥٦ من سورة العنكبوت.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٦) في ب: کیا حسرتا.

(٧) أجمع القراء السبعة على هذه القراءة، وقرأها أبو جعفر ﴿يَا حَسْرَتَايَ﴾ بِالْفِ بعد
التاء، وياء بعدها مفتوحة، من رواية ابن جَمَاز.

يُنظر: المبسوط ٣٨٥، والنشر ٣/٢٨١، والإتحاف ٢/٤٣٠، والبورور ٢٧٧، والمهذب ٢/١٩٢.

(٨) من الآية: ٥٦ من سورة الزمر.

(٩) من الآية: ٨٤ من سورة يوسف.

ثم حذف الألف، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها^(١)، نحو: (يا صاحب).
 وذكر وجه خامس من التخفيف - كما مضى -؛ وهو
 الاكتفاء^(٢) من الإضافة بنيتها، وجعل الاسم مضموماً كالمنادى المفرد؛
 ومنه قراءة بعضهم^(٣): ﴿رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾^(٤).
 إن كان آخره حرف علة فليس في الياء إلا وجه واحد؛ وهو:
 إثباتها مفتوحة لا غير، نحو: (يا مولاي)؛ وفيه لغة قليلة^(٥) يدلون
 الألف ياءً، فيقولون: (يا مؤلي)، ومنه قول^(٦) أبي ذؤيب:
 / سَبَقُوا هَوَىَّ وَأَعْتَفُوا لِهَوَاهُمْ فَتَخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ^(٧)

[أ/١٠١]

= وأجمع القراء السبعة على هذه القراءة؛ وقرأها الحسن: ﴿يَا أَسْفِي﴾ - بكسر
 الفاء، وياء ساكنة - . يُنظر: البحر المحيط ٣١٤/٦، والإتحاف ١٥٢/٢ .

(١) في أ: على .

(٢) في أ: للاكتفاء .

(٣) قرأ بها التمار عن رويس - كما في شواذ القراءة واختلاف المصاحف ق ١١٨/أ - .
 وقرأ الباقون بالكسر .

(٤) من الآية: ٣٣ من سورة يوسف .

(٥) وهي لغة هذيل، يقبلون الألف المقصورة ياءً، ثم يدغمونها في ياء المتكلم .

يُنظر: شرح المفصل ٣٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٤/٢، وابن الناظم ٤١٤،
 وأوضح المسالك ٢٣٩/٢ .

(٦) في أ: ومنه لأبي ذؤيب .

(٧) هذا بيت من الكامل، من قصيدة له يرثي فيها أبناؤه، وقد كانوا ماتوا في سنة واحدة،

ولك^(١) أن تريد عليها هاء [ساكنة]^(٢)؛ لحفظ بيان الفتحة، فتقول:
 (يا صاحبيه) وهي الهاء^(٣) الدّاخلية في قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَةٌ.
 هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَةٌ﴾^(٤).

فإن نُودِيَ المضافُ إلى المضافِ إلى ياء المتكلم لم تحذف الياء^(٥) -
 كما تحذف إذا نُودِيَ المضاف إليها^(٦) - إلا في: (يا ابنَ أمِّ) و(يا ابنَ عمِّ)؛

= وقد كانوا خمسة هلكوا جميعاً في طاعون .

(هوئى) : هوأي، أي : ما قهواه النفس . و (أعنقوا) : أسرعوا . (فتخرموا)
 أي: استأصلتهم المنية واحداً واحداً .
 والشاهدُ فيه : (هوئى) حيث قلب ألف المقصور ياء، ثم أدغمها في ياء المتكلم على
 لغة هذيل .

يُنظر هذا البيتُ في : المفضليات ٤٢١، وديوان الهذليين ٢/١، وشرح أشعار الهذليين
 ٧/١، وسرّ صناعة الإعراب ٧٠٠/٢، وأمالي ابن الشجري ٤٢٩/١، وشرح
 المفصل ٣٣/٣، والمقرب ٢١٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٤/٢، وابن التناظم
 ٤١٥، وأوضح المسالك ٢٣٩/٢ .

(١) في ب : وذلك، وهو تحريف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) وتسمّى هذه الهاء : هاء البيان . شرح ملحّة الإعراب ٢٥٦ .

(٤) سورة الحاقة، الآية : ٢٨ ، ٢٩ .

(٥) «لعدم وقوعها موقع تنوين مُنادى؛ فيقال : يا ابن أخي، و يا ابن خالي» .

شرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٥ .

(٦) «لأنها إذا نُودِيَ المضاف إليها أشبهت التّنوين؛ لوقوعها موقعه، فحُذفت =

وذلك قولك : (يا ابن أخي) ثبتت الياء؛ لبعدها عن موضع التّغيير^(١)؛
ولحلولهما في موضع يثبت فيه التّنوين^(٢)، ومنه^(٣) : (يا صاحب صاحبي)؛
لأنّه بمنزلة : (يا صاحب زيد) .

ويجوز فيما حذف منه الياء لكثرة استعماله^(٤) أن تُقلّب الياء ألفاً
تخفيفاً^(٥)؛ فتقول : (يا بن أمّا) و (يا بنت عمّا)؛ قال الرّاجز :
يَا بِنْتَ عَمَّا لَا تُلُومِي وَأَهْجَعِي^(٦)

= كما يُحذف» .

شرح الكافية الشّافية ١٣٢٤/٣ - ١٣٢٥ .

(١) في أ : التّعين، وهو تحريف؛ والمقصود بموضع التّغيير هو طرف الاسم الذي دخل عليه حرف
التّداء .

(٢) في أ : التّعين، وفي ب : التّغيير؛ والصّواب ما هو مثبّت .

(٣) في أ : فمنه .

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية الشّافية ١٣٢٥/٣ : «وكان أصلُ (ابن الأُمِّ)
و (ابن العمِّ) أن يُقال فيهما : (يا ابن أمّي) و (يا ابن عمّي) إلاّ أنّهما كُتِبَا
استعمالهما في التّداء فخصّصا بحذف الياء، وبَقَاءِ الكسرة دليلاً عليها في قول مَنْ قال :
(يا ابن أمِّ) و (يا ابن عمِّ) .

ويُنظر : ابن النّاطم ٥٨٠، والتّصريح ١٧٩/٢، والأشْمُونِيّ ١٥٧/٣ .

(٥) والعرب لا يكادون يُثبتون الألف إلاّ في الضّرورة؛ كالشّاهد الذي أورده الشّارح .

يُنظر : شرح المفصّل ١٣/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٣٢٥/٣، وابن النّاطم ٥٨١،
والتّصريح ١٧٩/٢، والأشْمُونِيّ ١٥٧/٣ .

(٦) هذا بيتٌ من الرّجز، وهو لأبي النّجم العجليّ .

(و) (المهجوع) : النومُ ليلاً؛ كأنّها كانت تلومُه بالليل .

ويجوز حذف الألف المنقلبة عن الياء، وبقاء^(١) الفتحة^(٢)؛ فتقول: (يا ابن أم)، وقد قرئ بالأمرين^(٣) جميعاً: ﴿يَا ابْنَ أُمِّ﴾ و ﴿يَا ابْنَ أُمِّ﴾^(٤).
والأصل في هذا كله: إثبات الياء، كقوله:
/ يَا بِنَ أُمِّي^(٥) وَلَوْ شَهِدْتُكَ إِذْ تَدْعُو تَمِيمًا وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابِ^(٦)

[١٠١ / ب]

= والشاهد فيه: (عَمَّا) حيث أبدل الألف من الياء وأثبتها؛ والأصل: يا بنت عمي .
يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٢/٢١٤، ونوادير أبي زيد ١٩، والمقتضب ٤/٢٥٢،
والأصول ١/٣٤٢، والجملة ١٦٠، والتبصرة ١/٣٥٢، وشرح المفصل ٢/١٣،
وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٦، وابن الناظم ٥٨١، والديوان ١٣٤ .

(١) في ب: تبقية .

(٢) للدلالة على الألف المحذوفة المنقلبة عن الياء .

(٣) الأمران هما: حذف الياء، وبقاء الكسرة دليلاً عليها؛ وحذف الألف المنقلبة عن الياء، وبقاء الفتحة دليلاً عليها .

(٤) من الآية: ٩٤ من سورة طه .

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم، وأبو جعفر، ويعقوب:
﴿يَا ابْنَ أُمِّ﴾ بالفتح .وقرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وعاصم - في رواية أبي بكر - بالكسر.
وقال أبو حيان في البحر ٥/١٨٣: «أجود اللغات: الاجتزاء بالكسرة عن ياء
الإضافة، ثم قلب الياء ألفاً والكسرة قبلها فتحة، ثم حذف التاء وفتح الميم، ثم إثبات
التاء مفتوحة أو ساكنة» .يُنظر: السبعة ٤٢٣، والمبسوط ٢١٥، وحنة القراءات ٢٩٧، والكشف ١/٤٧٨،
والتيسير ٩٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٧٥، ٢/١٥٣، والتبيان في إعراب
القرآن ١/٥٩٥، ٢/٩٠٢ .

(٥) في ب: يا ابن أبي، وهو تحريف .

(٦) في كلتا النسختين: غير محارب، وهو تحريف؛ والتصويب من المصادر التي ذكرت البيت . =

وأما دخولُ تاءِ التأنِيثِ على (أب) ^(١) في قولهم: (يا أبت) فهو كقولهم:
(رجل رَّبَعَةٌ) ^(٢) و(فَرُوقَةٌ) ^(٣)؛ فوصفوا المذكرَ بالمؤنثِ للمبالغة ^(٤)؛ وكذلك
قالوا: (امرأة حائض) ووصفاً بالمذكر، وقيل: بالتاء، ومنه قولُ الرَّاجِزِ:
يَا أَبْتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ ^(٥)

= وهذا البيتُ من الخفيف، وهو لغلفاء بن الحارث بن أكل المرار الكندي، من قصيدة
يرثي بها أخاه شراحيل بن الحارث - قتيل يوم الكلاب الأول - .

والشاهد فيه : (يا ابن أُمِّي) حيث أنبت ياء المتكلم في (أُمِّي)؛ والأصل هو :
إثبات الياء في المضاف إلى ياء المتكلم إذا نودي المضاف، إلا في (يا ابن أم) و (يا
ابن عم)؛ وذلك لكثرة الاستعمال فيهما خصصاً بالتخفيف بحذف الياء وبقاء الفتحة؛
وقد أثبتها الشاعر هنا لأجل الضرورة .

يُنظر هذا البيتُ في : التفاض ٤٥٧/١، ١٠٧٧/٢، والوحشيات ١٣٤، والمقتضب
٢٥٠/٤، وتفسير الطبري ١٣٠/١٣، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣٣/٢، والجمل
١٦٢، والأغاني ٢١٣/١٢، والحجة لابن خالويه ١٦٥، وأمالي ابن الشجري
٢٩٤/٢، ٤٨٠، ووصف المباني ١٦٠ .

(١) في ب : الأب .

(٢) رجل رَّبَعَةٌ أي : مربوعُ الخلق، لا بالطويل، ولا بالقصير؛ وُصف المذكر بهذا الاسم
المؤنث، كما وُصف المذكر بخمسة ونحوها حين قالوا : (رجال خمسة)؛ والمؤنث :
رَبَعَةٌ، ورَبَعَةٌ كالمذكر، وأصله له، وجمعهما جميعاً : رَبَعَات . اللسان (ربيع) ١٠٧/٨ .

(٣) رجلُ فَرُوقَةٌ : فَرَعٌ، شديدُ الفَرَقِ؛ والهاء في ذلك ليست لتأنيث الموصوف بما هي
فيه، إنما إشعاراً بما أُريد من تأنيث الغاية والمبالغة . اللسان (فرق) ٣٠٤/١٠ .

(٤) التاء في (يا أبت) تاءُ تأنيثِ عَوَّضت من ياء المتكلم؛ والذي يدلُّ على أنها للتأنيث
أَنَّكَ تقولُ في الوقف : (يا أبة) و (يا أُمّه) فتبدلها هاءً في الوقف، كـ(قاعد)
(وقاعده). يُنظر : شرح المفصل ١١/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٧/٣ .

(٥) هذا بيتٌ من الرَّجِزِ، وهو لرؤبة بن العجاج .

وإذا نودي منادى ليخلص^(١) من شدة، أو يُعين على مشقة؛
فنداؤه استغاثة، وهو مُستغاث .

وتدخل لام الجرّ لقوة التعدية، وتفتح مع المستغاث ما لم يكن
معطوفاً؛ فرقاً بين المستغاث والمستغاث له^(٢)؛ فالأول : لامه مفتوحة،
والثاني : لامه مكسورة أبداً، كقولك : (يا لزيدٍ لعمرو)، ومنه قوله
في المستغاث:

يَا لَبَكْرٍ أَنْشُرُوا لِي كُلِّيًّا يَا لَبَكْرٍ أَيَّنَ أَيْنَ الْفِرَارُ!^(٣)

= والشاهد فيه : (يا أبتا) حيث أراد الباء، إلا أنه استقلها فأبدل من الكسرة فتحة
ثم قلبها ألفاً؛ لأنها متحركة مفتوح ما قبلها .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣٧٥/٢، والمقتضب ٧١/٣، وسرّ صناعة الإعراب
٤٠٦/١، وشرح المفصل ١٢/٢، واللسان (روي) ٣٤٩/١٤، والمقاصد النحوية
٢٥٢/٤، والأشعري ١٥٨/٣، والخزانة ٣٦٢/٥، وملحقات ديوان رؤبة ١٨١ .

(١) في كلتا النسختين : لتخلص، وهو تصحيف .

(٢) في كلتا النسختين : إليه، وهو تحريف .

(٣) هذا بيت من المديد، وهو للمهلهل بن ربيعة .

والمعنى - كما قال الأعمش في تحصيل عين الذهب ٣١٩ - : «يا لبكر أدعوكم
لأنفسكم مطالباً لكم بإنشار كليب وإحيائه؛ وهذا منه استطالة ووعيد؛ وكانوا
قد قتلوا كليباً أخاه في أمر البسوس» .

والشاهد فيه : إدخال لام الاستغاثة مفتوحةً على (بكر)؛ للفرق بينها وبين لام
المستغاث من أجله، وكانت أولى بالفتح؛ لوقوع المنادى موقع الضمير، ولام الجرّ
تُفتح مع الضمائر .

وقال الآخر في الجمع^(١):

تَكْتَفِنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأَشِيِّ^(٢) الْمُطَاعِ!^(٣)

/ وكقوله فيهما بالعطف :

[أ/١٠٢]

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُعْتَرِبٌ يَا لِلْكُهُولِ وَلِلشَّبَابِ^(٤) مِنْ عَجَبِ^(٥)

= يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/٢١٥، واللامات ٨١، والخصائص ٣/٢٢٩،
والتبصرة ١/٣٥٩، وتحصيل عين الذهب ٣١٨، وشرح الرضي ١/١٣٤، واللسان
(لوم) ١٢/٥٦١، ٥٦٣، والخزانة ٢/١٦٢ .

(١) أي : الجمع بين لام المستغاث، والمستغاث له .

(٢) في ب : المواشي، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لقيس بن ذريح، ونُسب - أيضاً - إلى حسان
بن ثابت - رضي الله عنه - .

و (تكتفني) : أحاطوا بي . و (الوشاة) : التمامون، وأصله من الوشي؛ لأنهم
يُزيّنون الكذب، ويُحسّنون الباطل .

والشاهد فيه : (فيا للناس للواشي) حيث جاءت اللام مفتوحة مع المستغاث،
ومكسورة مع المستغاث له .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/٢١٦، واللامات ٨٢، والجمل ١٦٦، والأصول
١/٣٥٢، والسكت ١/٥٦١، وشرح المفصل ١/١٣١، والمقرّب ١/١٨٣، وشرح
الكافية الشافية ٣/١٣٣٦، وابن الناظم ٥٨٨، والديوان ٦٢ .

(٤) في ب : وللشباب، وهو تصحيف .

(٥) هذا بيتٌ من البسيط، ونسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٦٨ إلى أبي
الأسود الدؤلي، وإلى أبي زبيد الطائي؛ وبالرجوع إلى ديوانيهما لم أجده فيهما، ولم أقف
على قائله .

وهاتان اللّامان لا بُدُّ أن يتعلّقا بشيءٍ ممّا يعمل؛ لكونهما^(١) حرفي جرّ،
والعامل^(٢) في الأوّل^(٣): (يا) لنيابته^(٤) عن الفعل^(٥)، والعامِلُ في الثّاني^(٦):

= والشّاهد فيه: (وللشّبّان) حيث كسرت فيه اللّام، والقياس فتحها؛ حملاً على
المعطوف عليه، ولكن لَمّا كان معلوماً وزال اللبس ولم يكرّر حرف النداء كُسِرَتْ.
يُنظر هذا البيت في: المقتضب ٢٥٦/٤، والأصول ٣٥٣/١، والجمل ١٦٧،
والإيضاح ١٩١، والتبصرة ٣٥٩/١، والمقرّب ١٨٤/١، وشرح الكافية الشّافية
١٣٣٥/٣، وابن النّاطم (٥٨٨)، والمقاصد التّحوّية ٢٥٧/٤، والخزانة ١٥٤/٢.

(١) في كلتا التّسخيتين: كونهما. والمعنى يتطلّب وجود اللّام.

(٢) في ب: فالعامل.

(٣) اختلف النّحاة في اللّام الدّاخلّة على المستغاث:

فقليل: هي زائدة، فلا تتعلّق بشيء؛ وهو اختيار ابن خروف.

وقيل: ليست بزائدة، فتعلّق؛ وفيما تعلّق به قولان:

أحدُهما: بالفعل المحذوف؛ وهو مذهب سيّويه، واختاره ابن عصفور.

والثّاني: تتعلّق بحرف النداء؛ وهو مذهب ابن جنّي - وهو الذي نصّ عليه الشّارح -.

وذهب الكوفيّون إلى أنّ هذه اللّام بقية (آل)، والأصل في (يا لزيد): يا آل

زيد، و (زيد) مخفوضٌ بالإضافة.

تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ٢١٧/٢، ٢١٨، وشرح المفصل ١٣١/١، وشرح

الجمل ١٠٩/٢، والارتشاف ١٤٠/٣، والجني الدّاني ١٠٤، والمغني ٢٨٨، ٢٨٩،

والهمع ٧٢/٣، والأشْمونيّ ١٦٤/٣.

(٤) في كلتا التّسخيتين: بالنيابة، والصّواب ما هو مثبت.

(٥) أي: بحرف النداء الثّائب مناب الفعل؛ وهو مذهب ابن جنّي - كما ذكرنا ذلك

في الخلاف -.

(٦) في ب: الثّانية.

مخذوف^(١)؛ كأنه قال: (أدعوكم لفلان) فترك ذكره؛ [لأنه^(٢)] لا يُستغاث بشيء إلا لمعنى .

فإن كررت حرف النداء فلا بد من فتحه^(٣)، كقول الشاعر :

يَا لِقَوْمِي وَيَا لِأَمْثَالِ قَوْمِي لِأَناسٍ عَتُوهُمْ فِي ازْدِيَادِ^(٤)

(١) اختلف النحاة فيما تتعلق به لامُ المستغاث له؛ على عدة أقوال :

أحدها : بفعلٍ مخذوفٍ، تقديره : أدعوك لزيد .

وقال ابن عصفور : «قولاً واحداً» . وليس كذلك، بل الخلاف موجود .

والثاني : بحرف النداء .

والثالث : بحالٍ مخذوفةٍ، تقديره : يا لزيد مدعواً لعمرو .

تُنظر هذه المسألة في : شرح الجمل ١/١٠٩، والارتشاف ٣/١٤٠، والجني الداني ١٠٤، والمغني ٢٩٠، والهمع ٣/٧٣، والأشموني ٣/١٦٥ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) إن عطفتَ المستغاث فلا يخلو إما أن تكرر حرف النداء أولاً :

فإن كررته فلا بد من فتح اللام؛ كالشاهد الذي ذكره الشارح .

وإن لم تكرر كسرت اللام؛ لذهاب اللبس حينئذ؛ قال الشاعر :

يَيْكِيكَ نَاءِ بَعِيدِ الدَّارِ مُعْتَرِبٌ يَا لِكُهُولٍ وَلِلشُّبَّانِ لِعَجَبِ

يُنظر : ابن الناطم ٥٨٧، ٥٨٨ .

(٤) هذا بيتٌ من الخفيف، ولم أقف على قائله .

و (عتوهم) : تكبرهم .

والشاهد فيه : (ويا لأمثال قومي) حيث فتحت اللام؛ لتكرير حرف النداء .

يُنظر هذا البيتُ في : ابن الناطم ٥٨٧، وأوضح المسالك ٣/٩٥، والمقاصد التحوية

٤/٢٥٦، والتصريح ٢/١٨١، والأشموني ٣/١٦٤ .

ومن المنادى؛ المندوب: وهو المذكور توجُّعاً منه، نحو: (وا رأساً)،
أو^(١) تفجُّعاً عليه؛ لفقده، [نحو]^(٢): (وا زيِّداه).

والقصد بالندبة: الإعلام بعظمة المصاب؛ فلذلك لا يُندب إلاّ العَلَم^(٣).
وهو يختصّ بأحد حرفين^(٤)؛ وهما: (ياء) أو (وا)، وبحرفين من آخره
في الوقف؛ وهما: الألف والهاء؛ وهماؤه ساكنة؛ لأنها هاء السكّت،
كقولك: (يا زيِّداه) و (يا عمراه).

وإن كان مُضافاً حذفَت التّونين من المضاف إليه، وألحقت به
العلامة؛ فتقول: (وا غلامَ زيِّداه).

ولا / تُندب^(٥) التّكرة، ولا (أي)، ولا اسم الإشارة، ولا الموصول [١٠٢/ب]
المبهم^(٦)، ولا اسم الجنس^(٧) [المفرد]^(٨).

(١) في أ: و .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) ونحوه، كالمضاف إضافة توضّح المندوب، كما يوضّح الاسم العَلَم .
يُنظر: شرح الكافية الشّافية ١٣٤١/٣، وابن النّاطم ٥٩١ .

(٤) أي: بأحد حرفين من أوّله .

(٥) في أ: ولا يُندب .

(٦) في ب: ولا المبهم .

(٧) لأنّ القصد من التّندبة الإعلام بعظمة المصاب، وهو مفقودٌ هنا؛ فلذلك لا يُندب إلاّ
المعرفة السّالمة من الإبهام .

يُنظر: التصريح ١٨٢/٢، والأشموقيّ ١٦٨/٣ .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

ويجوز أن يُندب الموصول إذا اشتهرت صلته، [كقوله]^(١): (وَإِذَا مَنِ
حَفَرَ بِئْرًا زَمَزَمَاهُ)^(٢).

وَأَلِفٌ [الندبة]^(٣) لا تلزم^(٤) المندوب؛ فيجوز بناؤه^(٥) على الضمّ
جاريًا مجرّي غيره من الأعلام المناداة؛ فتقول: (وَإِذَا مُحَمَّدٌ)^(٦)؛ ويجوز^(٧)
تنوينه للضرورة^(٨)، كقول الرّاجز :

وَإِذَا فَفَعَسَ وَأَيْنَ مَنِّي فَفَعَسُ!^(٩)

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) يُنظر: شرح الكافية الشافية ١٣٤١/٣، وابن النّاطم ٥٩١، وتوضيح المقاصد ٧/٤.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق؛ من شرح الحمل لابن بابشاذ ٢٩١.

(٤) في ب : لا يلزم .

(٥) المندوب له استعمالان :

أحدهما : ما ذكره الشّارح؛ وهو : أنّ المندوب إذا لم يلحقه الألف فإنه يبنى على
الضمّ إن كان مفردًا، ويُنصب إن كان مُضافًا، كما يفعل بالمنادى؛ وإذا اضطرّ
إلى تنوينه جاز نصبه وضمه، كما يجوز ذلك في المنادى، وذكر الشّارحُ شاهدًا
على ذلك .

والثاني : أن يلحق آخر ما تمّ به أَلِف .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ١٣٤٢/٣، ١٣٤٣، وابن النّاطم ٥٩١، ٥٩٢ .

(٦) في أ : يا محمد .

(٧) في أ : ولا يجوز .

(٨) في ب : له للضرورة .

(٩) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، ويُنسب إلى رجلٍ من بني أسد؛ وبعده :

وَحَذَفُ (يَا) يَجُوزُ فِي النَّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ : رَبِّ اسْتَجِبْ دُعَائِي
وَإِنْ تَقُلْ: يَا هَذِهِ أَوْ يَاذَا فَحَذَفُ (يَا) مُمْتَعٌ يَا هَذَا

ويجوز حذف حرف النداء اكتفاءً بتضمين^(١) المنادى معنى الخطاب إن لم [يكن]^(٢) مندوباً، أو مُضمراً، أو مستغاثاً، أو اسم جنس، أو إشارة^(٣)؛ لأنَّ التَّدْبَةَ تقتضي مدَّ الصَّوْتِ .

أَإِبِلِي يَأْخُذْهَا كَرَوْسُ

(و فقفس) : اسمٌ حيٌّ من أسد . و (كروس) : اسمٌ رجل؛ وقد أغار على إبله؛ وهو في الأصل : الغليظ .

والشَّاهد فيه : (وافقفس) فإنَّ الرَّاجِزَ حينما اضطرَّ نَوَّنه بالضَّمِّ، ويجوز تنوينه بالتَّصْبِ؛ وهي الرِّوَايَةُ المشهورة .

يُنظر هذا البيتُ في : مجالس ثعلب ٤٧٤، والمقرَّب ١/١٨٤، وشرح الكافية الشَّافية ٣/١٣٤٢، وابن النَّاظم ٥٩٢، ووصف المباني ١١٩، والمقاصد النَّحْوِيَّة ٤/٢٧٢، والتَّصريح ٢/١٨٢، والهمع ٣/٦٦، والأشئوني ٣/١٦٨، والدَّرر ٣/١٧، ٤١ .

والرِّوَايَةُ في هذه الكتب بالتَّصْبِ (وافقفساً) وتوجيه رواية الرَّفْعِ؛ لأنَّه مندوبٌ، والمندوب من قبيل المنادى، فبني على ما يُرفع به إنَّ كان علماً مفرداً؛ وهو هنا كذلك، فبني على الضَّمِّ، ثمَّ نَوَّنَ لِاضطرَّارِ الشَّاعِرِ إلى ذلك فهو تنوينٌ ضرورة .

(١) في أ : بتضمين .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) ولا يُحذف الحرف أيضاً في المتعجَّب منه، نحو : (يا للماء وللعشب) إذا تعجَّبوا من كثرتهما، والمنادى البعيد، واسم الجنس غير المعين، كقول الأعمى : (يا رجلاً خذ بيدي)؛ أما اسم الجنس المعين فقد نصَّ عليه الشَّارح، وفيه خلافٌ تعرَّض له؛ كما سيأتي .

وقد^(١) أتى مفردًا، ومُضافًا؛ فمن المفرد قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ
أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾^(٢)؛ ومن المُضاف قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا﴾^(٣).
والاستغائة^(٤) الباعث [عليها]^(٥) هو: شدة الحاجة إلى الغوث
والتُّصرة.

والمضمَّر لو حُذف [منه]^(٦) حرف التَّداء فأتت الدَّلالة على التَّداء؛
لأنَّ الدَّالَّ عليه^(٧) حرفُ التَّداء، [وتضمَّن المنادى معنى الخِطَاب]^(٨)؛ فلو
حذف^(٩) من المنادى [المضمَّر]^(١٠) بقي الخِطَاب؛ وهو فيه غير صالح
للدَّلالة على إرادة التَّداء^(١١).

[١/١٠٣]

= يُنظر : أوضح المسالك ٧٢/٣، والتصريح ١٦٤/٢، ١٦٥، والأشْموني ١٣٧/٣ .

(١) أي : قد أتى حذف حرف التَّداء مفردًا، ومُضافًا .

(٢) من الآية : ٢٩ من سورة يوسف .

(٣) من الآية : ١٠ من سورة الحشر .

(٤) في أ : وللاستغائة .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السِّياق؛ من ابن النَّاظم ٥٦٦ .

(٧) في كلتا التَّسخيتين : عليها، والصَّواب ما هو مثبت .

(٨) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السِّياق . يُنظر : ابن النَّاظم ٥٦٦ .

(٩) أي : الحرف .

(١٠) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السِّياق، من ابن النَّاظم ٥٦٦ .

(١١) لأنَّ دلالته على الخِطَاب وضعيَّة، لا تفارقُه بحال . يُنظر : ابن النَّاظم ٥٦٦ .

و [أما] ^(١) اسم الجنس، واسم الإشارة فلا يُحذف منهما حرف النداء ^(٢) إلاّ فيما ندر من [نحو] ^(٣) قولهم: (أصبح ليلاً) ^(٤)، وقوله

(١) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السياق، من ابن النّاطم ٥٦٦ .

(٢) عند الكوفيّين أنّ حذف حرفِ النداء من اسم الجنس، والمشار إليه؛ قياسٌ مطّرد . ومذهب البصريّين المنع فيهما، وحملُ ما ورد على الشّدوذ، أو الضّرورة .

وصرّح ابن مالك في شرح الكافية الشّافية بموافقة الكوفيّين في اسم الجنس، فقال ١٢٩١/٣ : «وقولهم في هذا أصحّ» .

وقال المراديّ في توضيح المقاصد ٢٧٤/٣ : «والإنصاف القياس على اسم الجنس؛ لكثرتة نظماً ونثراً، وقصر اسم الإشارة على السّماع؛ إذ لم يرِدْ إلاّ في الشّعْر» .

تُنظر هذه المسألة في : شرح المفصل ١٦/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٢٩٠/٣، وابن النّاطم ٥٦٦، وتوضيح المقاصد ٢٦٩/٣، والتصريح ١٦٥/٢، والهمع ٤٣/٣، والأشعونيّ ١٣٦/٣، ١٣٧ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) هذا مثلاً يُقال في اللّيلة الشّديدة الّتي فيها الشّر؛ أو في استحكام الغرض من الشّيء؛ وهو يُنسب لامرأة تزوّجها امرؤ القيس فكرهته، وطال ليّلها معه، فأخذت توقّظهُ فيرفع رأسه فإذا هو بليل فيعودُ للنّوم، فأخذت تقول: (أصبح ليلاً) .

والشّاهد فيه : حذف حرف النداء من اسم الجنس؛ والأصل : أصبح يا ليل . =

في الحديث: «ثَوْبِي حَجْرٌ»^(١) فحرف^(٢) التّداء في اسم الجنس كالعَوْض من أداة التعريف فحقه أن لا يُحذف، كما لم تُحذف^(٣) الأداة؛ واسم الإشارة في معنى اسم الجنس فجرى مجراه .

[و]^(٤) بما لا يُستعمل^(٥) فيه حرفُ التّداء قولهم: (اللَّهُمَّ)؛ وفي هذه الميم [قولان]^(٦): مذهب البصريين^(٧) أنّها حرف زِيدَ عَوْضًا من (يا)،

= يُنظر هذا المثل في : جمهرة الأمثال ١/١٩١، وجمع الأمثال ٢/٢٣٢، والمستقصى ١/٢٠٠ .

(١) هذا حديثُ قاله الرّسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حكايةً عن موسى - عليه السّلام - حين فرّ الحجر بثوبه، حين وضعه عليه وذهب ليغتسل .

وقد أخرجه البخاريّ في صحيحه، كتاب الأنبياء - عليهم الصّلاة والسّلام -، ٣٠٥/٤، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، ١٨٤١/٤، وأحمد في مسنده ٢/١٣٥، ٥١٥ .

والشاهدُ فيه : حذفُ حرفِ التّداء من اسم الجنس؛ والأصل : ثوبي يا حجر . ولم يستشهد الشّارحُ لحذف حرف التّداء من اسم الإشارة؛ وله شواهدُ كثيرة؛ منها: إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامًا

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ٣/١٢٩١، ١٢٩٢ .

(٢) في ب: فحذف، وهو تحريف.

(٣) في أ: كما لا يُحذف .

(٤) العاطف ساقطٌ من أ .

(٥) في ب: تستعمل.

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) يُنظر : الكتاب ٢/١٩٦، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٠٣، والجمل ١٦٤ .

وليس مأخوذاً من فعلٍ. وقال الفراء^(١): «الميمُ مأخوذٌ من (فعل)؛ وأصله: يا الله أمّنا منك بخير، أي: اقصدنا؛ فحُذفت الهمزة تخفيفاً»^(٢).
والقولُ الأوّلُ أوجه .

(١) يُنظر: معاني القرآن ٢٠٣/١ .

(٢) تُنظر هذه المسألة في: اللّامات ٨٥، والإنصاف، المسألة السابعة والأربعون، ٣٤١/١، وأسرارُ العربيّة ٢٣٢، والتّبيين، المسألة الثّانية والثمانون، ٤٤٩، وشرح المفضّل ١٦/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٣٠٧/٣، وابن النّاظم ٥٧٢، والتّصريح ١٧٢/٢، وائتلاف التّصرة، فصل الاسم، المسألة السّادسة والعشرون، ٤٧، والهمع ٦٤/٣ .

بَابُ التَّرْخِيمِ

وَإِنْ تَشَأْ التَّرْخِيمَ فِي حَالِ النَّدَا فَاخْصُصْ بِهِ الْمَعْرِفَةَ الْمُتَّفَرِّدًا
وَاحْذِفْ إِذَا رَحَّمْتَ آخِرَ اسْمِهِ وَلَا تُغَيِّرْ مَا بَقِيَ مِنْ^(١) رَسْمِهِ
/تَقُولُ: يَا طَلْحَ وَيَا عَامِ اسْمَعَا كَمَا تَقُولُ فِي سَعَادَ: يَا سَعَا

الترخيم في اللغة^(٢): ترقيقُ الصَّوْتِ، وتليينه .

وهو عند التَّحْوِينِ : حَذْفُ بَعْضِ الْكَلِمَةِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ^(٣) .

وكذلك^(٤) قيل^(٥): هو تخفيف اللفظ وتسهيله؛ ومنه قولُ الشَّاعِرِ :

لَهَا بَشْرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ^(٦) رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُرَاءٌ وَلَا نَزْرٌ^(٧)

(١) في متن الملحة ٣٦، وشرح الملحة ٢٦٠ : عَنِ رَسْمِهِ .

(٢) اللسان (رخم) ٢٣٤/١٢ .

(٣) يُنظَرُ : ابن التناظم ٥٩٦ .

(٤) في ب : ولذلك .

(٥) أي : في تعريفه في اللغة .

(٦) في أ : منطلق، وهو تحريف .

(٧) هذا بيتٌ من الطَّوِيلِ، وهو لذي الرُّمَّةِ .

(و) (بشر) : أراد به ظاهر جلدها . و (رخيم الحواشي) : لَين نواحي الكلام .

(و لا هراء) : وهو الكلام الكثير الذي ليس له معنى . و (النزر) : القليل؛ ويعني :

أَنَّ كَلَامَهَا لَا كَثِيرٌ بَلَا فَائِدَةٍ، وَلَا قَلِيلٌ مُخَلٌّ؛ بَلْ بَيْنَ ذَلِكَ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : (رَخِيمُ الْحَوَاشِي) حَيْثُ جَاءَ (الرَّخِيمُ) بِمَعْنَى الصَّوْتِ اللَّيِّنِ

السَّهْلِ؛ وَالتَّرْخِيمُ : تَخْفِيفُ اللَّفْظِ وَتَسْهِيلُهُ وَتَلْيِينُهُ .

وهو ثلاثة أنواع :

أحدها : حذف آخر الاسم في التّداء لغير موجب؛ وشرطه : أن يكون مفرداً، علماً، زائداً على ثلاثة أحرف^(١)؛ وإنّما لم يرخّم الثلاثي؛ لأنّه يبقى بحذف آخره على أقلّ ما عليه الأصول، وأقلّ الأصول ثلاثة أحرف؛ فلا يجوز ذلك في نحو : (زيد)؛ لبقائه على حرفين، والمؤثّ بالهاء ليس كذلك - ويأتي ذكره -^(٢).

وأكثر ما في شعر العرب مرخّماً ممّا ليس فيه تاء التّأنيث ثلاثة ألفاظ؛

= يُنظر هذا البيّ في : جمهرة اللّغة (هنا) ١١٠٦/٢، والخصائص ٢٩/١، والمحتسب ٣٣٤/١، وشرح شواهد الإيضاح ٣٣٣، وشرح المفصل ١٦/١، ١٩/٢، واللّسان (هراً) ١٨١/١، (نزر) ٢٠٣/٥، وابن عقيل ٢٦٣/٢، والمقاصد التّحويّة ٢٨٥/٤، والأشمونيّ ١٧١/٣، والذّيوان ٥٧٧/١.

(١) ومن شروط ترخيم المنادى أيضاً :

ألاً يكون مضافاً؛ لأنّه لو حُذف من الأوّل لبقِيَ التّرخيم في وسط الكلمة من حيث المعنى، والثّاني لا يمكن الحذف منه؛ لأنّه ليس منادى؛ لأنّ الذي وقع عليه التّداء لفظاً هو الأوّل .

ولا مستغائاً مجروراً باللام؛ لعدم ظهور أثر التّداء فيه، والتّرخيم من خصائص المنادى .

ولا مستغائاً في آخره زيادة، ولا مندوباً؛ لأنّ المقصود بهما امتداد الصّوت، والتّرخيم يضادّ ذلك .

يُنظر : أمالي ابن الشّجريّ ٣١٥/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٨/١، وشرح المفصل ١٩/٢، وشرح الرّضيّ ١٤٩/١، ١٥٠، والفوائد الضّيائيّة ٣٤١/١، ٣٤٢، والتّصريح ١٨٤/٢، والأشمونيّ ١٧٥/٣، ١٧٦، والصّبّان ١٧٦/٣.

(٢) في ص ٦٤١ .

وهي: (حارث) و (عامر) و (منصور)؛ لكثرة تسميتهم بها.

وللعرب في الاسم المرخّم مذهبان^(١):

[١/١٠٤]

أحدهما : أن يبقى في آخره بعد الحذف على ما كان عليه / من حركة أو سُكُون، وأن ينوى ثبوت المحذوف - وهذا الأكثر -^(٢)؛ فتقول في (حَارِث) : يا حَارِ^(٣) أَقْبِلْ، ومنه قولُ الشاعر :

يَا حَارِ [لَأ]^(٤) أُرْمِينِ مِنْكُمْ^(٥) بِدَاهِيَةٍ^(٦)

(١) في أ : وجهان .

(٢) وتسمّى هذه اللّغة : لغة من ينتظر . يُنظر: التصريح ١٨٨/٢، والأشوتبي ١٧٩/٣ .

(٣) بكسر الرّاء كما كانت مكسورة قبل التّرخيم؛ وفي ترخيم جعفر : يا جعفَ بفتح الفاء، كما كانت مفتوحة قبل التّرخيم .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) في أ : عنكم، وهو تحريف .

(٦) هذا صدرُ بيت من البسيط، وعجزُه :

لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ

وهو لزهير بن أبي سلمى، من قصيدة يُخاطبُ بها الحارث الصّيداوي، وكان أغار على إبل زهير، وأخذ راعيه يَسَار، فطلب منه أن يردّ إليه راعيه، وتوعّده بالهجاء؛ فأطال عليه، فهجاه بهذه القصيدة، فردّ عليه راعيه وإبله .

(و) الدّاهية (: التّأزلة بالقوم، والخُطبُ الشّدِيد .

والشّاهدُ فيه : (يا حارِ) حيث رخّم على لغة من يحذف آخر الاسم ويُقيى الباقي على ما كان عليه من كسر الرّاء؛ وهذه اللّغة هي الأكثر .

يُنظر هذا البيت في: جمهرة اللّغة (شظظ) ١٠٠٩/٢، والجمل ١٦٩، واللّمع ١٧٧، =

[منه]^(١) قول الآخر :

حَارِ^(٢) بِنَ كَعْبِ أَلَا^(٣) أَحْلَامَ تَزْجُرُكُمْ^(٤)

ومنه :

فَصَالِحُونَ جَمِيعاً إِنْ بَدَأَ لَكُمْ وَلَا تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَام^(٥)

= والتبصرة ٣٦٧/١، وأمالى ابن السّجريّ ٣٠٢/٢، وشرح المفصل ٢٢/٢، وابن النّاطم ٥٩٧، والمقاصد التّحويّة ٢٧٦/٤، والممع ٨٨/٣، والدرر ٥٦/٣، والديوان ٨٧.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) في كلتا النسختين : يا حَارِ، والصّواب ما هو مثبت؛ كما في الديوان، والمصادر الأخرى.

(٣) في كلتا النسختين: لا، والصّواب ما هو مثبت؛ كما في الديوان، والمصادر الأخرى.

(٤) هذا صدرُ بيت من البسيط، وعجزه :

عَنِّي وَأَنْتُمْ مِنَ الْجَوْفِ الْجَمَاحِرِ

وهو لحسان بن ثابت - رضي الله عنه -، وهو مطلع قصيدة يهجو بها الحارث بن كعب المجاشعيّ، من رهط النّجاشيّ، وكان هجا بني النّجار .

(الجوف) جمع أجوف؛ وهو : عظيم الجوف . و (الجماحير) جمع جُمخُور؛ وهو : العظيم الجسم، القليل العقل والقوّة، وقيل : الواسع الجوف .

والشّاهد فيه : (حارِ بن كعب) حيث رخّم على لغة من يحذف آخر الاسم، ويبقى الباقي على ما كان عليه من كسر الرّاء؛ وهذه اللّغة هي الأكثر .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٧٣/٢، والمقتضب ٢٣٣/٤، والجمل ١٦٩، وأمالى ابن السّجريّ ٣٠٢/٢، وشرح المفصل ١٠٢/٢، واللّسان (جوف) ٣٥/٩، وشرح

شواهد المغني ٢١٠/١، والخزانة ٧٢/٤، ٧٥، والديوان ٢١٩/١ .

(٥) هذا بيت من البسيط، وهو للتّابغة الذّبيانيّ، يخاطب بني عامر بن صعصعة، وكانوا =

أراد : عامراً؛ وكذلك تقول في (مالك) : يا مال .

وقد جاء في غير فاعلٍ قليلاً، ومنه قولُ أوس^(١) بنِ حَجَر^(٢):

تَنَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمِي^(٣)

= عرضوا عليه وعلى قومه مقاطعة بني أسد ومخالفتهم دونهم، فقال لهم : صالحونا وإياهم إن شئتم ولا تُعرضوا علينا مصالحتكم دونهم، فإننا لا نرضى بدلاً هم .

والشاهدُ فيه : (عام) يريد : يا عامر؛ حيث رخّم على لغة من يحذف آخر الاسم، ويُبقي الباقي على ما كان عليه من كسر الميم؛ وهذه اللّغة هي الأكثر .

يُنظر هذا البيت في : الجمل المنسوب للخليل ١٣٨، والكتاب ٢/٢٥٢، والبغداديات ٤٥٠، والتبصرة ١/٣٦٦، وتحصيل عين الذهب ٣٣٤، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٣، والخزانة ٢/١٣٣، والديوان ٨٢ .

(١) في ب : أويس .

(٢) هو : أوس بن حَجَر بن مالك التميمي، أبو شريح : شاعرٌ تميم في الجاهليّة، كان كثير الأسفار، وأكثر إقامته عند عمرو بن هند في الحيرة؛ عُمرٌ طويلاً، ولم يُدرك الإسلام .

يُنظر : طبقات فحول الشعراء ١/٩٧، والشعر والشعراء ١٧٤، والأغاني ١١/٧٣، والأعلام ٢/٣١ .

(٣) في ب : لي، وهو تحريف .

وهذا صدرُ بيت من الطويل؛ وعجزه :

وَبَعْدَ التَّصَايِي وَالشَّبابِ المَكْرَمِ

والمعنى: إنك يا لميس قد أنكرتنا في الكبر والشيوخوخة بعد المعرفة التي كانت بيننا =

أراد : يا^(١) لميس .

وتقول فيما كان رباعياً كـ (جعفر) : يا جعف، وفي (قمطر) :

يا قِمَطْ، وفي (هرقل) : يا هِرَقْ .

فلا يحذف ممّا حروفه أصول سوى حرفٍ رباعياً كان

أو خماسياً^(٢) .

والفراء^(٣) يرى فيما قبل حرف إعرابه ساكن، نحو (هِرْقُلُ) و(قِمَطْرُ)

أن يَحْدِفَ في الترخيم حرفين^(٤)؛ واستدلّ بآته إذا قال: (يا قِمَطْ) -

بسكون الطاء - لزِمَ عدمُ التّظير؛ إذ ليس في الأسماء المتمكنة [ما]^(٥) آخره

حرف صحيح ساكن^(٦) .

= زمن الشّباب .

والشّاهدُ فيه : (لَمِي) يريد : يا لميس؛ فرخمه بحذف السّين .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢/٢٥٤، والصّاحبيّ ٣٨٣، وتحصيل عين الذهب ٣٣٥،

وأُمالي ابن الشّجريّ ٢/٣٠٤، وشرح قطر التّدى ٢٣٦، والدّيوان ١١٧ .

(١) في ب : يريد يا نفس، وهو تحريف .

(٢) إذا كان الاسم مجرداً من التّاء جاز ترخيمه بشروط؛ وهي :

١ - أن يكون عَلَمًا . ٢ - زائداً على ثلاثة أحرف .

٣ - غير مضاف . ٤ - ولا مركّب تركيب إسناد .

يُنظر : أوضح المسالك ٣/١٠٣، وابن عقيل ٢/٢٦٥، والتّصريح ٢/١٨٥،

والأشمويّ ٢/١٧٥ .

(٣) يُنظر : الأصول ١/٣٦٥، وشرح المفصل ٢/٢١، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٣٥٧،

وابن التّائظم ٦٠٠، والأشمويّ ٣/١٧٧ .

(٤) فتقول في (هرقل) و (قمطر) : يَا هِرْ، وَيَا قِمَ .

(٥) في أ : ممّا، وهو تحريف، وفي ب : ساقطة .

(٦) عند الجمهور يرخّم الاسم بحذف حرفين بشروط؛ وهي :

وقيل : ليس هذا / بشيء؛ لآته يلزمه ألا يُجيز : (يا حارُّ)؛ لئلاَّ يلبس بـ (قَبْلُ) و (بَعْدُ) عند بنائهما على الضم^(١).

وَقَدْ أُجِيزَ الضَّمُّ فِي التَّرْخِيمِ فَقِيلَ : يَا عَامُ بِضَمِّ المِيمِ
المذهب الثاني : ألاَّ ينوي^(٢) المحذوف؛ فيصير ما بقي كأنه اسم تام؛
فيبنى على الضمِّ لِمَا عَرَضَ له من النداء^(٣)؛ فتقول : (يا حارُّ) و (يا عامُّ)
و (يا مالُّ) و (يا هرقُّ) و (يا قمطُّ)؛ فإن رَحمت اسم رجل سَمِّي
بـ (بُلْبُل) فَإِنَّكَ تَضَمُّ الباء على اتِّفَاق المذهبين^(٤)؛ فتقول :
(يا بلبُّ أَقْبِل) .
وَأَلْقِ حَرْفَيْنِ^(٥) بِلَا غُفُولٍ مِنْ وَزْنِ فَعْلَانٍ وَمِنْ مَفْعُولٍ^(٦)

= ١ - أن لا يكون الاسم محتوماً بالثناء .

٢ - أن يكون ما قبل الأخير حرف لين ساكناً، زائداً، مكملاً أربعة أحرف فأكثر؛ وذلك نحو : (عثمان) و (منصور)، تقول في الترخيم : يا عثم، و يا منص، بحذف حرفين؛ الأخير وما قبله .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ١٣٥٣/٣، وابن الناظم ٥٩٩، وأوضح المسالك ١٠٣/٣، وابن عقيل ٢٦٦/٢، والتصريح ١٨٦/٢، والأشموني ١٧٧/٣ .

(١) التعليلان مختلفان؛ فالفراء يرى المنع مُعَلَّلاً بعدم التَّظهير، وذلك أعمّ من أن يكون للبس أولغيره؛ والشارحُ أورد عليه بما هو أخصّ من ذلك وهو الالتباس .

(٢) في كلتا النسختين : بنون، وهو تحريف .

(٣) وتسمّى هذه اللّغة لغة من لا ينتظر . يُنظر : التصريح ١٨٨/٢ .

(٤) فضمّ الباء على المذهب الأوّل إقراراً لها على الضمّة الأصليّة، وعلى المذهب الثاني ضمّة بناء .

(٥) في أ : حرفان، وهو خطأ .

(٦) في أ : فِعُول، وهو تحريف .

تَقُولُ فِي مَرَوَانَ : يَا مَرَوَاجِلِسِ وَمِثْلُهُ : يَا مَنْصُ فَافْهَمَ وَقَسِ
 هذا الكلام يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ آخِرَ الْاسْمِ زَائِدَتَيْنِ زِيدَتَا مَعًا ؛
 ويشترط ذلك أن يكونا معًا بعد ثلاثة أحرف فما فوقها؛ وهي : من
 (ألف ونون) كـ (مروان)، أو (واو ونون) كرجل اسمه (مسلمون)، أو
 (ياء ونون) كـ (مسكين)^(١)، أو^(٢) (ألف وهمزة) كـ (أسماء)، أو^(٣)
 (ألف وتاء) كـ (بركات)، أو (واو وراء)^(٤) كـ (منصور)؛ فتقول:
 يَا مَرُو، وَيَا مُسَلِّمُ، وَيَا مِسْكُ، وَيَا أَسْمُ، وَيَا بَرَكَ، وَيَا مَنْصُ^(٥)؛
 و [منه]^(٦) قوله :

/ يَا مَرُوَ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُوَ الْحَبَاءَ وَ^(٧) رَبُّهَا لَمْ يَبْسُ^(٨) [أ / ١٠٥]

(١) في كلتا النسختين : مسلمين، والصواب ما هو مثبت؛ ويتضح ذلك من

ترخيمه هنا .

(٢) في أ : وألف .

(٣) في كلتا النسختين : وألف .

(٤) في شرح ملح الإعراب ٢٦٢ : «أو واو قبلها ضمة، نحو : منصور ...؛ فإنك

تحدف منه الحرف الأخير، وحرف الاعتلال الذي قبله ...، فتقول : يا منصور .

(٥) بحذف الزائدتين معًا .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٧) العاطف ساقط من ب .

(٨) هذا بيت من الكامل، وهو للفرزدق .

(و) يا مرو (أراد : يا مروان . و (الحباء) : العطاء .

ومنه [قوله]^(١):

قَفِي فَأَنْظِرِي يَا أَسْمَ هَلْ تَعْرِفِينَهُ أَهَذَا الْمُغِيرِي^(٢) الَّذِي كَانَ يُذَكِّرُ^(٣)

= والشاهد فيه : (يا مرو) فإن أصله : يا مروان؛ فرخمه بحذف التّون وحذف الألف قبلها؛ لزيادتهما، وكون الاسم ثلاثياً بعد حذفهما .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/٢٥٧، والجمل ١٧٢، واللّمع ١٧٧، والتّبصرة ٣٦٩، وأمالي ابن الشّجري ٢/٣١٣، وشرح المفصل ٢/٢٢٢، وأوضح المسالك ٣/١٠٣، والمقاصد التّحويّة ٤/٢٩٢، والتّصريح ٢/١٨٦، والأشموقي ٣/١٧٨، والدّيوان ١/٣٨٤ - وروايته :

مَرَوَانُ إِنَّ مَطِيَّتِي مَعكُوسَةٌ

ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) في ب : المُعِيدِي، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة .

والآمرة هي نُعمٌ محبوبة الشّاعر، و (يا أَسْمَ) أي : يا أسماء، وهي صاحبة نُعم .
(والمغيري): المنسوب إلى المغيرة وهو جدّ عمر بن أبي ربيعة؛ وقد عنى بالمغيري نفسه .

والشّاهد فيه : (يا أَسْمَ) حيث رخّمه بحذف الهمزة، ثم حذف الألف التي قبلها؛ والأصل : يا أسماء .

يُنظر هذا البيت في : الجمل ١٧١، وأمالي ابن الشّجري ٢/٣١٤، وشرح المفصل ٢/٢٢٢، وشرح قطر الندى ٢٣٥، والخزانة ١١/٣٦٩، والدّيوان ٩٣، وروايته :

قَفِي فَأَنْظِرِي أَسْمَاءُ هَلْ تَعْرِفِينَهُ

ولا شاهد فيه على هذه الرّواية

فإن كان في جميع هذا هاء [تأنيث]^(١)، أو ياء نسب، لم يحذف من هذه الزوائد غيرها؛ فتقول في ترخيم (مُرْجَانَةٌ) على (فُعْلان): يا مُرْجَانُ أَقْبِلِي؛ وكذلك^(٢) في رجل سُمِّيَ بـ(حمرأوي)^(٣): يا حمرأو^(٤) أَقْبِل .

وأما الأسماء المركبة نحو: (مَعْدِي يَكْرَب) و(سَيَبِيَه) و(حَضْرَموت) إذا سُمِّيَ به رُحْمٌ يحذف عجزه في الترخيم؛ لأنه بمنزلة هاء التأنيث من نحو: (طلحة)، إلا أنه خالف هاء التأنيث في أنه يُحذف معه ما قبله^(٥)؛ قال سيبويه^(٦): «وَأَمَّا اثْنَا^(٧) عَشَرَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ وَرُحْمٌ حَذَفَتْ^(٨) [عشر مع]^(٩) الألف؛ لأنَّ [عَشَرَ]^(١٠) بِمَنْزِلَةِ نُونِ مُسْلِمِينَ».

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) في ب : كذا .

(٣) في ب : بحمراء .

(٤) في أ : يا حمرا، وفي ب : يا ذي حمرا .

(٥) كقولك في اثنا عشر : (يا اثن) حذف العجز مع الألف قبله؛ وهو خاصّ

بالمركب العددي فقط . يُنظر : توضيح المقاصد ٥٠/٤ .

(٦) يُنظر : الكتاب ٢٦٩/٢ .

(٧) في أ : اثني .

(٨) في أ : حُذِفَ .

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من كلتا التسخيتين، وإكماله من الكتاب ٢٦٩/٢؛

لأنَّ النَّصَّ مَنْقُولٌ مِنْهُ .

(١٠) في كلتا التسخيتين : لأنَّ الألف، وهو سهو من النَّسَاح .

فتقول: [يا سيب] ^(١) [ويا اثن] ^(٢) و(يا معدي) و(يا حضر)؛ هذا إذا كان مركباً ^(٣) تركيب مزج؛ ومنهم من يركبهما تركيب إضافة؛ فيقول ^(٤): (هذا حضرموت)؛ فعلى هذا لم يجوز ترخيمه ^(٥) كما لم يجوز ^(٦) ترخيم (غلام زيد) ^(٧).

وَلَا تُرَخِّمُ هِنْدَ فِي النَّدَاءِ وَلَا ثَلَاثِيًّا خَلَا مِنْ هَاءِ ^(٨)
/ وَإِنْ يَكُنْ آخِرُهُ هَاءٌ فَقُلْ فِي هِبَةٍ : يَا هِبَ مَنْ هَذَا الرَّجُلُ؟
المؤث بالهاء يجوز ^(٩) ترخيمه مطلقاً؛ أي : سواء كان ثلاثياً،
أو ما زاد، علماً أو غير ^(١٠) علم ^(١١).

- (١) في أ : ياس، وهو تحريف، وفي ب : ساقطة .
- (٢) ما بين المعرفين ساقط من أ .
- (٣) في أ : تركيبهما .
- (٤) في أ : فتقول، وهو تصحيف .
- (٥) وسيأتي في ص ٦٥٠ أن الكوفيّين يميزون ترخيم المركب الإضافي بحذف عجزه؛ أما البصريّون فلا يميزون ترخيمه .
- (٦) في ب : لا يجوز .
- (٧) في ب : قبل هذا التّظم : قال الناظم .
- (٨) في أ : ولا ثلاثي من الأسماء .
- (٩) في أ : نحو، وهو تحريف .
- (١٠) في أ : وغير علم .
- (١١) معرفة كان أو نكرة؛ وشرط المبرّد في ترخيم المؤث بالهاء العلمية؛ فمنع ترخيم النكرة المقصودة؛ والصّحيح جوازّه .
ينظر : المساعد ٥٤٧/٢، والتصريح ١٨٩/٢، والأشعريّ ١٧٢/٣ .

وتاء التأنيث بمنزلة اسم ضم إلى اسم، كلاسـم المركب؛ وكما أن الاسم الأول من المركب مفتوح، فكذلك^(١) ما قبل تاء التأنيث مفتوح دائماً؛ فتقول^(٢) من ذلك في (ثبة): يَا ثَبَّ أَقْبَلْ، وفي (جارية): يَا جَارِي^(٣) اسمع؛ قال الرَّاجز^(٤):

جَارِي لَا تَسْتَكْرِي^(٥) عَذِيرِي^(٦)

وقالوا: (يا شا ارجني)^(٧) أي : يا شاة أقيمي .

(١) في ب: فلذلك.

(٢) في ب: فنقول.

(٣) في أ: يا جار .

(٤) في أ: الشاعر .

(٥) في ب : لا نستكري، وهو تحريف .

(٦) هذا بيت من الرجز المشطور، وبعده :

سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

وهو للعجاج .

(و جارِي) : مرخّم جارية . و(العذير) : الأمر الذي يحاوله الإنسان مما يُعذر عليه إذا فعله.

والشاهد فيه : (جَارِي) حيث رُخِّم بحذف تاء التأنيث .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/٢٣١، ٢٤١، والمقتضب ٤/٢٦٠، والصّحاح (عذر)

٢/٤٧١، والتبصرة ١/٣٦٨، وأمالِي ابن الشجري ٢/٣١٥، وشرح المفصل ٢/١٦،

٢٠، وابن الناظم ٥٩٧، وأوضح المسالك ٣/١٠٢، والخزانة ٢/١٢٥، والديوان ٢٢٧.

(٧) في أ : ارجحي، وهو تصحيف .

يُقال : (شاة راجن) أي : مقيمة في البيوت؛ و رَجَّتْ تَرَجُنْ رُجُونًا : حبسها

عن المرعى على غير علف .

وقد رُويت هذه اللفظة بالدال (ادجني) من الدجون؛ وهو إلف البيت والإقامة به .

وتقول في (هبة) : يا هب^(١)، وفي (فاطمة) : يا فاطم، وفي
عائشة: يا عائش؛ قال الشَّمَاخُ^(٢):

أَعَائِشَ مَا لِأَهْلِكَ لَا أَرَاهُمْ يُضِيعُونَ الْهَجَانَ مَعَ الْمُضِيعِ^(٣)

وكذلك (حمزة) و(طلحة)؛ وهذا يجوز فيه أربعة أوجه إذا رُحِّمَ؛
تقول: [يا طلح، على: يا حار، و] ^(٤)يا طلح، على: يا حار، ويا طلحة
على الإقحام؛ ومعنى الإقحام: الزيادة، مثل:

يَا بُؤْسَ^(٥) لِلْحَرْبِ^(٦).....

= ويُقال: دجن بالمكان، يدجن دجوناً: أقام به .

يُنظر: الصَّحاح (دجن) ٢١١١/٥، (رجن) ١٢١٢/٥، واللَّسان (دجن)
١٤٨/١٣، (رجن) ١٧٦/١٣ .

(١) في ب: وتقول في (فاطمة) : يا فطم، وفي (هبة) : يا هب .

(٢) هو: الشَّمَاخ بن ضِرَار الغطفاني، وقيل: اسمه معقل؛ والشَّمَاخ لقب له، ويُكنى أبا
سعيد، وأبا كثير: شاعرٌ مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وكان شديد متون
الشعر؛ وكان أوصف الشعراء للقوس، وأرجز الناس على البديهة .
يُنظر: طبقات فحول الشعراء ١٣٢/١، والشعر والشعراء ١٩٥، والأعاني ١٨٤/٩،
والإصابة ٢٨٥/٣ .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر .

و(عائش) : مرخِّم عائشة . و(الهجان) : كرائم الإبل .

والشَّاهد فيه : (أعائش) حيث رُحِّمَ بحذف تاء التَّائِث .

يُنظر هذا البيت في: الجمل ١٧٠، والصَّاحِي ٢٦١، والأزهية ١٥٦، وأمالي ابن
الشَّحْرِي ٣٠٩/٢، واللَّسان (ثبج) ٢٢٠/٢، والديوان ٢١٩ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في ب: يا باؤس، وهو تحريف .

(٦) هذا جزء من بيت من مجزوء الكامل، وهو بتمامه :

يريد: با بُؤس الحرب؛ فالتاء زيدت ساكنةً بين الحاء وحركة التاء^(١)؛ لأنّه يمكنك أن تقول: (يَا طَلَّحَتْ) - بسكون التاء -؛ فلمّا قيل: (يا طلحة) / صارت التاء بين الفتحة والحاء^(٢)، فوَقعت بين شيئين.

الرّابع: أن تقول: يا طَلَحْ؛ فإذا وقفت قلت: يا^(٣) طلحة، بهاء السّكت؛ ومَن قال: يا طَلَّحَةَ؛ أقحم الهاء توكيداً، وترك [آخر]^(٤) الاسم مفتوحاً على حاله؛ قال التّابغة:

كَلَيْنِي لِهَمْ يَا أُمَيْمَةَ^(٥) نَاصِبٍ وَكَلِيلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكُؤَاكِبِ^(٦)

= يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ أَلْتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاخُوا

وهو لسعد بن مالك بن ضُبَيْعَةَ .

والشّاهدُ فيه : (للحرب) حيث أقحم اللّام بين المضاف والمضاف إليه .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢/٢٠٧، والمقتضب ٤/٢٥٣، والجُمَل ١٧٣،

والخصائص ٣/١٠٦، والتبصرة ١/٣٤٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/٥٠٠،

وأمالِي ابن الشّجري ١/٤٢١، ٢/٣٠٧، وشرح المفصّل ٢/١٠، والمغني

١/٤٦٨، ٤٧٣ .

(١) في أ: وحركة السّكون، وهو تحريف .

(٢) في كلتا النّسختين : التّاء، وهو تحريف .

(٣) حرفُ التّداء ساقطٌ من ب .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في ب : با لميمة، وهو تحريف .

(٦) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للتّابغة الدّيبانيّ .

و(كَلَيْنِي): دَعِينِي وَهَمِي . و(أُمَيْمَةَ): تصغيرُ ترخيمِ أُمَامَةَ، وهي بِنْتُهُ . و(ناصب):

معنى منصب من التّصب؛ وهو التّعب . و(بطيء الكواكب): من الطّول . أي: طويل . =

وأجاز الفراء^(١) ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط، نحو: (حكم)؛ لأنه إذا قيل فيه: (يا حك)^(٢) لم يلزم عدم النظر؛ إذ في الأسماء^(٣) ما هو على حرفين ثانيهما^(٤) متحرك، كـ (غد) و (يد)؛ فإن كان الاسم^(٥) ساكن

= والشاهد فيه: (أميمة) حيث أقحم الهاء بعد حذفها ضرورة، فترك المنادى على حاله قبل الهاء .

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٢/٢٠٧، ٣/٣٨٢، والجمل ١٧٢، والبغداديات ٥٠١، ٥٠٣، والأزهية ٢٣٧، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٦، وشرح المفصل ٢/١٢، ١٠٧، ورفض المباني ٢٣٧، والمقاصد النحوية ٤/٣٠٣، والممع ٣/٩١، والخزانة ٢/٣٢١، والديوان ٤٠ .

(١) وترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط هو مذهب الأخفش والكوفيين إلا الكسائي .
 وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال؛ وذلك لأن الترخيم إنما دخل في الكلام لأجل التخفيف، وما كان على ثلاثة أحرف فهو على غاية الخفة، فلا يحتمل الحذف؛ لأن الحذف منه يؤدي إلى الإجحاف به .
 يُنظر: الكتاب ٢/٢٥٥، ٢٥٦، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٤، ٣٠٥، والإنصاف، المسألة التاسعة والأربعون، ١/٣٥٦، وأسرار العربية ٢٣٧، والتبيين، المسألة الرابعة والثمانون، ٤٥٦، وشرح الجمل ٢/١١٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٥٧، وابن السناظم ٦٠٠، وشرح الرضي ١/١٤٩، وتوضيح المقاصد ٤/٤٣، وائتلاف التصرة، فصل الاسم، المسألة الثامنة والعشرون، ٤٨ .

(٢) في أ: يا حكم، وهو تحريف .

(٣) أي: المتمكنة .

(٤) في ب: قبل ثانيهما، وهو تحريف .

(٥) أي: الثلاثي، نحو: (بكر) .

الأوسط لم يميز ترخيمه^(١).

وَقَوْلُهُمْ فِي صَاحِبٍ : يَا صَاحٍ شَذَّ لِمَعْنَى فِيهِ بِاصْطِلَاحٍ

ترخيم التكرة لا يجوز^(٢)، نحو: (عالم) فلا يُقال فيه: يا عال، ولا يا راك في (راكب)، بل سُمع من العرب في (صاحب): يا صاح، ومنه قولُ الشاعر :

يَا صَاحٍ مَا هَاجَ الدُّمُوعُ^(٣) الدُّرْفَا^(٤)

وهذا شاذٌّ؛ والعلّة فيه كثرة استعماله .

فإن قلت: يا فار، في ترخيم (فارس)^(٥)؛ فإن كان علماً جاز ترخيمه،

(١) نقل ابن عصفور الاتفاق على منع ترخيمه؛ وكذلك ابن مالك، وابنه؛ والصحيح ثبوت الخلاف فيه .

وحكي عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه .

يُنظر : أمالي ابن الشجري ٣٠٥/٢ ، وشرح الجمل ١١٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٥٨/٣ ، وابن النّاطم ٦٠٠ ، والمساعد ٥٥٢/٢ ، والتصريح ١٨٥/٢ ، والأشمويني ١٧٥/٣

(٢) أجاز بعض النُّحاة ترخيم التُّكْرَةِ المقصودة، نحو : يا غضنّف، في (غَضَنَفَر) .

يُنظر : الارتشاف ١٥٤/٣ ، والأشمويني ١٧٥/٣ .

(٣) في ب : العيون .

(٤) تقدّم تخريج هذا البيت في ص ١٥٨ .

والشّاهدُ فيه هنا : (يا صاح) حيث رخّم (صاحب) وهو نكرة فهذا شاذٌّ؛

وسوّغ ترخيمه كثرة استعماله لَمَّا كَثُرَ دعاء بعضهم بعضاً بـ (الصّاحِب) أشبه

العلم، فرُخِّمَ بحذف يائه .

(٥) في ب : يا فارس .

وإن كان نكرة لم يجز .

والثاني^(١): هو حذف آخر الاسم في غير / النداء لغير موجب؛ [١٠٦ / ب]
ويختصّ بضرورة الشعر، لكن بشرط كونه صالحاً أن^(٢) ينادى^(٣)؛ ومنه
قولُ امرئ القيس :

لَسِنِعَمَ الْفَتَى تَعَشَوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بِنِ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ^(٤)
وأجاز سيبويه ذلك على نيّة المحذوف^(٥)، وأنشد أيضاً من ذلك:

(١) أي : النوع الثاني من أنواع الترخيم، والأول سبق في ص ٦٣٢ .

(٢) في أ : بأن يُنادى .

(٣) وأن يكون إما زائداً على الثلاثة، أو بقاء التأنيث . يُنظر : أوضح المسالك ١٠٨/٣ ،
والتصريح ١٨٩/٢ ، والأشموقي ١٨٣/٣ .

(٤) في أ : الخصرى .

وهذا البيتُ من الطويل .

(و تعشو) : تقصد إليها . و (الخصر) : شدة البرد .

والشاهدُ فيه : (مال) حيث رخّم الاسم غير المنادى؛ وأصله : مالك؛ وهذا خاصّ
بالضرورة .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/٢٥٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٠ ، وابن
الناظم ٦٠٢ ، وتذكرة الثّحاة ٤٢٠ ، وأوضح المسالك ٣/١٠٩ ، وابن عقيل
٢/٢٧٠ ، والمقاصد التّحوية ٤/٢٨٠ ، والتصريح ٢/١٩٠ ، والهمع ٣/٧٧ ،
والديوان ١٤٢ .

(٥) الترخيم في هذا النوع يكون على لغة من لا ينتظر بإجماع؛ أما على لغة من ينتظر
فأجازه سيبويه، ومنعه المرّد - كما سيأتي - . وقد استشهد سيبويه على ذلك
بعده شواهد .

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا^(١) وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامًا^(٢)
و [قال] ^(٣) الآخر :

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤُوتِهِ أَوْ أَمْتَدِحَهُ فَكُلُّ النَّاسِ قَدْ عَلِمُوا^(٤)

= يُنظر : الكتاب ٢/٢٦٩ وما بعدها .

(١) في أ: زماما .

(٢) في أ: أياما، وهو تحريف .

وهذا البيت من الوافر، وهو لجرير .

و (الحبال) هنا : حبال الوصل وأسبابه . و (الرمام) : جمع رميم؛ وهو: الخلق البالي . و (الشاسعة) : البعيدة .

والشاهدُ فيه : (أماما) حيث رَحِمَ (أمانة) في غير النداء للضرورة، وترك الميم على لفظها مفتوحة على لغة من ينتظر؛ وهي في موضع رفع .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢/٢٧٠، ونوادير أبي زيد ٣١، والجمل ١٧٤، وأمالي ابن الشجري ٢/٣١٧، وأسرارُ العربية ٢٤٠، والإنصاف ١/٣٥٣، وشرح عمدة الحفاظ ١/٣١٣، وابن الناظم ٦٠٣، وأوضح المسالك ٣/١١٠، والخزانة ٢/٣٦٣، والديوان ١/٢٢١، وروايته :

أَصْبَحَ وَصَلُّ حَبْلِكُمْ رِمَامًا وَمَا عَهْدُ كَعَهْدِكَ يَا أُمَامًا

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٤) هذا بيتٌ من البسيط، وهو للمغيرة بن حبناء التميمي .

والشاهدُ فيه : (حارث) حيث رَحِمَ (حارثة) وتركه على لفظه مفتوحاً كما كان قبل الترخيم، وذلك في غير النداء ضرورة .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/٢٧٢، والأصول ٣/٤٥٨، والتبصرة ١/٣٧٣ :

أراد : أمامة، و حارثة^(١).

ومنع المرّد^(٢) من ذلك، وأنشد الأوّل :

وَلَا عَهْدُ كَعَهْدِكَ يَا أَمَامًا^(٣)

= وأما ابن الشّجريّ ٣٢٠/٢، وأسرار العربيّة ٢٤١، والإنصاف ٣٥٤/١، والمقرب ١٨٨/١، وشرح الكافية الشّافية ١٣٧١/٣، وابن الناظم ٦٠٣، والمقاصد التّحويّة ٢٨٣/٤، وشعره - ضمن شعراء أمويّون - ١٠٠/٣، وروايته:

إِنَّ الْمُهَلَّبَ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤْيَيْهِ
أَوْ أَمَدِحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(١) في أ : أراد : حارثة، وأمامة .

(٢) أي : إنّ المرّد منع الترخيم على لغة من ينتظر في هذا النوع .

يُنظر : أمالي ابن الشّجريّ ٣١٧/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٣٧١/٣، وابن الناظم ٦٠٣، وأوضح المسالك ١١٠/٣، والأشموقيّ ١٨٤/٣ .

(٣) في ب : ولا عهدك كعهدكم بدل يا أماما، وهو تحريف .

وموقف المرّد من رواية البيت والاستشهاد به : أنّه منع ما أحازه سيبويه؛ وكان يزعم أنّ الرواية فيه :

وَمَا عَهْدُ كَعَهْدِكَ يَا أَمَامًا

وأنّ عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير أنشده هكذا - كما قال الأعلام الشّتمريّ في كتابه : تحصيل عين الذهب ٣٤١ - .

ثم قال الأعلام - مناصراً لسيبويه - : «وسيبويه أوثق من أن يُتهم فيما رواه» .

يُنظر : نوادر أبي زيد ٣١، وأمالي ابن الشّجريّ ٣١٧/٢، وشرح الجمل ٥٧١/٢، وضرائر الشعر ١٣٨، وشرح الكافية الشّافية ١٣٧١/٣، وابن الناظم ٦٠٣، والأشموقيّ ١٨٤/٣، والخزاعة ٣٦٤/٢ .

وقيل^(١): كلتا الروايتين لا تقدر^(٢) إحداهما في الأخرى^(٣).

وذهب الكوفيون^(٤) إلى ترخيم الثاني من المضاف؛ وأنشدوا:

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ وَاذْكُرُوا أَوَاصِرَكُمْ وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ يُذَكِّرُ^(٥)

(١) يُنظر: شرح الجمل ٥٧١/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٧١/٣، وابن النّاطم ٦٠٣.

(٢) في أ: لا يقدر، وهو تصحيف.

(٣) وشرط ذلك - فيما أرى - : صحّة الروايتين؛ لأنّ كل رواية منهما تصلح شاهداً

لما استشهد عليها به؛ فتكون رواية سيويه شاهداً على الترخيم في هذا النوع - وهو الترخيم للضرورة - على لغة من ينتظر.

وتكون رواية المبرد شاهداً على ترخيم المنادى، لا على الترخيم للضرورة.

(٤) ذهب الكوفيون إلى أنّ ترخيم المضاف جائز؛ ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه.

وذهب البصريون إلى أنّ ترخيم المضاف غير جائز؛ وذلك لأنّه لو حُذف من الأوّل لبقِيَ الترخيم في وسط الكلمة من حيث المعنى، والثاني لا يمكن الحذف منه؛ لأنّه ليس منادى، لأنّ الذي وقع عليه التداء لفظاً هو الأوّل.

يُنظر: الجمل ١٦٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٣١٥/٢، والإنصاف، المسألة الثامنة والأربعون، ٣٤٧/١، والتبيين، المسألة الثالثة والثمانون، ٤٥٣، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٨/١، وشرح المفصل ٢٠/٢، والفوائد الضيائية ٣٤١/١، والتّصريح ١٩٠/٢.

(٥) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لزّهير بن أبي سلّمى، من قصيدة قالها لبني سليم وقد بلغه أنّهم أرادوا الإغارة على غطفان.

و(عكرمة): هو عكرمة بن خصّفة بن قيس بن غيلان. و(الأواصر) جمع أصرّة؛ وهي: القربة.

والشّاهدُ فيه: (يا آل عكرم) حيث رخّم المضاف إليه المنادى؛ واستدلّ به

يُرِيد: يا آل عكرمة .

[١/١٠٧]

والثالث: ترخيم التصغير، كقولك في (أَسْوَد) : سَوَيْد^(١)، وما

أشبه ذلك.

= الكوفيون على جواز ترخيم المنادى المضاف بحذف آخر المضاف إليه .
 وذهب البصريون إلى منع ذلك؛ وعلّتهم في المنع : أن المضاف إليه ليس هو المنادى،
 ولا ترخيم عندهم إلاّ للمنادى؛ وأجابوا عن هذا وما هو مثله أنّه محمولٌ
 على الضّرورة .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/٢٧١، والأصول ٣/٤٥٧، والتبصرة ١/٣٧٢،
 وأمالي ابن الشّجري ١/١٩١، ٢/٣١٥، والإنصاف ١/٣٤٧، والتبيين ٤٥٤، وشرح
 المفصل ٢/٢٠، وشرح الجمل ٢/٥٧١، والخزانة ٢/٣٢٩، والديوان ١٥٩ .

(١) في ب : سيويد، وهو خطأ .

بَابُ التَّصْغِيرِ

وَأَنَّ^(١) تُرْدُ تَصْغِيرَ الْاسْمِ الْمُحْتَقِرِ إِمَّا لَاهْوَانَ^(٢) وَإِمَّا لَصَغْرَ
 فَضْمٍ مَبْدَأَهُ لِهَذِي الْحَادِثَةِ وَزِدْهُ يَاءً تَبْتَدِي^(٣) ثَالِثَةً
 تَقُولُ فِي فَلْسٍ : فُلَيْسٌ يَا فَتَى وَهَكَذَا كُلُّ ثُلَاثِيٍّ أَتَى

التصغير: يختص بالاسم الخالي من مانع لفظي^(٤)، أو معنوي .
 فاللفظي على ضربين^(٥):

ضربٌ متوغلٌّ في شبه الحرف، كالمضمرات، وأسماء الأفعال،
 والاستفهام^(٦)، والشرط .

وضربٌ هو على صيغة تشبه صيغة المصغر^(٧)، كـ (مسيطر)^(٨)
 و(مهيمن) .

والمعنوي: كون الاسم مستحقاً للتعظيم لزوماً، كاسم الله
 تعالى، وكتبه، ورُسله؛ فإذا خلا الاسم من ذلك جاز تصغيره^(٩) .

(١) في ب : فإن .

(٢) في متن الملحّة ٣٧ : إِمَّا لِهَوَانَ، وفي شرح الملحّة ٢٦٥ : إِمَّا لِتَهْوَانَ .

(٣) في متن الملحّة ٣٧، وشرح الملحّة ٢٦٥ : تَبْتَدِيهَا .

(٤) في ب : من المانع اللفظي، أو المعنوي .

(٥) في أ : ضربين، وهو تحريف .

(٦) في أ : وللاستفهام .

(٧) في ب : التصغير .

(٨) في أ : مسطر .

(٩) ومن شروط التصغير أيضاً : أن يكون اسماً؛ فلا يصغر الفعل ولا الحرف؛ =

والتصغير يأتي على خمسة معان:

أحدها : التحقير؛ كقولك في (رجل): رُجِيل.

والثاني : لتقليل العدد؛ كقولك في (دراهم) : دُرَيْهَمَات .

والثالث : لتقريب المسافة؛ كقولك : [نزلنا]^(١) دوين المنزلة) .

/ والرابعُ : للتحنُّن والتلطُّف^(٢)؛ كقولك : (يا بُنَيَّ) و (يا أُخِيَّ) .

[١٠٧ / ب]

والخامس : تصغير التّفخيم والتّهويل^(٣)؛ كقول الحُبَابِ^(٤) بن

المنذر^(٥) : (أَنَا جُدَيْلُهَا الْمُحَكِّكُ، وَعُدَيْقُهَا الْمُرَجَّبُ)^(٦) .

= لأنّ التصغير وصفٌ في المعنى، والوصفُ من خواصّ الأسماء .

يُنظر : التصريح ٣١٧/٢، والأشْمُونِيّ ١٥٦/٤ .

(١) ما بين المعوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في أ : والتعطف .

(٣) وهذا المعنى زاده الكوفيون، وردّه البصريّون بالتأويل إلى تصغير التحقير ونحوه .

يُنظر : شرح المفصل ١١٤/٥، وشرح الجمل ٢٨٩/٢، والارتشاف ١٦٩/١،

والتصريح ٣١٧/٢، والهمع ١٣٠/٦، والأشْمُونِيّ ١٥٧/٤ .

(٤) في أ : حباب .

(٥) هو : الحُبَابُ بن المنذر بن الجموح الأنصاريّ الخزرجيّ ثمّ السُّلَمِيّ، يكنى أبا عمرو:

صحابيُّ جليل، شهد بدرًا، وكان من الشُّجعان الشُّعراء؛ يقال له : (ذو الرّأي)؛

مات في خلافة عمر - رضي الله عنه - وقد زاد على الخمسين .

يُنظر : الاستيعاب ٣٧٧/١، وأسد الغابة ٤٣٦/١، والإصابة ٩/٢

(٦) هذا مثلٌ قاله الحُبَابُ بن المنذر - رضي الله عنه - يوم السَّقِيفَةِ عند بيعة أبي بكر

- رضي الله عنه - يريد أنّه رجلٌ يُسْتَنْفَى برأيه وعقله .

ومنه قولُ الشّاعر :

وَكُلُّ أَناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُويهيّةٌ تَصْفِرُ مِنْهَا الأَنامِلُ^(١)

= و (الجذّيل): تصغير الجذّل؛ وهو أصل الشجرة . و (الحكك): الذي تتحكك به الإبل الجربى . و (العذيق): تصغير العذق؛ وهو: النخلة . و (المرجّب): الذي جعل له رُجبة؛ وهي دعامة من الحجر يُبنى حولها .
يُنظر : صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت، ٣٠٤/٨، ومسند أحمد ٥٦/١، وغريب الحديث لأبي عُبيد ٢٥٢/٢، وكتاب الأمثال لأبي عُبيد ١٠٣، والسيرة النبوية ٢٣١/٤، وجمع الأمثال ٥٢/١، والمستقصى ٣٧٧/١، واللّسان (جذل، حكك، عذق، رجب) .

(١) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للبيد بن ربيعة .

و (دويهيّة) : تصغير داهية؛ وأصلُ الدّاهية : المصيبة من مصائب الدّهر، وأراد بها ههنا الموت . و (تصفرُّ منها الأنامل) أراد بالأنامل ههنا : الأظافر؛ لأنّها هي التي تصفرُّ بالموت .

والشّاهدُ فيه : (دويهيّة) حيث إنّ التّصغير يفيد التّعظيم والتّهويل؛ وهو مذهب الكوفيين .

ورُدَّ بأنّ تصغيرها على حسب احتقار النَّاس لها وتهاوؤهم بها؛ إذ المراد بها الموت، أي : يجهئهم ما يحترقونه مع أنّه عظيمٌ في نفسه تصفرُّ منه الأنامل .

يُنظر هذا البيتُ في : جمهرة اللّغة (خوخ) ٢٣٢/١ — وفيه (خويهيّة) بدل (دويهيّة) ومعناها الدّاهية — وديوان المعاني ١١٨/١، وأمالى ابن الشّجري ٣٦/١، ٢٥٧/٢، ٣٨٤، والإنصاف ١٣٩/١، وشرح المفصل ١١٤/٥، والمغني ٧٠، والمقاصد التّحويّة ٨/١، ٥٣٥/٤، والهمع ١٣٠/٦، والأشموقيّ ١٥٧/٤، والخزانة ١٥٩/٦، والذّيوان ١٣٢ .

يُشير إلى الموت .

وقد صغّر^(١) فعل التعجّب؛ كقولك : (ما أحسنَ زيدًا)^(٢)، ومنه

قول الشاعر :

يَا مَا أَمِلِحَ غِرْلَانَا شَدَنَّ لَنَا^(٣)

وعلامة التصغير: أن يضمّ أوّل الاسم، ويزاد فيه ياء ثلاثة^(٤).

ولا يصغّر ما هو أقل من ثلاثة أحرف^(٥).

فصيغة المصغّر الثلاثيّ (فُعَيْل)، كقولك^(٦) في (كعب): كُعَيْب؛ فَإِنْ

كان^(٧) مضعّفًا أظهرت التّضعيف؛ فتقول في (جدّ): جُدَيْد، وفي (دن)^(٨):

دُنَيْن؛ فهذا المثال الأوّل.

(١) في ب : يصغّر .

(٢) وتصغير فعل التعجّب شاذٌّ عند البصريين .

ينظر : التصريح ٣١٧/٢، والأشعريّ ١٥٦/٤ .

(٣) تقدّم تخريجُ هذا البيت في ص ٥٠٦ .

والشّاهدُ فيه هُنا : (أميلح) فإنّه تصغير (أملح)، وهو فعل تعجّب؛ وهذا البيتُ

شاذٌّ عند البصريين .

(٤) وهذه الياء ساكنة، مفتوحٌ ما قبلها .

(٥) لأنّ أدنى أبنية التّصغير (فُعَيْل)؛ وذلك لا يكون إلّا من بنات الثلاثة، وما حُذف

منه حرف رُدّ ما حُذف منه حتى يصير ثلاثة .

يُنظر : الكتاب ٤٤٩/٣، وشرح المفصل ١١٨/٥ .

(٦) في أ : كقولهم .

(٧) أي : الثلاثيّ .

(٨) الدُّن : وعاءٌ ضخمٌ للخمر ونحوها . اللسان (دنن) ١٥٩/١٣ .

وَإِنْ يَكُنْ مُؤْتَثًّا أَرْدَفْتَهُ هَاءً كَمَا تُلْحِقُ لَوْ وَصَفْتَهُ
فَصَغَّرِ النَّارَ عَلَى^(١) نُؤْيِرَةَ كَمَا تَقُولُ : نَارُهُ مُنِيرَةٌ

المصغّر إن يكن^(٢) مؤتثاً بالمعنى^(٣) ألحقت به في التصغير هاء التانيث؛ لأنّ التصغير/ يردّ الأشياء إلى أصولها^(٤)؛ فتقوم مقام الوصف؛ فتقول في (أرض): أريضة^(٥)، كما تقول: (أرض ضيقة) فجرى إلحاق^(٦) الهاء مجرى الصفة؛ وهذا الحكم يطرد في سبعة أسماء؛ فجائز^(٧) إلحاق الهاء بها في حال التصغير، وحذفها - والحذف أفصح -؛ وهي: (الحَرْبُ)^(٨) و[الفرس]^(٩) و(القَوْسُ) و(العِرسُ)^(١٠)

[أ/١٠٨]

(١) في أ: فقل .

(٢) في ب: يكون، وهو تصحيف .

(٣) المؤتث المعنوي: ما ليس علامته لفظية؛ وإلاّ فالتانيث مطلقاً راجع للفظ؛ لأنّ علامته الملفوظة أو المقدّرة لفظية . الصّبّان ٢٥٣/٣ .

(٤) أي: إذا كان ثلاثياً . قال ابن يعيش ١٢٧/٥: «وإنما لحقت التاء في تحقير المؤتث إذا كان على ثلاثة أحرف لأمرين:

أحدهما: أن أصل التانيث أن يكون بعلامة، والآخر: خفة الثلاثي .

فلما اجتمع هذان الأمران، وكان التصغير قد يردّ الأشياء إلى أصولها فأظهروا العلامة المقدّرة لذلك» .

ويُنظر: شرح ملحّة الإعراب ٢٦٧، والفصول الخمسون ٢٥٠، والصّبّان ١٧١/٤ .

(٥) في ب: رضية، وهو تحريف .

(٦) في أ: بإلحاق .

(٧) في أ: فجاز .

(٨) في أ: الحرث، وهو تصحيف .

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(١٠) في ب: والعرس، والقوس .

[والعرب] ^(١) و (درع الحديد) و (التاب من الإبل) ^(٢) .
 وَصَغَّرَ الْبَابَ فَقُلْ : بُؤَيْبُ وَالتَّابُ إِنْ صَغَّرْتَهُ نُيَيْبُ
 لِأَنَّ بَابًا جَمَعَهُ أَبْوَابُ وَالتَّابُ أَصْلُ جَمَعِهِ أُتْيَابُ
 فَإِنْ كَانَ ثَانِي التَّلَاثِيَّ حَرْفَ عِلَّةٍ نُظِرَ؛ فَإِنْ كَانَ وَاوًّا لَمْ يَتَغَيَّرْ فِي
 التَّصْغِيرِ؛ فَتَقُولُ فِي (ثوب) و (حوض) : تُؤَيْبُ، وَ حُوَيْضٌ .
 وَإِنْ كَانَ يَاءً فَالْأَحْسَنُ ضَمُّ أَوَّلِهِ؛ [وَقَدْ] ^(٣) كَسَرُوهُ ^(٤)، فَقَالُوا فِي
 تَصْغِيرِ (بَيْت)، و (عَيْن) : بَيْتِ، وَ عَيْنِة .
 وَإِنْ كَانَ أَلْفًا فَتَرَدُّ إِلَى مَا انْقَلَبَتْ عَنْهُ؛ كَقَوْلِكَ فِي (اب) : بُوَيْبُ،
 وَفِي (نَاب) : نَيْبُ، وَكَذَلِكَ (مَالٌ) وَ (غَارٌ) ^(٥) .

ومعرفة ذلك بالجمع ^(٦)، أو بتصريف الكلمة، كقولك: (أبواب)

= و (العرس) بالكسر : امرأة الرجل، ورجلها، وكبوة الأسد؛ وبالضم وبضمين: طعام
 الوليمة، والتكاح؛ والمناسب هنا : العرس - بالكسر - . القاموس المحيط (عرس) ٧١٨ .
 (١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .
 (٢) التاب من الإبل : التافة المسنة . اللسان (نيب) ٧٧٦/١ .
 (٣) ما بين المعقوفين ساقط من أ .
 (٤) في أ : كسر .
 (٥) تقول في تصغيرها : مويل، و غوير .

(٦) قال سيبويه ٤١٧/٣ : «التصغير والجمع من واد واحد» . وقال - أيضاً -
 ٤٦١/٣ : «تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه إن كانت بدلاً من واو ثم حقرته
 رددت الواو، وإن كانت بدلاً من ياء رددت الياء؛ كما أنك لو كسرته رددت الواو
 إن كانت عينه واوًا، والياء إن كانت عينه ياءً» .

و(أنياب) و(تَمَوَّلتُ)^(١) و(غَيَّرْتُ)^(٢).

وتقول في (ريح) و(دبمة)^(٣): رويحة، ودويمة؛ / كقولك في [١٠٨/ب] التصريف: رَوَّحتُ، و دامت تدوم^(٤).

فإن كان مؤنثاً^(٥) ألحقت به الهاء، كقولك في تصغير (رحى) و(عصا): رحيّة، و عصيّة^(٦).

وَفَاعِلٌ تَصْغِيرُهُ فُؤَيْعِلٌ كَقَوْلِهِمْ فِي رَاجِلٍ رُؤَيْجِلٌ
هذا المثال الثاني؛ وهو (فُعَيْعِل)؛ وهذه الصيغة تختصّ بالاسم
الرُّباعيِّ؛ فتقولُ في تصغير (جعفر) و [درهم]^(٧): جعيفر، و دريهم؛ ولا
تلحق هاء التّأنيث بالرُّباعيِّ المؤنث، كقولك في [تصغير] ^(٨) (عقرب)

(١) في أ : مَوَّلتُ، وفي ب : أَمور؛ وكلتاها محرّفة .

(٢) في ب : غيران .

(٣) الدبّمة : المطر يطول زمائه في سُكون؛ وقيل : من المطر الَّذي لا رعد فيه ولا برق
تدوم يومها . اللسان (دوم) ٢١٣/١٢ .

(٤) في اللسان (دوم) ٢١٣/١٢ : «دامتِ السّماءُ تَدِيمَ دَيْمًا، ودَوَّمتُ،
ودَيَّمتُ» .

(٥) في ب : منونًا، وهو تحريف .

(٦) هذا مستفادٌ من الحريريِّ في شرحه على ملحّة الإعراب ٢٦٩؛ وهناك إضافةٌ بحسُن
إيرادها؛ وهي : «وإن كان آخر الاسم الثلاثيِّ حرف اعتلال جعلته ياءً مشدّدة،
سواء أكان ألفًا، أو واوًا، أو ياءً؛ تقول في تصغير (قفا) و(قرو) و(جدّي): قفي،
و قري، و جدّي» .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

و(زينب) : عُقيرب، و زينب؛ ويجوز كسر أوّله لأجل الياء، فتقول :
زينب .

فإن كان ثانيه حرف علة نُظِر؛ فإن كانت واوًا أصليّة ثبتت،
كقولك في تصغير (جوهر) : جويهر .

فإن كانت منقلبة عن ياء فتردّها إلى الياء؛ فتقول في تصغير (موسر)
و(موقن) : ميسر، و ميقن؛ لأنّهما من أيسر، و أيقن^(١) .

فإن كان ثانيه ياءً مشدّدة خُفِّفَت في التّصغير؛ لئلاّ يجتمع ثلاثُ
ياءات؛ فتقول في تصغير (سيّد) و (لّين) : سييد، و ليين .

فإن كان^(٢) ألفاً أبدلت^(٣) منها واوًا مفتوحة؛ كقولك في (راجل)
و[خاتم]^(٤) : رُويجل، و خويتم .

فَأَقْلِبْهُ يَاءً أَبَدًا وَلَا تَقْفُ / وَإِنْ تَجِدْ مِنْ بَعْدِ ثَانِيهِ أَلْفٌ
تَقُولُ : كَمْ غَزِيلٍ ذَبَحْتُ وَكَمْ دُنَيْنِيرٍ بِهِ سَمَحْتُ [١/١٠٩]

إن كان ثالث الرّباعيِّ حرف علة قلبته ياءً مشدّدة؛ فتقول في
تصغير (كتاب) و(غزال) : كُتَيْب، و غزَيْل؛ و(عجوز) و(سعيد):
عُجِيّز، و سُعَيْد.

(١) وإن كان ثانيه ياءً بقيت؛ كقولك في (زينب) : زينب . شرح ملحّة
الإعراب ٢٦٩ .

(٢) أي : فإن كان ثانيه ألفاً .

(٣) في أ : بدلت .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

فإن كانت الواو متحرّكة جاز أن تقلبها في التصغير ياءً مشدّدة؛ وجاز أن تظهر الواو كما كانت متحرّكة؛ كقولك في تصغير (أَسْوَد) و(جدول)^(١): أَسَيْد^(٢)، و جُدَيْل^(٣)، [وإن شئت قلت: أَسِيوَد، و جُدِيوَل]^(٤)، والقلبُ أجود^(٥).

وإن كان آخره ألفاً مقصورة؛ فإن كانت للتأنيث^(٦) أقررتها على حالها، كقولك في تصغير (حُبْلَى) و (بُشْرَى) : حُبَيْلَى، و بُشَيْرَى .
فإن كان آخره همزة صُغَّرَ كتصغير^(٧) الثَّلَاثِيّ؛ فتقول في تصغير (كسَاء) و(رداء): كُسَيّ، و رُدَيّ .

(١) في كلتا النسختين : أجدل، والتصويب من الحريريّ ٢٧٠ .

(٢) في كلتا النسختين : أسويد، والتصويب من الحريريّ ٢٧٠ .

(٣) في كلتا النسختين : أجدل، والتصويب من الحريريّ ٢٧٠ .

(٤) ما بين المعرفين ساقطٌ من أ .

(٥) القلب هو الجيّد؛ لأنّ الكلمة بعد التصغير أشبهت باب سيّد، والإعلال فيه واجب .

وإنما جاز التصحيح مع موجب الإعلال لقوّة الواو المتحرّكة، وعدم كونها في الآخر الذي هو محلّ التّغيير، وكون ياء التصغير عارضة غير لازمة .

وقال بعضهم : إنّما جاز ذلك حملاً على التّكسير، نحو : أساود، و جداول .

يُنظر : الكتاب ٤٦٩/٣، وشرح المفصل ١٢٤/٥، وشرح الشّافية ٢٣٠/١ .

(٦) «وإن كانت لغير التأنيث قلبتها تاء؛ كقولك في تصغير (ملهى) و (معزى): مُلْهَيَة،

و مُعْزَيَة». شرح ملحّة الإعراب ٢٧١ .

(٧) في أ : تصغير .

فإن كان خماسياً ورابعه^(١) حرف علة ما كان، قلبته في التصغير ياء؛ فتقول في تصغير (دينار) و(سربال) : دُنِينِر، و سُرَيْبِل؛ وفي تصغير (منديل) و(عصفور) : مَنِيدِيل، و عَصْفِير .

[١٠٩ / ب] /وَلَا تُغَيِّرُ فِي عُثَيْمَانَ الْأَلْفَ وَلَا سُكَيْرَانَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ^(٢)

إذا كان آخر الاسم ألفاً ونوناً فلا يخلو من أن يكون ما قبل الألف والتون ثلاثة أحرف، أو أربعة :

فإن كان ثلاثة كـ (سرحان) و (سلطان) و (عثمان) و(سكران) فانظر إلى الاسم هل^(٣) جُمِعَ جمع التّكسير أم لا ؟^(٤).

فإن جُمِعَ جمع التّكسير فإنّ ألفه تنقلبُ ياءً في الجمع؛ فكذلك تُقلَبُ في التّصغير، فتقول في تصغير (سرحان) و(سلطان): سَرِيحِين، و سُلَيْطِين، كقولك في الجمع : سراحين، و سلاطين .

فإن لم يُجمع جمع التّكسير^(٥) فصغر الصّدر^(٦) منه، ثمّ ألحق به الألف

(١) في أ : آخره .

(٢) في متن الملحة ٣٩، و شرح الملحة ٢٧١ جاء التّظم هكذا :

وَقُلْ: سُرَيْحِينُ لِسَرْحَانَ كَمَا	تقول في الجمع: سَرَاحِينُ الْحَمَى
وَلَا تُغَيِّرُ فِي عُثَيْمَانَ الْأَلْفَ	وَلَا سُكَيْرَانَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ
وَهَكَذَا زُعَيْفِرَانُ فَاعْتَبِرْ	بِهِ السُّدَاسِيَّاتُ وَأَفْقَهُ مَا ذُكِرَ

(٣) في ب : إن كان يُجمع .

(٤) في ب: تكسير.

(٥) في ب: تكسير.

(٦) في أ : المصدر .

والنّون؛ فتقول في تصغير (عثمان) و(سكران): عثيمان، و سكيران؛ لأنّهما لم يُقَلَّ في جمعهما : عثامين، ولا سكارين^(١) .

فإن كان ما قبل الألف والنون أربعة أحرف صغرت الأربعة، ثمّ ألحقت بها الألف والنون؛ فتقول في تصغير^(٢) (زعفران) و (ثعلبان) و(عقربان) : زُعيفران، و تُعيلبان، و عُقيربان؛ وهذا مطّرد^(٣) .

[١١٠ / أ]

/ وَاَرْدُدْ إِلَى الْمَحْنُوفِ مَا كَانَ حُذِفَ مِنْ أَصْلِهِ حَتَّى يَعُودَ مُتَّصِفًا^(٤)
كَقَوْلِهِمْ فِي شَفَةِ : شَفِيهَةٌ وَالشَّاةُ إِنْ صَغَّرْتَهَا : شُوَيْهَةٌ
اعلم أنّ كل اسم يردُّ^(٥) على حرفين فإنّ التصغير يرده إلى أصله،
ويُعيد إليه ما كان نقص منه .

فمنه ما حُذِفَ فاؤُهُ^(٦) كـ(عِدَّة)، فتقول في تصغيرها: وُعَيْدَة، وما حُذِفَ عينُهُ كـ(مُدَّة)، فتقول فيه: مُنَيْد، وما حُذِفَ لامُهُ كـ(يَد)

(١) لأنّ الألف والنون فيهما شاهما ألفي التّأنيث بدليل منع الصّرف؛ فكما لم يتغيّر ألفا التّأنيث لا يتغيّر ما أشبههما، ولَمَّا لم تكن الألف والنون في (سرحان) و(سلطان) كذلك حصل التّغيير . التصريح ٣٢٠/٢ .

(٢) في ب : فتقول في تصغير زعفران : زُعيفران، وفي ثعلبان، وعقربان: تُعيلبان، وعقير، وُعُقيربان .

(٣) في أ : يطّرد .

(٤) في ب : منصرف .

(٥) في ب : يزيد .

(٦) في أ : واؤه .

و (دم) و (سنة)، فتقول في تصغيرها: يُدَيِّتُ؛ لأنّ المحذوف منها الياء، كقولهم: يَدَيْتُهُ^(١)، أي: أوليته يَدًا^(٢)، ومنه قول الشاعر:

يَدَيْتُ عَلِيَّ ابْنَ حَسْحَاسِ بْنِ وَهْبٍ بِأَسْفَلِ ذِي الْجِدَادَةِ^(٣) يَدَ الْكَرِيمِ^(٤)

وتقول في تصغير (دم): دُمِيٌّ؛ لأنّ المحذوف منه الياء، بدليل قولهم [في تشيته]^(٥): دَمِيَّان، ومنه قول الشاعر:

(١) في ب: يديه .

(٢) قال الجوهريّ في الصّحاح (يدي) ٢٥٤٠/٦ : «يَدَيْتُ الرَّجُلَ : أَصَبْتُ يَدَهُ، فَهُوَ مَيْدِيٌّ؛ فَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّكَ اتَّخَذْتَ عِنْدَهُ يَدًا قَلْتَ : أَيْدَيْتُ عِنْدَهُ يَدًا، فَأَنَا مُودٍ وَهُوَ مُودِيٌّ إِلَيْهِ . وَيَدَيْتُ لُغَةً» . ثمّ استشهد بالشاهد الذي أورده الشّارح .

(٣) هكذا بالدّال المهملة، وفي أكثر المصادر بالدّال المعجمة؛ وذكر ياقوت أنّها لغة في (الجداة) بالدّال المهملة، والجيم مفتوحة ومكسورة .

وهو موضعٌ لم يعينه البكريّ؛ وقال ياقوت : «موضعٌ في بلاد غطفان» .

يُنظر : معجم ما استعجم ٢٧٨/١، ومعجم البلدان ١١٢/٢، ١١٦ .

(٤) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لمعقل بن عامر الأسديّ .

ومعنى البيت - كما قال المرزوقيّ في شرحه على الحماسة - : «اتَّخَذْتُ عِنْدَ هَذَا الرَّجُلِ بِهَذَا الْمَكَانِ يَدًا غَرَاءً وَصَنِيْعَةً شَرِيْفَةً، مِثْلَهَا يَفْعَلُهُ الْكِرَامُ» . والشّاهدُ فيه : (يديت) ففيه دليل على أنّ لام (يد) ياء .

يُنظر هذا البيت في : الصّحاح (يدي) ٢٥٤٠/٦، وشرح الحماسة للمرزوقيّ ١٩٣/١، ومعجم ما استعجم ٢٨٧/١، وشرح الحماسة للتبريزيّ ٥٨/١، وأمالي ابن الشّجريّ ٢٣٠/٢، ومعجم البلدان ١١٢/٢، وشرح المفصّل ٨٤/٥، واللّسان (جذا) ١٣٩/١٤، (يدي) ٤٢١/١٥، والخزانة ٤٧٨/٧، حكاية عن ابن الشّجريّ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

وَلَوْ أَنَّا عَلَيَّ حَجَرَ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ^(١)
 وتقول في تصغير (شَفَّة) : شُفِيهَةٌ^(٢)؛ لأنَّ المحذوف منها الهاء،
 كقولهم / : شَافَهْتُ؛ وتقول في تصغير (شَاة) : شُوِيهَةٌ، كقولهم في [١١٠ / ب]

(١) هذا بيت من الوافر، وهو لعلِّي بن بدّال بن سليم، ونُسب - أيضاً - إلى المتقّب العبدي،
 وإلى الفرزدق، وإلى الأخطل - وليس في ديوان أيّ منهم -، وإلى المرداس بن عمرو .
 وقد رجّح البغداديّ في الخزانة ٤٨٩/٧ نسبه إلى عليّ بن بدّال قال : «وابن دُرَيْدٍ
 هو المرجع في هذا الأمر؛ فينبغي أن يُؤخذ بقوله - والله أعلم -». وقد نسبه ابن
 دُرَيْدٍ إلى عليّ بن بدّال .

والمعنى : أنّه لشدّة العداوة والبغضاء بينه وبين من ذكره لا تختلط دماؤهما؛ فلو ذُبحا
 على حجر لذهب دم هذا بمنّة، ودمّ ذاك يسرّة .

والشّاهدُ فيه : (الدَّمِيَان) حيث أتى بمثنى الدّم، وجعل لامه ياءً؛ ومن المقرّر أنّ
 التثنية والجمع يردّان الأشياء إلى أصولها؛ فمجيء (الدَّمِيَان) بالياء يدلّ على أنّ
 اللّام المحذوفة من (الدّم) كانت ياءً .

وهي مسألة خلاقيّة بين النّحاة؛ لأنّ بعضهم يقول : أصل اللّام المحذوفة من (الدّم)
 واو؛ بدليل أنّهم ثنّوه فقالوا : (دموان)؛ وبعض العرب يقولون في تثنيته : (دمان)؛
 فلم يردّوا اللّام .

يُنظر هذا البيت في : المقتضب ٢٣١/١، ٢٣٨/٢، وجمهرة اللّغة (دمي) ٦٨٦/٢،
 ١٣٠٧/٣، والمجتنى ٦٢، والمنصف ١٤٨/٢، والتبصرة ٥٩٩/٢، وأمالي ابن
 الشّجريّ ٢٢٨/٢، ١٢٧/٣، والإنصاف ٣٥٧/١، وشرح المفصل ١٥١/٤،
 ٨٤/٥، والمقرّب ٤٤/٢، والمتع ٦٢٤/٢، والخزانة ٤٨٢/٧ .

(٢) ويُقال في تصغيرها - أيضاً - : شُفِيَّةٌ؛ لأنّ لامها ذات وجهين .
 يُنظر : اللّسان (شفه) ٥٠٦/١٣ .

جمعها: شِيَاهُ؛ وأمّا (سنة) فقد صُعِّرَتْ على: سُنِّيَّة، و على: سُنِّيَهَة، كقولك في تصريف الفعل: سَأَيْتُ، و سَأَنْهَيْتُ^(١)؛ وتقول في تصغير (فم): فُوَيْه؛ لأنّ المحذوف منه الواو لا غير^(٢).

^(٣) وَأَلْقِي فِي التَّصْغِيرِ مَا يُسْتَثْقَلُ زَائِدُهُ وَمَا^(٤) تَرَاهُ يَثْقُلُ
وَالْأَحْرَفُ اللَّاتِي تَزَادُ فِي مَجْمُوعَهَا قَوْلُكَ^(٥): سَائِلٍ وَأَنْتَهُمْ^(٦)
يُسْتَثْقَلُ تصغير الاسم الخماسيّ إذا لم يكن رابعة^(٧) [حرف]^(٨) علة،
وكذلك السُّدَّاسِيّ؛ وذلك^(٩) لَوْقُوعِ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ،
وحرفين قبله؛ فيميل أحدُ جانبي الكلمة إلى [الجانِبِ]^(١٠) الآخر .

(١) الكتاب ٤٥٢/٣ .

(٢) لأنّ التّصغير يردّ الأشياء إلى أصولها؛ وكذلك لقولهم في جمعه : (أفواه)، وكذا قولهم : (تفوّهتُ بكذا) و (رجلٌ أفوهٌ) .

يُنظر : الكتاب ٢٦٤/٣، والبغداديات ١٤٩، ودرّة الغواص ٩٠، ٩١، وشرح المفصل ٥٣/١ .

(٣) في متن الملحّة ٣٩ صدرت هذه الأبيات بهذا العنوان : بابُ حروفِ الزّوائد، وفي شرح الملحّة ٢٧٤ : باب الحروفِ الزّوائد في التّصغير .

(٤) في متن الملحّة ٣٩ : أَوْ مَا تَرَاهُ .

(٥) في متن الملحّة ٤٠ : مَجْمُوعَهَا سَائِلٍ وَأَنْتَهُمْ .

(٦) في ب : يَا هَوْلُ اسْتِنَمٌ .

(٧) في ب : آخِرُهُ .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٩) في أ : وكذلك، وهو تحريف .

(١٠) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

وسبيل [ياء]^(١) التصغير أن تكون^(٢) وسطاً، والذي قبلها أرجح من الذي بعدها .

فإذا أُريد تصغير اسمٍ خُماسيٍّ أو سداسيٍّ سليم الحروف فيُنظر إن^(٣) كان فيه حرف من حروف الزيادة حذف^(٤)؛ طلباً للتخفيف .

وحروف الزيادة^(٥) عشرة؛ وهي: (الهزمة) و(التاء) و(السين) و(الميم) و(الهاء) و(اللام) و(التون) وحروف العلة الثلاثة؛ وقد جمعها^(٦) في قوله: (سَائِلٌ وَأَنْتَهُمْ)، وتُجمع في قولك^(٧): (يَا هَوْلُ اسْتَنْمِ)، وفي (سَأَلْتُمُونِيهَا)، وفي (الوسمي هَتَان)، و[في]^(٨) (الموت ينسأه)^(٩)، وفي (اليَوْمَ تَنْسَأُهُ)^(١٠) .

[١/١١١]

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في أ : يكون، وهو تصحيف .

(٣) في أ : يان .

(٤) في أ : حذف .

(٥) قال ابن يعيش ١٤١/٩ : «ليس المراد من قولنا : (حروف الزيادة) أنها تكون زائدة لا محالة؛ لأنها قد توجد زائدة وغير زائدة؛ وإنما المراد أنه إذا احتيج إلى زيادة حرف لغرضٍ لم يكن إلا من هذه العشرة» .

(٦) في ب : جُمعت .

(٧) في أ : ذلك، وهو تحريف .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٩) في أ : تنسأه، وهو تصحيف .

(١٠) في أ : ينسأه، وهو تصحيف .

وحكى الميرد^(١) قال : «سألتُ أبا عثمان المازنيَّ عنها، فأنشد:

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيَّيْنِي وَمَا كُنْتُ قَدَمًا^(٢) هَوَيْتُ السَّمَانَ^(٣)

فراجعته فقال : قد أجبتك مرتين» .

يعني: أن مجموعها: هَوَيْتُ السَّمَانَ .

تَقُولُ فِي مُنْطَلِقِي: مُطَلِقُ فَافْهَمُ وَفِي مُرْتَزِقِي: مُرِيْزِقُ

وَقِيلَ فِي سَفْرَجَلِي: سَفِيْرَجُ وَفِي فَتَى مُسْتَخْرِجِي: مُنْخِيْرَجُ

الاسم الخماسي لا يخلو من أحد ثلاثة أقسام:

أحدها: أن لا يكون فيه حرفٌ من حروف الزيادة؛ نحو: (فَرَزْدَقُ)،

فهذا وما يشابهه^(٤) إذا صغرت حذف آخره؛ فتقول فيه: فُرَيْزِدُ؛ وقد

حذف بعضهم^(٥) الدال فقال: فُرَيْزِقُ؛ لأنها أخت التاء .

(١) يُنظر : المنصف ٩٨/١، وشرح المفصل ١٤١/٩، وشرح الشافية ٣٣١/٢ .

(٢) في ب : قد هويت، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من المتقارب .

والتمثيل فيه : (هويت السمان) حيث جمع حروف الزيادة في هذه الكلمة .

يُنظر هذا البيت في : المنصف ٩٨/١، والوجيز في علم التصريف ٣١، وشرح الملح

٢٧٥، والتتمة في التصريف ٤٣، وشرح الملوكي ١٠٠، وشرح المفصل ١٤١/٩،

وشرح الشافية ٣٣١/٢ .

(٤) في ب: شابهه .

(٥) قال سيبويه ٤٤٨/٣، ٤٤٩ : «وكذلك تقول في فَرَزْدَقُ : فُرَيْزِدُ؛ وقد قال

بعضهم: فُرَيْزِقُ؛ لأنّ الدال تشبه التاء، والتاء من حروف الزيادة، والدال من

موضعها؛ فلمّا كانت أقرب الحروف من الآخر كان حذف الدال أحبّ إليه، إذ =

الثاني: أن يكون في الاسم الخماسي حرفُ علة؛ فتخصّ الحذف به، فتقول في تصغير (قَرَقَرَى)^(١): قُرَيْقِرَ^(٢)؛ فإنّ بقاء هذه الألف^(٣) يخرج الاسم عن مثال (فعيعل) و (فعيعل) .

الثالث: أن يكون في الاسم حرفان من حروف الزيادة؛ فإن كان لأحدهما مزية أقرّ، وحُذِفَ الآخر؛ فإن تساويا كنت محيّرًا في حذف أيهما شئت .

مثال الأول: قولك في تصغير (منطلق) و (مرتزق) : مطيلق^(٤)، ومريزق، فتحذف التاء دون الميم؛ لأنّ للميم^(٥) مزيةً بدليل صيغتها على الفاعل ونحوه، [كـ] قولك^(٦) في تصغير (مختار) : محيّر^(٧) .

= أشبهت حرفَ الزيادة، وصارت عنده بمتزلة الزيادة؛ وكذلك خَدَرْتُقُ...؛ ولا يجوز في (جَحْمَرِشٍ) حذف الميم وإن كانت تُزاد...؛ فهذان قولان، والأوّل أقيس) . فالأرجح حذف الخامس .

وَيُنظَرُ : المقتضب ٢/٢٤٩، ٢٥٠، وشرح المفصل ٥/١١٧، وشرح الشافية ١/٢٠٥ .

(١) موضع مخصب باليمامة .

يُنظَرُ : معجم البلدان ٤/٣٢٦ .

(٢) في ب: قريقي .

(٣) في كلتا النسختين : الياء، وهو تحريف، والصواب ما هو مثبت .

(٤) في ب: مطليق .

(٥) الميم لها مزية؛ لأنها دالة على معنى، ومتصدرة؛ فهي تدلّ على بناء صيغة اسم

الفاعل في نحو : (مستفهم)، دون نون (منطلق) وتاء (مرتزق) .

(٦) الكاف ساقطة من ب .

(٧) فتُحذف التاء دون الميم .

الثاني: قولك^(١) في تصغير (حَبْنَطِي) ^(٢) - وهو العظيم البطن - ^(٣):
حَبْنَطٌ^(٤)، و حَبِيْطًا؛ لأنّ الألف والتون زائدتان فيه؛ لأنّ أصله من حَبَطَ
بطنه إذا عَظُمَ^(٥)؛ وكذلك (قَلْنَسُوَة) ^(٦) إذا ^(٧)صَغُرَتْهَا لك أن تقول على
حذف التون: قَلْيَسِيَة^(٨)، وعلى حذف الواو: قَلْيَسَة .

فأمّا السُداسيُّ فيُحذف في تصغيره ما قبل ياء التّصغير من حروف
الزّيادة؛ فتقول في تصغير (مستخرج) : مخيرج^(٩).

وَقَدْ تُزَادُ الْيَاءُ لِلتَّغْوِيضِ وَالْجَبْرُ لِلْمُصَغَّرِ الْمَهِيضِ
كَقَوْلِهِمْ : إِنَّ الْمُطَلِيقَ^(١٠) أَتَى وَآخِبًا السُّفَيْرِيحَ إِلَى فَصْلِ الشُّتَا

/اعلم أنّ كل اسم حُذِفَ منه حرف أو حرفان، في تصغيره جاز أن
يعوّضَ ممّا حُذِفَ^(١١) منه الياء؛ فتقول في تصغير (سفرجل) و (منطلق)

[١/١١٢]

(١) في أ : في قولك .

(٢) في أ : حنبطي، وهو تحريف .

(٣) يُنظر : اللسان (حبط) ٢٧١/٧ .

(٤) في أ : حنييط، وهو تحريف .

(٥) في أ : عظمت .

(٦) القَلْنَسُوَة : من ملابس الرُّؤوس؛ معروف . اللسان (قلس) ١٨١/٦ .

(٧) في ب : فإذا .

(٨) في أ : قَلْيَسَة .

(٩) بحذف السّين والتاء؛ لأنّهما من حروف الزّيادة .

(١٠) في أ : المطليق، وهو تحريف .

(١١) في ب : حذفت .

و(مستخرج) إذا عَوَّضت [منه]^(١): سُفَيْرِيج^(٢)، و مُطَيْلِق^(٣)،
و مُخَيْرِيج^(٤).

وَشَدَّ مِمَّا أَصَلُوهُ ذِيًّا تَصْغِيرُ ذَا وَمِثْلُهُ اللَّذِيَّا
التصغير لا يدخل غير الاسم المتمكن إلا (ذا) و(الذي)
وفروعهما؛ فإنها أشبهت الأسماء المتمكنة بكونها توصف، ويوصف بها^(٥)،
فصغرت على وجه خولف به تصغير المتمكن^(٦)؛ فترك^(٧) أولهما على ما
كانا عليه قبل التصغير، وعوَّض من ضمّه ألف^(٨) مزيدة في الآخر؛ فقبل
في (الذي) و(التي): اللذِيَّا، واللَّتِيَّا .

وفي (ذَا) و(تَا): ذِيًّا، و تِيًّا^(٩)؛ والأصل: ذِيًّا، و تِيًّا؛ بثلاث ياءات:

(١) ما بين المعرفين ساقطٌ من أ .

(٢) في كلتا النسختين : سفيرج، والتصويب من الحريري ٢٧٨ .

(٣) في أ : مطيلق، وهو تحريف .

(٤) في كلتا النسختين : مخيرج، والتصويب من الحريري ٢٧٨ .

(٥) قال ابن يعيش ١٣٩/٥ : «القياسُ في الأسماء المبهمة أن لا تصغر من حيث كانت
منبئة على حرفين كـ (من) و (ما)؛ إلا أنها لما كان لها شبه بالظاهر من حيث
كانت تثني وتجمع، وتوصف، ويوصف بها، والتصغير وصف في المعنى فدخلها
التصغير كما دخلها الوصف».

(٦) ليكون ذلك منبئة على أن تصغيرها خلاف الأصل .

(٧) في أ : فتردك، وهو تحريف .

(٨) في أ : ضمة الفاء، وهو تحريف، وفي ب : الفاء؛ ولعله من تحريف النَّسَاخ .

(٩) وقد حُكي (اللذِيَّا) و(اللَّتِيَّا) بضم الأول جمعاً بين العوض والعوض منه .

الأولى: عين الكلمة^(١)؛ والثالثة^(٢): لامها؛ والوسطى: ياء التصغير؛ فاستُثقل ثلاث ياءات، فقُصِدَ^(٣) التخفيف بحذف واحدة .

فلم تُحذف ياء التصغير؛ لدلالاتها على معنى، ولا الثالثة^(٤)؛ لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها^(٥)؛ فتعيّن حذف الأولى^(٦).

ويُقال في (ذَاكَ): ذِيَاكَ، وفي (ذَلِك): ذِيَالِكَ، /ومنه قولُ الرَّاجِزِ^(٧):

لَتَفْعُودِنَّ مَفْعَدَ الْقَصِيِّ مِني ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيِّ^(٨)
أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ^(٩)

= يُنظر : شرح الشافية ٢٨٨/١، وشرح المفصل ١٤١/٥ .

(١) وهي التي كانت ألفاً في المكبر .

(٢) في كلتا النسختين: الثانية، والتصويب من ابن الناظم ٧٩٣ .

(٣) في أ: فقصدوا .

(٤) في كلتا النسختين: الثانية، والتصويب من ابن الناظم ٧٩٣ .

(٥) فلو حُذفت لزم فتح ياء التصغير، وهي لا تحرك لشبهها بألف التفسير .

شرح الكافية الشافية ١٩٢٥/٤ .

(٦) مع أنه يلزم على ذلك وقوع ياء التصغير ثانية؛ فاعتُفر لكونه عاضداً لِمَا قُصِدَ

من مخالفة تصغير ما لا تمكُن له لتصغير ما هو متمكّن . شرح الكافية الشافية

١٩٢٥/٤ .

(٧) في أ: الشاعر .

(٨) في أ: الهكي، وهو تحريف .

(٩) هذان بيتان من الرجز، وهما لرؤية؛ وقال ابن برّي: هُما لأعرابي قدم من سفرٍ

فوجد امرأته قد وضعت ولدًا، فأنكره .

وقال الآخر :

بذَيْالِكَ الْوَادِي أَهِيْمٌ وَلَمْ أَقُلْ بِذَيْالِكَ الْوَادِي وَذَيْالِكَ مِنْ زُهْدٍ
 وَلَكِنْ إِذَا مَا حُبَّ شَيْءٍ تَوَلَّعْتُ بِهِ أَحْرَفُ التَّصْغِيرِ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ^(١)
 وَقَوْلِهِمْ أَيْضًا : أُنَيْسَانُ^(٢) شَذَّ كَمَا شَذَّ مُعْرِبَانُ
 وَلَيْسَ هَذَا بِمِثَالٍ يُحْدَى^(٣) فَاتَّبِعِ الْأَصْلَ وَدَعْ مَا شَذَّ
 اعلم أنه يجيء التصغير والتكسير^(٤) على غير بناء واحده^(٥)؛ فيحفظ
 ولا يُقاس عليه .

- = (و) القصي) : البعيد . و (ذو القاذورة) : المكروه الذي لا يصاحبه الناس .
 و(المقلي) : المبعوض .
 والشاهدُ فيهما : (ذَيْالِكَ) فَإِنَّهُ مَصْعَرٌ (ذَلِكَ) .
 يُنظر هذان البيتان في : اللّمع ٢٨٦ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٢٥/٤ ، وابن النّاطم
 ٧٩٣ ، ٧٩٣ ، واللّسان (ذا) ٤٥٠/١٥ ، والمقاصد التّحويّة ٢٣٢/٢ ، ٥٣٥/٤ ،
 وملحق ديوان رؤبة ١٨٨ .
 (١) هذان بيتان من الطّويل ، ولم أقف على قائلهما .
 والشاهدُ فيهما : (بذَيْالِكَ) فَإِنَّهُ مَصْعَرٌ (ذَلِكَ) ؛ و (ذَيْالِكَ) فَإِنَّهُ مَصْعَرٌ (ذاك) .
 يُنظر هذان البيتان في : شرح ملحّة الإعراب ٢٧٨ .
 (٢) في متن الملحّة ٤٠ ، وشرح الملحّة ٢٧٩ : أُنَيْسِيَانُ .
 (٣) في ب : وليس في هذا مثال يجدى .
 (٤) في أ : والتكبير .
 (٥) في أ : واحد .

فمّمّا خولِف به القياس في التّصغير قولهم في (المغرب):
مُعْغِرِبَان^(١)، وفي (العشاء): عَشَيَّان، وفي (عَشِيَّة): عَشِيْشِيَّة^(٢)،
وفي (إنسان): أُنَيْسِيَّان^(٣)، وفي (بُنُون): أُبَيْنُون^(٤)، وفي (لَيْلَة): لَيْلِيَّة^(٥)،

(١) والقياس: مُعْغِرِب، فزيادة الألف والتّون في طرفه شدوذ .

يُنظر: التّبصرة ٧٠٩/٢، وشرح الشّافية ٢٧٦/١، والتّصريح ٣١٩/٢،
والصّبّان ١٥٩/٤ .

(٢) والعشيّ والعشيّة: آخرُ التّهار، وقيل: من زوال الشّمس إلى طلوع الفجر؛ وقيل:
من صلاة الفجر إلى العتمة؛ والقياس: (عَشِيّ) و (عَشِيَّة) بحذف الياء الثّالثة
من هذين .

يُنظر: الصّحاح (عشا) ٢٤٢٦/٦، ٢٤٢٧، والتّبصرة ٧٠٩/٢، وشرح الشّافية
٢٧٥/١، واللّسان (عشا) ٦٠/١٥، ٦١ .

(٣) في كلتا التّسخيتين: أنيسان، والتّصويب من الحريريّ ٢٧٩ .

زادوا في المصعّر ياءً لم تكن في المكبر؛ وقياسه: أنيسين .

وقال الكوفيون: (أُنَيْسِيَّان) تصغير إنسان؛ لأنّ أصله: إنسيان، على زنة
(إِفْعِلان)، وإذا صعّر (إِفْعِلان) قيل: أُنَيْعِلان؛ وهو مبنيّ على قولهم: أن إنسان
مأخوذ من التّسيان؛ وعلى هذا يكون وزن (إنسان): إِفْعَان .
ويرى البصريون أنّه مأخوذ من الأنس؛ وعلى هذا فوزنه: فِعْلان .

يُنظر: الصّحاح (أنس) ٩٠٥/٣، والمخصّص ١٦/١، والإنصاف، المسألة
السّابعة عشرة بعد المائة، ٨٠٩/٢، وشرح الشّافية ٢٧٤/١، واللّسان (أنس)
١٠/٦، ١١، والتّصريح ٣١٩/٢ .

(٤) والقياس: بُنِيُون . يُنظر: شرح الشّافية ٢٧٧/١، والتّصريح ٣١٩/٢،
والصّبّان ١٥٩/٤ .

(٥) والقياس: لَيْلَة. يُنظر: التّبصرة ٧٠٩/٢، وشرح الشّافية ٢٧٧/١، والتّصريح ٣١٩/٢ .

وفي (رجل): رُوَيْجِلٌ^(١)، وفي (صبيّة) و(غِلْمَة): أُصْبِيَّةٌ، وأُغَيْلِمَة^(٢).

ومن التصغير نوعٌ يسمّى [تصغير] ^(٣) الترخيم؛ وهو تصغير

الاسم بتجريده من / الزوائد؛ فإن كانت أصوله ثلاثة رُدَّ إلى (فَعِيل)، وإن كانت أربعة رُدَّ إلى (فُعَيْل).

فإن كانت ^(٤) ثلاثة، والمسمّى ^(٥) مؤنث ألحقت به التاء؛ فيقال ^(٦) في (المعطف): عَطِيف، وفي (أسود) و(حامد) و(محمود): سُوَيْدٌ، وحميد؛ وفي (قرطاس) و(عصفور): قُرَيْطِسٌ، و(عصيفر)^(٧)؛ وفي (سوداء) و(حبلّى): سُوَيْدَة، وحبيلة، وفي (إبراهيم) و(إسماعيل)^(٨): بُرَيْه، وسميع، نصّ على ذلك سيبويه^(٩) في كتابه.

(١) والقياس: رُجَيْلٌ. يُنظر: شرح الشافية ٢٧٨/١، والتصريح ٣١٩/٢، والصبان ١٥٩/٤.

(٢) والقياس: صَبِيَّةٌ، و غَلِيمَة. يُنظر: شرح الشافية ٢٧٨/١، والتصريح ٣١٩/٢، والصبان ١٥٩/٤.

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ.

(٤) في أ: فإن كانت، كرّرت مرتين سهواً من الناسخ.

(٥) في ب: والمسمّى به مؤنثاً.

(٦) في أ: فتقول.

(٧) في كلتا النسختين: قريطيس، وعصيفير، والتصويب من ابن الناظم ٧٩١.

(٨) في أ: وفي إسماعيل، وإبراهيم، حيث قدّم وأخر.

(٩) يُنظر: الكتاب ٤٧٦/٣.

وهذا شاذٌّ باتِّفاق؛ لأنّ فيه حذف حرف أصليّ وهو الميم في (إبراهيم) واللام

في (إسماعيل).

= أمّا الهمزة فهي زائدة عند سيويه؛ فالّتصغير القياسي عنده : (بُرَيْهِيم) و (سُمَيْعِيل) وهو الصّحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب، والترخيم : (بُرَيْهِيم) و (سُمَيْعِيل) .
وإدعى المبرّد أصالة الهمزة؛ فالّتصغير القياسي عنده : (أُبَيْرِيَه) و (أُسْمِيع) ،
والترخيم : (أُبَيْرِه) و (أُسْمِيع) .
يُنظر : الكتاب ٣/٤٤٦ ، ٤٧٦ ، والانتصار لسيويه على المبرّد ٢٢٣ ، ٢٢٤ ،
والتعليقة ٣/٢٩٧ ، والنّكت ٢/٩٢٨ ، وشرح الشّافية ١/٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٨٣ ،
والارتشاف ١/١٩١ ، والتّصريح ٢/٣٢٣ ، والهمع ٦/١٥٣ ، والأشْمُونِيّ ٤/١٧٠ ،
والتّعريف بفنّ التّصريف ٤٣ .

[بَابُ النَّسَبِ] (١)

وَكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى اسْمٍ فِي الْعَرَبِ أَوْ بَلَدَةٍ تَلْحَقُهُ يَاءُ النَّسَبِ
النَّسَبِ: يكون إذا قصد بإضافة الرجل إلى أب، أو قبيلة، أو بلد،
أو صناعة، أو مذهب، أو نِحْلَةٍ (٢)؛ كُسِرَ آخر ذلك الاسم، وأولي ياء
مشددة تكون حرف إعرابه، كقولك: (مصريّ) و (تميميّ) و (بصريّ)
و (كسائيّ) و (حنبليّ) .

وتشديد الياء للفرق بين ياء النسب، وياء المتكلم .
ويصير الاسم المنسوب إليه صفةً بعد ما كان عَلَمًا (٣)، وإذا صار
المنسوب إليه صفةً عَمِلَ عَمَلَ الْفِعْلِ وارتفع / به الاسم الظاهر (٤)،
كقولك: (مررتُ برجلٍ هاشميّ أبوه)، [و] (٥) [كقولك] (٦): (مررت
برجلٍ قائمٍ أخوه) .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في ب : محلة، وهو تحريف .

(٣) أو جنسًا؛ وكلاهما مما لا يجوز أن يوصفَ به . يُنظر : شرح ملحّة الإعراب

. ٢٨٠

(٤) وكذلك المضمّر باطراد، نحو : (هذا شاميّ) أي : هو .

واقصر الشارحُ على الظاهر؛ لظهور العمل فيه .

يُنظر : شرح الشافية ١٣/٢ .

(٥) الواو: ساقطة من أ .

(٦) كقولك : ساقطة من ب .

وَتُحَذَفُ هَاءُ بِلَا تَوْقِفٍ مِنْ كُلِّ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ فَأَعْرِفِ
تَقُولُ: قَدْ جَاءَ الْفَتَى الْبَكْرِيُّ كَمَا تَقُولُ: الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ

اعلم أن الاسم المنسوب إليه إذا كان حرف إعرابه تاء تأنيث
حُذِفَتْ مَطْلَقًا؛ ثَالِثَةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ ثَالِثَةٍ، صَائِرَةٌ فِي الْوَقْفِ هَاءٌ، أَوْ غَيْرَ
صَائِرَةٍ، كَقَوْلِكَ فِي (نُبَّة) وَ (مَكَّة) وَ (أُخْت) : نُبِيٌّ^(١)، وَ مَكِّيٌّ،
وَ أَخْوِيٌّ؛ هَذَا^(٢) مَذْهَبُ سَيبَوِيهِ وَالْخَلِيلِ^(٣)، - أَعْنِي قَوْلِكَ فِي (أُخْت):
أَخْوِيٌّ -؛ وَ يُونُسُ^(٤) يَقُولُ^(٥): أُخْتِيٌّ .

(١) ويجوز : (نُبُوِيٌّ)؛ لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَنْسُوبُ إِلَيْهِ مَحْذُوفَ اللَّامِ، وَلَمْ يَعْهَدْ رَدَّ اللَّامِ فِي
التَّثْنِيَةِ، وَلَا فِي الْجَمْعَيْنِ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِي النَّسْبِ إِلَيْهِ وَجْهَانِ : الرَّدِّ، وَعَدْمُهُ بِشَرَطِ الْأَ
تَكُونِ عَيْنِهِ مَعْتَلَّةً .

يُنْظَرُ : الْكِتَابُ ٣/٣٥٨، وَابْنُ النَّازِمِ ٨٠٢، وَالتَّصْرِيحُ ٢/٣٣٤، وَالأَشْمُونِيُّ
١٩٣/٤ .

(٢) فِي ب : وَهَذَا .

(٣) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ ٣/٣٦٠، ٣٦١ .

(٤) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ ٣/٣٦١، وَالْمَفْصَلُ ٢٦٣، وَشرح الْمَفْصَلِ ٦/٥، ٦، وَشرح الْكَافِيَةِ
الشَّافِيَةِ ٤/١٩٥٥ .

ويونس هو : يونس بن حبيب البصريّ : كان إماماً في النحو واللغة، من
أصحاب أبي عمرو بن العلاء، سمع من العرب، وروى عنه سيبويه، وسمع منه
الكسائيّ والفراء؛ كانت له حلقة بالبصرة يتأهلها أهل العلم؛ توفي سنة (١٨٣هـ) .

يُنْظَرُ : أَخْبَارُ التَّحْوِيّينَ الْبَصْرِيّينَ ٥١، وَنَزْهَةُ الْأَبْنَاءِ ٤٧، وَإِشَارَةُ التَّعْيِينِ ٣٩٦،
وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ ٢/٣٦٥ .

(٥) فِي كِلْتَا النَّسَخَتَيْنِ : تَقُولُ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

ووجه حذف التاء^(١): ما بينها وبين ياء النسب من الشبه؛ وهو أن كلاً منهما^(٢) لا تقع^(٣) إلا متطرفة^(٤)؛ ثم إنها تصير حرف الإعراب^(٥)؛ فلهذا لم يُجمع بينهما، فحُذفت الهاء، وأقرت ياء النسب الدالة على المعنى؛ فتقول: (درهم قلعي) و (رجل فزاربي) .
فإن كان الاسم المنسوب إليه مركباً غير مُضاف؛ حُذف عجزه، ونُسب إلى صدره، كقولك في المنسوب إلى (بعلبك) و (تأبط شراً) :
بعلبي، و تأبطي^(٦) .

(١) في ب : هذه التاء .

(٢) في ب : منها، وهو تحريف .

(٣) في ب : لا يقع، وهو تصحيف .

(٤) في ب : متطرفاً .

(٥) «ويجعل ما قبلها حشواً في الكلمة» . شرح ملححة الإعراب ٢٨١ .

(٦) وأجاز الجرميّ النسب إلى العجز أو الصدر؛ فلك أن تقول في (تأبط شراً) :
تأبطي، أو شري، وفي (بعلبك) : بعلبي، أو بكّي .

وهناك ثلاثة أوجه أخرى ذكرها النحاة في النسب إلى المركب المزجي :

الأول : أن يُنسب إلى الصدر والعجز كليهما؛ فيقال : (بعلبي بكّي)، وقد أجازته جماعة؛ منهم أبو حاتم السجستاني .

الثاني : أن يُنسب إلى جميع المركب من غير حذف إذا خفّ اللفظ؛ نحو:
(بعلبيكي) .

الثالث : أن يبنى من المركب اسمٌ على وزن (فَعَلَل) ويُنسب إليه؛ نحو:
(حضرمي) .

فإن كان كـ (ابن الزبير) حُذِفَ المضاف، ونُسب إلى / المضاف إليه؛ فتقول : (زُبَيْرِي)^(١).

وحكم ياء النسب أن ينكسر ما قبلها؛ كقولك في النسب إلى (بكر) : بكرِي .

فإن كان ثاني الاسم الثلاثي مكسوراً فُتِحَ [في النسب]^(٢)؛ كقولك^(٣) في النسب^(٤) إلى التمر : نَمْرِي - بفتح الميم -؛ والموجب للفتح الاستثقال؛ لأنها لو كُسِرَتْ لَتَوَالَى كسرتان، بعدهما ياء مشددة تُعَدُّ بياءين.

= والوجهان الأخيران شاذان .

يُنظر : شرح الشافية ٧١/٢ ، ٧٢ ، وابن الناظم ٨٠١ ، والتصريح ٣٣٢/٢ ، والهمع ١٥٥/٦ ، والأشعوري ١٨٩/٤ .

(١) النسب إلى المضاف فيه تفصيل :

فإن كان صدره معرّفاً بعجزه، أو كان كنية؛ حُذِفَ صدره، ونُسب إلى عجزه؛ كقولك في (ابن الزبير) : زُبَيْرِي .

وإن كان المضاف غير معرّف بالعجز، ولا كنية؛ حذف عجزه، ونُسب إلى صدره؛ كقولك في (امرئ القيس) : امرئِي، و مرئِي .

فإن خيف لبسٌ من حذف العجز؛ نُسب إليه، وحُذِفَ الصدر؛ كقولهم في (عبد الأشهل) : أشهَلِي .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ١٩٥٣/٤ ، وابن الناظم ٨٠١ ، وشرح الشافية ٧٣/٢ ، والتصريح ٣٣٢/٢ ، والهمع ١٥٧/٦ ، والأشعوري ١٩١/٤ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) في ب : تقول .

(٤) في أ : المنسوب .

وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَى وَزْنِ فَتَى^(١) أَوْ وَزْنِ دُنْيَا أَوْ عَلَى وَزْنِ مَتَى^(٢)
 فَأَبْدِلِ الْحَرْفَ الْأَخِيرَ وَاوًا وَعَاصِ مِنْ مَارَى^(٣) وَدَعِ مِنْ نَاوَى^(٤)
 تَقُولُ : هَذَا عَلَوِيٌّ مُعْرِقٌ^(٥) وَكُلُّ لَهُوَ ذَيْوِيٌّ مُوْبِقٌ
 يُنسب إلى المقصور الثلاثيِّ بقلب ألفه وَاوًا؛ كقولك في المنسوب إلى
 (ثرى) : ثرويّ .

وسواء كانت الألف من ذوات الواو، أو^(٦) من ذوات الياء؛ فتقول
 في المنسوب إلى (قَفَا) و(قَنَا)^(٧) - من ذوات الواو - : قَفَوِيٌّ،

(١) في أ : قنا .

(٢) في أ : منى .

(٣) يقال : مَارَى فلانٌ فلاناً؛ أي : قد استخرج ما عنده من الكلام والحجّة؛
 وَمَارَيْتُ الرَّجُلَ، أُمَارِيهِ، مِرَاءً : إذا جادلته . اللسان (مرا) ٢٧٧/١٥ .

(٤) نَاوَاهُ : أي : عاداه . الصّحاح (نوى) ٢٥١٧/٦ .

والمعنى : خالف مَنْ جادل، واترك مَنْ عادى .

(٥) الْمُعْرِقُ : الأصيل؛ وعِرْقٌ كلُّ شيءٍ : أصلُهُ . اللسان (عرق) ٢٤١/١٠ .

(٦) في أ : و .

(٧) قَنَا - بكسر القاف، والقصر - : كلمةٌ قَبْطِيَّةٌ؛ مدينة بصعيد مصر .

وقَنَا - بالفتح، والقصر - جمع قناة : من الرِّمَاحِ الهنديّة .

و القناة - أيضاً - : مصدر الأقبى من الأنوف؛ وهو ارتفاعٌ في أعلاه بين القَصْبَةِ
 والمارن من غير قُبْح؛ يُقال ذلك في الفرس والطَّير والآدمي .

و قنا : موضعٌ باليمن .

و قنا - أيضاً - : جبلٌ لبني مُرّة من فزارة .

وَقَنَوِيٌّ، وإلى (رَحَى) / و(عَصَا) - من ذوات الياء - : رَحَوِيٌّ، وَعَصَوِيٌّ؛ فلم تُقلب هذه الألف ياءً؛ لثلاثاً تتوالى الياءات^(١).

وكذا المنقوص^(٢) الثلاثي كـ(يَدٍ) و (شَجٍ)^(٣)؛ تقول في المنسوب إليه : يَدَوِيٌّ، و شَجَوِيٌّ .

وكذلك الرباعي^(٤) إن كانت ألفه لغير التانيث كـ(مَرْمَى) و(موسى)؛ [فتقول]^(٥) : مَرْمَوِيٌّ، و مُوسَوِيٌّ .

وقد تُقلب إن كانت للتانيث، وسكن^(٦) ثاني ما هي فيه؛ فتقول في النسب^(٧) إلى (حُبَلَى) و (دُنْيَا) : حُبَلَوِيٌّ، و دُنْيَوِيٌّ؛ وقد يُقال: حُبَلَاوِيٌّ، و دُنْيَاوِيٌّ؛ وهذا أضعفُ الوجوه^(٨).

= يُنظر : معجم البلدان ٣٩٩/٤ .

(١) فلم تُقلب ياءً كراهية لاجتماع ثلاث ياءات مع الكسر .

يُنظر : الكتاب ٣/٣٤٢، والجاربردي ١/١١٠ .

(٢) أي : تُقلب لأمه المحذوفة وأوًا .

(٣) الشَّجُوُّ : الهمم والحزن؛ ورجل شَجٍ، أي : حزينٌ . الصَّحاح (شجاً) ٦/٢٣٨٩ .

(٤) أي : الرباعي إذا كان مقصوراً .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٦) أمّا إذا كان ثانيها متحرّك فيجب حذف الألف قولاً واحداً؛ نحو: (جَمَزَى): جَمَزَوِيٌّ .

يُنظر : الكتاب ٣/٣٥٤، والمقتضب ٣/١٤٨، والأصول ٣/٧٥ .

(٧) في أ : النسبة .

(٨) وهُنَاكَ وَجَةٌ - وهو أجودها - لم يذكره الشَّارِحُ؛ وهو : حذف الألف؛ نحو: =

وتجري الألف التي لغير التأنيث هذا المجرى؛ فيقال: (عيساوي)^(١)؛ وهذا^(٢) قليل .

وكذلك الهمزة الممدودة المبدلة من ألف التأنيث كـ(صحراء) و(جُلُولَاء)^(٣)؛ فتقول في النسبة إليهما^(٤): صَحْرَاوِيّ، و جُلُولَاوِيّ^(٥).
فإن^(٦) لم تكن الهمزة بدل ألف تأنيث [جاز]^(٧) تصحيحها وإبدالها، كـ(قَرَائِيّ) و(كِسَائِيّ) و(عَلْبَائِيّ)^(٨)؛ و(قَرَّاوِي) و(كِسَاوِيّ) و(عَلْبَاوِيّ) .

= (حُبْلِيّ) و (دُنْيِيّ) .

- يُنظر : الكتاب ٣/٣٥٢، والمقتضب ٣/١٤٧، والأصول ٣/٧٤، وشرح الشافية ٣٩/٢، ٤٠، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٤١، وابن النّاطم ٧٩٦ .
- (١) ومثله : (موساويّ) و (مرماويّ) — وهو أضعفُ الوجوه —؛ و(وموسيّ) و(مرميّ) و(عيسيّ) . يُنظر : شرح الشافية ٤٠/٢ .
- (٢) في ب : وهو .
- (٣) جلولاء : قريةٌ بناحية فارس . معجم البلدان ٢/١٥٦ .
- (٤) في ب : إليها .
- (٥) في أ : جلولاوي، وهو تحريف .
- (٦) في ب : وإن .
- (٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .
- (٨) العلباءُ : عصب عنق البعير، ويُقال : الغليظ منه خاصّة؛ وقال اللّحيانيّ : العلباءُ مذكَرٌ لاغير؛ وهما علباوان يميناً وشمالاً، بينهما منبتُ العنق؛ والجمع : العلابيُّ .
يُنظر : اللسان (علب) ١/٦٢٧ .

وتصحیح همزة (قراء) أجود من إبدالها؛ لأنها أصلية .

وَأَنْسَبُ أَخَا الْحَرْفَةِ كَالْبَقَالِ وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى فَعَالٍ

النَّسَبُ إِلَى الْمُصْحوبات بِأَنْ يُسْتغْنَى عَنْ يَاءِ النَّسَبِ فِي الْأَكْثَرِ، وَأَنْ يُصاغ من اسم/ ما قُصِدَ بِهِ ذَلِكَ؛ (فَعَالٌ) فِي ذِي اللَّزُومِ^(١)، و(فَاعِلٌ) فِي غَيْرِهِ.

[أ/١١٥]

فَذُو اللَّزُومِ: كَالْحَرْفَةِ وَالصَّنَاعَةِ؛ كـ (بَزَّازٌ)^(٢) وَ (لَبَّانٌ) وَ (زَيَّاتٌ)

وَ (تَمَّارٌ)^(٣) وَ (حَبَّازٌ) وَ (نَجَّارٌ) .

وغير [ذي]^(٤) اللَّزُومِ : كـ (تَامِرٌ) وَ (لَابِنٌ) وَ (رَامِحٌ)^(٥) .

وَ تَتَعَيَّنُ^(٦) الْيَاءُ إِنْ خِيفَ اللَّبْسُ؛ كـ (كَتَّانِيٌّ)^(٧) وَ (خَاتِمِيٌّ) -

لصانع الخواتم - .

[وقد يغني (فَعَالٌ) فِي غَيْرِ ذِي اللَّزُومِ عَنْ (فَاعِلٍ)؛ كـ (تَبَّالٌ)

وَ (بَقَّالٌ) وَ (سَيَّافٌ)]^(٨) .

(١) فِي ب : الزُّومُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي أ : كَبَّازٌ .

وَالْبَزَّازُ : بَائِعُ الْبَزِّ؛ وَهِيَ الثَّيَابُ؛ وَقِيلَ : ضَرَبُ مِنَ الثَّيَابِ . اللَّسَانُ (بَزَزَ)

. ٣١١/٥، ٣١٢ .

(٣) فِي ب : تَمَّاتٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ ب .

(٥) أَي : صَاحِبُ تَمْرٍ، وَلَبْنٍ، وَرَمَحٍ .

(٦) فِي أ : وَيَتَعَيَّنُ .

(٧) فِي أ : كَكْسَائِيٌّ .

(٨) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ أ .

وقد يُعني (فعل) ^(١) عن ذي الياء؛ كقولهم: (نَهْرٌ) بمعنى: نَهَارِيٌّ،
وعليه قولُ الشاعر:

مَنْ يَكُ لَيْلِيًّا ^(٢) فَإِنِّي نَهْرٌ لَا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ ^(٣)
وإذا نسبتَ إلى جماعة فالتَّسببُ إلى واحدها؛ فتقول في التَّسببِ إلى
(الفرائض): فَرَضِيٌّ، وإلى (البَطَائِح): بَطَحِيٌّ؛ إلّا أن يكون ذلك الجمع قد
سُمِّيَ به احد بعينه، فيُنسب إلى لفظ الجمع؛ كرجل سَمِّيَ (كلاباً)
فالتَّسبب إليه: كِلَابِيٌّ، وكالبلد المُسَمَّى بـ(المدائن) فالتَّسبب إليه: مَدَائِنِيٌّ.
وفي ذلك شواذٌ لا يُقاس عليه ^(٤)؛ كقولهم في التَّسببِ إلى (الرَّيِّ):

(١) (فعل) بمعنى: صاحب كذا .

(٢) في كلتا النسختين: ليليٌّ، والتصويب من شرح عمدة الحفاظ ٩٠٠/٢ .

(٣) في ب: ابتكر، وهو تحريف .

وهذا البيت من الرَّجَز، ولم أقف على قائله .

(و لا أدلج) من أدلج القوم: إذا ساروا من أوّل الليل . (و) (أبتكر) أي: أسير أوّل
النَّهار .

والشَّاهد فيه: (نَهْرٌ) فإنَّه استغنى بهذا الوزن عن ياء التَّسبب، حيث لم يقل: فَإِنِّي نَهَارِيٌّ .

وقد كثر الاستشهاد بهذا الرَّجَز؛ وتختلف روايته من كتابٍ لآخر .

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٣/٣٨٤، ومعاني القرآن للفراء ٣/١١١، ونوادِر أبي
زيد ٢٤٩، والمخصَّص ٩/٥١، والمقرَّب ٢/٥٥، وشرح الكافية الشَّافية ٤/١٩٦٣،
وابن النَّظْم ٨٠٥، وأوضح المسالك ٣/٢٨٥، وابن عقيل ٢/٤٦٤، والمقاصد
التَّحويَّة ٤/٥٤١ .

(٤) يُنظر: شرح الكافية الشَّافية ٤/١٩٦٤، وابن النَّظْم ٨٠٦ .

رَازِيٍّ، وَإِلَى (الْبَحْرَيْنِ) : بَحْرَانِيٍّ، وَإِلَى (السَّهْلِ) : سُهْلِيٍّ - بَضْمَ
السَّيْنِ-، وَإِلَى (الرَّقَبَةِ) وَ (اللَّحِيَةِ) : رَقَبَانِيٍّ^(١)، وَلِحْيَانِيٍّ^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : (رَجُلٌ ذُهْرِيٌّ) فَإِنَّ عُنِيَّ بِهِ التَّعْطِيلُ^(٣) كَانَ النَّسْبُ

بِفَتْحِ الدَّالِ عَلَى طَرْدِ الْقِيَاسِ؛ وَإِنْ عُنِيَّ/ بِهِ الْمُسْنُ كَانَ النَّسْبُ بَضْمَ الدَّالِ [١١٥ / ب]

لِيَفْصَلَ بَيْنَهُمَا؛ [وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ]^(٤).

(١) الرَّقَبَانِيُّ : الْغَلِيظُ الرَّقَبَةُ . اللِّسَانُ (رَقَب) ٤٢٨/١ .

(٢) اللَّحْيَانِيُّ : طَوِيلُ اللَّحِيَةِ . اللِّسَانُ (لِحَا) ٢٤٣/١٥ .

(٣) الْمُرَادُ بِالتَّعْطِيلِ : نَفْيُ الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ، وَإِنْكَارُ قِيَامِهَا بِذَاتِهِ تَعَالَى .

فَالرَّجُلُ الذُّهْرِيُّ هُوَ : الْمَلْحِدُ الَّذِي لَا يُؤْمِنُ بِالْآخِرَةِ؛ فَهُوَ مَعْطَلٌ لِشَرِيعَةِ اللَّهِ .

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ أ .

بَابُ التَّوَابِعِ

وَالْعَطْفُ وَالتَّأْكِيدُ^(١) أَيْضًا وَالبَدَلُ تَوَابِعٌ يُعْرَبْنَ إِعْرَابَ الْأَوَّلِ
 وَهَكَذَا الوَصْفُ إِذَا ضَاهَى الصِّفَةَ مَوْصُوفُهَا مُنْكَرًا أَوْ مَعْرِفَةَ
 تَقُولُ : خَلِي المَزْحَ وَالمُجُونََا وَأَقْبَلَ الحُجَّاجُ أَجْمَعُونََا
 وَامْرُرْ بِزَيْدٍ رَجُلٍ ظَرِيفٍ وَاعْطِفْ عَلَي سَائِلِكَ الضَّعِيفِ
 التّوابعُ خمسةٌ؛ وهي:

التّأكيد، والبَدَل، والوصف، وعطف البيان، وعطف الحرف .
 والتّابع هو : المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتحدّد^(٢).

فـ(المشارك ما قبله) : يشمل التّابع وغيره .

[و]^(٣) قوله: (الحاصل والمتحدّد^(٤)): يخرج خبر المبتدأ، والحال

من المنصوب .

(١) في متن الملحة ٤٢، وشرح الملحة ٢٨٦ : وَالتَّوَكِيدُ .

(٢) في أ : والمتحدّد، وهو تصحيف .

وهذا هو تعريف شيخه ابن النّاطم ٤٩٠ .

(٣) العاطف ساقطٌ من ب .

(٤) في أ : والمتحدّد، وهو تصحيف .

[بَابُ] ^(١) حُرُوفِ الْعَطْفِ

[١/١١٦] / وَأَخْرَفُ الْعَطْفِ جَمِيعاً عَشْرَةَ مَخْصُورَةً مَأْثُورَةً مُسَطَّرَةً
 الْوَاوُ وَالْفَاءُ وَتُمُّ لِلْمَهْلُ وَلَا وَحَتَّى تُمُّ أَوْ وَ أَمْ وَ بَلُ
 وَبَعْدَهَا لَكِنْ وَ إِمَّا إِنْ كُسِرَ وَجَاءَ لِلتَّخْيِيرِ فَافْهَمْ ^(٢) مَا ذُكِرَ

العطف؛ عطف ^(٣) التَّسْقِ [و] ^(٤) هو: الجمعُ بين الشيئين أو الأشياء

في الإعراب والمعنى، أو الإعراب دون المعنى ^(٥).

ويُعرّف بأنّه : التّابع المتوسّط بينه وبين متبوعه أحد حروف

العطف؛ وهي عشرة ^(٦):

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) في ب : فافقه، وفي متن الملحة ٤٣، و شرح الملحة ٢٩٧ : فَاخْفَظْ .

(٣) العطف من عبارات البصريين، والتَّسْقِ من عبارات الكوفيين؛ ولكل من
 الاصطلاحين توجيه .

يُنظر : معاني القرآن للقرّاء ٧٢/١، واللّمع ١٤٩، وشرح الفريد ٣٧٤ .

(٤) العاطف ساقط من أ .

(٥) حروف العطف على ضربين :

أحدهما : ما يعطف مطلقاً، أي : يُشرك في الإعراب والمعنى؛ وهو (الواو) و(تُمّ)

و(الفاء) و(حتّى) و(أمّ) و(أو) و(إمّا) .

والثاني : ما يُعطف لفظاً فحسب، أي : يُشرك في الإعراب وحده؛ وهو (بل)

و(لا) و(لكن) .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ١٢٠٢/٣، وابن الناظم ٥١٩، والأشعري ٩٠/٣ .

=

(٦) هذا مذهب أكثر النحاة .

(الواو) و (الفاء) و (ثُمَّ): وهذه الثلاثة أخوات؛ لأنها تجمع بين الشيعيين^(١) في الإعراب والمعنى .

(وَأَوْ) و (إِمَّا) و (أُمَّ): وهذه أخوات؛ لأنهن^(٣) لأحد الشيعيين أو الأشياء .

(وَبَلْ) و (لَكِنْ)^(٤): أختان؛ لأن الاستدراك والإضراب يتقاربان .

= وذهب قومٌ إلى أنها تسعة، وأسقطوا منها (إِمَّا)؛ وهو رأي أبي عليّ الفارسيّ .
 وذهب آخرون إلى أنها ثمانية، وأسقطوا منها (حَتَّى) و (إِمَّا) .
 وذهب ابن درستويه إلى أنّ حروف العطف ثلاثة لا غير : (الواو) و (الفاء) و (ثُمَّ) .
 يُنظر : الأصول ٥٥/٢، والإيضاح ٢٢١، وشرح المفصل ٨٩/٨، وابن التّائظم ٥١٩، والملخص ٥٧٠، وشرح ألفية ابن معطٍ ٧٧٣/١، ٧٧٤ .
 (١) في ب : شيعيين .

(٢) ذهب أبو عبيدة إلى أنّ (أُمَّ) حرفٌ استفهام كالمهزة .
 يُنظر : الارتشاف ٦٣١/٢، والأشمونيّ ٩١/٣ .

(٣) في أ : لأنها .

(٤) ذهب يونس إلى أنّ (لَكِنْ) حرف استدراك وليست بعاطفة، والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد .
 وارتضى ذلك ابن مالك في التسهيل .

ثم القائلون بأنّها حرفٌ عطفٌ اختلفوا على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنّها لا تكون عاطفةً إلّا إذا لم تدخل عليها الواو؛ وهو مذهب الفارسيّ، وأكثر النّحويّين .

الثّاني : أنّها عاطفة ولا تُستعمل إلّا بالواو الزائدة قبلها لزوماً؛ وصحّحه ابن عصفور .

الثالث : أنّها عاطفة تقدّمها الواو أو لم تقدّمها؛ وهو مذهب ابن كيسان .

و (لا) و (حتّى)^(١): منفردتان^(٢)؛ لاختلاف معناهما .
وأما معانيها:

— (الواو) معناه^(٣): الجمع من غير ترتيب؛ فإنك إذا قلتَ: (قَامَ زيدٌ وعمروٌ) احتمل ثلاثة^(٤) معان :

أن يكون كلٌّ منهما قد تقدّم قبل صاحبه، وأن يكونا^(٥) فعلاه /معاً، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾^(٦).

(الواو) في كلام العرب على ستّة أضرب^(٧):
(واوٌ جامعة عاطفة)، و(واوٌ جامعة غير عاطفة) - وهي واوُ المفعول معه-

= يُنظر : شرح المفصل ١٠٩/٨، وشرح الجمل ٢٤١/١، والتسهيل ١٧٤، والارتشاف ٦٢٩/٢، وأوضح المسالك ٥٥/٣، والتصريح ١٣٥/٢، والأشموقي ٩١/٣ .

(١) العطفُ بـ (حتّى) قليل؛ والكوفيون ينكرونه .

يُنظر : الارتشاف ٦٣١/٢، وأوضح المسالك ٤٤/٣ .

(٢) لأنّ (لا) تُخرج الثاني ممّا دخل فيه الأوّل .

و(حتّى) تدخّله فيما دخل فيه الأوّل؛ إلّا أنّ فيها معنى التعظيم والتّحقير، فلذلك خالفت

الواو وأختيها، وصارت مفردة على حدّها . يُنظر : شرح عيون الإعراب ٢٤٧ .

(٣) في ب : ومعناه .

(٤) في ب : ثلاث .

(٥) في ب : وأن يكون .

(٦) سورة آل عمران، الآية : ٤٣ .

(٧) يُنظر في الواو : الأزهيّة ٢٣١، وشرح عيون الإعراب ٢٤٧، ورفض المباني ٤٧٣،

والجنى الداني ١٥٣ .

و(واوُ قسم)، و(واوُ رُبَّ)، و(واوُ حالٍ) - وهي واوُ الابتداء، مثل: قام زيدٌ وهو ضاحك -، و(واوُ تنصبُ الفعلَ المستقبلَ) بإضمار (أنِ).
 و(الفاء) معناها: الترتيب من غير مُهلة^(١)، خلاف (الواو)؛ لمجيئها جواباً للشرط، مثل: (إِنْ تَقُمْ فَأَنَا أَقُومُ^(٢) معك)؛ فلا تقع^(٣) إلاّ بعد القيام الأوّل .

وتقع متبعة عاطفة؛ مثل : (أكرمتُ زيداً فَعَمراً)؛ ومتبعة غير عاطفة في باب الشرط والجزاء .
 وتقع للسبب، كقولك: (سافر فغنم) .
 وتكون زائدة عند الأخفش^(٤)؛ لأنه يُجيز^(٥): (زيد فمنطلق) .

(١) في ب : مهملة، وهو تحريف .

وُقل عن الفراء أنها لا تفيد الترتيب مطلقاً، واحتجّ بقوله تعالى : ﴿وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف : ٣]؛ وأجيب : بأنّ المعنى أردنا إهلاكها .

وقال الجرمي : إنّ الفاء لا تُفيد الترتيب في البقاع والأمطار .

يُنظر : معاني القرآن ١/٣٧١، والجنى الداني ٦٢، والمغني ٢١٤، والتّصريح ١٣٨/٢ .

(٢) في ب : أقم .

(٣) في أ : يقع .

(٤) يُنظر : معاني القرآن للأخفش ١/٣٠٦، والأصول ١٦٨/٢، والبغداديات ٣٠٩،

وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٦٠، وشرح المفصل ٨/٩٥، والمغني ٢١٩ .

(٥) في ب : لا يجيز، وهو تحريف .

[و]^(١) (ثُمَّ) معناها^(٢) كمعنى (الفاء)؛ إلا أن فيها مهلة^(٣).
وقيل^(٤): خُصَّتْ بذلك لأنها أكثر من حرفٍ فتراخى معناها
كتراخى لفظها .

وقد تقع^(٥) موقع الفاء، كقول الشاعر :
كَهَزَ الرَّدِّيْنِيَّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ^(٦)
(و أو)^(٧) معناها: [أته]^(٨) يعطف به في الطلب والخبر؛

(١) العاطف ساقطٌ من أ .

(٢) في ب: معناه .

(٣) في ب : مهلة، وهو تحريف .

(٤) صاحب هذا القول هو ابن يعيش . يُنظر : شرح المفصل ٩٦/٨ .

(٥) في أ : يقع .

(٦) هذا بيتٌ من المتقارب، وهو لأبي دؤاد الإيادي .

و (الرديني) : صفةٌ للرَّمح؛ يقال : رمحٌ ردينيٌّ، وقناة ردينيةٌ؛ قال الجوهري (ردن)
٢١٢٢/٥ : «(زعموا أنه منسوبٌ إلى امرأة السّمهريِّ، تسمى رُدَيْنةً؛ وكانا يقومان
القَنَا بِحَطِّ هَجْرٍ)» . و (العجاج) : العُبار . و (الأنابيب) : جمع أنبوبة؛ وهي ما بين
كلِّ عقدتين من القصبه .

والشاهد فيه: (ثُمَّ اضْطَرَب) حيث جاءت (ثُمَّ) بمعنى (الفاء) فأفادت الترتيب دون
التراحي؛ لأنَّ اضطراب الرَّمح يحدث عقيب اهتزاز أنابيبه من غير مهلة بين الفعلين .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح عمدة الحافظ ٦١٢/٢، وابن التناظم ٥٢٥، والجنى الداني
٤٢٧، والمغني ١٦٠، وأوضح المسالك ٤٣/٣، والمقاصد التحوّية ١٣١/٤،
والتصريح ١٤٠/٢، والممع ٢٣٧/٥، والدّرر ٩٦/٦، والديوان ٢٩٢ .

(٧) في ب : الواو، وهو تحريف .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

فإذا عَطَفَ^(١) بها [في الطَّلَب]^(٢) كانت إمّا للتَّخْيِيرِ في كلِّ ما أصله الحَظَرُ^(٣)؛ نحو : (خُذْ هَذَا أَوْ ذَاكَ)^(٤)؛ وإمّا للإبَاحَةِ فيما ليس أصله الحَظَرُ؛/ نحو: (جَالَسَ الحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ)^(٥).

والفرق بينهما : أن التَّخْيِيرَ يَنَافِي الجَمْعَ، والإبَاحَةَ لا تَأْبَاهُ^(٦).

وإذا عَطَفَ بها في الخَبَرِ فَهِيَ :

إمّا للتَّقْسِيمِ^(٧)، كقَوْلِكَ : (الكَلِمَةُ اسْمٌ)^(٨)، أَوْ فِعْلٌ، أَوْ حَرْفٌ .

(١) في ب: عطفت.

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) في أ: الحِظْر.

(٤) فإذا قَلْتَ : (خُذْ ثَوْبًا أَوْ دِينَارًا أَوْ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ) فقد خَيَّرْتَهُ أَحَدَهُمَا، وَكَانَ

الْآخَرُ غَيْرَ مُبَاحٍ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلْمُخَاطَبِ أَنْ يَتَنَاوَلَ شَيْئًا مِنْهَا قَبْلَ، بَلْ كَانَ مَحْظُورِينَ عَلَيْهِ، ثُمَّ زَالَ الْحَظَرُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَبَقِيَ الْآخَرُ عَلَى حَظْرِهِ .

يُنظَرُ : شرح المَفْصَلِ ١٠٠/٨ .

(٥) كَأَنَّهُ نَبَّهَ الْمُخَاطَبَ عَلَى فَضْلِ شَيْءٍ مِنَ الْمُبَاحَاتِ، فَقَالَ : إِنْ كُنْتَ مَجَالِسًا

فَجَالَسَ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ النَّاسِ؛ فَإِنْ جَالَسَ أَحَدَهُمَا فَقَدْ خَرَجَ عَنِ الْعُهُدَةِ؛ لِأَنَّ (أَوْ) تَقْتَضِي أَحَدَ الشَّيْئَيْنِ.

وَلَهُ مَجَالِسَتُهُمَا مَعًا لَا لِأَمْرٍ رَاجِعٍ إِلَى اللَّفْظِ، بَلْ لِأَمْرٍ خَارِجٍ وَهُوَ قَرِينَةُ انْتِزَعَتْ

إِلَى اللَّفْظِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنَّمَا رَغِبَ فِي مَجَالِسَةِ الْحَسَنِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ النَّفْعِ

وَالْحِظْ؛ وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي ابْنِ سِيرِينَ .

يُنظَرُ : شرح المَفْصَلِ ١٠٠/٨ .

(٦) في أ : لا لا تابه، وهو تحريف .

(٧) في أ: القسم.

(٨) في أ : إمّا اسم .

وإمّا للإبهام على السّامع، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَا أَوْ يَاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(١)، وكقولك: (قدم زيد راغباً أو راهباً) مع علم المتكلم كيف جاء .

وإمّا لشكّ [المتكلم]^(٢) في ذي النسبة^(٣)، كقولك : (جاءني فلانٌ أو فلان) .

أو للإضراب^(٤)، وهو كقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٥) .

أو للجمع^(٦)، كقول الشاعر :

جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَىٰ عَلَىٰ قَدَرٍ^(٧)

(١) من الآية : ٢٤ من سورة سبأ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) في ب : النسب .

(٤) أي: تكون بمعنى (بل)؛ وإلى ذلك ذهب الكوفيون؛ وذهب البصريون إلى أنّها لا تكون بمعنى (بل) .

يُنظر : الإنصاف، المسألة السابعة والستون، ٤٧٨/٢، وشرح الكافية الشافية

١٢٢١/٣، وابن السناظم ٥٣٣، والارتشاف ٦٤٠/٢، والجنى الداني ٢٢٩، والتصريح ١٤٥/٢، والأشموقي ١٠٦/٣ .

(٥) من الآية : ١٤٧ من سورة الصافات .

(٦) في أ : الجمع .

أي: إنّ (أو) تقع بمعنى (الواو) لكن بشرط الأمن من اللبس .

(٧) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لجرير، من كلمة يمدح بها أمير المؤمنين عمر بن عبد

العزير رضي الله عنه .

[و] ^(١) (إِمَّا) معناها كمعنى (أَوْ) في الأقسام الأربعة ^(٢)؛ إِلَّا أَنَّهَا

أُقعد في المعنى من (أَوْ)؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْكَلَامَ مِنْ أَوَّلِ وَهَلَّةِ بَيْنِي عَلَى الشَّكِّ، أَوْ لِلإِبَاحَةِ، أَوْ لِلتَّخْيِيرِ ^(٣)، مع (إِمَّا) ^(٤).

ولا يُعطف بها إِلَّا وهي مكرّرة، مثل: (قام [إِمَّا] ^(٥) زيد وإمّا عمرو) ^(٦).

وقد يُستغنى عن الثانية بـ (إِلَّا) كقول الشّاعر :

فِيمَا أَنْ تَكُونَ أَحِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِي مِنْ سَمِينِي
/ وَإِلَّا فَاطِرِ حَنِي وَأَتَّخِذَنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي ^(٧)

[١١٧ / ب]

= والشّاهدُ فيه : (أَوْ كَانَتْ) حيث استعمل فيه (أَوْ) بمعنى (الواو)؛ للوضوح وعدم اللبس .

يُنظر هذا البيتُ في : الأزهية ١١٤، وأمالي ابن الشّجري ٧٤/٣، وشرح الكافية الشّافية ١٢٢٢/٣، وابن النّاطم ٥٣٤، والجنى الدّاني ٢٣٠، والمغني ٨٩، والمقاصد التّحوية ١٤٥/٤، وشرح شواهد المغني ١٩٦/١، والذّيوان ٤١٦/١ .

وروايته (نَالَ الْخِلَافَةَ إِذْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .

(١) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق .

(٢) الأقسام الأربعة هي : التّخيير، والإباحة، والإهام، والشّكّ .

(٣) في أ : التّخيير .

(٤) بخلاف (أَوْ) فإنّ الكلام معها قد يفتح على الجزم ثم يطراً الشّكّ أو غيره؛ ولهذا

وجب تكرار (إِمَّا) في غير نُدُور . الجنى الدّاني ٥٣١ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) وهُنَاكَ فرقٌ ثالثٌ بين (إِمَّا) و (أَوْ)؛ وهو : أَنْ (أَوْ) قد تكون بمعنى الواو،

وبمعنى (بل) عند بعض النّحاة، و (إِمَّا) لا تكون كذلك . الجنى الدّاني ٥٣١ .

(٧) هذان بيتان من الوافر، وهما للمثقّب العبديّ .

[و]^(١) (أم) معناه: الاستفهام؛ وهي متّصلة، ومنفصلة منقطعة .

فالمتّصلة يجتمع فيها ثلاث شرائط :

تكون مع الألف^(٢) للاستفهام، وتكون مقدّرة بـ (أي)، ويكون جوابها معيّناً؛ مثل: (أقام زيدُ أمّ^(٣) عمرو؟)، فالمعنى: أيهما قام؟، والجواب: التّعيين^(٤) .

ولو كان بدل (أم) (أو) في قولك (أو عمرو) لم يكن جوابها تعيين^(٥) شخص؛ وإثما جوابها (نعم) أو (لا)؛ لأنّها مقدّرة بمعنى الأحديّة؛ فكأنّه قال: أحدهما قام .

وإن^(٦) كانت بغير ألف استفهام، أو بـ (هل)^(٧) فهي منقطعة

= والشاهدُ فيهما : (وإلّا فاطّرحني) حيث استغنى عن تكرير (إمّا) بذكر (إلّا) المركّبة من (إن) الشرطيّة و (لا) النافية .

يُنظر هذان البيتان في : المفضّلات ٢٩٢، والأزهيّة ١٤٠، وأمالي ابن السّجريّ ١٢٦/٣، ١٢٧، والمقرّب ٢٣٢/١، وشرح الكافية الشّافية ١٢٢٨/٣، وابن النّاطم ٥٣٦، ٥٣٧، ورسف المباني ١٨٦، والجنى الدّاني ٥٣٢، والمغني ٨٦، ٨٧، والأشمونيّ ١١٠/٣، والدّيوان ٢١١، ٢١٢ .

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهما السّياق .

(٢) يقصد بالألف : الهزمة .

(٣) في ب : أو، وهو تحريف .

(٤) في ب : التّعيين .

(٥) في ب : التعين .

(٦) في ب : فإنّ .

(٧) في ب : بمهل، وهو تحريف .

ولم تقتض تعييناً، كقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ
اِقْرَأْ﴾^(١) فهذه مقدّرة^(٢) بـ (بل) والهمزة؛ [و]^(٣) المعنى : بل أيقولون^(٤) .
وقول بعض العرب : (إِنَّهَا لِإِبِلٌ أَمْ شَاءَ)^(٥) كأنه قال : بَلْ أَهِيَ
شَاءَ؛ وكأنّ الكلام الذي بعدها قد انقطع ممّا قبلها؛ فلذلك سُمّيت
منقطعة .

وقد تُفيد^(٦) الإضراب وحده، كقول الشّاعر :
عُوجُوا^(٧) فَحَيُّوا أَيُّهَا السَّفَرُ أَمْ كَيْفَ يَنْطِقُ مَنْزِلٌ قَفْرٌ^(٨)
أراد: بل كيف .

(١) من الآية : ٣٧ ، ٣٨ من سورة يونس .

(٢) في أ : تقلّر .

(٣) العاطف ساقطٌ من أ .

(٤) في ب : أتقولون .

(٥) يُنظر : الكتاب ١٧٢/٣ ، والإيضاح ٢٢٦ ، والمحتسب ٩٩/١ ، والأزهية ١٢٨ ، وشرح

المفصل ٩٨/٨ ، وشرح الكافية الشّافية ١٢١٩/٣ ، وابن النّاطم ٥٣٢ .

(٦) في أ : يفيد .

(٧) في ب : هوجوا، وهو تحريف .

(٨) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه .

(و) (عاج) : مال . و (السّفَر) : المسافرون .

والشّاهدُ فيه : (أم) حيث جاءت مفيدة للإضراب وحده .

يُنظر هذا البيت في: الاشتقاق ١٦٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ٦١٩ ، والدّيوان

١/٤٧٠ - وفيه (بل) بدل (أم) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية - .

[١/١١٨]

والمتصلة ليست كذلك، بل ما قبلها وما بعدها لا يستغني / أحدهما
عن الآخر؛ لأنهما مفردان تحقيقاً أو^(١) تقديرًا، و^(٢) نسبة الحكم^(٣) عند
المتكلم إليهما معاً، أو^(٤) إلى أحدهما من غير تعيين .

[و]^(٥) (بَلْ) معناه: الإضراب بعد إيجاب^(٦) أو نفي^(٧)؛ كقولك :
(ما جاءني زيدٌ بل عمرو)^(٨) و (جاءني^(٩) خالدٌ بل سعيد)^(١٠)، وتقول:
(لا تضرب خالدًا بل بشرًا) فتقررُ فهي المخاطبُ عن ضرب (خالد)،
وتأمره^(١١) بضرب (بشر) .

(١) في كلتا التسخين : وتقديرًا، والتصويب من ابن الناظم ٥٢٧ .

(٢) في أ : أو نسبة، وهو تحريف .

(٣) في ب : والحكم .

(٤) في أ : وإلى أحدهما .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٦) العطفُ — (بل) بعد الإيجاب جوزه البصريون، ومنعه الكوفيون .

يُنظر : الإنصاف ٤٨٤/٢، والإرتشاف ٦٤٤/٢، والمغني ١٥٣، والأشْموني ١١٣/٣ .

(٧) أو نفي .

(٨) (بل) إن كانت بعد نفي أو نفي فهي لتقرير حكم ما قبلها، وجعل ضده لِمَا

بعدها . يُنظر : ابن الناظم ٥٤٠ .

(٩) في ب : ما جاءني .

(١٠) (بل) إن لم يكن قبلها نفي أو نفي فهي لإزالة حكم ما قبلها وجعله لِمَا

بعدها . يُنظر : شرح الكافية الشافية ١٢٣٣/٣ .

(١١) في أ : يأمره .

[و] ^(١) (لَكِنْ) معناه : الاستدراك بعد التّفي خاصّة؛ كقولك :
 (ما جاءني زَيْدٌ لَكِنْ عمرو) ، [ولا يجوز : (جاءني زيدٌ لكن عمرو)] ^(٢) ؛
 لأنّ (لَكِنْ) مدخلة على حروف العطف ، و (بل) أقعد منها ؛ فلذلك
 جاز فيها الوجهان .

أو بعد التّهي ، كقولك : (لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا) .
 وتدخّل الواو على (لَكِنْ) ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ
 مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ ﴾ ^(٣) فتعرّى عن العطف ^(٤) ؛ لامتناع دُخول
 العاطف على العاطف .

[و] ^(٥) (لَأَ) معناه ^(٦) في العطف : إخراجُ الثّاني ممّا دخل فيه الأوّل .
 ولا يُعطف ^(٧) بها إلاّ بعد إيجاب خلاف (لكن) ؛ تقول : (قامَ زيدٌ
 لا عمرو) ، ولا يجوز : (ما قام زيدٌ لا عمرو) ^(٨) .
 والمراد : قصر الحكم على ما قبلها ^(٩) ، كاعتقاد إنسان أنّ زيدًا

(١) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق .

(٢) ما بين المعقوفين في (أ) جاء في السّطر الثّالي ؛ وهو سهوٌ من النّاسخ .

(٣) من الآية : ٤٠ من سورة الأحزاب .

(٤) في ب : العاطف .

(٥) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق .

(٦) في ب : لأن معناها .

(٧) في ب : تعطف .

(٨) لأنّ الأوّل لم يدخّل في شيء كمي يخرج منه الثّاني .

(٩) القصر : إمّا قصر أفراد - كما مثل - ، وإمّا قصر قلب لاعتقاد المخاطب إلى غيره ؛

كما إذا اعتقد إنسان أنّ زيدًا جاهل ، وأخطأ في اعتقاده ، وأردت أنّ تردّه =

كاتب وشاعر، وهو مخطئ في اعتقاد^(١) كونه شاعراً، وأردت أن تردّه إلى الصّواب/ فقلت: (زيدٌ كاتبٌ لا شاعرٌ) .

وأما (حتّى) فمعناها : غاية في تعظيم شيء أو تحقيره؛ والمعطوف بها على شرطين^(٢) :

أن يكون قليلاً بعد كثير^(٣)، وجنساً له .

وهو إما لارتفاع^(٤)، وإما لدناءة؛ فمعنى الارتفاع قولك^(٥) : (مات السّاسُ حتّى الأنبياء)، ومعنى الدّناءة قولك : (قَدِمَ الحُجّاجُ حتّى الضّعفاء) و (قام القومُ حتّى زيد) .

ولا يجوز: (قام زيدٌ حتّى عمرو)^(٦)، ولا يُقال: (خرج القوم حتّى الحمار)؛ لعدم الجنسيّة، ويجوز جميع^(٧) ذلك في (الواو) .

= إلى الصّواب، فقلت : (زيدٌ عالم، لا جاهل) .

يُنظر : ابن النّاطم ٥٣٩ .

(١) في كلتا النسختين: اعتقاده وما أثبتته هو الأنسب.

(٢) تُنظر هذه الشُّروط في : شرح المفصل ٩٦/٨، والجنى الدّاني ٥٤٧ .

(٣) أي : أن يكون بعض ما قبلها، أو كبعضه؛ فمثالُ كونه بعضاً : (قَدِمَ الحُجّاجُ

حتّى المشاة)، ومثال كونه كبعض : (قَدِمَ الصّيّادون حتّى كلابهم) .

الجنى الدّاني ٥٤٧ .

(٤) في أ : إمّا الارتفاع، وإمّا الدّناءة .

(٥) في أ : كقولك .

(٦) لأنّ الثّاني وإن كان من جنس الأوّل فليس بعضاً منه .

(٧) في كلتا النسختين: جمع، والصّواب ما هو مثبت.

وقد عَطِفَ^(١) بـ(حَتَّى) الأَقْوَى والأَضْعَفُ معاً في قول الشّاعر:
 قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الكُمَاءَ فَكُلُّكُمْ يُحَاذِرُنَا حَتَّى بَيْنَنَا الأَصَاغِرَا^(٢)
 وحكم هذه الحروف: أن جميعها تدخل^(٣) الثّاني في إعراب^(٤) الأوّل
 من رفع، ونصب، وجرّ، وجزم .

ومنها : أنّها يُعطف^(٥) بها جميع الأسماء بعضها على بعض، على
 اختلاف أجناسها من مذكّرٍ على مؤنّث، ومؤنّثٍ على مذكّر، ومعرفةٍ
 على نكرة، ونكرةٍ على معرفة، وظاهرٍ على مُضمر، ومُضمرٍ على ظاهر،
 ومنصرفٍ على غير منصرف، وغير منصرفٍ على منصرف .

وجميع حروف العطف إذا/ عطفت بها الاسم الظّاهر على المضمّر المجرور
 احتيج إلى إعادة حرف الجرّ مع الظّاهر، كقولك: (مررتُ بك وبزيد)^(٦) .

[١/١١٩]

(١) في ب : يعطف .

(٢) هذا بيتٌ من الطّويل، ولم أقف على قائله .

و (الكُماء) : جمع كميّ؛ وهو الفارس الشّجاع .

والشّاهدُ فيه: (حَتَّى الكُماء) و (حَتَّى بينا) حيث عطف بـ(حَتَّى) القويّ
 والضعيف .

يُنظر هذا البيت في : شرح عمدة الحافظ ٦١٥/٢، والجنى الدّاني ٥٤٩، والمغني
 ١٧٢، وشرح شواهد المغني ٣٧٣/١، والهمع ٢٥٨/٥، والأشموقيّ ٩٧/٣،
 والدّرر ١٣٩/٦ .

(٣) في ب: يدخل .

(٤) في ب : في الإعراب للأوّل، وهو تحريف .

(٥) في ب : تعطف .

(٦) هذا مذهب البصريّين .

وكذلك عطف المضمَر المجرور على الظاهر، كقولك: (مررتُ بزيدٍ وبك)؛ فإنَّ عطفَ بها على المضمَر المرفوع المتصل بالأفعال لم يجز ذلك العطف إلا بعد تأكيد المضمَر المرفوع؛ مثل: (قمتُ أنا وزيد) و (زيدٌ قام هو وعمرو)؛ لأنَّ المضمَر المرفوع لَمَّا اتَّصل بالفعل اختلط به وصار كالجزء منه، فأتى بالتأكيد إشعاراً بأنَّ العطف على نفس الاسم المضمَر المرفوع .

وكذلك لو عطف على مضمَر متَّصل منصوب^(١) لم يحتج إلى تأكيد؛ لأنَّه لم يتنزَّل مع ما قبله منزلة الجزء منه .

وحُرُوف العطف لا يجوز دخول بعضها على بعضٍ سوى (لا) و(لكن) و (إمّا)؛ فإنَّه يجوز دخول (الواو) عليهنّ؛ ويكون الحكم لـ(الواو) في العطف^(٢)، كقولك: (ما قام زيدٌ ولكن عمرو) فالعطف إنّما هو لـ(الواو)، وإنَّما دخلت (لكن) لمعناها^(٣).

= وذهب الكوفيون وابن مالكٍ إلى جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار. تُنظر هذه المسألة في: الإنصاف، المسألة الخامسة والستون، ٤٦٣/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٦٥٩/٢، وابن النّاظم ٥٤٤، وأوضح المسالك ٦١/٣، والتّصريح ١٥١/٢، والهمع ٢٦٨/٥، والأشموقي ١١٤/٣ .

(١) نحو قوله تعالى: ﴿جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات : ٣٨] .

فـ ﴿الأوّلين﴾ معطوفٌ على الضمير المتصل المنصوب؛ وهو (الكاف) .

(٢) في أ : للعطف .

(٣) وهو: الاستدراك بعد التّفي خاصّة، أو بعد التّهي . يُنظر: ص ٧٠٠ من هذا الكتاب.

وكذلك: (قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرو) فـ (الواوُ) هي العاطفة، ودُخول (إمّا) لمعناها^(١)، وليست (إمّا) الأولى ولا الثانية ههنا من حروف العطف^(٢).

وكذلك: (ما قام زيدٌ ولا عمرو) فـ (الواوُ) / عاطفة، و (لا) مؤكدة للتفي . [١١٩ / ب]

وَالْعَطْفُ قَدْ يَدْخُلُ فِي الْأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ: ثَبَّ وَاسْمٌ فِي الْمَعَالِي^(٣)

إذا عطفتَ فعلاً على فعلٍ وَجَبَ أن يكون من نوع المعطوف عليه؛ كقولك: (قامَ وَقَعَدَ) و (قُمَ واقْعُدْ) و (زيدٌ يَصُومُ وَيُصَلِّي) و (لَمْ يَتَّكِلْ ولم يَعْغُلْ) و (لن يبخل ولن يجبن)؛ [و]^(٤) هذا حكمه في المبني والمعرب.

(١) وهو: التخيير، أو الإباحة، أو التقسيم، أو الإهام، أو الشكّ . يُنظر : ص ٦٩٦ من هذا الكتاب .

(٢) لا يجوز أن تكون الأولى عاطفة؛ لأنّ حرف العطف لا يُبتدأ به؛ ولا يجوز أن تكون الثانية عاطفة؛ لأنّ معها (الواوُ)، وحرف العطف لا يدخل على مثله .

(٣) في ب : للمعالي .

وقد ورد هذا البيتُ في آخر (باب التّوايع) في متن الملحة ٤٢، وفي أوّل هذا الباب

في شرح الملحة ٢٩٦ .

(٤) العاطف ساقطٌ من أ .

فَصْلُ [التَّوَكِيدِ] ^(١)

التَّوَكِيدُ: ويقال فيه : تأكيد، كما يقال في فعله : أَكَّدْتُ، ووَكَّدْتُ.

والتَّأَكِيدُ هو: تمكين معنى القول عند السَّامِعِ .

وهو قسمان : لفظيٌّ ومعنويٌّ .

فـ (اللفظيُّ) : إعادة المؤكِّد بلفظه، كقولك : (واللهِ إِنِّي ضعيفٌ

إِنِّي ضعيفٌ)؛ وهذا يكون في الأسماء، والأفعال، والحروف، والمفردات،
والجُمَلِ .

و (المعنويُّ) : هو إعادة الشَّيءِ المؤكِّد بما يدلُّ على معناه .

وله تسعة أَلْفَاظٍ؛ وهي :

نفسه، [وعينه] ^(٢)، وكلَّه، وكلاهما، وكتلَّهما، وأجمع، وأجمعون،

وجَمَعَاءُ، [وجُمَع] ^(٣).

فـ (النَّفْسُ) و (العَيْنُ) : مقدَّمان على (كُلِّ) ^(٤)؛ لأنَّهما اسمان،

(١) ما بين المعقوفين زيادةٌ مَنِّي يقتضيها السِّياق .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ، وفي ب : جميع .

وهُنَاكَ أَلْفَاظٌ أُخْرَى للتَّوَكِيدِ؛ مثل : جميع، وعمامة؛ وأَلْفَاظٌ أُخْرَى تابعة؛ مثل :
أكتع، وأبصع

يُنظَرُ : شرح المفصل ٤٠/٣، وشرح الكافية الشَّافية ١١٧١/٣، ١١٧٢، وابن

النَّاطِمِ ٥٠٣، ٥٠٤، والارتشاف ٦١٠/٢، والهمع ١٩٨/٥ .

(٤) في ب : الكلُّ .

ولم يوضعا للتأكيد^(١) في الأصل، في مثل: (طابت نفسه) / (صحّت عينه) فهما مضافان إلى ضمير المؤكّد، مطابقاً له في الإفراد، والتذكير، وفروعهما؛ تقول: (جاءَ زيدٌ نفسُهُ) فترفعَ بذكر (النفس) احتمالاً كون الجائي رسول زيد أو خبره؛ وكذلك إذا قلت: (لقيتُ زيداً عينه) .
ولفظهما في تأكيد المؤثّ كلفظهما في تأكيد^(٢) المذكّر؛ تقول: (جاءت هندٌ نفسها) و (رأيتها عينها) .

وأما في توكيد الجمع فيجمعان على (أفعل)؛ تقول: (جاء الزيدون^(٣) أنفسهم) و (كلّمت الهدات أعينهن)^(٤) .
وكذا في توكيد المثني على المختار، تقول: (جاءَ الزيدان أنفسهما) و (لقيتُهما أعينهما)؛ ويجوز فيهما الإفراد والتثنية^(٥) .
وكذا^(٦) كلّ مثني^(٧) في المعنى مضاف إلى متضمّنه، يُختار فيه لفظ الجمع على لفظ الإفراد^(٨)، ولفظ الإفراد على لفظ التثنية، ومن ذلك^(٩) قولُ الشاعر:

(١) في ب : للتوكيد .

(٢) في أ : توكيد .

(٣) في أ : الزيدان، وهو تحريف .

(٤) في ب : أنفسهنّ .

(٥) نحو : (جاءَ الزيدان نفسهما) و (عينهما) و (نفساهما) و (عيناهما) .

(٦) في أ : كذا وكلّ .

(٧) في كلتا النسختين : مضاف، والتصويب من ابن النّاطم ٥٠١ .

(٨) نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ تَوْبًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم : ٤] .

(٩) في ب : ومنه .

حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْتَمِي سَقَاكِ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا^(١)
 و(كُلٌّ)^(٢): مَقْدَمٌ عَلَى (أَجْمَعُ)؛ لِأَنَّ (كَلًّا) يُسْتَعْمَلُ تَأْكِيدًا،
 و^(٣) يُسْتَعْمَلُ اسْمًا غَيْرَ تَأْكِيدٍ، وَيُؤَكِّدُ^(٤) بِهِ غَيْرَ الْمُثَنَّى مِمَّا لَهُ أَجْزَاءٌ يَصِحُّ
 وَقُوعُ بَعْضِهَا مَوْقِعَهُ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَ الْجَيْشُ كَلَّهُ) و(الْقَبِيلَةُ كَلَّهَا)
 و(الْقَوْمُ كَلَّهُمْ) و(النِّسَاءُ كَلَّهِنَّ) فَامْتَنَعَ كَوْنُ / الْجَائِي بَعْضَ الْمَذْكُورِ . [١٢٠ / ب]
 و(كَلًّا) و(كَلَّتَا): يُؤَكِّدُ بِمَا الْمُثَنَّى؛ نَحْوُ: (جَاءَ الزَّيْدَانُ كَلَاهُمَا)
 (الهِندَانُ^(٥) كَلَّتَاهُمَا) .

وَأَمَّا (أَكْتَعُونَ، أَبْصَعُونَ^(٦))، كُتِعَ، بُصِعَ، [أَكْتَعُ، أَبْصَعُ]^(٧)،

(١) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلشَّمَاخِ، وَيُنْسَبُ إِلَى ثَوْبَةَ بْنِ الْحُمَيْرِ، وَإِلَى مَجْنُونٍ لَيْلَى .
 و(تَرْتَمِي): رَجَعِي صَوْتِكَ . و(الْغُرِّ): جَمْعُ غُرَاءٍ؛ يَعْنِي: الْبَيْضَاءُ . و(الْغَوَادِي):
 جَمْعُ غَادِيَةٍ؛ وَهِيَ السَّحَابَةُ الَّتِي تَنْشَأُ صَبَاحًا .
 وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ) حَيْثُ أَفْرَدَ الْبَطْنَ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ: بَطْنِي
 الْوَادِيَيْنِ، بَلِ الْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: بَطُونِ الْوَادِيَيْنِ .
 يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي: الشُّعْرِ وَالشُّعْرَاءِ ٢٨٩، وَأَمَالِي الْقَالِي ١/٨٨، وَالْمَقْرَبِ ٢/١٢٨،
 وَابْنِ السَّنَاظِمِ ٥٠٢، وَالْمَقَاصِدَ النَّحْوِيَّةَ ٤/٨٦، وَالْمَعْمُورِ ١/١٧٣، وَالْأَشْمُونِيَّ ٣/٧٤،
 وَالسُّدْرَةَ ١/١٥٤، وَمَلْحَقَ دِيْوَانِ الشَّمَاخِ ٤٣٨، ٤٤٠، وَدِيْوَانَ ثَوْبَةَ بْنِ الْحُمَيْرِ ٣٧،
 وَدِيْوَانَ مَجْنُونٍ لَيْلَى ١٤٨ .

(٢) فِي أ: الْكَلُّ .

(٣) فِي ب: أَوْ .

(٤) فِي أ: وَتَوَكَّدَ .

(٥) فِي كَلَّتَا التَّسْحِيْتَيْنِ: الْهِندَاتُ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٦) فِي أ: أَفْصَعُونَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٧) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب .

كَنَعَاءَ، بَصْعَاءَ) فكلُّها اتباع لـ (أجمع) لا تُستعمل^(١) إلاّ معه؛ هذا كلُّه تأكيد معنويّ .

والغرض به: تمكين^(٢) المعنى في نفس^(٣) المخاطب، وإزالة الشكّ؛ فعلى هذا تقول: قام القوم أنفسهم أعينهم [كلُّهم]^(٤) أجمعون أكتعون أبصعون^(٥)؛ وتقول: جاء الجيشُ كلّه أجمع أكتع أبصع، والقبيلة كلُّها جمعاء كتعاء بصعاء، والهنداتُ كلهنّ جمع كنع بضع .

ولا يحسن: (قام القوم [كلُّهم]^(٦) أنفسهم أعينهم) أو (أجمعهم كلُّهم)^(٧) .
وجميعُ هذه يؤكّد بها ما يتبعّض، إلاّ النفس والعين فإنّه يؤكّد بهما ما يتبعّض وما لا يتبعّض؛ لأنّهما موضوعان لتحقيق الشّيء لا للإحاطة والعموم.

(١) في ب : لا يُستعمل .

(٢) في ب : تأكيد .

(٣) في ب : النفس .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في أ : أفصعون، وهو تحريف .

(٦) ما بين المعقوفين زيادةٌ منّي يقتضيها السّياق .

(٧) فالنفس والعين مقدّمان على (كلّ)؛ لأنّهما أشدّ تمكّناً في الاسميّة من (كلّ)؛

و (كلّ) مقدّمة على (أجمع)؛ لأنّ (كلّ) تكون تأكيداً وغير تأكيد، و (أجمع)

لا تكون إلا تأكيداً؛ تقول: (إنّ القومَ كلُّهم في الدار)، فيحوز رفع (كلّ)

ونصبها؛ فالنصبُ على التأكيد، والجارّ والمجرور الخير؛ وأمّا الرفع فعلى الابتداء

وخريره الجارّ والمجرور بعده، والجُملة من المبتدأ والخبر خير (إنّ) . يُنظر : شرح

وجميعُ هذه الأسماء لا يجوز أن تُقطع عن^(١) إعراب ما قبلها كما يفعل^(٢) بالنتع؛ لأنه ليس فيها معنى مدح^(٣) ولا ذم .

وشدَّ قولُ بَعْضِهِمْ^(٤): «أَجْمَعُ أَبْصَعُ»^(٥)، وربّما أُكْدَ بـ(أكتع)^(٦) [و] (أبصع) غير مسبوقين بـ(أجمع)، ومنه قولُ الرَّاجِزِ:

[١/١٢١]

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَيِّبًا مُرْضِعًا تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ^(٧) حَوْلًا أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتَنِي أَرْبَعًا وَلَا أزالُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا^(٨)

(١) في ب : على .

(٢) في أ : تفعل .

(٣) في ب : لا مدح .

(٤) يُنظر هذا القولُ في: شرح الكافية الشافية ١١٧٣/٣، وابن الناظم ٥٠٥، والأشموني ٧٦/٣.

(٥) الشُّدُوذُ من ناحية أنه يلتزم الترتيب بين هذه التوابع عند الجمهور على النحو التالي: (أجمع، أكتع، أبصع) .

وأجاز الكوفيون وابن كيسان أن تبدأ بأيتها شئت بعد (أجمع) .

يُنظر: شرح المفصل ٤٦/٣، والارتشاف ٦١١/٢، والأشموني ٧٦/٣، والصبان ٧٦/٣ .

(٦) العاطف ساقطٌ من أ .

(٧) في كلتا النسختين: الدلّفاء، وهو تصحيف.

(٨) هذان بيتان من الرَّجَزِ، ولم أفق على قائلهما .

و(الدلّفاء) : من الدلّف؛ وهو : صغر الأنف، واستواء الأرنبة . و(أكتعا): تاماً كاملاً .

والشاهدُ فيهما : ذكره الشّارح .

ففي هذا^(١) الرّجز إفرادُ (أَكْتَع) عن (أَجْمَع)، وتوكيد التّكرة المحدودة، والتّوكيد بـ (أَجْمَع) غير مَسْبُوقٍ بـ (كَلَّ) .

والكوفيّون^(٢) يميّزون توكيد التّكرة المحدودة كـ (يوم) و(ليلة) و(شهر) و(حول) ممّا^(٣) يَدُلُّ على مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ^(٤) .

فإنّ كانت غير محدودة فلا يميّزون توكيدها كـ (حين) و(وقت) و(زمان)؛ لأنّه لا فائدة في توكيدها .

ومنع البصريّون توكيدها محدودة^(٥) .

وقول الكوفيّين أوّلَى بالصّواب^(٦)؛ فإنّ مَنْ قال: (صُمْتُ شَهْرًا)

= يُنظر هذان البيتان في : شرح الكافية الشّافية ١١٧٣/٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٦٢/١، وابن النّاطم ٥٠٥، واللّسان (كتع) ٣٠٥/٨، وابن عقيل ١٩٤/٢، والمقاصد النّحويّة ٩٣/٤، والأشْمُويّ ٧٦/٣، والخزانة ١٦٨/٥، والدّرر ٣٦، ٣٥/٦ .

وورد عجزه الأوّل في : المقرّب ٢٤٠/١، والهمع ٢٠١/٥ .

(١) في أ : هذه .

(٢) تُنظر هذه المسألة في : الإنصاف، المسألة الثّالثة والسّتون، ٤٥١/٢، وشرح المفصّل

٤٤/٣، وشرح الكافية الشّافية ١١٧٧/٣، وابن النّاطم ٥٠٦، وابن عقيل ١٩٥/٢،

وأوضح المسالك ٢٢/٣، وائتلاف التّصرة، فصل الاسم، المسألة الثّامنة والأربعون،

٦١، والتّصريح ١٢٤/٢ .

(٣) في ب : بما .

(٤) في ب : محدودة . أي : معلومة المقدار . يُنظر : ابن النّاطم ٥٠٦ .

(٥) وكذلك غير محدودة . يُنظر : ابن النّاطم ٥٠٦ .

(٦) لصحّة السّماع بذلك؛ ولأنّ في توكيد التّكرة المحدودة فائدة كالتّي في توكيد المعرفة . =

قد يُريد جميع الشهر، و [قد] ^(١) يريد أكثره ^(٢).

فإذا قال: (صمتُ شهراً كله) ارتفع الاحتمال، فصار كلامه نصاً ^(٣).

ولو لم يُسمع من العرب ذلك لكان جائزاً، لما فيه من الفائدة، فكيف واستعماله ثابتٌ - كما تقدّم - ^(٤)، وكقول الآخر :

..... قَدْ صرَّتِ البِكرَةُ يَوْمًا أَجمَعًا ^(٥)

= يُنظر : ابن الناظم ٥٠٦، وشرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) ففي قوله احتمال . يُنظر : ابن الناظم ٥٠٦ .

(٣) على مقصوده . يُنظر : ابن الناظم ٥٠٦ .

(٤) في قول الشاعر :

تَحْمِلُنِي الذَّفَاءَ حَوْلًا أَكْتَعَا

(٥) في أ : سرت، وهو تحريف .

(٦) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، ولم أقف على قائله، وقبله :

إِنَّا إِذَا خُطِّفْنَا تَقَعَّقَعَا

و (صرَّت) : صوتت . و (البكرة) : ما يستقى عليها الماء من البئر .

والشاهدُ فيه : (يوماً أجمعاً) حيث أكّدت التكررة المحدودة (يوماً) - (أجمعاً)

على مذهب الكوفيين .

يُنظر هذا البيتُ في : الإنصاف ٤٥٤/٢، وشرح المفصل ٤٥/٣، والمقرّب

٢٤٠/١، وشرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣، وابن الناظم ٥٠٧، وابن

عقيل ١٩٥/٢، والمقاصد النحويّة ٩٥/٤، والهمع ٢٠٤/٥، والأشمونيّ ٧٨/٣ =

وكقول الآخر :

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ يَا لَيْتَ عِدَّةَ شَهْرٍ^(١) كُلَّهُ رَجَبٌ^(٢)

والتوكيد اللفظي هو: تكرار معنى المؤكّد بإعادة لفظه؛ خوفاً من

النسيان، / أو عدم الإصغاء^(٣). [١٢١ / ب]

= والدرر ٣٩/٦ .

(١) في أ : شهري .

وقال ابن هشام في أوضح المسالك ٢٣/٣ : «ومن أنشد (شهر) مكان (حول) فقد حرّفه» .

وبين الشيخ خالد في التصريح ١٢٥/٢ هذا التحريف حيث قال : «لأنّ المعنى يفسد عليه؛ لأنّ الشاعر تمّنى أن يكون عدّة الحول من أوّله إلى آخره رجباً، لما رأى فيه من الخيرات؛ ولا يصحّ أن يتمنى أن عدّة شهر كلّ رجب؛ لأنّ الشّهر الواحد لا يكون بعضه رجباً وبعضه غير رجب، حتى يتمنى أن يكون كلّ رجباً» .

(٢) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لعبد الله بن مسلم الهذليّ .

والشاهد فيه : (عدّة شهر) حيث أكّد التكررة المحدودة (شهر) بـ(كلّه) على مذهب الكوفيّين .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح أشعار الهذليّين ٩١٠/٢، والإنصاف ٤٥١/٢، وشرح المفصل ٤٤/٣، وابن النّاطم ٥٠٧، وتذكرة النّحاة ٦٤٠، وأوضح المسالك ٢٢/٣، والمقاصد النّحويّة ٩٦/٦، والتصريح ١٢٥/٢، والأشعوريّ ٧٧/٣، والخزانة ١٧٠/٥ .

والرّواية في هذه الكتب (عدّة حول) بدل (عدّة شهر) .

(٣) هذا تعريف شيخه ابن النّاطم ٥٠٩؛ لكنّه أسقط منه بعض الكلمات، وهو بتمامه:

«هو : تكرار معنى المؤكّد بإعادة لفظه، أو تقويته بمرادفه؛ لفصل التقرير، خوفاً من النسيان، أو عدم الإصغاء، أو الاعتناء» .

وأكثرُ ما يجيء مؤكِّداً لجملة^(١)، كقول الشاعر:

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ وَلَا فِي الْبُعْدِ أَنْسَاهُ
لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ^(٢)

وكثيراً ما تقترن الجملة المؤكِّدة^(٣) بعاطف، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا

أَذْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ . [ثُمَّ مَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ]^(٤) ﴿^(٥)، وكقوله تعالى: ﴿ أَوْلَى
لَكَ فَأَوْلَى . ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ﴾^(٦).

والمثنى يؤكِّدُ بـ(كِلَا) و(كِلْتَا)، كقولك: (لَقِيتُ^(٧) الأُميرين^(٨))

(١) في كلتا النسختين: بجملة، والتصويب من ابن الناظم ٥٠٩ .

(٢) هذان بيتان من الهزج، ولم أقف على قائلهما .

(٣) (أقلاه) : أبغضه، من قلاه يقليه؛ ويقلاه لغة طيء، والشعر على لغتهم .

والشاهدُ فيهما : (لك الله لك الله) حيث أكد الجملة بإعادة لفظها .

يُنظر هذان البيتان في : شرح الكافية الشافية ٣/١١٨٤، وشرح عمدة الحفاظ ١/٥٧٣،

وابن الناظم ٥٠٩، والمقاصد التحوية ٤/٩٧، والهمع ٥/٢٠٨، والبهجة المرضية ١٢٤،

والأشموقي ٣/٨٠، والدرر ٦/٤٨ .

(٣) في ب : المذكورة، وهو تحريف .

(٤) ما بين المعوفين زيادةٌ يقتضيها السياق، وبها يتضح الشاهد؛ وهي في ابن الناظم كذلك .

(٥) سورة الإنفطار، الآيتان : ١٧، ١٨ .

(٦) سورة القيامة، الآيتان : ٣٤، ٣٥ .

(٧) في ب : رأيت .

(٨) في كلتا النسختين : الأمرين، وهو تحريف، والتصويب من شرح ملحّة الإعراب ٢٨٨ .

كليهما^(١) و (دخلتُ الجنتين كلتيهما)، وليس الألفان ألفي^(٢) تثنية^(٣)، بل صيغ لفظهما لتأكيد^(٤) المثني؛ [وهما عند البصريين^(٥) اسمان مفردان أضيفا إلى مثني^(٦)]، والدليل على إفرادهما قوله تعالى: ﴿كَلِمَاتُ الْجَنِّينِ آتَتْ أَكْثَرًا﴾^(٧) ولم يقل: (آتتا) فإفراد الخبر عنهما دليلٌ على أنها مفردة .

ويؤكد بضمير الرفع المنفصل الضمير المستتر، كقوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَرَوْحُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٨).

والضمير المتصل^(٩)؛ مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، نحو: (فَعَلْتَ أَنتَ) و (رَأَيْتَنِي أَنَا) و (مَرَرْتُ بِهِ هُوَ) .

(١) في ب : كلتيهما، وهو تحريف .

(٢) في أ : ألفا، وهو سهو .

(٣) في ب: التثنية.

(٤) في أ : التأكيد، وهو تحريف .

(٥) هذا مذهب البصريين؛ فهما عندهم مفردان لفظاً، مثنيان معنئ .

أما الكوفيون فعندهم مثنيان لفظاً ومعنئ .

تُنظر هذه المسألة في : الإنصاف، المسألة الثانية والستون، ٤٣٩/٢، والهمع ١٣٦/١، والأشعوري ٧٧/١، ٧٨ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) من الآية : ٣٣ من سورة الكهف .

(٨) من الآية : ٣٥ من سورة البقرة .

(٩) أي : يؤكد الضمير المتصل بضمير الرفع المنفصل، سواء كان المتصل مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً .

فَصْلُ [البَدَلِ] (١)

البَدَلُ (٢) هو (٣): إِعْلَامُ السَّامِعِ بِمَجْمُوعِي الاسْمِينَ (٤) عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْوِيَ بِالْأَوَّلِ مِنْهُمَا (٥) الطَّرْحَ (٦).
و (٧) أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ :

- (١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السِّيَاق .
(٢) البذل تسمية بصرية، والكوفيون يسمونه الترجمة، والتبيين، والتكرير .
يُنظَرُ : الكتاب ١/١٥٠، ٤٣١، ومعاني القرآن للفرّاء ١/٧، ٧٣/٢، والمقتضب
٤/٢٩٥، ٣٩٩، والارتشاف ٢/٦١٩، وتوضيح المقاصد ٣/٢٤٧، والتصريح
٢/١٥٥، والهمع ٣/٢١٢، والأشموقي ٣/١٢٣ .
(٣) قال ابن عصفور : «البذل : إِعْلَامُ السَّامِعِ بِمَجْمُوعِي الاسْمِينَ أَوْ الْفَعْلِينَ
عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ أَوْ التَّأَكِيدِ، عَلَى أَنْ يَنْوِيَ بِالْأَوَّلِ مِنْهُمَا الطَّرْحَ مِنْ جِهَةِ
الْمَعْنَى لَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ» .
شرح الجمل ١/٢٧٩ .
ويُنظَرُ : المقرّب ١/٢٤٢، وكشف المشكل ٢/١٦، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٤٢٣،
وشرح ألفية ابن معط ٢/٧٩٩ .
(٤) في كلتا التسخيتين : الاسم، والصواب ما هو مثبت؛ بدليل ما بعده .
(٥) في أ : منها، وهو تحريف .
(٦) لأنه لو نوى بالأوّل الطرح لفظاً، ولم يعتدّ به أصلاً لَمَا جاز مثل: (ضربتُ
زيداً يده) إذ لو لم يعتدّ بـ(زيد) لم يكن للضمير في (يده) ما يعود عليه .
شرح الجمل ١/٢٨٠ .
ويُنظَرُ : شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٢٣، والارتشاف ٢/٦١٩ .
(٧) في أ : فأقسامه .

الأول: / بدل كُلّ من كُلّ؛ كقولك: (هذا زيدٌ أخوك)، وكقوله

تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهُ﴾^(١).

والثاني: بدل بعض من كلّ؛ كقولك: (هذا زيدٌ وجهه)، وكقوله

تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾^(٢).

والثالث: بدل الاشتمال^(٣)؛ كقولك^(٤): (أعجبني زيدٌ عقله)،

وكقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(٥) [أي: عن قتالٍ في

الشَّهْرِ الحَرَامِ]^(٦).

والرَّابع: بدل الغلط والنسيان^(٧)؛ ولا يقع شيءٌ من ذلك في القرآن،

(١) من الآيتين ١، ٢ من سورة إبراهيم؛ في قراءة الجرّ على أن لفظ الجلالة بدلٌ من

الحميد؛ وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، وحزمة، والكسائي.

وقرأ بالرفع نافع، وابن عامر.

يُنظر: السبعة ٣٦٢، وإعرابُ القراءات السبع وعللها ١/٣٣٤، والمبسوط ٢٥٦،

وحجّة القراءات ٣٧٦.

(٢) من الآية: ٢٥١ من سورة البقرة، ومن الآية ٤٠ من سورة الحجّ.

(٣) في ب: اشتمال.

(٤) في أ: كقوله.

(٥) من الآية: ٢١٧ من سورة البقرة.

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ.

(٧) من التُّحاة مَنْ جعل هذا البدل قسمين؛ كابن التّائظم، وابن عقيل، وغيرهما:

بدل غلط ونسيان؛ وهذا القسم الأوّل، وقد مثّل له الشّارح.

ولا في الشَّعر، ولا في فصيح الكلام؛ كقولك: (هذا زيدٌ عمرو) [و] ^(١) سبق اللسان على وجه الغلط إلى ذكر زيد .

وأحكام البدل: أن جميعه يجري على ما قبله في إعرابه؛ لأنَّه في البيان كالتتعت .

ومنها: أنه يجوزُ في بدل الكلِّ ثمانية أشياء ^(٢):

بدل معرفة من معرفة؛ كقوله تعالى: ﴿ اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ ^(٣) .

وبدل نكرة من نكرة؛ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴾ ^(٤) .

= وبدل إضراب، نحو قولك: (أكلت ثمراً زيبياً) .

ومنهم من جعله ثلاثة أقسام، كالرّضويّ، وابن هشام، وغيرهما: بدل إضراب، ويسمى أيضاً: (بدل البداء)؛ وهو ما كان قصد كلِّ واحدٍ منهما صحيحاً .

وبدل غلط: إن لم يكن مقصوداً ألبتة ولكن سبق إليه اللسان .

وبدل نسيان: وهو ما كان مقصوداً وتبين فساد قصده بعد ذكره .

يُنظر: ابن النّاطم ٥٦٦، وشرح الرّضويّ ٣٣٩/١، ٣٤٠، وتوضيح المقاصد ٢٥٢/٣، وأوضح المسالك ٦٦/٣، وابن عقيل ٢٢٨/٢، والتّصريح ١٥٨/٢، ١٥٩، والجمع ٢١٤/٥، ٢١٥، والأشعونيّ ١٢٥/٣ .

(١) العاطف ساقط من ب .

(٢) يُنظر: شرح المقدّمة المحسّبة ٤٢٤/٢ .

(٣) الآية: ٦، ومن الآية ٧ من سورة الفاتحة .

(٤) سورة النّبا، الآيتان: ٣١، ٣٢ .

وبدل نكرة من معرفة؛ فلا تبدل النكرة من المعرفة إلا إذا كانت

موصوفة^(١)؛ كقوله تعالى: ﴿لَتَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾^(٢).

وكقول الشاعر:

..... [١٢٢ / ب] وَقَفْتُ بِالذَّارِ / دَارٍ أُسُّهَا بَانَا^(٣)

(١) هذا مذهب البغداديين والكوفيين - كما ذكر ابن عصفور في شرح الجمل

٢٨٦/١ - .

ودليلهم : أن النكرة لا تُفيد في البدل إلا أن تكون موصوفة .

وبرأيهم أخذ ابن الحاجب في الكافية ١٣٨، والرّضيّ في شرحه على الكافية

٣٤٠/١، ويّسن أن ذلك ليس على الإطلاق، بل هو في بدل الكلّ من الكلّ؛ كما

ذهب إليه ابن أبي الرّبيع في الملخص ٥٦٤/١، والسّهيليّ . الجمع ٢١٨/٥ .

واشترط البغداديون في بدل النكرة من غيرها : أن تكون من لفظ الأوّل .

وردّ ذلك كلّهُ ابن عصفور، ووصفه بالفساد، واستشهد ببعض الشّواهد .

يُنظر : شرح الجمل ٢٨٦/١، ٢٨٧ .

والصّحيح : أنّه لا يُشترط شيءٌ من ذلك؛ لورود السّماع به .

قال أبو حيّان في الارتشاف ٦٢٠/٢ : «وسُمع بدل النكرة من المعرفة، وليست من

لفظ الأوّل، ولا موصوفه؛ وهذا مذهب البصريين» .

ويُنظر : الحجّة لأبي عليّ الفارسيّ ٣٧٢/٦، وشرح المفصل ٦٨/٣، والمقرّب

٢٤٤/١، ٢٤٥، وتوضيح المقاصد ٢٥٥/٣، ٢٥٦، والجمع ٢١٨/٥ .

(٢) من الآية : ١٥، والآية : ١٦ من سورة العلق .

(٣) هذا عجز بيت من البسيط، ولم أقف على صدره، ولم أعثر على قائله .

والشّاهدُ فيه : (دارٍ) حيث أبدلت من الدّار، وسوّغ إبدالها من المعرفة كونها

موصوفة بالجملة الّتي بعدها .

ولم أجد من ذكر هذا البيت .

وبدل معرفة من نكرة؛ كقوله [تعالى] ^(١): ﴿وَأَنْتَ لَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ﴾ ^(٢)، ولا تلزم ^(٣) النكرة ههنا الصفة .

وبدل ظاهر من ظاهر — وهو كما تقدّم — .

وبدل مضمّر من مضمّر؛ كقولك: (قصدتُكَ إِيَّكَ) ^(٤)؛ لأنّهم لا يجيزون: (ضربتُني)، ويُجيزون: (إِيَّاي) بجران الضمير المنفصل ^(٥) مجرى الأجنبي ^(٦) .

وبدل ظاهر من مضمّر؛ مثل: (مررت به المسكين) ويجوز رفع (المسكين) ولا يكون بدلاً؛ [و] ^(٧) من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أُنْسَاهُ إِلَّا

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) من الآيتين : ٥٢ ، ٥٣ من سورة الشورى .

(٣) في أ : ولا يلزم .

(٤) الكوفيون يمنعون إبدال المضمّر من المضمّر؛ ويقولهم أخذ ابن مالك .

أما البصريون فإنّه يجوز عندهم إبدال المضمّر من المضمّر .

يُنظر : الكتاب ٣٨٦/٢، والمقتضب ٢٩٦/٤، وشرح التسهيل ٣٠٥/٣، ٣٣٢،

وشرح الرضويّ ٣٤١/١، وتوضيح المقاصد ١٨٤/٣، ٢٦١، والارتشاف ٦١٨/٢،

٦٢٠، والتصريح ١٥٩/٢، والهمع ٢١٩/٥ .

(٥) في ب : المتصل .

(٦) قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٤٢٦/٢ : «وإنّما حسن ذلك من قبل أنّ

المضمّر المنفصل يجري مجرى الأجنبيّ؛ ألا تراهم يجيزون : ما ضربتُ إلاّ إِيَّايَ، كما

يُجيزون : ما ضربتُ إلاّ نفسي، ولا يُجيزون : ضربتُني» .

ويُنظر : شرح المفصل ٧٠/٣ .

(٧) العاطف ساقطٌ من ب .

الشَّيْطَانُ أَنْ أَدْكُرَهُ ﴿١﴾ فـ ﴿أَنْ أَدْكُرَهُ﴾ في موضع نصب بدلاً^(٢) من الهاء .

وبدل مضمر من ظاهر^(٣)؛ كقولك : (أكرمتُ زيدًا إِيَّاه) .

فهذا كله جائز في [بدل]^(٤) الكل من الكل، وكذلك جائز في

بدل البعض، وبدل الاشتمال، إلا مضمرًا من ظاهر، ومضمرًا من

مضمر^(٥) .

وجميع المعارف يجوز [أن يبدل]^(٦) منها إلا ضمير المتكلم

والمخاطب؛ لأنهما على غاية من الوضوح، فلا يحتاجان إلى بيان بدل^(٧) .

(١) من الآية : ٦٣ من سورة الكهف .

(٢) في أ : بدل .

(٣) يرى ابن مالك أن نحو : (رأيت زيدًا إِيَّاه) لم يُستعمل في كلام العرب نثره

ونظمه، ولو استعمل لكان توكيدًا لا بدلًا . شرح التسهيل ٣/٣٣٢ .

وقال السيوطي في الهمع ٥/٢٢٠ : «وأجازه الأصحاب» .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٥) يُنظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٢٦، وشرح الجمل ١/٢٨٧ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٧) هذه المسألة فصلُ النُّحاة القول فيها؛ وهي: أن الضمير إن كان لغائب أبدل منه

الظاهر مطلقًا، نحو : (ضربته زيدًا) .

وإن كان لحاضر أبدل منه بدل البعض، نحو : (أعجبتني وجهك)، وبدل

الاشتمال، نحو : (أعجبتني كلامك) .

وأما بدل الكل : فإما أن يُفيد معنى الإحاطة كالتوكيد أو لا ؟

فإن أفاد معنى الإحاطة جاز، نحو : (جئتم صغيركم وكبيركم)؛ وإلا فمذاهب:

أحدها : المنع؛ وهو قول جمهور البصريين .

وبين بدل البعض وبدل الاشتمال شبه ما؛ والفرق بينهما^(١):

أن غالب بدل الاشتمال أن يكون بالمصادر، كـ(العقل) و (التبل)

و (الجود) / وما أشبه ذلك؛ وبدل البعض بأسماء الأجناس الجوامد، كـ(اليد) و (الرجل) وما أشبهه^(٢).

وأما بدل الغلط فلا يُقاس عليه؛ لأنّه يقع على غير قصد، والأولى في مثل هذا إذا وقع في كلام الإنسان أن يأتي بـ(بل)؛ ليعلم أنّه غلط.

والأفعال يبدل بعضها من بعض^(٣) إذا كان في الفعل^(٤) الثاني معنى من

الأول؛ كقولك: (من يأتي يمشي^(٥) أكلمه) و(ومن يتق الله يطلب رضاه أعظمه)؛

= والثاني: الجواز، وهو قول الأخفش، والكوفيّين .

والثالث: أنّه يجوز في الاستثناء، نحو: (ما ضربتكم إلّا زيداً)؛ وهو قول قطرب .

تنظر هذه المسألة في: شرح المفصل ٦٩/٣، ٧٠، وابن الناظم ٥٥٨، وشرح ألفية

ابن معط ٨٠٦/٢، وتوضيح المقاصد ٢٥٧/٣ — ٢٦١، والارتشاف ٦٢٢/٢،

وأوضح المسالك ٦٧/٣ والتصريح ١٦٠/٢، والهمع ٢١٧/٥، والأشموئي ١٢٨/٣

(١) وهناك فروق أخرى ذكرها ابن با بشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٤٢٨/٢ .

(٢) في أ: وما أشبه .

(٣) يجوز إبدال الفعل من الفعل بدل كل من كل، وبدل اشتمال على الصحيح؛

ولا يبدل بدل بعض .

وأما بدل الغلط فجوزّه سيبويه، وجماعة من التحوّين، والقياس يقتضيه .

ينظر: توضيح المقاصد ٢٦٢/٣، والارتشاف ٦٢٧/٢، والتصريح ١٦١/٢، والهمع

٢٢٠/٥، والأشموئي ١٣١/٣ .

(٤) في ب: إذا كان الفعل الثلاثي .

(٥) في أ: مسي .

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾^(١)

فـ ﴿يُضَاعَفْ﴾ بدل^(٢) من ﴿يَلْقَ﴾؛ ولذلك^(٣) جُزِمَ .

وقولُ الرَّاجِزِ :

إِنَّ عَلِيَّ اللَّهِ^(٤) أَنْ تُبَايَعَا^(٥) تُؤْخَذُ^(٦) كَرَهًا أَوْ تَجِيءَ^(٧) طَائِعًا^(٨)

فأبدل (تؤخذ) من (تبايعا).

(١) من الآيتين : ٦٨ ، ٦٩ من سورة الفرقان .

(٢) أي : بدل اشتمال، كما نصّ على ذلك المراديّ، وأبو حيّان، والأشموقيّ .

وبدل كلّ من كلّ، كما ذكر ذلك الأزهريّ في التصريح، والسيّوطيّ في الهمع .

يُنظر : توضيح المقاصد ٢٦٣/٣، والارتشاف ٦٢٧/٢، والتصريح ١٦١/٢، والهمع

٢٢٠/٥، والأشموقيّ ٣١/٣، والخزانة ٢٠٣/٥ .

(٣) في أ : وكذلك، وهو تحريف .

(٤) في ب : لله، وهو تحريف .

(٥) في أ : أن أباه، وهو تحريف .

(٦) في أ : يؤخذ، وهو تصحيف .

(٧) في أ : يجيء، وهو تصحيف .

(٨) هذا بيتٌ من الرّجز، ولم أقف على قائله .

والشاهدُ فيه : (تؤخذ) حيث نصب؛ لأنّه بدل اشتمال من (أن تبايعا)؛ والبدل

هنا من بدل الجملة من الجملة .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ١٥٦/١، والمقتضب ٦٣/٢، والأصول ٤٨/٢،

والتّبصرة ١٦٢/١، وشرح عمدة الحافظ ٥٩١/٢، وابن النّاطم ٥٦٣، وابن عقيل

٢٣٢/٢، والمقاصد التّحويّة ١٩٩/٤، والتصريح ١٦١/٢، والخزانة ٢٠٣/٥ .

ومن الأسماء ما يجوز حمله [تارةً]^(١) على التأكيد، وتارةً على البدل، مثل : (ضَرِبَ زيد اليد والرجل) فجعله تأكيداً من جهة الحصر والعموم؛ وجعله بدلاً من جهة تفصيل البعض؛ تقول: (مُطَرْنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ)، [وَالسَّهْلُ وَالْجَبَلُ]^(٢) فالرَّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ تَقْدِيرُهُ : مُطَرَّتْ أَرْضُنَا سَهْلَهَا وَجَبَلَهَا، وَالتَّصْبُّ عِنْدَ قَوْمٍ عَلَى الظَّرْفِ، أَوْ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ عِنْدَ آخَرِينَ^(٣).

[١٢٣ / ب]

وَمَا أَنشَدَ مِنْ / الْبَدَلِ [قَوْلُهُ]^(٤):

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَأُخْرَى رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتِ^(٥)

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) يُنظَرُ : الْكِتَابُ ١/١٥٨، ١٥٩، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ ١/٣٤١ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِكَثِيرٍ عَزَّةٌ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : (رِجْلٌ صَحِيحَةٌ) حَيْثُ أَبْدَلَ التَّكْرَةَ وَهِيَ (رِجْلٌ صَحِيحَةٌ) مِنَ التَّكْرَةَ وَهِيَ (رِجْلَيْنِ) .

وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الْقَطْعِ إِذَا مَبْتَدَأَ حَذْفَ خَبْرِهِ؛ وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : مِنْهُمَا رِجْلٌ صَحِيحَةٌ، وَمِنْهُمَا رِجْلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ .

وَإِذَا خَبِرَ مَبْتَدَأً مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : إِحْدَاهُمَا رِجْلٌ صَحِيحَةٌ، وَالْأُخْرَى رِجْلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ .

يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الْكِتَابِ ١/٤٣٣، وَالْمَقْتَضِبُ ٤/٢٩٠، وَالْجُمْلُ ٢٤، وَشَرْحُ عَيُونِ الْإِعْرَابِ ٢٤١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٣/٦٨، وَالْمَغْنِي ٤/٦١٤، وَالْمَقَاصِدُ التَّحْوِيَّةُ ٤/٢٠٤، وَالْأَشْمُونِيُّ ٣/١٢٨، وَالخَزَانَةُ ٥/٢١١، وَالدِّيَوَانُ ٩٩ .

شاهدٌ على إبدال النكرة من النكرة؛ وقد يجوز الرفع على تقدير:
(ومنهما رجل) أو (إحدهما^(١) رجل)؛ وأما بيتُ الأعشى:

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامٌ سَائِمٌ^(٢)

فشاهدٌ على بدل الاشتمال؛ لأنَّ (الثَّوَاء) : الإقامة في الحول^(٣)،

وهو مشتمل عليه؛ و(تَقْضِي لُبَانَاتٍ) اسم كان، فتنصب^(٤) (يسامٌ)

بإضمار (أن) وترفعه^(٥)؛ فاسم^(٦) كان على هذه الرواية ضمير شأن

(١) في أ : واحدهما، وهو تحريف .

(٢) هذا بيتٌ من الطويل .

و (اللبانات) : الحاجات، واحدها : لبانة .

والشاهدُ فيه : (في حولٍ ثوَاءٍ) حيث أبدل (ثوَاء) من (حول) بدل اشتمال، وحذف الضمير الذي يجب أن يتصل ببديل الاشتمال، وسهّل حذفه علم المخاطب به وإرشادُ الكلام إليه .

ويروى البيتُ بروايةٍ أُخرى وهي (تُقْضِي لُبَانَاتٍ) على أنها فعلٌ مبنيٌ للمجهول؛ وتتمّة هذه الرواية (ويسامٌ سائمٌ) .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٣/٣٨، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٢٩، والمقتضب ١/٢٧، ٢/٢٦، ٤/٢٩٧، والأصول ٢/٤٨، والجُمَل ٢٦، والتبصرة ١/١٥٩، وأمالي ابن الشَّجَرِيّ ٢/١٣٠، ٣/٢٣٣، ونتائج الفكر ٣١٧، وشرح المفصّل ٣/٦٥، وشرح عمدة الحافظ ٢/٥٩٠، والذّيوان ٧٧ .

(٣) اللسان (ثوا) ١٤/١٢٥ .

(٤) في أ : ينصب .

(٥) في أ : يرفعه .

(٦) في ب : باسم .

وقصة، مضمراً^(١) في كان لا يظهر؛ و(تُقَضَّى لُبانات) جملة في موضع نصب خبراً لكان، و(يَسْأَمُ) فعل مرفوع معطوفٌ على مثله، و(في) متعلقة بـ(تُقَضَّى).

(١) في ب : يضم .

[فَصْلُ] النَّعْتِ^(١)

الغرض من النَّعْتِ^(٢) : تخصيص نكرة، أو إزالة اشتراك عارض في معرفة، أو ثناء، أو مدح، أو ذم وهجاء .

فالنَّعْتُ هُوَ : وصف المنعوت بمعنى فيه^(٣)، أو في شيء من سببه^(٤) بالمشتقات، أو ما ينزّل^(٥) منزلة المشتقات .

فالمشتقات أسماء الفاعلين والمفعولين^(٦)، / نحو: (هذا الرجل الضَّارِب) و (الرجل المضروب)^(٧) .

والمنزّل منزلة المشتق قولك: (هذا ثوب خمسون ذراعاً) يقع موقع (طويل)^(٨) .

(١) ما بين المعرفين زيادة يقتضيها السياق .

(٢) في ب : بالنعت .

(٣) وهو النَّعْتُ الحقيقي، نحو : (مررت برجلٍ كريم) .

(٤) وهو النَّعْتُ السَّبْبي، نحو : (مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوه) .

(٥) في أ : أو ما يتنزّل منزل .

(٦) وكذلك صيغ المبالغة، والصِّفَة المشبّهة، وأفعل التّفْضيل .

(٧) في أ : المحبوب .

(٨) ومن المنزّل منزلة المشتق : اسم الإشارة، نحو : (مررتُ بزيد هذا) أي: المُشار

إليه؛ و (ذي) بمعنى (صاحب)، نحو : (مررتُ برجلٍ ذي مالٍ) أي: صاحب

مال؛ وأسماء النَّسب، نحو : (مررتُ برجلٍ دمشقيّ) أي : منسوب إلى دمشق.

يُنظر: أوضح المسالك ٦/٣، وابن عقيل ١٨١/٢، والتصريح ١١١/٢، والأشْمونيّ ٦٣/٣ .

والنَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ^(١) فِي عَشْرَةِ^(٢) أَشْيَاءَ :

فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَجَرِّهِ، وَتَعْرِيفِهِ، وَتَنْكِيرِهِ، وَإِفْرَادِهِ، وَتَشْبِيهِهِ، وَجَمْعِهِ، وَتَأْنِيثِهِ .

[وَ]^(٣) لَا يَخْتَلِفُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ النَّعْتُ وَالْمَنْعُوتُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ .

وَالْأَسْمَاءُ مِنْهَا^(٤) : مَا لَا يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ؛ وَهِيَ الْمَضْمَرَاتُ^(٥) كُلُّهَا^(٦)؛ لِأَنَّهَا قَدْ أَشْبَهَتْ الْحُرُوفَ وَلَمْ تُضْمَرَ إِلَّا وَقَدْ عُرِفَتْ؛

(١) فِي أ : الْمَنْعُوتُ .

(٢) النَّعْتُ الْحَقِيقِيُّ يَتَّبِعُ مَنْعُوتَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ؛ أَي : إِنَّهُ يَتَّبِعُهُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ؛ وَالنَّعْتُ السَّبْبِيُّ يَتَّبِعُ مَنْعُوتَهُ فِي اثْنَيْنِ مِنْ خَمْسَةٍ .

(٣) الْعَاطِفُ سَاقِطٌ مِنْ ب .

(٤) فِي ب : مِنْهَا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) خَالَفَ فِي هَذَا الْكَسَائِيُّ فَجَوَّزَ نَعْتَ ضَمِيرِ الْغَيْبَةِ إِذَا كَانَ النَّعْتُ لِمَدْحٍ، أَوْ ذَمٍّ، أَوْ تَرْحُّمٍ .

وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ : «وَرَأَيْتُهُ قَوِيًّا فِيمَا يُقْصَدُ بِهِ مَدْحٌ، أَوْ ذَمٌّ، أَوْ تَرْحُّمٌ، نَحْوُ : (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الرَّؤُوفُ الرَّحِيمُ) وَ (عَمِرُوا غَضَبًا عَلَيْهِ الظَّالِمُ الْمُجْرِمُ) وَ (غَلَامُكَ الْطِفُّ بِهَ الْبَائِسُ الْمُسْكِينُ)؛ وَغَيْرَ الْكَسَائِيِّ يَجْعَلُ هَذَا النَّوْعَ بَدَلًا وَفِيهِ تَكْلُفٌ» .
شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣/٣٢١ .

وَيُنْظَرُ : الْارْتِشَافُ ٢/٢٩٥، وَالْمُسَاعَدَةُ ٢/٤٢٠، وَالْأَشْمُوتِيُّ ٣/٧٣ .

(٦) وَكَاسِمُ الشَّرْطِ، وَاسْمُ الْاسْتِفْهَامِ، وَ (كَمْ) الْخَيْرِيَّةُ، وَكُلُّ اسْمٍ غَيْرِ مَتَمَكِّنٍ .
يُنْظَرُ : الْمَقْرَبُ ١/٢٢٣ .

فلا يجوز : (نزلتُ عليه الكريم) ولم يوصَف بها؛ [لأنَّها]^(١) ليست بمشتقَّة .

ومنها : ما يوصف ولا يوصَف به؛ وهي الأسماء الأعلام كلَّها^(٢)؛ [و]^(٣) توصَف لإزالة الاشتراك العارض، ولا يوصَف بها؛ لأنَّها ليست بمشتقَّة، ولا واقعة موقع المشتقِّ .

ومنها : ما يوصف بها ولا توصف؛ وهي الجُمْل؛ كقولك : (هذا رجل عقله وافر)، و (هذه امرأة حسن صوتها)^(٤) و (مررت برجلٍ أبوه عالم) يوصف بها؛ لأنَّها تخصيص، وفيها معنى الفعل، ولا توصف؛ لأنَّها بمنزلة الفعل والفاعل، والأفعال الصنَّاعيَّة^(٥) لا توصف .

ومنها: / ما يوصف ويوصف به؛ وهي ثلاثة : أسماء الإشارة^(٦)، تقول (جاءني هذا الرجل) و (جاءني زيدٌ هذا) بمنزلة : جاءني زيدٌ المُشار إليه .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) وكذلك الأسماء التي ليست مشتقَّة ولا في حكمها؛ كـ (رجل) و (امرأة) .

يُنظر : المقرب ١/ ٢٢٣ .

(٣) العاطف ساقطٌ من ب .

(٤) في أ : خبرها .

(٥) لعلَّه يجتزئ بذلك عن المصادر؛ لأنَّ المصادر تدلُّ على الأفعال، لكنَّها ليست أفعال صنَّاعيَّة، بل هي من قبيل الأسماء .

(٦) هذا مذهب البصريين، وقال الكوفيون لا ينعى به ولا يُنعت؛ ويُخرَج ما ظاهره ذلك على البدل أو عطف البيان . يُنظر : المساعد ٢/ ٤١٩ .

والأسماء المضافة توصّف ويوصّف بها، كقولك: (جاءني غلام زيد العاقل) و(زيدٌ صاحبُ الدّار) .

وما فيه الألف واللام، تقول: (جاءني زيدٌ العاقل) و(الرجل الكاتب) .

وتوصف التّكرة بما يجانسها من التّكرة، وبالمضاف الذي إضافته غير محضة؛ كقولك: (جاءني رجلٌ قائلُ الحقِّ)، وجاز ذلك مع كونه مضافاً إلى معرفة؛ لأنّ الإضافة غير محضة، والتّنين فيها مقدّر، إذ أصلُ الكلام: (قائلٌ^(١) الحقِّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿هَدَيْتَنَا بِأَلْسِنَةِ الْكُفْبَةِ﴾^(٢) .

وقد يقع الفعلان الماضي والمضارع موقع الصّفة التّكرة، كقولك: (رأيتُ كوكباً طلع) و(أقبلُ رجلٌ يضحكُ) .

ويوصّف - أيضاً - بالجُمْل، كقولك: (جاءني رجلٌ كريم أبوه) و^(٣) لا بُدّ في الجملة الموصوف بها من ضمير ترتبط^(٤) به^(٥) .

(١) في كلتا التّسخيتين: قائلاً، وهو سهو .

(٢) من الآية: ٩٥ من سورة المائدة .

(٣) في أ: فلا بدّ .

(٤) في أ: يرتبط .

(٥) يُنعتُ بالجملة الفعلية والاسمية، ويُشترط في التّعت بالجملة ثلاثة شروط؛ شرطٌ في المنعوت، وشرطان في الجملة نفسها:

١ - فيُشترط أن يكون المنعوتُ منكرًا؛ لأنّ الجملة تؤوّل بنكرة، فلا يُنعت بها إلاّ التّكرة .

ويُوصف بالمصدر على تأويله بالمشتقّ، كقولهم: (رجلٌ عدلٌ) و(رِضاً) و (امرأةٌ رِضاً) و(رجلانِ رِضاً) و(رجالِ رِضاً)^(١)؛ والأصل: [رجل] ^(٢)ذو رِضاً، و امرأةٌ ذاتِ رِضاً، ورجلانِ ذَوَا رِضاً، ورجالٌ ذَوُو رِضاً^(٣).

[أ/١٢٥]

ومتى ترادفت/ الثُّعوتُ لمدح أو ذمٍّ^(٤) جاز أن يتبع بعضها الموصوف في إعرابه؛ وجاز أن يخالفه بقطع^(٥) الأخير؛ إيداناً وتبيهاً على المدح أو^(٦) الذمّ.

= ٢- أن تكون الجملة مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف .

٣- أن تكون الجملة خبرية .

يُنظر : ابن النّاطم ٤٩٣ ، وأوضح المسالك ٦/٣ ، ٧ ، وابن عقيل ١٨٢/٢ ، والتّصريح ١١١/٢ .

(١) ويلتزم فيه الأفراد والتذكير؛ تبيهاً على أصله . يُنظر : ابن النّاطم ٤٩٥ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السّياق، من ابن النّاطم ٤٩٥ .

(٣) فلمّا حذف المضاف ترك المضاف إليه على ما كان عليه . يُنظر : ابن النّاطم ٤٩٥ .

(٤) في أ : الذمّ، وهو تحريف .

(٥) إذا تعدّدت الثُّعوتُ لمنعوت واحد؛ فإن كان المنعوت لا يتّضح إلّا بالتّعوت كلها ووجب إبتاعها، وإن كان يتّضح بدونها جاز فيها الإبتاع والقطع، وإن كان يتعيّن ببعضها دون بعض جاز فيما لا يتعيّن به الإبتاع والقطع، ووجب فيما يتعيّن به الإبتاع؛ ولكن يجب تقدّم ما فيه إبتاعٌ وتأخير المقطوع عنه .

يُنظر : ابن النّاطم ٤٩٦ ، وأوضح المسالك ١٠/٣ ، والتّصريح ١١٦/٢ ، والجمع ١٨٢/٥ ، ١٨٣ .

(٦) في ب : والذمّ .

و^(١) القطع بشيين؛ بالتَّصَب، والرَّفْع .

[فالتَّصَبُ]^(٢) بمقتضى ناصب لا يظهر .

والرَّفْع بمقتضى^(٣) تقدير رافع لا يظهر في اللفظ، وعلى ذلك أنشدوا

بيتي الخرنق، وهما^(٤):

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
الِنَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ^(٥)

(١) في ب : فالقطع .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) في أ : يقتضي .

(٤) الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك، من بني ضبيعة، البكرية، العدنانية : شاعرة من

الشهيرات في الجاهلية، وهي أخت طرفة بن العبد لأُمِّه؛ وأكثر شعرها في رثاء طرفة،

وفي رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد سيد بني أسد؛ لها ديوان شعر مطبوع .

يُنظر : سمط اللالي ٧٨٠، والخزانة ٥٥/٥، والأعلام ٣٠٣/٢ .

(٥) هذان بيتان من الكامل .

(لا يبعدن): لا يهلكن . و (الجزر) : جمع جزور؛ وهي : الناقة التي تتخذ للنحر .

و(المعترك) : موضع الازدحام في الحرب . و(الطيبون معاهد الأزر) : كناية عن

عفتهم، وتنزُّههم عن الفحشاء .

والشاهد فيهما : (النازلين) و (الطيبون) على ما ذكر الشارح .

يُنظر هذان البيتان في : الكتاب ٢٠٢/١، ٥٧/٢، والأصول ٤٠/٢، والجمل ١٥،

والمحتسب ١٩٨/٢، والإنصاف ٤٦٨/٢، وكشف المشكل ٦١٨/١، وأوضح

المسالك ١٠/٣، ١١، والمقاصد التحوية ٦٠٢/٣، ٧٢/٤، والتصريح ١١٦/٢،

والهمع (١٨٣/٥)، والخزانة ٤١/٥، والديوان ٤٣ - وفيه (النازلون) بدل =

فلما تقدّم نعتٌ قد طال^(١) صلته وفيه مدح قطع، فنصب (التالزين) بإضمار (أعني)، ورفع (الطيبين) بإضمار (هم) .
 وفي إعراب هذا البيت أربعة أوجه : رفعهما^(٢) جميعاً، ونصبهما^(٣)، ورفع الأوّل ونصب الثاني^(٤)، وعكسه^(٥)؛ وعلى هذا^(٦) قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾^(٧)

= (التالزين)، و (الطيبين) بدل (والطيبون) - .

(١) في أ : قد طال بصلته .

(٢) أي: رفع (التالزين) و (الطيبين) على الإتيان لـ(قومي)، أو على القطع بإضمار (هم).

(٣) نصبهما بإضمار أمدح، أو أذكر .

(٤) أي : فيكون الأوّل - وهو التالزون - مرفوعاً على الإتيان لـ(قومي) ،

أو على القطع بإضمار (هم) .

ويكون الثاني - وهو الطيبون - منصوباً على القطع بإضمار أمدح، أو أذكر .

(٥) العكس هو : نصب الأوّل، ورفع الثاني؛ على القطع فيهما، لا على الإتيان في

الثاني؛ لأنّه مسبوقة بنعت مقطوع، والإتيان بعد القطع لا يجوز؛ لما فيه من الفصل

بين التعت والمنعوت بجملة أجنبية، أو لما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الإنصاف

عنه، أو لما فيه من القصور بعد الكمال؛ لأنّ القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتيان؛

اعتباراً بتكثير الجمل . يُنظر : التصريح ١١٦/٢ .

(٦) في كلتا النسختين : وهذا على، وما أثبتّه هو الذي يستقيم عليه الكلام .

(٧) من الآية : ١٦٢ من سورة النساء .

والشاهد في الآية : ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ على أنّه منصوبٌ على القطع المفيد

للمدح، كما في قطع التعت؛ وهذا القطع مفيدٌ لبيان فضل الصلاة؛ فكثّر الكلام في

الوصف بأن جعل في جملة أخرى .

لأنه قد اجتمع الشرطان^(١).

فصل

وقد يأتي التعت لزيادة البيان؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ

النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ﴾^(٢).

ولمجرد المدح؛ كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣)؛ أو الذم

[١٢٥ / ب]

كـ (أعوذُ بالله من الشيطان الرجيم) .

= وهناك أوجه أخرى في إعراب الشاهد ذكرها المعربون؛ وهي :

١- أنه معطوفٌ على (ما)، أي: يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين؛ والمراد بهم الملائكة.

وقيل: التقدير: وبدین المقيمين؛ فيكون المراد بهم المسلمين .

٢- أنه معطوفٌ على (قبل)، تقديره: ومن قبل المقيمين، فحذف (قبل)، وأقيم المضاف إليه مقامه .

٣- أنه معطوفٌ على الكاف في (قبلك) .

٤- أنه معطوفٌ على الكاف في (إليك) .

٥- أنه معطوفٌ على الهاء والميم في (منهم) .

يُنظر: التّبيان في إعراب القرآن ١/٤٠٧، ٤٠٨، والفريد في إعراب القرآن المجيد ١/٨١٨، والدرّ المصون ٤/١٥٣، ١٥٤ .

(١) وهما: أن التعت المتقدم قد طالت صلته، وفيه مدح .

(٢) من الآية: ١٥٨ من سورة الأعراف .

(٣) سورة الفاتحة، الآية: ١ .

وقد يُحذف^(١) للعلم به؛ فُيُستغنى بمعناه عن لفظه^(٢)، كقوله تعالى : ﴿قُلْ﴾ [٣] يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِن رَّبِّكُمْ ﴿٤﴾ أي : على شيء نافع، ومنه قول الشاعر :
 وَرُبَّ أَسِيلَةٍ الْخَدَّيْنِ بِكُرٍ مُّهِفْهَفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجَيْدٌ^(٥)
 [أي : فَرْعٌ وَافِرٌ، وَجَيْدٌ طَوِيلٌ]^(٦).

(١) أي : النعت؛ وكذلك يُحذف المنعوت إن عُلِمَ، نحو قوله تعالى : ﴿أَنْ أَعْمَلَ

سَاعَاتٍ﴾ [سبأ : ١١] أي : دُرُوعًا سَابِغَاتٍ . ابن عقيل ١٩٠/٢ .

(٢) في ب : عن اللفظ به .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٤) من الآية : ٦٨ من سورة المائدة .

(٥) هذا بيتٌ من الوافر، وهو للمرقش الأكبر .

والشاهدُ فيه : (لها فَرْعٌ وَجَيْدٌ) على ما ذكر الشارح .

يُنظر هذا البيت في : المفضَّلِيَّاتِ ٢٢٤، وشرح عمدة الحفاظ ٥٥٢/١، وأوضح

المسالك ١٨/٣، والمقاصد النَّحْوِيَّةُ ٧٢/٤، والتصريح ١١٩/٢، والأشْمُونِيَّ ٧٢/٣ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

فَصْلُ عَطْفِ الْبَيَانِ

العطف في اللغة^(١): الرجوع؛ فكأنهم في عطف الاسم الثاني على الأول رجعوا إلى الأول فأوضحوه بالثاني، غير محتاج إلى حرف كاحتياج عطف التسوق، كقول الشاعر :

وَلَقَدْ أَعْطَفَهَا كَارِهَةً حَيْثُ لِلنَّفْسِ مِنَ الْمَوْتِ هَرِيرٌ^(٢)
أي : أرجعها .

هذا هو التابع الموضح المخصّص متبوعه غير مقصود بالنسبة، ولا مشتقاً، ولا مؤوّلاً بمشتق^(٣)؛ كقوله :

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ^(٤)

(١) اللسان (عطف) ٢٤٩/٩ .

(٢) هذا بيت من الرمل، ولم أف على قائله .

والشاهد فيه : (أعطفها) حيث جاءت بمعنى الرجوع عن الشيء .

يُنظر هذا البيت في : شرح ألفية ابن معط ٧٦٨/١ .

(٣) يُنظر : ابن الناظم ٥١٤ .

(٤) هذا بيت من الرجز المشطور، وهو لعبد الله بن كيسبة، وقيل : لأعرابي، وقيل : لرؤبة وليس في ديوانه .

وبعده :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ

فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجْرٌ

فـ^(١) (الموضَّح و المخصَّص) : يخرج التوكيد^(٢)، وعطف التَّسْق. (وغير مقصود بالنسبة): يخرج^(٣) البدل؛ لأنَّه في نيَّة تكرار^(٤) العامل. و (لا مشتقاً ولا مؤوَّلاً به)^(٥): [يخرج النعت]^(٦). وعطف / البيان لا يكون إلا جامداً، وإن كان كالصَّفة كاشفاً حقيقة المقصود به .

[١/١٢٦]

وشرط عطف البيان أن يُطابق ما قبله في التَّعريف والتَّنكير^(٧)،

= والمقصود بأبي حفص عمر : أمير المؤمنين عمر بن الخطَّاب — رضي الله عنه — . والشَّاهدُ فيه : (أبو حفص عمر) حيث جاء قوله : (عمر) عطف بيان على قوله : (أبو حفص) .

يُنظر هذا البيت في : شرح المفصل ٧١/٣، وشرح الكافية الشَّافية ١١٩١/٣، وابن النَّاظم ٥١٤، وأوضح المسالك ٣٢/٣، وابن عقيل ٢٠١/٢، والمقاصد النَّحوية ١١٥/٤، والتَّصريح ١٢١/١، والخزانة ١٥٤/٥ .

(١) في ب : أما .

(٢) في ب : للتوكيد .

(٣) في ب : مخرج .

(٤) في ب : تكرير .

(٥) في كلتا النَّسختين : أو مؤوَّلاً به، والتَّصويب من ابن النَّاظم ٥١٤ .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السِّياق .

(٧) عطفُ البيان يطابق متبوعه في أربعة من عشرة كالتَّعت الحقيقيَّة؛ في أوَّجه الإعراب - الرَّفع والتَّصب والجرّ -، والإفراد والتَّثنية والجمع، والتَّذكير والتَّأنيث، والتَّعريف والتَّنكير. يُنظر : ابن النَّاظم ٥١٥، وأوضح المسالك ٣٣/٣ .

وذهب أكثرُ النَّحويِّين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين .

وذهب الكوفيُّون وجماعة — منهم ابن مالك — إلى جواز ذلك؛ فيكونان منكرين، كما يكونان معرَّفين .

ويختصّ بالأسماء الأعلام والكُنَى؛ وهما لا يوصف بهما؛ مثاله: (رأيتُ أخاك زيداً) و(لقيتُ أبا محمدٍ عمراً) و(مررتُ بعليٍّ أبي الحسن) فـ(زيد) و(أبو الحسن) و(أبو محمد) عطف بيان .

وهو كالوصف، ووجه المشابهة^(١) بينه وبين الصِّفة : أن الصِّفة تدلُّ على الذات باعتبار المعنى الذي وضعت له .

وعطف البيان يدلُّ^(٢) على الذات من غير اعتبار معنى زائد على مفهوم الذات^(٣).

والفائدة الحاصلة بعطف البيان : أنه إذا كان المسمّى اسماً ولقباً^(٤)، أو اسماً وكنية، ثم حصل اشتراك في أحدهما بينته بالآخر؛

= تُنظر هذه المسألة في : شرح الكافية الشافية ١١٩٤/٣، وشرح التسهيل ٣٢٦/٣، وابن النّاطم ٥١٥، والارتشاف ٦٠٥/٢، وتوضيح المقاصد ١٨٦/٣، وأوضح المسالك ٣٣/٣، وابن عقيل ٢٠٣/٢، والتصريح ١٣١/٢، والأشموقي ٨٦/٣ .

(١) في ب : الشّبه .

(٢) في أ : فيدلّ .

(٣) وهناك وجوه شبه أخرى بين عطف البيان والصِّفة، ووجوه افتراق :

فمن وجوه الشّبه : أن فيه بياناً للاسم المتبوع كما في الصِّفة، وأنه جارٍ عليه في تعريفه كالصِّفة .

ومن وجوه الافتراق : أن التّعت بالمشقّق أو ما ينزّل منزلة المشتقّ، ولا يلزم ذلك في عطف البيان؛ لأنه يكون بالجوامد، وأنّ عطف البيان لا يكون إلّا في المعارف، والصِّفة تكون في المعرفة والتّكرة .

يُنظر: شرح عيون الإعراب ٢٣٤، وشرح المفصل ٧١/٣، وشرح ألفية ابن معطٍ ٧٦٩/١ .

(٤) في ب : أو لقباً .

[فإذا قلت: (جاء محمد أبو عبد الله)]^(١) فقد بينت^(٢) الأوّل بالثاني^(٣) كالصفة.

ومنهم من يجعل صفات أسماء الإشارة عطف بيان^(٤)؛ لعدم اشتقاقها؛ وكونها من أسماء الأجناس .

ومن الفرق بين عطف البيان والبَدَل في اللفظ؛ وذلك في موضعين:

أحدهما : التّداء^(٥).

والثاني : اسم الفاعل المعرّف بالألف واللام إذا أُضيف إلى معرّف

باللام، ثم عُطِفَ على المضاف إليه؛ / وقد جاء الوجهان في قول [١٢٦ / ب]
الراجز^(٦):

..... يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا^(٧)

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) في أ : ثبت .

(٣) في ب : بالذات .

(٤) وذلك إن كان مصحوب (أل) جامدًا مُخَضًّا، كـ(مررتُ بذلك الرَّجُل)، كما صرّح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل، ثم ساق بعض الأدلة في الردّ على من يجعله نعتًا .

يُنظر : شرح التسهيل ٣/٣٢٠، ٣٢١، والمساعد ٢/٤١٩، والأشموقي ٣/٧٢ .

(٥) وبيان ذلك : «أن يكون التابع مفردًا، معرفة، معربًا، والمتبوع منادى؛ كقولك : (يا أحنانا زيدًا) فإنّ (زيدًا) يجب أن يكون عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأنّه لو كان بدلًا لكان في نيّة تكرار حرف التّداء معه، ولكان يلزم بناؤه على الضّمّ، كما يلزم في كلّ منادى مفرد معرفة». ابن الناظم ٥١٧ .

(٦) في ب : الشّاعر .

(٧) هذا جزء من بيتين من مشطور الرجز، وهما لرؤبة، وهو بتمامهما :

وفي قول الشاعر :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعَا^(١)
 أمَّا (نصر) الأول فمنادى^(٢) مضموم، والثاني عطف^(٣) بيان؛

= إِنْني وَأَسْطَارٍ سُوْطِرُنْ سَطْرًا لَقَائِلُ يَا نَضْرُ نَضْرُ نَضْرًا

و (أسطار) : جمع سطر؛ وهو الخطّ والكتابة .

و (يا نصر) : أراد به نصر بن سيار أمير خراسان .

والشاهدُ فيه : (يا نصرُ نصرٌ نصرًا) على ما ذكر الشّارح .

وذكر العيني أنّ هذا البيت يروى : (يَا نَضْرُ نَضْرًا نَضْرًا) بالضاد المعجمة؛ وهو صاحب نصر بن سيار .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢/١٨٥، ١٨٦، والمقتضب ٤/٢٠٩، والخصائص ١/٣٤٠، وأسرار العربية ٢٩٧، وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٣، وشرح المفصل ٣/٢، والمغني ٥٩٧، والمقاصد التحوّية ٤/١١٦، والهمع ٥/١٩٠، والخزانة ٢/٢١٩، وملحقات ديوان رؤية ١٧٤ .

(١) هذا البيتُ من الوافر، وهو للمرّار بن سعيد الأسديّ .

و (بشر بن عمرو) : زوج الحزنيّ أخت طرفة بن العبد، قتله جدّه خالد الفقعسيّ يوم القلاب .

والشاهدُ فيه : (التارك البكريّ بشر) فإنّ (بشر) يتعيّن فيه أن يكون عطف بيان على (البكريّ)، ولا يجوز أن يُجعل بدلاً منه . وقد فصلّ الشّارح ذلك .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ١/١٨٢، وشرح المفصل ٣/٧٢، ٧٣، والمقرّب ١/٢٤٨، وشرح عمدة الحفاظ ١/٥٥٤، وابن النّاظم ٥١٨، وأوضح المسالك ٣/٣٦، وابن عقيل ٢/٢٠٤، والتّصريح ٢/١٣٣، والهمع ٥/١٩٤، والخزانة ٤/٢٨٤، وشعره — ضمن شعراء أمويّون — ٤٦٥/٢ .

(٢) في ب: منادى .

(٣) في ب: يعطف .

بدليل تنوينه، ولو كان بدلاً لوجب بناؤه على الضم؛ لأن العامل في البدل مراد؛ وأما (نصر) الثالث فمنصوب إمّا على المصدر، أي: (انصر نصرًا)، وإمّا على عطف بيان على الموضع^(١).

الثاني^(٢) في قوله: (أنا ابن التارك البكري بشر) بالجر^(٣)؛ فإنه إذا نصب جاز أن يكون بدلاً من (البكري)^(٤)؛ لأن موضعه نصب؛ ولأن السدل في حكم تكرير العامل، وإذا كررت لم يكن له في (بشر) إلا نصبه^(٥)، نحو: (التارك بشرًا)؛ لأن اسم الفاعل المعرف باللام لا يُضاف إلى غير المعرف إلا عند الفراء - على ما قيل -^(٦).

ف—(بشر) بالجر لا يجوز أن يكون بدلاً^(٧) من (البكري)^(٨)؛ فإن نصبته جاز أن يكون بدلاً، وأن الناصب له (التارك) مقدراً^(٩) قبله مكرراً، لا (التارك) الأوّل.

(١) وقد روي في (نصر) الأوّل وجهان: ضمّه، ونصبه.

والثاني روي فيه أربعة أوجه: ضمّه، ورفعّه، ونصبه، وجرّه.

والثالث روي فيه وجه واحد؛ وهو: التّصّب.

يُنظر: شرح المفصل ٣/٢، والخزانة ٢/٢١٩ - ٢٢١.

(٢) في ب: والثاني.

(٣) ف—(بشر) بالجرّ عطف بيان على (البكري) لا بدل؛ لأنّ البدل في نيّة تكرار العامل.

(٤) في ب: التّكرة، وهو تحريف.

(٥) في أ: إلاّ نصب.

(٦) يُنظر: شرح عمدة الحفاظ ٢/٦٠٥، وابن النّاطم ٥١٨، وأوضح المسالك ٣/٣٧،

وابن عقيل ٢/٢٠٥، والتّصريح ٢/١٣٣، والأشموقي ٣/٨٧.

(٧) في كلتا النسختين: عطف بيان، وهو سهو من النّاسخ، والصّواب ما هو مثبت؛

والعلة في عدم الجواز: لأنّ البدل في نيّة تكرار العامل.

(٨) في ب: التّكرة، وهو تحريف.

(٩) في ب: فتقدّر.

بَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ

هَذَا وَفِي الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَجَرُّهُ كَنْصَبِهِ لَا يَخْتَلِفُ
/ وَلَيْسَ لِلتَّنْوِينِ فِيهِ مَدْخَلٌ لِشَبْهِهِ^(١) الْفِعْلِ الَّذِي يُسْتَقَلُّ
مِثَالُهُ أَفْعَلُ^(٢) فِي الصِّفَاتِ كَقَوْلِهِمْ : أَحْمَرُ فِي الشَّيْآتِ
الاسم أصله الصَّرْفُ؛ وهو الجرّ والتنوين^(٣).

وقيل : صرفه عن شبه الفعل بوجه؛ لأنّ في الأسماء ما شابه الفعل
بعلتين فرعيتين من علل تسع، فامتنع لذلك^(٤) مما^(٥) يمتنع منه الفعل؛ وذلك

(١) في أ : لِشَبْهِهِ .

(٢) في ب : أَحْمَرُ .

(٣) هذا قول الرَّجَّاحِ، وابن السَّرَّاجِ، والرَّمَّانِيِّ، والسَّرِّيَّانِيِّ .

وهو مبنيّ على أن الصَّرْفَ هو التَّنْوِينُ في جميع المجاري .

يُنظَرُ : ما ينصرف وما لا ينصرف ٣، ٤، والأصول ٧٩/٢، وشرح ألفية ابن معط
٤٣٨/١، والتصريح ٢١٠/٢، والمجمع ٧٦/١ .

ومذهب المحققين أنه التَّنْوِينُ وحده .

وهذا مبنيّ على أن الصَّرْفَ هو ما في الاسم من الصَّوْتِ أَخْذًا من الصَّرِيفِ؛ وهو
الصَّوْتِ الضَّعِيفِ .يُنظَرُ : أسرار العربية ٣٦، واللُّبَابُ في علل البناء والإعراب ٧٢/١، ومسائل خلاقية
في النحو، المسألة الحادية عشرة، ١٠٣، وتوضيح المقاصد ١١٩/٤، والتصريح
٢١٠/٢، والأشْمُونِيُّ ٢٢٨/٣ .

(٤) في أ : كذلك .

(٥) في ب : كما .

لأنّ في الفعل فرعياً على الاسم في اللفظ؛ وهي اشتقاقه من المصدر^(١)،
 وفرعية في المعنى؛ وهي احتياجه إلى الفاعل، ونسبته إليه، والفاعل لا
 يكون إلاّ اسماً؛ فالاسم حينئذ أصل الفعل^(٢)، فمتى وافق الاسم الفعل
 في لزوم علتين فرعيتين امتنع من التّنوين والجرّ؛ لأنّهما لا يدخلان الفعل .
 والصّرفُ قيل : هو مأخوذٌ من صرّيفِ البكرة، أو من صريف ناب
 البعير^(٣)؛ لأنّ التّنوين قريب من ذلك .
 وموانع الصّرف هذه^(٤):

شَيْئَانِ مِنْ تِسْعَةٍ فِي اسْمٍ إِذَا اجْتَمَعَا لَمْ يَصْرِفَاهُ وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَهْدِيبُ
 عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعَجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ
 / وَالسُّنُونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلْفٌ وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ^(٥)

[١٢٧ / ب]

فالعدلُ فرعٌ على المعدول عنه، وهو تغيير اللفظ مع بقاء ما كان

(١) هذه مسألة من المسائل التي وقع الخلاف فيها بين النحاة؛ تعرّضنا لها في ص ١١٥
 فليراجع هناك .

(٢) في ب : للفعل .

(٣) الصّريف : صوت الأنياب والأبواب؛ وناقّة صروف : بيّنة الصّريف، وصريف
 الفحل : تهدّره؛ وما في فمه صارفٌ، أي : ناب؛ وصريف القعو : صوته . اللسان
 (صرف) ١٩١/٩ .

(٤) في ب : بهذه .

(٥) هذه الأبيات من البسيط، وتُنسب لأبي سعيد الأنباري التّحوي .

يُنظر : أسرار العربية ٣٠٧، والكافية ٦٢، وشرح الرّضويّ ٣٥/١، وابن عقيل ٢٩٤/٢ .

عليه من المعنى؛ وهو على ضربين :

عدلٌ ملتزم بالصفة، نحو: (مثنى) و (ثلاث) و (رباع)؛ ويقال في هذا المعدول عن العدد : مثلثٌ، ومربعٌ .

وأجاز الكوفيون، والزجاج^(١) قياساً على ما سُمِعَ: (خُماس) و(مخمس) و(سداس) و (مسدس)، وكذلك إلى (عشار)^(٢)؛ ولم يرد ما سمع من ذلك إلا نكرة، كقوله تعالى: ﴿أُولِي أُنْحِيحَةِ مَنَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعٍ﴾^(٣).

= والفوائد الضيائية - مع الحاشية - ٢٠٨/١، ٢٠٩، والأشباه والتظائر ٦١/٣، والأشموئي ٢٣٠/٣ - وفي جميع هذه الكتب لم يرد البيت الأول -، وشرح شواهد ابن عقيل ٢٢٥ ورواية البيت الأول فيه هكذا :

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تَسَعٌ كُلَّمَا اجْتَمَعَتْ ثِنْتَانِ مِنْهَا فَمَا لِلصَّرْفِ تَصْوِيبُ

(١) يُنظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩، والمخصّص ١٢٠/١٧، وابن الناظم ٦٤٠، والارتشاف ٤٣٧/١، وتوضيح المقاصد ١٢٩/٤، والتصريح ٢١٤/٢، والأشموئي ٢٤٠/٣ .

(٢) وذهب البصريون إلى أنه لا يُقاس، بل يقتصر على المسموع .

وقيل : يُقاس على (فُعَال)؛ لكثرة لا على (مَفْعَل) .

وقال أبو حيان : والصحيح أنّ البنائين مسموعان من واحد إلى عشرة؛ وحكى البنائين أبو عمرو الشيباني، وحكى أبو حاتم وابن السكيت : من (أحاد) إلى (عشار)؛ ومن حَفِظَ حُجَّةَ عَلِيٍّ من لم يحفظ .

يُنظر : المخصّص ١٢٠/١٧، وشرح الجمل ٢٢٠/٢، والارتشاف ٤٣٧/١، وتوضيح المقاصد ١٢٩/٤، والتصريح ٢١٤/٢، والأشموئي ٢٤٠/٣ .

(٣) من الآية : ١ من سورة فاطر .

وكقول الشاعر :

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أُنَيْسُهُ ذِئَابٌ تَبَعَى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ^(١)
ومن العدل المقابل مثل (أخر) في مقابلة (آخرين)، وهو جمع (أخرى)
مؤنث (آخر) لا جمع (أخرى). بمعنى (آخرة)^(٢)؛ لأن هذه غير معدولة .

(١) في كلتا النسختين : موحد، والصواب ما هو مثبت؛ لأنه صفة لـ(ذئاب)
وهو مرفوع.

وهذا البيت من الطويل، وهو لساعدة بن جؤية .

والشاهد فيه : (مثنى وموحد) حيث منعهما من الصرف؛ لأنهما صفتان معدولتان
عن (اثنين اثنين) و (واحد واحد) .

يُنظر هذا البيت في : ديوان الهذليين ٢٣٧/١، وشرح أشعار الهذليين ١١٦٦/٣،
والكتاب ٢٢٦/٣، والمقتضب ٣٨١/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩، واللمع
٢١٨، والمخصّص ١٢١/١٧، وشرح المفصل ٦٢/١، ٥٧/٨، وابن الناظم ٦٤١ .

(٢) (آخر) جمع (أخرى) . بمعنى (آخرة) يصرف لانتفاء العدل؛ لأن مذكرها (آخر)
بالكسر بدليل : ﴿ وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشَأَ الْأُخْرَى ﴾ [التجم : ٤٧] ، ﴿ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ
النَّشَأَ الْأُخْرَةَ ﴾ [العنكبوت : ٢٠] ؛ فليست من باب أفعال التفضيل .

والفرق بين (أخرى أنتى آخر) و (أخرى بمعنى آخرة) : أن تلك لا تدلّ على
الانتهاء، ويُعطَفُ عليها مثلها من جنسها؛ نحو : (جاءت امرأةٌ أخرى وأخرى) .

وأما (أخرى بمعنى آخرة) فتدلّ على الانتهاء، ولا يُعطَفُ عليها مثلها من جنس
واحد؛ وهي المقابلة لـ (أولى) في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ ﴾
[الأعراف : ٣٩] .

يُنظر : ابن الناظم ٦٤٢، وتوضيح المقاصد ١٢٨/٤، والتصريح ٢١٥/٢،
والأشعري ٢٣٩/٣ .

الصَّرْبُ الثَّانِي : عَارٍ مِنَ الصِّفَةِ، وَمِنْهُ عَلِمَ لِلْمَذْكُورِ؛ نَحْوُ : (عُمَرُ) وَ(زُفَرٌ) عَدَلًا عَنْ عَامِرٍ، وَ زَافِرٍ .

ومنه : (جُمَعَ) ^(١) لَأَنَّهُ مَغْيِرٌ عَنْ صِيغَتِهِ ^(٢) الْأَصْلِيَّةِ وَهِيَ (جَمَعَاوَات)؛ لِأَنَّ (جَمَعَاءَ) مُؤَنَّثٌ (أَجْمَعُ) ^(٣)؛ تَقُولُ : (مَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ كُلَّهِنَّ جُمَعَ) فَلَا ^(٤) يُصْرَفُ لِلتَّائِيثِ/ وَالْعَدَلِ .

[١/١٢٨]

(١) لا ينصرف كذلك للتعريف والعدل؛ أما العدل فذكره الشَّارِحُ .

وأما التعريف فلأنه مضافٌ في المعنى إلى ضمير المؤكِّد، وقد استغني بنية الإضافة عن ظهورها، وصار (جُمَعَ) كالعَلَمِ في كونه معرفة بغير قرينة لفظية، وأثر تعريفه في منع الصَّرْفِ كما تؤثر العَلَمِيَّةُ . ابن النَّاظِمِ ٦٥٥ .

(٢) في أ : صيغه .

(٣) فكما جُمَعَ المذْكُورُ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ كَذَلِكَ كَانَ حَقَّ مُؤَنَّثِهِ أَنْ يُجْمَعَ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ؛ فَلَمَّا جَاءُوا بِهِ عَلَى (فَعَلٌ) عَلِمَ أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَمَّا هُوَ الْقِيَاسُ فِيهِ وَهُوَ (جَمَعَاوَات)؛ وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ مَالِكٍ وَابْنِهِ .

وقيل : معدولٌ عن (فَعَلٌ)؛ لِأَنَّ قِيَاسَ (أَفْعَلُ فَعَلَاءٌ) أَنْ يُجْمَعَ مَذْكُورُهُ وَمُؤَنَّثُهُ عَلَى (فَعَلٌ)، نَحْوُ : (حُمُرٌ) فِي أَحْمَرَ، وَ حَمْرَاءٌ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ، وَالسَّرِافِيِّ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عُصْفُورٍ .

وقيل : إنَّه معدولٌ عن (فَعَالِيٌّ)؛ لِأَنَّ (جَمَعَاءَ) اسْمٌ كـ (صَحْرَاءَ) .

وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ (فَعَلَاءَ) لَا يُجْمَعُ عَلَى (فَعَلٌ) إِلَّا إِذَا كَانَ مُؤَنَّثًا لِأَفْعَلِ صِفَةٍ، كـ (حَمْرَاءَ) وَ (صَفْرَاءَ)؛ وَلَا عَلَى (فَعَالِيٍّ) إِلَّا إِذَا كَانَ اسْمًا مَحْضًا لَا مَذْكُورَ لَهُ، كـ (صَحْرَاءَ)؛ وَ (جَمَعَاءَ) لَيْسَ كَذَلِكَ .

يُنظَرُ : شرح عمدة الحفاظ ٢/٨٦٨، وابن النَّاظِمِ ٦٥٥، وتوضيح المقاصد ٤/١٥٤، والتصريح ٢/٢٢٢، والهمع ١/٩٠، والأشْمُونِيُّ ٣/٢٦٤ .

(٤) في أ : فلا تُصْرَفُ .

والوصفُ فرعٌ - على الموصوف والجُمود -؛ لأنَّه مشتقٌّ، والمؤنثُ فرعٌ على المذكّر؛ والتَّنكير أصل، والتَّعريف فرع عليه؛ والعُجمة فرعٌ على العربيَّة؛ لاحتياجها إلى التَّبين بها، وبُعْد الاشتقاق من العربيَّة أو عدمه؛ والجمع فرع على ما جُمع منه الإفراد؛ والتَّركيبُ فرعٌ على ما رُكِّب^(١) منه؛ وما زيد في آخره ألفٌ ونون فرعٌ على ما عُرِّي من الزيادة؛ ووزن الفعل كذلك .

وجميع ما لا ينصرف أحد عشر ضرباً؛ خمسةٌ منها لا تنون^(٢) معرفة ولا نكرة:

أولها: وزن الفعل إذا كان صفة عارياً من لُحوق تاء التَّأنيث به - وإن صغر كـ (أحيمر) لم تلحقه أيضاً -، نحو: (أحمر) و(أبيض) و(أسهل) و (أحسن)؛ احترازاً بتاء التَّأنيث من (أرمل) وهو الفقير^(٣)، فضعف^(٤) الشَّبه، كقولهم: (امرأة أرملة) .

و(أربع) فهو أحقّ بالصَّرف من (أرمل)؛ لاعتراض الوصفية^(٥).

(١) في ب : ما ترَكَّب .

(٢) في أ : لا ينون .

(٣) في أ : الفقر .

(٤) إمَّا اشترط أن لا تلحقه تاء التَّأنيث؛ لأنَّ ما تلحقه من الصَّفات كـ(أرمل)

ضعيف الشَّبه بلفظ المضارع؛ لأنَّ تاء التَّأنيث لا تلحقه .

يُنظر : ابن التَّائمه ٦٣٨، والتَّصريح ٢/٢١٣ .

(٥) أربع : هو في الأصل اسم للعدد أربعة .

ولم يصرف (أَدْهَم) ^(١) - للقيد - نظراً إلى كونه صفةً في الأصل.
و (أَجْدَلٌ) للصبّ، و (أَخِيْلٌ) لطائر ^(٢) ذي خيلان ^(٣)، و (أَفْعَى) لضرب من الحيات .

فأكثرُ العرب ^(٤) يصرفونه للتجرّد عن الوصفية ^(٥)؛ ومنهم ^(٦) من لا يصرفه لملاحظة معنى الوصفية، وهو في (أفعى) / أبعده منه ^(٧) في (أجدل) و(أخيل)؛ لأنهما مأخوذان من (الجدل) وهو الشدة ^(٨)، ومن (المحيول)

[١٢٨ / ب]

(١) لعدم الاعتداد بالعارض لم يؤثر عروض الاسمية فيما أصله الوصفية .

يُنظر : ابن النّاطم ٦٣٨ ، والتّصريح ٢١٣/٢ .

(٢) في كلتا التّسختين : للطائر، والتّصويب من ابن النّاطم ٦٣٨ .

(٣) جمع خال : وهي التّقط المخالفة لبقية البدن .

و الأخيل : طائرٌ أحضر وعلى جناحيه لُمةٌ تخالف لونه؛ سُمي بذلك للخيلان؛

وقيل : الأخيل الشّقرّاق، وهو مشوومٌ عند العرب؛ تقول العرب : «أشأم من أخيل».

اللّسان (خيل) ٢٢٩/١١ .

(٤) يُنظر : ابن النّاطم ٦٣٨ ، والارتشاف ٤٣٠/١ ، وأوضح المسالك ١٤٣/٣ ،

والتّصريح ٢١٤/٢ ، والأشمونيّ ٢٣٦/٣ .

(٥) في أصل الوضع، ولا أثر لِمَا يلحق في (أجدل) من الجدل وهو الشدة، ولا في

(أخيل) من المحيول وهو كثرة الخيلان، ولا في (أفعى) من الإيذاء؛ لعروضه

عليهنّ .

يُنظر : ابن النّاطم ٦٣٨ ، والتّصريح ٢١٤/٢ ، والأشمونيّ ٢٣٦/٣ .

(٦) يُنظر : ابن النّاطم ٦٣٨ ، والارتشاف ٤٣٠/١ ، وأوضح المسالك ١٤٣/٣ ،

والتّصريح ٢١٤/٢ ، والأشمونيّ ٢٣٦/٣ .

(٧) في أ : أبعده من .

(٨) في كلتا التّسختين : الشدّة، والصّواب ما هو مثبت .

وهو الكثير^(١) الخيلان .

[أمّا]^(٢) أفعى فلا مادة [له]^(٣) في الاشتقاق، بل بذكره^(٤) .

ومّا جاء فيه (أجدل) و (أخيل) غير مصروفين قول الشاعر :

كَأَنَّ الْعَقِيلَيْنِ يَوْمَ لَقِيَتْهُمُ فِرَاحُ الْقَطَا لَأَقِينَ أَجْدَلَ بَازِيَا^(٥)

وقول الآخر :

ذَرِينِي وَعَلِمِي بِالْأُمُورِ وَشِيمَتِي فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ^(٦) بِأَخِيلا^(٧)

(١) في ب : كثير .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، من ابن النّاطم ٦٣٩ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٤) أي : إنّ (أفعى) لا مادة له في الاشتقاق، ولكن ذكره يقارن تصوّر إيدائها؛ فأشبّهت المشتقّ، وجرّت مجراه على هذه اللّغة .

يُنظر : ابن النّاطم ٦٣٩، والتّصريح ٢١٤/٢، والأشموقيّ ٢٣٦/٣ .

(٥) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للقماميّ، وقيل : لجعفر بن علبّة الحارثيّ .

و (أجدل) : الصّقر . و (بازيّا) : متطاولاً، من بزا عليه، ييزو : إذا تطاول

عليه؛ ويجوز أن يكون بازيّا : الطّير المشهور، ويكون معطوفاً على (أجدل)،

وقد حذف حرف العطف ضرورة، والأصل : لأقينَ أجدلَ وبازيّا .

والشّاهدُ فيه : (أجدل) حيث منعه من الصّرف لوزن الفعل ولمح الصّفة؛ وذلك

لأنّه مأخوذ من (الجدل) وهو الشّدّة .

وأكثرُ العرب يصرفه؛ لخلوّه عن أصالة الوصفية .

يُنظر هذا البيتُ في : المؤتلف والمختلف ١٩، وشرح شواهد الإيضاح ٣٩٣، وابن

النّاطم ٦٣٩، واللّسان (جدل) ١٠٤/١١، وأوضح المسالك ١٤٣/٣، والمقاصد

التّحوية ٣٤٦/٤، والتّصريح ٢١٤/٢، والأشموقيّ ٢٣٧/٣، والديوان ١٨٢ .

(٦) في كلتا النسختين: عليكم، والصواب ما هو مثبت؛ كما ورد في المصادر التي

ذكرت البيت .

(٧) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه .

أَوْ جَاءَ فِي الْوَزْنِ مِثَالَ سَكْرَى^(١) أَوْ وَزْنَ دُئِيَا^(٢) أَوْ مِثَالِ ذِكْرَى

هذا مما فيه ألف التأنيث مقصورة فهي تمنع صرف ما هي فيه؛ نكرةً
كان، أو معرفة، أو اسماً، أو صفة، أو مفرداً، أو جمعاً، كـ (ذكرى)^(٣)
و(سكرى)^(٤) و (رضوى) و (مرضى) .

وإنما كانت وحدها سبباً مانعاً من الصّرف؛ لأنّها زيادة لازمة
لبناء ما هي فيه^(٥) .

ففي^(٦) المؤنث بها فرعية في اللفظ؛ وهي لزوم الزيادة حتى كأنّها من
أصول الاسم، فإنّه^(٧) لا يصحّ انفكاكها عنه .

== والشاهد فيه : (بأخيلا) حيث منعه من الصّرف لوزن الفعل ولمح الصّفة؛ لأنّه
مأخوذ من (المخيول) وهو الكثير الخيلان .

يُنظر هذا البيت في : الاشتقاق ٢/٣٠٠، وشرح شواهد الإيضاح ٣٩٢، وابن
الناظم ٦٣٩، واللّسان (خيل) ١١/٢٣٠، وأوضح المسالك ٣/١٤٤، والمقاصد
التحويّة ٤/٣٤٨، والتّصريح ٢/٢١٤، والأشموقيّ ٣/٢٣٧، والديوان ١/٤٤ .

(١) في ب : تنكرى، وهو تحريف .

(٢) في شرح الملحة ٣٠٥ : أَوْ وَزْنَ بُشْرَى .

(٣) في ب : لذكرى .

(٤) في ب : بلدى، وهو تحريف .

(٥) ولم تلحقه إلا باعتبار تأنيث معناه تحقيقاً أو تقديراً .

(٦) في ب : نفي، وهو تحريف .

(٧) في كلتا التسخين : فإنّها، والتّصويب من ابن الناظم ٦٣٥ .

وفرعية في المعنى/ وهي الدلالة على التأنيث؛ ولا خلاف أنه فرعٌ على التذكير؛ لاندراج كل مؤنث تحت مذكّر^(١)، من غير عكس .
 أَوْ وَزَنَ فَعْلَانَ الَّذِي مُؤنَّثُهُ فَعَلَى كَسْكَرَانَ فَخُذْ مَا أُنْفُثُهُ^(٢)
 هذا الاسم يمنع صرفه الألف والتون المزيديتان في (فَعْلَانَ) صفة لا تلحقه تاء التأنيث، كـ(سَكْرَانَ) و (غَضْبَانَ) و (عَطْشَانَ)، ومؤنثه على (فَعَلَى) كـ(سَكْرَى) .

فمنع الصّرف لتحقق^(٣) العلتين الفرعيتين به، أعني : فرعية المعنى؛ لأنّ فيه الوصفية، وهي فرعٌ على الجمود؛ لأنّ الصّفة تحتاجُ إلى موصوف يُنسب^(٤) معناها إليه، والجامد لا يحتاج إلى ذلك^(٥).
 وأمّا فرعية اللفظ فإنّ فيه الزيادتين المضارعين لألفي التأنيث، من نحو: (حَمْرَاء) في أنّهما في بناء يخص^(٦) المذكّر .

كما أنّ ألفي (حَمْرَاء) في بناء يخص^(٧) المؤنث، وأنّهما لا يلحقهما التاء؛ فلا يُقال: (سَكْرَانَة) ولا (حَمْرَاءَة) .

(١) في ب : تحت كلّ مذكّر.

(٢) في متن الملح ٤٤ : مَا أُنْفُثُهُ .

(٣) في كلتا النسختين: لتحقيق والتصويب من ابن الناظم ٦٣٥ .

(٤) في ب : ينتسب .

(٥) وما يحتاج فرعٌ عمّا لا يحتاج .

(٦) في ب : يختصّ .

(٧) في ب : يختصّ .

أَوْ وَزْنَ فَعْلَاءَ وَأَفْعِلَاءَ كَمِثْلِ حَسَنَاءَ^(١) وَ أَنْبِيَاءَ

حكم الألف الممدودة في امتناع [صرف]^(٢) ما يتصل بها^(٣)

[١٢٩ / ب] كحكم الألف المقصورة / في كونه مفردًا، أو جمعًا، أو مذكرًا، أو مؤنثًا، أو نكرة، أو معرفة، أو صفة، أو اسمًا، كـ (يبدأ) و (أشياء) و (زكرياء) و (حمراء) .

فـ (فَعْلَاءَ) نحو^(٤): (طَرَفَاءَ)^(٥) و (كَرَمَاءَ)، و (أفعلاء)

كـ (أنبياء) و (أصدقاء)؛ فهذه الألف - كما تقدّم - زيادة لازمة لبناء ما هي [مزيدة]^(٦) عليه باعتبار التأنيث .

أَوْ وَزْنَ^(٧) مَثْنَى وَثَلَاثَ فِي الْعَدَدِ إِذِ مَا رَأَى صَرَفَهُمَا قَطُّ أَحَدًا^(٨)

هذا قد تقدّم الكلام في الإشارة إليه بالعدد والمعدول؛ فقولهم: (جاء

القومُ أَحَادًا)، (جاءوا واحدًا واحدًا)؛ وكذا (مَثْنَى)^(٩)، (اثنين اثنين)؛

(١) في أ : حمراء .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) في كلتا النسختين : به، والأليقُ بالنص المطابقة، كما هو مثبت .

(٤) في ب : كطرفاء .

(٥) في أ : ظرفاء، وهو تحريف .

و (طرفاء) : جماعة الطرفة؛ شَجَرٌ . اللسان (طرف) ٢٢٠/٩ .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٧) في متن الملحّة ٤٤ : أَوْ مِثْلِ مَثْنَى .

(٨) وَرَدَ عَجَزُ هَذَا الْبَيْتِ فِي شَرْحِ الْمَلْحَةِ ٣٠٨ كالتالي :

فَاصْغُ يَا صَاحِ إِلَى قَوْلِ السَّدْدِ

(٩) في أ : اثنيا، وفي ب : اثنا؛ والصواب ما هو مثبت .

وكذا^(١) (ثلاث) و (رُباع)؛ وهذا غير مصروف^(٢) لِمَا فِيهِ مِنَ العَدْلِ وَالصَّفَةِ .

وَكُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَانِيهِ أَلْفٌ وَهُوَ^(٣) خُمَاسِيٌّ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ^(٤)

وَهَكَذَا إِنْ زَادَ فِي الْمِثَالِ نَحْوُ : دَنَائِرٍ بِلَا إِشْكَالٍ

هذا الجمعُ أيضاً ممّا لا ينصرف إلا إذا كان معرفة بدخول الألف

واللام عليه أو أضيف؛ وهو كلّ جمع على وزن^(٥) (مفاعل) أو (مفاعيل)

مما بعد ألفه حرفان، كـ (مساجد) و (دراهم) و (كواعب)^(٦)

و (دوابّ) وأصله : دوابب^(٧)؛ أو ثلاثة^(٨) / غير منويّ به، وبما بعده

[١ / ١٣٠]

الانفصال، كـ (مصاييح) و (دنائير) فإنّ الجمع المذكور^(٩) متى كان

بِهذِهِ الصِّفَةِ كَانَ فِيهِ فِرْعِيَّةٌ اللَّفْظُ بِخُرُوجِهِ عَنِ صَيَغِ الْآحَادِ الْعَرَبِيَّةِ، وَفِرْعِيَّةٌ

(١) في ب : كذلك .

(٢) في أ : متصرف .

(٣) في ب : فهو .

(٤) في ب : منصرف .

(٥) الأولى أن يقول : كل جمع مشبه بـ (مفاعل) و (مفاعيل) في كون أوّله

مفتوحاً .

(٦) في ب : كواكب .

(٧) في ب : دوايب .

(٨) أوسطها ساكن .

(٩) في أ : المذكور، وفي ب : الذّكر؛ وكلتاها محرّفة، والصّواب ما هو مثبت .

المعنى بالدلالة على الجمعية؛ فاستحقّ بذلك منع^(١) الصّرف .
 والإشارة بخروجه عن الآحاد العربيّة؛ لأنّك لا تجد مفردًا ثالثه ألف
 بعدها حرفان، أو ثلاثة إلّا وأولها مضموم، كـ (عُذافِرِ)^(٢) أو الألف
 عوض عن إحدى يائي النسب، كـ (يمانِ)^(٣) و (شامِ)^(٤)، أو ما يلي
 الألف ساكن، كـ (عبالٍ)^(٥)، أو مفتوح، كـ (برآكأءِ)^(٦)، أو
 مضموم، كـ (تداركِ)^(٧)، أو عارض الكسر لأجل اعتلال آخره،
 كـ (توانِ)^(٨) و (تدانِ)^(٩)، أو ثاني الثلاثة متحرّك، كـ (طواعيةِ)

(١) في أ : معنى، وهو تحريف .

(٢) عُذافِرِ : جَمَلٌ صَلْبٌ عَظِيمٌ شَدِيدٌ، واسمٌ من أسماء الأسد .

اللسان (عذر) ٥٥٥/٤ .

(٣) في ب : كميان، وهو تحريف .

(٤) فإن أصلهما : (يميّ) و (شاميّ)؛ فحُذفت إحدى اليائين، وعوض عنها الألف،

ثم أُعِلّا إعلال قاضٍ، وفتحت همزة شامٍ؛ لتناسب الألف .

يُنظر : الصّبّان ٢٤٢/٣ .

(٥) عبالٌ : جمع عبالة، والعبالة : الثقل؛ يُقال : ألقى عليه عبالته، أي : ثقله .

اللسان (عبل) ٤٢١/١١ .

(٦) البراكاء : الثّبات في الحرب والجدّ . اللسان (برك) ٣٩٨/١٠ .

(٧) في أ : نوان، وفي ب : فوان؛ والصّواب ما هو مثبّت .

(٨) في كلتا التّسخيتين : يدان، وهو تصحيف؛ وأصلهما : (تدائي) و (توائي) بضمّ

التون فيهما، ثم قلبت الضّمة كسرة؛ لتناسب الياء، وأُعِلّا إعلال قاضٍ .

يُنظر : الصّبّان ٢٤٢/٣ .

و(كراهية)؛ ومن ثمَّ صُرِفَ^(١) نحو: (ملائكة) و(صياقلة)^(٢).

ولـ (سراويل) بهذا الجمع شبه؛ ومنهم^(٣) مَنْ زعم أن (سراويل) اسم مفرد أعجمي [جاء]^(٤) على مثال (مفاعيل)؛ فشبهوه به ومنعوه من الصّرف.

ومنهم^(٥) مَنْ زعم أن فيه وجهين: الصّرف، ومنعه .

ومنهم^(٦) مَنْ زعم [أن سراويل]^(٧) جمع (سرّوالة) سمي به المفرد،

وأنشد :

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سرِّوَالَةٌ^(٨)

(١) أي : من أجل وجود تحرك ثاني الثلاثة في غير وزن منتهى الجموع .

(٢) الصّيقل : شحاذ السيوف وجلأؤها، والجمع : صياقل، و صياقلة، دخلت فيه الهاء

لغير علّة، وإنما على حدّ دخولها في الملائكة . اللسان (صقل) ٣٨٠/١١ .

(٣) كسيويه - رحمه الله - وأكثر الثّحاة كذلك .

يُنظر : الكتاب ٢٢٩/٣، والمقتضب ٣٢٦/٣، ٣٤٥، وشرح المفصل ٦٤/١،

وشرح الجمل ٢١٦/٢، وابن الناظم ٦٤٩، وشرح الرّضيّ ٥٧/١، والتّصريح

٢١٢/٢، والأشمونيّ ٢٤٦/٣ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) هو ابن الحاجب حيث قال في الكافية ٦٤ : «سراويل إذا لم يُصرف - وهو الأكثر -

فقد قيل : إنّه أعجميّ حمل على موازنه، وقيل : عربيّ جمع (سرّوالة) تقديرًا؛ وإذا

صُرِفَ فلا إشكال».

(٦) يُنظر : المقتضب ٣٤٥/٣، وشرح المفصل ٦٤/١، وابن الناظم ٦٤٨، وشرح

الرّضيّ ٥٧/١، والتّصريح ٢١٢/٢، والأشمونيّ ٢٤٧/٣ .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٨) هذا صدرُ بيتٍ من المتقارب، وعجزه :

فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفٍ

وقائله مجهول .

وقيل: هذا مصنوع على العرب لا حجة فيه^(١).
 وكلّ ما سمّي به من (مفاعل)^(٢) / أو (مفاعيل)^(٣) فحقه منع الصّرف. [١٣٠ / ب]
 فإن كان في آخر هذا الجمع ياء قبلها كسرة، نحو (جوّاري) و(ليالي) جرى مجرى الاسم المنقوص الذي تحذف ياءؤه في الرفع والجرّ وينون^(٤)؛ فتقول: (هؤلاء جوارٍ) و(مررتُ بجوّارٍ)، وتثبت في حال التّصب وتفتح، فتقول: (رأيتُ جوّاري).
 فهذه الأنواع ليست تنصرف في موضع يعرف هذا المعترف أي: إن هذه الأنواع المتقدّم^(٥) ذكرها لا تنصرف^(٦) إلا إذا أضيفت، أو دخل عليها الألف واللام.

= وقيل : سرّوالة لغة في السّراويل .

والأخفش ينقل أنّ من العرب من يجعل سراويل واحداً، ومنهم من يراها جمعاً واحده سرّوالة.

والشّاهدُ فيه: (سرّوالة) حيث احتجّ به من قال : إنّ (سراويل) جمع (سرّوالة).
 يُنظر هذا البيت في : المقتضب ٣/٣٤٦، وشرح المفصل ١/٦٤، وشرح الجمل ٢/٢١٧، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٥٠١، وابن النّاطم ٤٦٨، وشرح الشّافية ١/٢٧٠، واللّسان (سرل) ١١/٣٣٤، والتّصريح ٢/٢١٢، والأشْمونيّ ٣/٢٤٧، والخزانة ١/٢٣٣.

(١) يُنظر: ابن النّاطم ٤٦٨، والتّصريح ٢/٢١٢، والأشْمونيّ ٣/٢٤٧، والخزانة ١/٢٣٣.

(٢) في ب : مفاعيل، وهو تحريف .

(٣) في أ : ومفاعيل .

(٤) في أ : تنون .

(٥) في ب : المقدّم .

(٦) في أ : لا ينصرف .

وَكُلُّ مَا تَأْنِيثُهُ بِإِلْفٍ فَهَوَ إِذَا عُرِفَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ
 وَقَوْلُ : هَذَا طَلْحَةُ الْجَوَادِ وَ^(١) هَلْ أَتَتْ زَيْنَبُ أَوْ^(٢) سَعَادُ
 وَإِنْ يَكُنْ مُخَفَّفًا كَدَعْدٍ فَاصْرِفُهُ إِنْ شِئْتَ كَصَرَفِ سَعْدٍ

فصل

[١/١٣١]

قَدْ أَشَارَ هَهُنَا إِلَى مَا يَنْصَرِفُ فِي حَالِ التَّنْكِيرِ؛ فَمِنْ ذَلِكَ/ مَا يَمْنَعُ
 الصَّرْفَ لِاجْتِمَاعِ الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا؛ فَاللَّفْظِيّ نَحْوُ :
 (حمزة) و (طلحة)؛ وَلَمْ يُصَرَفِ^(٣) لَوْجُودِ الْعِلْمِيَّةِ فِي مَعْنَاهُ، وَلِزُومِ عِلْمِيَّةِ
 التَّأْنِيثِ فِي لَفْظِهِ؛ فَـ (التَّاء) فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الْإِلْفِ فِي (حَبَلِي) وَ (صَحْرَاءُ)،
 بِخِلَافِ (التَّاء) فِي الصِّفَةِ .

وَأَمَّا التَّقْدِيرُ فَـ (سَعَادُ) وَ (زَيْنَبُ)^(٤)، أَوْ فِي الْأَصْلِ كـ (عَنَاقُ)
 اسْمِ رَجُلٍ، أَقَامُوا [تَقْدِيرَ] ^(٥) الْعِلْمِيَّةِ مَقَامَ ظَهُورِهَا .
 وَالْعِلْمُ الْمُؤَنَّثُ [المعنى] ^(٦) عَلَى ضَرِيئِينَ :
 مَا يَتَحْتَمُّ فِيهِ مَنَعُ^(٧) الصَّرْفِ؛ وَهُوَ مَا كَانَ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ،

(١) فِي أ : أَوْ هَل .

(٢) فِي ب : أُم .

(٣) فِي ب : يَنْصَرِفُ .

(٤) مُؤَنَّثٌ مَسْمًى فِي الْحَالِ .

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ أ .

(٦) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ أ .

(٧) فِي كِلْتَا النَّسَخَتَيْنِ : مَعْنَى، وَهُوَ تَحْرِيفٌ؛ وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مَثْبُتٌ .

كـ (سُعَاد)، نَزَلَ^(١) الحرف الرَّابِع منه منزلة هاء التَّأْنِيث، أو كان ثَلَاثِيًّا متحرِّك الأوسَط، كـ (سَقَر)^(٢)؛ لأنَّ حركة الوسط قامت مقام الحرف الرَّابِع، أو مسكَّن الوسط وهو أعجمي^(٣)؛ كـ (مَاه) و (جُور)^(٤) في اسمي بلديتين^(٥).

الضَّرْب الثَّانِي: يجوز فيه الصَّرْف وتركُّه؛ وهو الثَّلَاثِيّ السَّاكن الأوسَط غير الأعجمي^(٦)، [ولا مذكَّر الأَصْل] ^(٧)، كـ (هند) و (دَعْد)، والأعجميّ الثَّلَاثِيّ العَلَم، كـ (نُوح) و (لُوط)^(٨)؛ فمن صرفه نظر إلى خَفَّة اللَّفْظ وأنها قد قاومت أحد السَّبَّين، [ومن لم يصرفه - وهو المَخْتَار^(٩) - نظر إلى وُجُود

(١) في ب : نزلت .

(٢) سقر : عَلَم على النَّار - أجازنا الله منها - .

(٣) «أو مذكَّر الأَصْل، كـ (زيد) اسم امرأة؛ لأنَّه حصل له بنقله من التَّذْكِير إلى التَّأْنِيث ثَقْل، عَادَل خَفَّة اللَّفْظ». ابن النَّاطِم ٦٥٠ .

(٤) ماه، و جور : عَلَمان على بلديتين بأرض فارس . معجم البُلدان ١٨١/٢، ٤٩/٥ .

(٥) في أ : اسمي بلديتين، وفي ب : اسم بلد تعين؛ والتصويب من ابن النَّاطِم ٦٥٠ .

(٦) في أ : أعجمي .

(٧) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السِّيَاق، من ابن النَّاطِم ٦٥١ .

(٨) يجوز فيه الوجهان بشرط أن يكون ساكن الوسط كالأمثلة .

ينظر : ابن النَّاطِم ٦٥١، والتصريح ٢١٩/٢، والأشْمُونِيّ ٢٥٧/٣ .

(٩) عند سيبويه، والخليل وجميع البصريين؛ قال سيبويه - رحمه الله - : «اعلم أن كل

مؤنث سمّيته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإن سمّيته بثلاثة =

السّيبين] ^(١)؛ وهما : العَلَمِيَّة والتَّانِيث ^(٢)، وأنشدوا بيتاً يجمع
[بين] ^(٣) صرفه ومنع صرفه [وهو] ^(٤):

[١٣١ / ب] / لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدُ وَلَمْ تُسَقَّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ ^(٥)

= أحرّف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً، أو اسماً الغالب عليه
المؤنث، كـ (سُعاد) فأنت بالخيار : إن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه، وترك
الصّرف أجود». الكتاب ٢٤٠/٣ .

ويُنظر : المقتضب ٣/٣٥٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٧، وشرح المفصل
٧٠/١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٩١، وابن النّاطم ٦٥١، والتصريح ٢/٢١٨ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) والزّجاج - رحمه الله - يوجب منع صرفه .

يُنظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٨، وشرح المفصل ٧٠/١، وشرح الكافية
الشافية ٣/١٤٩٢، وابن النّاطم ٦٥١، والتصريح ٢/٢١٨ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) هذا بيتٌ من المنسرح، ويُنسب لجرير، ولعبيد الله بن قيس الرقيّات .

و (التلّفّع) : الالتحاف بالثّوب . و (الفضل) : الزيادة .

و (العلب) : جمع علبة؛ وهو : إناءٌ من جلد يشرب به الأعراب .

فهو يصنفها بأنّها حضريّة رقيقة العيش، لا تلبس ما يلبسه الأعراب، ولا تشرب فيما
يشربون .

والشّاهدُ فيه : صرفُ (دعدُ) وترك صرفها في بيتٍ واحد؛ وكلاً الأمرين جائز،

والمختار منع الصّرف عند سيبويه، والخليل، وجميع البصريّين، ويوجب الزّجاج

منع صرفه .

وَأَجْرٍ مَا جَاءَ بِوِزْنِ الْفِعْلِ مُجْرَاهُ فِي الْحُكْمِ بِغَيْرِ فَصْلِ
فَقَوْلُهُمْ : أَحْمَدُ مِثْلُ أَذْهَبُ وَقَوْلُهُمْ : تَغْلِبُ مِثْلُ تَضْرِبُ

ومما يمنع الصرف اجتماع العلمية ووزن الفعل الخاص به، أو الغالب فيه؛ بشرط كونه لازماً [غير^(١)] مغير إلى مثال هو للاسم^(٢)، وذلك نحو^(٣): (أحمد) و(يزيد) و(يشكر) و(يعلى).

والمراد بالوزن الخاص بالفعل: [ما^(٤)] لا يوجد دون دور في غير فعل، أو علم، أو أعجمي؛ فالتأدر نحو: (دئل)^(٥) لدوية^(٦)، و(ينجلب) لخرزة^(٧)، و(تبشر)^(٨) لطائر.

= يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٢٤١/٣، وأدب الكاتب ٢٨٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٨، والخصائص ٦١/٣، ٣١٦، وشرح المفصل ٧٠/١، واللسان (دعد) ١٦٦/٣، (لفع) ٣٢١/٨، والأشموئي ٢٥٤/٣، وملحق ديوان جرير ١٠٢١/٢، وملحق ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ١٧٨.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٢) في ب: الاسم.

(٣) في أ: مثل.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٥) في أ: ذيل، وهو تحريف.

وفي الصحاح: «هي: شبيهة بابين عرس»، وفي اللسان: «دوية كالتغلب».

يُنظر: الصحاح (دأل) ١٦٩٤/٤، واللسان (دأل) ٢٣٣/١١.

(٦) في كلتا النسختين: الدوية، والصواب ما هو مثبت.

(٧) في أ: لحوره، وهو تحريف.

والينجلب: خرزة. وذكر الأزهري هذه الخرزة في الرباعي قال: «ومن خرزات

الأعراب: الينجلب؛ وهو: الرجوع بعد الفرار، والعطف بعد البغض».

يُنظر: التهذيب (الينجلب) ٢٥٩/١١، واللسان (جلب) ٢٧٤/١.

(٨) يُقال لهذا الطائر: الصفارية، وضبطه في اللسان بضم الباء وفتحها.

والعلم نحو : (خَضَمَ)^(١) لرجل، و (شَمَّر)^(٢) لفرس .
والأعجمي كـ (بَقَمَ)^(٣) و (اسْتَبْرَقَ)^(٤) .

فلا يمنع وجدان هذه الأمثلة اختصاص أوزانها بالفعل؛ لأنّ التادر والأعجمي لا حكم لهما؛ ولأنّ العلم منقول من فعل؛ فالاختصاص فيه باق .
والمُراد بالوزن الغالب : ما كان الفعل به أولى؛ إمّا^(٥) لكثرة كـ (إِثْمَدَ)^(٦) و (إِصْبَعَ)^(٧) و (أُبْلَمَ)^(٨) فإنّ أوزانها تقلّ في الاسم وتكثر

= يُنظر : اللّسان (بشر) ٦٣/٤ .

(١) هو العنبر بن عمرو بن تميم، وقد غلب على القبيلة .

يُنظر : الصّحاح (خضم) ١٩١٤/٥ .

(٢) في أ : شهر، وهو تحريف .

وشَمَّر : اسم فرس . يُنظر : اللّسان (شمر) ٤٢٩/٤ .

(٣) البَقَمُ : صِبْغ أحمر، وهو فارسيّ معرّب . يُنظر : الصّحاح (بقم) ١٨٧٣/٥،
والمعرّب ١٧٦ .

(٤) الاستبرق : الدّيباجُ العَلِيظ، وهو فارسيّ معرّب . يُنظر : الصّحاح (برق)

١٤٥٠/٤، والمعرّب ١٠٨ .

(٥) في كلتا النسختين : وإمّا، والصّوابُ ما هو مثبت .

(٦) إثمد - بكسر الهمزة والميم، وسكون المثناة، وبالذال المهملة - : حجرٌ يُتخذ منه

الكحل، وقيل : ضربٌ من الكحل، وقيل : هو نفس الكحل . يُنظر : اللّسان (ثمد) ١٠٥/٣ .

(٧) إصبع - بكسر الهمزة، وفتح الباء الموحّدة - : واحدة الأصابع؛ وفيها عشر لغات

حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء، والعاشر (أصبوع) .

يُنظر : اللّسان (صبع) ١٩٢/٨ .

(٨) أبلم - بضمّ الهمزة واللام، وسكون الباء - : سعف المقل .

في الأمر من الثلاثي^(١).

وإِذَا لَانَ أَوْلَهُ^(٢) زيادة تدلّ على معنى في الفعل، و^(٣) لا تدلّ على معنى في الاسم، كـ (أَفْكَلَ)^(٤) / و (أَكْلَبَ) فَإِنَّ نِظَائِرَهُمَا^(٥) تَكَثَّرَ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، لَكِنِ الْهَمْزَةُ فِي (أَفْعَلَ) وَ (أَفْعُلَ) تَدَلُّ عَلَى مَعْنَى فِي الْفِعْلِ^(٦)، وَ^(٧) لَا تَدَلُّ عَلَى مَعْنَى فِي الْأِسْمِ، وَمَا هِيَ فِيهِ دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى، أَصْلٌ لِمَا لَمْ تَدَلَّ فِيهِ عَلَى [مَعْنَى]^(٨).

= يُنْظَرُ : اللَّسَان (بلم) ٥٣/١٢، ٥٤ .

(١) كَالْأَمْرِ مِنْ (ضَرْبٍ) فَإِنَّهُ مُوَازِنٌ (إِثْمَدُ)، وَالْأَمْرُ مِنْ (ذَهَبٍ) فَإِنَّهُ مُوَازِنٌ (إِصْبَعُ)، وَالْأَمْرُ مِنْ (كَتَبَ) فَإِنَّهُ مُوَازِنٌ (أَبْلُمُ) . يُنْظَرُ : التَّصْرِيحُ ٢٢٠/٢ .

(٢) فِي ب : أَوْزَانُهُ .

(٣) فِي ب : فَلَ .

(٤) فِي كِلْتَا التَّسَخُّتَيْنِ : كَافِكُ، وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مَثَبَةٌ .

وَ الْأَفْكَالُ : رَعْدَةٌ تَعْلُو الْإِنْسَانَ وَلَا فَعْلٌ لَهُ . التَّهْذِيبُ (فَكَلَ) ٢٥٧/١٠ .

وَ أَكْلَبُ : جَمْعُ كَلْبٍ .

(٥) فَمِنْ نِظَائِرِ أَفْكَلٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ : (أَبْيَضُ) وَ (أَسْوَدُ) وَ (أَفْضَلُ)؛ وَ مِنَ الْأَفْعَالِ : (أَذْهَبُ) وَ (أَعْلَمُ) وَ (أَسْمَعُ) .

وَ مِنَ نِظَائِرِ أَكْلَبٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ : (أَبْجَرُ) وَ (أَوْجَهُ) وَ (أَعْيُنُ)؛ وَ مِنَ الْأَفْعَالِ : (أَنْصَرُ) وَ (أَدْخَلَ) وَ (أَخْرَجَ) .

يُنْظَرُ : الصَّبَّانُ ٢٥٩/٣ .

(٦) نَحْوُ : (أَذْهَبُ) وَ (أَكْتَبَ)، وَ لَا تَدَلُّ عَلَى مَعْنَى فِي الْأِسْمِ؛ فَكَانَ الْمَفْتَحُ بِأَحَدِهِمَا مِنَ الْأَفْعَالِ أَصْلًا لِلْمُفْتَحِ بِأَحَدِهِمَا مِنَ الْأَسْمَاءِ . يُنْظَرُ : الْأَشْمُونِيُّ ٢٥٩/٣ .

(٧) فِي كِلْتَا التَّسَخُّتَيْنِ : فَلَ، وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مَثَبَةٌ .

(٨) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ أ .

واشترط في وزن الفعل كونه لازماً؛ لأنَّ نحو : (امرئ) لو سُمِّي به انصرف؛ لأنَّ عينه تتبع^(١) حركة لامه؛ فهو وإن لم يخرج^(٢) بذلك عن وزن الفعل مخالف له في الاستعمال، إذ الفعل لا اتباع فيه، فلم يُعتبر في (امرئ)^(٣) الموازنة، ولم يجز فيه إلا الصِّرف .

واشترط - أيضاً - : كون الوزن غير مغير إلى مثال هو للاسم^(٤)؛ لأنَّ نحو : (رُدّ) و (قيل) لو سُمِّي بهما انصرفا؛ لأتھما - وإن كان أصلهما : (رُددَ) و (قُول) - قد خرجا بالإعلال [والإدغام]^(٥) إلى مشابهة (بُرد) و(عَلِم) فلم يُعتبر فيهما الوزن الأصلي .

وإنَّ عدلتَ فاعلاً إلى فعلٍ لَمْ يَنْصَرِفْ مُعْرِفاً^(٦) مثلُ: رُحِلْ

يمنع من الصِّرف اجتماعُ التعريف والعدل؛ وهذا اسم عدل به^(٧) عن صيغة (فَاعِل) إلى (فُعَل)، نحو : (مُضَر) المعدول به عن (مَاضِر) وهو مازج^(٨) اللَّبن بالماء^(٩)، و(جَشَم)^(١٠) المعدول به عن (جَاشِم)

(١) في ب : يتبع .

(٢) في ب : لم تخرج .

(٣) في أ : أمور، وهو تحريف، وفي ب : بياضٌ لا يتضح معه رسمُ الكلمة .

(٤) في كلتا التسخين : الاسم، والصَّواب ما هو مثبت .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، من ابن الناطم ٦٥٢ .

(٦) في ب : معرفة .

(٧) في أ : فيه .

(٨) في أ : ماجز، وهو تحريف .

(٩) مَضَر اللَّبن، يَمَضُرُ مَضُوراً : حَمَضَ وَأَبْيَضَ، وَمَضَرَ اللَّبن، أي : صار ماضراً، وهو الذي يحذي اللسان قبل أن يَرُوب؛ وَمَضَرَ : اسم رجل، سُمِّي به؛ لأنه كان مولعاً بشرب اللَّبن الماضر . يُنظر : اللسان (مضر) ١٧٧/٥ .

(١٠) جَشِمَ الأمر، يجشمه جَشْماً وجشامة، وتَجَشَّمه : تكلفه على مشقة؛ وقد =

[١٣٢ / ب]

وهو الَّذِي يفعل الشيء على استئصال، / و (دُلْفَ) المعدول به عن (دَالْف) وهو المتأخّر الخَطْوُ^(١)، و (زُحَلْ)^(٢) [و]^(٣) هو النَّجم المعروف بالطَّارِقِ، عُدِلَ به عن (زَاحِلِ)؛ لأنّه أبعدُ الكواكب السّيّارة؛ و (عُمَرَ) المعدول به عن (عامِرِ) .

فهذه الأسماء لا تنصرف معرفة، وتنصرف نكرة؛ كقولهم: (ما كلُّ عُمَرَ أبا حفصٍ) .

ولا يحسُن أن تقول^(٤) في: (مضر)^(٥) و (زحل) و (دلف): المضر، والزَّحَلُ، و الدَّلْفُ^(٦) .

ويجوز في (فُعَل) الَّذِي من غير هذا الباب، وذلك من أحد ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون اسم جنس، نحو: (صُرْد)^(٧) و (رُطْب)

= تجشمت كذا وكذا، أي : فعلته على كره ومشقة؛ و الجشمتُ: الاسم من هذا الفعل.
يُنظر : اللسان (جشم) ١٠٠/١٢ .

(١) الدَّالْف : هو الَّذِي يمشي بالحمل الثَّقِيل ويقارب الخَطْو .
و دَلْفٌ، يَدْلَفُ، دَلْفًا، ودَلْفَانًا، ودَلْفِيًّا، ودُلُوفًا : إذا مشى وقارب الخَطْو .
يُنظر : الصَّحاح (دلف) ١٣٦٠/٤، واللسان (دلف) ١٠٦/٩ .

(٢) زُحَلْ : اسم كوكب من الخُنُس، وقيل للكوكب زُحَلْ؛ لأنّه زَحَلَّ، أي: بُعد، ويقال : إنّه في السَّمَاء السَّابِعة . يُنظر : اللسان (زحل) ٣٠٣/١٢ .

(٣) العاطف ساقطٌ من أ .

(٤) في أ : يقول .

(٥) في أ : في زحل، ومضر .

(٦) لأنّه يصرف ما لا ينصرف منها بدخول الألف واللام .

(٧) الصُّرْد : طائرٌ فوق العُصفور، وقيل : طائرٌ أبقع ضخم الرأس يكون في الشجر، =

و(جُعَلٌ)^(١)؛ أو صفة نحو: (حُطَم) ^(٢) و(لُبْد) ^(٣)؛ أو جمعاً نحو: (زُبْر) و(عُمَر) جمع: زُبْرَةٌ^(٤)، و عُمَرَةٌ^(٥)؛ فهذه الأنواع تنصرفُ بكلِّ حالٍ .

وأما (جُمَع) في قولك: (مررت بالهندات جُمَع) فلا ينصرفُ للتعريف والعدل، وصار (جُمَع) كالعَلَم في كونه معرفة بغير قرينة لفظية؛ فأثر تعريفه في منع الصِّرف كما تؤثر^(٦) في العلميَّة .

وَالْأَعْجَمِيُّ مِثْلُ^(٧) : مِيكَائِيلًا كَذَاكَ فِي الْحُكْمِ وَ إِسْمَاعِيلًا

وَمَا لَا يَنْصَرِفُ: ما فيه فرعية المعنى بالعلمية، وفرعية اللفظ بالعجمية؛/ وذلك أن يكون أعجمي العلمية، كـ(إبراهيم) و(إسماعيل)

[١/١٣٣]

= نصفه أبيض ونصفه أسود، ضخم المنقار، له بُرثن عظيم. يُنظر: اللسان (صدر) . ٢٥٠، ٢٤٩/٣ .

(١) الْجُعَلُ : دابة سوداء من دواب الأرض؛ ورجلٌ جُعَلٌ : أسود دميمٌ مُشَبَّهٌ بِالْجُعَلِ، وقيل : هو اللُّجُوجُ؛ لأنَّ الجُعَلُ يوصفُ باللُّجُوجِ، يقال : رجلٌ جُعَلٌ، وَجُعَلُ الإنسان : رقبته . يُنظر : اللسان (جعل) ١١٢/١١ .

(٢) رَجُلٌ حُطْمٌ وَحُطْمٌ : لا يَشْبَعُ، لَأَنَّهُ يَحْطِمُ كُلَّ شَيْءٍ؛ وقيل : رَجُلٌ حُطْمٌ وَحُطْمَةٌ: إذا كان قليل الرحمة للماشية يَهْشِمُ بعضها ببعض . يُنظر : اللسان (حطم) . ١٣٩، ١٣٨/١٢ .

(٣) اللَّبْدُ وَاللُّبْدُ مِنَ الرَّجَالِ : الَّذِي لَا يَسَافِرُ وَلَا يَبْرَحُ مَنْزِلَهُ، وَلَا يَطْلُبُ مَعَاشًا، وَهُوَ الْأَلَيْسُ . يُنظر : اللسان (لبد) ٣٨٥/٣ .

(٤) الزُّبْرَةُ : الْقِطْعَةُ مِنَ الْحَدِيدِ، وَالْجَمْعُ : زُبْرٌ . يُنظر : اللسان (زبر) ٣١٦/٤ .
(٥) الْعُمْرَةُ : طَاعَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ وَالْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ : مَعْرُوفَةٌ؛ وَقَدْ اعْتَمَرَ؛ وَأَصْلُهُ مِنَ الزِّيَارَةِ، وَالْجَمْعُ : عُمَرٌ . يُنظر : اللسان (عمر) ٦٠٤/٤ .

(٦) فِي أ : يُؤَثِّرُ .

(٧) فِي أ : نَحْوُ .

فإن كان عربيّ العَلَمِيَّة، كـ(لجام)^(١) - اسم رجل - انصرف؛ لأنّه قد نقل عمّا وضعته^(٢) العجم له فألحق بالأمثلة العربيّة^(٣).

وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف؛ فإن كان ثلاثياً ضعف فيه فرعيّة اللَّفْظ [بـ]^(٤) - مجيئه على أصل ما تبني عليه الآحاد العربيّة^(٥) وصُرف، نحو: (نوح) و (لوط)؛ ولا فرق في ذلك بين ساكن الوسط ومتحرّكه^(٦).

(١) اللّجام - وَضَعَهُ الْعَجْمُ - : اسم جنسٍ لِلآلَةِ الَّتِي تُجَعَلُ فِي فَمِ الْفَرَسِ .

يُنظَرُ : الْمَرْبُّ ٥٦٤ ، وَ اللِّسَانُ (لَجْم) ٥٣٤ / ١٢ .

(٢) فِي أ : وَضَعَهُ .

(٣) وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنْهُمْ الشَّلَوِيِّينَ ، وَابْنُ عَصْفُورٍ إِلَى مَنَعٍ صَرَفَ مَا نَقَلْتَهُ الْعَرَبُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى الْعَلَمِيَّةِ ابْتِدَاءً كـ(بُنْدَار)؛ وَهَؤُلَاءِ لَا يَشْتَرِطُونَ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ عَلَمًا فِي لُغَةِ الْعَجْمِ .

وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ مَنصَرَفٌ ؛ لِأَنَّهُمْ يَشْتَرِطُونَ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا فِي لُغَةِ الْعَجْمِ ؛ وَهُوَ ظَاهِرٌ مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ ، وَابْنِ مَالِكٍ .

يُنظَرُ : تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ١٤٥ / ٤ ، وَالتَّصْرِيحُ ٢ / ٢١٩ ، وَالأَشْمُونِيُّ ٣ / ٢٥٦ .

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ ، مِنْ ابْنِ التَّائِمِ ٦٥١ .

(٥) وَهُوَ التَّلَاثِيُّ .

(٦) فَكَلَّمَهُ مَصْرُوفٌ لِكَوْنِهِ ثَلَاثِيًّا ، وَالعُجْمَةُ مَلْغَاةٌ فِيهِ ؛ صَرَّحَ بِذَلِكَ السَّرَافِيُّ ، وَابْنُ بَرّهَانَ ، وَابْنُ خَرُوفٍ .

يُنظَرُ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٣ / ١٤٧٠ ، وَالْإِرْتِشَافُ ١ / ٤٣٩ ، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ

١٤٥ / ٤ ، وَالتَّصْرِيحُ ٢ / ٢١٩ ، وَالأَشْمُونِيُّ ٣ / ٢٥٧ .

ومنهم^(١) مَنْ زعم أنّ [الثلاثي]^(٢) الساكن^(٣) الوسط ذو وجهين، والمتحرّك^(٤) الوسط ممتنع الصّرف دائماً^(٥).

وهكذا الاسمان حين رُكبا كقولهم: رأيتُ معدي كريباً
ومّا لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة: العَلَمُ المركّب تركيب
المزج، نحو: (بعلبك) و (حضرموت) و (معدي كريب)؛ لأنّه لا
ينصرف لاجتماع فرعيّة المعنى بالعلميّة، وفرعيّة اللفظ بالتركيب .

والمُراد بتركيب المزج: أن يجعل^(٦) الاسمين اسماً واحداً، لا
بالإضافة ولا بالإسناد، بل يتنزّل عجزه من الصّدر بمنزلة تاء التّأنيث .

(١) وهو عيسى بن عمر، وابن فُتية، والجرجاني، والزّحشريّ .

يُنظر: الكتاب ٢٣٤/٣، والمقتضب ٣٥٢/٣، والمقتصد ٩٩٤/٢، ٩٩٥، وشرح
المفصل ٧٠/١، ٧١، وشرح الجمل ٢٢٣/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٤٦٩/٣،
١٤٧٠، والارتشاف ٤٣٩/١، وتوضيح المقاصد ١٤٥/٤، ١٤٦، والتّصريح
٢١٩/٢، والأشعونيّ ٢٥٦/٣، ٢٥٧ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، من ابن الناظم ٦٥١ .

(٣) في أ: ساكن .

(٤) في ب: متحرّك .

(٥) وهناك قولٌ ثالثٌ في المسألة؛ وهو: أنّ ما تحرّك وسطه لا ينصرف، وما سكن
وسطه منصرف، وبه جزم ابن الحاحب . يُنظر: الكافية ٦٤، وتوضيح
المقاصد ١٤٦/٤ .

(٦) في ب: أن يجعل الاسمان .

ولذلك^(١) التزم فيه فتح آخر الصدر، إلا إذا كان معتلاً [فإنه]^(٢) يسكن، نحو: (معدى كرب)؛ لأن ثقل^(٣) التركيب أشد من ثقل^(٤) التأنيث؛ فناسب أن يختص بمزيد التخفيف؛ فسكنوا منه ما كان معتلاً .
وقد يُضاف صدر المركب^(٥) إلى عجزه فيعربان: يعرب^(٦) صدره بما يقتضيه العامل، ويعرب عجزه بالجرّ للإضافة^(٧).

فإن كان فيه مع التركيب عجمة، كـ(رَامَ هُرْمَزٍ)^(٨) امتنع من الصّرف، وإلا كان مصروفاً، كقولك: (هذه حضر موت)^(٩) و(رأيت حضر موت) و(نزلت بحضر موت)؛ ومن العرب^(١٠) من يقول: (هذا)^(١١) معد يـكرب) و(رأيت معد يـكرب) و(مررت بمعد يـكرب) يمنع^(١٢)

(١) في أ: وكذلك .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) في أ: نقل، وهو تصحيف .

(٤) في أ: نقل، وهو تصحيف .

(٥) في ب: التركيب .

(٦) في ب: فيعرب .

(٧) في ب: بالإضافة .

(٨) اسم بلد . يُنظر: معجم البلدان ٤٠٢/٥، واللّسان (هرمز) ٤٣٣/٥ .

(٩) لأنّ (موتاً) ليس فيه مع التعريف سببٌ ثانٍ . يُنظر: شرح الكافية الشّافية ١٤٥٧/٣ .

(١٠) يُنظر: شرح الكافية الشّافية ١٤٥٧/٣، وابن النّاطم ٦٤٩، وتوضيح المقاصد ١٣٨/٤،

والأشمويّ ٢٥٠/٣ .

(١١) في كلتا النسختين: هذي، والصواب ما هو مثبت .

(١٢) في ب: ويمنعه .

من الصَّرْف^(١)؛ لآثته عنده مؤنث^(٢).

وَمِنْهُ مَا سُمِّيَ^(٣) عَلَى فَعْلَانَا عَلَى اخْتِلَافِ فَائِهِ أَحْيَانَا
تَقُولُ : مَرَوَانُ أَتَى كِرْمَانَا وَرَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى عُثْمَانَا

اعلم أن كلَّ علم في آخره ألف ونون مزيدتان على أي وزن كان،
فإنه لا ينصرف للتعريف والزيادتين المضارعين لألفي التأنيث، وذلك
نحو: (مروان) و (غطفان) و (إصفهان) .

فإن نُكِّر انصرف؛ فإن دلّ دليل على أن [التّون]^(٤) من أصل/
الكلمة كان الاسم منصرفاً، كـ (حَسَّان) من الحُسْنِ، و (سَمَّان) من
السَّمْنِ، و (تَبَّان)^(٥) من التَّبْنِ^(٦)، و (علان) من العَلْنِ^(٧)، و (شيطان)

[١/١٣٤]

(١) لكنّ اللغة المشهورة في (معدي كرب) أنه مصروف .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ١٤٥٧/٣، وتوضيح المقاصد ١٣٨/٤، والأشموني ٢٥٠/٣ .

(٢) وذلك إذا قلر (كرب) اسماً للكربة؛ ومَنْ قَدَّرَهُ اسماً للحزن صرفه. يُنظر : الصِّبَان ٢٥٠/٣ .
وهُنَاك وَجْهٌ آخَرٌ فِي الْمَرْكَبِ : وَهُوَ أَنَّ يُبْنَى صَدْرُهُ وَعَجَزُهُ عَلَى الْفَتْحِ مَا لَمْ يَعْتَلِّ
الْأَوَّلُ فَيَسْكُنُ تَشْبِيهًا بِخَمْسَةِ عَشَرَ .

يُنظر : توضيح المقاصد ١٣٩/٤، والتصريح ٢١٦/٢، والأشموني ٢٥٠/٣ .

(٣) في متن الملح ٤٥، وشرح الملح ٣١٤ : وَمِنْهُ مَا جَاءَ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في أ : تَبَّان .

رَجُلٌ تَبَّانٌ : يَبِيعُ التَّبْنَ؛ وَالتَّبْنُ : عَصِيفَةُ الزَّرْعِ مِنَ الْبُرِّ وَنَحْوَهُ مَعْرُوفٌ؛ وَاحْدَتُهُ :

تَبْنَةٌ؛ وَالتَّبْنُ : لُغَةٌ فِيهِ؛ وَالتَّبْنُ — بِالْفَتْحِ — مَصْدَرٌ تَبَّنَ الدَّابَّةُ يَتَبَّنُهَا تَبْنًا : عَلَفَهَا

التَّبْنَ . يُنظر : اللِّسَان (تَبْن) ٧١/١٣ .

(٦) في أ : مِنَ التَّبْنِ .

(٧) الْعِلَانُ، وَالْمَعَالِنَةُ، وَالْإِعْلَانُ : الْمَجَاهِرَةُ؛ وَعَلَّنَ الْأَمْرَ يَعْلُنُ عَلُونًا وَيَعْلُنُ، وَعَلَّنَ يَعْلُنُ =

من الشَّطْنِ^(١) - أي : بَعْدَ - فوزَّعَها على (فَعَّال) .

وإن^(٢) كان (حَسَّان) من الحسِّ، و(سَمَّان) من السَّمِّ، و(تَبَّان) من التَّبِّ - وهو الخُسران -، و(عَلَّان) من العَلِّ^(٣) - إذا شربَ ثانياً -، و(شيطان) من شَاطِطٍ إذا التهب؛ فالتون زائدة، ووزنه (فَعْلَان) فلا ينصرف^(٤) .

فَهَذِهِ إِنْ عُرِّفَتْ لَا تَنْصَرِفُ وَمَا أَتَى مُنْكَرًا مِنْهَا صُرِفُ

يعني : أن كلَّ ما كان مَنَعُ صرفه موقوفاً^(٥) على التعريف إذا نُكِّرَ انصرف لذهاب جزء السبب؛ وذلك فيما المانع من صرفه^(٦) التعريف مع التأنيث بالهاء لفظاً أو تقديرًا، أو العُجْمَة، أو العدل في (فُعَل)، أو وزن الفعل في غير باب (أَحْمَر) أو التركيب، أو زيادة الألف والتون؛ تقول: رُبَّ طَلْحَةٍ وَسُعادٍ وإبراهيمٍ وعمرٍ ويزيدٍ^(٧) ومعدى كَرِبٍ وعمرانٍ لقيتهم؛ فتصرف لذهاب الموجب لمنع الصِّرف .

= علناً وعلانية فيهما : إذا شاع وظَّهر . يُنظر : اللسان (علن) ٢٨٨/١٣ .

(١) الشَّطْنُ : البُعد، أي : بَعْدَ عن الخير؛ أو من الحبل الطويل كأنه طال في الشرِّ .

يُنظر : اللسان (شطن) ٢٣٩/١٣ .

(٢) في ب : فإن كان .

(٣) العَلُّ والعَلْلُ : الشَّرْبَة الثانية؛ وقيل : الشُّرب بعد الشُّرب تباعاً .

يُنظر : اللسان (علل) ٤٦٧/١٢ .

(٤) في أ : ولا ينصرف .

(٥) في ب : موصوفاً، وهو تحريف .

(٦) في ب : الصِّرف .

(٧) في ب : زيد، وهو تحريف .

وما سوى ما ذُكِرَ^(١) مما لا ينصرف وهو معرفة؛ نحو : ما فيه العلميّة / مع وزن الفعل في باب (أحمر)، أو مع^(٢) صيغة منتهى الجموع، أو مع العدل في أسماء العدد .

و(أخر) فإنّه إذا نُكِرَ بقي على منع الصّرف؛ لأنّه كان قبل التعريف ممنوعاً منه، فإذا طرأ عليه أشبه الحال التي كان عليها قبل التعريف؛ فلو سُمّيت رجلاً بـ(أحمر) لم تصرفه للعلميّة ووزن الفعل، فلو نكّرته^(٣) لم تصرفه أيضاً لأصالة الوصفية ووزن الفعل .

وإن عَـرَاهَا أَلِفٌ وَوَلَامٌ فَمَا عَلَى صَارِفِهَا مَلَامٌ

وَهَكَذَا تَصْرِفُ فِي^(٤) الْإِضَافَةِ نَحْوُ : سَخَا بِأَطِيبِ الضِّيَافَةِ

قد تقدّم أنّ منع الصّرف لشبه الفعل؛ فإن دخل الاسم الذي

(١) في ب : ما ذكرنا .

(٢) في كلتا النسختين : ومع، والصّواب ما هو مثبت .

(٣) هذا مذهب الخليل، وسيبويه .

وذهب الأخفش، وجماعة من البصريين والكوفيين إلى صرفه؛ وحجّتهم : أنه قد خرج بالتّكثير عن الصّفة فصار بمنزلة (أحمد) إذا سُمّينا به؛ فتصرفه في التّكرة، وتمنع صرفه إذا كان معرفة كما نصرف (أحمد) .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ٣/١٩٣، ١٩٨، والمقتضب ٣/٣٧٧، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١، والتّعليق ٣/١٥ - ١٧، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٤٩٩، وابن النّاطم ٦٦٠، وتوضيح المقاصد ٤/١٦٥، والتّصريح ٢/٢٢٧، والأشْمُونِيّ ٣/٢٧١ .

(٤) في متن الملحة ٤٦، وشرح الملحة ٣١٥ : بِالْإِضَافَةِ .

لا ينصرف الألفُ واللّامُ أو أضيف، كـ(الأحمر) و (الحمراء) و(مساجد المدينة) و(عمركم) و(عثماننا) انصرف؛ لخُروجه بالإضافة والتعريف عن شبه الفعل .

وَلَيْسَ مَصْرُوفًا مِنَ الْبِقَاعِ إِلَّا نَوَاحٍ^(١) جِئْنَا فِي السَّمَاعِ
مِثْلُ : حُنَيْنٍ وَمِنَى وَبَدْرٍ وَوَاسِطٍ وَدَابِقٍ وَحَجْرٍ

/ الغالبُ على أسماء البقاع التّأنيث؛ فلا تنصرف^(٢) في المعرفة؛ إلّا أنّه قد جاء في كلام العرب تذكير^(٣) ثلاثة فصرفوها؛ وهي: (وَاسِطٌ) و(بَدْرٌ) و(فَلَجٌ)^(٤).

وجاء عنهم التّذكير والتّأنيث في خمسة؛ وهي: (مِنَى) و(دَابِقٌ)^(٥) و(هَجْرٌ) و(حُنَيْنٌ) و(حَجْرٌ) - وهو قصبة اليمامة -؛ فيجوز صرفها وترك صرفها، وما عدا هذه المواضع الثمانية^(٦) فالغالبُ تركُ صرفه.

وَجَائِزٌ فِي صِنْعَةِ الشَّعْرِ الصَّلْفُ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ

(١) في متن الملحة ٤٦، وشرح الملحة ٣١٦ : إِلَّا بِقَاعٌ .

(٢) في أ : فلا تُصرف .

(٣) في أ : تذكّر .

(٤) فَلَجٌ : موضعٌ بين البصرة وضرّية؛ مذكّر؛ وقيل : هو وادٍ بطريق البصرة إلى مكة، بيطنه منازل للحاجّ؛ مصروف . يُنظر: معجم البلدان ٢٧٢/٤، واللّسان (فلج) ٣٤٩/٢ .

(٥) دابق : قريةٌ قُرب حَلَب، من أعمال عزاز، بينها وبين حَلَب أربعة فراسخ؛ وهي في

الأصل : اسم نهر . يُنظر : معجم البلدان ٤١٦/٢، والصّحاح (دبق) ١٤٧٣/٤ .

(٦) في أ : المؤنّثة، وهو تحريف .

فصل

واعلم أنّ صرف الاسم المستحقّ^(١) لمنع الصّرف جائز؛ لاضطرّار الشّاعر لإقامة الوزن بلا خلاف .

فمن^(٢) ذلك قولُ الشّاعر في وزن (مَفَاعِيل):

كَأَنَّ دَنَانِيرًا عَلَى قَسَمَاتِهِمْ وَإِنْ كَانَ قَدْ شَفَّ الْوُجُوهَ لِقَاءً^(٣)

فالوزن هو محلّ ضرورة .

فلنذكر ما^(٤) جُوِّز للشّاعر ممّا ورد من كلام العرب للضرورة؛ فمن

ذلك قطعُ ألفِ الوصل [في]^(٥) قولُ حسان :

(١) في ب : المستحقّ للصّرف، وهو تحريف .

(٢) في ب : في ذلك .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لحرز بن مكعب الضّبّي .

و(القسمات) : الوجوه، وقيل : مجاري الدّموع، ويقال : وجهٌ مُقسّمٌ، أي : حَسَنٌ،

والقسامة : الحُسْن . و (الشّفّ) : الرّقّة، والنّحول، والخفّة .

والشّاهدُ فيه : (دنانيرًا) حيث جاء مصروفًا للضرورة، وحقّه المنع من الصّرف؛

لأنّه على صيغة منتهى الجموع .

يُنظر هذا البيتُ في : الكامل ١/١٠٨، والاشتقاق ٦٢، وشرح القصائد السّبع

الطّوال ٣٠٨، والصّحاح (قسم) ٥/٢٠١١، ومعجم مقاييس اللّغة (قسم) ٥/٨٦،

وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/١٤٥٧، وشرح ملحّة الإعراب ٣١٧، وكشف

المشكّل ٢/٤٩، واللّسان (قسم) ١٢/٤٨٣ .

(٤) في أ : فليذكر ممّا .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق .

لَتَسْمَعَنَّ^(١) وَشِيكًا فِي دِيَارِهِمْ اللَّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَ^(٢)

/ وصل^(٣) ألف القطع :

أَلَا ابْلُغِ حَاتِمًا وَأَبَا عَلِيٍّ بِأَنْ عُرَابَةَ الضَّبْعِيِّ فَرًّا^(٤)

تذكير المؤنث :

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(٥)

(١) في أ : ليسمعَنَّ، وفي ب : لتسمعون، والصواب ما هو مثبت كما في الديوان .

(٢) هذا بيت من البسيط .

(وشيكًا) : سريعًا . و (الثَّار) الطلب بالدم، وقيل : الدم نفسه؛ ويُقال : يا

ثارات فلان، أي : يا قتلة فلان، و يا ثارات عثمان، أي : أهل ثارته ويا أيها

الطَّالِبون بدمه . و (عثمان) هو عثمان بن عفان — رضي الله تعالى عنه — .

والشاهدُ فيه : (أَلْفُ) حيث قطع همزة الوصل للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح أبيات سيوييه للتحاس ٣٤٩، وما يحتمل الشعر من الضرورة

٧٦، والمسائل البصريّات ٥٩٩/١، والمنصف ٦٨/١، وشرح ملحّة الإعراب ٣١٩،

وضرائرُ الشعر ٥٣، ووصف المباني ١٣٢، والخزانة ٢١٠/٧، والديوان ٢١٦ .

(٣) في ب : ووصل .

(٤) هذا بيتٌ من الوافر، ولم أقف على قائله .

والشاهدُ فيه : (ابْلُغِ) حيث وصل همزة القطع للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح ملحّة الإعراب ٣١٩ .

(٥) هذا بيتٌ من المتقارب، وهو لعامر بن جُوَيْن الطَّائِي؛ يصف أرضاً محصبة

لكثرة الغيث .

و (المَزْنَةُ) : السَّحابة . و (الوَدَق) : المطر . و (أبقلت) أخرجت البقل؛ وهو

من الثّبات ما ليس بشجر .

ومنه أيضاً:

قَامَتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ
تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا وَحْشَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرٌ^(١)
تَأْنِيثُ الْمَذْكَرِ:

لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخُشَعُ^(٢)

= والشَّاهِدُ فِيهِ : (ولا أرض أبقل إبقالها) ، والقياسُ : أبقلت إبقالها؛ لأنَّ الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض وهي مؤنث مجازي، فحذف التاء ضرورة .
يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الكتاب ٤٦/٢ ، والكامل ٨٤١/٢ ، ٩٩٤ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٦٢ ، والخصائص ٤١١/٢ ، والمذكّر والمؤنث لابن الأنباري ٣٧٠ ، وشرح المفصل ٩٤/٥ ، وضرائر الشعر ٢٧٥ ، ورفص الملباني ٢٤١ .

(١) هذان بيتان من السريع، وهما لامرأة من العرب — كما ذكر أبو بكر الأنباري في المذكّر والمؤنث ١٥١ — .

والشَّاهِدُ فِيهِمَا : (ذَا وَحْشَةٍ) مع أنّه على لسان امرأة تخاطبُ رجلاً و (ذَا) لفظٌ يُطْلَقُ عَلَى الْمَذْكَرِ؛ وَالْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ : ذَاتٌ وَحْشَةٌ، لَكِنَّهُ ذَكَرَ الْمَعْنَى؛ فَالْمَرْأَةُ إِنْسَانٌ وَالْإِنْسَانُ مَذْكَرٌ .

يُنظَرُ هَذَانِ الْبَيْتَانِ فِي : مجاز القرآن ٧٦/٢ ، والأصول ٤٣٨/٣ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٥٠ ، والإفصاح ٦٨ ، وأمالي ابن الشجري ٤٢٥/٢ ، والإنصاف ٥٠٧/٢ ، وشرح المفصل ١٠١/٥ ، وشرح الجمل ٥٦٩/٢ .

(٢) هذا بيت من الكامل، وهو لجرير .

(وخبير الزبير) : مقتله حين انصرف يوم الجمل، وقُتل في طريقه غيلةً .

(وتواضعت) : تضاءلت وخشعت. و (الخشع) : صفة للجبال باعتبار ما آلت إليه .

يقول : لَمَّا وَاقَى خَبْرُ مَقْتَلِ الزُّبَيْرِ بَنِ الْعَوَامِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَدِينَةَ الرَّسُولِ -

تشديد المخفف :

ضَحْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمًا^(١)

تخفيف المشدد :

أزْهَيْرُ إنْ يَشِبِ القَدَالُ فَإِنَّهُ^(٢) رُبَّ هَيْضَلٍ لِحِبِّ لَفَفْتٍ بِهَيْضَلٍ^(٣)

= صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — تواضعت هي وجبالها وخشعتُ حزناً عليه .
والشاهدُ فيه : (تواضعت سور المدينة) حيث ألحق تاء التأنيث بالفعل ضرورة؛ لأنَّ
الفاعل مذكّر؛ وهو (سور المدينة) .
يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٥٢/١، ومعاني القرآن للفرّاء ٣٧/٢، ومجاز
القرآن ١٩٧/١، ١٦٣/٢، والمقتضب ١٩٧/٤، والجمهرة (رسو) ٧٢٣/٢،
وشرح أبيات سيبويه للتحّاس ٦٥، والخصائص ٤١٨/٢، والمذكّر والمؤنث لابن
الأبّاري ٥٩٥، والديوان ٩١٣/٢ .

(١) هذا بيتٌ من الرجز، وهو لرؤية .
والشاهدُ فيه : (الأَضْحَمًا) حيث شدّد الميم من (الأَضْحَم) وهي مخفّفة في الأصل؛
لأنّها على وزن أفعلٌ مثل الأَحْسَن، ثمّ وصل الميم بالألف التي للإطلاق؛ وهذه الميم
لا تشدّد إلاّ في الوقف إذا كانت منتهى الكلمة .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٩/١، ٢٩/٤، والأصول ٤٥٣/٣، وما يحتمل
الشعر من الضّرورة ٢٧٢، وشرح أبيات سيبويه للسّيرافي ٤١٩/١، والتعليقة ٥٢/١،
وسرّ صناعة الإعراب ١٦٢/١، ٤١٦، ٥١٥/٢، وضرائر الشعر ٥١، ورسف
المباني ٢٣٨، وملحقات ديوان رؤية ١٨٣ .

(٢) في كلتا النسختين : فَإِنِّي، والصّوابُ ما هو مثبتٌ كما في جميع المصادر .

(٣) تقدّم تخريجُ هذا البيت في ص ٢٥٥ .

والشاهدُ فيه هنا قوله : (رُبَّ) حيث خفّفت، وهي في الأصل مشدّدة (رُبَّ)،
وهذا التخفيف لغة .

وتخفيفُ (رُبَّ) لعة^(١).

إظهار المدغم :

مَهْلًا أَعَادِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنَّوْا^(٢)

[١/١٣٦]

رَفَعُ الْمُنْقُوصِ:

تَرَاهُ وَقَدْ فَاتَ الرُّمَاءَ كَأَنَّهُ أَمَامَ الْكِلَابِ مُصْنَعِي الْخَدِّ أَصْلَمُ^(٣)

(١) أفرد الشارح - رحمه الله - باباً لـ (رُبَّ)، يُنظر : ص ٢٥٥ من هذا الكتاب.

(٢) في كلتا النسختين : ظننوا، وهو خطأ .

وهذا بيتٌ من البسيط، وهو لقَعْنَب بن أمّ صاحب .

و الشاهدُ فيه : (وإن ضننوا) يريد : ضننوا، فأظهر التضعيف ضرورة .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٩/١، ٥٣٥/٣، ونوادير أبي زيد ٤٤،

والمقتضب ١٤٢/١، ٢٥٣، ٣٥٤/٣، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٣،

والخصائص ١٦٠/١، ٢٥٧، وشرح ملحة الإعراب ٣٢١، وشرح المفصل ١٢/٣،

وضرائر الشعر ٢٠ .

(٣) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي .

والضمير في (تراه) يرجعُ إلى تيس الرئيل - وهو الظبي - المذكور في قوله قبل :

فَسَوْ اللَّهِ مَا رِيْدَاءُ أَوْ عَلِجُ عَانَةٍ أَقْبُ وَمَا إِنْ تَيْسُ رَيْلٍ مُصَمَّمُ

(و أصلم) : مقطوع الأذنين .

والمعنى : إن هذا الظبي في عدوه الشديد يميل خده ويصغيه، ويُخفض أذنيه، فكأنه

أصلم قُطعتُ أذناه .

و الشاهدُ فيه : (مصغى الخد) حيث ضمّ الياء من الاسم المنقوص مجزياً حرف

العلّة مجزى الحرف الصحيح للضرورة .

يُنظر هذا البيتُ في : ديوان الهذليين ١٤٦/٢، وشرح أشعار الهذليين ١٢١٩/٣ :

جَرَّةٌ^(١):لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْعَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَّلَبٌ^(٢)

آخر الفعل المعتل:

لَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَخْبَارُ تَنَمِي^(٣) بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(٤)

تسكين الواو المفتوحة:

فَمَا سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُوهُ بِأُمٍّ^(٥) وَلَا أَبٍ^(٦)

= - وروي (مُصْغِي) فيهما بالنصب؛ وقال السَّكْرِيُّ : نصب (مُصْغِي) على الحال؛ ولا شاهد فيه على هذه الرواية -، والمعاني الكبير ٧٣٠، والخصائص ٢٥٨/١، والمنصف ٨١/٢، والمتع ٥٥٦/٢ .

(١) أي : جرّ المنقوص .

(٢) تقدّم تخريجُ هذا البيت في ص ١٧٦ .

والشاهدُ فيه هنا قوله : (في العواني) حيث حرّك الياء بالكسر مُجْرِيًا إيَّاهَا على الأصل؛ وذلك للضرورة الشعرية .

(٣) سقطت الهمزة من ب .

(٤) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لقيس بن زهير .

والشاهدُ فيه : (ألم يأتيك) حيث أثبت الياء وهي حرفُ علةٍ في آخر الفعل - وهو يأتيك - للضرورة الشعرية .

وقيل : الياء في (يأتيك) نشأت عن إشباع الكسرة، والياء الأصلية محذوفة للجزم .
وقيل : الفعل مجزومٌ بحذف الحركة .

يُنظَرُ هذا البيت في : الكتاب ٣١٦/٣، ونوادر أبي زيد ٢٠٣، والجمل ٤٠٧، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٧، والخصائص ٣٣٣/١، وأمالي ابن السَّجَرِيِّ ١٢٦/١، ٣٢٨، والإنصاف ٣٠/١، وشرح المفصل ٢٤/٨، والمقرب ٥٠/١، ٢٠٣ .

(٥) في ب : لأم، وهو تحريف .

(٦) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لعامر بن الطفيل .

تسكين الياء :

تَرَكْنَ رَاعِيَهُنَّ مِثْلَ الشَّنِّ^(١)

إشباع الحركات حتّى يَصِرْنَ حُرُوفاً؛ كالألف :

قَالَتْ وَقَدْ خَرَّتْ عَلَيَّ الْكَلْكَالِ^(٢)

= والشّاهد فيه : (أن أسمو) حيث سَكَنَ الشّاعِرُ الواوَ من (أسمو) مع النَّاصِبِ؛ للضّرورة الشّعريّة .

يُنظر هذا البيتُ في : الخصائص ٣/٣٤٢، وشرح ملحّة الإعراب ٣٢٢، وشرح المفصّل ١٠/١٠١، وشرح الشّافية ٣/١٨٣، واللّسان (كلل) ١١/٥٩٣، والمعني ٨٨٧، والأشباه والتّظائر ٢/١٨٥، والخزانة ٨/٣٤٣، والديوان ١٣ .

(١) في أ : البئر، وهو تحريف .

وهذا البيتُ من الرّجز المشطور، وقبله :

حَدَبًا حَدَابِيرٌ مِّنَ الْوَحْشَنِ

ولم أقف على قائله .

(و) (الحدابير) : جمع حدبار؛ وهي النّاقة الّتي بدا عظم ظهرها ونَشَرَتْ حراقيفها من الهزال، فشبه بها السّنين الّتي كُثِرَ فيها الجذب والقحط . اللّسان (حدر) ٤/١٧٥ .

(و) (الوحشن) : يريد به الوحش، وزاد نوناً ثقيلاً .

(و) (الوحش) : رذالة النَّاسِ وصغارهم . اللّسان (وحش) ٦/٣٧١ .

(و) (الشّن) : القرية الخلق الصّغيرة؛ والجمع شنان . اللّسان (شِن) ١٣/٢٤١ .

والشّاهد فيه : (رَاعِيَهُنَّ) حيث سَكَنَ (الياء) للضّرورة الشّعريّة، وكان حقّها الفتح؛ لأنّ الفتحه تظهر في الإعراب على الياء لحفتها .

يُنظر هذا البيت في : المحتسب ١/١٢٦، ٢٩٠، وشرح ملحّة الإعراب ٣٢٣ .

(٢) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، ولم أقف على قائله .

[أراد]^(١): الكَلْكَلُ .

الياء^(٢):

[١٣٦ / ب] نَفِي الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ^(٤) الصَّيَارِيفِ^(٥) / تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ^(٣)
إشباع الواو :

وَأَنْنِي حَيْثَمَا يَنْتِي الهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثَمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ^(٦)

= و الكَلْكَلُ و الكَلْكَالُ : الصَّدْرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَقِيلَ : هُوَ مَا بَيْنَ التَّرْقُوتَيْنِ، وَقِيلَ : هُوَ بَاطِنُ الزَّوْرِ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : (الكَلْكَال) يُرِيدُ : الكَلْكَلُ، فَأَشْبَعُ فَتْحَةَ الكَافِ الثَّانِيَةَ فَنَشَأُ عَنْ هَذَا الإِشْبَاعِ أَلْفُ ضَرُورَةٍ .

يُنظَرُ هَذَا البَيْتُ فِي : المحتسب ١/١٦٦، والإنصاف ١/٢٥، ٢/٧٤٩، وضرائر الشعر ٣٣، ورفض المباني ١٠٦، واللسان (كلل) ١١/٥٩٦، والجنى الداني ١٧٨، والأشموني ٢/٤٨٥ .

(١) ما بين المعقوفين زيادة مني يقتضيها السياق .

(٢) أي : إشباع الياء .

(٣) ورد هذا الشطر في كلتا النسختين هكذا :

تَنْفِي الحَصَى يَدَهَا فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ

وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مَثَبٌ .

(٤) في أ : نقاد .

(٥) تقدم تخريج هذا البيت في ص ٣٦٠ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ هُنَا قَوْلُهُ : (الصَّيَارِيفِ) حَيْثُ أَشْبَعُ كَسْرَةَ الرَّاءِ، فَنَشَأُ عَنِ الإِشْبَاعِ الياء؛ وَذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ .

(٦) هذا بيتٌ من البسيط، ولم أف على قائله .

حذف التّون من (من) :

وَكَأَنَّ الْخَمْرَ الْمُدَامَةَ مِ الْأَسْمَاءِ (١) فَنَطِ مَمْرُوجَةً بِمَاءٍ زَلَالٍ (٢)

وحذفها من (لكن) :

وَأَسْتَبَاتُ بِأَيْتِهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكَ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ (٣) ذَا فَضْلٍ (٤)

= والشاهد فيه : (فأنظور) حيث أشبع ضمة الظاء، فنشأ عن الإشباع الواو؛ وذلك للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيت في : الخصائص ٣١٦/٢، ١٢٤/٣، وسرّ صناعة الإعراب ٢٦/١، ٣٣٨، والإنصاف ٢٤/١، وشرح المفصل ١٠٦/١٠، والممتع ١٥٦/١، وضرائر الشعر ٣٥، ورفض المباني ١٠٧، والجني الداني ١٧٣، والمغني ٤٨٢، والهمع ٣٣٣/٥، والخزانة ١٢١/١ .

(١) في كلتا النسختين : ملا سفنت .

(٢) هذا بيت من الخفيف، وهو للأعشى .

و (الإِسْفَنْطُ) : ضربٌ من الأَشْرِبَةِ، فارسيّ معرّب؛ وقال الأصمعيّ : هو بالرُّومِيَّةِ . والشاهد فيه : (م الإسفنت) يريد : من الإسفنت، فحذف التّون للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيت في : المذكر والمؤنث للقراء ٧٤، وما يحتمل الشعر من الضرورة ١١٦، والصّحاح (سفت) ١١٣١/٣، ١١٣٢، والمعرّب ١١١ - وفيه (من الإسفنت) بدل (م الأسفنت) ولا شاهد فيه على هذه الرواية -، والمخصّص ١٩/١٧، وشرح ملحّة الإعراب ٣٢٤، وضرائر الشعر ١١٤، واللّسان (سفت) ٣١٥/٧، والديوان ٥ - وفيه (من الإسفنت) بدل (م الأسفنت) ولا شاهد فيه على هذه الرواية - .

(٣) في أ : ماك، وهو تحريف .

(٤) هذا بيت من الطّويل، وهو للنجاشي الحارثي .

والشاهد فيه : (ولاك) يريد : ولكن، فحذف التّون للضرورة الشعرية؛ لالتقاء الساكنين .

حذف الياء من (الذي):

كَالَّذِ^(١) [تَزَيُّ^(٢) زُيَّة^(٣) فَاصْطَيْدًا^(٤)]

ومن تشبيه (الذي):

أَبْنِي كُؤَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَّا قَتَلَا^(٥) الْمُلُوكَ وَفَكَكَا^(٦) الْأَغْلَالَ^(٧)

= يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٧/١، وما يحتمل الشعر من الضرورة ١١٥،
والنصف ٢٢٩/٢، والأزهية ٢٩٦، وأمالي ابن الشجري ١٦٧/٢، والإنصاف
٦٨٤/٢، وشرح المفصل ١٤٢/٩، وضرائر الشعر ١١٥، والجنى الداني ٥٩٢،
والخزانة ٤١٨/١، وشعره - ضمن مجلة المجمع العلمي العراقي - ١١١/١٣ .

(١) في أ : كاللذي، وفي ب : كالذي، والصواب ما هو مثبت .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ، وفي ب : ترى، وهو تحريف .

(٣) في أ : زينه، وفي ب : ريته؛ وكتاهما محرّفة، والصواب ما هو مثبت .

(٤) هذا بيتٌ من الرجز المشطور، وهو لرجل من هذيل لم يسم .

و (تزَيُّ) : اتّخذ زُيَّة، والزُّيَّة : حُفرة بعيدة العُور تُصنع لاصطياد السبع، إذا وقع
فيها لم يستطع الخروج منها .

والشاهدُ فيه : (الذذ) حيث حذف الياء من (الذي) وأسكن الذال للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيتُ في : الكامل ٢٧/١، وشرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢، وما ينصرف وما
لا ينصرف ١١١، والمقصود والممدود لابن ولاد ٥١، والأزهية ٢٩٢، وأمالي ابن
الشجري ٥٣/٣، والإنصاف ٦٧٢/٢، وشرح المفصل ١٤٠/٣، وشرح الجمل
١٧١/١، وشرح الكافية الشافية ٢٥٥/١ .

(٥) في أ : قتل .

(٦) في أ : وفكك، وفي ب : وفكنا؛ والصواب ما هو مثبت .

(٧) في ب : الاغلال .

وهذا البيتُ من الكامل، وهو للأحطل .

وحذفها من (الذين):

فَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ^(١)

حذف الواو [من (هو)]^(٢):

/ فَيَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمَلَاطِ نَجِيبٌ^(٣) [١/١٣٧]

= والشاهد فيه : (اللذا) حيث حذف التون من (اللذان) للضرورة الشعرية .
يُنظَرُ هذا البيت في : الكتاب ١/١٨٦ ، والمقتضب ٤/١٤٦ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٢ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٤٨ ، والمنصف ١/٦٧ ، والأزهيّة ٢٩٦ ، وأمالي ابن الشجري ٣/٥٥ ، وشرح المفصل ٣/١٥٤ ، ١٥٥ ، وضرائر الشعر ١٠٩ ، والديوان ٨٦ .

(١) هذا بيتٌ من الطّويل ، وهو للأشهب بن رُميلة .

(و (فَلَج) : اسم بلد ، ومنه قيل : الطّريق يأخذ من طريق البصرة إلى اليمامة طريق فلج ؛ وقيل : فلج وادٍ بين البصرة وحِمَى ضَرِيّة . و (حَانَتْ دِمَاؤُهُمْ) : لم يُؤخذ لهم بديّة ولا قصاص .

والشاهد فيه : (الَّذِي) حيث حذف التون من (الذين) للضرورة الشعرية .
يُنظَرُ هذا البيت في : الكتاب ١/١٨٧ ، ومجاز القرآن ٢/١٩٠ ، والمقتضب ٤/١٤٦ ، والمنصف ١/٦٧ ، والأزهيّة ٢٩٩ ، وأمالي ابن الشجري ٣/٥٧ ، وشرح المفصل ٣/١٥٥ ، وضرائر الشعر ١٠٩ ، وشرح الكافية الشافية ١/٢٦١ ، وشعره - ضمن شعراء أمويّون - ٤/٢٣١ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة منّي يقتضيها السّياق .

(٣) هذا بيتٌ من الطّويل ، وهو للعجير السّلوليّ ، وقيل : للمُخَلَّب الهلاليّ .

(و (يشري) : يبيع . و (الملاط) : عضدا البعير . و (النّجيبُ) : الجيّد الأصيل .
والشاهد فيه : (فَيَيْنَاهُ) يريد : فبيناهو ، فحذف الواو من (هو) للضرورة الشعرية .

حذف الياء^(١) من (هي) :

دَارٌ لِسَلْمَى إِذْ هِ مِنْ هَوَاكَا^(٢)

حذف [حركة هاء]^(٣) الضمير :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ^(٤)

= يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٣٢/١ - الحاشية -، وشرح أبيات سيويه للسِّيرافي ٣٣٢/١، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٥١، ١٣٠، والقوافي ٥١، ٥٢، والأصول ٤٣٩/٣، ٤٦٠، والتكملة ٣١، والمسائل العسكرية ١٩٩، والخصائص ٦٩/١، وأمالى ابن الشَّحري ٥٠٦/٢، والإنصاف ٥١٢/٢، ٦٧٨/٢، وشرح المفصل ٦٨/١، ٩٦/٣، وضرائر الشعر ١٢٦ .

(١) في كلتا التسخيتين : الهاء، وهو تحريف، والصواب ما هو مثبت .

(٢) هذا بيتٌ من الرجز المشطور، ولم أقف على قائله .

والشاهدُ فيه : (إِذْ هِ) يريد : إِذْ هِي، فحذف الياء للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيتُ في الكتاب ٢٧/١، والأصول ٤٦١/٣، وما يحتمل الشعر من الضرورة ١٣٠، والمسائل العسكرية ١٩٩، والخصائص ٨٩/١، وأمالى ابن الشَّحري ٥٠٦/٢، والإنصاف ٦٨٠/٢، والفصول الخمسون ٢٧٤، وشرح المفصل ٩٧/٣، وضرائر الشعر ١٢٦ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٤) هذا صدرُ بيتٍ من الوافر، وعجزُهُ :

إِذَا طَلَبَ الْوَسِيْقَةَ أَوْ زَمِيْرُ

وهو للشَّمَّاخ .

(و الزَّجَلُ) : صوتٌ فيه حنينٌ وترنُّم . و (الحادي) : الذي يتغنَّى أمام الإبل ويُطربُها لكي يُعيِنَها على السيرِ وألَّا تملَّ . و (الزَّمير) : صوتُ الزمار .

(والوسيقة) : أنثى حمار الوحش .

استعمال الترخيم في غير النداء :

لِنِعْمِ الْفَتَى تَعَشُو^(١) إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بِنِ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرُ^(٢)
 نَصَبِ الْمُضَارِعِ بِالْفَاءِ [فِي الْإِيجَابِ]^(٣) :
 سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَارِ فَاسْتَرِيحَا^(٤)

= والمعنى : إذا طلب أثنائه صوتٌ بها في تطريب وترجيع، كالحادي يتغنّى بالإبل، أو كأنّ صوته صوت مزار .

والشاهد فيه : (كآته) حيث احتلس الضمة للضرورة الشعرية، والأصل : كآتهو .
 يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣٠/١، والمقتضب ٢٦٧/١، والخصائص ١٢٧/١،
 ٣٧١، والإنصاف ٥١٦/٢، واللّسان (زجل) ٣٠٢/١١، (ها) ٤٧٧/١٥،
 والهمع ٢٠٣/٦، والخزانة ٢٧٠/٥، والديوان ١٥٥ - وفيه (تقول أصوات حادٍ)
 بدل (كآته صوتٌ حادٍ) ولا شاهد فيه على هذه الرواية - .

(١) في أ : يعشو .

(٢) تقدّم تخريجُ هذا البيت في ص ٦٤٧ .

والشاهد فيه هُنا قوله : (مالٍ) يريد : مالك، حيث رُخِّم من غير أن يكون
 منادى؛ وذلك للضرورة الشعرية .

(٣) في كلتا النسختين : غير جواب، وهو تحريف؛ والصواب ما هو مثبت؛ ويُنظر :

شرح ملحّة الإعراب ٣٢٧ .

(٤) هذا بيتٌ من الوافر، وهو للمغيرة بن حبناء التميمي .

والشاهد فيه : (فاستريحا) حيث نصب الفعل بـ (أن) مضمرّة بعد فاء السببية،
 دون أن تُسبق بنفي أو طلب؛ وهذا ضرورة .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٣٩/٣، ٩٢، والمقتضب ٢٤/٢، والأصول ٤٧١/٣،
 وما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٤١، والمحتسب ١٩٧/١، وأمالي ابن الشجري
 ٤٢٧/١، وشرح المفصل ٥٥/٧، وضرائر الشعر ٢٨٤، وشعره - ضمن شعراء

أمويون - ٨٣/٣ .

حذفُ الفاءِ من جوابِ الجزاءِ:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(١)

تنوينُ العلمِ المنادى:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُ السَّلَامِ^(٢)

تقديمُ المعطوفِ على الأوّلِ^(٣):

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامِ^(٤)

(١) هذا بيتٌ من البسيط، وقد نسبته سيبويه إلى حسّان بن ثابت — رضي الله عنه — ونسبه المبرّد إلى عبد الرحمن بن حسّان، وقيل: لكعب بن مالك .

والشّاهدُ فيه : (من يفعل الحسنات الله يشكرها) حيث حذف الفاء الرابطة من جواب الجزاء؛ والتقديرُ : فالله يشكرها؛ وهذا الحذفُ للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٦٥/٣، ونوادر أبي زيد ٣١، والمقتضب ٧٢/٢، والأصول ١٩٥/٢، وما يحتمل الشعر من الضرورة ١٣٥، والخصائص ٢٨١/٢، والتبصرة ٤١٠/١، وأمالي ابن الشجري ١٢٤/١، ٩/٢، ١٤٤، وشرح المفصل ٢، ٣/٩، وضرائر الشعر ١٦٠، وزيادات ديوان حسّان ٥١٦/٢، وديوان عبد الرحمن بن حسّان ٦١، وديوان كعب بن مالك ٢٨٨ .

(٢) تقدّم تخريجُ هذا البيت في ص ٦٠٤ . والشّاهدُ فيه هُنَا قوله : (يا مطرٌ) حيث نَوّن العلمَ المنادى للضرورة الشعرية، والقياسُ: يا مطر .

(٣) أي : تقدّم المعطوف على المعطوف عليه .

(٤) هذا بيتٌ من الوافر، وهو للأحوص .

والتخلة هُنَا: كناية عن المرأة . (وذات عرق) : موضعٌ بالحجاز .

والشّاهدُ فيه : (عليك ورحمة الله السّلام) حيث قدّم المعطوف وهو (رحمة الله) على المعطوف عليه وهو (السّلام) للضرورة الشعرية .

/ إلحاق التّون بالفعل الموجب :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ يَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالَاتٍ^(١)

وله أن يجعل اسم (كان) نكرة والخبر معرفة:

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ^(٢) مَوْفِقٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا^(٣)

ويجوز له جمع (فاعل) على (فواعل) صفة^(٤) المذكّر، كقوله:

وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ^(٥) خَضَعَ الرَّقَابِ نَوَاصِرَ الْأَبْصَارِ^(٦)

= يُنظَرُ هذا البيت في : مجالس نعلب ١/١٩٨، والأصول ١/٣٢٦، ٣٤٤، ٢/٢٢٦،
والجمل ١٤٨، والخصائص ٢/٣٨٦، وأمالي ابن الشّجري ١/٢٧٦، واللّسان
(شيع) ١٩١/٨، والمعني ٤٦٧، والمقاصد النّحوية ١/٥٢٧، والتصريح ١/٣٤٤،
والخزّانة ٢/١٩٢، وحواشي ديوان الأحوص ٢٣٩ .

(١) هذا بيت من المديد، وهو لجذيمة الأبرش .

(وَأَوْفَيْتُ) : أشرفت . و (الْعِلْمُ) : الجبل . و (الشّمالات) : جمع شمال - بالفتح

- وهي : الرّيح التي تهبّ من هذه النّاحية .

والشّاهد فيه : (يرفعن) حيث أكّد الفعل بالتّون الخفيفة بعد (ما) المسبوقة بـ(رُبِّ) للضرّورة الشّعريّة .

يُنظَرُ هذا البيت في : الكتاب ٣/٥١٨، ونوادر أبي زيد ٢١٠، والمقتضب ٣/١٥،
وما يحتمل الشّع من الضّرورة ٨٢، والأزهية ٩٤، وأمالي ابن الشّجري ٢/٥٦٥،
وشرح شواهد الإيضاح ٢١٩، وشرح المفصل ٩/٤٠، وضرائر الشّع ٢٩ .

(٢) في أ : ولم يك .

(٣) تقدّم تخريجُ هذا البيت في ص ٥٨٥ .

والشّاهدُ فيه هنا قوله : (ولا يكُ موقفٌ منك الوداعا) حيث جعل اسم (كان)

نكرة وهو (موقف) وخبرها معرفة وهو (الوداعا) للضرّورة الشّعريّة .

(٤) في ب : حيفة، وهو تحريف .

(٥) في ب : رايبهم .

(٦) هذا بيت من الكامل، وهو للفرزدق .

وقصر الممدود:

كَسَتْهَا عَجَاجُ الْبُرْقَتَيْنِ^(١) وَرَاوَحَتْ بِذَيْلٍ^(٢) مِنَ الدَّهْنِ عَلَى الدَّارِ مُرْفَلٍ^(٣)
وهذا متفقٌ عليه برده^(٤) إلى الأصل^(٥).

= والشاهدُ فيه : (نواكس) حيث جمع (ناكس) صفةً لمذكرٍ عاقلٍ على (نواكس) للضرورة الشعرية .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٦٣٣/٣، والمقتضب ١٢١/١، ٢١٩/٢، والكمال ٥٧٤/٢، والجمهرة (خضع) ٦٠٧/١، والجمل ٣٧٧، والمخصّص ١١٧/١٤، وشرح المفصل ٥٦/٥، واللسان (نكس) ٢٤١/٦، (خضع) ٧٤/٨، والخزانة ٢٠٤/١، والديوان ٣٠٤/١

(١) في كلتا التسخين : الرّقتين، وهو تحريف .

(٢) في كلتا التسخين : بدل، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من الطويل، وهو لذي الرّمة .

و (العجاج) : الثراب بريح . و (البرقة) رملٌ وحجارةٌ مختلطة . و (راوحت بذيلٍ من الدهن) أي : جاءتٌ بهذا ثم جاءت بترابٍ آخر، عاقبت . و (مرفل) : مُسبغٌ يغطّي كلَّ شيء، وهو نعتٌ لـ (ذيل) .

والشاهدُ فيه (الدهن) فإن أصله : الدهناء ممدوداً، فلما اضطرَّ لإقامة وزن البيت قصره .

يُنظر هذا البيتُ في : الديوان ١٤٥٤/٢، وأساس البلاغة (رفل) ١٧١ .

(٤) في ب : يرده .

(٥) ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما له قياسٌ يوجب مدّه، نحو : (فعلاء)؛ لأنّ

(فعلاء) تأنيث (أفعل) لا يكون إلا ممدوداً؛ فلا يجوز عنده أن يقصر للضرورة .

وردّ بقول الأفيشر :

ومدّ المقصور مختلّف^(١) فيه؛ ومنه:

سَيُعِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ^(٢)
ويجوزُ له أن ينقص من الكلمة نقصاناً لا يتغيّر معناها به .

= وَأَنْتَ لَوْ بَاكَرْتَ مَشْمُولَةً صَفْرًا كَلَوْنَ الْفَرَسِ الْأَشْقَرِ

فقصر (صفرا) للضرورة، وهي (فعلاء) أنثى (أفعال) .

يُنظر : الإنصاف ٧٤٥/٢، ٧٤٦، والتصريح ٢/٢٩٣، والأشموني ٤/١٠٩ .

(١) مدّ المقصور منعه جمهور البصريين مطلقاً .

وأجازه جمهور الكوفيين مطلقاً .

وَمَنْ وافق الكوفيين على جواز ذلك : الأحفش، وابن ولّاد، وابن خروف؛ وفصل

الفراء : فأجاز مدّ ما لا يخرج المدّ إلى ما ليس في أبنيتهم؛ فيجيز مدّ (مقلّي) -

بكسر الميم -، فيقولون : (مقلّاء) لوجود مفتاح؛ ويمنع مدّ (مولى) لعدم (مفعال)

- بفتح الميم - .

تُنظر هذه المسألة في : المقصور والمدود لابن ولّاد ١٣١، والإنصاف، المسألة

التاسعة بعد المائة، ٧٤٥/٢، وضرائر الشعر ٣٨ - ٤١، وشرح الكافية الشافية

٤/١٧٦٨، والتصريح ٢/٢٩٣، والأشموني ٤/١١٠ .

(٢) هذا بيتٌ من الوافر، ولم أقف على قائله .

والشاهدُ فيه : (غناء) فإنّ أصله : الغنى مقصوراً، فلما اضطرّ الشاعرُ لإقامة وزن

البيت مدّه .

يُنظر هذا البيتُ في : المنقوص والمدود للفراء ٢٨، والمقصور والمدود لابن ولّاد

١٣١، والإنصاف ٧٤٧/٢، وضرائر الشعر ٤٠، واللّسان (غنا) ١٥/١٣٦،

وتذكرة النُّحاة ٥٠٩، وأوضح المسالك ٣/٢٤٥، والمقاصد التحوّية ٤/٥١٣،

والتصريح ٢/٢٩٣ .

فالزيادة:

إِلَى الْجُودِيِّ حَتَّى صَارَ حِجْرًا وَحَانَ لَتَالِكَ^(١) الْعُمَرِ انْحِسَارُ^(٢)
 زَاد (أَلِفًا) فِي (تَلِكَ)^(٣).

ومن النقص:

فِي لُجَّةٍ أَمْسِكَ فُلَانًا عَن فُلٍ^(٤)

(١) في أ: ليالك، وفي ب: لتالك، وكتاهما مصحفة؛ والصواب ما هو مثبت .
 (٢) هذا بيت من الوافر، وهو للقطامي من قصيدة يصف فيها سفينة نوح — عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام —، ويذكر قصته مع قومه، ويذكر الطوفان .
 و (الجودي) : اسمُ الجبل الذي استقرت عليه سفينة نوح — عليه السلام — . و
 (الحجر) : المنوع الذي له حاجز . و (العمر) : جمع غمرة، والغمرة : الشدة،
 وغمرة كل شيء : مُتَهَمَكه وشدته، كغمرة الهم والموت ونحوهما . و(الانحسار):
 الانكشاف .

والشاهد فيه : (لتالك) حيث زاد (أَلِفًا) في (تَلِكَ) للضرورة الشعرية .
 يُنظر هذا البيت في : الصحاح (تا) ٢٥٤٨/٦، والتبني والإيضاح عما وقع في الصحاح
 ١٧٩/٢، واللسان (غمر) ٣٠/٥، (تا) ٤٤٧/١٥، وتاج العروس (غمر) ٢٦١/١٣،
 والديوان ١٤٤ .

(٣) قال الجوهري : «تَالِكَ : لغة في تَلِكَ» . الصحاح (تا) ٢٥٤٨/٦ .

(٤) في ب : عن قتل، وهو تحريف .

وهذا البيت من الرجز المشطور، وهو لأبي التجم العجلي .

و (اللجة) : الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب .

والشاهد فيه : (عن فل)، أصله : فلان، فرخمه بحذف التون في غير التداء للضرورة
 الشعرية، ثم حذف الألف؛ لأنها زائدة .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢/٢٤٨، والمقتضب ٤/٢٣٨، والأصول ١/٣٤٩، =

/ حَذَفَ الْأَلْفَ وَالتُّونَ .

وأجازوا^(١) ما هو أقبح من ذلك، وهو:

قَوَاطِنًا^(٢) مَكَّةَ مِنْ وَرُقِ الْحَمِي^(٣)

قيل: إنّه حَذَفَ الميم، فبقي (الحَمَا) فأبدل من الألف ياء^(٤).

وقال السّيرافي^(٥): «حَذَفَ الألف والميم جميعاً، ثمّ أطلق معوضاً بالياء»^(٦).

= والحُمْل ١٦٤، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٣٧/٢، وشرح المفصل ٤٨١/١، ١١٩/٥،
والمقرّب ١٨٢/١، وأوضح المسالك ٩٢/٣، والخزانة ٣٨٩/٢، والذّيوان ١٩٩ .
(١) في ب : وأجاز .

(٢) في كلتا النسختين : قواطن، والصواب ما هو مثبت .

(٣) هذا بيت من الرّجز المشطور، وهو للعجاج .

والشّاهد فيه : (الحمي) على ما ذكر الشّارح .

يُنظَرُ هذا البيت في : الكتاب ٢٦/١، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٩، وأمالي
القبالي ١٩٩/٢، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ١٠٦، والخصائص ١٣٥/٣،
٤٧٣/٢، والمختصّب ٧٨/١، والإنصاف ٥١٩/٢، وشرح المفصل ٧٥/٦، وضرائر
الشّعر ١٤٣، والمقاصد التّحويّة ٥٥٤/٣، ٢٨٥/٤، والذّيوان ٤٥٣/١ .

(٤) يُنظَرُ: شرح الكتاب للسّيرافيّ جـ ١/١٧٠/أ، وما يحتمل الشّعر من
الضّرورة ١٠٧، وتحصيل عين الذهب ٥٨ .

(٥) يُنظَرُ: شرح الكتاب للسّيرافيّ جـ ١/١٦٩/ب، وما يحتمل الشّعر من
الضّرورة ١٠٦ .

(٦) وهُنَا وجهٌ آخر؛ وهو: أن يكون حذف الألف فبقي (الحَمَم) فأبدل من الميم
الثّانية ياءً استقلالاً للتّضعيف، كما قالوا في (تظننت) : تظنّيت، ثمّ كُسِر ما قبل
الياء لثلاثاً تقلب ألفاً، فصار (الحمي) .

مخاطبة الاثنين بلفظ الواحد:

منه:

لِيَالِي سَمِعُ الْعَانِيَاتِ وَطَرَفَهَا إِلَيَّ وَإِذْ رِيحِي لَهْنٌ هُبُوبٌ^(١)

إثبات نون الجمع مع الضمير، كقوله:

هُمُ الْفَاعِلُونَ الْخَيْرَ وَالْآمِرُونَ^(٢)

إثبات نون ممتين ونصب ما بعدها، كقوله:

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا^(٣)

= يُنظر : شرح الكتاب للسيرافي ج ١ / ق ١٦٩/ب، وما يحتمل الشعر من الضرورة
١٠٦، ١٠٧، وتحصيل عين الذهب ٥٨ .

(١) هذا بيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور الهلالي .

يُنظرُ هذا البيتُ في : الوحشيات ٢٩١، والزهرة ٢٧٢، والأشباه والتظائر للخالدين
٣٩/١، والحجة لأبي عليّ الفارسيّ ٢٥٥/٢، ومعجم البلدان ٤١٩/٢،
والديوان ٥٢ .

(٢) هذا صدرُ بيتٍ من الطويل، وعجزه :

إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ مُحَدِّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا

ولم أقف على قائله .

والشاهدُ فيه : (والآمرونه) حيث أثبت نون الجمع مع الضمير للضرورة الشعرية .
يُنظرُ هذا البيتُ في : الكتاب ١٨٨/١، والكامل ٤٦٨/١، ومجالس ثعلب ١٢٣/١،
وتحصيل عين الذهب ١٥٧، وشرح المفصل ١٢٥/٢، وضرائر الشعر ٢٧، واللسان
(طلع) ٢٣٦/٨، والهمع ٣٤٢/٥، والخزانة ٢٦٩/٤ .

(٣) هذا صدرُ بيتٍ من الوافر، وعجزه :

=

إِسْكَانُ لَامِ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ جَازِمٍ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ^(١) إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِغِلٍ^(٢)

فَقَدْ أَوْدَى الْمَسْرَّةُ وَالْفَتَاءُ

وهو للرّبيع بن ضبع الفزاري .

والشاهدُ فيه : (مائتين) حيث أثبت التّون في (مائتين) ونصب ما بعدها للضرورة الشعريّة؛ وكان الوجهُ حذف نون (مائتين) وخفض ما بعدها .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٠٨/١ ، ١٦٢/٢ ، والمنقوص والمدود للفراء ١٧ ، والمعمرين ١٦ ، والمقصور والمدود لابن ولاد ٨٣ ، وأدب الكاتب ٢٩٩ ، والمقتضب ١٦٩/٢ ، ومجالس نعلب ٢٧٥/١ ، وأمالي المرتضى ٢٥٤/١ ، وشرح المفصل ٢٣/٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ٥٢٥/١ .

(١) في ب : غير محتقب، وهو تحريف .

(٢) هذا بيتٌ من السّريع، وهو لامرئ القيس، قاله حينما أدرك نأراً أبيه فتحلّل من نذره ألا يشرب الخمر حتى يتأرّبه .

و (المستحقب) : المكتسب المحتمل . و (الواعيل) : الدّاخلُ على القوم يشربون ولم يُدع .

والشاهدُ فيه : (أشرب) حيث سكن (الباء) وهي لام الفعل من غير جازم للضرورة الشعريّة .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٠٤/٤ ، والأصمعيّات ١٣٠ ، والكامل ٣١٨/١ - وفيه (فالْيَوْمَ أُسْقَى) ولا شاهد فيه على هذه الرواية - وإصلاح المنطق ٢٤٥ ،

٣٢٢ ، والجمهرة (غلو) ٩٦٢/٢ ، والخصائص ٧٤/١ ، ٣١٧/٢ ، وشرح المفصل ٤٨/١ ، وضرائر الشعر ٩٤ ، ١١٠ ، والتّصريح ٨٨/١ ، والخزّانة ٣٥٠/٨ ، والذّيوان

١٢٢ - وفيه (فالْيَوْمَ أُسْقَى) ولا شاهد فيه على هذه الرواية - .

حذف لام الأمر للمخاطب، كقول الشاعر:

مُحَمَّدٌ تَقْدُ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ^(١)

مخاطبة الواحد بلفظ الجمع، كقول الشاعر:

لَوْ كَانَ مِدْحَةٌ حَيٌّ مُنْشِرًا أَحَدًا أَحْيَا أَبَاكُنَّ يَا لَيْلَى الْأَمَادِيحُ^(٢)

(١) هذا صدرُ بيتٍ من الوافر، وعجزه :

إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالًا

يُنسب إلى حسان بن ثابت - رضي الله عنه -، وإلى أبي طالب، وإلى الأعشى؛ وليس في ديوان واحد منهم على ما ذكر الشيخ عبد السلام هارون في حواشي الكتاب ٨/٣. والشاهد: أثبتته المستشرق رودلف جاير في ديوان الأعشى (الصبح المنير) ٢٥٢ بيتاً مفرداً في زيادات ديوان الأعشى .

والشاهدُ فيه : (تقد) يريد : لتَقْدِ، فحذف لام الأمر للمخاطب؛ وهذا من أقبح الضرورات؛ لأن الجازم أضعف من حرف الجرّ، وحرف الجرّ لا يُضمَر .

يُنظرُ هذا البيت في : الكتاب ٨/٣، والمقتضب ١٣٢/٢، واللامات للزجاجي ٩٦، وسرّ صناعة الإعراب ٣٩١/١، وأمالي ابن الشجري ١٥٠/٢، وأسرار العربية ٣١٩، ٣٢١، وشرح المفصل ٣٥/٧، وضرائر الشعر ١٤٩، والخزانة ١١/٩ .

(٢) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي .

والشاهدُ فيه : (أباكُنَّ يا لَيْلَى) حيث خاطب الواحد بلفظ الجمع للضرورة الشعرية.

يُنظرُ هذا البيتُ في : شرح أشعار الهذليين ١٢٧/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥، وضرائر الشعر ٢٧٦، واللسان (مدح) ٥٨٩/٢، (نشر) ٢٠٦/٥، =

مخاطبة الواحد بلفظ التثنية:

[١٣٨ / ب] /فإن تزجراني^(١) يا بن عفان أنزجر وإن تركاني أحم عرضاً ممنعاً^(٢)

صرف مفاعل:

فأقر الهموم قلائصاً عبديّة تطوي الفيافي بالوجيف المعني^(٣)

= والهمع ٣٤٥/٥، والدرر ٢٤٥/٦ .

(١) في أ : ترجواني، وهو تحريف .

(٢) هذا بيت من الطويل، وهو لسويد بن كراع .

والشاهد فيه : (فإن تزجراني)، (وإن تركاني) حيث خاطب الواحد بلفظ التثنية للضرورة الشعرية .

يُنظرُ هذا البيتُ في : معاني القرآن للفراء ٧٨/٣، وتأويل مشكل القرآن ٢٩١، وتفسير الطبري ٣٥٤/٢٢، والصاحي ٣٦٣، والمخصّص ٥/٢، وضرائر الشعر ٢٥٤، واللّسان (جزز) ٣٢٠/٥، وشرح شواهد الشافية ٤٨٤، ٤٨٣ .

(٣) هذا بيت من الكامل، ولم أقف على قائله .

و(القلوصُ) من الإبل : الشابة، أو الباقية على السير، أو أول ما يُركبُ من إنائها إلى أن تُثني ثم هي ناقة، والناقة الطويلة القوائم خاصّ بالإناث، والجمع: قلائص، وقُلصٌ . و(الوجيفُ) : ضربٌ من سير الإبل والخيل؛ وقد وجف البعير يجف وجفاً ووجيفاً . و(العنقُ) من السير : المنبسط، والعنيقُ كذلك، وسير عنقٌ وعنيقٌ : معروف، وقد أعنقت الدابة فهي مُعنقٌ ومعنقٌ وعنيق .

والشاهد فيه : (قلائصاً) حيث صرفه وهو غير مصروف؛ للضرورة الشعرية .

ولم أجد من ذكر هذا البيت .

منع صرف ما ينصرف^(١):

طَلَبَ [الأَزَارِقُ]^(٢) بِالْكَتَابِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبٍ^(٣) غَائِلَةُ النَّفُوسِ غَدُورٌ^(٤)
ويجوز أن يصرف ما لا يستحق^(٥) الصِّرفَ للتَّنَاسُبِ، كقراءة^(٦)

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو عليّ الفارسيّ، وابن برّهان من البصريّين؛ وإليه ذهب ابن مالك. وذهب البصريّون إلى أنه لا يجوز .

تُنظر هذه المسألة في: الإنصاف، المسألة السبعون، ٤٩٣/٢، وشرح المفصل ٦٨/١، وضرائر الشعر ١٠١، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣، وابن الناظم ٦٦١، وشرح الرضيّ ٣٨/١، وتوضيح المقاصد ١٧٠/٤، ١٧١، وأوضح المسالك ١٥٨/٣، والتصريح ٢٢٨/٢.

(٢) ما بين المعقوفين في (ب) بياض .

(٣) في كلتا النسختين : تشييب، وهو تصحيف، والصواب ما هو مثبت .

(٤) هذا بيتٌ من الكامل، وهو للأخطل .

و(الأزارق) هم الأزارقة : فرقة من الخوارج . و (شيب) : هو شيب بن يزيد بن نعيم الشيبانيّ : كان رأساً من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان . و(الغائلة) : الداهية، ويُقصد بغائلة النفوس : المنية .

والشاهدُ فيه: (بشيب) حيث منعه من الصِّرف وهو مصروف؛ للضرورة الشعرية. يُنظر هذا البيتُ في : الإنصاف ٤٩٣/٢، وضرائرُ الشعر ١٠٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣، وابن الناظم ٦٦١، وأوضح المسالك ١٥٨/٣، والمقاصد التحويّة ٣٦٢/٤، والتصريح ٢٢٨/٢، والأشموقيّ ٢٧٥/٣، والديوان ٢٨٢ .

(٥) في أ : ويجوز أن يصرف مستحقّ الصِّرف، وفي ب : ويجوز أن يصرف ما يستحقّ الصِّرف، والصوابُ ما هو مثبت . يُنظر : ابن الناظم ٦٦٣ .

(٦) يُنظر : السبعة ٦٦٣، والمبسوط ٤٥٤، وحنة القراءات ٧٣٧، ٧٣٨، والكشف =

نافع^(١) والكسائي: ﴿سَلَسِلًا﴾^(٢) و ﴿قَوَارِيرًا﴾^(٣).

وكقراءة^(٤) الأعمش^(٥): ﴿وَلَا يَهُونَا وَيُوقَا﴾^(٦) صرفهما لِيُنَاسِبَا: ﴿وَدَا﴾

و ﴿سُوَاعًا﴾ و ﴿نَسْرًا﴾^(٧).

الجمع بين أحرف النداء [والميم]^(٨) المشددة :

أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ^(٩)

= ٣٥٢/٢، ٣٥٤، والتيسير ١٧٦، ١٧٧ .

(١) هو : نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، الليثي ولأء : أحد القراء السبعة، وانتهت

إليه رئاسة القراءة بالمدينة؛ توفي سنة (١٦٩ هـ) .

يُنظر : معرفة القراء ١/١٠٧، وغاية النهاية ٢/٣٣٠ .

(٢) من الآية : ٤ من سورة الإنسان .

(٣) من الآية : ١٥ من سورة الإنسان .

(٤) في أ : وقراءة .

وتُنظر هذه القراءة في : مختصر في شواذ القرآن ١٦٢، ومشكل إعراب القرآن ٢/٧٦١،

والكشاف ٤/١٤٣، والتبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٤٢، والإتحاف ٢/٥٦٤ .

(٥) هو : سليمان بن مهران، أبو محمد، الكوفي، المقرئ : صاحب نوادر، أخذ القراءة

عن التنحعي، وعاصم، ويحيى بن وثاب، وغيرهم؛ توفي سنة (١٤٨ هـ) .

يُنظر : معرفة القراء ١/٩٤، وغاية النهاية ١/٣١٥ .

(٦) من الآية : ٢٣ من سورة نوح .

(٧) (يغوث) و (يعوق) و (ودّ) و (سواع) و (نسر) : كلها أصنام .

(٨) ما بين المعقوفين زيادة منّي يقتضيها السياق .

(٩) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين،

وقيل : لأمية بن أبي الصلت، وليس في ديوانه؛ وقوله :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثُ أَلَمًا

والشَّاهدُ فيه : (يا اللهم يا اللهم) حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة التي يُؤتى بها للتعويض عن حرف النداء، وذلك ضرورة عند البصريين .

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الميم المشددة في (اللهم) ليست عوضاً من (يا) التي للتنبية في النداء؛ إذ لو كانت كذلك لَمَا جاز أن يُجمع بينهما؛ لأنَّ العوض والمعوّض لا يجتمعان .

يُنظرُ هذا البيتُ في : نوادر أبي زيد ١٦٥، والمقتضب ٢٤٢/٤، وشرح أشعار الهدليين ١٣٤٦/٣، والبغداديات ١٥٩، واللّمع ١٧٥، والتبصرة ٣٥٦/١، وأمالى ابن الشجريّ ٣٤٠/٢، والإنصاف ٣٤١/١، وشرح المفصل ٢١٦/٢، وضرائر الشعر ٥٧ .

بَابُ الْعَدَدِ

وَإِنْ نَطَقْتَ بِالْعُقُودِ فِي الْعَدَدِ فَأَنْظِرْ إِلَى الْمَعْدُودِ لَقِيَتْ الرَّشْدَ
فَأَثَبْتَ الْهَاءَ مَعَ الْمَذَكَّرِ وَأَخَذْتَ مَعَ الْمُؤنَّثِ الْمُشْتَهَرَ
تَقُولُ : لِي خَمْسَةٌ أَثْوَابٍ جُدُدٌ وَأَزْمُمُ لَهُ تِسْعًا مِنَ التُّوقِ وَقَدْ

[١/١٣٩]

/ فصل

العدد له أربع مراتب؛ وهي: آحاد، وعشرات، ومئون^(١)، وألوف.
والأصل: الأحاد؛ فيجب أن يقدم الكلام عليها .
فالواحد والاثنتان لا يُضافان، بل يُستعملان^(٢) بانفرادهما^(٣)؛ لقوة
دالتهما على المعنى، إلا في الضرورة^(٤) من الشعر، كقوله:
ظَرْفُ جِرَابٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ^(٥)

(١) في كلتا النسختين: مئين، والصواب ما هو مثبت.

(٢) في أ: يستعملنان، وهو خطأ .

(٣) في أ: لإنفرادهما .

(٤) في ب: في ضرورة .

(٥) هذا عجز بيت من الرجز، وصدّره

كَأَنَّ خُضَيَّيْهِ مِنَ التَّدَلِّدِ

يُنسَبُ لِحَطَامِ الْجَاشِعِيِّ، أَوْ لِحَنْدَلِ بْنِ الْمُنْتَبِي، أَوْ لِسَلْمَى الْهَذَلِيَّةِ، أَوْ لِسَمَاءِ الْهَذَلِيَّةِ .

(و) ظرف جراب : وعاء من جلد .

والشاهدُ فيه: (ثنتا حنظل) حيث أضاف ثنتان إلى (حنظل) وذلك ضرورة شعرية. =

وإذا صرت^(١) إلى الثلاثة لم يكن بُدّ من ذكر العدد والمعدود جميعاً.
والعددُ هو^(٢): الاسم الأوّل، وينبغي أن يكون بناء التّأنيث مع
المذكّر، وبغير تاء التّأنيث مع المؤنّث، وكان كذلك؛ لأنّ الأعداد قبل
تركيبها مؤنّثة، من نحو: (ثلاثة) و (أربعة) .
والمعدود نوعان : مذكّر، ومؤنّث؛ فيسبق^(٣) المذكّر بحكم الأصل،
والتزم العلامة، ثم جاء المؤنّث فكان تركّ العلامة علامةً له .
وقيل^(٤): كان حقّ هذه الأعداد أن تُستعمل بالتّاء مطلقاً؛ لأنّ
مسمّأها جُموع، والجُموع غالبٌ عليها التّأنيث؛ لكن أرادوا^(٥) التّفريق
بين عدد المذكّر والمؤنّث فجاءوا بعدد المذكّر لكونه أصلاً بالتّاء^(٦) على
القياس، وبعدهم المؤنّث بغير التّاء للتّفريق؛ فتقولُ من ذلك: (عندي ثلاثة
أعبدٍ، وخمّسُ جوارٍ) بإضافته إلى جمع يُعلم به المعدود .

= يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٥٦٩/٣، ٦٢٤، وإصلاح المنطق ١٦٨، والمقتضب
١٥٦/٢، وما يجوز للشاعر في الضّرورة ٢٣٤، والمنصف ١٣١/٢، وفرحة الأديب
١٥٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٢٨/١، وشرح المفصل ١٤٤/٤، وشرح الجمل ١٤٠/١،
٢٩/٢، وابن النّاطم ٧٢٨، والخزانة ٤٠٠/٧.

(١) في ب : صرن .

(٢) في أ : فهو .

(٣) في ب : فتسبق .

(٤) يُنظر : شرح المفصل ١٨/٦، وابن النّاطم ٧٢٦ .

(٥) في ب : أو ردوا، وهو تحريف .

(٦) في أ : بالياء، وهو تصحيف .

/ وجميعُ هذا العدد يجري على هذا الحُكم بوجوه الإعراب إلى العشرة، إلّا لفظ (ثمان) إذا أُضيف إلى مؤنث فإنه يجري مجرى قاضٍ لنقصانه^(١)؛ فتقول: (هذه ثمانى نسوة) و (رأيتُ ثمانى نسوة) و (مررت بثمانى نسوة)^(٢).

وجميعُ هذا العدد لا يختلف ما قبل آخره إلّا عشرة، فإنَّ شينهُ تكونُ^(٣) مفتوحة مع المذكر، ومسكّنة^(٤) مع المؤنث؛ تقول: [عندي]^(٥) عشرة رجال، وعشراً^(٦) نساءً.

وإذا أردتَ تعريف هذا العدد: أدخلتَ الألف واللام على الاسم^(٧) الثاني؛ تقول: (هذه ثلاثة الأثواب) و (عشرة الدراهم) تُعرّف^(٨) الثاني

(١) وهناك وجهٌ آخر؛ وهو: أن تجعله اسماً صحيحاً معرباً بالحركات في حال السرفع والتصحب والجر، ويكون الإعرابُ على التّون؛ فتقول: (هذه ثمان نسوة) و (رأيتُ ثمان نسوة) و (عجبتُ من ثمان نسوة).
والوجهُ الأوّل أجود؛ لأنّه ورد في أشعار العرب أكثر استعمالاً.
يُنظر: التّهذيب الوسيط في النحو ٣٧٧.

(٢) في ب: ومرت بثمانى نسوة، ورأيت ثمانى نسوة.

(٣) في ب: يكون.

(٤) في أ: وتسكّنه.

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ.

(٦) في ب: عشرة، وهو خطأ.

(٧) في أ: اسم.

(٨) في ب: فعرفت.

بالأوّل على قياس^(١) (غلام الرّجل)^(٢)، وعليه قولُ ذي الرّمّة^(٣):

وَهَلْ يَرَجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالْدِّيَارُ الْبَلَّاقِعُ^(٤)
وَالثَّلَاثَةُ الْأَثْوَابُ^(٥) مَخْتَلَفٌ فِيهِ^(٦).

(١) في ب : هي قياس .

(٢) لأنّ الأوّل يكون معرفة بما أضفّته إليه؛ ألا ترى أنّك تقول: (هذا غلام رجل) فيكون نكرة؛ فإذا أردتّ تعريفه قلت: (هذا غلامُ الرّجل)، وكذلك (ثلاثة الأثواب) .

يُنظر : شرح المفصل ١٢١/٢، ٣٣/٦ .

(٣) هو : ذو الرّمّة غيلان بن عُقبة التّميمي، ويكنى أبا الحارث : شاعرٌ إسلامي، من أحسن شعراء صدر الإسلام تشبيهاً، عاصر جريراً والفرزدق؛ وله ديوان شعر مطبوع؛ توفي سنة (١١٧هـ) .

يُنظر : طبقات فحول الشعراء ٥٣٤/٢، والشعر والشعراء ٣٥٠، والأغاني ٥/١٨، والخزانة ١٠٦/١ .

(٤) هذا بيتٌ من الطّويل .

(والأثافي) : جمع أثنفية؛ وهي : الحجارة التي توضع عليها القُدور . و (البلاقع) : الخالية .

والشّاهدُ فيه : (ثلاث الأثافي) حيث أراد تعريف هذا العدد فأدخل الألف واللام على الاسم الثاني .

يُنظر هذا البيتُ في : إصلاح المنطق ٣٠٣، والمقتضب ١٧٦/٢، ١٤٤/٤، والجمل ١٢٩، والمخصّص ١٠٠/١٧، ١٢٥، وشرح شواهد الإيضاح ٣٠٨، وشرح المفصل ١٢٢/٢، ٣٣/٦، واللّسان (خمس) ٦٧/٦، وتذكرة النّحاة ٣٤٤، والهمع ٣١٤/٥، والدّرر ٢٠١/٦، والديوان ١٢٧٤/٢ .

(٥) في ب : أثواب .

(٦) في أ : فمختلف .

وممتنع بلا خلاف قولك : (الثلاثة أثواب)؛ لامتناع الغلام رجل
في الإضافة^(١).

وإنْ ذَكَرْتَ الْعَدَدَ الْمُرَكَّبَا وَهُوَ الَّذِي اسْتَوْجَبَ أَلَا يُعْرَبَا
فَأَلْحِقِ الْهَاءَ مَعَ الْمُؤْتِثِ بِأَخْرِ الثَّانِي وَلَا تَكْتَرِثِ
مِثَالُهُ : عِنْدِي ثَلَاثَ عَشْرَةَ جُمَائَةً مَنظُومَةً وَدُرَّةً

[١ / ١٤٠]

/ فصل

هذه المرتبة الثانية وهي العشرات، وهذا هو المركب من أحد عشر
إلى تسعة عشر .

وهو يخالف ما قبله ويصير مبنياً بعد أن كان معرباً سوى
(اثني عشر) .

وبناؤه وتركيبه لضرب من الاختصار والإيجاز، وإزالة اللبس
والإبهام؛ ألا ترى أن (أحدَ عَشْرَ) أخصر^(٢) لفظاً من قولك: (واحد

= فالبصريون يمنعونه، والكوفيون يميزونه .

يُنظر: المقتضب ١٧٥/٢، والمختص ١٢٥/١٧، وشرح المفصل ١٢١/٢، ٣٣/٦،
وشرح الرضي ١٤٧/٢، والمختص ٤٢٧، والأشعري ١٨٧/١ .

(١) لأنه لا يُجمع بين الألف واللام والإضافة؛ لأن ما فيه الألف واللام لا يكون إلا
معرفة، ولا يمكن اعتقاد التنكير مع وجودهما . يُنظر : شرح المفصل ١٢١/٢ .

(٢) قوله : (أخصر) فيه شذوذان : بناؤه من غير الثلاثي، وبناؤه من المبني للمجهول .
ويتوصل إلى التفضيل من الزائد على الثلاثة بـ (ما أشد) ونحوه، ويُنبص
مصدرها بعده؛ فيقال : أكثر اختصاراً . يُنظر : ابن الناطم ٤٦٢، ٤٦٣ .

وعشرة)، وربما ألبس قولُ القائل: (اشتريت هذا الثوب بواحد وعشرة) أنه ابتاعه بواحد في زمان وبعشرة^(١) في زمان آخر؛ فلذلك^(٢) صار مركباً بعد أن كان معطوفاً .

ولمّا كان مركباً تضمّن معنى حرف^(٣) العطف، وبني على حركة لأصلته في التّمكّن، [واختصّ بالفتحة طلباً للخفة]^(٤) .

ومخالفة^(٥) أخرى وهي : أنّ (العشرة) بغير تاء مع المذكر وتاء مع المؤنث خلافاً للعشرة في حال إضافتها؛ لأنّ الشّيء يكون له حكم في التّركيب يخالف حكمه قبله؛ ألا ترى أنّ (لو) حرف معناه^(٦) امتناع الشّيء لامتناع غيره؛ فإذا ركّبت^(٧) معه (لا) صار معناه : امتناع الشّيء لوجود غيره .

وكذلك (أحد عشر) لمّا ركّبت^(٨) تغيّرت كلمته؛ فـ(أحد) تغيّرت عن واحد، و(عشر)^(٩) تغيّرت عن عشرة؛ وكذلك^(١٠) المؤنث .

(١) في أ : وعشرة .

(٢) في كلتا النسختين : فكذلك، وهو تحريف .

(٣) في ب : الحرف .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في ب : ومخالفه .

(٦) في أ : حرف يمتنع به الشّيء .

(٧) في أ : ركّب .

(٨) في أ : تركّبت .

(٩) في ب : عشرة، وهو خطأ .

(١٠) في أ : وكذا .

والهمزة في (أحد) منقلبة عن (واو)^(١)، وكذلك في (أحد وعشرين)، وكذلك هي في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢) لأن المعنى في/ هذا كله معنى واحد .

وأتى به التابغة على الأصل^(٣) فقال :

..... عَلَى مُسْتَأْنَسٍ وَحَدٍ^(٤)

ويُجمع على (أفعال) فيقال : (آحاد) .

فإذا استعملت في التقي من قولك : (ما بالدار من أحد) فهمزتها أصليّة غير مبدلة، ولا تُجمع^(٥)، ولا يجوز استعمالها في العدد، ولا في الواجب .

(١) أي : منقلبة عن واو مفتوحة .

(٢) سورة الإخلاص، الآية : ١ .

(٣) في أ : أصله .

(٤) هذا جزء من عجز بيت من البسيط؛ وتمامه :

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا
بِذِي الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنَسٍ وَحَدٍ

(والمستأنس) : هو الذي يخاف الناس، أو الذي يرفع رأسه هل يرى شبحاً أو شخصاً . و (وحد) : هو الوحيد المنفرد .

والشاهد فيه : (وحد) حيث أرجع (أحد) إلى أصلها وهو (وحد) بالواو .

يُنظرُ هذا البيتُ في : الخصائص ٢٦٢/٣، والأزهية ٢٨٥، وأمالى ابن الشجري ٦١٤/٢، وشرح المفصل ١٦/٦، والمُلخَص ٤١٩، واللّسان (وحد) ٤٥٠/٣،

(فهر) ٢٣٧/٥، والخزانة ١٨٧/٣، والديوان ١٧ .

(٥) ولا تُثنى؛ لأن معناها يدل على الكثرة، فاستغني به عن التثنية والجمع .

يُنظر : شرح المفصل ١٧/٦ .

وقوله: (كلّ أحدٍ في الدّار) هي التي تُستعمل^(١) في العدد دون^(٢) التّفي؛ [وأما قول الشاعر:]^(٣)
 حتّى ظهّرتَ فما تخفّي على أحدٍ إلاّ على أحدٍ لا يعرفُ القمرًا^(٤)
 فالأوّل : همزته أصليّة .

والثّاني : همزته مبدلة، كأنّه قال : إلاّ على واحد .

والهمزة في (إحدى) منقلبة عن واو مكسورة، [و]^(٥) وزئها (فعلّي)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنهَا لِأَحَدَى الْكُبْرَى﴾^(٦).

وأما (اثنا عشر) فمعرب؛ لأنّ فيه حرف الإعراب، و (عشر) فيه

(١) في أ : يستعمل .

(٢) في ب : لا في التّفي .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) هذا بيتٌ من البسيط، وهو لذي الرّمة .

والشّاهدُ فيه قد صرّح به الشّارح .

يُنظر هذا البيتُ في : الأصول ٨٥، وشرح المفصل ١٢١/١، وشرح التّسهيل

٤٠٤/٢، واللّسان (هر) ٨١/٤، ٨٢، والمساعد ٨٤/٢، والهمع ٣١٣/٥،

والذّيوان ١١٦٣/٢ .

(٥) العاطف ساقطٌ من أ .

(٦) سورة المدثر، الآية : ٣٥ .

(٧) في أ : اثني .

و (اثنا عشر) : معربان صدرًا، مبنيان عجزًا؛ هذا مذهب الجمهور .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية ١٦٧١/٣، وابن الناظم ٧٣٢، ٧٣٣،

والارتشاف ٣٦٦/١ .

واقعة موقع التّون من (اثنين)، ولم يقل أحدٌ أنّه مبنيّ إلاّ ابن درستويّه^(١) فإنّه كان يجعله هو وأخواته مبنيّاً إلى تسعة عشر^(٢).

وتقول في المؤنث : (اثنتا عشرة جارية) فتجمع^(٣) بين علامتي تأنيثٍ بلفظٍ واحد؛ لأنّ إحدى الكلمتين مبنيّة، والأخرى معربة فتباينا .
ومن (ثلاثة عشر) إلى (تسعة عشر) فالاسم جارٍ على قياس^(٤) ما دون / العشرة من ثبات التّاء مع المذكّر، وحذفها مع المؤنث؛ وليس كذلك الاسم الثاني لحدوث التّركيب؛ فتقول: (جاءني ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة) فـ (الرّجل) منصوبٌ على التّمييز، والأصلُ فيه : أحد عشر من الرّجال .

وكذلك : (أحد وعشرون درهماً)؛ لأنّ ما قبله قد ثبت أنّه يفسّر بالجمع لا بالواحد، فكان هذا مثله .

(١) هو : أبو محمّد عبد الله بن جعفر بن درستويّه بن المرزبان، الفارسيّ، النّحويّ : أخذ عن المرزبان، والدّارقطنيّ، وابن قُتيبة؛ وكان شديد الانتصار لمذهب البصريّين؛ من مصنّفاته: الإرشاد في النّحو، وشرح الفصيح، وغريب الحديث؛ توفي سنة (٣٤٧هـ) .
يُنظر : طبقات النّحويّين ١١٦، وإنباه الرّواة ١١٣/٢، وإشارة التّعيين ١٦٢، وبُغية الوُعاة ٣٦/٢ .

(٢) وذهب إليه ابن كيسان أيضاً .

يُنظر : الارتشاف ٣٦٦/١، وتوضيح المقاصد ٣١٢/٤، والمساعد ٨٠/٢، والتّصريح ٢٧٣/٢، والهمع ٣١١/٥ .

(٣) في أ : فيجمع .

(٤) في ب : القياس .

ووجوب نصبه لكون^(١) التنوين متضمناً لعدد؛ والعامل في نصبه ما تضمنه معنى العدد من الإبهام المقتضي له، ووجوب تنكيه لكونه^(٢) فضلة كالحال. وأما (العشرون) وما بعده من العقود فإنّ المذكّر والمؤنث فيه بلفظ واحد؛ وذلك لأنّ^(٣) عشرين ليس يجمع لعشرة^(٤)؛ ودليل ذلك: فتح العين من عشرة، وكسرها من عشرين، والاعتماد على التمييز في الفرق بين المذكّر والمؤنث، وكسر عين عشرين لخروجه عن الجمع السالم؛ أو لأنّ العين في مقابلة الهمزة من اثنين ثاني الواحد؛ فكسرت العين لذلك، واستمرّ الحكم إلى التسعين .

وإذا عرّفت هذا النوع أدخلت الألف واللام عليهما؛ فتقول: (رأيت الثلاثة والعشرين رجلاً، والتسع^(٥) والتسعين امرأة)^(٦).

(١) في كلتا النسختين: كون، وما أثبتته هو الأولى.

(٢) في كلتا النسختين: كون، وما أثبتته هو الأولى.

(٣) في أ: لآته .

(٤) في أ: كعشرة .

(٥) في كلتا النسختين: والتسعة، وهو خطأ .

(٦) وفي تعريف المركّب ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن تدخل الألف واللام على الاسم الأوّل منهما؛ فتقول : (عندي الأحد عشر درهماً، والثلاثة عشر غلاماً)؛ وهو مذهب أكثر البصريين .
والثاني: أن تعرّف الاسمين الأوّلين، نحو : (عندي الأحد عشر درهماً)؛ وهو مذهب الكوفيين، والأخفش من البصريين .

والثالث : أن تعرّف الاسمين معاً والمميّز، نحو: (الأحد عشر الدرهم)؛ وهو مذهب بعض الكوفيين، واختيار جماعة من الكتاب .

[١٤١ / ب] / وأما (مائة) فاسم مؤنث يُستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث كما استعملت العشرون؛ لأنّ (المائة) أخذت شبهاً من الآحاد من حيث كانت عشرة عشرات، كما أنّ العشرة عشرة آحاد .
 وشبهاً من العقود من^(١) حيث^(٢) كانت اسماً لهذا الجمع يشمل المذكر والمؤنث؛ فلذلك خالفت الآحاد والعقود .
 فكلّ عدد مضاف إلى نفس المائة، والمائة مؤنثة؛ فتقول^(٣): (عندي ثلاثمائة ثوب، وخمسمائة ناقة) .

وإن أردت تعريف هذا النوع أدخلت الألف واللام على المضاف إليه؛ فتقول: (ما فعلت مائة الدراهم) .
 وعكس حكمها (الألف) مذكّرة؛ [و]^(٤) لذلك كان كلّ عدد يُضاف^(٥) إليه بإثبات الهاء؛ فتقول^(٦): (عندي ثلاثة آلاف امرأة، وثلاثة آلاف^(٧) رجل)، وكذلك الحكم إلى تسعمائة، وفي الألف إلى عشرة الآف،

= تُنظرُ هذه المسألة في : الإنصاف، المسألة الثالثة والأربعون، ٣١٢/١، والتبيين، المسألة السادسة والسبعون، ٤٣٤، وشرح المفصل ٣٣/٦، وشرح ألفية ابن معطٍ ١١٠٩/٢، والأشعري ١٨٧/١ .

(١) (من) ساقطة من أ .

(٢) (حيث) ساقطة من ب .

(٣) في أ : فيقول .

(٤) العاطف ساقط من ب .

(٥) في ب : مضاف .

(٦) في ب : تقول .

(٧) في ب : ألف .

وهذا نهاية الأعداد، وما بعده يتكرر^(١) على الأصول المتقدمة بالغاً ما بلغت، إلا أنّ (الألف) يكون مضافاً إلى ما بينته من أنواعه؛ فتقول: (عندي أحد عشر ألف رجل) فـ(ألف) منصوبٌ على التّمييز، وهو مضافٌ للتّبيين^(٢)، وكذلك: (عشرون ألف رجل) و (ألف ألف رجل).
ومن تعريف / العدد: أنّه كلّ إضافة قصّرت أو طالت فإنّك تعرّف الاسم الآخر فيسري تعريفه إلى الاسم الأوّل؛ تقول: (ما فعّلت [مائة]^(٣) ألف^(٤) الدرهم^(٥)) فعلى هذا فقسّ .

[١٤٢ / أ]

وَقَدْ تَنَاهَى الْقَوْلُ فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى اخْتِصَارٍ وَعَلَى اسْتِيفَاءِ
يُشير بهذا البيت إلى تناهي كلامه فيما قصده من تعريف ما يلزم المتكلم من مراعاة لفظه وإصلاحه بما أصله مشايخُ هذا العلم من تتبّع أوضاع ما نطقت به العرب واستعملته في تفرّيع مفردات الكلم وجُمَل الكلام وأحكام ثراء الكلمات .

وأكتفى بذكر الأسماء؛ لاندراج الأفعال تحتها؛ لامتناع وجود فعلٍ إلاّ مع اسم ظاهرٍ أو مُضمّرٍ، أي: إنّهُ قد شرح ذلك فقال بعده مُشيراً إلى الفعل:

(١) في ب : مكرّر .

(٢) في أ : التّبيين .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) في أ : الألف .

(٥) في كلتا النسختين : درهم، والصواب ما هو مثبت .

وَحُقُّ أَنْ^(١) تَشْرَحَ^(٢)

وقال: (على اختصار) بمقتضى عدد آياته^(٣)؛ وذلك لِمَا أُودِعَهَا بأبوابها مِنَ المعاني .

و(على استيفائه) لِمَا ذكره، لا لِمَا لم يذكره بهذا المختصر من التصريف، والحكاية، والوقف، والإمالة، والإدغام .

(١) في أ: يشرح .

(٢) تكملة هذا التّظّم كما سيذكره الشّارح في أوّل باب نواصب الفعل:

(٣) في ب: اثباته، وهو تصحيف .

بَابُ نَوَاصِبِ الْفِعْلِ

[١٤٢ / ب]

/ وَحَقٌّ أَنْ نَشْرَحَ^(١) شَرْحًا يُفْهَمُ مَا يَنْصَبُ الْفِعْلَ وَمَا قَدْ يَجْزُمُ
 فَيَنْصَبُ الْفِعْلَ السَّلِيمَ : أَنْ وَ لَنْ
 وَ اللَّامُ حِينَ تَبْتَدِي بِالْكَسْرِ
 وَالْفَاءُ إِنْ جَاءَتْ جَوَابَ النَّهْيِ
 وَفِي جَوَابِ لَيْتَ لِي وَ هَلْ فَتَى
 وَالْوَاوُ إِنْ جَاءَتْ بِمَعْنَى^(٤) الْجَمْعِ
 وَيُنْصَبُ الْفِعْلُ بِـ (أَوْ) وَ (حَتَّى)
 تَقُولُ : أَبْغَى يَا فَتَى أَنْ تَذْهَبَا
 وَجِئْتُ كَيْ تُؤَلِّينِي الْكِرَامَةَ
 وَاقْتَبَسَ الْعِلْمَ لَكَيْ مَا تُكْرِمَا
 وَ كَيْ وَ كَيْمَا ثُمَّ كَيْلًا وَ إِذَنْ^(٢)
 وَهِيَ إِذَا فَكَّرْتَ لِأَمْ الْجَرِّ^(٣)
 وَالْأَمْرَ وَالْعَرْضَ مَعًا وَالتَّفْهِي
 وَأَيْنَ مَعْذَاكَ وَأَنْكِي وَمَتَى
 فِي طَلَبِ الْمَأْمُورِ أَوْ فِي الْمَنْعِ
 وَكُلُّ ذَا أَوْدَعَ كُتِبَ شَتَّى
 وَلَنْ أَزَالَ قَائِمًا أَوْ تَرَكَبَا
 وَسَرْتُ حَتَّى أَذْخَلَ الْيَمَامَةَ
 وَعَاصَ أَسْبَابَ الْهَوَى لِتَسْلَمَا

(١) في أ : يشرح .

(٢) وردَ عجزُ هذا البيت في متن الملحة ٤٨ ، و شرح الملحة ٣٣٦ كالتالي :

..... وَ كَيْ وَ إِنْ شِئْتَ لِكَيْلًا وَ إِذَنْ

(٣) وردَ عجزُ هذا البيت في متن الملحة ٤٨ ، و شرح الملحة ٣٣٦ كالتالي :

..... كَمِثْلِ مَا تُكْسِرُ لِأَمْ الْجَرِّ

(٤) في أ : جواب .

وَلَا تُمَارِجَ أَهْلًا فَتَعَبًا وَمَا عَلَيْكَ عَتْبُهُ فَتَعْتَبًا
 / وَهَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فَأَقْصِدَهُ وَلَيْتَ لِي كَنْزُ الْغِنَى فَأَرْفِدَهُ
 وَرُزٌّ لَتَلْتَدَّ^(١) بِأَصْنَافِ الْقِرَى وَلَا تُحَاضِرِ^(٢) فَتْسِيءَ^(٣) الْمَحْضَرَا
 وَمَنْ يَقُلْ : إِنِّي سَأَغْشَى حَرَمَكَ فَقُلْ لَهُ : إِنِّي إِذْنٌ أَحْتَرَمَكَ
 وَقُلْ لَهُ فِي الْعَرَضِ : يَا هَذَا أَلَا تَنْزِلُ عِنْدِي فَتُصِيبُ مَا كَلَا^(٤)
 فَهَذِهِ نَوَاصِبُ الْأَفْعَالِ مَثَلُهَا فَآخِذْ عَلَيَّ تَمَثَالِي^(٥)
 الفعل المضارع يرتفع لتجريده^(٦) من^(٧) النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، وَحُلُولِهِ
 محلَّ الاسم^(٨).

(١) في ب : فتلذذ، وفي متن الملح ٥٠ : فتلتذذ .

(٢) في شرح الملح ٣٣٩ : وَلَا تُحَاصِمِ .

(٣) في متن الملح ٥٠، وشرح الملح ٣٣٩ : وَتْسِيءَ .

(٤) في ب : المكلا .

(٥) في أ : مثالي .

(٦) في ب : بتجريده .

(٧) في أ : عن .

(٨) اختلف النُّحَاةُ فِي الرَّافِعِ لِلْمُضَارِعِ عَلَى عِدَّةِ أَقْوَالٍ، أَوْصَلَهَا أَبُو حَيَّانَ إِلَى سَبْعَةِ أَقْوَالٍ؛ وَهِيَ :

١- أَنَّهُ ارْتَفَعَ بِالتَّعْرِيِّ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مُطْلَقًا؛ وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ .

٢- أَنَّهُ ارْتَفَعَ بِالتَّجَرُّدِ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ، وَالْكَوْفِيِّينَ .

فإن كان فعل الزّمان الحاضر وهو الحال كان مرفوعاً أبداً، ولم يدخل عليه عوامل التّصّب، ولا عوامل الجزم^(١)؛ لأنّ عوامل^(٢) التّصّب تدلّ على استقبال الزّمان، وفي عوامل الجزم^(٣) ما ينقل معنى المضارع إلى الماضي؛ نحو: (لم) و(لمّا)، وفيه ما يدلّ على وقوعه في المستقبل،

٣- أنّه ارتفع بالإهمال؛ وهو قول الأعلّم الشّنتمريّ .

٤- أنّه ارتفع بوقوعه موقع الاسم؛ وهو مذهب جمهور البصريّين .

٥- أنّه ارتفع بنفس المضارعة؛ وهو مذهب ثعلب .

٦- أنّه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب؛ لأنّ الرّفْع نوعٌ من الإعراب .

٧- أنّه ارتفع بحروف المضارعة؛ وهو مذهب الكسائيّ .

ثم قال أبو حيان بعد ذكر هذه المذاهب : «والكلام على هذه المذاهب بالاحتجاج لها والإبطال يستدعي ضياع الزّمان فيما ليس فيه كبير جدوى؛ لأنّ الخلاف في ذلك لا ينشأ عنه حكم نطقيّ، والخلاف إذا لم ينشأ عنه حكم نطقيّ ينبغي ألاّ يتشاغل به» . التذليل والتّكميل جـ ٨ / ق ١١٠ / أ .

والشّارح - رحمه الله - في هذه المسألة دمج بين مذهب الكوفيّين ومذهب جمهور البصريّين، كما هو واضح .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ٩/٣، ومعاني القرآن للفراء ٥٣/١، والمقتضب ٥/٢، ٨٠/٤، والنكت ٦٩٦/١، والإنصاف، المسألة الرابعة والسبعون، ٥٥٠/٢، وأسرار العربية ٢٨، وشرح المفصل ١٢/٧، وشرح الرضويّ ٢٣١/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٥١٩/٣، وابن الناظم ٦٦٤، والتذليل والتّكميل جـ ٨ / ق ١٠٩ / ب، وتوضيح المقاصد ١٧٢/٤، والتّصريح ٢٢٩/٢، والهمع ٢٧٣/٢، والأشموقيّ ٢٧٧/٣ .

(١) في أ : الجرّ، وهو تحريف .

(٢) في ب : العوامل .

(٣) في أ : الجرّ، وهو تحريف .

[١٤٣ / ب] فنافت^(١) معانيها معنى الموضوع للزمان / الحاضر^(٢).

وجُملة الحروف التي تنصب تسعة^(٣)؛ وهي التي تقدّم ذكرها .

فمنها: [ما]^(٤) ينصب بنفسه؛ وهي: (أن) و(لَنْ) و(كَيْ) و(إِذَنْ) .

ومنها : ما ينصب بإضمار حرف بعده مقدّر؛ وهي : (حتّى)

و(الفاء) و (الواو) و (لام تأكيد التّفي)^(٥) .

ومنها: ما ينصب بنفسه تارةً، وبإضمار حرف تارةً؛ وهي: (لام

الإيجاب) .

وأصلُ هذه الحروف: (أن)؛ لأنّها تنصب ظاهرة ومقدّرة، ويتّسع

فيها ما لا يتّسع في غيرها .

واختصّت بعمل النّصب دون غيره؛ لأنّها أشبهت (أن) لفظاً

وتقديرًا^(٦)؛ فاللفظ كونها على بعض حروفها، والمعنى وقوعها وما عملت

فيه موقع المصدر .

(١) في ب : فقامت، وهو تحريف .

(٢) فلهذا لم تدخل عليه عوامل النّصب، ولا عوامل الجزم .

(٣) بل عشرة؛ لكن هذا سهوٌ من الشّارح؛ لأنّ النّظم يحتوي على عشرة حروف،

وكذلك شرح الشّارح بعد ذلك يدلّ على ذلك؛ وقد أسقط من العدّ (أو) - كما

سيّضح بعد ذلك من تفصيله لهذه الحروف - .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٥) وتسمّى (لام الجُهود)؛ وسيفصّل الحديث عنها بعد ذلك .

وقد أسقط الشّارح - سهواً منه - من هذا الموضوع (أو)، وعندما تعرّض لتفصيل هذا

الموضع فصّل القول فيها .

(٦) يُنظر : اللّمع ١٨٦ - حاشية عن الثّمانينيّ -، وشرح المفصّل ١٥/٧ .

والشَّبهُ بينها وبين أخواتها : أن كلَّ واحد من أخواتها تنقل الفعل نقلين كما تنقله؛ فـ (لن) تنقل الفعل إلى الاستقبال بعد أن كان حالاً، وإلى التَّفي بعد أن كان موجباً .

و (إذن) تنقل الفعل إلى الجواب والجزاء بعد أن لم يكن كذلك، وإلى الاستقبال أيضاً .

و (كي) تنقله إلى العلة مع الاستقبال أيضاً؛ ولذلك^(١) عملت .

والفعل الواقع قبل (أن) لا يخلو [من]^(٢) أن يكون فعلاً غير متيقن، كالخوف، والطَّمع، والرَّجاء، والأمل، والتَّمني؛ فتكون (أن) النَّاصبة للفعل، كقولك : (أريد أن تحفظ) / و (أرجو أن تعلم) و (أخشى أن تندم) و (أرجو ألا تسأم)، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَتِيمًا حَدُودَ اللَّهِ ﴾^(٣) .

وإن كان الفعل الذي قبلها فعلاً ثابتاً متيقناً^(٤)، كالعلم، والرؤية، والإنباء، والوجدان، كانت المخففة من الثَّقيلة، وكان الفعل المستقبل بعدها مرفوعاً؛ وذلك كقولك : [قد]^(٥) علمت ألا تخرجُ، و (ما علمت ألا يركبُ زيد)، و (ستعلم^(٦) ألا يتحدث بكر)، وكقوله

(١) في أ : فذلك .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) من الآية : ٢٢٩ من سورة البقرة .

(٤) في أ : منفيّاً، وهو تحريف .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) في ب : ستتعلم، وهو تحريف .

تعالى: ﴿لَلَّائِلَ يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾^(١) فأثبت التّون، وكقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ﴾^(٢).

[وإن]^(٣) كان الفعل الذي قبلها فيه طرفٌ مِّن الشكِّ، وطرفٌ من العلم كنتَ محيّرًا إن شئتَ جعلتها النَّاصبة [للفعل]^(٤)، وإن شئتَ جعلتها المخفّفة من الثّقيلة، ورفعت الفعل بعدها، كقولك: (ما أظنّ ألا يخرج زيد) و (أحسبُ ألا تكون فتنة)، قال تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا يَكُونُ فِتْنَةً﴾^(٥)، وهي قراءة أبي عمرو^(٦)، وحمزة^(٧)، والكسائي، ويعقوب^(٨)

(١) من الآية : ٢٩ من سورة الحديد .

(٢) من الآية : ٢٠ من سورة المزمل .

(٣) في كلتا النسختين: فإن، وما أثبتته هو الأولى.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٥) من الآية : ٧١ من سورة المائدة .

(٦) هو : زبّان بن العلاء بن عمّار المازنيّ التّحويّ المقرئ : اختلف في اسمه واسم والده اختلافًا كثيرًا، وهو مشهورٌ بكُنيتِه؛ وهو إمامُ أهل البصرة في التّحو، واللّغة، وأحدُ القُرّاء السّبعة؛ أخذ القراءة عن أهل الحجاز، وأهل البصرة، وأخذ التّحو عن نصر بن عاصم اللّيثي؛ وأخذ عنه أبو عُبيدة، والأصمعيّ، وغيرهما؛ توفي سنة (١٥٤هـ).

يُنظر : أخبار التّحويّين البصريّين ٤٦، وطبقات التّحويّين واللّغويّين ٣٥، وإنباه الرّواة ٤/١٣١، ومعرفة القُرّاء الكبار ١/١٠٠، وغاية التّهاية ١/٢٨٨ .

(٧) هو : أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفيّ، المعروف بالزّيّات : مولى بني تميم، أحدُ القُرّاء السّبعة؛ أخذ القراءة عَرَضًا عن سليمان الأعمش، وغيره؛ وأخذ عنه الكسائيّ؛ توفي سنة (١٥٦هـ) .

يُنظر : معرفة القُرّاء ١/١١١، وغاية التّهاية ١/٢٦١ .

(٨) هو : أبو محمّد يعقوب بن إسحاق الحضرميّ : أحدُ القُرّاء العشرة، وإمامُ أهل

بالرّفْع^(١)؛ وقراءة الباقي^(٢) بالنّصب؛ لأنّ المشدّدة معناها التّأكيد،
والمخفّفة منها بمزلتها في العمل فجعلت كذلك مع أفعال العلم؛ وليس
كذلك النّاصبة؛ لأنّها تنقل الفعل من حالٍ إلى حالٍ، ولا يجوز أن يتقدّم^(٣)
معمولها / عليها .

[١٤٤ / ب]

وأما (لن) فهي عند سيويوه^(٤) مفردة، وعند الخليل^(٥) مركّبة؛ وأصلها
عنده: (لا أن)^(٦) فحذفت الهمزة تخفيفاً والتقى ساكنان؛ وهما: الألف والتون؛
فحذفت الألف لذلك، وبقي (لن)^(٧)؛ والصّحيح ما ذهب إليه سيويوه.

= البصرة، ومُقرِّبها؛ روى عن حمزة، والكسائي؛ وأخذ عنه أبو حاتم السّجستاني؛
توفي سنة (٢٠٥ هـ) .

يُنظر: طبقات التّحويين واللّغويين ٥٤، ومعرفة القراء ١٥٧/١، وغاية النّهاية ٣٨٦/٢ .

(١) وكذلك قرأ بها خلف العاشر .

وحجّة من رفع أنّه جعل (حسب) بمعنى العلم واليقين .

وحجّة من نصب أنّه أجرى (حسب) على بابهِ من الشكّ .

قاله مكّي في الكشف ٤١٦/١ .

وُسنظرُ هذه القراءة في: السّبعة ٢٤٧، والمبسوط ١٨٧، وحجّة القراءات ٢٣٣،

والكشف ٤١٦/١، والتّيسير ٨٣ .

(٢) الباقيون هم: ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر، وأبو جعفر .

يُنظر: المصادر السّابقة .

(٣) في ب: تتقدّم .

(٤) الكتاب ٥/٣ .

(٥) كتاب العين ٣٥٠/٨، والكتاب ٥/٣ .

(٦) في كلتا النسختين: لأن، والصّواب ما هو مثبّت .

(٧) هناك قولٌ ثالث في المسألة ذهب إليه الفراء؛ وهو: أنّها (لا) التّافية أبدل من ألفها نون . =

وهي لفظة نفي وُضِعَتْ لجواب الفعل المقترن^(١) بأحد حرفي التنفيس؛ وهما: السّين و سوف، فـ(لن يخرج زيد) جوابٌ مَنْ قال: سوف يخرج، أو سيخرج .

وتختصّ (لن) دون أحواتها بأن يتقدّم^(٢) عليها مفعول الفعل الذي نصبته^(٣)، كقولك: [(زيداً)]^(٤) لن أضرب) وأجمعوا على ذلك، وعلى أنّ معناها نفي الفعل المستقبل.

وأما (إِذَنْ) فهي مفردة عند سيبويه^(٥)، ومركبة عند الخليل^(٦) من (إذ) و (أَنَّ)^(٧).

= يُنظر : المفصل ٤٠٧، وشرح المفصل ١٦/٧، ١١٢/٨، وشرح الرضيّ ٢٣٥/٢، والجنى الدّاني ٢٧٢، وتوضيح المقاصد ١٧٤/٤، والمغني ٣٧٣ .

(١) في أ : والمقترن .

(٢) في ب : تقدّم .

(٣) في ب : تنصبه .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) وهو مذهب الجمهور .

يُنظر : الكتاب ١٢/٣، والارتشاف ٣٩٥/٢، والجنى الدّاني ٣٦٣، وتوضيح المقاصد ١٩٠/٤، والمغني ٣٠، والتّصريح ٢٣٤/٢، والأشمونيّ ٢٩٠/٣ .

(٦) يُنظر : المصادر السّابقة .

(٧) في أ : إذا أن .

وذهب قومٌ إلى أنّها ظرف؛ وأصلها (إذ) الظرفيّة لحقها التّونين عوّضاً من الجملة المضاف إليها، ونقلت إلى الجزائيّة .

ولها ثلاثة مواضع :

موضع تعمل فيه لا غير؛ وذلك إذا كانت مبتدأة^(١) جواباً، ولم يعتمد ما بعدها على ما قبلها، ويكون الفعل مستقبلاً؛ مثاله : أن يقول لك قائل : (أنا أزورك^(٢) اليوم) فتقول : إذن أكرمك؛ ووجب عملها بهذه الشرائط؛ لأن كونها أولاً يلحقها^(٣) بالعوامل التي من شأنها التّقدّم على المعمول .
وكون ما بعدها [غير]^(٤) معتمد على ما قبلها، يخرجها من أن تكون حشواً، ويكون^(٥) الفعل بعدها مرفوعاً، وتكون / ملغاة .

[١/١٤٥]

وهذا الموضع الثاني: وذلك أن يكون الفعل حالاً، كقول قائل: (أنا أحدثك بكذا وكذا)^(٦) فتقول [له]^(٧): إذن أظنك صادقاً، وكذلك إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها بكونه^(٨) خير مبتدأ^(٩)، أو جواباً لشرط، أو جواباً لقسم لم تعمل، تقول: (أنا إذن أقوم) و(إن

= يُنظر : شرح الرّضويّ ٢/٢٣٥، والارتشاف ٢/٣٩٥، وتوضيح المقاصد ٤/١٩٠، والأشمونيّ ٣/٢٩٠ .

- (١) في ب : مبتدأ، أي : أن تكون في ابتداء الكلام .
- (٢) في أ : أزرك، وهو خطأ .
- (٣) في أ : تلحقها .
- (٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ .
- (٥) في أ : أو كون .
- (٦) في أ : وكذي .
- (٧) ما بين المعقوفين ساقط من أ .
- (٨) في كلتا النسختين: بكونها، وما أثبتته هو الأولى .
- (٩) في أ : بكونها خير المبتدأ، وجواباً لشرط، وجواباً لقسم .

تقم إذن أقم، (والله إذن أقم)^(١)، وأما قول الشاعر :

ارْدُدْ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بِرَوْضَتِنَا إِذْنُ يُرَدُّ^(٢) وَفَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ^(٣)

فالواجب رفعه، ولكنّه [نزله]^(٤) مترلة من خالف الأمر، وقال:

لا أردّه، فقال : إذن يُرَدُّ^(٥).

وأما قول الآخر :

لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنْني إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أُطِيرًا^(٦)

(١) في ب : أقوم .

(٢) في ب : ترده قيد .

(٣) هذا البيت من البسيط، وهو لعبد الله بن عَمَّة الضبيّ .

والشاهد فيه : (إذن يُرَدُّ) حيث نصب ما بعد (إذن)؛ لأنها مصدرية في الجواب؛ كأنه

قال : لا أردّه، فقال في الجواب : إذن يرَدُّ .

وأجاز الأعلّم رفع (يرَدُّ) على إلغائها، وتقدير الفعل واقعاً للحال، والشّارح

ذكر كلا الوجهين في الإعراب .

يُنظر هذا البيت في : المفضليّات ٣٨٣، والكتاب ١٤/٣، والأصمعيّات ٢٢٨،

والمقتضب ١٠/٢، والأصول ١٤٨/٢، والصّاحبيّ ١٩٨، وشرح المفصل ١٦/٧،

وشرح الرّضيّ ٢٣٨/٢، ورفص المباني ١٥٢، والخزّانة ٤٦٢/٨ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) في ب : ترده .

(٦) هذان بيتان من الرّجز المشطور، ولم أقف على قائلهما .

و (الشّطير) : الغريب .

والشّاهدُ فيهما : (إذن أهلك أو أطيرًا) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو =

يجرون (إذن) مُجْرَى (لن) وهو الصّحيح؛ ويقدّرون محذوفاً^(١)، كأنّه قال: إنّي أهلك إذن أهلك أو أطيراً .

والموضع الذي^(٢) تعمل فيه وتلغى؛ هو^(٣) إذا تقدّمها (فاء) أو (واو) من حروف العطف، كمن يقول: زيد^(٤) يقوم، فتقول: فإذا أخرجُ،

= (أهلك) بعد إذن، مع أنّ إذن ليست مصدرّة، بل هي مسبوقه بقوله : (إنّي)؛ وقد جرى جماعة على أنّ ذلك ضرورة من ضرورات الشعر، وذلك بناءً على أنّ إذن وما بعدها جملة في محلّ رفع خير إنّ، وخرّجه جماعة على ما ذكره الشّارح؛ وهو : أنّ خير إنّ محذوف، و إذن واقعة في صدر جملة مستأنفة، أو أجرى إذن مجرى لن فلم يلغها؛ لأنّهما جميعاً من نواصب الأفعال المستقبلة؛ وأنشد الفراء ذلك عن العرب، وقال : الرفع جائز، وذلك إذا تقدّمتها إنّ . معاني القرآن ٣٣٨/٢، ٢٧٤/١ .

يُنظر هذان البيتان في : معاني الحروف للرّمانيّ ١١٦، والإنصاف ١٧٧/١، وشرح المفصل ١٧/٧، والمقرّب ٢٦١/١، وشرح الكافية الشّافية ١٥٣٧/٣، وابن النّاطم ٦٧٠، ووصف المباني ١٥٤، والجنى الدّاني ٣٦٢، والمغني ٣١، والمقاصد التّحويّة ٣٨٣/٤، والخزانة ٤٥٦/٨ .

(١) أي : يقدّرون خير إنّ محذوفاً، وابتدأ إذن بعد تمام الأوّل بخبره، وساغ حذف الخبر لدلالة ما بعده عليه؛ كأنّه قال : لا تركني فيهم غريباً بعيداً، إنّي أذلّ إذن أهلك أو أطيراً .

يُنظر : شرح المفصل ١٧/٧ .

(٢) في ب : التي .

(٣) في كلتا التّسختين : فهو . والكلام يستقيم بدون هذه الفاء .

(٤) في أ : أزيد .

[وإِذْنٌ أَخْرَجَ] ^(١)؛ فمن رفع كان عاطفًا لها على الجملة الصغرى .

ومَن نصب كان عاطفًا على الجملة الكبرى؛ وبه ^(١)قرأ القراء

[١٤٥/ب] السبعة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا / لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ﴾ ^(٢).

وفي بعض المصاحف: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُوا﴾ ^(٤) والأكثر الرّفع ^(٥)، كقوله

تعالى: ﴿فَإِذَا لَا يُؤْمِنُونَ النَّاسَ قَلِيلًا﴾ ^(٦).

و(إِذْنٌ) عند سيبويه في عوامل الأفعال بمترلة (ظننت) في عوامل

الأسماء؛ ولذلك ^(٧) تقع أولًا، ووسطًا، وآخرًا؛ إلا أنها إذا وقعت آخرًا

بطل عملها لا غير ^(٨).

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) أي : بإلغاء عملها .

(٣) من الآية : ٧٦ من سورة الإسراء .

(٤) ينظر: الكتاب ١٣/٣ . وهذه قراءة أبي بن كعب .

ينظر : مختصر شواذّ القراءات ٧٧، والكشاف ٣٧١/٢، والبحر المحيط ٩٢/٧،

والدرّ المصون ٣٩٤/٧ .

(٥) أي : الإلغاء .

(٦) من الآية : ٥٣ من سورة النساء .

(٧) في أ : وكذلك .

(٨) أفعال الشكّ واليقين إذا تأخرت أو توسّطت يجوز أن تعمل، و (إِذْنٌ) إذا

توسّطت بين كلامين أحدهما محتاج إلى الآخر لم يَجْزُ أن تعمل؛ لأنّها حرف،

والحروف أضعف في العمل من الأفعال .

وأما (كي) ^(١) فتكون في موضع ناصبة بنفسها، وفي موضع ناصبة بغيرها. فإذا دخلت عليها لام الجرّ، كقوله ^(٢) تعالى: ﴿لِكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ ^(٣) كان النصب بها بنفسها ^(٤)، ولم تكن ^(٥) حرف جرّ؛ لأنّ حرف الجرّ ^(٦) لا يدخل على مثله غالباً؛ فإذا قلت: (جئتُ لكي أكرمك) فالتقدير: لأنّ أكرمك ^(٧).

وإظهار اللام بعدها تنبيهٌ على أن النصب بـ (أن) مضمرة؛ فالموضع الذي تنصب فيه بإضمار (أن) هو الموضع الذي تكون فيه كاللام، كقولك:

= يُنظر: الكتاب ١٣/٣، وشرح المفصل ١٧/٧.

(١) في (كي) ثلاثة مذاهب:

١- أنها حرف جرّ دائماً؛ وهو مذهب الأخفش.

٢- أنها ناصبة للفعل دائماً؛ وهو مذهب الكوفيّين.

٣- أنها حرف جرّ تارة، وناصبة للفعل تارة؛ وهو مذهب البصريّين.

يُنظر: معاني الحروف للرّمانيّ ١٠٠، والإنصاف، المسألة الثامنة والسبعون، ٥٧٠/٢،

وشرح الرّضويّ ٢/٢٣٩، والجنّي الدانيّ ٢٦٤، والمغني ٢٤٢، وشرح الفريد ٢٢١،

والأشمونيّ ٣/٢٨٠.

(٢) في ب: نحو قوله.

(٣) من الآية: ٢٣ من سورة الحديد.

(٤) في ب: نفسها.

(٥) في أ: لم يكن.

(٦) في أ: حروف.

(٧) الأوّلَى أن يُقال: فالتقدير: لإِكْرَامِكْ؛ لكنّ الشارح أراد أن يبيّن أنّ (كي) مصدرية

مثل (أن)؛ وهذا يُفهم منه أنّها تؤوّل مع الفعل بالمصدر.

(جئتُ كَيُّ أكلَمَك) ^(١)؛ فهي هنا ^(٢) بمثالة لام الجرّ، كأنك قلت: (جئتُ لأكلَمَك)؛ فإن جئتَ باللام كان النَّصب بإضمار (أن) لا باللام؛ لأنّها حرف جرّ .

فهي حرف وضع لمعنى ^(٣) العلة ^(٤) والعرض لوقوع ذلك الفعل؛ ففيها شبه من المفعول له .

ويجوز إدخال (ما) و (لا) عليها مع (اللّام) وبغير اللّام؛ تقول: زُرْتُكَ لِتُكْرِمَنِي، و [كيما] ^(٥)، و لكيما / تُكْرِمَنِي، و جئتُك كيلاً تغضب، و لكيلاً تغضب؛ فهذه الأربعة أصولٌ ناصبة بأنفسها .

وأما الحروف النّاصبة غيرها فيجوز فيما بعدها وجهان؛ الرّفْع والنّصب على تقديرين مختلفين ما خلا اللّام في التّفني؛ فإن ^(٦) الفعل لا يكون بعدها إلا منصوباً بالفاء ^(٧)

[١٤٦ / أ]

(١) يجوز الأمران في هذا المثال :

فإن جعلت جارة كانت (أن) مقدّرة بعدها .

وإن جعلت ناصبة كانت اللّام مقدّرة قبلها .

(٢) في ب : ها هنا .

(٣) في كلتا النسختين: بمعنى، وما أثبتته هو الأولى .

(٤) في أ : العلميّة، وهو تحريف .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٦) في أ : بأنّ .

(٧) مذهب البصريّين أنّ النّاصب (أن) مضمرة .

ويرى الكسائيّ والجرميّ أنّ النّاصب هو الفاء نفسها .

إذا^(١) وقعت جواباً لأحد ثمانية أشياء؛ الاستفهام، والأمر، والنهي، والجحد، والعرض، والتّمّي، والتّحضيض، والدّعاء .

وإن كان أحدُ الفعلين سبباً للآخر كان ذلك الفعل^(٢) منصوباً، مثل: (أتقوم فتحدّثنا) بمعنى أيكون قيامك سبباً لحديثنا^(٣)، وتلخيصه الجمع بين قيام وحديث؛ فالفعل^(٤) الذي قبل الفاء بمترلة الشرط، والفعل الذي [دخلت]^(٥) عليه الفاء بمترلة الجزاء؛ إذا قلت: (لا تقم فأغضب عليك) فالمعنى: إن تقم أغضب عليك .

فالتّصّب بعد الفاء المسبوقة بنفي حقيقيّ، نحو: (ما استعثت فتُعات)، وبنفي مؤوّل، نحو: (هل تأتينا^(٦) فتحدّثنا)؛ لأنّ المعنى: ما تأتينا، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾^(٧) .

= ومذهب الكوفيّين أنّ النّاصب الخلاف؛ ويسمّونه الصّرف - أيضاً - أي: إنّها تصرف معنى ما بعدها عن معنى ما قبلها، فينصب بمخالفة الأوّل .
يُنظر: الكتاب ٢٨/٣، وسرّ صناعة الإعراب ٢٧٢/١، والإنصاف، المسألة السادسة والسّبعون، ٥٥٧/٢، وشرح المفصل ٢٦/٧، ٢٧، ووصف المباني ٤٤٣، والارتشاف ٤٠٧/٢، وتوضيح المقاصد ٢٠٨/٤ والجنى الدّاني ٧٤، والأشْمونيّ ٣٠٥/٣ .

(١) في ب: وإذا .

(٢) أي: المسبّب .

(٣) في ب: لحدّثنا، وهو تحريف .

(٤) في ب: والفعل .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهل السياق، من شرح الحريري .

(٦) في أ: قل ما تأتينا، وهو تحريف .

(٧) من الآية: ٣٦ من سورة فاطر .

والاستفهام^(١)، كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾^(٢)،

ومنه^(٣) قول الشاعر :

هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَاتِي فَأَرْجُو أَنْ تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ فِي الْجَسَدِ^(٤)

/ والأمر، نحو: (زُرْنِي فَأَزُورَكَ^(٥))، ومنه قول الراجز^(٦):

يَأْنِاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا^(٧)

[١٤٦ / ب]

(١) في ب : للاستفهام .

(٢) من الآية : ٥٣ من سورة الأعراف .

(٣) في ب : ومثله .

(٤) في ب : والجسد .

وهذا البيت من البسيط، ولم أقف على قائله .

(و) اللَّبَّاتَةُ : الحاجة .

والشاهدُ فيه : (فأرجو) حيث نصب الفعل المضارعَ بِـ (أن) المضمرةُ وجوباً

بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٥، وابن التناظم ٦٧٨، وشرح

قطر التدى ٨٢، والمقاصد التحوية ٤/٣٨٨، والتصريح ٢/٢٣٩، والأشموني

. ٣٠٢/٣

(٥) في أ : فأزرك .

(٦) في ب : الآخر .

(٧) هذا بيتٌ من الرجز، وهو لأبي التجم العجلي .

(و) العنق : ضربٌ من السير . و (سليمان) أراد به : سليمان بن عبد الملك

الخليفة الأموي .

والنهي، كقوله تعالى: ﴿لَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾^(١)، ومنه قول الآخر:

وَلَا تُحَالِفُ ثِقَةً فَتَنَدِمًا^(٢)

والعرض، (أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا)، ومنه قول الشاعر:

يَا ابْنَ [الْكَرَامِ] ^(٣) أَلَا تَدْنُوا ^(٤) قُتْبَصِرَ مَا [قَدْ] ^(٥) حَدَّثُوكَ فَمَا ^(٦) رَأَيْ كَمَنْ سَمِعَا ^(٧)

= والشاهد فيه: (فنستريحاً) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر.

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٣/٣٥، ومعاني القرآن للفراء ٧٩/٢، والمقتضب ١٤/٢، والأصول ١٩١/٢، واللّمع ١٨٨، وشرح المفصل ٢٦/٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٤، وابن الناظم ٦٧٧، والديوان ٨٢.

(١) من الآية: ٨١ من سورة طه.

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور، ولم أقف على قائله.

والشاهد فيه: (فتندما) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب النهي.

ولم أجد من ذكر هذا البيت.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٤) في أ: أَلَا تَنْزِلُ.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٦) في أ: وما، وفي ب: فيما؛ وكلتاها محرّفة، والصواب ما هو مثبت.

(٧) هذا بيت من البسيط، ولم أقف على قائله.

والشاهد فيه: (فتبصر) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب العرض.

والتَّمَنِّي، كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَوْزَرْتُ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(١).

ومنه قولُ الشاعر :

يَا لَيْتَ أُمَّ حُلَيْدٍ وَعَدَدَتْ فَوَفَّتْ وَدَامَ لِي مَعَهَا عُمُرٌ فَفَنصَطِلِحَا^(٢)

والتَّحْضِيض، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقْتُ﴾^(٣).

وحرُوف التَّحْضِيض أربعة؛ وهي : (هَلَا) و^(٤) (أَلَا)

و(لَوْلَا) و(لَوْمًا) .

والدَّعَاء، كقول الشاعر :

رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ^(٥)

= يُنظر هذا البيتُ في : شرح الكافية الشافية ١٥٤٥/٣، وابن الناظم ٦٧٨، وشرح
شذور الذهب ٢٩٠، وابن عقيل ٣٢٣/٢، والمقاصد التَّحْوِيَّة ٣٨٩/٤، والتَّصْرِيح
٢٣٩/٢، والهمع ١٢٣/٤ .

(١) من الآية : ٧٣ من سورة النَّسَاء .

(٢) هذا بيتٌ من البسيط، ولم أقف على قائله .

والشَّاهد فيه : (فنصطلحا) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة
وُجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب التَّمَنِّي .

يُنظرُ هذا البيت في : شرح الكافية الشافية ١٥٤٦/٣، وابن الناظم ٦٧٩، والمقاصد
التَّحْوِيَّة ٣٨٩/٤، والأشْمُونِي ٣٠٣/٣ .

(٣) من الآية : ١٠ من سورة المَنَافِقُونَ .

(٤) في أ : أو .

(٥) هذا بيتٌ من الرَّمَل، ولم أقف على قائله .

والشَّاهد فيه : (فلا أعدل) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة
وُجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب فعل الدَّعَاء .

[١/١٤٧]

/ ولا ينصب^(١) الفعل بعد الفاء غير مسبوقاً بنفي^(٢) أو طلب إلا
لضرورة الشعر؛ كقول الشاعر :

سَأَتْرُكُ مَنزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا^(٣)

ولا يجوز النصب بعد شيء من ذلك إلا بثلاثة شروط :

الأوّل : أن يكون النفي خالصاً من معنى الإثبات .

الثاني : أن [لا]^(٤) يكون الطلب باسم فعل، ولا بلفظ الخبر؛

ولذلك^(٥) وجب رفع ما بعد الفاء^(٦) في نحو : (ما أنت إلا تأتينا فتحدّثنا)

و(ما تزال تأتينا^(٧) فتحدّثنا^(٨))، وكقول الشاعر :

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَعْرَفُ^(٩)

= يُنظر هذا البيت في : شرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٥، وابن التاظم ٦٧٨، وشرح
قطر الندى ٨١، وابن عقيل ٢/٣٢٣، والمقاصد التحوّية ٤/٣٨٨، والجمع ٤/١٢٠،
والأشموقي ٣/٣٠٢ .

(١) في أ : تنصب .

(٢) في كلتا النسختين : مسبوقه بغير نفي، وما أثبتته هو الأولى .

(٣) تقدّم تخريجُ هذا البيت في ص ٧٨٦ .

والشاهدُ فيه هنا : (فأستريحَا) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة
وجوباً بعد فاء السببية غير مسبوقه بنفي أو طلب؛ وهذا ضرورة .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في أ : وكذلك، وهو تحريف .

(٦) في أ : ما، وهو تحريف .

(٧) في أ : وما يزال يأتينا فيحدّثنا .

(٨) الرفع واجبٌ في المثاليين السابقين؛ لانتقاض النفي .

(٩) هذا بيتٌ من الطويل، وهو للفرزدق .

=

و(حسبُك الحديث فينام^(١) النَّاس).

الثالث : أن يقصد بالفاء الجزاء^(٢) والسببية، ولا يكون الفعل بعدها مبنياً على مبتدأ محذوف .

فإن كان كذلك^(٣) وجب الرفع، كقولك: (ما تأتينا فتحدثنا) بمعنى:

= و(ندينا) : التدي والتادي : المجلس .

والشاهدُ فيه : (فينطقُ) حيث رفعه؛ لأن من شرط النَّصب بعد التَّفي أن يكون التَّفي خالصاً، وما هنا ليس كذلك حيث انتقض التَّفي بالاستثناء، فصار الكلام مثبتاً، فوجب الرفع عند الشَّارح، وابن مالك، وابن النَّاطم .

واستشهد به سيويه — رحمه الله — على نصب (ينطق) على الجواب بـ (أن) مضمره وجوباً بعد فاء السببية؛ ولا عبرة بدخول (إلا) بعده ناقضة للتَّفي .

وعند سيويه أن مثل هذا يجوز فيه النَّصب والرفع، قال ٣٢/٣ : «وتقول : ما تأتينا فتكلّم — الأصل : فتكلّم — إلا بالجميل، فالمعنى : أنك لم تأتينا إلا تكلمت بجميل؛ ونصبه على إضمار (أن) كما كان نصب ما قبله على إضمار (أن)، وتمثله كتمثيل الأول؛ وإن شئت رفعت على الشَّرْكة، كأنه قال : وما تكلم إلا بالجميل».

يُنظرُ هذا البيتُ في : الكتاب ٣٢/٣، والتَّقائض ٥٦٤، والأصول ١٨٤/٢، وجمهرة أشعار العرب ٨٨٧/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٣٥/٢، وشرح الكافية الشَّافية ١٥٤٧/٣، وابن النَّاطم ٦٨٠، وتذكرة النَّحاة ٧١، والمقاصد النَّحويَّة ٣٩٠/٤، والديوان ٢٩/٢ .

(١) في أ : فتنام، وهو تصحيف .

وأجاز الكسائيَّ نصب ما بعد الفاء في هذا المثال؛ لأنه في معنى : اكتف بالحديث فينام النَّاس . يُنظر : ابن النَّاطم ٦٨٠ .

(٢) في أ : للجزاء .

(٣) أي : فلو قصد بالفاء مجرد العطف، أو بالفعل بعدها بناؤه على محذوف =

ما تأتينا فما تحدّثنا، أو ما تأتينا فأنت تحدّثنا، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾^(١) أي: فهم يعتذرون.

وجميع المواضع التي ينصب^(٢) فيها المضارع بإضمار (أَنْ) بعد الفاء / ينتصب^(٣) فيها بذلك بعد (الواو)^(٤) إذا قصد بها المصاحبة؛ ومنه قول الشاعر:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوا إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ^(٥)

= وجب الرفع كالأمثلة.

(١) سورة المرسلات، الآية: ٣٦.

(٢) في ب: تنصب.

(٣) في ب: تنصب.

(٤) هذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى أن التائب الصّرف.

وذهب الكسائي إلى أن (الواو) هي التائبة بنفسها.

يُنظر: الكتاب ٤١/٣ وما بعدها، والإنصاف، المسألة الخامسة والسبعون، ٥٥٥/١،

وشرح المفصل ٢١/٧، والارتشاف ٤٠٧/٢، وتوضيح المقاصد ٢٠٨/٤، ٢١٠،

والجني الداني ١٥٧، والأشعري ٣٠٨/٣.

(٥) هذا بيت من الوافر، وهو للأعشى، وقيل: للحطيئة، أو لربيعة بن جشم، وقيل:

للفرزديق، أو لدثار بن شيبان التمري.

والشاهد فيه: (وأدعوا) حيث نصب الفعل المضارع بـ(أَنْ) المضمرة وجوباً

بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر.

ورواية الفراء في معاني القرآن، وتعلب في مجالسه، وابن جني في سرّ صناعة الإعراب =

وإذا قلت: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) كان [المعنى]^(١):
 النهي عن الجمع بينهما^(٢)، ولم يكن ناهياً^(٣) عن استعمال أحدهما على
 انفراده^(٤)؛ ومنه قول بعض^(٥) العرب: (لا يسعني شيءٌ ويعجز عنك)
 بالتّصّب، ولو رفع لاستحال^(٦) المعنى؛ لأنّه لا يجوز أن كلّ الأشياء [لا]^(٧)
 تسعه، وكلّ الأشياء لا تعجز^(٨) عن صاحبه، وهذا مُحال .

= والأباريّ في الإنصاف بحذف الواو، ولا شاهد عليها؛ لأنّه مجزومٌ بلام الأمر .
 والتقدير: (ولأذغ) فحذفت اللّام وأبقي عملها؛ وهو جائزٌ عند الكوفيّين .
 يُنظرُ هذا البيتُ في : الكتاب ٤٥٠/٣، ومعاني القرآن للفرّاء ١٦٠/١، ٣١٤/٢،
 ومجالس ثعلب ٤٥٦/٢، وأمالي القالي ٩٠/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٣٩٢/١،
 والتبصرة ٣٩٩/١، والإنصاف ٥٣١/٢، وشرح المفصل ٣٣/٧، ٣٥، وشرح
 الكافية الشّافية ١٥٤٨/٣، وابن النّاظم ٦٨١، وزيادات الصّبح المنير في شعر
 الأعشى ٢٦٠ .

- (١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .
- (٢) في ب : نهيّاً للأكل عن الجمع بينهما .
- (٣) في ب : نهيّاً .
- (٤) في هذا المثال يجوز فيه ثلاثة أوجه :
 الحزم : على التشريك بين الفعلين في النهي .
 والتّصّب : على النهي عن الجمع .
 والرّفْع : على ذلك المعنى؛ ولكن على تقدير : لا تأكل السمك وأنت تشربُ اللبن .
 يُنظر : ابن النّاظم ٦٨٣ .
- (٥) يُنظر : الكتاب ٤٣/٣، والمقتضب ٢٥/٢، والأصول ١٥٤/٢ .
- (٦) في ب : استحال .
- (٧) ما بين المعقوفين زيادةٌ منّي يقتضيها السيّاق .
- (٨) في أ : لا يعجز .

وانتصابُ الفعل بعدها بإضمار (أَنْ)، وعلى هذا أنشدوا :
 لَا تَنْهَ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ^(١)
 أي : لا تجمع بين النهي عن القبيح وفعله^(٢)؛ ولم يرد نهي عن
 الفعلين، ومن ذلك :

لَلْبَسِ عَابَاءً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بُسِ الشُّفُوفِ^(٣)
 فالفعل منصوبٌ بتقدير : (أَنْ)؛ لآته معطوفٌ على اسم، فلو رفعه

(١) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لأبي الأسود الدُّؤَلِيِّ، وقيل : للأخطل، وقيل للطِّرِمَاحِ،
 وقيل : لغيرهم .

والشَّاهدُ فيه : (وتَأْتِي) حيث نصب الفعل المضارع بـ(أَنْ) المضمرة وجوباً
 بعد واو المعية الواقعة في جواب النهي .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٤٢/٣، ومعاني القرآن للقرّاء ٣٤/١، ١١٥،
 والمقتضب ٢٦/٢، والأصول ١٥٤/٢، والجمل ١٨٧، والأزهية ٢٣٤، وشرح
 المفصل ٢٤/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٧/٣، وابن الناظم ٦٨٢، ومستدرک
 ديوان أبي الأسود ١٦٥ .

(٢) في ب : تفعله .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل الكلبية .

والشَّاهدُ فيه : (وتَقَرَّرَ) حيث نصب الفعل المضارع بـ(أَنْ) المضمرة جوازاً بعد
 واو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل؛ وهو قوله : لبس .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والأصول ١٥٠/٢،
 والجمل ١٧٨، والإيضاح ٢٤٢، وسرّ صناعة الإعراب ٢٧٣/١، وأمالي ابن
 الشَّجَرِيِّ ٤٢٧/١، وشرح المفصل ٢٥/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٧/٣، وابن
 الناظم ٦٨٦ .

لم يحسن؛ لعطفه فعلاً صريحاً على اسم صريح .

وقوله تعالى: ﴿ يَا لَيْسَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكَدُّ / بآيَاتِ رَبِّنَا وَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(١)

[١ / ١٤٨]

في قراءة^(٢) حمزة^(٣)، وحفص^(٤)؛ وقراءة الباقي^(٥) (وَتَكُونُ) على معنى: ونحن نكون .

وأما (أو)^(٦) فتنصب الفعل المستقبل على ضربين

أحدهما: بمعنى (إِلَّا أَنْ)، كقولك: (لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي)،

(١) من الآية : ٢٧ من سورة الأنعام .

(٢) هذه قراءة حمزة، وحفص عن عاصم، ويعقوب بنصب ﴿ نَكَدُّ ﴾ و ﴿ تَكُونُ ﴾، ووافقهم الأعمش .

وقرأ ابن عامر يرفع ﴿ نَكَدُّ ﴾ ونصب ﴿ تَكُونُ ﴾؛ ونقل عنه التصبُّ فيهما .
يُنظر : السبعة : ٢٥٥، والمبسوط ١٩٢، وحجة القراءات ٢٤٥، والكشف ١/٤٢٧،
والتيسير ٨٤، والبحر المحيط ٤/٤٧٤، والإتحاف ٨/٢ .

(٣) في ب : حمزة وحفص — رضي الله عنهما — .

(٤) هو : أبو عمر حفص بن سليمان الأسدي، الكوفي : أخذ القراءة عن عاصم؛ نزل بغداد فأقرأ بها، وجاور بمكة فأقرأ بها؛ روى عنه كثير من التابعين؛ توفي سنة (١٨٠هـ) .

يُنظر : معرفة القراء ١/١٤٠، وغاية النهاية ١/٢٥٤ .

(٥) يُنظر : المصادر السابقة في الحاشية رقم (٢) في تخريج هذه القراءة .

(٦) الخلافُ في ناصب الفعل الواقع بعد (أو) يتبع الخلاف في ناصب الفعل الواقع بعد (الفاء) و (الواو)؛ وقد فصلنا القول هُناك، فليراجع ص ٨٢٨، ٨٢٩ .

ومعناه : تقريرٌ وجود فعلٍ إن لم يعرض له مانع فيرتفع به وجوده، وهو :
ليكن مني^(١) لك لزومٌ إلا أن يكون منك إعطاء^(٢) .

[ثانيهما]^(٣) بمعنى (حتى)^(٤)، ومنه قولُ الشاعر :

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ^(٥)

وفي قول الذريح^(٦) لابنه قيس^(٧) وقد أمره بطلاق زوجته فلم يفعل

(١) في ب : لك مني .

(٢) في ب : اعظما، وهو تحريف .

(٣) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السياق .

(٤) أي : (حَتَّى) التي بمعنى (إلى أن)، لا التي بمعنى (كَيِّ) . يُنظر : ابن التائظم

. ٦٧٣ .

(٥) هذا بيتٌ من الطويل، ولم أقف على قائله .

والشاهدُ فيه : (أو أدرك) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة

وجوباً بعد (أو) التي بمعنى (حتى) .

يُنظرُ هذا البيتُ في : شرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٠، وابن التائظم ٦٧٣، وشرح

قطر الندى ٧٨، وابن عقيل ٢/٣١٩، والمقاصد التحوية ٤/٣٨٤، والهمع ٤/١١٧،

والأشموبي ٣/٢٩٥ .

(٦) هو : ذريح بن سُنَّة بن حُدافة الكِناني، أبو قيس الشاعر المشهور .

يُنظر : الأغاني ٩/٢١٠ .

(٧) هو : قيس بن ذريح بن سُنَّة بن حُدافة الكِناني : من شعراء العصر الأموي، ومن

سُكَّان المدينة؛ وهو أحدُ عُشَّاق العرب المشهورين بذلك، وصاحبه : بُتَي؛ توفي

سنة (٦٨ هـ) .

يُنظر : الشعر والشعراء ٤١٧، والأغاني ٩/٢١٠ — ٢٥٣، والأعلام ٥/٢٠٥ .

لحبتّه إيّاها، فطرح نفسه على^(١) الرّمضاء قائلاً: (وَاللّهِ لَا أَرِيْمُ هَذَا الْمَوْضِعَ
أَوْ أَمُوتَ أَوْ تُحَلِّيْهَا)^(٢).

فالأولى بمعنى: (حَتَّى)، والثانية بمعنى: (إِلَّا^(٣) أَنْ)، وكقوله

تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ [عَلَيْهِمْ]﴾^(٤) ^(٥).

وهي بمعنى (حَتَّى) في قوله:

فِرَاقُ أَخٍ لَنْ^(٦) يَبْرَحَ الدَّهْرَ ذِكْرُهُ يُهَيِّمُنِي مَا عِشْتُ أَوْ يَنْفَدَ العُمْرُ^(٧)

(أَوْ)^(٨) بمعنى: (كَيْ) في قوله:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ فَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا^(٩)

(١) في ب: إلى الرّمضاء.

(٢) قصّة قيس بن ذريح مع أبيه ذكرها صاحب الأغاني ٢١٤/٩.

ويُنظر: شرح عمدة الحفاظ ٣٣٥/١.

(٣) في ب: إلى أَنْ.

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ.

(٥) من الآية: ١٢٨ من سورة آل عمران؛ وهي في الآية بمعنى: (إِلَّا أَنْ).

(٦) في أ: لم.

(٧) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لأبي صخرٍ الهذليّ.

والشّاهدُ فيه: (أَوْ يَنْفَدُ) حيث نصب الفعل المضارع بـ(أَنْ) المضمرة وجوباً

بعد (أَوْ) الّتي بمعنى (حَتَّى).

يُنظرُ هذا البيتُ في: شرح أشعار الهذليّين ٩٥٢/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٣٣٦/١.

(٨) في ب: وأَوْ.

(٩) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لزيد الأعمم.

[١٤٨ / ب]

/ وأما (حَتَّى) فقد تقدّم الكلام في عملها في أبوابها .
وهي إذا نصبت^(١) الفعل المستقبل فعلى أحد معنيين:

= و (غمزتُ) : لَيِّت . و (القنّاة) : الرَّمح . و (الكعب) : هو التّاشز في أطراف الأنايب .

والشّاهدُ فيه : (أو تستقيما) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمره وجوباً بعد (أو) التي بمعنى (كي) .

والنّحاة يستشهدون بها على أن (أو) بمعنى (إلّا أن)؛ وهو الصّحيح .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٤٨/٣، والمقتضب ٢٩/٢، والإيضاح ٢٤٧، والأزهية ١٢٢، والتبصرة ٣٩٨/١، وأمالى ابن الشّجري ٧٨/٣، وشرح المفصل ١٥/٥، والمقرب ٢٦٣/١، وشرح الكافية الشّافية ١٥٤٠/٣، وابن التّائمه ٦٧٤، والديوان

١٠١ — وفيه (أو تستقيم) بدل (أو تستقيما) — .

(١) ذهب البصريّون إلى أنّها حرف جرّ، والفعل بعدها منصوبٌ بتقدير (أن)، والاسم بعدها مجرورٌ بها .

واختلف الكوفيّون :

فذهب الفراء إلى أنّها ناصبة بنفسها وليست الجارّة، وعنده أن الجر بعدها إنّما هو لنيابتها مناب (إلى) .

وذهب الكسائيّ إلى أنّها ناصبة بنفسها أيضاً، وإذا جاء الجرّ في الاسم بعدها فبإضمار (إلى)؛ ويجوز عنده إظهارها .

وذهب بعض الكوفيّين إلى أنّها ناصبة بنفسها كـ (أن)، جارّة بنفسها لشبهها بـ (إلى)، وأجازوا إظهار (أن) بعدها توكيداً .

يُنظر : الإنصاف، المسألة الثالثة والثمانون، ٥٩٧/٢، وشرح المفصل ١٩/٧، ٢٠، والارتشاف ٤٠٣/٢، وتوضيح المقاصد ٢٠٢/٤، والجنى الداني ٥٥٤، والهمع

١١١/٤، ١١٢، والأشمونيّ ٢٩٨/٣ .

معنى (كَي)، أو (إلى أن)، كقولك: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَ
المدينة)، و (صُمُّ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ)، وتقديرُ الكلام: إلى أن تغربَ
الشَّمْسُ، و (أَطِعِ اللَّهَ حَتَّى يَرْحَمَكَ) أي: كَي يَرْحَمَكَ .

وكلُّ موضعٍ كان الفعل الثاني غايةً للأوّل^(١) كانت بمعنى (إلى أن) .

وكلُّ موضعٍ كان الأوّل سبباً للثاني كانت بمعنى (كَي) .

وإن كان الفعل بعد (حَتَّى) حالاً فيه حرفُ ابتداء، والفعلُ بعدها
لازمُ الرَّفْعِ؛ لخلوّه عن ناصبٍ أو جازم، كقولك: (سِرْتُ البارحةَ حتى
أَدْخَلْتُهَا الْآنَ) أي: سِرْتُ حتى أنا الآن أدخلها؛ ومنه قولهم: (مَرِضَ
فُلَانٌ حَتَّى لَا يَرْجُو نَوْنَهُ) فما لـ (كي) ههنا معنى^(٢)، و (سألتُ عنه حتى
لا أحتاج إلى سؤال) .

والحال المقدّرة أن يكون الفعلُ قد وقع فيقدّرُ المُخْبِرُ به اتّصافه
بالدُخُولِ فِيهِ فَيُرْفَعُ^(٣)؛ لأنّه حالٌ بالنسبة إلى تلك الحال؛ وقد
يقدّر^(٤) اتّصافه بالعزم عليه فيُنصَبُ؛ لأنّه مستقبلٌ بالنسبة إلى تلك الحال؛
ومنّه قوله تعالى: ﴿ وَرُزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾^(٥) قَرَأَهُ نَافِعٌ بِالرَّفْعِ^(٦)،

(١) في أ: الأوّل .

(٢) في كلتا النسختين: عمل، وما أثبتته هو الأولى .

(٣) في ب: فترفع .

(٤) في أ: نقدّر .

(٥) من الآية: ٢١٤ من سورة البقرة .

(٦) يُنظر: السبعة ١٨١، والمبسوط ١٤٦، وحنّة القراءات ١٣١، والكشف ٢٨٩/١،

والباقون بالتصب^(١).

[١/١٤٩]

و(اللام) الّتي / بمعنى (كَيّ)^(٢) ، كقولك : (قصدتُكَ لتقوم معي)؛ فهي لامُ التعليل، كقوله^(٣) تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾^(٤).

وقد تأتي بمعنى العاقبة؛ كقوله تعالى: ﴿فَالْقَطْعَةُ آلَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ

عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^(٥).

أو زائدة؛ كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾^(٦).

(١) يُنظر : المصادر السابقة .

(٢) ذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أن) مقدّرة بعدها، والتقدير : جئتُكَ لأن تُكرِمَنِي .

وذهب الكوفيون إلى أن لام (كَيّ) هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أن) ، نحو: جئتُكَ لتُكرِمَنِي .

وذهب ثعلبٌ إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقامَ (أن) .

يُنظر : الإنصاف، المسألة التاسعة والسبعون، ٥٧٥/٢، وشرح المفصل ١٩/٧، ٢٠، والارتشاف ٤٠١/٢، وتوضيح المقاصد ١٩٧/٤، والهمع ١٤٠/٤، والأشعري ٢٩٢/٣ .

(٣) في ب : ومنه قوله تعالى .

(٤) من الآية : ٤٤ من سورة التحل .

(٥) من الآية : ٨ من سورة القصص .

(٦) من الآية : ٢٦ من سورة النساء .

وهذه الآيات الثلاث إضمار (أن) فيها جائر لا واجب؛ لأنه يجب إظهارها مع الفعل المقرون — (لا) ، ويجب إضمارها مع الفعل إذا كانت اللام قبله زائدة لتوكيد

نفي كان .

وَأَمَّا الَّتِي لِتَأْكِيدِ التَّنْفِي؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾^(١)،
 و﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغَيِّرْ لَهُمُ﴾^(٢)؛ فَهِيَ^(٣) الدَّاخِلَةُ عَلَى الْخَبَرِ بَعْدَ (مَا كَانَ) أَوْ
 (لَمْ يَكُنْ)؛ وَتَسْمَى (لَامِ الْجُحُودِ)؛ فَتُنْصَبُ بِإِضْمَارِ (أَنْ)^(٤)؛ وَهَاتَانِ
 اللَّامَانِ مَكْسُورَتَانِ كَلَامِ الْجَرِّ .

وَإِنْ يَكُنُ^(٥) خَاتِمَةُ الْفِعْلِ أَلِفٌ فَهِيَ عَلَى سُكُونِهَا لَا تَخْتَلِفُ
 تَقُولُ: لَنْ يَرْضَى أَبُو السُّعُودِ حَتَّى يَرَى نَتَائِجَ الْوُعُودِ

فصل

[الكلام] ^(٦) ههنا على الفعل المعتلّ اللّام :

فإن كان آخر الفعل المستقبل واوًا، كـ (يدعو)، [أو (يغزو)]^(٧)،

= ويجوز الأمران في غير ذلك؛ كهذه الآيات .

(١) من الآية : ٣٣ من سورة الأنفال .

(٢) من الآية : ١٣٧ من سورة النساء .

(٣) في ب : وهي .

(٤) هذا مذهبُ البصريين؛ وذهب الكوفيون إلى أنّ اللّام ناصبة بنفسها .

وذهب ثعلبٌ إلى أنّ اللّام ناصبة بنفسها لقيامها مقام (أَنْ) .

يُنظَرُ: الإنصاف، المسألة الثانية والثمانون، ١/٥٩٣، وشرح المفصل ١٩/٧، ٢٠،

والارتشاف ٢/٣٩٩، وتوضيح المقاصد ٤/١٩٧، والجمع ٤/١٠٨، والأشمويني

. ٢٩٢/٣

(٥) في متن الملحّة ٥٠ : وَإِنْ تَكُنُ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

أو ياء، كـ (يرمي) ^(١) حَرَّكْتُهَا بِالْفَتْحِ فِي حَالِ التَّصْبِ، فَتَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا
لَنْ يَدْعُوَ، وَلَنْ يَرْمِيَ ^(٢).

فإن ^(٣) كان آخره ألفاً أَبْقَيْتَهَا عَلَى سُكُونِهَا؛ لِأَنَّ الألفَ لَا يُمْكِنُ
تَحْرِيكُهَا، [فَتَقُولُ:] ^(٤) لَنْ يَرْضَى زَيْدٌ، [وَلَنْ يَخْشَى] ^(٥)؛ فَأَخْرَجْنَا هَذَيْنِ
الْفَعْلَيْنِ الألفَ، وَإِنْ كَتَبْنَا بِالْيَاءِ.

(١) في ب : كرحى، وهو تحريف .

(٢) في ب : إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَرْمِيَ وَلَنْ يَدْعُوَ بفتح الياء .

(٣) في ب : وإن .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

[١٤٩ / ب]

/بَابُ الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفَعَهَا بِثَبَاتِ النَّوْنِ^(١)

وَحَمْسَةٌ تُحَذَفُ^(٢) مِنْهُنَّ الطَّرْفُ فِي نَصْبِهَا فَأَلْقَهُ وَلَا تَخَفُ
 وَهِيَ - لَقِيتَ الْخَيْرَ - تَفْعَلَانِ وَيَفْعَلَانِ فَاعْرِفِ الْمَبَانِي
 وَتَفْعَلُونَ ثُمَّ يَفْعَلُونَ وَأَنْتِ يَا أَسْمَاءُ تَفْعَلِينَا
 فَهَذِهِ يُحَذَفُ^(٣) مِنْهَا النَّوْنُ فِي نَصْبِهَا لِيُظْهَرَ الْمَكْنُونُ^(٤)
 تَقُولُ لِلزَّيْدَيْنِ^(٥): لَنْ يَنْطَلِقَا^(٦) وَفَرَّقَا السَّمَاءَ لَنْ يَفْتَرِقَا
 وَجَاهِدُوا يَا قَوْمِ حَتَّى تَغْتَمُوا وَقَاتِلُوا الْكُفَّارَ كَيْمَا يُسَلِّمُوا^(٧)
 وَلَنْ يَطِيبَ الْعَيْشُ حَتَّى تَسْعُدِي يَا هِنْدُ بِالْوَصْلِ الَّذِي يُرْوِي الصَّدِي

فصل

هذه الأفعال رفعها بثبات^(٨) النون؛ وهي ثلاثة أفعال:

(١) في ب : بإثبات .

(٢) في أ : يحذف .

(٣) في متن الملحة ٥١ : فَهَذِهِ تُحَذَفُ .

(٤) في متن الملحة ٥١ ، وشرح الملحة ٣٤٨ : لِيُظْهَرَ السُّكُونُ .

(٥) في أ : للزَّيْدَانِ ، وهو خطأ .

(٦) في متن الملحة ٥١ ، وشرح الملحة ٣٤٩ : لَنْ تُنْطَلِقَا .

(٧) في أ : تسلموا .

(٨) في ب : بإثبات .

فعلٌ لجمع المذكّر العاقل، وفعلٌ للمثنى^(١)، وفعلٌ للمفرد المؤنث،
لكن بالحضور والغيبة / اللّذين يختصّان بالجمع والمثنى، صارت خمسة؛
فمتى دخل عليها ناصب حذف التّون
منها، تقولُ : أريد أن تطيعوا، و أن تعلموا، و لن يذهبوا،^(٢) ولن
يخرُجا^(٣)، و لن تفعلوا^(٤) يا هندُ .

(١) في أ : للتّمّي، وهو تحريف؛ وفي ب : المثنى .

(٢) في ب : تذهبوا .

(٣) في ب : كيّ تخرُجا .

(٤) في أ : لن تفعلين يا هذه .

بَابُ الْجَوَازِ

وَيَجْزِمُ^(١) الْفِعْلُ بِـ(لَمْ) فِي النَّفْيِ وَاللَّامُ فِي الْأَمْرِ وَ (لَا) فِي التَّهْيِ
 وَمِنْ حُرُوفِ الْجَزْمِ أَيْضًا (لَمَّا) وَقَوْلُ: لَمْ تَسْمَعْ^(٢) كَلَامَ مَنْ عَدَلَ^(٣)
 وَخَالِدٌ لَمَّا يَرِدُ مَعَ مَنْ وَرَدَ وَلَا تُخَاصِمُ مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلْ
 وَمَنْ يُوَدِّ فَلْيُؤَاصِلْ مَنْ يُوَدِّ

فصل

يجزم الفعل المضارع^(٤) بـ(لم)، و(لما) - وهما أختان -، و(لام الأمر)، و(لا) في التهي .
 فأما (لَمْ) فهو حرف وضع لنفي فعل ماض، فإذا قال^(٥) قائل:
 (فعل زيد) فنفيه: (لم يفعل)؛ وقد تحمل^(٦) على (ما) فترفع^(٧) الفعل

(١) في ب : وتجزم .

(٢) في متن الملحة ٥٢ : تقول : لَمْ يَسْمَعْ .

(٣) في شرح الملحة ٣٥٠ : مَنْ عَدَلَ .

(٤) حروف الجزم لأصلية خمسة؛ ذكر الشارح منها أربعة، والخامس: (إن) في المجازة.

يُنظَرُ : اللَّع ١٩٢، وشرح المفصل ٤٠/٧، ولباب الإعراب ٤٤٩ .

(٥) في ب : فإذا قلت .

(٦) في ب : يحمل .

(٧) في ب : فيرتفع .

بعدها^(١)؛ ومنه قول الشاعر :

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهَا يَوْمَ الصَّلِيفَاءِ^(٢) لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ^(٣)
(لَمَّا) حرفٌ نفيٌ لفعلٍ معه (قد)، كمن قال: (زيدٌ [قد] فعل)^(٤)

(١) ذكر ابن مالك في التسهيل أنها تُحمل على (لا)، وذكر في شرح الكافية الشافية أنها تُحمل على (ما)، وهو أحسن؛ لأن (ما) ينفي بها الماضي كثيراً، بخلاف (لا).

يُنظر: التسهيل ٢٣٦، وشرح الكافية الشافية ١٥٩١/٣، وشرح عمدة الحفاظ ٣٧٦/١، وتوضيح المقاصد ٢٣٦/٤، والأشموخي ٥/٤.

(٢) في كلتا النسختين: الصليغان، وهو تحريف؛ والصواب ما هو مثبت.

(٣) هذا بيتٌ من البسيط، ولم أقف على قائله.

و نُعْم: اسم امرأة؛ وقال البغدادي في الخزانة ٤/٩، وشرح أبيات المغني ١٣٢/٥: (إنها محرقةٌ من ذهل، وهي اسمُ قبيلة). الصليفاء تصغير صلفاء؛ وهي: الأرض الصلبة؛ ويوم الصليفاء: يومٌ من أيام العرب كان لهوازن على فزارة وعبس وأشجع؛ ويروى: (الصلاء) و (الصليعاء) وهو: اسم موضع كانت به وقعة لهم. ذكره ياقوت في معجم البلدان ٤٢١/٣، ٤٢٢.

والشاهدُ فيه: (لم يوفون) حيث ألغيت (لم) حملاً على (ما) فارتفع الفعلُ بعدها.

يُنظر هذا البيتُ في: سر صناعة الإعراب ٤٤٨/٢، وشرح المفصل ٨/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٧٤/٣، ١٥٩٢، واللسان (صلف) ١٩٨/٩، والمغني ٣٦٥، وتوضيح المقاصد ٢٣٧/٤، والمقاصد التحوية ٤٤٦/٤، والهمع ٣١٣/٤، والخزانة ٣/٩.

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من كلتا النسختين.

فنفِيه : لَمَّا يفعل.

وهي / مركبة^(١) من (لَمْ) و (مَا)^(٢) فأدغمت ميم (لَمْ) في [ب / ١٥٠] ميم^(٣) (ما) .

ووجه الزيادة^(٤) : أَنَّهُمْ لَمَّا زادوا حرفاً في الإثبات وهو (قَدْ) ، زادوا حرفاً في النفي وهو^(٥) (ما) .

وكلاهما^(٦) يجوزان الفعل المستقبل ؛ فَإِنْ كان معتلاً سقط منه حرفُ العلة ، كقولك : (لَمْ يَغْزُ) و (لَمْ يَرِمِ) و (لَمْ يَخْشِ) و (لَمْ يَقْمِ) و (لَمَّا يَغْزُ) و (لَمَّا يَرِمِ) و (لَمَّا يَخْشِ) و (لَمَّا يَقْمِ) ، قال الله تعالى : ﴿ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ ﴾^(٧) .

فإِنْ كان سالماً سكن آخره ، كقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾^(٨) ،

(١) هذا مذهب الجمهور؛ وقيل : بسيطة .

يُنظر : الجنى الداني ٥٩٣ ، وتوضيح المقاصد ٢٣٩/٤ ، والهمع ٣١٣/٤ ،

والأشموني ٨/٤ .

(٢) في أ : وَلَمَّا ، وهو تحريف .

(٣) في أ : ميمها .

(٤) في أ : وتوجيه الزيادة أَنَّهُ .

(٥) في أ : وهي .

(٦) أي : لَمْ ، وَلَمَّا .

(٧) سورة عبس ، الآية : ٢٣ .

(٨) سورة الإخلاص ، الآية : ٣ .

و(لَمَّا يذهب)، [و]^(١) قال الشاعر :

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ^(٢) أَكْلٍ وَإِلَّا فَأَدْرِكُنِي وَلَمَّا أَمَزَّقِ^(٣)

والفرق بين (لَم) و (لَمَّا) من وجهين :

أحدهما : أن (لَمَّا) تُفيد امتداد انتفاء الفعل إلى وقت حديثك،

تقول: (ندم زيد ولم ينفعه الندم) أي: عقيب ندمه؛ فإن قلت: (ولمَّا

ينفعه) كان معناه أنه لم ينفعه إلى وقته هذا، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ

الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(٤) المعنى : إنهم إلى وقت الإخبار عنهم كانوا غير

مؤمنين .

الثاني: أنه يوقف على (لَمَّا) دون الفعل، كقولك: (خرج زيد

ولمَّا) أي : [و]^(٥) لَمَّا يخرج .

(١) العاطفُ ساقطٌ من أ .

(٢) في أ : أنت أكلي .

(٣) هذا بيتٌ من الطويل، وهو للممزق العبدِيّ .

والشاهدُ فيه : (ولمَّا أمزَّق) حيث عملت (لَمَّا) الجزم في الفعل المضارع السالم

بتسكين آخره؛ وحرك هنا لأجل القافية .

يُنظر هذا البيتُ في : الأصمعيّات ١٦٦، والكمال ٢٦/١، والجمهرة (زقم)

٨٢٣/٢، وأمالي ابن الشجريّ ٢٠٤/١، وروصف المباني ٣٥٢، واللّسان (مزق)

٣٤٣/١٠، والمغني ٣٦٧، والأشمونيّ ٥/٤ .

(٤) من الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

[١/١٥١]

وقد حملت (لَمْ) على (لَمَّا) في الشُّعْر [فَوُقِفَ عَلَيْهَا]^(١)، /
كقول^(٢) الشَّاعِر :

أُرْدُدْ وَدِيعَتَكَ^(٣) الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا^(٤) يَوْمَ الْأَحَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ^(٥)
أي : وإن لم تصل .

وَأَمَّا (أَلَمْ) فهي (لَمْ) زيدت عليها همزة الاستفهام؛ فلَمَّا رُكِبَ
التَّنْفِي مع الاستفهام [أفاد]^(٦) تقريراً؛ كقوله [تعالى]^(٧) : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ
صَدْرَكَ ﴾^(٨)، ويصير الفعل الَّذِي يدخلان عليه في معنى الماضي^(٩)؛ لآته

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) في ب : كقولك .

(٣) في ب : ودائعك .

(٤) في أ : اودعتها .

(٥) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لإبراهيم بن هرمة القُرشيّ .

والشَّاهدُ فيه : (وإن لم) حيث حذف الفعل الَّذِي دخلت عليه (لم) حملاً على
(لَمَّا)؛ والتقدير : وإن لم تصل .

يُنظر هذا البيتُ في : جواهر الأدب ٢٥٦ ، ٤٢٤ ، والجنى الداني ٢٦٩ ، وتوضيح
المقاصد ٢٣٤/٤ ، والمعنى ٣٦٩ ، والمساعد ١٣١/٣ ، والمقاصد النحويّة ٤٤٣/٤ ،
والتصريح ٢٤٧/٢ ، والهمع ٣١٣/٤ ، والخزانة ٨/٩ ، والديوان ١٩١ .

وفي جميع هذه المصادر (احفظ) بدل (اردد) ، و (يوم الأعازب) بدل
(يوم الأحارب) . ويوم الأعازب : يوم معهود من أيام العرب .

(٦) ما بين المعقوفين زيادةٌ منِّي يقتضيها السِّياق .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٨) سورة الشُّرح، الآية : ١ .

(٩) وهل تدخلان على الماضي فتتقلانه إلى المضارع، أو على لفظ المضارع فينقلان =

يَحْسُنُ أَنْ نَقُولَ: (لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ أَمْسَ) وَ (لَمَّا يَذْهَبُ أَمْسَ)^(١).

وَقَدْ يَدْخُلُ بَيْنَ الْجَازِمِ وَالْهَمْزَةِ الْوَاوُ وَالْفَاءُ^(٢)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ

تَعْمُرُكُمْ﴾^(٣)، وَ ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ﴾^(٤).

وَقَدْ تَكُونُ^(٥) (لَمَّا) اسْمًا ظَرْفِيًّا بِمَعْنَى (حِينَ)^(٦)؛ وَذَلِكَ

= معناه إلى الماضي ؟، مذهبان :

الثاني منهما الأظهر .

يُنظَرُ : شرح المفصل ١١٠/٨، وشرح الرضي ٢٣٢/٢ .

(١) لفظ (أمس) لا يتصل إلا بالفعل الماضي، ولولا دخول (لم) و (لَمَّا) على

الفعل المستقبل لَمَّا ساغ هذا الكلام؛ لأنه لا يحسن أن تقول : (يخرج زيد أمس) .

يُنظَرُ : شرح ملحة الإعراب ٣٥١ .

(٢) الواوُ والفاءُ اللَّاحِقَانِ لها بعد الهمزة للعطف، وتأخرًا عن الهمزة لوجهين :

أحدهما : أن لها صدر الكلام دونهما؛ لأن الاعتماد عليها .

والثاني : أن الواوُ والفاءُ مع (لم) كلفظ واحد لشدة اتصالهما بها؛ وكأن الهمزة

أحدثت التقرير والتوبيخ بعد حصول العطف في الكلام . يُنظَرُ : رصف المباني

٣٥٠، ٣٥١، و الارتشاف ٥٤٦/٢ .

(٣) من الآية : ٣٧ من سورة فاطر .

(٤) من الآية : ٦ من سورة ق .

(٥) في أ : يكون .

(٦) القولُ بِاسْمَيْتِهَا ظَرْفًا لِابْنِ السَّرَّاجِ، وَالْفَارِسِيِّ، وَابْنِ حَنِّيٍّ، وَجَمَاعَةٍ؛ وَالْجَوَابُ

عَامِلٌ فِيهَا، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ جَرِّهَا .

وَالْمَشْهُورُ كَوْنُهَا حَرْفٌ وَجُودٌ لَوْجُودٍ .

يُنظَرُ: الكتاب ٩٨/١، ٢٣٤/٤، والأصول ٢٣٤/٢، ١٧٩/٣، وإيضاح الشعر ٨٣،

وَالْأَرْهِيَّةُ ١٩٩، وَالتَّسْهِيلُ ٢٤١، وَشرح الكافية الشافية ١٦٤٣/٣، ١٦٤٤،

إذا وليها الفعل الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾^(١).
وتكون بمعنى (إلا) للتخصيص^(٢)، نحو: (عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا
فَعَلْتَ) أي: إلا فعلت .
و(لام) الأمر، و (لا) في التهي يفهمان^(٣) الطَّلب؛^(٤) وأصل اللام
السكون، وحركت لامتناع الابتداء بها ساكنة، وكسرت^(٥) للفرق بينها
وبين لام التوكيد^(٦).

= و رصف المباني ٣٥٤، والجنى الداني ٥٩٤، والمغني ٣٦٩ .

(١) من الآية : ٥٨ من سورة هود .

(٢) (لَمَّا) التي بمعنى (إلا) لها موضعان :

أحدهما : بعد القسم، نحو (نَشِدْتُكَ بِاللَّهِ لَمَّا فَعَلْتَ)، و(عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا ضَرَبْتَ
كَاتِبَكَ سَوْطًا) .

والثاني : بعد النفي، ومنه قراءة عاصم، وحمزة : ﴿وَإِنْ كَلَّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا
مُحْضَرُونَ﴾ [يس : ٣٢] أي : ما كل ذلك إلا جميع .

والشَّارح - رحمه الله - أتى بمعنى جديد لـ (لَمَّا) التي بمعنى (إلا)؛ وهو
التخصيص، والملاحظ من مثاله أنه قَسَمَ وليس تخصيضا .

يُنظر : الأزهية ١٩٨، وشرح الكافية الشافية ١٦٤٥/٣، والجنى الداني ٥٩٣ .

(٣) في ب : يعمهما .

(٤) (لَامٌ) الأمر لطلب الفعل، و (لا) التاهية لطلب الكف .

(٥) في أ : وحكرت، وهو تحريف .

وحركتها الكسر، وسليم تفتحها .

يُنظر : معاني القرآن للفراء ٢٨٥/١، وشرح المفصل ٢٤/٩، والمغني ٢٩٤، والجنى الثاني ١١١ .

(٦) وهو رأي أبي إسحاق الزجاج .

يُنظر : اللسان (لوم) ٥٥٩/١٢، وشرح العوامل المائة ٢٥٣ .

وقيل: أشبهت لام الجرّ المختصّة بالاسم في اختصاصها بالفعل^(١).

وهي تستعمل في أمر، أو دعاء^(٢)، كقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ

سَعَتِهِ﴾^(٣)، / و ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(٤). [ب/١٥١]

وتكون^(٥) للغائب، كقول الشاعر:

[وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرُ نَفْسِهِ لَجَادَ بِهَا] ^(٦) فَلْيَتَّقِ اللَّهَ سَائِلُهُ^(٧)

(١) وكسر (لام) الأمر حملاً على اللّام الجارّة هو رأي الرّمانيّ.

يُنظر: معاني الحروف ٥٧، ٥٨.

وذكر ابن يعيش أنّها كُسرت حملاً على حروف الجرّ. يُنظر: شرح المفصل ٢٤/٩.

(٢) أو التماس، كقولك لمن يساويك: (لِتَفْعَلْ) من غير استعلاء؛ وذلك لأنّ الطّلب

إذا ورد من الأعلى فهو أمر، وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء، وإذا ورد من المساوي

فهو التماس.

يُنظر: الجني الدّاني ١١٠، والتّصريح ٢٤٦/٢.

(٣) من الآية: ٧ من سورة الطّلاق.

(٤) من الآية: ٧٧ من سورة الزّحرف.

(٥) في أ: ويكون.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٧) هذا بيتٌ من الطّويل، ويُنسب لعبد الله بن الزّبير، ولزّهير بن أبي سلّمي، ولأبي تمام،

وغيرهم.

والشّاهدُ فيه: (فليتّق الله) حيث تكون (لام) الأمر للغائب.

يُنظر هذا البيتُ في: رصف المباي ٣٥٩، والوحشيّات ٢٤٧، والحماصة البصريّة ١٣٦/١،

وديوان زّهير بن أبي سلّمي - في الحاشية - ٥٧، ٥٨، وديوان عبد الله بن الزّبير ١٢٢،

وَيُخْتَارُ^(١) تَسْكِينُهَا بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَسْتَوْا اللَّهَ
وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾^(٢).

وإن دخلت ثم [عليها]^(٣) فالكسر المختار؛ لأنها كلمة منفصلة عن اللام^(٤).
وعلى هذا قرأ أبو عمرو^(٥) ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ﴾^(٦) [بكسر اللام]^(٧)؛

= وديوان أبي تمام ٢٩/٣ .

(١) وتسكين اللام بعد (الواو) و (الفاء)، وكسرها بعد (ثم) هو الاختيار .

يُنظر : الكتاب ١٥١/٤، والمقتضب ١٣٣/٢، ١٣٤، وسر صناعة الإعراب ٣٨٤/١،
وشرح المفصل ٤٠/٩، وشرح الكافية الشافية ١٥٦٤/٣، والجني الداني ١١١ .

(٢) من الآية : ٩ من سورة النساء .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٤) قال ابن جني في سر صناعة الإعراب ٣٨٤/١ : «وذلك أن (ثم) حرفٌ على
ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليه، وإذا أمكن الوقوف لزِمَ الابتداء بالسكّن، وهذا
غير جائز بإجماع» .

وقيل : إسكان اللام مع (ثم) يكون ضرورة .

وقيل : يجوز سعة؛ وقد قرئ به في السبعة، وإن رده البصريون ووصفوه بالضعف والقلة .

يُنظر : معاني القرآن للقرآء ٢٨٥/١، والمقتضب ١٣٣/٢، ١٣٤، والارتشاف
٥٤١/٢، والجني الداني ١١١، ١١٢، والجمع ٣٠٨/٤ .

(٥) وهي قراءة ابن عامر، وورث عن نافع؛ وقرأ الباقون بإسكان اللام .

يُنظر : السبعة ٤٣٤، والمبسوط ٣٠٦، وحنة القراءات ٤٧٣، والكشف ١١٦/٢،
والتيسير ١٢٧ .

(٦) من الآية : ١٥ من سورة الحج .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

فالواو والفاء يمتزجان [باللام كما يمتزجان]^(١) بالهاء في دخولهما^(٢) على المضمر، وتسكين الهاء منه، كقولك^(٣): (قال محمد وهو صادق) و سارت الناقة وهي مثقلة، وقوله [تعالى]^(٤): ﴿فَنَهَى خَاوِيَةً عَلَى غُرُوشِهَا﴾^(٥) ﴿١﴾.

ويجوزُ في الشعر أن تحذف اللام، ويبقى جزؤها، كقوله :

مُحَمَّدٌ تَفَدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا^(٦)

(لا) الناهية: استعمالها في التهي أو الدعاء^(٨)؛ كقوله تعالى:

﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ﴾^(٩)، و ﴿لَا تَوَاخِدْنَا﴾^(١٠).

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٢) في أ : دخولها .

(٣) في أ : من قولك .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٦) من الآية : ٤٥ من سورة الحج .

(٧) في أ : من أمر خبالا .

وهذا البيت تقدم تحريجه في ص ٧٩٥ .

والشاهد فيه هنا : (تقد) حيث حذف لام الأمر وبقي الفعل مجزوم، والأصل : لتقد .

(٨) أو للاتماس، كقولك لمساويك : (لا تفعل يا فلان) من غير استعلاء .

ينظر : التصريح ٢/٢٤٥ .

(٩) من الآية : ٤٠ من سورة التوبة .

(١٠) من الآية : ٢٨٦ من سورة البقرة .

وتصحب فعل المخاطب، والغائب كثيراً، وقد تصحب^(١) فعل المتكلم،
كقول الشاعر :

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ لَهَا^(٢) أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ^(٣)

وعملت هذه الحروف الجزم؛ لأن (لَمْ) تقلبُ معنى المستقبل إلى الماضي، / والفعل ثقيل، وقد ازداد ثقلاً بقلب^(٤) معناه؛ فناسب أن يُحذف منه شيء ليخف^(٥)؛ وكذلك القولُ في (لَمَّا) .

وأما (لام الأمر) فإنما جَزَمَتْ؛ لأنَّ الأمر الصَّريح موقوف الآخر،

(١) في ب : يصحب .

(٢) في كلتا النسختين : بها، وهو تحريف .

(٣) في ب : الجراضم، وهو تحريف .

وهذا البيت من الطويل، ويُنسب للفرزدق، وليس في ديوانه؛ وقيل : للوليد بن عُقبة.

و (الجراضم) : الواسع البطن، الكثير الأكل .

والشاهدُ فيه : (فلا نعد) حيث جزم فعل المتكلم المبني للمعلوم بـ(لا) التاهية

أو الدعائية؛ وهذا قليل .

وذكر ابن هشام أن (لا) في قوله: (فلا نعد) تحتل النهي والدعاء.

يُنظر: المغني ٣٢٦.

يُنظر هذا البيتُ في : الأزهية ١٥٠، وأمالي ابن الشجري ٥٣٣/٢، وابن الناظم

٦٩٢، والمغني ٣٢٦، وأوضح المسالك ١٨٦/٣، والمقاصد التحوية ٤٢٠/٤،

والتصريح ٢٤٦/٢، وشرح شواهد المغني ٦٣٣/٢، والأشموني ٣/٤ .

(٤) في ب : فقلب، وهو تحريف .

(٥) في أ : لتخف .

كقولك: (اضْرِبْ)؛ فجعل لفظَ المعرب كلفظ المبيّن؛ لاشتراكهما في المعنى.
وأما التّهي فهو مثل الأمر؛ لأنّه طلب التّرك؛ كما أنّ الأمر طلب الفعل، فكانا كذلك^(١) في العمل متساويين^(٢).

وَإِنْ تَلَاهُ أَلِفٌ وَلَا مٌ فَلَيْسَ غَيْرُ الْكَسْرِ وَالسَّلَامُ
تَقُولُ : لَا تَنْهَرِ^(٣) الْمِسْكِينَ وَمِثْلُهُ : لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ
المُراد بهذا الكلام : أنّه لا يُجمع بين ساكنين؛ ومتى التقى ساكنان^(٤) في الجزوم أو في غيره كُسِرَ الأوّل منهما .

أما الفعلُ فهو^(٥) إذا أتى بعده^(٦) الألفُ واللامُ، كقوله^(٧) تعالى:
﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٨)، وكان الأصل [فيه]^(٩) تسكين التّون^(١٠) كما
سكنت في قوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾^(١١)، ولكن لما التقت (التّون)

(١) في ب : لذلك.

(٢) يُنظر : أسرار العربيّة ٣٣٣، ٣٣٤ .

(٣) في متن الملححة ٥٣، وشرح الملححة ٣٥٤ : لَا تَنْهَرِ الْمِسْكِينَ .

(٤) في أ : ساكنين، وهو خطأ .

(٥) في ب : فهذا .

(٦) في ب : بعد .

(٧) في ب : لقوله .

(٨) من الآية : ١ من سورة البينة .

(٩) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(١٠) الأصل : تسكين التّون بالجزم .

(١١) سورة الإخلاص، الآية : ٤ .

- وهي ساكنة - بلام (الذين) ^(١) كُسرت؛ فراراً من اجتماع ساكنين، ولا اعتبار بالألف ^(٢)؛ لسقوطها عند اندراج الكلام .

وكذلك ^(٣) فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ^(٤).

/ وكذلك حكم الأسماء المبنية على السكون، كقولك: (كَمِ المال) و (سِرْتُ عن المدينة) .

وَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ فَتَحَ نُونِ (مِنْ) مِنْ قَوْلِكَ ^(٥): (سَمِعْتُ مِنَ الشَّيْخِ حَدِيثًا)؛ وذلك لكسرة الميم؛ فكرهوا أن يتوالى كسرتان على حرفين ^(٦).

وَإِنْ تَرَ الْمُعْتَلَّ فِيهَا رِذْفًا أَوْ آخَرَ الْفِعْلِ فَسِمَهُ الْحَذْفًا
تَقُولُ: لَا تَأْسُ ^(٧) وَلَا تُؤْذِ وَلَا تَقُلْ بِلَا عِلْمٍ وَلَا تَحْسُ ^(٨) الطَّلَا ^(٩)

(١) ولام (الذين) أيضاً ساكنة؛ فالتقى ساكنان، ولا بُدَّ من التخلص من التقاء الساكنين.
(٢) لأنها ألفتُ وصلٍ تسقط عند إدراج الكلام؛ وإنما اجتلبت وأدخلت على اللام لئتمَّ افتتاحُ التطق به؛ لأن اللام ساكنة، ولا يمكن افتتاح التطق بالساكن .

يُنظر : شرح ملححة الإعراب ٣٥٤ .

(٣) أي : كذلك إذا التقى ساكنان، والفعلُ فعل أمر .

(٤) سورة المزمل، الآية : ٢ .

(٥) في ب : كقولك .

(٦) في كلمة واحدة .

(٧) في أ : لا بأس .

(٨) في كلتا النسختين : ولا تحس، وهو تصحيف .

(٩) الطلأ : الخمر المطبوخة؛ فهو : ما طُبِخَ من عصير العنب حتى ذهب ثلثاه؛ والعرب =

وَأَنْتَ يَا زَيْدُ فَلَا تَهْوُ^(١) الْمَنَى^(٢) وَلَا تَبِعْ إِلَّا بِنَقْدٍ فِي مَنَى
وَالجَزْمُ فِي الْخَمْسَةِ مِثْلُ^(٣) النَّصْبِ فَاقْنَعْ بِإِيْجَازِي وَقُلْ لِي: حَسْبِي

[فصل]^(٤)

إذا كان آخرُ الفعل حرفاً من حروف العلة، أو ما قبل آخره وهو الرّدْفُ^(٥) ودخل عليه عاملُ جَزْمٍ يُحذف حرف الاعتلال؛ لأنّ من شرط الجزم

= تسمّي الخمر الطّلاء، وتُرِيد بذلك : تحسين اسمها . و (حَسُوها) : شُرْبها جَرَعاً؛ وفي اللّسان «الحُسوة - بالضّم - الجرعة بقدر ما يُحسَى مرّة واحدة، وبالفتح : المرّة الواحدة» .

يُنظر : اللّسان (حسا) ١٧٦/١٤ ، ١٧٧ ، (طلى) ١١/١٥ .

(١) في أ : فلا تخشى .

(٢) في متن الملحّة ٥٣ : وَأَنْتَ يَا زَيْدُ فَلَا تَزِدُّ عَنَّا .

(٣) في أ : قبل .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) الرّدْفُ : أَلِفٌ أو ياءٌ أو واوٌ سواكن قبل حروف الرّويّ معه، والواو والياء يجتمعان في قصيدة واحدة، والألف لا يكون معها غيرها .

وإنّما سُمّي رِدْفاً؛ لأنّه ملحق في التزامه وتحمّل مراعاته بالرّويّ، فجرى مجرى الرّدْف للركاب؛ لأنّه يليه وملحقٌ به . الكافي في العروض والقوافي ١٥٣ .

ويُنظر : القوافي للتّوحيّ ١١٤ ، والوافي في العروض والقوافي ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، والكافي في علم القوافي ١٠٤ .

ومثّل الرّدْفُ : (يخاف) و (يقول) و (يبيع)؛ فإذا أدخل الجازم عليه حذفه، وإنّما وجب حذفه لأنّ حرف الاعتلال ساكن، والجزمُ يوجب سكون ما بعده؛ فلمّا التقى السّاكنان وجب حذف حرف الاعتلال فراراً من اجتماع السّاكنين؛ =

أن يسكن المتحرّك؛ فإذا صادف حرفاً ساكناً حذفه ليؤثّر دُخوله على الفعل، ويظهر عمله؛ فتقول^(١) فيما لامه حرفُ علة كـ (يخشى): (لَمْ يَخْشَ) بِرَوْمٍ حَرَكَةٌ تَدَلُّ عَلَى الْحَرْفِ الْمَحذُوفِ .

وكذا المعتلّ العين [مثل : يقول]^(٢)، فتقول : (لم يقل) بسقوط الحرف المعتلّ كيلاً يجتمع ساكنان .

[١/١٥٣] وتسقط النون من الأفعال الخمسة لدخول الجازم عليها /، كقولك: (لَمْ يَقُومُوا) و(لَمَّا تَقُومُوا) و(لَمْ تَقُومِي) فتسقط النون منها بعامل الجزم كما تسقط بعامل النصب .

والمنصوب من هذه الأفعال محمولٌ على الجزوم، كما حُمِلَ المنصوب في التثنية والجمع على المجرور؛ حملاً في باب الاسم على خاصّة، وفي باب الفعل^(٣) على خاصّة^(٤).

= فعلى هذا تقول : (لم يخف) و (لم يقل) و (لم يبع) . يُنظر : شرح ملحّة

الإعراب ٣٥٦ .

(١) في ب : تقول .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٣) في ب : افعال، وهو تحريف .

(٤) لأنّ الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء . الكتاب ١٩/١ .

بَابُ إِنْ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ

هَذَا وَ (إِنْ) فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ تَجَزِمُ فِعْلَيْنِ بِلَا امْتِرَاءِ
وَتَلُوهُمَا^(٢) (أَيُّ) وَ (مَنْ) وَ (مَهْمَا) وَ (حَيْثُمَا) أَيْضًا وَ (مَا) وَ (إِذَا)^(١)
وَ (أَيَّنَ) مِنْهُنَّ وَ (أَلَى) وَ (مَتَى) فَاحْفَظْ جَمِيعَ الْأَدْوَاتِ يَا فَتَى
[وَزَادَ قَوْمٌ (مَا) فَقَالُوا : إِمَّا] وَأَيَّنَمَا كَمَا تَلَوْا أَيَّامًا]^(٣)
تَقُولُ : إِنْ تَخْرُجَ تُصَادِفُ رُشْدًا وَأَيَّنَمَا تَذْهَبُ تُثَلِّقُ سَعْدًا
وَمَنْ يَزُرُ أَرْزُهُ بِاتَّفَاقٍ وَهَكَذَا تَصْنَعُ فِي الْبَوَاقِي
فَهَذِهِ جَوَازِمُ الْأَفْعَالِ جَلَوْتَهَا مَنظُومَةَ اللَّالِي
/ فَاحْفَظْ - وَقِيَّتَ السَّهْوِ - مَا أَمَلَيْتُ وَقِسْ عَلَى الْمَذْكُورِ مَا أَلْعَيْتُ

[١٥٣ / ب]

فصل

اعلم أن الشرط وجوابه جملتان يعتمد على استعمالهما لما تقتضيه الحال .

وتعلق الجواب بالشرط كتعلق الخبر بالمبتدأ، والعامل^(٤) فيه (إن)؛

(١) في أ : لما، وهو تحريف .

(٢) في ب : أحتها .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٤) اتفق العلماء على أن الشرط مجزوم بأدوات الشرط، واختلفوا في جازم الجواب على

لأنها تعلق في الاستقبال جملة بجملة، تسمى الأولى شرطاً، والثانية جزاء.
ومن حقها: [أن يكونا]^(١) فعليّتين؛ فإن كانا مضارعين
جزمتهما؛ لاقتضائهما العمل فيهما .

وأشبهها في ذلك تسع^(٢) أخوات؛ وهي: (مَنْ) و (مَا) و (أَيّ)

= القول الأول : أن أدوات الشرط هي الجازمة له؛ وهو مذهب المحققين من البصريين،
وعزاه السيرافي إلى سيويه .

القول الثاني : أنه مجزومٌ بفعل الشرط؛ وهو مذهب الأخفش، واختاره ابن مالك في
التسهيل .

القول الثالث : أنه مجزوم بالأداة وفعل الشرط معاً؛ ونُسب إلى سيويه،
والخليل، والأخفش، والمبرد .

القول الرابع : أنه مجزوم على الجوار؛ وهو مذهب الكوفيين .

القول الخامس : أن الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم، ولعدم
وقوعهما مُشتركين ثم مختصين، ولعدم دخول لام الابتداء عليهما؛ وهو مذهب
المازني .

نُظِر هذه المسألة في : الكتاب ٦٣/٣، والمقتضب ٤٩/٢، والإيضاح للزجاجي
١٤٠، وشرح الكتاب للسيرافي ج ٢/ ٢٥٥ ق ب، والإنصاف، المسألة الرابعة
والثمانون، ٦٠٢/٢، وشرح المفصل ٤١/٧، ٤٢، وشرح الرضي ٢٥٤/٢،
والتسهيل ٢٣٧، والارتشاف ٥٥٧/٢، وتوضيح المقاصد ٢٤٥/٤، واتتلاف
التصرة، فصل الفعل، المسألة الرابعة عشرة، ١٢٨، والتصريح ٢٤٨/٢ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) بقى من الأدوات التي تجزم فعلين (أيان)؛ ولعلّ عنده أن سيويه لم يذكرها في

الجوازِم، وتبعه في ذلك كثيرون؛ وقد ذكرها في الصّفحة التالية عندما قام بتقسيم الظروف . =

(وَمَهْمَا)^(١)؛ وهذه أسماء صريحة؛ و (مَتَى) و (أَيْنَ) و (أَتَى)^(٢) و (حَيْثَمَا)؛ وهذه ظروف؛ و (إِذْمَا) وهو حرف^(٣).
فهذه تعمل عملها لتضمَّنْها معناها^(٤).

وإذا كان الشرط وجوابه فعلين جاز أن يكونا مضارعين؛ وهو الأصل^(٥)، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ بُدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ خُفُوهُ يَحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾^(٦).

= يُنظر: الكتاب ٥٦/٣، والمقتضب ٤٦/٢، واللمع ١٩٣.

(١) هذا قول الجمهور؛ وذهب ابن يسعون، والسهيلي إلى أنها حرف.

يُنظر: الارتشاف ٥٤٧/٢، ٥٤٨، وتوضيح المقاصد ٢٤٠/٤، والجنى الداني ٦١١،

والمغني ٤٣٥، والتصريح ٢٤٨/٢، والهمع ٣١٩/٤، والأشعري ١٢/٤.

(٢) في أ: واي، وهو تحريف.

(٣) القول بحرفيتها مذهب سيويه، والمرد في أحد قوله.

وذهب المراد، وابن السراج، والفارسي إلى أنها اسم ظرف زمان؛ وأصلها: إذ التي

هي ظرف لما مضى، فزيد عليها (ما) وجوباً في الشرط، فحُزم بها.

يُنظر: الكتاب ٥٦/٣، ٥٧، والمقتضب ٤٦/٢، ٤٧، والكامل ٣٧٩/١، والأصول

١٥٩/٢، والإيضاح ٢٥٢، وشرح المفصل ٤٦/٧، ٤٧، وشرح الرضي ٢٥٣/٢،

٢٥٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٢٠/٣ - ١٦٢٢، والارتشاف ٥٤٧/٢،

وتوضيح المقاصد ٢٣٩/٤، والجنى الداني ١٩١، والتصريح ٢٤٨/٢، والهمع

٣٢١/٤.

(٤) وإن خَرَجَتْ عن معنى (إن) إلى الاستفهام، أو معنى (الذي) لم تُحزم، نحو قولك

في الاستفهام: (مَنْ يقوم؟) و (أعجبني مَنْ تُكرمه) إذا أردت معنى الذي تُكرمه.

يُنظر: شرح المفصل ٤٢/٧.

(٥) وأن يكونا ماضيين، وأن يكون الشرط ماضياً، والجواب مضارعاً، وأن يكون

الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً.

وسيتعرضُ الشارحُ لها بالشرح والتمثيل فيما بعد ينظر: ص ٨٧٣، ٨٧٤.

(٦) من الآية: ٢٨٤ من سورة البقرة.

والشَّرْطُ في اللِّغَةِ^(١) هو : العلامة؛ فكان وُجُودُ الفعل الأوَّل في هذا

الباب علامة لوجود الفعل الثاني .

والظُّروف^(٢) على ضربين : زمنيَّة، ومكانيَّة .

فالزَّمانيَّة: (مَتَى) و (أَيَّان)^(٣) و (إِذِمَّا)^(٤) .

والمكانيَّة: (أَيْنَ) و (أَيْتَى) / و (حَيْثُمَا)^(٥) .

وتوجيهُ الجزم :

قيل: (إِنْ) [وإن]^(٦) جزمت الشرط، والشرط جزم الجواب؛ لأنَّه

يقتضيه فوجب أن يكون عاملاً [فيه]^(٧) .

وأجيب عن ذلك بأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يعمل في الآخر؛ فليس

أحدهما بأولى من الآخر في العمل^(٨) .

(١) اللسان (شرط) ٣٢٩/٧ .

(٢) في أ : الظرف .

(٣) (متى) و (أيان) : هما لتعميم الأزمنة؛ وكسر همزة (أيان) لغة سليم .

يُنظر: التسهيل ٢٣٦، وتوضيح المقاصد ٢٤١/٤، والهمع ٣١٦/٤، والأشموقي ١٢/٤ .

(٤) هذا على مذهب المبرد، وابن السراج، والفراسي - كما بيَّنا ذلك سابقاً - .

(٥) (أين) و (أيتى) و (حيثما) : هي لتعميم الأمكنة .

يُنظر: التسهيل ٢٣٦، وتوضيح المقاصد ٢٤١/٤، والهمع ٣١٧/٤، والأشموقي ١٢/٤ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

والقائل بهذا الأخفش؛ وهو اختيارُ ابن مالك في التسهيل - كما بيَّنا ذلك سابقاً - .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٨) وقال السيوطي في الهمع ٣٣١/٤: «وَرَدُّ بَأَنَّ التَّوَع لا يعمل؛ إذ ليس أحدهما بأولى

وقيل : حصل للشرط مزية بالتقدم .

وقيل^(١) : إن حرف الشرط اقتضاهما فعمل فيهما معاً .

وفائدة الأسماء : الاختصار لما فيها من العموم لما وضعت له .

فـ (مَنْ) يعمُّ ذوي العلم، كقولك : (مَنْ يَقيمُ أقمِ معه) .

و (مَا) تعمُّ^(٢) غير ذوي العلم .

و (أَيِّ)^(٣) تعمُّ الأبعاض من ذوي العلم وغيرهم؛ فجعلت شرطاً

في تلك الأبعاض، نحو : (أَيِّ الرِّجالِ يَقيمُ أقمِ معه) و (أَيِّ الدَّوابِّ

تركب^(٤) اركب) .

و (مَهْمَا)^(٥) بمعنى (مَا)؛ فإذا قلت : (مَهْمَا تَفعَلُ أفعَل) فمعناه :

= من الآخر، وإنما يعمل بمزية؛ وهو أن يضمن العامل من غير النوع أو شبهه كعمل الأسماء في الأسماء)) .

(١) هذا مذهب المحققين من البصريين، وعزاه السيرافي إلى سيبويه - كما بينا ذلك سابقاً - .

(٢) في ب : يعم .

(٣) أي : اسم مبهم منكور، وهي بعض ما تُضاف إليه، إن أضفتها إلى الزمان فهي زمان، وإن أضفتها إلى المكان فهي مكان؛ إلى أي شيء أضفتها كانت منه . يُنظر : شرح المفصل ٤٤/٧ .

(٤) في ب : يركب .

(٥) قيل : إنها بسيطة، وزها (فَعَلَى)، وألفها إما للتأنيث، أو الإلحاق .

وقيل : إنها مركبة؛ - وستعرض الشارح لها في حال تركيبها - .

يُنظر : كتاب حروف المعاني ٢٠، وشرح المفصل ٤٢/٧، وشرح الرضي ٢٥٣/٢، =

لا أصغرُ [عن] ^(١) كبير فعلك، و ^(٢) لا أكبر عن صغيره .

وقال الخليل ^(٣): «هي (ما) زيدت عليها (ما) أخرى ^(٤)، فكرهوا أن يوالوا بينهما في قولهم : ما ما تفعل أفعل، فأبدلوا الألف الأولى ها». .
وقيل ^(٥): أصلها (مه) التي للكفّ، ضمّ إليها (ما) من ^(٦) التركيب؛ وهي الشرط ^(٧).

والدليل على اسميتها : عودُ الضمير إليها في قوله تعالى : ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ ^(٨)، وكقول زهير:
/ وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ ^(٩)

[١٥٤ / ب]

= والارتشاف ٥٤٧/٢، وتوضيح المقاصد ٢٤١/٤، والمغني ٤٣٦، والهمع ٣١٦/٤، والأشموني ١٢/٤.

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في ب : أو .

(٣) يُنظر : كتاب العين ٣٥٨/٣، والكتاب ٥٩/٣ .

(٤) (ما) الأولى : شرطية، والثانية : زائدة للتوكيد .

يُنظر : أمالي ابن الشّجري ٥٧١/٢، وشرح المفصل ٤٢/٧ .

(٥) وهو مذهب الأخصّص، والزّجاج، والبغداديين .

يُنظر : معاني القرآن للزّجاج ٣٦٩/٢، وشرح المفصل ٤٣/٧، وشرح الرّضيّ

٢٥٣/٢، والارتشاف ٥٤٧/٢، وتوضيح المقاصد ٢٤١/٤، والجني الدّاني ٦١٢،

والهمع ٣١٦/٤، والأشموني ١٢/٤ .

(٦) في ب : ما يحدث من التركيب .

(٧) في ب : ومتى للشرط، وهو تحريف .

(٨) من الآية : ١٣٢ من سورة الأعراف .

(٩) هذا بيتٌ من الطّويل .

وَمِنَ الْعَرَبِ^(١) مَنْ يَقُولُ : (مَهْمَنْ) فَيَزِيدُ عَلَيْهِمَا (مَنْ) الَّتِي لِمَنْ يَعْقِلُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَمَاوِيَّ^(٢) مَهْمَنْ يَسْتَمِعُ^(٣) فِي صَدِيقِهِ أَقَاوِيلَ^(٤) هَذَا النَّاسِ مَاوِيَّ يَنْدَمُ^(٥)

= وَالشَّاهِدُ فِيهِ : (وَمَهْمَا تَكُن) فِي (تَكُن) ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ تَقْدِيرُهُ (هِيَ)؛ وَهُوَ اسْمُهَا يَعُودُ إِلَى (مَهْمَا)، وَالضَّمِيرُ لَا يَعُودُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ .

يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الْكَامِلُ ٨٧٨/٢، وَالْجُمْلُ ٢١٥، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٥٧١/٢، وَالْمَغْنِي ٤٢٦، وَالْجَنِّي الدَّانِي ٦١٢، وَالْمَع ٣١٩/٤، وَالْأَشْمُونِي ١٠/٤، وَالذَّبْيَانُ ٢٨ .

(١) حكاة الكوفيون .

يُنظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٤٣/٧، وَشَرْحُ الرَّضِيِّ ٢٥٣/٢ .

(٢) فِي ب : أَمَادِي، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي كِلْتَا النَّسَخَتَيْنِ: تَسْمَعِي مِنْ صَدِيقِنَا، وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مَثَبْتٌ؛ كَمَا فِي الْمَصَادِرِ الَّتِي ذَكَرْتَ الْبَيْتَ .

(٤) فِي كِلْتَا النَّسَخَتَيْنِ : أَمَاوِي، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) فِي أ : تَقَدَّمِي، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَفِي ب : تَنْدَمِي، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

وَهَذَا الْبَيْتُ مِنَ الطُّوِيلِ، وَلَمْ أَقْفِ عَلَى قَائِلِهِ .

و (مَاوِيَّ) : مَنَادَى مَرَحَمٍ، وَأَصْلُهُ : مَاوِيَّةٌ؛ وَهُوَ : اسْمُ امْرَأَةٍ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : (مَهْمَنْ) فَإِنَّهُ أَدْخَلَ (مَهْ) عَلَى (مَنْ) الشَّرْطِيَّةَ .

يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : شَرْحُ الْقَصَائِدِ السَّبْعِ الطُّوَالِ ٤٥، وَالتَّهْذِيبِ (مَه) ٣٨٥/٥،

وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨/٤، وَشَرْحُ الْجُمْلِ ١٩٦/٢، وَشَرْحُ الرَّضِيِّ ٢٥٣/٢، وَاللِّسَانِ

(مَه) ٥٤٢/١٣، وَالخَزَانَةُ ١٦/٩ .

وأما قول الرَّاجز^(١):

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةَ^(٢) مَهْمَا لِيهِ أُوْدَى بِنَعْلِيَّ وَسِرْبَالِيهِ^(٣)
فإنَّ (مَا)^(٤) الأولى استفهامية؛ فقلبت ألفها هاءً؛ لزيادة (ما)
الثانية عليها .

وأما (إِذَا) فلا يجازى بها إلا مقرونةً بـ (ما)، كـ (حيث)؛
لِتُعَزَّزَ^(٥) زمانها وهو الماضي إلى المستقبل؛ تقول: (إِذَا مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ) .
وهي حرف عند سيويه^(٦) إذا جُوزِيَ بها؛ لأنها صارت تدلُّ على
خلاف ما وُضعت له؛ لأنها وُضعت للماضي، والشَّرْطُ يدلُّ على المستقبل.

(١) هذا سهوٌ من الشَّارح - رحمه الله -؛ لأنَّ هذا البيت من السَّرِيع، وليس من الرَّجَز.

(٢) في أ: اللبلة، وهو تحريف .

(٣) هذا بيتٌ من السَّرِيع، وهو لعمر بن مَلَقَطِ الطَّائِي .

والشَّاهِدُ فيه: مجيء (مهما) للاستفهام .

وقد ذهب إلى هذا جماعةٌ من النُّحاة - ومنهم ابنُ مالك -؛ واستدلُّوا بهذا البيت؛
ولا حُجَّةَ فيه؛ لاحتمال أنَّ التقدير (مَهْ) اسم فعل بمعنى (أكف)، ثم استأنف
استفهاماً بـ (ما) وحدها .

يُنظر هذا البيتُ في: نوادِر أبي زيد ٦٢، والأزْهِيَّة ٢٥٦، وشرح المِفْصَل
٤٤/٧، وأمالي ابن الحاجب ١٣٥/٣، وشرح التَّسْهِيل ٦٩/٤، والجنى
الدَّانِي ٥١، ٦١١، والمغني ١٤٦، ٤٣٧، والهمع ٣١٩/٤، والخزانة ١٨/٩،
وشعر طيء ٤٥٤/٢ .

(٤) أي: في كلتا الكلمتين .

(٥) في ب: لتعذر .

(٦) يُنظر: الكتاب ٥٦/٣، ٥٧ .

والشرطُ يكون مضارعاً، والجواب^(١) ماضياً، [ومنه]^(٢):

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا^(٣)

وأكثرُ التَّحْوِينِ^(٤) يَخْصُونَ هذا النوع بالضرورة، وليس بصحيح^(٥)؛

[١/١٥٥]

بدليل ما رواه^(٦) البخاري^(٧) / من قول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ»^(٨).

(١) في أ: والجزاء .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ.

(٣) هذا بيتٌ من البسيط، ولم أقف على قائله .

والشاهدُ فيه : (إن تصرمونا وصلناكم) حيث جاء فعلُ الشرط مضارعاً

وجوابه ماضياً؛ وهذا جائزٌ عند الفراء، وابن مالك، وابنه، والشارح .

يُنظر هذا البيتُ في : شرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٦، وابن الناظم ٦٩٨، والمقاصد

التحوية ٤/٤٢٨، والهمع ٤/٣٢٢، والأشموني ٤/١٧، والدرر ٥/٧٣ .

(٤) يُنظر: الارتشاف ٢/٥٦٣، والتصريح ٢/٢٤٩، والهمع ٤/٣٢٢، والأشموني ٤/١٦ .

(٥) الشارحُ متابعٌ في هذا للفراء، وابن مالك، وابنه بدر الدين .

يُنظر: معاني القرآن ٢/٢٧٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٦، وابن الناظم ٦٩٨ .

(٦) في ب: روى .

(٧) هو: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي - بالولاء -،

السخاري: جبل الحفظ، وإمام الدنيا في الحديث؛ له: الجامع الصحيح، والتأريخ

الكبير؛ توفي سنة (٢٥٦هـ) .

يُنظر: وفيات الأعيان ٤/١٨٨، وتقريب التهذيب ٨٢٥، وشذرات الذهب ٢/١٣٤ .

(٨) في ب: البخاري رضي الله عنه .

(٩) في ب: علي .

(١٠) تكلمة الحديث : «... غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» .

يُنظر: صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب قيام ليلة القدر من الإيمان، ٢٧/١ .

وأن^(١) يكونا ماضيين، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عَدَاً﴾^(٢).

وأن^(٣) يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً؛ فيقدر^(٤) جزم

الأوّل^(٥)؛ وجزم الثاني^(٦) مختار، والرفع [كثير]^(٧) حسن .

قال زهير:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي^(٨) وَلَا حَرَمٌ^(٩)

(١) في أ : فإن .

(٢) من الآية : ٨ من سورة الإسراء .

(٣) في أ : فإن .

(٤) في ب : فنقدر .

(٥) ما كان ماضياً من شرط أو جواب فهو مجزوم تقديراً؛ لأنّ الفعل الماضي مبني .

وأما المضارع فإن كان شرطاً وجب جزمه لفظاً، وكذا إن كان جواباً

والشرط مضارع .

يُنظر : شرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٨، وابن النّاطم ٦٩٨، ٦٩٩ .

(٦) أي : لفظاً .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٨) في أ : مني، وفي ب : لي؛ وكلتاها محرّفة، والصّواب ما هو مثبت .

(٩) هذا بيت من البسيط .

و(الخليل): الفقير المحتاج .

والشاهد فيه : (يقول) حيث جاء الجواب مرفوعاً (يقول)؛ لأنّ فعل الشرط

ماضٍ؛ وهو (أتاه) .

فأمّا سيبويه فيرى أنّ هذا المضارع ليس هو جواب الشرط، بل الجواب محذوف،

فرفع (يقول)^(١)؛ لأنَّ الشرط غير معرب؛ وعللوا هذه بعدم ظهور تأثير^(٢) العامل في الشرط، لم يظهر له أثرٌ في الجزاء لتقع^(٣) المناسبة. وقد جاء الجواب مرفوعاً والشرطُ مضارعاً^(٤)، كقول الرّاجز :
يَا أَقْرَعُ بِنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ^(٥)

= والمذكور دليلٌ عليه؛ وهو على نية التقديم وإن كان متأخراً في اللفظ، فكأنه قال :
(يقول : لا غائبٌ مالي ولا حرم إن أتاه خليل) .
وأما عند الكوفيّين والميرد المضارع هو نفس الجواب؛ وهو على تقدير الفاء، وكأنَّ الشاعر قد قال : (إن أتاه خليلٌ يوم مسألة فيقول : لا غائبٌ مالي ...) .
وأما عند الشّارح فإنه ليس على التقديم والتأخير، ولا على حذف الفاء، بل لَمَّا لم يظهر لأداة الشرط تأثيرٌ في فعل الشرط؛ لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب .

فمجموع الأقوال ثلاثة .

يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٦٦/٣، والمقتضب ٧٠/٢، والمحتسب ٦٥/٢،
والإنصاف ٦٢٥/٢، وشرح المفصل ١٥٧/٨، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٩/٣،
وابن النّظام ٦٩٩، ورفص المباني ١٨٧، والمعني ٥٥٢، والديوان ١٠٥ .

(١) في أ : تقول .

(٢) في أ : ظهور ما بين العامل .

(٣) في أ : ليقع .

(٤) في أ : مضارع .

(٥) هذان بيتان من مشطور الرّجز، نُسبا إلى جرير بن عبد الله البجليّ الصّحابيّ

- رضي الله عنه -، أو لعمر بن خُثّارم البجليّ؛ من رجز أنشده في المنافرة التي

وقعت بين جرير ابن عبد الله البجليّ - رضي الله عنه - وخالد بن أرطاة الكلبيّ؛

وكانا قد تنافرا إلى الأقرع بن حابس ليحكّم بينهما .

وقول^(١) الآخر :

فَقُلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ^(٢) مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا^(٣)
وَأَمَّا الْمَجْزُومُ [بعد متى]^(٤) فهو كقول الحطيئة^(٥):

= ولهذا الرَّجْزُ قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ ذُكِرَتْ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ .

والشَّاهِدُ فِيهِ : (تصرع) حيث رفع جواب الشرط .

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتَانِ فِي : الْكِتَابِ ٦٧/٣ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٧٢/٢ ، وَمَا يَحْتَمِلُ الشَّعْرُ مِنْ الضَّرُورَةِ ١٣٤ ، وَفَرِحَةَ الْأَدِيبِ ١٠٧ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١٢٥/١ ، وَالتَّبْصِرَةَ ٤١٣/١ ، وَالْإِنْصَافَ ٦٢٣/٢ ، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ ١٥٨/٨ ، وَالْمَقْرَبِ ٢٧٥/١ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٥٩٠/٣ ، وَابْنَ النَّازِمِ ٧٠٠ ، وَالتَّصْرِيحَ ٢٤٩/٢ .

(١) فِي ب : كَقَوْلِ .

(٢) فِي أ : مِصْتَهً ، وَفِي ب : مَطِيهً ؛ وَكِلْتَاهُمَا مُحَرَّفَةٌ ، وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مَثْبُتٌ .

(٣) فِي أ : مَنْ يَلِهَا لَا يَغْيِرُهَا .

وَهَذَا الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَهُوَ لِأَبِي ذُوَيْبِ الْهَذَلِيِّ .

وَ (الطَّوِقُ) : الطَّاقَةُ . وَ (مَطَبَّعَةٌ) : مَمْلُوءَةٌ بِالطَّعَامِ ؛ وَيَقْصَدُ الْقَرْيَةَ . وَ (يَضِيرُهَا) : يَضُرُّهَا ؛ يَصِفُ قَرْيَةً بِكَثْرَةِ طَعَامِهَا .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : (لَا يَضِيرُهَا) حَيْثُ جَاءَ مَرْفُوعًا ؛ وَهُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ .

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الْكِتَابِ ٧٠/٣ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٧٢/٢ ، وَشَرْحَ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ٢٠٨/١ ، وَالْأَصُولَ ١٩٣/٢ ، وَالتَّبْصِرَةَ ٤١٤/١ ، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ ١٥٨/٨ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٥٩١/٣ ، وَابْنَ النَّازِمِ ٧٠٠ ، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ١٩٢/٣ ، وَالْمَقْصَدَ التَّحْوِيَّةَ ٤٣١/٤ ، وَالْحِزَانََةَ ٥٧/٩ ، وَدِيوانَ الْهَذَلِيِّينَ ١٥٤/١ .

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب .

(٥) الْحَطِيئَةُ : لِقَبٍ ؛ وَاسْمُهُ : جَرَّوْلُ بْنُ أَوْسِ الْعَبْسِيِّ ، يَكْنَى أبا مُلَيْكَةَ : شَاعِرٌ مَخْضَرَمٌ ، =

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٌ^(١)
/ وبعد (أَتَى)^(٢) :

فَأَصْبَحْتَ أَتَى^(٣) تَأْتِيهَا^(٤) تَلْتَبِسُ بِهَا^(٥) كَلَا مَرَكِبِيهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرٌ^(٥)

= من فُحُولِ الشُّعْرَاءِ وِمتَقَدِّمِيهِمْ، رَاوِيَةٌ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ؛ أَدْرَكَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَأَسْلَمَ وَلَمْ يَفِدْ؛ وَكَانَ هَجَاءً، هَجَا أُمَّهُ وَأَبَاهُ وَنَفْسَهُ؛ وَمَاتَ فِي خِلَافَةِ مَعَاوِيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .

يُنظَرُ : طَبَقَاتُ فُحُولِ الشُّعْرَاءِ ١/١٠٤، وَالشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ ١٩٩، وَالْأَغْلَانِي ١٤٩/٢، وَالْإِصَابَةُ ٢/١٥٠ .

(١) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ .

(و) عَشَا إِلَى النَّارِ، يَعْشُو (: رَأَاهَا لَيْلًا مِنْ بُعْدِ فَقْصَدَاهَا .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : (مَتَى تَأْتِيهِ ... تَجِدُ) حَيْثُ جَزَمَ بِـ (مَتَى) فَعَلَيْنِ؛ أَوْلَهُمَا : (تَأْتِيهِ) وَهُوَ فَعْلُ الشَّرْطِ، وَثَانِيهِمَا : (تَجِدُ) وَهُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ .

يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الْكِتَابِ ٣/٨٦، وَإِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ ١٩٨، وَالْمُقْتَضَبُ ٢/٦٥، وَبِمَجَالِسِ ثَعْلَبِ ٢/٣٩٩، وَمَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ ١١٦، وَجَمْهَرَةُ اللَّغَةِ (شَعْو) ٢/٨٧١، وَالْجُمْلُ ٢١٤، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣/١٢، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٧/٤٥، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٣/١٦٠٨، وَالذِّيَّوَانُ ٨١ .

(٢) فِي كِلْتَا النَّسَخَتَيْنِ : أَيُّ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مَثْبُتٌ .

(٣) فِي كِلْتَا النَّسَخَتَيْنِ : أَيُّ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مَثْبُتٌ .

(٤) فِي ب : تَأْتَاهُ أَيُّ .

(٥) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلْبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .

(و) (شَجَرٌ رِجْلِيهِ) : إِذَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا إِذَا رَكِبَ . وَ (كَلَا مَرَكِبِيهَا) : كِلْتَا نَاحِيَتَيْهَا اللَّتَيْنِ تُرَامُ مِنْهُمَا .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : (أَتَى تَأْتَاهُ تَلْتَبِسُ) حَيْثُ جَزَمَ بِـ (أَتَى) فَعَلَيْنِ؛ أَوْلَهُمَا : (تَأْتَى) =

وبعد (حَيْثُمَا)، [كما قال:]^(١)

حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّـهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ^(٢)

وبعد (أَيَّامًا)، كقوله تعالى: ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٣)،

ومنه قول الشاعر:

إِذَا النَّعْجَةُ الْعَيْنَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ فَأَيَّامًا^(٤) تَعْدِلُ بِهَا الرِّيحُ تَنْزِلُ^(٥)

= وهو فعل الشَّرْطِ، وثانيهما: (تلتبس) وهو جواب الشَّرْطِ .

يُنظر هذا البيتُ في: الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، والجمل ٢١٦، وشرح المفصل ٤٥/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٢/٣، واللسان (فجر) ٤٧/٥، والخزانة ٩١/٧، والديوان ٦٥ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) هذا بيتٌ من الخفيف، ولم أقف على قائله .

والشَّاهِدُ فيه: (حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ) حيث جزم بـ (حَيْثُمَا) فعلين؛ أولهما: (تستقيم) وهو فعل الشَّرْطِ، وثانيهما: (يُقَدِّرُ) وهو جواب الشَّرْطِ .

يُنظر هذا البيتُ في: شرح عمدة الحفاظ ٣٦٥/١، وابن الناظم ٦٩٥، وتذكرة النُّحاة ٧٣٦، وشرح شذور الذهب ٣١٧، والمغني ١٧٨، وابن عقيل ٣٣٨/٢، والمقاصد التَّحْوِيَّةُ ٤٢٦/٤، وشرح شواهد المغني ٣٩١/١، والأشْمُوْنِيّ ١١/٤ .

(٣) من الآية: ١١٠ من سورة الإسراء .

(٤) في أ: فَأَيَّامًا .

(٥) هذا بيتٌ من الطَّوِيلِ، وهو لأُمِيَّةِ بن أبي عائد .

والشَّاهِدُ فيه: (فَأَيَّامًا تَعْدِلُ بِهَا الرِّيحُ تَنْزِلُ) حيث جزم بـ (أَيَّامًا) فعلين؛ أولهما:

(تعدل) وهو فعل الشَّرْطِ، وثانيهما: (تَنْزِلُ) وهو جوابُ الشَّرْطِ .

يُنظر هذا البيتُ في: شرح أشعار الهذليين ٥٢٦/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٣٦٣/١ =

وبعد (أَيْنَمَا):

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ^(٢) أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمَلُّ^(١)

وبعد (إِذْ مَا)، كقول الشاعر^(٣):

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ^(٤) مَا أَتَتْ أَمْرٌ بِهِ تُلْفٍ^(٥) مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا^(٦)

= وشرح قطر الندى ٩٧، والهمع ٣٤١/٤، والأشموني ١٠/٤، والدرر ٩٥/٥.

والرواية في جميع هذه المصادر (فأَيَّان ما تعدل) بدل (فأَيَّاماً تعدل) .

(١) هذا بيت من الرمل، وهو لكعب بن جُعيل، أو الحسام بن ضرار الكليبي .

(٢) الصَّعْدَةُ (: القناة الَّتِي تَنْبُتُ مُسْتَوِيَةً . و (الحائِر) : المكان الَّذِي يَكُونُ وَسْطُهُ

مَنْخَفِضاً وَحُرُوفُهُ مَرْتَفَعَةٌ عَالِيَةٌ؛ وَإِنَّمَا جَعَلَ الصَّعْدَةُ فِي هَذَا الْمَكَانِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ

أَنْعَمَ لَهَا وَأَسَدٌ لِنَبْتِهَا .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : (أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمَلُّ) حَيْثُ جَزَمَ بِـ (أَيْنَمَا) فَعَلَيْنِ؛ أَوْلَهُمَا:

(تَمِيلُهَا) وَهُوَ فَعْلُ الشَّرْطِ، وَثَانِيهِمَا : (تَمَلُّ) وَهُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ .

يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الْكِتَابِ ١١٣/٣، وَالْمَقْتَضِبُ ٧٥/٢، وَالْأُصُولُ ٢٣٣/٢،

وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٨٢/٢، ١٣٠/٣، وَالْإِنْصَافُ ٦١٨/٢، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ

١٠/٩، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٥٩٩/٣، وَابْنُ النَّازِمِ ٦٩٥، وَالْمَقَاصِدُ التَّحْوِيَّةُ

٤/٤٢٤، وَالْأَشْمُونِيُّ ١٠/٤ .

(٢) فِي أ : جَابِرٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي ب : قَوْلٌ .

(٤) فِي أ : تَأْبٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٥) فِي ب : تَلَقٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٦) فِي كِلْتَا النَّسَخَتَيْنِ : آتِيَا، وَهُوَ تَصْحِيفٌ؛ وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مُثَبَّتٌ .

وَهَذَا الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَلَمْ أَقْفِ عَلَى قَائِلِهِ .

و (تَلْفٌ) : تَجِدُ . و (آتِيَا) : فَاعِلًا .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : (إِذْ مَا تَأْتِ تَلْفٌ) حَيْثُ جَزَمَ بِـ (إِذْ مَا) فَعَلَيْنِ؛ أَوْلَهُمَا : (تَأْتِ) =

وبعد (أَيَانَ) بمعنى (متى)، [كقوله] ^(١):

أَيَانَ نُؤْمِنُكَ ^(٢) تَأْمَنُ ^(٣) غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ ^(٤) مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا ^(٥)

ومن الجزم بـ (إِذَا) ^(٦) [كقول الشاعر] ^(٧):

/ اسْتَعْنِ مَا أَعْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِيبَكَ خِصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ ^(٨)

[أ/١٥٦]

= وهو فعل الشرط، وثانيهما: (تلف) وهو جواب الشرط.

يُنظر هذا البيت في: شرح عمدة الحفاظ ٣٦٥/١، وابن الناظم ٦٩٥، وشرح قطر

التدى ٩٩، وابن عقيل ٣٣٨/٢، والمقاصد التحوية ٤/٤٢٥، والأشموقي ١١/٤.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٢) في أ: تؤمنك، وهو تحريف.

(٣) في ب: يأمن، وهو تصحيف.

(٤) في أ: الأمر، وهو تحريف.

(٥) هذا بيت من البسيط، ولم أقف على قائله.

والشاهد فيه: (أَيَانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ) حيث جزم بـ (أَيَانَ) فعلين؛ أولهما:

(نؤمنك) وهو فعل الشرط، وثانيهما: (تأمن) وهو جواب الشرط.

يُنظر هذا البيت في: ابن الناظم ٦٩٤، وشرح شذور الذهب ٣١٦، وابن عقيل

٣٣٧/٢، والمقاصد التحوية ٤/٤٢٣، والأشموقي ١٠/٤.

(٦) المشهور أنه لا يجزم بـ (إِذَا) إلا في الشعر.

يُنظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٣، والجنى الداني ٣٦٧، والمغني ١٢٧، والهمع

١٨٠/٣، والأشموقي ١٣/٤.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٨) في أ: فَتَحَمَّلِ، وهو تصحيف.

وهذا البيت من الكامل، وهو لعبد القيس بن خفاف البرجمي، وقيل: لحارثة

ابن بدر الغدائي.

- والجزم بـ (مَنْ) كقوله تعالى: ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِ بِهِ ﴾^(١)،
 و﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا ﴾^(٢).
 [وبـ (ما)]^(٣): ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾^(٤).
 [بـ (أينما)]^(٥): ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾^(٦).

= والشَّاهِدُ فِيهِ : (وَإِذَا تَصَبَّكَ) حَيْثُ جَزَمَ بـ (إِذَا) ؛ وَهَذَا خَاصٌّ بِالشَّعْرِ .
 يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : الْمَفْضَلِيَّاتِ ٣٨٥ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ١٥٨/٣ ، وَالْأَصْمَعِيَّاتِ
 ٢٣٠ ، وَأَمَالِي الْمُرْتَضَى ٣٨٣/١ ، وَشَرْحَ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ٣٧٤ ، وَالْمَغْنِيِّ ١٢٨ ، وَالْهَمْعِ
 ١٨٠/١ ، وَالْأَشْمُونِيِّ ١٣/٤ .

- (١) من الآية : ١٢٣ من سورة النساء .
- (٢) من الآية : ١٥ من سورة هود .
- (٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب .
- (٤) من الآية : ١٩٧ من سورة البقرة .
- (٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهما السياق .
- (٦) من الآية : ٧٨ من سورة النساء .

فصل

وأما جواب الشرط فثلاثة أشياء: الفعل، و الفاء، و إذا .
أما الفعل فقد تقدّم .

وأما الفاء فإذا كانت الجملة اسميّة فلا بُدّ من الفاء، نحو: (إنِ يَقم زيدٌ فهو مكرم)؛ لأنّ الجملة الاسميّة كلامٌ مستقلٌّ بنفسه فاحتاجتُ إلى رابط؛ بخلاف الجملة الفعليّة؛ لأنّ حرف الشرط يربط بين الجملتين الفعليتين، ولا يربط بين [الجملة]^(١) الفعلية والاسميّة^(٢)؛ لأنّه لا يصحّ دُخوله على الاسميّة، وكانت الفاء أولى من الواو؛ لكونها للتعقيب بغير مهلة، وجواب الشرط كذلك؛ لأنّه يقع عقب الشرط بلا مهلة؛ قال الله تعالى: ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنِ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَحْثًا ﴾^(٣) أي: فهو لا يخاف؛ فحذف المبتدأ للعلم به .

واعلم أنّه إذا صحّ أن يُجعل الجواب شرطاً، وذلك إذا كان ماضياً، متصرفاً، مجرداً عن^(٤) (قد)، أو مضارعاً، مجرداً، أو منفيّاً^(٥)، فالأكثرُ خُلُوهُ / من الفاء^(٦).

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) في ب : الاسميّة، والفعلية .

(٣) من الآية : ١٣ من سورة الجنّ .

(٤) في ب : من .

(٥) منفيّاً بـ (لا) أو (لم) .

(٦) ويجوز اقترانهُ بها .

ومتى لم يصح أن يجعل الجواب شرطاً وذلك إذا كان جملة اسمية،
أو طلبية، أو فعلاً غير متصرف، أو مقروناً بـ (السين) ^(١) أو (قد)،
أو منفيًا [بـ (ما)] ^(٢)، أو (لن) ^(٣)؛ فإنه يجب اقترانه بـ (الفاء) ^(٤)،
نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ﴾ ^(٥)، و ﴿إِنْ كُنْتُمْ
تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ ^(٦)، و ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾ ^(٧)،

= فإن كان مضارعاً رفع، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنِ بِرَبِّهِ فَلَا يَحَافُ بِحَسَابٍ﴾
[الجن: ١٣].

يُنظر: ابن التَّائِم ٧٠٠.

(١) مقروناً بـ (السين) (أو (سوف)؛ ولو قال: (بالتنفيس) لشملمها .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٣) في ب: (لا)؛ وهو تحريف .

(٤) وجملة ما ذكره الشَّارح من المواضع التي تجب فيها (الفاء) سبعة؛ نظمها بعضهم
في قوله:

طَلَبِيَّةٌ وَأَسْمِيَّةٌ وَبِحَامِدٍ وَبِمَا وَقَدْ وَبِلَنْ وَبِالتَّنْفِيسِ

يُنظر: الصَّبَّان ٢٠/٤ .

(٥) من الآية: ٥ من سورة الحجّ .

وسبب الاقتران بالفاء؛ لأن الجملة اسمية .

(٦) من الآية: ٣١ من سورة آل عمران .

وسبب الاقتران بالفاء؛ لأن الجملة فعلية طلبية .

(٧) من الآية: ٧٧ من سورة يوسف .

وسبب الاقتران بالفاء؛ لأنه مقرون بـ (قد) .

﴿إِنْ تَزِنَ آتَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنَّ خَيْرًا مِنْ حَبْتِكَ﴾^(١).
 فـ (الفاء) في هذه الأجوبة ونحوها^(٢) - ثمّ لا يصلح^(٣) أن يُجعل شرطاً - واجبة الذّكر، ولا يجوز تركها إلّا في ضرورة، أو ندور .

فحذفها في الضّرورة كقول الشّاعر :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٤)

وحذفها في النّدور كما أخرجّه البخاريّ من قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

(١) من الآيتين : ٣٩ ، ٤٠ من سورة الكهف .

وسبب الاقتران بالفاء؛ لأنه فعلٌ غير متصرف .

(٢) ترك الشّارحُ - رحمه الله - الاستشهاد لبعض المواضع؛ وهي :

إذا كان الجواب مقرونًا بحرف التنفيس، نحو قوله تعالى : ﴿مَنْ يَرْكُدْ مِنْكُمْ عَنْ

دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة : ٥٤] ، وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فَنَسْرَضِعْ

لَهُ أُخْرَى﴾ [الطلاق : ٦] .

أو مقرونًا بـ (ما) أو (لن) نحو : (إن قام زيدٌ فما يقوم عمرو) أو (فلن

يقوم) .

(٣) في أ : لا تصلح .

(٤) تقدّم تخريجُ هذا البيت في ص ٥٥٨ .

والشّاهدُ فيه هنا : (الله يشكُرُها) حيث حذف الفاء ضرورة؛ وكان عليه أن يقول :

فَاللَّهُ يَشْكُرُهَا .

والمراد يمنع ذلك، ويزعم أن الرواية : فالرحمن يشكُرُه .

يُنظر : المغني ٢١٨ .

وسلم - لأبي ابن كعب^(١): «فإن جاء صاحبها وإلا^(٢) استمتع بها»^(٣).
وتقوم^(٤) مقام الفاء في الجملة الاسمية (إذا) المفاجأة، كقوله تعالى:
﴿وإن نصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾^(٥)، وذلك لأن [إذا]^(٦)
المفاجأة لا يُتدأ بها، ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها، فأشبهت
الفاء؛ فجاز أن تقوم مقامها .

(١) هو : أبي بن كعب بن قيس الأنصاري : سيّد القراء؛ قرأ على النبيّ - صَلَّى اللهُ عليه وسلّم -، وقرأ عليه النبيّ - صَلَّى اللهُ عليه وسلّم - القرآن، وقرأ عليه ابن عباس، وأبو هريرة، وغيرهما؛ توفي في خلافة عثمان - رضي الله عنه - سنة (٣٠هـ).
يُنظر : معرفة القراء ٢٨/١، وغاية النهاية ٣١/١، والإصابة ١٨١/١ .
(٢) في أ : فالأ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللقطة، باب إذا أخيره رب اللقطة بالعلامة
دفع إليه، ٢٤٩/٣، ومسلم في صحيحه، كتاب اللقطة، ١٣٥٠/٣، وأبو داود في
سننه، كتاب اللقطة، باب التعريف باللقطة، ٣٢٨/٢، ٣٣٠، وأحمد في مسنده
١١٥/٤، ١٢٦/٥ .

وكلها بإثبات الفاء؛ وهو في كتب النحو بحذف الفاء .
(٤) في ب : ويقوم .

(٥) من الآية : ٣٦ من سورة الروم .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، من ابن التاظم ٧٠٢ .

فصل

[١/١٥٧]

إذا دخلت الفاء / في جواب الشرط فإن كان مرفوعاً مثل: (مَنْ يَمُوتُ بِقَوْمٍ مَعَهُ)، تقديره: فَأَنَا أَقُومُ مَعَهُ؛ فهو يكونُ أبداً على [تقدير] (١) مبتدأ، ولا يجوزُ نصبه، ولا جزمه؛ إلا أن يأتي بعد جواب الشرط المجزوم مضارعٌ مقرون بالفاء أو الواو (٢)، فيجوزُ جزمه عطفاً على الجواب، ورفعهُ على الاستئناف، ونصبه على إضمار (أَنْ)، مثل: (إِنْ تُكْرِمْنِي أَكْرَمَكَ وَأَكْفَيْتَكَ) (٣).

وإذا تقدّم على الشرط ما هو الجواب في المعنى أغنى ذلك عن ذكره، نحو: ([تصدّق] (٤) [إِنْ اسْتَطَعْتَ] [أَنْ] (٥) تَتَصَدَّقَ) (٦) يريد (٧): فتصدّق.

وإذا لم يتقدّم على الشرط ما هو الجواب في المعنى فلا بُدَّ من ذكره إلا إذا دلَّ عليه دليلٌ فإنّه - حيثئذ - يسوغُ حذفه؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ رَزَقْنَاهُ سَوْءَ عَمَلٍ فَرَأَاهُ حَسَنًا﴾ (٨) تتمّته: ذهب (٩) نفسك عليهم (١٠).

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في أ: بالواو والفاء .

(٣) في أ: وأكاتبك .

(٤) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السياق .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) في ب: تصدّق .

(٧) في أ: تريد: تصدّق .

(٨) من الآية: ٨ من سورة فاطر .

(٩) في أ: تذهب .

(١٠) في أ: عليه .

حسرة^(١)، فحذف لدلالة ﴿فَلَا تَذْهَبُ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ﴾^(٢).
 وإذا دلّ على فعل الشرط دليل فحذفه بدون (إن) قليل، وحذفه
 معها كثير.

فمن حذفه بدون (إن) قوله :

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍءٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ^(٣)
 / يريد : وَإِلَّا تَطَلَّقَهَا يَعْلُ.

ومن حذف الشرط مع (إن) قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾^(٤)،
 تقديره: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾^(٥).

(١) في ب : حسرات .

(٢) من الآية : ٨ من سورة فاطر .

(٣) هذا بيت من الوافر، وهو للأحوص .

و(المفروق) : وسط الرأس .

والشاهد فيه : (وإلا يعل) حيث حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه؛ والتقدير:
 وإلا تطلقها يعل مفروق الحسام .

ينظر هذا البيت في : أمالي الرّجّاجي ٨٢، وأمالي ابن الشّجري ٩٦/٢، والإنصاف
 ٧٢/١، والمقرب ٢٧٦/١، وشرح الكافية الشّافية ١٦٠٩/٣، وابن الناظم ٧٠٥،
 ووصف المباني ١٨٨، والمغني ٨٤٨، وابن عقيل ٣٤٩/٢، والمقاصد التّحويّة
 ٤٣٥/٤، والديوان ٢٣٨ .

(٤) من الآية : ١٧ من سورة الأنفال .

(٥) من الآية : ١٧ من سورة الأنفال .

وقد يُحذف الشرط والجزاء ويكتفي بـ (إن)؛ كقوله:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمِي وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ: وَإِنْ^(١)

فالشرط في احتياجه إلى جواب، وجواب القسم يؤكد بـ (إن) (واللام) أو حرف نفي^(٢)؛ فإذا اجتمع الشرط والقسم اكتفي بجواب أحدهما عن جواب الآخر .

فإن لم يتقدّمها ما يحتاج إلى خبر اكتفي بجواب السّابق منهما؛ فيُقال في تقدّم الشرط: (إنّ تَقُمْ والله أَقْمُ)، وفي تقدّم القسم: (والله إنّ تَقُمْ لأقومن).

وإن تقدّم عليهما^(٣) ما يحتاج إلى خبر فاعتبار الشرط^(٤) مرجّح على

(١) هذان بيتان من مشطور الرجز، وهما لرؤبة .

والشاهدُ فيهما : (قالت : وإن) حيث حذف الشرط والجزاء جميعاً بعد (إن)؛ والتقدير : قالت : وإن كان فقيراً معدماً رضيته .

يُنظر هذان البيتان في : المقرّب ٢٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٦١٠/٣، وابن النّاطم ٧٠٧، ووصف المباني ١٨٩، والمغني ٨٥٢، والمقاصد التّحويّة ٤٣٦/٤، والتّصريح ١٩٥/١، والهمع ٣٣٦/٤، والأشئونيّ ٢٦/٤، والخزانة ١٤/٩، وملحقات ديوان رؤبة ١٨٦ .

(٢) هذه عبارةٌ مستفادة من ابن النّاطم بتصرّف يسير؛ ونصّها : «القسم مثل الشرط في احتياجه إلى جواب؛ إلّا أنّ جواب القسم مؤكّد بـ (إنّ) أو (اللام) أو منفيّ؛ وجواب الشرط مقرونٌ بالفاء أو مجزومٌ» .

يُنظر : ابن النّاطم ٧٠٧ .

(٣) في أ : عليها .

(٤) في أ : المشروط .

القَسَم؛ تقدّم عليها أو تأخّر، فيقال^(١): (زَيْدٌ وَاللّٰهُ إِنْ تُكْرِمَهُ^(٢) يُكْرِمُكَ) بالجزم^(٣) لا غير .

وفعلُ الأمر يكون جوابه^(٤) مجزوماً؛ لأنّه مضمّنٌ^(٥) معنى الشرط؛ وذلك إذا جازيته على فعل الأمر، كقولك: (اطع الله يرحمك، واشكره يزدك)، تقديره: إن تشكره يزدك .

ولا يجوز أن يُجعل التّهيّ جواب مجزوم، إلّا إذا كان الشرطُ المقدرَ موافقاً للمطلوب فيصحّ / أن يدلّ^(٦) عليه؛ وعلامةُ ذلك: أن يصحّ^(٧) المعنى بتقدير دُخول (إن) على: (لا تدن من الأسد تسلم)، والتّهيّ - هنا - جوابٌ مجزوم؛ لأنّ المعنى يصحّ بقولك: (إن لا تدن من الأسد تسلم)، بخلاف قولك: (لا تدن من الأسد يأكلك) فإنّ الجزم ممتنع فيه؛ لعدم صحّة المعنى، تقول: (إن لا تدن من الأسد يأكلك) فتجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله .

وأجاز الكسائيّ [جزم]^(٨) جواب التّهيّ مطلقاً^(٩)؛

(١) في أ: فتقول .

(٢) في أ: أن يكرمك يكرمه .

(٣) في ب: بجزم .

(٤) في أ: جزاؤه .

(٥) في أ: متضمناً .

(٦) في ب: تدلّ .

(٧) في ب: أيصحّ .

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق؛ وهي من ابن النّاطم ٦٨٤ .

(٩) وهو مذهب الكوفيّين أيضاً .

[و] ^(١) مِمَّا يُحْتَجُّ لَهْ بِهِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ ^(٢): (يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تُشْرِفْ يُصِيبُكَ سَهْمٌ) ^(٣) فَهُوَ مُخْرَجٌ عَلَى الْإِبْدَالِ مِنْ فِعْلِ التَّهْيِ، لَا عَلَى الْجَوَابِ .

وإذا لم يجز جوابُ التَّهْيِ فأحرى وأولى أن لا يجوز جوابُ التَّهْيِ .
وألحق الفراءُ الرَّجَاءَ بِالْتَّمْنِيِّ، فجعلَ له ^(٤) جواباً منصوباً ^(٥).

= يُنظر : شرح الكافية الشافية ١٥٥٢/٣، وابن الناظم ٦٨٤، وتوضيح المقاصد ٢١٣/٤، ٢١٤، والتصريح ٢٤٣/٢، والأشعري ٣١١/٣ .
(١) العاطف ساقطٌ من أ .

(٢) وهو -: أبو طلحة، زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصاري، النَّجَّارِيُّ - رضي الله عنه -؛ مشهورٌ بكنيته، شهد بدرًا؛ وتوفي سنة (٥٠هـ)، وقيل: (٥١هـ) .

يُنظر : الاستيعاب ١٢٣/٢، والإصابة ٥٠٢/٢ .

(٣) يُنظر : صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب مناقب أبي طلحة - رضي الله عنه - ١١٩/٥ .

وروي بالرفع : (يصيبك)، يُنظر : صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب ما جاء في قول الله تعالى : ﴿ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا ﴾، ٢٢٠/٥ .
ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة النساء مع الرجال، ١٤٤٣/٣ هكذا : (لَا تُشْرِفْ لَا يُصِيبُكَ) .

(٤) في ب : لها .

(٥) يُنظر : معاني القرآن ٩/٣ .

وتابع الفراءُ في هذا الحكم الكوفيون، وابن مالك، وابنه، وتبعهما الشَّارِحُ .

ومذهب البصريين أن الرَّجَاءَ لَيْسَ لَهُ جَوَابٌ مَنْصُوبٌ؛ وتأولوا قراءة النَّصْبِ بِأَنَّ (لَعَلَّ) أَشْرَبَتْ مَعْنَى (لَيْتَ)؛ لكنَّه استعملها في توقُّع المرجوِّ، وتوقُّع المرجوِّ ملازمٌ للتمنِّيِّ .

ويجب قبوله لثبوته سماعاً، لقراءة^(١) حفص عن^(٢) عاصم^(٣): ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾^(٤).
وقد يُنصب^(٥) — (أَنْ) المضمره، وهو قليل ضعيف؛ ومما روي من ذلك قول بعض العرب^(٦): «خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذُكَ»^(٧)، تقديره: قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَكَ.

= قال أبو حيان في الارتشاف ٤١١/٢: «والصحيح مذهب الكوفيين؛ لوجوده نظماً ونثراً».

يُنظر: شرح الكافية الشافية ١٥٥٤/٣، وابن الناظم ٦٨٤، ٦٨٥، وتوضيح المقاصد ٢١٧/٤، والمغني ٢٠٦، ٧١٤، ٧١٥، والتصريح ٢٤٣/٢، والهمع ١٢٣/٤، والأشعوري ٣١٢/٣، ٣١٣.

(١) قرأ العشرة إلا عاصماً في رواية حفص برفع ﴿فَأَطَّلِعُ﴾ عطفاً على ﴿أَبْلُغُ﴾. وقرأ حفص بالتصبي على أنه جواب للتمني تشبيهاً لـ (لعل) بـ (ليت)؛ لأنَّ (ليت) في التمني أخت (لعل) في الترجي.

يُنظر: السبعة ٥٧٠، والمبسوط ٣٩٠، وحنة القراءات ٦٣١، والكشف ٢٤٤/٢، والتيسير ١٥٥، والإتحاف ٤٣٧/٢.

(٢) في كلتا النسختين: وعاصم، والتصويب من ابن الناظم.

(٣) هو: عاصم بن بهدلة بن أبي النجود، الأسدي - ولأ - : شيخ الإقراء بالكوفة،

وأحد القراء السبعة؛ أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن السلميّ؛ توفي سنة (١٢٩هـ).

يُنظر: معرفة القراء ٨٨/١، وغاية النهاية ٣٤٦/١.

(٤) من الآيتين: ٣٦، ٣٧ من سورة غافر.

(٥) في أ: تُنصب.

(٦) في أ: قولهم.

(٧) يُنظر: مجمع الأمثال ٤٦٢/١، بإظهار (أَنْ).

بَابُ الْمَبْنِيِّ

ثُمَّ تَعَلَّمْ أَنْ فِي بَعْضِ الْكَلِمِ مَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى وَضْعِ رُسْمٍ^(١)

[١٥٨ / ب]

/ فصل

الكلمات قسمان : معرب، ومبنيّ .

فالمعرب: ما تغيّر آخره لتغيّر العوامل^(٢) الداخلة عليه، لفظاً أو تقديراً.
والبنياء: يقع في بعض الأسماء؛ لشبه^(٣) الحروف، ويقع في الأفعال،
وجميع الحروف .

فَسَكُّنُوا مَنْ إِذْ بَنَوْهَا وَأَجَلْ وَمُذْ وَلَكِنْ وَنَعَمْ وَكَمْ وَهَلْ
أصلُ البناء : هو سكون^(٤) آخر المبنيّ؛ فإن وُجِدَ متحرّكاً فالسؤال
لِمَ حَرَّكَ؟ ثم اختصّ بتلك الحركة دون غيرها .

فـ (مَنْ) و (كَمْ) اسمان، ووجهُ بنائهما وقوعهما موقع همزة
الاستفهام؛ لأنّ (مَنْ) يُستفهم به عمّن يعقل، كقولك: (مَنْ أخوك؟)،
وُستعمل في الشرط، نحو: (مَنْ يكرمني أكرمه)؛ ومعنى الذي مبتدأة،

(١) في شرح الملحة ٣٦٠ : عَلَى وَضْعِ رُسْمٍ .

(٢) في أ : العامل الداخِل .

(٣) في ب : المشبهة بالحرف .

(٤) إنّما كان الأصل في البناء السُّكُونُ لِحَفَّتِهِ، واستصحاباً للأصل؛ وهو عدمُ الحركة .

يُنظر : شرح المفصل ٨٢/٣، و التصريح ٥٨/١، والأشموقيّ ٦٢/١ .

كقولك: (مَنْ قَصْدِي زَيْدٌ)، ونكرة موصوفة، كقول الشاعر:

يَا رَبِّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَعْضَائِهِ وَأَغْتَدِينَ^(١)

وكقول الآخر:

يَقُولُونَ لَا تَبْعُدْ وَهُمْ يَدْفُنُونَهُ بَلَى^(٢) كُلُّ مَنْ تَحْتَ التُّرَابِ بَعِيدٌ^(٣)

(كَمْ) اسم يُسْتَفْهَمُ^(٤) به عن عدد مجهول، وتكون خبرية تَجْرُ^(٥)

(١) هذا بيت من السَّريع، وهو عمرو بن قميئة، أو عمرو بن لأي التيمي.

(و) (الأذواد): جمع ذود؛ وهو: القطيع من الإبل ما بين الثلاث إلى الثلاثين.

والمعنى: نحن محسِّدون لشرفنا وكثرة مالنا، والحاسد لا ينال منا أكثر من إظهار البغضاء لنا لعزنا وامتناعنا.

والشَّاهدُ فيه: (يا ربَّ من يبغض) حيث جاءت (مَنْ) نكرة موصوفة بالجملة بعدها.

يُنظَرُ هذا البيتُ في: الكتاب ١٠٨/٢، والوحشيات ٩، والمقتضب ٤١/١، والأصول ٣٢٥/٢، والبغداديات ٥٦٦، والتبصرة ٢٨٩/١، والأزهية ١٠١، وأمالي ابن الشجري ٦٤/٣، وشرح المفصل ١١/٤، والحماسة البصرية ٢٨٠/١، وديوان عمرو بن قميئة ١٩٦.

(٢) في أ: ألا.

(٣) هذا بيت من الطويل، وهو لأبي عطاء السندي.

والشَّاهدُ فيه: (كُلُّ مَنْ تَحْتَ التُّرَابِ بَعِيدٌ) حيث جاءت (مَنْ) نكرة موصوفة.

يُنظَرُ هذا البيتُ في: الحماسة ٣٩١/١، واللسان (عهد) ٣١٣/٣، وشعره - ضمن مجلَّة المورد، المجلد التاسع، العدد الثاني - ٢٨٢.

(٤) في أ: استفهم.

(٥) في ب: عن.

[١/١٥٩]

التكرات بالإضافة، / وتكون (كَائِن) بمعناها، نحو: ﴿ وَكَأَنَّ مِنْ قَرْيَةٍ عَمَتْ
عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا ﴾^(١) أي : وكم من قرية .

وفيها لغتان^(٢): التّشديد^(٣)، والتّخفيف؛ كقول الشّاعر :

وَكَأَنَّ بِالْأَبَاطِحِ^(٤) مِنْ صَدِيقٍ^(٥)

فهذه لم يبق عنها سؤال؛ لبنائها على السّكون .

(١) من الآية : ٨ من سورة الطّلاق .

(٢) فيها خمس لغات :

(كَائِن)، و (كَاءٍ) على وزن كَاعٍ، و (كَيْءٍ) على وزن كَيْعٍ، و (كَأِي) على وزن كَعِي، و (كِي) على وزن كِعٍ .

يُنظر : المفصل ١٨٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٦٣/١، وتوضيح المقاصد ٣٣٨/٤، والأشموني ٨٧/٤ .

(٣) في أ : بالتّشديد .

(٤) في أ : بالأبطح .

(٥) هذا صدرُ بيت من الوافر، وعجزه :

يَرَانِي لَوْ أَصِبتُ هُوَ الْمُصَابَا

وهو لجرير .

والشّاهدُ فيه : (وكائن بالأباطح) حيث جاءت (كَائِن) على لغة التّخفيف .

يُنظر هذا البيت في : الإيضاح ١٨٧، وأمالي ابن الشّجريّ ١/١٦٠، وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٠، وشرح المفصل ٣/١١٠، ٤/١٣٥، والمقرّب ١/١١٩، وورصف المباني ٢٠٩، ٢٨١، والمغني ٦٤٣، وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٥، والأشموني ٤/٨٧، والخزانة ٥/٣٩٧، والديوان ١/٢٤٤ .

ومن ذلك في فعل الأمر^(١)، نحو: (اكتب) و(قم).

وفي الحروف نحو: (هل) و(بل) للإضراب.

و(هل) تكون استفهاماً، [و] ^(٢) بمعنى (قد) ^(٣) كقوله تعالى:

﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ ^(٤)؛ ويدخلها من معنى التقرير ^(٥) والتوبيخ

ما يدخل الألف التي يُستفهم بها، كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِن شُرَكَائِكُمْ مَن يَدْعُوا

الْحَقَّ تَمَّ يَعْبُدُهُ﴾ ^(٦)؛ فهذه ^(٧) استفهامٌ فيه تقرير وتوبيخ.

(١) في ب : الفعل .

(٢) العاطفُ ساقطٌ من ب .

(٣) اختلف النحاة في (هَلْ) هل تأتي بمعنى (قَدْ) أو لا ؟ على عدّة أقوال :

القول الأول : أنّ (هَلْ) أبداً بمعنى (قَدْ)، وأنّ الاستفهام إنّما هو مستفادٌ من

همزة مقدّرة؛ وهو مذهب الزّحشريّ، ونقله في المفصل عن سيّويه .

القول الثاني : أنّ (هَلْ) بمعنى (قَدْ) دون استفهام مقدّر؛ وهو مذهب الفراء،

والمبرّد، والكسائيّ .

القول الثالث : أنّها تتعَيّن لمعنى (قَدْ) إنّ دخلتْ عليها همزة الاستفهام، وإن لم

تدخل فقد تكون بمعنى (قد)، وقد تكون للاستفهام؛ وهو مذهب ابن مالك .

القول الرابع : أنّها لا تأتي بمعنى (قد) وإنّما هي للاستفهام؛ وهو مذهب ابن هشام .

تُنظر هذه المسألة في : الكتاب ١٨٩/٣، ومعاني القرآن للفراء ٢١٣/٣، والمقتضب

٤٣/١، ٢٨٩/٣، وحروف المعاني ٢، والمفصل ٣١٩، وشرح المفصل ١٥٢/٨،

والتسهيل ٢٤٣، والجنى الداني ٣٤٤، والمعني ٤٦٠، والخزانة ٢٦١/١١ - ٢٦٨ .

(٤) من الآية : ١ من سورة الإنسان .

(٥) في كلتا النسختين : التقدير، وهو تحريف، والصّواب ما هو مثبت .

(٦) من الآية : ٣٤ من سورة يونس .

(٧) في أ : هذه .

وتكون بمعنى (مَا)، كقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَلَى الرَّسْلِ إِلَّا الْبَلَاءُ ﴾^(١).
 و^(٢) (مُذٌ) اسمٌ يرفع ما بعده، وذهب [بعضهم]^(٣) إلى حرفيته
 بِجَرِّهِ^(٤) ما أتت فيه من الزَّمان^(٥).
 و(لَكِنْ) للاستدراك^(٦) بعد جَحْدٍ .
 و(أَجَلٌ) بمعنى (نعم)، وهو حرفٌ تصديق في الخبر خاصة^(٧)، ولا
 يُستعمل^(٨) في جواب الاستفهام^(٩).
 و(نَعَمْ) عِدَّةٌ [و] ^(١٠) تَصْدِيقٌ^(١١)؛ وهي تقع^(١٢) جواباً للسؤال

(١) من الآية : ٣٥ من سورة التحل .

(٢) في ب : أو .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٤) في أ : جرّ .

(٥) إذا أنجرَّ ما بعد (مُذٌ) ففيها مذهبان :

الجمهور على أنها حرف جرّ، وبعضُ البصريين على أنها اسم .

وإذا لم يَنْجرَّ ما بعدها فلا خلافٌ في كونها اسم . يُنظر : حروف المعاني ١٤ ،

وشرح الرضيّ ١١٨/٢ ، ورفض المباني ٣٨٥ ، والجني الداني ٣٠٤ ، والمغني ٤٤١ .

(٦) في ب : لاستدراك .

(٧) (أَجَلٌ) تكون لتصديق الخبر، ولتحقيق الطلب؛ تقول لمن قال: (قام زيدٌ؟): أَجَلٌ،

ولمن قال : (اضربُ زيداً) : أَجَلٌ . الجني الداني ٣٥٩ .

(٨) في أ : ولا تُستعمل .

(٩) يرسى الأخصف أنها تكون في الخير، والاستفهام، إلا أنها في الخير أحسن من نَعَمْ،

ونَعَمْ في الاستفهام أحسنُ منها . يُنظر : الجني الداني ٣٦١ .

(١٠) العاطف ساقطٌ من ب .

(١١) هذه عبارة سيويه حيث قال : «وَأَمَّا (نَعَمْ) فَعِدَّةٌ وَتَصْدِيقٌ» . الكتاب ٢٣٤/٤ .

قال بعضُ التّحويين : «يعني : أنها إن كان قبلها طلبٌ فهي عِدَّةٌ لا غير؛ وإن كان

قبلها خبرٌ فهي تصديق لا غير» . يُنظر : رفض المباني ٤٢٦ ، والجني الداني ٥٠٦ .

(١٢) في ب : وهو يقع .

الموجود، كقولك: (أَخْرَجَ زيد ؟)، فيقال: نعم .
ولا تقع^(١) جواباً للنفي^(٢)، كما أن (بَلَى) لا تقع^(٣) جواباً
للواجب^(٤).

[و]^(٥) مَّا بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ :

/ وَضُمَّ فِي الْغَايَةِ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَأَمَّا بَعْدُ فَافْقَهُ وَاسْتَبِنْ^(٦)
وَحَيْثُ ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّ نَحْنُ وَقَطُّ فَاحْفَظْهَا عَدَاكَ اللَّحْنُ

[١٥٩ / ب]

وُجُوبِ بِنَاءِ (قَبْلُ) وَ (بَعْدُ) مِنْ اقْتِطَاعِهَا عَنِ الْإِضَافَةِ،
وجعلها^(٧) غاية بمعنى آخر الكلام، صارت كأنها بعض الكلمة^(٨).
ولأنَّ الفتح والكسر^(٩) قد يدخلان فيهما عند الإضافة، كقولك:
قصدتُك قبلَ طلوعِ الشَّمْسِ، من قبلِ سفرِ زيد، ومن بعدِ تجهيزه .

(١) في ب : ولا يقع .

(٢) في ب : لنفي .

(٣) في ب : لا يقع .

(٤) يُنظر : حروف المعاني ٦ .

(٥) العاطفُ ساقطٌ من أ .

(٦) في متن الملحة ٥٦ : فَافْقَهُمْ وَاسْتَبِنْ .

(٧) في أ : وجعلها آخر الكلام غاية .

(٨) وبعضُ الكلمة لا يكون مبنياً . يُنظر : شرح الملحة ٣٦٢ .

(٩) هذا مضمون كلام الحريري في شرحه على الملحة ٣٦٢ وقد صدره بسؤال؛ وهو:

«فإن قيل : لِمَ بُنِيََتْ (قبل) و (بعد) على الضَّمِّ دون الفتح والكسر ؟ فالجواب

عنه : ...» .

فلَمَّا كانت الفتحة والكسرة [حركتي] ^(١) إعراب لـ (قبل) و (بعد) وَجَبَ بناؤُهُما؛ لانقطاعهما ^(٢) وبنيا ^(٣) على الحركة الَّتِي لم تكن ^(٤) لهما قَطًّا - وهي الضَّمَّة - .

وقيل ^(٥): الضَّمَّ عَوَضٌ بنقلهما عن المضاف إليهما ^(٦).

وكذلك قولهم: (مِنْ قُدَّامُ)، قال الشاعر:

لَعَنَ الْإِلَهَ تَعَلَّةَ بَنِ مُسَافِرٍ لَعْنًا يُصَبُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامٍ ^(٧)

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في ب : لاقتطاعهما .

(٣) في كلتا النسختين : بناء؛ والصَّواب ما هو مثبت .

(٤) في أ : يمكن، وهو تحريف .

(٥) أي : إنَّهما حُرِّكا بأقوى الحركات وهي الضَّمَّة؛ لتكون كالعَوَض من حذف ما أُضيفا إليه .

يُنظر : شرح المفصل ٨٦/٤ .

(٦) وقيل : بُنِيَ على الضَّمِّ لشبهها بالمانادى المفرد . يُنظر : المرجع السابق ٨٦/٤ .

(٧) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لرجلٍ من بني تميم .

والشَّاهدُ فيه : (مَنْ قُدَّامُ) حيث بنى الظَّرْف (قُدَّامُ) على الضَّمِّ؛ لأنَّه حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه، بل نوى معناه .

يُنظر هذا البيتُ في : أمالي ابن الشَّجري ٧٦/٢، وتذكرة النُّحاة ٢٧٩، وأوضح المسالك ٢١٦/٢، والمقاصد النَّحويَّة ٤٣٧/٣، والتَّصريح ٥١/٢، والهمع ١٩٦/٣، والأشْموني ٢٨٦/٢، والدَّرر ١١٤/٣ .

وقيل^(١): يُعرب^(٢) إذا لم ينو المضاف إليه، كقوله :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا^(٣) أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الزُّلَالِ^(٤)

(١) يجب إعراب (قبل) و(بعد) في ثلاث صور :

إحداها : أن يُصرَّحَ بالمضاف إليه، كـ (جئتُك بعد الظُّهر)، و (قبل العصر)،
و(من قبله) و(من بعده) .

الثّانية : أن يُحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه، فيبقى الإعراب وترك التّنوين
كما لو ذكر المضاف إليه، كقوله : (وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةً) أي : ومن
قبل ذلك .

الثّالثة : أن يُحذف ولا ينوى شيء، فيبقى الإعراب، ولكن يرجع التّنوين؛ لزوال
ما يعارضه في اللفظ والتقدير .

والبيتُ الَّذِي ذكره الشّارحُ شاهدٌ على هذه الصّورة . يُنظر : أوضح
المسالك ٢/٢١١ .

(٢) في ب : تعرب .

(٣) في كلتا التّسخيتين : قدماً، وهو تحريف، والصّواب ما هو مثبت .

(٤) هذا بيتٌ من الوافر، وهو ليزيد بن الصّعق .

والشّاهدُ فيه : (قبلاً) حيث قطعه عن الإضافة فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه؛
ولذلك أعرب منوناً .

يُنظرُ هذا البيتُ في : معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٠، ٣٢١، والمقتصد ١/١٥١،
وشرح المفصل ٤/٨٨، وشرح الكافية الشّافية ٢/٩٦٥، وتذكرة الثّحاة ٥٢٧،
وشرح الشّدور ١٠٣، وابن عقيل ٢/٦٩، والمقاصد التّحويّة ٣/٤٣٥، والتّصريح
٢/٥٠، والخزانة ١/٤٢٦، وشعره — ضمن أشعار العامريين الجاهليين — ٦١ .

وورد البيتُ في بعض المصادر (الفرات) بدل (الزُّلال)، وفي بعضها (الحميم) بدل (الزُّلال)؛

[وأماً^(١)] بعد: فمعناه: (أما بعد حمدُ الله، والصلاةُ على نبيِّه؛ فقد كان كذا) على ما / يقتضي الكلام؛ فلما قطع^(٢) المضاف إليه جعل غاية.

[١/١٦٠]

(حيثُ) تُستعمل ظرفاً من نحو: (أكون حيث تكون)، وتُستعمل اسماً، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾^(٣)؛ فليست (حيث) هنا ظرفاً؛ لأنَّ القديم^(٤) - سبحانه - لا يكون أعلم في مكان ولا جهة من الجهات دون جهة ولا دون مكان؛ لخروجه عن حيزِ المحدودات والمجسّمات؛ فثبت أنّها اسم .
وكقولك: (أنا^(٥) أرمي حيث ترمي)^(٦) أي: إنك ترمي نفس المكان

= والصحيح رواية (الحميم)؛ لأنه من قصيدة ميمية مطلعها :

أَلَا أَبْلَغُ لَدَيْكَ أَبَا حُرَيْثٍ وَعَاقِبَةُ الْمَلَأَمَةِ لِلْمَلِيمِ

يُنظر : أشعار العامريين الجاهليين ٦٠ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) في أ : اقتطع .

(٣) من الآية : ١٢٤ من سورة الأنعام .

وقوله : ﴿رِسَالَاتِهِ﴾ - بالجمع - قراءة القراء السبعة ما عدا ابن كثير وحفصاً؛

فإنهما قرآها : ﴿رِسَالَتُهُ﴾ - بالإنفراد - .

يُنظر : حجة القراءات ٢٧٠، والكشف عن وجوه القراءات ٤٤٩/١، والتيسير ٨٨ .

(٤) في ب : التّقديم، وهو تحريف .

(٥) في أ : ما، وهو تحريف .

(٦) في ب : أرى حيث ترى .

الَّذِي يَرْمِي فِيهِ غَيْرُكَ، لَا أَنْ تَرْمِي فِيهِ^(١)؛ فَيَكُونُ مَفْعُولًا؛ وَتَقُولُ: (أَقَمْتُ حَيْثُ أَمَرْتَنِي) .

وَأَمَّا إِضَافَتُهَا إِلَى الْمَفْرَدِ فَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَنَطَعْنُهُمْ حَيْثُ الْحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ^(٣) بِيِضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِي الْعَمَائِمُ^(٢)

ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ بَابِشَادٍ^(٤).

وَأَمَّا اسْتِعْمَالُهَا ظَرْفَ زَمَانٍ فَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥) :

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي^(٦) سَاقَهُ قَدَمُهُ^(٧)

(١) فِي ب : أَي : إِنَّكَ تَرَى نَفْسَ الْمَكَانِ الَّذِي يَرَى فِيهِ غَيْرُكَ، لَا أَنْ تَرَى فِيهِ .

(٢) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلْفَرَزْدَقِ .

و (الْحُبَا) : جَمْعُ حُبُوَّةٍ؛ وَهُوَ : أَنْ يَجْمَعُ الرَّجُلُ ظَهْرَهُ وَسَاقِيَهُ بِعِمَامَتِهِ؛ وَقَدْ يَحْتَجِي بِيَدِيهِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : إِضَافَةُ (حَيْثُ) إِلَى الْمَفْرَدِ؛ وَهَذَا نَادِرٌ عِنْدَ جَمْهُورِ النُّحَاةِ، وَأَجَازُهُ الْكِسَائِيُّ .

يُنظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي : شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٩٢/٤، وَالْمَغْنِيِّ ١٧٧، وَالْمَقَاصِدِ التَّحْوِيَّةِ ٣٨٧/٣، وَالتَّصْرِيحِ ٣٩/٢، وَالْمَعْمُوعِ ٢٠٦/٣، وَشَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ٣٨٩/١، وَالْأَشْمُونِيِّ ٢٥٤/٢، وَالخَزَائِنَةَ ٥٥٣/٦ .

(٣) فِي كِلْتَا التَّسَخُّتَيْنِ : ضَرْبِنَا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا هُوَ مَثْبُتٌ .

(٤) يُنظَرُ : شَرْحُ الْجُمَلِ لِابْنِ بَابِشَادٍ ج ٢ / ق ١٥١ / أ .

(٥) فِي أ : كَقَوْلِ .

(٦) فِي ب : يَهْدِي .

(٧) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الْمَدِيدِ، وَهُوَ لَطْرَفَةُ بِنِ الْعَبْدِ .

وهي مبنية على الضمّ من أنّها أشبهت الغايات من حيث ملازمتها
الإضافة^(١).

ويقال : (حيثُ) و (حيثَ) معاً، والكسائيّ حكى كسرهما، وقيل فيها:
(حَوْتُ)^(٢) معاً؛ وأشهر لغاتها الضمّ^(٣).

ولا تُضاف إلى غير الجملة إلا ما روي :

/ أَمَا^(٤) تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً^(٥) [١٦٠ / ب]

أي : مكان سُهَيْل .

= والشاهد فيه : مجيء (حيث) للزمان، والأكثر مجيئها للمكان .

يُنظر هذا البيتُ في : مجالس ثعلب ١/١٩٧، وإيضاح الشعر ٢٠٩، وأمالي ابن
الشجريّ ٢/٥٩٩، وشرح المفصل ٤/٩٢، وشرح التسهيل ٢/٢٣٣، واللّسان
(سوق) ١٠/١٦٨، والهمع ٣/٢٠٧، والخزانة ٧/١٩، والديوان ٨٠ .

(١) في أ : للإضافة .

(٢) في كلتا التسخين : حاث، وهو تحريف، والصواب ما هو مثبت .

(وحيث) استعملوها في الأحوال الثلاثة بالواو؛ فقالوا: (حَوْتُ) و(حَوْتُ) و(حَوْتُ).

(٣) يُنظر لغات حيث، وحكاية الكسائيّ في : المفصل ١٦٩، وأمالي ابن الشجريّ
٢/٥٩٩، وشرح المفصل ٤/٩١، والمغني ١٧٦ .

(٤) في أ : ألا ترى .

(٥) هذا صدر بيت من الرجز، وعجزه :

نُجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ سَاطِعًا

ولم أقف على قائله .

والشاهد فيه: إضافة (حيث) إلى المفرد؛ وهذا نادرٌ عند جمهور النحاة، وأجازه الكسائيّ.
يُنظرُ هذا البيتُ في : إيضاح الشعر ٢٠٧، وشرح المفصل ٤/٩٠، وشرح الكافية
الشافية ٢/٩٣٧، والمغني ١٧٨، وابن عقيل ٢/٥٤، والمقاصد التحوّية ٣/٣٨٤،
والهمع ٣/٢٠٦، وشرح شواهد المغني ١/٣٩٠، والأشعوريّ ٢/٢٥٤، والخزانة ٧/٣.

(نَحْنُ) بُنِيَتْ^(١) لكونها كناية عن جمع كالواو الّتي^(٢) تدلّ على الجمع من قولك: (فَعَلُوا)؛ وَبُنِيَتْ على حركة؛ لالتقاء^(٣) السّاكنين. واختصّت بالضّم؛ لقربها من الواو^(٤). (مُنْذُ) ذَهَبَ إلى حرفيّته^(٥)، ولم يُبَيّن من الحروف على الضّمّ سواه^(٦)؛ وَبُنِيَتْ لوقوعها لابتداء الغاية في معنى الحرف^(٧).

(١) في أ: ثبت كونها .

(٢) في أ: والّتي .

(٣) في أ: للالتقاء .

(٤) اختلف في علّة بنائه على الضّم :

فقال الفراء وتعلب : لَمَّا تَضَمَّنَ معنى التّثنية والجمع قُوِّيَ بأقوى الحركات .

وقال الرّجّاج : (نحن) لجماعة، ومن علامة الجماعة الواو؛ والضّمّة من جنس الواو.

وقال الأخفش الصّغير : (نحن) للمرفوع، فحرّك بما يشبه الرّفع .

وقال المرّدّد: تشبيهاً بـ(قبل) و(بعد)؛ لأنّها متعلّقة بشيء، وهو الإخبار عن اثنين فأكثر.

وقال هشام : الأصل : (نَحْنُ) — بضمّ الحاء، وسكون التّون —، فنقلت حركة الحاء على التّون، وأسكنت الحاء .

يُنظر : شرح المفصّل ٩٤/٣، واللّسان (نحن) ٤٢٧/١٣، والهمع ٢٠٨/١ .

(٥) (منذ) لفظٌ مشترك؛ يكون حرفَ جرٍّ، ويكون اسمًا، والمشهور أنّه حرف إذا انجرّ ما بعده، واسم إذا ارتفع ما بعده؛ وقيل : هو اسمٌ مطلقاً .

يُنظر : شرح الرّضويّ ١١٨/٢، ورفض المبياني ٣٩٣، والجنى الدّاني ٥٠٠ .

(٦) في ب : ولم يبيّن على الضّمّ من الحروف سواه .

(٧) علّة البناء؛ أمّا في حال رفع ما بعده فلما يجيئ من كون المضاف إليه جملة .

و (مُنْذُ) هو أصل (مُنْذُ)^(١)؛ وإذا كانا اسمين فالكلام جملتين، وإذا كانا حرفين فهو جملة .

و (قَطُّ) و (عَوْضُ) معاً : هما لزمانيّ الماضي والاستقبال على سبيل الاستغراق^(٢)؛ تقول: (ما رأيتُه قَطُّ)، و (لا أفعلُه عَوْضُ)؛ ولا يُستعملان إلاّ في التّفي .

وحُكي (قُطُّ) بضمّ القاف، و (قَطُّ) بتخفيف الطّاء^(٣).

= كما في (حيث) .

وأما في حال جرّه فلتضمّنه معنى الحرف؛ لأنّ معنى (مُنْذُ يوم الجمعة) : من حَدِّ يوم الجمعة، ومن تاريخه؛ فهما بمعنى الحدّ المضاف إلى الزّمان متضمّناً معنى (من) . يُنظر : شرح الرّضويّ ١١٨/٢ .

(١) هذا مذهب الجمهور .

وقال بعضُ النّحاة : أنّ (مذ) حرفٌ قائمٌ بنفسه غير مقتطع من (منذ) .

وقال صاحبُ الرّصف: «والصّحيح أنّه إذا كان اسماً فهو مقتطع من (منذ)؛ بدليل التّصغير؛ وهو يردُّ الأشياء إلى أصولها، وأما إذا كان حرفاً فهو لفظٌ قائمٌ بنفسه لا يُطلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل؛ فهو لفظٌ مشتركٌ بين الاسم والحرف» .

يُنظر : شرح الرّضويّ ١١٧/٢، و رصف المباني ٣٨٧، والجنى الدّاني ٣٠٤، والمعني ٤٤٢، والتّصريح ٢١/٢، والهمع ٢٢١/٣، ٢٢٢ .

(٢) قَطُّ : ظرف لاستغراق الماضي من الزّمان .

و عَوْضُ : ظرف لاستغراق المستقبل من الزّمان . يُنظر : المعني ٢٠٠، ٢٣٣ .

(٣) أفصح لغات هذه الكلمة : فتح القاف وتثديد الطّاء مع الضّمّ .

وقد تُكسر على أصل التّقاء السّاكنين .

وقد تتبع قافه طاءه في الضّمّ .

ويقال: (عَوْضَ الْعَائِضِينَ لَا أَفْعَلُ) ^(١)، كقولك: دَهَرَ الدَّاهِرِينَ .
وَالْفَتْحُ فِي أَيْنَ وَأَيَانَ وَفِي كَيْفَ وَشَتَانَ وَرُبَّ فَاعْرِفِ
وَقَدْ بَنَوْا مَا رَكَّبُوا مِنَ الْعَدَدِ بِفَتْحِ كُلِّ مِنْهُمَا حِينَ يُعَدُّ

المبني على الفتح من الأسماء، والأفعال، والحروف :
فالأسماء نحو: (أين) و (أَيَانَ) / و(كيف) و(شَتَانَ) .
بُنِيَتْ لِتَضْمُنُهَا مَعْنَى [هَمْزَةٌ] ^(٢) الِاسْتِفْهَامِ .

[١/١٦١]

[فـ (أَيْنَ)] ^(٣) يُسْتَفْهَمُ ^(٤) بِهِ عَنْ مَكَانٍ مَجْهُولٍ .

و(أَيَانَ) بمعنى (متى) ^(٥)، عن زمان مجهول، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ

يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ^(٦).

= وقد تُخَفَّفُ طَاوُذُهُ، مَعَ ضَمِّهَا أَوْ إِسْكَانِهَا . المغني ٢٣٣ .

وَيُنْظَرُ : الصّحاح (قطط) ١١٥٣/٣، ودرّة الغواص ١٦، ١٧، والمفصل ١٧٤،
وشرح المفصل ١٠٨/٤ .

(١) يُنْظَرُ : الجُمْل ٧٥، والصّحاح (عوض) ١٠٩٣/٣، واللّسان (عوض) ١٩٣/٧ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٤) في أ : فيستفهم .

(٥) والفرقُ بينها وبين (متى): أنّ (متى) لكثرة استعمالها صارت أظهر من (أَيَانَ) في الزّمان .

ووجه آخر من الفرق؛ وهو : أنّ (متى) يُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ زَمَانٍ، وَ(أَيَانَ) لَا يُسْتَعْمَلُ

إِلَّا فِيمَا يُرَادُ تَفْخِيمُ أَمْرِهِ وَتَعْظِيمُهُ .

يُنْظَرُ : شرح المفصل ١٠٦/٤ .

(٦) سورة القيامة، الآية : ٦ .

و (كيف) يُستفهم به عن حال مجهول، وتقع بمعنى التَّعَجُّب،
كقوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ (١).

و حُرِّكَتْ (٢) الفاء فراراً من التقاء الساكنين، واختير لها أحفّ
الحركات وهي الفَتْحَة (٣).

و (شَتَّان) بُني لوقوعه موقع الفعل الماضي بمعنى (بَعُدَ)؛ وهو
من التفريق .

و (الآن) (٤) وهو الزَّمان الذي يقع فيه كلامُ المتكلم، وزمان فعل
الفاعل، وعلّة البناء لُزومها الألف (٥) واللام (٦).

(١) من الآية : ٢٨ من سورة البقرة .

(٢) في أ : وتحركت الياء، وهو تحريف .

(٣) كيف : بُنِيَتْ على السُّكُونِ فالتقى في آخرها ساكنان؛ وهما الياء و الفاء، فحركوا
الفاء بالفتح استقلالاً للكسرة بعد الياء؛ والعربُ يميزون الحِمْفَةَ فيما يكثر استعماله .
يُنظر : شرح المفصل ١٠٩/٤ .

(٤) في أ : للأن .

(٥) في أ : للألف .

(٦) علّة بناء (الآن) من مواضع الخلاف بين البصريين والكوفيّين؛ وقد عقد لها
أبو البركات الأنباريّ المسألة الحادية والسبعون في الإنصاف ٥٢٠/٢ .

وما ذكره الشارح هو مذهب المبرد، وبه قال الزّحشريّ .

وذهب الكوفيّون إلى أن (الآن) مبيّن؛ لأنّ الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من

قولهم : (أن يئين) أي : حان، وبقي الفعل على فتحته .

وذهب البصريّون إلى أنّه مبيّن؛ لأنّه شابه اسم الإشارة .

وهناك آراء أخرى .

والعدد المركّب هو: من أحد^(١) عشر إلى تسعة عشر^(٢)؛ الأصل: أن يُعطف الآخر على الأوّل، فيُقال: (عندي أحد وعشر)، فلمّا حُذف حرف العطف، وجُعِل الاسمان بمتزلة اسم واحد بُنِيَ للتركيب، واختير لهما الفتح طلباً للهِفّة .

ومن ذلك (بَيْنَ بَيْنَ)^(٣) أي: بين الجيّد والرّدي؛ و(لقيته صباح مساء) إذا أردت أنّك لقيته صباحاً ومساءً؛ فحصل التركيبُ بحذف الواو، وُبُنِيَ على الفتح كـ (خمسة عشر) .

والبناء في الأفعال على الفتح يختصّ بالماضي، وحُرِّك لوقوعه / موقع المتحرّك؛ وهو المضارع من قولك: (زيدٌ قام)^(٤) و(زيد يقوم)؛ فوقع^(٥) خيراً كالفعل المضارع، [و]^(٦) كقولك: (إنّ زيداً يفعل) و(إنّ عمراً فعل) فُبُنِيَ على أخفّ الحركات؛ وهي الفتححة إذا كان خالياً من الضّمائر،

[١٦١ / ب]

= يُنظر: معاني القرآن للزّجاج ١/١٥٣، وأمالى ابن الشّجريّ ٢/٥٩٦، ٥٩٧، والمفصّل ١٧٣، وشرح المفصّل ٤/١٠٣، ١٠٤، واللّسان (أين) ١٣/٤١، والهمع ٣/١٨٥ .

(١) في أ: إحدى .

(٢) في ب: إلى تسعة وتسعين .

(٣) الأصل: (بين هذا وبين هذا) فلمّا سقطت الواو تخفيفاً والنّية نيّة العطف بُنِيَ لتضمّنه معنى الحرف . يُنظر: شرح المفصّل ٤/١١٧ .

(٤) في أ: زيد يقوم، وزيد قائم .

(٥) في ب: فرقع .

(٦) العاطف ساقطٌ من ب .

قلّت حروفه أو كثّرت، نحو: (ضرب) و(انطلق) و(استخرج)، وبنأؤه لازم.
والفعل المضارع يبني على الفتح إذا دخلت عليه نون التوكيد؛
مشدّدة كانت أو مخفّفة، كقولك: (لا يستخفّنك باطل، ولا تُسرعنّ
إليه)، وكقوله [تعالى]^(١): ﴿وَأَمَّا حَافِنٌ مِّنْ قَوْمٍ حَيَاتَهُ﴾^(٢).

والمبنيّ من الحُرُوفِ على الفتح: (رُبٌّ) و(تُمٌّ) و(إنٌّ)^(٣)
وأخواتها؛ وقد تقدّم فيهنّ الكلام .

وَأَمْسٍ مَّبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فَإِنَّ^(٤) صُعْرٌ صَارَ مُعْرَبًا عِنْدَ الْفَطْنِ
وَجَيْرٍ أَيُّ : حَقًّا وَهَؤُلَاءِ كَأَمْسٍ فِي الْكَسْرِ وَفِي الْبِنَاءِ

فصل

البناء على الكسر يقع في الأسماء، والحروف، ولا يدخل الأفعال إلاّ
فيما يحتمل الجمع بين ساكنين .
فـ (أمس)^(٥) مبنيّ على الكسر لتضمّنه لام التعريف، فلمّا
تضمّن معنى المبنيّ بُني؛ هذا عند الحجازيّين^(٦)، وبنو تميم

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٢) من الآية : ٥٨ من سورة الأنفال .

(٣) في أ : وأين .

(٤) في أ : وإن .

(٥) في ب : كأمس .

(٦) (أمس) لها استعمالان؛ أن تُستعمل ظرفاً، وأن تُستعمل غير ظرف . =

يمنعونها^(١) الصّرف، فيقولون: (ذهب أمس بما فيه) و(ما رأيتُه مُذْ أَمْسُ)،
قال الرّاجز :

[١ / ١٦٢]

/ إِنِّي رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا
يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسًا لَا تَرَكَ اللَّهُ لَهُنَّ ضَرْسًا^(٢)

= فإذا استعملت ظرفاً فهي مبنية عند الجميع؛ لتضمنها معنى لام التعريف .

وإذا استعملت غير ظرف ففيها الخلاف الذي ذكره الشارح .

ومن بني تميم من يوافق الحجازيين في حالة التصب والجرّ في البناء على الكسر؛
وفي حالة الرفع في إعرابها إعراب ما لا ينصرف .

ومنهم من يعرّبها إعراب ما لا ينصرف في حالتي التصب والجرّ أيضاً .

ومنهم من يعرّبها إعراب المنصرف فينوّنها في الأحوال الثلاثة؛ حكاة الكسائي .

وحكى الزّجاج أنّ بعض العرب ينوّنها وهي مبنية على الكسر؛ تشبيهاً
بالأصوات .

يُنظر : الكتاب ٢٨٣/٣، وشرح المفصل ١٠٦/٤، وشرح التسهيل ٢٢٣/٢،

وشرح الرّضويّ ١٢٥/٢، وأوضح المسالك ١٥٣/٣، والتّصريح ٢٢٦/٢،

والهمع ١٨٧/٣ .

(١) في ب: منعوا .

(٢) هذا أربعة أبيات من مشطور الرّجز، وهي للعجاج .

و(السّعالي) جمع سعالاة: أنثى الغول، أو ساحرة الجن . و(الهمس) : الخفاء
وعدم الظهور، أو الصّوت الخفيّ .

والشّاهدُ فيها : إعراب (أمس) إعراب ما لا ينصرف؛ فهو مجرورٌ بـ(مُذْ)،
وعلامة جرّه الفتحة .

تُنظر هذه الأبيات في: نوادر أبي زيد ٥٧، وشرح الملح ٣٦٦، وأسرار العربيّة =

و(أمس) إذا نُكِّرَ، أو أُضيفَ، أو دخل عليه الألف واللام أُعرب^(١).
 (جَيْر) حرف^(٢) بمعنى (حقاً)، وقيل: بمعنى (نعم)^(٣)؛
 وحُرِّك لالتقاء الساكنين^(٤)، وكسر ككسر بعض الحروف؛ وهي: (الباء)
 و(اللام)، نحو: (بزيد) و(لزيد)؛ إذ هما مبنيان على الكسر.

= ٣٢، وشرح المفصل ١٠٧/٤، وشرح الشذور ٩٧، والمساعد ٥٢٠/١.
 ويُنظر البيتان الأولان في: الكتاب ٢٨٥/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٢٤، والجمل
 ٢٩٩، وأمالي ابن الشجري ٥٩٦/٢، والتصريح ٢٢٦/٢، وملحقات الديوان ٢٩٦/٢.
 (١) وإنما استحق الإعراب في هذه الأحوال الثلاث لزوال تضمُّنه معنى لام التعريف.
 يُنظر: أمالي ابن الشجري ٥٩٦/٢.

(٢) (جير) فيها خلاف:

منهم من قال: إنها حرف جواب بمعنى (نعم).
 ومنهم من قال: إنها اسم بمعنى (حقاً).
 والشَّارح جعلها حرفاً بمعنى (حقاً) وهذا سهوٌ منه؛ لأنَّ ما حلَّ من الألفاظ
 المشكَّلة في الحرفية والاسمية محلَّ الاسم حُكِمَ عليه بالاسمية، إلاَّ إنَّ قام دليلٌ على
 حرفيته، ككاف التشبيه التي معناها (مثل) — كما قال صاحب الرِّصْف —.
 يُنظر: معاني الحروف للرَّمَّانِي ١٠٦، وشرح الملحة ٣٦٦، وشرح المفصل ١٢٤/٨،
 وشرح الكافية الشَّافِيَّة ٨٨٣/٢، وِرْصَف المَبَانِي ٢٥٢، ٢٥٣، والجني الدَّانِي ٤٣٣،
 والمغني ١٦٢، والهمع ٣٧٤/٤.

(٣) قال ابن يعيش ١٢٤/٨: «وأما جير فحرفٌ، معناه: (أجل) و (نعم)؛ ...
 وأكثرُ ما يُستعملُ مع القَسَمِ».

(٤) الساكنان هما: الرَّاء والياء؛ وكانت الحركة كسرة على أصل التقاء الساكنين.
 يُنظر: شرح المفصل ١٢٤/٨، وِرْصَف المَبَانِي ٢٥٣.

ومجئته بمعنى (نعم) قولُ الشّاعر:

إِذَا تَقُولُ (لَا) ابْنَةُ^(١) العُجَيْرِ^(٢) تَصَدُقُ (لَا) إِذَا تَقُولُ^(٣) جَيْرِ^(٤)

أي: لا [إذا]^(٥) تقول نعم .

(١) في أ : لابنة، وهو تحريف .

(٢) في ب: الغوير.

(٣) في أ: يقول .

(٤) هذان بيتان من مشطور الرّجز، ولم أقف على قائلهما .

والشّاهدُ فيهما : (جير) حيث جاءت بمعنى (نعم) .

والنُّحاة استشهدوا به على مقابلة (لا) النّافية بـ (جير) ممّا يدلّ على انتفاء الاسميّة منها .

يُنظر هذان البيتان في : شرح الكافية الشّافية ٨٨٤/٢، والجنى الدّاني ٤٣٤، والمغني ١٦٣، وشرح شواهد ٣٦٢/١، والجمع ٢٥٨/٤، ٣٧٤، والدّرر ٢٤٩/٤ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

وَقِيلَ فِي الْحَرْبِ: نَزَالَ مِثْلَ مَا قَالُوا: حَدَامٌ وَقَطَامٌ فِي الدُّمَى

[فصل]^(١)

المعدول إلى (فَعَالٍ)^(٢) مبني على الكسر؛ وهو يأتي على أضرب^(٣) :
أحدها^(٤) : بمعنى الأمر^(٥) ، كقولك^(٦) : (نَزَالَ) . بمعنى : انزل ،
و(تَرَكَ) . بمعنى : اترك ؛ قال الشاعر :
وَلَكِنِّمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيْتَ : نَزَالَ وُلَجَّ فِي^(٧) الذُّعْرِ^(٨)

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) صيغة (فَعَالٍ) مما اختص به المؤنث، ولا يكون إلا معرفة معدولاً عن جهته .

يُنظر : شرح المفصل ٥٠/٨ .

(٣) تُنظر هذه الأضرب في : الجمل ٢٢٨ ، وشرح الملحة ٣٦٧ ، والمفصل ١٥٥ ، وأمالي

ابن الشجري ٣٥٢/٢ ، وشرح المفصل ٤٩/٤ .

(٤) في ب : أحدهم .

(٥) أي : اسمٌ لفعل الأمر .

(٦) في ب : تقول .

(٧) في كلتا التسخين : ومجّ ذو، وهو تحريف، والصواب ما هو مثبت كما في المصادر

التي ذكرت البيت .

(٨) هذا البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى .

والشاهد فيه : (نَزَالَ) حيث بني (نَزَالَ) على الكسر؛ لأنها بمعنى انزل .

يُنظر هذا البيت في : الكتاب ٢٧١/٣ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف

١٠١ ، والأصول ١٣٢/٢ ، والجمل ٢٢٨ ، والتبصرة ٢٥٢/١ ، وشرح الملحة ٣٦٧ ،

وأمالي ابن الشجري ٣٥٤/٢ ، والإنصاف ٥٣٥/٢ ، وشرح المفصل ٢٦/٤ ، ٥٠ ، ٥٢ ، =

الثاني: أسماء لا تُستعمل إلا في النداء؛ كقولك: (يا لَكَاع) و(يا فَجَارِ) و(يا خَبَاتِ)؛ يقولون ذلك للمرأة اللُّكَّعة^(١) - أي: الوسِخة -، وكذلك الفاجرة، والخبيثة، عدلاً عن هذه الألفاظ للمبالغة؛ وقد [جاء]^(٢) (لَكَاع) مبنياً على الكسر في غير النداء في قول الشاعر:

أَطَوْفُ مَا أَطَوْفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدْتُهُ لَكَاعِ^(٣)

الثالث: اسم المصدر، نحو: (فَجَارِ) و(يَسَارِ)؛ قال الشاعر:

فَقُلْتُ امْكُنِّي حَتَّى يَسَارِ لَعَلْنَا نَحْجُ مَعَا قَالَتْ أَعَامًا وَقَابِلَهُ^(٤)

= والديوان ١١٦ .

(١) في أ: المتلكِّعة .

واللُّكَّعة: الأُمَّة اللُّثيمة، وَلَكِعَ الرَّجُلُ يَلْكَعُ لَكَعًا وَلَكَاعَةً: لَوَمَ وَحَمَقَ .

يُنظر: اللسان (لكع) ٣٢٢/٨، ٣٢٣ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٣) هذا بيت من الوافر، وهو للخطيئة .

والشاهد فيه: مجيء (لَكَاع) مبنياً على الكسر في غير النداء للضرورة .

يُنظر هذا البيت في: المقتضب ٢٣٨/٤، والجمهرة (قعد) ٦٦٢/٢، والجمل ١٦٤،

وأمالى ابن الشجري ٣٤٧/٢، وشرح المفصل ٥٧/٤، واللسان (لكع) ٣٢٣/٨،

وشرح الشذور ٩٢، والمقاصد التحوية ٤٧٣/١، ٤٢٩/٤، والتصريح ١٨٠/٢،

والهمع ٢٨٢/١، وملحق ديوان الخطيئة ٣٣٠ .

(٤) هذا بيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور الهلالي، وقيل: لحميد الأرقط .

والشاهد فيه: (يَسَارِ) حيث وقع (فَعَالٍ) علم جنس معدولاً عن المصدر، مبنياً

على الكسر .

الرَّابِع: منه ما عُذِلَ عن (فَاعِلَةٍ)، كـ (حَذَامٍ) و (قَطَامٍ) و (رَقَاشٍ) ^(١) و (غَلَابٍ)؛ وهذا الضَّرْبُ فيه خلاف ^(٢)؛ أمّا أهل الحجاز فيستعملونه مبنياً على الكسر، وعليه قوله :

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ ^(٣)

وبنو تميم يجرون هذا بوجه الإعراب، ولا يرون صرفه؛ تقول: جَاءَتْ حَذَامٌ، و قَطَامٌ، و رَقَاشٌ؛ بالضَّمِّ في الرَّفْعِ، وبالفتح في الجرِّ

= يُنظر هذا البيتُ في : الكتاب ٢٧٤/٣، والجُمْل ٢٢٩، والمخصَّص ٦٤/١٧، وشرح الملحَة ٣٦٨، وأمالي ابن الشَّجريّ ٣٥٦/٢، ونتائج الفكر ١٨٨، وشرح المفصَّل ٥٥/٤، والتَّصريح ١٢٥/١، والخزّانة ٣٢٧/٦، وديوان حميد بن نور ١١٧.

(١) في ب : رواش، وهو تحريف .

(٢) حكى هذا الخلاف سيبويه، والميرد، وابن سيده، والزَّخَشريّ، وابن الشَّجريّ، وغيرهم .

يُنظر : الكتاب ٢٧٧/٣، ٢٧٨، والمقتضب ٣٧٣/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠١، والمخصَّص ٦٦/١٧، والمفصَّل ١٥٩، وأمالي ابن الشَّجريّ ٣٦٠/٢، وشرح المفصَّل ٦٤/٤، والتَّصريح ٢٢٥/٢ .

(٣) هذا بيتٌ من الوافر، وهو لِلجيم بن صَعْب، أو دَيْسَم بن طارق .

والشَّاهدُ فيه : (حَذَامٍ) حيث جاء هذا الاسم مبنياً على الكسر على لغة الحجازيين .

يُنظر هذا البيتُ في : الكامل ٥٩١/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠١، والخصائص ١٧٨/٢، وأمالي ابن الشَّجريّ ٣٦٠/٢، وشرح المفصَّل ٦٤/٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٩٢/٢، واللَّسان (رقش) ٣٠٦/٦، وأوضح المسالك ١٥٣/٣، والمقاصد التَّحويّة ٣٧٠/٤، والتَّصريح ٢٢٥/٢ .

والتنصب؛ للعدل والعلمية^(١).

فإن كان هذا النوع آخره راء، فإن الكل^(٢) قد أجمعوا على بنائه؛ وذلك قولهم: (حَضَارِ)^(٣) في اسم كوكب، و (سَفَارِ)^(٤) في اسم ماء. وإثما وافق بنو تميم أهل الحجاز على بناء / مثل هذا؛ لأن من مذهب بني تميم الإمالة، والراء المضمومة والمفتوحة تمنع الإمالة^(٥)؛ فلو

[١ / ١٦٣]

(١) اختلف في علة ذلك؛ فقال سيبويه والأكثرون: للعلمية والعدل.

وقال الميرد: للعلمية والتأنيث المعنوي فهو كزئب.

يُنظر: الكتاب ٢٧٧/٣، ٢٧٨، والمقتضب ٣/٣٦٨، ٣٧٣، والأصول ٢/٨٩، والتبصرة ٢/٥٦٥، وشرح المفصل ٤/٦٤، وأوضح المسالك ٣/١٥١، والتصريح ٢/٢٢٥.

(٢) دُحُول (أل) على (بعض) و (كل) لا يرتضيه كثير من اللغويين والنحاة؛ ففي الجمل ٢٤: «وإثما قلنا (بعض) و (الكل) مجازاً على استعمال الجماعة له مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز».

ويُنظر: شرح القطر ٣٣٥.

(٣) يُنظر: الكتاب ٣/٢٧٩، والصحاح (حضر) ٢/٦٣٣، والمختص ١٧/٦٧، واللسان (حضر) ٤/٢٠٠.

(٤) سَفَارِ: منهلٌ قبل ذي قار، بين البصرة والمدينة، وهي لبني مازن بن مالك بن عمرو بن تميم. معجم البلدان ٣/٢٢٣.

ويُنظر: الكتاب ٣/٢٧٩، والصحاح (سفر) ٢/٦٨٧، والمختص ١٧/٦٨، واللسان (سفر) ٤/٣٧١.

(٥) في أ: للإمالة.

وإثما امتنعت الإمالة مما آخره راءً مضمومة أو مفتوحة؛ لأن الراء فيها تكرير، فالحركة فيها تقوم مقام حركتين؛ لهذا عدلوا إلى كسر أو آخر.

أعرب ولم يُصرف لم يكن طريقاً إلى إمالته، فجنحوا^(١) إلى لغة غيرهم، فكسروا الراء لتصح الإمالة؛ فهذه العلة التي لأجلها وقع الإجماع^(٢).

وَقَدْ بُنِيَ يَفْعَلْنَ فِي الْأَفْعَالِ فَمَالَهُ مُعَيَّرٌ بِحَالِ
تَقُولُ مِنْهُ : التُّوقُ يَسْرُخْنَ وَلَمْ يَسْرُخْنَ^(٣) إِلَّا لِلْحَاقِ بِالتَّعَمِّ

اعلم أنه إذا كان الفعل لجمع [مؤنث]^(٤) يلتحق بآخره نونٌ خفيفة، كقولك: (الهندات يقمن) و (لن^(٥) يقمن) [و(لم يقمن)]^(٦)، فيستوي لفظ المرفوع والمنصوب والمجزوم.

فالتون ههنا دالة على جمع التأنيث، وليست هذه التون كالتون التي بعد الياء في (تذهيبين)^(٧)، ولا هي بعلامة شيء من الإعراب؛ ولا يجوز سقوطها في النصب والجزم.

فإذا لحقت الفعل الماضي سَكُنَّ آخره، كقولك: (النساء خرجن).

= هذه الأسماء لتصح الإمالة.

يُنظر : الكتاب ٢٧٨/٣، ١٣٦/٤، وأمالي ابن الشَّحْرِيّ ٣٦١/٢.

(١) في أ : فنحوا .

(٢) في ب : الاجتماع .

(٣) في متن الملحة ٥٧ : وَلَمْ يَرُخْنَ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٥) في أ : كي .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) لأنَّ النون هُنَا حرف، والتون في (يقمن) اسم .

وإن لحقت الفعل المضارع أوجبت بناءه^(١) بعد أن^(٢) كان معرباً، [١٦٣ / ب]

والبناء فيه عارض؛ لأنه يزول بزوال نون ضمير جمع / التانيث، وتعود لام الفعل منه على حدّ واحد ساكناً^(٣) في الرّفع والتّصّب والحزم .

وكذلك إذا كان آخر الفعل معتلاً فيبقى على حالته، كقولك:

(الهندات يعفون)^(٤) و(يرمين)^(٥) و(لن يعفون)^(٦) و(لم يرمين) .

وكذلك حكم نوني^(٧) التّأكيد الخفيفة^(٨) والثّقيلة إذا اتّصلت بالفعل

المضارع فإنّه يبنى^(٩) بناءً عارضاً؛ فمتى انفصل من التّون عاد إلى إعرابه.

فَهَذِهِ أَمْثَلَةٌ مِمَّا بُنِيَ^(١٠) جَائِلَةٌ دَائِرَةٌ فِي الْأَلْسُنِ

وَكُلُّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ آخِرُهُ عَلَى سِوَاءٍ فَاسْتَمِعْ مَا أذْكَرُهُ

(١) في أ : بناؤه .

(٢) في ب : ما .

(٣) في ب : كما .

(٤) الأصل : (يعفو) و (يرمي) ؛ والتّون فيهما للتّسوية، وليست نون الرّفع؛ والواو

والياء من بنية الكلمة، ووزنّها : يفعلن .

(٥) في ب : يرمون .

(٦) في ب : ولن يرمين .

(٧) في أ : نون .

(٨) في أ : والخفيفة .

(٩) في ب : يبنى؛ والبناء يكون على الفتح .

(١٠) في متن الملحّة ٦٨، وشرح الملحّة ٣٧٠ : لِمَا بُنِيَ .

فصل

البناء : هو لزوم آخر الكلمة إمّا بحركة، وإمّا^(١) بسكون، فلا يتغيّر^(٢) بحالٍ مع وقوعه موقع رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم، أو عطفه على ما قبله .

وكذلك^(٣) الأعداد فإنك تبنيتها مع التركيب، فإذا زال عنها بالعطف أعربت، وتقول: (واحد، و اثنان، و ثلاثة)، تعطف بعضها على بعض . وكذا إذا وصفتها^(٤)، كقولك : (تسعة أكثر من ثمانية) .

فإن ذكرتها مرسلة بغير حرف [عطف]^(٥) بنيتها، فتقول: (واحد، اثنان، ثلاثة) .

وهكذا حروف^(٦) الهجاء، إن أجريتها مجرى الاسم [أعربت، تقول : (كتبتُ عيناً مخفّفة، وألفاً مستوية) .

وإن سردتها بنيتها على السّكون، فتقول: (أَلِفٌ، بَاءٌ، جِيمٌ)^(٧) .

(١) في ب : أو بسكون .

(٢) في ب : فلا تتغيّر .

(٣) في أ : وذلك للإفراد .

(٤) في ب : وضعتها .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٦) في أ : حرف .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

/ وَقَدْ تَقَضَّتْ مُلْحَةً الْإِعْرَابِ مُودَعَةً بِدَائِعِ الْإِعْرَابِ^(١)
المُلْحَةُ^(٢) : هي الشَّيءُ اليسير، يقال^(٣) : أصبنا مُلْحَةً من الرِّبْعِ، أي:
شيئاً يسيراً .

وهذا البيتُ من أنواع البديع، تجنيس التصحيف^(٤)؛ وهو من
الإعراب^(٥) والإعراب .

ومعناه: أن الشَّيْخَ أبا القاسم^(٦) - رحمه الله [تعالى]^(٧) - قصد
بصدر البيت تقليل ما يشتمل عليه نظمها، لكنّه كثر^(٨) أمرها إذ جعلها
حاوية من الإعراب^(٩) بدائعه .

ويُقال: هذا أبدع في فعله، عمّن يأتي بشيء لم يتبع في وضعه إياه غيره.

(١) في أ، وفي متن الملح ٥٨ : بدائع الإعراب ؛ وفي شرح الملح ٣٧١ : بدائع الآداب

(٢) المُلْحَةُ : الكلمة المليحة، وتُطلق على البركة أيضاً .

يُنظر : اللسان (ملح) ٦٠٢/٢ ، ٦٠٤ .

(٣) في أ : فقال .

(٤) جناس التصحيف : - ويسمى المصحف، أو الجناس الخطي - هو أن يتفقا

اللفظان في صورة الوضع، ويختلفا في التقط .

يُنظر : جنان الجناس ١٨٠، وجنى الجناس ٦٧ .

(٥) في أ : الإعراب .

(٦) أي : أبو القاسم الحريري، صاحب ملح الإعراب .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٨) في أ : كثر .

(٩) في أ : الإعراب .

ويقال: (أغرب^(١) في الأمر) إذا^(٢) جاء بغريب^(٣).

فَانظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ الْمُسْتَحْسِنِ وَحَسَّنِ الظَّنَّ بِهَا وَأَحْسِنِ^(٤)

يقول: انظر إليها بعين رضا، لا بعين عناد، كما قيل:

وَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ^(٦) كَلِيلَةٌ^(٧) وَلَكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبَدِي الْمَسَاوِيَا^(٥)

وأحسن الظن بما قد جمعته من الفوائد، وحسن ظن غيرك

[كذلك]^(٨) بها^(٩).

وَإِنْ تَجِدَ عَيْبًا فَسُدِّ الْخَلَلَا فَجَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ^(١٠) وَعَلَا

يقول - مشيراً إلى [أن]^(١١) كل ما في الوجود -: لم يوصف

(١) في كلتا التسخينين: أعرب، وهو تصحيف، والصواب ما هو مثبت.

(٢) في أ: أي.

(٣) اللسان (غرب) ٦٤٠/١.

(٤) في متن الملحّة ٥٨: وَأَحْسِنِ الظَّنَّ بِهَا وَحَسَّنِ.

(٥) هذا بيت من الطويل، وهو لعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب.

يُنظر هذا البيت في: الحيوان ٤٨٨/٣، وعيون الأخبار ٨٧/٣، والكامل ٢٧٧/١، والأغاني

٢٧٢/١٢، وبهجة المجالس ٧١١/٢، وشرح شواهد المغني ٥٥٥/٢، والذويان ٩٠.

(٦) في كلتا التسخينين: عين، وهو تحريف، والصواب ما هو مثبت.

(٧) في أ: عميّة.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٩) في ب بعد هذه الكلمة: قال الناظم - رحمه الله تعالى -، ثم ذكر هذا البيت.

(١٠) في متن الملحّة ٥٨: فَجَلَّ مَنْ لَا فِيهِ عَيْبٌ.

(١١) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

شيء منه^(١) بالكمال إلا على سبيل / الجواز، لما يعتره من النقص والتغيير
والزوال؛ فما هذا الكمال^(٢) حتى لا يؤخذ قائله بما هو متحمل^(٣) من
الخلل، فقال لذلك^(٤): (فَإِنْ وَجَدْتَ عَيْبًا فَسُدَّ خَلْلَهُ)، بتوجيه عذر؛
إما لاختصار وإيضاح لمناسبة من وضعت^(٥) له كما قيل، أو لإهمال ما
أهمله من أجل أنه لو وسع في العبارة لم تكن^(٦) موافقة لمن^(٧) وضعت له؛
لأن الثوب لا يفصل إلا على مقدار ينتفع^(٨) به؛ ففي زيادته أو نقصه عدم
التفع به؛ [أو]^(٩) لضيق نطاقها بما^(١٠) وسمها به من الملح عن استيفاء ما
يلتزم به أبوابها من لوازم الصناعة؛ فاعترف بذلك، فقال^(١١):
(فَجَلَّ^(١٢) مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا) فهو^(١٣) سبحانه وتعالى .

(١) في أ : لم يوصف منه شيء بجمال .

(٢) في أ : الكلام .

(٣) في ب : محتمل .

(٤) في ب : كذلك .

(٥) في أ : لمن وضع .

(٦) في أ : لم يكن .

(٧) في أ : من .

(٨) في ب : من ينتفع .

(٩) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(١٠) في ب : عما .

(١١) في أ : وقال .

(١٢) في أ : جَلَّ .

(١٣) في ب : فهو سبحانه الواحد الحق تعالى علوا كبيرا .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَىٰ مَا أَوْلَىٰ فَنِعْمَ مَا أَوْلَىٰ وَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ

قد ختم كلامه بحمد الله [تعالى] ^(١)، [فهو سبحانه] ^(٢) الموجب حمده على كل ناطق بما أفاض من كل خير لا يتناهى، خصوصاً العقل الذي به الوصول إلى إدراك كل شيء أبداه سبحانه في أحسن ^(٣) تقويم .

[يقول] ^(٤): فنعم ما أولانا بكرمه ^(٥)، ونعم المولى هو تبارك وتعالى [وتقلّس اسمه] ^(٦).

ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
وَأَلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَبْرَارِ ^(٧) مَا انْسَلَخَ اللَّيْلُ مِنَ النَّهَارِ ^(٨)

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من ب .

(٣) في ب : في الحسن .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٥) في أ : بكرامة .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من أ .

(٧) في متن الملحّة ٥٨ : وَأَلِهِ الْأَفْضَالِ الْأَخْيَارِ .

(٨) ورد هذا البيتُ في شرح الملحّة ٣٧٢ كالتالي:

وَأَلِهِ الْأَيْمَةُ الْأَطْهَارِ الْقَائِمِينَ فِي دُجَى الْأَسْحَارِ

وقد ورد في متن الملحّة ٥٨، وشرح الملحّة ٣٧٢ بعد هذا البيت بيت آخر؛ وهو قوله :

ثُمَّ عَلَىٰ أَصْحَابِهِ وَعِثْرَتِهِ وَتَّابِعِي مَقَالِهِ وَسُتْنَتِهِ

تمّ^(١) بحمد الله وعونه .

وافق الفراغ في ثامن عشر شهر رمضان المعظم، سنة (٨٦٤هـ).
 كاتبه العبد الفقير إلى الله تعالى^(٢): إبراهيم بن عبد العالي محمود .

(١) وجاء في خاتمة (ب) ما نصّه : «نَجَرَ ما ألفه الشَّيْخُ الإمام شمس الدِّين مُحَمَّد بن

حسن بن سباع الصَّائغ رحمه الله تعالى .

علَّقه لنفسه العبد الفقير إلى الله تعالى عليّ بن صدقة غفر الله له، ولجميع المسلمين، آمين.

وتيسَّر الفراغ من نسخه في ليلة الاثنين المباركة، تاسع عشر لشهر ربيع الأوّل

المشرف بمولد سيّدنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من شهور سنة تسعين وثمانمائة.

أحسن الله عاقبتها إلى خيرٍ لِحَمْدِ وآله . آمين» .

(٢) وردت في المخطوط بعد لفظ الجلالة كلمة غير واضحة؛ ولعلّ ما أثبتّه هو الأقرب

إلى الصَّواب .

الفهارس الفنية

أولاً: فهرس الآيات القرآنية.

ثانياً: فهرس الأحاديث والآثار.

ثالثاً: فهرس الأمثال والأقوال.

رابعاً: فهرس الأشعار والأرجاز.

خامساً: فهرس الأعلام.

سادساً: فهرس القبائل والطوائف.

سابعاً: فهرس البلدان والأماكن.

ثامناً: فهرس المصادر والمراجع.

١ - المخطوطة.

٢ - المطبوعة.

تاسعاً: فهرس موضوعات الدراسة والتحقيق.

١ - فهرس موضوعات الدراسة.

٢ - فهرس موضوعات التحقيق.

٣ - فهرس الفهارس.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآية
		سورة الفاتحة
٧٣٤	١	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
٧١٧	٦-٧	﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ﴾
		سورة البقرة
٣٩٩	٢	﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾
٢٤٢	٢٠	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾
٣٩٧	٢٢	﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾
٩٠٧	٢٨	﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ﴾
٧١٤	٣٥	﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾
٣٩٨	٣٦	﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾
٣٩٦	٧٥	﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ﴾
٤١١	٩٠	﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾
٥٩٢	١٧٥	﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾
٤٩١	١٩٧	﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾
٨٨١، ٥٩٢	١٩٧	﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٢٤٧	١٩٨	﴿وَأذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾
١٣٦	٢٠٤	﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾
٨٤٢	٢١٤	﴿وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾
٧١٦	٢١٧	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾
٢٩٧	٢٢١	﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾
٨١٩	٢٢٩	﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَاقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾
٧١٦	٢٥١	﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾
٨٨٤	٢٥٥	﴿لَا تَأْخُذْهُ سَنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾
٥٧٦	٢٨٠	﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾
٨٦٧	٢٨٤	﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾
٨٥٨	٢٨٦	﴿لَا تَوَاحِدْنَا﴾
سورة آل عمران		
٥٩٣	٧	﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾
٨٨٣	٣١	﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾
٦٩١	٤٣	﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾
٨٤٠	١٢٨	﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾
١٩٨	١٣٩	﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلُونَ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٥٨٨	١٤٤	﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾
٥٩٣	١٥٩	﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾
٣٩٤	١٧٤	﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمَسْسَهُمْ سُوءُ﴾
سورة النساء		
٢٢٣	٢	﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾
٨٥٧	٩	﴿فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾
٨٤٣	٢٦	﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ﴾
٨٢٦	٥٣	﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾
٨٣٢، ٥٤٦	٧٣	﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾
٨٨١	٧٨	﴿أَيُّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ﴾
٢٤٣	٧٩	﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾
٨٨١	١٢٣	﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾
٨٤٤	١٣٧	﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ﴾
٤٦٠	١٥٧	﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾
		﴿لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾
٧٣٣	١٦٢	
٣٤٩	١٦٤	﴿وَكَوَلَّمْ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٥٦٣	١٧١	﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾
		سورة المائدة
٢٤٣	٦	﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾
١٤١	٢٧	﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ﴾
٧٣٥	٦٨	﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾
٨٢٠	٧١	﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾
٧٣٠، ٢٧٦	٩٥	﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾
		سورة الأنعام
٨٣٨	٢٧	﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾
١٤١	٩٠	﴿فَبِهَدَاهُمْ أَقْتَدَهُ﴾
٣٩٥	٩٣	﴿أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾
٩٠١	١٢٤	﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾
٥٩٠	١٣٢	﴿وَمَا رَبُّكَ بِعَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾
٤١٠	١٣٦	﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾
		سورة الأعراف
٤٨١	١٢	﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾
٢٥٢	٤٣	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٨٣٠	٥٣	﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾
٨٧٠	١٣٢	﴿مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾
٣٢٧	١٥٥	﴿وَإِخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾
٧٣٤	١٥٨	﴿فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ﴾
٥٨٦	١٧٢	﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾
سورة الأنفال		
٨٨٧	١٧	﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾
٨٤٤	٣٣	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾
٩٠٩	٥٨	﴿وَإِنَّمَا تَخَافَنْ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٍ﴾
سورة التوبة		
٨٥٨	٤٠	﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ﴾
٤٨١	٤٠	﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾
سورة يونس		
٨٩٦	٣٤	﴿هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾
٦٩٨	٣٨-٣٧	﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾
سورة هود		
٨٨١	١٥	﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٨٥٥	٥٨	﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾
٢٤٨	١١٢	﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أَمَرْتُ﴾
سورة يوسف		
١٩٧	٤	﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾
٥٧٥	٢٧	﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ دُبُرٍ﴾
٦٢٦	٢٩	﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾
٥٨٧	٣١	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾
٦١٤	٣٣	﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾
٢٧٥	٣٩	﴿يَا صَاحِبِي السَّجْنِ﴾
٨٨٣	٧٧	﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾
٦١٣	٨٤	﴿يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ﴾
٥٧٠، ٢٦٩	٨٥	﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾
سورة الرعد		
٥٥١	٦	﴿وَإِنْ رَبُّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾
٢٢١، ٦٣	١١	﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾
٢٩٨	٢٤	﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾
سورة إبراهيم		
٧١٦	٢-١	﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
		سورة الحجر
٥٩٣، ٢٥٩	٢	﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
٥٩٤		
٦١٠	٦	﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾
٢٦٨	٧٢	﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾
٢٧١، ٢٧٠	٩٢	﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسَأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾
		سورة النحل
٨٩٧	٣٥	﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾
٨٤٣	٤٤	﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾
٥٩٢	٩٦	﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾
		سورة الإسراء
٨٤٤	٨	﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾
٥٧٢	٥٠	﴿كُونُوا حَجَّارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾
٨٢٦	٧٦	﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾
٨٧٨	١١٠	﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾
		سورة الكهف
٣٤٣	١٨	﴿وَكَلْبُهُمْ بِاسِطٌ ذِرَاعِيهِ﴾
٤١٠، ٤٠٩	٢٩	﴿بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾
٧١٤	٣٣	﴿كَلْنَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٨٨٤	٤٠-٣٩	﴿إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ﴾
٤٠٩	٥٠	﴿بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾
٧١٩	٦٣	﴿وَمَا أَنسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَن أَذْكُرَهُ﴾
سورة مريم		
٤٣٣	٤	﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾
٥٥٠	٣٠	﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾
٥١٢	٣٨	﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾
سورة طه		
٥٤٤	١٢	﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾
٥٤٤	١٤	﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾
١٩٤	٦٣	﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾
١٤١	٧٢	﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾
٨٣١	٨١	﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾
٦١٧	٩٤	﴿يَا ابْنَ أُمَّ﴾
٢٥٠	١٠٨	﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾
سورة الأنبياء		
٤٥٨ ، ٦٦	٢٢	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾
٢٦٥	٥٧	﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٢٢٠ ، ٦٣	٧٧	﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ سورة الحج
٨٨٣	٥	﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ﴾
٨٥٧	١٥	﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ﴾
٢٢١ ، ٦٤	٣٠	﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾
٢٧٦	٣٥	﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾
٧١٦	٤٠	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾
٨٥٨	٤٥	﴿فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾
		سورة النور
٣٩٤	٦	﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾
		سورة الفرقان
٧٢٢	٦٨-٦٩	﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾
		سورة الشعراء
٥٥١	٨	﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً﴾
		سورة النمل
١٩٧	١٨	﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٥٧٣	٤٨	﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾
٣٥١	٨٨	﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾
سورة القصص		
٨٤٣	٨	﴿فَالْقَظْفَةُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾
٣٤٣	١٥	﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾
٥٤٩	٧٦	﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾
١٣٨	٧٧	﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾
سورة العنكبوت		
٦١٣	٥٦	﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾
سورة الروم		
٥٧٦	١٧	﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾
٤٣١	٢٧	﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾
٨٨٥	٣٦	﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾
٥٧٥	٤٧	﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾
سورة لقمان		
٢٢٦	١٤	﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٥٥٣	٢٧	﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ سورة السجدة
٢١٩ ، ٦٣	٤	﴿مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ سورة الأحزاب
٧٠٠ ، ٤٥٩	٤٠	﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ سورة سبأ
٦٩٥	٢٤	﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ سورة فاطر
٧٤٥	١	﴿أُولِي الْأَجْنَحَةِ مِثْنَىٰ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾
٢١٩ ، ٦٣	٣	﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾
٨٨٦	٨	﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾
٨٨٧	٨	﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ﴾
٨٢٩	٣٦	﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا﴾
٨٥٤	٣٧	﴿أَوْلَمْ نَعْمَرِكُمْ﴾ سورة يس
٣٩٥	٣٠	﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ سورة الصافات
٤٩٠	٤٧	﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٦٩٥	١٤٧	﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾
١٤٠	١٧٤	﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾
سورة ص		
٤٨٧	٣	﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾
٤٠٩	٤٤	﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾
١٩٨	٤٧	﴿وَأِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ الْأَخْيَارِ﴾
٥٩٢	٧٥	﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ﴾
سورة الزمر		
٦١٢	١٦	﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾
٦١٣	٥٦	﴿يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾
سورة غافر		
٨٩١، ٥٤٥	٣٦	﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾
٨٩١	٣٧	﴿أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعُ إِلَى إِلِهِ مُوسَى﴾
سورة فصلت		
١٩٦	١١	﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾
سورة الشورى		
٢٤٧	١١	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
٢٣٣	٢٥	﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾
٧١٩	٥٣-٥٢	﴿وَأِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
		سورة الزخرف
٦١٣	٦٨	﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ﴾
٨٥٦	٧٧	﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾
		سورة الدخان
٥٤٩	٣-٢-١	﴿حَمِّ وَالْكِتَابِ الْمُمِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ﴾
٣٨٩	٥-٤	﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾
٢٤٢	٣٩	﴿مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾
١٧٩	٤١	﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا﴾
		سورة الأحقاف
٢٢١ ، ٦٤	٤	﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾
		﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ
٥٩١	٣٣	وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَعْزِبْ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾
		سورة محمد
٢٣٢	٣٨	﴿وَمَنْ يَنْخَلْ فَإِنَّمَا يَنْخَلْ عَنْ نَفْسِهِ﴾
		سورة الحجرات
٢٤٩	٢	﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ﴾
٨٥٢	١٤	﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾
		سورة ق
٨٥٤	٦	﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
		سورة الذاريات
١٣٩	٥٠	﴿فَفِرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾
		سورة النجم
٢٣٣	٣	﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾
		سورة القمر
٤٣٣	١٢	﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾
		سورة الواقعة
١٤٧	٣٧	﴿عُرْبًا أَتْرَابًا﴾
		سورة الحديد
٨٢٧	٢٣	﴿لَكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾
٨٢٠	٢٩	﴿لَسَاءَ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾
		سورة المجادلة
٥٨٧	٢	﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾
		سورة الحشر
٦٢٦	١٠	﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا﴾
		سورة المنافقون
٥٥٠	١	﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾
٨٣٢	١٠	﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
		سورة الطلاق
٨٥٦	٧	﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾
٨٩٥	٨	﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾
		سورة التحريم
١٨٧	٤	﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾
		سورة القلم
٥٥١	٤	﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾
		سورة الحاقة
٥٤١	٢٧	﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾
٦١٥	٢٩-٢٨	﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهٗ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهٗ﴾
		سورة نوح
٧٩٨	٢٣	﴿وَلَا يَعْوَجُ وَيَعْوَجُ﴾
		سورة الجن
٨٨٢	١٣	﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾
		سورة المزمل
٨٦١	٢	﴿فَمِ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا﴾
٥٦٠	١٢	﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾
١٢٥	١٦-١٥	﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٥٥٩، ٨٢٠	٢٠	﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ سورة المدثر
٨٠٨	٣٥	﴿إِنَّهَا لِيَأْخُذِي الْكُبْرَ﴾ سورة القيامة
٤٨٢	١	﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾
٩٠٦	٦	﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾
٤٨٣	٣١	﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾
٧١٣	٣٥-٣٤	﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾ سورة الإنسان
٨٩٦	١	﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾
	٤	﴿سَلَسِلًا﴾
٢٤٤	٦	﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾
٧٩٨	١٥	﴿قَوَارِيرًا﴾
		سورة المرسلات
٨٣٥	٣٦	﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَدِرُونَ﴾
		سورة التبا
٧١٧	٣٢-٣١	﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾
٥٤١	٤٠	﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾
		سورة عبس
٨٥١	٢٣	﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
		سورة الإنفطار
٧١٣	١٨-١٧	﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾
		سورة المطففين
٢٣٠، ٢٩٨	١	﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾
	٢	﴿الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾
٣٢٧	٣	﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وُزِنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾
		سورة الانشقاق
٢٣٣	١٩	﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾
		سورة البروج
٢٧٠	٤-٣	﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾
		سورة الأعلى
٤٢٧	١٧	﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾
		سورة الفجر
٦٠٩	٢٧	﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ﴾
		سورة البلد
٣٥٨	١٥-١٤	﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾
		سورة الشمس
٢٧٠	٩	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٣٢٩	٥	سورة الليل ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى﴾
٣٢٩، ١١٤	٥	سورة الضحى ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾
٨٥٣	١	سورة الشرح ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾
٢٧٠	٤-٣	سورة التين ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾
٧١٨	١٥-١٦	سورة العلق ﴿كَأَلَّا لَعْنُ لَمْ يَنْتَه لَنْسَفْعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾
٨٦٠	١	سورة البينة ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
٢٦٩	٢-١	سورة العصر ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾
٥٤٨، ٣٢٨	١	سورة الكوثر ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾
٨٠٧	١	سورة الإخلاص ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾
٨٥١	٣	﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾
٨٦٠	٤	﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾

ثانياً: فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث أو الأثر
١٠٤	«أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد...» .
١٦٧	«أعضوه بمن أبيه» .
٢٩٨	«أمرٌ بمعروف صدقة» .
	«أنا أفصح من نطق بالضاد؛ بيد أنني من قريش،
٤٥٩	واسترضعت في بني سعد» .
٦٥٤	«أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب» .
٦٢٨	«ثوبي حجر» .
٢٧٥	«رباطُ يومٍ وليلة أفضلُ من صيام شهرٍ وقيامه» .
٨٨٥	«فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها» .
٤٢٤	«فهو لما سواها أضيع» .
٥٩٠	«لا خير بخيرٍ بعده النار» .
	«ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء
٤٧٦	في جلد الثور الأسود...» .
٤٠٩	«من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت» .
٨٧٣	«من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له» .
٨٩٠	«يا رسول الله لا تُشرف يصبك سهم» .
٤٧١	«يُطبع المؤمن على كلِّ خلقٍ ليس الخيانة الكذب» .

ثالثا: فهرس الأمثال والأقوال

الصفحة	المثل أو القول
٥٤٣	أنت السوق لأنك تشتري لنا شيئا .
٤٧٦	أتاني سواك .
٤٢٥	أحمق من هبنقة .
٣٠٤	أخطب ما يكون الأمير قائما .
٥٣٣	إذا بلغ الرجل الستين فيآه وإيا الشواب .
٣٦٨	استوى الماء والخشبة .
٤٢٥	أسود من حنك الغراب .
٣٥٥	اشتمل الصماء .
٦٢٧	أصبح ليل .
٤٢٤	أفلس من ابن المذلق .
٤٢٣	أقمن به .
٥٣١	الله الله عباد الله
٦٩٨	إتها لإبل أم شاء .
٥٠٨	إتي مما أن أفعل .
٥٢٧	أهلك والليل .
٢٩٦	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه .
٣٦٩	جاء البرد والطيايسة .

الصفحة	المثل أو القول
٨٣٤	حسبك الحديث فينام الناس .
٨٩١	خذ اللصّ قبل يأخذك .
٢٢٣	الذود إلى الذود إبل .
٣٥٦	رجع القهقري .
١٢٥	الرجل خير من المرأة.
- ١٣٦	رميت عن القوس .
٢٣٣	
٣٥٥	سار الجمزى .
٥٠٥	شرُّ أهرّ ذا ناب .
٣٨٥	شربي السّويق ملتوتاً .
١٤٧	عربت معدة الفصيل .
٥٠١	قضيّة ولا أبا حسن لها .
٣٥٥	قعد القرفصاء .
٣٧٠	كيف أنت وقصعة من تريد .
٥٤٩	لا أفعله ما أن في السّماء نجماً .
٨٣٦	لا تأكل السمك وتشرب اللبن .
٨٣٦	لا يسعني شيء ويعجز عنك .
٣٦٩	لو تركت النّاقة وفصيلها لرضعها .
٥٢٣	ما أحسن في الهيجاء لقاءها!، وأكثر في اللّزبات عطاءها!.

الصفحة	المثل أو القول
٥٨١	ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها .
٢٤٨	ما أنا كأنت، ولا أنا كإيتك .
٥١٤	ما أيسر فلاناً ! وما أسنّه ! .
٥٣٠	ماز رأسك والسيف
٤٣١	التاقص والأشجّ أعدلا بني مروان .
٤١١	نعم السّير على بئس العيرُ .
٤٢٣	هو ألسُّ من شظاظ .
٤٢٥	هو أهوج منه .
٤٤٩	هو منّي مقعد القابلة، وعمرو مزجر الكلب، وعبد الله مناط الثّريا .
٨٤٠	والله لا أريتم هذا الموضع أو أموتَ أو تخلّيها .
٤١١	والله ما هي بنعم المولودة؛ نصرها بكاء، وبرّها سرقة .
٦٢٤	وا من حفر بئر زمزماه .
٦٤٢	يا شا ارْجُني .

رابعاً: فهرس الأشعار والأرجاز

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
			الهمزة المضمومة
٧٧٤	الطّويل	لقاء	كأنّ دنانيراً
٥٧٩	الوافر	الشتاء	إذا كان
٥٨٢	الوافر	وماء	كأنّ سيئة
٧٩٠	الوافر	غناء	سيغيني
٧٩٣	الوافر	والفتاء	إذا عاش
			الهمزة المكسورة
٣٦٤	الرّجز	الهيحاء	لا أقعد
٣٦٤	الرّجز	الأعداء	ولو توات
٢٦٠	الخفيف	نجلاء	ربّما
			الباء الساكنة
٦٩٣	المتقارب	اضطرب	كهزّ
			الباء المفتوحة
٤٣٤	الطّويل	أصهبا	وواردة
٤٣٥	الطّويل	تحلبّا	رددت
٨٧٣	البيسط	إرهابا	إن تصرمونا
١٣٩	الوافر	كلابا	فغضّ

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
٣٥٣	الوافر	واغترابا	أعبداً
٨٩٥	الوافر	المصابا	وكائن الباء المضمومة
١٩٠	الطّويل	وتغيب	على أحوذيين
٢٢٤	الطّويل	أجرب	فلا تتركنيّ
٢٤٤	الطّويل	طبيب	فإن تسألوني
٤٦٨	الطّويل	مذهب	ومالي
٥٢٩	الطّويل	جالب	فإياك
٥٣٩	الطّويل	قريب	فقلت
٧٨٤	الطّويل	نجيب	فبيناه
٧٩٣	الطّويل	هبوب	ليالي
٧١٢	البيسط	رجب	لكنّه
٧٤٤	البيسط	تهذيب	شيئان
٧٤٤	البيسط	تركيب	عدل
٧٤٤	البيسط	تقريب	والنون
٨٢٤	البيسط	مكروب	اردد
٣٩٣	الكامل	أحجب	ولو أنّ
٤٩٢	الكامل	ولا أب	هذا لعمركم
٤١٢	الرّجز	صاحبه	عمرك

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
٧٧٩ ، ١٧٦	المنسرح	مطلب	لا بارك الله الباء المكسورة
١٦٣	الطويل	قارب	قتلت
٢٢٠ ، ٦٣	الطويل	كرب	فإن يك
٢٧٧	الطويل	طالب	نجوت
٢٨٣	الطويل	لغروب	وما زال
٦٤٤	الطويل	الكواكب	كليبي
٧٧٩	الطويل	ولا أب	فما سوّدني
٥٨٠	الوافر	العراب	سراة
٣٢٧	البسيط	نشب	أمرتك
٦٢٠	البسيط	عجب	ييكيك
٧٦٠	المنسرح	العلب	لم تتلفّع
٦١٧	الخفيف	مجاب	يا بن أمي التاء المفتوحة
٦٠٣	الرّجز	أنا	يا أبحر
٦٠٣	الرّجز	جعنا	أنت التاء المضمومة
٧٨٨	المديد	شمالات	رّيما
٣٣٧	البسيط	ملمّات	وكنّت

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
١٧١	الوافر	طويت	فإن الماء
٣١٨	الرّجز	ليت	ليت
٣١٨	الرّجز	فاشترت	ليت
			التاء المكسورة
٤٩٨	الطّويل	الغفلات	ألا عمر
٧٢٣	الطّويل	فشلت	وكتت
			الجيم المضمومة
٢٤٤	الطّويل	نتيج	شربن
			الجيم المكسورة
٥٦١	البسيط	الفراريح	كأن أصوات
٢٤٢	الكامل	الحشرج	فلثمت
			الحاء المفتوحة
٨٣٢	البسيط	فنصطلحا	يا ليت
٨٣٣، ٧٨٦	الوافر	فأستريحا	سأترك
٨٣٠	الرّجز	فسيحا	يا ناق
٨٣٠	الرّجز	فنستريحا	إلى
			الحاء المضمومة
٢٤١	الطّويل	وريجها	بودّك
٤٩٩	البسيط	مصبوح	وردّ

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
٧٩٥	البيسط	الأماديح	لو كان
١٥٦	الوافر	صحيح	فهيئك
٤٨٥	مجزوء الكامل	براح	من صدّ
٦٤٣	مجزوء الكامل	فاستراحوا	يا بؤس
			الحاء المكسورة
٢٧٨	الطّويل	الجوانح	لها خائل
			الدّال الساكنة
٦٠٦	الرّجز	الجارود	يا حكم
٦٠٦	الرّجز	ممدود	سرادق
			الدّال المفتوحة
٢٢٩	الطّويل	فاعبدا	وصلّ
٥٧٣	الطّويل	منجدا	وما كلّ
٥٨٦	الوافر	الحديدا	معاوي
٧٨٣	الرّجز	فاصطيذا	كالذّ
			الدّال المضمومة
٢٣٢	الطّويل	يزيد	ورجّ
٢٦٠	الطّويل	وفود	فإن تمس
٣٦٩	الطّويل	مهنّد	إذا كانت
٧٤٦	الطّويل	وموحد	ولكنّما

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
٨٩٤	الطّويل	بعيد	يقولون
١٠٠	البيسط	حدد	لا تعبدنّ
٧٣٥	الوافر	وجيد	وربّ
			الدّالّ المكسورة
٢٢٤	الطّويل	المعمّد	وإن يلتق
٣٨٨	الطّويل	تشهد	وبالجسم
٤٨٩	الطّويل	هند	فقام
٥٤٦	الطّويل	ماجد	فقلت
٥٩١	الطّويل	بقعدد	دعاني
٦٧٣	الطّويل	زهد	بذيالك
٦٧٣	الطّويل	الوجد	ولكن
٧٨٤	الطّويل	خالد	فإنّ الذي
٨٧٧	الطّويل	موقد	متى تأته
٢٣٩	البيسط	أحد	ولا أرى
٥٦٤	البيسط	فقد	قالت
٦٢٢	الخفيف	ازدياد	يا لقومي
٨٠٧	البيسط	وحد	كأنّ رحلي
٨٣٠	البيسط	الجسد	هل تعرفون
٧٧٩	الوافر	زياد	ألم يأتيك

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
٣٩٥	الكامل	باليد	سقط
٥٧٦	المتقارب	الأرمد	وبات الراء الساكنة
٧٨٦ ، ٦٤٧	الطّويل	الخصر	لنعم
٦٨٥	الرجز	فهر	من يك
٦٨٥	الرجز	أبتكر	لا أدلج
٧٣٧	الرجز	عمر	أقسم
٣٩٨	الرّمّل	الأزر	ثمّ راحوا الراء المفتوحة
٣٣٤	الطّويل	حميرا	وكتنا
٤٩٦	الطّويل	تأزّرا	فلا أب
٧٠٢	الطّويل	الأصاغرا	قهرناكم
٨٠٨	البيسط	القمرأ	حتىّ ظهرت
٧٨٠	البيسط	حذرا	آيان نؤمنك
٢٦١	الوافر	تغارأ	وربت
٣٨٦	الوافر	تستطارأ	متى ما
٧٧٥	الوافر	فرا	ألا أبلغ
٥٠٤	مجزوء الكامل	جاره	بانث
٦٠٨	الرجز	فرا	فيا الغلامان

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
٦٠٨	الرّجز	شراً	إيّاكما
٧٤٠	الرّجز	سطرا	إئي وأسطار
٧٤٠	الرّجز	نصرا	لقائل
٨٢٤	الرّجز	شطيرا	لا تتركئي
٨٢٤	الرّجز	أطيرا	إئي إذن
٣٠٦	المنسرح	والمطرا	والذئب
٤٣٥	المتقارب	جهازاً	أنفساً
			الراء المضمومة
٢٤٨	الطّويل	آسر	فأحسن
٣٩٦ ، ٢٥١	الطّويل	القطر	وإئي لتعروني
٦١٠	الطّويل	المقادر	ألا أيّهذا
٦٣١	الطّويل	ولا نزر	لها بشر
٦٣٩	الطّويل	يذكر	قفي
٦٥٠	الطّويل	يُذكر	خذوا
٧٠٧	الطّويل	مطيرها	حمامة
٨٤٠	الطّويل	العمر	فراق
٨٧٦	الطّويل	لا يضيرها	فقلت
٨٧٧	الطّويل	شاجر	فأصبحت
٦١٩	المديد	الفرار	يا ل بكر

أول البيت	آخره	بحره	الصفحة
يبكي	مسرور	البسيط	٢٨٤
وَأَنِّي حَيْثَمَا	فَأَنْظُرُ	البسيط	٧٨١
لَهُ زَجَلٌ	زَمِيرٌ	الوافر	٧٨٥
إِلَى الْجُودِيِّ	انْحِسَارٌ	الوافر	٧٩١
يَا زَبْرَقَانَ	وَالْفَخْرَ	الكامل	٣٧٠
إِنَّ التَّبَوَّةَ	أَطْهَارٌ	الكامل	٥٥٦
عَوْجُوا	قَفْرٌ	الكامل	٦٩٨
طَلَبٌ	غَدُورٌ	الكامل	٧٩٧
وَلَقَدْ	هَرِيرٌ	الرَّمْلُ	٧٣٧ ، ٥٧
قَامَتْ	عَامِرٌ	السَّرِيعُ	٧٧٦
تَرَكَتْنِي	نَاصِرٌ	السَّرِيعُ	٧٧٦
ثُمَّ كَانُوا	وَالدَّبُورُ	الخَفِيفُ	٥٨١ ، ٥٧٢
الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ			
وَتَرَكَبُ	الأَبَاهِرُ	الطَّوِيلُ	٢٢٧
فَقَالَ	مَا نَدْرِي	الطَّوِيلُ	٢٦٧
تَسَائِلُ	جَسُورٌ	الطَّوِيلُ	٢٧٥
وَلَسْتُ	يَسِرٌ	الطَّوِيلُ	٤٣٦
لَا تَسْتَهْلِنُ	لِصَابِرٍ	الطَّوِيلُ	٨٣٩
أَنَا ابْنُ دَارَةَ	عَارٌ	البسيط	٣٨٢

الصفحة	بجره	آخره	أول البيت
٥٠٦	البسيط	والسّم	يا ما أميلح
٦٣٤	البسيط	الجماخير	حار بن كعب
٦٩٥	البسيط	قدر	جاء
٨٥٠	البسيط	بالجار	لولا فوارس
٤٧٢	الوافر	النّسور	تركنا
٤٧٢	الوافر	الصّغير	أبحنا
٤٧٦	الوافر	النّضير	أصاهم
٢٢١، ٧٤، ٦٤	الكامل	دهر	لمن الدّيار
٢٣٦	الكامل	الأشبار	ما زال
٢٣٦	الكامل	مثار	يدي
٤٤٠	الكامل	عشاري	كم عمّة
٤٧٧	الكامل	المشتري	وإذا تباع
٧٣٢	الكامل	الجزر	لا يبعدن
٧٣٢	الكامل	الأزر	التّازلين
٧٨٨	الكامل	الأبصار	وإذا الرّجال
٩١٣	الكامل	الدّعر	ولنعم
٢٢٥	الرّجز	شعري	أنا
٣٦٥	الرّجز	جمهور	يركب
٣٦٥	الرّجز	المحبور	مخافة

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
٣٦٥	الرّجز	المهور	والهول
٦٤٢	الرّجز	عذيري	جاري
٩١٢	الرّجز	العجير	إذا تقول
٩١٢	الرّجز	جير	تصدق
٤٢٧	السّريع	للكاثر	ولست
			الزّاي
٣٣٠	السّريع	والهمزه	تعديّة
			السّين المفتوحة
٩١٠	الرّجز	أمسا	إئي
٩١٠	الرّجز	خمسا	عجائزاً
٩١٠	الرّجز	همسا	يأكلن
٩١٠	الرّجز	ضرسا	لا ترك
			السّين المضمومة
٢٦٥	البسيط	والآس	تالله
٦٢٤	الرّجز	فقعس	وافقعس
			السّين المكسورة
١٠١	الطّويل	باس	يقول
٦٣٨	الكامل	يئأس	يا مرو

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
			الصّاد
٢٧١	الرّجز	لينهضا	ووصاحب
٢٧١	الرّجز	تمضمضا	إذا
			الطاء
٣٧١	المتقارب	الضّابط	وما أنا
			العين المفتوحة
٢٢٥	الطّويل	بأجدعا	هم صلبوا
٢٥٢	الطّويل	معا	فلما تفرقنا
٥٣٩	الطّويل	أجدعا	لعلك
٧٩٦	الطّويل	ممنعا	فإن تزجراني
٨٣١	البسيط	سمعا	يا ابن
٧٨٨ ، ٥٨٥	الوافر	الوداعا	قفي
٧٤١	الوافر	وقوعا	أنا ابن
٥٤١	الرّجز	رواجعا	يا ليت
٧٠٩	الرّجز	مرضعا	يا ليتني
٧٠٩	الرّجز	أكتعا	تحملي
٧٠٩	الرّجز	أربعا	إذا بكيّت
٧٠٩	الرّجز	أجمعا	ولا أزال
٧١١	الرّجز	أجمعا	قد صرّت

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
٧٢٢	الرّجز	تبايعا	إنّ عليّ
٧٢٢	الرّجز	طائعا	تؤخذ
٩٠٣	الرّجز	طالعا	أما ترى
٩٠٣	الرّجز	ساطعا	نجماً
			العين المضمومة
٢٢٦	الطّويل	تدمع	إذا أمّ
٢٣٧	الطّويل	يافع	وما زلت
٢٩٩	الطّويل	أقاطع	خليليّ
٥٧٨	الطّويل	أصنع	إذا متّ
٨٠٤	الطّويل	البلاقع	وهل يرجع-
٥٤٨	البسيط	سرع	منا الأناة
٦١٤	الكامل	مصرع	سبقوا
٧٧٦	الكامل	الحشع	لما أتى
٨٧٥	الرّجز	أقرع	يا أقرع
	بحره	آخره	أول البيت
٨٧٥	الرّجز	تصرع	إتّك
			العين المكسورة
٦٢٠	الوافر	المطاع	تكتفني
٦٤٣	الوافر	المضيع	أعائش

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
٩١٤	الوافر	لكاع	أطوف
٦١٦	الرجز	واهجعي	يا بنت
٤٩١	السريع	الراقع	لا نسب
			الفاء المفتوحة
٥٥٥	الرجز	والخريفا	إنّ الربيع
٥٥٥	الرجز	والصيوفا	يدا
			الفاء المضمومة
٥٨٩	الطويل	عارف	وقالوا
٨٣٣	الطويل	أعرف	وما قام
٥٨٨	البسيط	خزف	بني غدانة
			الفاء المكسورة
٧٨١، ٣٦٠	البسيط	الصياريف	تنفي
٨٣٧	الوافر	الشفوف	لللبس
٧٥٦	المتقارب	لمستعطف	عليه
			القاف الساكنة
٢٤٧	الرجز	كالملق	لواحق
			القاف المفتوحة
٢٥٧	البسيط	صدقا	وفارس

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
			القاف المكسورة
٣٩٨	الطّويل	يمزّق	ولولا جنان
٨٥٢	الطّويل	أمزّق	فإن كنت
١٢١	الكامل	بطلاق	يا ربّ
٧٩٦، ٥٧	الكامل	المعنى	فاقر الهموم
٤٢٨	الكامل	المستقي	تولي
٦٠٥	الخفيف	الأواقى	ضربت
			الكاف المفتوحة
٢٨٧	الطّويل	لسوائكا	تجانف
٦١٨	الرّجز	عساكا	يا أبنا
٧٨٥	الرّجز	هواكا	دار
٣٣٧	المتقارب	هالكا	فقلت
			الكاف المضمومة
٦٣٣	البسيط	ولا ملك	يا حار
٣١٧	الرّجز	تحاك	حوكت
٣١٧	الرّجز	تشاك	تختبط
			الكاف المكسورة
١٨٥	الرّجز	والفكّ	كأنّ
١٨٥	الرّجز	ضنك	ليث

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
			اللام الساكنة
٤١٠	مجزوء الكامل	الوسائل	إني
٨٧٩	الرمل	تمل	صعدة
٣٨٩	المتقارب	الأجل	ضعيف
			اللام المفتوحة
٦١١	الطويل	بعلا	ألا يا
٧٥٠	الطويل	بأخيلا	ذريني
٩١٤	الطويل	وقابله	فقلت
٣٩١	البسيط	الأملا	يا صاح
٣٩٥	البسيط	أو بخلا	كن للخليل
٤٧٢ ، ٢٣٩	الوافر	فعالا	رأيت
٣٥٨ ، ٧٩٥	الوافر	تبالا	محمد
٧٨٣	الكامل	الأغلا	أبني كليب
٢٤٦	الرجز	حلائلا	ولا ترى
٢٤٦	الرجز	عاضلا	كه
٧٧٥	المتقارب	إبقاها	فلا مزنة
٥٥٦	المتقارب	شمالا	لقد علم
٥٥٦	المتقارب	الشمالا	بأنك ربيع

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
٤٧٠، ٢٤٠، ١٠٤	الطّويل	زائل	اللام المضمومة ألا كلّ
٢٢٩	الطّويل	أشكل	فما زالت
٣٩٧	الطّويل	المواطن	وقفت
٤٢٠	الطّويل	تُقتل	فقلت
٥٦٩	الطّويل	يذبل	وما مثله
٦٥٥	الطّويل	الأنامل	وكلّ أناس
٨٥٦	الطّويل	سائله	ولو لم يكن
١٢٧	البسيط	يا جمل	حيّتك
١٢٧	البسيط	يا رجل	ما ضرّها
٢٤٧	البسيط	والقتل	أنتهون
٢٩٢	البسيط	أحتمل	كم نالي
٤٩٣	البسيط	ولا جمل	وما هجرتك
٥٥٧	البسيط	ويتعل	في فتية
٦٠٣	البسيط	يا رجل	ليت
٢٨٠	الوافر	أو يزيل	كما خطّ
٣٨٨	مجزوء الوافر	خلل	لمية
٢٢٢	الكامل	وقتاها	من عهد
٤٣٢	الكامل	وأطول	إنّ الذي

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
٥٨١	الرّجز	جليل	أنت
٥٨١	الرّجز	بليل	إذا
٤١٦	المتقارب	الجاهل	ألا حبّذا
			اللامّ المكسورة
٢٥٧، ١٢١	الطّويل	محول	فمثلك
٢٢٦	الطّويل	أحوال	وهل يعمن
٢٣١	الطّويل	مجهل	غدت
٢٣٣	الطّويل	مطفل	تصدّ
٢٢٧	الطّويل	تنجلي	وقالت
٢٦٩	الطّويل	أوصالي	فقلت
٢٧٠	الطّويل	صال	حلفت
٣٩٩	الطّويل	هيكل	وقد أغتدي
٤٧٩	الطّويل	جلجل	ألا ربّ
٧٨٢	الطّويل	فضل	ولست
٧٨٩	الطّويل	مرفل	كستها
٨٧٨	الطّويل	تترل	إذا التّعجة
٤٩٧	البسيط	أمثالي	ألا اصطبار
٢٣١	الوافر	الكمال	لورد
٢٦٤	الوافر	لا أبالي	ألا نادت

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
٣٥٨	الوافر	المقيل	بضرب
٣٧٢	الوافر	الطّحال	فكونوا
٥٤٧	الوافر	مالي	كمنية
٩٠٠	الوافر	الزّلال	فساغ
٢٢٣	الكامل	السّلسل	أم لا سبيل
٧٧٧ ، ٢٥٥	الكامل	بهيضل	أزهير
٣٤٤	الكامل	نبلي	إتني مجبلك
٣٤٥	الكامل	مهبل	تمن حملن
٨٨٠	الكامل	فتجمّل	استغن
٢٣٤	الرّجز	منهل	ومنهل
٧٨٠	الرّجز	الكلكال	قالت
٧٩١	الرّجز	فل	في لجة
٨٠١	الرّجز	التدلدل	كأنّ خصييه
٨٠١	الرّجز	حنظل	ظرف
٧٩٤	السّريع	واغل	فاليوم
٢٣٤	الخفيف	حيال	قرّباً
٢٥٨	الخفيف	جلله	رسم
٥٥٩	الخفيف	سؤل	علموا
٧٨٢	الخفيف	زلال	وكأنّ

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
			الميم الساكنة
١٦٩	الرّجز	الكرم	بأبه اقتدى
١٦٩	الرّجز	ظلم	ومن
			الميم المفتوحة
١٩٤	الطّويل	لصمّا	فأطرق
٢٨٠	الطّويل	فدعاهما	هما أخوا
٥١٢	الطّويل	وأكرما	جزى
٥٢٣	الطّويل	المقدّما	وقال
٧٩٣	الطّويل	معظما	هم الفاعلون
٦٤٨	الوافر	أماما	ألا أضحت
٨٤٠ ، ٣٤٨	الوافر	وتستقيما	و كنت
٣٤٨	الكامل	والمسمعا	يا جيرة
٣٤٨	الكامل	والأدمعا	كرّرت
٤٨٤	الرّجز	جمّا	إن تغفر
٤٨٤	الرّجز	لا ألّا	وأيّ
٥٦٦	الرّجز	وطاسما	كافاً
٧٧٧	الرّجز	الأضحماً	ضخم
٧٩٨	الرّجز	اللّهّمّا	أقول
٨٣١ ، ٥٧	الرّجز	فتندما	ولا تخالف

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
٥٦١، ٢٧٩	السريع	لامها	لما رأات الميم المضمومة
٣٨٦	الطويل	حجم	تعلقت
٣٨٦	الطويل	البهم	صغيرين
٥٦٥	الطويل	وميمها	أهاجتك
٧٢٤	الطويل	سائم	لقد كان
٨٥٩	الطويل	الجراضم	إذا ما
٩٠٢	المديد	قدمه	للفقى
٢١٨، ٦٣	البيسط	ييتسم	يغضي
٤٩٧	البيسط	هرم	ألا ارعواء
٦٤٨	البيسط	علموا	إن ابن حارثة
٨٧٤	البيسط	ولا حرم	وإن أتاه
٣٢٦	الوافر	حرام	تمرون
٤٩٣	الوافر	مقيم	فلا لغو
٧٨٧، ٦٠٤	الوافر	السلام	سلام الله
٧٨٧	الوافر	السلام	ألا يا نخلة
٨٨٧	الوافر	الحسام	فطلّقها
٢٤٢	الكامل	أقدامها	غلب
٤٨٨	الكامل	وخيم	ندم

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
٨٣٧	الكامل	عظيم	لا تنه
٨٩٩	الكامل	قدّام	لعن
٢٥٨	الرّجز	قتمه	بل
٢٥٨	الرّجز	جهرمه	لا يشتري
٣٣٦	الخفيف	الإعدام	لا أعدّ
			الميم المكسورة
١٣٢	الطّويل	عم	وأعلم
٢٤٩	الطّويل	وللفم	تناوله
٣٩٤	الطّويل	لم يحطّم	كأنّ فتات
٦٣٥	الطّويل	المكرّم	تنكرّت
٧٧٨	الطّويل	أصلم	تراه
٧٨٠	الطّويل	تعلم	ومهما
٨٧١	الطّويل	يندم	أماويّ
٩٠٢	الطّويل	العمائم	ونطعنهم
٤٧٥	البسيط	قدم	لم ألف
٦٣٤	البسيط	عام	فصالحونا
٦٦٤	الوافر	الكريم	يديت
٩١٥	الوافر	حذام	إذا قالت
٢٣٥	الكامل	أمامي	فلقد أراي

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
٤٧٢ - ٢٣٨	الكامل	والشتم	حاشا
٢٤٥	الكامل	الدّيلم	شربت
٣٩٠ - ٧٤	الكامل	لحمام	لا يركنن
٣٩٤	الكامل	ضمضم	ولقد خشيت
٨٥٣	الكامل	وإن لم	اردد
٢٤٩	الرّجز	المنهمّ	يضحكن
٢٨١	الرّجز	عصام	كأنّ
٢٨١	الرّجز	باللّجام	زيد
٧٩٢	الرّجز	الحمي	قواطناً
٢٦١	السّريع	بالميسم	ماويّ
			التّون الساكنة
١٥٩	الوافر	الخيامن	متى كان
١٦٠	الكامل	الأيامن	أيهات
١٥٨	الرّجز	الذّرّفن	يا صاح
١٥٨	الرّجز	أنهمجن	من طلل
١٦١	الرّجز	المخترقن	وقاتم
١٦١	الرّجز	الخفّقن	ومشّبه
٨٨٨	الرّجز	وإن	قالت
٨٨٨	الرّجز	وإن	كان

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
٨٣٢	الرّمّل	سنن	ربّ
٨٩٤	السّريع	واغتدين	يا ربّ
			التّون المفتوحة
٢٩٩	البسيط	قطنا	أقاطن
٣٨٩	البسيط	مشحونا	نجيت
٧١٨	البسيط	بانا	وقفت
٧٧٥	البسيط	عثمانا	لتسمعنّ
٥٤٢	مجزوء الكامل	ألومهنّه	بكر
٥٤٢	مجزوء الكامل	فقلت إنّه	ويقلن
٥٧٠	مجزوء الكامل	تكونه	تنفكّ
٤٢١	الرّجز	دينا	باسم
٤٢١	الرّجز	شقينا	ولو
٦٦٨	الرّجز	دينا	فحبّدا
٦٦٨	المتقارب	السّمانا	هويت
			التّون المضمومة
٧٧٨	البسيط	ضننوا	مهلاً
٤٧٧	الهمزج	دانوا	ولم يبق
٥٧٠	الخفيف	ميين	صاح
			التّون المكسورة
٤٠٨	البسيط	الإحن	لنعم

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
٨٨٤ ، ٧٨٧	البيسط	مثلان	من يفعل
١٩٩	الوافر	يقيني	أكلّ
١٩٩	الوافر	الأربعين	وماذا
٤٧٤	الوافر	الفرقدان	وكلّ أخ
٥٩٤	الوافر	تجاوبان	وقدما
٦٦٥	الوافر	اليقين	ولو أنا
٦٩٦	الوافر	سميني	فإمّا
٦٩٦	الوافر	تتقيني	وإلّا
٨٣٥	الوافر	داعيان	فقلت
٥٣٧	الهزج	حقّان	ونحر
٧٨٠	الرّجز	الشنّ	تركن
٨٧٨	الخفيف	الأزمان	حيثما
			الهاء المفتوحة
٢٣٠	الوافر	رضاها	إذا رضيت
٢٢٨	الكامل	ألقاها	ألقي الصّحيفة
١٦٩	الرّجز	أباها	إنّ أباه
١٦٩	الرّجز	غايتها	قد بلغا
٥٠٣	الرّجز	واها	واهاً
١٠٦	الخفيف	شقاها	جعلتني

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
١٠٦	الخفيف	يتناهى	وأنا الهاء المضمومة
٧١٣	الهجج	أنساه	أيا من
٧١٣	الهجج	الله	لك الله
٤٧٧	المتقارب	سواه	ألا من الواو
٢٨٤	مجزوء الكامل	ذووه	إتما
٣٧٣	الطويل	بمرعوي	جمعت الياء
١٧٠	الطويل	كفانيا	وإما
٤١٦	الطويل	هيا	ألا حبذا
٤٨٥	الطويل	واقيا	تعزّ
٦٠٢	الطويل	تلاقيا	يا راكباً
٧٥٠	الطويل	بازيا	كأنّ العقيليين
٨٧٩	الطويل	آتيا	وإنك
٩٢١	الطويل	المساويا	وعين
٢٥١	البسيط	نبنها	أموالنا
٨٧٢	السريع	سرباليه	مهما
٥٠٠	الرجز	للمطيّ	لا هيثم

الصفحة	بحره	آخره	أول البيت
٦٧٢	الرّجز	القصيّ	لتقعدنّ
٦٧٢	الرّجز	المقليّ	منيّ
٦٧٢	الرّجز	العليّ	أو تحلفي
٦٧٢	الرّجز	الصّبّيّ	أنيّ
			الألف اللّينة
٣٤٥	الطّويل	كالدمى	وكم مالىّ
٥٩٣	الرّجز	التّوى	فكلّ ما

خامساً: فهرس الأعلام

الصفحة	العلم
٨٨٥	الهمزة
٥٢، ٦٣، ٢٣٩، ٣١٠، ٣٨٠، ٤٧٢،	أبي بن كعب رضي الله عنه
٦٩٢، ٥٦٥، ٥٢٢، ٥٠٧	الأخفش (الأوسط)
٢٨٣	الأصمعيّ
٧٢٤، ٢٨٧	الأعشى
٧٩٨	الأعمش
٢٥٧، ٢٣٣، ٢٢٦، ٢٢١، ٦٤، ١٢١	امرؤ القيس
٧٤، ٦٤٧، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٧	
٦٣٥	أوس بن حجر
٦٣، ٢٢٠	إياس بن الأرت
٤٠٩	أيوب عليه السلام
	الباء
٩٠٢، ٥١٥، ٥١، ٥٣	ابن بابشاذ
٨٨٤، ٨٧٣	البخاريّ
٥٧١، ٥٤٨، ٤٧٥، ٤٦١، ٧٥، ٥١	بدر الدّين بن مالك
٦٠٠، ٥٦٥، ٥٣	ابن برهان

الصفحة	العلم
	الجيم
٥٢٢	الجرميّ
١٥٩ ، ٢٢٩	حرير
٤٣٤	جمال الدين بن مالك
٤٧٧ ، ١٧٠ ، ٥١	ابن جنّي
	الحاء
٢٣٤	الحارث بن عبّاد
٦٥٤	الحباب بن المنذر رضي الله عنه
٩٢٠ ، ٣٤٨ ، ٣٢٩ ، ٦٤ ، ١٩	الحريريّ
٧٧٤ ، ٥٨٢ ، ٢٧٥	حسّان بن ثابت رضي الله عنه
٨٧٦	الخطيئة
٨٩١ ، ٨٣٨	حفص
٨٣٨ ، ٨٢٠	حمزة
	الحزاء
٧٣٢	الخرنق بنت هفّان
٤٦٣ ، ٤١٨ ، ٦٧	ابن خروف
٦٧٨ ، ٣٠٩ ، ١٢٨ ، ٧٠ ، ٥٢ ، ٥١	الخليل
٨٧٠ ، ٨٢١	

الصفحة	العلم
	الدّال
٨٠٩	ابن درستويه
٥٩٢	ابن دريد
	الدّال
٦١٤ ، ١٥٦	أبو ذؤيب الهذليّ
٨٣٩	الذّريح (أبو قيس)
٨٠٤	ذو الرّمة
	الرّاء
٣٠٦	الرّبيع بن ضبع الفزاريّ
٤٣٤	ربيعه بن مقروم
٢٤٧ ، ١٦١	رؤبة بن العجاج
	الزّاي
٧٤٥ ، ٤٦٤ ، ٣٨٣ ، ٦٧	الزّجاج
٣٦٧ ، ٥٣	الزّخشريّ
٨٧٤ ، ٨٧٠ ، ٣٩٤ ، ١٣٢ ، ٧٤	زّهير بن أبي سلّمي
٢٦٣	أبو زيد الأنصاريّ
	السّين
١٢٤ ، ٥١	ابن السّراج

الصفحة	العلم
٢٨٢	أبو سفيان بن حرب
٢٢٥	سويد بن أبي كاهل اليشكريّ
٢٣٦ ، ١٨٠ ، ١٥٥ ، ٧٠ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١	سيبويه
٤٢٤ ، ٤١٨ ، ٣٨٨ ، ٣٢٢ ، ٣١١ ، ٣٠٩	
٤٣٣ ، ٤٠٥ ، ٤٠٨ ، ٥٢٢ ، ٦٠٤ ، ٦٤٠	
٨٧٢ ، ٦٧٨ ، ٦٤٧	
٧٩٢ ، ٤٦٣ ، ٦٧ ، ٥١	السّيرافيّ
	الشّين
٦٤٣	الشّمّاخ
	الطاء
٣٩٠ ، ٧٤	الطرّماح
٢٢٤	طرّفة بن العبّد
	العين
٨٩١	عاصم
٢٨٤	عثير بن لبيد
٣٦٥ ، ٢٣٤	العجّاج
٢٦٠	عديّ بن الرّعاء الغسّانيّ
٢٥٩	أبو عطاء السّنديّ
٥٨٠	أم عقيل

الصفحة	العلم
٢٣٠	العُقَيْلِيُّ (القحيف بن حُمَيْر)
٥١١ ، ٥٠١	عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه
٥٩٧ ، ٥٨٤ ، ٤٢٩	أبو عليّ الفارسيّ
٨٥٧ ، ٨٢٠	أبو عمرو بن العلاء
٢٤١	عمرو بن قميّة
٥٢٣	عمرو بن معدي كرب
٣٩٥ ، ٣٩٤ ، ٣٨٦ ، ٢٤٥	عنتره
	الفاء
٦٣٦ ، ٦٢٩ ، ٥٤١ ، ٤١١ ، ٣٣٠ ، ٥١	الفراء
٨٩٠ ، ٧٤٢ ، ٦٤٥	
٤٤٠ ، ٢٣٦ ، ٢١٨ ، ٦٣	الفرزدق
	القاف
٨٣٩	قيس بن الذّريح
١٧٦	ابن قيس الرُّقيّات
	الكاف
٢٢٣	أبو كبير الهذليّ
٦٠٣ ، ١٢٧	كثير
٥٤١ ، ٤٣٤ ، ٣٤٢ ، ٢٤٨ ، ١٨٢	الكسائيّ
٩٠٣ ، ٨٨٩ ، ٨٢٠ ، ٧٩٨ ، ٥٦٥	

الصفحة	العلم
٤٦٨	الكميت بن زيد الأسديّ
٤٧٠ ، ٢٤١ ، ٢٣٩ ، ٢٣١ ، ١٠٤	اللام ليد بن ربيعة رضي الله عنه
٤٢٤ ، ١٨١ ، ٥١	الميم المازنيّ
٥٢	مالك بن نويرة
٦٠٠ ، ٥٤٠ ، ٥٢٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣١ ، ٥١	الميرد
٦٧٥ ، ٦٦٨ ، ٦٤٩ ، ٦٠٦	
١٩٤	المتلمس
٥٣٩ ، ٢٥٢	متمم بن نويرة
٨٠٧ ، ٦٤٤ ، ٥٦٤ ، ٢٣٩ ، ٢٢٤	التونّ
٨٤٢ ، ٧٩٨	التابغة الذبانيّ
	نافع
٨٢٠	الياء
٦٧٨ ، ٥٢ ، ٥١	يعقوب يونس

سادساً: فهرس القبائل والطوائف

الصفحة	القبائل أو الطوائف
٤٢١	الأنصار
٩١٦، ٩١٥، ٩٠٩، ٥٨٧	أهل الحجاز (الحجازيون)
٧١٤، ٧١٠، ٦٢٨، ٥٢٢، ١١٥، ١١١	البصريون
٩١٦، ٩١٥، ٩٠٩، ٥٨٧، ٥٤٣	بنو تميم
٣٧٢	الجمهور
	العجم
١٩٥، ١٩٤، ١٩٠، ٩٩، ٦٩، ٥٨، ٥٢	العرب
٥٢٣، ٣٨٠، ٣٥١، ٣١٧، ٣١٦، ٢٨٢	
٧٤٩، ٧١١، ٦٥٨، ٦٣٢	
٨٢٦	القرء السبعة
٥٤٣	قيس
٦٥٠، ٥٩٨، ٤١١، ٣٤٨، ١١٥، ١١١	الكوفيون
٧٤٥، ٧١٠	
١٠٤	اللغويون
٥٧٧	المحققون
٤٥٩، ٤٤٠، ٤١٧، ١٠٤، ٦٩، ٦٦	التحويون
٨٧٣، ٦٣١، ٥٩٨	

سابعاً: فهرس البلدان والأماكن

الصفحة	البلدان أو الأماكن
٦٧٦	البحرين
٧٧٣	بدر
٧٦٨	بعلبك
٦٨٣	جلولاء
٧٥٩	جور
٧٧٣	حَجْر
٧٦٩، ٦٤١، ٦٤٠	حضر موت
٧٧٣	حنين
٧٧٣	دابق
٧٦٩	رام هرمز
٦٨٥	الرّي
٩١٦	سَفَار
٧٧٣	فلج
٦٦٩	قرقرى
٦٨١	قنا
٧٥٩	ماه

الصفحة	البلدان أو الأماكن
٦٨٥	المدائن
٦٤، ٥٢	مكة
٧٧٣	منى
٧٧٣	هجر
٧٧٣	واسط

ثامنا: فهرس المصادر والمراجع

أ- المخطوطات

- ١- التذيل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، مصوَّرة الدكتور حسّان الغنيمان، والأصل في دار الكتب المصرية، تحت رقم ٦٠١٦/هـ.
- ٢- شرح جمل الزّجاجي، لابن بابشاذ، مصوَّرة فليميّة بمركز البحث وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى، تحت رقم ١٧٦ف، والأصل في دار الكتب الظّاهريّة، تحت رقم ١٦٨٧.
- ٣- شرح كتاب سيويه، لأبي سعيد السّيرافي، مصوَّرة فليميّة بالجامعة الإسلامية، تحت رقم ٦٣٣٠ف، ورقم ٨٢٠٤ف، والأصل في مكتبة عارف حكمت، تحت رقم ٤١٥/١٣٣، ورقم ٢٦١٦.
- ٤- شواذ القراءة واختلاف المصاحف، لأبي نصر الكرمانى، مصوَّرة فليميّة بالجامعة الإسلامية، تحت رقم ١٨٩ف، والأصل في المكتبة الأزهرية، تحت رقم ٢٤٤/٢٢٢٥١.
- ٥- عقود الجمال وتذليل وفيات الأعيان، لبدر الدين الزّركشي، مصوَّرة فليميّة بالجامعة الإسلامية، تحت رقم ٨٣٢٩ف، والأصل في مكتبة عارف حكمت، تحت رقم ١٥٤/٩٠٠.
- ٦- المنهل الصّافي والمستوفي بعد الوافي، لابن تغري بردي، مصوَّرة فليميّة بالجامعة الإسلامية، تحت رقم ٦٢٧٤ف، والأصل في مكتبة

عارف حكمت، تحت رقم ٩٠٠/٢٣٩.

٧- النحو القرآني بين الزجاج وأبي عليّ الفارسي، رسالة دكتوراه، إعداد عبد العظيم فتحي خليل، جامعة الأزهر، كليّة اللّغة العربيّة، ١٤٠٢هـ.

ب - المطبوعة

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- ائتلاف النصره في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق الدكتور طارق الحناي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.
- ٣- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للبناء، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت ط (١) ١٤٠٧هـ.
- ٤- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، دار المعرفة، بيروت، (د.د).
- ٥- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السّيرافي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، القاهرة، ط (١) ١٤٠٥هـ.
- ٦- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق محمد الدّالي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (١) ١٤٠٢هـ.
- ٧- الأدب المفرد، للبخاري، ترتيب وتقديم كمال الحوت، عالم الكتب، بيروت ط (١) ١٤٠٤هـ.
- ٨- ارتشاف الضّرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى أحمد التّمّاس، مطبعة المدني، القاهرة، ط (١) ١٤٠٤هـ.

- ٩- الإرشاد إلى علم الإعراب، لشمس الدين الكيشي، تحقيق الدكتور عبد الله الحسيني والدكتور محسن العميري، مؤسسة مكة للطباعة والإعلام، مكة المكرمة، ط (١) ١٤١٠هـ (من مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمم القرى).
- ١٠- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد التحوي الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ.
- ١١- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
- ١٢- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤١٥هـ.
- ١٣- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين بن الأثير، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا وآخرين، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٠م.
- ١٤- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ت).
- ١٥- إشارة التّعين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد الجيد اليماني، تحقيق الدكتور عبد الجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط (١) ١٤٠٦هـ.

- ١٦- الأشباه والنظائر، للخالديين، حققه وعلق عليه الدكتور السيد محمد يوسف، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٨ م.
- ١٧- الأشباه والنظائر، للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت ط (١) ١٤٠٦ هـ.
- ١٨- الاشتقاق، لابن دُرَيْد، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٣) د.ت.
- ١٩- اشتقاق أسماء الله، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٦ هـ.
- ٢٠- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، تحقيق عادل عبد الموجود، وعليّ معوض، دار الكتب العلميّة بيروت، ط (١) ١٤١٥ هـ.
- ٢١- إصلاح المنطق، لابن السكّيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٤) ١٩٨٧ م.
- ٢٢- الأصمعيّات، للأصمعيّ تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٥) ١٩٧٩ م.
- ٢٣- الأصول في النحو، لابن السّراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٣) ١٤٠٨ هـ.
- ٢٤- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١) ١٤١٣ هـ.

- ٢٥- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمّد السيّد عزّوز، عالم الكتب، بيروت، ط (١) ١٤١٧هـ.
- ٢٦- الأعلام، للزّركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط (١١) ١٩٩٥م.
- ٢٧- أعلام النساء، لعمر رضا كحّالة، مؤسسة الرّسالة، بيروت ط (٣) ١٣٩٧هـ.
- ٢٨- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، شرحه وكتب هوامشه عبد مهنا وسمير جابر، دار الكتب العلميّة، بيروت ط (١) ١٤٠٧هـ.
- ٢٩- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، ١٣٩٤هـ.
- ٣٠- الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، لابن السيد البطليوسي، دار الجليل، بيروت، ١٩٧٣م.
- ٣١- الإقناع في القراءات السّبع، لابن البادش، تحقيق الدّكتور عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط (١) ١٤٠٣هـ (من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى).
- ٣٢- أمالي ابن الشّجري، تحقيق الدّكتور محمود الطّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١) ١٤١٣هـ.
- ٣٣- الأمالي، لأبي عليّ القالي، بتحقيق عبد الجوّاد الأصمعي، دار الحديث، بيروت، ط (٢) ١٤٠٤هـ.

- ٣٤- أمالي الزّجاجيِّ، تحقيق عبد السّلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط (٢) ١٤٠٧هـ.
- ٣٥- أمالي المرتضى، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ط (١) ١٣٧٣هـ.
- ٣٦- الأمالي النّحويّة (أمالي القرآن الكريم)، لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب، ومكتبة التّهضة العربيّة، بيروت، ط (١) ١٤٠٥هـ.
- ٣٧- إنباه الرواة على أنباء النّحاة، للقفطيِّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثّقافية، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ.
- ٣٨- الانتصار لسيّويه على المبرّد، لابن ولّاد، تحقيق الدّكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (١) ١٤١٦هـ.
- ٣٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين التّحويين والبصريين والكوفيّين، لأبي البركات الأنباري، بعناية محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٤٠٧هـ.
- ٤٠- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لابن هشام، بعناية محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط (٦) ١٩٨٠م.
- ٤١- إيضاح الشّعر، (شرح الأبيات المشكّلة الإعراب)، لأبي عليّ

- الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق،
ودارة العلوم الثقافية، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.
- ٤٢- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي عليّ الحسن بن عبد الله القيسيّ،
دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجانيّ، دار الغرب
الإسلامي، بيروت، ط (١) ١٤٠٨هـ.
- ٤٣- الإيضاح العضديّ، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم
بجر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط (٢) ١٤١٦هـ.
- ٤٤- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى
بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
- ٤٥- الإيضاح في علل التحو، لأبي القاسم الرّجّاجيّ، تحقيق الدكتور
مازن المبارك، دار التفائس، بيروت، ط (٥) ١٤٠٦هـ.
- ٤٦- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا
البغداديّ، مكتبة المثنيّ، بغداد، (د.ت).
- ٤٧- البحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسيّ، بعناية الشيخ عرفات العشا
حسّونه، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.
- ٤٨- البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق الدكتور أحمد أبو ملحم
وآخريّن، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (٤) ١٤٠٨هـ.
- ٤٩- البذور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة، لعبد الفتاح
القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (١) ١٤٠١هـ.

- ٥٠- البرهان في علوم القرآن، للزرّكشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، (د.ت).
- ٥١- البسيط في شرح الجمل، لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.
- ٥٢- البغداديات، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.
- ٥٣- بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت (د.ت).
- ٥٤- البلغة في تراجم أئمة التحو واللغة، للفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط (١) ١٤٠٧هـ.
- ٥٥- بهجة المجالس وأنس المجالس وشحد الذّاهن والهاجس، لابن عبد البر، تحقيق محمد مرسي الخولي، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت).
- ٥٦- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ١٤٠٠هـ.
- ٥٧- تاج التّراجم، لابن قطلوبغا، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق وبيروت/ ط (١) ١٤١٣هـ.
- ٥٨- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، بتحقيق جماعة من

المحققين في تواريخ مختلفة، مطبعة حكومة الكويت.

- ٥٩- تاريخ ابن الوردي، منشورات المطبعة الحيدريّة، النجف، ١٣٨٩هـ.
- ٦٠- تاريخ آداب اللّغة العربيّة، لجرّجي زيدان، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ط (٢) ١٩٧٨م.
- ٦١- تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحلّيم التّجّار، دار المعارف، القاهرة، ط (٥) ١٩٨٣م.
- ٦٢- تاريخ الأدب العربي، لعمر فرّوخ، دار العلم للملايين، بيروت، ط (٥) ١٩٨٤م.
- ٦٣- تاريخ الرسل والملوك، للطبريّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (٢) ١٩٧١م.
- ٦٤- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، شرحه ونشره السيّد أحمد صقر، دار التّراث، القاهرة، ط (٢) ١٣٩٣هـ.
- ٦٥- التبصرة والتذكرة، للصّيمريّ، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى عليّ الدّين، دار الفكر، دمشق، ط (١) ١٤٠٢هـ. (من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى).
- ٦٦- التّبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق عليّ محمّد البجاوي، دار الجليل، بيروت، ط (٢) ١٤٠٧هـ.
- ٦٧- التّبيان في شرح الدّيوان، المنسوب - خطأ - للعكبريّ ضبطه

وصحّحه ووضع فهارسه مصطفى السقا وزميلاه، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

٦٨- التبيين عن مذاهب التحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ.

٦٩- التتمة في التصريف، لأبي عبد الله محمد بن القبيصي، تحقيق الدكتور محسن العميريّ النادي الأدبي، مكة المكرمة، ط (١) ١٤١٤هـ.

٧٠- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمريّ، حقّقه وعلّق عليه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط (٢) ١٤١٥هـ.

٧١- تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب، لبحرق الحضرميّ، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

٧٢- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصّالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ.

٧٣- التذكرة الحمدونيّة، لابن حمدون، تحقيق الدكتور إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر، بيروت، ط (١) ١٩٩٦م.

٧٤- التذكرة السعدية في الأشعار العربية، للبيدي، تحقيق الدكتور

- عبد الله الجبوري، مطابع التّعمان، النّجف، ١٩٧٢م.
- ٧٥- تذكرة التّحاة، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرّحمن، مؤسسة الرّسالة، بيروت ط (١) ١٤٠٦هـ.
- ٧٦- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط (١) ١٤١٨هـ.
- ٧٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق الدكتور محمّد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ.
- ٧٨- التصريح بمضمون التّوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- ٧٩- التّعريفات، للشريف الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (٢) ١٤١٣هـ.
- ٨٠- التّعريف بفنّ التّصريف، بقلم الدكتور عبد العظيم الشّناوي.
- ٨١- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدكتور عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط (١) من ١٤١٠هـ إلى ١٤١٧هـ.
- ٨٢- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدّماميني، تحقيق الدكتور محمّد عبد الرحمن المفدي، ط (١) ١٤٠٣هـ.

- ٨٣- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق أبي الأشبال صغير أحمد الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، ط (١) ١٤١٦هـ.
- ٨٤- التّقفية في اللّغة، لأبي بشر البندنجي، تحقيق الدكتور خليل العطية مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦هـ.
- ٨٥- التّكملة، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط (١) ١٤٠١هـ.
(من مطبوعات جامعة الرياض).
- ٨٦- التّبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح، لابن برّي، تحقيق مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط (١) ١٩٨٠م.
- ٨٧- تهذيب اللغة، للأزهري، بتحقيق عبد السّلام هارون وآخرين، القاهرة، من ١٩٦٤م إلى ١٩٧٥م.
- ٨٨- التّهذيب الوسيط في النّحو، لسابق الدّين محمّد بن عليّ الصنعاني، تحقيق الدكتور فخر صالح قداره، دار الجليل، بيروت، ط (١) ١٤١١هـ.
- ٨٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عليّ سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط (١) ١٩٧٥م.
- ٩٠- التّوطئة، لأبي عليّ الشّلويني، تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوّع،

دار التراث العربي، القاهرة، ط (٢) ١٤٠١هـ.

٩١- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، عُني بتصحيحه أو

تويرتزل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١) ١٤١٦هـ.

٩٢- ثمرات الأوراق، لابن حجّة الحمويّ، صحّحه وعلّق عليه محمّد

أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١) ١٩٧١م.

٩٣- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، تحقيق محمود

شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط (٢) ١٩٦٩م.

٩٤- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، دار الكتب العلميّة، بيروت،

١٤١٣هـ.

٩٥- الجمل في النحو، لأبي القاسم الرّجّاجي، تحقيق الدّكتور عليّ

توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ط (٢)

١٤٠٥هـ.

٩٦- الجمل في النحو، المنسوب - خطأ - للخليل بن أحمد

الفراهيدي، تحقيق الدّكتور فخر الدّين قباوة، مؤسسة الرّسالة،

بيروت، ط (٢) ١٤٠٧هـ.

٩٧- جبهة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، تحقيق الدّكتور محمّد

الهاشميّ، دار القلم، دمشق، ط (٢) ١٤٠٦هـ.

٩٨- جبهة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق أبو الفضل إبراهيم،

وعبد المجيد قطامش، دار الجليل، بيروت، ودار الفكر، دمشق

- وبيروت، ط (٢) ١٤٠٨هـ.
- ٩٩- **جمهرة أنساب العرب**، لابن حزم، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٥) ١٩٨٢م.
- ١٠٠- **جمهرة اللغة**، لابن دُرَيْد، تحقيق الدكتور رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط (١) ١٩٨٧م.
- ١٠١- **جنان الجناس**، للصفدي، تحقيق سمير حسين حلي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.
- ١٠٢- **جنى الجناس**، للسيوطي، تحقيق الدكتور محمد عليّ رزق الخفاجي، الدار الفنيّة للطباعة والنشر، ١٩٨٦م.
- ١٠٣- **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدّين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١) ١٤١٣هـ.
- ١٠٤- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**، لعلاء الدّين عليّ الإربلي، صنعة الدكتور إميل بديع يعقوب، دار النَّفائس، بيروت، ط (١) ١٤١٢هـ.
- ١٠٥- **حاشية ابن حمدون على شرح المكوذي للألفية**، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
- ١٠٦- **حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، (د.ت).

- ١٠٧- حاشية ياسين على التّصريح، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- ١٠٨- حاشية ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط (٢) ١٣٩٠هـ.
- ١٠٩- حجّة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٤) ١٤٠٤هـ.
- ١١٠- الحجّة في القراءات السّبع، لابن خالويه، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٦) ١٤١٧هـ.
- ١١١- الحجّة للقراء السبعة، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق بدر الدّين فهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون، دمشق، ط (١) ١٤٠٤هـ.
- ١١٢- حروف المعاني، للزّجاجي، تحقيق الدكتور عليّ توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ط (٢) ١٤٠٦هـ.
- ١١٣- الحلال في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطلوسيّ، تحقيق الدكتور مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط (١) ١٩٧٩م.
- ١١٤- الحماسة، لأبي تمّام، تحقيق الدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان، طبع مطابع دار الهلال للأوفست، الرياض، ١٤٠١هـ.
(من منشورات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية).
- ١١٥- حماسة البحتريّ، بضبط كمال مصطفى، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٢٩م.

- ١١٦- الحماسة البصرية، لصدر الدين البصري، تحقيق الدكتور مختار الدين أحمد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن، الهند، ط (١) ١٣٨٣هـ.
- ١١٧- حياة الحيوان الكبرى، للذميري، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- ١١٨- الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (٣) ١٣٨٨هـ.
- ١١٩- خريدة القصر وجريدة العصر، لعماد الدين الأصبهاني، تحقيق محمد بهجة الأثري، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٣هـ.
- ١٢٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، من ١٤٠٣هـ إلى ١٤٠٩هـ.
- ١٢١- الخصائص، لابن جنّي، تحقيق محمد عليّ النّجار، عالم الكتب بيروت، ط (٣) ١٤٠٣هـ.
- ١٢٢- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، (د.ت).
- ١٢٣- درة الحجال في أسماء الرجال، لابن القاضي، تحقيق محمد الأحمد، دار التراث، القاهرة، والمكتبة العتيقة، تونس، ط (١) ١٣٩٠هـ.
- ١٢٤- درة الغواص في أوهام الخواصّ، للحريري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٥م.

١٢٥- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني،
تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط (٢)
١٣٨٥هـ.

١٢٦- الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي،
تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت،
ط (٢) ١٤١٤هـ.

١٢٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسّمين الحلبي، تحقيق
الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط (١) ١٤٠٦هـ.

١٢٨- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود
شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٤م.

١٢٩- الدليل الشافي على المنهل الصافي، لابن تغري بردي، تحقيق فهم
شلتوت، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٣م. (من مطبوعات مركز
البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى).

١٣٠- ديوان ابن دُرَيْد، تحقيق عمر بن سالم، الدار التونسية للنشر،
تونس، ١٩٧٣م.

١٣١- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة السّكري، تحقيق محمد حسن آل
ياسين، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط (١) ١٩٧٤م.

١٣٢- ديوان أبي تَمّام بشرح التبريزي، تحقيق محمد عبده عزّام، دار
المعارف، القاهرة، ١٩٦٤م.

- ١٣٣- ديوان أبي دؤاد الإيادي، ضمن كتاب «دراسات في الأدب العربي» لغوستاف فون قربناوم، زاد في تخريجه وتحقيقه الدكتور إحسان عباس، بيروت، ١٩٥٩م.
- ١٣٤- ديوان أبي محجن الثقفي، صنعة أبي هلال العسكري، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت ط (١) ١٣٨٩هـ.
- ١٣٥- ديوان أبي النجم العجلي، صنعة علاء الدين أغا، النادي الأدبي، الرياض، ١٤٠١هـ.
- ١٣٦- ديوان الأعشى الكبير، (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجاميز، القاهرة، (د.ت).
- ١٣٧- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (٥) ١٩٩٠م.
- ١٣٨- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، ط (٢) ١٩٧٧م.
- ١٣٩- ديوان أوس بن حجر، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط (٣) ١٣٩٩هـ.
- ١٤٠- ديوان توبة بن الحمير، تحقيق الدكتور خليل إبراهيم العطيّة، دار صادر، بيروت، ط (١) ١٩٩٨م.
- ١٤١- ديوان جرير بشرح ابن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان طه،

دار المعارف، القاهرة، ط (٣) ١٩٨٦م.

١٤٢- ديوان جميل، دار صادر، بيروت، (د.ت).

١٤٣- ديوان حسان، تحقيق الدكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت،

١٩٧٤م، وطبعة أخرى بتحقيق الدكتور سيد حنفي حسين، دار

المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م.

١٤٤- ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق الدكتور

نعمان طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١) ١٤٠٧هـ.

١٤٥- ديوان حميد بن ثور الهلالي، صنعة عبد العزيز الميمني، الدار

القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ. (نسخة مصورة عن

طبعة دار الكتب سنة ١٣٧١هـ).

١٤٦- ديوان الخرنق، رواية أبي عمرو بن العلاء، تحقيق يسري عبد

الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤١٠هـ.

١٤٧- ديوان الخوارج، جمع وتحقيق الدكتور إحسان عباس، دار

الشروق، بيروت، ط (٤) ١٤٠٢هـ.

١٤٨- ديوان دُرَيْد بن الصَّمَّة، جمع وتحقيق محمد خير البقاعي، دار

قتيبة، دمشق، ١٤٠١هـ.

١٤٩- ديوان ذي الرمة، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة

الإيمان، بيروت، ط (١) ١٩٨٢م.

١٥٠- ديوان رؤية «مجموع أشعار العرب»، بعناية وليم بن الورد،

- دار ابن قتيبة، الكويت، (د.ت).
- ١٥١- ديوان سلامة بن جندل، صنعة محمد بن الحسن الأحول، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٧هـ.
- ١٥٢- ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٢) ١٤١١هـ.
- ١٥٣- ديوان الشّمّاخ، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م.
- ١٥٤- ديوان طرفة بشرح الأعلام، تحقيق دُرّية الخطيب ولطفي الصّقال، مجمع اللغة العربيّة، دمشق، ١٣٩٥هـ.
- ١٥٥- ديوان الطّرمّاح، تحقيق الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت وحلب، ط (٢) ١٤١٤هـ.
- ١٥٦- ديوان عامر بن الطّفيّل، دار صادر، ودار بيروت، بيروت، ١٣٨٣هـ.
- ١٥٧- ديوان العباس بن مرداس، جمعه وحققه الدكتور يحيى الجبّوري، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (١) ١٤١٢هـ.
- ١٥٨- ديوان عبد الله بن رواحة، جمع الدكتور وليد قصاب، دار الضيّاء، الأردن، ط (٢) ١٤٠٨هـ.

١٥٩- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، (د.ت).

١٦٠- ديوان العجاج بشرح الأصمعي، تحقيق الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت وحلب، ١٤١٦هـ.

١٦١- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٩٦٥م.

١٦٢- ديوان العرجي، رواية ابن جنّي، تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي، الشركة الإسلامية للطباعة، بغداد، ط (١) ١٣٧٥هـ.

١٦٣- ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلام، تحقيق لطفى الصّقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، ط (١) ١٣٨٩هـ.

١٦٤- ديوان علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -، جمعه وشرحه الأستاذ نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت).

١٦٥- ديوان عمر بن أبي ربيعة، بشرح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، بيروت، (د.ت).

١٦٦- ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق الدكتور خليل العطية، دار صادر بيروت، ط (٢) ١٩٩٤م.

١٦٧- ديوان عنتر، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ط (٢) ١٤٠٣هـ.

١٦٨- ديوان الفرزدق شرح، شرح وتصحيح عبد الله بن إسماعيل

- الصّاوي، المكتبة التجاريّة الكبرى، القاهرة، ١٣٥٤هـ، وطبعة
أخرى بشرح مجيد طراد، دار الكتاب العربي بيروت، ط (١)
١٤١٢هـ.
- ١٦٩- ديوان القطاميّ، تحقيق إبراهيم السّامرائي وأحمد مطلوب، دار
الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م.
- ١٧٠- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق الدّكتور ناصر الدّين الأسد، دار
صادر، بيروت، ط (٢) ١٣٨٧هـ.
- ١٧١- ديوان قيس بن ذريح، جمعه وحقّقه الدّكتور إميل بديع يعقوب،
دار الكتاب العربي، بيروت، ط (١) ١٤١٤هـ.
- ١٧٢- ديوان كثير، جمعه وشرحه الدّكتور إحسان عبّاس، دار الثقافة،
بيروت، ١٩٧١م.
- ١٧٣- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق الدّكتور سامي
مكي العاني، عالم الكتب، بيروت، ط (٢) ١٤١٧هـ.
- ١٧٤- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- ١٧٥- ديوان المتلمّس، تحقيق حسن كامل الصّيرفي، معهد المخطوطات
العربية، القاهرة، ١٣٩٠هـ.
- ١٧٦- ديوان المثقّب العبدوي، تحقيق حسن كامل الصّيرفي، معهد
المخطوطات العربية، القاهرة، ١٣٩١هـ.
- ١٧٧- ديوان الجنون (قيس بن الملوّح) تحقيق عبد الستار أحمد فراج،

مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٧٩ م.

١٧٨- ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، عالم الكتب، بيروت،
(د.ت).

١٧٩- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار
المعارف، القاهرة، ط (٣) ١٩٩٠ م.

١٨٠- ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق محمد محمود الشنقيطي، الدار
القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥ هـ. (نسخة مصورة عن
طبعة دار الكتب في السنوات ٦٤-٦٧-٦٩هـ).

١٨١- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق الدكتور
أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط (٢) ١٤٠٥ هـ.

١٨٢- الزهرة، لأبي بكر محمد بن داود الأصبهاني، تحقيق الدكتور
إبراهيم السامرائي، والدكتور نوري القيسي، مكتبة المنار،
الأردن، ط (٢) ١٤٠٦ هـ.

١٨٣- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف،
دار المعارف، القاهرة، ط (٣) ١٩٨٨ م.

١٨٤- سرح العيون شرح رسالة ابن زيدون، لابن نباتة المصري، مكتبة
مصطفى الباي الحلبي، القاهرة، ط (١) ١٣٧٧ هـ.

١٨٥- سر صناعة الإعراب، لابن حنّي، تحقيق الدكتور حسن هندراوي،
دار القلم، دمشق، ط (١) ١٤٠٥ هـ.

- ١٨٦- سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ط (١) ١٤٠٥هـ.
- ١٨٧- السلوك لمعرفة دول الملوك، للمقريزي، نشره محمد مصطفى زياد، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٧١م.
- ١٨٨- سبط اللآلي، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت).
- ١٨٩- سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).
- ١٩٠- سنن أبي داود (ومعه معالم السنن للخطابي)، إعداد وتعليق عزّت عبّيد الدّعّاس وعادل السيّد، دار الحديث، حمص وبيروت، ط (١) ١٣٨٨هـ.
- ١٩١- سنن الترمذي، تحقيق وشرح أحمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط (٢) ١٣٩٨هـ.
- ١٩٢- سنن النسائي (بشرح السيوطي وحاشية السندي)، دار الريّان للتراث، القاهرة، (د.ت).
- ١٩٣- سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٨) ١٤١٢هـ.
- ١٩٤- السيرة النبوية، لابن هشام، تحقيق مصطفى السّقا وآخرين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط (٢) ١٣٧٥هـ.

- ١٩٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (د.ت).
- ١٩٦- شرح أبيات سيويه، للسيرافي، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٩م.
- ١٩٧- شرح أبيات سيويه، للنحاس، تحقيق الدكتور وهبة متولي، مكتبة الشباب، القاهرة، ط (١) ١٤٠٥هـ.
- ١٩٨- شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح ويوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط (١) ١٣٩٣هـ.
- ١٩٩- شرح أدب الكاتب، للجواليقي، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت).
- ٢٠٠- شرح أشعار الهدليين، للسكّري، تحقيق عبد الستار فراج، دار العروبة، القاهرة، ط (١) ١٣٨٤هـ.
- ٢٠١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).
- ٢٠٢- شرح الألفية، لابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٤١١هـ.
- ٢٠٣- شرح الألفية، لابن الناظم، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد، دار الجليل، بيروت، (د.ت).
- ٢٠٤- شرح ألفية ابن معطي، لابن القوّاس، تحقيق الدكتور عليّ موسى

- الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط (١) ١٤٠٥هـ.
- ٢٠٥- شرح التحفة الوردية، لابن الوردية، تحقيق الدكتور عبد الله عليّ الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.
- ٢٠٦- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط (١) ١٤١٠هـ.
- ٢٠٧- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ.
- ٢٠٨- شرح الحدود النحوية، للفاكهي، تحقيق الدكتور محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، ط (١) ١٤١٧هـ.
- ٢٠٩- شرح ديوان الحماسة، للتبريزي، دار القلم، بيروت، (د.ت).
- ٢١٠- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط (٢) ١٣٨٧هـ.
- ٢١١- شرح ديوان زهير، لثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ. (مصورة عن طباعة دار الكتب ١٣٦٣هـ).
- ٢١٢- شرح السنّة، للبغوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ط (٢) ١٤٠٣هـ.
- ٢١٣- شرح السيوطي على الفية ابن مالك، (المسمى بالبهجة المرضية)،

دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).

٢١٤- شرح شافية ابن الحاجب، للرضى الاسترابادي، تحقيق محمد نور

الحسن وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٢١٥- شرح الشافية، للجاربردي، عالم الكتب، بيروت، ط (٣)

١٤٠٤هـ.

٢١٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام

الأنصاري، بعناية محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية

صيدا وبيروت، ١٤٠٩هـ.

٢١٧- شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد المنعم

الجرجاوي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).

٢١٨- شرح شواهد الإيضاح، لأبي عليّ الفارسي، لابن برّي، تحقيق

الدكتور عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشئون المطابع

الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ.

٢١٩- شرح شواهد الشافية، للغدادي، تحقيق محمد نور الحسن

وزملائه، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٢٢٠- شرح شواهد المغني، للسيوطي، تصحيح وتعليق الشيخ محمد

محمود الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت).

٢٢١- شرح عمدة الحافظ وعدة اللآفظ، لابن مالك، تحقيق عدنان

الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.

- ٢٢٢- شرح عيون الإعراب، للمجاشعي، تحقيق الدكتور حنّا حداد، مكتبة المنار، الأردن، ط (١) ١٤٠٦هـ.
- ٢٢٣- شرح الفريد، لعصام الدين، الإسفراييني، تحقيق نوري ياسين حسين، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط (١) ١٤٠٥هـ.
- ٢٢٤- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٢) ١٩٦٩م.
- ٢٢٥- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام، بعناية محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٤٠٩هـ.
- ٢٢٦- شرح الكافية، للرّضي الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ٢٢٧- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط (١) ١٤٠٢هـ. (من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى).
- ٢٢٨- شرح اللمحة البدرية في علم اللّغة العربية، لابن هشام، تحقيق الدكتور هادي فخر، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٣٩٧هـ.
- ٢٢٩- شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق الدكتور فائز فارس، مطابع كويت تايمز، الكويت، ط (١) ١٤٠٤هـ.
- ٢٣٠- شرح مختصر التصريف العزّي في فنّ الصّرف، للفتازاني، تحقيق

الدكتور عبد العال سالم مكرم، ذات السلاسل، الكويت، ط (١)
١٩٨٣م.

٢٣١- شرح المعلقات السّيع، للزّوزني، دار الكتب العلمية، بيروت،
(د.ت).

٢٣٢- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

٢٣٣- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، للخوارزمي،
تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي،
بيروت، ط (١) ١٩٩٠م.

٢٣٤- شرح المقدمة الجزوليّة الكبير، لأبي عليّ الشلوبيني، تحقيق
الدكتور تركي ابن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط (١)
١٤١٣هـ.

٢٣٥- شرح المقدمة المحسّبة، لابن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم،
المطبعة العصرية، الكويت، ط (١) ١٩٧٦م.

٢٣٦- شرح مقصورة ابن ذرّيد، لعبد الوصيف محمد، مكتبة مصطفى
البابي الحلبي، القاهرة، ط (١) ١٣٥٨هـ.

٢٣٧- شرح ملحّة الإعراب، للحريري، تحقيق الدكتور أحمد قاسم،
مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، ط (٢) ١٤١٢هـ.

٢٣٨- شرح الملوكيّ في التصريف، لابن يعيش، تحقيق الدكتور فخر
الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط (١) ١٣٩٣هـ.

- ٢٣٩- شرح هاشميات الكميت، بتفسير أبي رياش القيسي، تحقيق الدكتور داود سلّوم والدكتور نوري حمّودي القيسي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط (٢) ١٤٠٦هـ.
- ٢٤٠- شعراء بني عُقيل وشعرهم في الجاهلية والإسلام حتى أواخر العصر الأموي، جمع وتحقيق ودراسة الدكتور عبد العزيز الفيصل، الرياض، ط (١) ١٤٠٨هـ.
- ٢٤١- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان، بجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٩هـ.
- ٢٤٢- شعر أبي حية التّميري، جمع وتحقيق رحيم صخي التويلي، مجلة المورد، م ١٤/٤.
- ٢٤٣- شعر أبي عطاء السّندي، جمع وتحقيق قاسم مهديّ، مجلة المورد م ٢٤/٩.
- ٢٤٤- شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٢) ١٤١١هـ.
- ٢٤٥- شعر الأخطل، صنعة السّكري، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق وبيروت، ط (٣) ١٤١٦هـ.
- ٢٤٦- شعر الأشهب بن رميلة، ضمن كتاب «شعراء أمويون - القسم الرابع» جمع وتحقيق الدكتور نوري حمّودي القيسي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٢٤٧- شعر جحدر بن معاوية الحرزي، ضمن كتاب «شعراء الأمويون - القسم الأول» جمع وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٣٩٦هـ.

٢٤٨- شعر خفاف بن ندبة السلمي، ضمن كتاب «شعراء إسلاميون» جمع وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط (٢) ١٤٠٥هـ.

٢٤٩- شعر الراعي النميري وأخباره، جمعه ناصر الحاني، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٣هـ.

٢٥٠- شعر ربيعة بن مقروم الضبي، ضمن كتاب «شعراء إسلاميون» جمع وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط (٢) ١٤٠٥هـ.

٢٥١- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلام الشنتمري، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت ط (١) ١٤١٣هـ.

٢٥٢- شعر زياد الأعجم، جمع يوسف حسين بكّار، دار المسيرة، بيروت، ط (١) ١٤٠٣هـ.

٢٥٣- شعر زيد الخيل الطائي، جمع ودراسة وتحقيق الدكتور أحمد مختار البزرة، دار المأمون للتراث، دمشق، ط (١) ١٤٠٨هـ.

٢٥٤- شعر شعر طيء وأخبارها في الجاهلية والإسلام، جمع وتحقيق الدكتور وفاء فهمي السنديوني، دار العلوم، الرياض، ط (١) ١٤٠٣هـ.

- ٢٥٥- شعر عبد الله بن الزبير الأسد، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري، دار الحرّية، بغداد، ١٣٩٤هـ.
- ٢٥٦- شعر عبد الله بن معاوية، جمعه عبد الحميد الراضي مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٢هـ.
- ٢٥٧- شعر عبد الله بن همام السلولي، جمع وتحقيق ودراسة وليد محمد السراقبي، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط (١) ١٤١٧هـ.
- ٢٥٨- شعر عبد الرحمن بن حسان، تحقيق الدكتور سامي مكّي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧١م.
- ٢٥٩- شعر العجير السلولي، جمع وتحقيق محمد نايف الدليمي، مجلة المورد، م ٨/١٤٠١.
- ٢٦٠- شعر عمرو بن أحمد الباهلي، تحقيق الدكتور حسين عطوان، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ت).
- ٢٦١- شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي، جمعه ونسّقه مطاع الطّرابيشي، مكتبة دار البيان، دمشق، ومكتبة المؤيّد، الرياض، ط (٣) ١٤١٤هـ.
- ٢٦٢- شعر الكميّ بن معروف الأسدي، ضمن كتاب «شعراء مقلّون» جمع وتحقيق الدكتور حاتم الضّامن، عالم الكتب، ومكتبة التّهضة العربية، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٢٦٣- شعر المخبل السعدي، ضمن كتاب «شعراء مقلون» جمع وتحقيق الدكتور حاتم الضامن، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٢٦٤- شعر المرار الفقعسي، ضمن كتاب «شعراء أمويون - القسم الثاني» جمع وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٣٩٦هـ.

٢٦٥- شعر مزاحم العقيلي، جمع وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور حاتم الضامن، مجلة معهد المخطوطات العربية، م ٢٢/ج ١.

٢٦٦- شعر المغيرة بن حنساء التميمي، ضمن كتاب «شعراء أمويون - القسم الثالث» جمع وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط (١) ١٤٠٢هـ.

٢٦٧- شعر النجاشي الحارثي، جمع وتحقيق الدكتور سليم النعيمي، مجلة المجمع العلمي العراقي، م ١٣.

٢٦٨- شعر نصيب بن رباح، جمع وتقديم الدكتور داود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧م.

٢٦٩- شعر النمر بن تولب، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، (د.ت).

٢٧٠- شعر يزيد بن الصعق، ضمن كتاب «أشعار العامرين الجاهليين» جمع وتحقيق الدكتور عبد الكريم يعقوب، دار الحوار، اللاذقية، ط (١) ١٩٨٢م.

- ٢٧١- الشعراء والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق الدكتور مفيد قميحة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٥هـ.
- ٢٧٢- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السّليبيّ، تحقيق الدكتور الشّريف عبد الله عليّ الحسيني، مكتبة الفيصلية مكة المكرمة ط (١) ١٤٠٦هـ.
- ٢٧٣- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح، لابن مالك، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط (٣) ١٤٠٣هـ.
- ٢٧٤- الصّاحبيّ، لابن فارس، تحقيق السيّد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧م.
- ٢٧٥- الصُّبح المنير في شعر أبي بصير (الأعشى ميمون) والأعشىين الآخرين، تحقيق رودلف جاير، مكتبة ابن قتيبة، الكويت، ط (٢) ١٩٩٣م (بالأوفست عن طبعة قيّنا ١٩٢٧م).
- ٢٧٦- الصّحاح، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط (٣) ١٤٠٤هـ.
- ٢٧٧- صحیح البخاري، عالم الكتب، بيروت ط (٥) ١٤٠٦هـ.
- ٢٧٨- صحیح الجامع الصّغير وزيادته، للألبانيّ، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ط (٢) ١٤٠٦هـ.
- ٢٧٩- صحیح مسلم، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث

العربي، بيروت، (د.ت).

٢٨٠- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار

الأندلس للطباعة والنشر، بيروت ط (١) ١٩٨٠م.

٢٨١- طبقات الشافعية، للأسنوي، تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة

الإرشاد، بغداد، ط (١) ١٣٩٠هـ.

٢٨٢- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تحقيق محمود الطناحيّ وعبد

الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٧٦م.

٢٨٣- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام، قرأه وشرحه محمود شاكر،

مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٩٤هـ.

٢٨٤- طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شُهبة، تحقيق الدكتور

محسن غيّض، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٤م.

٢٨٥- طبقات التحويين واللغويين، للزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو

الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (٢) ١٩٨٤م.

٢٨٦- العبر في خبر من غير، للذهبي، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد

زغلول، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٢٨٧- العقد الفريد، لابن عبد ربّه، تحقيق الدكتور عبد المجيد التّرحيني،

دار الكتب العلميّة بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٢٨٨- العوامل المائة التّحويّة في أصول علم العربية، للجرجاني، شرح

الشيخ خالد الأزهرري، تحقيق وتقديم وتعليق الدكتور البدر اويّ

- زهران، دار المعارف، القاهرة، ط (١) ١٩٨٣م.
- ٢٨٩- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزوميّ والدكتور إبراهيم السّامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط (١) ١٤٠٨هـ.
- ٢٩٠- عيون الأخبار، لابن قتيبة، تحقيق الدكتور يوسف عليّ الطويل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ.
- ٢٩١- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، تحقيق براجستراسر، مطبعة السّعادة، القاهرة، ١٣٥٢هـ.
- ٢٩٢- غريب الحديث، لأبي عبيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ.
- ٢٩٣- الفرائد الجديدة، للشيخ عبد الرحمن الأسيوطي، تحقيق الشيخ عبد الكريم المدرّس، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٣٩٧هـ.
- ٢٩٤- فرحة الأديب، للأسود الغندجاني، تحقيق الدكتور محمّد عليّ سلطاني، دار قتيبة، دمشق، ط (١) ١٤٠١هـ.
- ٢٩٥- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمداني، تحقيق الدكتور فهمي حسن التّمر، والدكتور فؤاد عليّ مخيمر، دار الثقافة، الدّوحة، ط (١) ١٤١١هـ.
- ٢٩٦- الفصول الخمسون، لابن معطي، تحقيق الدكتور محمد الطّناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧م.

- ٢٩٧- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (الشعر)، وضعه الدكتور عزّة حسن، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٤هـ.
- ٢٩٨- فهرس النّحو، (المصوّرات الميكروفيلمية الموجودة بمكتبة الميكروفيلم بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى) إعداد: قسم الفهرسة بالمركز، (د.ت).
- ٢٩٩- الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدّين عبد الرحمن الجامي، تحقيق الدكتور أسامة طه الرّفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدّينية، بغداد، ١٤٠٣هـ.
- ٣٠٠- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية، للشوكاني، تحقيق عبد الرحمن المعلّم، المكتب الإسلامي، بيروت، ط (٣) ١٤٠٧هـ.
- ٣٠١- فوات الفيات، لابن شاعر الكُتبي، تحقيق الدكتور إحسان عبّاس، دار صادر بيروت، ١٩٧٤م.
- ٣٠٢- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ.
- ٣٠٣- القوافي، للأخفش، تحقيق الدكتور عزّة حسن، وزارة الثقافة، مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٣٩٠هـ.
- ٣٠٤- القوافي، للتّنوخي، تحقيق الدكتور عوني عبد الرّؤوف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٢) ١٩٧٨م.
- ٣٠٥- الكافي في العروض والقوافي، للخطيب التّبريزي، تحقيق الحسانّ

- حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٣) ١٤١٥هـ.
- ٣٠٦- الكافي في علم القوافي، لأبي بكر الشَّتيريني، تحقيق الدكتور محمد رضوان الدَّاية، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ط (٢) ١٣٩١هـ.
- ٣٠٧- الكافية في النحو، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدَّة، ط (١) ١٤٠٧هـ.
- ٣٠٨- الكامل، للمبرِّد، تحقيق الدكتور محمد الدَّالي، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط (٢) ١٤١٣هـ.
- ٣٠٩- الكامل في التأريخ، لابن الأثير، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (٣) ١٤٠٣هـ.
- ٣١٠- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٣) ١٤٠٨هـ.
- ٣١١- كتاب الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون، دمشق، ط (١) ١٤٠٠هـ. (من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى).
- ٣١٢- كتاب الفصول في العربية، لابن الدّهان، تحقيق الدكتور فائز فارس، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ط (١) ١٤٠٩هـ.
- ٣١٣- كتاب الأفعال، لابن القطّاع، عالم الكتب، بيروت، ط (١) ١٤٠٣هـ.

٣١٤- كتاب المعمّرين من العرب، لأبي حاتم السّجستاني، تحقيق محمّد إبراهيم سليم، دار الطّلائع، القاهرة، (د.ت).

٣١٥- الكشاف، للزّحشريّ، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

٣١٦- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على

السنة الناس، للعجلوني، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (٣)

١٤٠٨هـ.

٣١٧- كشف الظنون، لحاجّي خليفة، مكتبة المشّي، بغداد، (د.ت).

٣١٨- الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، لمكيّ بن

أبي طالب، تحقيق الدّكتور محي الدين رمضان، مؤسسة الرّسالة،

بيروت، ط (٤) ١٤٠٧هـ.

٣١٩- كشف المشكل في التّحو، لعليّ بن سليمان الحيدرة اليميني، تحقيق

الدّكتور هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط (١)

١٤٠٤هـ.

٣٢٠- الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق الدّكتور عدنان درويش

ومحمّد المصري، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٢) ١٤١٣هـ.

٣٢١- كثر الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ لابن السّكيت، لأبي

زكريا التّبريزي، بعناية لويس شيخو، الفاروق الحديثة للطباعة

والنشر، القاهرة، (د.ت) ..

٣٢٢- اللّامات، للزّجاجيّ، تحقيق الدّكتور مازن المبارك، مجمع اللّغة

- العربية، دمشق، ١٣٨٩هـ.
- ٣٢٣- اللّامات، للهروي، تحقيق الدكتور أحمد عبد المنعم الرّصد، مطبعة حسّان، القاهرة، ١٤٠٤هـ.
- ٣٢٤- لباب الإعراب، لتاج الدّين الإسفراييني، تحقيق بهاء الدّين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي، الرياض، ط (١) ١٤٠٥هـ.
- ٣٢٥- اللّباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق غازي مختار طلّيمات والدّكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط (١) ١٤١٦هـ.
- ٣٢٦- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط (١) ١٤١٠هـ.
- ٣٢٧- اللّمع في العربيّة، لابن جنّي، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، ومكتبة التّهضة العربيّة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٥هـ.
- ٣٢٨- المؤتلف والمختلف، للآمدي، تحقيق عبد السّتار فراج دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ١٣٨١هـ.
- ٣٢٩- مالك ومتمّم ابنا نويرة اليربوعي، لإبتسام مرهون الصّفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.
- ٣٣٠- ما يجوز للشاعر في الضّرورة، للقزاز القيرواني، تحقيق الدّكتور محمد زغلول سلام والدّكتور محمّد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٤م.
- ٣٣١- ما يحتمل الشعر من الضّرورة، للسّيراني، تحقيق الدّكتور عوض

- القوزي، طبع بمطابع دار المعارف، القاهرة، ط (٢) ١٤١٢هـ.
- ٣٣٢- ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق الدكتورة هدى قرعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٢) ١٤١٤هـ.
- ٣٣٣- المسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ت).
- ٣٣٤- مجاز القرآن، لأبي عبيد، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- ٣٣٥- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٥) ١٩٨٧م.
- ٣٣٦- المجتني، لابن دُرَيْد، بعناية الدكتور محمد عبد المعيد خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن، الهند، ط (٣) ١٣٨٢هـ.
- ٣٣٧- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى الباي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٨م.
- ٣٣٨- مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب فهد بن ناصر السليمان، دار الوطن للنشر، الرياض، ط (الأخيرة) ١٤١٣هـ.
- ٣٣٩- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي،

تحقيق عبد السلام عيد الشافي محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (١) ١٤١٣هـ.

٣٤٠- المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنّي تحقيق عليّ التّجديّ ناصف، والدكتور عبد الحليم التّجار والدكتور عبد الفتّاح شليبي، دار سزكين للطباعة والنشر، إستانبول، ط (٢) ١٤٠٦هـ.

٣٤١- مختصر في شواذّ القراءات، لابن خالويه، نشره براجستراسر، دار الهجرة، (د.ت).

٣٤٢- المخصّص، لابن سيده، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (مصوّرة عن طبعة بولاق ١٣١٨هـ).

٣٤٣- المذكّر والمؤثّث، لأبي بكر الأنباري، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، مطبعة العاني، بغداد، ط (١) ١٩٧٨م.

٣٤٤- المذكّر والمؤثّث، لأبي حاتم السّجستاني، تحقيق الدكتور عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، وحلب، (د.ت).

٣٤٥- المذكّر والمؤثّث، للفراء، تحقيق الدكتور رمضان عبد التّواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط (٢) ١٩٨٩م.

٣٤٦- مراتب التّحويين، لأبي الطّيب اللّغوي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط (٢) ١٣٩٤هـ.

٣٤٧- المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق ودراسة عليّ حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.

- ٣٤٨- الزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزملائه، دار التراث، القاهرة، ط (٣) د.ت.
- ٣٤٩- المسائل البصريّات، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط (١) ١٤٠٥هـ.
- ٣٥٠- المسائل الحليّات، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت ط (١) ١٤٠٧هـ.
- ٣٥١- مسائل خلافة في النحو، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت وحلب، ط (١) ١٤١٢هـ.
- ٣٥٢- المسائل العسكرية، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط (١) ١٤٠٣هـ.
- ٣٥٣- المسائل العضديّات، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدكتور عليّ جابر المنصوريّ، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ.
- ٣٥٤- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ. (من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى).
- ٣٥٥- المستقصى في أمثال العرب، للزحشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (٢) ١٤٠٨هـ.
- ٣٥٦- مسند الإمام أحمد، المكتب الإسلامي، بيروت، ط (١) ١٣٨٩هـ.

- ٣٥٧- مشكل الآثار، للطحاوي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية
بجيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٣٣هـ.
- ٣٥٨- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور حاتم
الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ط (٣) ١٤٠٧هـ.
- ٣٥٩- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، لعليّ القاري الهروي،
تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت
ط (٤) ١٤٠٤هـ.
- ٣٦٠- معاني الحروف، للرّماني، تحقيق الدكتور عبد الفتاح شليبي، مكتبة
الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط (٢) ١٤٠٧هـ.
- ٣٦١- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين،
عالم الكتب بيروت، ط (١) ١٤٠٥هـ.
- ٣٦٢- معاني القرآن، للفراء، تحقيق محمد عليّ النجار وأحمد نجاتي، الدار
المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (د.ت).
- ٣٦٣- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق الدكتور عبد الجليل شليبي،
عالم الكتب، بيروت، ط (١) ١٤٠٨هـ.
- ٣٦٤- المعاني الكبير، لابن قتيبة، تحقيق كرنكو وعبد الرحمن اليماني، دار
الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ٣٦٥- معجم الأدباء، ليقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي،
بيروت، (د.ت).

٣٦٦- معجم البلدان، ليقوت الحمويّ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٣٦٧- معجم الشعراء، للمرزباني، تصحيح كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط (١) ١٤١١هـ.

٣٦٨- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحّالة، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

٣٦٩- معجم ما استعجم، لأبي عبيد البكري، تحقيق مصطفى السّقا، عالم الكتب، بيروت، ط (٣) ١٤٠٣هـ. (بالأوفست عن طبعة لجنة التّأليف والترجمة والنشر).

٣٧٠- معجم المطبوعات العربية والمعرّبة، جمع وترتيب يوسف إيلان سرّكيس، مكتبة الثقافة الدّينية، مصر، (د.ت).

٣٧١- معجم المعاجم، لأحمد الشّرقاوي إقبال، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (٢) ١٩٩٣م.

٣٧٢- معجم مقاييس اللّغة، لابن فارس عبد السّلام هارون دار الجيل، بيروت، ط (١) ١٤١١هـ.

٣٧٣- المعرّب، للحواليقي، تحقيق الدّكتور ف. عبد الرحيم، دار القلم، دمشق وبيروت، ط (١) ١٤١٠هـ.

٣٧٤- معرفة القراء الكبار على الطّبقات والأعصار، للدّهبي، تحقيق بشّار عوّاد معروف وزملائه، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٢)

- ٣٧٥- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت ط (٥) ١٩٧٩م.
- ٣٧٦- المغني والشرح الكبير على متن المقنع، للإمامين موفق الدين وشمس الدين ابني قدامة، دار الفكر، بيروت، ط (١) ١٤٠٤هـ.
- ٣٧٧- مفتاح العلوم، للسكاكي، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ط (٢) ١٤٠٧هـ.
- ٣٧٨- المفصل في علم العربية، للزنجشيري، دار الجليل، بيروت، (د.ت).
- ٣٧٩- المفضليات، للمفضل الضبي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (٦) ١٩٧٩م.
- ٣٨٠- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت ط (١) ١٤٠٥هـ.
- ٣٨١- المقاصد النحويّة في شرح شواهد الألفية، للعيبي، طبع بهامش (خزانة الأدب) طبعة بولاق ١٢٩٩هـ.
- ٣٨٢- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.
- ٣٨٣- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب بيروت، (د.ت).

٣٨٤- مقدمة في النحو، للشيخ محمد بن أبي الفرج الصقلي، تحقيق

الدكتور محسن العميري، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ.

٣٨٥- المقرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد الجوارري، وعبد الله الجبوري،

مطبعة العاني، بغداد ط (١) ١٣٩١هـ.

٣٨٦- المقصور والممدود، لابن ولّاد، عُني بتصحيحه بدر الدين

التعساني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٢) ١٤١٣هـ.

٣٨٧- الملاحن، لابن دُرَيْد، تصحيح إبراهيم الجزائري، دار الكتب

العلمية، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٣٨٨- ملح الإعراب، للحريري، مكتبة دار العليان، بريدة، ط (١)

١٤٠٧هـ.

٣٨٩- الملخص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الربيع الأشبيلي، تحقيق

أ.د عليّ بن سلطان الحكمي، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٣٩٠- المنتخب من غريب كلام العرب، لأبي الحسن الهنائي «المعروف

بكُراع النمل» تحقيق الدكتور محمد بن أحمد العمري، ط (١)

١٤٠٩هـ (من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث

الإسلامي بجامعة أمّ القرى).

٣٩١- المتع في التصريف، لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق الدكتور فخر

الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٣٩٢- منار السبيل، لابن ضويّان، تحقيق زهير الشاويش، المكتب

- الإسلامي، بيروت ودمشق، ط (٦) ١٤٠٤هـ.
- ٣٩٣- المنتظم، لابن الجوزي، تحقيق محمد عطا ومصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤١٢هـ.
- ٣٩٤- المنصف في شرح التصريف، لابن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين مكتبة مصطفى الباي الحلبي القاهرة، ط (١) ١٣٧٣هـ.
- ٣٩٥- المنقوص والممدود، للفراء، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف، القاهرة، ط (٣) ١٩٨٦م.
- ٣٩٦- المهذب في القراءات العشر، للدكتور محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، ط (٢) ١٣٨٩هـ.
- ٣٩٧- الموطأ، لمالك بن أنس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤٠٥هـ.
- ٣٩٨- نتائج الفكر في النحو، للسّهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، ط (٢) ١٤٠٤هـ.
- ٣٩٩- التنجيم الزاهرة، لابن تغري بردي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة. (مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٦٢م).
- ٤٠٠- نُزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط (٣) ١٤٠٥هـ.

- ٤٠١- النَّشْر فِي الْقَرَاءَاتِ الْعَشْرَ، لابن الجزري، تحقيق الدكتور محمد سالم محيسن، مكتبة القاهرة، (د.ت).
- ٤٠٢- النَّقَائِضُ (نقائض جرير والفرزدق) لأبي عُبيدة، بعناية المستشرق بيفان، مطبعة بريل، ليدن، ١٩٠٥م.
- ٤٠٣- النَّكْتُ الْحَسَانُ فِي شَرْحِ غَايَةِ الْإِحْسَانِ، لأبي حَيَّانَ الْأَنْدَلِسِيِّ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٨هـ.
- ٤٠٤- النَّكْتُ فِي تَفْسِيرِ كِتَابِ سَيُوبِيهِ، لِلْأَعْلَمِ الشُّتَمِرِيِّ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط (١) ١٤٠٧هـ.
- ٤٠٥- نَهَايَةُ الْأَرْبِ فِي مَعْرِفَةِ أَنْسَابِ الْعَرَبِ، لِلْقَلْشَنْدِيِّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت).
- ٤٠٦- النَّوَادِرُ فِي اللَّغَةِ، لأبي زيد الأنصاري، بتحقيق سعيد الشّرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (٢) ١٣٨٧هـ.
- ٤٠٧- نَوَادِرُ الْمَخْطُوطَاتِ الْعَرَبِيَّةِ فِي مَكْتَبَاتِ تَرْكِيَا، جمعها الدكتور رمضان ششن، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط (١) ١٩٧٥م.
- ٤٠٨- هَدِيَّةُ الْعَارَفِينَ، لِإِسْمَاعِيلِ بَاشَا الْبَغْدَادِيِّ، مَكْتَبَةُ الْمُتَنِيِّ، بَغْدَادُ. (بِالْأَوْفَسْتِ عَنْ طَبْعَةِ إِسْتَنْبُولِ ١٩٥١م).
- ٤٠٩- هَمْعُ الْهُوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ، لِلْسَّيُوطِيِّ، تحقيق الدكتور

- عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٧هـ.
- ٤١٠- الوافي بالوفيات، للصّفدي، بعناية س. ديدر ينغ، فرانز شتاينر،
قيسبادن، ١٣٩٤هـ.
- ٤١١- الوافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تحقيق الدّكتور
فخر الدّين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط (٤) ١٤٠٧هـ.
- ٤١٢- الوجيز في علم التّصريف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق
الدّكتور عليّ حسين البوّاب، دار العلوم للطباعة والنشر، الرّياض،
ط (١) ١٤٠٢هـ.
- ٤١٣- الوحشيّات (الحماسة الصّغرى) لأبي تَمّام، تحقيق عبد العزيز
الميمني، وزاد في حواشيه محمود شاكر، دار المعارف، القاهرة،
ط (٣) ١٩٨٧م.
- ٤١٤- وفيات الأعيان، لابن خلّكان، تحقيق الدّكتور إحسان عبّاس، دار
صادر، بيروت، (د.ت).

تاسعاً: فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥٢٧	باب الإغراء والتّحذير
٥٣٥	باب إنَّ وأخواتها
٥٦٧	باب كان وأخواتها
٥٨٧	باب ما التي تعمل عمل ليس
٥٩٧	باب التّداء
٦٣١	باب التّرخيم
٦٥٣	باب التّصغير
٦٧٧	باب التّسبب
٦٨٧	باب التّوابع
٦٨٩	باب حروف العطف
٧٠٥	فصل التّوكيد
٧١٥	فصل البدل
٧٢٧	فصل النّعت
٧٣٧	فصل عطف البيان
٧٤٣	باب ما لا ينصرف

كتاب الملحفة في شرح الملحفة لابن الصانغ - تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي ١٠٤٠

الصفحة	الموضوع
٨٠١	باب العدد
٨١٥	باب نواصب الفعل
٨٤٧	باب الأفعال التي رفعها بثباب التّون
٨٤٩	باب الجوازم
٨٦٥	باب إنّ في الشرط والجزاء
٨٩٣	باب المبنيّ

ب - فهرس الفهارس

الصفحة	الموضوع
٩٢٥	الفهارس الفنيّة
٩٢٧	فهرس الآيات القرآنيّة
٩٤٥	فهرس الأحاديث والآثار
٩٤٦	فهرس الأمثال والأقوال
٩٤٩	فهرس الأشعار والأرجاز
٩٧٧	فهرس الأعلام
٩٨٣	فهرس القبائل والطوائف
٩٨٤	فهرس البلدان والأماكن
٩٨٧	فهرس المصادر والمراجع
٩٨٧	أ - المخطوطة
٩٨٩	ب - المطبوعة
١٠٣٩	فهرس الموضوعات
١٠٤١	فهرس الفهارس

فهارس الجزء الأول

فهرس الموضوعات
أ- فهرس موضوعات الدراسة

الصفحة	الموضوع
١٢ - ٧	المقدّمة
٧٥ - ١٦	القسم الأوّل : قسم الدّراسة
٢٣ - ١٩	التّمهيد : تعريفٌ موجزٌ بالحريريّ
٣٩ - ٢٥	الفصل الأوّل : الصّايغ
٢٧	المبحث الأوّل : اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه
٣١	المبحث الثّاني : مولده، ونشأته، ووفاته
٣٣	المبحث الثّالث : شيوخه، وتلاميذه
٣٧	المبحث الرّابع : مصنّفاته
٤١	الفصل الثّاني : اللّمحة في شرح الملحّة
٤٣	المبحث الأوّل : توثيق اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلّفه
٤٥	المبحث الثّاني : منهج المؤلّف في الكتاب
٥١	المبحث الثّالث : مصادره
٥٥	المبحث الرّابع : شواهد
٥٩	المبحث الخامس: موازنة بين اللّمحة وشرح الحريريّ على الملحّة
٧٣	المبحث السّادس : تقويم الكتاب

كتاب الملح في شرح الملح للصايغ - تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي

الصفحة	الموضوع
٧٧	القسم الثاني : قسم التحقيق
٨١	١ - وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق
٨٣	٢ - منهجي في التحقيق
٨٧	٣ - نماذج من المخطوطتين
٩٥ - ٩٢٤	التصحيح المحقق

ب - فهرس موضوعات التحقيق

الصفحة	الموضوع
٩٩ المقدمة
١٠٣ باب الكلام
١٠٩ باب الاسم
١١٣ باب الفعل
١١٧ باب الحرف
١١٩ باب التكررة والمعرفة
١٣١ باب قسمة الأفعال
١٣٥ باب الأمر
١٤٣ باب الفعل المضارع
١٤٧ باب الإعراب
١٥٥ باب التنوين
١٦٥ باب الأسماء المعتلة المضافة
١٧٣ باب حروف العلة
١٧٥ باب الاسم المنقوص
١٧٩ باب الاسم المقصور
١٨٥ باب التثنية
١٩٣ باب جمع المذكر السالم

كتاب الملحفة في شرح الملحفة للصايغ - تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي

الصفحة	الموضوع
٢٠١	باب جمع التأنيث
٢٠٥	باب جمع التّكسير
٢١٧	باب حروف الجرّ
٢٥٥	باب رُبَّ
٢٦٣	باب القسم
٢٧٣	باب الإضافة
٢٨٩	باب كم الخيريّة
٢٩٣	باب المبتدأ وخبره
٣٠٩	باب الفاعل
٣١٥	باب ما لم يسمّ فاعله
٣٢١	باب المفعول به
٣٢٥	باب أقسام الأفعال في التّعدي
٣٣٣	باب أفعال القلوب
٣٤١	باب اسم الفاعل
٣٤٧	باب المصدر
٣٦١	باب المفعول له
٣٦٧	باب المفعول معه
٣٧٥	باب الحال
٤٠١	باب التّمييز

الفهارس

الصفحة	الموضوع
٤٠٥ باب نعم وبئس
٤١٥ باب حبّذا، وأفعل الذي للتّفضيل
٤٣٧ باب كم الاستفهاميّة
٤٤٣ باب المفعول فيه
٤٥٧ باب الاستثناء
٤٨١ باب لا في التّفي
٥٠٣ باب التّعجب